د. ليلى رعد

تاريخ لبنان السياسي والإقتصادي

١٩٥٨ - ١٩٧٥

تقديم د. مسعود ضاهر

مكتبة السائح

د. ليلى رعد

تاريخ لبنان السياسي والاقتصادي

١٩٥٨ - ١٩٧٥

تقديم د. مسعود ضاهر

مكتبة السائح

الطبعة الأولى

٢٠٠٥



مكتبة السائح
طرابلس ـ لبنان
هـ: ٠٦/٤٣١٥٤٩ ـ ٠٣/٢٩٥٧٥١
فاكس: ٠٦/٤٤٨١٨٩
www.sachlib.com

الإهداء

إلى أمي وأبي وأخوتي

أقدم مشاعر الحب والتقدير

لما قدّموه لي من تضحيات ومؤازرة

من أجل إنجاز هذا الكتاب .

تاريخ لبنان الاجتماعي في عصره الذهبي

بقلم : د. مسعود ضاهر

أستاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية

باستثناء نقل السلطة من الفرنسيين إلى اللبنانيين لم تحصل تبدلات جذرية في البنى الثقافية والإدارية والسياسية والتربوية والثقافية في لبنان خلال السنوات الأولى من استقلال لبنان السياسي عام ١٩٤٣. ورغم الأزمات السياسية الحادة التي عرف لبنان في المرحلة الممتدة ما بين ١٩٤٣ – ١٩٧٥، وبخاصة أزمات ١٩٥٢، و١٩٥٨، و١٩٦٩، و١٩٧٣، شهد المجتمع اللبناني بحبوحة اقتصادية بسبب وفرة المال النفطي الوافد إلى البنوك اللبنانية، ونكبة فلسطين وما رافقها من انتقال قسم كبير من المال الفلسطيني إلى لبنان، وتوسع دائرة الاصطياف والحركة السياحية وقطاع الخدمات والتعليم وغيرها. هذا بالإضافة إلى استقطاب قسم مهم من الأموال العربية إلى بنوك لبنان بعد حركة التأميمات في بعض الدول العربية، وتدفق أموال المغتربين اللبنانيين من مناطق تواجدهم في العالم وبشكل خاص من القارة الأفريقية والدول النفطية، وتعزيز دور بيروت كمدينة كوسموبوليتية وسيطة ذات دور مميز في حركة الرساميل العالمية باتجاه منطقة الشرق الأوسط، وعوامل إيجابية أخرى، لذلك كثر الحديث على " المعجزة اللبنانية " في المجال الاقتصادي بعد أن عرفت البورجوازية اللبنانية النشطة كيف تستثمر، وبذكاء بالغ، الظروف الاقليمية الملائمة لقطاع الخدمات الذي برع فيه لبنان ضمن محيطه الاقليمي الواسع.

وبنتيجة تلك التبدلات البنوية برز نمو مضطرد للطبقة المتوسطة التي بلغ حجمها أكثر من ٧٠ بالمئة من الشعب اللبناني. وقد تميز أفراد هذه الطبقة بنسبة عالية من التحصيل العلمي والمهارات الفنية والإدارية، والإبداع الأدبي والفني. وشكلت عامل استقرار داخلي مهم طوال السنوات التي سبقت الحرب الأهلية.

لقد شكلت تلك المرحلة، ومنها العهود الاستقلالية، والثورة الأهلية لعام ١٩٥٨، موضوعات بحثية تناولها عدد كبير من المؤرخين وعلماء السياسة والاجتماع والاقتصاد. ونشرت حولها دراسات موثقة، ومذكرات مهمة لرجالات تلك الفترة، صدرت بالعربية أو بالفرنسية، أو بالإنكليزية وغيرها من اللغات العالمية. لكن اياً من تلك الدراسات السابقة لم يقدم مادة غنية متكاملة ومدعمة بالوثائق الأصلية المستقاة من تنوع مصادر الأرشيف الكثيرة مع الإشارة هنا إلى أهمية الأرشيف الأميركي الذي يعتبر من المصادر الأكثر أهمية في تاريخ المرحلة الممتدة من الاستقلال حتى اليوم. فهو يكشف بدقة خلفيات التدخل العسكري الأميركي في

العراق. ولبنان، ومصر، ودول عربية عدة. وقد أسس التدخل الأميركي، بجانبيه السياسي والعسكري في شؤون منطقة الشرق الأوسط. فقد أخرج الاستعمار الأنكلو – فرنسي القديم منها تحت وطأة الانذارات الأميركية والسوفياتية بعد حرب السويس لعام ١٩٥٦. وحلت الهيمنة الأميركية والسوفياتية مكانه إلى أن أخرج السوفيات مهزومين أيضاً بعد نهاية الحرب الباردة عام ١٩٨٩. فاتخذت الهيمنة الأميركية طابع الاحتلال العسكري المباشر للعراق عام ٢٠٠٣، وهو شكل مباشر من اشكال الاستعمار الجديد في عصر العولمة بهدف السيطرة على النظام العالمي الجديد.

وبعد اطلاعي الشخصي على وثائق الأرشيف الأميركي الموضوع على ميكروفيلم، تبين لي أنه لم يستغل بشكل كاف حتى اليوم. فقد تمت الاستفادة منه في عدد محدود من الدراسات العلمية المهمة التي تناولت أحداث ١٩٥٨، ومنها الدراسة التي نشرتها بالإنكليزية إيرين غيندزير، ودراسة عباس أبو صالح بالعربية. وهناك دراسات أخرى استفادت جزئياً من بعض وثائق الأرشيف الأميركي الكثيرة. وقد اسهمت تلك الدراسات في تحليل الاستراتيجية الأميركية الجديدة في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية. في هذا المجال لا بد من التأكيد على أن النظام السياسي في لبنان منذ الاستقلال، كان وما زال شديد الالتصاق بالسياسة الأميركية في الشرق الأوسط. وتؤكد الوثائق الأميركية نفسها، بما لا يقبل الشك، أن الولايات المتحدة لم تكن بعيدة عن أحداث لبنان لعام ١٩٥٨، ولا عن تفجير الحرب الأهلية فيه لسنوات ١٩٧٥ – ١٩٩٠. واللافت للنظر، أنه بقدر ما كان الدور الأميركي فاعلاً في تفجير لبنان، كان فاعلاً أيضاً في إعادة ترميم نظامه السياسي بعد الأزمات التي كانت تعصف به.

وإذا كان من المبالغة تحميل الولايات المتحدة المسؤولية في حالتي السلم والحرب في لبنان، فمن السذاجة أيضاً القول أنها ليست الطرف الأساسي والأكثر فاعلية فيهما منذ الحرب العالمية الثانية حتى الآن. وذلك يطرح تساؤلات منهجية حول موقع لبنان في الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط، خاصة بعد قيام إسرائيل والارتباط الوثيق ما بين المصالح الأميركية ومشروع إسرائيل الكبرى الذي يتم تنفيذه بالتدريج وبأشكال متنوعة، في إطار ما عرف مؤخراً باسم "مشروع الشرق الأوسط الكبير" وابرز تلك التساؤلات:

١– إن النظام اللبناني لم يتمتع بحصانة دائمة تحميه من المخططات التي أعدتها الولايات المتحدة للنظام الشرق أوسطي الجديد. فقد سمحت أو ساعدت على تفجير لبنان عام ١٩٥٨ ثم عام ١٩٧٥، ورحبت باحتلال إسرائيل المستمر لأكثر من عشر (١/١٠) الأراضي اللبنانية عام ١٩٧٨، كما باركت احتلال إسرائيل لأجزاء واسعة من لبنان. ومنها العاصمة بيروت.

٢– إن كشف الزيف الايديولوجي عن حقيقة الاستراتيجية الأميركية تجاه لبنان والتي أظهرت استعداداً دائماً للتضحية بأمنه واستقراره في أكثر من مناسبة، يطرح أيضاً خطل السياسة اللبنانية التي كانت تلحق نفسها تبعياً بمركز القرار الأميركي. مع علمها المسبق والأكيد أن هذا القرار منحاز سلفاً، ومنذ البداية، للمشروع الصهيوني في الشرق الأوسط. وليس أفضل من الوثائق الأميركية لاظهار الحقائق التاريخية حول أحداث ١٩٥٨، وكيف أن السياسة الأميركية حولت لبنان إلى "حقل ألغام" تمهيداً لطلب التدخل الأميركي الجاهز في إطار دبلوماسية عسكرية لتحويل الشرق الأوسط إلى محمية أميركية تحرسها إسرائيل من جهة، والقواعد العسكرية والأساطيل البحرية الأميركية من جهة أخرى.

٣– إن تحليل أسباب الحرب الأهلية في لبنان لسنوات ١٩٥٨ و ١٩٧٥ على أساس تأزم البنية الطائفية في لبنان، أو سياسة التطرف اليساري والتزمت اليميني للقوى السياسية في لبنان يبدو تحليلاً سطحياً للغاية بعد قراءة الوثائق الأصلية التي كشف عنها كتاب إيرين غيندزير " ملاحظات من حقل الألغام" فالاستراتيجية الأميركية في هذه المنطقة تقدم الدليل المقنع لمنهجية تفجير لبنان بهدف انجاز مهمات استراتيجية أميركية بعيدة المدى. فقد استفادت من البنية الطائفية الهشة لتفجير النظام اللبناني من الداخل، ولم تقم وزناً كبيراً لتصريحات قادة اللبنانيين، أو لخيبات أمالهم المتلاحقة عندما يكتشفون هزال موقعهم وموقع وطنهم في الاستراتيجية الأميركية الثابتة لإعادة تشكيل الشرق الأوسط بما يخدم مصالح التحالف الأميركي الصهيوني.

٤– كرر القادة الأميركيون في خطبهم السياسية عن لبنان مقولة ثابتة يمكن إيجازها على الشكل التالي: إن الولايات المتحدة ملزمة بالدفاع عن وحدة لبنان شرط ألا يسيطر جناح فيه على آخر، أو طائفة على غيرها من الطوائف، أو أن ترتبط سياسة لبنان بسياسة معادية للمصالح الأميركية في الشرق الأوسط. وقد اعتبرت أن أي خطر يهدد إسرائيل، أو لبنان، أو منابع النفط يجب أن يصنف بمثابة اعتداء صريح على مصالح الولايات المتحدة. مما يعطيها الحق باستخدام قواتها العسكرية ضد مصدر الخطر.

ومن نافل القول أن المعني بهذا التهديد هم القوميون الوحدويون العرب الذين رفعوا شعارات: «فلسطين عربية» و«ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة» و«نفط العرب للعرب»، و«لبنان كامل العروبة» وغيرها. هكذا جعلت الاستراتيجية الأميركية الجديدة من الدبلوماسية العسكرية سياسة ثابتة ضد الوحدة العربية لمنع قيام الحد الأدنى من التضامن العربي ضد المشروع الصهيوني في هذه المنطقة. وليس ما يبرر القول بجهل اللبنانيين، لا بل جميع العرب، بهذه الاستراتيجية الأميركية في المنطقة بعد كشف الكثير من وثائقها المستقاة من الأرشيف الأميركي بالذات. وهل يبقى لبنان بلداً مفخخاً بألغام السياسة الأميركية لتفجره

ساعة تشاء دفاعاً عن مشروعها الشرق أوسطي الجديد الذي تلعب فيه إسرائيل دوراً أساسياً وفاعلاً ؟

تجدر الإشارة إلى ملاحظة منهجية مهمة في هذا المجال وهي أن أحداث ١٩٥٨ الدموية لم تصب البنى التحتية اللبنانية بخسائر جسيمة، وكانت محدودة الأثر في عدد من المناطق اللبنانية فقط، وخلال فترة زمنية قصيرة. وسرعان ما استعاد لبنان موقعه الاقليمي بعد سلسلة من الإصلاحات الجذرية التي قام بها الرئيس فؤاد شهاب وأطلق عليها بعض الباحثين صفة " التحديث بدون ثورة ".

فقد تميزت الشهابية ببناء مؤسسات اقتصادية وثقافية وتربوية واجتماعية عصرية ساهمت في نشر الثقافة والتعليم على نطاق واسع في مختلف المناطق والطبقات في لبنان. وانطلقت حركة اقتصادية ومالية وثقافية واسعة عززت دور لبنان كصلة وصل بين الشرق الأوسط. وعمقت روابطه الثقافية مع الجامعات الأوروبية والأميركية الكبرى، وساهمت في تعزيز دور لبنان المالي والاقتصادي مع المراكز المالية والأسواق التجارية العالمية. نتيجة لذلك حققت البورجوازية اللبنانية أرباحاً كبيرة خيالية بسبب المرونة القصوى للأنظمة المالية والضرائبية في لبنان التي جعلت منه، طوال عقدي الخمسينات والستينات من القرن العشرين، مكاناً مفضلاً للمستثمرين المحليين والعرب والأجانب. لكن الإصلاحات الشهابية بقيت محدودة الأثر في ردم الهوة الكبيرة أو الخلل القائم في البنية الاجتماعية اللبنانية بعد أن سيطر ٤٪ من اللبنانيين على نسبة كبيرة من الدخل الوطني. ومما زاد في خطورة الخلل أنه أصاب فئات اجتماعية كبيرة من الطوائف الاسلامية بشكل هدد السلم الأهلي الطوائفي في لبنان.

لقد حاولت التجربة الشهابية إقامة التوازن بين المناطق والطوائف في لبنان، وتعزيز دولة المؤسسات، والحد من دور زعماء الطوائف في السيطرة على سياسة الدولة وتوجيه أعمالها لمصالحهم الشخصية. ومع أن الإصلاحات الشهابية لم تبدل جذرياً في البنية الطائفية والسياسية والاقتصادية للمجتمع اللبناني، فقد شهد لبنان في تلك المرحلة سمات ثقافية إضافية يمكن إنجازها على الشكل التالي : توسع في البنى التربوية السابقة مع زيادة مهمة في حجم المؤسسات الرسمية والمهنية ونشرها في جميع المناطق اللبنانية، والتي كان لها الدور الأساسي في خفض نسبة الأمية في لبنان، وتعزيز دوره الثقافي والتربوي في المشرق العربي. في هذا الإطار تأسست الجامعة اللبنانية بكلياتها المختلفة، فساهمت في زيادة عدد الطلاب الجامعيين من ذوي المنابت الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تأسيس جامعات محلية خاصة، وجامعة بيروت العربية التي نشأت كفرع لجامعة الإسكندرية، وكان من الطبيعي أن يزداد عدد المثقفين والعاملين في القطاع الثقافي مع زيادة ملحوظة في عدد المتخصصين بعلوم عصرية، وبعضهم تلقى الإعداد التربوي في أرقة الجامعات الأوروبية والأميركية. فأحدث هؤلاء نقلة

نوعية في مجالات التعليم الجامعي والثانوي، وتطوير مناهج التعليم في لبنان بشكل جذري، وعلى جميع المستويات. وشهدت تلك المرحلة أيضاً ولادة البنى التحتية للإعلام المسموع والمرئي التي بدأت تساهم في ربط المشاهد اللبناني بالإنتاج الثقافي العربي والعالمي عبر شبكة من الإذاعات ومحطات التلفزة.

نشير أيضاً إلى ولادة المهرجانات الدولية التي تحولت إلى ظاهرات ثقافية وفنية مهمة استقطبت أرقى الفرق العالمية في مهرجانات بعلبك. وما لبثت هذه الظاهرة أن اتسعت نحو مدن ومناطق لبنانية أخرى كمهرجانات الأرز، وبيت الدين، وصور، وجبيل، وغيرها. وليس من شك في أن تلك المهرجانات، بالإضافة إلى حفلات الطرب شبه اليومية في كثير من مناطق الاصطياف، أعطى لبنان سمة فنية فريدة بين جميع الدول العربية.

ومع اتساع حجم الطبقة الوسطى في لبنان، وكثرة دور النشر، وتحديث الآلات الطباعية، وإيجاد أسواق عربية ودولية واسعة للكتاب اللبناني، وزيادة عدد معارض الكتب والإنتاج الفني والثقافي السنوية، وتوظيف قسم هام من أموال المغتربين ومصادر مالية أخرى في هذا القطاع الحيوي الذي جعل من لبنان مطبعة العرب، ومكاناً مريحاً للاصطياف، ومسرحاً سنوياً لأهم الأعمال الفنية والموسيقية.

لقد شكل مسار الثقافة الديموقراطية الحرة سمة بارزة من سمات تمايز لبنان الثقافي، واتساع دائرة الإشعاع الثقافي لمدينة بيروت إلى أبعد من حدودها الجغرافية. وتبلورت اتجاهات وطنية وقومية شكلت نموذجاً يحتذى عن دور المنابر الثقافية البيروتية كنموذج متقدم في الثقافة الحرة، العقلانية، النقدية، والعصرية من جهة، وفي الثقافة المقاومة بجميع اشكالها خاصة المسلحة منها من جهة أخرى. ولعل سمة الثقافة المقاومة التي أجبرت إسرائيل على الانسحاب من بيروت أولاً، ومن مناطق لبنانية أخرى لاحقاً دون قيد أو شرط، ودون توقيع اتفاقيات من أي نوع كان، هي أفضل ما أبدعه اللبنانيون عبر تاريخهم الثقافي طوال القرنين التاسع عشر والعشرين.

ومنذ تشكلها كمدينة عصرية كوسموبوليتية في القرن التاسع عشر ما زالت بيروت حتى الآن طليعة المدن العربية بامتياز في مجال نشر الثقافة العربية، والتراث العربي، والموسوعات الاسلامية من جهة، ومنفتحة على جميع الاتجاهات الثقافية والسياسية والدينية والفنية في العالم كله من جهة أخرى. واحتضنت منابرها على الدوام كل جديد ثقافي، وفتحت صدرها لكل أدباء وشعراء ومفكري العرب، فبادلوها الحب العميق، وساهموا في تعزيز حضورها المميز على المستويين الاقليمي والدولي.

على الجانب السياسي والإداري، لم تعمر الاصلاحات الشهابية طويلاً لأسباب متعددة، فانتهت بسيطرة الجيش على الدولة بدلاً من وضعه في خدمة دول القانون والمؤسسات. وتشابكت الأزمات المحلية مع الأزمات القومية الناتجة عن الصراع الاسرائيلي لتنتج حرباً أهلية طويلة الأمد تحمل اللبنانيون أوزارها السلبية طوال الربع الخير من القرن العشرين. وبعد أن كانت الدولة اللبنانية تجاهر بحيادها في الصراع العربي الصهيوني وتتبنى سياسة ملتبسة على قاعدة طوباوية تروج لمقولات ملتبسة منها : " قوة لبنان في ضعفه"، و"لبنان تحميه صداقاته الدولية" جاء اتفاق القاهرة لعام ١٩٦٩ ليعطي المقاومة الفلسطينية حرية الحركة في بعض مناطق جنوب لبنان. وجاءت مجازر أيلول الأسود في الأردن عام ١٩٧٠ لتدفع بالجسم الأساسي للمقاومة الفلسطينية ليس إلى جنوب لبنان فحسب بل إلى معظم المناطق اللبنانية، وبشكل خاص إلى بيروت العاصمة. وسرعان ما انتشر السلاح على نطاق واسع بين اللبنانيين، وبدأت الاشتباكات اللبنانية – اللبنانية، واللبنانية – الفلسطينية تزداد حدة وخطورة منذ عام ١٩٧٣ إلى أن سقط الجميع في دائرة المخطط الصهيوني الرامي إلى تفجير لبنان من الداخل. فاندلعت حرب أهلية في لبنان دامت خمسة عشر عاماً ما بين ١٩٧٥ و ١٩٩٠، وشاركت فيها أطراف لبنانية، وعربية، وصهيونية، ودولية. ورغم انتهاء تلك الحرب على قاعدة "اتفاق الطائف" لعام ١٩٨٩، فأن نتائجها السلبية ما زالت فاعلة حتى الآن، وفي جميع المجالات.

هذه الموضوعات وغيرها شكلت مادة غنية لبحث علمي أصيل ومعمق قامت به الدكتورة ليلى رعد، وطال التبدلات السياسية والإدارية والاقتصادية التي شهدها لبنان ما بين ١٩٤٣ و ١٩٧٥. فقد بدأت أبحاثها العلمية برسالة ماجستير في التاريخ حول الاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مدينة طرابلس ما بين ١٩٤٣ و ١٩٥٨. ثم أعقبتها بأطروحة دكتوراه دولة في التاريخ طالت سنوات ١٩٥٨ حتى ١٩٧٥. وليس من شك في أن نشر تلك الأعمال في كتاب يساعد على تصويب ما ورد في دراسات سابقة حول تلك الحقبة، على ضوء الوثائق الرسمية الجديدة التي استندت إليها الباحثة، وبعض وثائق الأرشيف الأميركي. وقد اعتمدت منهج التأريخ الاجتماعي التحليلي في مناقشة الوثائق. والدراسات العلمية التي تناولت تلك الحقبة من تاريخ لبنان المعاصر.

فكتاب ليلى رعد سيلعب دوراً مهماً في فتح الباب واسعاً لمزيد من الدراسات العلمية حول تفاصيل الأحداث التي شهدها لبنان ما بين حربين أهليتين. وفي حين استمرت الأولى لأشهر معدودة فقط فإن الثانية امتدت لأكثر من خمسة عشر عاماً. وفي ذلك توكيد على أن قادة الرأي والسياسة في لبنان لا يعيرون اهتماماً كبيراً لدروس التاريخ وعبره. وهم مستمرون في بناء لبنان بعد الطائف على أسس خاطئة تهدد بانفجار أكبر قد يطيح بلبنان ويشرد شعبه. فقد

دفعت تلك السياسة بعشرات الآلاف من شبابه نحو هجرية قسرية إلى الخارج مع إصرار واضح بعد العودة طالما بقي النظام السياسي على تحجره وفساده.

إن هذه الدراسة العلمية المسندة إلى كثير من الوثائق العلمية الأصلية والتي نشر الكثير منها في ملاحق الكتاب تستحث المزيد من الدراسات المسندة إلى وثائق أخرى من الأرشيف الفرنسي والانكليزي والروسي وغيرها، واجراء مقارنة الوثائق بالمصادر المحلية.

أخيراً، لعل نجاح هذه الدراسة العلمية حول تاريخ لبنان المعاصر يعود بالدرجة الأولى، إلى اعتماد الباحثة لعدد من المبادئ المنهجية السليمة، أبرزها:

١- الاستناد إلى الوثائق العلمية الأصلية التي ساهمت في تقديم إشكاليات علمية أكثر دقة للخروج من دائرة التحليل الطائفي المنتشر بقوة على الساحة اللبنانية وزادت في صعوبة الكتابة العلمية حول تاريخ لبنان المعاصر. وحدها الدراسة العلمية الموثقة والمستندة إلى الوثائق والمصادر العلمية هي القادرة على تقديم حقائق علمية يمكن توظيفها وتطويرها في دراسات أكثر علمية وتوثيقاً.

٢- إن نقد ما كتب عن ثورة ١٩٥٨ والحركة السياسية والنقابية لتلك الفترة يتطلب، وبالدرجة الأولى، نقد الفكر السياسي والاجتماعي والنقابي الذي جعل منها مجرد حركات احتجاج مرحلية لم تتحول إلى حركات شعبية قادرة على فرض تغييرات بنيوية في النظام السياسي الطائفي الطبقي السائد.

٣- ليس المؤرخ الموضوعي محايداً بالمعنى السطحي الذي يفهمه البعض عن الحياد والموضوعية، بل منحاز سلفاً إلى الحقائق التاريخية بالشكل العلمي الذي تدل عليه الوثائق الأصلية. وهو منحاز أيضاً إلى التحليل الموضوعي الذي يساهم في توليد مقولات ثقافية تساعد على إنقاذ لبنان من المقولات الطوائفية التي تهدد دوماً بإعادة تفجيره من الداخل.

٤- إن الدراسات الجديدة حول مرحلة الاستقلال تظهر مدى تعايش كبار الملاكين مع القوى السلطوية الأخرى كالبورجوازية الناشطة حديثاً. ورغم ذلك التحالف الوثيق تبلورت قوى سياسية جديدة من الطبقات الوسطى، إلا أن تأثير القوى الطبقية الجديدة في الخطاب السياسي والمصطلحات التي كانت تستخدمها الصحافة اليومية والحركات السياسية والنقابية والشعبية بقي محدوداً للغاية. هناك دعوة يومية إلى المساواة، والمواطنية، والوطن الحر، والعدالة الاجتماعية، والشعب الحر في وطن سعيد، ودولة القانون والمؤسسات والدعوة إلى نبذ الخلافات المذهبية والطائفية، والتذكير بشعار الملك فيصل الأول "الدين لله والوطن للجميع" وتعزيز مفاهيم الوطنية اللبنانية، والدفاع عن الأرض، وتعزيز الانتماء القومي العربي و.. إلا أن المحصلة العامة لتلك الشعارات ما زالت مخيبة للآمال. فقد

انتشرت "ثقافة الفساد" على نطاق واسع. "لدينا الكثير من الحرية والقليل من الديموقراطية"، على حد تعبير الرئيس سليم الحص.

نخلص إلى القول إننا الآن أمام مرحلة نوعية في كتابة التاريخ العربي شعارها تخليص الكتابة العلمية من أسر الايديولوجيا التي أفسدت البحث العلمي التاريخي دون أن تفيد السياسات العربية بشيء. ويشكل الكشف عن الوثائق الرسمية وقراءتها على ضوء وثائق الأرشيف المتنوعة، مدخلاً صالحاً لفهم تاريخ لبنان الحديث والمعاصر على أسس علمية. لكن الجهود العلمية في هذا المجال، على أهميتها، ما زالت متعثرة. وما زال عدد المؤرخين اللبنانيين الذين انصرفوا إلى دراسة تاريخ لبنان المعاصر على أساس منهجية التأريخ الاجتماعي محدوداً للغاية. ولا بد من إيلاء الاهتمام الكافي بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية دون إغفال الجوانب السياسية والإدارية والعسكرية والتربوية وغيرها. وهو حقل يحتاج إلى تضافر جهود علمية كبيرة، والى جيل كامل من المؤرخين اللبنانيين الشباب. لقد شهد لبنان في عقد التسعينات عملية ترميم واسعة النطاق لعدد كبير من الأبنية التي تضررت في الحرب الأهلية. لكن الهم الثقافي ما زال مغيباً، فلم يشهد لبنان ولادة مؤسسات علمية رصينة تساهم في الحفاظ على الأرشيف اللبناني وجمعه من مصادره ووضعه في تصرف الباحثين. على العكس من ذلك، يتقلص دور الثقافة الجادة، وليس هناك مشروع واحد لاحتضان الباحثين والمبدعين من المثقفين والفنانين والموسيقيين. وما زالت الثقافة في لبنان رهناً بالمبادرات الفردية والقطاع الخاص الذي يحاول دعم البحث العلمي والإبداع الثقافي في ظل غياب شبه تام لدولة تصر على التوظيف في الحجر مع تجاهل دور الثقافة ومختلف أشكال الإبداع والفنون.

لذا تطرح الآن أسئلة منهجية كثيرة حول دور ثقافي جديد للبنان في إطار الشرق الأوسط الكبير. فمن يرسم هذا الدور: القطاع الخاص أم الدولة؟ وهل يشارك في صياغته اللبنانيون أنفسهم عبر مؤسساتهم اللبنانية أم ترسم له في الدوائر الإقليمية والدولية؟ وهناك مسألة حيوية حول كيفية التواصل بين لبنان العصر الذهبي زمن الحقبة الاستقلالية ولبنان الحالي بعد خروجه من دائرة الحرب الأهلية الطويلة التي شكلت قطيعة ثقافية لا يستهان بها ما بين ماضي لبنان وحاضره.

لقد خلفت الحرب الأهلية هوة ثقافية كبيرة في تاريخ لبنان المعاصر، ولا بد من ردمها بالكثير من الدراسات العلمية الجادة لإعادة التواصل الثقافي بين أجيال من اللبنانيين في مرحلة ما قبل الحرب الأهلية وما بعدها. في هذا السياق، تعتبر دراسة الدكتورة ليلى رعد محاولة علمية جادة لإعادة ذلك التواصل عبر فصول علمية موثقة بصورة جيدة. فقد تناولت تطور البنى السياسية والإقتصادية اللبنانية بشكل معمق يوازي، في بعض جوانبه، ما كتبه كبار المؤرخين الذين تناولوا بالتوثيق والتحليل تلك الجوانب من تاريخ لبنان المعاصر. قد

استندت إلى وثائق مهمة من الأرشيف الأميركي، بالإضافة إلى عدد كبير من المصادر والمراجع، بالعربية والفرنسية، مع إشارات قليلة إلى مصادر ومراجع بالإنكليزية. وقدمت دراسة موثقة تظهر تبدلات السياسة اللبنانية بالاستناد إلى الوثائق الرسمية بالدرجة الأولى. وهي منهجية علمية دقيقة لقراءة الحدث التاريخي من خلال وثائقه الأصلية المستقاة من التقارير الرسمية، ودوائر الدولة، ومذكرات القادة السياسيين والعسكريين الذين شاركوا في صناعة الحدث، ومحاضر مجلس النواب والقوانين الصادرة عنه، والقرارات المنشورة في الجريدة الرسمية. وردود الفعل على الأحداث من خلال الصحافة اليومية، والمقالات العلمية الموثقة، ومناقشة الدراسات الأكاديمية السابقة التي تناولت الموضوع نفسه بلغات عدة، وغيرها. هذا بالإضافة إلى تقسيم الموضوع بصورة علمية مفيدة جعلت من هذا الكتاب بحثاً علمياً موثقاً وموسوعياً.

ختاماً، دخلت الباحثة ليلى رعد حقل الكتابة العلمية حول تاريخ لبنان المعاصر بأقدام ثابتة ووضوح في الرؤية المنهجية. وهي تعرف مسبقاً أن الكتابة حول تاريخ لبنان حقل مفخخ بالألغام الطائفية والمذهبية والمناطقية وغيرها. لكنها تزودت بوثائق علمية غنية، وبنصائح باحثين على معرفة دقيقة بتلك الألغام وكيفية تعطيلها أو منعها من الانفجار. فجاءت فصول دراستها بصورة عقلانية تناولت مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية في لبنان. فنجحت في رسم صورة واضحة لاستراتيجية الدول الكبرى على الساحة اللبنانية إبان تلك المرحلة، كما نجحت في الكشف عن تعدد المصالح الاقتصادية والمالية لتلك الدول في الشرق الأوسط والتي وجدت تعبيراً لها على الساحة اللبنانية عبر صراع على النفوذ السياسي والاقتصادي.

بيروت في ٨ آب ٢٠٠٤

الدكتور مسعود ضاهر

المقدمة

طول القرن الماضي، تناولت أقلام شتّى المسألة اللبنانية بتفرعاتها وتفاصيلها، درساً وتحليلاً، خصوصاً على مدار الأزمات التي مر بها لبنان وما أكثرها ... وقد تنوعت تلك الدراسات والتحليلات، على ما بينها من تشابه أو من تناقض، لتلامس جذور البنية اللبنانية عبر تاريخها الطويل.

تناول هذا البحث تحديداً النواحي السياسية والاقتصادية بحركتها وتطورها منذ الحرب الأهلية المحدودة عام ١٩٥٨، وحتى بداية الحرب اللبنانية الشمولية التي استمرت لسنوات ١٩٧٥ – ١٩٨٩. وقد حاولت فيها تسليط الاضواء على جوانب لم تنل القسط الوافي من التحليل المعمق في الدراسات العلمية السابقة.

صحيح أن المرحلة التاريخية التي تناولتها هذه الدراسة عالجها بعض الباحثين سابقاً، إلاّ أنهم لم يحاولوا معالجة الجوانب السياسية والاقتصادية بشكل معمق، ولم يتوصّلوا إلى تحليل المجتمع اللبناني بعناصره المتفاعلة، خلال تلك الفترة.

وحتى لا يقع هذا البحث في التكرار أو التبسيط أثناء دراسة الحالتين السياسية والاقتصادية في لبنان، أو أن يخرج مبتوراً وناقصاً، حرصت على أن أعالج المسألة وفق الاعتبارات الآتية:

- إنّ هذه الحقبة ذات أهمية خاصة في تاريخ لبنان المعاصر، إذ إنها تحمل في طياتها أسباب تفجير الحرب اللبنانية عام ١٩٧٥، مع أنها تعود بجذورها إلى ميثاق ١٩٤٣. فقد رأى بعض الباحثين أن بذور التفرقة والنزاعات السياسية والطائفية والاقتصادية في لبنان تعود إلى صيغة هذا الميثاق. التي أدت إلى الحرب الأهلية المحدودة عام ١٩٥٨، وانتهت على أساس "لا غالب ولا مغلوب"، في تصالح هش سقطت صدقيّتُه عام ١٩٧٥، حين تفجر الوضع اللبناني من جديد، فتشابكت فيه تدخلات إقليمية ودولية متنوعة.
- إن دراسة واقع الحرب اللبنانية الأخيرة تُظْهِرُ، إضافة إلى التدخلات الخارجية، عملية تصاعد الضغط الإسرائيلي المتكرر في اعتداءاته على لبنان، وموقف بعض القوى اللبنانية التي ربطت مصيرها بالمشروع الإسرائيلي. ومسألة تهجير الشعب الفلسطيني من لبنان ... وهي عوامل شكلت معاً بداية الصدامات الدموية بين اللبنانيين.

- يحاول هذا البحث أن يظهر الأسباب السياسية الكثيرة التي كان لها دور أساسي في إشعال نيران الحرب اللبنانية، والعوامل الاقتصادية المتفجرة التي تعود إلى وضع الاقتصاد اللبناني المرتبط تبعياً بالخارج، وإلى عجز الدولة اللبنانية عن اختيار الحلول الملائمة للأزمات اللبنانية، إذ كان للأوضاع الاقتصادية المضطربة الدور الفاعل والمهم في حدة انفجار تلك الحرب .

- يولي هذا البحث أيضاً أهمية خاصة للفترة الزمنية المحدودة التي حملت في طياتها جميع التناقضات والنزاعات التي فجرت الحرب اللبنانية عام ١٩٧٥، وذلك باعتماد منهج نقدي مبني على التحليل العلميّ لتلك التناقضات، وعلى البحث الموضوعي، والابتعاد قدر الإمكان عن تأويل الوقائع الاجتماعية التي عاشها اللبنانيون آنذاك.

- إن دراسة تاريخ لبنان السياسي والاقتصادي من عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٧٥ تعتمد أساساً لها منهجية " التأريخ الاجتماعي " المرتكز على مفاهيم علمية في البحث والتحليل. إذ إن هذه المنهجية قادرة على تحليل النشاطات المجتمعية فتجمع بين التحليل الدقيق والوصف لفهم مختلف الظواهر الاجتماعية في المقام الأول، وتأخذ في الاعتبار انعكاسات الأوضاع الاقتصادية والسياسية والصراعات الدولية على مجريات الأحداث التاريخية ، كما تعتمد على رؤية ملامح الحدث التاريخي منذ صيرورته، أي لحظة تبدّله، وفي تطوره من حالة، إلى أخرى، زمانياً ومكانياً. هذا بالإضافة إلى تلمس المسببات المباشرة وغير المباشرة للحدث التاريخي والكشف عن كونه سبباً لأحداث تاريخية اخرى .

- إن تاريخ لبنان الاجتماعي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتاريخ الاقتصادي والسياسي، وهذه العلاقة الجدلية فيما بينها هي العاملة على تطور المجتمع .

- إن علاقة الواقع الاقتصادي وثيقة بالواقع السياسي ، أي إن البناء المادي للمجتمع، بموارده الطبيعية والبشرية ومصادر رزقه ووسائل استغلالها ، يلعب دوراً أساسياً في البناء الفوقي للمجتمع، كما أن هذه البنى من اقتصادية وسياسية هي التي ترسم أنماط العلاقات الاجتماعية وتفاعلاتها .

- تجدر الإشارة إلى أن النظام الاقتصادي في لبنان هو نظام رأسمالي يستند إلى مبدأ الطبقية والتمايز الاجتماعي، نظراً إلى الصلة الوثيقة بين رجال الحكم والسياسة ، من جهة ، والفئة الرأسمالية والبورجوازية التي تملك وسائل الإنتاج والخبرات التكنولوجية والتنظيمية من جهة أخرى . هذه القوى

مجتمعة هي التي رسمت آفاق العمل السياسي ، فشكل التحالف الطبقي بين القوى البورجوازية وكبار الملاكين القاعدة الأساسية للسلطة اللبنانية التي ربطت لبنان بعجلة الرساميل الخارجية ربطاً تبعياً محكماً.

وما آمله أن تقدم هذه المنهجية فهماً دقيقاً وشمولياً للمجتمع اللبناني. قد لا يوجد في منهجيات أخرى، وذلك باعتمادها التحليل المعمق للمجتمع من مختلف جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولتطورات البنى الأساسية من خلال تفاعلاتها الداخلية بعضها مع البعض الآخر، وتفاعلاتها الخارجية مع بنى مجتمعات أخرى مجاورة أو بعيدة.

ولم يكن بحث هذا الموضوع إلا محاولة لإبراز الجديد وطرح الفرضيات وصياغتها ومحاولة اختبارها. وجمع الدلائل التي تدعمها للوصول إلى الحقائق التاريخية دون الإغراق في التحليلات الانفعالية والطائفية. لعلّيَ عن طريق تحليل تلك المعطيات أصلُ إلى مضمون تلك الحقبة وتسليط الأضواء الداخلية عليها من خلال وثائقها الأصلية.

اعتمدت في هذا البحث على تحليل الفرضيات التالية :

١- أنتجت تسوية ١٩٤٣ تراكماً في التناقضات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البنية اللبنانية، فمهدت الطريق لانفجار عام ١٩٧٥.

٢- استغلت الصراعات الدولية والإقليمية الخلل في الوضع الداخلي لتأجيجه وفق مصالحها الذاتية وعبر تأثيراتها الداخلية .

٣- ساهم تغلغل الرساميل الأجنبية في الداخل اللبناني إلى بروز خلل بنيوي بين القطاعات الإنتاجية وإلى طغيان قطاع الخدمات على حساب قطاعي الزراعة والصناعة، أضف إلى ذلك أن ضعف التنظيم والتخطيط في الدولة ساعد بدوره في إضعاف الإنتاج الوطني، وبالتالي في زيادة العجز في الميزان التجاري .

٤- من فرضيات البحث أيضاً أن النظام الطائفي - الطبقي الذي أنتجته صيغة ١٩٤٣ قد أسفر عن خلق دولة واحدة بطوائف متعددة، تجمعها وتفرقها مصالح الزعماء اللبنانيين في الدرجة الأولى. وقد استغل هؤلاء النزاع الطائفي لضمان امتيازاتهم الطبقية بكل ما لديهم من قدرة، لأن أي تغيير أو تبديل في المؤسسات البنيوية يزعزع سلطتهم السياسية .

٥- ترسخت الظاهرة الطائفية بعد هذه التسوية (صيغة ١٩٤٣) لحماية الهيمنة البورجوازية ، بجناحيها المسيحي والإسلامي، إلاّ أنها سمحت للتأثيرات

الخارجية بأن تمارس دورها بشكل جيد على الساحة اللبنانية وتفجر الاوضاع الداخلية مما أدّى إلى تدمير التشكيلة الاقتصادية – الاجتماعية برمتها.

كما اعتمدت على بعض الدراسات السابقة التي تناولت هذه الحقبة، منها:

1 - Hassan Mounla, "Le Liban et la Ligue Arabe", Thèse de Doctorat en Droit, 3 ème Cycle, Université de Paris, 1968.

عالجت تلك الأطروحة ثورة ١٩٥٨ والأسباب التي أدت إلى اندلاعها من انقسامات داخلية وتأثيرات خارجية ساعدت في تأجيجها، وما رافقها من اجتماع لمجلس جامعة الدول العربية في بنغازي، في تلك الفترة، للنظر في الشكوى المقدمة ضد الجمهورية العربية المتحدة. كما ركزت على الخلافات العربية التي سادت خلال المناقشات والتي انتهت برفض الوفد اللبناني لها، بالإضافة إلى ايضاح الانقسامات التي سادت خلال التدخل الأميركي في لبنان، وما أعقبه من اجتماع لمجلس الأمن الدولي، انتهت مناقشاته بالموافقة على المشروع العربي الذي شدد على الانسحاب الأجنبي من لبنان.

وتناولت كذلك العدوان الإسرائيلي على مصر والأردن وسوريا ومشاركة لبنان في اجتماعات مجلس الجامعة العربية، ودورها في اتخاذ القرارات لمواجهة الخطر الإسرائيلي، بالإضافة إلى تبيانه المواقف الدولية تجاه العدوان والانقسامات التي سادت حيالها.

2- Nawaf Salam, " L'insurrection de 1958 au Liban, "Thèse de Doctorat en Histoire , 3ème Cycle , Université de Paris ,1979

في هذه الاطروحة حاول الدكتور نواف سلام تبيان الأسباب المباشرة وغير المباشرة لثورة ١٩٥٨. فأبرز تشابك القضايا المحلية والإقليمية والدولية التي ساعدت في تفجيرها، كما تناول الاتجاهات السياسية المختلفة التي رافقت أزمة عامي ١٩٥٦ و١٩٥٨ من خلال شهادة بعض السياسيين الذين لعبوا دوراً مهماً في تلك الفترة، إذ أجرى مقابلات مسهبة معهم حول الأسباب القريبة والبعيدة التي أدت إلى اشتعالها. بالإضافة إلى عرض شامل لكل البيانات التي أصدرتها الأحزاب السياسية المشاركة في الثورة، والتصاريح العديدة لكثير من المسؤولين اللبنانيين.

ركز الدكتور سلام على التناقضات الدولية والإقليمية إبان تلك المرحلة، وعلى المشاريع الأميركية والسوفياتية والسويدية واليابانية التي نوقشت خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة في إجتماعاتها التي عقدت لأجل حلّ المسألة اللبنانية.

3 - Ramez Ammar, "Le régime politique libanais de 1958 à 1970, le Chehabisme", Thèse pour le Doctorat d'Etat en Sciences Politiques, Université de Paris, 1983.

هذه الأطروحة تناولت المرحلة الشهابية في عهدي فؤاد شهاب وشارل الحلو. وانهيارها مع انتخاب الرئيس سليمان فرنجية. كما ركزت على النهج الشهابي والدور الفعال الذي لعبه لتوطيد الوحدة الوطنية والتضامن العربي والعدالة الاجتماعية، وذلك بإزالة الأسباب المباشرة لقلاقل ١٩٥٨، وإعادة التوازن وترسيخه بين المعسكرين الرئيسيين المتخاصمين في البلاد، وإحداث تغييرات متنوعة عبر القيام بإصلاحات عديدة أهمها معالجة مشاكل الإنماء في لبنان عن طريق استقدام بعثة " إيرفد".

حلّل الدكتور رامز عمار المعارضة القوية التي واجهت نشوء الشهابية من قبل بعض السياسيين ولاسيما الإقطاعيين منهم، فعملوا ضد سياستها الاقتصادية – الاجتماعية التي أفقدتهم نفوذهم، وركّز على ظهور "المكتب الثاني"، والاعتماد عليه، ولاسيما بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة التي قام بها الحزب السوري القومي الاجتماعي. وحاول إظهار مرحلة اضمحلال دور الشهابية في عهد الرئيس حلو بسبب سياسته الازدواجية وتقربه من المعارضة، مما ساعد في نشوء الحلف الثلاثي ونجاحه في انتخابات ١٩٦٨. كما أبرز في أطروحته الانقسامات الداخلية حول حرية العمل الفدائي في لبنان.

4 - Nawaf Kabbara, "The Chehabisme in Lebanon: The Failure of a Hegemony Project 1958 - 1970", PH.D, Philosophy Politic, in University England of Essex, 1988.

عالج الدكتور كبارة في أطروحته المشروع الوطني الشهابي المهيمن في لبنان، ذلك المشروع الجديد الذي يحدد للفئات الاجتماعية المختلفة مواقع مختلفة في النظام الاجتماعي. ويقترح تقسيماً جديداً في السلطة يحتمل أن يخدم مصلحة المجموعات المهيمنة، وحاول تبيان توجّه هذا المشروع نحو تكوين هوية وطنية تشمل كل الشعب البناني، للحيلولة دون تفاقم الخصومات، ولإنهاء الحروب الأهلية التي كانت البلاد تتخبط فيها، وهو المشروع البديل عن الهويات التي قسمت المجتمع اللبناني وتصارعت فيما بينها للفوز بالسيطرة على البلاد بكاملها.

وأوضحت الدراسة أسباب فشل هذا المشروع، إذ إن الرئيس شهاب أخطأ في تقدير طبيعة مشروعه وخططه، فأخفق في فهم أبعاد عملية التغيير التي أراد تحقيقها. وقد برهن الدكتور كبارة أن هذه المحاولة التي قامت في الستينيّات فشلت لتحولها إلى ديكتاتورية

عسكرية ولاسيّما في أعقاب حرب ١٩٦٧، ولهشاشة السلم الاجتماعيّ الأهليّ الذي يرتبط دائماً بالحفاظ على التوازن بين الطوائف لفترة محددة بسبب ارتباطه بتوازنات إقليمية ودولية.

٥- أحمد سفر، "المصارف المتخصصة في لبنان"، أطروحة دكتوراه دولة في الحقوق، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق، الفرع الأول، بيروت، ١٩٦٨.

حاول الدكتور سفر في أطروحته تبيان التحولات السياسية والاقتصادية العميقة الجذور والبعيدة الأثر، التي استجدّت في المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية، والتي أسهمت في جعل لبنان وعاصمته في حالة نادرة من استقدام الرساميل الأجنبية إليه، وتوافر العوامل القانونية، وخاصة حرية القطع، وسرية المصارف التي ساعدت في أن تجعل من بيروت سوقاً رئيساً للقطع في المنطقة.

ثم حلّل أسباب قصور الاقتصاد اللبناني عن الاستفادة من تلك الرساميل الوافدة، إذ إنّ قسماً كبيراً من الزيادة التي طرأت على الودائع كان عبارة عن رساميل أجنبية وفدت إلى لبنان، بعد أن وجدت فيه استقراراً أمنياً ملحوظاً، كي تستثمر لأجَل قصير الأمد، من خلال معاملات تجارية ومالية، ولاسيما تجارة الترانزيت والذهب.

كما تناولت دراسته صعوبة التمويل الإنمائي الذي يقع في المقام الأول على عاتق القطاع المصرفي الذي غلب عليه الطابع التجاري، فأبرزَ أثرَ غياب المصارف المتخصصة التي تشكل مخزوناً يرفد المشروعات الإنمائية التي تحتاج إلى استثمارات طويلة الأمد، وعدم تدخّل الدولة استجابةً لضروريات الاقتصاد اللبناني إذ اكتفَتْ بإنشاء بعض المصارف التي لم تكن كافية لسدّ الحاجة.

٦- زهير إبراهيم "الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في لبنان ١٩٤٣ - ١٩٥٨". أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب، الفرع الأول، بيروت، ١٩٩٣.

أبرز الدكتور زهير إبراهيم في أطروحته انصراف رجال السياسة في لبنان إلى الاهتمام بشؤون المال والاقتصاد والإدارة، مما أدّى إلى الاختلال في التوازن المطلوب للاقتصاد اللبناني. وقام على تصوير واجهة الازدهار لبعض القطاعات الاقتصادية ولاسيّما قطاعي التجارة والخدمات، والتي كانت تخفي وراءها واقعاً متخلفاً وظروفاً سيئة يعيشها عدد من المواطنين، وأوضح أن الاقتصاد الحرّ الذي أخذ به لبنان قد مكنّه من تحقيق إنجازات واسعة، إلا أنه جر البلاد إلى العديد من المآزق والمخانق على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

كما تناولت دراسته ثورة ١٩٥٨، مبيّناً ضعف الدولة آنذاك أمام التدخل الفعلي للقوى الخارجية من جهة، وأمام الزعامات والإقطاعات والطائفية السياسية من جهة أخرى.

ومن ثمّ تأثّرها السريع بكلّ الصراعات الدولية والإقليمية التي تحيط بها، والتي عجزت عن ضبطها كما عجزت عن ضبط ما يماثلها من الصراعات الداخلية، بالإضافة إلى انعكاس التركيبة السياسية والاجتماعية للنظام اللبناني على الامور الداخلية من سياسية واقتصادية واجتماعية.

أبرز موضوعات الكتاب:

قسمت بحثي هذا إلى مقدمة منهجية، ومدخل تاريخي، وبابين، وخاتمة. وقد توزعت على الشكل التالي:

المقدمة : تناولت فيها الإطار النظري والهدف من إعداد هذا البحث، مع مناقشة لأبحاث سابقة في الموضوع عينه وتقديم بعض الفرضيات والاستنتاجات الجديدة.

مدخل تاريخي : ركزت فيه على تحليل الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي أدت إلى اشتعال فتيل ثورة ١٩٥٨، وكيف ساعدت التناقضات الإقليمية والدولية على تفجير التناقضات السياسية في لبنان.

الباب الأول : تطور الأوضاع السياسية في لبنان ١٩٥٨ - ١٩٧٥

وقد تضمن ثلاثة فصول:

الفصل الأول : بدايات تشكل الدولة الحديثة على قاعدة الإصلاحات الشهابية.

الفصل الثاني : تطور الأوضاع السياسية في عهد الرئيس شارل حلو.

الفصل الثالث : انفجار الصيغة اللبنانية في عهد الرئيس سليمان فرنجية.

حلّلت في هذا الباب تطور الأوضاع السياسية خلال عهود الرؤساء الثلاثة فؤاد شهاب، شارل حلو، وسليمان فرنجية، وحاولت ايضاح الكيفية التي كانت تتم بها التسويات التقليدية الهشّة كما رسا عليها ميثاق ١٩٤٣، عن طريق توزيع المكاسب والمغانم بين رجال السلطة للحفاظ على الامتيازات الاجتماعية. كما أظهرت تأثير الصراع العربي-الإسرائيلي على الساحة اللبنانية، وعلى القوى الداخلية المتناقضة حول حرية العمل الفدائي. بالإضافة إلى التدخلات الأجنبية ودورها الفعال في تأزيم الوضع وانفجاره.

الباب الثاني : **تطور الأوضاع الاقتصادية في لبنان ١٩٥٨ _ ١٩٧٥**

وقد تضمن أربعة فصول:

الفصل الأول : استمرار سياسة الإهمال في القطاع الزراعي.

الفصل الثاني : تطور محدود في القطاع الصناعي.

الفصل الثالث : تبدلات مهمة في قطاعي النقل والسياحة.

الفصل الرابع : التركيز على القطاع المالي والتجاري.

تمحور هذا الباب حول بنية الاقتصاد اللبناني ومدى ضعف قطاعي الإنتاج الزراعي والصناعي وهيمنة قطاع الخدمات الذي اتجه نحو الخارج، وهذا ما ساعد في زيادة الخلل البنيويّ فيما بين القطاعات الاقتصادية، وبيَّن حالة الاقتصاد على حقيقتها بالرغم من المعطيات الإحصائية شبه النادرة في بعض الأحيان، وأبرزَ مدى ارتباط الاقتصاد الوطني بالخارج عبر رؤوس الأموال الأجنبية التي هيمنت على المصارف التجارية، ممَّا أدّى ذلك إلى اتجاه التسليفات الكبرى نحو القطاع التجاري محققاً بذلك العجز في الميزان التجاري والتمادي في اعتماد لبنان على الخارج.

الخاتمة : نظرة مستقبلية إلى لبنان الجديد.

تضمن كل فصل من فصول الكتاب بعض الاستنتاجات الشخصية التي ساعدتني ، في النهاية ، في استنباط استنتاجات عامة حول مستقبل لبنان السياسي والاقتصادي والاجتماعي منذ أواسط القرن العشرين حتى اندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٧٥.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأبحاث السابقة لم تتوسع في هذه التفصيلات الاقتصادية والسياسية ، لذلك جاءت هذه الدراسة لتكمل ما وصلت إليه الدراسات السابقة ، التي أدين لها بما قدمته من معلومات قيمة ساهمت في بلورة معارفي ، وساعدتني في انجاز هذا الكتاب .

استندت هذه الدراسة في الوقائع والمعطيات التاريخية التي كشفتها إلى ما استقيتُه من الوثائق والمصادر الأساسية في الحقبة التاريخية التي تناولتها، بالإضافة إلى عدد من المراجع المنشورة وغير المنشورة والدوريات.

لقد حرصت على أن تكون هذه الدراسة جديدة في منهجيتها نظراً للوثائق الجديدة غير المنشورة، واضفاء الطابع الأكاديمي عليها، وتزويدها بالمعلومات العلمية الكافية . وبما أن مهمة الكتابة التاريخية هي أساساً الكشف عن الحقائق التاريخية بأكبر قدر ممكن من الدقة الممكنة ، فقد استندت إلى العديد من الوثائق التاريخية العربية والأجنبية غير المنشورة ، العائدة إلى الحقبة موضوع الدراسة ، فجمعتها من مصادر متنوعة . ولإعطاء هذا المدخل السياسي للبحث عمقاً وثائقياً هاماً كان من الضروري الاطلاع على الوثائق الأميركية الموجودة في أرشيف الجامعة اللبنانية على ميكرو فيلم . وسيُشار إليها بعبارة من « الأرشيف الأميركي ».

فحاولت الاطلاع على قسم منها يتحدث عن ثورة ١٩٥٨ ، وبشكل أساسي عن مرحلة ١٩٤٥ – ١٩٥٩ ... وَقد تكون هذه الدراسة ، بين الدراسات القليلة التي اعتمدت هذه الوثائق المهمة التي تنشر للمرة الأولى ، وهي تعبر عن مواقف لدولة فاعلة على الساحة اللبنانية ، وكان لها حضور قوي في المنطقة ، عن طريق ارتباط إيران والسعودية وإسرائيل بالسياسة الأميركية . كما كان لها الأثر الكبير في اختيار رئيس الجمهورية اللبنانية فؤاد شهاب ، وفي تشكيل الوزارات وإجراء الانتخابات النيابية .

وَكان السفير الأميركي يشكل مركز استقطاب لعدد من الزعامات اللبنانية . كما كان له الأثر الفعال في التدخل في جميع الشؤون اللبنانية السياسية والاقتصادية ، على سبيل المثال : التشجيع على انخراط لبنان في سياسة الأحلاف الأميركية في المنطقة ، محاربة الشيوعية ، تسليح الجيش ، مشاريع المياه (كمشروع جونسون) ، والنفط I.P.C، والتجارة الحرة ..

وبما أن معظم الزعامات السياسية ترفض أن تُطلع أحداً على وثائقها أو أوراقها الخاصة ، فقد توجهت إلى أرشيف مؤسسة المحفوظات الوطنية الذي يحتوي على مختلف المصادر والوثائق المتعلقة بالشأن الاقتصادي، وحاولت التنقيب في أرشيف مكتبة الجامعة الأميركية عن الوثائق غير المنشورة ، ذلك أنها تلقي الضوء على اتجاهات سياسية لبنانية حيال القضايا المحلية والإقليمية والدولية ، فكانت البيانات تعبر عن مختلف مواقف التيارات اللبنانية وميولها، وعن نهجها الفكري والسياسي، مثال على ذلك: الكتائب اللبنانية . الحزب التقدمي الاشتراكي ، الحزب القومي السوري الاجتماعي. الكتلة الوطنية ، شباب البعث العربي الاشتراكي، الشباب القومي العربي، جبهة الاتحاد الوطني، مجلس الطلبة في لبنان، واتحاد الطلاب العام في لبنان . وهذا ما أتاح لي مقارنة وجهات النظر وتبيانها ودراستها وتحليلها بعد التمعن فيها، وركزت على بعض الوثائق الخاصة التي اطلعت عليها من خلال مصادرها الأصلية . (للرئيس سليمان فرنجية والاستاذ غسان مرعي والدكتور عبدالله بيسار). كما حاولت الاطلاع على أرشيف وزارة الزراعة الذي يتضمن مختلف التقارير والوثائق المتعلقة بالوضع الزراعي وخاصة المشروع الأخضر.

كما حرصت على أن أزود القسم السياسي والاقتصادي بالمصادر الأساسية لصياغة معظم أجزاء هذا الكتاب، لاضفاء الطابع الأكاديمي عليه، ولأنها ضرورية عند بحث أية دراسة تاريخية .

أما المصادر التي استندت إليها لصياغة معظم أجزاء الكتاب . والتي لا يمكن لأي باحث جادٍ الاستغناء عنها لأهميّتها، فهي عربية وأجنبية. ويمكن عرض بعضها على سبيل المثال لا الحصر :

١- « محاضر مجلس النواب من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٧٥ » : تعطي هذه المحاضر صورة واضحة لمواقف ممثلي الشعب اللبناني من التطورات السياسية والاقتصادية ، وخاصة خلال أبرز المحطات التي تعرّض فيها لبنان للأزمات في الأعوام ١٩٥٨ – ١٩٦٧ – ١٩٦٨ – ١٩٦٩ – ١٩٧٣ – ١٩٧٥ . كما تكشف هذه المحاضر المهمة اتجاهات الطبقة الحاكمة وانقساماتها وتناقضاتها السياسية والاقتصادية، فبرزت خطب ترمي إلى التغيير في أفق اشتراكي . أو إلى عدم التغيير بقصد الحفاظ على المصالح الطبقية، وأخرى تمثل الاتجاه المتزمت والضيق .

٢- « الجريدة الرسمية : من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٧٥» : شكلت هذه بدورها مصدراً مهماً لمرحلة الدراسة، إذ إنني رصدت من خلالها تطور التشريعات والقوانين على الصعيد الاقتصادي والسياسي، كما أن فيها ملحقات مهمة : إحصائيات ضرائب وموازنات ، إبرام اتفاقيات كانت تعقد بشأن التبادل التجاري أو التعاون القضائي وغير ذلك ...

٣- « البيانات الوزارية » (٣ مجلدات): وهي محاضر رسمية هامة وموثوق بها . أظهرت مواقف النواب ومدى التناقض فيما بينهم خلال الجلسات التي كانت تثار أثناء نيل الثقة لتلك البيانات ، وذلك إزاء المشكلات والأزمات التي كان لبنان يتعرض لها على الصعيدين السياسي والاقتصادي . وَركزت مجمل البيانات الحكومية على سياسة لبنان الخارجية المرتكزة على مبادئ أساسية معلومة مستمدة من واقع لبنان وكيانه، باعتباره بلداً عربياً حرّاً سيداً مستقلاً . ومن مصالح شعبه الحيوية، كما أكدت على توثيق العلاقات الودية وتأمين المصالح المتبادلة مع الدول الصديقة ضمن مبدأ الحياد وعدم الانحياز والابتعاد عن أي تكتلات أو أحلاف .

٤- « مجموعة التشريع اللبناني » (٦ أجزاء) : وهي تضم مجمل المراسيم والقوانين التي صدرت في عهد الرئيس فؤاد شهاب وغيره، فيما يتعلق بالحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

٥- « مجموعة خطب الرئيس فؤاد شهاب في مجمل المناسبات الوطنية »: وهي تحدد الخطوط الرئيسة لسياسته الخارجية والداخلية ، بهدف إرساء لبنان على قواعد ثابتة متوازنة تجعل منه دولة حديثة متطورة .

٦- « مشروع الخمس سنوات للإنماء الاقتصادي ١٩٥٨ – ١٩٦٢ » :وضع هذا المشروع مجلس التصميم والإنماء وقدمه إلى مجلس الوزراء بتاريخ ٢٥ شباط ١٩٥٨، وهو يتضمّن جدولاً بكامل المشاريع المقترح القيام بها في مدة خمس سنوات . مبوبة حسب القطاع الذي تنتمي إليه مع بيان بتكاليفها موزعة على سنوات التنفيذ . كذلك أُرفق المشروع بمذكرات في الأسباب الموجبة لكل من المشاريع في القطاعات المختلفة، بالإضافة إلى بيان بكيفية تحاشي التضخم المالي عند التنفيذ . وكان يهدف إلى ملء الكثير من النواقص في الخدمات الحكومية لجهة توفير الظروف الملائمة للنشاط الفردي والقيام بالأعمال الضرورية .

٧- « الملف الأساسي لوضع سياسة زراعية في لبنان » الصادر عن وزارة التصميم : كشف هذا الملفّ عن أهمية الزراعة في الاقتصاد اللبناني، وأكد على ضرورة اختيار سياسة زراعية ملائمة ترتبط بالإنماء الاقتصادي، كما ركز على مشاريع الريّ وأهميتها في زيادة المساحة المزروعة، وحاول أن يلفت النظر إلى الطرق الشائعة في العالم للاستثمار بالطرق التعاونية أو الجماعية مما يعمل على زيادة الدخل الوطني .

٨- « لبنان الاقتصادي – الاجتماعي ، مجالات الاستثمار » : أعدت مصلحة الدراسات الاقتصادية التابعة لوزارة التصميم هذه الدراسة المهمة . وتناولت من خلال الجداول الإحصائية الإنتاج الزراعي والصناعي والميزان التجاري ما بين ١٩٦٤ و ١٩٧٠، كما بحثت الأطر الاجتماعية والمعطيات الإنمائية التي تقتضيها متطلبات الزمان والمكان لرفع المستوى المعيشي والاقتصادي في البلاد .

٩- « تقرير عن القطاع التجاري في لبنان عام ١٩٦٩ » : تضمن جداول إحصائية من عام ١٩٦٣ حتى عام ١٩٦٨ عن تجارة لبنان الداخلية والخارجية ، وأهم الكتل والبلدان المصدِّرة له والمستوردة منه. بالإضافة إلى تركيزه على تركيب التجارة الخارجية وميزان المدفوعات، كما برهن كيف أن الحرية التجارية المشروعة ، وسياسة الانفتاح على الخارج قد سمحتا بأن يصبح لبنان بلد إقامة وبلد أعمال .

١٠- « الدراسات والتقارير الصادرة عن وزارة التصميم فيما يتعلق بالقطاع السياحي »: وهي معلومات قيمة وحقائق إحصائية هامة، إذ أبرزت العوامل الإيجابية والسلبية لهذا القطاع، وقدمت عدة اقتراحات وحلول مستقبلية تحدد السياسة السياحية وما تستتبعه من إجراءات عامة واضحة . ترتكز على

روزنامة عمل ، بعدما أوضحت المعطيات السياحية على الصعيدين الإقليمي والدولي. مما أتاح لها أن تغدو إحدى المكونات الأساسية للنمو الاقتصادي .

١١- « تقرير حبيب مدوّر عن تحقيق الجهاز الشامل المتكامل للنقل البرّي في لبنان » عام ١٩٧٠ : تكمن أهمية هذا التقرير بكونه يعود لعضو سابق في مجلس وشركة انتركونتيننتال كونسلتانتس للدراسات المدنية والهندسية ، وهي شركة أميركية . قدّم هذا البرنامج لوزير التصميم وهو يتضمن تحديث وسائل النقل البري لحل مشاكل ازدحام السكان والسير في لبنان ، والذي من شأنه رفع مستوى الاقتصاد اللبناني بتنسيق الاحتياجات المتزايدة للنقل مع تزايد عدد السكان المستمر .

١٢- « تحليل لتقرير حبيب مدوّر عن قضايا النقل البري في لبنان » عام ١٩٧٠ : لقد شمل الملاحظات الإيجابية لوزارة التصميم حول الجهاز الشامل المبتكر المتكامل الذي سيحسن سمعة لبنان السياحية ، وأرفق التحليل بالعوائق التي تحول دون تنفيذ البرنامج بسبب تضارب الصلاحيات بين عدة وزارات .

١٣- « الدراسات المختصة بقطاع الصناعة الصادرة عن وزارة التصميم » : لهذه الدراسات أهمية كبرى ، لأنها تناولت تطور الصناعة من خلال توزيعها الجغرافي وقضية التسويق الداخلي والخارجي ، وعرضت لدور القطاع الصناعي في الاقتصاد اللبناني ، كما سلطت الأضواء على دور الرأسمال الأجنبي في عملية تطورها من خلال ربط أسواق البلدان النامية بالسوق العالمي. وقدمت الاقتراحات والحلول اللازمة للتغلب على العوائق داخل الصناعة وخارجها بمساعدة الحكومة لتنمية وتحسين وضع الميزان التجاري .

١٤- « قطاع الشؤون الاجتماعية والتنمية الريفية » ، ١٩٧١ : تكمن أهمية هذه المذكرة المرفوعة لوزارة التصميم في أنها تتضمن وصفاً للحالة في ميدان الخدمة الاجتماعية . وتقريراً عن أوضاع ونشاطات الجمعيات والمؤسسات الأهلية الطوعية ، بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية الحكومية. كما أنها ركزت على التوصيات العامة والاقتراحات الممكن اتخاذها لتنظيم تأدية الخدمات الاجتماعية .

١٥- « تنوع الصادرات في لبنان من حيث الانتاج والتسويق عام ١٩٧٣ » : تناولت هذه الدراسة الصادرة عن وزارة التصميم أهمية تنوّع الصادرات في لبنان على الصعيد المحلي والإقليمي والدّولي. والوضع الراهن لهذه الصادرات من

حيث الإنتاج والتسويق في قطاعي الزراعة والصناعة ، كما قدّمت اقتراحات وتوصيات بشأن ذلك على هدي التجارب التي حصلت في البلدان النامية .

١٦- « المجموعات الإحصائية التي صدرت ما بين عام ١٩٦٣ وعام ١٩٧٣» : تولت هذه الإحصاءات مصلحة الإحصاء في وزارة الاقتصاد اللبناني. ثم ما لبثت مديرية الإحصاء المركزي في وزارة التصميم أن تولت جمع الإحصاءات المتوفرة لدى الوزارات الأخرى ، ودققتها ونشرتها في مجلدات . هذه المهمة هي فرصة للباحثين للاطلاع على المعلومات الرقمية التي تمثل مختلف أوجه النشاط الاجتماعي والاقتصادي في لبنان . وتشمل هذه الاحصاءات العناوين التالية : الخصائص الطبيعية ، الأرصاد الجوية ، السكان ، الزراعة . الصناعة ، البناء ، التجارة الخارجية ، الأسعار. النقد والمصارف ، المعاملات العقارية ، النقل والمواصلات، المالية العامة. السياحة والتسلية ، الصحة ، التعليم ، الاستخدام والمحاسبة .

١٧- « خطة التنمية السداسية ١٩٧٢ – ١٩٧٧ » : تعتبر هذه الخطة مهمة لاعتمادها التركيز على مقومات الإنماء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وقد بنتْها وزارة التصميم العام على معطيات رقمية وإحصائية قامت بجمعها وتنسيقها، وذلك لتوضح مواضع النقص ، كما ركزت على الدراسات الواجب القيام بها مستقبلياً .

١٨- « دراسة فنية حول كلفة تخزين المياه »، أصدرتها وزارة الزراعة عام ١٩٦٨ : تُظهر هذه الدراسة ضرورة تخزين المياه الشتوية في خزانات لريّ المغروسات، كما تقدّم اقتراحات بشأن بناء الخزانات للحفاظ على المياه ومنع تسرّبها ، بالتعاون بين وزارة الموارد المائية والكهربائية وإدارة المشروع الأخضر لتنفيذ الخزانات المائية .

١٩- التقارير الصادرة حول « أعمال المشروع الأخضر في أربع سنوات والتقرير السنوي لعام ١٩٧٠ وموجز أعماله ونتائجه لعام ١٩٩٤ » : اعتبرت هذه التقارير أن عملية استصلاح الأراضي الزراعية هي خطوة أساسية تسير باتجاه الإنماء الاقتصادي الوطني. وبيّنت أن إنماء هذا القطاع يشكل حافزاً لإنماء قطاعات صناعية وتجارية أخرى وتطويرها. لقد برهنت على أن الهدف من تحقيق « المشروع الأخضر » هو الإسهام الفعلي في ترسيخ التوازن الاقتصادي والاجتماعي في الريف اللبناني .

٢٠- « اجتماع عمل لتحديد الخطوط العريضة للسياسة الزراعية في ٣ و ٤ آذار ١٩٧٢» : تمّ هذا الاجتماع ، بعد إقرار خطة التنمية السداسية . وهدف إلى توزيع المهام وتنسيق الأعمال المختلفة لمجمل الإدارات التي لها علاقة مباشرة بأعمال تنمية القطاع الزراعي. وإلى خلق جوّ من التعاون والانفتاح بين مختلف المعنيين ، وذلك رغبة في توحيد الجهود وتنسيق العمل ، بغية تحقيق سياسة زراعية متوازنة تأتي بالمنفعة الأكيدة على المزارع خاصة وعلى الاقتصاد الوطني عامة . وقد تناول المواضيع التالية : التجهيزات الريفية. استصلاح الأراضي. الإنتاج اللبناني والحيواني . تجميل الطرق والمباني. التعاونيات. الطرق الزراعية . المكننة . التسويق. التنظيم. والبناء الريفي. ومشاريع الريّ .

٢١- « تقرير لجنة السوق السياحية المشتركة » و « جلسة عمل في ١٧ شباط ١٩٧٥ » : هذان التقريران أصدرتهما وزارة السياحة، الأول : أبرز المشوّقات السياحية التي يتمتع بها لبنان والتي تشكل حلقة وثيقة لتسويق سياحي مشترك بينه وبين المنطقة العربية. فأوصت اللجنة على ضرورة التعاون بين البلدان ذات المصلحة السياحية المشتركة . والثاني: بيّن قلة الاهتمام بوضع سياسة كفيلة بالتجهيز السياحي في البلاد.

٢٢- « ١٧ آب طريق المستقبل، ١٩٧٤ » : تضمنت هذه الدراسة الصادرة عن وزارة الأعلام عرضاً لمنجزات الدولة في عهد الرئيس سليمان فرنجية، ما بين ١٩٧٠ و ١٩٧٤ . كما حَوَت أبحاثاً عديدة ومتنوعة لذوي الاختصاص في الاقتصاد اللبناني والخدمات الاجتماعية . وركّزت على أهم المنجزات للمركز التربوي للبحوث والإنماء في الحقل التربوي . فشكّلت بذلك مصدراً مهماً عن عهد الرئيس سليمان فرنجية ، إلى جانب دراسات أخرى حاولت أن تنشر بالتفصيل ، الشؤون العربية والدولية ولبنان في معترك الأحداث العربية وتوجيهات الرئيس سليمان فرنجية وخطبه ورسائله في المناسبات الوطنية والزيارات والمحادثات ، وأهم النشاطات في عهده .

٢٣- « الحركة التعاونية في لبنان »، عام ١٩٧٤ : دراسة صادرة عن وزارة الأعلام، تناولت نمو وتطور الحركة التعاونية خلال الأعوام ١٩٧١ _ ١٩٧٤، والدور الإيجابي الذي لعبته في عملية تصريف المنتجات الزراعية.

٢٤- نشرة أصدرتها وزارة الاقتصاد اللبناني تورد فيها بعض الحقائق عن مشروع استثمار نهر الليطاني الذي يمكن اعتباره من أكبر المشاريع الإنشائية التي هي

قيد التنفيذ في لبنان ، والذي ينتظر أن يؤدي إلى زيادة ملموسة في الدخل الوطني .

٢٥- « الاتفاق بين لبنان والسوق الأوروبية المشتركة » ، عام ١٩٦٨ : هذه الدراسة ، الصادرة عن وزارة الاقتصاد ، حاولت أن تبرز ، عبر تحليلها. أن التبادل التجاري بين لبنان وبلدان السوق الأوروبية المشتركة يسير في خط تصاعدي مستمر ، لصالح المجموعة الأوروبية ، على حساب بقية أنحاء العالم، كما أوضحت طرق تشجيع الحكومة اللبنانية لاستيراد السلع الترسملية والسلع الوسيطة ، وتخفيض السلع الكمالية، وتحديد الاستهلاك من المدخّر . وتكمن أهميتها في الجداول المفصّلة الملحقة بها عن تجارة لبنان الخارجية مع بلدان السوق الأوروبية المشتركة.

٢٦- دراسة قيّمة حول « القطاع الصناعي اللبناني، نموّه ومشاكله عام ١٩٧٠ » : أصدرها مكتب التنمية الصناعية التابع لوزارة الاقتصاد اللبناني. أوضحت هذه الدراسة أن المشاريع الصناعية لا تقوم على المجهود الفردي بل على تكتل عدد من رجال الأعمال والرساميل . لأنه بذلك يمكن توزيع الصلاحيات وتحديد المسؤولية الادارية والمالية، والاستعانة بذوي الخبرة والاختصاص . كما أظهرت بإسهاب المشاكل التي تعترض القطاع الصناعي ، سواء تلك الناتجة عن طبيعة لبنان وموقعه الجغرافي ، أو الناتجة عن عدم وجود أي سياسة صناعية للدولة وضعف الجهاز الحكومي المسؤول ، كما تحدّثت عن المشاكل الناتجة عن بعض الصناعيين وفقدان العنصر الفني وعدم الاهتمام بجودة الانتاج .

٢٧- « كتاب موجّه من المديرية العامة للنقل عام ١٩٧٠ إلى وزير الأشغال العامة » حول إنشاء ورشة لتصليح السفن بواسطة حوض جاف أو عائم ، تعلن فيه الموافقة على اقتراح الوزارة القاضي بتلزيم هذا المشروع إلى شركات أو مؤسسات خاصة .

٢٨- « تقرير لمدير عام النقل عن مطار بيروت عام ١٩٧٥ » : يتضمن أهم الحلول حول إبقاء مطار بيروت الدولي في مكانه أو نقله إلى مكان آخر . وهو يلخص التقارير الثلاثة المقدّمة من قبل لجنة من خبراء مطار باريس. المنظمة الدولية للطيران المدني وسلطات الطيران البريطانية. وذلك في سبيل ازدهار الطيران المدني .

٢٩- « تقرير حول أوضاع مرفأ بيروت ومستقبله » ، عام ١٩٧١ : تناول فيه وزير الموارد المائية والكهربائية أوضاع المرفأ ونشاطاته خلال الأعوام ١٩٦٠ – ١٩٧٠. مركّزاً على الأحداث الخارجية وتأثيرها على تطور حركته في عام ١٩٦٧، والمهم في هذا التقرير هو الاقتراح المقدّم الذي يتضمن العمل في سبيل التوسيع وإكمال الإنشاءات لمجاراة الحركة المتزايدة فيه .

٣٠- « لبنان عند منعطف عام ١٩٦١ »، و « لبنان يواجه تنمية عام ١٩٦٣ » : دراستان صدرتا عن معهد التدريب على الإنماء . الأولى تطرقت إلى المشكلات التي يعاني منها لبنان على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وطرحت المشكلة الأساسية للوجود الوطني والوحدة الوطنية، كما سلطت الأضواء على العقبات التي تواجهه فركزت على ضرورة العمل على اتخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق إنماء سليم متوازن . أما الثانية فقد تضمنت عرضاً لموارد لبنان وحاجاته الاقتصادية والاجتماعية ، وأرفقت بجداول إحصائية تثبت ذلك . وبيَن عرض الملاحظات. الضرورة القصوى لإنماء لبنان وإحداث توازن عادل بين مناطقه وبين قطاعاته الإنتاجية .

٣١- « محضر الجلسة السادسة والثمانين المنعقدة بتاريخ ٢ أيار ١٩٦٣ لمصلحة سكة حديد الدولة اللبنانية والنقل المشترك لبيروت وطرابلس»: نوقش خلال هذه الجلسة المشروع المستعجل لتطوير شبكة السكك الحديدية والوسائل المساعدة على معالجة وضعها المتردي . بشكل جذري وسريع، كي لا تبقى عبئاً ثقيلاً على خزينة الدولة .

٣٢- « منشورات ندوة الدراسات الإنمائية لعامي ١٩٦٨ و ١٩٦٩» : وهي مجموعة أبحاث ومناقشات وتوصيات صدرت عن المؤتمرات الوطنية التي عقدت في تلك السنوات بهدف الإنماء الزراعي والصناعي .

٣٣- « تقرير حول أوضاع شركة إنترا للاستثمار ونشاطاتها خلال عام ١٩٧١»: قُدّم إلى وزير المالية من قبل ممثل الدولة اللبنانية لدى شركة إنترا للاستثمار . تناول هذا التقرير إفلاس بنك إنترا والانعكاسات السلبية على أوضاع البلاد الاقتصادية والمالية. كما تضمن ظروف تأسيس الشركة الجديدة لإنترا والموجبات القانونية والتنظيمية والإجرائية التي فرضتها الدولة على نفسها لإنقاذها وحماية المودعين .

٣٤- « وثائق ومستندات قضية لبنان أمام مجلس الأمن » : هذه الوثائق وَضعت بين يدي القارئ في لبنان النصوص الكاملة لمحاضر الجلسات الرسمية . التي خصصها مجلس الأمن الدولي لبحث الشكوى اللبنانية عام ١٩٥٨، وتكمن أهميتها في أنها تفيد في معرفة الروح التي سادت المناقشات بتفاصيلها الدقيقة

٣٥- دراسة حول « الشؤون الاقتصادية – الاقتصاد اللبناني. الإنقاذ اللبناني» ١٩٨٥ : قدمتها غرفة الصناعة والتجارة في طرابلس ، محاولة إبراز أهمية المهمة التي قامت بها البعثة البريطانية » كوندباتيرز « عام ١٩٧٤. لدراسة أوضاع مرفأ طرابلس ، والتقارير التي تتعلق بمستقبل النشاط الاقتصادي والمرفئي في لبنان، والاقتراحات الفنية لجهة الإنشاءات والتجهيزات التي ينبغي إحداثها لتطوير مرفأ طرابلس .

٣٦- « تقرير مفوضية الحكومة لدى المصرف المركزي لعام ١٩٦٦» : تناول هذا التقرير الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية وكذلك الرقابة المالية ونتائجها، بالإضافة إلى مدى تطبيق أحكام قانون النقد والتسليف . كما سلط الأضواء على الأسباب الداخلية والخارجية التي أدت إلى أزمة السيولة.

<u>المصادر الأجنبية</u>

37- Mission IRFED , « Besoins et possibilités de développement du Liban » , 1960 – 1961 :

قدّمت هذه الدراسة ، في سبعة أجزاء، عملية تحليلية لمجمل المناطق اللبنانية وحاجاتها الاقتصادية والاجتماعية ، وهي بمثابة درس عام ومقارنة لمستويات المعيشة بين القرى. كما قدّمت بياناً بجميع الموارد التي تنعم بها البلاد وتمكنها من تحقيق إنماء شامل متناسق . وأوضحت نقاط الضعف في إمكانات البلد الاقتصادية الحقيقية، وركزت اهتماماتها على تحليل القطاعات الإنتاجية في لبنان . كما كشفت عن سوء توزيع المداخيل وخاصة في القطاع الزراعي قياساً على باقي القطاعات، واستمدت هذه البعثة « إيرفد » توصياتها من فلسفة خاصة في التنمية الاقتصادية تركز على تنمية الإنسان بجميع قواه وكفاءاته .

38- Pierre Gorra , «Nouvelle étude prospective sur l'apport du tourisme au développement économique au Liban », 1967 :

أجرى مدير قسم الأبحاث والتوثيق في » المجلس الوطني لانماء السياحة في لبنان « دراسة مستقبلية حول مستقبل حصة السياحة في التطور الاقتصادي في لبنان، وأعطى إحصاءات توقَّعية ما بين العام ١٩٧٠ والعام ١٩٨٠ مبنية على معدل الزيادة السنوية التي كانت تطرأ على حصة القطاع السياحي . كما ارتكزت هذه الدراسة التحليلية الإحصائية على الواردات السياحية المتزايدة التي كانت تجنى من الوافدين العرب والأجانب ما بين العام ١٩٥٨ والعام ١٩٦٦ في أثناء إقامتهم القصيرة والطويلة وفترة توزعهم على الفنادق.

39- « Le transport » , 1969 :

تضمنت هذه الدراسة القيمة الصادرة عن وزارة التصميم الوضع العام للمواصلات وما حققته الخطة الخمسية ١٩٦٥ – ١٩٦٩ على صعيد النقل البري والبحري والجوي. كما ركزت على ضرورة تنفيذ خطة إنمائية للسنوات ١٩٧٠ – ١٩٧٤، من أجل تحسين شبكة المواصلات على جميع الأصعدة .

40- « La balance des paiements du Liban 1960 – 1969 »:

لا يمكن إنكار أهمية هذه الإحصاءات القيمة ، ولاسيّما الدراسة التي أعدها معهد الدراسات الاقتصادية بالجامعة الأميركية في بيروت ، بتكليف من وزارة التصميم، وهو « ميزان المدفوعات اللبناني لعام ١٩٦١»، إذ إنها بيّنت العجز الحاصل في الميزان التجاري وكيف أن قطاع الخدمات يغطي القسم الأكبر من المستوردات . كما أوضحت الإحصاءات العجز المتزايد الذي هو أمر طبيعي يعود بالأساس إلى نوعية تركيب الناتج القومي اللبناني.

41- « Plan quinquenal 1965 – 1969 » :

وضعت هذه الخطة وزارة التصميم على الأسس المقترحة من بعثة « إيرفد » التي أحالته إلى مجلس التصميم والإنماء بغية درسه وإبداء ملاحظاته فيه، وقد أخذ بعين الاعتبار أهمية المشاريع من الجهتين الاقتصادية والاجتماعية التي رآها ضرورية ، وإمكانية تنفيذها وتمويلها .

42- « Analyse économique , financière et sociale des travaux du plan vert » , 1969 :

تكمن أهمية هذا التحليل في أنه ألقى الضوء على النتائج الاقتصادية والاجتماعية لعملية المشروع الأخضر على أسس إحصائية تحليلية، كما بيّن الضواغط الاجتماعية –

السياسية التي أدت إلى الانحرافات عن مستوى الأهداف النظرية لهذا المشروع، وأبرز المستفيدين الذين مارسوا نشاطات غير زراعية .

43 - « L’enquête par sondage sur la population au Liban » , 1972:

يعتبر هذا البحث خطوة مهمة من قبل وزارة التصميم إذ قامت بعملية إجراء استقصاء وتحقيق حول القوى العاملة في لبنان عامة وبالتحديد في كل محافظة، فشمل إلى جانب الإحصاءات القيمة لعدد المساكن وتجهيزها وكثافتها وتوزعها على المقيمين، عدد السكان العاملين والعاطلين عن العمل، بالإضافة إلى توزيع الذكور والإناث بحسب المهنة والوضع في المهنة في معظم المجالات الاقتصادية والاجتماعية .

44 - « Perspective de développement de la montagne », F.A.O , B.E.I , Agréer A.S , 1969 :

سلطت التوصيات التي قدمها فريق F.A.O – Agréer ، الأضواء على فائدة منح وإيفاد المرشحين للتعليم العالي الزراعي إلى الخارج ، من أجل تنظيم الانتاج ، بدل تلقي المفهوم التقليدي للزراعة في كلية للزراعة ضمن إطار الجامعة اللبنانية غير القادرة على التصدي للتخلف الزراعي السائد . كما شدد على ضرورة منح التسليفات للمزارعين والاستفادة من الموارد المائية الموجودة في لبنان ، لتحسين المستوى الحياتي للفلاح وللإنتاج اللبناني، وَشدّد خلال الدراسة التخطيطية على ضرورة التقيد بتوجيهات الفنيين لجهة إدخال المكننة واختيار الأصناف الملائمة للتربة والمناخ .

45 - « Dossier de présentation : routes agricoles » :

تعتبر هذه الدراسة الصادرة عن وزارة التصميم مصدراً مهماً للباحثين، إذْ أبرزت أن عملية الاستثمار الاقتصادي الحديث للأراضي الزراعية ، تفرض إنشاء طرق زراعية ولاسيّما للأراضي المراد استصلاحها، إذ إن عملية الربط هذه تخلق روحاً من التعاون بين الدولة والمواطن تُنمّي البلاد وتزيد من استقرار الاقتصاد الريفي ، إضافة إلى الحد من عملية النزوح نحو المدن .

46 - Rapport de Mission de Mr Philipe Lamour , programme des Nations Unies pour le développement , F.A.O , 1970 :

يجدر القول إن هذا التقرير التابع لجهاز الأمم المتحدة ، منظمة الاغذية الزراعية F.A.O ، هو غاية في الأهمية ، لإظهاره كيف أن المشروع الأخضر خيّم عليه التشتت والمصلحة الخاصة ، مما أدّى إلى عدم تغيير الاقتصاد تغييراً جذرياً، وقدم عدداً من الاقتراحات المهمة التي تهدف إلى إنجاح عملية استصلاح الأراضي الزراعية ، من خلال عملية توجيهية ، تؤدي إلى تنمية ضرورية للاقتصاد ، وتنظيم الأراضي الريفية ، للوصول إلى المستوى المطلوب لرفع المستوى الاقتصادي –الاجتماعي للريف اللبناني .

وأضيفت إلى هذه الدراسة ملاحق إحصائية هامة حول الأرباح المتوقعة من العائدات بعد اعتماد سياسة إنمائية شاملة، وخاصة بعد إنجاز المشروع الأخضر لأنها تعود على البلاد بالفائدة الاقتصادية والاجتماعية .

47 - « Banque Nationale pour le développement industriel et tourisme » :

يحتوي هذا الملف على جداول إحصائية عن عدد السياح القادمين من جميع الدول العربية والأجنبية . بالإضافة إلى المداخيل التي تُدَرُّ على لبنان خلال فترة إقامتهم الطويلة أو القصيرة في الفنادق .

والجدير ذكره أنني حاولت الاعتماد على هذه المصادر ، لأنها تشكل مصادر أولية . وهي تتضمن معظم التقارير التي تشرح مشاكل معظم القطاعات، بالإضافة إلى الاقتراحات التي لو أُخِذ بها لساهمت في تحسين هذه القطاعات منذ فترة طويلة وأدّت إلى تخفيف المشاكل الناجمة عنها، وقد حفلت هذه المصادر بمقترحات علمية كان يمكن أن تساعد في إطلاق المشاريع الاقتصادية بشكل سليم، وفي التخفيف من تراجعها على الصعيد المحلي ومن المضاربات الاقليمية والعالمية.

كما حاولت سدّ بعض الثغرات بالارتكاز على الدوريات التي كانت بمثابة وثائق يومية لا يمكن إغفالها لأهميتها، إذ تسجل الأحداث اليومية بتفصيلاتها وجزئياتها، وهي سجل حافل بالمواقف السياسية لمختلف التيارات السياسية السائدة آنذاك، ويرصد مواقف الحركة الشعبية ونضالاتها . ويجدر القول إن ما من صحيفة لبنانية إلا وكانت تمثل اتجاهاً سياسياً حقيقياً، و انعكاساً للاتجاهات السياسية السائدة محلياً وعربياً .

وخدمةً للبحث العلمي حاولت قدر الإمكان استخراج معظم الوثائق الحزبية من مصادرها . فعلى سبيل المثال، عملت جهدي على استخراج البيانات التي تتعلق بكلٍ من حزب الكتائب من جريدة العمل ، والحزب التقدمي الاشتراكي من جريدة الأنباء ، والحزب القومي السوري الاجتماعي من جريدة البناء ، والحزب الشيوعي من جريدة النداء والأخبار إلخ

لقد واجه هذا البحث بعض الصعوبات خصوصاً لجهة عدم الحصول على بعض الوثائق أو الملفات العائدة لبعض الوزارات بسبب فقدانها أثناء الحرب الأهلية، ذلك أنه يصعب على الباحث أن يطال كل مصادر التاريخ من مختلف جوانبه وخاصة السياسية والاقتصادية، في الظروف العادية والأحوال الطبيعية.

فقد تطلبت عملية البحث عن الوثائق والمصادر جهداً كبيراً، لكنني ، رغم هذا العناء، لا أدّعي أن بحثي بلغ حدّ الكمال ، وكلّي أمل أن تكون هذه الدراسة المتواضعة مساعدة لأبحاث تاريخية جديدة أكثر عمقا وتخصصا تزودها بالمعلومات الاقتصادية والسياسية الضرورية .

وقد حرصت على أن تكون هذه الدراسة جديدة في منهجيتها وتحليلها واستنتاجاتها حول تاريخ لبنان السياسي والاقتصادي المعاصر في تلك الفترة المحددة، وأن يكون الأسلوب الذي اتبعته علمياً موضوعياً لِتأتي الدراسة لبنة صالحة في مدماك الدراسات التاريخية حول تاريخ لبنان الحديث .

وأخيراً، لا بدّ من توجيه شكري العميق إلى أستاذي الدكتور مسعود ضاهر الذي شجعني على اختيار موضوع هذا البحث وسهل لي الطريق بإرشاداته وتوجيهاته وملاحظاته القيمة وخبرته ، لتخطي الكثير من الصعوبات التوثيقية ، واجتياز العقبات التي واجهتني خلال البحث ، وفتح لي مكتبه، وعمل دائماً على أن يشدّ من عزيمتي من أجل إنجاز هذا العمل وإتمامه بدأب ومثابرة، وكان له الفضل الأكبر في إخراج هذا البحث إلى النور.

كما لا يسعني إلا أن أوجه تحية احترام وتقدير ، لكل من الأساتذة : عصام شبارو وحسان حلاق وإبراهيم محسن وخير المر، الذين قدّموا لي ملاحظات قيّمة وإرشادات مفيدة. وكان لهم الفضل الكبير في إنجاز هذا البحث بصورة أكثر دقة وموضوعية .

ولن أنسى أن أقدم خالص الشكر إلى كل من ساهم، من قريب أو بعيد، في إنجاز هذا العمل ، من العاملين في الدوائر الأكاديمية والحكومية ، وأخص بالذكر القيمين على أرشيف الجامعة اللبنانية ومكتبة الجامعة الأميركية في بيروت، ومؤسسة المحفوظات الوطنية. إذْ سمحوا لي بتصويرها وإثباتها في ملحقات هذا الكتاب فأكسبتها قوة علمية وأغنتها نصاً وتحليلاً . كما أقدم شكري واعتذاري إلى كلّ الذين ساعدوني في هذا البحث وسهوت عن ذكر أسمائهم .

طرابلس في ١/٨/٢٠٠٤

ليلى رعد

مدخل تاريخي

تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية في لبنان ما بين ١٩٥٣_١٩٥٨

١- سياسة الرئيس شمعون الداخلية وتعديل قانون الانتخابات لعام ١٩٥٣

مع تولي الرئيس كميل شمعون سدة الحكم وممارسته لصلاحياته الدستورية عام ١٩٥٢، برزت أسباب وعوامل عدة، كانت تنذر بانفجار متوقّع، وقد تفاعلت تلك العوامل وتأججت لتلد ثورة ١٩٥٨ الشهيرة التي اندلعت إثر مقتل الصحفي نسيب المتني في ٨ أيار ١٩٥٨.

فقد تجاهل الرئيس كميل شمعون منذ ترؤسه الحكم المواثيق الخطية[١] للبرنامج الإصلاحي، حيث شرع يركز سلطته منذ السنة الأولى، متجاهلاً حلفاء الأمس، بإصدار مرسوم تشريعي في ٤ تشرين الثاني عام ١٩٥٢ قضى بإنقاص عدد النواب من ٧٧ إلى ٤٤ نائباً، في الوقت الذي كانت فيه المعارضة تطالب برفع هذا العدد إلى ٨٨ نائباً، بالإضافة إلى تقسيمه وتعديله مناطق الاقتراع عاملاً فيها مقص الاقتطاع والجمع والضم لعزل اللبنانيين بعضهم عن بعض طائفياً وإقليمياً، وذلك بهدف التحكم بمصير النتائج الانتخابية، لإضعاف الإرادة التمثيلية في البلاد، وإضعاف الزعماء السياسيين التقليديين في مناطقهم، وخاصة الحزب التقدمي الاشتراكي، ولجوئه إلى التأثير على الناخب بالدعايات الطائفية بهدف السيطرة على غالبية أعضاء المجلس النيابي، وفرض إرادته. وقد زاد الأمر سوءاً التجاوز لسياسة التطهير التي طالت عدداً كبيراً من المواطنين والقضاة لمصلحة الأقارب والمحسوبين العاملين في خدمة الحاكمين.

في جلسة ١٩ شباط ١٩٥٣، ظهر التناقض جلياً حيال السياسة العامة للعهد الجديد، في الوقت الذي كانت فيه مصلحة البلاد بحاجة إلى قوانين دقيقة مدروسة لتلافي الأخطار التي أدت سابقاً إلى إحداث ثورة أيلول. فقد وجه أكثرية النواب انتقادهم للقوانين

---

[١] – هي الضمانات المعنوية التي ارتبط بها مرشح الجبهة الاشتراكية الرئيس شمعون أمام رفاقه في ٢١ أيلول ١٩٥٢، وهي منشورة في كتاب كمال جنبلاط، "حقيقة الثورة اللبنانية"، لجنة تراث كمال جنبلاط، بيروت، ١٩٧٨، ص: ٧٩-٨٠.

الناقصة كالقانون الانتخابي. وسجّلوا مآخذهم على حملة التطهير التي اعتبرها النائب كمال جنبلاط ضربة قاسية للشعب الذي ثار ضد المستبدّين والمستثمرين. وذلك بعد أن تغاضت الدولة عن تلبية متطلباته وتحقيق بعض آماله واستعاضت عن ذلك بما دَعَتْهُ الإصلاح القضائي والإداري مستغلة الطائفية بطردها صغار الموظفين الذين "كانوا كبش المحرقة، أما الذي اختلس أموال الدولة وعمل ما عمل من الموبقات فقد أبقت عليه. وفي القضاء ... طردت أربعة أو خمسة وأبقت الآخرين الذين لوثوا سمعة لبنان..."[1].

غير أن بعض النواب أظهروا بالمقابل حسن نية الدولة في تصرفها، فقد برر النائب روفائيل لحود تقصيرها بأنها جاءت إلى الحكم في ظروف استثنائية دقيقة وأنها لمّا تنه أعمالها، حتى أنها "لم تتعد تنفيذ برنامج محدود يتطلب مع الجرأة والإقدام، الحرية في العمل وانعتاقاً من ضغط النائب وتأثيره. وهذان الشرطان لا يتوفران في بعض النواب الكرام ولا في المرشحين للوزارات"[2].

وباستمرار تصاعد الأزمة داخل أروقة البرلمان ضد أعمال الحكومة اضطر الرئيس شمعون إلى تشكيل حكومة جديدة برئاسة صائب سلام في ٣٠ نيسان ١٩٥٣[3]، استبعد عنها أركان المعارضة التي عبرت عن رأيها، بعد إصدار مرسوم حلّ مجلس النواب في ٣٠ أيار والتحضير لانتخاب مجلس جديد. بلسان السيد كمال جنبلاط القائل: إن هذا الحل جاء نتيجة انعدام التعاون بين المجلس النيابي ورئيس الجمهورية الذي يعمد دائماً إلى إسقاط الحكومات. لذا طالب أن يتم هدفُ الانقلاب ويُطرد الإقطاعيون من داخل المجلس. وأضاف بأن على الشعب أن يقترع " ضد مشاريع الاستعمار والدفاع الأجنبي الذي يظهر من بعضهم أنهم لم يتخلوا بعد عنها تماما بالرغم من تظاهرات لبنان المعبرة الصاخبة..." [4].

وبالرغم من المعارضة، سعى الرئيس شمعون إلى بسط سلطته على البرلمان عبر التقسيم الاعتباطي للمناطق [5]، تمهيداً للانتخابات النيابية. حيث يتوافر التأثير السياسيّ

---

[1] - محاضر مجلس النواب، جلسة ١٩ شباط ١٩٥٣، ص: ٤٥١ – ٤٥٢ . ولمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على أقوال النواب بهيج تقي الدين، غسان التويني، إميل بستاني، سعدي المنلا.

[2] - محاضر مجلس النواب، جلسة ١٩ شباط ١٩٥٣، ص: ٤٤٤ – ٤٤٥ . ولمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على أقوال النواب يعقوب الصراف، علي البزي، فؤاد الخوري، يوسف الهراوي .

[3] - يوسف قزما خوري، "البيانات الوزارية ومناقشتها في مجلس النواب"، المجلد الأول، مؤسسة الدراسات اللبنانية . بيروت . ١٩٨٦ . ص : ٢٥٦ – ٢٥٧ .

[4] - بيان رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، منشور في جريدة "الأنباء"، العدد ٩٨، الصادر في ٥ حزيران ١٩٥٣، ص : ١–٤.

[5] - المؤتمر الصحفي للسيد كمال جنبلاط، منشور في جريدة "العمل"، العدد ٢٢٢٢، الصادر في ١٦ تموز ١٩٥٣، ص ٢ . حيث ألحقت بلدة الدامور بقضاء عاليه خدمة للسيد مجيد أرسلان، وضمت قرى المناطق، بدون أي مبرر، لمنطقته الشخصية، وربط الإقليم اعتباطاً بدير القمر محاولاً وضع الأكثرية السنية تحت رحمته، وخطط=

لحلفائه عامة وتتحقق أهدافه الشخصية خاصة. وحين لم يأبه لمصلحة الشعب باتت انتخابات ١٢ تموز. شبيهة بانتخابات ٢٥ أيار ١٩٤٧، إذ لعب فيها التأثير الطائفي دوره من قبل المسؤولين لإنجاح مرشحيهم وإقصاء خصومهم بتعويضهم للفتن. مثلما حدث خلال المهرجان الذي أقامته لائحة التويني – النقاش في ٩ تموز ١٩٥٣، عندما حاول أصحاب الغايات السيئة إلقاء متفجرة في ساحة كنيسة مارمارون، واتهم بها حزب الكتائب الذي شجبها مباشرة واستنكرها وطالب السلطات بأن "تجري التحقيقات الشديدة السريعة في الحادث إظهاراً للحقيقة واقتصاصا من المجرمين ومنعاً للإشاعات المغرضة المضلة" [1].

ويكشف البيان الصادر عن المديرية العامة لنادي الطلبة والأساتذة العرب عن التدخلات الأجنبية في العملية الانتخابية، إذ وجه هؤلاء نداء إلى المواطنين اللبنانيين من أحزاب وهيئات وأفراد من مختلف العقائد والذين يتمتعون بأهداف سامية، لعدم الانجرار أو الانخداع بالتعليمات الخارجية ووجوب انتخاب المرشحين الوطنيين لأنه كما جاء في البيان، ليس "العملاء لندن ولا لجواسيس موسكو ولا لصهاينة واشنطن – إسرائيل معتوهي الدولار مكان في ندوتنا الشعبية" [2].

كما طالبوا المرشحين، قبل دخولهم الانتخابات، بأن يعلنوا أنهم سيحاربون "المشاريع الاستعمارية وسيرفسون سماسرة الدولار... فمن يفعل ذلك يحق له وحده شرف تمثيل اللبنانيين الأحرار ومن يتردد عن القيام بما نطلب سيبقى أمره موضع شك وشبهة من جميع المواطنين الشرفاء..." [3].

وبعد انتهاء العملية الانتخابية في جبل لبنان وبيروت اتهم رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي السلطات العليا بالضغط على المرشحين ورجال الأمن بممارسة الإكراه والإرهاب والتزوير في جميع الدوائر الانتخابية للضغط على إرادة الناخبين بهدف تأمين وصول حلفائهم. كما اتهم شركات أجنبية، "الأنتلجنس سرفيس"، الاستخبارات البريطانية بالضغط مالياً

= منطقة جون – بعقلين الغريبة العجيبة بشكلها الممتد من حدود صوفر حتى الرميلة، الذي لا مبرر له إلا مصلحة الرئيس الخاصة بأن تضُم بعض القرى التي له فيها نفوذ وأنصار لكي يتوافر له التأثير السياسي في هذه المنطقة، كما شطرت منطقة رشميا شطرين محاولاً بذلك القضاء على نفوذ أي مرشح ماروني هناك. وخاصة آل الخوري، فلا يتمكن أحد فيما بعد حسب قوله من مناوأته ومزاحمته على الرئاسة!

[1] – الوثيقة رقم (١) .

[2] – الوثيقة رقم (٢) ، ص ١ .

[3] – الوثيقة رقم (٢) ، ص ٢ .

لعرقلة أعمال "الجبهة الاشتراكية" حتى أنها عرضت "مليون ليرة لبنانية شرط لبنانية أن نكف عن مهاجمة الدفاع المشترك وإذ ذاك تصبح السلطة اللبنانية تخدمنا في كل مكان" [1].

وفي النتيجة استطاع رئيس العهد بهذه الأساليب والتدخلات الخارجية أن يوصل أشخاصاً ممالئين له إلى مجلس الـ ٤٤ نائباً لفرض إرادته، ولم تحقّق انتفاضة أيلول ١٩٥٢، بالرغم من المراسيم الاشتراعية والقوانين التي حصلت عليها حكومات العهد، الإصلاح المنشود الذي أراده الشعب وطالب به خلال ثورته الرائعة التي حققت الانقلاب. ذلك أن قضية بناء الدولة السليمة ليست قضية مراسيم وقوانين، كما رآها النائب كامل الأسعد. بل هي "قضية أبعد من هذا المدى بكثير... إنها قضية بناء دولة... ديمقراطية دستورية بالمعنى النظامي الصحيح، دولة تنشر العدل وتوطد الأمن وتفرض هيبة الحكم المفقودة وتوجب احترام القوانين وتطبقها على جميع المواطنين بالسوية" [2].

تمنى النائب عبدالله الحاج معالجة ما خلفه النظام الطائفي الموروث عن الانتداب الفرنسي من إعاقة التطور والمحافظة على الامتيازات الإقطاعية، والمحسوبية، وغيرها مما أضر بالمصلحة الوطنية. لأن دولة الطوائف لا تستند إلى الأكثرية الشعبية التي تحتاج إلى حكومة نزيهة مؤلفة من "وزراء يترفعون في إدارة شؤون الدولة عن التمسك بمصالحهم الخاصة. إن هذا الترفع هو أساس الفضيلة وأساس كل حكم صادق" [3].

أما النائب غسان التويني فقد عزا فشل أهداف انتفاضة أيلول إلى العلة الكامنة في المبادئ والقواعد "التي يقوم عليها الحكم وإذا كان ثمة قاعدة أساسية يجب أن يقوم عليها الحكم الجديد فهي أن الحكم لا يمكن أن يصلح ويستقيم ما لم تنبثق الحكومة من الشعب وترتكز إلى دعائم شعبية متينة وإلى ثقة واطمئنان يمكنها من تمثيل الإرادة الشعبية خير تمثيل" [4].

---

[1] – المؤتمر الصحفي لرئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، في جريدة "الأنباء"، العدد ١٠٤، الصادر في ١٧ تموز ١٩٥٣، ص : ٣-٦.

[2] – محاضر مجلس النواب ، جلسة ٣ أيلول ١٩٥٣، ص ٣٧ .

[3] – المصدر نفسه . ص: ٣٩ – ٤٠ .

[4] – محاضر مجلس النواب، جلسة ٣ أيلول ١٩٥٣ ، ص: ٤٥ – ٤٦ .

ظهور الأحلاف الأميركية في الشرق الأوسط وأثرها على لبنان ١٩٥٤-١٩٥٥

إثر فشل تطبيق مشروع " الدفاع المشترك " عام ١٩٥١ [1] وبروز الناصرية وتيار القومية العربية الوحدوي عام ١٩٥٢ ، قام وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية جان فوستر دالس (Dallas) عام ١٩٥٣ بجولة استطلاعية على العواصم العربية في : لبنان ومصر والسعودية وسوريا، وعلى باكستان وتركيا، وكانت هذه المهمة تمهيداً لصياغة استراتيجية أميركية جديدة غايتها إقامة حلف عسكري جديد في الشرق الأوسط، وهذا ما دفع باللجنة التنفيذية "لاتحاد الطلاب العام في لبنان"، في ١٥ أيار ١٩٥٣، إلى إصدار بيان دعا فيه جميع الطلاب والطالبات، على اختلاف آرائهم وعقائدهم وأحزابهم للتضامن في جبهة واحدة في ١٦ و١٧ أيار والتظاهر والإضراب استنكاراً لهذه الزيارة وتعبيراً عن الرفض التام للارتباط بعجلة الأحلاف الغربية لأنها تكبّل البلاد العربية بقيود تضمر من ورائها الصلح مع إسرائيل والقضاء على كفاح الشعوب العربية من أجل التحرر الوطني بهدف جرّها إلى عدوان ضد الاتحاد السوفياتي " بحجة خطر مزعوم تدحضه سياسة هذا البلد الخارجية السلمية ومواقفه المعروفة من البلاد العربية وقضاياها التحررية ومن الدفاع المشترك في حين أن الخطر والعدوان واقعان على الشعوب العربية من أصحاب الدفاع المشترك المستعمرين وحدهم" [2].

وفي ١٥ أيار ١٩٥٣، اجتمعت الهيئات الشعبية في بيت النجادة وبعد تداول أهداف هذه الزيارة. وعلاقتها بالعالم العربي وقضاياه عامة، ولبنان خاصة، وما ترمي إليه من اعتداء على حقوق العرب من أجل تحقيق مطامعها التوسعية، وإرضاء إسرائيل بعقدها صلحاً مع العرب. دعت في نهاية الاجتماع، بعد شجب كل مسعى يهدف إلى تعريض العالم العربي إلى الخراب، إلى الإضراب العام في ١٦ أيار للتعبير عن استنكارها موضحة في بيانها غايات مشروع الولايات المتحدة الأميركية وموقفها من ذلك:

" لقد أثبت تاريخ العلاقات السياسية بين العرب والدول الغربية على أن هذه الدول كانت وما تزال ترمي من وراء سياستها إلى الاعتداء على حقوق العرب والافتئات على مقدساتهم وكياناتهم السياسية، تحقيقاً لمطامعها ولمصالحها الخاصة ثم مطامع أجرائها وعملائها الصهاينة " [3].

---

[1] – بعد بلوغ الصراع بين الشرق والغرب أوجه بسبب الحرب الكورية عام ١٩٥٠ ، تبين للحلف الأطلسي ضرورة إيجاد جهاز متين في منطقة الشرق الأوسط عام ١٩٥١ عن طريق إقامة أحلاف وقواعد في المنطقة. وذلك رغبة منهم في تنظيم الدفاع عن بلدان الشرق الأوسط والمحافظة على السلم والأمن فيها. إلا أن الدول العربية رفضت إقامة قيادة حلفية عليا للشرق الأوسط.

[2] – الوثيقة رقم (٣) .

[3] – الوثيقة رقم (٤) .

على الرغم من أن مهمة المشروع الغربي اقتصرت على النشاط الاستطلاعي تمهيداً لإقامة إطار دفاعي عن الشرق الأوسط فقد تبلورت كل عناصر هذا المشروع في الأفق مع بداية عام ١٩٥٤ ليكون مواجهاً للاتحاد السوفياتي، وقد باشرت الدول الثلاث الكبرى الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وفرنسا إنشاء الحلف التركي – الباكستاني– العراقيّ الذي دفع طلاب "القوميون العرب" في الجامعة الأميركية إلى إصدار بيان في ٢٧ آذار ١٩٥٤ ، ندّدوا فيه بهذا الحلف لأنه بمثابة عملية تكبيلية للعرب في حلف عسكري ولأنه يخدم مصالح الاستعمار واليهود خاصة . مطالبين الشعب بأن يبرز قوته، ومما ورد في البيان : " إن قوتك ليست بمصافحة من دفعوا بدولة العدو إلى الوجود... إنما قوتك الحقيقية كامنة في وحدتك الشاملة... ولأن فيها إحباطاً لمشاريعه الاستعمارية... فأثبتْ وجودك وأعلن رفضك لهذا الحلف الاستعماري الجديد... " [1].

رافق هذا الموقف موقف آخر لجمعية "العروة الوثقى" في الجامعة الأميركية بمؤازرة من الهيئات الطلابية في بيروت لتنظيم مظاهرة سلمية احتجاجاً على انضمام العراق إلى محور أنقرة – باكستان، قابلتها مذكرة في مجلس الوزراء تمنع التظاهر منعاً باتاً، وقد رفض وزير الداخلية الترخيص للمظاهرة بحجة أن انضمام العراق إلى المحور هو مجرد إشاعة، لأن السفير العراقي نفى هذا الخبر، لكن منظمي المظاهرة أصرّوا على إجرائها في موعدها المحدد، وقد أسفرت المظاهرة فيما بعد عن سقوط عدد من الجرحى من كلا الطرفين وقتيل هو الطالب التقدمي الاشتراكي حسان أبو اسماعيل. بعد أن استعملت القوى الأجنبية في الدرك والشرطة أسلحتها لقمعها.

وقد أثيرت حيثيات هذه المجزرة في جلسة ٣ آذار النيابية التي شهدت نقاشاً حاداً وتناقضاً، حين رفض رئيس الوزراء عبدالله اليافي ووزير الداخلية جورج الهراوي التظاهرة بحجة منع الشغب ، في حين دافع النائبان أحمد الأسعد وغسان التويني عن حق الطلاب بالتظاهر، والتعبير عن مقاومتهم للمشاريع الغربية، وقد استندا بذلك إلى واقع كل بلدان العالم التي تنفي التعامل بهذا الأسلوب مع المتظاهرين ، وخاصة أن المادة ١٣ من الدستور تسمح بالتظاهر . كما طالب النائب حميد فرنجية بإنشاء لجنة عليا للتحقيق في الحادثة لتحديد المسؤوليات، واعتبر النائب كمال جنبلاط أن التظاهرة تمت ضد الاستعمار لأن "حلف بغداد

1 – زهير إبراهيم . "الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في لبنان ١٩٤٣–١٩٥٨"، أطروحة دكتوراه، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب والعلوم الانسانية، الفرع الأول. قسم التاريخ، ١٩٩٣، وثيقة رقم (٣١). ص ٥٦٩.

المرتبط بحلف الدفاع المشترك يربطنا بعجلة الاستعمار والصهيونية، لكي نجلس إذ ذاك على طاولة واحدة مع إسرائيل... " [1].

ثم أعقب هذا التطور موقف آخر حدد بداية مسار للسياسة اللبنانية في عهد شمعون عند تسليمها بعقد اتفاق مع أميركا يتناول الناحيتين الاقتصادية والسياسية التي اكتنفها الغموض أدت بدورها إلى إغضاب روسيا وبريطانيا، فأعربت "المراجع المختصة في السفارة الإنكليزية في بيروت... عن عدم ارتياحها لقيام أي اتفاق من هذا النوع بين لبنان وأميركا" [2].

رغم البلبلة التي أثارها المشروع على الصعيد الدولي والداخلي، وفي وزارة الخارجية، لجهة عدم تحديده نوع الارتباطات السياسية التي ستقيد بها الولايات المتحدة لبنان. فقد رضخ الحكم ووقّع الاتفاق اللبناني – الأميركي في ١٨ حزيران ١٩٥٤ [3].

بدأت بوادر انحياز لبنان لهذا الحلف تظهر جلياً خلال استقبال الحكومة اللبنانية لرئيس الوزراء التركي عدنان مندريس، القادم من بغداد خلال جولته على البلدان العربية في ١٤ كانون الثاني ١٩٥٥، لإجراء محادثات حول الحلف التركي – العراقي [4]، وهذا ما دفع "اللجنة التنفيذية لاتحاد الطلاب العام" في لبنان إلى أن تعلن استنكارها لهذه الخطوات المريبة من قبل رئيس وزراء دولة ما زالت تناصب العرب العداء، إذ إنها هذه الخطوة ليست إلا محاولة لجرّ البلدان العربية إلى التحالف مع الغرب، فدعت الطلاب والأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية في بيان لها للوقوف صفاً واحداً وبمزيد من الحزم والإصرار لإحباط جميع هذه المساعي والاتجاهات الآيلة للتكتل الحربي العدواني، كما أضاف البيان ضرورة اتخاذ موقف حاسم " ووضع حدّ لجميع المؤامرات والتدخلات الاستعمارية في بلادنا للحفاظ على استقلال وسلامة بلادنا وأمن شعبنا" [5].

كذلك دفع هذا الموقف السلبي للحكم اللبناني الأحزاب والهيئات السياسية إلى عقد مؤتمر وطني بدعوة من السيد كمال جنبلاط، لمطالبة الحكومة بتحديد موقفها الصريح من حلف

1 – محاضر مجلس النواب، جلسة ٣٠ آذار ١٩٥٤، ص ٣٣٩ .

2 – " الاتفاق اللبناني – الأميركي"، خبر منشور في جريدة " العمل " ، العدد ٢٤٤٦ ، الصادر في ٧ نيسان ١٩٥٤، ص ٢ .

3 – " الاتفاق اللبناني – الأميركي"، خبر منشور في جريدة " العمل " ، العدد ٢٥٠٦ ، الصادر في ١٩ حزيران ١٩٥٤، ص ٢ .

4 – وقع الحلف رسمياً في ٢٤ شباط ١٩٥٥ ، وقد انضمت إليه بريطانياً في نيسان ١٩٥٥ واشتركت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بصفة عضو مراقب. لكن هذه التطورات أدّت إلى اضطراب الفرنسيين حول مصير الشرق الأوسط. لمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة سامي الصلح، " احتكم إلى التاريخ" ، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٠، ص ١١٥ .

5 – الوثيقة رقم (٥).

نوري السعيد والموافقة على الميثاق المصري – السوري – السعودي. وانتهى المؤتمر الذي عقد ما بين ٢ و ٥ آذار ١٩٥٥ بمقررات هامة رُفِعَت للحكومة اللبنانية أهمها :

- " تأييد الميثاق الوطني اللبناني المتفق عليه عام ١٩٤٣.
- معارضة الحلف التركي – العراقي، ومطالبة الحكومة اللبنانية باتخاذ موقف صريح لعدم الدخول في هذا الحلف وغيره من الأحلاف العسكرية الأجنبية، وذلك محافظة على سيادة لبنان واستقلاله وللحؤول دون عودة الاحتلال الأجنبي" [١].

أثار المؤتمر بالفعل ضجة إعلامية كبرى حملت حزب الكتائب على مناهضة الجهود التي نتجت عن تحركات السيد كمال جنبلاط وبعض السياسيين الذين يعارضون الحلف التركي – العراقي، فأصدر بياناً في ١٦ آذار ١٩٥٥، أعلن فيه موقفه الصريح من الاتفاقات الأجنبية. كما هاجم سياسة الحياد معلناً معارضته لهذا الحلف. إذ إنه يدعم مخطط الهلال الخصيب. كما اتهم الشيوعيين وأتباعهم بنشر الفوضى والاضطراب منهياً كلامه بضرورة إقامة حلف مع الغرب مباشرة وليس عبر أنقرة وكراتشي، وذلك ضمن الشروط التالية :

١– " التمسك بسيادة لبنان واستقلاله.

٢– التمسك بحالة الوضع الراهن (Status quo) بين الدول العربية.

٣– احترام قرارات الأمم المتحدة بخصوص فلسطين.

٤– مساعدة اقتصادية للبنان لكي ينهض اقتصاديا واجتماعياً" [٢].

ومع أن الشعب اللبناني بأحزابه وهيئاته وشخصياته الوطنية قد شجب محور أنقرة – بغداد، إضافة إلى تمني لجنة الشؤون الخارجية برئاسة النائب حميد فرنجية التزام الحياد بين الجبهتين العربيتين، إلا أن حكومة الرئيس شمعون لم تأبه للإرادة الداخلية والجبهة العربية المثلة بالاتفاق الثلاثي، بل نقل شمعون مشاعره المنحازة نحو الغرب إلى حيز الفعل. فذهب في أول نيسان ١٩٥٥ إلى تركيا، متوّجاً رحلته بصدور البيان اللبناني – التركي الذي نص على اتفاق سياسي صريح يتنافى وسياسة الحياد.

---

[١] – صدرت مقررات المؤتمر الوطني كاملة في جريدة "الأنباء"، العدد ١٨٩، الصادر في ١١ آذار ١٩٥٥، ص ١.

[٢] – الوثيقة رقم (٦) :

"Position of Christian Phalanges on Security Pacts"
U.S. Embassy, Beirut, Despatch N: 548, March 22, 1955.

لذلك اتُّهِمَ الرئيسُ شمعون بأنه خرق مبدأ التضامن العربي مما دفع المعارضة إلى تسيير مظاهرات شعبية في مجمل المناطق اللبنانية منددة بالاحلاف المشبوهة. فأصدر الحزب التقدمي الاشتراكي بياناً يشجب فيه بشدة كل حلف سياسي أو عسكري لا تتفق أهدافه مع مصلحة لبنان ومصالح البلدان العربية بوجه عام. كما شجب بكل قوة هذا الاتفاق واعتبره " تحدياً لإرادة الشعب اللبناني، وتقييداً لحريته واستقلاله وخطراً يهدد لبنان وكيان الشرق العربي بأسره " [١].

وفي ١٥ نيسان ١٩٥٥ وجه البطريرك الماروني أنطوان عريضة كتاباً إلى رئيس الجمهورية طلب فيه اتخاذ موقف يتماشى مع المصلحة العربية لأن الوضع التاريخي والجغرافي يقتضي ذلك. إذ إن المصلحة اللبنانية مستوحاة من ذلك الوضع، وتلزم الحكم بعدم الانضمام إلى الأحلاف الأجنبية، أما إذا كان لا بدّ من ذلك فليكن الاتفاق "مع الدول الغربية مباشرة بدون واسطة وبشرطٍ يضمن لنا السلامة والاستقلال والسيادة" [٢].

في ظل هذا التأزّم والتناقضات التي سيطرت على الساحة اللبنانية ظهر في الأفق اتجاه آخر يدعم الاشتراكية، يتزعّمه بانديت نهرو، رئيس وزراء الهند، من دول العالم الثالث بعيداً عن الانتماءات الغربية والشرقية. وهو اتجاه تبلور في عقد المؤتمر الآسيوي – الإفريقي في مدينة باندونغ، المدينة المضيفة في أندونيسيا بين ١٨ و٢٤ نيسان ١٩٥٥ [٣]، بمواجهة هاتين الكتلتين اللتين حاولت كل "منهما الضغط على أصدقائها لاستغلال المؤتمر لصلحتها. فالدول الميالة إلى الشرق اعتبرت الأنكلو– أميركيين مستعمرين، أما الدول الميالة إلى الغرب فاعتبرت السوفيات المستعمرين الجدد" [٤].

شكل المؤتمر الآسيوي – الإفريقي حدثاً مهماً، مدشناً سياسة الحياد الإيجابي بين الشرق والغرب. فبالإضافة إلى تقارب وجهات النظر بين العرب والمجموعة الاشتراكية لجهة قضية فلسطين، ظهر تناقض حول موضوع التفاوض بين العرب وإسرائيل، إذ أبدت بعض الوفود رغبة في ضرورة التفاوض بين الطرفين، مما أثار الأكثرية التي هبّت رافضة كل إشارة تدعو إلى التفاوض. وهذا ما انعكس إيجاباً على موقف الحكومة اللبنانية التي بدأت تتراجع عن مواقفها السابقة خاصة بعد الضغوطات الداخلية، فقد حدد رئيسها سامي الصلح، عند

---

[١] – بيان للحزب التقدمي الاشتراكي "حول البيان اللبناني – التركي" ، منشور في جريدة " الأنباء". العدد ١٩٣، الصادر في ٨ نيسان ١٩٥٥، ص : ١ – ٨ .

[٢] – تصريح البطريرك عريضة ، منشور في جريدة "العمل"، العدد ٢٧٦٢، الصادر في ٢١ نيسان ١٩٥٥، ص ١.

[٣] – أبرز الدول المشتركة في المؤتمر : الهند، الباكستان، أندونيسيا، بورما، مصر، السعودية، العراق، الأردن، ولبنان. وللمزيد من التفاصيل حول المؤتمر يمكن مراجعة " مذكرات خالد العظم" ، المجلد الثاني، دار المتحدة للنشر، لا تاريخ. ص : ٣٦٦–٣٦٧–٣٧٩.

[٤] – سامي الصلح ، " احتكم إلى التاريخ " ، مرجع سابق ، ص: ١٢٥ – ١٢٦.

عودته. سياسة بلاده الخارجية بعدم رغبتها في الانضمام إلى الحلف التركي – العراقي أو إلى الحلف الثلاثي المصري – السوري – السعودي، كما أكّد هذا الموقف رئيس لجنة الشؤون الخارجية حميد فرنجية إذ قال بأن "لا حلف تركي ولا دخول بأحلاف أخرى إلا بعد موافقة الجميع. ولكن لا نقبل بأن ينبذ العراق من المجموعة العربية. هذه سياستنا واضحة وصريحة لا غبار عليها ولا إبهام" [1].

تجدر الإشارة هنا إلى أن مؤتمر باندونغ شكل قفزة نوعية لشعوب العالم الثالث التي عبرت بصوت عال عن مشاعرها ضدّ الاستعمار وتحالفاته، إلا أنه أظهر بوضوح تناقضات أحكام المؤتمرين حيال التحالفات. ففي حين أعلنت مصر وسوريا انضمامهما إلى المعسكر الحيادي، أعلنت الأردن والعراق الانفتاح والتعاون مع الغرب، وهذا ما انعكس على الساحة اللبنانية. لكن الرئيس كميل شمعون لم يعلن رفضه لميثاق بغداد وعزّز تحالفه العلني مع الحزب السوري القومي الاجتماعي، وحمى الفارّين من أعضائه المتهمين بقتل عدنان المالكي [2]. ورفض تسليمهم بحجة عدم وجود معاهدة ترعى هذا الموضوع. وقد خلق هذا الموقف توتراً عربياً في السعودية وسوريا حيث شنت الصحف السورية حملة مركّزة ضدّ لبنان تتعلق بنشاطات الحزب القومي السوري الاجتماعي، وقد رأى السفير الأميركي هيث (Heath) من جهته أن ذلك سيؤدي إلى ضغط شعبي على الحكومة لتلبية المطالب السورية. فعمدت السلطات اللبنانية إلى " العمل على تلطيف الأجواء مع الحكومة السورية عن طريق وضع حد

---

[1] – محاضر مجلس النواب، جلسة ١٢ أيار ١٩٥٥، ص ٧٠٢، أما بالنسبة للسياسة الخارجية التي حددها الرئيس سامي الصلح ونالت تأييد المجلس عبر لجنة الشؤون الخارجية فارتكزت على الدعائم التالية: " أولاً: المحافظة على استقلال لبنان وسلامة كيانه وسيادته المطلقة. ثانياً: التعاون إلى أقصى حد مع شقيقاته الدول العربية لما فيها خيرها جميعاً وخير كل منها وتعزيز ميثاق جامعة الدول العربية. ثالثاً: التمسك بالمبادئ التي قامت عليها شرعة الأمم المتحدة. رابعاً: تعزيز مركز لبنان الدولي"، المصدر نفسه، ص ٧٠٥.

[2] – اغتيل عدنان المالكي في ٢٢ نيسان ١٩٥٥، وهو يحضر مباراة لكرة القدم، على يد جندي سوري ينتمي إلى الحزب القومي السوري الاجتماعي، الذي ينادي بقيام سوريا الكبرى ويرفض القومية العربية كفكر والوحدة العربية كهدف، وتبين أثناء المحاكمة أن القاتل كان على اتصال مع نوري السعيد لتنفيذ سياسته في سورية وأنه كان يتلقى معونات مالية منه، وكان هذا الحزب قد نجح في الدخول إلى صفوف العسكريين من ضباط وجنود، وأصبح الصراع يدور داخل الجيش بين ايديولوجية الحزب وإيديولوجية حزب البعث الذي ينادي بالوحدة العربية، وقد تصور المتآمرون ان اغتيال المالكي سيحول دون تحقيق التعاون المصري السوري، وأنه سيؤدي إلى حدوث تفكك في صفوف الجيش مما يتيح الفرصة أمام القوى المتآمرة للسيطرة على الحكم. للمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة: محمود رياض، "الأمن القومي العربي بين الإنجاز والفشل، أميركا والعرب"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٨، ص ٩٧. ومعجم الشرق الأوسط، تأليف سعد السعدي، منشورات دار الجيل، بيروت، ١٩٩٢، ص ٣٧٣.

للحملة على سوريا التي شهدتها الصحف القومية السورية في بيروت. ولكن من غير المستحب بأن ينظروا بجدية لتوقيف أو طرد زعماء PPS الذين يمكن أن يكونوا قد التجأوا إلى لبنان" [1].

وسرعان ما بدأ استياء المعارضة يتعاظم، بعد أن تزايد ضغط بريطانيا، أحد صانعي الحلف العراقي – التركي الذي يشكل خطراً على الحدود السورية، على سوريا لدفعها إلى الاستسلام والاعتراف بإسرائيل. فدفع هذا الأمر رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي إلى تصعيد حملته على نظام الرئيس شمعون وإدارة الصلح خلال مؤتمره الصحفي في ٢٣ حزيران ١٩٥٥، واتهم النظام بأنه فشل كلياً لأن المصلحة الشخصية كانت هدفه الأساسي، كما اتهمه باستغلال النفوذ والحزبية، وبأن الوظائف العامة والترقيات باتت حكراً على المحاسيب، فيما يبعد الحزب التقدمي الاشتراكي ليتفرد بالرأي والقيادة، وقد أشار أيضاً إلى فضائح التليفون واليانصيب والزفت وسوى ذلك مما صرفت عليه الأموال السرية.

بالمقابل، اعتبرت حكومة الرئيس شمعون تصريح جنبلاط عيباً وتشهيراً، فأرادت بسببه إحالة مُطْلِقه إلى السلطات القضائية. وخاصة أن هذه الاتهامات لقيت صدى كبيراً في الصحف التي حذرها من نشرها ولكن الحكومة دفعت بأقرب المقربين والناطق باسمها، وزير الأشغال العامة نعيم مغبغب ليرد على الاتهامات والفضائح، وليتّهم كمال جنبلاط بمحاولة السيطرة على الحكم. وقد فسرت السياسة الأميركية تبادل الاتهامات بين المعارضة والموالاة بأنه ذو مغذى خاص بما أنهما وجهان سياسيان، وأن أعمال جنبلاط ترتكز على " وعي سياسي وإحساس بخيبة أمل عميقة دفعته إلى هذا التفكير بما أنه خارج النظام الجديد. فضلاً عن شعوره بالامتعاض الشخصي. ورأى أن المنافسة القائمة بينه وبين الرئيس شمعون يمكن أن تؤدي إلى مغامرة طائشة ويجهد لإنهاء نظام شمعون قبل أوانه سنة ١٩٥٨، وبهذا الخصوص رأت أنه من المفيد معرفة ما إذا كان هناك اتصالات... سائر الأطراف غير الراضية عن الإدارة المالية يمكن أن تشكل تهديداً جدياً لنظام شمعون" [2].

---

[1] – الوثيقة رقم (٧):

"Syrian-Lebanese Tension over PPS Activities", U.S. Embassy, Beirut, Despatch N: 655, May 13, 1955,

تجدر الإشارة إلى أن "PPS" الواردة في النص هي اختصار لترجمة غير دقيقة "للحزب القومي السوري الاجتماعي"

– نشرت جريدة "الأنباء"، العدد ٢٠٤، الصادر في ٢٤ حزيران ١٩٥٥، وثيقة عن تهريب القوميين إلى الخارج بواسطة "باسبورات" لبنانية، ص ١.

[2] – الوثيقة رقم (٨):

"Jumblatt, Steps up compain against Chamoun regime", U.S. Embassy, Beirut, Despatch N: 20, July 8, 1955, p. 2.

غير أن تصلب المعارضة تجاه الحكم لم يكن إلا ليزيده تشبّثاً بتقوية حلفائه في الداخل لاستمرار ديمومته، إذ قام باستغلال نفوذه ومحاسيبه لعرقلة إصدار مراسيم سابقة كان وضعها الوزير السابق للتربية، موريس زوين، بشأن تسريح معلمين لانتمائهم للحزب القومي السوري، وذلك بناء على طلب رسمي من الحكومة السورية بشأن تسليمهم بموجب الاتفاق القضائي المعقود مع لبنان، بتهمة الاشتراك باغتيال عدنان المالكي. كما "علم أن تدخلات بعض كبار المسؤولين حالت دون تسليم هؤلاء المطلوبين العاملين في دوائر الدولة اللبنانية" [١].

لم يكن المعارضون وحدهم ضد سياسة الدولة في حمايتها للقوميين، بل استنكر ذلك أيضاً المقربون منها والموالون أمثال رئيس حزب الكتائب بيار الجميل، الذي كانت له مآخذ على العهد الذي يعمل لهدم الكيان اللبناني ويخدم الأجنبي بحمايته للقوميين السوريين، أعداء لبنان، بحجة مناهضة الشيوعية، ومن أجل مصالح انتخابية، وخاصة أن هؤلاء القوميين تلطخت أيديهم بدماء رياض الصلح وتوفيق شمعون وغيرهم ... فانتقد بشدّة " هذا الإغفال على نشاط القوميين كتابةً وقولاً وعملاً، مع أن سوريا قد سهلت الأمر على الحكومة اللبنانية. فأغمض المسؤولون عندنا عيونهم. ولربما ساءت العلاقات بيننا وبين سوريا بسبب هذا الأمر... فإما أن يكون حكام لبنان مسؤولين عن مصيره أو فلْيتواروْا من وجه الحق والحقيقة والتاريخ" [٢].

والجدير ذكره أن تصرفات السلطة والتغييرات التي كانت تجريها من أجل مصالحها السياسية الداخلية والخارجية، وتثبيت دعائم حكمها ونفوذها السياسي، ومن أجل إرضاء محاسيبها وكسب فئة أو طائفة معينة لجانبها، لم تكن تخلو من التأجيج الطائفي الذي يظهر خلاله الجدل التقليدي حول المطالبة بالحصص في المراكز الإدارية، تلك المحاولات التي كانت تعمل لزرع الخوف في النفوس لدى الطوائف، لم تكن بالشدة الكافية التي تؤدي إلى الخصام الطائفي لأن "الجيل الجديد من اللبنانيين تشرب من التسامح والشعور الوطني وعلم أن الكفاءة الإدارية والمهنية ممكن أن تحل محل الطائفية المرتكزة على الوظائف الحكومية" [٣].

وشكلت تلك الانتقادات تطوراً خطيراً تمثل في مواجهة رئيس العهد، الذي أقام احتفالاً في ٦ آب ١٩٥٥، بذكرى عيد سيدة التلة في دير القمر، ألقى فيه خطاباً يهدف إلى

---

[١] – "الوزير زوين يفضح المداخلات التي أدت إلى وقف تسريح المعلمين القوميين"، خبر منشور في جريدة "العمل"، العدد ٢٨٣٤، الصادر في ١٤ تموز ١٩٥٥، ص ٢.

[٢] – نُشر حديث شامل لرئيس حزب الكتائب بيار الجميل "مأخذنا على العهد" في جريدة "العمل"، العدد ٢٨٣٤، الصادر في ٢٤ تموز ١٩٥٥، ص: ١ – ٨.

[٣] – الوثيقة رقم (٩):

"Confessionalism Rears Once again its ugly head", U.S. Embassy, Beirut, Despatch N: 34, July 18, 1955, p. 2.

تغطية الفضائح التي يكشفها المعارضون، وعرض الإنجازات الاجتماعية والاقتصادية التي حققها منذ سقوط الرئيس بشارة الخوري، وإلى الدفاع عن نظامه. إلاّ أنّ هذا الخطاب لم يلقَ الصدى الإيجابي الذي توقعه الرئيس بل تناولته صحف بيروت المعارضة بشكل سيّئ مبرِّرة الازدهار الاقتصادي بفضل المبادرة الفردية اللبنانية، نافية أن تكون من نتاج السياسة الخاطئة التي يمارسها الحكم، حتى أن الصحف المستقلة "عنفت الرئيس... لأنه ردّ على هجومات المعارضة وبعض الزعماء السياسيين ليتهموا الرئيس بمحاولة وضع نظام حكومي رئاسيّ شبيه بالنظام في الولايات المتحدة" [١].

بالإضافة إلى التيارات السياسية المعارضة، برز تيار عسكري مهم ترجم استياءه من الحكم باستقالة قائد الجيش الذي ألحّ على الحكومة في إصدار عفو عامّ عن المحكومين في جرود الهرمل التي سكنها الدنادشة والجعافرة، إذ تبيّن للّواء فؤاد شهاب بعد التحقيق "أن الشقاوة ليست متأصلة في نفوس الدنادشة والجعافرة وإنما هي مشكلة لقمة خبز وبؤس وبداوة واستفزاز" [٢].

لقد غضّ المسؤولون أعينهم عن حملات صحف القوميين ضد الجيش السوري، وعرقلة تهدئة الوضع في جرود الهرمل، مما دفع المعارضين لسياسة الحكم الداخلية وتناقضها في تطبيق العدالة والمساواة ومنع انتشار الفوضى والاضطراب، إلى استغلال استقالة اللواء فؤاد شهاب. بالمقابل ظهرت بوادر إيجابية طرأت على السياسة الخارجية لمحاولة تنقية الأجواء مع الدول العربية بشأن الحلف التركي – العراقي، وإهمال البلاغ التركي – اللبناني الذي بنتيجته حدثت تطورات خطيرة في السياسة الدولية. ومن هذه التطورات تراجع الولايات

---

[١] – الوثيقة رقم (١٠):

"President Chamoun reviews achievements of his regime". U.S. Embassy, Beirut, Despatch N: 80, August 10, 1955, p. 2.

[٢] – اللواء فؤاد شهاب لم يقدم استقالته وإنما اعتكف احتجاجاً على النفوذ الذي يعرقل تهدئة جرود الهرمل ويمنع وقوع الملاحقات، "خبر منشور في جريدة "الحياة"، العدد ٢٨٣٧، الصادر في ٤ آب ١٩٥٥، ص ٤. توضح جريدة "الحياة" أن اللواء فؤاد شهاب اقترح منذ السنة الماضية اصدار العفو عن المحكومين في جرود الهرمل التي يسكنها الدنادشة والجعافرة حيث كانت مسرحاً للشقاوة والاصطدامات، ولكن طلبه لم يلقَ آذاناً صاغية بسبب النفوذ السياسي في تلك المنطقة الذي تدخل لدى الحكومة لمنع إصدار العفو (هنري فرعون ومطران رأس بيروت)، مع أن العفو يشمل جميع الملاحقين. وقد ألح قائد الجيش في إصدار العفو لأن له علاقة بالخطة التي رسمها لإعادة= =الهدوء نهائياً إلى هذه المنطقة، فينصرف أهلها إلى العمل الجدّي، ويتمكن الجيش من متابعة مهمته بسلام. وينتقل إلى المرحلة الثانية وهي تثبيت الأهلين في قراهم والقضاء على القصف الدائم.

– لقد صرح الأستاذ هنري فرعون "حول استقالة اللواء فؤاد شهاب قائد الجيش" بما يلي: "استقالته لا تتوافق مع روح العدالة وسلامة المواطنين... تدبير العفو غير عادل، خطر العواقب، وربما حمل سكان منطقة الهرمل على تنفيذ العدالة بأنفسهم ومتى وصلت الأمور إلى هذا الحدّ، فذلك يعني غياب الدولة وانتشار الاضطراب والفوضى محل النظام والطمأنينة". جريدة "العمل"، العدد ٥٢٨٥، الصادر في ٧ آب ١٩٥٥، ص ٨.

المتحدة الأميركية عن دعمها لهذه السياسة الدفاعية التي أرادتها في الشرق بعد اقتناعها بعدم جدوى الحلف الذي ساعد على إضعاف شؤونها الدفاعية في المنطقة، فارتأت "تسوية النزاع القائم بين الدول الجامعة وجمعها على أساس عربي بالدرجة الأولى حول المنظمة العتيدة ... ولا شك أن الجانب الأميركي قرر... إنشاء منظمة جديدة تضم الدول العربية" [1].

أما بشأن السياسة الداخلية فقد حاول الرئيس شمعون استيعاب المعارضة بإدخال شخصيتين مارونيتين إلى الحكومة هما: حميد فرنجية وبيار إده، وقد استغل المعارضون ذلك للعب دور مهمٍ أثناء انتخابات ١٩٥٨، فأطلقوا إشاعات تبيّن الفرق بين الرئيس شمعون والجنرال شهابٍ الذي يتمتع بدعم شعبي، بالإضافة إلى عقد اجتماعات ضمّت بعض زعماء المعارضة. ومن بينهم حزب الكتائب وحزب النجادة والحزب التقدمي الاشتراكي، حتى أنه سُجلت محادثة بين أحد أعضاء السفارة الأميركية ونسيم مجدلاني أحد كبار مستشاري جنبلاط يذكر فيها "نوايا الحزب التقدمي الاشتراكي باستغلال استقالة شهاب... لإسقاط حكم شمعون" [2].

وتضيف الوثيقة أن الجنرال شهاب رفض محاولة إسقاط النظام لأنه أراد أن يبقى الجيش قوة لإعادة الهدوء في حالة الطوارئ. وبالرغم من عدم دعم الجيش فإن المجموعات السياسية المختلفة التي، لسبب أو لآخر، تعارض نظام شمعون حاولت بقيادة جنبلاط "تكوين حركة موحدة من المعارضة منبثقة من خلال خطوط سنة ١٩٥٢ الجبهة الوطنية الاشتراكية... واستطاع أن يتوصل إلى تفاهم مع بيار الجميل للتعاون بين PSP والكتائب في حملتهم ضد الرئيس شمعون. هذه التطورات تعيد ذكرى أحداث ١٩٥٢" [3].

أخذ الجو ينذر بهبوب عاصفة تطيح بالنظام الذي عجز حتى عن استمالة المعارضين أمثال بيار إده وحميد فرنجية، فقد واجه هذا الأخير مؤامرة سياسية حيكت ضدّه فيما كان في القاهرة يجري مع المسؤولين المصريين محادثات تتعلق بالسياسة الخارجية، إذ حاول أحد المقربين من الحكم، وهو إميل بستاني، لمصالح شخصية ولزعزعة الصداقة التي تربط حميد فرنجية بالرئيس جمال عبد الناصر، العملَ على عرقلة مهمته. فقد فوجئ حميد فرنجية بثلاثة آلاف نشرة، قدّم له الرئيس المصري نسخة منها تتضمن الخطاب الذي ألقاه في جلسة ١٣ أيار ١٩٥٥، أي قبل اشتراكه في الوزارة، منتقداً فيه رجال الثورة في مصر في

[1] – "حدوث تطورات خطيرة في السياسة"، خبر منشور في جريدة "العمل"، العدد ٢٦٨٠، الصادر في ١٣ آب ١٩٥٥، ص ٢.

[2] – الوثيقة رقم (١١) :

"Opposition Attempts to exploit Chehab Incident", U.S. Embassy, Beirut, Despatch N: 98 August 23, 1955 p.2.

[3] – الوثيقة رقم (١١) ، ص: ٢ – ٣ .

سياستهم الخارجية، مما دفعه إلى الاستقالة في ٧ أيلول ١٩٥٥ ، نتيجة فقدان الثقة والانسجام "واحتجاجاً على عدم المحافظة على تطبيق القانون في السياسة الداخلية" [1].

وهو بالفعل تطورٌ خطير كان له صدى كبير في الخارج، حيث صرَّحت بغداد للسفارة الأميركية عن أهمية استقالة فرنجية التي "ممكن أن تؤدي إلى إسقاط حكومة الصلح" [2].

مع ذلك ، ورغم المصالح والمطامع المتضاربة والمتعددة بين أركان المعارضة والموالاة، استمرت الاتصالات السرّيّة والعلنية بين جنبلاط والكتائب، وبين الإدّيين والكتائبيين، وبين الإدّيين وفرنجية، ومع بشارة الخوري، لتعلن بدءَ انهيار الحكم. فقد أعلن رئيس حزب الكتائب في مؤتمره الصحفي في ٢٠ أيلول ١٩٥٥، أن الحكم عجز عن معالجة الأزمة المستمرة منذ عشر سنين ونيف لأن الذين جيء بهم للاشتراك في الحكم، في معظم الاحيان، كانوا للوجاهة ولارتباطهم بعلاقات شخصية أو عاطفية أو مصلحية مع رئيس الدولة أو مع رئيس الحكومة، أي لحماية المصالح والأنصار، في حين كان الحكم بحاجة إلى شخصيات قوية نزيهة يثق الرأي العام بقدرتها على خدمة المصلحة العامة. كما طالب العهد بتحقيق ما ثار من أجله الشعب، إذ بعد ثلاث سنوات لم يحقق الإصلاح المنشود، وختم الجميّل بيانه مهدداً الحكم بأنه إذا لم تتحسن الأوضاع "ولم تحقق تلك الثورة فالعهد فاشل والنقمة متصاعدة... إن الشعب ملّ الانتظار" [3].

أدت تلك التطورات إلى زيادة التأزم في الوضع، إذ نشطت المعارضة في تحركاتها خاصة بعد ازدياد حدة معارضتها للرئيس شمعون، وعمد كل من جنبلاط واليافي وفرنجية وإده إلى العمل على استمالة سامي الصلح بعدما أصبح بعيداً عن الحكم، ولكنه رفض الانضمام إليهم وظل يدعم الرئيس شمعون لطمعه بتأليف حكومة جديدة، وخاصة أن الولايات المتحدة الأميركية تعتبر الرئيس كرامي ضعيفاً وغير كفء، وأن قراراته سوف يأخذها على "أساس موقفه السياسي الخاص في حين أن الصلح لديه ما يكفي من التأثير والتحكم في شارع بيروت –

[1] – نشرت جريدة "الحياة" خبراً تحت عنوان "خفايا استقالة الوزيرين إده وفرنجية"، جاء فيه: أن الوزير بيار إده تبع فرنجية بعد خمس دقائق بسبب إعفاء شركات مستحدثة من ضريبة الدخل، لأن بعضها لم تستوفِ جميع الشروط "ولما أصر الوزراء على ضرورة البحث في وضع كل شركة على حدة وأصر إده على رفض المشروع برمته، دون النظر بالتفاصيل اعترف الوزراء بهذه الطريقة، لأن لكل شركة طابعاً خاصاً تتميز به . فيمكن بعد الدراسة إعفاء بعضها وحرمان البعض الآخر من الإعفاء لكن الوزير إده أعلن استقالته" . العدد ٢٨٦٧. الصادر في ٨ أيلول ١٩٥٥ ص : ١-٧ .

[2] – وثيقة رقم (١٢) :

U.S. Embassy, Beirut, to Secretary of State,N: 233 September 9, 1955.

وبالفعل سقطت حكومة سامي الصلح وتألفت حكومة برئاسة رشيد كرامي في ١٩ أيلول.

[3] – المؤتمر الصحفي لرئيس حزب الكتائب بيار الجميل ، منشور في جريدة "العمل"، العدد ٢٨٩٣، الصادر في ٢١ أيلول ١٩٥٥، ص : ١ – ٤ .

مما يعطيه الجرأة حتى يأخذ قراره... إن مصالحه العليا هي في العمق نظرات بناءة في السياسة الخارجية، وهي مع الموقف المقرب من أميركا... إن شمعون - الصلح أحسن فريق حتى الآن لمصالح أميركا"[1].

ورافقت تلك التحركات إعادة صياغة التحالفات لمطالبة الحكم بإعادة النظر في القانون الانتخابي المعمول به على أساس ٤٤ نائباً، وهو قانون لم يحظ حتى برضا الجمهور، ولدراسة مشروع قانون انتخابي جديد يزيد التمثيل البرلماني إلى ١٢٢ نائباً، وهو ما كان يطالب به رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي كمال جنبلاط ورئيس الوزراء السابق حسين العويني رئيس مؤتمر الأحزاب الوطنية. لكن هذا المشروع، ككل المشاريع، كان يحركه الحس الطائفي الذي أظهر التناقض بين المتحالفين، إذ إن المجموعات المسلمة، على سبيل المثال، كانت تطالب بزيادة أعضاء ممثليها، وهو أمر رفضه المسيحيون بشدة، ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أن المصالح الإنتخابية ومبدأ المحافظة على الامتيازات الطبقية عادت للتحرك في هذه الإصلاحات إذ تردد بعض النواب في الموافقة "بما أن مدة ولايتهم لن تنتهي طبيعياً قبل صيف ١٩٥٧... وبما أنه لم يفكر أحد بالدعوة إلى انتخابات جديدة مرتكزة على قانون انتخابي جديد، يؤمن فؤاد غصن أن النواب سوف يقبلون بقانون جديد لكن شرط أن يكون مرحلياً فقط ينتهي بانتهاء مدة رئاسة البرلمان الحالي"[2].

هكذا تدخلت المصالح الانتخابية لمنع اجراء انتخابات جديدة دون أن يُنتج ذلك تخفيفاً من حدة الأزمة العاصفة تجاه العهد الذي واجه أزمات وضغوطاتٍ خارجية لم تكن أخفّ من غيرها، وذلك بسبب تبعيته المطلقة للغرب.

تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦

يُعتبر الشرق الأوسط النقطة الجوهرية الأولى في استراتيجية الغرب الأوروبي الكبرى، وممراً لهجوم معاكس قد يشنّه هذا الغرب على الاتحاد السوفياتي عند نشوب أية حرب كبرى، عبر قناة السويس التي تشكل حلقة اتصال بين أوروبا وآسيا. لذا، سعى الغرب وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا، إلى إقامة خط دفاعي يشكل حجر الزاوية في استراتيجية الدفاع الغربي، "وإنه ليبدو من المستحيل بدون قاعدة السويس، أن تنتقل الجيوش في الشرق

[1] - الوثيقة رقم (١٣) :
- U.S. Embassy, Beirut, to Secretary of StateN: 442, October 19, 1955.

[2] - الوثيقة رقم (١٤) :
"Electoral Reforms", U.S. Embassy, Beirut, N: 220, November 18, 1955 p.2

الأوسط إلى مسافات كافية للدفاع عن حقول الزيت، أو المطارات أو الطرق البرية المؤدية إلى تركيا. وهذا هو رأي السلطات العسكرية المعول عليه في بريطانيا والولايات المتحدة"[1].

إن هذا الصراع بين الدول العظمى على منطقة الشرق الأوسط بهدف فرض سيطرتها الاستعمارية، حمل الرئيس عبد الناصر على الإسراع في تأميم قناة السويس. فالشروط الاقتصادية التي كانت تفرضها بريطانيا والولايات المتحدة والبنك الدولي بغية فرض وصايتها، دفعت الرئيس المصري إلى الاستعانة بالاتحاد السوفياتي لتمويل بناء السدّ العالي بعد أن سحبت منه الدول الغربية مشروع التمويل في ١٩ تموز ١٩٥٦. ثم أعلن في ٢٦ تموز تأميم القناة الذي مثّل " ثورة ضد الاستغلال الأجنبي يمتد أثرها إلى أنحاء العالم وتشكل أكبر تحدٍ للدول الكبرى مما أثار حماس الشعوب العربية ودول العالم الثالث التي تعاني من استغلال الدول الغربية لمواردها"[2].

أذهلت تلك الخطوة الجريئة الدول الغربية (الولايات المتحدة - بريطانيا - فرنسا)، فأصدرت البيان الثلاثي الذي يضيق الخناق الاقتصادي على مصر عن طريق تجميد الأموال المصرية في هذه الدول، موهمة العالم أن القناة مؤسَّسة دولية. وقد دعت الحكومة البريطانية - استناداً إلى البيان الثلاثي - حكومة موسكو للاشتراك في مؤتمر مقترح عقده في لندن في ١٦ آب ١٩٥٦ للبحث في القضايا المتعلقة بتأميم القناة الذي اعتبرته الحكومة السوفياتية مسألة داخلية. كذلك أعلنت أن اشتراكها بالمؤتمر لا يلزم الاتحاد السوفياتي على الإطلاق بتقييدات والتزامات، أياً كان نوعها، ناجمة عن المبادئ التي وضعتها الدول الغربية الثلاث في التصريح المؤرخ في ٢ آب أو التي " يمكنها أن تلحق الأذى بكرامة مصر وحقوقها في السيادة... ويمكن تسوية المسائل الطارئة المتنازع عليها تسوية سلمية وذلك وفقاً لحقوق ومصالح الشعوب المشروعة"[3].

أقلقت هذه المعطيات الغرب الأوروبي وخاصة بريطانيا التي أخذت تقوّي جهازها العسكري في البحر المتوسط كإجراء احتياطي وقد دفع تزايد الاستعدادات العسكرية الفرنسية - والبريطانية في المنطقة إلى تحرك اللجنة العسكرية العليا للجامعة العربية التي عقدت اجتماعاً طارئاً في ١٢ آب ١٩٥٦، أعلنت فيها الدول الأعضاء، ومنها لبنان، الذي مثّله وزير الدولة صائب سلام، تأييدَها ومساندتها الكاملة لمصر. وقد جاءت قراراتها متطابقة مع روح وأهداف

[1] - "قاعدة قناة السويس مفتاح الشرق الأوسط، مقالة منشورة في مجلة "يوناتد سيتد نيوز وارلد ريبورت"، مترجمة إلى العربية، مطبعة دار الكتب، دون تاريخ، ص ٨.

[2] - محمود رياض، " الأمن القومي العربي بين الإنجاز والفشل..."، مرجع سابق، ص: ١١٦ - ١١٧. وكان ذلك بعد تراجع الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا والبنك الدولي عن عروض تمويل مشروع السد العالي من أجل الضغط على الرئيس المصري بسبب صفقة السلاح مع الاتحاد السوفياتي.

[3] - بيان صادر عن الحكومة السوفياتية منشور في مجلة "الأنباء السوفياتية"، بتاريخ ٢٢ آب ١٩٥٦.

قرارات مجلس الجامعة العربية الذي اجتمع في نفس اليوم وذلك بتمسكها المطلق بسيادة مصر وصيانة حقوقها القومية [١]. وأصدر " العمال العرب " بياناً يدعو فيه إلى الإضراب والتظاهر في ١٦ آب، وهو اليوم الذي سيعقد فيه المؤتمر، ووقف" ضخ البترول لمدة ٢٤ ساعة، كما أوقف العمال السوريون مرور البترول في الأنابيب المارة بالأراضي السورية، وأضرب عمال المطارات العربية، فتوقف الطيران كما توقفت المواصلات العامة وأغلقت المتاجر أبوابها"[٢].

لم تقتصر الموجة الحماسية على الأقطار العربية المجاورة، بل اجتاحت لبنان أيضاً حيث وُزِّعت البيانات الوطنية وعمّت المظاهرات الشعبية تعبيراً عن المشاعر الوطنية المؤيدة لمصر ومتابعة مسيرة النضال ضدّ الاستعمار الذي يحاول أن يوطد دعائمه في الوطن العربي. لذا دعا "الشباب القومي العربي" عبر بيان له في ١٥ آب ١٩٥٦ الشعب إلى الكفاح ضدّ المستعمرين، الذين يريدون فرض نفوذهم على البلاد العربية التي عانت الكثير من استغلالهم لها، لتحقيق مصالحهم، وللحفاظ على موقع إسرائيل التي تلقّت ضربة قاسية من جراء تأميم القناة إذْ حقق نصراً كبيراً للعرب. لذلك على الشعب العربي مواصلة معركته ضدّ الغرب لأن الانتصار في هذه المعركة "بدء لانتصار أكبر في معركتنا مع إليهود، معركة القضاء على إسرائيل معركة تطهير الوطن من الغزاة معركة الثأر... إن النصر لا يأتي عفواً بل عن طريق تجنيد كلّ ذرة من إمكانياتنا، نفطنا العربي عماد الحياة الاقتصادية والعسكرية للغرب ولا بدّ أن نجند هذا السلاح في وجه الطغاة" [٣].

أما "مجلس الطلبة في لبنان" فأشار عبر بيانه إلى الانشقاق في الصفّ العربي، لكنه طالب العرب بالمُثل التي تدعو إلى أخذ الخطوات الجريئة عن طريق المعالجة الثورية لتحطيم مؤامرات الغرب وربيبته إسرائيل، وتحطيم المخططات التي يُهيّئها بعض الحكام العرب الذين باعوا وساروا في ركاب الغرب. لذلك دعا يوم ١٦ آب ١٩٥٦ إلى التظاهر والإضراب اللذين نظمتهما الهيئات الشعبية الداعمة لخطوة مصر التحريرية والتعبير عن السخط الشديد على عقد مؤتمر لندن. كما نادى بـ "التعاون معه لإقرار التعبئة العامة في لبنان على غرار بقية الدول العربية الأخرى المتحررة وتجنيد جميع أبناء لبنان وتدريبهم على حمل السلاح لليوم الموعود. يوم تصفية الاستعمار الغربي في كل بقاع الوطن العربي والإجهاز على جميع مصالحه الأخرى" [٤].

---

١ – للمزيد من التفاصيل حول القرارات، يمكن مراجعة أحمد حمودي، " لبنان في جامعة الدول العربية ومواقف الطوائف اللبنانية من العمل العربي المشترك "، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٤، ص ٢٢٠-٢٢١.

٢ – محمود رياض، " الأمن القومي العربي بين الإنجاز والفشل..." ، مرجع سابق، ص ١١٩.

٣ – الوثيقة رقم (١٥).

٤ – الوثيقة رقم (١٦).

عُقد مؤتمر لندن في الفترة ما بين ١٦ و٢٣ آب ١٩٥٦ بغياب مصر المعنية مباشرة بالقضية، وبحضور ٢٤ دولة من أصل خمسين دولة تستعمل القناة، وهي في أغلبها تميل إلى التكتلات العدوانية ككتلة شمال الأطلنطي وحلف بغداد. وقد خيم على المؤتمر تنوع الآراء والاختلاف في وجهات النظر رغم اتفاق المشاركين على تسوية مسألة السويس عن طريق المحادثات وبالوسائل السلمية. وقدم المشتركون اقتراحات عديدة على أن يتاح لمصر الاطلاع عليها، وهي:

- مشروع الوفد الأميركي كان محاولة لفرض شروط على مصر لا تتفق مع سيادتها ووضعها، إذ إنه حرَّم عليها الحق في إدارة ممتلكاتها.
- أما مشروع الهند، فقد حاول إيجاد حل سلمي سريع لمشكلة قناة السويس يتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، فطالب بتأليف هيئة استشارية تمثل مصالح مستخدمي القناة في حرية الملاحة دون إسقاط حقوق سيادة الدولة المصرية.

أيّد الوفد السوفياتي مقترحات الهند لأن حرية الملاحة متاحة لجميع الدول دون أي تدخل في الشؤون الداخلية، وانتهى المؤتمر بانشطار الفرقاء إلى فريقين، إذ وافقت ١٨ دولة من أصل ٢٢ على المشروع الأميركي الذي سمي "مشروع دالس"، واتخذ قراراً بتسليم محاضر المؤتمر إلى مصر. لكن الوفد السوفياتي "رفع الصوت محذراً من المشاكل الدولية التي قد تجر إليها محاولات تسوية قضية السويس بواسطة القوة وقد وصف تدابير... الاستعدادات العسكرية التي اتخذتها بعض البلدان ضد مصر بأنها تحدٍّ سافرٌ ممجوج للشعب المصري المتعلق بالحرية. ولجميع شعوب الشرق المناضلة في سبيل استقلالها الوطني وسيادتها وتحدٍّ لقضية السلم" [١].

وبذلك يتّضح الخطأ الذي ارتكبه مؤتمر لندن بتأييد "برنامج دالس" دون الأخذ بملاحظات وتحفظات الفريق الآخر مما أدّى إلى فشل المفاوضات التي قامت بها "لجنة متريس" (الرئيس الأسترالي) مع الرئيس عبد الناصر الذي حذّر الغرب من أيّة محاولة للسيطرة على القناة التي يجب أن تنفصل "عن السياسة وتصبح من جديد حلقة من حلقات التعاون والفائدة المتبادلة والتفاهم الوثيق بين دول العالم بدلاً من أن تكون مصدراً للنزاع" [٢].

---

١ – خطاب وزير خارجية الاتحاد السوفياتي، "حول مسألة قناة السويس في مؤتمر لندن"، منشور في مجلة "الأنباء السوفياتية"، العدد ٢٤، الصادر في ٢ أيلول ١٩٥٦، ص ٨.

٢ – "هذه وثائق مفاوضات القاهرة"، خبر منشور في جريدة "بيروت"، العدد ٥٥٧٤، الصادر في ١١ أيلول ١٩٥٦. ص٤.

نتيجة لذلك تأزمت الأحوال، وقد أدّى تأميم قناة السويس إلى استهداف مصالح الدول الغربية في المنطقة، مما دفعها إلى القيام بالعدوان الثلاثي (بريطانيا _ فرنسا _ إسرائيل) على مصر في ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٦ والذي استمر حتى ٣١ منه. وقد برر الحرب رئيس الولايات المتحدة الأميركية أيزنهاور بأنها ردّ على تعرض تلك البلدان إلى أعمال استفزازية خطيرة. في حين استاءت الحكومة السوفياتية من العدوان الثلاثي المسلح على مصر واعتبرته مناقضاً لمبادئ منظمة الأمم المتحدة وأهدافها التي التزمت بها هذه الدول. فشجبت هذه العمليات العدوانية وطالبت مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة "بأن يأخذ دون إبطاء تدابير ترمي إلى وقف العمليات العدوانية التي تقوم بها إنكلترا وفرنسا وإسرائيل ضد مصر، ومن أجل انسحاب القوات المتداخلة من أراضي مصر على الفور" [١].

انعكست بعض المواقف الدولية إيجاباً على لبنان. فبعد أن أعلنت في ٣١ تشرين الأول ١٩٥٦ حالة الطوارئ، بموجب مرسوم يحمل رقم ١٣٩٢٥، شرع الرئيس شمعون بدراسة الموقف الخطير جدياً عبر الاجتماع مع سفير مصر ليعبر عن عاطفته تجاه المحنة التي تمر بها بلاده. كما اجتمع بالشخصيات الوطنية لتداول الأخطار الناشئة عن تطور الموقف الحربي ومعالجة "الحالة الحاضرة وتوحيد الصفوف في هذه الظروف الصعبة"[٢]. غير أن الحماس الشعبي العربي في المناطق السورية فسرته، للأسف، بعض الأوساط المسيحية وخاصة حزب الكتائب اللبنانية بأنه موجه ضدهم، فبعثوا ببرقيات احتجاج للسلطات السورية ضد حوادث حلب. وأخذوا يخططون لمظاهرات فسرتها السفارة الأميركية بأنها في سياق مخطط "يعكس ازدياد التوتر في الأوساط المسيحية ... لكن العنف الإسلامي كان ظاهرياً ضد الفرنسيين، ولكن كثيرين من المسيحيين اللبنانيين يعتقدون أنه كان ضدهم" [٣].

أما على الصعيد الشعبي فقد استنكر طلاب المقاصد وحشية الاستعمار وأعلنوا استعدادهم لتجنيد أنفسهم فداءً لمصر، وطالبوا السلطة التنفيذية والتشريعية والعسكرية بتلبية ما يلي:

١. "استدعاء المدربين تدريباً عسكرياً إلى الالتحاق بالثكنات ...

---

[١] – بيان الحكومة السوفياتية، "حول العدوان المسلح على مصر"، منشور في مجلة " الأنباء السوفياتية"، العدد ٤٤، الصادر في ١١ تشرين الثاني ١٩٥٦، ص ١. في الواقع اعتبرت الدول الأوروبية أن اقفال قناة السويس في وجه الملاحة البحرية يعني انقطاع نفط ايران والجزيرة العربية عنها. وهذا ما يؤدي إلى توقف دورتها الاقتصادية خاصة بعد توظيف الشركات الغربية ملياري دولار في مشروعات النفط العربي بعد الحرب العالمية الثانية.

[٢] – "الرئيس شمعون يجتمع بالشخصيات اللبنانية لدراسة الموقف". خبر منشور في جريدة "بيروت". العدد ٥٦١٨، الصادر في ٢ تشرين الثاني ١٩٥٦، ص ٢.

[٣] – الوثيقة رقم (١٧):
- U.S ,Embassy, Beirut to Secretary of State,N: 1047, November 2, 1956.

٢. تحويل الدروس إلى تدريب كل من يقدر على حمل السلاح.

٣. الالتحاق بالدفاع المدني" [١].

وأصدر المؤتمر اللبناني برئاسة أمين نخلة بياناً في ٢ تشرين الثاني ١٩٥٦ يدعو فيه اللبنانيين إلى مساندة الشقيقة مصر. وطلب من الوطنيين المخلصين الوقوف بعزم في وجه المندسّين الذين يحرّكون النعرات الدينية لأنهم يسببون الضرر لمصلحة لبنان في وقت هو بحاجة إلى " جمع الكلمة، ولا يخفى ما تلحق عواقب ذلك التحريك المشؤوم بموقف مصر نفسه" [٢].

إزاء التطورات المؤلمة التي تحدث في مصر سعى الاتحاد السوفياتي جاهداً، بصفته صاحب مصلحة حيوية في صيانة السلم وضمان الطمأنينة في الشرق الأوسط والأدنى. إلى وقف العدوان. فأرسل عدة رسائل في ٥ تشرين الثاني ١٩٥٦، عن طريق رئيس مجلس وزرائه بولغانين إلى أيزنهاور رئيس الولايات الأميركية وإيدن رئيس الوزراء البريطاني وبن غوريون رئيس وزراء إسرائيل يطلب منهم الإسراع في تسوية المسألة لصالح السلم العالمي، لأنها تنذر بحرب عالمية ثالثة، كما تناولت الرسالة الموجهة إلى الرئيس أيزنهاور طلب التعاون الوثيق للحدّ من سفك الدماء وتوحيد الجهود في منظمة الأمم المتحدة لاستتباب الأمن وتعزيزه لصالح مصر. وأظهر فيها الاتحاد السوفياتي رفضه القاطع للتبريرات الهجومية التي لا تستند إلى أي أساس من الصحة، بل تعمل على إعادة العبودية وإلحاق الضرر بمصالح الدول المعنية بالقناة، وطلب منها إيقاف العدوان وسفك الدماء لأنه ينذر بعواقب بالغة الخطورة على قضية السلم العالمي.

كذلك صعّد الكرملين وتيرة معارضته للمغامرة الجنونية لإسرائيل بأن سحب السفير الروسي من تل أبيب وأعاده إلى موسكو، كما استنكر في الرسالة التي وجهها إلى بن غوريون الأعمال الإجرامية التي تنعكس سلباً على دولة انتهكت سيادة دولة تتمتع باستقلالها التام. واعتبر هذا الإجرام الإسرائيلي عاملاً مساعداً في تنمية الحقد على "دولة إسرائيل لدرجة انه لا يمكن إلا أن ينعكس على مستقبل إسرائيل وأن يضع موضع البحث مسألة بقاء إسرائيل في الوجود بصفتها دولة" [٣].

---

[١] – "طلاب المقاصد يتبرعون لمصر ويقدمون نفوسهم جنوداً تحت لوائها"، خبر منشور في جريدة "بيروت"، العدد ٥٦١٨، الصادر في ٢ تشرين الثاني ١٩٥٦، ص ٢.

[٢] – زهير إبراهيم، "الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في لبنان .."، مرجع سابق، وثيقة رقم (٣٢)، ص ٥٦٩.

[٣] – رسائل رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي، منشورة في مجلة " الأنباء السوفياتية"، العدد ٤٤، الصادر في ١١ تشرين الثاني ١٩٥٦، ص: ١٥-١٩.

دفعت المواقف الدولية المتناقضة حيال الصراع في الشرق الأوسط الحزب القومي السوري الاجتماعي الوقوف منها موقف العداء واعتبارها مجرد صراع بين معسكرين استعماريين يسعيان لفرض سيطرتهما على القطاع البترولي. لذا طالب في البيان الذي أصدره في ٦ تشرين الثاني ١٩٥٦، بعد تأييده مصر في عراكها من أجل حريتها، بضرورة الإسراع إلى قيام جبهة عربية متماسكة وقيادة موحدة للوقوف سداً منيعاً في وجه الدعوات التي تبثها الدول الكبرى لأنها أثبتت أنها تعمل وفق مصالحها فقط دون أي اعتبار للمصلحة القومية العربية .ومن الواضح أن رصيد معركة القناة كما يبدو هو اقتطاع غزة للمساومة على عقد صلح مع إسرائيل، وهذا ما تسعى إليه الدول الكبرى، تابع البيان: " وهذا ما نرفضه بشدة لأنه لا يجوز أن نقبل باعتراف حقوقي بدولة مغتصبة لأرضنا، كما أنه لا يجوز التنازل عن حقنا القومي في أي شبر من أرضنا مهما كانت الظروف، إن موقفنا واضح في هذا الموضوع. فلننبه المواطنين إلى أخطار السياسات التي تفرضها على أمتنا كوارث جديدة دون أي اعتبار لمصلحة أمتنا وسلامة أرضها" [1].

إزاء تلك المواقف الدولية والضغوطات الداخلية لوقف الهجوم المسلح حاول الرئيس شمعون السعي إلى تسوية قضية السويس ضمن الممكن والمستطاع، حيث أجرى مباحثات هاتفية مع الرئيس السوري شكري القوتلي العائد من موسكو، حول الوضع الراهن، كما أوفد الدكتور شارل مالك حاملاً رسالة إلى الرئيس أيزنهاور تتضمن ملاحظات صريحة عن الوضع الراهن الخطير في الشرق الأوسط . وقد طلب من حكومة الولايات المتحدة التدخل فعلياً لصد الاعتداء عن مصر، لأن حكومات العالم العربي سوف تخوض حرباً دفاعية عن أراضيها، ثم لفت نظر رئيس الولايات المتحدة إلى "النشاط الروسي في العالم العربي نتيجة الظروف الحاضرة خصوصاً بعدما وردت معلومات رسمية تفيد أن الحكومة الروسية وعدت سوريا بمؤازرتها في جميع الميادين" [2].

من جهة أخرى، دفعت التطورات الخارجية إلى اشتداد الضغوط على الحكم اللبناني الذي قرر دعوة الملوك والرؤساء العرب إلى عقد قمة في الأونيسكو ببيروت في ١٣ و١٤ تشرين الثاني ١٩٥٦، كان محورها العدوان الثلاثي على مصر، واتخاذ التدابير الضرورية التي تتفق مع مقتضيات سيادة مصر واستقلالها، حرصاً على المصلحة العربية المشتركة؛ ولكن رغم الانقسام في المواقف العربية حيالَ قضية قطع العلاقات الديبلوماسية مع إنكلترا وفرنسا، فقد

---

[1] – الوثيقة رقم (١٨) ، ص ٢.

[2] – "الرئيس شمعون يوفد مالك برسالة إلى أيزنهاور طالباً تدخله"، خبر منشور في جريدة "الحياة"، العدد ٣٢٢٧، الصادر في ٦ تشرين الثاني ١٩٥٦، ص ٥.

عرض العرب بارتياح القرارات الصادرة بأغلبية ساحقة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في (٢ و٤ و ٧ تشرين الثاني ١٩٥٦)، وصدر بيان مشترك، من أهم قراراته :

- ضرورة تنفيذ قرارات الجمعية العامة القاضية بوقف القتال وسحب القوات المعتدية فوراً من الأراضي المصرية .
- " الحرص على فصل قضية قناة السويس عن الظروف التي رافقت الاعتداء على مصر واعتبارها قضية مستقلة قائمة بذاتها.. " [1]

لكن الانقسامات العربية انعكست، للأسف، على الساحة اللبنانية، لأنه في الوقت الذي أعلنت مصر وسوريا والسعودية قطع علاقاتها مع فرنسا وبريطانيا ، اكتفت الأردن والعراق بقطعها مع فرنسا، ورفض الرئيس شمعون قطع العلاقات الديبلوماسية مع الدولتين المعتديتين أو حتى سحب السفيرين منهما. وهذا ما أدّى إلى إثارة الاضطرابات وقيام المظاهرات وخلق نوع من التوتر على الصعيد الرسمي والشعبي ضدّ الحكومات بعد أن "وجد مخبأ آخر من الأسلحة والمتفجرات في مقر ثانوية صور الإسلامية لستة أساتذة مصريين" [2].

وحدثت إثارة بلبلة وفتن طائفية وانقسامات داخلية خاصة بعد استقالة رئيس الوزراء عبدالله اليافي ووزير الدولة صائب سلام لأنهما رفضا تحمل مسؤولية نتائج ما حاول البعض زرعه في النفوس، وتشكلت حكومة جديدة برئاسة سامي الصلح في ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٨ .

تجدر الإشارة هنا إلى محاولة البطريرك الماروني المعوشي القضاء على الفتنة من خلال دعوته عدداً كبيراً من الشخصيات الوطنية من مسلمين ومسيحيين إلى مأدبة غداء أكّد خلالها التشديد على المحافظة على الميثاق الوطني، كما شجب بشدة "حرب الشائعات التي تروج الآن وتخلق البلبلة في الصفوف وتزرع الفساد بين اللبنانيين. كذلك دعا عقلاء الطوائف جميعاً للضغط على العناصر التي تثير الخواطر والنفوس سواء بالقول أم بالفعل" [3].

كما أثيرت قضية الانقسامات حول قطع العلاقات الديبلوماسية مع إنكلترا وفرنسا، والتي أدت إلى بلبلة طائفية في جلسة ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٦ التي ظهرت فيها التناقضات

---

[1] – زهير إبراهيم ، " الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .." ، مرجع سابق، وثيقة رقم (٣٣)، ص: ٥٧٠-٥٧١.

[2] – الوثيقة رقم (١٩) .

U.S. "Embassy, Beirut to Secretary of State,N: 1331, November 24, 1956.

[3] – "كلمة غبطة البطريرك الوطنية في مأدبته ببكركي"، خبر منشور في جريدة "بيروت"، العدد ٥٦٣٨، الصادر في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٦، ص ٢. ويذكر أنه في نهاية الاجتماع أجمع الرأي على "ضرورة جمع الصفوف وتوحيد الكلمة والإخلاص في بناء هذا الوطن الذي يجمع مختلف الطوائف تحت سماء واحدة وسقف واحد".

والآراء المتباينة، فقد رأى البعض، أمثال أحمد الأسعد وعبدالله الحاج وحميد فرنجية وجوزيف شادر، أن مصدر هذه الدسائس هو الغرب، الذي اتخذ لبنان حقلاً لتخطيط مؤامراته ضد البلدان العربية وسوريا بواسطة فئة قليلة ذات تبعية للخارج. لذا كان من الضرورة القصوى قطع الطريق على هؤلاء بقطع العلاقات لمنعهم من اتخاذ لبنان مركزاً للتجسس والدسائس الأجنبية وعدم السماح لمخططاتهم التآمرية بإشعال نار الفتنة وزعزعة الوحدة الوطنية. وبالمقابل تهجّمَ البعض الآخر، أمثال غسان تويني وسليم لحود، على عبدالله اليافي بسبب استقالته التي سمحت للاّعبين بالنار باستغلالها وتهديد وحدة لبنان، مُلَمِّحاً بذلك غسان التويني إلى الشيوعية. وطلب من الحكومة اتخاذ قرار حاسم بإختيارها المعسكر الغربي بدل اللجوء إلى المراوغة واعتماد سياسة الحياد لمسايرة بعض الدول العربية التي تقيم سياستها حسب ضرورياتها.

أما النائب سليم لحود فقد رفض اتهام لبنان بأنه يتلقى تعليمات ومخططات من الخارج، وأكد بالنسبة لقطع العلاقات الديبلوماسية أنه لم يكن هناك وعد خلال المؤتمر الذي كما قال " لم يكن من حقنا كلجنة استشارية أن نسبقه إلى اتخاذ قرار بقطع العلاقات، وكان علينا أيضاً أن لا نعد بقطع العلاقات والذي وعد بذلك كان وعده خاطئاً وقد كنت حاضراً في الجلسة التي بُحث الموضوع خلالها... إن لبنان لم يعد بقطع العلاقات، ولكنه وعد ببحثها في اجتماع الملوك والرؤساء" [1].

لكن تلك المواقف لم تؤثر في نهج الرئيس شمعون ، كما لم تؤثر فيه آراء الأكثرية الشعبية أو السياسية لاتباع سياسة خارجية تلائم المصلحة العربية، فقد استمر في سياسة الارتباط بالغرب الأوروبي ، وعيّن شارل مالك وزيراً لخارجيته المعروف بميوله وبصلاته المتينة مع الولايات المتحدة الأميركية، وكان ذلك مؤشراً لربط لبنان بسياسة الغرب في هذه المنطقة. وقد بلور ذلك غسان تويني نفسه في جلسة ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٦ بكلامه عنه "لقد آن لنا أن نريد وأن نحدد أية مصلحة نبغي وأعتقد أن حكومة فيها الدكتور شارل مالك تدرك ما عنيته ولا تحتاج إلى القول الكثير في هذا الصدد، والدكتور مالك قد يكون واحداً من القلائل في العالم الذين يدركون خطورة الوضع العالمي الذي يعيشه الإنسان ونعيشه نحن، بالتالي في لبنان" [2].

موقف لبنان من مشروع أيزنهاور ١٩٥٧

كان لتهديد الاتحاد السوفياتي وإنذاره الدول المعتدية دور كبير في وقف القتال والانسحاب من مدن القتال، وإحلال قوات الطوارئ الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة

[1] – محاضر مجلس النواب، جلسة ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٦، ص ١٣٩.
[2] – محاضر مجلس النواب، جلسة ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٦، ص: ١٢٧ – ١٢٨.

مكانها. ويبدو أن أميركا لم تكن راغبة في مواجهة مع الاتحاد السوفياتي قد تكون مواجهةً نووية لإنقاذ حلفائها المعتدين، لكن مصلحتها كانت تقتضي بإنسحابهم. وكانت مرتاحة جداً لتقلص نفوذهم في الشرق الأوسط، وقد رأت الفرصة سانحة لبسط نفوذها عليه تحت ستار ما يسمى بسد الفراغ الذي أحدثه تقلص نفوذ بريطانيا وفرنسا في الشرق الأوسط. فجاء إعلان مبدأ أيزنهاور في الخامس من كانون الثاني ١٩٥٧ [1]، الذي تضمن مشروع السياسة التي ستسير عليها حكومة الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط، والتي كانت خالية تماماً من أي اقتراح لمعالجة الخطر الحقيقي وهو النزاع العربي الإسرائيلي لأنه لم يكن يعنيها إلا سوى تزايد نفوذ الاتحاد السوفياتي في المنطقة.

لاقى هذا المشروع الأميركي الهادف لتدويل منطقة الشرق الأوسط الشجب الشديد من قبل الجماهير المعارضة لسياسة الأحلاف الأجنبية، خصوصاً بعد أن نشرت مجلة "المراقب اليهودي" الصادرة في لندن صورة لشارل مالك ومشروعه للصلح مع إسرائيل مرفقة بتأكيد للتقارير الواردة من بيروت بأن هذا المشروع قد حصل على "بركة الولايات المتحدة الأميركية الكاملة لأن مالك هو أكثر سياسيي الشرق الأوسط حظوةً لدى وزارة الخارجية الأميركية" [2]. علماً بأن شارل مالك كان قد أرسل تقريراً إلى قادة لبنان في ٥ آب ١٩٤٩ يفند فيه مخاطر إسرائيل على لبنان والعالم العربي. [3]

هدف هذا الموقف إلى عزل لبنان عن أشقائه العرب وضرب التيار التحرّري العربي، مما دفع القوى المناهضة لحكم الرئيس شمعون إلى إصدار المناشير الرافضة لهذا المشروع، فأوضح "الشباب القومي العربي" عبر بيان له في ١١ شباط ١٩٥٧ للشعب العربي عن أهداف مشروع أيزنهاور التي تشكل:

- " مؤامرة لفرض الصلح بين العرب واليهود.
- محاولة لربط الوطن العربي بالأحلاف الاستعمارية الغربية.
- ضربة موجهة ضد تيار التحرر العربي المنطلق نحو تحقيق أهداف أمتنا في الوحدة والتحرر والثأر" [4].

[1] – سامي الصلح، " ص: مجيدة في تاريخ لبنان ، مذكرات ذات الأربعة الأجزاء المصورة ١٨٩٠–١٩٦٠". منشورات مكتبة الفكر العربي بيروت ١٩٦٠، ص: ٤٠٤–٤٠٩.
[2] – الوثيقة رقم (٢٠) .
[3] – يراجع كتاب شارل مالك الذي أصدرته دار النهار مع مقدمة لغسان تويني في آب ٢٠٠٢ تحت عنوان : " إسرائيل ، أميركا والعرب: تنبؤات من نصف قرن".
[4] – الوثيقة رقم (٢١) .

وفي الوقت الذي أعلنت فيه مصر وسوريا رفضهما لمبدأ أيزنهاور، أعلن الحكم اللبناني انضمامه رسمياً لهذا المبدأ، وأصدر في ١٦ آذار ١٩٥٧ [1]، بياناً لبنانياً – اميركياً مشتركاً ينظم التعاون بين لبنان والولايات المتحدة على أساس مشروع الرئيس أيزنهاور. واعتبرت المعارضة هذا الانضمام بمثابة انحراف عن الخط الوطني وعن روح الميثاق الوطني، بالإضافة إلى الإعلان الصريح لتبني لبنان سياسة مخالفة لسياسة مصر وسوريا الخارجية.

وإضافة إلى ذلك عمدت الحكومة اللبنانية إلى محاولة شق صف المعارضة بلجوئها إلى محاكمة الموقوفين المتهمين بتفجير قنابل في السفارات الإنكليزية والفرنسية والبنوك التابعة لها في شهر تشرين الثاني ١٩٥٦، في أثناء العدوان الثلاثي على مصر، عن طريق كسب حزب النجادة إلى جانبها حيث لجأت إلى وقف تنفيذ الحكم "على محمد الحكيم شقيق عدنان الحكيم رئيس حزب النجادة المتطرف الذي أدين بتخزين متفجرات في منزله" [2].

اللافت للنظر أن تقارير موثوقاً بها للسفارة الأميركية تؤكد أن هذا البيان أحدث شرخاً في بناء "المؤتمر الوطني للاحزاب" بشأن أخذ موقف صريح رافض للبيان اللبناني الأميركي والتي تعود أسبابه كما يعتقد المراقبون إلى:

- تأييد أكثرية الشعب المسيحي والدرزي للسياسة الأميركية.
- إحجام بعض الزعماء المسلمين المقربين من السعودية عن تأييد اليساريين المصريين.

وهذا التصدّع ترسّخ بتشكيل تجمّع سُميّ " الجبهة الوطنية "، استبعدت منه كل العناصر المؤيدة للشيوعية، ما عدا النائب عبدالله الحج، وقد أعلن التجمع مبادئه السياسية للشعب اللبناني في أول نيسان ١٩٥٧، بتوقيع ١٦ عضواً من "المؤتمر الوطني للأحزاب" وامتناع كمال جنبلاط الذي أعلن رفضه الانضمام لعدم استشارته في تشكيل "الجهة الوطنية"، وهذا يدلّ. برأي السفير الأميركي، على وجود إشارات في الأفق تظهر الصراع الموجود في الجبهة بين تيار مع سوريا وتيار مع مصر يؤيد (هذا الأخير) موقفاً قوياً مع عبد الناصر وسياسته. في حين يؤمن بأن الجبهة يجب " أن تقف بعيداً عن السياسة الخارجية والتركيز على السياسة الداخلية المتعلقة بالانتخابات البرلمانية، إن وجهات النظر المتناقضة في صفوف المعارضة زادت الضغط على رئيس الوزراء الصلح لأن أكثرية الأعضاء من المسلمين، مما أبرز جوّ الانقسام

[1] – نص "البيان اللبناني – الأميركي المشترك"، منشور في جريدة "النهار"، العدد ٦٥٢٣، الصادر في ١٧ آذار ١٩٥٧، ص١.

[2] – الوثيقة رقم (٢٢) :
"Sentences of persons convicted of guilt in November bombings" U.S. Embassy, Beirut, Despatch N: 428, March, 21, 1957.

الطائفي بين اللبنانيين، وهذا الوضع يشكل خطراً في المدن ذات الأكثرية المسلمة مثل بيروت وطرابلس وصيدا، ويقلق كثيراً قادة المسلمين والمسيحيين المعتدلين" [1].

لقد انعكست الانقسامات الدولية والعربية على مواقف المعارضة في لبنان. مما أدّى إلى ظهور تكتل جديد أصدر بياناً إلى الشعب اللبناني يحدد فيه سياسته الخارجية على ضوء التطورات السياسية العامة، وطالب بـ:

١- " إلغاء حالة الطوارئ والرقابة على الصحف.
٢- إعادة تنظيم المناطق الانتخابية.
٣- رفع عدد النواب إلى ٨٨.
٤- تكليف حكومة محايدة بالإشراف على الانتخابات النيابية القادمة.
٥- لا ارتباطات أجنبية حتى تتم الانتخابات" [2].

وأخذت تتوضح بوادر انحياز السيد عدنان الحكيم للحكومة برفضه توقيع المذكرة الموجهة من قبل المعارضة لرئيس الجمهورية في ٢ نيسان ١٩٥٧. فقد صرح رئيس حزب النجادة، بعد توضيح موقفه البعيد جداً عن الحركات الشيوعية واليسارية، أن المذكرة "تعمل للدعاية الانتخابية من جهة وتدعو إلى استقالة الحكومة وقيام حكومة حيادية تشرف على الانتخابات... وأضاف... لو كان الأستاذ سلام والأستاذ اليافي في الحكم وطُلب إلى أي منهما الاستقالة وتأليف حكومة حيادية أكانا يعملان بهذا الطلب؟" [3].

أما رئيس "حزب التحرير العربي" رشيد كرامي فقد أبدى رأيه في بيان له في ٢ نيسان ١٩٥٧ تجاه السياسة اللبنانية الخارجية، وخاصة بعد إعلان لبنان تأييده لمشروع أيزنهاور، مطالباً الحكومة بعدم الانحياز إلى أي من المعسكرين، وذلك عن طريق المثابرة على السياسة التقليدية التي انتهجها لبنان عام ١٩٤٣ والمؤيدة للميثاق الوطني، كما أضاف البيان بوجوب :

- " التضامن مع الدول العربية في مقاومة الاستعمار الذي يتآمر مع الصهيونية المجرمة لحرماننا من حقوقنا المشروعة في فلسطين والنيل من سيادتنا واستقلالنا.

[1] – الوثيقة رقم (٢٣) :
- "Re-Grouping of opposition against Chamoun Regime", U.S, Embassy, Beirut, Despatch N: 486, April 17, 1957, p2.

[2] – الوثيقة رقم (٢٣) :
تذكر الوثيقة أن المعارضة بعثت بهذه المطالبة مع وفد إلى الرئيس شمعون الذي رفض استقباله بحجة أنه اطلع عليها في صحف الصباح ولا يحق للمعارضة أن تنشرها قبل تقديمها رسمياً للقصر.

[3] – "جنبلاط يتبرأ من البيان والحكيم ينتقد سياسة اليساريين"، خبر منشور في جريدة "الحياة"، العدد ٣٣٥٢، الصادر في ٣ نيسان ١٩٥٧، ص ٤.

– التريّث في تقرير أي اتجاه سياسي في انتظار ما سيسفر عنه الاستفتاء الشعبي العام" [1].

انتقل هذا التناقض السياسي العام في مسألة انتماء لبنان، حياداً أو انحيازاً للغرب. إلى داخل أروقة مجلس النواب خلال جلستي ٤ و٥ نيسان ١٩٥٧، حيث جرى الاقتراع فيهما على أساس السياسة الخارجية المستندة إلى البيان اللبناني – الأميركي. فوجد النائب عبدالله الحج أن هذا البيان قاد لبنان إلى سياسة العزل والانفراد عن السياسة العربية وطالب الحكومة بأن تزيل من أذهان العرب " فكرة انفرادنا بسياسة شخصية ومناوئة للشيوعية التي لولا انذاراتها المستمرة لما بقيت دولة عربية واحدة مستقلة" [2].

أما النائب إميل بستاني فرأى أن البيان يدعم السيادة اللبنانية ويدفع الخطر عن لبنان، بينما هاجم النائب عبدالله اليافي سياسة الحكومة وسياسة جميع الأحلاف ضد الاتحاد السوفياتي، ونادى بالتمييز بين الشيوعية وبين معاداة روسيا، لكن غسان تويني نادى بتأييد السياسة الخارجية الجديدة لأن الشيوعية لا تؤمن بالأوطان ولا بالقوميات، وهي تشكل خطراً على لبنان وعلى كل الأقطار العربية وشدّد النائب كامل الاسعد من جهته شدد على ضرورة رسم سياسة خارجية تقوم على أساس المصلحة اللبنانية في الشرق العربي، لأن القضية هي واحدة لا تتجزأ، معتبراً أن هذا البيان لو وضع بتوافق الدول العربية لأتى بفائدة أكبر، وأكد رفضه للشيوعية التي لا تهدد حياتنا لأن حياتنا مهددة من "إسرائيل والاستعمار. وهذان الأمران لم يأت البلاغ المشترك على ذكرهما" [3].

لقد أدت سياسة انحياز حكومة لبنان إلى الغرب وحصول الحكومة على الثقة بأكثرية الأصوات، إلى استقالة سبعة نواب من المجلس هم : رشيد كرامي، عبدالله اليافي، حميد فرنجية، صبري حمادة، أحمد الأسعد، كامل الاسعد، وعبدالله الحج .

أحدثت هذه الاستقالات أثراً ملحوظاً في صفوف الشعب اللبناني وفي معظم المناطق. حيث التفّت غالبية اللبنانيين حول المعارضة الوطنية وطالبت الدولة بضرورة الإسراع في البحث عن الخطوات الواجب اتخاذها للمحافظة على الأوضاع السليمة التي تجنب البلاد ويلات الحرب الباردة، ولاقت هذه الدعوة تجاوباً كبيراً مع هذه الفئة التي "برهنت عن تمسكها

١ – "المعارضون يختلفون على مكان إقامة المهرجان"، خبر منشور في جريدة "الحياة" العدد ٣٣٥٢، الصادر في ٣ نيسان ١٩٥٧، ص ٤.

٢ – محاضر مجلس النواب، جلسة ٤ نيسان ١٩٥٧، ص ٨٩٨.

٣ – محاضر مجلس النواب، جلسة ٥ نيسان ١٩٥٧، ص ١٩٥٦.

بسياسة الحياد وبالإبقاء على نعمة الاستقلال وبالخلاص من كل سياسة ترمي إلى ربط البلاد بأحلاف أجنبية" [1].

وبعد أن تبنى الحكم رسمياً الموافقة على "مبدأ أيزنهاور" ، غير مكترث بصدى الاستنكار العارم في الأوساط السياسية والجماهير الشعبية على مختلف فئاتها وميولها السياسية منها خاصة، بدا هذا الموقف بمثابة الانحياز العلني إلى جانب السياسة الأميركية التي تهدف إلى ايجاد تسوية في الشرق الأوسط لصالح إسرائيل وأهدافها التوسعية، الأمر الذي يتنافى كلياً ومبادئ الميثاق الوطني . وأحدثت شرخاً كبيراً بين اللبنانيين حيث انقسموا إلى تيارين: التيار الأول رأى أن الانحياز للسياسة الأميركية يشكل حماية لاستقلال لبنان وهو الدرع الحقيقي للكيان اللبناني من خطر الشيوعية الدولية، والتيار الثاني اعتبر أن هذه السياسة المنحازة هي انحراف عن سياسة لبنان التقليدية في الحياد تجاه الأحلاف الأجنبية الذي ارتكز عليه الميثاق الوطني.

انتخابات ١٩٥٧ وإبعاد المعارضين عن البرلمان

بدأت معركة الانتخابات تأخذ بعض الحدة منذ مطلع العام ١٩٥٧، فقد طلب الرئيس شمعون التحقق من الأخبار التي تسربت إليه بشأن الأموال التي تدفع من قبل سوريا ومصر في لبنان لأجل إيصال مرشحيهم إلى البرلمان في الانتخابات المنوي إجراؤها في حزيران ١٩٥٧، وأوضح للسفير الأميركي هيث (Heath) أنه إذا تأكد "وجود تأثير مهم للأموال الخارجية بهدف كسب الانتخابات وإيصال مرشحين غير وطنيين فإنه سيستخدم القوة لإيقاف الحملة الانتخابية"[2].

كانت نوايا الحكم تهدف إلى تأمين فوز أكثرية ساحقة من النواب مؤيدة لسياسته الخارجية والداخلية من أجل تعديل الدستور لتجديد ولايته، فعمد إلى تعديل قانون انتخاب مجلس النواب في ٢٤ نيسان ١٩٥٧[3]. وأصبح المجلس الجديد يتألف من ٦٦ نائباً. كما أقر تقسيماً للدوائر الانتخابية لا يتوافق ومصالح المعارضة التي بدأت تشدد حملتها وتخطط لإقامة مهرجان كبير في ٢١ أيار، وذلك بسبب سوء التصرف الصادر عن المسؤولين بإجراء سلسلة

١ – " التفاف البلاد حول المعارضة الوطنية " ، خبر منشور في جريدة "السياسة"، العدد ٩٦، الصادر في ٧ نيسان ١٩٥٧ ص ٤.

٢ – الوثيقة رقم (٢٤) :

U.S, Embassy, Beirut to Secretary of State,N: 1716, January 15, 1957.

٣ – الجريدة الرسمية، العدد ١٨ الصادر في ٢٥ نيسان ١٩٥٧، وقد قسم الجمهورية اللبنانية إلى سبع وعشرين دائرة انتخابية.

تنقلات ادارية لمصالحها الخاصة "لبلوغ المقاعد النيابية وتزوير إرادة الشعب لارتقاء الرئاسات" [1].

حاولت الحكومة قطع الطريق على المعارضة بمنع إقامة مهرجان أيار الشعبي المذكور اذا كان دون ترخيص مسبق من وزير الداخلية، بناء على طلب يقدم قبل موعده بثلاثة أيام، وهذا ما حمل المعارضة على إصدار سلسلة بيانات تبرز أهداف المهرجان فأوضحت "جبهة الاتحاد الوطني" في ٨ أيار ١٩٥٧ عبر بيانها أن هذا التدبير أكثر دكتاتورية، وقد لجأت إليه الدول لتحقيق غايات مبيتة ترمي إلى إفساد عمليات الانتخاب وتزوير إرادة الشعب ومحاولة إيصال مرشحيها إلى الندوة تنفيذاً لخطة مرسومة، لأن الجبهة تجد نفسها " أمام دستور وقوانين يجب احترامها... لن تثنى عن متابعة جهادها، فهي ستقيم مهرجانها في ١٢ أيار الحالي محملة الحكومة كل مسؤولية قد تنتج..." [2].

كما دعا "حزب البعث العربي الاشتراكي" إلى الاشتراك في المهرجان الذي ستقيمه المعارضة في الوقت المحدد للتعبير بقوة وحزم عن الإرادة الحقيقية للشعب الحر، بعد إلغاء حالة الطوارئ التي تحول دون إظهار الأهداف الحقيقة الوطنية التي تتعلق بمصلحة الوطن. ألا وهي:

- "التمسك بالوحدة الوطنية في لبنان.
- المطالبة باحترام الحريات العامة والتقاليد الديمقراطية.
- رفض مشاريع أيزنهاور وجميع مشاريع الأحلاف الأجنبية.
- اتباع سياسة الحياد الإيجابي.
- العمل بوحي السياسة العربية التحررية" [3].

وفشلت محاولات التفرقة بين صفوف الشعب لمنع إقامة المهرجان لأن المعارضة أقامته في موعده المحدد، بوجود وحضور جموع غفيرة من مختلف الاتجاهات والفئات ومن سائر المناطق اللبنانية قدرت بـ ١٠٠,٠٠٠ (مئة ألف نسمة)، حملوا صوراً للرئيس عبد الناصر. وتعاقب على الكلام فيه عدة خطباء أمثال حميد فرنجية، عبدالله اليافي، صائب سلام، فيليب تقلا ، أحمد العيتاني، وسعيد فريحة، هاجموا في خطبهم رئيس الجمهورية والحكومة

---

١ – "تبدأ الحكومة سلسلة تنقلات انتقامية حزبية"، خبر منشور في جريدة "السياسة"، العدد ١٢٠، الصادر في ٨ أيار ١٩٥٧، ص ٤.

٢ – بيان "جبهة الاتحاد الوطني" ، منشور في جريدة "السياسة"، العدد ١٢١، الصادر في ٩ أيار ١٩٥٧، ص : ١ – ٨.

٣ – الوثيقة رقم (٢٥) .

واتهموها بأنها "تستعمل السلاح الطائفي للوصول إلى هدفها ودعوا لمحاربة محاولات تفرقة الشعب اللبناني" [1].

على خط آخر، قام أنصار الحكومة بإصدار بيان في ٢٧ أيار ١٩٥٧ تحت اسم "أبناء الشعب البررة" يحمل عنواناً يدل على مضمونه وهو:

"رأيتُ الصلحَ خيراً في بلادي   وأنَّ الصلحَ أصلحُ ما يكونُ"

وفي البيان هجوم على المعارضة التي تخترع الدعايات المغرضة في جرائدها ومجلاتها مستعملة أساليب الكذب والتضليل، وذلك لتوهم الشعب بوطنيتها، في حين أنها في الواقع تتاجر بها للوصول إلى مآربها، كما حاولوا اظهار الإرهاب الذي مارسه عبدالله اليافي عندما كان رئيساً للوزارة وصائب سلام وزيراً للداخلية، أثناء مطالبة الشعب بحقوقه المشروعة، وكيف مارسوا لأجل مصالحهم الخاصة الضغوط والتنكيل في الانتخابات متهمين بأن "أعمال عبدالله وصائب وتدابيرهم... كان لهدم هذا الوطن" [2].

ليس مستغرباً بالتالي أن يؤدي مسار التناقضات العديدة إلى تصعيد المواقف. فلجأت المعارضة إلى توسيع نطاق حَمْلَتها على السلطة بإقامة مهرجان انتخابي في ٢٨ أيار في محلّة المصيطبة حيث ألقتْ خطباً حماسية . وقد تعاقب على الكلام كلٌ من عبدالله اليافي، صائب سلام، نسيم مجدلاني، وعبدالله المشنوق الذي أعلن عدم خوفه من الأسطول الأميركي، ودعا إلى مظاهرة انقلابية ضد الحكومة وإلى إقالة الرئيس شمعون لأنه أساء "إلى البلاد وأساء إلى الائتمان على مقدراتها وطعن بالدستور اللبناني والميثاق الوطني والعروبة... لقد سلمناه بلادنا منذ أربع سنوات حرة من كل قيد وسيسلمنا إياها اليوم مكبلة بالقيود الاستعمارية الأميركية المجرمة" [3].

أثار خطابه مشاعر الجماهير، لكنه أدّى بالمقابل إلى إصدار مذكرة توقيف بحقه، دفعت المعارضة إلى عقد اجتماع في المساء لتقييم الوضع الداخلي. فأسفر هذا الاجتماع عن دعوة

---

١ – الوثيقة رقم (٢٦) :

"Opposition rally", U.S, Embassy, Beirut, Despatch N: 547, May 16, 1957.

وتشير خاتمة الوثيقة إلى أن هذا المهرجان كان رداً على الاستقبال الذي جرى للرئيس سامي الصلح عندما عاد من مستشفى الجامعة الأميركية حيث جرى له احتفال كبير اعتبره السفير الأميركي صفعة موجهة إلى المعارضة لتحطيم آمالها.

٢ – الوثيقة رقم (٢٧) .

٣ – خطاب المعارضة أثناء المهرجان منشور في جريدة "السياسة"، تحت عنوان" الشعب يطالب بإسقاط الحكومة". العدد ٣٩، الصادر في ٢٩ أيار ١٩٥٧، ص: ١ – ٨، الجدير بالذكر أن خطبتهم أثارت الجماهير الغفيرة.

الشعب إلى التظاهر في ٣٠ أيار ١٩٥٧ حسب بيان أصدرته "جبهة الاتحاد الوطني" أوضحت فيه أنها لجأت إلى هذه الوسيلة للدفاع عن حقوق الشعب وخاصة بعد أن رفض المسؤولون طلبها "بإقالة الحكومة وإزالة الإرهاب والتدخلات غير المشروعة والرشوة الانتخابية" [1].

إن خوف الدولة من نتائج المظاهرة المقررة في ٣٠ أيار دفعها لاعتماد أسلوب مضلل لأنصار المعارضة، فأصدرت منشوراً مشابهاً يحمل اسم "جبهة الاتحاد الوطني"، دعت فيه إلى تأجيل التجمع والتظاهر وذلك "بناء على المقابلة التي تمت بين أركان جبهة الاتحاد الوطني وبين المراجع المختصة وبناء على الوعود المقطوعة..."[2].

لكن تلك الخطة فشلت أمام استدراك المعارضة الأمر والإسراع في إصدار منشور مخالف له مساء ٢٩ أيار ١٩٥٧، حذرت فيه الشعب من الأساليب التي تلجأ إليها الدولة لتضليل الفئة الناقمة التي نادت بسقوط الخطة فعمدت إلى الوسائل التي تعتمد عليها "العصابات فزوّرت على جبهة الاتحاد الوطني وأذاعت منشوراً... أن المظاهرة السلمية غداً الخميس..." [3].

غير أن الدولة زادت الطين بلة حين عمدت إلى قمع الحريات بإصدار الأوامر إلى قوى الأمن والجيش بتطبيق القانون لمنع كل فوضى بهدف السيطرة على الموقف وتنفيذ التعليمات الموجهة إليهم، وبالفعل هاجمت المظاهرةَ السلمية التي انطلقت في موعدها المحدد. بعنف، وقامت بسلسلة اعتداءات استهدفت المرشحين للانتخابات وزعماء المعارضة، وقد نقل، بالنتيجة، الرئيس صائب سلام والأستاذ نسيم مجدلاني إلى المستشفى، وجرح العديد من المواطنين. كما تعرض "المرشحون وزعماء المعارضة إلى محاولات اغتيال دنيئة مدبرة سلفاً من الحكومة قام بتنفيذها رجال الدرك الذين شوهدوا يطلقون الرصاص على المرشحين والزعماء من سطوح منازل بعض المرشحين الموالين..."[4].

إثر ذلك حاولت الحكومة تبرير أعمالها حيث ألقى رئيس الوزراء سامي الصلح المسؤولية على المتمردين على القانون والمسيئين إلى النظام بهدف الإطاحة برئيس الدولة والحكومة وإحداث انقلاب دموي في البلاد، كما وجّه أصابع الاتهام إلى أفراد وهيئات غريبة تحاول أن تخرب هذا البلد، لذا قررت السلطات قمع كل محاولة إجرامية بعد أن عمد

---

[1] – الوثيقة رقم (٢٨).

[2] – الوثيقة رقم (٢٩).

[3] – الوثيقة رقم (٣٠).

[4] – بيان "جبهة الاتحاد الوطني" ، منشور في جريدة "السياسة"، العدد ١٤١، الصادر في ٣١ أيار ١٩٥٧، ص ٤.

المتظاهرون إلى " تكسير الأعلام اللبنانية وإحلال العلم المصري محلّه والمناداة بعبد الناصر زعيماً لهم." [1]

انتهت تلك الحوادث على أثر اتصالات مكثفة قامت بين "جبهة الاتحاد الوطني" واللواء فؤاد شهاب، تلبية لنداء غبطة البطريرك المعوشي لحقن الدماء، وذلك بفكّ الإضراب بغية الخروج من الحالة المأساوية لأنها كانت تهدد سلامة البلاد ووحدتها، على أن يشرف قائد الجيش على الانتخابات ويعمل على تأمين أهم المطالب، وهي:

١- "إعطاء أوامر صريحة للموظفين بعدم الانحياز والتدخل في شؤون الانتخابات...

٢- توقيف المجرمين المأجورين الذي قتلوا الأبرياء..." [2].

غير أن الرئيس شمعون وأعضاء حكومته تنكروا للوعود المقطوعة للمعارضة، وتابعوا تنفيذ الوسائل التي سبق أن مرّروها في إجراء الانتخابات النيابية على أربع مراحل، أي في ٤ أيام آحاد متتالية، وتبين أنهم اعتمدوا هذه الطريقة لكي يحشدوا القوى الموالية في كل منطقة على حدة، وهذا ما خلق جوّاً من التوتر بين المؤيدين والمعارضين. وقد دفع هذا الأسلوب المراقبين لتوقع فوز اللوائح المدعومة من الحكومة، وخاصة في بيروت، واعتبروا أن الانتخابات سوف تتخذ أهمية كبيرة لسببين:

"**السبب الأول** : الانتخابات ستعتبر استفتاءً شعبياً لنهج الحكومة الموالية للغرب... أي انتصاراً للغرب وخسارة للشيوعية والناصرية، بالرغم من أن المعارضة تحصل على مساعدة مالية هامة من سوريا ومصر...

السبب الثاني : المجلس النيابي الجديد سينتخب رئيس جمهورية جديداً مكان كميل شمعون، بالرغم من أن الدستور بالتحديد يمنع الرئيس من التجديد، اعتبر كثير من الزعماء اللبنانيين أن الرئيس اللبناني سيحاول احتذاء خطوات بشارة الخوري سنة ١٩٤٩ بجعل مجلس النواب الجديد يصوت لتغيرات دستورية من أجل إعادة انتخابه... وهذا يتطلب ثلثي أعضاء مجلس النواب، فيجب إذاً أن يكونوا موالين للرئيس كميل شمعون" [3].

---

[1] – سامي الصلح، " ص: مجيدة .."، مرجع سابق، ص ٤٤٤. وكذلك سامي الصلح ،"احتكم إلى التاريخ" ، مرجع سابق، ص ١٥٨.

[2] – "رضخت الحكومة لارادة الشعب"، خبر منشور في جريدة "السياسة"، العدد ١٤٤، الصادر في ٤ حزيران ١٩٥٧.

[3] – الوثيقة رقم (٣١) . على أن تكون الانتخابات في بيروت والجنوب في ٩ حزيران ،جبل لبنان في ١٦ منه، والبقاع في ٢٣ منه ، أما الشمال في ٣٠ من الشهر نفسه.

"Outlouk for Lebanese Parlementary elections"
U.S,Embassy, Beirut, Despatch N: 584, May 29, 1957, p. 2.

برز التدخل في الشؤون الانتخابية اللبنانية عبر التأثيرات الخارجية في محاولة مثلاً لإنجاح مرشحين موالين للولايات المتحدة الأميركية عن طريق الرئيس شمعون ووزير خارجيته شارل مالك، أو للاتحاد السوفياتي بواسطة سوريا ومصرالمساعدتين لمرشحي المعارضة وقد أحدث هذا التدخل الدولي حماوة وحماساً تزيد من الضغوط على الشعب، وأخذت تنهال البيانات المؤيدة والمعارضة التي يأتي ذكر بعضها على سبيل المثال.

سعت الحكومة عبر مؤيديها إلى إصدار المناشير التي تفضح تصرفات المعارضة وتبين حسنات أنصارها. فوزّعت بياناً في ٧ حزيران ١٩٥٧ باسم "الجنة شباب الأحياء" تذكر فيه المواطنين بالوسائل القمعية التي استخدمها آل سلام في انتخابات عام ١٩٥٢، وكيف أمر بالاشتراك مع عبدالله اليافي بإطلاق النار على المتظاهرين من طلاب وعمال الريجي. وقد أوضح البيان أن "الثروة التي يستغلها صائب سلام اليوم في معركته الانتخابية هي وليدة ثمن الحولة، اذكروا أن المال الذي دفعه الحجاج عن طريق السفارة الأميركية بعد أن نقلتهم الطائرات الأميركية العسكرية مجاناً إلى الأراضي المقدسة قد ذابت في يد صائب سلام ولم يعرف أحد مصيرها" [1].

وحاول بيان آخر في التاريخ نفسه ان يضع بين أيدي الشعب ما يوضح حسنات مناصري العهد أمثال سامي الصلح وغسان تويني وخليل الهبر وبطرس اده وخاتشيك بابكيان، ويفضح من جهة أخرى السياسة الخارجية التي اتبعها كل من عبدالله اليافي وصائب سلام مع الشركات الفرنسية أيام الانتداب، وختم المنشور بالقول "نقدم إليك هذه الحقائق لتختار على ضوئها ممثليك في المجلس النيابي المقبل. ويكفينا منك أنك تستضيء بضميرك وتستنير لمصلحتك الوطنية" [2].

على صعيد آخر، برز التدخل القوي لرئيس الجمهورية لصالح وزير خارجيته شارل مالك من أجل تحقيق الانتصار الكبير للسياسة الأميركية، وخاصة بعد أن شعر بالتدخل السوفياتي حيث سلم السفير الروسي "عن طريق وزارة الخارجية اللبنانية احتجاجاً على التدخل السوفياتي في الانتخابات" [3].

وهذا ما دفع شارل مالك إلى الإسراع في توزيع بيان انتخابي في ١٥ حزيران ١٩٥٧. دعا فيه أبناء منطقة الكورة لانتخابه مبيناً خطر المداخلات الخارجية المحدقة بلبنان الذي من مصلحته الاتجاه نحو الولايات المتحدة الأميركية لأن " تاريخ لبنان وتقاليده وتفكيره ونصفه

---

١ – الوثيقة رقم (٣٢) .

٢ – الوثيقة رقم (٣٣) .

٣ – الوثيقة رقم (٣٤) :

U.S. Embassy, Beirut to Secretary of State,Despatch N: 3024, June 13, 1957.

المغترب ومصالحه الأساسية، كل هذه تحتم عليه أن يتجه نحو الغرب دون أي انتقاص من سيادته. لأن الأخطار الحقيقية الخارجية المحدقة بلبنان هي الصهيونية والشيوعية والمداخلات الخارجية في شؤوننا الداخلية..." [1].

ثم أصدر الموالون للحكم بياناً باسم "لبناني" في ١٨ حزيران ١٩٥٧، دعوا فيه إلى ضرورة إيصال شارل مالك إلى الندوة النيابية، لأن المعركة هي استفتاء للسياسة الخارجية إذ إن المواطن اللبناني لأول مرة، ينتخب نوابه على أساس اختيار سياسة لبنانية معينة، وأن المعركة ليست معركة أشخاص بل هي معركة "مبادئ سوف تحوّل عبوسة وجه لبنان إلى بسمة... نقترع لمن رفع اسم لبنان إلى مستوى أكبر الدول وأرقاها، إلى من تفخر به جميع دول العالم وتريده رئيساً لهيئة الأمم، إلى من واجه ممثلي أكبر الدول وأقواها ووقف أمامهم وقفة الندّ للندّ" [2].

على خطّ آخر، تدخل رئيس الجمهورية مباشرة في إدارة المعركة الانتخابية، فاستدعى فؤاد غصن المرشح عن الكورة، وأمضى "٤٨ ساعة بالعمل لكي يقنع غصن بالانسحاب لصالح مالك" [3].

ومع أن فؤاد غصن قد سبق "ونفى الشائعات التي تقول إنه سوف ينسحب عن مقعد الكورة النيابي لصالح وزير الخارجية شارل مالك" [4]، إلا أنه أخيراً اضطر، وتحت ضغط وإلحاح الرئيس شمعون، إلى سحب ترشيحه، وأصدر بياناً يشرح أسباب تنحيه لمصلحة شارل مالك لثقته "التامة به وحرصاً على وحدة الصفوف ونزولاً عند رغبة أصدقاء كبار" [5].

كانت العمليات الانتخابية في بقية المناطق الشمالية قد أصبحت أكثر احتداماً، ففي عاصمة الشمال طرابلس سيّرت المظاهرات الضخمة في ١١ حزيران وضمت جموعاً غفيرة تنادي بسقوط مبدأ أيزنهاور. وكان يترأسها عادة رشيد كرامي المعارض لسياسة الحكم. والمستقبل الأول احتجاجاً على سياسة الحكم الخارجية، ويدعو خلالها الشعب إلى الجهاد في الشوارع ضد الحكومة اللبنانية لأن"المعارضة الشريفة لا ترتكز على التمثيل النيابي في المجلس، لكن على القتال في الشارع والجامع والكنيسة والبيت" [6].

---

١ – الوثيقة رقم (٣٥) ، ص١ .

٢ – الوثيقة رقم (٣٦) .

٣ – الوثيقة رقم (٣٧) :

U.S. Embassy, Beirut to Secretary of State,Despatch N: 14, July 3, 1957.

٤ – الوثيقة رقم (٣٨) :

U.S. Embassy, Beirut to Secretary of State,Despatch N: 3157, June 26, 1957.

٥ – الوثيقة رقم (٣٩) .

٦ – الوثيقة رقم (٣٤) .

أما في زغرتا فقد بلغ التنافس أشدَّه بين تحالف عائلتي فرنجية ومعوّض المعارضين من جهة، وعائلة الدويهي الموالية للعهد من جهة أخرى، وأدى ذلك إلى وقوع معركة دامية في ١٧ حزيران ١٩٥٧ أسفرت عن سقوط عدد كبير من الجرحى والقتلى، وتعود أسباب المعركة حسب روايتَيْ مصدرين مختلفين إلى الآتي:

- في الرواية الأولى، كما ذكرتْها جريدة "السياسة" المعارضة، نسب إطلاق الشرارة الأولى إلى الموالين للعهد الذين شعروا بأن الأستاذ حميد فرنجية "يتمتع بقوة انتخابية ليس بالمستطاع دحرها في الشمال... وقد تجمّع كثرة الزغرتاويين الساحقة على مناصرته وتأييده... وإزاء هذا التأييد المكلّف كان لا بدّ من افتعال شيء ما، اعتقد المسؤولون أنه يزعزع مكانة الرجل..." [1].

- وفي الرواية الثانية تحدث الأب سمعان الدويهي إلى جريدة "الحياة" المحايدة متّهماً حميد فرنجية وآل معوض بتدبير هذه المؤامرة الخطيرة لاغتياله والقضاء على جماعته، وأن ذلك حدث بعد تأكد حميد فرنجية "من خسارة المعركة الانتخابية القادمة فأراد أن يسترجع قواه بالسلاح... فأحضر الفارّين من وجه العدالة... إلى مزيارة عند أنصارهم المجرمين وتَمَتْرَسوا هناك في كل البيوت المشرعة على الكنيسة... للفتك بآل دويهي وبصورة خاصة الأب الدويهي... المؤامرة... كان أبطالها آل فرنجية ومعوض..." [2].

رغم التناقض الظاهر في الروايتين، نستطيع الاستنتاج أن بذور الإثارة والانتقام بثّتها الدولة بين المواطنين، إضافة إلى الجوّ الإرهابي الذي فرضته في اليوم التاريخي ٣٠ أيار، مما شجع على افتعال الحوادث الدامية، لهذا كانت عمليات التزوير وأساليب الضغط التي مورست في بقية المناطق لتحقيق مآربها الشخصية وعدم وصول المعارضين إلى الندوة البرلمانية، مما أدّى إلى إثارة الفوضى والاضطراب في جميع أنحاء البلاد، وافتعال جوّ عدائي عام خاصة بعد أن أيقن الموالون أن السلطة وجميع أجهزتها إلى جانبهم.

---

[1] – "القصة الحقيقية لمذبحة مزيارة"، خبر منشور في جريدة "السياسة"، العدد ١٥٧، الصادر في ١٩ حزيران ١٩٥٧، ص: ١ – ٨، وهي تروي أن سائق سيارة رينه معوض كان جالساً في المقهى الذي كان غاصا بجماعة آل دويهي الموالي وأنصارهم فأطلقوا عليه رصاصة بينما كان يشعل سيكارة أردته قتيلاً، وعندما رأى موريس كعدو معوض من أنصار فرنجيه، ذلك ثارت ثائرته وحاول أن يشهر مسدسه إلا أن سركيس زخيا الدويهي أمسكه من الخلف لمنعه من إطلاق النار، وهنا كان الرصاص من مسدسات آل الدويهي ينصب على صدور موريس معوض وسركيس الدويهي المسك به من الوراء، فسقط الاثنان مضرجين بدمائهما. وهكذا كان الحادث إشارة الانطلاق الأولى لإكمال ما تبقى من حلقات المؤامرة.

[2] – المؤتمر الصحفي للأب الدويهي، منشور كاملاً في جريدة "الحياة"، العدد ٣٤٢١، الصادر في ٢٢ حزيران ١٩٥٧. ص ٢.

حققت تلك الإجراءات بعض أهداف الحكم بتدحرج رؤوس المعارضة بطريقة لم يتوقعها حتى المقربون من رئيس الجمهورية، إذ أظهرت نتائج إنتخابات جبل لبنان على سبيل المثال انتصاراً للسياسة المقرّبة من الولايات المتحدة الأميركية في الحكومة اللبنانية. إنتصاراً شخصياً للرئيس شمعون. كما اعتقد السفير الأميركي هيث (Heath) ومراقبون عدة أن هذا الانتصار "ممكن على المدى البعيد لأن ينقلب ضده... هكذا انتخابات في بيروت وجنوب لبنان وجبل لبنان أبعدت شخصيات معروفة عن البرلمان... هذه الحالة لا تنذر باستقرار الوضع السياسي في لبنان في السنين القادمة" [1].

يتضح من ذلك، أنه كان للحكم، وخاصة الرئيس شمعون، اليد الطولى في تسيير العمليات الانتخابية لصالحه كي يسهل إعادة انتخابه، بما استخدمه من قوة على الصعيد الشمالي. وخاصة عند تصريحه بأنه "تأسف لأن رشيد كرامي واثنين من شركائه المسلمين المقربين من الشيوعيين انتخبوا بأكثرية كبيرة... لكن هذا الانتصار الظاهر للشيوعيين في هذه المنطقة كان يمكن عدم حدوثه لو تم إنزال القوى الأمنية بشكل ظاهر" [2].

كما تبيّن الوثيقة أن الانتخابات النيابية أتت كما يريد رئيس الجمهورية "ملائمة لسياسة حكومته الخارجية، وبالإجمال جيدة مع سياسة حكومته الداخلية".

اعتبر رئيس "حزب الكتائب اللبنانية" الشيخ بيار الجميل أن نتائج الانتخابات جاءت سلبيّة، لأنها دفعت البلاد إلى الهاوية عندما قام الحكم بالتحضير للانتخابات بشكل يؤدي إلى النتيجة التي يبتغيها، إذ أسقط معظم الزعماء اللبنانيين والقادة الشعبيين، فأضعف الحكم وأتى بفئة من الضعفاء والمستسلمين مستزلمين للعهد. وشعرت الكتائب أن القوى "لم تعد متكافئة وأن الحكم الوطني أضعف من أن يصمد أمام التيار الجارف، وأن هذا التفاوت في القوى لا يهدد أشخاصاً، وإلا لما كان للأمر أهمية، ولكنه يهدد الشرعية ومن بعدها مصير وطن وأمة" [3].

أما النائب فوزي الحص صديق الرئيس شمعون، والفائز في الانتخابات بأصوات عالية. فقد أوضح للسفير الأميركي هيث (Heath) أن عدم نجاح المعارضين يعود إلى أنهم يشكلون تياراً تقليدياً سلبياً، وأن المعارضة تعد مدرسة قديمة تعرف ما لا تريد ولكن لا تعرف

---

[1] – الوثيقة رقم (٤٠):

U.S. Embassy, Beirut to Secretary of State,Despatch N: 3073, June 17, 1957.

– أسقط في الانتخابات كل من: صائب سلام وعبدالله اليافي في بيروت، وكمال جنبلاط في الشوف، وأحمد الاسعد في الجنوب.

[2] – الوثيقة رقم (٣٧).

[3] – الوثيقة رقم (٤١)، ص٢.

ماذا تريد. كما أنهم "اختاروا مثلهم الأعلى في الانتخابات النيابية شخصاً أجنبياً هو جمال عبد الناصر وليس لبنانياً مسلماً فكانت النتيجة أن الأذكياء المسلمين والطبقة الوسطى والدنيا أحسّت بالنفور" [1].

وبات على العهد مواجهة معارضة كبيرة تضم كبار السياسيين النافذين والقادة الشعبيين، وبدا الصراع متفجراً بين السلطة والمعارضة عبر تعدد الحوادث في كل المناطق اللبنانية، وأصبحت الثورة لا مفر منها، كما أعلن السيد كمال جنبلاط، فكانت "التمهيد الطبيعي للثورة اللبنانية... فالدولة البوليسية لا تقاوم إلا بأساليب مناسبة معينة. فسياسة القمع لا تفيد خاصة في لبنان إذا لم يدعمها شعور بالوطنية، بالعدالة، بمطلب من مطالب قيم الحياة" [2].

معركة التجديد للرئاسة تشعل فتيل الثورة عام ١٩٥٨

أدّى اختيار حكومة لبنان لمبدأ أيزنهاور إلى زيادة تأجيج الاحتدام بينها وبين العناصر الرافضة لانحياز لبنان نحو السياسة الغربية، وخاصة بعد أن رمت بثقلها لإنجاح أنصار شمعون، فأعرب وزير خارجيته شارل مالك خلال مباحثاته مع هندرسون (Henderson) –المبعوث الخاص لأيزنهاور إلى الشرق الأوسط في ٢٨ آب ١٩٥٧– عن خطر السياسة الشيوعية في سوريا الذي بات الرد عليه حتمياً، لأنه يهدد السلام العالمي. كما اعتقد "أن التعايش بين سوريا المحايدة وعلى الطريقة اليوجوسلافية والمتجهة إلى الشيوعية، وبين لبنان المتجه إلى الغرب مستحيل، فآجلاً أو عاجلاً لا بد أن يختفي أحدهما، وينتج من ذلك بالنسبة لنا في لبنان، أن حياد سوريا أو اتجاهها إلى الشيوعية هو مسألة حياة أو موت بكل معنى الكلمة" [3]. وأضاف أن الخطر الذي يتعرض له لبنان "من الأعمال الهدامة التي تحركها أو توجهها اتجاهات خبيثة شيوعية أو حيادية أو معادية للغرب في سوريا، أكبر من خطر عدوان سوري مباشر" [4].

[1] – الوثيقة رقم (٤٢)، ص ١:
"Political views of liberal Moslem leader: Talk with deputy Fawzi El Hoss", U.S, Embassy, Beirut, Despatch N: 410, January 10, 1958, p. 1.

[2] – كمال جنبلاط، "حقيقة الثورة اللبنانية"، مرجع سابق، ص: ٧٨ – ٧٩، وللمزيد من التفاصيل عن الحوادث يمكن مراجعة ص: ما بين ٧٤ – ٧٨.

[3] – محمد حسنين هيكل، "سنوات الغليان"، الجزء الأول، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٨، الوثيقة رقم (٢٢)، ص ٨٤٣.

[4] – محمد حسنين هيكل، "سنوات الغليان"، المرجع نفسه، الوثيقة رقم (٢٣)، ص ٨٤٥.

في الوقت ذاته، بدأت تظهر شرارة انعكاس الصراع الدولي الأميركي – الروسي على الساحة العربية، عندما بدأ حراس الحدود في لبنان "يعتقلون باستمرار شبّاناً لبنانيين عائدين من سوريا، وقد حمّلهم الضباط السوريون منشورات هدامة وذخائر... والشباب اللبنانيون المعنيون هم عملاء لسوريا، ومن الواضح لا يعملون على ابتلاع سوريا ولبنان... ولا يطلب منهم السوريون غير الإطاحة بالحكومة اللبنانية الحالية وإقامة حكومة أخرى تتبع خطى سوريا في السياسة الخارجية" [1].

وترافقت تلك التطورات على الساحة اللبنانية مع التحضيرات لولادة الجمهورية العربية المتحدة التي تمت في أول شباط ١٩٥٨ [2]، فكانت ردة فعل في لبنان واضحة جداً حيث ظهر الانقسام واضحاً حيالها على الساحة اللبنانية، فرفضها القوميون السوريون بشتى الوسائل، وعبر "الطلبة القوميون الاجتماعيون" في بيانهم في أول شباط عن ذلك. إذ اعتبروها اتحاداً مصطنعاً غير جدير بالبقاء، لأنه يفتقر إلى عوامل الوحدة الحقيقية، نظراً للتباعد السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين القطرين السوري والمصري، كما رأوا في هذا المشروع نكسة قومية كبرى لخروجه عن المحور القومي السليم، وأكدوا أن هذه العملية ناتجة عن أسباب محض سياسية داخلية وخارجية مشتركة بين سوريا ولبنان، بالإضافة إلى أنه انطلق من خلال التخطيط السوفياتي للسيطرة على أجهزة الحكم.

كما " أن الوضع الشيوعي المتردي في الشام دفع ببعض الأحزاب والشخصيات السياسية التي استخدمها الشيوعيون كمخلب قط للوصول إلى محاولة يائسة في اللجوء إلى قوة أكبر من النطاق المحلّي الشامي لتفادي الطوفان الأحمر الذي تم في الشام...

- إن فكرة توطين مصريين بكثرة في الشام من ضمن مخططات ورثة إبراهيم باشا، لم يزل تمثاله في القاهرة وهو يشير بيده صوب أرضنا" [3].

وعلق رئيس حزب "الكتائب اللبنانية" الشيخ بيار الجميل على الوحدة السورية، فاعتبر أن الوحدة العربية الروحية قائمة قبل قيام الجمهورية العربية المتحدة التي ستؤدي إلى انقسام العرب إلى عربيين، فتصدع الوحدة العربية بدل أن تقويها، إذ كان عليها أن تكون أكثر واقعية، وأن تتم ضمن التفاهم الكلي بين كل الدول العربية، كما أكّد لزوم الإيمان بأن الوحدة

[1] – المرجع نفسه، الوثيقة رقم (٢٤)، ص ٨٤٧.

[2] – بالمقابل، قامت في المنطقة العربية جبهة ثانية حيث تم ولادة "الاتحاد العربي" بين العراق والأردن في ١٤ شباط ١٩٥٨، وهكذا بدأ الصراع واضحاً في العالم العربي.

[3] – الوثيقة رقم (٤٣).

اللبنانية من أهم الوحدات، " إذ لا وحدة عربية بدون الوحدة اللبنانية وأخلص الناس للوحدة العربية هم الذين يشتغلون للوحدة اللبنانية قبل غيرها" [١].

وأصدر "حزب الشباب القومي العربي" بياناً هاجم فيه موقف الحكم المتلكئ في الاعتراف بالجمهورية العربية، وأوضح فيه للشعب العربي اللبناني الرافض لمشاريع الأحلاف الاستعمارية، ولدعاة الطائفية الذين يعتبرونها خطراً على استقلال لبنان، أنها في الحقيقة فكرة تقدمية شعبية أصلية تتنافى وعناصر الإرغام "وتعتمد أولاً وأخيراً على إرادة الشعب الحقيقية الصافية، ولن ترغم الجمهورية العربية المتحدة ولا الفكرة القومية العربية لبنان على وحدة لا ترضاها أبناؤه، لن يجتاح أحد لبنان، ولن يهدم لبنان" [٢].

برز هذا الانقسام حول موقف لبنان واضحاً عندما اشتعلت التصريحات المتناقضة بين السلطة الزمنية والسلطة الدينية، حين أعلن الرئيس شمعون أن عروبة لبنان تدعو إلى التجاوب الكامل مع الدول العربية المختلفة التي عليها التدخل في شؤون لبنان، فجاء رأيه مناقضاً لرأي البطريرك الماروني الذي يحظى بتأييد خطي من الفاتيكان، اذ تمنى "الحفاظ على سيادة واستقلال لبنان من خلال التجاوب والتعاطي مع وطنيين عرب أو قوميين عرب... على المثل السوري المصري" [٣].

دفع هذا الصراع بالصحف الموالية للعهد وخاصة (البيرق) إلى شن حملة عنيفة ضد الكرسي البطريركي الذي تحوّل إلى حزب سياسي ، خاصة بعدما أعلن أمام زائرين من سوريا إلى لبنان أنه على اقتناع بأن على المسيحيين أن يتعايشوا مع المسلمين "وعليهم التعامل والتجاوب مع الإسلام وإلا ضبوا الحقائب وهاجروا" [٤].

بالمقابل ، اندفع الرئيس شمعون إلى تغذية سكان قرى دير القمر بالدعايات الطائفية وإثارة خوفهم من القومية العربية، فأخذوا يقرعون أجراس الحزن احتجاجاً على أقوال البطريرك الذي كان يستقبل ممثلين من معقل الرئيس شمعون، يعلنون تأييدهم لمحبذ القومية العربية. حينئذٍ كانت جريدة "نداء الوطن" تقول إنَّ هذه الحملة الشخصية ضد البطريرك تشكل مسألة جد مؤذية للمسيحيين. فدفع هذا السجال السفارة الأميركية لاعتبار الوضع

---

[١] – حديث الشيخ بيار الجميل ، منشوراً كاملاً في جريدة "العمل"، تحت عنوان "بيار الجميل يعرض موقف الكتائب من الحدث العربي"، العدد ٣٦٦٧، الصادر في ٩ شباط ١٩٥٨ ، ص: : ١ – ٥.

[٢] – زهير ابراهيم. "الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في لبنان.." ،مرجع سابق، وثيقة رقم (٣٧)، ص ٥٧٧.

[٣] – الوثيقة رقم (٤٤) :
"Views of the Maronite Patriarch on nationalism and presidentiel renowal".U.S. Embassy, Beirut, Despatch N: 474, February 28, 1958, P. 1.

[٤] – الوثيقة نفسها ، ص ٢.

الداخلي يزداد تعقيداً، وهي " لا ترى حلاً قريباً في سنة انتخابية رئاسية، في وقت تغير الدول العربية تحالفاتها بين بعضها البعض وفي علاقاتها مع الدول الغربية الكبرى والمعسكر الشيوعي" [١].

هذا الانقسام الحاد انتقل إلى داخل البرلمان حيث رأى مثلاً الرئيس تقي الدين الصلح، أن قيام الجمهورية العربية المتحدة ليس حدثاً عربياً بل هو حدث لبناني محض، لأنه بمثابة تحقيق الحلم القومي العربي لهذه الفئة اللبنانية التي تعرضت للقمع المسلح بسبب رفضها لسياسة الارتباط التي سلكتها الحكومة اللبنانية وعلى رأسها شارل مالك، كما حذر من أن أي "محاولة لكبت هذه العاطفة، وكل سياسة تقوم على مصادرة هذا الشعور واضطهاده، من شأنها أن تحلّ عرى الوحدة الوطنية وتفكّ رابطة اللبنانيين وتفتت كيان هذا البلد" [٢].

وأعرب النائب قبلان عيسى الخوري عن ثقته التامة بمشروع أيزنهاور والمساعدات الأميركية لأنها لا تحد من سيادة لبنان ولا تخضعه لأي سيطرة أجنبية، واعتبر أن وجود عناصر معينة من اللبنانيين هم الذي يشوهون هذا البلد ويثيرون الشغب والبلبلة لتحقيق مآربهم وغاياتهم، وفيهم يكمن الخطر، لأن تفكيرهم خارج حدود لبنان هذا بالإضافة إلى أنهم "يزحفون إلى دمشق قوافل تلو القوافل حيث يتنكرون للبنان مندفعين وراء أهوائهم المكبوتة للتعبير عن كل ما من شأنه الإساءة إلى إخوانهم... دون أن يقيموا للرابطة الوطنية أي وزن أو تقدير" [٣].

دفعت تلك التناقضات إلى تأزم الأمور وتصعيد الدولة ضغطها على معارضي سياستها والمؤيدين للفكرة القومية العربية، فأقدمت على تنفيذ وسائل ترهيبية وقمعية خلال مظاهرات حصلت في ٢٨ آذار ١٩٥٨ في مدينة صور أثناء ابتهاج المواطنين بإعلان الوحدة المصرية – السورية، فأدى ذلك إلى حصول اشتباكات بين قوى الأمن والمواطنين، انتهت بزجّ عدة أشخاص في السجن بتهمة تحقيرهم للعلم اللبناني، ثم تبيّن بعد التحقيقات والتحريات الخاصة أنها باطلة مما دفع برفاقهم إلى تنظيم مسيرة سلمية تالية تعرضت إلى إطلاق نار من قبل الدرك، لأن الدولة وصفتها بعملية تآمرية رغم أنه لم يكن "بين المتظاهرين لا فلسطيني واحد ولا شيوعي واحد إذ لا حزب شيوعي في صور، وما كانت حصلت المأساة لو لم يستعد لها بإستبدال قائد الدرك بالصورة التي استبدل فيها" [٤].

---

[١] – الوثيقة نفسها، ص ٤.

[٢] – محاضر مجلس النواب، جلسة ٢٥ آذار ١٩٥٨، ص: ٣٤٢ – ٣٤٣.

[٣] – المصدر نفسه، ص: ٣٨٣ – ٣٨٤.

[٤] – محاضر مجلس النواب، محضر جلسة أول نيسان ١٩٥٨، النائب نقولا سالم، ص: ٤١٠ – ٤١١، أما النائب معروف سعد فيذكر أنه "جرى اجتماع شعبي في قرية عيتنيت ابتهاجاً بإعلان الوحدة بين مصر وسوريا، وذهب إلى مكان الاجتماع بعض الطلبة حاملين العلم اللبناني الذي ادعى بعضهم أنه مزّق وأهينَ. وهناك في ساحة=

استغلت تلك المواقف من قبل أصحاب المصالح العليا لتحويلها في نفوس الحائرين والخائفين إلى مسألة انفعالية، ويؤكد ذلك إرسال رئيس النجادة عدنان الحكيم برقيةً إلى الرئيس المصري جمال عبد الناصر يطلب فيها بل يتمنى أن يصبح "لبنان النجمة الثالثة في علم الوحدة" [1]. واتهم الرئيس شمعون بأنه حاول استغلال هذه التظاهرات والمهرجانات والنداءات لصالحه، وبأنه ينشر العصبية الطائفية ويثير القلق وينميه في نفوس الكثير من المسيحيين الخائفين على مصير لبنان وسيادته من جراء الوحدة. وبأنه يظهر نفسه حامياً للنصارى والمُدافع الوحيد عن بقائهم، حتى أنه أخذ يثير الموارنة على بطريركهم. "وكانت سياسة شمعون تزيد من عنفها ضد سيد بكركي كلما لمس منه بادرة سمحاء في حقل الوطنية وذلك بإصدار مناشير وتوزيعها من القصر الجمهوري ذاته في حملته المناوئة للبطريرك المعوشي" [2].

على جانب آخر، دعا عادل حمدان، أحد المقربين من الرئيس شمعون وأمين سره وصديقه المخلص، إلى وضع حدّ للتدخلات العربية المؤثرة في الساحة اللبنانية بإجراء وساطة لدى الولايات المتحدة الأميركية، عبر سفيرها في بيروت، فحاول أمامه إبراز التهديد الذي تشكله الجمهورية العربية المتحدة على لبنان وتأثيرها على الانتخابات الرئاسية لافتاً الانتباه إلى امتداد نفوذها ليس على لبنان وحسب، بل إلى السيطرة على الدول العربية الغنية بالنفط، وطلب دعم استقلال لبنان، وتأمين إعادة انتخاب الرئيس كميل شمعون، وتعهد بتوجيه إنذار فيستدعي تدخلها إذا لزم الأمر، حتى تؤدي هذه المواقف إلى :

١– " مقاومة مخططات العملاء السوريين والمصريين.

٢– حثّ الجنرال شهاب قائد الجيش على استعمال الجيش فعلياً لتجنب التدخل الخارجي" [3].

=القرية، رفعوا العلم اللبناني على سارية فوق البناية التي حصل الاجتماع أمامها، وبعد انتهاء الاجتماع انزل هؤلاء الطلاب أنفسهم العلم اللبناني وأعادوه إلى مدينة صور ورفرف فوق رؤوسهم. وكل ما حدث أن أحد القوميين السوريين المعروفين بعدائهم للقائمين بالمهرجان وللعلم اللبناني وشى للدرك بالطلاب وادعى زوراً أن الطلاب أهانوا العلم اللبناني وهناك طالبٌ من الطلاب اعترف بإهانة العلم تحت تأثير الضرب والتعذيب. والضرب والتعذيب ثابتان بشهادة الطبيب فؤاد عسيران الذي عاين الطالب بناء على طلبنا، فالأدلّة هي فقط الشاهد القوي والطالب المعترف تحت تأثير الضرب والتعذيب" المصدر نفسه، ص: ٤١٣ – ٤١٤.

[1] - Nawaf Salam , "l'insurrection de 1958 au Liban", volume IV, entretien avec Raymond Eddé, op. cit, p.144.

[2] – كمال جنبلاط ، "حقيقة الثورة اللبنانية"، مرجع سابق ، ١٩٧٨، صفحة ١٠٣.

[3] - الوثيقة رقم (٤٥):

"Views of Chamoun confident on Egyptien role in Lebanese presidentiel election", U.S, Embassy, Beirut, Despatch N: 517, March 19, 1958. P. 2.

كان رأي السفير الأميركي أن الاقتراح بتقليص الاضطرابات الداخلية وتأمين دعم الجنرال شهاب لإعادة انتخاب الرئيس شمعون تعترضه صعوبات جمة ومنها :

– " احتمال حدوث خضة شعبية تنتج عن المعارضة لتعديل الدستور اللبناني من أجل إعادة إنتخابه.

– رفض الجيش السيطرة على هكذا وضع" [1].

في هذه الأثناء، كان الرئيس عبد الناصر يعمل للإتيان برئيس لبناني يدخل بلده في فلك الجمهورية العربية المتحدة بدعم الصرح البطريركي، ونشط على عدة محاور، أحدها عن طريق إعطاء الوعود لعدة أشخاص لانتقاء الشخص الذي يرجح كفة الدعم الخارجي والداخلي، مثال :

حصول الرئيس بشارة الخوري على وعد شفهي أمام البطريرك المعوشي وزعماء المعارضة المسلمين عبدالله اليافي، صائب سلام، صبري حماده، أحمد الأسعد.

إعطاء وعد مشابه لفؤاد عمون المدير العام السابق لوزارة الخارجية في حال قبول البطريرك ترشيحه لهذا المنصب.

إعطاء دعم لحميد فرنجية الذي أصبح غير قادر على تسلم زمام الأمور بعد الضربة الموجعة التي حلت به في تشرين الأول ١٩٥٧.

نتيجة لذلك، عمد الإعلام المقرب من رئيس الجمهورية " إلى إلهاب المشاعر السياسية بعد أن رفض التعاون مع الرئيس عبد الناصر رفضاً قاطعاً بإدخال لبنان بفيدرالية مع مصر، ولاقتناعه بأن الرئيس المصري سوف يعمل كل ما في وسعه لوقف إعادة انتخابه" [2].

في ظل هذا الانقسام الحاد، كان الحكم يسعى لتجديد ولايته التي شغلت مختلف الأوساط، والتي أدت إلى تدهور الأمور بين الرئيس شمعون ووزير خارجيته من جهة والبطريرك المعوشي من جهة أخرى، وذلك على الرغم من المساعي الحميدة التي قام بها ألفرد نقاش رئيس جمهورية لبنان السابق الذي لمس المواقف المتصلبة من غبطته، والذي كان يعارض تجديد الرئاسة بقوة لأن ذلك سيجعل المسلمين يطالبون بالأمور الآتية :

١– " إجراء إحصاء سكاني... إذا حصل، سيكشف بأن المسلمين أصبحوا الأكثرية في لبنان.

---

[1] – الوثيقة نفسها، ص ٣.

[2] – الوثيقة رقم (٤٥)، ص ٢.

٢– المطالبة بانتخاب مسلم سنيّ كرئيس جمهورية أو على الأقل كنائب رئيس.

٣– المطالبة بإعطاء المسلمين مراكز حكومية أكثر" [١].

خلق الوضع الجديد سجالاً بين أنصار العهد المحبذين لتعديل الدستور والمعارضة التي رفضت محاولة التجديد، فعمل الرئيس على الإسراع في توزيع مناشير على أنصاره، الغاية منها الحصول على تواقيع من زعماء وشخصيات البلاد تهدف إلى إجراء استفتاء شعبي حول المطالبة بتجديد الرئاسة وقد جاء في بعض هذه النشرات ما يلي:

"**أولاً** : تعديل الدستور اللبناني ليكون صالحاً لتجديد الرئاسة الأولى، مثنى وثلاث، أسوة بالدساتير الديمقراطية النافذة المفعول في دول العالم الحر.

ثانياً : تفويض المجلس النيابي بطرح الفقرتين التاليتين واتخاذ القرار بإحداهما لتكون مادة دستورية:

- أن يكون انتخاب رئاسة الجمهورية من اختصاص ممثلي الأمة اللبنانية أعضاء المجلس النيابي اللبناني.
- أن يكون انتخاب رئاسة الجمهورية من حق الشعب اللبناني، مقيميه ومغتربيه.

ثالثاً : تجديد انتخاب منقذ لبنان، فخامة كميل نمر شمعون رئيساً للجمهورية اللبنانية للمرة الثانية.

رابعاً : تطهير مجلس النواب اللبناني ليس من المعارضة الحرة المقدسة بل من كل عضو يتآمر على كيان لبنان..." [٢].

لقد اتهم رئيس الجمهورية بأنه يعمل على إنجاح معركة التجديد للرئاسة عن طريق إثارة الحس الطائفي بالدعايات المغرضة، وكان هدفه جعل فئة من المسيحيين، وخاصة الموارنة، يعتقدون أن هذه المعركة هي معركة بقاء الكيان اللبناني أو زواله. وهذا ما دفع السيد كمال جنبلاط إلى أن يصدر بياناً في ١٤ نيسان ١٩٥٨ دحض فيه مزاعم الحكومة، وفضح المؤامرات التي تسعى إليها تمهيداً لإنجاح عملية التمديد وتدمير الكيان اللبناني واستقلاله، عن طريق إبقاء نار الفتنة بإثارة النعرات الطائفية، وتهيئة الفرص لإنجاح روح الدسّ والتفرقة والانقسام التي يبثها أعوان المسؤولين في كافة المناطق المسيحية حيث شجبها العديد منهم

[١] – الوثيقة رقم (٤٤)، ص ٢.

[٢] – زهير إبراهيم، "الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في لبنان ١٩٤٣ – ١٩٥٨"، مرجع سابق، وثيقة رقم (٣٨). ص ٥٧٨.

ورفضوا استلام الأسلحة التي كانت توزع هنا وهناك. وفي الوقت نفسه "وزعت كميات كبيرة من الأسلحة على بعض الدروز في منطقة حاصبيا من قبل أعوان السلطة وهم يحملونها علناً وأمام رجال الدرك، كما تم توزيع كميات أخرى من الأسلحة في المنطقة ذاتها بواسطة سيارة للدرك تخص قائد المنطقة..." [١].

قاومت المعارضة، بكل ما أوتيت من قوة، فكرة التجديد، واعتبرت تلك المحاولة تحدياً لرغبات الشعب اللبناني، واعتبرت أن فوز الرئيس شمعون هو استمرار وامتداد لسياسته الحالية. بالإضافة إلى أنه " لا ينبغي أن يمس الدستور إلا لدواعي وطنية خطيرة تجمع عليها البلاد، ولا ينبغي أن يعدّل تأييداً لفرد أو تجديداً لرئيس" [٢].

على خط آخر، باءت محاولات هنري فرعون بالفشل، وهو أحد أعضاء "القوة الثالثة" المتبنّية السياسة الخارجية للحكم، والمعارضة السياسة الداخلية للتجديد، في آن معاً، وذلك بعد اتصالات أجراها بين المعارضة والرئيس كميل شمعون بهدف منعه من التجديد، إذ إنه أيّد المعارضة التي اتخذت قراراً حاسماً ضد التجديد. كما حاول فرعون إجراء اتصالات لدى كل السفارات الأجنبية، وخاصة مع سفير الولايات المتحدة الأميركية ماكلنتوك (Maclintock)، لإبلاغهم أن عملية التجديد تشكل خطراً يمكن أن يؤدي إلى نشوب أزمة كبرى في لبنان، لكن السفير الأميركي أوضح له أنه "لا توجد أبداً أسباب لإقناع أو لمحاولة منع الرئيس شمعون من التجديد" [٣].

بدأت الأحداث المتلاحقة منذ نهاية شهر نيسان ١٩٥٨ وبداية أيار، تنذر بهبوب العاصفة مع تصلب المواقف بين الحكم والمعارضة، وكأنّ التحضيرات شارفت نهايتها، وهي لا تنتظر إلا عوداً من الكبريت لإشعالها. وقبل أن يطل السادس من أيار، ذكرى تكريم الشهداء الذين استشهدوا في سبيل استقلال لبنان بدأت حوادث التفجيرات في معظم المناطق اللبنانية و الأماكن التي تهز الجو السياسي المحيط بالرئيس والمرتبط بالسياسة الأميركية، وتركت الباب مفتوحاً على كل التأويلات. ومن هذه الحوادث على سبيل المثال:

[١] – الوثيقة رقم (٤٦).

[٢] – حمدي الطاهري، "سياسة الحكم في لبنان"، المطبعة العالمية ١٦، ١٧ ش ضريح سعد بالقاهرة، لا تاريخ، ص ٣٣٥.

[3] - Nawaf salam, "l'insurrection de 1958 au Liban", volume IV, entretien avec Henri Pharoun, op. cit p. 123 –124

وقد ضمت "القوة الثالثة": هنري فرعون، يوسف سالم، يوسف حتي، نجيب صالحة، شارل حلو، غبريال المر، غسان التويني، جورج نقاش. وكانت تعارض السياسة الداخلية وخاصة فيما يخص التجديد، وبالمقابل تبنت مبادئ السياسة الخارجية للرئيس كميل شمعون.

- " ١ أيار خمس حوادث وتبادل إطلاق نار بين عائلات زغرتا، الوضع الأمني الداخلي في غليان...
- ٢ أيار انفجارات قرب القصر الجمهوري وفي بعلبك ولم تقع إصابات.
- ٣ أيار متفجرة تحت جسر في عكار، وتبادل إطلاق نار خلال عرس في زغرتا.
- ٤ أيار انفجار في بيروت قرب منزل النائب المسلم وزير الأشغال العامة خليل الهبر ...
- انفجار كبير خارج بناية تقطنها عائلات أميركية... انهزت بسببه الأعصاب" [١].

أدّى إصرار الرئيس شمعون على التجديد لولايته، وفشل الاتصالات والمساعي الحميدة لتهدئة العاصفة، إلى تأزم الأوضاع وانفجارها الكبير، عندما استفاق الناس في صباح ٨ أيار ١٩٥٨ على نبأ اغتيال الصحفي نسيب المتني صاحب جريدة "التلغراف"، المعارض لسياسة العهد الداخلية، ذلك لأن المتني كان يخصص جريدته لوحدة اللبنانيين وطموحهم ولتصحيح أوضاعهم الشاذة، فتحول مصرعه إلى رمز سياسي وطني ثارت من أجله ثائرة جميع القوى المعارضة من أحزاب وهيئات وشخصيات سياسية. وقد عقدت تلك القوى مؤتمراً وطنياً هاجمت فيه الجو الإرهابي وسياسة خنق الحريات، وألقت المسؤولية على الحاكمين، ودعت الشعب إلى المشاركة في الإضراب العام في ٩ أيار. كما أصدرت "جبهة الاتحاد الوطني" بياناً استنكرت فيه عملية الاغتيال وحمّلت فيه الحاكمين مسؤولية الأعمال الاستفزازية، وكل ما ينتج عنها من فتن ومؤامرات . وانتهى البيان بالدعوة إلى:

" إعلان الإضراب العام في أنحاء لبنان كافة، ملقية مسؤوليته على الحاكمين الذين قضوا على صلاح الحكم..." [٢].

انعقدت جلسة مجلس النواب بشكل طارئ بعد ظهر الثامن من أيار للبحث في قضية الاغتيال، وقد تحوّلت إلى محاكمة علنية للحاكمين الذي اتبعوا سياسة التنكيل والاغتيال والتفرقة والفتن وتوزيع رخص السلاح، واتهموهم بالتحريض، واعتبر النائب فيليب تقلا أن موضوع مقتل نسيب المتني من أخطر المواضيع التي يمكن أن تجابه المجلس. وأن

---

[١] – الوثيقة رقم (٤٧).
U.S. Embassy, Beirut to Secretary of State,Despatch N: 3686, May 6, 1958

[٢] – بيان جبهة الاتحاد الوطني"، نشر بكامله في جريدة "الأخبار" ملحق العدد ٢٠٢، الصادر في ٨ أيار ١٩٥٨، ص ١، وتضمن العدد علىالصفحة الأولى، بيان "الأحزاب والهيئات الوطنية بالدعوة إلى الإضراب العام" العدد نفسه، ص ١، وبيان "القوة الثالثة" التي دعت فيه اللبنانيين إلى التراضي بمختلف ميولهم وأحزابهم ونزعاتهم إلى الإضراب الشامل حداداً... واستنكاراً لأساليب السلطة التي طالما حذرناها من وخيم عواقبها...".

ينتهي الصراع السياسي إلى الاغتيال وإلى القتل هو "منتهى ما يمكن أن تنحدر إليه السياسة، مهما بلغت بيننا، نحن اللبنانيين، أسباب الخلل، عقائدياً كان أم سياسياً، لا يجوز أن ننحدر إلى هذا المستوى..." [١].

أما النائب كامل الأسعد فوجد في هذه الجريمة دليلاً على تدهور الحالة الداخلية وعلى انتشار موجة الإجرام، وهي تتعلق بصميم النظام القائم، وأن مصرع نسيب المتني هو مصرع الحرية في لبنان لأن ذنبه الوحيد أنه صحفي مؤمن بحرياته وبرسالته عند انتقاده "لعناد الحكم ومهاجمة الحاكمين وتسميته الأشخاص بأسمائهم،هذا هو السبب الذي أدّى إلى مصرع المرحوم نسيب المتني" [٢].

طالب وزير العدلية بشير الأعور بعدم إثارة هذا الموضوع، لأنه ليس في مصلحة أحد لا الحكومة ولا النواب، واعداً إياهم بأنه سيتخذ التدابير الضرورية لكشف الحقيقة. بينما حاول النائب نهاد بويز، إبعاد أصابع الاتهام عن السلطة لأن هذا "سابق لأوانه وأننا ننتظر التحقيق الجزائي ليقول كلمته" [٣].

أظهرت تلك الانقسامات داخل المجلس بوضوح تام توزُّع القوى السياسية التي أخذت تتهيأ مع مناصريها لبدء الصدام، حيث بدأ يتحول الحادث إلى ثورة مسلحة عمت أنحاء البلاد، وكأن مصرع المتني لم يكن إلا شرارة لإشعال فتيلها بمشاركة عدة أطراف دولية وإقليمية ولبنانية. وانقسم اللبنانيون على أنفسهم، وبدأت تتشكل "المقاومة الشعبية" [٤]، إلى جانب المعارضين في مجمل المناطق اللبنانية لتواجه المؤيدين والموالين للسلطة الذين وجهوا أصابع الاتهام إلى سوريا التي تحيك خططاً تخريبية وإرهابية بهدف انضمام لبنان إلى الجمهورية العربية المتحدة. وجاء الاتهام من جراء قبض السلطات اللبنانية على قنصل بلجيكا العام في دمشق والوزير المفوض السابق لدى الجمهورية السورية، لوسي دي سان (Lucy de Saint) الذي اعترف بأنه يقوم بتهريب السلاح السوري إلى لبنان بغية تسليح عمال سورية للشغب والتخريب والعدوان، وبعد العثور "على توصيات خطية إلى الفوضويين والمخربين في بيروت توصيهم بإحداث حرائق في كل شارع الحمراء، وسوق الطويلة، ومحلة الصنائع" [٥].

---

[١] – محاضر مجلس النواب، جلسة ٨ أيار ١٩٥٨، ص ٦٥٤.

[٢] – محاضر مجلس النواب، جلسة ٨ أيار ١٩٥٨، ص ٦٥٥.

[٣] – المصدر نفسه ، ص: ٦٥٥ – ٦٥٧.

[٤] – زهير إبراهيم . " الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية..."، مرجع سابق، ص: ٤٠٨ – ٤٠٩. وقد شكلت بقيادة رشيد شهاب الذي كان مقرها نادي خريجي المقاصد في محلة البسطة، وكان يعمل في سوريا على إعداد العناصر اللبنانية المدربة ويشرف على إرسال السلاح إلى لبنان.

[٥] – "وزير بلجيكا المفوض بدمشق يهرب سلاحاً سورياً إلى بيروت مع توصيات للمخربين" ، خبر منشور في جريدة "العمل"، العدد ٣٧٠٢، الصادر في ١٣ أيار ١٩٥٨، ص ٢.

وكشف الحزب "القومي السوري الاجتماعي" في بيانه الصادر في ١٣ أيار ١٩٥٨ عن حقيقة مواقفه عندما دعا الشعب إلى الالتفاف حول الحزب وليس حول السلطة، للحفاظ على سيادة لبنان وسلامته وكيانه، لأن المعارضين والموالين يتناحرون متسابقين على الكراسي. يبثون الطائفية وينشرون الفتن لتثبيت أهداف سياستهم الخارجية. كما حذر المستغلين داعياً إلى تحمل المسؤولية وتفهّم الأمور التالية:

١- " إن السلطات المحلية عجزت عن مقاومة موجة التخريب كما انها لم تتمكن حتى الآن من تحقيق أي إصلاح جذري في بناء الدولة.

٢- إن المعارضة الحالية رغم حسن النية عند بعض أقطابها قد فسحت المجال الرهيب للشيوعيين وزبانية المكتب الثاني الشامي ليستغلوا نقمتها فيوجهوها وفق غايتهم، كما في حوادث صور وطرابلس والهرمل.

٣- إن الحزب القومي الاجتماعي تجاه هذه الحالة المتفاقمة يعلن أنه قد عبأ كل قواه للدفاع عن سلامة المواطنين وأرواحهم وأرزاقهم في كل مناطق لبنان ضد كل تخريب" [١].

إزاء هذا كله، تخوف الرئيس كميل شمعون من تأزم الأوضاع فطلب في ١٣ أيار المساعدة العسكرية الأجنبية استناداً لمبدأ أيزنهاور، وطلب في الوقت نفسه من السفير الأميركي ماكلينتوك (Maclintock) بواسطة وزير خارجيته شارل مالك إجراء وساطة مع الجنرال فؤاد شهاب "لكي يرفع من معنوياته" [٢].

أثار إعلان ماكلينتوك (Maclintock) استعداد بلاده لمساعدة الحكومة اللبنانية، ردود فعل قوية في الداخل والخارج، فقد دفع البطريرك المعوشي إلى مناشدة اللبنانيين بالاتحاد والتضامن محذراً السفير الأميركي "من التدخل في شؤون لبنان ومن أنه سينزل إلى الشارع حتى سقوط الطغيان... لأن التدخل الأجنبي ليس في مصلحة أحد من اللبنانيين، كذلك لأن عملاً كهذا يؤدي إلى انجراف البلاد ببحار من الدم" [٣].

وقابل غالبية اللبنانيين طلب التدخل الأميركي بالاستنكار الشديد، فأذاعت "جبهة الاتحاد الوطني" بياناً حذرت فيه السفير الأميركي في لبنان من التدخل في شؤونه الداخلية،

---

١ – الوثيقة رقم (٤٨).

٢ – الوثيقة رقم (٤٩) :

U.S. Embassy, Beirut to Secretary of State,Despatch N: 3849, May 13, 1958.

٣ – "البطريرك الماروني يقول: أن التدخل الأجنبي ليس في مصلحة المسيحيين ولا في مصلحة أحد من اللبنانيين"، خبر منشور في جريدة "الاخبار"، ملحق العدد ٢٠٣، الصادر في ١٥ أيار ١٩٥٨، ص ١.

وأصدر "مؤتمر الأحزاب والهيئات الوطنية" بعد نهاية اجتماعهم بياناً حذروا فيه المسؤولين من عاقبة انحرافهم نحو الغرب وارتمائهم في أحضانه، واستنكروا سياسة القمع والتنكيل التي تقوم بها الحكومة التي هي أشبه بصب الزيت على النار، رأت أنّ " أصلح العلاجات أن يذهب هؤلاء المسؤولون وأن لا تهدر بعد دماء اللبنانيين، بعد أن استعصى الأمر، وفي الأزمات يختار أهون الشرين" [١].

في الوقت الذي كان يدور فيه البحث بين الأميركيين والفرنسيين بشأن التدخل الأميركي، طلب السفير الفرنسي من سفير الولايات المتحدة ماكلنتوك (Maclintock) "عدم التدخل الأجنبي في الوقت الحاضر لأنه يشكل تهديداً للسيادة اللبنانية، ونصح القنصل الفرنسي بالاعتدال لتجنب الفيتو السوفياتي الذي يشكل صدمة للرأي العالمي" [٢]، وذلك لأن رئيس الاتحاد السوفياتي خروشوف أعلن للرئيس المصري جمال عبد الناصر عن مساندته كل شعب يريد المحافظة على استقلاله. وأضاف قائلاً: "نحن، السوفياتيين. نريد السلم والتعايش وعدم تدخل دولة في شؤون دولة أخرى، ولكننا لا نريد هذا السلم إذا كان على حساب أي دولة صغيرة..." [٣].

إثر هذه التطورات حاولت "القوة الثالثة" عن طريق العميد ريمون إده إجراء وساطة مع الأستاذ رشيد كرامي الذي اجتمع مع زعماء المعارضة، لبحث الموقف، واقتراح حلّ بتأليف حكومة ائتلافية يكون رئيسها الجنرال شهاب، وإنهاء الثورة التي لا مصلحة لأحد باستمرارها، لكن الوساطة فشلت بعد اجتماع الأستاذ رشيد كرامي بالجنرال شهاب الذي أخذ بنصيحته بعد اختلائه به "بإكمال الثورة في طرابلس" [٤] لعدم ثقته بالرئيس شمعون الذي رفع شكوى إلى مجلس جامعة الدول العربية، وإلى مجلس الأمن الأول في ٢١ أيار ١٩٥٨ والثانية في ٢٢ أيار ١٩٥٨ [٥].

واحتجت المعارضة على اتهام الجمهورية العربية المتحدة، إذ إن الاحتكام إلى مجلس الأمن مقدمة لتدويل الأزمة، وحملت في بياناتها بشدة على أركان العهد، كما اعترض

---

١ – بيانات "مؤتمر الأحزاب والهيئات الوطنية وجبهة الاتحاد الوطني"، منشورة بكاملها في جريدة "الاخبار"، ملحق العدد ٢٠٣، الصادر في ١٥ أيار ١٩٥٨، ص: ١ – ٢.

٢ – الوثيقة رقم (٥٠)

"U.S., Embassy, Beirut to Secretary of State,Despatch N: 3980, May 17, 1958

٣ – "خروشوف يقول: لا نريد السلم على حساب الدول الصغيرة"، خبر منشور في جريدة "الأخبار"، ملحق العدد ٢٠٣، الصادر في ١٥ أيار ١٩٥٨، ص ١.

4 - Nawaf Salam ,"L'Insurrection 1958..." , Entretien avec Raymond Eddé, op. cit, p 166.

٥ – سويدان ناصر الدين، "يوميات ووثائق الوحدة المصرية – السورية، ١٩٥٨ – ١٩٦١"، المجلد الثاني، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٨٨، وثيقة رقم (٤٨٠)، ص ١٥٨.

– جريدة "العمل"، العدد ٣٧١٩، الصادر في ٣٠ أيار ١٩٥٨، ص ١.

البطريرك الماروني المعوشي على تقديم الشكوى لأن ذلك سيقابل تدخلاً أجنبياً آخَرَ متمنياً أن تحل الأزمة داخلياً، إذ " لا علاقة لأي دولة من الدول بها ونحن لا نريد ان يكون لبنان عبدا لأحد. وعليه ان يتعاون مع جميع الدول ولا سيما جيرانه وإخوانه"[1].

بدأ التناقض يظهر بوضوح بين "الحزب القومي السوري الاجتماعي" والعهد من جديد، عندما أعلن رئيس الحزب أسد أشقر خلال حديث له في ٢٩ أيار ١٩٥٨، رفضه لأي شكل من أشكال التدخل العسكري في لبنان، لأنه يزيد الحالة تعقيداً وخطورة، ولأن الغرب هو الذي فسح المجال لتدخّل السوفيات في المنطقة وسمح فيها الرئيس المصري بأن يسجل انتصاراً. واعتبر أن أسباب الأزمة اللبنانية تكمن في " المخطط الشيوعي الناصري الذي يمكّن من إنهاء الوضع الدستوري القائم في الشام لمصلحة طغمة حمراء، ويحوّل الآن نقل معركة الشام إلى لبنان وقد تذرعت المعارضة بموضوع التجديد لاحداث الثورة"[2].

انتقلت الأزمة إلى داخل المسلمين أنفسهم، وخاصة عندما طلبت المعارضة من الرئيس سامي الصلح الاستقالة، فقد دعا علماء الدين الإسلامي إلى الموافقة على البيان الذي أصدره سماحة مفتي الجمهورية الشيخ محمد علايا في ٥ حزيران ١٩٥٨، بعد رفضه التنحّي عن الحكم الذي جرّدوه فيه من آداب الإسلام، ودعوا إلى "التبرؤ منه والبعد عنه لخروجه عن آداب الإسلام وإتباعه غير سبيل المؤمنين"[3].

وصدر بيان باسم "شباب رابطة الأحياء المسلمين" في ٨ حزيران ١٩٥٨، أعلنوا فيه عدم اعترافهم بكلّ من المفتي محمد علايا، الشيخ شفيق يموت رئيس المحكمة الشرعية العليا، وقاضي بيروت الشيخ مصطفى الرافعي، لأنهم يمثلون أشخاصاً يرشونهم أمثال صائب سلام وعبدالله اليافي وعبدالله المشنوق. إذ إن كل هؤلاء "يدّعون بأنهم إسلام (مسلمون) ولكن الحقيقة كشفت عن وجوههم وظهرت خيانتهم، وجميع الشباب الإسلامي الواعي يعرفهم كل المعرفة لأنهم أعداء للإسلام، والدين الإسلامي متبرئ من هؤلاء الاقزام أمثال (البطريرك) علايا الذي طردته محلة البسطة يوم كان ينادي بحياة الإفرنسيين ضد الإسلام... ونحن بدورنا نطلب من رئيس الحكومة المسلم والحاكم الشرعي أن يضرب بيد من حديد ويطرد هؤلاء..."[4].

---

[1] – سويدان ناصر الدين ، "يوميات ووثائق الوحدة..."، المجلد الثاني، مصدر سابق، وثيقة رقم (٥٤٣)، ص: ٢٣٠ – ٢٣١.

[2] – المصدر نفسه، وثيقة رقم (٥٤٤)، ص ٢٣٢.

[3] – بيان "صاحب السماحة مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد علايا وعلماء المسلمين" منشور في جريدة "السياسة"، العدد ٤٦١، الصادر في ٧ حزيران ١٩٥٨، ص: ١ – ٨.

[4] – الوثيقة رقم (٥١). وتجدر الاشارة هنا إلى أن علماء الشيعة أصدروا بياناً في ٩ حزيران أعلنوا فيه تضامنهم مع سماحة مفتي الجمهورية محمد علايا ورفضهم للمرسوم الجمهوري الذي أصدره الرئيس سامي الصلح والقاضي=

في ظل هذه الأجواء المحمومة اجتمع مجلس الجامعة العربية في بنغازي (ليبيا) في ٣١ أيار ١٩٥٨ لإيجاد حل للصراع الدائر بين الدول العربية، استمرت الجلسات حتى السادس من حزيران، حاول خلالها الأطراف المختلفون تحقيق أهدافهم الخاصة عن طريق تقديم التبريرات والتأكيدات التي تثبت صحة أقوالهم، إلاّ أن الجلسات دارت في حلقة مفرغة حيث اتسعت شقة الخلافات نتيجة سيطرة التناقضات العربية على جوها وانتقل الصراع العربي وتأثيراته على لبنان إلى داخل مجلس الجامعة العربية.

وقف الوفدان العراقي والأردني إلى جانب لبنان شاجبين، وبلهجة قاسية. التدخل المستمر للجمهورية العربية المتحدة في المسائل الداخلية للبنان، وخلصت الجلسات إلى أربعة قرارات هي:

١- " العمل على وضع حدّ لكل ما من شأنه أن يسيء إلى صفاء العلاقات بين الدول الأعضاء بمختلف الوسائل.

٢- مطالبة الحكومة اللبنانية بسحب شكواها المقدمة إلى مجلس الأمن.

٣- توجيه نداء إلى مختلف الفئات اللبنانية لإنهاء الاضطرابات واتخاذ التدابير الضرورية لتسوية الخلافات الداخلية بالطرق الدستورية السلمية.

٤- إرسال لجنة من أعضاء المجلس لتهدئة الحالة وتنفيذ هذا القرار "[1].

لم تحظ النتيجة التي توصل إليها مجلس الجامعة العربية بموافقة الوفد اللبناني. بل اصطدمت بمعارضة متواصلة من جانب الحكام اللبنانيين. وهذا ما أدّى إلى فشل المساعي الرامية لإيجاد حل لإزالة الخلافات بين الأفرقاء، وأثبتت بالفعل ضعفها عن اتخاذ أي قرار حاسم يرضي الأطراف المتنازعة. ولعل سبب عجز الجامعة عن القيام بدور مفيد يعود إلى خلفية النزاع، " فالنزاع كان ظاهره بين لبنان والجمهورية العربية المتحدة، ... أما الحقيقة كان صراعاً بين سياسة أيزنهاور وحلف بغداد من جهة ، وبين الجمهورية العربية المتحدة بقيادة جمال عبد الناصر، من جهة ثانية، كما أن كون النزاع بين أكبر دولة عربية ، وهي

= بإحالة قضاة المحاكم الشرعية إلى المجلس التأديبي وكف يدهم عن العمل. منشور في جريدة "السياسة"، العدد ٤٦٨، الصادر في ١٠ حزيران ١٩٥٨، ص ٨.

[1] - Hassan Mounla , "Le Liban et la Ligue Arabe", Thèse pour le Doctorat en Droit, 3ème cycle, Université de Paris, 1968, p. 158.

– "لقد أعرب الوفد اللبناني في جلسته الختامية بأن حكومته رفضت هذه المقررات النهائية لأنها لم تتخذ القرار الجدي الذي يدين فعلياً" الجمهورية العربية المتحدة، ولأنها فشلت في إيجاد حل للمعضلة الأساسية. لذا فإن بلده لن يسحب شكواه من مجلس الأمن، لأن أسباب الخلافات بين البلدين ما زالت قائمة وعالقة وليس هناك ضمانات كافية للتخفيف من حدة التوتر"، المرجع نفسه، ص ١٥٩.

دولة الوحدة الأولى ، ودولة عربية صغيرة ، وكون بلد مقر الجامعة هو أحد الطرفين ، كان من شأنه تعطيل دور الجامعة" [1].

لذا اجتمع مجلس الأمن في ٦ حزيران ١٩٥٨ ، للنظر في شكوى الحكومة اللبنانية ضد الجمهورية العربية المتحدة لتدخلها في شؤون لبنان الداخلية ، وخلال المناقشة ظهر الصراع الدولي واضحاً بين الشرق والغرب ، وانقسمت الدول إلى فرقاء ما بين مؤيدين للحكومة اللبنانية ومعارضين. فساندت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والصين الوطنية والعراق لبنانَ وأيّدت شكواه ، ورأت في هذه الاتهامات الواضحة والمقنعة أموراً خطيرة ومقلقة متمنية مدّ يد العون واتخاذ الاجراءات السريعة والكفيلة لمنع التسلل الناصري المتزايد ، واتهمت الاتحاد السوفياتي بأنه يعرقل مساعي السلام ويساند الجمهورية العربية المتحدة. أما الاتحاد السوفياتي فاعتبر أن الهدف من الشكوى هو التمهيد للتدخل الغربي في شؤون لبنان الداخلية وهذا يخلق وضعاً خطيراً في المنطقة ويؤدي إلى نتائج خطيرة ، وطالب برفض الشكوى لأن لا مبرر لها في مجلس الأمن ، وأخيراً أقر في ١١ حزيران المشروع السويدي الذي نص على الأمور التالية :

- " إن مجلس الأمن بعد أن سمع الاتهامات التي أدلى بها ممثل لبنان بخصوص تدخل الجمهورية العربية المتحدة في الشؤون الداخلية في لبنان ، وردّ ممثل الجمهورية العربية المتحدة على ذلك :
- يقرر إرسال فريق مراقبة بصورة عاجلة إلى لبنان لضمان عدم حدوث تسلل غير شرعي للأشخاص أو تزويد بالأسلحة أو أية مواد أخرى عبر حدود لبنان.
- ويخول الأمين العام اتخاذ الخطوات اللازمة في هذا السبيل.
- ويطلب من فريق المراقبة أن يبقى مجلس الأمن على اتصال دائم عن طريق الأمين العام" [2].

جاء قرار إرسال فريق من المراقبين لصالح لبنان وكان نتيجة لاقتناع أعضاء مجلس الأمن بتدخل الجمهورية العربية المتحدة في شؤون لبنان. لكن تقارير المراقبين أثارت انتقادات الحكم اللبناني ، وذلك لعدم توافر الأدلة الكافية بحدوث تدخل على نطاق واسع بسبب الصعوبات التي اعترضت المراقبين على الحدود اللبنانية – السورية ، بالإضافة إلى " الحيلولة دون وصول المراقبين إلى المناطق الداخلية ومراقبة طرق التسلل التي عينتها الحكومة إذ إن

١ – محمد سليم ،" دور الجامعة العربية في إدارة المنازعات بين الأعضاء" ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٣ ، ص : ١٩٦–١٩٧.

٢ – وثائق ومستندات ، "قضية لبنان أمام مجلس الأمن"، النصوص الكاملة لمحاضر الجلسات الرسمية ، دار لبنان للطباعة والنشر ، لا تاريخ ، ص ١٠٥ ، المؤيدون للقرار السويدي هم : كندا ، الصين ، كولومبيا ، فرنسا ، العراق ، اليابان ، باناما ، السويد ، بريطانيا ، إيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأميركية. الاتحاد السوفياتي امتنع عن التصويت.

المقاومة تنسف الجسور المؤدية إلى هذه المناطق وتهدد المراقبين بالسلاح وإطلاق النار بجوارهم..." [1]

تجدر الإشارة هنا إلى أن بعثة المراقبين الدوليين تحققت بشكل واضح من عملية تهريب الأسلحة طوال فترة الاضطرابات ، لكنها أعلنت " أنها غير قادرة على تأكيد الاتهام اللبناني ، كما كانت تميل إلى التقليل من أهمية النشاطات السرية التي تقوم بها مصر وسوريا" [2]. نتيجة لذلك توصل فريق الأمم المتحدة والحكومة إلى انتهاز الفرصة المؤاتية لكي تطلب التدخل الأميركي في المنطقة استناداً إلى مشروع أيزنهاور ، لَكنّ ثورة العراق في ١٤ تموز ١٩٥٨ ، والإطاحة بالنظام العراقي ، هي ما دفع السياسة الأميركية إلى التحرك بسرعة والتدخل عسكرياً في لبنان.

التدخل العسكري الأميركي في لبنان عام ١٩٥٨

تولى الرئيس شمعون رئاسة الجمهورية بدعم بريطاني وأميركي ، لأن المصالح البريطانية كانت تريد من جهتها انتزاع لبنان من محور الثقافة الفرنسية ، في حين كانت تهدف السياسة الأميركية إلى السيطرة على منطقة الشرق الأوسط. وقد حاول الرئيس اللبناني منذ ترؤسه الحكم في ٢٣ تشرين الأول ١٩٥٢ ترجمة تبعيته لهما بإعلانه للولايات المتحدة الأميركية ، وحسب الوثائق الأميركية ، أن "لبنان ١٠٠٪ إلى جانب الغرب. إن مرافئنا سوف تكون مفتوحة لسفنكم ومطاراتنا لطائراتكم حتى ولو لم يكن بيننا أي نوع من الاتفاقية المكتوبة" [3].

لكن سياسة الرئيس شمعون المزدوجة البريطانية والأميركية أوقعته في شرك واضح ، ذلك لأن لندن غضبت من الرئيس شمعون حين أيد "مشروع أيزنهاور" ، فعملت على التحرك ضد النظام اللبناني إلى درجة أنها أيّدت ، محاولة انقلاب حيكت ضدّه عن طريق إثارة فتنة طائفية بين المسلمين والمسيحيين ، ورفضت مد يد العون له حين طالبهم شارل مالك وزير

[1] – تقرير "المراقبون الدوليون عن مهمتهم في لبنان" ، منشور في جريدة "النهار"، العدد ٦٩٢٤ ، الصادر في ٥ تموز ١٩٥٨ . ص ١.

[2] – روبرت مورفي . "هذا هو الدور الأميركي في لبنان"، نص مترجم إلى العربية من قبل جاكلين جريصاتي ، منشور في مجلة "شؤون فلسطينية"، العدد ٥٩ ، الصادر في تموز – اب – أيلول ١٩٧٦ ، ص ١٣٧.

3 - Irène L. Gendzier , "Notes from the minefild, United States intervention in Lebanon and the Middle East 1945 - 1958", New York , 1997, p. 145.

– وتذكر أنه قدم العرض نفسه للبريطانيين ، وذلك استناداً إلى وزارة الخارجية الإنكليزية ، "لأن شمعون صرح أنه طالما هو رئيس لبنان فسوف يظل دائماً بتصرف حكومة المملكة البريطانية في حال حصلت حرب عالمية ، وقال أيضاً إن هذا سوف يطبق حتى لو لم تكن اتفاقية مكتوبة بيننا".

خارجية لبنان بأن يأتوا بأسطولهم البريطاني من قبرص لأجل ضبط الأوضاع الخطيرة والمتوترة في لبنان فكان جوابهم " أن على الذين أيدوا مشروع أيزنهاور أن يتوجهوا إلى أيزنهاور نفسه وليس لنا" [١]، لكن السفير الأميركي دونالد هيث (Heath) حذر الانكليز والجنرال شهاب من مغبة أي عملية ضد النظام اللبناني، وكذلك ضد الرئيس شمعون أو سامي الصلح.

لكن الانقلاب الذي حدث آنذاك في العراق أفقد الدور البريطاني فعاليته. علماً بأن القوى الفاعلة في واشنطن ولندن كانت تخطط لتنفيذ أهداف مشتركة في الشرق الأوسط بالحفاظ على المصالح المشتركة الأنكلو – أميركية، وهذا ما دفع إلى ضرورة التدخل البريطاني في الأردن والأميركي في لبنان، بالرغم من أن قرار التدخل في لبنان كان قائماً قبل ١٤ تموز ١٩٥٨ "لأن سقوط النظام اللبناني تحت ضغط القوميين العرب كان سيفسر كهزيمة للاستراتيجية الأميركية في هذه المنطقة البالغة الأهمية بالنسبة لمصالحها الحيوية الكثيرة فيها" [٢].

كانت السياسة الأميركية تسعى جاهدة إلى محاربة القومية العربية المدعومة من الرئيس جمال عبد الناصر الذي بدوره كانت تسانده روسيا، وشكّل هذا الوضع خطراً على استراتيجية الولايات المتحدة الأميركية التي من أبرز مبررات ملامح سياستها في المنطقة آنذاك هو عزل الجمهورية العربية المتحدة عن باقي العالم العربي. وبالنسبة لهذه المهمة فقد كان على ممثلي الولايات المتحدة سواء في الأقسام الدبلوماسية أو في الاستعلامات أو فيما يتعلق بالدعاية في العالم العربي، وجوب نشر "الاعتقاد العام بأن الجمهورية العربية المتحدة تشكل خطراً مباشراً على كل الحكومات العربية، وفي البلاد الملكية... أن تدعيم الجمهوريات العربية المتحدة قد يؤدي إلى سقوط حكم جميع البيوت الحاكمة، كما أنه في الجمهوريات يمكن بث الخوف من ابتلاع القاهرة لهذه الجمهوريات" [٣]. فكان من الضروري الإسراع في تلبية طلب الرئيس شمعون ونجدته، بالرغم من بعض التباين في الرأي بين واشنطن وبريطانيا، بالاستناد إلى الوثائق الأميركية البريطانية، لأن بريطانيا كانت تخاف من وقوع اعتداءات على المنشآت النفطية. فيؤدي ذلك إلى خسارة كبيرة لشركات النفط العالمية ويؤثر على سعر النفط، ومن أجل التعويض عن الخسارة في العراق أرادوا اللحاق بالأميركان، ولعب مكلينتوك (Maclintock) دور الوسيط لتجنيب الجيش اللبناني المجابهة مع الجيش الأميركي، مع أن الجنرال شهاب

---

1 - Maud Fargeallah , "Visages d'une époque", Firnass - Liban, Cariscript - Paris, 1989, p. 283.

٢ – مسعود ضاهر ، " الأهداف الاستراتيجية للتدخل العسكري الأميركي في لبنان لعام ١٩٥٨"، مقالة منشورة في جريدة "الحياة"، العدد ١٢٥٣٤، الصادر في ٢٤ حزيران ١٩٩٧، ص ٨.

٣ – محمد حسنين هيكل ، "سنوات الغليان"، الجزء الأول، مرجع سابق، الوثيقة قم (٢٦)، ص ٨٥١.

"حاول إقناع مكلنتوك بتوقيف عملية الإنزال، إلا أنه شرح له حدود إمكانياته حيث ليس لديه سلطة إقناع قوة الأركان الأميركية" [١].

بدأت عملية الإنزال في ١٥ تموز ١٩٥٨ للقوات الأميركية التي ما إن بدأت تنتشر في مناطق متعددة من بيروت وضواحيها، حتى أذاع الرئيس الأميركي بياناً في اليوم نفسه أوضح فيه أنه بناء على النداء المستعجل من قبل الرئيس شمعون وبموافقة حكومته، للمساعدة على حفظ الأمن وبسبب التطورات الخطيرة التي ألمت بالعراق، والتي تهدد استقلال وسيادة لبنان. وتلبية لهذا النداء، أرسلت الولايات المتحدة قواتها لحماية الأرواح الأميركية. وليس لعمل حربي، وسوف "تظهر هذه القوات اهتمام الولايات المتحدة باستقلال وسلامة لبنان اللذين نعتبرهما حيويين للمصلحة الوطنية وسلام العالم" [٢].

وألقت الطائرات الأميركية من ناحيتها مناشير بتوقيع الرئيس أيزنهاور فوق الأراضي اللبنانية، أوضحت فيها للمواطنين اللبنانيين أسباب دخول الجيوش الأميركية التي جاءت بناء على طلب الحكومة اللبنانية الدستورية للمحافظة على استقلال لبنان في وجه الذين عرّضوا سلمه وأمنه للخطر، وأضاف : " لقد غادر الضباط والجنود الأميركيون بيوتهم لكي يساعدوا في الدفاع عن منهجكم في الحياة... إنهم سيغادرون بلادكم حالما تتخذ الأمم المتحدة إجراءات تتضمن استقلال لبنان" [٣].

قوبل الإنزال الأميركي بترحيب بعض الموالين للعهد، فاعتبرت جريدة "العمل" الناطقة بلسان "حزب الكتائب" أنها "قوات منقذة" أتت لنجدة استقلال لبنان، وأن مهمتها ظرفية أتت لظروف معينة، لذا يجب شكر رئيس الولايات المتحدة وجيوشها لأنها "برهنت عن وفاء أكيد لمبادئ العدالة وعن أمانة الصداقة" [٤].

من جهة أخرى، وزّع الحزب القومي السوري الاجتماعي بياناً ندد فيه بالتدخل الأجنبي الغربي ووجه أصابع الاتهام إلى الموالين والمعارضين الذين سهلوا له. في الدرجة الأولى، اتّهم المعارضة التي عملت بمخطط الرئيس عبد الناصر الدائر في فلك الشيوعية الدولية والمسبب للاضطرابات في البلاد، وفي الدرجة الثانية حمّل الحزب المسؤولية لرجال الحكم الذين سمحوا للخطر الأحمر أن يقوى بسبب تخاذلهم في صدّه، وختم البيان داعياً الشعب إلى عدم الاستجارة بالأجنبي الشرقي والغربي منعاً لتحقيق أهدافه بل إلى الالتفاف حول "الحركة

---

1 - Irène L. Gendzier , "Notes from, the minefild...", op. cit, p 315.

٢ – سويدان ناصر الدين ، "يوميات ووثائق الوحدةالمصرية – السورية ١٩٥٨ – ١٩٦١"، المجلد الثاني، مصدر سابق، الوثيقة رقم (٧٤٦)، ص ٤٣٧.

٣ – الوثيقة رقم (٥٢).

٤ – افتتاحية جريدة "العمل" ، "انها قوات منقذة"، العدد ٣٧٦٧، الصادر في ١٧ تموز ١٩٥٨، ص: ١ – ٤.

القومية الاجتماعية في جبهة قومية واحدة لمواجهة هذه المحنة والعمل لإعادة بناء الدولة على أسس قومية جديدة" [١].

شجبت المعارضة، بجميع أحزابها وهيئاتها وشخصياتها الوطنية العدوان الأميركي، ووجهت برقية احتجاج إلى مجلس الأمن الدولي في ١٦ تموز ١٩٥٨ طالبت فيها بإصدار قرار يقضي بسحب الجيوش الأميركية حالاً من الأراضي اللبنانية حفاظاً على السلام العالمي، وأضافت تقول إننا "سنقاوم جيوش الاحتلال من أية دولة أتت، فالشعب اللبناني الذي دفع غالياً ثمن استقلاله سوف يدفع غالياً أيضاً ثمن حماية كيانه واستقلاله" [٢]، كما وجه رؤساء مجلس النواب ومجلس الوزراء السابقين برقية احتجاج إلى مجلس الأمن الدولي لعملية الإنزال الأميركي التي هزتهم بعنف، وطالبوا هيئة الأمم بـ "سحب هذه القوات فوراً منعاً لتدهور الموقف تدهوراً خطيراً وللمضاعفات على الصعيد الدولي... ونلح بطلب تدخلكم لتجنيب مخاطر حرب لا يمكن أن نقدر نتائجها" [٣].

في ظل هذا الانقسام الحاد على الساحة اللبنانية بين أقلية مؤيدة للرئيس شمعون ونهجه ومختلفة فيما بينها، وأكثرية ساحقة معارضة له، ظهر تحرك دولي من قبل الاتحاد السوفياتي الذي استنكر بشدة عملية الإنزال الأميركي، كما وجّه مذكرة احتجاج إلى الولايات المتحدة الأميركية في ١٦ تموز ١٩٥٨، فضح فيها مزاعمها الرامية إلى صدّ الخطر عن سيادة لبنان ولحماية الأرواح الأميركية، وبيّن أن السبب الحقيقي لهذا التدخل المسلح في لبنان هو حماية شركاتها البترولية بالإضافة إلى الإفلاس التام لسياستها في الشرق العربي، كما دعا الحكومة الأميركية إلى "وقف تدخلها المسلح في الشؤون الداخلية للبلدان العربية، وإلى سحب قواتها فوراً من لبنان، وتعلن الحكومة السوفياتية في الاتحاد السوفياتي بأنه لا يمكن أن تقف موقف المتفرج أمام الأحداث التي تشكل خطراً على المنطقة القريبة من حدوده" [٤].

في الواقع لم يكن في نية الولايات المتحدة الأميركية وحتى الاتحاد السوفياتي المواجهة في الشرق الأوسط لأنها تشكّل مأزقاً خطراً، فقد أوضح القادة السوفيات على سبيل المثال للرئيس عبد الناصر، إبان التباحث معهم في تطور الأوضاع في الشرق الأوسط في ١٩ تموز

[١] – الوثيقة رقم (٥٣).

[٢] – سويدان ناصر الدين، "يوميات ووثائق الوحدة المصرية – السورية..."، المجلد الثاني، مصدر سابق، الوثيقة رقم (٧٥٦)، ص ٤٤٥.

[٣] – سويدان ناصر الدين، "يوميات ووثائق الوحدة المصرية – السورية..."، مصدر سابق، رقم (٧٥٧)، ص ٤٤٦.
للمزيد من التفاصيل تراجع الوثائق المنشورة في المصدر نفسه في ١٦ تموز ١٩٥٨ من قبل رئيس المجلس النواب اللبناني عادل عسيران سماحة مفتي الجمهورية محمد علايا، وبيان مؤتمر الأحزاب والهيئات اللبنانية من ص ٤٤٣ حتى ٤٤٥.

[٤] – المصدر نفسه، الوثيقة رقم (٧٥١)، ص: ٤٤٠ – ٤٤٢.

١٩٥٨، أنهم ليسوا مستعدين لمجابهة الغرب، فهم لا يريدون أن يتورطوا، لكنهم يدعمون الجمهورية العربية المتحدة سياسياً وهم مستعدون لأن يمدوها بالتدريبات العسكرية. كما ان تدخل الولايات المتحدة في لبنان قد فقد صدقيّته تجاه الرئيس شمعون الذي كان يريد منها أن تنظف الشرق الأوسط من الشيوعية والناصرية، في حين كان وجودها لأجل ذلك محدوداً جداً. فالرئيس أيزنهاور لم يكن ينوي التدخل ضد جذور الناصرية أو الشيوعية أو تهديدها رغم عدم رضى الحكومة اللبنانية، لأنهم باعتقاده إذا كانوا غير قادرين على الحفاظ معهم على البلاد فهم لا يستطيعون أن يتموا العمل وحدهم بشكل تام، لذلك أرسل مبعوثه الخاص مورفي، إلى لبنان للاجتماع مع الرئيس اللبناني ومع شارل مالك اللذين كانا يريدان حلاً عسكرياً سريعاً. لكن مورفي رفض هذا الحل بحجة أنه يؤدي إلى اختلال التوازن السياسي في لبنان، إذ أدرك بعد اجتماعه بزعماء المعارضة أن الرئيس شمعون قد ارتكب خطأ فادحاً باتخاذ قرار إقصائهم عن السلطة، وبما أن احتمال قيام انقلاب عسكري لم يكن مستبعداً، رأى الأميركيون أنه على الجنرال شهاب "وآلته العسكرية أن تمسك بزمام الأمور حيث لا يجب أن يحدث انقلاب عسكري" [١].

وهكذا تم التفاهم على انتخاب الجنرال شهاب رئيساً للجمهورية إثر اتفاق أميركي – مصري – لبناني، وخاصة بعد أن تلقى السفير الأميركي مكلنتوك والمبعوث الخاص الأميركي مورفي رسالة من الرئيس جمال عبد الناصر أعلن فيها " أنه موافق على المرشح فؤاد شهاب" [٢]. فأقام هذا الاتفاق التوازن العربي– الأميركي بالإضافة إلى التوازن اللبناني – اللبناني.

على خط آخر، وعلى أثر الاحتجاجات المتعددة التي قدمت إلى مجلس الأمن الدولي، انتقلت المناقشات إلى داخله خلال فترة ١٨ – ٢٢ تموز ١٩٥٨، وذلك بهدف تسوية المنازعات بطريقة سلمية، وقدمت خلالها مشاريع مختلفة تبنى فيها مجلس الأمن المشروع الياباني الذي يرمي إلى تدعيم فريق المراقبين الدوليين في لبنان ليصار بعد ذلك إلى سحب القوات الأميركية منه. لكن روسيا استعملت حق الفيتو بعد أن رفض مجلس الأمن التعديلات

[1] - Irène L. Gendzier, "Notes from, the minefild...", op. cit. p. 344 - 345.
كما توضح وثيقة منشورة في ص ٣٤٥ أن "شهاب قال بوضوح، بوجود الأميرال هولواي، إنه لن يطلب من الأميركيين الذهاب إلا عندما تتقلص وتزول الثورة لذا شعر الأميركيون بأنه لم تكن هناك صعوبات مع شهاب حول انسحاب سريع لقواتهم. وفي الواقع إن هذه الاتفاقات جرى تحسينها بعلاقات ودية بين العسكريين اللبنانيين والأميركيين وهذا كان ضماناً ضد حركة سريعة من عملية الانسحاب" وللمزيد من التوضيح يمكن مراجعة ص: ١٩٩ – ٢٠٠.

[2] - Nawaf Salam, "L'insurrection...", Entretien avec Raymond Eddé, op. cit, p 153, et aussi Maud Fargeallah, "Visages d'une époque ...", op. cit, p 307.
– تذكر أنه خلال مقابلة السفير الأميركي وبوجود ريمون إده أعلن مورفي أنه متفق وجمال عبد الناصر على تأييد فؤاد شهاب. حتى الرئيس شمعون أعطى تعليمات لنوابه من أجل تأييد فؤاد شهاب.

التي اقترحها الاتحاد السوفياتي بإدخال " عدد من التعديلات على مشـروع القرار اليابـاني ، وكانت هذه التعديلات على نمط مشروع القرار السوفياتي" [1].

قاد استخدام حق النقض إلى انتقال المناقشات إلى الجمعية العامـة للأمـم المتحـدة في ٢١ آب حيث لا يمارس حق الفيتـو، فـتركت للـدول العربيـة أن ترسم خطـة عيشـها بسـلام بعضها مع بعض. في الشرق الأوسط، قدّم على أثره المشـروع العربـي الـذي نـال الموافقـة عليـه والترحيب من الجميع، لأنه كان بمثابة الحل الوسـط بـين المعسـكرين الدوليـين إذ أشـار إلى " الترتيبات العملية المناسبة التي تساعد على صيانة مرامي ومبادئ الميثاق في مـا يختـص بلبنـان في الظروف الحاضرة لجعل انسحاب القوات الأجنبية من الدولتين ممكنا في وقـت قريـب" [2]. أدّى هذا الموقف، خاصة بعد تأمين الإجماع حول الجـنرال فـؤاد شـهاب، إلى انتخابـه في ٣١ تموز ١٩٥٨ [3]، بأكثرية ٤٨ صوتاً، وأقسم اليمين أمام مجلـس النـواب بعـدم الإخـلال بالميثـاق الوطني.

التحولات الأساسية في المجتمع اللبـنـانـي في عـهد الرئيـس كميـل شمعـون ١٩٥٢–١٩٥٨

العوامل التي ساعدت على تحديد مسار الاقتصاد اللبـنـانـي

لا شك في أن موقع لبنان في قلب منطقة الشرق الأوسط، وبتركيبـة نظامـه السياسـي الحالي، سـاهمت إلى حـد بعيـد في تطور اقتصاده الحـر، كمـا أن هنـاك الكثير مـن العوامـل التاريخية، والسياسية، والاجتماعية، الداخليـة منـها والخارجيـة الـتي حـددت مسار تطـور الاقتصاد الرأسمالي في لبنان بمجمله مما أكسبَهُ البنية الحالية المتمثلـة بهيمنـة قطـاع الخدمـات

[1] – "فيتو روسي يعطل مشروع القرار الياباني"، خبر منشـور في جريدة " العمل" ، العدد ٣٧٧٣، الصادر في ٢٣ تموز ١٩٥٨، ص: ١–٤.
– المشروع السوفياتي يقضي بسحب القوات الأميركية من لبنان.
– المشروع الأميركي يطالب الأمم المتحدة باتخاذ مزيد من الإجراءات الفعالة لضمان منع التسلل عبر الحـدود اللبنانيـة وذلك بإرسال قوات بوليس دولي.
– المشروع السويدي يدعو إلى إيقاف مهمة المراقبين الدوليين.

[2] – النص الكامل لمشروع القرار منشور في جريدة " النهار" ، العدد ٦٩٦٤، الصادر في ٢٢ آب ١٩٥٨ ، ص١.

[3] – محاضر مجلس النواب ، جلسة ٣١ تموز ١٩٥٨ ، ص ٦٦٨.

على القطاعات المنتجة، وبتبعيته وارتباطه بالاحتكارات الخارجيـة. ويمكـن تحديـد أثـر تلـك العوامل على الشكل التالي [1]:

١– تراكم العملات الأجنبية الناتجة عن الإنفاقات التي قـامت بـها قـوات الحلفـاء في لبنان والمنطقة أثناء الحرب العالمية الثانيـة. ممـا أدّى إلى قيـام الأرصـدة الضخمـة الناتجة عن النشـاطات الاقتصاديـة، في لبنـان والبلـدان العربيـة، وكـان مـن غـير الممكن إنفاقـها خـلال الحـرب في القطاعـات الإنتاجيـة بسـبب تخلفـها. وبفضـل حيوية اللبنانيين وقدرتهم على المبادرة، استطاع السوق اللبناني عامـة والخدمـات اللبنانية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية اجتذاب الأرصدة المتراكمة انطلاقـاً مـن دور الوسيط في تأدية خدمات الوساطة والترانزيت وسـائر الخدمـات ذات العلاقـة بهذه التجارة كالتأمين والصيرفة، وهذا ما مكّنها من النمو بوتائر أسرع وبمعـدلات تفوق نمو القطاعات المنتجة للسلع.

٢– لعبت إيرادات الرساميل اللبنانية في الخارج دوراً بـارزاً في تعويـض النقـص الـذي خلفه توقف مصارفات الجيوش الأجنبية في مرحلة ما قبل الاستقلال وما بعده.

٣– كارثة فلسطين عام ١٩٤٨ وتحـوّل الطلب علـى الخدمـات الـتي كـانت فلسـطين تمارسها لأغراض السوق إلى لبنان. وأبرز هذه الخدمات تحول حركـة نشـاط مرفـأ حيفا إلى بيروت، وتحول أنابيب النفط القادم من العراق إلى لبنان وسوريا.

٤– أدّى الانفصال الجمركي عن سوريا سنة ١٩٥٠ إلى تشدد البورجوازيـة السـورية في حماية سوقها المحلي من غزو المنتجـات الأجنبيـة فحـدَّت مـن نشـاط الخدمـات التجاريـة اللبنانيـة الوسـيطة، وهـذا التحـدي فـرض علـى البورجوازيـة اللبنانيـة الوسيطة اللجوء إلى توسيع خدماتـها لأسـواق البلـدان العربيـة المجـاورة كـالأردن والعراق والسعودية وإيران، وغيرها.

٥– أدّى ازدياد إنتاج النفط وارتفاع عائداته في البلدان العربيـة إلى توفـير مـورد ضخـم لهذه البلدان المنتجة، وأكسبها قدرة هائلة على الاستهلاك والتثمير، وبسـبب نـدرة الكفاءات وقلة الخبرة فيها اتجه قسم كبير من العـائدات الفائضـة إلى لبنـان. وقـد أدّى هذا التدفق إلى فتح مجالات واسعة للّبنانيين يستغلونها في تطوير علاقاتـهم وإيجاد فرص عمل لألوف اللبنانيين في تلك البلدان المنتجة للنفط، كمـا اسـتفادت

[1] – حسان حلاق، " دراسات في المجتمـع اللبنـاني "، دار النهضـة العربيـة، بـيروت، ٢٠٠١، ص: ٢١٤– ٢١٥. ومحمد عطالله ويوسف صايغ، " نظرة ثانية في الاقتصاد اللبناني، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٦، ص: ٢٨– ٣٢.

قطاعات خدماتية أساسية أخرى كالقطاع المصرفي والعقاري والتجارة والـترانزيت، بالإضافة إلى قطاع الخدمات الترفيهية والسياحية والاصطياف وقطاع المقاولات.

٦- ساهمت التحولات السياسية والاجتماعية في البلدان العربية التي شهدت انقلابات عسكرية، منذ أوائل الخمسينات كمصر وسوريا والعراق وما رافقها مـن تأميمـات، في قيام ذعر وحذر لدى أغنياء تلك البلدان، فنتج عن ذلك نـزوح كبير للرساميل وأصحابها الأغنياء إلى لبنان، الذي كان الملجأ الأمـين لتثمير أموالهـم بعيداً عن أخطار التأميم، وهذا ما ساعد إلى حد كبير في تقوية القطاع الخدماتي.

مع ذلك ،اقتصر التأثير الإيجابي لتلك الخدمات على فئة ضيقة من الشعب اللبناني كانت تركز نشاطها في بيروت، فيما ظلّ معظم المناطق اللبنانية يعيش واقعاً متخلفاً وظروفاً سيئة تطول عدداً كبيراً من المواطنين الآخرين، وَخاصة الفئات الشعبية والمتوسطة.

ب- ازدهار قطاع التجارة والخدمات

ساعدت التحولات الاقتصادية التي استجدّت في منطقة الشرق الأوسط على تطور الاقتصاد اللبناني خلال فترة الرئيس كميل شمعون ١٩٥٢-١٩٥٨، إذ تميز بنسبة نموّ مرتفعة سنوياً، في حين أن العجز التجاري كان يزداد سنة بعد أخرى نتيجة زيادة نسبة الواردات على نسبة الصادرات.

فقد ازدادت نسبة التصدير من ٩٨ مليون ليرة لبنانية عام ١٩٥٢، إلى ١٢٧ مليون ليرة عام ١٩٥٨، إلا أن العجز سجل ارتفاعاً كبيراً في أواخر عهد الرئيس شمعون، إذ بلغ ٣٩١ مليون ليرة لبنانية، بعد أن كان عام ١٩٥٢ بحدود ٢٤٦ مليون ليرة لبنانية، وذلك عائد إلى نسبة الواردات اللبنانية التي قفزت من ٣٤٤ مليون ليرة عام ١٩٥٢ إلى حوالي ٥١٨ مليون ليرة عام ١٩٥٨ [1].

بالإضافة إلى العوامل السياسية والاقتصادية التي جعلت من بيروت وسيطاً مالياً ضرورياً لبلدان المنطقة، كانت هناك مجموعة من القوانين [2] والتدابير الاقتصادية التي أقدمت

[1] - الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، " المجموعة الاحصائية لعام ١٩٦٣"، ص: ١١٦- ١١٨.

[2] - بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ٣٠٤ ،الصادر بتاريخ ٢٤ كانون الأول ١٩٤٢ والمعمول به ابتداء من ٧ تشرين الأول ١٩٤٣ فإن قانون التجارة يطبق على المصارف حيث جعل النشاط المصرفي مشابهاً للنشاط التجاري، وقد اعتبر كل الذين يتعاطون الصرافة تجاراً، وهكذا لم ينظم أي قانون مصرفي بل كان يحق لأي فرد أو عدد من الأفراد التعاطي بالأعمال المصرفية دون الخضوع لقيود خاصة. كما أن المرسوم الاشتراعي رقم ١٣٥٣٢ / K الصادر بتاريخ ٥ تشرين الثاني ١٩٤٨ قد نظم حرية القطع بإلغائه كل التقييدات والتضييقات على أعمال=

عليها الدولة اللبنانية لتعزيز القطاع المصرفي، ولزيادة الثقة في مؤسساته المصرفية، من حرية تجارية وإطلاق اليد لمستثمري الأموال للقيام بنشاطهم. وكان في مقدمة هذه العوامل القانونية التي أقدمت عليها الحكومة قانون صدر في ٢٩ كانون الأول ١٩٥٣ وعُمل به في ١٠ شباط ١٩٥٤، بهدف تشجيع استثمار الأموال الوطنية والأجنبية معاً، يقضي بإعفائها من ضريبة الدخل لمدة ست سنوات. وتطور النظام المصرفي نتيجة صِلاته بالأسواق العالمية، إذ تحول إلى وسيط عالمي لتمويل الأموال واستثمارها، وخاصة بعد إعلان قانون السرية المصرفية الذي صدر بتاريخ ٣ أيلول ١٩٥٦، ليضفي السرية على جميع علاقات العملاء بمصارفهم لاسيما فيما يخص حسابات ودائعهم، سواء أكانت بأسمائهم أم حسابات رقمية مغفلة، « ولا تعلن هُويّة صاحب الحساب المرقم إلا بإذنه الخطي أو بإذن وريثه أو الموصى لهم أو إذا أعلن إفلاسه أو إذا نشأت دعوة تتعلق بمعاملة مصرفية بين المصارف وزبائنها » [1]، فشجع هذا القانون على جذب الرساميل وتدفقها إلى لبنان، حتّى أن كثيراً من بلدان الخليج وغيرها من بلدان الشرق الأوسط فضّلت إيداع أموالها في لبنان بدلاً من مصارفها المحلية.

هذا بالإضافة إلى سياسة الباب المفتوح التي تراعي الخدمات، وموقع لبنان الجغرافي، ومهارة أبنائه التجارية، والحرّية المطلقة في التجارة، التي لا تخضع للرقابة إلا قليلاً، إلى تراكم الوفر وزيادة عالية من الدخل القومي في التجارة، وحصول " المعجزة الاقتصادية اللبنانية". وقد استغلت البورجوازية اللبنانية ذلك لتؤكد نظريتها القائمة حول لزوم الاستمرار بالانفتاح على الأسواق الرأسمالية لإرساء نظام الاقتصاد الحرّ و" المعجزة الاقتصادية اللبنانية"، بهدف منع أية اتجاهات إصلاحية من شأنها أن تقضي على سيطرتها الطبقية.

هذا الوضع الخاص بهرَ وأدهش العديد من الاقتصاديين، كما صار موضوعاً لدراساتهم وتحليلاتهم إلاّ أنّ كل الشروحات المادحة لهذه المعجزة لم تأخذ بعين الاعتبار إعادة التوزيع للثروات الإنتاجية بل كانت تسلط الضوء على الإنتاجية والمردودية الاقتصادية، مع أن التطور " لا يقاس فقط بمعدلات النمو أو بالاحتياطات المالية ، بل يشمل أيضاً معايير اقتصادية- اجتماعية نوعية تتعلق خاصة بالتغيير الاجتماعي، وباندماج مختلف مكونات المجتمع اللبناني المتعددة وبالمشاركة الفعلية المتزايدة للسكان بفوائد الحداثة ومنافعها " [2].

= الصرافة وإجازته كل التحويلات بين الليرة اللبنانية والعملات الأخرى، وبين هذه العملات نفسها، وهذا ما أدّى إلى جعل بيروت سوقاً رئيسية للقطع في المنطقة.

[1] - الجريدة الرسمية، العدد ٣٦، الصادر في ٥ أيلول ١٩٥٦، ص ٨٠٠.

[2] - كمال حمدان، " الأزمة اللبنانية ، الطوائف الدينية، الطبقات الاجتماعية، الهوية اللبنانية"، دار الفارابي، بيروت، ١٩٩٨، ص ٩٦ .

ولدى التحليل لميزان المدفوعات ما بين أعوام ١٩٥٢- ١٩٥٨ [1]، نلاحظ أن الاقتصاد اللبناني مرتهن للخارج، أي أن اختلال التوازن في الميزان التجاري يتم تعويضه عبر الرصيد الإيجابي للخدمات الوافدة إلى الخارج، فكان الاعتماد الأكبر على المداخيل غير المنظورة التي حققها اللبنانيون من الخدمات التي ترد إلى الخارج، ومن حركة رؤوس الأموال والمداخيل التي جَنَوها من تجارة العبور ومن خدمات أخرى كالسياحة والنقل، بالإضافة إلى الهبات وأموال المغتربين إلى ذويهم والمساعدات الدولية والخيرية والثقافية. وحقق ميزان المدفوعات عام ١٩٥٢ حوالي ٢٦ مليون ليرة لبنانية ثم قفز الرقم إلى ٥٧ مليون ليرة لبنانية عام ١٩٥٤، ولكن بسبب تطور الأوضاع السياسية على الساحة اللبنانية عام ١٩٥٨ فقد تراجع الوفر ١٤ مليون ليرة لبنانية، يستنتج من هذا أن عجز الميزان التجاري والتوازن الظرفي لميزان المدفوعات شديد التأثر بالاضطرابات التي تحدث على الصعيد الداخلي أو الخارجي، وهذا ما يستوجب على القيمين على النظام الاقتصادي، خلق توازن اقتصادي- اجتماعي عن طريق دعم القطاعات الإنتاجية.

ويبرز الجدول رقم (٥) [2] أن الدخل الناتج عن التجارة بالنسبة إلى مجموع الدخل الناتج عن بقية النشاطات (زراعة – صناعة وغيرها) يشكّل أعلى نسبة مئوية إذ تراوحت ما بين ٢٩ و ٣١ ٪ من مجموع الدخل، وهذا يشير إلى المكانة التي تحتلها التجارة في الاقتصاد من حيث أنها شكّلت أكبر مصدر منفرد للدخل، في حين مثّل الدخل الناتج عن قطاع الزراعة مثّل نسبة منخفضة، تضاءلت باستمرار من ٢٩ ٪ عام ١٩٥٢ إلى ١٨ ٪ عام ١٩٥٤ إلى ١٦ ٪ عام ١٩٥٨. وتراوحت نسبة الصناعة المنخفضة ما بين ١٣ ٪ و ١٤ ٪ . وهذا يؤكد بدوره ميل الاقتصاد اللبناني إلى القطاع التجاري- الخدماتي واعتماده عليه. وهذا التباين في توزيع الدخل الوطني يؤدي إلى العجز في الحياة القروية ويظهر مدى الحاجة الملحة إلى تطوير القطاعات الإنتاجية، ولا بدّ من الإشارة إلى الأهمية الاستراتيجية للشروع في عملية إنماء زراعي وصناعي بوسائل فعّالة وعلى أسس جديدة، إذ " تعتبر الصناعة، إلى جانب الزراعة، من الأسس الثابتة والحيوية في بنية النظام الاقتصادي اللبناني، وتشكل قطاعاً أساسياً في كل خطة اقتصادية

[1]- Mission IRFED, " Etude préliminaire surles besoins et les possibilités de développement au Liban 1959- 1960", Volume 1, p(1- 2- C- E- 6) et aussi : Bureau des documentations arabes," Le rapport Higgins sur l'économie libanaise", Publication documentaire, Damas, 1960, Tableau N° 2, p 21 .

[2]- op. cit, P22 .

تهدف إلى اطلاق وتسريع عملية الإنماء الاقتصادي" [1]، وتساهم إلى حد كبير في إرساء التوازن الاقتصادي – الاجتماعي.

كانت سياسة لبنان الاقتصادية تهدف إلى تأمين الأجواء الصالحة للأعمال التجارية، وبرز ذلك جلياً في قوانين الصيرفة والضرائب التي كانت تتيح التبادل الحر. فبالرغم من أن الرئيس شمعون قد سعى إلى إنشاء مصرف " التسليف الزراعي الصناعي والعقاري" عام ١٩٥٤، فإن قروضه كانت تفتقر إلى الإشراف الفعال لضمان الاستفادة منها. لذلك حاوت الحكومة في عام ١٩٥٧ إعداد مشروع جديد " لتسليف الأموال إلى الفلاحين إما بصورة مباشرة أو بواسطة الجمعيات التعاونية الزراعية" [2]، غير أنه بقي حبراً على ورق ولم ير النور، فنما قطاع الخدمات واتّسعت الحركة المصرفية على حساب الزراعة التي فقدت الكثير من عمالها وقل إنتاجها وأصبحت مع تطور الأوضاع الاقتصادية في لبنان قطاعاً هامشياً.

وشدّد الرئيس شمعون على دور لبنان الاقتصادي ففتح أبوابه على الغرب للوصول إلى البحبوحة والازدهار الاقتصادي، وقام بعقد اتفاقات تجارية في عام ١٩٥٣ [3] مع دول الجوار مما انعكس إيجاباً على لبنان، الذي أصبح مركزاً لحركة الرساميل الوافدة إلى المنطقة وذلك بعد تعزيز القطاع الخدماتي بشكل كبير.

ومن الاتفاقات المعقودة، اتفاق الخامس من آذار الذي نظّم العلاقات مع سوريا. واتفاق السابع من أيلول الذي سهل التبادل التجاري وشؤون الترانزيت بين الدول العربية جميعاً، وكانت الغاية منه إزالة الحواجز وتذليل العقبات التي تحول دون حرية تبادل السلع والخدمات، وإنشاء سوق موحدة لخير الشعوب العربية، لكن تلك الاتفاقات لم تحقق الغاية المنشودة لاختلاف النظم الاقتصادية بين الدول المتعاقدة.

وإيماناً منه بتنمية الموارد والثروات واستثمارها بالطرق الفضلى، بهدف زيادة الدخل القومي، ورفع المستوى المعيشي، فقد أنشأ وزارة التصميم العامّ في عام ١٩٥٤، لتقوم بالدور الفعال بمعاونة مجلس الانماء الاقتصادي " لدرس إمكانيات البلاد والتحري عن مواردها الإنتاجية وعن ثرواتها وقواها الطبيعية "[4]. وقد أُعطيت صلاحيات واسعة لإعداد خطة شاملة بهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ، فأعدّ مجلس التصميم والإنماء سنة ١٩٥٨ خطة

[1] – عبدو يبرودي، " واقع الاقتصاد في لبنان" ، منشورات مؤسسة الدراسات الاستراتيجية من أجل السلام" ، بيت المستقبل، بيروت، لا تاريخ، ص ٤٣ .

[2] – عادل اسماعيل، " الوضع في الريف اللبناني"، دراسة منشورة في كتاب " التربية ونهضة الريف العربي"، منشورات الجامعة الأميركية، بيروت، ١٩٥٨، ص ٣٩٩.

[3] – يوسف قزما خوري، " البيانات الوزارية .." ، المجلد الأول، مصدر سابق، ص: ٣٣٢- ٣٣٣.

[4] – المرجع نفسه ،ص ٣٣٢.

للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ولكن تعثر تنفيذها بسبب ضآلة موازنته من جهة وثورة ١٩٥٨ من جهة أخرى، مما أدّى إلى تأجيل دراستها إلى عهد الرئيس فؤاد شهاب.

لا بدّ من الإشارة أخيراً إلى بعض الاتجاهات في كتابة تاريخ لبنان التي ترى أن الإصلاحات في عهد الرئيس شمعون أدت إلى بحبوحة ورخاء اقتصادي ونمو اجتماعي، إذ إنّ سياسته كانت تهدف إلى توسيع الطبقة الوسطى وتنشيط دور البورجوازية اللبنانية على المستويين المحلي والاقليمي، فشهد عهده نظام خدمات متطور، وأصبح مركز ازدهار كبير. وهناك اتجاه آخر يرى أن إصلاحات الرئيس شمعون ركّزت على القطاعات غير المنتجة، وبقي أثرها محدوداً في تنمية القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة والتطور الحرفي، وأنه في عهده لم تستفد جميع المناطق اللبنانية بشكل متوازن مما قاد إلى خلل كبير بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، أي بين بيروت وجوارها من جهة وباقي المناطق من جهة أخرى، مما أحدث خللاً اجتماعياً حاداً كان من نتائجه نزوح أعداد كبيرة من الريفيين إلى ضواحي بيروت، ولعب هذا العامل دوراً أساسياً في تأزم الأوضاع الاقتصادية في لبنان التي تزامنت مع أزمة حادة في الأوضاع السياسية المتأزمة، وزادت حدة بعد انتخابات ١٩٥٧ مما أدّى إلى انفجار الأزمة اللبنانية عام ١٩٥٨.

بعض الاستنتاجات

أحدثت ثورة ١٩٥٨ تغييرات إيجابية أساسية في الحياة السياسية اللبنانية:

- الحفاظ على الوحدة الوطنية التي لا تحميها أيه قوة خارجية، إذ استطاعت الثورة أن تحيد الجيش وأن تتقيد بالدستور وبروح الميثاق من غير أي تعديل يمكن أن يخل بالتوازن الوطني الذي أُرسي عليه ميثاق ١٩٤٣.
- القضاء على "مبدأ أيزنهاور" وعلى فكرة ربط لبنان بالأحلاف الغربية السياسية والعسكرية. كما تمكنت من الضغط على الجيوش الأجنبية للانسحاب من لبنان في موعدها المحدد. وبالمقابل، حافظت على وجه لبنان العربي دون مقاطعة الغرب.

أما على مستوى السلبيات فيمكن الإشارة إلى:

١- استبدال التقارب اللبناني –البريطاني بالتقارب اللبناني– الأميركي الذي ساعد وزاد في تأجيج التناقضات، مما أدّى إلى تفجيرها.

٢- أظهرت الثورة أن الميثاق لم يحقق استقرار الأوضاع الداخلية، لأنه أبرز جلياً التناقضات السياسية العميقة، وأثبت أنه ليس علاجاً دائماً بل لا يناسب التطور السريع للمجتمع.

٣- انتهت الثورة إلى تسويات ميثاقية دون كسر الحواجز الطائفية التي تشتت الشعب، وتعمق الهوة بين اللبنانيين المطالبين دوماً بميثاق جديد يحقق المساواة بين كل الطوائف، أو بالأحرى بين كل المجتمعات.

٤- في مجال آخر، تجلت سياسة الرئيس شمعون بالانحياز التام للعالم الغربي والارتباط الوثيق بسياسة الغرب وبالانكماش عن العالم العربي، وهذا ما أنتج انقساماً، بين اللبنانيين أدّى إلى خلل في التوازن الداخلي الذي قام عليه ميثاق ١٩٤٣. فظهر تيار عروبي يرفض الارتماء في أحضان الغرب، ويدعو إلى السير وراء مصر الثورة المدافعة عن الحرية وتقرير المصير لكافة الشعوب العربية، ذلك أن مصلحة لبنان تتحقق بالارتباط بالمصلحة العربية للحفاظ على وحدته الوطنية. وقد ضم هذا التيار مجمل الأحزاب والشخصيات الوطنية من مختلف المناطق اللبنانية والمدعومة من البطريرك الماروني المعوشي ومن أكثرية شرائح المجتمع اللبناني الذي يقاوم بشدة السياسة الخارجية للحكم.

وتبلور تيار السلطة المدعوم من الأحزاب الموالية لها كحزب الكتائب اللبنانية، والحزب القومي السوري الاجتماعي، وحزب الطاشناق، وبعض السياسيين المستفيدين، وقلة

من المجتمع اللبناني الذين يجمعهم هدف واحد هو محاربة الشيوعية التي تشكل خطراً على الكيان اللبناني، وضرورة التعاون مع الغرب للوقوف ضدّ الشيوعية.

ولا شك في أن عهد الرئيس شمعون قد تميز بالازدهار والانتعاش الاقتصادي، إلا أنه لم يختلف عن العهود السابقة في تشجيع المحسوبية وبث الدعايات الطائفية أثناء الانتخابات لتأمين مناصرين له وحماية المصالح الغربية في لبنان الذي أصبح أكثر ارتباطاً بالغرب سياسياً واقتصادياً.

لذلك ارتبط الصراع في لبنان بالصراع القائم في الأقطار العربية الذي أدّى إلى تفجير التناقضات السياسية على الساحة اللبنانية، فسياسة بسط السيطرة الغربية على الدول العربية، ومحاولة كل منها الإسراع إلى ضم أكبر عدد ممكن من الدول ، كان على لبنان أن يتلقى سلبيات التحالفات العربية، وخاصة بعد اندثار النفوذ البريطاني – الفرنسي عن منطقة الشرق الأوسط. وازداد الانقسام حدّة لدى ظهور تيار يتزعمه ملك العراق ورئيس وزرائه نوري السعيد الذي أراد جعل البلدان العربية أسيرة للمصالح الأجنبية، ولدى ظهور تيار آخر يتزعمه الرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي أراد تحرير الدول العربية من العبودية والاستغلال الغربي، فانعكس هذا التنافس سلباً على الساحة اللبنانية مما أدّى إلى تزعزع الوحدة الوطنية، خاصة بعد توتر العلاقات بين مصر ولبنان الذي كان متعاطفاً مع العراق. وأدت الخلافات اللبنانية – العربية إلى إضعاف موقف الجامعة العربية في إتخاذ قرارات حاسمة لإنهاء التوترات القائمة بين الدول العربية، أو للحدّ من التأثير على الأفرقاء على الساحة اللبنانية أو لمنع تزويدهم بالأسلحة التي عقّدت الأمور وأجّجت التوترات .

وراء تلك الصراعات العربية المؤثرة على الوضع اللبناني، كانت أصابع الاتهام تشير إلى التدخل الأميركي في منطقة الشرق الأوسط، بحجة منح مساعدات اقتصادية وعسكرية لقادة الشرق الأوسط، في حين لم يكن في الحقيقة إلا لسدّ الفراغ البريطاني – الفرنسي المضمحل والقضاء على نزعة التحرر والوحدة التي قادها الرئيس المصري المدعوم من الاتحاد السوفياتي الزاحف إلى مناطق البترول، الأمر الذي تعتبره الولايات المتحدة غير مقبول بالنسبة لها، بسبب وجود خطوط حمر لا يمكن تجاوزها. وقاد هذا الوضع من التنافس والصراع بين الجبارين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي إلى تفجير الأزمة في أيار ١٩٥٨، وخاصة عندما سقط "حلف بغداد" وفشل الغرب في القضاء على الناصرية أو إقصاء النفوذ السوفياتي عن المنطقة. وَجُبِهَ التدخل الأميركي بمعارضة قوية عربياً ولبنانياً، وذلك من قبل الجماهير العربية التي خاضت نضالاً مريراً لإحباط المشاريع التي تدعم الكيان الإسرائيلي وإقامة الصلح بين العرب وإسرائيل ، لصالح إسرائيل وعلى حساب العرب.

أخيراً، رغم أن نظام الرئيس شمعون أعلن انحيازه الوثيق إلى السياسة الأميركية، فقد فشلت في حمايته، إذ كان هدف سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ على مصالحها النفطية في العالم العربي ودعم الكيان الصهيوني وإبقاء ديمومة لبنان واستقلاله، وقد حاولت إعادة النظر في مخططاتها بالنسبة لتيار "القومية العربية" عن طريق محاولة احتوائه، إذ لا يمكن القضاء عليه، بعد أن اقتنعت بأنه سيل جارف لا يمكن وقفه، وحاولت الابتعاد عن العلاقات التي تضر بمصالحها، فعمدت إلى تقليص الضغوط على الجمهورية العربية المتحدة بالرغم من خوفها من شخصية الرئيس جمال عبد الناصر الذي يشكل قوة سياسية لا يمكن التغاضي عنها، وأرادت الالتفاف عليه عن طريق مضاد لإبعاد الخطر عن الكيان الإسرائيلي والعمل على إيجاد التحالفات السياسية في لبنان، بالتقرّب من كل المجموعات السياسية اللبنانية، وخاصة المعارضة، لمنع سيطرة جناح على آخر أو طائفة على أخرى . ثمّ راحت تقيم علاقاتها مع القوى اللبنانية على أساس الحفاظ على استراتجيتها في منطقة الشرق الأوسط. لذا جهدت عبر السفير الأميركي مكلنتوك في توجيه سياستها بطريقة ملائمة للمصالح الأميركية الهادفة لديمومة النظام اللبناني وذلك بإعادة التوازن اللبناني – الأميركي واللبناني – اللبناني، والحفاظ على التركيبة الاجتماعية السياسية اللبنانية.

لقد بات ارتباط لبنان بالولايات المتحدة الأميركية وتحالفه مع بريطانيا وفرنسا في عهد الرئيس شمعون يهدف إلى إقصاء الاتحاد السوفياتي عن الشرق الأوسط، لكن هذا الهدف لم ينقذ لبنان من صراع النفوذ بين هاتين الدولتين في إطار الصراع على المشرق العربي، وخاصة بعد تراجع النفوذ البريطاني ومشروع أيزنهاور،الذي لم يمانع في محاولة الإطاحة بالرئيس شمعون ومع أن الحزب القومي السوري الاجتماعي كان يعتبر الحليف القوي لسياسة النظام اللبناني بقيادة الرئيس شمعون، فقد كان يهاجم سياسة التدخل الأجنبي الغربي ويوجه أصابع الاتهام إلى الاطراف المتنازعة وخاصة الموالية ويطالب الشعب ببناء الدولة على أسس قومية جديدة. وهناك من يرى أن الحزب القومي كان يأمل الإطاحة بالقيمين على النظام اللبناني للوصول إلى كرسي الحكم وتحقيق آماله ببناء مشروع "الهلال الخصيب"، غير أن السياسة البريطانية فشلت أمام الديبلوماسية الأميركية واستراتيجيتها في تقسيم العالم العربي، فانهار "حلف بغداد" المدعوم من بريطانيا، وتفجرت الأوضاع على الساحة اللبنانية دون أن تنجح في القضاء على التيار الناصري، ولا على النفوذ السوفياتي الذي تصدى "لمشروع دالس"، وعمل على سحب الجيوش الأميركية من لبنان عبر قرارات الأمم المتحدة، وتشجيع رجالات المعارضة على تثبيت مواقفهم ودعمهم لاستلام الحكم في لبنان.

هكذا، دخل لبنان بعد ١٩٥٨ مرحلة جديدة من الحكم على أساس الحياد اللبناني الإيجابي بعيداً عن التحالفات الأجنبية، على اختلاف أشكالها وأهدافها.

الباب الأول

تطور الأوضاع السياسية في لبنان

١٩٥٨ - ١٩٧٥

الفصل الأول: بدايات تشكل الدولة الحديثة على قاعدة الإصلاحات الشهابية ١٩٥٨- ١٩٦٤.

الفصل الثاني: تطور الأوضاع السياسية في عهد الرئيس شارل حلو ١٩٦٤- ١٩٧٠.

الفصل الثالث : انفجار الصيغة اللبنانية في عهد الرئيس سليمان فرنجية ١٩٧٠- ١٩٧٦.

الفصل الأول

بدايات تشكل الدولة الحديثة على قاعدة الإصلاحات الشهابية

١٩٥٨ - ١٩٦٤

- الثورة المضادة والحكومة الرباعية ١٩٥٨.
- الفلسفة الشهابية .
- النهوض الاجتماعي والاقتصادي من خلال تطوير النظم الحديثة ١٩٥٨- ١٩٥٩ .
- النهوض السياسي المتمثل بقانون الجديد لانتخابات عام ١٩٦٠.
- استقالة الرئيس شهاب ١٩٦٠ والعودة عنها .
- علاقة الرئيس شهاب بالقوى السياسية والعسكرية في البلاد.
  - أ- محاولة الانقلاب الفاشلة ١٩٦١
    - ١- دوافع محاولة الانقلاب .
    - ٢- خطة الانقلاب .
  - ب- انتخابات ١٩٦٤ ومعركة التجديد .
- الشهابية تؤسس لهوية لبنانية جديدة.

بعض الاستنتاجات .

الثورة المضادة والحكومة الرباعية ١٩٥٨

أرضى انتخاب فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية الأطراف المتصارعة، وفور تسلمه زمام الحكم في ٢٣ أيلول ١٩٥٨، [١] كلف الرئيس رشيد كرامي تشكيل الحكومة التي استبعدت منها القوى السياسية والأحزاب الموالية للعهد السابق، وخاصة حزب الكتائب. وهذا ما أدّى إلى اندلاع « الثورة المضادة » لأنها اعتبرت عدم تمثيلهم هزيمة لهم وتحدٍ لإرادة اللبنانيين لا يمكن القبول بها. فكان لزاماً أن " يجدوا وسيلة يُشعرون بها العهد الجديد بأنهم ضد هذه التصرفات وأنهم لا يقبلونها، وكانت وسيلتهم الوحيدة هي الوقوف في وجه الحكومة" [٢] التي شكلت انتصاراً للمعارضين والثائرين.

حينئذ تعددت الآراء حول أسباب هذه الثورة، فمنهم من بررها بأن الرئيس رشيد كرامي أخطأ في الإدلاء في تصريحه عن " قطف ثمار الثورة "، وما لبث أن زاد من غضب المعارضين ومخاوف المسيحيين، لتنشب " ثورة مضادة" في المناطق المسيحية يتزعمها حزب الكتائب. ولتعود المتاريس لتظهر الأسلحة من جديد في الشوارع . ومنهم من ذهب إلى حد اتهام الرئيس فؤاد شهاب والاستخبارات العسكرية بتشجيع حزب الكتائب على هذه الانتفاضة الشعبية . المسيحية " لكي يضبط اندفاع المسلمين وزعمائهم الذين اعتبروا ذهاب كميل شمعون وحكمه بمثابة انتصار لثورتهم وبالتالي فرصة لتحقيق مكاسب سياسية على حساب المسيحيين ." [٣]

كما رأت المعارضة أن الولايات المتحدة الأميركية والرئيس شمعون، وخاصة بعد اجتماعه بسفيرها ماكلنتوك في "غابة بولونيا"، كانا وراء الفتنة الطائفية في تقوية معنويات أنصار العهد وتشجيعهم على القيام بالفتنة. وأن الأميركيين يقصدون "من إشعال نيران الفتنة الطائفية إبقاء قوات الاحتلال، وإشراك عملاء الاستعمار في الحكم، وإيجاد شكل من أشكال التدويل يفرض على لبنان، ومنع العهد الجديد من القيام بعملية تضميد الجراح وإعادة الهدوء والاستقرار والأمن إلى البلاد" [٤].

ويؤكد باسم الجسر أن معظم هذه العوامل لعب دوراً مهماً في اندلاع " الثورة المضادة" . ولكن الرئيس فؤاد شهاب وقف الموقف نفسه الذي وقفه في ثورة ١٩٥٨، أي أنه

---

١ – يوسف قزما خوري، " البيانات الوزارية.." ، المجلد الأول، مصدر سابق، ص ٥٥٩. وقد ضمت رشيد كرامي، فيليب تقلا، شارل حلو، محمد صفي الدين، يوسف السودا، رفيق نجا، فريد طراد، فؤاد النجار.

٢ – حمدي الطاهري ، " سياسة الحكم في لبنان" ، مرجع سابق، ص ٣٧٦.

٣ – باسم الجسر، "فؤاد شهاب ذلك المجهول" ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٨٨، ص ٤٨.

٤ – "الاستعمار الأميركي وشمعون وراء محاولة إشعال الفتنة الطائفية"، خبر منشور في جريدة "الأخبار"، العدد ٢١٨، الصادر في ٥ تشرين الأول ١٩٥٨، ص: ١ – ٤.

حيّد الجيش ولم يصدر الأوامر لقمعها وذلك من أجل الحفاظ على الوحدة الوطنية، وأضاف أنه حاول بجهد أن يحدَّ من تماديها وتحويلها إلى حرب أهلية جديدة، واكتفى بأن أعطى " الأوامر نفسها بمنع قطع طرق المواصلات الرئيسية أو خروج تظاهرات أو التعرض للمواطنين أو المؤسسات الإسلامية في المناطق ذات الأكثرية المسيحية." [1]

أثارت الفتنة حفيظة الاتحاد السوفياتي حيث شجب وزير الخارجية السوفياتية. أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ٢ تشرين الأول ١٩٥٨، بشدة، كلٍّ أنواع الاستفزازات من أجل تبرير بقاء القوات الأميركية. كما رفض الحجة التي تربط "سحب القوات الأميركية من لبنان بسحب القوات البريطانية من الأردن... الحق بأن تدرج في جدول أعمال الدورة الحالية كقضية مستقلة، مسألة تنفيذ قرار الدولة الاستثنائية بشأن سحب القوات وبالتالي تصفية عواقب العدوان الإنكلو – أميركي في الشرق الأدنى" [2].

دفعت تلك التطورات الخطيرة الرئيس فؤاد شهاب إلى إجراء اتصالات ومشاورات من أجل التوصل إلى حل يرضي الأطراف المتشنجة وإنهاء الأزمة، وقد أسفرت النتائج عن إنهاء "الثورة المضادة" بعد اجتماع ضم رئيس الجمهورية والشيخ بيار الجميل، تدارسا خلاله الحل الذي يمكن أن يؤدي إلى نتيجة إيجابية ترضى عنه المعارضة. وقد أنتج هذا الحوار تشكيل حكومة رباعية ضمت رشيد كرامي، ريمون اده، حسين العويني، والشيخ بيار الجميل دعيت "حكومة الإنقاذ الوطني" وتكرس شعار "لا غالب ولا مغلوب". أرضت هذه الحكومة جميع الأفرقاء فعادت الحياة إلى مجاريها الطبيعية وتوارى السلاح وأزيلت المتاريس وفتحت الأسواق بعد أن عمت الاضرابات والمظاهرات أياماً عدة، تأكد خلالها اللبنانيون من أن السلام هو في "التعايش والتفاهم الإسلامي – المسيحي في ظل إحياء الميثاق الوطني" [3].

الفلسفة الشهابية

اعتنق الرئيس فؤاد شهاب فلسفة الأب لويس جوزيف لوبريه مدير مؤسسة إيرفد القائلة " بالاقتصاد الإنساني" أي بتحقيق الإنماء المتكامل وتوزيع الثروة في البلاد بهدف سدّ

---

[1] – باسم الجسر، " فؤاد شهاب ذلك المجهول" ، مرجع سابق، ص: ٤٨–٤٩.

[2] – "غروميكو يطالب بسحب قوات اميركا وبريطانيا"، خبر منشور في جريدة "الاخبار"، العدد ٢١٨، الصادر في ٥ تشرين الأول ١٩٥٨، ص: ١ – ٤.

[3] - Edmond Rabbath, "La formation historique du Liban politique et constitutionnel". Librairie Orientale, Beyrouth, 1986, p. 569.

– هذه الحكومة استطاعت في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٨ ان تنجز سحب القوات الأميركية من لبنان اثر المحادثات التي تمت بين الولايات المتحدة الأميركية والجمهورية العربية المتحدة. وللمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة محمد حسنين هيكل "سنوات الغليان"، مرجع سابق، ص: ٣٨٩ – ٣٩٠ – ٣٩١.

الفجوة بين مجالات اللامساواة على الصعيدين الاجتماعي والمناطقي، وخاصة بعد أن سادت مظاهرها الكبيرة بين الطبقات والطوائف في لبنان. لقد اعتبر الرئيس شهاب أن الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية في البلاد هي المصدر الرئيسي للاضطراب والمشاكل وأنها المعضلة التي تلح في ضرورة معالجتها. لذلك ارتأت الشهابية أن الحل للانقسامات الاجتماعية – الاقتصادية في البلاد هو في تطوير فلسفة اجتماعية جديدة وتنفيذها.

وَنشدت استراتيجية الرئيس شهاب إيجاد تقسيم متوازن للسلطة والثروة بين الطبقات والمناطق والجماعات اللبنانية المختلفة، وذلك ضمن نظام اجتماعي سياسي معاصر ليبرالي وديموقراطي ولبلوغ هذه الغاية سعى إلى ما يلي: " تنفيذ ما يسميه الرئيس شهاب – الاجتماعي – أي تحقيق توزيع أكثر تساوياً للثروة والخدمات على الصعيدين الاجتماعي والمناطقي، وتقديم تعريف جديد للدولة وفهم جديد للعلاقة بين المجتمعين السياسي والمدني – الأهلي – عبر تشجيع كل مواطن على المشاركة في صياغة وتنفيذ مشروع جماعي على الصعيد الوطني " [1].

النهوض الاجتماعي والاقتصادي من خلال تطوير النظم الحديثة ١٩٥٨–١٩٥٩

أراد الرئيس فؤاد شهاب أن يُدخل تغييرات إيجابية ملموسة في مجتمع تسود فيه التناقضات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ضمن قواعد التوازن بين القوى الداخلية والوئام بين الطوائف، وذلك لأن أي تغيير في عملية التوازن بين الفئات التي تتمتع بالنفوذ والسلطة، حتى ولو كانت متلائمة مع العصر، سيؤدي إلى الاختلال، وتعرض الجمهورية للخطر. لذا كان حريصاً كل الحرص على المحافظة على الصيغة اللبنانية ضمن تقاليدها المعروفة، فراعى التوازن الطائفي ومقتضيات الوحدة الوطنية، كأنه يسعى بعد الشرخ العضوي الذي أصاب بنية الدولة والمجتمع، إلى تضميد الجراحات الخارجية والتأسيس للإصلاح الداخلي ودعا شهاب اللبنانيين جميعاً على مختلف نزاعاتهم وآرائهم إلى العمل سوية في مختلف الميادين الخلقية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بإرادة حازمة وحكمة واعية واتحاد وثيق لإبعاد التنافر وبناء " دولة مثالية في تنظيمها وطمأنينتها تستند إلى تقاليدها العريضة، منفتحة لكل جديد خير في متنوع التقدم البشري، مستعدة لكل تعاون مخلص أو أخوي تقابل به، واعية واجباتها

---

[1]- Nawaf Kabbara, " The Chehabism in Lebanon: The Faillure of Hegemony Project 1958–1970",PH.D, Philosophy-Politic, in University of Essex, 1988, P 109- 110-111

وحقوقها على السواء، متعلقة باستقلالها بما يفرضه هذا الاستقلال و يتطلبه من مروءات و تضحيات" [1].

وأدرك الرئيس شهاب الرغبة الكامنة والأكيدة لدى الفئات المحرومة من التطور الاجتماعي والاقتصادي ، والتي أدّى إهمالها إلى خلق عامل مساعد للثورة، وكان واعياً خطر حصر الازدهار الاقتصادي في أوساط البورجوازية، الأمر الذي ولّد الانشقاق والاختلال الطبقي–المناطقي–الطائفي، فانتهج لذلك سياسة تنظيمية جديدة بديلة لسياسة الرئيس السابق كميل شمعون، فسعى إلى وضع خطة تدعّم الوحدة الوطنية وتصون الكيان اللبناني من خلال إقامة عدالة اجتماعية وتنمية اقتصادية مرتكزة، عن طريق الإحصاء والمسح الشامل للثروات الوطنية المختلفة ، لذلك عمد بمبادرة منه في ٧ اذار ١٩٥٩، إلى عقد اجتماع هام مع الأب اليسوعي لويس جوزيف لوبريه مدير مؤسسة إيرفد وفريقه من الخبراء والاخصائيين الأجانب واللبنانيين، قضى بوضع الدراسات المطلوبة، لإجراء عملية تحليلية شاملة تتناول حاجات لبنان الاجتماعية والاقتصادية وتركز على احتياجات المناطق الريفية والثروات الطبيعية والبشرية لكل منطقة لتلمس المشاكل الأساسية، بالإضافة إلى وضع خطة تتناول سلّماً لترتيب البرامج الإنمائية المتوسطة والبعيدة المدى ، بغية إرساء "سياسة تخطيطية تعم مجمل المناطق اللبنانية وتكون مفيدة لجميع الفئات اللبنانية ومساعدة في تحقيق التضامن الحقيقي للطبقات الاجتماعية" [2].

وكشفت بعثة إيرفد خطورة الأوضاع الاجتماعية في البلاد، وهشاشة الازدهار اللبناني، وبيّن التحليل أن خلف هذه الواجهة البرّاقة للبنان ، وطناً مقسماً إلى ثلاث مناطق فيها فوارق مهمة في مستويات العيش، بالإضافة إلى النواقص العديدة المسيطرة على الحياة الريفية . أما الملاحظات التي تم استخلاصها من خلال المقارنات فيما بين وضعيات المناطق :

– " المنطقة التي بدأت تسير في طريق النمو أو تقدمت فيه ، جبل لبنان من كسروان إلى الشوف ، مع منحدره الشرقي .

– منطقة اللانموّ والتخلف المطلق في شمالي البلاد، تشتمل على قرى محافظة الشمال وقرى البقاع الشمالي، الهرمل وبعلبك.

– منطقة التخلف ، الجنوب يضاف إليه الشوف والبقاع الغربي. " [3]

---

١ – رسالة وجهت في اول كانون الثاني ١٩٥٩ إلى المواطنين بمناسبة العام الجديد، منشورة في مجموعة خطب الرئيس فؤاد شهاب، ص ٢٦ .

2 - Mission IRFED ," Besoins et possibilités de développement du Liban", Ministère du Plan, Tome I , situation économique et sociale, 1960 - 1961, p 6 .

٣ – الجمهورية اللبنانية ، معهد التدريب على الانماء ، "لبنان عند منعطف" ، بيروت، ١٩٦٣، ص ٢٤.

وهكذا أظهر الرئيس شهاب منذ بدء ولايته اهتماماً بالغاً بالتنمية الاجتماعية الهادفة إلى رفع المستوى الاجتماعي للفئات المحرومة، والتقليل من الفوارق بين الطوائف والمناطق ، وأبدى، على المستوى نفسه، اهتماماً بالغاً بالتطور الاقتصادي للبلاد. لأنه كان واعياً أنّ الخطر ليس في زيادة الثروات بل في حصرها في فئة معينة ومن منطقة معينة دون فئات ومناطق أخرى.

وبناءً على هذا الوعي حاول أتباع السياسة التوازنية الطائفية – الطبقية إبعاد أو تخفيف الأزمات السياسية والاقتصادية والطائفية، إذ يساعد ذلك في الاستقرار داخلياً. وخاصة بعد أن تكاثرت الفوضى الاجتماعية وأصبحت مشكلة مقلقة جداً.

وكان الرئيس شهاب على يقين بأن مستقبل ازدهار لبنان مرتبط بالتطور الجدّي الذي كما قال " هو طريق وعرة شاقة... وإن معرفة النقص والتذمّر منه نصف الطريق، والعمل الجدي، المشترك، المتعاون، المخلص، هو النصف الآخر، فلا نقف في منتصف الطريق" [1]. وانصرف لبناء دولة تشابه الدول الغربية حضارياً واجتماعياً وتتفق والمصلحة المارونية في آن معاً. إذ أراد التعامل مع النظام السياسي القائم بتعزيز الوحدة الوطنية وإعادة بناء البنية التحتية باتباع سياسة اقتصاية واجتماعية واضحة المعالم والأهداف. وكانت غايته الأساسية إنماء المناطق والطبقات المحرومة ذات الأكثرية الإسلامية التي كان يشعر أبناؤها بالغبن والحرمان، كما كان يعتقد أن هذا الحرمان من أهم أسباب التوتر السياسي الذي يهدد الوحدة الوطنية، فهدف إلى أن " إشعار المسلمين بوجود دولة ترعى شؤونهم هو الذي ينمي ولاءهم للبنان. وليس من العدل تطبيق القوانين المطبقة في نظام ديمقراطي حديث، كما هو الحال في الغرب، على مواطنين لا ماء عندهم ولا كهرباء ولا طرقات ومدارس ولا ضمانات اجتماعية" [2].

ولهذا كان اختيار التخطيط انبثاقاً من الاعتراف بحالة عدم الرضى بتنمية غير موفقة، بالإضافة إلى أن الازدهار النسبي الذي يتمتع به لبنان لم يكن يشمل كل المناطق والمجموعات اللبنانية بشكل متساو، ولهذا ولدت عند رئيس العهد حاجة ملحة لتصحيح الوضع، فحاول " بقوة، تطبيق ميكانيكية التخطيط بأن أعطاها اهتمامه الشخصي واستعان بخبراء عملوا معه بثبات وبدون أن يأخذوا بعين الاعتبار وجود زعماء." [3]

---

١ – رسالة موجهة من الرئيس فؤاد شهاب في ٢١ تشرين الثاني ١٩٦٠ إلى اللبنانيين بمناسبة عيد الاستقلال. منشورة في مجموعة خطب الرئيس فؤاد شهاب، مصدر سابق، ص: ٧٢ – ٧٣.

٢ – حديث خاص للرئيس فؤاد شهاب مع الاستاذ باسم الجسر، منشور في كتابه" ميثاق ١٩٤٣ لماذا كان ؟ وهل سقط؟ ". دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٨ ،صفحة ٢٧١.

3- Elie Salem, " Modernization Without Revolution Lebanon's experience", Indiana University, London, 1972, P 110.

وما أن قدّمت بعثة "إيرفد" إليه تقريرها حتى بدأت مرحلة اجراء التغيير الجذري في هيكلية النظام البيروقراطي للبنان، فأصدرت الحكومة الرباعية ، التي دامت من تشرين ١٩٥٩ إلى أيار ١٩٦٠ ، عدداً كبيراً من المراسيم والقوانين [1]، ترمي إلى إنجاز مشاريع إصلاحية تتعلق بالإصلاحات الادارية وإنشاء مصالح مستقلة وغيرها.

كلّف الرئيس عدداً من الخبراء وأصحاب الخبرة إعدادها، فتجاوب صدى المشاريع مع التطلعات العصرية ضمن إعداد وتخطيط مدروس لإصلاح الخلل الاجتماعي المتسرب إلى عمق الكيان اللبناني. وكانت البعثة قد نشرت نتائج تقريرها في سبعة مجلدات ضخمة تُظهر التناقضات والفوارق المتعددة بين الطبقات والفئات والمناطق مما كان يُؤدي إلى هجرة كثيفة من الريف إلى المدينة.

تجدر الإشارة إلى أن محاولات إجراء الإصلاحات في الإدارة كانت قد بدأت منذ الاستقلال. لكنها كانت أقوى خلال الحكم الشهابي، لأن المكننة الإدارية الموروثة عن الأتراك والفرنسيين ليست فعالة لتمشي قدماً بالاقتصاد والاجتماع. فوجد الرئيس شهاب حاجة ملحة لعصرنة الدولة وتحديثها على غرار الدول الغربية، كما رأى واجباً عليه تصحيح الإدارة التي لم تكن على درجة عالية من الحداثة والصلاح والفعالية، إذ بنيت على توصيات مديرين عامين. وارتكزت على خبرتهم الشخصية، كما أنها لم تتم في ظل دراسات معمقة. وهذا ما حكم عليها بالضياع ولم تعط النتيجة المتوخاة منها.

لذلك ما إن انتقلت السلطة إلى الرئيس فؤاد شهاب عام ١٩٥٨، حتى أحسّت البلاد بأن هناك عقلية جديدة في الحكم، تنظر إلى الإدارة والوظائف الإدارية نظرة مختلفة عن نظرة الحكام السابقين. إلاّ أنّ مشروع الدولة الحديثة بهذا الشكل القانوني والمؤسّسي لم يكن يروق " الزعماء الطائفيين والإقطاعيين والحزبيين الذين كانوا يعتبرون الدولة مزرعة لهم، غير أنهم قبلوا بالإصلاح الإداري على مضض ولم يعلنوا سخطهم العميق على مشروع تحرير الإدارة الحكومية من نفوذهم. نظراً لأن رئيس الجمهورية كان في أول سنة من عهده أي في أوج سلطانه، كذلك لأن اللبنانيين، بوجه عام، كانوا يتطلعون بلهفة إلى إصلاح الإدارة لتحريرها من الفساد والمحسوبية."[2]

كان الهدف من الإصلاح الإداري هو تغيير في الهيكلية البيروقراطية لتحديثها وتحرير الوظيفة العامة من المحسوبية والاستزلام، لأن التعيينات و الترقيات قبل عام ١٩٥٩ كانت تعكس الوقائع السياسية والاجتماعية في البلاد، إذ كانت تتم نتيجة ضغوط سياسية أو

[1] – سليم أبي نادر، " مجموعة التشريع اللبناني"، شركة الطبع والنشر اللبنانية، بيروت، ١٩٦٢، وهي مجموعة مؤلفة من ٦ أجزاء يمكن الاطلاع عليها للمزيد من التوضيح .

[2] – باسم الجسر، "فؤاد شهاب ذلك المجهول" ،مرجع سابق، ص ٥٣.

طائفية . وليس حسب الكفاءة أو الحاجة. أما المراسيم التي صدرت في عام ١٩٥٩، وخاصة المرسومين الاشتراعيين رقم ١١٤ و١١٥ الصادرين في ١٢ حزيران والمتعلقين بإنشاء مجلس الخدمة المدنية وهيئة التفتيش المركزي، فقد حاول فيها الرئيس شهاب استخدام أشخاص جدد وإدخال وحدات إدارية جديدة على أساس المؤهلات وليس على قاعدة المحسوبية والتدخل السياسي. بالمقابل لم يلجأ إلى التطهير أو أن يجازف بترك الإداريين يستقيلون وهم محميين من أعضاء نافذين حتى لا يجازف بزيادة أعدائه، لكنه عمد عن طريق السلطة المعطاة إلى هيئة التفتيش المركزي إلى أن تراقب هذه الادارات والمؤسسات وتسعى إلى تحسين أساليب العمل الإداري. إلاّ أنّ الشهابية رغم اختزالها التأثيرات الحزبية والسياسية والحدّ من الوساطات الإقطاعية والرشاوات في عمليات التوظيف، فقد ظلّ عيبها الوحيد في التأكيد على التوازن الطائفي في تعيين الموظفين، وتعتمد اختيار المرشحين الناجحين على كوتة المناصفة الطائفية للحفاظ على التوازن الطائفي لتوزيع الوظائف العامة، " إلا أن هذه الكوتة لم تراع الانقسام المذهبي داخل كل جماعة دينية كبرى، هكذا أصبح السنيّون والدروز في الطائفة الإسلامية هم أكبر المستفيدين ، نظراً إلى نقص الموحدين الشيعة المؤهلين لتولي الوظائف في الإدارة. وإلى الضعف البنيوي والسياسي للطائفة الشيعية " [1] .

وربما كان رئيس العهد قد تبنى الإصلاح الإداري وإعادة بناء هيكلية المؤسسات لأنه عاش في أجواء الكوادر والتنظيمات، إلا أنه كان يؤمن بأنه يستحيل اصلاح المؤسسات الإدارية اللبنانية إذا لم يرافق ذلك تربية جديدة للعقول والأخلاق، كما كان على يقين بأن " إقامة دولة حديثة فوق الهيكل الطائفي الهرم هو مشروع طويل الأمد ... لكن فؤاد شهاب الوفي لحقيقة ذاته وهي ذات عسكرية منبثقة عن مجموعة لا سياسية، ووفية لسياسته تجاه العسكريين لم يول الشؤون السياسية ما أولاه لسواها " [2].

هذه الإصلاحات التي حصلت في أثناء حكم شهاب لم تصل إلى أقصى حدود البيروقراطية الصحيحة، لكنها تقربت منها عند إدخالها إداريين جدد، وعناصر جديدة شابة، مثقفة ، لديها التزام باتجاه التحديث، وذلك لأن النظام السياسي ، كما أوضح السيد إيلي سالم، " ليس مؤهلاً لأن يضع خطة سياسية للتخطيط والتنمية ... كما أن تحديث الإدارة في لبنان هو طريق متفق عليه بين القيم القديمة والجديدة . والتي يمكن أن تأتي بالإفادة والربح نحو التغيير المعتدل " . ويتابع قوله بالإجمال إن " القيم التقليدية الطاغية في

[1]- Nawaf Kabbara, " The Chehabism in Lebanon : The Faillure of Hegemony Project 1958-1970" , PH.D, Philosophy –Politic, in University England of Essex, 1988, P 50.

[2] – توفيق كفوري، "الشهابية وسياسة الموقف" ، دون ذكر لدار النشر، ١٩٨٠، ص: ٢١٨–٢١٩ .

لبنان لا تريد إيقاف التحديث ، لكنها تعمل على ابطاء طريقه ، فالجهد الشخصي يمكن أن يكون مقبولاً حتى حدود معينة ، لكن بشكل لا يأتي ضد صلاحيات الزعماء " [١].

أراد الرئيس فؤاد شهاب منذ أن تولّى سدّة الحكم، محاولة خلق تقارب بين الفئات اللبنانية المتعايشة، ومعالجة مسببات الفوارق الاجتماعية بينهم وإزالتها. باتباع سياسة التقرب من المسلمين وخاصة السنّة، عبر دفع رئيس الوزراء بقوة أكبر إلى الواجهة، كما عمد "إلى إرضائهم ومعاملتهم بالإنصاف بتوزيع الوظائف بين المسيحين والمسلمين على قاعدة ٦ و ٦ مكرّر. فأضحت جميع التعيينات في الدولة والوظائف العامة تعطي ٥٠٪ للمسيحين و٥٠٪ للمسلمين. وكانت هذه المناصفة الطائفية نتيجة إرادة شخصية للجنرال فؤاد شهاب مرفقة بضرورة إزالة الغبن من قلوب المسلمين" [٢].

ولجأ الرئيس شهاب إلى اعتماد سياسة تهدئة الخواطر بفتح ابواب الإدارة " مشرعة أمام الشباب من الطوائف المسلمة بالإضافة إلى اعتماد سياسة ديناميكية بإنشاء مشاريع ضخمة في المناطق المحرومة في لبنان، كما أن نواة النخبة السياسية الجديدة في المعسكر الشهابي تشكلت من عسكريين وضباط شباب لا يدينون بمراكزهم وتقدمهم إلى علاقاتهم مع العائلات التقليدية في البلاد أو بتمثيلهم الطائفي" [٣].

وكانت سياسة الرئيس شهاب ترمي إلى إعادة التوازن إلى السياسة اللبنانية بهدف القضاء على المشكلات التي تسببت في أحداث ثورة ١٩٥٨. وذلك بإحداث تغييرات اجتماعية تساعد على تنظيم المجتمع اللبناني في ظل رؤية جديدة، للحفاظ على الوحدة الوطنية دون التخلي عن قاعدة التركيبة السياسية الطائفية – الطبقية للنظام اللبناني .

ولكن هذه السياسة التوازنية دفعته إلى التعامل مع الطاقم السياسي التقليدي، وقد أدّى ذلك بالشهابية إلى أن تحول دون الإقدام على عملية تطهير شاملة. بالرغم من تعارض ذلك مع مصالحها ومصالح بناء الدولة الحديثة ، حتى لا تتهم بالديكتاتورية ، مع أنه أُخِذَ عليها تسييس الجيش. واستخدام جهاز الاستخبارات العسكرية في السياسة الداخلية. وتعرضها للحريات وخاصة خلال الانتخابات النيابية. بهدف إضعاف الخصوم.

صحيح أن الرئيس شهاب استطاع خلال عهده جمع زعماء الثورة، كمال جنبلاط وبيار الجميل ، وجعلهما ينفذان البرامج الإصلاحية والإعمارية والإنشائية، إلا أنه لم يستطع استقطاب الشارع المسيحي الإسلامي بشكل واسع. وذلك لأنه اتهم باتباع سياسة " التمييز

[1]- Elie Salem, " Modernization Without Revolution ... ", op. cit, P 105-106 .

[2] - Edmond Rabbath, " la formation historique ... ", op. cit, p 570.

[3] - Georges Corm ,"Géopolitique du conflit libanais", Editions la Découverte, Paris, 1987, p 84.

الإيجابي" لصالح المسلمين ومسايرته للرئيس المصري عبد الناصر أكثر مما يجب. وفي المقابل قيل إن الشهابية كانت انعزالية جديدة. غايتها تدعيم الاستقلالية اللبنانية بوجه المدّ القومي العربي أو لبننة المسلمين، لكن باسم الجسر يضيف: بالرغم من أنه لم يستطع تحقيق كل ما أراده في بناء الدولة الحديثة أو في القضاء على الحزازات الطائفية فإنه لا يجوز القول إن الشهابية " فشلت أو لم تحقق الكثير من المنجزات والإصلاحات ، أو إنها لم تترك، بعدها ، مؤسسات راسخة وفاعلة في تحديث الدولة ، ومشاريع عمرانية وتجهيزية واجتماعية ساهمت في تطوير واقع الإنسان في لبنان ، وفي انماء الدخل الوطني ". [١]

النهوض السياسي المتمثل بالقانون الجديد لانتخابات عام ١٩٦٠

طمح الرئيس اللبناني إلى سَنّ قانون جديد للانتخابات يزيل الأسباب التي ساعدت على تفجير التناقضات السياسية، عن طريق إعادة التمثيل السياسي الصحيح للطوائف والجماعات السياسية في البرلمان. ولكن في ظل هذا الوعي لإعادة تنظيم التوازن بإصلاح قانون الانتخابات للقضاء على التزوير وللحصول على نتائج إيجابية سليمة ترضي جميع الأطراف. وجه رئيس "حزب النجادة" عدنان الحكيم مذكرة إلى مجلس الوزراء في ١٣ كانون الثاني ١٩٦٠. طالب فيها بضرورة إقرار مبدأ توزيع المقاعد النيابية مناصفة بين المسلمين و المسيحيين على اختلاف مذاهبهم تحقيقاً لمبدأ العدالة والمساواة [٢] منوّهاً " بالبند الرابع من ميثاق الهيئات الاسلامية الذي صدر عام ١٩٥٥ ، ووقعه رؤساؤها وفي طليعتهم رئيس المجلس الإسلامي الحاج حسين العويني ممثل هذه الهيئات اليوم في الوزارة الحالية، وقد طالبت الهيئات... بوجوب اجراء المناصفة في التمثيل النيابي والإصرار على التنفيذ والتحذير من الاشتراك في الحكم إلا على أساس تحقيق هذه المناصفة. كما ينوه بالبند الحادي عشر من بنود ميثاق الثورة الذي صدر عام ١٩٥٨ والذي ينص أيضاً على وجوب اعتماد المناصفة في التمثيل النيابي... إن حزب النجادة واثق كل الثقة من أن التعديلات التي ستدخلها حكومة العهد الجديد على قانون الانتخاب الحالي ستتضمن كل ما يحقق الرغبات الشعبية، وفي طليعتها قسمة المقاعد النيابية مناصفة بين المسلمين والمسيحيين على اختلاف مذاهبهم، وذلك ضماناً للاستقرار الذي ينشده جميع المواطنين على السواء" [٣].

[١] – باسم الجسر، " فؤاد شهاب " ، مؤسسة فؤاد شهاب، بيروت، ١٩٩٨، ص ١٢٤ .

[٢] – لم يتحقق هذا المطلب إلا في عام ١٩٨٩ بعد إقرار وثيقة الطائف التي عمل بها عملياً عام ١٩٩٢ في أول انتخابات أجريت بعد الحرب اللبنانية . وقد سبق ذلك بعض التعيينات في المجلس اللبناني.

[٣] – الوثيقة رقم (٥٤).

حاول الحكم مراعاة الشعور الطائفي لاعادة الوئام بين الطوائف، فأقرَّ مجلس النواب في عام ١٩٦٠ المرسوم الاشتراعي ٣٤٧٤ [1] وحدَّد فيه القانون الجديد للانتخاب الذي رفع عدد النواب من ٦٦ إلى ٩٩ نائباً. وكان في النتيجة تسوية ترضي نسبياً المعارضة التي طالبت بزيادة عدد النواب إلى ١٢٠ عضواً.

واعتمد في ذلك استراتيجية ديبلوماسية خلال التقسيم الانتخابي للبلاد. فاعتبر الدائرة الوسطى أي القضائية حلاً لإقامة التناغم والتوازن بين الطوائف المختلفة خلال المشاركة في الانتخابات، وخاصة عندما قسّم بيروت إلى ثلاث دوائر انتخابية، كما قسّم لبنان إلى دوائر انتخابية على أساس القضاء لا المحافظة، فكانت ٢٥ دائرة انتخابية، ١٦ منها كانت دائرة مختلطة دينياً، و٤ دوائر تضم أكثرية مسيحية، و٣ دوائر تسيطر عليها الشيعة ودائرتان ذات أكثرية سنية.

هكذا هدف التشريع الجديد، والإصلاحات التي أدخلت على عملية الاقتراع، إلى استقلال المقترعين في اختيار مرشحيهم بحرية، بعيداً عن كل ضغط عن طريق اعتماد الغرفة السرّية والعازل والحدّ من فرص التزوير في النتائج الانتخابية. إلاّ أن هذا القانون الجديد للانتخابات واجه انتقاداً، لأنه كرّس الطائفية بالحفاظ على مبدأ تعددية الطوائف في انتخاب النائب. كما أنه لم يؤثر إلا قليلاً على الزعامات التقليدية، غير أن الرئيس شهاب كان مقتنعاً بأنه «لا يجوز ربط الأشرفية بالبسطة والمصيطبة وطريق الجديدة انتخابياً، بعد أحداث ١٩٥٨، لأن المسيحيين في الأشرفية سوف يقترعون ضدّ زعماء الثورة المسلمين وأن عدم فوز صائب سلام أو عبدالله اليافي أو عدنان الحكيم في الانتخابات بعد ثورة ١٩٥٨ كان أمراً غير طبيعي وغير معقول». [2]

---

[1] – الجريدة الرسمية، العدد ١٨، الصادر في ٢٧ نيسان ١٩٦٠، صفحة ٣٢٢.
الشروط الواجب توافرها في الناخب اللبناني لكي يمارس حقوقه الانتخابية.
الأمور التي تتعلق بالقوائم الانتخابية: القيد – الشطب و التصحيح فيها.
توضيح الشروط المؤهلة للترشيح وعدم الأهلية والجمع بين النيابة والوظائف العامة.
كيفية تقديم طلبات الترشيح.
تحديد أقلام الاقتراع مع الأمكنة المخصصة لها و الرقابة عليها بالإضافة إلى كل ما له علاقة بالخلافات والعقوبات التي تحصل أثناء العمليات الانتخابية.
بند مخصص للدعاية الانتخابية حيث حظر مثلاً على المختارين والموظفين في الدولة والبلديات توزيعَ نشرات لمصلحة المرشحين أو ضدهم.
بنود تتعلق بالمخالفات التي يرتكبها النائب والعقوبات التي تؤدي إلى إلغاء انتخابه.
أحكام متفرقة حيث تنص المادة ٧٢ على ان لا يعمل بالبطاقة الانتخابية في أول انتخاب نيابي يلي صدور هذا القانون ويستعاض عنها بتذكرة الهوية.

[2] – باسم الجسر، «فؤاد شهاب ذلك المجهول»، مرجع سابق، ص: ٥٥– ٥٦. ويذكر أن نظام الدائرة – المحافظة الذي كان متبعاً حتى عام ١٩٤٣ كان مكرساً للإقطاعية ولسيطرة الزعماء الإقطاعيين أو الطائفيين=

وعمد الرئيس شهاب إلى تأليف حكومة انتقالية في ١٤ أيار ١٩٦٠ بموجب مرسوم ٤٢٥٥ [1]، للإشراف على الانتخابات، بعد ذلك، ومع بداية فرز نتائج جبل لبنان أخذت الصحافة العالمية والأجنبية تشيد بما جرى معتبرة أن استفتاء ١٢ حزيران من أفضل الانتخابات التي عرفها لبنان في تاريخه، فجاءت شهادتها صارخة بانضباط وهدوء وحكمة الجيل اللبناني، غير المألوفة في النظام اللبناني. وهذه، على سبيل المثال، بعض التعليقات للصحف والوكالات الأجنبية التي شهدت على الجوّ الحيادي الذي ساد الانتخابات ودحضت مزاعم التزوير:

- " جريدة " التايمز (TIMES) اللندنية: ... إن المراقبين الحياديين يعتبرون الانتخابات التي جرت مؤخراً من أفضل الانتخابات التي عرفها لبنان حتى الآن ..
- جريدة لوموند (LE MONDE) الفرنسية: ... أما سقوط الشيخ كلوفيس الخازن الذي هو في الوقت نفسه قريب لرئيس الجمهورية فإنه يدل على حياد الحكومة المطلق وعلى تحول في ذهنية الناخبين...
- وكالة الصحافة المشتركة السيد ماكنلي (Mac CANLI) يقول: كانت منطقة جبل لبنان في الماضي مسرحاً للإخلال بالأمن والنظام، خلال الانتخابات، ولكنها هذه المرة شهدت انتخابات هادئة في جوّ مستقر، وهي المرة الأولى في تاريخ لبنان يجري فيها الانتخاب في الغرفة السرية..." [2].

بالمقابل، أظهر بعض الصحفيين اللبنانيين القليل من الوقائع التزويرية على الساحة الانتخابية، خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده وزير الداخلية إدمون كسبار في ١٧ حزيران ١٩٦٠، كما أبرزوا المثالية والنزاهة في انتخابات جبل لبنان التي حاول البعض تبيان غياب ممثلي المرشحين فيها أثناء فرز الأصوات، بالإضافة إلى تدخل بعض الموظفين و قوى الأمن لصالح مرشحين معيّنين، مثل السيد كمال جنبلاط، واعتقال بعض الأشخاص مثل شوقي صوايا، غير أن توقيفه برره مدير الأمن العام المقدم توفيق جلبوط بوجود منشورات بحوزته "

= على الانتخابات. أما قانون الدائرة الفردية الذي سنّه الرئيس شمعون فقد خفف من سيطرة الإقطاع. ولا ريب، ولكنه فكك الوحدة الوطنية شعبياً وأبعد زعماء تقليديين كانوا يشكلون بتحالفاتهم جسراً فوقياً للوحدة الوطنية.

[1] – الجريدة الرسمية، العدد ٢٣، الصادر في ٢٥ أيار١٩٦٠، ص: ٧٠٤ – ٧٠٥.

[2] – " الصحافة العالمية تشهد : أفضل انتخابات..."، خبر منشور في جريدة " العمل"، العدد ٤٣٦٧، الصادر في ١٧ حزيران ١٩٦٠، ص٢.

كتب عليها « تحيا سوريا »... كما عثر معه على لوائح وجداول شطبٍ كُتب عليها : إذا دفعنا لفلان وفلان في القرية الفلانية لأمكننا تأمين كذا من الأصوات..." [1].

أوضح وزير الداخلية أن أسباب الشكاوى التي انهالت عليه بعد نتائج بيروت والجنوب، مردها إلى تغطية فشل الفاشلين... ذلك أن المراقبين الحياديين أجمعوا على الإشادة بموقف السلطة الحيادي، وخاصة بعد سقوط السيد تقي الدين الصلح المحسوب عليها. كذلك أضافوا " أنه لا مجال لتبرير الفشل بالاستناد إلى هذه الشكاوى الوهمية نظراً للفرق الكبير جداً في عدد الأصوات التي نالها الفائزون في تلك الدائرة والأصوات التي نالها الفاشلون" [2].

أما جريدة "العمل" الموالية فقد اتهمت المحتجّين على نتائج الانتخابات ووصمهم إياها بأن الجوّ الإرهابي قد سادها بأنهم هم " الذين سبق لهم أن زوّروا وضغطوا على الحريات، وساوموا على المقاعد النيابية، واشتروا الضمائر في سوق النخاسة، ولم يحرزوا مقعداً إلا بالإرهاب والتلاعب... ولنفرض أن هناك ضغطاً أو تزويراً أو تلاعباً فهل يكون في العشرة آلاف صوت التي نالتها لائحة الشعب زيادة عن اللائحة المنافسة"[3].

لكن التناقضات ظهرت على حدتها بين الموالاة والمعارضة خلال المؤتمرَيْن الصحافيين اللذين عقدهما الرئيس السابق سامي الصلح الذي فشل في الدائرة الثانية لبيروت، والسيد كامل الأسعد الذي سقط في انتخابات دائرة مرجعيون، إذ أوضح كلّ منهما أنَّ ما رآه تدخلات قوية من قبل الموالين لإيصال مرشحهم إلى الندوة النيابية.

فقد كشف الرئيس الصلح مثلاً عن " أعمال عدوانية... إذ اعتمد الخصم خطة جهنمية ألا وهي إنزال الرعب والخوف بقلب أنصارنا وذلك بواسطة المتفجرات... وفي يوم الانتخابات... شعر المرشح المدلل أن الرياح تجري بما لا تشتهي السفن، إذ كان أنصارنا قد أنزلوا إلى الميدان بقوة كبيرة ... فصدرت الأوامر إلى رجال الأمن بمحاصرة ستة عشر مكتباً انتخابياً كانت تعمل لمصلحتنا في مناطق زقاق البلاد والباشورة وعين المريسة، وللدخول إلى تلك المكاتب وتوقيف القائمين عليها وبالفعل نفذت..." [4].

---

[1] – المؤتمر الصحفي لوزير الداخلية ادمون كسبار، منشور بكامله في جريدة " العمل" ، العدد ٤٢٦٨، الصادر في ١٨ حزيران ١٩٦٠، ص: ٥– ٨.

[2] – "الداخلية : شكاوى الفاشلين لتبرير الفشل "، خبر منشور في جريدة " العمل"، العدد ٤٣٧١، الصادر في ٢١ حزيران ١٩٦٠، ص ٤.

[3] – افتتاحية جريدة " العمل"، العدد ٤٣٧١، الصادر في ٢١ حزيران ١٩٦٠،ص١ .

[4] – المؤتمر الصحفي للرئيس سامي الصلح ، منشور في جريدة " النهار"، العدد ٧٥٢٦، الصادر في ٢٣ حزيران ١٩٦٠. ص: ٢–٧. و يذكر بأنه أرسل برقية إلى رئيس الجمهورية يخبره فيها عن الأساليب والطرق التي لجأت إليها المقاومة الشعبية لمنع إيصاله إلى الندوة البرلمانية، و لكنه لم يلق جواباً.

من جهته، اتهم السيد كامل الأسعد السلطة بأنها لجأت إلى حرب بوليسية لا إلى استفتاء شعبي كما قال، حرب شنتها السلطات على الناخبين عند استعمالها الوسائل التالية :

- " استدعاء القائمقام... لمخاتير القرى ووجوهها و فرضه عليهم باسم السلطة... اللائحة المخاصمة بالتهديد والوعيد...
- ضرب حصار من قبل السلطات... بشكل يمنعنا من الاتصال بأبناء المنطقة كما تمنعهم من الاتصال بنا...
- انتشار موظفين غير مدنيين وتجوالهم في قرى المنطقة ليلاً واتصالهم بالناخبين. ومحاولة التأثير عليهم بشتى الوسائل.
- اعتقال وتوقيف عدد كبير من أنصارنا من مختلف أنحاء المنطقة الذين نعتمد عليهم انتخابياً دون أي مبرر قانوني...
- كان رجال الأمن يوزعون أوراق اللائحة المخاصمة على الناخبين ليفرضوا عليهم بالقوة انتخاب خصومنا، ومن لا يذعن للأمر يضرب ويعتقل..." [1].

والجدير ذكره أن تلك الاحتجاجات والشكاوى التي رفعت إلى المراجع العليا كانت حقيقية. وقد أكّد صحتها رئيس الحكومة الانتقالية أحمد الداعوق الذي قال إنه " ليس مسؤولاً عن الانتخابات وإنه لا يتعدى مع الوزراء، كونهم ستاراً يحجب الذين يتولون إدارة المعركة الانتخابية... ولكن التحقيقات التي أحيلت إلى رئيس الحكومة أثبتت له أن عينه بصيرة ويده قصيرة، ودفعته إلى ... اعتقاده الضمني بصحة معظم هذه الشكاوى. واضطراره لتصديق المعلومات التي أحيلت إليه" [2].

بموازاة هذه الآراء المتناقضة حول صحة سير العمليات الانتخابية ونزاهتها أو عدمها، جاء رئيس" الحزب التقدمي الاشتراكي" السيد كمال جنبلاط الموالي للسلطة يوضّح بصراحة بعض التأثيرات الداخلية والخارجية التي رافقت هذه الجولات فاعتبرها " أخطاء لا يمكن تجاهلها أو إهمالها... وهي صرف الأموال الضخمة التي لعبت دورها في هذه

---

[1] – المؤتمر الصحفي للسيد كامل الاسعد ، منشور في جريدة "النهار"، العدد ٧٥٢٦، الصادر في ٢٣ حزيران ١٩٦٠، ص : ٢–٧.

[2] – " ماذا يعلم الداعوق عن الحقائق". خبر منشور في جريدة " النهار"، العدد ٧٥٢٧، الصادر في ٢٤ حزيران ١٩٦٠، ص ٢ .

الانتخابات... وخطر المال أيضاً الذي معظمه يأتي من الاجانب وخاصة من الدولة صاحبة النفوذ الغربي في لبنان..." [1].

وشهدت انتخابات الشمال معارك عنيفة، سادها الجو الاستفزازي الإرهابي. لكنها في النهاية كانت " انتصاراً للجبهة الوطنية على جماعة العهد السابق وفلوله في زغرتا وبشري والكورة والضنية والمنية" [2]. وقد اتهم الحزب "القومي السوري الاجتماعي" السلطة بالتدخل لمنعه من تحقيق النجاح فاعتبر أن الفشل الذي لحق به كان نتيجة "لتضافر عديد من القوى الرسمية على محاربة الحزب بالتكتل وبالضغط وبالتزوير خوفاً على مصيرها ودفاعاً عن وجودها" [3].

يستنتج من ذلك أنه رغم الإصلاحات التي أدخلت على القانون الجديد للحدّ من التلاعب بقوائم الشطب ومعالجة التزوير في الآليات الانتخابية فقد قصر عن التصدي لأشكال التزوير الأخرى التي تسبق أي اقتراع، بما في ذلك دور المال في التأثير على نتائج الانتخابات وحماية المقترعين من التخويف المحتمل، " والحفاظ على حرية التعبير وحماية حقوق تنظيم الحملات وشنها، وعلاوة على ذلك،فقد أخفق القانون في إحداث أي تغييرات كان يحتمل أن تشجع السياسة الحزبية والبرامج الموجهة نحو الانتخاب على حساب الطبيعة الشخصية والعائلية والطائفية للعملية الانتخابية والسياسية في لبنان" [4].

وفي النتيجة يمكن القول ، إن انتخابات ١٩٦٠ سجلت بداية المعارضة للشهابية بسبب تدخل الأجهزة الأمنية في العمليات الانتخابية، ولكنها أسفرت عن " إزالة الآثار الأخيرة للاهتزازات التي سببت أزمة ١٩٥٨" [5]. إذ إنها أدّت، بالمقابل، إلى وصول معظم قادة الثورة والثورة المضادة إلى البرلمان الذي تكرست فيه الوحدة الوطنية عبر تمثيل معظم القوة السياسية والطائفية والحزبية، لأن الرئيس شهاب كان مدركاً أنه من الخطأ الفادح إبعاد الزعماء التقليديين عن الحكم ، كما أن الاختلال بالتوازن السياسي والطائفي يؤدي إلى ثورة .

---

[1] – " جنبلاط يعلن في اول تعليق له على الانتخابات " ، خبر منشور في جريدة " الأنباء العدد ٤٢٣ ، الصادر في ٢٥ حزيران ١٩٦٠، ص ٤ .

[2] – " انتخابات الشمال أبعدت فلول العهد السابق"، خبر منشور في جريدة " الأنباء، العدد ٤٢٤، الصادر في ٢ تموز ١٩٦٠ ، ص ٢.

[3] – بيان رئيس " الحزب القومي السوري الاجتماعي" في ١٨ أيلول ١٩٦٠، منشور كاملاً في كتاب عبد الله سعادة " أوراق قومية" مذكرات، بيروت، ١٩٨٧، ص ٨٢ .

[4] – Nawaf Kabbara, “The Chehabism ...”, op.cit , P 55 :

ويذكر نقلاً عن مقابلة أجريت مع الرئيس فؤاد شهاب أن عدم استعمال البطاقة الانتخابية يعود إلى تصدي الزعماء التقليديين من مُوالي العهد ومعارضيه الذين لم يكن لهم مصلحة في تطبيق النظام لأن البطاقة الانتخابية تعني صعوبة التزوير والتلاعب، ص ٦٧ .

[5] - Edmond Rabbath ,“La formation historique...”, op. cit, p. 571.

استقالة الرئيس شهاب عام ١٩٦٠والعودة عنها

فاجأ الرئيس شهاب في ٢٠ تموز ١٩٦٠ الجميع بنبأ استقالته وذلك بعد فرز النتائج وانبثاق مجلس نيابي جديد، وخاصة بعد الفشل في التوصل إلى تشكيل حكومة بعد الانتخابات وتوزيع المناصب الوزارية فيما بينها ، وبعد مرور عامين على انتخابه رئيساً للبلاد، وذلك عبر بيان له إلى اللبنانيين يبرر فيه خطوته هذه. كما أعلن أنه انتهى من تحقيق الغاية التي من أجلها تسلم مقاليد الحكم، وخاصة " بعد أن عادت المحبة تشد قلوب اللبنانيين إلى بعضها وزال الحذر والتوتر في علاقات لبنان بشقيقاته العربيات ودبت حياة جديدة في جسم الاقتصاد اللبناني بجميع مرافقه فانتعش وازدهر... والآن وقد توافرت الأسباب لعودة الحكم إلى دورته الطبيعية..." [1].

أصيبت البلاد بحالة من الذهول وعمّت موجة من القلق كل لبنان، وكان أكثر الواجمين أقطاب السياسة الذين استقبلوا الخبر دون أن يصدقوه، وهذا ما دفعهم إلى إجراء اتصالات عدة، وعقد اجتماعات للحيلولة دون قبول الاستقالة، انتهت بتوجيه عريضة موقعة من تسعين نائباً، إلى الرئيس فؤاد شهاب، ثم توجهوا إلى بيته في جونية يطلبون الرجوع عن استقالته صيانةً للأوضاع العامة وحرصاً على الاستقرار ومنعاً من تعرض البلاد لأزمة خطيرة، وقد واكبتهم وفود غفيرة من مختلف المناطق اللبنانية طالبت بتمزيق الاستقالة، وبعد إلحاح متواصل حتى ساعة متأخرة من الليل، مرفقاً بإصدار البطريرك المعوشي الذي ناشده، عبر اتصال هاتفي باسمه وباسم المطارنة، العودة عن استقالته، كُللت المساعي الخيرة المستمدة من رغبات الشعب كله بالرجوع عن قراره، وذلك وسط عاصفة كبرى من التصفيق، وهكذا انتهت الأزمة "التي هزت لبنان من أقصاه إلى أقصاه واشتعل الجبل والساحل بالنار ابتهاجاً بعملية الإنقاذ التي تمت للمرة الثانية على يد الرئيس" [2].

ويمكن القول هنا إن التدخل الملحوظ للقوى العسكرية في العمليات الانتخابية وتحكمها في نتائج بعض الدوائر بدت واضحة لجهة التلاعب في الانتخابات النيابية، حتى قيل إن استقالة الرئيس شهاب عام ١٩٦٠ ليست إلا كما قال كابي لحود : " تغطية ومسرحية لشغل الناس عن التزوير الذي استشرى في أثناء تلك الانتخابات وليضمن الرئيس إجماعاً كان ينقصه حين تولى الحكم " [3].

---

[1] – " رسالة الرئيس للبنانيين"، خبر منشور في جريدة " الأنباء"، العدد ٤٢٧، الصادر في ٢٣ تموز ١٩٦٠، ص ٤ .

[2] – " هكذا استقال الرئيس و هكذا لبى نداء لبنان"، خبر منشور في جريدة " الأنباء"، العدد ٤٢٧، الصادر في ٢١ تموز ١٩٦٠ ، ص ٤. وللمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة جريدة " العمل العدد ٤٢٩٧، الصادر في ٢١ تموز ١٩٦٠ ، ص: ١-٨ .

[3] – مي كحالة . " كابي لحود: المكتب الثاني". رئاسيات- لبنان، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٨٨، ص ٩ .

ففي عهد الرئيس شهاب، بدأ الصراع أساساً بين السلطة السياسية والسلطة العسكرية، وكان للمكتب الثاني دور مهم وفاعل في مجالات عدة، لاسيما في الانتخابات النيابية، وكان شهاب يميل غالباً إلى موقف العسكر إذا ما اصطدم بموقف السياسيين، وقد اختار الرئيس فريق عمل يثق به كان ينسّق مع الفريق العسكري وأحياناً مع الفريق السياسي موالين ومعارضين. ويحاول أن يضع الماء في نبيذ القرارات لكي تصبح سلسة ومعقولة.

وقد اعتبر اللواء كابي لحود مرة أن تدخل جهاز الاستخبارات في الشؤون السياسية والبيروقراطية أدّى إلى اشتداد المعارضة واعتراضاتها، كاعتراض ريمون إده عميد "الكتلة الوطنية"، على تحركات الأجهزة الأمنية العلنية، وهذا ما دفع الرئيس شهاب إلى "انتهاز الفرصة بعد انتخابات ١٩٦٠ النيابية ليقدم استقالته احتجاجاً على عجز المؤسسة السياسية وتدخل الجيش في السياسة" [١].

غير أن الأستاذ غسان تويني كان قد فسر الخطوة التي أقدم عليها الرئيس فؤاد شهاب بأنها كانت أعظم مناورة يخططها دماغ عسكري، أو يقدر على القيام بها رجل سياسي، إذ ما من مناورة أعظم من تلك التي تمكن رئيس جمهورية من أن يثبت لبلاده وللعالم ولنفسه كذلك، " أنه الحاكم اللاغنى عنه والرجل الذي يتوقف على بقائه وضعٌ عام بأسره، بل بقاء البلد نفسه... الرئيس شهاب أصاب أكثر من عصفور بحجر واحد: عصفور المعارضين. وعصفور المسترئسين، وعصفور المستوزرين إلى آخر سلسلة العصافير الذين هرولوا جميعاً يرفعون حول الرئيس نخبه وكأنهم الفراش المتهافت على النور" [٢].

شكلت استقالة الرئيس فؤاد شهاب علامة مميزة، وأكدت التفاف جميع المؤسسات السياسية والدينية والعسكرية حول هذا المقام، والقبول بزعامته، والتأييد لبرامجه الإصلاحية. وإسقاط الرأي المعارض لتدخل الجيش الذي بدأ يزداد نفوذه بشكل خاص بعد الحركة الانقلابية الفاشلة عام ١٩٦١، التي قام بها "الحزب القومي السوري الاجتماعي". ومنذ ذلك الحين " أصبح الجيش اللبناني السور المنيع للنظام اللبناني وقوته الأساسية، عن طريق المكتب الثاني الذي كان يراقب من قرب كل المحاولات المتمردة وكذلك الثورية" [٣].

---

[١] – حديث مأخوذ من مقابلة اجراها الدكتور نواف كبارة مع اللواء غابي لحود، منشورة في رسالته ص ٨٥.

[٢] – غسان تويني ، " ذكاء ؟ أم حكمة ؟ أم صدق ؟ " ، افتتاحية منشورة في جريدة " النهار". العدد ٧٥٥٣، الصادر في ٢٢ تموز ١٩٦٠، ص ١.

[3] - Ramez Ammar ,“ Le régime politique libanais de 1958 à 1970 ,le Chehabisme”, Thèse pour le Doctorat en Sciences Politiques, Université de Paris, 1983 , Tome II , p 311-312.

كما استطاع بعد عودته عن الاستقالة أن ينجح بتكليف الزعيم البيروتي صائب سلام بتشكيل حكومة برلمانية في الأول من آب ١٩٦٠ [١] من ثمانية عشر وزيراً. وكانت أهم ملامحها بروز التوزيع الطائفي على الكتل البرلمانية المختلفة والزعماء.

علاقة الرئيس شهاب بالقوى السياسية والعسكرية في البلاد

محاولة الانقلاب الفاشلة عام ١٩٦١

كانت شعارات الوحدة العربية تهدف إلى تصفية النفوذ الأجنبي في الشرق الأوسط، والقضاء على مصالحه الاستراتيجية، وإلى نسف الأهداف التوسعية لإسرائيل. لذلك جهدت الولايات المتحدة إلى محاربة القومية العربية بكافة أوجهها في المنطقة، وعملت على زعزعة الوحدة بين مصر وسوريا بدقّ جرس الإنذار في العالم العربي ونشر المزاعم في بلدان الأنظمة المؤيدة للغرب. بأن الجمهورية العربية المتحدة باتت تشكل خطراً مباشراً على كل الحكومات والأنظمة العربية. كما زرعت بذور "الخوف من ابتلاع القاهرة لهذه الجمهوريات" [٢].

نجحت تلك الأحداث وسواها في ضرب الوحدة، وتحققت أهدافها بتنفيذ الانقلاب العسكري الذي أنهى حالة الاتحاد بين الدولتين في ٢٨ ايلول ١٩٦١ [٣]، فكان لهذا الحادث أثره الواضح على الساحة اللبنانية إذ رأى " الحزب القومي السوري الاجتماعي" المناوئ للتيار الناصري حافزاً للبحث عن تحقيق انقلاب في لبنان بعد تراجع الناصرية، وزوال قلقها بانشغال دمشق كلياً بمضاعفات الانفصال. إذ إن تدخلها ضدهم في حال القيام بالانقلاب "لم يعد وارداً بشكل خطير لأنها أصبحت مشغولة بصراعاتها الداخلية... وفي جلسة رسمية. وبعد الإصرار المشدّد على وجوب الحفاظ على السرية المطلقة، عرض على مجلس العمل موضوع الانقلاب" [٤].

بعد اختمار فكرة الانقلاب ونضوجها لدى قادة الحزب، وأخذ الاستعدادات والتحضيرات حيزاً واسعاً من الدرس، تمّ تنفيذ المحاولة الانقلابية القومية ليل ٣٠-٣١ كانون الأول ١٩٦١. فقد قامت عناصر مسلحة من الحزب تؤازرهم بعض عناصر من الجيش اللبناني بقيادة الضابط فؤاد عوض من صور "...وقطعت الأسلاك الهاتفية في طريقها إلى بيروت.

---

[١] – يوسف قزما خوري، "البيانات الوزارية ..." ، المجلد الأول ، مصدر سابق، ص ٥٦٥.

[٢] – محمد حسنين هيكل ، " سنوات الغليان"، الجزء الأول، مرجع سابق، الوثيقة رقم (٢٦)، ص ٨٥١.

[٣] – محمود رياض ، " الأمن القومي العربي...." ، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص ٢٠٣، و للمزيد من التوضيح حول مسألة الانقلاب يمكن مراجعة ص: ٢٠٤ – ٢٠٥ .

[٤] – عبد الله سعادة ، " أوراق قومية"، مرجع سابق، ص: ٩٣-٩٤.

حيث قامت بتطويق وزارة الدفاع بغية احتلالها، ولكن بفضل سهر الحراس والضباط الذين كانوا في مبنى الوزارة آنذاك، وبفضل قوى الأمن من الدرك والشرطة، أحبطت تلك المحاولة الآثمة. وقد قامت تلك العناصر في نفس الوقت بمهاجمة بعض بيوت كبار الضباط حيث اختطفوهم وذهبوا بهم إلى منطقة المتن .." [1].

لكن مفعول المباغتة الذي اعتمد عليه الانقلابيون تبخّر بعد ساعات قليلة. بعد أن علمت القوى المساندة للحكم الشهابي والتي كانت تشكل الغالبية القصوى من قادة القوى العسكرية، بحقيقة الانقلاب وطبيعة القوى الداعية إليه وتمكنت بفضل سهرها وحزمها من أن تحرر كبار الضباط الذين وقعوا في قبضة الانقلابيين، كما استطاعت أن تنفذ سلسلة اعتقالات طالت جميع أعضاء الحزب السوري القومي الاجتماعي ومناصريه. كما صادرت منهم بعض الوثائق ذات القيمة الكبرى، ومجموعة من الأسلحة استعملوها بطرق غير مشروعة ضد السلطات القائمة "للقضاء على لبنان وسيادته واستقلاله والغدر بأبناء جيشه الباسل" [2] ومبالغ من أموال أردنية وأجنبية يحملونها في حقائبهم، بالإضافة إلى " الأختام الرسمية التي تحمل شعار (الزوبعة) الذي أعدوه ليرفعوه رمزاً لدولة الهلال الخصيب" [3].

لقد دبروا كل شيء لهذا العصيان المسلح شبيه الحرب الأهلية، وذلك عن طريق تسليح اللبنانين للاقتتال فيما بينهم بهدف الوصول إلى الغاية الأساسية التي هي قلب النظام وتغيير الدستور. وكان من أهم آثارهم ما خلفوه من تشويه متعمد للعلم اللبناني. رمز الوطن. الذي كان يرتفع أمام مبنى وزارة الدفاع "حيث مزقه... القوميون السوريون وداسوه" [4] ليضعوا مكانه شعار "الزوبعة" عَلَماً لدولتهم المنتظرة.

دولة الهلال الخصيب التي إذا حدقنا في خريطتها لا نرى أي اثر لدولة لبنان فيها، ذلك لأن المبدأ الخامس من التعاليم السورية القومية الاجتماعية تنصّ على أن "الوطن السوري هو البيئة الطبيعية التي نشأت منها الأمة السورية، وهي ذات حدود جغرافية تميزها عن سواها. تمتد من جبال طوروس في الشمال الغربي وجبال البختياري في الشمال الشرقي إلى قناة السويس والبحر الأحمر في الجنوب شاملة شبه جزيرة سيناء وخليج العقبة من البحر السوري في الغرب، شاملة جزيرة قبرص، إلى قوس الصحراء العربية وخليج العجم في الشرق. ويعبر عنها بلفظ عام: الهلال السوري الخصيب ونجمته جزيرة قبرص". [5]

[1] – محاضر مجلس النواب، جلسة ٢ كانون الثاني ١٩٦٢، ص: ٦٠٠-٦٠١.

[2] – الوثيقة رقم (٥٥)، التي تذكر أيضاً الجنود الذين استشهدوا في مطاردة القوميين أو لدى القيام بمهمتهم في حراسة منازل الضباط أو مبنى وزارة الدفاع .

[3] – الوثيقة رقم (٥٦) .

[4] – الوثيقة رقم (٥٧) .

[5] – الوثيقة رقم (٥٨) .

وبالرغم من أن هذه المحاولة الانقلابية المدروسة كلفت وقتاً طويلاً من أجل وضع مخططاتها وحياكة خيوطها للنَّيل من عهد الرئيس شهاب وسياسته الخارجية. فإنها قد سقطت وفشلت، وبقيت أرزة لبنان شامخة بالرغم من رصاص الغدر الذي " أطلقه القوميون السوريون وشركاؤهم على أرزتنا الخالدة المنتصبة في مدخل وزارة الدفاع" [1].

بعد هذه المحاولة العسكرية – السياسية الفاشلة لقلب النظام السياسي اللبناني بالقوة، اعتمدت الدولة اللبنانية تطبيق القانون وأحالت الانقلابيين إلى المحاكمة.

وبالرغم من مطالبة زعامات نيابية وسياسية كثيرة باعلان الأحكام العرفية وحالة الطوارئ، أمر الرئيس شهاب بأن تتولى المحاكم المختصة مهمة اصدار الأحكام وذلك لإفساح المجال أمام المتهمين كي يدافعوا عن أنفسهم .

« ليس من شك في أن الخطوة التي أقدمت عليها السلطات السياسية اللبنانية بتغليب العقل على الانفعال، واستخدام القضاء للإصلاح وليس للقتل والارهاب، كان لها أبعد الأثر في الرأي العام اللبناني وفي سلوك الحزب نفسه. فتم تجنيب الحياة السياسية في لبنان مخاطر الانقلابات العسكرية، ولم تتكرر تلك المحاولة بل بقيت محاولة وحيدة في تاريخ لبنان المعاصر. باستثناء المحاولة الانقلابية الاستعراضية التي قام بها العميد عزيز الأحدب ... وقد أعطى ذلك الموقف صورة مشرقة للقضاء اللبناني تتلاءم مع دور لبنان الحضاري كواحة للعدالة الحقيقية »[2]

١- دوافع محاولة الانقلاب

كان الحزب القومي السوري الاجتماعي قد رأى أن لا حل ولا انتصار لقضيته في ظل النظام اللبناني الطائفي– الاقطاعي– الرأسمالي القائم، واعتبر أن لا مجال له لكي يصبح قوة فاعلة ومؤثرة في سير الأحداث، في ظل الديمقراطية الشكلية، فدعا إلى الثورة التي تنقذه من عقلية التسوية الطائفية التي أقصته عن المشاركة من الحل، بعد انتهاء ثورة ١٩٥٨. وكان قد سجل انتصارات لفتت أنظار العالم الغربي إليه حتى بات الرئيس فؤاد شهاب يتحين الفرص للقضاء على قوته الضاربة التي أصبحت تشكل خطراً عليه. وقد اعتقد القوميون أن الرئيس اللبناني عمد إلى تضييق الخناق على الحزب بمختلف الوسائل. إذ لجأ إلى " خلق العراقيل واصطناع المضايقات وممارسة الضغوط في وجه العمل الحزبي، وصلت إلى حد محاولة اغتيال رئيس الحزب عام ١٩٦٠، ومنع الاحتفالات واعتقال بعض المسؤولين والرفقاء بتهم

[1] – الوثيقة رقم (٥٩) .

[2] – مسعود ضاهر، " انقلاب الحزب القومي : وثائق المحكمتين العسكرية والحزبية "، مقالة منشورة في جريدة "النهار" العدد ٢١٦٦٦، الصادر في ١٣ تموز ٢٠٠٤ ، ص ٩.

شتى أحياناً ... ثم ممارسة ضغوط التزوير والإرهاب وغيرها في الانتخابات النيابية ضد مرشحي الحزب أدت إلى إسقاطهم. إثر هذا كله أخذ أكثر من رفيق مسؤول وأخذ الكثير من الرفقاء القوميين الاجتماعيين يفكرون ويطالبون بعمل جدي وحاسم لوضع حد لهذا التنكيل وفك الطوق الذي أخذ يشتد على الحزب، والدفع به إلى الفعل في سياسة البلد وقيادته بما يتناسب مع قوته ونضاله ومساهمته الأساسية في أحداث عام ١٩٥٨" [١].

صمم الحزب على تغيير النهج القائم بإجراء عملية انقلابية تستهدف الإطاحة بالقيمين على السلطة والمستحكمين بالإرادة الشعبية، لتغيير الوضع الذي أفرز المحسوبيات والوساطات والاستزلام لضمان الامتيازات ولاستمرار السيطرة. ثم إن هذا الإحساس دفعه إلى المحاولة التي هدفها " قلب السلطة القائمة وإقامة حكم مؤقت يحرر المواطن اللبناني من مركبات العقلية التحكمية الإقطاعية التي تكبله وتسلبه إرادته ليتمكن من تجسيد إرادته الحرة بواسطة انتخابات حرة في مجلس نيابي" [٢].

٣- خطة الانقلاب

بدأ النشاط الحقيقي في تنفيذ الخطة الفعلية للانقلاب بعد التأكد من وجود عناصر من ضباط الجيش اللبناني، أمثال فؤاد عوض و شوقي خير الله وغيرهما من رتبة نقيب، متضايقين بدورهم من السياسة الشهابية، المسايرة للاتجاه الناصري السرّاجي، لذلك باشر رئيس الحزب عبد الله سعادة بإجراء اتصالات هادفة قام ببعضها أحد أعضاء الحزب نصري أبو سليمان الذي اتصل ببعض السياسيين لتهيئتهم للمشاركة في الحكم المرتقب كجواد بولس وسليمان العلي. وإطلاعهم على المراكز التي سيتولونها فكان الاتجاه إلى " جواد بولس لرئاسة الجمهورية وسليمان العلي لرئاسة الحكومة وأن يصار إلى تأليف وزارة عادية يشترك فيها ثلاثة وزراء قوميين اجتماعيين، للداخلية والأنباء ووزارة دولة في حين يتولى العسكريون القوميون الاجتماعيون الثلاثة عوض، شوقي، غازي، إدارات مكتبية رئيسية في الأركان " [٣].

هكذا بدأت الجهود تتكثف للإعداد والتهيئة الحزبية والسياسية، والشعبية، والنفسية، وأخذت الاجتماعات تتكاثر مع الضباط العسكريين المشتركين في المحاولة الانقلابية والرافضين للسياسة الخارجية المتبعة من قبل الرئيس فؤاد شهاب وحكومته للقيام بتنفيذ الخطة المسندة إليهم، وكانت كالتالي:

---

١ – الوثيقة رقم (٦٠) .

٢ – النص الكامل لدفاع رئيس الحزب الأمين الدكتور عبد الله سعادة أمام محكمة التمييز العسكرية، منشور بكامله في كتابه " أوراق قومية" مرجع سابق، ص ١٧٨ .

٣ – الوثيقة رقم (٦٠) .

- " يحرك الرفيق عوض سرية المصفحات التي يقودها من صور إلى وزارة الدفاع فيحتلها.
- يفرز الرفيق عوض عدداً من المصفحات بعضها للمعاونة في احتلال سرية الطوارىء، الفرقة ١٦ وبعضها لمعاونة الميليشيا القومية الاجتماعية المرابطة أمام الثكنات لقمع أي تحرك داخل الثكنات.
- العناصر القومية الاجتماعية تتولى رقابة الثكنات ووزارة الدفاع منذ مطلع الليل لتنبيه الرفيق عوض خلال تحركه من صور إلى بيروت، إلى أية حركة في الثكنات أو الوزارة تنبئ عن تنبه السلطات وتحركها.
- تجهيز المدرعات وتحريكها من داخل الثكنات إلى الخارج يحتاج إلى ثلاث ساعات، وهي فرصة كافية لتنبيه الرفيق عوض في صور...
- تهيئة العناصر العسكرية القومية... لدعم الانقلاب وتثبيته...
- استدعاء الرفيق شوقي المرابط بسريته المدرعة في مرجعيون... لتعزيز الانقلاب وتثبيته...
- ... اعتقال بعض السياسيين...كبار ضباط الجيش ونقلهم.
- تقوم الميليشيا القومية الاجتماعية باعتقال رئيس الجمهورية في مقره في صربا ونقله.
- ... إذا تمت العمليات ونجح الانقلاب يحتل الرفيق عوض... الإذاعة، لإذاعة البلاغات وإعلان العهد الجديد.
- في حال الفشل ... يصار إلى الاتصالات السياسية مع السلطة للوصول إلى تسوية وإلا فتوسع رقعة الثورة منطقة إثر منطقة" [١].

استمرت المساعي المبذولة لتنفيذ الخطة في وقت كان يثار فيه الجدل بين الرفض والتأجيل لدى العديد من المسؤولين الحزبيين، لأن البعض شدد على خطورة النتائج التي ستلحق بالحزب إذا لم تسبقه ثورة شعبية يكون فيها الشعب مستعداً لتقبل الفكرة. لكن بالرغم من الاعتراضات العديدة من أعضاء الحزب، الذين قدموا استقالاتهم، أمثال : اسعد رحّال، والعميد مصطفى عز الدين . فقد تمّ المضي في تنفيذ العملية وانطلاق "الآلة الانقلابية في المهمات المتعددة المخططة لها، فتنجح عمليات وتفشل أخرى، وتفشل العملية المفتاح، عملية

---

١ – الوثيقة رقم (٦٠).

اعتقال رئيس الجمهورية، فيفشل الانقلاب .... ويحل الحزب ويُلاحق أعضاؤه وعائلاتهم و تنهار مؤسساته المركزية" [1].

أما الأسباب التي أدت إلى الفشل، كما اعترف الحزب بمسؤولياته عنها، فهي متعددة نذكر أهمها:

أولاً : انعدام الرؤية الاستراتيجية العامة لمجرد أنها لم تكن وليدة تحليل سياسي للأوضاع العربية والدولية حتى الداخلية لتجعل منه انقلاباً ناجحاً، وخاصة أن الحزب لم يطرح حتى التساؤلات في المجالس الحزبية حول مدى مساهمة هذه العوامل في تطور الوضع، وتعزيز ركائز الحكم الجديد وإنجاحه.

ثانياً : عدم وضع خطط مرحلية تؤدي إلى ازدياد قبضة الحزب على السلطة.

ثالثاً : فقدان عنصر الاتصالات المنظمة بين مختلف الأطراف التي تساهم في وجود رؤية سليمة كاملة تجنب الوقوع في الفشل.

رابعاً : استهتار رئيس الحزب بالمعلومات الواردة إليه عن تسرب أخبار تفيد عن علم السلطات اللبنانية بالتحرك الانقلابي الذي يعدّه الحزب.

خامساً : إن القيادات في الحزب "لم تناقش الانقلاب على ضوء معطيات الظروف السياسية والتاريخية القائمة... كما يفرض الوعي القومي الاجتماعي قواعد الاستشراف التاريخي المسؤول" [2].

لم تلق المحاولة الترحيب أو التأييد الا من قبل قلة من السياسيين كالرئيس السابق شمعون، والنائب ألبير مخيبر الذي شبه هذه المحاولة الخطيرة بحادثة ١٩٥٨، مع أن الفرق شاسع بينهما، فالأولى تمثل خرقاً للشرعية أمّا الثانية فتمثل دفاعاً عن الشرعية. كما اعتبرها "محاولة شغب في البلد قام الجيش بقمعها ولا نريد من هذه المحاولة أية فكرة غير الفكرة الواقعية" [3].

بالمقابل استنكرت الأكثرية الساحقة من النواب استنكرت هذا العمل الاجرامي الذي يمثل حلقة من حلقات المشاريع الغربية، حتى إن عناصره تعمل على تخريب هذا البلد، وهي في أكثريتها غريبة عنه، وطالبوا باتخاذ التدابير والإجراءات الضرورية للضرب بيد من حديد على صدور هؤلاء المجرمين.

---

[1] - الوثيقة نفسها.

[2] - الوثيقة رقم (٦٠).

[3] - محاضر مجلس النواب، جلسة ٢ كانون الثاني ١٩٦٢، ص ٦١٩، والواقع أن موافقته أفضت إلى اشتباك بالأيدي بينه و بين النائب سليمان فرنجية.

أذهل الانقلاب جميع اللبنانيين إذ كان الهدف منه -كما قال النائب هاشم الحسيني- الاستيلاء على الحكم، وضرب العناصر الوطنية، وجعل هذا البلد قاعدة للغرب المتربص في عرض البحر الذي ينتظر الاشارة لوضع أقدامه على هذا الساحل الأمن. فقد اعتبر أن المؤامرة هي مكيدة حاكت خيوطها أيدٍ أجنبية يروق لها أن تعبث بأمن وسلامة هذا الوطن. وأضاف أنّ شهوة الحكم ليست وحدها هي التي دفعت المتآمرين إلى تنفيذ أغراضهم، بل سياسة الدول الأجنبية التي رسموها لخارطة الشرق الأوسط هي التي حركت هذه الدمى لتنفيذ الخيوط التي ارتسمت في أفق الشرق الأوسط، ابتداء من الحركة الانفصالية في سورية إلى فكرة الهلال الخصيب إلى " اجتماعات مريبة في بعض عواصم أوروبا، لأدركنا عظم هذه المؤامرة الدنيئة وما خبأه الاستعمار من مصير قاتم. ومن المؤسف أنَّ الأصوات التي ارتفعت في الماضي منذرة الحكام بخطر الحزب القومي الاجتماعي وبتحركاته المريبة وباتصال المسؤولين فيه بشخصيات أجنبية وبخطر معهد شملان بوصفه بؤرةً للتجسس ومركزاً للمؤامرات يجتمع فيه العمال المأجورون تحت ستار العلم والمعرفة، كانت تؤخذ بعين الاعتبار..." [1].

كما لاقت المحاولة الانقلابية الاستنكار الشديد من قبل حركة "القوميون العرب" التي أصدرت بياناً في ٢ كانون الثاني ١٩٦٢، دعت فيه المواطنين إلى التكاتف وتعزيز وحدة الشعب للوقوف في وجه الطامعين في لبنان والوطن العربي لأن هذه المحاولة الفاشلة، مدعومة من القوى البريطانية والعربية الرجعية لإعادة تعزيز مواقعها، وهي تستهدف تحويل لبنان إلى قاعدة للغرب والى مركز للنشاط والتآمر تستطيع من خلاله القوى "العميلة" أن تبسط أقدامها لتوجه المزيد من الضربات إلى مواقع اخرى من الوطن العربي. وأضاف البيان لكي تحقق " القوى الاستعمارية والرجعية غاياتها في لبنان كان لا بد من تصفية العناصر الوطنية وإقامة نظام ديكتاتوري ارهابي مرتبط بالغرب بشكل مباشر... والحزب كان ضالعاً في كل المؤامرات التي حيكت ضد الشعب العربي في السنوات الاخيرة ... انه يستهدف أولاً نسف النظام الديمقراطي في لبنان وإقامة ديكتاتورية فاشستية ... وتحويل لبنان إلى قاعدة رجعية يخنق فيها صوت الحرية وتضرب عناصر الشعب الوطنية التحررية...." [2].

---

[1] - محاضر مجلس النواب، جلسة ٢ كانون الثاني ١٩٦٢، ص: ٦٠٢-٦٠٧. أما بشأن معهد شملان، فيذكر محمد حسنين هيكل في كتابه " سنوات الغليان"، ص ٥٩٧، " مرجع سابق، أن خطة المؤمراة رتبت في معهد اللغات البريطاني بشملان، الذي كان كذلك مركزاً لتعليم اللغة العربية لأعداد من الدبلوماسيين البريطانيين والأمريكيين. وقد تعدى نشاطه هذه الحدود بكثير إلى درجة جعلت الوصف الشائع له هو " معهد الجواسيس". كما يذكر حسب وكالة " رويتر" أن عدداً من قادة المؤامرة الذين كان مطلوباً القبض عليهم، قد فروا من ميناء بيروت بزورق حملهم إلى مدمرة بريطانية كانت واقفة خارج المياه الإقليمية.

[2] - الوثيقة رقم (٦١).

أما حزب الكتائب فقد اعتبر أن عقيدة الحزب السوري القومي الاجتماعي هي التي تملي عليه تحقيق مشروع الهلال الخصيب باستعمال وسائل العنف والإكراه حتى يستمر وجوده. لكنه انتقد سياسة المقارنة التي لجأ إليها الحزب خلال محاكمته، بمحنة ١٩٥٨. مبيناً أسباب الاختلاف الكبير بينهما :

صحيح أنهم كانوا يدافعون عن الكيان في سنة ١٩٥٨، ولكن هدفهم كان أن يبقى لبنان مسرحاً لعملهم ويظل منطلقاً لنشاطهم في سبيل الهلال الخصيب بعد أن نبذتهم الدول المجاورة .

كما أن قولهم بالمحافظة على الكيان هو مجرد عملية مؤقتة فرضتها عوامل مؤقتة. لأنهم لا يقرون بوجود وطن لبناني نهائي، أما محاولة الحزب السوري القومي الاجتماعي تشبيه دعوته القومية السورية بدعوة الآخرين للقومية العربية " وتشبيه مؤامرتهم بثورة سنة ١٩٥٨ بغية التخفيف عن جريمتهم، فهي محاولة تضليل... الذي حدث سنة ١٩٥٨ كان ثورة من قبل فئة كبيرة من اللبنانيين... أما الذي حدث ليل ٣١ كانون الأول ١٩٦١ فقد كان مؤامرة بكل ما في الكلمة من معنى، جماعة سياسية مسلحة لا تمثل فئة من فئات الشعب وضابطان تآمروا في الخفاء و حاولوا بقوة السلاح انتزاع السلطة..." [1].

كذلك رأى رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي السيد كمال جنبلاط أن هذه المؤامرة على الدستور والديمقراطية ولبنان كانت ستودي بالحكم إلى كارثة خطيرة لأنها هدفت لتسليم البلاد للأجنبي المرابط في عرض البحر، وذلك بهدف إقامة قواعد عسكرية في بعض مرافئنا ومطاراتنا من قبل فرقة مستعدة في كل حين لأن تبيع نفسها على طريقة الجنود الانكشارية في عهود العثمانيين، والتي يود استخدامها في كل فتنة وفي كل انقلاب أو ثورة اعتباطية، وفي كل مغامرة ضد إرادة الشعب وعكس النهج الوطني والحركة التحررية. وتابع قوله: " نحن على علم بذهنية هذا الحزب الفاشستي الذي زالت معالمه في كل مكان تقريباً في العالم ... فذهنية الغرور والتنظيم العسكري واستخدام جميع الوسائل الأخلاقية وغير الأخلاقية للوصول إلى الحكم ولتحقيق وحدة سوريا الطبيعية بالإضافة إلى العراق. هذه الذهنية هي من أخطر الظواهر المرضية التي تبرز في تفكير الإنسان وعقله وشعوره..." [2].

وتكشف جريدة " الأنباء " عن تحركات لتنفيذ المشروع كانت سبقت عملية الانقلاب الذي كان محوره بريطانيا – عمان وبيروت. وتبين أنَّ اتصالات كانت قد تمت بين الرئيس السابق شمعون وملك الأردن الحسين، وثبت أن الكولونيل فاولونغ، أحد كبار ضباط

[1] – الوثيقة رقم (٦٢).
[2] – كمال جنبلاط ، " على هامش المؤامرة الكبرى، مصير الدولة و مصير لبنان"، افتتاحية منشورة في جريدة "الأنباء"، العدد ٥٠٢، الصادر في ٦ كانون ١٩٦٢، ص ١.

الاستخبارات البريطانية، وصل إلى عمان في الثالث من كانون الأول. ثم سافر الملك حسين فجأة إلى لندن في الخامس من كانون الأول، ووصل الكولونيل "فاولونغ" إلى بيروت مساء يوم الثلاثاء في ٥ كانون الأول نفسه، " واجتمع إلى كميل شمعون يوم الأربعاء في ٦ كانون الأول الماضي مدة طويلة من الوقت فطار شمعون فجأة... وعرج إلى باريس وروما حيث قضى خمسة أيام اجتمع خلالها إلى عدد كبير من رجال الاستخبارات المعروفة في لندن وفي بعض البلدان العربية، ومساء الخميس ٢٨ كانون الأول ١٩٦١ عاد شمعون إلى السعديات بعد أن تحركت أساطيل بريطانيا باتجاه الشرق الأوسط لمهمة ما وصفتها لندن بأنها : الحفاظ على أمن وسلامة المنطقة" [1].

هكذا يمكننا الاستنتاج أن بعض التدخلات الخارجية والصراعات الإقليمية والدولية قد أثرت إيجابياً على الساحة اللبنانية، ففشل الحزب السوري القومي الاجتماعي في إنجاح مخططه الرامي لقلب النظام اللبناني.

ب- انتخابات ١٩٦٤ و معركة التجديد

دفعت المحاولة الانقلابية الفاشلة الرئيس فؤاد شهاب إلى فرض أمن شديد عبر جهاز استخبارات الجيش اللبناني "الشعبة الثانية" أو "المكتب الثاني "بعد أن اثبت الجيش كفاءته وقدرته العسكرية في ردع الخطر عن النظام اللبناني. لكن رغم ان هذا الوضع شل المعارضة وأضعفها، فقد بقي البعض يعارض بشكل علني أمثال زعيم " الكتلة الوطنية " النائب ريمون إده. والزعماء التقليديين أمثال الزعيم البيروتي صائب سلام الذي لم يكن يروقه مفهوم الدولة الحديثة التي كان يدعو إليها الرئيس شهاب. وخاصة الصلاحيات الممنوحة لمجلس الخدمة المدنية. سليمان فرنجية الذي ضمّ امتعاضه إلى تصرفات المكتب الثاني وتدخله العسكري في الحياة السياسية والذي بلغ حد السيطرة عليها.

وعندما بدأت التحضيرات للانتخابات البلدية والنيابية، أخذت تظهر بعض التدخلات لضباط "المكتب الثاني" بشكل علني فاضح لدعم وتقوية نفوذ مؤيديهم عن طريق إعطائهم رخص أسلحة. وهذا ما دفع نائب جبيل ريمون إده إلى توجيه أسئلة إلى رئيس مجلس النواب صبري حمادة في ٢٢ حزيران ١٩٦٣، يطلب فيها توضيحاً عن مهمة "المكتب الثاني" المختص بالسهر على سلامة المواطنين، والذي من أحد واجباته عدم التدخل بالأمور السياسية أو العمل لمصلحة بعض اللبنانين على البعض الآخر. كما ألحّ عليه في الرد على الأسئلة التالية:

[1] – " هدف الانقلاب : إزالة كيان لبنان..."، خبر منشور في جريدة " الأنباء، العدد ٥٠٢، الصادر في ٦ كانون الثاني ١٩٦٢، ص: ١–٨ .

" أولاً : ماهي مهمة المكتب الثاني حسب القوانين والأنظمة المرعية في بلادنا؟

ثانياً : هل من اختصاصه التدخل بالشؤون السياسية والانتخابية المحلية ؟

ثالثاً : هل من صلاحيات الضابط أبو زكي أن يجتمع مع بعض المرشحين السياسيين لتدعيم مواقفهم الانتخابية بحضور ضابط الدرك والتأثير عليه؟

رابعاً : هل يقوم بذلك بموافقة رؤسائه؟

خامساً : هل ان السبب في إعطاء رخص الاسلحة لبعض الافراد هو تقوية نفوذ بعض السياسين...

سادساً : ...أم أن هناك تمييزاً بين ناقلي هذه الرخص حسب ميولهم السياسية"؟ [1]

حاول العميد في ٢ تموز ١٩٦٣، الرد على تصريح وزير الدفاع الوطني مجيد أرسلان الذي نفى تدخل الجيش في الأمور السياسية، بل اتهمه بأنه ضد الجيش اللبناني.

ثم عاد النائب ريمون إده وأكد أنه ليس ضد العسكريين بصورة عامة، لكنه ضد تصرفات الشعبة الثانية فقط بسبب تدخلاتها في السياسة والإدارة الغريبتين عن الجيش، وتدخلاتها الفاضحة في العمليات الانتخابية للبلدية والنيابية، " واضعاً نفسه بهذه الطريقة خارج الجيش وبعيداً عن المهمة الموكولة إلى هذا المكتب... ليس من حق المكتب الثاني أن يتدخل بقضايا إدارية وقضائية وسياسية تشغله حالياً، فيتوجب على الحكومة أن تكون لها الجرأة الكافية لاتخاذ التدابير المتوجبة لوضع حدّ للنشاط السياسي للمكتب الثاني، وذلك ضنّاً بمصلحة الجيش والجمهورية اللبنانية" [2].

وبدأت صورة الانقسامات للقوى السياسية بين مؤيدي النهج الشهابي ومعارضيه تتبلور مع استعداد الموالاة وخاصة "الشعبة الثانية"، للسعي والتخطيط بهدف تأمين أكثرية نيابية تضمن إعادة انتخاب الرئيس شهاب لمواجهة المعارضين السياسيين.

ومع حلول العام ١٩٦٤ تألفت حكومة حيادية في ٢٠ شباط بموجب مرسوم ١٥٦٥٢ [3]، لكي تشرف على الانتخابات النيابية المنتظرة في ٢٦ نيسان، طبقاً لأحكام الدستور، واستطاعت الحكومة المطعمة بمناصري الرئيس شهاب أمثال شارل حلو، فيليب تقلا وجورج نقاش، أن تلعب دوراً بارزاً في إدخال تغييرات للقوى السياسية الى البرلمان على حساب شخصيات مهمة، كالعميد ريمون إده والرئيس السابق كميل شمعون، وهذا ما دفع

---

[1] – الوثيقة رقم (٦٣) .

[2] – الوثيقة رقم (٦٤) .

[3] – الجريدة الرسمية، العدد ١٧، الصادر في ٢٧ شباط ١٩٦٤، ص: ٥٦٩ – ٥٧٠ .

النائب جوزف مغبغب إلى أن يعقد مؤتمراً صحفياً أوضح فيه للرأي العام اللبناني الطرق والأساليب التزويرية والإرهابية التي لجأت إليها السلطة لإنجاح مناصريها، منها :

- التلاعب في لوائح الشطب لصالح فئة معينة معتبرة سواها أخصاماً سياسيين لها.
- عرقلة العديد من المواطنين بالوصول إلى أقلام الاقتراع، لممارسة حقهم الانتخابي، إما بعدم تسليمهم تذاكر الهوية أو بتعيينهم كرؤوساء أقلام وكتاب احتياطيين .
- استعمال المال على نطاق واسع لشراء الأصوات.
- الضرب على الوتر الطائفي لتأييد لائحة الخصم.
- استعمال وسيلة الضغط والإرهاب قبل الانتخاب وبعده، لمنع الناخبين من الوصول إلى أماكن الاقتراع أو لحملهم على مناصرة لائحة الخصم، كما لجأت السلطة " إلى سحب القوات والدوريات عن الطرقات خلافاً لما جرى في مناطق أخرى، رغم أن عدد القوات كانت وافرة، عمدت السلطة إلى إرسال موظفي قوى الأمن الذين ينتمون للخصم حزبياً كل إلى قريته، ومنهم من أرسل ببزته، ومنهم من كان باللباس المدني، رغم أن جميع القوات محجوزة ... إن قواد قوى الأمن الذي أرسلوا يوم الانتخاب كانوا من المنطقة نفسها، ففي الإقليم كان على رأس القوة ضابط من الإقليم، وفي بعقلين كان قائد القوة من بعقلين وهلم جراً. وقد قام قائد منطقة الإقليم خاصة بنشاط بارز، وقد ساهم كثيراً في التأثير على نتيجة الانتخابات في الإقليم بالنظر للتصرفات المتطرفة والعنيفة التي قام بها تجاه النافذين من أنصارنا بنوع أنه تمكن من تجميد حركتهم ومن شل نشاطهم ..." [1].

أدت الهزيمة التي لحقت ببعض الأقطاب السياسيين إلى اختلال التوازن في التمثل الماروني وساعدت في الوقوع في الشرك الطائفي، فاستغلها الرئيس شمعون لإعادة حشد الزعماء الموارنة حوله، وخاصة البطريرك الماروني. وهذا الأمر عادة ما تلجأ إليه الطبقة البورجوازية عند تعرض امتيازاتها الطبقية للخطر، فبعد إنجاح وسيلة تهييج الرأي العام الماروني. أذاع البطريرك المعوشي بياناً لدى استقباله وفوداً من الهيئات الشعبية التي جاءت لتعرب عن قلقها حيال التصرف المتحيز الذي رافق العمليات الانتخابية في معظم الدوائر بغية تعديل الدستور والتجديد للرئيس اللبناني، أبدى فيه أسفه للمخالفات المتنوعة التي ارتكبت ضد الحرية والكرامة، وأوضح غبطته أنه بالرغم من الموقف الحيادي الذي وقفه خلال السنوات الأخيرة، لا يسعه في الوقت الحاضر سوى مشاطرة الرأي العام قلقه حيال مصير الحياة الدستورية والشرعية في البلاد، كما اعتبر أن البواعث الحقيقية للقلق الذي يسود الأوساط اللبنانية،

---

[1] – الوثيقة رقم (٦٥) ، ص٣ .

ناجمة عن كون معظم اللوائح الانتخابية وضعت وتوافرت لها وسائل النجاح على أساس تعديل الدستور. وبما أنه كانت كل محاولة للتعديل من شأنها أن تفسح في المجال للخلافات الداخلية وتفتح الباب أمام القوى الأجنبية للتدخل في شؤون لبنان، فقد أردف بقوله إن هذه " البطريركية لا يسعها إلا أن تقف اليوم من كل محاولة مساس بالأوضاع اللبنانية. ولاسيما الدستور، كما وقفت بالأمس، وبنفس الروح والعزيمة والصلابة، مناشدة السلطات وداعية مجلس النواب إلى صيانة هذا الدستور، كما تدعو المواطنين، من مختلف العناصر والفئات، للوقوف صفاً واحداً متراصّاً للحفاظ على مقومات الحكم الدستوري في إطار الهدوء والاستقرار واحترام الأنظمة والقوانين..." [1].

وكان أن دفع هذا البيان الذي أصدرته أمانة سر البطريركية بشأن المساعي المبذولة في سبيل تعديل الدستور وتجديد ولاية الرئيس. إلى عقد اجتماع فوري في ٧ أيار ١٩٦٤ للمكتب السياسي "لحزب الكتائب" أكّد فيه تمسكه بالدستور نصّاً وروحاً وعدم المساس به أو تعديله، وأعلن الشيخ بيار الجميل من ناحيته " أن الكتائب كانت دائماً معارضة لتعديل الدستور وأنها مع تقديرها مزايا الرئيس الحالي وما حققه من الإصلاحات لا ترى ما يمنع انتخاب رئيس للجمهورية قادر على متابعة رسالته ونهجه" [2]. وهكذا يمكن القول إن الانتخابات النيابية أنتجت تكتلاً للمعارضة المسيحية مؤلفاً من (شمعون ، إده ، الجميل، البطريرك المعوشي).

أحدث كلام غبطته هزة في الأوساط السياسية الداعية إلى تجديد الولاية للرئيس شهاب، لأن هذه الأوساط لم تتوقع أن يصاغ بهذه اللهجة، وخاصة أنه لا يكتفي بمعارضة الدستور، بل يهدف إلى تصفية جميع المحاولات التي بذلت في السنوات الماضية، لذا ردت صحيفة "الأنباء"، الموالية، على بيان البطريرك طالبة منه أن يكون حكماً لا خصماً، وأن لا يأخذ بادّعاءات الفاشلين دون التدقيق بالوقائع والحقائق. كما تساءلت الصحيفة عن أسباب هذا التحول حيث أصبحت بكركي منتدى للمعارضين دون سواهم، فكانت الدعوات والمشاورات توجه إليهم " وكان للقوميين السوريين المتآمرين على لبنان آذاناً صاغية في الصرح... هم أنفسهم الذين نعتهم غبطته بالانحراف الوطني ووصمهم بتهمة تدبير الفتنة والمؤامرة على لبنان وعلى رجالاته الوطنيين الحقيقيين الأحرار وأنهم عملاء المخابرات البريطانية... أما قضية التجديد فهي رهن بإرادة مجلس لبنان وشعبه. فشعب لبنان هو المؤتمن

---

[1] – بيان البطريرك المعوشي ، منشور في جريدة " النهار"، العدد ٨٧١٧، الصادر في ٧ أيار ١٩٦٤، ص ١ .

[2] – قرار الكتائب بمعارضة التعديل، منشور في جريدة " النهار" ، العدد ٨٧١٨، الصادر في ٨ أيار ١٩٦٤، ص: ١ – ٢ .

الأخير على الدستور وعلى النهج الوطني وعلى الاستقلال، وشعب لبنان هو الذي سيفرض التجديد بالرغم من جميع المحاولات والعقبات" [1].

تجدر الإشارة هنا إلى أن التحاق "حزب الكتائب" بصفوف المعارضة من أجل عدم إجراء أي تغيير في الدستور، بالإضافة إلى بيان بكركي، دفعا إلى خلق تشنجات لدى جهات دينية أخرى، مما أدّى إلى بذل مساع سرية مكثفة من قبل بعض الوزراء تهدف إلى عدم إصدار بيانات مضادة قد تؤدي إلى خلق مشكلة خطيرة. ومن جهة أخرى ظهر تياران في صفوف دعاة التجديد تمثلاً بالرئيس رشيد كرامي والأستاذ كمال جنبلاط، إذ أبلغ الزعيم الطرابلسي الوطني جميع النواب الذين اجتمع بهم " أن المصلحة تقتضي بعدم الإقدام على أية خطوة تشكل تحدياً لشعور المواطنين الذين تكلم البطريرك باسمهم. وقد اشترك رئيس الحكومة السابق في مناقشة مشروع يقضي بتجميد العمل بالمادة ٤٩ من الدستور التي تجدّد ولاية... أما بالنسبة للأستاذ كمال جنبلاط، فقد شددت أوساطه... على الإسراع بتقديم مشروع قانون التعديل في أقرب وقت..." [2].

دفعت التطورات الخطيرة الرئيس فؤاد شهاب إلى أن يعلن بصراحة رفضه تعديل الدستور. أما النواب الذين رافقوا السيد كامل الأسعد المنتخب رئيساً للمجلس النيابي في ٨ أيار، فأعلنوا أنه "سيرد كل محاولة لتعديل الدستور وأنه يرفض كل بحث في التجديد ويرفض التدخل في أمر اختيار الرئيس المقبل" [3].

يستنتج من ذلك أن انتخابات ١٩٦٤ التي لم تختلف عما سبقها من انتخابات ومارافقها من تطورات على صعيد نتائجها، أو من جهة تعديل الدستور بغية التجديد. قد أفسدت حق وصحّة الانتخابات، كما أظهرت التناقضات بشكل فاضح في المجتمع السياسي. وأدت إلى انقسام اللبنانيين حتى داخل أروقة البرلمان حيال نتائج الانتخابات ما بين مؤيدين كثر ومعارضين قلة، بسبب وجود الكثير من الموالين للسياسة الشهابية الذين وصلوا إلى الندوة البرلمانية. وكان مردّ ذلك إلى التدخلات التي مارستها الأجهزة الأمنية، الشعبة الثانية، وهذا ما أوضحته المعارضة خلال مناقشة البيان الوزاري في ٢١ أيار ١٩٦٤، في المجلس النيابي حول الحياد وعدم التدخل ونزاهة الانتخابات.

شرح النائب ادوار حنين موقف الحكومة غير الحيادي باختيارها قوائم ومرشحين تابعين لها. يجري لصالحها المحافظ أو القائمقام اتصالات تستدعي رؤساء البلديات والمخاتير

---

[1] – الرد على البيان البطريركي ، منشور في جريدة " الأنباء" العدد ٦٣٢، الصادر في ٩ أيار ١٩٦٤، ص: ١–٨ .

[2] – " بيان بكركي يخلق تيارين في صفوف دعاة التجديد" ، منشور في جريدة" النهار" ، العدد ٨٧١٩ . الصادر في ٩ أيار ١٩٦٤. ص ٢ .

[3] – " الرئيس للنواب : لن أجدد" ، خبر منشور في جريدة " النهار" العدد ٨٧١٩، الصادر في ٩ أيار ١٩٦٤، ص ١.

والوجهاء والأعيان ليطلب إليهم " أن يقترعوا في جانب قائمة معينة أو مرشح معين ثم ينتقل من الطلب إلى الوعد والوعيد والترغيب والتهديد والإرضاء والاسترضاء ، ثم يختم بالتحذير من البوح، بالسرّ الدفين، مهدداً بالانتقام اذا أفشي شيء من ذلك" [1].

بالمقابل ، أوضح رئيس مجلس الوزراء حسين العويني حرص الحكومة على إجراء انتخابات سليمة حرة ونزيهة تنفيذاً للمهمة السياسية الموكولة إليها، وأكّد النائب بهيج تقي الدين مثاليتها إذ جرت في جوّ هادئ متهماً المعارضة بأنها استعملت المال لشراء الضمائر، أما النائب معروف سعد فقد ضمّ صوته إلى الأكثرية النيابية التي أثبتت الحيادية والنزاهة خلال الأجواء الانتخابية، ولكنه لم ينكر الرشوة التي انتشرت بشكل عام في هذه الدورة بالذات، مبرراً ذلك بعدم تمكن الحكومة من القضاء عليها بالرغم من أنها " اتخذت تدابير الغرفة السرية، ولكن هذا لا يكفي... لأن تكون الغرفة السرية الرادع عن الرشوة، لأنه يوجد بين اللبنانيين من هم ضعاف الارادة... والعروض كانت سخية من قبل المرشحين والعملاء" [2].

وسط هذه التناقضات الداخلية حيال قضية التجديد للرئيس شهاب التي أصبحت بحكم المنتهية، برز عنصران هامان خارجياً أثّرا على المواقف الداخلية:

أولاً : إعلان الفاتيكان رفضه التام لبيان أمانة سر البطريركية المارونية، ومباركته لسياسة الرئيس شهاب داخلياً وخارجياً. فالبابا يكنّ لشخص الرئيس اللبناني كل تقدير واحترام ولا يرى ثمة ما يبرر أية معارضة معينة تقوم في وجه تجديد ولايته، وأن في أوساط الشعب اللبناني وممثليه الحقيقيين " شبه إجماع على ضرورة استمرار عهده لتنفيذ البرامج الإنمائية، الاقتصادية والاجتماعية، التي أعدها لتوطيد أواصر الوحدة الوطنية الحقيقية على جميع المستويات" [3].

ثانياً : وبموازاة ذلك بدأت تظهر في الأفق بوادر تشويش بريطاني- أميركي على استمرار عهد الرئيس شهاب خاصة بعد ارتفاع أسهم الدعوة إلى التجديد عن طريق اجراء ضغط مكشوف أخذت تمارسه السفارة البريطانية في بيروت على بعض النواب لمحاربة التجديد وللتشويش على العريضة وواضعيها، كما ذكر أن السفارة الأميركية

---

[1] – محاضر مجلس النواب، جلسة ٢١ أيار ١٩٦٤، ص ٤٠ .

[2] – محاضر مجلس النواب، جلسة ٢١ أيار ١٩٦٤، ص ٥٦ .

[3] – " الفاتيكان يستهجن صدور البيان"، خبر منشور في جريدة " الأنباء" العدد ٦٢٥، الصادر في ٢٣ أيار ١٩٦٤، ص ١ كما أورد الخبر أن الرئيس شهاب استقبل وفداً من المطارنة الموارنة من مختلف أنحاء لبنان يؤيدون عهده ويطلبون منه البقاء بإصرار.

قامت بنشاط خفي استهدفت من ورائه " القيام بعملية إثبات وجود إلا أنها مُنيت بالفشل" [1]. عند دعمها للمعارضة بتهييج بعض الرأي العام من المجتمع اللبناني.

لكن هذا كله لم يثن الأكثرية النيابية عن عزيمتها ولم تستسلم، بل اجتمع المجلس النيابي في ٢٦ أيار ١٩٦٤، للبحث والتصديق على الاقتراح المقدم بتعديل المادة ٤٩ من الدستور. رأس الجلسة الرئيس كامل الاسعد بحضور ٩٣ نائباً وغياب السادة : صائب سلام، حبيب كيروز، سليمان فرنجية، فضل الله تلحوق والأمير مجيد أرسلان. وكانت النتيجة أن " الأكثرية التي وافقت على مشروع الاقتراح بلغت ٧٩ صوتاً وقد خالف الاقتراح ١٤ نائباً" [2].

وانعكست المواقف الخارجية على الساحة الداخلية، فأثيرت أزمة سياسية، ولاسيما بعد أن ردت الحكومة مشروع التعديل، فصعّد التجديديون مواقفهم وأخذوا يضغطون على رئيس مجلس النواب كامل الأسعد المعارض للمشروع لفتح دورة استثنائية تبغي الاستدراج لإسقاط الحكومة والإفساح في المجال لتأليف حكومة جديدة تسترد " مشروع اقتراح التمني بتعديل الدستور من المجلس وتعيد طرحه على النواب، على أمل أن تؤمن له هذه المرة أكثرية ثلاثة أرباع الأعضاء بفضل الوزراء الذين يمثلون معظم الكتل النيابية" [3].

هذه التطورات انعكست بدورها على الهيئات الشعبية والنقابية. فجرت اتصالات واسعة للقيام بالاستعدادت اللازمة من أجل تسيير تظاهرة في ٣٠ تموز ١٩٦٤، كوسيلة لدعوة الرئيس شهاب إلى التجاوب مع الإرادة الشعبية والقبول بتجديد ولايته ليكمل الطريق التي بدأها، طريق الوحدة الوطنية والإصلاح الاجتماعي والتنمية الشاملة، كما صدرت تعليمات إلى المجالس البلدية والمخاتير بوجوب إقامة الزينات ورفع اللافتات والصور والشعارات في مختلف الأماكن. تبين بعد إحصاءات "دقيقة أن ستين نقابة أعلنت تأييدها للتجديد، إن عن طريق اتحاداتها أو بوسائل منفصلة عن الاتحادات أو عن طريق عمالها أو أعضاء مجلس النقابة" [4].

إن نقل قضية التعديل والتجديد إلى الشارع بدأت تتحول إلى مواجهة بين اليسار واليمين، وخاصة عندما أصدرت "جبهة التحرر العمالي" التي تضم المنظمات اليسارية، بياناً تدعو فيه المواطنين إلى التضامن في تظاهرة ٣٠ تموز، وذلك تعبيراً عن إرادة الشعب والجماهير العمالية من أجل استمرار العهد الشهابي ولقطع الطريق على المؤامرات التي يتعرض لها لبنان

---

[1] – " تشويش بريطاني – أميركي على استمرار عهد شهاب"، خبر منشور في جريدة " الأنباء"، العدد ٦٢٥. الصادر في ٢٣ أيار ١٩٦٤، ص: ١ – ٨ .

[2] – محاضر مجلس النواب، جلسة ٢٦ أيار ١٩٦٤، ص ٩٩ .

[3] – " التجديديون يركزون الهجوم و يشددون الحصار على الأسعد" ، خبر منشور في جريدة " النهار"، العدد ٨٧٦٧. الصادر في ٤ تموز ١٩٦٤، ص ٢ .

[4] – " اشراك الهيئات الشعبية و النقابية في حركة التجديد"، خبر منشور في جريدة " النهار" العدد ٨٧٨٠، الصادر في ١٩ تموز ١٩٦٤، ص: ٢ –٦ ، و يتخللها النقابات المشتركة و المؤيدة .

والبلاد العربية الشقيقة، والموقف السليم الصلب الذي أعلنه فخامة الرئيس فؤاد شهاب بكل صراحة ووطنية. كما رحّب البيان في أن تظل " إشعاعات النور بهالات الأمن والاستقرار في هذا العهد الذي قضى على الطائفية والمتاجرة بها وقطع رأس العصبية الخارجية والداخلية التي تحاول العبث بلبنان ومقدرات شعبه، مرحِّباً في أن يستمر التقدم العمراني والاقتصادي والثقافي تنفيذاً للخطة التي رسمها الرئيس شهاب" [1].

في موازاة ذلك اجتمعت المعارضة بمن فيها (نوابها)، وتدارست الأوضاع الراهنة والوسائل الواجب القيام بها لتدارك الموقف، وصدر في نهاية الاجتماع تصريح للأب سمعان الدويهي هدد فيه" الغوغائيين والمرشدين والموجهين بعدم اللجوء إلى مثل هذه الأساليب الخطيرة... واذا كان هناك تفكير في قيام حركة غوغائية، فإننا نعتبر أنفسنا أسياد الغوغائية، كما أننا نحذر الجهات المعلومة من تحريك الاجهزة اليسارية في البلاد" [2].

في خضم هذا الإضراب، عقد مجلس الوزراء جلسة في ٢٩ تموز ١٩٦٤. دعا فيها رئيس الجمهورية الحكومة إلى أن تتحمل مسؤوليتها كاملة، والضرب بيد من حديد على حركة تستهدف إشاعة الشغب والفوضى قائلاً " لا أريد أن تنتهي ولايتي بإراقة الدماء من أجل تجديد رفضته وأرفضه باستمرار وعناد..." [3].

بهذا الموقف الرافض، انتهت فكرة الدعوة إلى فتح الدورة الاستثنائية واللجوء إلى الشارع لفرض الآراء بقوة التظاهرات، وذلك لتجنيب البلاد الهزّات والخضّات. وبالرغم من الدعم السياسي والشعبي الكبير للرئيس شهاب لم تنجح فكرة اقتراح أكثرية النواب لوضع عريضة تهدف إلى استنكار موقف السيد كامل الأسعد المعارض، وتطالبه بتنحيته عن رئاسة المجلس النيابي.

وهذا ما دفع سفراء الدول الأميركية والإيرانية إلى الإسراع في لعب دور بارز في شأن تقرير مصير رئاسة جمهورية لبنان عن طريق عقد الاجتماعات المتتالية مع أقطاب المعارضة، وإثارة ضجة حول تدخّل سفير الرئيس المصري جمال عبد الناصر في الشؤون الداخلية "

---

[1] – بيان " جبهة التحرر العمالي" ، منشور في جريدة " النهار"، العدد ٨٧٨٧، الصادر في ٢٨ تموز ١٩٦٤، ص: ١ –٨ .

[2] – تصريح الاب سمعان الدويهي ، منشور في جريدة " النهار "، العدد ٨٧٨٧، الصادر في ٢٨ تموز ١٩٦٤، ص ٨. كما تذكر أن الكتائب أعلنت انضمام جهودها إلى المعارضين والإعداد للتظاهر المضاد .

[3] – " الموقف في ٥ نقاط"، خبر منشور في جريدة " النهار "، العدد ٨٧٨١، الصادر في ٣٠ تموز ١٩٦٤، ص ١ .

ليستروا تدخلات سفراء الدول حليفة إسرائيل العلنية ... وذكر أن بضعة ملايين وضعت بتصرف معارضي التجديد وبدأت فعلها..." [1].

بعد تصاعد وتيرة التأثيرات والتدخّلات الخارجية في معركة الانتخابات الرئاسية. وجه رئيس المجلس النيابي برقية إلى النواب يحدد فيها موعداً لانتخاب رئيس للبلاد في ١٨ آب ١٩٦٤ [2]. وقد نال، إثر هذا الانتخاب، الأستاذ شارل حلو المرشح الشهابي والمؤيَّد من " فرنسا والفاتيكان" [3] الأكثرية الدستورية أي ٩٩ صوتاً، بينما نال مرشح المعارضة الشيخ بيار الجميل خمسة أصوات. وقد أكّد الرئيس الجديد في خطابه، بمجلس النواب أنه سيكمل النهج الشهابي في الداخل والخارج، ويتابع مسيرة الرجل الذي تخلى عن " المقعد بعد أن أنقذ البلاد وأرساها على دعائم متينة سليمة صادقة داخلياً وعربياً وعالمياً، وعبأ طاقات الأمة والدولة المعنوية والمادية وأطلقها على دروب التقدم والعزة والكرامة" [4].

بانتخاب الأستاذ شارل حلو، الذي كان يحتل منصب وزير التربية في حكومة الرئيس شهاب، تكون قد انتصرت الإرادة الشعبية بعد صمودها الكبير، ممثلة بالأكثرية النيابية التي اجتمعت في ٢٠ آب ١٩٦٤ لتدارس مختلف القضايا الراهنة والوقوف صفاً واحداً في وجه كل المؤامرات والمناورات الأجنبية، وقد أذيع نتيجة الاجتماع بيان قررت فيه الأكثرية ما يلي:

" أولاً : استمرار تعاونها و تضامنها في العمل السياسي لتحقيق الأهداف والمبادىء التي التفّت حولها وناضلت في سبيلها أثناء معركة التجديد وانتخاب رئاسة الجمهورية التي ضمنت فوز مرشحها فخامة الرئيس شارل حلو.

ثانياً : تأليف لجنة لوضع نظام لجبهتها البرلمانية يستوحي عملها من المبادئ الديمقراطية الدستورية كأكثرية" [5].

استطاع الرئيس شهاب أن يحافظ على تطبيق الميثاق الوطني بمحاولته إجراء إصلاحات اقتصادية – اجتماعية، ولكنه لم يقدر أن يحقق إلا جزءاً يسيراً مما سعى إليه بكل

---

[1] – " بعد زيارات السفير الأميركي للسياسيين بدأ دور سفير ايران"، خبر منشور في جريدة " الأنباء" العدد ٦٣٥، الصادر في أول آب ١٩٦٤، ص: ١ –٨ .

[2] – نص البرقية التي وجهها السيد كامل الأسعد ، منشورة في جريدة " الأنباء"، العدد ٦٣٦، الصادر في ٨ آب ١٩٦٤، ص ١ .

[3] - Nawaf Kabbara, " The Chehabism ...", op.cit , p 100

بناء على مقابلة أجراها مع الرئيس رشيد كرامي .

[4] – محاضر مجلس النواب، جلسة ١٨ آب ١٩٦٤، ص ١٠٣ .

[5] – بيان الأكثرية النيابية ، منشور في جريدة " الأنباء، العدد ٦٣٨، الصادر في ٢٢ آب ١٩٦٤، ص ١ .

جهوده، وذلك لأنه اعتمد على قوى سياسة تتعارض مصالحها مع تحقيق البرنامج الشهابي. كما أنّ في بعضها فئات اجتماعية ذات انتماءات طبقية مختلفة مما أدّى إلى عدم الانسجام في تركيبها، بالإضافة إلى استخدامه جهاز الاستخبارات العسكرية الذي أدّى إلى إحداث تناقضات سياسية بسبب تسليمه مقدرات البلاد والتضييق على الحريات والتدخل في شؤون الناس.

مع ذلك، يرى تيودور هانف أن " نظام الأنصار والزبائن جرى القضاء عليه باسم المصلحة العليا عبر استخدام وسائل الأنصار والزبائن . أما اللبنانيون من ذوي الاتجاهات الليبرالية فقد تذمروا من التسلط لجهاز الدولة. كما عبّروا عن تخوفهم من إمكانية تحول لبنان إلى ديكتاتورية عسكرية مقنعة، لكن هذه الادعاءات، كانت دون ريب، مبالغ فيها، فلا فؤاد شهاب ولا معاونوه كانت لهم ميول ديكتاتورية بل كانت لهم تصورات حسية للأخطار التي كانت تهدد لبنان. والقناعة بأن دولة قوية تحتاج في سبيل تجنب هذه الأخطار والتصدي لها. إلى القليل من سلطة الدولة" [1].

الشهابية تؤسس لهوية لبنانية جديدة

أيقن الرئيس فؤاد شهاب أن سياسة لبنان التقليدية هي الحرص على إيجاد علاقات ودّية مع جميع الدول، لذلك عمد إلى إقامة التوازن في علاقات لبنان مع مختلف الدول العربية واتّباع سياسة الحياد السلمي. فتميزت سياسته خصوصاً بالاتفاق التام والتفاهم الكلي ومسايرة الرئيس المصري جمال عبد الناصر أكثر من سائر الملوك و الرؤساء العرب. فأرسل شهاب في ١٠ ايلول ١٩٥٨ قبل استلامه سدة الحكم كتاباً إلى عبد الناصر يطلب منه فيه العمل على إزالة كل أسباب التوتر بين البلدين الشقيقين وإعادة العلاقات إلى " أصفى مما كانت عليه في سابق العهد وأمتن، تحقيقاً لخيرهما جميعاً ولسلامة وحدة الصف العربي كله ....للسعي من أجل قيام أوثق التعاون والتصافي بين البلدين وكل بلد عربي بنوع عام وبينه وبين الجمهورية العربية بنوع خاص" [2].

حاول الرئيس شهاب منذ أن تسلم مقاليد الحكم في ٢٣ أيلول ١٩٥٨ إزالة الآثار التي خلفتها الحرب الأهلية في لبنان، وذلك عن طريق الالتزام بالميثاق الوطني ، والتمسك بالوحدة الوطنية وعدم التفريط بها لأنها توفر الطمأنينة والاستقرار ولا يجوز أبداً أن تتعرض

[1] – تيودور هانف ، " لبنان تعايش في زمن الحرب من انهيار دولة إلى انبعاث امة"، مركز الدراسات العربي-الأوروبي، باريس، ١٩٩٣، ص ١٥٨.

[2] – محمد حسنين هيكل ، " سنوات الغليان " ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، الوثيقة رقم (٢٩) ، ص: ٨٦٠ – ٨٦١.

للخطر. كما دعا الشعب اللبناني إلى التقيد بها والحرص عليها ، والسعي إلى دعمها، معلناً بوضوح تمسكه بثلاث دعائم اساسية في سياسته الخارجية: ميثاق جامعة الدول العربية. وميثاق هيئة الأمم المتحدة، فضلاً عن الدعامة الكبرى: الميثاق الوطني.

كما اختار سياسة التعاون المخلص والصادق مع "شقيقاته الدول العربية إلى أقصى حدود التعاون لما فيه خيره وخيرها جميعاً مقيماً علاقاته مع العالم أجمع على أساس الصداقة و الكرامة والتعامل المتكافئ الحرّ" [1].

وفي ١٧ تشرين الأول ١٩٥٨، شددت حكومة السيد رشيد كرامي في بيانها الوزاري الأول، بعد الثورة، على العمل لغرس مبادىء الوحدة الوطنية. وتحقيق الثقة والمساواة بين جميع المواطنين في ظل سيادة القانون وروح العدل. ومما جاء فيه أن الحكومة تريد أن تؤكد " عزمها على المحافظة على سيادة لبنان، و الدفاع عن استقلاله، ليبقى لبنان لنا جميعاً بوضعه الحاضر بلداً عربياً حراً عزيزاً ومستقلاً" [2].

كان الرئيس شهاب يدرك أن الانطلاقة الفضلى، بعد ترسيخ المصالحة الوطنية وهدوء العاصفة واستتباب الأمن، تلقي على عاتقه وحكومته مهمة رئيسية أولى تقوم على إنهاء الخلافات بين لبنان والجمهورية العربية المتحدة ، و التخلص من الذيول التي نتجت عن إبعاد حكومة الرئيس شمعون السابقة سفير الجمهورية العربية المتحدة، خلال ثورة ١٩٥٨، وذلك بإعادة السفير إلى العمل فوراً.

ثم تلا تلك المبادرة اجتماع في ٢٥ آذار ١٩٥٩، في كوخ في المنطقة الحيادية التي تفصل الحدود اللبنانية – والعربية المتحدة. بين الرئيسين جمال عبد الناصر وفؤاد شهاب تلافياً لإحداث أي توتر ، باعتبار أن زيارة الرئيس اللبناني للقاهرة كانت ستحدث أثراً سلبياً في بعض الأوساط المسيحية التي اتهمت القاهرة وعبد الناصر بافتعال الأحداث اللبنانية. كما أن مجيء عبد الناصر إلى لبنان كان من شأنه أن يخلق مشكلة، وفي ذلك الاجتماع جرى التداول في مختلف الشؤون التي تهم البلدين الشقيقين كما تبادلا الرأي في مختلف القضايا العربية والدولية وقد صدرت بعدها المقررات التالية :

"أولاً : حرصهما على توثيق روابط الأخوة وتنمية التعاون المستمر المتبادل بين الجمهوريتين الشقيقتين في كل ما يؤدي إلى دعم استقلالهما وسيادتهما وكيانهما ضمن نطاق ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة.

[1] – بيان قسم اليمين الدستوري في ٢٣ أيلول ١٩٥٨ ، منشور في مجموعة خطب الرئيس فؤاد شهاب، مصدر سابق، ص ١٢.

[2] – يوسف قزما خوري ، " البيانات الوزارية ...." ، المجلد الأول ، مصدر سابق ، ص ٥٦٢ .

ثانياً : إيمانهما بضرورة تدعيم التضامن العربي ودعم القضايا العربية وتأييدها.

ثالثاً : رغبتهما المخلصة في العمل على إيجاد حلول إيجابية للمسائل الاقتصادية المعلقة بين البلدين بأقرب وقت على أسس التكافؤ وحفظ المصالح المشتركة والمتبادلة تأميناً لرفاه أبنائهما وازدهار أحوالهم." [1]

شكّل هذا اللقاء محطة بارزة في سياسة الرئيس اللبناني، إذ إنه لم يغادر الأراضي اللبنانية من أجل المحافظة على التوازن الطائفي والداخلي، ولكي يبقى لبنان محايداً تجاه التيارات الفكرية العربية والغربية، متجنباً إيقاعه في خضة سياسية، ذلك لأن أي تقارب عربي شديد كان سيولد لدى المسيحيين الخوف والريبة من إخضاع لبنان مجدداً لنفور عربي. كما أن أي سلوك غير مستوحى من التسوية الميثاقية التناقضية كان سيؤدي إلى اختلال الوحدة الوطنية وتَزَعْزُع التركيبة الطائفية الطبقية. وبهذه السياسة المتوازنة المتزنة حقق الرئيس شهاب النجاح بابتعاده عن المواقف التي تحدث التشنجات أو التوترات التي تعرض السلم الداخلي للخطر.

هذا الاجتماع التاريخي بين الرئيسين فؤاد شهاب وعبد الناصر كان له التأثير الإيجابي على لبنان لأنه كان، لحسن حظه، أن يتفاهما على الخطوات التي من شأنها أن تنعكس سلاماً واستقراراً على لبنان. إذ إن الرئيس عبد الناصر " أصبح في كل المحافل السياسية العربية المدافع الأوّل عن وضع لبنان الخاص ومقدراً لظروفه". [2]

وعلى هذا الأساس ، اتبع الرئيس شهاب وحكومته سياسة الحياد الإيجابي على الصعيد الدولي بين المعسكرين الشرقي والغربي، إذ كان همه الأول ترميم الوحدة الوطنية المصدعة من جراء الثورة وترسيخ التوازن بين التيارين المتخاصمين في البلاد. وهذا الاعتدال والحياد والانفتاح الدولي للعهد الشهابي في سياسته الخارجية النابعة من صميم الميثاق الوطني، عبر عنها وزير خارجيته فيليب تقلا أمام المجلس النيابي في ٩ آب ١٩٦٢، حين أوضح أن هناك حقائق أساسية لا يمكن التغاضي عنها أبداً، وهي ملزمة للبنان تفرض عليه أن

---

[1] - الياس الديري ، " من يصنع الرئيس" ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٢، ص ٢٤٩.

[2] - توفيق كفوري، " الشهابية وسياسة الموقف "، مرجع سابق، ص ٢٣٥. وتأكيداً على ذلك يذكر باسم الجسر في كتابه " فؤاد شهاب ذلك المجهول " ، مرجع سابق، ص ٧٦-٧٧ ، وذلك بناء على خلاصة حديث شخصي مع الرئيس فؤاد شهاب ووزير الخارجية اللبناني آنذاك حسين العويني بأن : عبد الناصر تفهّم وضع لبنان الخاص شرط أن لا يعقد لبنان تحالفاً سياسياً موجهاً ضد أي فريق أو دولة عربية ولا تخلياً عن صداقاته الدولية وانفتاحه على الغرب، ولكنه أمل من لبنان أن لا يدخل في سياسات دولية معادية للعرب. كما أن الوحدة الوطنية اللبنانية هي شيء هام وأساسي في حياة لبنان وكيانه واستقلاله وأن الجمهورية العربية المتحدة بل هو شخصياً حريص على المساعدة للمحافظة على هذه الوحدة وبذل كل ما يمكن بذله لتدعيمها.

يقيم توازناً بين أوضاعه الداخلية وسياسته الخارجية، إذ يجب الأخذ بعين الاعتبار وحدة الجبهة الداخلية، التي تصب في مصلحة البلاد العليا. وأوجز في نقطتين أساسيتين الواجب اعتماده في السياسة الخارجية للحفاظ على عدم تصدع الوحدة الوطنية، وقال:

" **على الصعيد الدولي** : لا يلزم لبنان نفسه إلا بشرعة الأمم المتحدة، فلا قواعد ولا أحلاف ولا امتياز لدولة على أخرى، ولا انتساب لكتلة من الدول، بل التعاون مع الجميع على أساس الاحترام والمصلحة المتبادلين.

على الصعيد العربي : يلزم لبنان نفسه بميثاق جامعة الدول العربية، ويسعى إلى تعزيز الجامعة وزيادة فعاليتها، كما يلزم نفسه بميثاق الدفاع العربي المشترك. والتعاون الاقتصادي ويعمل لبنان بمحبة وإخاء، وفي جميع الميادين، مع كل الدول والشعوب العربية.

يعمل لبنان باستمرار على خلق جوّ الثقة والاطمئنان بين الدول الشقيقة، واستبعاد أسباب الفرقة والشقاق، وتقريب وجهات النظر، وتسوية الخلافات ما استطاع إلى ذلك سبيلاً. يحرص لبنان على عدم التدخل في شؤون الغير، ويحترم مشيئة كل شعب بما يرتضيه لبلاده من مصير أو نظام حكم. ويطلب أن يتضامن لبنان مع العرب جميعهم في قضاياهم الكبرى وفي رأسها قضية فلسطين، ويبذل جهده لجعلها حلقة العقد في التضامن العربي" [1].

وبهذا يمكن الاستنتاج أن اتباع الرئيس اللبناني وحكومته السياسة الخارجية المستوحاة من مبادئ الميثاق الوطني، كان محاولة جدّية لتجنيب الوحدة الوطنية في لبنان فخ الوقوع في مزالق سياسة المحاور، بالإضافة إلى التزام الحياد وعدم زجّ الوطن بالتوترات التي كانت تمر بها. تلك الفترة، العلاقات العربية غير الطبيعية، وخاصة بعد الحركة الانفصالية بين سوريا ومصر. والعديد من الخلافات بين الدول العربية، مثال "شبه الحرب بين الجزائر والمغرب بسبب الخلاف حول الحدود، وكان النزاع مستمراً بين المملكة السعودية وجمهورية اليمن، بسبب تأييد السعودية للملكيين في اليمن، ونشب خلاف آخر بين المغرب وتونس بسبب اعتراف الأخيرة باستقلال موريتانيا التي كان يعتبرها المغرب جزءاً منها " [2].

لكن الرئيس شهاب لم يقصّر في المشاركة بالدعوة إلى عقد مؤتمر لملوك ورؤساء الدول العربية في القاهرة ما بين ١٣ و١٦ كانون الثاني ١٩٦٤ ، التي دعا إليها الرئيس جمال عبد الناصر بسبب تصاعد التهديدات الإسرائيلية بمؤازرة الدول الكبرى لتحقيق مطامعها التوسعية بالقوة. كالعمل على تحويل مجرى نهر الأردن. وكان هدف المؤتمر التباحث بشأن الأضرار

---

[1] - محاضر مجلس النواب ، جلسة ٩ آب ١٩٦٢ ، ص ٢٠٠١ .

[2] - محمود رياض ، " الأمن القومي العربي بين الإنجاز و الفشل ......" ، مرجع سابق ، صفحة ٢٢٧ .

البالغة التي تسببها إسرائيل للعرب المنتفعين بـهذه المياه. وضرورة الإسراع في العمل لاتّقاء الخطر الإسرائيلي عن طريق التضامن العربي. وفي نهاية الاجتماعات، صمّم وقرّر جميع الملوك والرؤساء العرب، ومن بينهم لبنان الممثل نيابة عن رئيس الجمهورية برئيس الوزراء رشيد كرامي: " إنهاء الخلافات، وتصفية الجوّ العربي من جميع الشوائب، وإيقاف جميع حملات أجهزة الإعلام. وتوثيق العلاقات بين الدول العربية الشقيقة، ضماناً للتعاون البنّاء الجماعي. درءاً للمطامع التوسعية العدوانية التي تتهدد العرب جميعاً على السواء، ورأى أن عقد مزيد من هذه الاجتماعات على أعلى المستويات أمر تقتضيه المصلحة العربية العليا.... على أن يكون الاجتماع المقبل في الإسكندرية في آب ١٩٦٤" [1].

من جهة ثانية ، قررت الدول العربية، بعد التشاور في هذا المؤتمر، ضرورة استغلال مياه روافد نهر الأردن التي تنبع في أراضيها لمصلحة أبنائها الذين يعيشون بالقرب من مجراها وريّ الأراضي المحيطة بها بدلاً من أن تدع إسرائيل تستولي عليها. وأصدرت مذكرة تشرح فيها الأسباب القانونية والاقتصادية والاجتماعية التي دعتها إلى ذلك. عبر اللجوء إلى الطرق السلمية للمحافظة على حقوقها، وخاصةً أن المشاريع اللبنانية لاستغلال هذه المياه لا تضرّ بأحد ولا تنافي مبادئ القانون الدولي، وأنّ من حقّ لبنان استغلال مياه الحاصباني والوزّاني وفقاً لحاجته على أن يقوم "بأعمال واسعة جداً لاستثمار مياه نهر الليطاني في توليد الطاقة الكهربائية وفي ري الأراضي وهو ينفق على هذه الأعمال مئات ملايين الليرات ....كما أن مياه الليطاني وغيرها من مياه الأنهر السائلة في جنوبي لبنان لا تكفي لتأمين حاجات المنطقة المعروفة باسم جبل عامل وبلاد بشارة من مياه الشرب والرّيّ، فلا بد من زيادة الكميات باستعمال مياه الحاصباني وغيرها من المنابع أو المساقط الواقعة في المنطقة ...." [2].

وقد أدرك الرئيس فؤاد شهاب أن مصلحة لبنان هي في تضامنه مع محيطه العربي، وفي اتباع سياسة توازنية بين الشرق والغرب بهدف منع إمكان الاصطدام الأمني على الساحة اللبنانية الداخلية، وهذا كان عاملاً مهماً ساعد في إشاعة الاستقرار وسيطرة الهدوء في البلاد بعد "عهد" غابر.

[1] – بيان " مؤتمر الملوك و رؤساء الدول العربية الذي عقد في القاهرة في ١٣ حتى ١٦ كانون الثاني سنة ١٩٦٤" ، منشور في كتاب حليم سعيد أبو عز الدين ، " سياسة لبنان الخارجية، قواعدها – أجهزتها – وثائقها"، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٦، ص ٢٠٩.

[2] – المذكرة المفصلة للأسباب القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية التي دعت لبنان وسائر الدول العربية الأخرى المعنية. لتنفيذ مشاريع استغلال مياه نهر الأردن التابعة في أراضيها". منشورة في المصدر نفسه. ص: ٢٢١ – ٢٢٢

بعض الاستنتاجات

تمت تسوية النزاعات اللبنانية عام ١٩٥٨ بمجيء الرئيس فؤاد شهاب إلى الحكم. وكان الرئيس الجديد يؤمن إيماناً راسخاً بأن الوحدة الوطنية هي من أهم مقومات الكيان اللبناني ومرتكزات استقلاله، لذا أراد حمايتها من الحزازات والمزايدات الطائفية بإجراء إصلاحات سياسية وإدارية واجتماعية ترتكز على التوازن الطائفي الدقيق في الوظائف والتعيينات الإدارية وإقامة توازن اقتصادي– اجتماعي يشمل مجمل المناطق اللبنانية.

حاول الرئيس شهاب إصلاح القانون الانتخابي النيابي الذي وضع في عهد سلفه الرئيس كميل شمعون. وذلك برفع عدد النواب إلى ٩٩ عضواً، لإرضاء الزعماء التقليديين ودفعهم إلى القبول بتحمل المسؤولية والمشاركة في الحياة السياسية. لكن هذا الحرص على تطبيق قواعد مبادئ الميثاق الوطني بالتعاون مع الأعيان التقليديين الذين تتعارض مصالحهم مع بناء الدول الحديثة، والحدّ من السيطرة الإقطاعية عند اعتماده القضاء كدائرة انتخابية، لم يحلْ دون لجوئه إلى تطعيم الحياة السياسية بإدخال وجوه سياسية جديدة ذات طابع تقنوقراطي تساعده في العمل الحكومي وتشاركه الرأي والرؤيا. ووجوه من أصحاب الكفاءات والخبرات لإدارة المشاريع الجديدة. فاعتمد بشكل مكثف على جهاز الاستخبارات العسكرية التي ساهمت إلى حد كبير في تدعيم السيادة اللبنانية. إلاّ أنّ الجهاز تعدّى المهام الموكولة إليه مما أساء إلى سياسة الرئيس شهاب. وقد استغلت المعارضة ذلك التدخل لشنّ حملة على الشهابية واصفة إياها بأنها مجرد نمط تسلّطي يمكن أن يقود لبنان إلى ديكتاتورية عسكرية مقنّعة خاصة بعد تدخل الأجهزة العسكرية في الحياة النيابية لإسقاط عدد من المرشحين. وهذا ما أعطى الفرصة للرئيس شمعون لكي يقوي مركزه ويحرز انتصاراً على العهد الشهابي، وإضعاف شعبيته بين الأوساط المسيحية وخاصة لدى الطائفة المارونية. وقد بذل شمعون كل قوته ونجح في تشكيل كتلة تضمه مع خصومه السابقين أمثال زعيم الكتلة الوطنية العميد ريمون إده. والبطريرك الماروني المعوشي الذي استطاع استمالة رئيس حزب الكتائب الشيخ بيار الجميل. القوة الداعمة للتجربة الشهابية ونظراً لهشاشة النظام اللبناني وتركيبته الطائفية – الطبقية نجحت الإثارة الطائفية بإظهار الحرص الماروني على التوازن السياسي في المجلس النيابي، معتبرين أن المجموعة الشهابية أصبحت تشكل خطراً على امتيازاتهم الطبقية وقاعدتهم وقوتهم السياسية.

وقد أدّت المصالح السرية والعسكرية من جهة ، إلى استغلال الشهابيين لمراكزهم، ومن جهة أخرى، إلى هز القاعدة الاجتماعية للسياسة ، وظهور الاختلال السياسي . وهذا لم يقتصر على الجانب المسيحي فقط بل تعداه إلى الجانب المسلم، إذ برزت معارضة بورجوازية وإقطاعية خائفة من تزعزع بنيانها الطبقي وخسارة مراكزها السياسية، فأخذت تعمل على

عرقلة امتداد النهج الشهابي واستمراره، بالوقوف سداً منيعاً أمام التجديد، متفقة مع المعارضة المسيحية، بالرغم من التناقضات السياسية فيما بينها. مثال على ذلك محاولة بعض المسلمين أمثال الإقطاعي سليمان العليّ وغيره التعامل مع الحزب " القومي السوري الاجتماعي" للقضاء على النهج الشهابي المساير للسياسة الناصرية التي تعارض الزعامات الموالية للغرب.

وبالرغم من أن الشهابية نجحت في كسب تأييد بعض القوى السياسية التقليدية بالإضافة إلى قوى شعبية كبيرة ضمن المجتمع اللبناني، فإن عملية تسييس المؤسسات وسيطرة جهاز الاستخبارات العسكرية بشكل فاضح جعل السيطرة الشهابية غير آمنة في وجه التيار المعارض. وهذا ما دفع الرئيس فؤاد شهاب إلى الرفض وعدم المغامرة وسط الاضطرابات المتعددة.

وقد شهد العهد الشهابي فترة من الهدوء والاستقرار السياسي النسبي دون أية تظاهرات تذكر، يعود ذلك إلى أسباب داخلية والى الجو الذي كانت تفرضه السلطة على الناس أو على تحركاتهم وتجمعاتهم، لكنه لم يحقق سوى الجزء القليل من الإصلاحات التي سعى إليها بكل جهوده، وذلك لاعتماده على قوى تتعارض مصالحها مع استمرار المشروع الشهابي.

كما أن هناك عوامل خارجية عدّة ساعدت على حدوث اضطرابات داخلية في العهد الشهابي، إلا أنه، في الوقت نفسه، كانت كلّ الأطراف تحاول التقاط أنفاسها واستيعاب ما جرى. لاستعادة خطوطها وتقويتها، قبل أن تتحرك العواصف، بدراسة جدّية لموازين القوى التي قد تتعرض للتغيير حسب طبائع الأمور المتصارع عليها، في ظلّ الهدوء الظاهري على الساحة العربية والدولية، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة كانت في هذه المرحلة نفسها تسعى إلى التعامل مع حركة القومية العربية الموطّدة علاقتها مع الاتحاد السوفياتي، وإلى العمل على استيعابها، ولكن دون محاولة اللجوء إلى حالة اهتزاز تتعرض لها إسرائيل أو خلق أوضاع تؤثّر سلباً على مستقبل الدولة الإسرائيلية .

وبالرغم من أن الدول العربية كانت تعاني توتراتٍ مختلفة، لم تكن هذه المشاكل، وإن تشبهت بالرياح العاتية، تستدعي تدخل القوى العظمى والتصارع من أجلها، حتى وإن كانت الدول الكبرى في حالة الاستعداد الدائم لطبائع الأمور المتغيرة، إلاّ أنه حدث ما حدث بعد الانفصال بين القطرين السوري والمصري، إذ استغلت بريطانيا والدول العربية كالأردن المناسبة لدعم الحزب "القومي السوري الاجتماعي " في محاولة لاستعادة مركزها الذي خسرته في الوطن العربي، والانطلاق من لبنان إلى باقي الدول العربية بهدف السيطرة عليها عن طريق أدواتهم ووسائلهم لاحتضان منطقة الشرق الأوسط من جديد، وتصفية أي دور لمصر في المشرق العربي .

لكن فشلها في الاستفادة من ذلك كان مناسباً لدفع الدول العربية إلى التكتل والتضامن العملي بوجه محاولة العدو الإسرائيلي تنفيذ مخطط تحويل مجرى مياه نهر الأردن. وإلى التصدي بقوة لذلك المخطط المشبوه.

الفصل الثاني

تطور الأوضاع السياسية في عهد الرئيس شارل حلو

١٩٦٤ - ١٩٧٠

- بروز الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية واستغلال روافد نهر الأردن ١٩٦٤- ١٩٦٥.
- أزمة العلاقات مع ألمانيا الغربية والرئيس التونسي وانعكاسها على لبنان عام ١٩٦٥.
- انعكاسات حرب ١٩٦٧ على لبنان.
- انتخابات ١٩٦٨ وانحراف الرئيس شارل حلو عن المسار الشهابي.
- أثر الاعتداء على مطار بيروت الدولي في ٣٠ كانون الأول ١٩٦٨.
- مواقف القوى السياسية والحزبية من اتفاق القاهرة ١٩٦٩ .
- الانتخابات الرئاسية عام ١٩٧٠.
- بعض الاستنتاجات.

بروز الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية

واستغلال روافد نهر الأردن ١٩٦٤-١٩٦٥

تمحورت أغلب استراتيجيات الحركة الصهيونية منذ نشأتها حول أهمية المياه وكونها عصب الحياة لدولة إسرائيل، والجدير بالملاحظة أن تركيز إسرائيل المتعمّد على أزمة المياه يخفي وراءه أطماعها التوسعية في المياه العربية، بغية السيطرة عليها، وحرمان الدول العربية (سوريا، الأردن، لبنان، ومصر) من استخدام مصادرها المائية .

وقد بذلت كل الإمكانات والطاقات لزرع فكرة " أرض الميعاد" التي وعد بها الرب الشعب إليهودي من " الفرات إلى النيل"، في ضمائر إليهود في جميع أنحاء العالم، لذلك أخذت تستغل هذا المفهوم دوماً، لضمان استمرار السيطرة والسرقة لمياه هذه المناطق، ولوضع المجتمع الاستيطاني في إسرائيل في جوّ نفسيّ يضغط على المؤسسات في الكيان لجعل قضية الموارد المائية مسألة مهمة لقادة الحركة الصهيونية، فتكون ذرائع حرب في الاستراتيجية الإسرائيلية من أجل ضمان بقائها. وعندما أدركت إسرائيل أن موضوع نقص المياه عندها. وهو من أخطر القضايا التي تواجهها، وأن إنشاء " إسرائيل الكبرى" تحتاج إلى خطط مائية لتوفير الكميات اللازمة للزراعة والصناعة والاستهلاك المنزلي، وضع المخططون لها نهري الأردن والليطاني كمرحلة أولى ومن ثمَّ نهري النيل والفرات كمرحلة لاحقة في المخططات التي تخدم مشاريعهم لاستغلال مصادر المياه، فكان أهمها مشروع جونستون عام ١٩٥٣ الذي عرضته الولايات المتحدة الأميركية، وهو يرمي إلى انتزاع الاعتراف بإسرائيل من العرب، وذلك بإقامة تعاون بينهم وبينها في شركة استغلال المياه في نهر وادي الأردن. غير أن هذا المشروع لم يكن إلا مدخلاً إلى الوطن العربي بكليته ليحققوا التوسع الذي لا نهاية له في أرض هذا الوطن. وبطلب من الحكومة الإسرائيلية، قام جون كوتون خبير المياه والتربة الأميركي بتقديم مشروعه عام ١٩٥٤ الذي يعتبر من أخطر المشاريع على لبنان، لأنه يحرم جنوب لبنان، من موارده الطبيعية ويعطي حق تحويل ٧٥ ٪ من مياه نهر الأردن إلى إسرائيل، كما يخوّلها الحق في استعمال المياه أينما شاءت، " وقد كان رداً على المشروع العربي ومشروع مين ومقترحات جونستون المبعوث الأميركي وفيها تتبيّن الأطماع الصهيونية بشكل فاضح بالنسبة للمياه العربية". [1]

---

[1] - ظافر بن خضراء، " إسرائيل وحرب المياه القادمة" ، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق ١٩٩٨، ص ١٠١. كما يذكر في ص: ٨٨- ٩٢ أن مشروع مين حاول إرضاء العرب واليهود، أما المشروع العربي المضاد فقد هدف إلى عدم تمكين اليهود من استغلال المياه خارج حوض الأردن وروافده.

والجدير بالقول إن إسرائيل لم تسجل مرّة موافقتها على مشروع جونسون بل عمدت مستقلة لتنفيذ عملية تحويل مياه نهر الأردن لصالحها دون انتفاع الدول المعنية في المشروع. لذلك اعتبر مجلس الجامعة العربية التحويل عملية عدوانية، فانصرفت لعقد الاجتماعات بهدف درس مسألة المياه من كل جوانبها السياسية والاقتصادية واتخاذ القرارات المتعلقة بشأنها.

وبهدف ترسيخ التعاون مع الدول العربية، لبّى الرئيس شارل حلو دعوة الرئيس جمال عبد الناصر إلى مؤتمر للملوك ورؤساء الدول العربية الذي دعا إليه مجلس جامعة الدول العربية في الإسكندرية بين ٥ و ١١ أيلول ١٩٦٤، وهو المؤتمر الثاني الذي عقده العرب في أقل من سنة للردّ على التحدي الإسرائيلي المتمثل بتحويل مياه الأردن من قبل الحكومة الإسرائيلية. وقد اتخذ المؤتمر قرارات مهمة كان أبرزها:

"....وجوب استخدام جميع إمكانيات العرب وحشد طاقاتهم ومقدراتهم لمواجهة تحدي الاستعمار والصهيونية وإصرار إسرائيل على المضيّ في سياستها العدوانية و التنكر لحقوق عرب فلسطين في وطنهم.

واتخذ المجلس القرارات الكفيلة بتنفيذ المخططات العربية وخاصة في الميدانين العسكري والفني. ومن بينها بداية العمل الفوري في المشروعات العربية لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده.

ورحب المجلس بقيام منظمة التحرير الفلسطينية دعماً للكيان الفلسطيني..."[1]

وقد أمّن هذا التّطور التاريخي في حياة جامعة الدول العربية للبنان، دوراً عربياً بارزاً يطمح أن يلعبه بعيداً عن الانخراط في صراعات المحاور العربية، التي كثيراً ما كانت تتشابك قضاياها، و« لقد زاد هذا المنهج للعمل العربي عبر جامعة الدول العربية، من تمسك لبنان العربي السيّد المستقل، بالجامعة، ومن جهة ثانية فقد قويت رغبة لبنان للإسهام في أعمال جامعة الدول العربية، من خلال معاهدة الدفاع العربي المشترك، بل جعلته أشدّ إيماناً بجدوى التعاون العربي على أساس ميثاقها».[2]

---

[1] – بيان" المؤتمر الثاني للملوك و رؤساء الدول العربية الذي عقد في الاسكندرية من ٥ – ١١ أيلول ١٩٦٤"، منشور في كتاب حليم سعيد ابو عز الدين، " سياسة لبنان الخارجية...."، مصدر سابق، ص: ٢٢٨ – ٢٢٩. ويذكر بأن المؤتمر الأول عُقد بين ١١ و ١٦ كانون الثاني ١٩٦٤، في القاهرة. وذلك من أجل التشاور لأجل استغلال مياه روافد نهر الأردن التي تنبع في أراضيها لمصلحة سكانها بدلاً من أن تدع إسرائيل تستولي عليها بدون حقّ.

[2] – عمر مسيكة، " أحداث وخفايا من لبنان والمنطقة"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٩، ص ٨٢.

كما شارك الرئيس حلو في مؤتمر دول عدم الانحياز الذي انعقد في القاهرة بتاريخ ٦ تشرين الأول ١٩٦٤، وألقى خطاباً عبّر فيه، عن أن لبنان دولة غير منحازة وغير مرتبطة بأحلاف أو بمواثيق إلا بميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية. ودعا فيه الأمم المتحدة إلى نزع السلاح، وحسم المنازعات بالطرق السلمية على أساس الحق والعدالة. ومما جاء في كلمته: "إننا ننشد عالماً متحرراً من الظلم والبغضاء، عالماً متجرداً من نية العدوان وآلات الشرّ والإفناء الجماعي، تدّخر طاقاتها للخير ولسعادة الشعوب"[1].

مع بداية عام ١٩٦٥ برزت تطوّرات وأحداث هامة تتعلق بقضية تحويل روافد نهر الأردن، أثرت على الموقف السياسي اللبناني. في بادئ الأمر، لم تكن المشكلة مستعصية. لأن لبنان كان موافقاً على استغلال مياه الأردن لتأمين الحاجات الضرورية في المناطق المحرومة. لكنه رهن مسألة دخول قوات عربية إلى أراضيه لكي تحمي عملية تحويل المياه بموافقة نيابية، إذ إن هذه المسألة، بقدر ما هي بالغة الحساسية، قد ينقسم بشأنها اللبنانيون إلى فريقين متصارعين.

إلاّ أنّ الرئيس حلو سعى إلى توحيد كلمة لبنان مع أشقائه العرب على رغم اختلاف أنظمتهم السياسية، فشارك في جميع المؤتمرات، وخاصة مؤتمر وزراء الخارجية العرب، الذي انعقد في ٩ و ١٠ كانون الثاني ١٩٦٥، لإبعاد التشكيك بمواقف لبنان من المسألة التي أثيرت فيها قضية إقامة محطة الضخ على نهر الوزاني. لكن قضية دخول القوات العربية إلى لبنان والأردن أسفرت عن ظهور نقاش حاد حول شروط تحويل مياه نهر الأردن، إذ تحفّظ لبنان على عدة نقاط أساسية في ما خصّ الأمور المتعلقة بالشؤون العسكرية والفنيّة. وأصرّ وزير خارجية لبنان فيليب تقلا، خلال اجتماع مجلس الدفاع العربي المشترك على موقفه بألاّ تدخل قوات عربية تابعة للقيادة الموحدة لبنان الا بعد موافقة السلطات اللبنانية للحصول على ترخيص تسمح الحكومة بموجبه لقوات عسكرية غير لبنانية بالدخول إلى الأراضي اللبنانية لأن « دخول الجيوش إلى أي بلد هو تنازل من هذا البلد عن جزء من سيادته. وهناك أصول دستورية لا يمكن تجاهلها حيال هذا الأمر»[2].

أثارت تلك المعلومات تبايناً في المواقف اللبنانية الداخلية، إذ أبدى العميد ريمون إده موافقته على إقامة محطة ضخّ لاستثمار مياه نبع الوزّاني الذي يقع قرب حدود فلسطين. لكنه أصرّ على ضرورة استدعاء قوات دولية من قبل هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، لكي

---

[1] – خطاب رئيس الجمهورية شارل حلو في مؤتمر رؤساء دول عدم الانحياز المنعقد في القاهرة بتاريخ ٦ تشرين الأول ١٩٦٤، منشور في كتاب حليم سعيد أبو عز الدين، " سياسة لبنان الخارجية....."، مصدر سابق، ص ٢٣٧.

[2] – عمر مسيكة، " أحداث وخفايا ... "، مرجع سابق، ص ٨٧. ويذكر أن الوفد ضمّ رئيس مجلس الوزراء حسين العويني، وزير الخارجية فيليب تقلا، سفير لبنان جوزف أبو خاطر، وعمر مسيكة بصفته أمين سرّ الوفد.

تتمركز على حدود لبنان الجنوبية وذلك درءاً للخطر الذي قد يتعرض له لبنان ، ولأن الجيوش العربية لا يحقّ لها التمركز في الحزام وليس باستطاعتها الوقوف بوجه إسرائيل ، وخاصة أن مياه الوزاني « كانت في الماضي لفلسطين وهي اليوم لإسرائيل ، وهي مياه دولية ، ومجراها يشكّل حقوقاً مكتسبة ، فإذا قطعنا هذه المياه عن مجراها الطبيعي فذلك يشكل سبب حرب ».[١]

أعرب بعض النواب، ومنهم جميل لحود، أنور الخطيب، محمد البرجاوي، ناظم القادري، رشيد الصلح، و فريد جبران، عن معارضتهم اللجوء إلى وضع قوات دولية على الحدود الجنوبية لتقف بين لبنان وإسرائيل، إلا إذا قررت الدول العربية مجتمعة هذا الأمر. ورأى نائب الشوف محمد البرجاوي مثلاً أن لبنان عضو في الأمم المتحدة التي يضمن ميثاقها استقلاله، وهو عضو في جامعة الدول العربية التي ينبثق عنها مجلس الدفاع العربي المشترك، والقيادة العربية الموحدة،" وفي هذا الانتماء للمؤسسة العربية والدولية ضمانة كافية للبنان بالإضافة إلى الضمانة الوطنية الكبرى التي يمثلها الجيش اللبناني الباسل....وهو المرجع الوحيد والأخير في هذا المجال." [٢]

في ظل هذه التطورات صرّح وزير خارجية لبنان فيليب تقلا بأن هذا الرأي يعبر عن موقف لبنان الرسمي، لذلك تبناه الرئيس شارل حلو، إذ إن مصلحة لبنان العليا تفرض إطلاع السلطات اللبنانية ذات العلاقة على موضوع التحويل، ولهذا رفض الموافقة على دخول قوات عربية إلى الأراضي اللبنانية إذ وجد في بعض التدابير المقترحة مسّاً صريحاً بالسيادة اللبنانية "وأبلغ أعضاء مجلس الدفاع المشترك أن الحكومة تقدّر الظروف التي تتطلب اللجوء إلى تدابير استثنائية شرط أن لا تتعارض هذه التدابير مع سيادة البلاد وإشراف الحكومة على كل ما له علاقة بالشؤون الداخلية" [٣].

وظهر موقف بالغ الأهمية لرئيس الحكومة الإسرائيلية ليفي أشكول بتاريخ ١٥ كانون الثاني ١٩٦٥، طلب فيه من الدول العربية عدم تنفيذ المقررات التي اتخذتها في مؤتمر القاهرة لأن كل محاولة يقوم بها العرب لمنع إسرائيل من استخدام حصتها من مياه الأردن تعتبر بمثابة اعتداء على أرضها، وبما أنها حصلت على ضمانات من دول مختلفة، بينها الولايات المتحدة و فرنسا، فإنه " يرفض أن يكون متشائماً بسبب دور الاتحاد السوفياتي في

---

١ – ريمون إده . " كلمات ومواقف ١٩٥٣–١٩٧٨ ، الكتاب الأبيض"، دون ذكر لدار النشر وتاريخ النشر. ص ٣٥.

٢ – " النواب يؤيدون إنشاء محطة الضخ في لبنان ويعارضون وضع قوات دولية على الحدود"، خبر منشور في جريدة " الأنباء" . العدد ٦٥٨ ، الصادر في ١٦ كانون الثاني ١٩٦٥، ص ٤ .

٣ – " تقلا يصارح النواب بأنه عارض دخول القوات العربية لأن تفاصيل المشروع تتعارض مع سيادة البلاد"، خبر منشور في جريدة "النهار"، العدد ٨٩٣٢، الصادر في ١٦ كانون الثاني ١٩٦٥، ص ٢ .

الشرق الأوسط... ويود أن يرى السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط مرتكزة على احترام السيادة الشخصية ووقف شحن السلاح وتشجيع السلم والحؤول دون وقوع عدوان من طرف أي من الجانبين" [١].

غير أن هذا التهديد لم يمنع مجلس الوزراء اللبناني من الانعقاد في ١٦ من الشهر نفسه في القصر الجمهوري لدرس نتائج مؤتمر رؤساء الحكومة العربية، وذلك لمتابعة تنفيذ قرارات مجلس الملوك والرؤساء العرب، وبعد التداول انتهى ببلاغ رسمي قرّر فيه" تأييد موقف الوفد اللبناني ونتائج المؤتمر ومقرراته والإدلاء ببيان أمام مجلس النواب" [٢].

عقد المجلس النيابي جلسة سرّية في ٢١ كانون الثاني ١٩٦٥ استمرت حتى ٢٢ منه، وقد اعتُبرت تاريخية و مصيرية لأنه أثبت فيها لشعب لبنان أنه ملتزم بالعهود و المواثيق العربية، مؤكداً على إرادته الثابتة في التعاون مع الدول العربية ضمن مصلحة لبنان وسيادته المطلقة، وقد قرر في نهاية الجلسة وبالإجماع:

"...تأييد الموقف الذي اتخذه وفد لبنان في اجتماع رؤساء الحكومات العربية.... فيما يتعلّق بمشاريع استغلال روافد نهر الأردن، كما قرر تخويل مجلس الوزراء الحقّ بإعطاء الإذن بعد استطلاع رأي قيادة الجيش اللبناني بدخول قوات عربية إلى الأراضي اللبنانية عند وقوع اعتداء يهدد سلامة البلاد، أو عندما تحتم ذلك ضرورات عسكرية طارئة تستدعي من التدابير المعجلة ما لا يتيح مجالاً لاجتماع مجلس النواب بالسرعة اللازمة، على أن يحاط مجلس النواب علماً في كل مرة بما يكون مجلس الوزراء قد اتخذ من تدابير بهذا الشأن، وعلى أن تعمل الحكومة في حالة وقوع الاعتداء على تطبيق أحكام الفقرة الثانية من المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك " [٣].

---

١ – أشكول يطلب عدم تنفيذ مقررات القاهرة"، خبر منشور في جريدة "النهار"، العدد ٨٩٣٢، الصادر في ١٦ كانون الثاني ١٩٦٥، ص ١.

٢ – " البلاغ الرسمي بتأييد موقف الوفد اللبناني"، منشور في جريدة " النهار، العدد ٨٩٣٣،الصادر في ١٧ كانون الثاني ١٩٦٥،ص ٢.

٣ – " شارل حلو، "حياة في ذكريات"، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٩٥، ص ١٧٩ ؛ وحليم سعيد أبو عز الدين، "سياسة لبنان الخارجية.." ، مصدر سابق، ص ٢٥٣. أما أحكام المادة الثانية من الدفاع المشترك فهي " تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على اية دولة منها أو اكثر أو على قواتها اعتداء عليها جميعاً. ولذلك فانها عملا بحق الدفاع الشرعي الفردي و الجماعي عن كيانها تلتزم بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها وأن تتخذ على الفور منفردة ومجتمعة جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لردّ الاعتداء ولاعادة الأمن والسلام إلى نصابهما وتطبيقاً لأحكام المادة السادسة من ميثاق الجامعة العربية والمادة ٥١ ميثاق الأمم المتحدة يحظر على الفور مجلس الجامعة ومجلس الأمن بوقوع الاعتداء ليتخذ في صدده من تدابير وإجراءات". أما المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة "... إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد اعضاء الأمم المتحدة يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلام والأمن الدولي...."

أدّى الإجماع اللبناني حول تحويل روافد نهر الأردن إلى دفع إسرائيل إلى تهديد لبنان، وذلك خلال مؤتمر حزبي عقده نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير الدفاع شمعون بيريز في ٢٣ كانون الثاني ١٩٦٥ في تل أبيب، اتهم فيه لبنان بأنه وضع " نفسه في موقف خطير، وتساءل بأي حق يريد لبنان أن يأخذ المياه التي زعم أنها من حق إسرائيل " [١]. وبهذا وجد رئيس الجمهورية نفسه بمواجهة مشاكل يجب الإسراع في احتوائها. من تحميله مسؤولية ما سيقع في حال استمرار عمليات تحويل المياه بعد تحذير الإسرائيليين لبنان، وإثارة أية حساسية تجاه تدخل قوات عربيّة في الشؤون السياسية، وهذا ما سيؤدي إلى إمكانية تجدّد الاضطرابات الداخلية. لذلك استغلّ تدمير القوات الإسرائيلية لمناطق التحويل في سوريا في منطقة النخيلة وطلب في ١٥ أيار ١٩٦٥ خلال زيارته للرئيس جمال عبد الناصر التباحث من أجل إيقاف مشروع التحويل في الأراضي اللبنانية، ريثما تتم الاستعدادت للقيادة العربية الموحدة للدفاع عن حدودها، فكان ردّ الرئيس المصري " بأننا لا يمكن أن نطلب أن تفعل ما لا تطيق. وأنه إذا كانت الدول العربية غير قادرة حالياً على مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية، فلا يوجد أمامنا سوى تأجيل موضوع تحويل روافد نهر الأردن إلى أن تستكمل استعداداتنا العسكرية" [٢]. كما ساعد الموقف الذي أعلنه الرئيس عبد الناصر، وهو استعداده التام والكلّي لردع الخطر عن لبنان، في عدم الإقدام " على مجازفات قد تثير مخاطر عدّة تهدد البلدين"[٣]. وهكذا تجمّدت عملية التحويل، واقتصرت الدول العربية على رفع الشكاوى إلى الأمم المتحدة.

أزمة العلاقات مع ألمانيا الغربية والرئيس التونسي وانعكاسها على لبنان عام ١٩٦٥

تداخلت مسألة الاستعدادات العربية لتحويل روافد نهر الأردن مع مسألة العلاقات مع ألمانيا الغربية، وأحدثت انعكاسات على الساحة اللبنانية. وذلك بعد الكشف عن صفقات الأسلحة الألمانية الغربية (الاتحادية) مع إسرائيل، في الوقت الذي تمارس هجومها العدواني على الدول العربية بسحب مياه نهر الأردن. فاعتبرت مصر هذه الشحنة من الأسلحة تهديداً للتضامن العربي، وطلبت من ممثلي الدول العربية الإسراع باتخاذ موقف عربي موحد إزاء

---

[١] – " إسرائيل تنتقل إلى تهديد لبنان"، خبر منشور في جريدة " النهار"، العدد ٨٩٣٩، الصادر في ٢٤ كانون الثاني ١٩٦٥، ص ١، ويذكر بأن لبنان كانت ردة فعله بانه" كان ينتظر مثل هذه التهديدات وان لا شيء سيثنيه عن خطته في استغلال مياهه".

[٢] – محمود رياض، " الأمن القومي العربي..."، مرجع سابق، ص ٢٤٣.

[٣] – شارل حلو، " حياة في ذكريات .." ، مرجع سابق، ص ١٨٢ .

ألمانيا الغربية، وتحت ضغط الموجة العربية العارمة اجتمع وزراء خارجية العرب بدعوة من مجلس الجامعة العربية بتاريخ ٤ آذار ١٩٦٥. وكانت أهم مقرراته هي :

« **أولاً** : سحب جميع السفراء العرب من بون فوراً، وقطع علاقات الدول العربية الديبلوماسية مع ألمانيا الغربية ...

ثانياً : إعلان التضامن مع مصر في مواقفها من ألمانيا الغربية ولجوء الدول العربية إلى قطع علاقاتها الاقتصادية مع ألمانيا ... » [١].

ومن الطبيعي أن ينفذ لبنان القرارات التي أجمعت عليها الدول العربية بحكم تضامنه مع أشقائه العرب، وموافقته في مؤتمر رؤساء الحكومات العربية على اتباع خطة عربية موحدة بهذا الشأن، وعدم الخروج عن الإجماع العربي، بالإضافة إلى أن لبنان كان عليه أن يُقدم على هذه الخطوة بقطع علاقاته الديبلوماسية مع حكومة بون إبّان فترة المدّ الناصري، والجدير قوله، أن خوف الرئيس شارل حلو من اغضاب الرئيس المصري، ومن نشوب خلافات داخلية، أدّى إلى « التسوية مع عبد الناصر من جهة، والمحافظة على الاستقرار الداخلي في البلاد، بين تيار اليمين من جهة والتيارين الناصري واليساري من جهة أخرى » [٢].

لكن ما لبثت أن تفاعلت الأزمة أكثر فأكثر بقيام الرئيس التونسي بورقيبة بجولة إلى البلدان العربية، ومنها بيروت حيث أدلى بتصريحه الشهير، في ١١ آذار، الذي انتقد فيه قضية العلاقة بين ألمانيا والدول العربية، ودعا فيه إلى الاعتراف بإسرائيل وإجراء مفاوضات بين الحكومة الإسرائيلية والفلسطينية، كما أنه هزأ من مواقف الدول العربية بالقول " وعلى أي حال إذا قاطعت الدول العربية ألمانيا فهل سيموت الشعب الألماني من الجوع .... وقضية فلسطين فقال ... أنا لا اعتقد أن طريقة العواطف تنفع في مسألة فلسطين و لا الخطب...قضية المراجل تصلح أو لا تصلح أنا أقول إنها تصلح والذي يقول عكس ذلك فليقدم طريقته..." [٣].

ما إن غادر بورقيبة بيروت إلى بلاده في ١٦ آذار حتى انفجرت الأزمة، بدايةً بإثارة حملة استنكار واسعة تخللتها مظاهرات طلابية ضخمة قامت في بيروت وطرابلس ضد حكومة

---

[١] – محمود رياض، " الأمن القومي العربي ... " ، مرجع سابق، ص ٢٤٢، ويذكر أنه تحفظت ثلاث دول على هذا القرار وهم : المغرب وتونس وليبيا.

[٢] – عبد الرؤوف سنو، " مبدأ هالشتاين والصراع بين الدولتين الألمانيتين : الساحة اللبنانية نموذجاً ١٩٥٣–١٩٧٢". بحث منشور في منشورات الجامعة اللبنانية تحت عنوان " دولة لبنان الكبير ١٩٢٠–١٩٩٦، ٧٥ سنة من التاريخ والمنجزات"، بيروت، ١٩٩٩، ص ٣٧٧. ويذكر أن سفير ألمانيا الاتحادية في بيروت وصف قرار الحكومة اللبنانية قطع العلاقات الديبلوماسية مع بلاده أنه كان نتيجة ضغط قوي من الدوائر الإسلامية وكبار الموظفين المؤيدين للناصرية في وزارة الخارجية.

[٣] – المؤتمر الصحفي للرئيس بورقيبة، منشور في جريدة "النهار"، العدد ٨٩٧٨، الصادر في ١٢ آذار ١٩٦٥، ص ٣.

بون. وما لبثت أن انقلبت ضدّ الرئيس التونسي نفسه، ثم خرجت عن خطّها السلميّ حين رافقتها أعمال عدائية بالرغم من سماح وزير الداخلية تقي الدين الصلح بالتظاهر على أن يتقيد الجميع بالنظام. لكن التظاهرات عرفت مشاغبات عدة كما في بيروت، بوجود عدد ضئيل من قوات الأمن، حين عمد المتظاهرون إلى تحطيم نوافذ البنك التونسي، وانتزعوا صور الرئيس التونسي عن الجدران ومزقوها، وأطلق المتظاهرون الذين قدروا بـ ١١ ألف طالب، هتافات ضدّ ألمانيا الغربية والاستعمار وإسرائيل وغيرها. أما في طرابلس فقد دفع غياب السلطة وعدم مواكبة عناصر قوى الأمن المتظاهرين بالمدينة الى أن تشهد "يوماً مزعجاً كتلك الأيام التي عاشتها في ١٩٥٨" [١].

على الأثر، اجتمع مجلس الوزراء لتداول الأوضاع الخطيرة، وأصدر مجلس الأمن الداخلي قراراً يقضي بمنع التظاهر وإلغاء رخص السلاح، كما باشر المحقق العدلي منيف عويدات التحقيق في تظاهرات طرابلس الدامية بإشراف المدعي العام التمييزي نبيه البستاني، ثم ما لبث أن أصدر ٧٦ مذكرة توقيف بحق أشخاص توافرت فيهم معلومات تحريض على الإضراب وأعمال العنف، وخصوصاً بعد أن صودر فيلم التُقط أثناء التظاهرة يُظهر الذين "اقتحموا المعهد وحطّموا محلات الأسلحة وأضرموا النار في ثلاث سيارات" [٢].

ومن أجل الحرص على الوحدة الوطنية والوئام بين أبناء الوطن الواحد، قام وفد من الرهبان يمثل لجنة المدارس الكاثوليكية، بعد الضربة الموجعة التي ألمّت برئيس الآباء الكرمليين الأب جان طنب، بزيارة الرئيس شارل حلو، في حضور رئيس الوزراء ووزير الداخلية. إذ أعرب لهم (الرئيس) عن الأسف العميق للحوادث التي جرت. كما أبدت المدارس الكاثوليكية موقفها الإيجابي مجتمعة، ورأت "حفاظاً على الألفة بين اللبنانيين ومنعاً للاستغلال أن تكتفي بالتوجّه إلى رئيس البلاد ورئيس الحكومة والوزراء... مبدية مع ثقتها رجاءها اتخاذ كلّ ما من شأنه توطيد الصفاء في البلاد" [٣].

---

[١] – "بيروت تنام على احتجاج تونس، وطرابلس تستيقظ على ذيول مأساة"، خبر منشور في جريدة "النهار" العدد ٨٩٨٢، الصادر في ١٧ آذار ١٩٦٥، ص: ١–٤–٥. ونذكر هنا محاصرة مدرسة الآباء الكرمليين في طرابلس وتحطيم نوافذها و نهب مختبرها بعد إصابته بأضرار بالغة، إضافة إلى تعرض مدير المدرسة الأب جان طنب للضرب أدّى إلى إغمائه، حتى أنه سقط ١٦ جريحا بين طلابها و المتظاهرين، كذلك تعرضت مدرسة الفرير لقذف الحجارة ونهبت محلات بيع أسلحة في محيطها.

[٢] – "مذكرات توقيف بحق ٧٦ شخصا"، خبر منشور في جريدة "النهار" العدد ٨٩٨٣، الصادر في ١٨ آذار ١٩٦٥، ص ٤.

[٣] – " لجنة المدارس الكاثوليكية تتوجه إلى الرئيس"، خبر منشور في جريدة "النهار"، العد ٨٩٨٣، الصادر في ١٨ آذار ١٩٦٥، ص ٤ .

كذلك أذاع الاتحاد الوطني للطلاب الجامعيين بياناً في ١٧ آذار ١٩٦٥ تنصل فيه من الدعوة إلى التظاهر. مؤيّداً موقف لبنان الرسمي ومؤكّداً شجبه التام لموقف حكومة ألمانيا الغربية، وأوضح للرأي العام الأمور التالية:

١– « إن البيانات التي وزعت باسم الاتحاد غريبة عنه وهو لم يصدرها.

٢– إن موقف ممثل لبنان في اجتماع وزراء الخارجية في جامعة الدول العربية لاقى ترحيب وتأييد الشعب اللبناني كله، وترحيب وموافقة الدول العربية كلها.

٣– كل تظاهرة حول الموضوع لا تعدو كونها تشكيكاً بموقف لبنان الرسمي أو مزايدة في قضية وطنية مقدسة نحن بغنى عنها.

٤– رفع اعلام غير لبنانية في تظاهرة طلابية تقوم على ارض لبنان عمل لا مسؤول وتعدّ على كرامة الوطن وسيادته..." [١].

رغم ذلك حاول طلاب بشرّي، زغرتا، القبيات، و طلاب الحكمة والفرير ومدرسة الثلاثة أقمار، القيام بمظاهرات مضادة احتجاجاً على الأحداث الأخيرة، غير أن دوائر الأمن والحكومة نشطت لمنع تفاقم الأزمة و تطور الأمور، بأخذ الاحتياطات اللازمة بإجراء الاتصالات الضرورية خاصة مع راعي أبرشية بيروت المارونية المطران زيادة الذي تم إقناعه من قبل وزير الداخلية بحمل الطلاب على عدم التظاهر"لأن المصلحة العامة تقضي بخنق الفتنة التي حاولت أصابع لا تزال مجهولة تحريكها... وعرف بعد ذلك أن طلاب المدارس الكاثوليكية سيكتفون بالتجمع في ملعب الحكمة رافعين صور الرئيس شارل حلو دون سواه و الشعارات اللبنانية دون سواها" [٢]. وما لبثت أن نجحت الاتصالات والوساطات لإنهاء المشكلة سلمياً.

أما عن الموقف الموحد إزاء عملية طرح مشروع الصلح مع إسرائيل من قبل إحدى الدول العربية، فقد قرر مجلس الجامعة العربية خلال اجتماع رؤساء الحكومات العربية في القاهرة بتاريخ ٢٦ أيار ١٩٦٥، الرفض التام للمقترحات التي انفرد بها الرئيس التونسيّ، لأنه اعتبر ذلك خروجاً عن الاجتماع العربي الحكومي والشعبي، كما أعلن « التأكيد التام

---

[١] – بيان " الاتحاد الوطني للطلاب الجامعيين " ، منشور في جريدة "النهار"، العدد ٨٩٨٣ ، الصادر في ١٨ آذار ١٩٦٥، ص ٤ .

[٢] – " الدولة تتجند لمنع تظاهرة المدارس الكاثوليكية " ، خبر منشور في جريدة "النهار" ، العدد ٨٩٨٥. الصادر في ٢٠ آذار ١٩٦٥، ص ٤.

على تمسك الدول العربية بالخطط المقررة لتحرير فلسطين والتصميم على تنفيذها تنفيذاً كاملاً ». [1]

وتجدر الملاحظة هنا إلى أن هذه التطورات تدل على أن إسرائيل نجحت في زرع الخلافات بين الرئيس بورقيبة والدول العربية، كما استطاعت عرقلة مشروعات التحويل العربية لمياه الأردن، ولكن إيماناً بضرورة التضامن بين الدول العربية فقد عَقَدَ مؤتمر رؤساء الدول العربية ما بين ١٣ و ١٧ أيلول ١٩٦٥، اجتماعاً في الدار البيضاء شدّدوا فيه على ضرورة إنشاء جهاز إعلامي في جامعة الدول العربية لجمع الشمل العربي والابتعاد عن تأجيج الصراع الداخلي وذلك عن طريق استخدام مختلف وسائل الإعلام "لخدمة القضية العربية". [2]

انعكاسات حرب ١٩٦٧ على لبنان

أدت اجتماعات ولقاءات مؤتمر عدم الانحياز التي انعقدت في عام ١٩٦٤ في القاهرة، على مستوى الملوك ورؤساء الخارجية العرب لشرح القضية الفلسطينية وتأييد دول العالم الثالث لموقف مصر واعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية، إلى خلق جوّ عداء ونقمة من قبل الولايات المتحدة على الرئيس جمال عبد الناصر زعيم الحركة التحررية، المنادي بسياسة الحياد، فقد اعتبرت أميركا تأثيره الكبير بمثابة خسارة لمركزها في الشرق الأوسط، وهو أمر أنتج التقاء مصالح بين إسرائيل الساعية إلى تحقيق التوسع الإقليمي. والولايات المتحدة الهادفة إلى وقف حركة التحرر. ففي تلك الآونة باتت إسرائيل، التي أتمت استعداداتها الحربية بمساعدة واشنطن وحكومة بون، تشكل خطراً على العرب، وتزيد من انتهاكاتها المتواصلة على الحدود السورية، مما يلزم الدول العربية بضرورة الاستعداد واتخاذ الموقف الصريح.

عمل رئيس الوزراء رشيد كرامي خلال الجلسة النيابية المنعقدة في ٢٣ أيار ١٩٦٧، على مواجهة الخطر الإسرائيلي، لأن المصلحة والمصير المشترك يحتّمان التعاون والتضامن والتنسيق وتحمل المسؤولية، فإلى جانب الترتيبات العسكرية التي قامت بها الحكومة على الحدود وسائر أنحاء لبنان استعداداً وتحسباً، طالب بالقيام بالخطط الضرورية على "صعيد

[1] – أحمد فارس عبد المنعم، " جامعة الدول العربية ١٩٤٥–١٩٨٥" ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦، ص ٤٨.

[2] – غسان عطية. " دور الجامعة العربية في الإعلام"، بحث منشور في كتاب "جامعة الدول العربية، الواقع والطموح ". مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٣، ص ٤٢٤، ويجدر القول إن لبنان لم يغب عن تلك الاجتماعات.

الشعب والرأي العام من أجل التعبئة النفسية والاستعداد الوطني الكامل...ليوم إنما نرجو أن يكون فيه الحد الفاصل بين الحق والباطل" [1].

وباسم حزب الوطنيين الأحرار أعلن النائب سمعان الدويهي ، الايمان العميق بوجوب الاستعداد الكامل لنصرة القضية، لأن الخطر الذي تتجند القوى العربية لصدّه يعني جميع اللبنانيين، وانطلاقاً من هذا الواقع فقد ناشد " ضمائر القادة، من كبار المسؤولين العرب... بأن يتساموا فوق مشاحناتهم ويتناسوا الصغائر التي تشتّتهم من أجل الكبائر... ليواجهوا العدو والعالم بجبهة موحدة متراصّة، لسان واحد، وعقل واحد، وقلب واحد، وإيمان تتجسد فيه العزيمة الماضية القاطعة بأن يحققوا للعرب الأمل المرتجى" [2].

بعد أن أجمع النواب على أن القضية الفلسطينية هي قضية لبنان والبلدان العربية، طالب النائب معروف سعد بإطلاق العنان "للفدائيين الفلسطينيين ليزرعوا الرعب والخوف والفزع في أرض أجدادهم وآبائهم ضد الغزاة الإسرائيليين، لم يعد من مانع أن نسمع وتتبنى الدولة منظمة التحرير لتكون جنباً إلى جنب مع قواتنا اللبنانية" [3].

في نهاية الجلسة، اتخذ المجلس النيابي، بعد الموافقة على التدابير الأولية التي اتخذتها الحكومة، وإيماناً منه بعدالة القضية الفلسطينية، القرارات التالية، وهذه أهمها:

- الطلب من الحكومة أن تعبىء أقصى طاقاتها لتمكين جيش لبنان من القيام بدوره كاملاً فعالاً كما يمليه الواجب الوطني وإيمان لبنان بعدالة قضية فلسطين.

- تأييد موقف مصر وسوريا ضد العدو المشترك تأييداً مطلقاً.

- « تفويض الحكومة باتخاذ كافة التدابير العسكرية التي من شأنها جعل الجبهة العربية متماسكة تجاه كل عدوان و بحسب ما تقضيه الحرب..." [4].

على ضوء التجاوزات الإسرائيلية التي كانت تستعمل أداة ضغط لإحداث تغييرات سياسية في الدول العربية المتحررة، باتت تشكل نهجاً خطراً توضح الغاية الأساسية لأهدافها، أصدر الحزب التقدمي الاشتراكي بياناً في ١ حزيران ١٩٦٧، بيّن فيه أبعاد المؤامرة الإسرائيلية المدعومة من الدول الغربية، كالولايات المتحدة، وبريطانيا، بهدف توسيع سيطرتها. كما طلب حشْد جميع الطاقات المعنوية والشعبية والنضالية وإقراراً سريعاً لمشروع قانون التجنيد

[1] – محاضر مجلس النواب، جلسة ٢٣ أيار ١٩٦٧،ص ٣٦٥٢ .

[2] – محاضر مجلس النواب، جلسة ٢٣ أيار ١٩٦٧، ص ٣٦٥٢ .

[3] – المصدر نفسه ، ص ٣٦٦٥ .

[4] – المصدر نفسه ، ص ٣٦٧٠ .

الإجباري. بالإضافة إلى تجنيد "الفلسطينيين النازحين إلى لبنان وتكوين لـواء كـامل منـهم. ولا يصح لعقل سليم أن لا يجعل أصحاب الحق المباشر الشرعي في فلسطين طليعة كل نضال عربي وفداء. فهم أقدم وأخبر وأقدر وأكثر اندفاعاً طبيعيـاً في مواجهـة العـدو المغتصب لأرضـهم. ثـم يجب أن يوضع حدٌ لاضطهادهم في لبنان، ومعاملتهم المحض سلبية... نطالب بتسـليح سـكان قرى الحدود وتدريبهم علـى جميـع أسـاليب المقاومـة وحـرب العصابـات... ويجـب أن تعلـن الحكومة اللبنانية بأنها ستبادر في حال العـدوان الأمـيركي أو البريطـاني، إلى الاسـتيلاء علـى جميع مصالح هذه الدول وأموالها وممتلكاتها في لبنان، كما أن لبنان سيقاطع البضـائع والسـلع الأميركيـة والبريطانيـة ... كمـا نـرى مـن الضروري أن ينـهي لبنـان الرسـمي التزامـه المبطَّن بالولايات المتحدة وبريطانيا سياسياً، على حساب علاقاته... بالعالم السوفياتي..." [1].

ما إن تلقت السلطات اللبنانيـة نبـأ الهجـوم الإسـرائيلي علـى الجمهوريـة العربيـة المتحدة في ٥ حزيران ١٩٦٧، حتى دعا الرئيـس شـارل حلـو مجلـس الـوزراء إلى عقـد جلسـة استثنائية، قرر فيها اعتبار المجلس في حالة انعقاد دائم، كما شدد على تعبئة جميـع الطاقـات الرسمية والخاصة كي يضطلع لبنان بدوره على أفضل وجه في معركـة المصـير، لأنـه مدعـو إلى تأدية واجبه مع إخوانه العرب لاستعادة فلسطين. وطلب من قائد الجيش، الذي حضـر قسـماً من الجلسة، إلى " تنسيق التعاون بين القوات اللبنانية والقوات العربيـة"، وأشـار إلى أن الدفـاع المدني على أهبة الاستعداد لكل طارىء وقد اتخذت جميع الترتيبات على هذا الصعيد" [2].

ثم ما لبث أن أذيع مرسوم جمهوري ينصّ علـى إعـلان حالـة الطـوارىء في الوقـت الذي نشر فيه رئيس الحكومة رشيد كرامي بياناً أعلن فيـه تضـامن لبنـان الكـامل مـع أشـقائه العرب واستعداده لخوض معركة المصير المشترك، ذلك لأن لبنان يعتـبر نفسـه ملتزمـاً بـالمواثيق التي ارتبط بها ولن يتأخر عن القيام بدوره لتحمل "كل المسؤوليات من أجل شرف الدفـاع عـن سيادتنا وكرامتنا ومن أجل نصرة الحـق للوطـن السـليب فلسـطين الـتي لـن يـهدأ لنـا بـال إلا باستعادتها لأهلها الشرعيين، والنصر لنا بإذن الله. ولذلك أهيب بـالجميع أن يكونـوا شـخصاً واحداً في المعركة الفاصلة" [3].

على الأثر، تجاوب المجلس النيـابي بحمـاس شـديد مـع مناشـدات رئيـس البـلاد ورئيس الحكومة، وأعلن في جلسة ٥ حزيران ١٩٦٧ موافقته على إعلان حالـة الطـوارىء وفقـاً

[1] – الوثيقة رقم (٦٦)، ص: ٢ –٣ .

[2] – "مجلس الوزراء في حالة انعقاد دائم"، خبر منشور في جريدة "الحياة"العدد ٦٤٨٧، الصادر في ٦ حزيران ١٩٦٧، ص ٦ .

[3] – بيان رئيس الوزراء رشيد كرامي ، منشور في جريدة " الجريـدة "، العـدد ٤٤٤٥، الصـادر في ٦ حزيـران ١٩٦٧، ص ٢ .

للدستور وعلى إعطاء الحكومة " حقّ التشريع لمدة شهرين، بمراسيم تتخذ في مجلس الـوزراء في القضايا الاقتصادية والمالية والسلامة العامة والأمن الداخلي والأمن العـام، وكذلـك حـق تعديـل الأحكام التشريعية المتعلقة بالجيش وسائر الأحكام الأخرى" [1].

وبهذا وضعت البلاد في جـوّ الاشـتراك في الحـرب، وأبـرز الالتفـاف الواضـح حـول المصير الواحد اندفاع مختلف الهيئات السياسية والشعبية للتعبير عن مواقفها المؤيـدة للعـرب. فأبرق الرئيس السابق شمعون للرئيس حلو في خطوة يصحح فيها مواقفه السابقة، ليضـع نفسـه بتصرف الجيش معلناً عزمه" على البذل والتضحيـة والمسـاندة الكاملـة في معركـة المصـير الـتي يخوضها جيشنا العزيز ليس دفاعاً عن أرض الوطن فحسب بل ذوداً عن تراث العرب وأرضـهم ومقدساتهم..." [2].

وأخذت تنهال البرقيات العديدة علـى القصـر الجمـهوري والسـرايا والمجلـس ودور الصحف والهيئات المختصة مستنكرة العدوان الإسرائيلي على الأراضـي العربيـة ومؤكّـدةً فيـها تضامن أبناء الشعب ووقوفهم إلى جانب الجيش لدرء الخطر وتأييد مواقـف البلـدان العربيـة في المعركة المصيرية. بالإضافة إلى المظاهرات السلمية التي سيّرت في مجمل المناطق اللبنانيـة. فقـد عقدت الهيئات اليسـارية برئاسـة كمـال جنبـلاط اجتماعـاً شـجبت فيـه العـدوان الإسـرائيلي وأعلنت سخطها على موقف أميركا، كما سـارع رئيـس حـزب الكتـائب مـن جهتـه للاجتمـاع برئيس الجمهورية مسـتعرضاً معـه قضايـا السـاعة وتطـورات الحـرب مـا بـين الـدول العربيـة وإسرائيل. أبلغ خلاله شبابَ الكتائب في كافة المناطق بأن يضعـوا في التصـرف "كافـة وسـائل النقل استعداداً لكـل طـارىء، وبالتـالي كـي يكونـوا علـى اسـتعداد لتلبيـة أي نـداء مـن القـوة العسكرية للدفاع عن أرض الوطن وخدمة العلم" [3].

كذلك شجب النواب التدخل الأجنبي في المعركـة القائمـة واعتـبروه غـير مسـتغرب أبداً. وطالبوا بمواجهة الموقف بما تفرضه المصلحة العربية، فأعلن الأستاذ منـير أبـو فـاضل أن الدول العربية باتت مطالَبة بالرّد على اشتراك أميركا وبريطانيا في مساندة العـدوان الإسـرائيلي باتخاذ التدابير التالية:

"اولاً : سحب الأموال الـتي تودعـها الحكومـات والشـعوب العربيـة في مصـارف هاتين الدولتين، وبصورة خاصة أموال دولة الكويت من مصارف بريطانيا...

ثانياً : قطع البترول العربي عن هاتين الدولتين.

[1] – محاضر مجلس النواب، جلسة ٥ حزيران ١٩٦٧، ص ٣٧٤١ .

[2] – " شمعون يبرق مؤيدا"، خبر منشور في جريدة "الحياة"، العدد ٦٤٨٧، الصادر في ٦ حزيران ١٩٦٧، ص ٦ .

[3] – " الجميل يعلن الرئيس استعداد الكتائب للمواكبة"، خبر منشور في جريدة " الجريدة " ، العدد ٤٤٤٥ ، الصادر في ٦ حزيران ، ص ٣ .

ثالثاً : درس مقاطعة هاتين الدولتين اقتصادياً ودبلوماسياً، على أن يتخذ الرسميون في الدول العربية قراراً بهذا الصدد في ضوء ما تفرضه المصلحة العربية العليا" [1].

ورغم قرار منع التظاهر والتجمّع، فقد صعّد المواطنون اللبنانيون مواقفهم إذ شهدت معظم المناطق اللبنانية وخاصة العاصمة بيروت مظاهرات عنيفة، ندّد خلالها المتظاهرون بسياسة الولايات المتحدة الأميركية. كما حاولوا اقتحام مبنى السفارة الأميركية والسفارة البريطانية وإشعال النار بعدّة سيارات ديبلوماسية، وهذا ما استدعى تدخل قوى الأمن والفرقة ١٦ وإطلاق العيارات النارية إرهاباً لتفريق المتظاهرين ، لكن حركة التظاهرات التي استهدفت السفارتين دفعتهما إلى الإسراع بترحيل رعاياها، فكان ذلك موضع اهتمام من قبل المسؤولين والأوساط السياسية، وخاصة حزب الوطنيين الأحرار والكتائب الذين عمدوا إلى إصدار بيانات، أعلنوا فيها شجب الدعوات إلى الشغب والإخلال بالأمن وضرورة التقيد بالقوانين والأنظمة. كما شجبوا كل تدخّل أجنبي في النزاع العربي – الإسرائيلي. وأجرى الشيخ بيار الجميل بنفسه اتصالات متعددة مع المسؤولين الكبار " من أجل التشدّد في منع التظاهرات وكل عمل من شأنه الإساءة إلى النظام" [2].

وهذا كله يشير إلى بداية ظهور العمل الفدائي للفصائل الفلسطينية، هذا العمل الذي أثار من بدايته معارضة البعض خوفاً من إحداث تناقضات على الساحة اللبنانية قد تؤثر على التوازن الداخلي.

وبالانتقال إلى موضوع قطع العلاقات السياسية مع أميركا وبريطانيا تظهر محاولة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء تنسيق المواقف مع مجموعة من الدول العربية التي انقسمت فيما بينها، في حين لم تتّخذ المملكة العربية السعودية والكويت والأردن، على سبيل المثال، موقفاً بهذا الشأن.

[1] – " النواب يشجبون تدخل اميركا و بريطانياً بالمعركة"، خبر منشور في جريدة "الجريدة"، العدد ٤٤٤٦، الصادر في ٧ حزيران ١٩٦٧،ص٢ .

[2] – " التشدد بمنع التظاهرات"، خبر منشور في جريدة" الجريدة" العدد ٤٤٤٦، الصادر في ٧ حزيران ١٩٦٧، ص ٢، و يذكر أن وزير الداخلية تلقى خبراً من محافظ الجنوب يفيد أن ثمة تهديدات من اللاجئين الفلسطينيين بنسف منشآت الزهراني.

في حين أن لبنان، وحرصاً منه على حياده إزاء الدول العربية، قد أعلن في التصريح التالي: "بصدد قطع العلاقات الديبلوماسية، قرر مجلس الوزراء سحب سفيري أميركا وبريطانيا من لبنان، كما قرر استدعاء سفيريه لديها" [1].

وعلى صعيد آخر ، لبّى مجلس الأمن دعوة الاتحاد السوفياتي إلى الاجتماع في دورة استثنائية للبحث في أزمة الشرق الأوسط، ولكن أدّى رفض مجلس الأمن مشروع الاتحاد السوفياتي الداعي إلى إدانة إسرائيل على عدوانها بالأزمة الشرق أوسطية ، إلى أن تدخل في أتون الحرب الباردة والحملات المتبادلة بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي. والجدير بالذكر أنه دارت في مجلس الأمن مناقشات حادة من أجل إيجاد حلّ للأزمة الدامية التي نجمت عن الحرب العربية الإسرائيلية. فألقى الرئيس الأميركي جونسون (Johnson) في المجلس خطاباً حدد فيه معالم السياسة الأميركية التي تستدعي عدم ممارسة ضغوط على إسرائيل للانسحاب إلا بتسوية شاملة، كما حدد مبادئ اعتُبرت شروطاً لهذه التسوية لسحب القوات الإسرائيلية إلى ما وراء حدود هدنة ١٩٤٨، وقد تحددت هذه الشروط في النقاط الآتية:

« الاعتراف بحقّ جميع الأمم في الوجود، وتطبيق حلّ عادل حيال اللاجئين، وحرية الملاحة البحرية عبر الممرات الدولية، وتحديد السباق إلى التسلّح ، والاستقلال السياسي مع صيانة الأراضي الوطنية بالنسبة لجميع الأطراف » [2].

لكن الرئيس السوفياتي كوسيغين (Kosygin) اختلف مع الرئيس الأميركي، فشنّ لذلك حملة عنيفة على سياسة الولايات المتحدة الداعمة للأعمال العدوانية الإسرائيلية في البلاد العربية، وأنذر الزعيم السوفياتي بأن النزاع في الشرق الأوسط قد يؤدي إلى نشوب حرب نووية، وأدان بحزم الأعمال الإسرائيلية لأنها تخرق ميثاق الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولي بسبب ارتكابها عدواناً عسكرياً هجومياً على مصر وسوريا والأردن. وفي الختام قدّم مشروعاً إلى جمعية الأمم المتحدة حول أزمة الشرق الأوسط، تنص بنوده على ما يلي:

١– " تدين بشدة أعمال إسرائيل العدوانية ولاستمرارها باحتلال جزء من الأراضي في مصر وسوريا والأردن، الأمر الذي يشكل عملاً عدوانياً.

٢– تطالب إسرائيل بسحب جميع قواتها فوراً ودون أية شروط من أراضي تلك الدول إلى مراكز وراء خطوط الهدنة، كما هو مبيّن في اتفاقات الهدنة العامة.

[1] – " مجلس الوزراء يقرر سحب سفيري لبنان بواشنطن و لندن". خبر منشور في جريدة " الجريدة"، العدد ٤٤٤٧. الصادر في ٨ حزيران ١٩٦٧، ص ٢ .

[2]- Henry Laurens, " Le Grand Jeu, Orient arabe et rivalités internationales depuis 1945 ", Armand Colin Editeur, Paris ,1991, P 215 .

٣- تطالب إسرائيل بالتعويض الكامل وخلال أقصى مدة من الزمن على جميع الخسائر التي أنزلها عدوانها ضدّ مصر وسورية والأردن، ورعايا هذه الدول. وبإعادة جميع الأملاك المحجوزة والأموال الأخرى لهم.

٤- تطالب مجلس الأمن بالقيام من جهة الإجراءات الضرورية لإزالة جميع آثار العدوان الذي ارتكبته إسرائيل " [١].

أراد الرئيس شارل حلو أن يلعب دوراً بارزاً في هذا المجال من خلال إشراك ممثل عن بلاده في مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة، عند استئنافها في ٢٨ حزيران ١٩٦٧، وذلك ليظهر مدى تضامن لبنان ومساهمته في هذه المرحلة المهمة بالعمل مع غيره من الدول المشاركة لإيجاد طريقة مقبولة لإنهاء التوتر في الشرق الأوسط. وألقى وزير الخارجية اللبنانية جورج حكيم خطاباً دعا فيه الدول الغربية إلى اتباع سياسة تعاون مع العرب، لا سياسة خصام، إذ لاحظ أن هناك سوء تفاهم وعدم ثقة متزايدين بين العالمين العربي والغربي، كما طالب بعد شجبه العدوان الإسرائيلي الذي زاد نكبة اللاجئين العرب تفاقماً، بضرورة تطبيق ميثاق الأمم المتحدة الذي يحرّم على العدوان استعمال القوة، ودعا إسرائيل المعتدية إلى الانسحاب فوراً ودون شروط من الأراضي التي احتلتها، لأن إسرائيل يجب أن لا يُسمح لها بتحقيق توسّع إقليمي، كما يجب ألاّ يسمح لها باستعمال الأراضي التي احتلتها كوسيلة لفرض شروطها من أجل التسوية وأضاف: " أن لبنان يتطلع إلى الأمم المتحدة من أجل العدل، فإذا أخفقت الأمم المتحدة في الاضطلاع بمسؤولياتها، فإنها تحكم على نفسها بالعقم، وبالتالي بالانحلال... غير أن الأمم المتحدة والدول الكبرى بوجه خاص لم تأت بشيء يجبر إسرائيل على تنفيذ هذه المقررات..." [٢].

هذه الصراعات العربية والدولية انعكست على المواقف الداخلية، لتظهر الانقسامات بين الأفرقاء اللبنانيين والتناقضات حيال انحياز لبنان على الصعيد العربي، فاجتمع الرئيس حلو ممثلاً مع رؤساء الأحزاب الثلاثة، حزب الكتائب وحزب الكتلة الوطنية وحزب الوطنيين

---

[١] – نص " مشروع القرار السوفياتي" ، منشور كاملاً في جريدة "الحياة" العدد ٦٤٩٩، الصادر في ٢٠ حزيران ١٩٦٧، ص: ١ -٣ .

[٢] – " لبنان يشجب العدوان ويطالب بإزالة آثاره"، خبر منشور في جريدة "الحياة"، العدد ٦٥٠٧، الصادر في ٢٩ حزيران ١٩٦٧، ص ٨. وقد ورد خلال الجلسة عن مصادر ديبلوماسية انه انصرفت فئتان من الديبلوماسيين في الأمم المتحدة إلى إعداد مشروعي قرارين لمعالجة النزاع العربي- الإسرائيلي: الأول مقدم من مندوب يوغسلافيا لدى الأمم المتحدة والذي يحظى بتأييد الكتلة السوفياتية والدول العربية و يدعو إلى سحب القوات الإسرائيلية فوراً من الأراضي العربية. والثاني يسعى إلى عرقلة تبني هذا المشروع، ويحظى بتأييد واسع من بلدان غربية ولاتينية وافريقية هي أيضاً تدعو إلى سحب القوات الإسرائيلية، ولكنها تشترط بأن يوافق العرب على عدد من المبادىء التي تساعد على تخفيف التوتر بين العرب و إسرائيل .

الأحرار في ٧ تموز ١٩٦٧. وأكد لهم تصميم لبنان على التزام سياسة التضامن مع الدول العربية أيّاً كانت النتائج، لأنها تدعم الوحدة الوطنية في الداخل وتعزز وضعه الدولي في الخارج. إلاّ أنه انتقد الأركان الثلاثة خلال اجتماعهم لسياستهم الانحيازية، ونبّه الرئيس شمعون إلى خطورة الوضع "وضرورة الاستمرار في التوازن بين مختلف التيارات والاتجاهات العالمية... إنه يجب أن لا نعفي أنفسنا من مسؤولية ما حصل أو من بعض هذه المسؤولية، وأن نتنبّه إلى أن النكسة الأخيرة لا تبرر اندفاعنا في اتجاهات معينة، بل يجب أن تكون منطلقاً لتقييم مواقفنا وتعديل اتجاهاتنا بما يزيل آثار هذه النكسة" [١].

كما أصدروا بياناً في ١١ تموز ١٩٦٧، بعد عدة اجتماعات، أظهروا فيه موقفهم العلني المنحاز للغرب، وأكدوا حرصهم الشديد على إحباط كل الوسائل التي تستعمل لإثارة الشعب بغية الضغط على الحكم للانضمام إلى النظام الاشتراكي الذي هو الخطوة الأولى نحو الشيوعية العاملة على تقييد حرية التعبير السياسي داخل الأحزاب وخارجها، أما بشأن قطع العلاقات الديبلوماسية مع أميركا وبريطانيا فقد اعتبروه انقطاعاً عن الحضارات وإثارة للاضطرابات وإزالة للحكم القائم، لذلك طالبوا الدولة بعدم قطع العلاقة مع الغرب، إذ إن دول الغرب تؤمن بالنظام الديمقراطي — البرلماني، وبحقوق الإنسان وحرياته وكرامته وبالاقتصاد الحرّ، وبالعدالة الاجتماعية، وختموا البيان بالدعوة إلى تنفيذ المقررات التالية:

"اولاً : ضرورة إعادة العلاقات الديبلوماسية إلى سابق عهدها بين أميركا وإنكلترا وألمانيا من جهة ولبنان من جهة أخرى.

ثانياً : الكفّ عن المقاطعة الواقعية التي طبقت بحقّ أميركا وإنكلترا منذ وقف القتال مع إسرائيل ولا تزال.

ثالثاً : الامتناع عن اللجوء إلى اتخاذ أيّ قرار بالمقاطعة ما لم تجمع عليه الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية.

رابعاً : إثبات وجود لبنان بحيث لا يغيب عما هو جار في المحافل الدولية التي تقرر الآن، مصائر الشعوب" [٢].

هذا الموقف لم يثن الرئيس حلو عن التقيّد بسياسة التضامن العربي والالتزام بتنفيذ ما يترتب عليه وفقاً لما تقتضيه المصلحة العربية المشتركة، وإن خيم عليها التناقضات.

---

[١] – " الرئيس حلو يشدد على التزام الدولة سياسة التضامن العربي"، خبر منشور في جريدة "الحياة" العدد ٦٥١. الصادر في ٨ تموز ١٩٦٧، ص ٤ .

[٢] – الوثيقة رقم (٦٧)، ص ٧ .

كما اشترك الرئيس حلو في القمة العربية التي عقدت في الخرطوم في الفترة الواقعة بين ٢٩ آب وأيلول ١٩٦٧، والتي تركزت فيها مباحثات الملوك والرؤساء العرب على الصراع العربي – الإسرائيلي، وضرورة اتخاذ الوسائل الفعالة لإزالة آثار العدوان وإعادة الحق إلى نصابه. بالإضافة إلى ما تقتضيه المصلحة العامة من تعبئة الطاقات العربية وتجنيدها وفقاً لخطة عربية مشتركة تتناول مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. لأن التشدد الإسرائيلي سمح لهم باتخاذ موقف موحد بالإجماع، واتفقوا في النهاية على المقررات التالية:

١- " أكّد المؤتمرون على وحدة الصف العربي ووحدة العمل الجماعي وتصفية جميع الشوائب، كما أكّد الملوك والرؤساء وممثلوهم التزام بلادهم بميثاق التضامن الذي أصدره مؤتمر القمة العربي في الدار البيضاء.

٢- أقر المؤتمر ضرورة تضافر جميع الجهود لإزالة آثار العدوان على أساس أن الأراضي المحتلة هي أراضٍ عربية يقع أمر استردادها على الدول العربية جمعاء.

٣- اتفق الملوك والرؤساء على توحيد جهودهم في العمل السياسي على الصعيد الدولي والديبلوماسي لإزالة العدوان وتأمين انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها بعد الخامس من حزيران.

٤- كان وزراء المال والاقتصاد والنفط العرب قد أوصوا في مؤتمرهم باستخدام وقف ضخّ النفط سلاحاً في المعركة، ولكن مؤتمر القمة، وبعد دراسة الأمر ملياً رأى أن الضخ نفسه يمكن أن يستخدم كسلاح إيجابي باعتبار النفط طاقة عربية يمكن أن توجّه لدعم اقتصاد الدول العربية التي تأثرت مباشرة بالعدوان، وتمكينها من الصمود في المعركة.

٥- لذلك قرّر المؤتمر استئناف ضخّ النفط على أساس أنه طاقة عربية إيجابية يمكن تسخيرها في خدمة الأهداف العربية.

٦- أقرّ المؤتمرون وجوب اتخاذ الخطوات اللازمة لدعم الإمداد العسكري لمواجهة كافة احتمالات الموقف.

٧- كما أقرّوا سرعة تصفية القواعد الأجنبية في الدول العربية" [1].

---

[1] - Henry Laurens, “Le Grand Jeu, …”, op,cit , P. 218-219.

أما ميثاق التضامن العربي"الذي انعقد بين ١٣ و ١٧ أيلول ١٩٦٥ فهو ينص على ما يلي:

أولاً : العمل على تحقيق التضامن في معالجة القضايا العربية وخاصة قضية فلسطين =

وعلى أثر ما أسفرت عنه هذه القمة من نتائج، عقد رئيس الجمهورية جلسة لمجلس الوزراء في ٧ أيلول ١٩٦٧، ترأس فيها تفاصيل المباحثات والمقررات التي تمت في الخرطوم. وبعد تداول الدور المترتب على لبنان في إطار الخطة التي اعتمدت لنصرة القضية الفلسطينية، وإزالة آثار العدوان الإسرائيلي، تبيّن للمجلس أهمية العمل الديبلوماسي والإعلامي في هذه المرحلة التي تسبق وترافق انعقاد الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ١٩ أيلول. ورأى من أجل تسهيل الوصول إلى تحقيق مقررات الخرطوم، أنه يقتضي القيام بنشاط ديبلوماسي وإعلامي واسع، وإجراء الاتصالات اللازمة مع مختلف الدول بحيث يستوجب إعادة السفراء، بالإضافة إلى اتخاذ قرار " يمكّن سفيري الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى المعتمدين في لبنان بالعودة إلى مركزيهما " [1].

وفي الموعد المحدد من شهر أيلول، بدأت الأمم المتحدة جلسات النقاش التي استمرت حتى تشرين الثاني، ونوقش خلالها مشروعان، للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية، كما ظهر خلال الجلسات مشهد الصراع الدولي حين تناولت المحادثات فكرة الانسحاب. إذ اقترح السوفيات صيغة "الانسحاب من جميع الأراضي المحتلة". لكنها لاقت الاعتراض التامّ من قبل الولايات المتحدة التي بدورها اقترحت "الانسحاب من الأراضي المحتلة"، و في الختام تم قبول المشروع البريطاني بتاريخ ٢٢ تشرين ١٩٦٧، الذي أصبح قرار ٢٤٢، الذي نص على ما يلي:

١- " يؤكد أن تطبيق مبادىء الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط الأمر الذي يجب أن يتضمن كلا المبدأين التاليين:

– انسحاب القوات الإسرائيلية من أراض احتلتها في النزاع الأخير.

= ثانياً : احترام سيادة كل من الدول العربية ومراعاة النظم السائدة فيها وفقاً لدساتيرها وقوانينها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية .

ثالثاً: مراعاة قواعد اللجوء السياسي وآدابه وفقا لمبادئ القانون والعرف الدولي.

رابعاً: استخدام الصحف والإذاعات وغيرها من وسائل النشر ودور الإعلام لخدمة القضية العربية .

خامساً : مراعاة حدود النقاش الموضوعي و النقد البناء في معالجة القضايا العربية ووقف حملات التشكيك و المهاترة عن طريق الصحافة والاذاعة و غيرها من وسائل النشر.

سادساً : مراجعة قوانين الصحافة في كل بلد عربي يفرض سنّ التشريعات اللازمة لتجريم أي قول أو عمل يخرج عن حدود النقاش الموضوعي والنقد الباني، من شأنه الإساءة إلى العلاقات بين الدول العربية أو التعرض بطريق مباشر أو غير مباشر بالتجريح لرؤساء الدول العربية" ، منشور في كتاب حليم سعيد ابو عز الدين ، " سياسة لبنان الخارجية..."، مصدر سابق، ص: ٢٦٧ – ٢٦٨ .

[1] – شارل حلو " حياة في ذكريات" ، مرجع سابق، ص ١٩٩ .

- إنهاء جميع حالات الحرب أو الادعاء بها واحترام الاعتراف بالسيادة ووحدة الأراضي، والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وبحقها في أن تعيش في سلام في نطاق حدود آمنة ومعترف بها، ومتحررة من أعمال القوة والتهديد بها.

٢- ويؤكد أيضاً ضرورة:

- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.
- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.
- ضمان الحرية الإقليمية والاستقلال السياسي لكلّ دولة في المنطقة من خلال اتخاذ إجراءات تشمل إقامة مناطق منزوعة السلاح.

٣- ويطلب من السكرتير العام أن يعين ممثلاً خاصّاً ليتوجه إلى الشرق الأوسط وإقامة اتصالات مع الدول المعنية من أجل السعي لإيجاد اتفاق والمساعدة في الجهود الرامية إلى تسوية سلمية ومقبولة بما يتماشى مع شروط هذا القرار ومبادئه.

٤- ويطلب من السكرتير العام أن يرفع إلى مجلس الأمن تقارير عن تقدم جهود الممثل الخاص في أسرع وقت ممكن".[1]

يستنتج من ذلك ، أن هزيمة حزيران ١٩٦٧، والتي انتهت حربها بسرعة خاطفة، لم تقف عند خروج مظاهرات التأييد لعبد الناصر في مجمل المناطق اللبنانية، بل تعدت أكثر من ذلك. فبالإضافة إلى إنقاذ لبنان من الإحراج ومن الوضع الدقيق الذي يعانيه من جراء عدم اشتراكه في الحرب، فقد ظهرت تناقضات سياسية حيال نشاط حركة المقاومة الفلسطينية على الساحة اللبنانية، وأثرت على التلاحم السياسي الهشّ الذي أرسي عليه عام ١٩٥٨، وهذا ما انعكس على الوحدة الوطنية والتوازن السياسي، وشكل بداية لتغيير المواقف السياسية لبعض الفئات البورجوازية المنحازة للغرب حيال السياسة الخارجية لتهز من جديد التسوية الميثاقية.

انتخابات ١٩٦٨ وانحراف الرئيس شارل حلو عن المسار الشهابي

حاول الرئيس حلو تكملة المسيرة الشهابية بتدعيم الوحدة الوطنية لأنها الوسيلة الأساسية للاستقرار السياسي والتطور الاقتصادي والاجتماعي، كما أراد بعث الحركة والنشاط

١ - محمود رياض ، " البحث عن السلام و الصراع في الشرق الأوسط " ، مذكرات ، الجزء الأول ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٨٧ ، ص١٤٥ .

في المناطق اللبنانية المهملة، فأحال المخطط الذي أعدّته بعثة " إيرفد" إلى مجلس التصميم والإنماء بغية درسه وإعطاء ملاحظاته، وقد وجد بعد التمحّص أنه من الأفضل وضع مخطط معدل يأخذ بعين الاعتبار أهمية المشاريع وإمكانية تنفيذها والإمكانيّات المالية لتمويلها. وشكل هذا المخطط نقطة تحول في النهج الشهابي، لأن التعديل جاء لمصلحة قطاع الخدمات الذي يرضي الزعماء البورجوازيين، ويعتبر بدايةً للانفتاح على المعارضة.

بدأت هذه الازدواجية السياسية تظهر فعلياً في ميوله السياسية المستجدّة. ومثال على ذلك حادثة إساءة الرئيس حلو إلى الزعيم العربي جمال عبد الناصر باستقباله الرئيس بورقيبة الذي شكلت تصريحاته خروجاً عن الإجماع العربي وقرارات القمة العربية الداعية لتحرير الأراضي الفلسطينية، كما أثارت هذه الزيارة الرأي العام الواسع المؤيد للناصرية، وهذا ما يمكن اعتباره بدايةَ زعزعة الحكم الشهابي، خاصة بعد حرب الأيام الستة، واختلاف المواقف السياسية حول الدعم الفلسطيني الذي أدّى إلى إضعاف التحالف الشهابي مع حزبي الكتائب والتقدمي الاشتراكي، بالإضافة إلى ولادة "الحلف الثلاثي" الذي استغل فرصة اضطراب الأحوال عام ١٩٦٦ على أثر انهيار "بنك إنترا"، ونكسة الخامس من حزيران ١٩٦٧. وانعكاساتها على الوضع السياسي العام في لبنان، للسعي من أجل استعادة الامتيازات المعروفة والهيمنة على مقاليد السلطة، وكانت الغاية كما صرح الرئيس السابق كميل شمعون، أحد أركان الحلف، هي بلوغ البلاد مرحلة خطيرة من الاضطراب السياسي والتسلط والازدواجية مما حتّم " قيام جبهة متراصة تجمع أفرادها مبادئ واحدة وأهداف واحدة وتتجند لإنقاذ لبنان من المخططات المشبوهة التي ترسم له، ومن المؤامرات التي تحاك ضدّه... وأن يبعد البلد عن شفير الهاوية التي أوشكت أن تبتلعه"[1].

وبعد عدة اجتماعات، كرّس الأقطاب الأربعة، وهم رئيس الوطنيين الأحرار كميل شمعون، وكاظم الخليل، ورئيس الكتائب بيار الجميل، وعميد الكتلة الوطنية ريمون اده ولادة الحلف، حسب رأيهم، بعيداً عن كل إحساس طائفي أو حزبي، ودعوا جميع العناصر المخلصة والصادقة إلى التعاون بما فيه تأمين الاستقرار والازدهار للجميع. وكانت تتلخص أهم أهداف الحلف بما يلي:

- " تحقيق الوحدة الوطنية بين كافة فئات لبنان المخلصة.
- حماية الحريات العامة.
- تقويم الأوضاع المالية والاقتصادية بأقصى سرعة ممكنة لإعادة الثقة إلى نفوس اللبنانيين.

١ - فؤاد كرم ، "الحلف الثلاثي"، دون ذكر لدار النشر، بيروت، ١٩٦٩، ص: ٣ - ٤.

- تعزيز الطابع الحرّ للاقتصاد اللبناني.
- تحقيق العدالة الاجتماعية لكافة الطبقات.
- استمرار سياسة لبنان التقليدية غير المنحازة تجاه شقيقاته الدول العربية والدول الصديقة.
- تعزيز النظام الجمهوري البرلماني الديمقراطي.
- إصلاح الإدارة في الدولة وتوزيع السلطات بين مختلف إداراتها بشكل يثبت نظام الحكم المدني.
- تنظيم مالية الدولة على أسس حديثة سليمة.
- استثمار ثروات البلاد الطبيعية لتطوير مرافقها الإنمائية العامة" [1].

وعلى أثر ذلك أخذوا يستعدون للانتخابات النيابية التي ستجري في ربيع ١٩٦٨، تشكلت حكومة الانتخابات في ٨ شباط ١٩٦٨ برئاسة الدكتور عبدالله اليافي، الذي تمنى في بيانه الوزاري في ١٦ شباط ١٩٦٨ حسن الوعي والتفهم بين المتنافسين، لأن هذه الانتخابات تفرض أن يتأمن لها "جوّ من النزاهة ومن حرية التنافس يكفل للشعب حقه في التعبير عن إرادته تعبيراً صحيحاً، وذلك بالتشدد في تطبيق الأنظمة والقوانين، تشدداً يكفل حق المواطن في الاختيار وينزّه عملية الاقتراع كما تجيء النتائج سليمة كما نرغب وترغبون" [2].

ورأى أقطاب الحلف، مذ أن دنا موعد الانتخابات النيابية، أن المصلحة الوطنية العليا تقتضي تشكيل لوائح انتخابية وتذليل العقبات التي تعترضها، فاجتمعوا في ٢٢ شباط ١٩٦٨ لتداول أجواء الانتخابات حسب وجهات النظر المختلفة، وارتأوا أن الضرورة تقتضي تناسي المصالح الخاصة، ثم أصدروا في ختام جلستهم بياناً تضمن ما يلي:

الاتفاق بصورة نهائية على اللوائح الانتخابية في دوائر كسروان والمتن الشمالي وبعبدا. وعلى أن تكون " دائرة البترون حرة وأما دوائر الشوف وبيروت وجبيل فقد ترك موضوع تأليف اللوائح فيها إلى كل من رؤساء الأحزاب الثلاثة، وقد تعهد كل رؤساء الأحزاب الثلاثة بمساعدة بعضهم البعض في هذه الدوائر" [3].

قابل اللبنانيون المؤيدون هذا الاتفاق بارتياح كبير، إذ انهالت البرقيات المباركة والمهنئة، وهذا ما دفع رئيس حزب الكتائب للإدلاء بتصريح في ٢٣ شباط ١٩٦٨ أوضح فيه العوامل التي أسهمت في تمتين روابط الحلف الذي يعود إلى رغبة الأكثرية الساحقة من

---

[1] – " أهداف الحلف " ، منشورة كاملة في كتاب "الحلف الثلاثي"، مرجع سابق، ص ٢٠.

[2] – يوسف قزما خوري ، "البيانات الوزارية..."، المجلد الثاني، مصدر سابق، ص: ٨٧٤ – ٨٧٥.

[3] – بيان الحلف ، منشور في جريدة "العمل"، العدد ٦٧٢٣، الصادر في ٢٣ شباط ١٩٦٨، ص ١.

اللبنانيين، الذين أرادوا أن يكون الحلف الثلاثي قائماً. وأضاف معتبّراً أن " الرأي العام اللبناني هو الذي فرض ... الإلحاح بعدم الانفراط.. أن ما توصل الحلف للاتفاق عليه بشأن تأليف اللوائح لا يعني ولا يمكن أن يعني أنه انتقاص من احترامنا وتقديرنا لبقية الشخصيات التي تعتزم خوض المعركة الانتخابية في الدوائر التي ألف فيها الحلف لوائح انتخابية له..." [1].

اجتمع في ١٢ اذار ١٩٦٨ "الحلف الثلاثي" مرة أخرى وتداول الشؤون الانتخابية، ثم أصدر بياناً إلى الرأي العام اللبناني دعاه فيه إلى انتخاب مرشّحيه لأن انتصاره يشكل انتصاراً للبنان كله، فهو يريد المحافظة على سيادة لبنان واستقلاله، وعدم التفريط بهما. كما أكّد أن الحلف نشأ بعيداً عن الطائفية، ولسياسة عامة تنبع من إرادة لبنان، ومن الحرص على مصلحته، بعيداً عن تدخل المتدخلين ووصاية الأوصياء إذ جاء في البيان: " نشأ لسياسة خارجية لا تنحرف – عربياً أو دولياً – عن الخطّ التقليدي المتوافق عليه، خط المساواة في العلائق والروابط والتعامل بين الأشقاء والأصدقاء، نشأ لمكافحة المبادئ الهدّامة والجانحة إلى تخريب لبنان بأفكارها وخططها وأساليبها تلك التي ليس أقلها شأناً وخطراً تسليط التأميمات واشتراكية الفقر والطغيان" [2].

وتجدر الإشارة هنا إلى احتدام المعركة الانتخابية بين الحلف والنهج، حيث استعمل "المكتب الثاني" فيها كل قواه من أساليب الترغيب والترهيب لإنجاح مرشحي النهج، ولكن، بالرغم من ذلك، حقق الحلف انتصاراً كبيراً، أصدر على أثره بياناً إلى الرأي العام اللبناني، بدون إمضاء، ينعي فيه "النهج" ومرشحيه، ولكن من خلال الإطلاع عليه يتبيّن أنه بيان يتسم بالطابع الطائفي المسيحيّ، كما يسخر البيان من النهجيين ويطلب منهم أن يعمدوا في الانتخابات المقبلة إلى شراء أصوات، كما تضرع إلى الله أن ينعم على الحلف ويستجيب له هذه الصلوات: "أبانا الذي في السعديّات، ليتقدس اسمك في دير القمر، ليأتِ ملكوتك في كسروان، لتكن مشيئتك في المتن، كما في بعبدا، أعطِنا مجلساً صحيحاً، واغفر لهم اضطهاداتهم... ولا تدخلنا في النهج، لكن نجنّا من الشرّير في المختارة، آمين" [3].

ونشر الحلف بياناً آخر كُتب بأسلوبٍ يسخر فيه من الخسارة الكبيرة التي لحقت بكل العناصر الشهابية التي ولّى عهدها، ليحلّ محلها الحلف ومنه هذه الأبيات:

---

[1] – تصريح رئيس حزب الكتائب بيار الجميل ، منشور في جريدة "العمل"، العدد ٦٧٢٤، الصادر في ٢٤ شباط ١٩٦٨، ص: ١ – ٨.

[2] – بيان "الحلف الثلاثي، إلى اللبنانيين"، منشور في جريدة "العمل"، العدد ٦٧٣٨، الصادر في ١٣ آذار ١٩٦٨، ص ١.

[3] – الوثيقة رقم (٦٨) .

"مين ما بتشوف قلو — النمر راجع لمحلو
ما بقى للنهج قيمة — وصار في حالة وخيمة...
والنهج صاير مخرب — وكل اهلو عم بفلو...
والشهابية الأبية — صابها سهم المنية
بعد هاك العنترية — شهاب والأصحاب ذلو..."[1]

بالمقابل أصدر رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي في ١٨ نيسان ١٩٦٨ بياناً مطولاً في تسع صفحات، أوضح فيه الأسباب التي أدت إلى نجاح الحلف، والنتائج الانتخابية وتأثيرها على لبنان والعالم العربي، فاعتبرها كارثة وطنية نتيجة لهذا الانقلاب الأبيض وثورة مضادة سلمية لاستعادة مكانتهم التقليدية، عن طريق استغلالهم لبعض رجال الدين والرهبان والراهبات. وهي النزعة الوراثية الطائفية التي يستثمرونها، ويهيجونها للمتخوفين على مصير لبنان، وقد حرضوا الناس باسم الدين على التصويت للائحة الشمعونية مستخدمين الشعارات التالية:

- " إذا انتصرت لائحة إلياس الخازن وفؤاد البون وموريس زوين ونفاع في كسروان، فإن تمثال مريم العذراء سينقل من حريصا وسيبدل بتمثال لجمال عبد الناصر...
- إن العهد الشهابي قد مكّن المسلمين من ان يحكموا لبنان ... ونحن سنعيد الحكم إلى يد المسيحيين...
- إذا سقط كميل شمعون في الشوف أو نجحت اللوائح المناوئة له في أقضية جبل لبنان الأخرى فإن إسرائيل ستهاجم لبنان..." [2].

وردّ السيد كمال جنبلاط أيضاً أسباب نجاحهم إلى دور العهد الذي ساعدهم على تنمية هذا الحس الطائفي بالتقرب منهم وفي الوثيقة رقم (٦٩) تأكيد لذلك، إذ هاجموا كل الشهابين والنهجيين متجاوزين الرئيس شارل حلو، بالإضافة إلى موقفه موقف المتحيز. وأضاف رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي أن تدخّله الفعلي كان عندما عيّن هنري فرعون وزير دولة، فعمل لمصلحته الشخصية، وأخذ يحرّض الناس باسم الطائفية لانتخاب لائحة الرئيس السابق

---

[1] – الوثيقة رقم (٦٩).
[2] – الوثيقة رقم (٧٠)، ص ٣.

شمعون "ويستدعي الزنابر الانتخابية ومعارفه من جميع المناطق تقريباً مستغلاً وظيفته، واعداً ومهدداً ومسهماً في دفع المال في نهج عصبي موتور" [1].

كما اتّهم وزير الداخلية سليمان فرنجية بسعيه إلى إنجاح الرئيس السابق شمعون عن طريق إلغائه فرق مكافحة الرشوة، فساعد بذلك عن قصد أو غير قصد في انتشار الرشوة، وبلجوئه إلى توزيع اللوائح غير المصححة ومعاقبة الأشخاص الذين يمزقون صورة، وهذا ما أدّى إلى ظهور التمييز الفاضح في تمكين الرئيس شمعون خلال انتخابات جبل لبنان من توجيه رسالة إلى الناخبين من إذاعة بيروت بالذات، كان لها أثرها في توجيه الناخبين، وإظهار الدولة في " مظهر الواقف إلى جانب رجل السعديّات، ناهيك عن إرسال جماعة من الزغرتاويين إلى بلدية دير القمر وانتقاء رؤساء الأقلام في الشوف من أبناء زغرتا بالرغم من تثبيت المحافظة وتلبية سواهم للقيام بالواجب والمهمة ... إن ما صدر عن وزير الداخلية بالذات إما كان عن سوء نية مقصودة أو غباوة ساذجة أو عن خوف في تحمل المسؤولية، وفي جميع الحالات كانت نتيجته ما حصل" [2].

فضلاً عن ذلك، فقد أوضح في بيانه دور المخابرات الأميركية والإسرائيلية في إنجاح الحلف، وذلك بقصد تحقيق أهدافهم السياسية لضرب القضية العربية، وتقسيم لبنان وسوريا إلى عدة دول طائفية لمصلحة بقاء إسرائيل، وكان ذلك خفياً، من وراء الستار، عن طريق عملائها في الداخل الذين يقومون بتحريك ألف خيط وخيط، وخاصة بواسطة الحسّ الطائفيّ، والأخبار المهيجة، والتلاعب بلوائح الشطب، وصرف الأموال، وقد روي أنه ظلت إحدى "السفارات... يوم الانتخابات مضيئة مشعة مشرعة الأبواب، وقد صرح أحد كبار معاوني شمعون أن المال كان يدفع من هذه السفارة لحاملي بطاقة خاصة يرسلها رئيس الحلف مع أشخاص معروفين..." [3].

وبهذا عرض جنبلاط موضحاً ذلك القلق الشديد الذي سبّبته نتائج انتصار الحلف، من عودة لبنان إلى الارتماء بأحضان الغرب عبر مشاريع الأحلاف والتدويل والتآمر على الحكومات العربية، وختم رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي كلامه متوعداً بأنه سيقف في وجه جميع "المحاولات الاستعمارية والتهديمية مع شعب لبنان... مع الزعماء الوطنيين... كما سيكون (دأبه) في داخل المجلس جمع ما أمكن في صف الأكثرية لمقاومة الانعزالية والانتهازية الجديدة..." [4].

---

[1] – الوثيقة نفسها، ص ٧.
[2] – الوثيقة رقم (٧٠)، ص ٨.
[3] – الوثيقة نفسها، ص ٥.
[4] – الوثيقة نفسها، ص ٩.

يجدر القول هنا إنّ مساهمة العهد برزت جليةً واضحةً مساهمة العهد في إنجاح "الحلف الثلاثي" من خلال التدابير التي اتخذها، وخاصة في منع الاجتماعات العامة وتقييد النشاط الحزبي للقوى اليسارية، فضلاً عن أنه أرضخ " النشرات الحزبية لمأذونية من الأمن العام... ووضع القيود القانونية على السفر إلى البلدان الاشتراكية، ومنعَ تدبيرٌ إداريٌّ غير قانوني لأول مرة في تاريخ لبنان ترشيح بعض العناصر اليسارية للانتخابات النيابية" [١]، مثل المرشح نقولا الشاوي، وهي بادرة شكلت علامة بارزة في عهد الرئيس شارل حلو. وقد ساعد ذلك كله الحلف في الاستفادة من هذا العامل الأساسي الذي أدّى إلى ظهور "البلبلة والتردد في صفوف القوى الوطنية والتقدمية ومن انعدام الوحدة بينها، إذ تجلى بشكل خاص بتوقف جبهة الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية والتقدمية، عن العمل كجبهة، كما استفادت من خطة التراجع والمساومة التي اعتمدتها بعض القوى البورجوازية الإصلاحية وانغماسها في طريق الائتلاف وانجرارها إلى لعبة عزل اليسار تحت شعار تجمع الوسط، مما أفاد اليمين المتطرف وحده" [٢].

كما يُظهر حاتم خوري في ملفه الوثائقي عن " المكتب الثاني " والدور الفعال لمجموعة من الضباط الذين استغلوا سيطرتهم على معالم ومؤسسات الدولة فتدخلوا في أمور الانتخابات النيابية، بدل من أن تنحصر مهمتهم في معالجة الأمن الداخلي والسهر على أمن البلاد الخارجي ، وكان هدفهم تأمين استمراريتهم في مراكزهم والمحافظة على أوضاعهم السلطوية . وهذا ما فعله مثلاً بعض الضباط خلال المحاكمات والتحقيقات التي حصلت في السبعينيات. إذ أقدم كل من النقيب نعيم فرح والمقدم أحمد حمدان وكمال جرجي عبد الملك على التدخل بشكل سافر أثناء الانتخابات وتوقيف بعض الأشخاص اعتباطياً بناء على أوامر ضباط الشعبة الثانيةً، وذلك عن طريق عرض الأموال " مقابل تسهيل انتخاب الغائبين والموتى الواردة أسماؤهم لمصلحة لائحة معينة ... كما أقدم النقيب جان فضلو ناصيف ونصّب نفسه وصياً على أعمال التلفزيون وبعض الصحف بغية توجيهها لصالح فئة معينة من السياسيين وأقدم على تبديد أموال الجيش وهو مؤتمن عليها ".[٣]

أمام هذا الوضع المتأزم وجه الرئيس رشيد كرامي تحذيراً إلى السلطة بسبب التلاعب بمقدرات البلاد، كما هدّد باللجؤ إلى الشارع إذا استمرت المؤامرات ضدّ سيادة لبنان وعروبته ووحدة بنيه، ونبّه من المخططات المشبوهة التي "يراد منها تحويل لبنان عن خطه العربي الصريح...أن الجميع في لبنان يعرفون ماذا حل بلبنان عندما حاول بعض ساسته التنكر

١ – الوثيقة نفسها ، ص ٦.
٢ – نضال الحزب الشيوعي اللبناني من خلال وثائقه، الجزء الأول، دون ذكر لدار النشر وتاريخ النشر، ص ٢٦٣.
٣ – حاتم خوري، " المكتب الثاني " ، دون ذكر لدار النشر وتاريخ النشر ، ص: ٢٣ – ٢٥ .

لعروبته وربطه بالأحلاف الغربية" [١]. وهكذا أخذت تظهر في الأفق بوادر تباينات في المواقف السياسية وخاصة حول هوية لبنان وصِلاته الغربية، أما الموقف المشترك فكان الانتقاد والهجوم على تدخل الشعبة الثانية في الحياة السياسية .

أدت هذه التناقضات السياسية والمواقف المتشنجة بين الحكم والنهج من جهة، وبين الحلف والشهابيين من جهة أخرى، إلى إحداث أزمة وزارية خلال تشكيل حكومة من قبل الرئيس شارل حلو لأنها ستعكس ميزان القوى الجديدة في المجلس. بسيطرة أركان الحلف عليه في ١٩ أيلول ١٩٦٨، وبتمسكهم في الحكم بغية وضع حدّ لتسلط "الشعبة الثانية" على البلاد، وأوضحوا أن هدفهم من الاشتراك هو تقويم الاعوجاج في السلطة، كما رأوا أن مصلحة لبنان هي " إنقاذ الدولة من كل التجاوزات على سلطان القانون ومسؤولية القيمين الشرعيين عليه، وإنهاء هذه الحالات الشاذة التي عانى ويعاني منها الحكم مما أفقده كل هيبة وحرمة في عيون المواطنين" [٢].

دفعت هذه المواقف إلى اصطدام الرئيس حلو بالقوى الشهابية بسبب تقاربه من الحلف، وخاصة "المكتب الثاني" الذي أصبح يتلقى أوامره من الرئيس فؤاد شهاب فعمد إلى اتخاذ موقف سلبي بتقديم استقالته إلى رئيس المجلس النيابي كامل الأسعد الذي رفض تسلّمها "متذرّعاً بالمشاورات التي يجريها مع رؤساء الكتل والاحزاب" [٣].

وقد عمدت الكتل والأحزاب ، أمام ذلك التطور الخطير إلى تكثيف اجتماعاتها في القصر الجمهوري لردع الرئيس عن هذه الخطوة في هذا الظرف الذي تمرّ به البلاد، وبعد خلوة تمت بين رئيس الجمهورية ورئيس حزب الأحرار أثمرت عن نتائج إيجابية، أعلن على أثرها الأستاذ كميل شمعون، بصراحة، تنازله عن كل الشروط التي وضعها حزبه والمطالب التي قدمها خلال الأزمة الوزارية، وأكد أن الحلف "مستعد لتأييد أية حكومة يؤلفها الرئيس للخروج من المأزق والرجوع عن الاستقالة، حتى ولو تم تشكيل الحكومة كلها من الفريق الآخر" [٤].

١ – الرئيس كرامي ، "نرفض الحكم وسننزل إلى الشارع"، حديث منشور في جريدة "الأنباء" العدد ٨٢٨، الصادر في ٢٠ نيسان ١٩٦٨، ص: ١ – ٨.
٢ – بيان الاحرار ، منشور في جريدة "النهار"، العدد ١٠١٣٤، الصادر في ٢٠ أيلول ١٩٦٨، ص ٣.
٣ – "رئيس المجلس رفض تسلم كتاب الاستقالة" ، خبر منشور في جريدة "النهار"، العدد ١٠١٣٤، الصادر في ٢٠ أيلول ١٩٦٨، ص ١.
٤ – "شمعون يسحب شروط حزبه"، خبر منشور في جريدة "النهار"، العدد ١٠١٣٥، الصادر في ٢١ تشرين الأول ١٩٦٨، ص ٢.

بعد أن تمت موافقة النواب استطاع رئيس البلاد تشكيل الحكومة الجديدة الرباعية في ٢٠ تشرين الأول ١٩٦٨ بموجب مرسوم ١١٢٢٧ [١]، من الرئيس الدكتور عبدالله اليافي والسادة الوزراء: حسين العويني، الشيخ بيار الجميل، والأستاذ ريمون إده. وتبدو هذه الحكومة نسخة عن الحكومة الرباعية التي تألفت غداة أحداث ١٩٥٨ والثورة المضادة.

أثر الاعتداء على مطار بيروت الدولي في ٣٠ كانون الأول ١٩٦٨

إن هزيمة الأنظمة العربية في حرب ١٩٦٧ جعل المقاومة الفلسطينية بديلاً عنها في نظر الجماهير كقوى عاملة على تحرير فلسطين، كما ساعدت النكسة في تكوين الفصائل الفدائية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، واقامة علاقات واتصالات مع الأحزاب والقوى التقدمية والوطنية والهيئات الشعبية، وقامت في لبنان حملات شعبية واسعة النطاق لجمع التبرعات المالية وتأمين الدعم المعنوي والسياسي للمقاومة على اختلاف تشكيلاتها. وبصورة خاصة، أسهم الحزب التقدمي الاشتراكي مع أحزاب و قوى أخرى، " في الدعم المنظّم للمقاومة الفلسطينية سواء من خلال الحركة اللبنانية المساندة لـ "فتح" في بيروت، أو لجان دعم العمل الفدائي الموحد في مناطق أخرى كبعلبك، وطرابلس والجنوب..." [٢]

على أثر تطور النشاط الفدائي بعد هزيمة ١٩٦٧ وقيامه بعمليات متكررة ضد إسرائيل عبر جنوب لبنان، بعثت الحكومة الإسرائيلية برسالة إلى الحكومة اللبنانية، عبر لجنة الهدنة اللبنانية–الإسرائيلية، تضمنت عبارات واضحة تهدد فيها لبنان إذا استمر بالسماح للعمليات الفدائية ضد إسرائيل انطلاقاً من أراضيه. ولكن الرئيس شارل حلو، عبر مستشاره السياسي بطرس ديب، "لم يجد وسيلة سوى إعادة ختم الرسالة من جديد وإعادتها عن طريق الموظف نفسه الذي يدعى حمدان"[٣]، ليرسلها إلى إسرائيل بالطريقة ذاتها مع جواب صريح بعدم التسلم.

رغم تلك التهديدات المعلنة لم تتخذ الحكومة اللبنانية أية تدابير احترازية قبل أن تقوم إسرائيل بتنفيذ تهديداتها، فقامت هذه بعملية كوموندوس على مطار بيروت الدولي في ٢٨ كانون الأول ١٩٦٨ إثر خطف طائرة من شركة "العال" الإسرائيلية في أثينا في ٢٦ كانون الأول

---

[١] – يوسف قزما الخوري، "البيانات الوزارية ... "، المجلد الثاني، مصدر سابق، ص ٨٩٤.

[٢] – الحزب التقدمي الاشتراكي، "ربع قرن من النضال"، مصدر سابق، ص ٢٩٥.

– ويذكر النائب الأب سمعان الدويهي " أن السيد كمال جنبلاط يعمل لايواء مجموعة من الفدائيين المسلمين جهاراً في أرضه لا يقوى الجيش على محاربتهم، و الشيخ الجوزو وهو المسؤول عن التموين و الخدمات الصحية لحركة فتح و السيد وفيق الطيبي هو المكلف أساساً بالاتصالات الخارجية و خاصة مع قسم الخدمات المالية التابع للحركة الذي مقره جنيف"، منشور في " البيانات الوزارية... "، المجلد الثاني، مصدر سابق، ص ٩٤٥.

[٣]- Jad Roche ," Liban: le veritable enjeu", Editions Cariscript, Paris, 1987, p 191.

من قبل الفلسطينيين، كما أوضح ضابط إسرائيلي، خلال مؤتمر صحفي عقده ليلة الاعتداء، أن " الفدائيين نفذوا منذ أيلول ١٨ عملية فدائية داخل إسرائيل انطلاقاً من قواعد موجودة في لبنان" [١].

دفعت نتائج هذا العمل العدواني الباهظة رئيس الجمهورية لاستدعاء سفراء الدول الكبرى، الاتحاد السوفياتي وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية في بيروت، إلى القصر الجمهوري للتباحث بالوضع الناجم عن الغارة الإسرائيلية، وقد سلمهم رسالة شرح فيها العملية الثأرية التي قامت بها إسرائيل ضد لبنان بعد تحميله مسؤولية عمل أشخاص نفذوا مهمتهم خارج لبنان. ولم يستخدموا الأراضي اللبنانية، ولم يتلقوا أية معونة من لبنان لتنفيذ عملهم ضد دولة شردتهم من ديارهم، وقد لخص كلامه بما يلي: " إن العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان، بالإضافة إلى خرق اتفاق الهدنة وقرار وقف النار خرقاً لمبادىء هي على جانب من الضرورة والأهمية ما يجعل المساس بها سبباً تطرح معه قضية أمن لبنان وحسب، وقد لجأ لبنان إلى مجلس الأمن، بل قضية علّة وجود الأمم المتحدة ومجلس الأمن بالذات" [٢].

كان لهذا التصرف الانتقامي أيضاً ردود فعل واسعة على الصعيد العالمي، إذ كان الاستنكار شاملاً على قدر ما كان مفاجئاً على مطار بيروت، فقد أصدر مجلس الأمن قرار ٢٦٢ بتاريخ ٣١ كانون الأول ١٩٦٨، وأدان بشدة الهجوم الذي قامت به القوات المسلحة الإسرائيلية ضد مطار دولي ومدني، واعتبره خرقاً لقرارات مجلس الأمن، وعملاً مدبراً يهدد السلام العالمي، ووجه تحذيراً جاء فيه " إذا كررت إسرائيل مثل هذه الأعمال فإن مجلس الأمن يجد نفسه مضطراً لأن يدرس خطوات أخرى تكفل تنفيذ قراراته " [٣]. كما أعرب الرئيس الفرنسي ديغول عن ألمه العميق حيال الغارة الإسرائيلية، وقد أعلن استعداده التام عن دعم لبنان عسكرياً إذا كررت إسرائيل أعمالها العدوانية، وأصدر قراره الشهير " بحظر إرسال

---

[١] – مؤتمر صحفي لضابط إسرائيلي، منشور في جريدة "النهار"، العدد ١٠٢٠٢، الصادر في ٣٠ كانون الأول ١٩٦٨، ص ٧، كما، ذكرت "الوكالة الوطنية للأبناء"، أنه مساء ٢٨ كانون الأول قام سرب مؤلف من اربع طوافات هيليكوبتر بالهجوم المباغت على مطار بيروت الدولي على ارتفاع منخفض إذ لم يستطع كشفها الرادار. ونظراً إلى الضجيج المعتاد في المطار على أصوات محركات الطائرات لم يشعر أحد بنزول طائرات العدو. وما ان حطت تلك الطائرات حتى بدأت عملها التخريبي، وعندها شعر المواطنون والمسافرون في المطار بوجود عناصر أجنبية مخربة، وهذا ما اثار الذعر والفوضى، فضلاً عن ذلك فقد راح المخربون المعتدون يطلقون النار على واجهات المطار الزجاجية. فاثاروا مزيدا من البلبلة والذعر، رغم مقاومته الحرس الخاص في المطار التابع لقوى الأمن الداخلي.

[٢] – منشورات المركز العربي للمعلومات، " لبنان ١٩٤٩–١٩٨٥، الاعتداءات الإسرائيلية، يوميات، وثائق. مواقف "، بيروت، ١٩٨٦، ص ٥٨٢.

[٣] – مؤسسة الدراسات الفلسطينية، " قرارات الأمن المتحدة بشأن فلسطين، والصراع العربي– الإسرائيلي "، المجلد الأول، بيروت ١٩٩٣، ص ٢٠١.

الأسلحة الفرنسية إلى إسرائيل ، ومنها طائرات الميراج الذي كان ثمنها مدفوعاً وقطع غيار لهذه الطائرات وغيرها من وسائل القتال التي كانت تعتمد عليها إسرائيل ". [1]

في الوقت نفسه، بعث الأميركيون المقيمون في لبنان ويقومون بأعمال ثقافية واقتصادية، ويعملون على تطوير مصالح الولايات المتحدة فيه، عريضة إلى الرئيس الأميركي جونسون، والى الرئيس المنتخب نيكسون والمسؤولين الأميركيين، طالبوا فيها بعدم إبرام صفقة طائرات الفانتوم مع إسرائيل، واعتبروا أن عقد تلك الصفقة ستكون غلطة مدمرة تؤدي إلى تشجيع التدخل الإسرائيلي في لبنان، واشارت المذكرة إلى أن " الغارة العسكرية الإسرائيلية على مطار بيروت المدني وعلى الطائرات الخاصة لطيران الشرق الأوسط والتي فيها شراكة استثمارية أميركية واضحة هي تجلب الدمار للشرق الأوسط" [2].

وأبلغ الناطق بأعمال السفارة السوفياتية في اليوم نفسه، رئيس الحكومة اللبنانية عبد الله اليافي تأييد بلاده المطلق في شكواها أمام مجلس الأمن الدولي بشأن الغارة الإسرائيلية التي اعتبرها عمل قرصنة، كما وصفت وكالة "تاس" في موسكو الاعتداء بأنه " استفزاز وقح يؤدي إلى ازدياد التوتر في الشرق الأوسط" [3].

كما كانت الصحف العالمية حافلة بتعابير السخط على إسرائيل مثل صحيفة (The Financial Times) التي انتقدت الاعتداء الإسرائيلي على مطار بيروت، إذ إنه بالإضافة إلى استنكاره عالمياً، يشكل أمانة دولية، وحماقة من قبل إسرائيل التي ارتكبت بذلك خطأ كبيراً بلجوئها إلى هذا السلاح الخطير، ألا وهو القصاص الجماعي، فهي في الوقت الذي تتنامى فيه القومية العربية، تصرفت بشكل يجمع العرب وخاصة اللبنانيين وراء المقاومة لأن " المرء لا يمكن أن يتجاهل عداء العرب تجاه إسرائيل منذ إنشائها، لكن إذا تشجعت إسرائيل الآن بانتصاراتها المتتالية وحسبت أن العرب يمكن أن تضغط عليهم بالقوة وتدوس كرامتهم وتذل الفلسطينيين منهم فهي إذاً وبصراحة مطلقة ستكون مخطئة تماماً" [4].

وتحت عنوان " إسرائيل وأصدقاؤها"، كتبت الصحيفة نفسها أن ابقاء استراتجية الهجوم لدى إسرائيل أمر حيوي يعتمد على إمدادات الأسلحة الأجنبية التي فقدت قسماً منها من فرنسا بسبب حرب الأيام الستة. إلاّ أنه، لا يمكن القول إن الولايات المتحدة قد تخطو خطوة بهذا الخصوص، إذ إن الإسرائيليين يعتقدون أن الأميركيين سوف يقفون إلى جانبهم،

---

[1] – شارل حلو ، " حياة وذكريات "، مرجع سابق ، ص ٢٦٩ .

[2] – الوثيقة رقم (٧١) .

[3] – إجماع في عواصم العالم على استنكار الاعتداء على مطار بيروت "، خبر منشور في جريدة "النهار" العدد ١٠٢٠٢، الصادر في ٣٠ كانون الأول ١٩٦٨، ص ٨ .

[4]- The Financial Times , "Overkill at Beirut", December 30, 1968.

وخاصة لأن الأمور في الشرق الأوسط متجهة نحو التصعيد. و" الأولوية في سياسة الولايات المتحدة هي الآن – وعلى حقّ – تجنب صدام عسكري مع الاتحاد السوفياتي. إن الوقوف بجانب إسرائيل وبالتأكيد بجانب التوسع الإسرائيلي على الحدود يمكن أن يكون أمراً ثانوياً بالنسبة لسواه ... كما أن الولايات المتحدة تعي خطر مجابهة كبرى، لذلك فإن ردة فعل أميركية تجاه الضربة على بيروت هي الضوء التحذيري" [1].

كما أجمعت الدول العربية على الاستنكار الشديد وعلى التنديد بالغارة الإسرائيلية، وتدارست مع الرئيس شارل حلو هاتفياً في الوضع الخطير، وإمكانية التعويض عن الخسارة الفادحة التي لحقت بلبنان نتيجة الاعتداء، وصرحت مصر خصوصاً بأن الاعتداء على دولة ذات سيادة بعيدة عن النزاع لمجرد تعاطفها مع الفدائيين الفلسطينيين، لا يشكل بشير سلام بل " يضيف وقوداً على النار... إن العمل الوحشي الذي قامت به القوات الإسرائيلية المسلحة ضد مطار بيروت يدل بوضوح على حلم إسرائيل في فرض إرادتها على الشرق الأوسط بأسره، ويولد هذا العمل شكوكاً كبيرة في احتمال تحقيق تسوية سلمية باتت الآن أمراً مشكوكاً فيه بعدما ظهر أن السلطات الإسرائيلية لا تحترم غير القوة" [2].

حاولت إسرائيل أمام هذا الإجماع الدولي والعربي، أن تبرر بوضوح أعمالها العدوانية عن طريق بثّها على شاشة تلفزيونها مقابلة لفدائي عربي يزعم أنه يتلقى تدريباً في معسكر في جنوب لبنان، وهو أحد المعسكرات المنتشرة في كل لبنان. ولكن " الوكالة الوطنية للأنباء" في لبنان، كذّبت هذا الخبر لأنه ليس إلا مجرد " حملة التضليل التي نبهنا إليها أكثر من مرة والتي ما تزال إسرائيل مستمرة في شنّها على لبنان. وليس هذا النبأ سوى جزء منها...هذه الأنباء الملفّقة والمختلقة ستستمر طالما أن إسرائيل ترفض قبول مراقبي الأمم المتحدة للتحقيق في المزاعم الاسرئيلية، وذلك لأن بإمكان هؤلاء التثبت من الحقائق وتنبيه الرأي العام إلى حقيقة الادعاءات الإسرائيلية" [3].

وبرز الصراع الدولي بين الجبارين واضحاً عند اكتفاء الولايات المتحدة بالادانة الشكلية للاعتداء الإسرائيلي، ومطالبة بعض أعضاء الكونغرس بالتخلي عن السياسة القائمة على أساس خروج إسرائيل من الأراضي العربية التي تحتلها. وكان هذا الموقف يتناقض كلياً مع موقف الاتحاد السوفياتي الداعم لتطبيق قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧، والذي يهدف إلى التسوية السلمية لأزمة الشرق الأوسط على أساس عادل، يسعى إلى

---

[1] - The Financial Times , "Israel and its Freinds", December 31, 1968.

[2] – "ردود الفعل العربية على الغارة الإسرائيلية"، خبر منشور في جريدة "النهار"، العدد ١٠٢٠٢ ، الصادر في ٣٠ كانون الأول ١٩٦٨، ص ٣.

[3] –"الوكالة الوطنية للأنباء"، وزارة الأنباء، العدد الصادر في ١٠ كانون الثاني ١٩٦٩، ص ١ .

وسيلة جديدة "بتعبئة الاعضاء الدائمين لمجلس الأمن من أجل القيام بأعمال أكثر حزماً من أجل دعم هذا القرار" [1].

تلك التطورات انعكست على المواقف الداخلية، لأنه كان للعدوان الإسرائيلي أعمق الأثر، إذ دفع إلى المزيد من التضامن مع المقاومة الفلسطينية. فتحرك الطلاب مثلاً من مختلف الكليات والمعاهد والمدارس الثانوية في مجمل المناطق اللبنانية، رداً على عار اللامقاومة الذي لحق بلبنان، ونفذوا إضراباً شاملاً انبثق عن زخم الشعور بالحاجة إلى التغيير وعن النقمة المجردة على النظام الذي أوصل البلاد إلى حالة الضعف والفساد التي كشف عنها العدوان. كما انطلقت، بإجماع الفئات الطلابية، وبعيداً عن الطائفية، تظاهرات تعبر عن رفضها لمشاريع التدويل والتحييد والضمانات الدولية، ودعت هذه التظاهرات إلى ضرورة تحقيق المطالب التالية:

١- " التجنيد الإجباري وتعزيز الدفاع المدني...

٢- تحصين القرى الأمامية وتدريب أبنائها لحمل السلاح.

٣- دعم العمل الفدائي... وإطلاق سراح المعتقلين ومن ساندهم.

٤- عدم التعرض للحريات الديمقراطية.

٥- رفض جميع دعوات التحييد والتدويل والبوليس الدولي..." [2]

وهنا بدأت تظهر صورة الجبهة الداخلية المتصدعة ومدى ارتباط السياسة الخارجية بالتوازن الداخلي، إذ أدت التطورات الحاصلة إلى زيادة حدّة الانقسام حيال نشاط العمل الفدائي والتجنيد الاجباري، والمطالبة بالبوليس الدولي وبافتعال فتنة طائفية حتى باتت المسألة تتفاقم وتشكّل خطراً على الكيان اللبناني، وهذا ما دفع بعدد من الشباب الزغرتاويين الذين يمثلون مختلف الاتجاهات للاجتماع في ٢٦ كانون الثاني ١٩٦٩، وإصدار بيان حددوا فيه موقفهم من هذا الوضع المتأزم وذلك خلال مطالبتهم بالأمور التالية:

١- " توعية المواطنين إلى الخطر الصهيوني الذي يهدد لبنان.

٢- توحيد الصف الداخلي لمجابهة العدوان الإسرائيلي.

٣- تقوية وتطوير الدفاع الوطني لسلامة الكيان اللبناني من أي خطر.

---

[1] – " المبادرة السوفياتية تهدف للشروع بتطبيق قرار مجلس الأمن"، خبر منشور في جريدة "النداء"، العدد ٣٠٤٠، الصادر في ١٠ كانون الثاني ١٩٦٩، ص ٢.

[2] – "الطلاب في بياناتهم يحددون مطالبهم"، خبر منشور في جريدة "النداء"، العدد ٣٠٤٣، الصادر في ١٤ كانون الثاني ١٩٦٩، ص: ١-٤.

٤- تأييد حق الشعب الفلسطيني في استرداد أرضه.

٥- شجب كل انقسام من شأنه أن يعرض الكيان اللبناني للخطر.

٦- استعداد الشباب الزغرتاوي للمشاركة في الدفاع عن الوطن" [1].

يمكن القول، إن الغارة الإسرائيلية لم تفجر المطار في عقر الأراضي اللبنانية فحسب، بقدر ما فجرت النقمة على الحكم القائم وأظهرت الانقسام الداخلي أيضاً، ففي الوقت الذي كانت فيه الصحف والأوساط الوطنية تندد بمؤامرة الحلف الثلاثي، ومحاولاته لإثارة الفتنة، كانت جلسة مجلس النواب المنعقدة لمناقشة بيان حكومة الرئيس رشيد كرامي في ٣٠ كانون الثاني ١٩٦٩ تبيّن المواقف المتشددة والمتشنجة، بالإضافة إلى التناقض السياسي العميق بين الأطراف.

وقد أوضح حزبا الكتائب والوطنيين الأحرار الأخطار المحدقة بالبلاد والتي تبشر بفتنة داخلية لجهة المطالبة بالتجنيد الإجباري الذي هو ضرورة وطنية، إلاّ أنه يجب في رأيهم أن يتم ضمن سياسة دفاعية كاملة لمواجهة الأحداث الخطيرة إذ إن الأولوية تقتضي تعزيز الوحدة الوطنية لأنها هي السلاح القوي لصدّ العدوان والمحافظة على سلامة الأراضي اللبنانية، كما أن انتصار القضية الفلسطينية ليست قضية خلاف، بل يجب أن لا تجعل من الوطن طعماً للعدو المتربص الذي يتحين فرصة تصدع الجبهة الداخلية. وفي المقابل طالب رئيس الحزب الاشتراكي السيد كمال جنبلاط بضرورة الاستعجال بتحقيق تنفيذ "التجنيد الإجباري الإلزامي، وبتحصين قرى الجنوب، بتدريب المواطنين على القتال خلافاً لما يدعي ذلك البعض من عدم جدواها" [2].

أما النائب كامل الأسعد فقد أشار إلى التيارات الشرقية والغربية الانفصالية المتحكمة بالشارع الاسلامي والمسيحي، والتي يجب التحكم بها وتوجيهها لمصلحة استقرار البلد. كما بيّن بوضوح مناصرته العمل الفدائي لأن مصير لبنان جزء لا يتجزأ من المصير العربي، أما بشأن التجنيد الإجباري وتحصين الحدود، وإن كان يميل إلى تطبيقهما إلا أنه كان له رأي مهم في ذلك عند قوله: "إذا لم يكن جيشنا النظامي على مستوى المسؤولية فالتجنيد الإجباري سواء أكان يستنفد طاقات كبيرة مادية أم لم يكن فهو لا يمكن أن يعطي نتيجة... قضية تحصين الحدود ... ليست فقط بإعطائهم السلاح، وليس بحفر الخنادق، إنما تحصين هؤلاء هو الاهتمام بهم، الاهتمام بتحقيق المشاريع التي تعود إلى رفع مستواهم، الاهتمام بقضاياهم الحياتية برفع التخلف والبؤس والحرمان الذي به يعيشون، تحصين هؤلاء على الصعيد

---

[1] – الوثيقة رقم (٧٢).

[2] – محاضر مجلس النواب، جلسة ٣٠ كانون الثاني ١٩٦٩، ص ٥٩٣.

الوطني... عندما نجعل هؤلاء يشعرون، بأنهم في هذا الظرف بالذات، وهم مهددون بالخطر، أن الدولة غير غائبة عنهم، حينئذ يكون ولاؤهم للدولة والقضية..." [1].

غير أن رئيس الكتلة الوطنية العميد ريمون إده. طالب باستقدام قوات دولية. لأنه عندما يوافق الأمين العام للأمم المتحدة أو الجمعية العامة أو مجلس الأمن على إرسال قوات طوارئ يعني ذلك أن " روسيا وأميركا اتفقتا على إرسال هذه القوات، وعندئذ يمكن القول بكل بساطة إن الجيش الإسرائيلي لن يجرؤ على الطيران فوق القوات الدولية" [2].

على أثر هذا الموقف الاستسلامي المنحاز للغرب والداعم للعدوان الإسرائيلي، أصدرت الأحزاب اليسارية والفئات التقدمية بياناً في ٣١ كانون الثاني ١٩٦٩، بيّنت فيه حقيقة خطر مرامي تجريد لبنان من أية قدرة دفاعية، والعمل على إثارة الاقتتال الطائفي لإخراج لبنان من المعركة العربية ضد إسرائيل لتنفيذ مؤامرة التحييد والتدويل تحت حجة المحافظة على استقلال لبنان، كذلك طالبت الشعب بالالتفاف حولها وتكوين جبهة واحدة متراصة للدفاع عن استقلال لبنان لأن النشاط المحموم الذي تبذله الأحزاب اليمينية يضع الكيان اللبناني أمام مفترق حاسم، وهذا يعني، إمّا التمسك بسيادة الوطن وكرامته إزاء الاعتداءات الإسرائيلية وتهديداتها، وأما الرضوخ أو الاستسلام لسياسة التخاذل لارادة العدو. وتابع البيان القول:

" إن اختيار السيادة الوطنية يعني أن نناضل نضالاً مستمراً لإسكات الأصوات الانهزامية والمتخاذلة والقضاء على روحية المساومة والتواطؤ مع العدو... الرجعية تحاول إيهامك بأن العمل الفدائي هو مصدر الخطر على لبنان. في حين أن التحام الجماهير العربية في لبنان مع العمل الفدائي هو تعزيز لاستقلال لبنان وحمايته" [3].

استمر الجدل بين الفرقاء ذوي الآراء المتناقضة، دون أن يتوصلوا إلى نتيجة واضحة تحسم الخضات أو الهزات التي يتعرض لها لبنان...مع أنه يجب التسليم بأن الدول الكبرى تعمل لحماية إسرائيل من العمل الفدائي أو من المقاومة العربية وليس لحماية لبنان من إسرائيل.

[1] –محاضر مجلس النواب، جلسة ٣٠ كانون الثاني ١٩٦٩، ص: ٦٢٤ – ٦٢٥ .

[2] – المصدر نفسه، ص ٦٤٣.

[3] – الوثيقة رقم(٧٣) .

انعكس الصراع الدولي والصراع العربي – الإسرائيلي على لبنان ممّا أدّى إلى توتر العلاقات بين السلطة اللبنانية والفلسطينيين، والتضييق على الفدائيين بمحاصرة قواعدهم وضربها وملاحقة مناصريهم واعتقالهم. وقد دفع ذلك الأحزاب والفئات التقدمية إلى إصدار بيان في ٢٠ نيسان ١٩٦٩، ردّاً على سياسة الاستسلام لمشاريع الحلول الاستسلامية التي تدعمها أميركا لمصلحة إسرائيل وضرب العمل الفدائي. فدعت المواطنين إلى التظاهر في ٢٣ نيسان ضد النظام الذي امتنع عن اتخاذ أبسط واجبات الدفاع عن البلاد لردع العدوان، ومواجهة "المؤامرة التي تنفذها السلطة والهادفة إلى ضرب العمل الفدائي... إنها مدعوة للقيام بمهمتها الوطنية في دعم العمل الفدائي وحمايته" [1].

كما وزعت هذه الأحزاب والفئات بيانات عديدة مثيرة ضد الحكومة والجيش اللبناني باللغة الفرنسية تدعو إلى التظاهر ضد حكام لبنان حتى تتحقق المطالب الأربعة التالية:

١– " حرية العمل الفدائي في لبنان.

٢– عدم التعرض للّبنانيين الذين يؤازرون العمل الفدائي.

٣– إخراج جميع المعتقلين من السجون.

٤– معاقبة المسؤولين عن حوادث القتل التي حصلت في صيدا وبيروت" [2].

إزاء تلك البيانات المتعددة التي تضمنت تهجماً وإثارة للرأي العام ضد السلطة، رأى وزير الداخلية عادل عسيران أن يَجْبه هذا الواقع الخطير بالعقل والحكمة والتدبير، ليتدارك عواقب الأمور، فاجتمع مع مجلس الأمن وارتأوا معاً أن أمن البلد يقتضي منع التظاهرات مع إفساح المجال للأحزاب بالإضراب شرط أن لا تمس حرية احد، ووضعوا برنامجاً للتنفيذ، كما سعى إلى التفاوض مع عدد من القياديين اللبنانيين والفلسطينيين من أجل التوصل إلى تفاهم لمنع المسيرة المخطط لها، لأنها ليست في مصلحة الفدائيين، بل هي ضدهم، حيث يراد الإيقاع بينهم وبين اللبنانيين، ولكن رغم ذلك فوجئ الناس في ٢٣ نيسان ١٩٦٩ إنطلاق التظاهرة ووقعت الكارثة واشتبك المتظاهرون مع رجال الأمن الذين تعرضوا للضرب بالحجارة " وبهجوم صاعق يخترق صفوفهم، وبعصيّ تنزل على جنباتهم وبالرصاص يطلق ...

[1] – الوثيقة رقم (٧٤).

[2] – محاضر مجلس النواب، محضر جلسة ٢٤ نيسان ١٩٦٩، ص: ١٠١٦ – ١٠١٧.

فاضطر رجال الأمن لأن يوقفوا المسيرة بالسلاح وبإطلاق النار... ولولا تدخل رجال الجيش لكانت الكارثة أشدّ ويلاً" [١].

أدت نتائج التظاهرة المؤسفة إلى توليد مضاعفات خطيرة كان أولها إصدار قرار فرض حالة الطوارئ في البلاد بناء على المرسوم رقم ١١٦٠٥ [٢]، ثمّ استقالة رئيس الوزراء رشيد كرامي في جلسة صاخبة لمجلس النواب الذي عقد في ٢٤ نيسان ١٩٦٩، بناء على طلبٍ صادر من دار الفتوى الذي طالبه من أجل تدارك خطورة الوضع، إما بالاستقالة وإما بفتح "تحقيق عدلي مع قوى الأمن المسؤولة واتخاذ العقوبات اللازمة بحق الذين طوعت لهم أنفسهم إصدار مثل هذه الاوامر التي تتعارض وتصريحات المسؤولين المتكررة حول مناصرة القضية الفلسطينية..." [٣].

بالمقابل أصدرت أمانة السر العامة للبطريركية المارونية بياناً في ٢٦ نيسان ١٩٦٩ أعربت فيه عن أسفها العميق للأحداث التي وقعت، والدماء التي أريقت، والأضرار التي حدثت، والأثر السَّيِّىء الذي تركته في النفوس، كما أنها تقدّر كل موقف صريح يدعو إلى التفاهم وتوحيد الرأي لمواجهة هذه الظروف المصيرية، وتابع البيان القول " إنه لا يسعهم إلا أن يستنكروا لكل محاولة من أي جهة أتت والى أي تيار انتمت، تستهدف فرض الإرادة على هذا الوطن والنيل من كرامته وسيادته واستقلاله..." [٤].

أبرزت تلك المواقف الانقسام الطائفي الحاد، وكأنها كانت محاولة ناجحة لتغذية النعرات الطائفية، وخاصة بعد دعم الأحزاب اليمينية لنداء رئيس الجمهورية في ٣٠ أيار ١٩٦٩ الذي وجهه إلى اللبنانيين والعرب عبر الإذاعة. ففي هذا النداء حاول الرئيس بلورة الأزمة الوزارية وما تركته من فراغ في البلاد، والتي ليست في الأساس خلافاً حول القضية الفلسطينية التي يقدسها الجميع، ولكن الواجب يقتضي الصمود تجاه الخطر الإسرائيلي وعدم منحه " أسباباً يتذرع بها تحت ستار أعماله الانتقامية لتنفيذ مخططاته التوسعية على حساب لبنان دون أيّة منفعة للقضية العربية، أو لتحقيق أهدافه الرامية إلى تعديل خريطة الشرق العربي على أساس من العنصرية والطائفية" [٥].

---

[١] – المصدر نفسه، ص ١٠١٨.

[٢] – الوثيقة رقم (٧٥).

[٣] – بيان "دار الإفتاء حول الحوادث الدامية" ، منشور في كتاب لمؤسسة الدراسات الفلسطينية" الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩"، بيروت، ١٩٧١، الوثيقة رقم (١٧٣)، ص ١٧٥.

[٤] – مؤسسة الدراسات الفلسطينية، " الوثائق الفلسطينية ... "، مصدر سابق ، الوثيقة رقم (١٧٧) ، ص ١٧٧.

[٥] – " نداء الرئيس إلى اللبنانيين والعرب"، منشور في جريدة "الرائد"، العدد ١٥١١، الصادر في ٥ حزيران ١٩٦٩، ص: ١–٣.

قوبلت هذه الرسالة بمقاومة وطنية سياسية وشعبية انعكست على سبيل المثال لا الحصر في المواقف التي عبرت عنها القوى الوطنية والتقدمية، إذ أكدت رفضها واعتبرتها انحيازاً ورضوخاً لمواقف الحلف الثلاثي والضغط الأميركي، ومناقضاً لضرورات العمل الحقيقي في سبيل صيانة لبنان ودرء الخطر الإسرائيلي، فاجتمعت الأحزاب والفئات التقدمية على الأثر وتداولت مضمون الرسالة، ثم ما لبثت أن أصدرت بياناً في أول حزيران ١٩٦٩ [١] حذرت فيه من وجود خطة لضرب العمل الفدائي وتصفيته انطلاقاً من لبنان.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه بالإضافة إلى إجماع الصحف الوطنية على رفض الرسالة التي وجهها رئيس الجمهورية إلى اللبنانيين والعرب، كان لرئيس الوزراء رشيد كرامي المستقيل ردّاً حازماً وعنيفاً عبر رسالة وجهها إلى اللبنانيين أظهرهم فيها كأنهم " منقسمون في ولائهم لهذا الوطن وتمسكهم بسيادته وسلامته والتزاماته العربية" [٢]، كما لَمَّح إلى ضرورة المشاركة بين عناصر السلطة التنفيذية وخاصة بين رئيس الجمهورية ورئاسة الحكومة.

ومن ناحية أخرى، فالتناقض السياسي – الطائفي، بالإضافة إلى فقدان الثقة بين السلطة واللبنانيين، أدى بجمعية متخرّجي المقاصد الإسلامية، إلى أن تصدر بياناً في ٢٢ حزيران ١٩٦٩ إلى الشعب اللبناني، رفضت فيه شكلاً ومضموناً رسالة الرئيس حلو التي اعتبرتها انحيازاً خطيراً يهدف إلى إلحاق سياسة لبنان الخارجية بالتبعية الأجنبية. ويبدو ذلك عند لجوئها إلى الإشارة الطائفية والتخويف من الخطر الشيوعي، بالرغم من أنه يحقق الاستقرار والتعايش الإسلامي– المسيحي، كما أن رسالة الرئيس، برأي"المقاصد"، تؤدي إلى نشوء كيانات عنصرية طائفية على حساب وحدة لبنان، وطالب المقاصديون في ختام البيان الحكومة بضرورة تحقيق المقررات التالية:

– " رفض الحلول الاستسلامية الهادفة إلى تصفية القضية الفلسطينية.

– الحق المطلق للعمل الفدائي بالوجود والانطلاق من الأراضي اللبنانية.

– .... دعوة الجيوش العربية لدخول الأراضي اللبنانية تنفيذاً للقانون الصادر عن مجلس النواب عام ١٩٦٥ من أجل مساعدة الجيش اللبناني على القيام بواجبه الوطني والعربي..." [٣]

---

[١] – ويمكن مراجعة الصحف في ذلك الوقت للمزيد من التوضيح.

[٢] – نص رسالة رشيد كرامي ، منشورة في جريدة " النداء"، العدد ٣١٦١، الصادر في ٢ حزيران ١٩٦٩، ص: ١–٤.

[٣] – الوثيقة رقم (٧٦) ، ص٢.

لكن الأزمة استمرت في تصاعدها دون الوصول إلى نقطة التقاء أو إلى حل الأزمة الوزارية في حد أدنى، وقد اعتُبرت أطول أزمة وزارية في تاريخ لبنان بسبب تشبّث رئيس الجمهورية بموقفه من العمل الفدائي ودعمه في ذلك الحلف الثلاثي المصرّ على أن حرية نشاط المقاومة تهدد لبنان بالانهيار والزوال، وهذا ما عبر عنه حزب الكتائب في مؤتمره الثاني عشر في ٢٨ أيلول ١٩٦٩ إذ أوصى "بشجب ورفض استغلال نشاطات المقاومة المتنوعة والمخالفة للقانون على الصعيد اللبناني سواء أكان ذلك بمس حرمة السيادة أم بتعريض سلامة الوطن للخطر الأكبر، أم بالتسخير لخدمة أيديولوجيات ومخططات ترمي إلى النيل من نظام لبنان والإيقاع به..." [1].

ولهذا يمكن القول إن رسالة الرئيس شارل حلو إلى اللبنانيين ، أبرزت انقسامهم إلى فريقين ، حول التأييد الفلسطيني، ولم يكن أمام الفلسطينيين إلا اللعب على هذا التناقض السياسي ، وكانت الغاية من هذا كله " السعي إلى تحقيق الحلم الفلسطيني بممارسة حقّ الكفاح المسلّح من الحدود العربية كافة وخاصة من الحدود اللبنانية ضد إسرائيل " [2].

وفي ظل هذه الحالة المتأزمة والتجاذبات السياسية التي أوصلت البلاد إلى الطريق المسدود ظهر أيضاً موقف مغاير للمواقف السابقة، إذ رفع " تكتل الوسط" مذكرة إلى رئيس الجمهورية في ٨ تشرين الأول ١٩٦٩ حذره فيها من الانفجار الشعبي من جراء غياب الديمقراطية الصحيحة بسبب تدخل الجيش بالأمور السياسية رغم أنه يجب حصر نشاطه بالقضايا العسكرية للدفاع عن البلاد، وهذا ما يسهل العبث به من قبل الأيدي التي تريد به شراً أو من التيارات الغريبة التي تعصف بالوطن وتقوده إلى الخراب. وطالبت المذكرة باختيار أحد أمرين: " إما أن تقوموا بما يفرضه عليكم مركزكم الدستوري فتعيدوا الحياة الديمقراطية البرلمانية المسؤولة إلى سيرها الطبيعي، ضمن مدة معقولة لا تتجاوز الأسبوع، أو أن تتركوا الأمر لمن يتمكن أن يقوم به، فالقضية... والوضع خطير يرتبط به مصير لبنان، ونحن في انتظار ما ستقومون به من خطوات لنتابع القيام بما يمليه علينا الضمير نحو وطننا..." [3].

بالإضافة إلى عناصر الافتعال الداخلية، لم يكن الوضع المتردي يخلو من عناصر الافتعال الخارجية والمخططات الدولية المتعلقة بمباحثات الدول الأربع الكبرى، من أجل التوصل إلى الحل السلمي الذي تسعى إليه الولايات المتحدة، لتفرضه في إطار ما يتناسب مع المخطط الإسرائيلي- الأميركي. وبالفعل فقد استغلت السفارة الأميركية هذه الأحوال المتأزمة

---

[1] – توصيات " المؤتمر الثاني عشر لحزب الكتائب اللبنانية" ، منشورة في " الوثائق الفلسطينية ... "، مصدر سابق، الوثيقة رقم (٤١١)، ص٤١٥.

[2] – عمر مسيكه ، " أحداث وخفايا .." ، مرجع سابق ، ص ١٤٣ .

[3] – الوثيقة رقم (٧٧) ، ص ٦.

وأصدرت بياناً في ١٢ تشرين الأول ١٩٦٩. وكان بمثابة عقد صلح منفرد مع إسرائيل على يد الولايات المتحدة وتحت رعايتها وحمايتها، وقد لاقى الترحيب من قبل وزير الخارجية اللبنانية يوسف سالم الذي تمنى أن يشمل جميع الدول العربية لأنه "حلّ نهائيّ لقضية الشرق الأوسط، وبالتالي للقضية اللبنانية " [1].

واعتبر رئيس حزب الكتائب بيار الجميل في تصريح له في ١٣ حزيران ١٩٦٩ أن إعلان تأييد الولايات المتحدة الأميركية لسلامة وجود لبنان، وهي التي تمثل إحدى أعظم دولتين في العالم، بادرةٌ يجب الترحيب بها لأنه يمكن أن نتخذ منها " سبيلاً لتشجيع الإدارة الأميركية على المضيّ في هذا الاتجاه بدلاً من تنفيرها..." [2].

بالمقابل استنكرت الصحف الوطنية كالمحرر والشعب والأنوار [3] التدخل الأميركي في شؤون لبنان الداخلية، وأصدرت الأحزاب والفئات التقدمية في لبنان بياناً في ١٥ تشرين الأول ١٩٦٩. شجبت فيه بشدة الوصاية الأميركية. واعتبرت أنّ التدخل الأميركي لا يمثل الحماية المزعومة للبنان، بل للحكام المرتبطين بها، ومن أجل تشجيعهم على تنفيذ خطة ضرب العمل الفدائي، وأوضحت أن "سلامة لبنان وسيادته لا يحميها إلا شعب لبنان في نضاله الوطني المتفاعل مع نضال شعب فلسطين ضد إسرائيل والاستعمار" [4].

وهاجم رئيس "الحزب القومي السوري الاجتماعي" عبدالله سعادة في بيان أصدره في ١٧ تشرين الأول ١٩٦٩ التدخل، لأنه جاء لتأمين المصالح الأميركية ولتنفيذ سياسة إسرائيل عن طريق التزام الحياد في الصراع العربي – الإسرائيلي ،كما جاء ليستغل مركّب الخوف لدى فئة من اللبنانيين الذين يشعرون بالقلق على سلامة لبنان من ارتباطه القومي بالسياسة العربية. وحاول البيان فضح الضمانات الموهومة الأميركية التي لا "تهدف الا إلى عزله ليعيش في ذل الاستسلام والضعف والوصاية غريباً عن أرضه وعن قوميته وعن عروبته" [5].

بعد هذا كله، أدّت المواقف المتناقضة والتدخل الخارجي إلى تفاقم الأمور، مثال حصول اشتباكات عنيفة بين المنظمات الفدائية والجيش اللبناني، أريقت فيها الدماء في ٢٠ تشرين الأول ١٩٦٩، وقد أثار أبناؤها موجة عارمة من الغضب والاستياء عمّت الأراضي

---

[1] – تصريح وزير الخارجية يوسف سالم في ١٣ تشرين الأول ١٩٦٩ حول ما أعلن " عن اهتمام الولايات المتحدة الأميركية بسلامة واستقلال لبنان"، منشور كاملاً في " الوثائق الفلسطينية ... " ، مصدر سابق ، الوثيقة رقم (٤٢٥) ، ص ٤٢١.

[2] – تصريح النائب السيد بيار الجميل ، منشور في المصدر نفسه ، الوثيقة رقم (٤٢٧) ، ص ٤٢٢.

[3] – للمزيد من التوضيح يمكن مراجعة الصحف في تلك الفترة .

[4] – بيان " تجمع الأحزاب والفئات التقدمية في لبنان حول البيان الأميركي"، منشور في " الوثائق الفلسطينية ... "، مصدر سابق. الوثيقة رقم (٤٢٨) ، ص ٤٢٢ .

[5] – الوثيقة رقم (٧٨)، ص ٤.

اللبنانية والعربية، فسارت التظاهرات الاستنكارية، وعُقدت الاجتماعات في دار الفتوى للقوى التقدمية والوطنية، وأخذت تنهال على الرئيس اللبناني رسائل احتجاج من مختلف العواصم العربية وخاصة من مصر، بعد إغلاق الحدود اللبنانية مع سوريا، لتعبّر عن قلقها الشديد من المواجهات اللبنانية والفلسطينية، ولتضع حكام لبنان أمام مسؤولياتهم، كما أعلنت أنها " تؤيد بشكل مطلق الكفاح المشروع للشعب الفلسطيني" [1].

وقد دفع الموقف العربي تجاه الأزمة اللبنانية، وتأزم العلاقات بين سوريا ولبنان، السفيرَ الأميركي في بيروت إلى التحرك النشيط بعد شعوره بأن المصالح الأميركية - الإسرائيلية في خطر. فأجرى اتصالات سريعة مع الوزارة الخارجية الأميركية، أعلن خلالها أنه لا يستبعد إمكانية التدخل للولايات المتحدة الأميركية و"تكرار عملية ١٩٥٨... باعتبار أن الأسطول السادس الأميركي يجول الآن في الجزء الشرقي في البحر الابيض المتوسط، وكذلك السفن الأميركية الأخرى المشتركة في المناورات الضخمة لحلف الأطلسي" [2].

أثار هذا التصريح الخطير حفيظة الاتحاد السوفياتي ودفعه إلى تحذير الولايات المتحدة الأميركية من مغبة التدخل في الأحداث الجارية في لبنان، لأن ذلك يشكل تطاولاً على سيادة دولة تتمتع باستقلالها، وحصل التحذير عن طريق بيان أصدرته وكالة "تاس" (Tasse) السوفياتية في ٢٥ تشرين الأول ١٩٦٩، أعربت فيه عن قلق السوفيات شعبياً وسياسياً حيال التناقضات الناشئة بشأن حرية العمل الفدائي وما يدبره عملاء إسرائيل من نشر دسائس وادعاءات عن الخطر الناشئ عن التدخل السوري في الصراع الداخلي اللبناني، وذلك لإنجاح مخططها بنسف وحدة عمل الدول العربية، كما أوضح البيان أنه لن " يستطيع أحد أن يحل القضايا الناشئة حول لبنان بصورة أفضل من الدول العربية نفسها لأنها أفضل من يعرف حق المعرفة مصالحها وأهدافها... إن الأحداث حول لبنان هي بدون شك نتيجة لزيادة التوتر في الشرق الأوسط بسبب العدوان الإسرائيلي الذي لم تتم إزالة آثاره..." [3].

تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الوساطات المتنوعة أثمرت عقد اجتماعٍ في القاهرة في ٢ تشرين الثاني ١٩٦٩، بحضور وزير الخارجية المصري محمود رياض ووزير الحربية المصري محمد فوزي، بين الوفد اللبناني برئاسة قائد الجيش إميل بستاني والوفد الفلسطيني برئاسة

---

[1] – شارل حلو، " حياة في ذكريات"، مرجع مذكور، ص ٢٧٥.

[2] –" السفير الأميركي يصرح بأنه لا يستبعد إمكانية التدخل"، خبر منشور في جريدة " النداء" العدد ٣٢٨٤، الصادر في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٦٩، ص ١.

[3] – بيان وكالة " تاس" السوفياتية، منشور كاملاً في جريدة "النداء"، العدد ٣٢٨٤، الصادر في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٦٩، ص: ١-٤، وتذكر أنهم اتهموا سوريا بأنها تتدخل في شؤون لبنان عن طريق منظمة " الصاعقة"، يمكن مراجعة وثائق رقم (٢٠٣) و(٢٠٦) المنشورة في "الوثائق الفلسطينية ... "، مصدر سابق، وذلك للمزيد من التفاصيل حول عدم صحة ذلك.

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، وقد تم الاتفاق" على إيقاف العمليات العسكرية كافةً من منتصف ليلة ٢-٣ تشرين الثاني، وكذلك إيقاف كل الإجراءات التي نشأت عن الأزمة في لبنان أو التي من شأنها إثارة التوتر من جديد" [1].

واستمرّ البحث في ٣ تشرين الثاني وتوالت الاجتماعات بين الوفدين اللبناني والفلسطيني، حتى توصّلا إلى إيجاد الحلول للمشاكل التي تواجه العمل الفلسطيني، وعُقِدَ "اتفاق القاهرة"، الذي حمل اسم العاصمة المضيفة، وتم فيه "إعادة تنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان... على تسهيل العمل الفدائي... ويبقى هذا الاتفاق سرياً للغاية ولا يجوز الاطلاع عليه إلا من قبل القيادات فقط" [2].

غير أن هذا الاتفاق أظهر التناقضات حوله حتى بين المعارضين للعمل الفدائي، إذ وجه رئيس الرابطة المارونية شاكر أبو سليمان برقية إلى الرئيس شارل حلو في ١١ تشرين الثاني ١٩٦٩، أعلن فيها رفضه له لأنه يمسّ السيادة اللبنانية، وحمّل "جميع السلطات المسؤولية أمام التاريخ عن كرامة الوطن وسلامة أراضيه" [3].

كما تعارضت الآراء بين أركان أهل الحلف، ففي الوقت الذي سكت رئيس حزب الوطنيين الأحرار عن أي تعليق، إبدى رئيس حزب الكتائب بيار الجميل اقتناعه بهذه التسوية، لأسباب عدة منها: أنها حل وسط بالنسبة إلى كل التسويات القائمة بين جناحي لبنان، وتداركاً لخطر الحرب الأهلية بين اللبنانيين، فإن "حزب الكتائب بين أمرين: إما التسليم بهذا الاتفاق الذي وجدت السلطات العسكرية أنه معقول ومقبول، وإما بقاء البلاد بدون حكومة إلى الأبد ومواجهة طوق من الدول العربية على لبنان وحرب أهلية بين الجيش اللبناني واللبنانيين المعارضين للعمل الفدائي من جهة، وبين الفدائيين الفلسطينيين الموجودين في لبنان واللبنانيين المؤيدين للعمل الفدائي من جهة ثانية" [4].

بالمقابل، فقد أعلن عميد الكتلة الوطنية ريمون اده رفضه المطلق لهذا الاتفاق، لأن الوجود الفلسطيني أصبح أمراً واقعاً وشرعياً ويجيز للفدائيين المرور والتنقل بحرية بسلاحهم الكامل عبر الأراضي اللبنانية، وحتى استعماله ضد إسرائيل، وهذا ما يعطيها العذر لضربنا، وهي حتماً بحاجة لعذر تجاه الرأي العام العالمي؛ وقد اختصر كلامه في الجلسة التي انعقدت

---

[1] – بيان صادر عن الوفد الفلسطيني والوفد اللبناني بصدد تسوية الأزمة، منشور كاملاً في "الوثائق الفلسطينية ... ". مصدر سابق. الوثيقة رقم (٤٨٣)، ص ٤٥٦.

[2] – نص "اتفاق القاهرة" المعقود ما بين السلطات اللبنانية والمنظمات الفلسطينية، منشور كاملاً في المصدر نفسه. الوثيقة رقم (٤٨٥)، ص: ٤٥٦ - ٤٥٧.

[3] – برقية الرابطة المارونية، منشورة كاملة في المصدر نفسه، الوثيقة رقم (٤٩٩)، ص ٤٧١.

[4] – رأي " الجميل ونظرته إلى اتفاق القاهرة"، منشور كاملاً في جريدة " الرائد"، العدد ١٥٣٢، الصادر في ١٣ تشرين الثاني ١٩٦٩، ص٢.

في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٦٩ لمناقشة البيان الوزاري، بالقول إن "اتفاق القاهرة سيسبّب لنا مشاكل داخلية وخارجية، الأكثرية ترى غير هذا الرأي، فليكن أنا لا أوافق وأصوت ضدّ، لكنني أنا كرجل ديموقراطي لا أستطيع إلا أن أخضع لإرادة الأكثرية فهنيئاً لهذه الأكثرية ".[1]

وهكذا أيقن بعض المعارضين بعد أزمة امتدت سبعة أشهر، أن سياسة التعاون الإيجابية مع الأشقّاء العرب هي الوسيلة الوحيدة لضمان أمن واستقرار لبنان، الذي استطاع بعد صعوبة كبيرة واجهته أن يحظى بعودة الرئيس رشيد كرامي ليشكّل حكومة جديدة في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٦٩ بموجب مرسوم ١٣٤١٤، أعلن خلالها أن سياسته الخارجية مرتكزة على المحافظة على الوحدة الوطنية، كما أكّد توطيد تعاونه مع الدول العربية بغية تعزيز الصمود في وجه الاعتداء الإسرائيلي. وأوضح في بيانه الوزاري، أنه انطلاقاً من "مبدأ السيادة التي لا تتجزأ... ان سلطة الدولة كانت وستظل قائمة كاملة على مختلف أجزاء الوطن وفي مختلف الظروف، والحكومة عازمة على تنفيذ هذا الاتفاق بنفس الروح التي وضع بها وهي واثقة بأن هذا العزم هو مشترك بين الجميع، وبهذا تتحقق الغاية المرجوة من جراء هذا التنفيذ".[2]

يمكن القول، إن لبنان استطاع في ظل سياسة الرئيس شارل حلو الخارجية، أن يتجاوز التجارب التي مرت عليه بسبب التحولات والأحداث الخارجية التي طرأت على البلدان العربية وأثّرت عليه بشكل أو بآخر، كما تمكن الرئيس حلو وسط الازدواجية السياسية التي كان يتمتع بها أن يؤجل الحرب بإيجاد تسوية هشّة معرضة للانفجار، لكنها استطاعت أن تؤمن المعادلة السياسية التي أرسى عليها ميثاق ١٩٤٣.

الانتخابات الرئاسية عام ١٩٧٠

كان قُرب انتهاء عهد المدرسة الشهابية يلوح في الأفق مع السياسة الازدواجية للرئيس شارل حلو، المتأرجحة بين النهج والحلف، وخاصة بعد انتخابات عام ١٩٦٨ التي كانت بمثابة تضعضع لنفوذها، وبعد الانتصار الكبير الذي حققه أركان الحلف واستعادة الامتيازات للتيار المنفتح على الغرب لممارسة نشاطه العلني.

[1] – يوسف قزما خوري، "البيانات الوزارية .." ،المجلد الثاني، مصدر سابق، ص ١٠٦٠.

[2] – المصدر نفسه، ص ٩٧٢ . تجدر الاشارة هنا إلى إن "الوثائق الفلسطينية..." ، ص ٤٧١، وثيقة رقم (٥٠١) ، تذكر أن حزب البعث العربي الاشتراكي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٢ تشرين الثاني ١٩٦٩ وصلت إليه معلومات حول "اتفاق القاهرة" وما جرى من اتصالات مكشوفة مع قيادة المنظمات الفلسطينية وقيادة الجيش اللبناني، وإسهاما منه بإتاحة الفرصة لتنفيذ ما اتفق عليه واختيار مدى الجدية والصدق، فقد اتخذ قراراً بإعادة فتح الحدود بين البلدين، وكلف وزير الداخلية اتخاذ الاجراءات التدريجية لذلك.

وتجلى ذلك بشكل فاضح عند أول احتكاك بين المقاومة الفلسطينية والجيش اللبناني عام ١٩٦٩، وهذا ما أدّى إلى تدهور العلاقات بين أقطاب النهجين، وخاصة بين الرئيس شارل حلو ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي الذي أثير غيظه عندما قامت "الشعبة الثانية" في الجيش اللبناني بتاريخ ٣٠ أيلول ١٩٦٩ بتوجيه تهمة للاتحاد السوفياتي بأنه يريد خطف طائرة "الميراج" كنموذج حربي يهمه.

دفع هذا الاتهام المفاجئ السيد كمال جنبلاط إلى الادلاء بتصريح في الأول من تشرين الأول ١٩٦٩، أوضح فيه الملابسات التي أحاطت بهذه "الخبرية" المزعومة التي لا تستند إلى أي بيان رسمي، وليست بمعرفة رئيس دولة أو رئيس وزراء، حتى أنها لم تخضع إلى أي تحقيق قضائي كان يفترض أن يفتح لمثل اتهامات خطيرة كهذه، تطال دولة عظمى كالاتحاد السوفياتي. لكن هذه الرواية الصادرة عن طريق "الوكالة الوطنية للأنباء"، هدفت إلى تشويه العلاقات مع السوفيات لتغطية المواقف العدائية التي تقفها الولايات المتحدة الأميركية من القضية العربية، وكان آخرها تسليم طائرات "الفانتوم" و"السكاي هوك" إلى إسرائيل، كما أوضح جنبلاط أن تناقضاً فاضحاً يلفّ الخبرية المدسوسة إذ إن محاولة الاختطاف حصلت في "بيتٍ بعيدٍ عن مكان الطائرة أكثر من ١٥٠ كيلومتراً... وأنه لا يمكن أن تكون ثمة علاقة بين ضابط مسرح منذ خمس سنوات وبين الخبرة في قيادة طائرة الميراج، بالإضافة إلى أن هذه الطائرة لا يمكنها أن تطير مباشرة بين لبنان والاتحاد السوفياتي دون أن تحط في مرحلتين على الأقل في طريقها، وهذه المراحل هي في يد الحلف الأطلسي والحلف المركزي اللذين يسيطران على الدول المعنية".[1]

على صعيد آخر، أرسلت سفارة الاتحاد السوفياتي في لبنان مذكرة إلى وزارة الخارجية اللبنانية في الأول من تشرين الأول ١٩٦٩، احتجت فيها بشدة على الاستفزاز الفظّ الذي قام به ممثلو السلطة اللبنانية بإطلاق النار ضد مواطنين سوفيات يتمتعون بحصانة ديبلوماسية، بسبب رواية ملفقة وعارية من الصحة من قبل السلطات العسكرية، وادّعت أنه "صودر من المواطنينِ السوفياتيينِ الجريحينِ مسدس غير مرخص، مع أن السفارة السوفياتية

[1] – تصريح الأستاذ كمال جنبلاط ، منشور كاملاً في جريدة "النداء"، العدد ٣٣٦٤، الصادر في ٢ تشرين الأول ١٩٦٩، ص ١.

– ويذكر باسم الجسر في كتابه "فؤاد شهاب ذلك المجهول" ،مرجع سابق، ص ١٠٧. حول قصة " الميراج": هي أن ضابطاً لبنانياً أبلغ "المكتب الثاني" في الجيش اللبناني أن أحد موظفي السفارة السوفياتية ببيروت اتصل به عارضاً عليه مبلغاً من المال لقاء خطف طائرة من طراز "ميراج" للاطلاع على أسرار وأجهزة هذا السلاح الحربي المتطور. وبدلاً من أن تطمس القضية ارتأى "المكتب الثاني" استدراج المخابرات السوفياتية وإلقاء القبض على الموظفين السوفيات ونجح في ذلك، إذ داهمت الشرطة العسكرية منزلاً قرب السفارة في بيروت حيث كانت ستتم عملية الدفع وتبادل اطلاق النار مع الموظفين السوفيات، وألقت القبض عليهم، مما أثار غضب الحكومة السوفياتية على "المكتب الثاني" والشهابية لأنها ساهمت في ذلك.

تدرك إدراكاً تاماً أن لا خومياكوف ولا فاسيليف يملكان أي نوع من الأسلحة النارية. كما جاء أن بين المواد المصادَرة، على حدّ الزعم، شيكاً بمبلغ ٢٠٠ ألف دولار، زعم أنه مخصص لإعطائه إلى ضابط طيار سابق في القوات الجوية الحربية اللبنانية، زعم أنه كان يعتزم اختطاف طائرة حربية لبنانية، ويتساءل: كيف يستطيع ضابط لبناني مجرد من رتبته ومطرود من الجيش منذ خمس سنوات لسوء أخلاقه، كما يفيد البلاغ اللبناني، الوصول إلى الطائرات الحربية التابعة للقوات الجوية اللبنانية؟ إن النبأ حول مصادرة شيك لمسمّى هو تزوير فظ. ويبدو أن ملفقي هذا التزوير قد وضعوا اسماً على هذا الشيك بغية المزيد من الإقناع، لكن ذلك يبدو على الأقل ساذجاً..."[1].

بيّنت هذه الحادثة بوضوح دور المخابرات الأميركية وعلاقاتها مع أجهزتها في الداخل وعبر وسائلها التي استخدمتها لإيصال مرشحيها إلى داخل البرلمان بغية التحكم في القرارات المصيرية، كما ساهمت إلى حد كبير في تعكير صفو العلاقات، ليس فقط بين لبنان والاتحاد السوفياتي. بل بين الشهابيين أنفسهم، وفي الواقع نجحت في عملية وضع السوفيات "الفيتو" على إعادة فؤاد شهاب أو أي شهابي آخر إلى سدة الرئاسة عام ١٩٧٠.

كما ساعد تأزم العلاقات بين النهجيّين أنفسهم "تكتّل الوسط" الذي أرسل مذكرة إلى رئيس الجمهورية في ٨ تشرين الأول ١٩٦٩، أظهر فيها معارضته القوية "للمكتب الثاني" الذي شلّ بتسلّطه مقدرات البلاد والنظام الديمقراطي البرلماني، وأفقد فعاليته، وطلب منه " إقصاء المغتصبين الذين... أوصلوا البلاد إلى شفير الهاوية وأن تعيدوا السلطة إلى أصحابها الشرعيين وأن تعمدوا لتحقيق ذلك إلى... القضايا العسكرية للدفاع عن الأراضي اللبنانية وعدم تدخله بأي من أجهزته بالأمور السياسية والإدارية..."[2].

تجدر الإشارة هنا إلى أن المعارضة الواسعة للنهج الشهابي أدت إلى التلاقي في المصالح السياسية بين بعض الفئات أو الأفرقاء السياسيين بالرغم من التناقضات السياسية التي كانت تفرقهم، فتحسنت العلاقات مثلاً بين حزب الكتائب والحزب التقدمي الاشتراكي، وخاصة بعد إعلان موافقة الشيخ بيار الجميل على "اتفاق القاهرة" والذي شكل بداية لزعزعة "الحلف الثلاثي".

ساهمت هذه المواقف المتناقضة إلى حد كبير في سقوط الشهابية في معركة الرئاسة ١٩٧٠، بعد أن أخذت كل كتلة تعلن اسم مرشحها ضد الرئيس فؤاد شهاب الذي أصدر بياناً له في ٥ آب ١٩٧٠، أعلن فيه عزوفه عن الترشيح، وذلك بعد الضغوطات التي تعرض لها إثر

---

[1] – بيان الملحق الصحفي السوفياتي . منشور في جريدة "النداء" العدد ٣٣٦٤، الصادر في ٢ تشرين الأول ١٩٦٩، ص ١

[2] – الوثيقة رقم (٧٧) ، ص ٥ .

خسارته الدعم المصري بعد نكسة ١٩٦٧ التي حلّ محلها بديل آخر هو المقاومة الفلسطينية المعارضة للشهابية. كما بيّن بوضوح الأسباب الحقيقية التي دعته لاتخاذ هذا الموقف، لأن "المؤسسات السياسية اللبنانية والأصول التقليدية المتبعة في العمل السياسيّ، لم تعد في اعتقادي تشكّل أداة صالحة للنهوض بلبنان وفقاً لما تفرضه السبعينيات في جميع الميادين... إن البلاد ليست مهيأة بعد، ولا معدة، لتقبل تحولات لا يمكنني تصور اعتمادها إلا في إطار احترام الشرعية والحريات الأساسية التي طالما تمسكت بها. وعلى ذلك، واستناداً إلى هذه المعطيات قررت أن لا أكون مرشحاً للرئاسة" [1].

إزاء هذه التطوّرات لم يكن أمام الشهابية إلا طرح إلياس سركيس منافساً لسليمان فرنجية الذي طرح اسمه قبيل ثلاثة أيام من موعد الانتخابات الرئاسية، بعدما فشل الحلف الثلاثي في الاتفاق على مرشّح من صفوفه. "لذا صار ممكناً بناء توازن محتمل بين هاتين القوتين عبر قوة ثالثة ترجح كفة إحداهما، هي نواة " تكتّل الوسط "، بيد أن القوة الثالثة هذه أضافت عبئاً كبيراً على المعركة الانتخابية التي يخوضها الشهابيون بمجازفة كبيرة". [2]

وفي ١٧ آب ١٩٧٠ [3] اجتمع المجلس النيابي لانتخاب رئيس للجمهورية، وكانت المعركة حامية وفاصلة، نال بنتيجتها السيد سليمان فرنجية خمسين صوتاً بفارق صوت واحد عن منافسه الياس سركيس مرشح الشهابية، وكان قرار الفصل في ذلك للأستاذ كمال جنبلاط الذي صوت له، مبرراً سبب هذا الاقتراع بأنه ليس "صديقا كبيراً لسليمان فرنجية، ولكنه على الأقل يمثل شيئاً، بينما السيد إلياس سركيس ليس سوى موظفٍ كبير في الدولة فقط" [4].

---

[1] – بيان الرئيس السابق فؤاد شهاب، منشور في جريدة "الحياة"، العدد ٧٥٢٩، الصادر في ٥ آب ١٩٧٠، ص: ١ – ٧.

[2] – نقولا ناصيف، " ريمون إده ، جمهورية الضمير" ، دار النهار للنشر، بيروت ٢٠٠٢ ، ص ٣٨٠ .

[3] – محاضر مجلس النواب، جلسة ١٧ آب ١٩٧٠، ص: ٨١٠ – ٨١١، ويذكر أنه في الدورة الأولى نال الأستاذ إلياس سركيس ٤٥ صوتاً والأستاذ سليمان فرنجية ٣٨ صوتاً، والشيخ بيار الجميل ١٠ أصوات، واللواء جميل لحود ٥ أصوات والأستاذ عدنان الحكيم صوتاً واحداً، وبما أنه لم يفز أحد من هؤلاء بأكثرية الثلثين في الدورة الأولى بحسب نص الدستور أعيد الانتخاب مرة ثانية ليفوز فرنجية.

[4] – تيودور هانف ، "لبنان تعايش زمن الحرب"، مرجع سابق، ص ١٦٣، نقلاً عن مقابلة أجراها المؤلف مع الأستاذ كمال جنبلاط.

تزامنت ولاية الرئيس شارل حلو مع تغييرات شهدتها منطقة الشرق الأوسط. فخلفت مضاعفات مباشرة على الساحة اللبنانية، وخاصة أن الإعصار الكبير الذي شغل المنطقة كان وليد مخطّط طويل أعدّ له أصحابه بعناية وكفاية لكي يقطفوا ثماره بأيديهم فيما بعد.

ولا يمكن تجاهل مؤتمرات القمة العربية التي كانت تعقد في القاهرة عام ١٩٦٤، بمشاركة لبنان، والتي أحدثت قلقاً بالغاً لدى إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية، خوفاً من أن تصبّ نتائجها الإيجابية في مصلحة تغلغل نفوذ الاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط، وذلك بسبب نشأة منظمة التحرير الفلسطينية من جهة، ومن جهة أخرى بسبب إقامة جبهة عربية موحدة تحت قيادة الرئيس جمال عبد الناصر الذي تربطه صداقة قوية بالاتحاد السوفياتي. الداعم لاتجاهه بشأن القومية العربية والاشتراكية ومعارضة النفوذ الغربي في المنطقة.

إن الانجازات التي حققتها جامعة الدول العربية كانت من خلال الدور القوي الذي مارسته، ولكنها قصّرت من ناحية اعترافها بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، فصحيح أن القضية الفلسطينية كانت هي محور الإعلام العربي، لكن القرارات التي صدرت عن القمة العربية عام ١٩٦٥ بشأن إنشاء جهاز إعلامي، لم تتوافر له مستلزمات النجاح. كما أن الجامعة العربية لم تتدخل في حل النزاع بين الفلسطينيين واللبنانيين عام ١٩٦٩، بل تركت الأمر للرئيس المصري عبد الناصر لحلّه شخصياً.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن هذه الزاوية من العالم (الشرق العربي) تشكّل محطة استراتيجية لأميركا، وهي تفرض عليها حماية مواقعها في البلدان المتحررة التي تشكل مفترق طرق بين أوروبا وآسيا وأفريقيا، فضلاً عن أنها تجني الأرباح الهائلة من مكامن البترول فيها، لذلك حاولت بجهدٍ ضرب المكتسبات التي حققتها الدول العربية عن طريق توجيه ضربة إلى الزعيم العربي المصري عبد الناصر، الذي بات يشكل هدفاً لنقمتها. بعد أن اكتسب التأييد التام من مجمل البلاد العربية، وخاصة من الحكم الشهابي في لبنان، وذلك بالتدخل في الشؤون اللبنانية من وراء الكواليس، عن طريق تحريك الدول التابعة لها بغية إرغامها على اتباع سياسة العداء للرئيس المصري.

وَذلك تحقق بافتعال البلبلة والانقسامات بين اللبنانيين، عند استقبال الرئيس اللبناني للرئيس التونسي بورقيبة المؤيد للسياسة الأميركية – الإسرائيلية، وتفوّهه بتصاريح تمسّ الأمن العربي، وهكذا نجحت المؤامرات الخارجية في شقّ الصف العربي بعد أن وجدت بيئة مهيّأة للخلافات بين الزعماء العرب، وقد أدّى هذا إلى تحقيق هدفها بزرع الخلافات بين الدول العربية، وخاصة في لبنان، بالإضافة إلى إسقاط مشروع تكوين جبهة عربية قوية تواجه

إسرائيل. وعدم تنفيذ تحويل مجاري روافد نهر الأردن. والجدير بالذكر إنّ المصالح المشتركة بين أميركا وإسرائيل حققت من جراء هزيمة الخامس من حزيران ١٩٦٧ هدفين رئيسين:

- إعادة ماء الوجه لإسرائيل بعد فشلها الذريع في العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦.
- إسقاط أحد رموز الأنظمة التقدمية، الرئيس عبد الناصر الداعم للسياسة الشهابية.

وقد ترك هذا الحدث الجليل أثراً كبيراً على لبنان، اذ أصبحت أرضه هدفاً للاعتداءات المتكررة، بالإضافة إلى إحياء فرصة فريدة لإنشاء تكتل يميني هو "الحلف الثلاثي". وذلك حين عاد إلى تثبيت مواقعه وبسط هيمنته على مراكز التوجيه الأساسية في البلاد. بعد تحقيق نتائج باهرة في الانتخابات النيابية عام ١٩٦٨، بدعم أجنبي أميركي مستفيداً من تفكك جبهة " الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية والتقدمية" من قبل الحكم، ولأنه كان يمارس سياسة ازدواجية بوضع قيود على الأحزاب اليسارية، وخاصة الحزب الشيوعي، لإرضاء التكتل اليميني الذي كان يهدف إلى توجيه ضربة إلى القوى التقدمية والوطنية، وتنفيذ مخطط عزل لبنان عن أشقائه العرب تحت شعار التدويل. أو المطالبة بالبوليس الدولي لحماية استقلال لبنان وسلامة أراضيه من العدوان الإسرائيلي فضلاً عن ذلك كان يقصد جرّ لبنان من جديد إلى التبعية الأجنبية وإعادته إلى ما كان عليه قبل عهد الرئيس فؤاد شهاب.

تجدر الملاحظة هنا إلى أنّ لبنان، والشهابية بشكل خاصّ، تعرّضت لأزمة سياسية على أثر الاشتباكات التي حصلت بين الجيش اللبناني والفدائيين عام ١٩٦٩، وقد أدّى ذلك إلى ظهور تناقضات سياسية حول حرية العمل الفدائي الذي أضعف التحالف الشهابي، كما تباينت الآراء والمواقف حول هوية لبنان وصِلاته مع الغرب من جهة، والإصرار على قيام علاقات أوثق مع الأنظمة العربية المتقدمة من جهة أخرى. وانتهت الأزمة "بإتفاق القاهرة" الذي نظم العلاقات بين السلطة اللبنانية والفدائيين، والذي شكل بداية لانهيار "الحلف الثلاثي" لدى موافقة رئيس حزب الكتائب على بنوده بهدف تعزيز علاقاته مع الشهابيين وتحسينها قبيل اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية. وكان ذلك خوفاً من ضياع امتيازاته الطبقية خصوصاً بسقوط الصيغة على رؤوس صانعيها ولو من دون أن يغيّر موقفه تجاه القضية الفلسطينية. كما أدت هذه الأحداث إلى ابتعاد رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي عن الرئيس شارل حلو بسبب سياسته الخارجية وتعاونه مع "الحلف الثلاثي"، فضلاً عن تقرّبه من الأحزاب اليسارية المدعومة من الفلسطينيين لمواجهة القوى اليمينية المدعومة من الجيش اللبناني ورئيس العهد، الذي لم ينجح في تقرّبه وتفهمه لوجهات نظر الفريق اليساري المدعوم يسارياً وسوفياتياً.

إنّ السياسة الازدواجية التي كان يمارسها الرئيس اللبناني خلال حكمه، واستخدامه "للشعبة الثانية"، التي كثرت حولها اتهامات الفساد، دفعتا إلى اتفاق بين

المعارضة وقيام جهد منسّق فيما بينهم، وإن اختلفت على أمور هنا ومعارضة هناك، إلا أن الهدف المشترك كان هو السير في مخطط إزالة الشهابية من خارطة السياسة اللبنانية، ليس فقط من قبل "الحلف الثلاثي" والأحزاب اليسارية بقيادة السيد كمال جنبلاط، بل من قبل "تكتل الوسط" المتمثل برئيس مجلس النواب كامل الأسعد والسّيدين سليمان فرنجية وصائب سلام. فقد تلاقت مصالح هذا التكتّل إذاً مع اليمينيين لإضعاف الشهابية وجهاز الاستخبارات العسكرية. ومع اليساريين لقطع الطريق على السيد كمال جنبلاط لتزعم الحركة القومية العربية لوحده دون الآخرين المبرزين.

ومن الطبيعي أن يتأثر نظام كهذا ذو تركيبة طائفية – طبقية، بالأحداث السياسية التي جرت في المنطقة، والتي أدت إلى زيادة الفجوة بين القيمين عليه، وذلك خوفاً من ضياع امتيازات هؤلاء ومصالحهم، وخاصة إذا طالت دولة عظمى كالاتحاد السوفياتي، نحو توجيه تهمة خطف طائرة الميراج بهدف استرضاء الولايات المتحدة الأميركية التي تركز اهتمامها على إرغام مصر والدول العربية على تأييد سياستها الاستسلامية للمطالب الإسرائيلية. أضف إلى ذلك أنها صمّمت على ألاّ يتمّ أي تقدّم أو انتصار في اطار الأمم المتحدة أو خارجه إلا تحت إشرافها، في الوقت الذي شعرت فيه أن الاتحاد السوفياتي قرّر معاداة الشهابية أو عمد إلى محاربة عودتها إلى الرئاسة عام ١٩٧٠ بوضع "الفيتو" على أيّ مرشح لها، استطاعت بذلك الولايات المتحدة الأميركية، وبطريقة غير مباشرة، تحقيق أهدافها وعدم وصول مرشح ناصريّ – شهابي إلى الحكم، بالرغم من أن الرئيس شارل حلو كان يسعى لإنقاذ التوازن اللبناني باحتواء هياج اليساريين والتوتر المتصاعد بين الدولة اللبنانية والحركة الفلسطينية للحفاظ على الوحدة الوطنية، ولكن الصراع العربي – الإسرائيلي أغرق لبنان في نزاعات قادته إلى حرب أهلية شاملة فيما بعد.

الفصل الثالث

انفجار الصيغة اللبنانية في عهد الرئيس فرنجية

١٩٧٠ – ١٩٧٦

مقدمــــــــــة

- ضرب المقاومة الفلسطينية في الأردن ١٩٧٠ وأثرها في لبنان .
- سياسة الرئيس فرنجية الداخلية والانتخابات النيابية ١٩٧٢ .
- الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان ١٩٧٢– ١٩٧٣.
  - الاعتداء الإسرائيلي على مخيم نمر البارد في ٩ أيلول ١٩٧٢.
  - الاعتداء الإسرائيلي على مخيمي البداوي والبارد في ٢١ شباط ١٩٧٣.
  - الغارة الإسرائيلية على بيروت في ١٠ نيسان ١٩٧٣.
- بدايات الصدام العسكري بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية ١٩٧٣.
- شعار "المشاركة" الإسلامية يثير الانقسامات الداخلية ١٩٧٣ .
- موقف لبنان من حرب السادس من تشرين الأول ١٩٧٣.
- تأثير زيارة كيسنجر في لبنان ١٩٧٣ .
- الصدامات العسكرية بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية ١٩٧٤.
- موقف لبنان من قضية فلسطين في الأمم المتحدة ١٩٧٤.
- أحداث صيدا ومقتل معروف سعد ١٩٧٥.

بعض الاستنتاجات.

مقـدمة

حرص الرئيس سليمان فرنجية منذ توليه سدة الحكم وقسمه اليمين الدستورية في ٢٣ أيلول ١٩٧٠، أن يكون محترماً المواثيق الدولية ولا سيما المتعلقة بمنظمة الأمم المتحدة، وأن يكون دوماً العضو المحب للسلام والساعي إليه، وعزم على أن يبقى وفياً لالتزامات لبنان تجاه جامعة الدول العربية التي تجعله عنصراً مهماً في حقل التعاون العربي، و" قوياً بتعاونه مع الدول الصديقة وبتضامنه الكلي مع الشقيقات العربيات على أساس الاحترام المتبادل لسيادة و نظام كل منها، عاملاً بجدّ وإخلاص لتوثيق عرى الأخوة بينها" [١].

وأولى الرئيس اهتمامه لانتهاج سياسة ودية خالصة وصادقة مع الشقيقة سوريا، خاصة بعد الحركة التصحيحية (١٩٧٠) التي قام بها الرئيس حافظ الأسد، وقد عكست هذه الحركة السورية انقلاباً في العلاقات مع لبنان، إذ تحسنت الصلة بين البلدين انطلاقاً من العلاقة الشخصية بين الرئيس الأسد والرئيس اللبناني." ففي ١٦ آذار ١٩٧١، توجه الرئيس فرنجية إلى دمشق لتهنئة الأسد. وكانت هذه أول زيارة يقوم بها رئيس جمهورية لبناني إلى سوريا منذ أن نال البلدان استقلالهما، وتعمقت هذه العلاقة أكثر واستمرت رغم بعض العراقيل الطفيفة التي شابتها بسبب الأوضاع السائدة." [٢]

ضرب المقاومة الفلسطينية في الأردن ١٩٧٠ وأثرها في لبنان

أدّى تأييد الأردن لوقف اطلاق النار مع إسرائيل على نهر الأردن وقبوله مشروع "روجرز" [٣] الأميركي للتسوية عام ١٩٦٩، إلى إثارة حفيظة الفلسطينيين باعتباره " خطة تآمرية" تهدف إلى تصفية قضيتهم. وهذا ما دفع حركة "فتح" إلى أن ترفض بعنف وحزم هذا

---

[١] – محاضر مجلس النواب، جلسة ٢٣ أيلول ١٩٧٠، ص ٨١٤.

[٢] – " العلاقة مع الاسد هكذا بدأت وتوطدت"، مذكرات الرئيس سليمان فرنجية، مقابلة أجرتها هناء دندن معه، منشورة في مجلة "الشراع"، العدد ٥٣٩، الصادر في ١٧ آب ١٩٩٢، ص ٣٦. ويذكر أن الرئيس سليمان فرنجية تعود جذور علاقته بسوريا إلى أبيه وأخيه اللذين تربطهما بها علاقات حميمة وشخصية واجتماعية، ورثها الرئيس اللبناني الذي تعرف إلى والد الرئيس السوري منذ مطلع الاربعينيات ونشأت بينهما صداقة قوية استمرت وتطورت عام ١٩٥٧ في حادثة مزيارة حين لجأ إلى اللاذقية، واتخذ مقراً فيها طوال اقامته الجبرية، ثم عاد إلى لبنان بعد وساطة قام بها المقدم أنطون سعد مع رئيس المكتب السوري عبد الحميد السراج، وعلى اثرها تأمنت عودته في اجواء ثورة ١٩٥٨، لأن المقدم سعد والرئيس فؤاد شهاب وبعض القيادات السياسية والحزبية كانت تميل إلى آل فرنجية في الصراع ضد الرئيس السابق كميل شمعون.

[٣] – مبادرة قام بها وزير خارجية أميركا" روجرز في أواخر عام ١٩٦٩. وهي تمثل إحدى الاتجاهات الأميركية التي تقضي بالانسحاب الشامل من الأراضي العربية مقابل السلام، وذلك لمواجهة النفوذ السوفياتي في المنطقة.

المشروع الأميركي – الإسرائيلي، وأعلنت أنه لا يحقّ لأحد أن ينصب نفسه وصياً على الشعب الفلسطيني الذي له وحده حق تقرير مصير ثورته التي سيحميها بقوة سلاحه، في حين هدف مشروع روجرز إلى:

- " احترام سيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة – يعني إسرائيل – والاعتراف بها وكذلك استقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود مأمونة ومعترف بها وحرة من التهديد وأعمال القوة...
- تسوية مشكلة اللاجئين أي تصفية شعب فلسطين ... وتصفية ثورته." [1]

إثر هذا الموقف الفلسطيني من الأردن بدأ التوتر في العلاقات، بين الجيش الأردني والمنظمة الفلسطينية يزداد حدة، بالإضافة إلى تعمق التناقضات الأردنية – الفلسطينية بسبب نمو حركة المقاومة التي بدأت تشكل قوتها السياسية والعسكرية خطراً على الحكم الهاشمي. حتى انتهى بصدام مسلح في ١٥ أيلول ١٩٧٠، وذلك بعد أن " أطلق الجيش الأردني هجومه الشامل على معاقل الفدائيين في أنحاء المملكة، وكأن الملك قد توصل إلى قرار استخدام السلاح بعد تعرّضه إلى ضغوط شديدة من أفراد عائلته ووجهاء المجموعة الشرق أردنية وبعد أن تفاقم الاستياء والشعور التمردي داخل الجيش."[2]

وكان لتلك الصدامات صداها في لبنان، كبقية الدول العربية، حيث أصدر الحزب السوري القومي الاجتماعي على سبيل المثال بياناً في ١٨ ايلول ١٩٧٠، تحت عنوان "مجزرة الأردن خيانة قومية"، هاجم فيها السلطة الأردنية التي مارست مجازر ضد الشعب الفلسطيني الرافض للحلول الاستسلامية، ووصفها بالحكومة الطاغية، معلناً تلاحمه مع الشعب الثائر في وجه المحاولات التصفوية، كما حذر الحزب كُلاً من الأردن والولايات المتحدة الأميركية من أي عمل يهدف إلى تصفية الثورة لأن عواقبها ستكون وخيمة، وطلب من " الحكومة العسكرية الأردنية إيقاف المجازر فوراً، والحزب... يعلنها حكومة طاغية وعاصية إرادة الشعب، حكومة يجب إسقاطها" [3].

وعلى الصعيد الرسمي، كان رئيس الجمهورية اللبنانية شارل حلو، أبرق قبل تولي فرنجية الحكم بأيام، إلى الملك حسين في ١٨ أيلول يعلن وضع جميع الإمكانات اللبنانية من أجل المساعدة للوصول إلى وقف النار بين الفريقين حتى " يتوجه سلاحهما جميعاً إلى العدو

---

[1] – "قرار مجلس الأمن و مشروع روجرز خطة تآمرية على حقوق الشعب الفلسطيني"، منشور في كتيب وزعته "حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح"، دون ذكر لدار النشر، أيلول ١٩٧٠،ص ٢٣ .

[2] – يزيد يوسف صايغ، " الأردن والفلسطينيون " ، منشورات رياض الريّس، للكتب والنشر، لندن، ١٩٨٧، ص ٥٦

[3] – الوثيقة رقم (٧٩).

المغتصب. وبذلك تحفظ مصلحة العرب ويصان مصيرهم حيال ما يتهددهم من أخطار وما يواجهون من مشاكل وصعوبات..." [1].

كما وجه برقية أخرى إلى قائد المقاومة الفلسطينية السيد ياسر عرفات في الوقت نفسه طلب فيها وضع حدّ لاقتتال الأخوة الدامي في الأردن الذي لا يستفيد منه إلا العدو، وشدد على ضرورة التحسس بالمصلحة العليا للعرب خاصة، في هذه المرحلة التي تجتازها المنطقة، لأن ما يجري " الآن ليس في مصلحة أحد، بل ضدّ مصلحة الجميع...ويجب وضع الترتيبات التي تؤدي إلى الاستقرار والتعاون وصهر جميع الجهود في بوتقة العمل الموحد من أجل معركة المصير ونحن على استعداد للإسهام في كل ما يطلب منا القيام به" [2].

وعلى صعيد آخر، نشطت المؤتمرات للأحزاب وللقوى الوطنية والتقدمية وتُرجمت بالمظاهرات في مجمل المناطق اللبنانية، ففي بيروت مثلاً سارت تظاهرة حاشدة في ١٩ أيلول ١٩٧٠ مشى في طليعتها عدد من رجال الدين، تقدمها ممثلون من المقاومة الفلسطينية ومن الأحزاب والقوى التقدمية في لبنان، هتفوا بشعارات ضدّ الحكومة العسكرية في عمان ودعوا إلى وقف المجزرة، وهم يحملون يافطات يحيون فيها تلاحم الجماهير العربية مع حركة المقاومة الفلسطينية. ومندّدين بالجيش الأردني العميل للاستخبارات الأميركية، وقد وزعت بيانات عدة خلال التظاهرة، أدانت مؤامرة الصمت المريب من قبل المخطط الأميركي – الإسرائيلي الذي يهدف إلى القضاء على حركة المقاومة عن طريق الحكم الرجعي الأردني. كما دعوا إلى " إسقاط الحكم العسكري الفاشستي... والتبرع بالدم وبكافة المواد الطبية إلى الهلال الأحمر الفلسطيني..." [3].

واستمرّ الاهتمام اللبناني الرسمي والشعبي مع استمرار المجزرة الدامية في الأردن. فكلفت الحكومة اللبنانية الدكتور حليم أبو عز الدين سفير لبنان لدى الجمهورية العربية المتحدة ليمثل لبنان في الاجتماع الطارئ لمجلس الجامعة العربية، بناءً على الدعوة التي تلقاها لبنان من الأمين العام للجامعة لحضور مؤتمر القمة العربي الذي قرر عقده في ٢٢ أيلول ١٩٧٠، للبحث في أحداث الأردن التي استأثرت باهتمام المسؤولين اللبنانيين المتخوفين من "الانعكاسات العربية و الدولية التي بدأت تظهر من جراء مضاعفات الوضع في الأردن، كما يخشون من هذه الانعكاسات على لبنان" [4].

---

[1] – برقية الرئيس حلو إلى الملك حسين منشورة في كتاب " لبنان ١٩٤٩–١٩٨٥ ... "، مصدر سابق، ص ٦٣٠ .

[2] – برقية الرئيس حلو إلى ياسر عرفات، منشورة في كتاب " لبنان ١٩٤٩–١٩٨٥.." ، مصدر سابق، ص ٦٣١ .

[3] – " تظاهرات ضخمة تأييداً للمقاومة"، خبر منشور في جريدة "الأنوار"، العدد ٣٥٥٢، الصادر في ٢٠ أيلول ١٩٧٠، ص ٣ .

[4] –" اهتمام بالغ بتطورات الوضع في الأردن"، خبر منشور في جريدة" الأنوار"، العدد ٣٥٥٤، الصادر في ٢٢ أيلول ١٩٧٠،ص ٢.

عقد وزير الداخلية السيد كمال جنبلاط سلسلة اجتماعات في ٢١ أيلول ١٩٧٠. بحث فيها انعكاسات تطور الأحداث في الأردن على أوضاع الأمن الداخلية، وأدلى بتصريح بعد اجتماعه برئيس الجمهورية شارل حلو اعتبر الوضع مؤسفاً وخطيراً للغاية "والمهم الآن أن نتخذ في لبنان سلسلة تدابير عاجلة للإسهام في إنقاذ الجرحى الذي يموتون في شوارع عمان لعدم توافر وسائل الإسعافات اللازمة لهم ... وتقتضي هذه التدابير بأن تتولى وزارة الصحة معالجة الجرحى في مستشفيات تخصص لهذه الغاية، بعد استقدامهم من الأردن بواسطة طائرات خاصة تابعة لشركات الطيران العربية والدولية..." [1].

لبّى الرؤساء والملوك العرب دعوة الرئيس عبد الناصر إلى عقد قمة عربية، بحضور السيد ياسر عرفات والملك حسين. وقد بذل فيها عبد الناصر جهداً مضنياً أدّى إلى توصل مؤتمر القمة لاتفاق جماعي ينصّ " على وقف إطلاق النار وانسحاب الجيش الأردني وأفراد المقاومة من كافة المدن الأردنية " [2].

وهكذا حسمت المعركة لصالح الملك حسين الذي عمد إلى طرد كل الفصائل الفلسطينية المسلحة من المملكة الأردنية بعد تكبيدهم خسائر فادحة، وملاحقتهم بقصد إخراج " الفدائيين من معاقل معسكرات التدريب حيث كانوا يقيمون في الغابات بعيداً عن السكن" [3].

وهذا ما دفعهم إلى الانتقال إلى لبنان بسلاحهم تمهيداً لانطلاق عملياتهم الفدائية منه ضد إسرائيل. التي حوّلت أنظارها عن الأردن ، وأخذت تكثّف غاراتها العدائية الواسعة النطاق على المواقع الجنوبية اللبنانية ، متذرّعة بالأعمال التي تقوم بها المنظمات الفلسطينية ضدها انطلاقاً من الأراضي اللبنانية. وكانت إسرائيل لا تأبه للشكاوى التي كان لبنان يوجهها إلى مجلس الأمن الذي اتخذ قراراً بتاريخ ٢٦ حزيران ١٩٧٢ ، قضى فيه "بإدانة إسرائيل لأعمالها العدوانية ضد أراضي وسكان لبنان ومطالبتها بالامتناع عن أي عمل عسكري ضد لبنان". [4]

كما أن عملية "ميونيخ" في ألمانيا دفعت إسرائيل إلى أن تجعل من لبنان بالذات هدفاً رئيساً لمواجهة نشاط الفدائيين، حتى أصبحت بعملياتها تريد "اغتيال أمة"، وهذا ما

[1] – وزير الداخلية يقترح "إقامة جسر جوي بين بيروت وعمان لإغاثة الضحايا"، خبر منشور في جريدة "الأنوار" العدد ٣٥٥٤، الصادر في ٢٢ أيلول ١٩٧٠، ص ٢.

[2] – محمود رياض، "الأمن القومي العربي..."، مرجع سابق، ص ٣٥١، و يذكر بأنه عقب الأزمة توفي الرئيس جمال عبد الناصر، وشهد الشرق الأوسط مشهداً لم يشهد مثله في جنازته التي تمت في أول تشرين الأول ١٩٧٠.

[3] – الحزب التقدمي الاشتراكي، " ربع قرن من النضال"، مصدر سابق، ص ٣١٦.

[4] – منشورات المركز العربي للمعلومات، " ابنان ١٩٤٩–١٩٨٥ ... "، مصدر سابق، ص ٦٥٣ .

أعلنه وزير خارجيتها « أبا إيبان »، خلال مؤتمر صحفي عقده في ٨ أيلول ١٩٧٢، استنكر فيه بشدة الاعتداء الذي ارتكبه الفدائييون ضد أحد عشر رياضياً، كانوا يشاركون في دورة الألعاب الأولمبية في ألمانيا الغربية أوائل أيلول ١٩٧٢، وأعلن أن مسألة السلام بالنسبة إلى إسرائيل أخذت تحتل المرتبة الثانية بعد الحرب، كما أكّد أن إسرائيل " ليست مستعدة لقبول أيّ مبادرة سلام أو الردّ على أيّ مبادرة قبل أن تتعهد الدول العربية اتخاذ إجراءات ملموسة ضدّ الإرهابيين" [1].

وهكذا بات التمركز الفلسطيني المسلح في لبنان محطة تستهدفها إسرائيل لتنفيذ ردود فعلها على مناطقه بشكل عنيف.

سياسة الرئيس فرنجية الداخلية والانتخابات النيابية ١٩٧٢

كان الرئيس سليمان فرنجية يدرك أن الاستقلال هو نتيجة انصهار مشيئة اللبنانيين وصنع إرادتهم الموحدة، لذلك كان متشبّثاً به وبالوحدة الوطنية، فقد دعاها دائماً لتزداد صموداً أمام الصراعات الخارجية، العربية أو الدولية، من أن تلقي بثقلها وانعكاساتها السلبية على التلاحم الداخلي. لكن التطورات المعقّدة أبت إلا أن تصدع الجهة الداخلية. فلم يستطع الرئيس تحت ثقل ضغطها من دفعها، بالرغم من مساعيه الدائمة على الصعيد الداخلي والخارجي لمنع تفجير الأزمة.

وأراد رئيس العهد إجراء التغيير بالتبديل نحو الأحسن وبالمنهجية العلمية التخطيطية في كافة الميادين، فكلف رئيس الوزراء صائب سلام تأليف "حكومة الشباب" أو حكومة "التقنوقراط" التي تتمتع بالاختصاصات والكفاءات اللازمة، والتي تم تشكيلها من خارج المجلس النيابي. لكنها أثارت ردود فعل متباينة خلال مناقشة البيان الوزاري في ١٧ تشرين الأول ١٩٧٠، إذ أصيب النواب بخيبة أمل تامة. فحسب رأي البعض، إن أصول النظم الديمقراطية البرلمانية تقضي أن تكون الحكومة من داخل المجلس، أو على الأقل مطعمة، وذلك لأن الحكومة بحاجة إلى تغطية سياسية. وقال آخرون إن يأتي التقنوقراط أو وكلاء وزراء

[1] – المؤتمر الصحفي لوزير الخارجية الإسرائيلي منشور في جريدة "النهار"، العدد ١١٥٢٣، الصادر في ٩ أيلول ١٩٧٢، ص ٨. هذه العملية قامت بها عناصر من المقاومة الفلسطينية المتطرفة تابعة لمنظمة سرية ظهرت في نهاية عام ١٩٧١ تدعى "أيلول الأسود"، هي فرع من التنظيم الفلسطيني" فتح". وقد حددت اهدافها بالثأر لفلسطينيّ الأردن، وكانت تتألف قيادتها من ثلاثة أشخاص هم: كامل ناصر، ومحمد يوسف النجار الملقب بأبي يوسف وكامل عدوان الذين عملوا على توسيع نشاطهم فيما بعد باختطاف الطائرات وتوسيع العنف ضدّ العدو، ومما دفع إسرائيل إلى أن تباشر بعد هذه الحادثة حرباً سرية ضد قواعد هذه المنظمة خاصة. وضد الفدائيين عامة. يراجع بهذا الشأن للمزيد من التفصيل:

- Jade Roche, “Liban: le veritable enjeu”, op. cit, p 31.

كخطوة أولى لدخولهم المعترك السياسي فيما بعد، لأن التجربة عسيرة والطريق وعرة المسالك. وهم غير قادرين على تحمل الأعباء في هذه الفترة الصعبة. وكان يتحتم على رئيس الوزراء، برأي النائب لويس أبو شرف، أن يأتي بقادة سياسيين "لا خبراء اختصاصيين ، فيما تعصف في الشرق، ولبنان جزء منه، رياحٌ سياسية عاتية تقضّ المضاجع، وتضع المصير على كفّ عفريت. كان الأجدر أن تأتي حكومة قوية تسند الرئيس القوي، تتجمع فيها الكفاءات السياسية والاختصاصات السياسية والعلمية. والأحداث الدولية والعربية لا نجابهها بحكومة كلها حماس، كلها اندفاع، كلها علم، كلها كفاءة، في ظروف تطغى فيها السياسة على غيرها من الاعتبارات". [1]

بالمقابل، أعلن النائب ميشال ساسين احترامه وموافقته على هذه الوزارة التي تمثل المواطنية الصالحة وزخم الشباب بالإصلاح والتخطيط الذي يتوق إليه كل لبناني. إذ أعطته إمكانية "اشتراكه يوماً في الحكم، ولأنها وضعت العلم والطموح الخاص في سبيل الخدمة العامة." [2]

بينما اعتقد النائب بشير الأعور الذي أفرحته التشكيلة الجديدة، أن الحاكمين هم أصحاب القاعدة الشعبية، من ذوي العلم والمعرفة والاختصاص، أما فشلهم فمردّه إلى التناقضات الموجودة داخل الحكومة الواحدة التي لا يجمعها قاسم مشترك ولا هدف واحد، يمكّنهم من العمل متعاونين لما فيه خير ومصلحة الشعب. فقد اعتبر أن المسكين بزمام الأمور كانوا بالحقيقة يؤلفون " فريقَيْ شدّ حبل، كلّ يشدّ لجهته مع التصميم على ألا يمتلك الحكم أو ينقطع الحبل خوفاً من أن يأتي إلى الحكم غيرهم من رجال السياسة. كان الحاكمون يدعون إلى وضع حدٍ للفساد والمحسوبية والاستزلام في الإدارة والقضاء، بينما بعضهم، وإن كانوا قلة، لم يقدموا المثل الصالح على الاستقامة وعدم التدخل في كل كبيرة وصغيرة لمصلحة شخصية أو لمصلحة حزبية... فكانوا ينقسمون على بعضهم عندما تطرح على البحث المواقف المصيرية فتنقسم القاعدة الشعبية بدلاً من التساند لمواجهة الأحداث صفاً واحداً..." [3]. لذلك رأى وتمنى النائب كمال جنبلاط، المؤيد لهذه الخطوة الجريئة، في سبيل تجديد المؤسسات البرلمانية، أن تُجري الوزارة الجديدة الشابة تبديلاً في النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم لا أن يعملوا على " الحفاظ عليه، في تمثيل النزاعات الوطنية اللبنانية العربية في البلاد التي تريد الالتقاء والتعاون إلى أبعد الحدود مع شعوب ودول العالم العربي" [4].

---

1 – يوسف قزما خوري، " البيانات الوزارية..." ، المجلد الثاني، مصدر سابق، ص ١١٢٥.
2 – المصدر نفسه، ص ١٠٨٥.
3 – يوسف قزما خوري، " البيانات الوزارية..." ، المجلد الثاني، مصدر سابق، ص ١١٢١.
4 – المصدر نفسه، ص ١٠٩٩.

هذه الحكومة التي لاقت معارضة قوية ، أرادت تحقيق ثورة فعلية من فوق، فهدفت بعد أيام من تأليفها إلى إنهاء عهد الديكتاتورية حيث عمدت إلى القضاء على "المكتب الثاني" وذلك بإجراء التحقيقات مع كبار ضباطه الذين صدرت أحكام تقضي بسجنهم بتهمة " تزوير الانتخابات وسوء استخدام الأموال العامة ومخالفات قوانين الجيش، ولكنهم تمكنوا من الهرب إلى سورية وطلب اللجوء السياسي فيها." [1] ولكن ما لبث أن طوي الملفّ، لأنه بات يطول العديد من السياسيين.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الحكومة لم تكن مقبولة لا من قبل الإقطاع السياسي ولا من قبل البورجوازية، وبالأحرى من أصحاب التشكيلة الاقتصادية – الاجتماعية – السياسية التي تحكم البلاد، من عهود. والتي تعودت الاحتفاظ بالحكم والسيطرة عليه. لذا لم يُكْتَب لهذه الحكومة "الشهابية" النجاح الطويل، بل سقطت وتألّفت حكومة جديدة على أثر الانتخابات النيابية.

أدرك الرئيس فرنجية أن النظام الديمقراطي البرلماني ولبنان توأمان لا ينفصلان. لذا حاول تطبيق وترجمة أقواله التي طالب فيها سابقاً الرئيس شارل حلو في ٨ تشرين الأول ١٩٦٩[2]، بكفّ يد تسلّط "المكتب الثاني" مغتصبة السلطة التي كانت تمضي في تهديم النظام البرلماني، وتقويض أركانه وتعطيل الحياة البرلمانية، وذلك عن طريق حصر مهامه في القضايا العسكرية، وعدم تدخّله بالأمور السياسية والإدارية. لذلك، عند تسلم الرئيس فرنجية سدة الرئاسة أعاد الحرية والديمقراطية إلى الحكم، إلى أصولها، وعمد إلى إشاعة مناخ الحرية وتوطيد الأمن، فهو في البداية، والحقيقة اتصف "بطهارة الضمير، نظافة الخلق والجدّية والإخلاص في العمل". [3]

كما يلاحظ أنه ما إن اقترب موعد الانتخابات النيابية لعام ١٩٧٢ حتى صرح في لقائه الشهري مع الصحفيين عن حياد الدولة التام في الانتخابات بغية إعطاء المواطن حقّه في اختيار نوابه، وأعلن ترحيبه "بالمرشح الذي يفوز، معتمداً على ثقة الشعب به، أما المرشح الذي ينتظر مساعدات خارجة عن إرادة الشعب فإنه يبحث عن المحال.. وإن أملنا كبير أن يفهم الجميع أن التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد هو أمر غير مستحب"[4].

---

1 – تيودور هانف، " لبنان تعايش في زمن الحرب ..." ، مرجع سابق، ص ١٦٤.
2 – الوثيقة رقم (٧٧).
3 – صائب سلام، " كلمات ومواقف ١٩٥٤– ١٩٩٠" ، مركز صائب سلام للأبحاث والتوثيق، بيروت، لا تاريخ، ص ٣٠٢.
4 – حديث الرئيس فرنجية للصحافيين منشور كاملاً في جريدة "النهار"، العدد ١١٣٦٩، الصادر في ٧ نيسان ١٩٧٢، ص: ١–١١.

لذلك عمدت الدولة إلى مضاعفة جهودها لتوفير الأجواء الهادئة أمام محاولات بعض المرشحين الذين لا أمل لهم بالنجاح، لتنشيط العزائم، أو لتعطيل فوز مرشحين معيّنين. فأصدرت وزارة الداخلية سلسلة بلاغات لتسهيل " مهمة مندوبي الإعلام الرسمي" [١] وذلك لمنع حصول أعمال شغب وإخلال بالأمن. ومن أجل منع وقوع الاصطدامات الحزبية، أمرت بإنزال قوات من الجيش ليلة الانتخابات في ١٥ نيسان ١٩٧٢، لمساندة قوات الأمن في دورياتها، وزودتها بتعليمات مشددة لقمع المخالفات ومراقبة تنفيذ القرارات الصادرة عن وزير الداخلية الذي أدلى بتصريح في الليلة ذاتها، بعد اجتماعه باللجنة المؤازرة في الإشراف على الانتخابات، أكّد فيه المحافظة التامة والكاملة للدولة في اتخاذ كل الإجراءات الدقيقة لتوطيد الأمن وتأمين سلامة سير العمليات الانتخابية، كما شدد على عملية مكافحة الرشوة التي ستكون "دقيقة وصحيحة وشاملة بحيث يتاح للمواطن الشريف أن يدلي بصوته بشرف وأمانة لما فيه مصلحة لبنان، إنما لا يجوز أن نترك لمن يريد أن يشتري الضمائر ولا الضمائر الرخيصة أن تتعرض للشراء، هناك أجهزة خاصة تقوم بذلك، وستكافح هذا الأمر بشدة وقسوة لنتخلص من هذه الأزمة." [٢].

وما إن أعلنت النتائج النهائية للانتخابات الأنجح في تاريخ الكيان، حتى أثارت ارتياح كبار المسؤولين للحياد الذي التزمته الأجهزة المعنية، وخاصة بعد سقوط أصدقاء للحكم أمثال نسيم مجدلاني وعدنان الحكيم، وهذا ما دفع رئيس الوزراء صائب سلام للإعلان خلال ندوة صحفية في ١٧ نيسان ١٩٧٢ انتصار الحكم والديمقراطية في لبنان بالأمن والحرية والحياد التام، ودعا الناس إلى تقبل النتائج كما هي لأنها تعبر عن الديمقراطية الصحيحة، فهذا هو "النظام الذي نعيش فيه ونحن من مركز الحكم المسؤول نقول إن انتصار لبنان كان بانتصار الحكم وبانتصار النظام" [٣].

---

[١] – البلاغ الأول: يسمح لموظفي وزارة الإعلام المكلفين بمهمات اعلامية بموجب ترخيص من وزير الإعلام، التجول في الدوائر الانتخابيةِ ودخول أقلام الاقتراع في بيروت والشمال وعلى الجهات المختصة تسهيل مهامهم.
– البلاغ الثاني: يذكر وزير الداخلية المحافظين بنص المادة ٤٩ من قانون الانتخاب في ما يتعلق بالمعزل ويوجب اختلاء الناخب بنفسه فيه ليحجبه عن الانظار عند وضع ورقة الاقتراع في الظرف. فعلى رؤساء الاقتراع التأكد من أن الناخب قد تقيد بأحكام هذه المادة.
– البلاغ الثالث: يرجى من المحافظين والقائمقامين وسلطات الأمن تسهيل مهمة مندوبي الوكالة الوطنية للأنباء والإذاعة اللبنانية وجميع موظفي وزارة الإعلام المكلفين تغطية الأنباء الداخلية في أثناء سير عمليات الاقتراع". منشورة في جريدة "النهار"، العدد ١١٣٧٨، الصادر في ١٦ نيسان ١٩٧٢، ص ٢.

[٢] – تصريح رئيس الوزراء صائب سلام منشور كاملاً في جريدة "النهار"، العدد ١١٣٧٨، الصادر في ١٦ نيسان ١٩٧٢، ص ٢. كما يذكر أنه صدر عن وزارة الداخلية، ص ١، بلاغ نصه: لمناسبة الانتخابات النيابية يطلب إلى غير اللبنانيين عدم التجول في ... ١٦ نيسان ١٩٧٢ وحتى منتصف الليل باستثناء عمال المطابع والمستشفيات ومن يحمل ترخيصا خاصا بالتجول، وللبنانيين الحق في التجول التام في مختلف المناطق اللبنانية... في بلاغ آخر... وجوب إبراز صورهم الشمسية على بطاقات هوياتهم تحت طائلة منعهم من الاقتراع...

[٣] – "حياد الأجهزة في المرحلة الأولى"، خبر منشور في جريدة "النهار"، العدد ١١٢٨٠ الصادر في ١٨ نيسان ١٩٧٢، ص ١٠.

وفي المقابل، أثارت النتائج الانتخابية أحاسيس ومشاعر بعض النواب، مثال النائب رشيد كرامي الذي حصل على (١٦٩٧٤) صوتاً، أي أقل من النائب عبد المجيد الرافعي الحائز على (١٧٥١٧) صوتاً، وذلك للمرة الأولى في حياته السياسية، وقد دفعه ذلك إلى الإدلاء بتصريح لجريدة "النهار" في ١٧ نيسان ١٩٧٢ أعلن فيه انطباعه السيئ تجاه حياد السلطة الذي كان وهماً، فاتهمها بالتلاعب والضغط خلال عمليات الاقتراع لإسقاط المعارضين لها، في حين تحدث منافسه النائب الرافعي عن الحرية والديمقراطية التي سادت، مؤكداً أن فوزه هو ردة فعل على الإقطاع السياسي، وأن الأصوات التي حصل عليها هي من قبل المناطق والمستويات الشعبية التي تمثلها "كل الفئات المستقلة والحيادية التي تشاركنا المآخذ على الإقطاع ورأت فينا الأمل في خرق لائحة الإقطاع" [١].

وبالرغم من بعض الشكاوى الواردة من أهالي البقاع ولبنان الجنوبي حول سير العمليات الانتخابية [٢]، فإن الانتخابات النيابية " كانت أنزه وأصدق انتخابات في التاريخ اللبناني " [٣]، حتى أن الاكثرية المطلقة من النواب شهدت بنزاهتها وحيادها، وذلك خلال مناقشة البيان الوزاري في ٢٧ أيار ١٩٧٢، إلاّ أنه ظهر بعض التباين في المواقف والآراء، مثال هجوم النائب مخائيل الضاهر على النائب عثمان الدّنا الذي وصف الانتخابات بأنها مسخرة سيسجلها التاريخ لأنها جرت في جوّ من الإرهاب والضغط والاعتقالات، وتمنى عليه الضاهر أن يعبر عن ذلك عندما كان حقيقةً يجري التنكيل والإرهاب والتسلط خلال اثنتي عشر سنة خلت، وليس في ظل هذا النظام الذي تجري فيه "وللمرة الأولى في تاريخنا السياسي انتخابات حرة نزيهة لا تشوبها شائبة" [٤]، وقد أيّده في ذلك النائب علي الخليل الذي اعتبر أنّ المجلس الجديد قد كسر الطوق التقليدي للانتخابات النيابية اللبنانية عند خرقه الحصار الوهمي للزعامات التقليدية وتسفيهه الرشوة والمرتشين، أما النائب نديم نعيم فقد رفض أن يطلق تهمة الرشوة والضغط على الانتخابات، إذ يكون "ظالماً بقوله، لأن الكثيرين من الذين دخلوا تحت قبة هذا البرلمان، لما كانوا هنا، لو كان ما قالوا به صحيحاً" [٥].

كذلك شهد النائب عبد اللطيف الزين لهذه الانتخابات المعبرة عن الإرادة الشعبية والتي لم يتعود المواطنون على مثيل لها لسنوات طويلة من حرية وحياد وديمقراطية، لكنه حاول أن يوضح بعض الأخطاء التي ارتُكبت خلال سير العمليات، إذ قال إنّ الناخبين في

---

[١] – تصاريح "الرئيس كرامي والرافعي" منشورة كاملة في جريدة "النهار"، العدد ١١٢٨٠، الصادر في ١٨ نيسان ١٩٧٢، ص: ٢–٥.

[٢] – للمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع ومراجعة الصحف الصادرة في ٢٤ نيسان ١٩٧٢.

[٣] – تيودور هانف، " لبنان تعايش في زمن الحرب ... " ، مرجع سابق ، ص ١٦٤.

[٤] – يوسف قزما خوري، "البيانات الوزارية..."، المجلد الثاني، مصدر سابق، ص ١١٩٩.

[٥] – المصدر نفسه، ص ١٢٠٧.

الانتخابات الأخيرة "بعيدون عن الضغط والإكراه، بعيدون عن التنكيل وعن السجون، بعيدون عن السير في طريق معين، كما كانت تفعل السلطة في الماضي، ولكنهم في هذه الانتخابات لم يكونوا، مع الأسف، بعيدين عن الرشوة، في أغلبية المناطق اللبنانية، إذ حلت الرشوة محل الضغط على الحرية ومحلّ التنكيل والإكراه، حتى أن الرشوة في بعض الدوائر رافقت كل ذلك" [1].

وبهذا، يمكننا الاستنتاج أن عهد الرئيس فرنجية استطاع إبعاد شبح الأجهزة الأمنية والتدخل السلطوي عن سير العمليات الانتخابية، الأمر الذي جعل بعض المهيمنين المحتكرين للكراسي النيابية يتضايقون ويختلقون المزاعم أو المسوّغات التي لا طائل تحتها.

ويمكن القول، إن الرئيسين سليمان فرنجية وصائب سلام قد نجحا خلال الانتخابات البرلمانية، في " تقويض كل قواعد العهدين الشهابيين المتعاقبين ". [2]

الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان ١٩٧٢- ١٩٧٣

أ- الاعتداء الإسرائيلي على مخيّم نهر البارد في ٩ أيلول ١٩٧٢

شنّت الطائرات الإسرائيلية غاراتها في عمق الأراضي اللبنانية، وذلك رداً على عملية "ميونيخ"، فقصفت بوحشية مخيّم نهر البارد وبلدتي الرفيد وراشيا الوادي" محدثة خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات...وكان معظم الضحايا من الأطفال والنساء...ودمرت عشرات المنازل" [3].

على الأثر، عقد مجلس الوزراء جلسة استثنائية برئاسة الرئيس سليمان فرنجية، قرر خلالها تقديم شكوى إلى مجلس الأمن بشأن الاعتداءات الإسرائيلية. أدان فيها العدوان الذي يتنافى والقواعد البدائية لكل حضارة، وبرّر عملية "ميونخ" التي قامت بها جماعة من الناس بدافع اليأس والاستفزاز المستمر، كما ناشد الدول الكبيرة معالجة أسباب هذا اليأس، بأن يضعوا "موضع التنفيذ، دون أن يكون هناك من تحيز لفريق على آخر، ما يؤمنون به من

[1] – المصدر نفسه، ١٢٤٧.

[2] – نقولا ناصيف، " ريمون إده ... " ، مرجع سابق، ص ١٢٦.

[3] – "الطائرات الإسرائيلية تضرب المخيمات و المدن و القرى"، خبر منشور في جريدة "النهار"،العدد ١١٥٢٣، الصادر في ٩ أيلول ١٩٧٢، ص ١ .

مبادئ سامية هي في أساس شرعة حقوق الإنسان التي تعهدوا برعايتها والذود عنها. وإن لم يكن ذلك فلا أساس صحيحاً لسلام مستقر لأن السلام ثمرة الحقّ والعدل والإنصاف" [1].

وإضافة إلى موقف مجلس الوزراء اللبناني هذا، كان للنواب أيضاً مواقف مستنكِرة بدورها الغارة الإسرائيلية على نهر البارد ومندّدة بها. كما أجمع نواب معارضون وموالون على استنكار الموقف الأميركي المنحاز إلى إسرائيل وحمّلوه مسؤولية العمليات البربرية التي تنفذها، وحذروا من إمكانية تسبب أضرار بالغة بمصلحة العلاقات العربية – الأميركية، لأنها تشجع إسرائيل على موقفها المتعنّت برفضها قبول الحلول السلميّة لتحقيق التسوية الشاملة. كما تساعدها في تحدي قرارات الأمم المتحدة وتجعلها تحرج عدداً كبيراً من الدول العربية الصديقة لها وتدفعها إلى "اتخاذ مواقف جديدة من وحي الانحياز الأميركي لإسرائيل" [2].

في هذه الفترة، نشر السفير الأميركي وليم بافم (William Bafam) تقريراً موجزاً عن أوضاع الفدائيين في لبنان، بقصد توسيع شقة الخلاف بين المعارضين والمؤيدين للنشاط الفدائي، وذلك في توضيحه أن غايته هي تحريض إسرائيل على ضرب القرى الحدودية بأمل إغضاب الأهالي، ودفعهم إلى اتهام الجيش اللبناني بالوقوف مكتوف الأيدي في وجه الهجمات الإسرائيلية. ومن جهة أخرى، حثّ إسرائيل على ضرب الفدائيين المتطرّفين الذين يريدون توسيع إرهابهم، " لأن الفوضى و الخلافات تسيطر فيما بين قادتهم الذين يتلقون مساعدات مالية من الجزائر والعراق وكوريا الشمالية واليمن الجنوبية... " [3]، وكأنه بذلك يسعى إلى تعظيم الخوف لدى الفئة المتخوفة على النظام اللبناني، دون أن يأخذ باسم دولته وسواها من البلدان بعين الاعتبار ما يسببه ذلك من آثار سلبية على النظام السياسي الدقيق لهذا البلد.

ونجح في الواقع الدعم الأميركي لإسرائيل بتشريع باب الاعتداء الواسع على الأراضي اللبنانية، بغية القضاء على "الفدائيين الثوريين المتطرفين"، لكنه فشل مبدئياً في إثارة الخلافات بين الجيش والمقاومة الفلسطينية، أو بين الموالين والمعارضين للنشاط الفدائي، بهدف تمرير وإنجاح المخطط الذي مررته في الأردن، عندما هاجمت القرى الجنوبية في ١٦ أيلول ١٩٧٢. وهذا ما جعل مجلس النواب يعقد جلسات سرّية متتالية لبحث الاعتداء الإسرائيلي على الجنوب، ومناقشة السياسة الدفاعية. وقد أثيرت في المجلس مختلف وجهات

[1] – الوكالة الوطنية للأنباء، "توجيهات فخامة الرئيس سليمان فرنجية وخطبه ورسائله في المناسبات الوطنية والزيارات والمحادثات الرسمية ١٧ آب ١٩٧٢– ١٧ آب ١٩٧٣ "، لا تاريخ، ص ١٧.

[2] – "المصالح الأميركية تتعرض للخطر"،خبر منشور في جريدة "النهار"، العدد١١٥٢٤، الصادر في ١٠ أيلول ١٩٧٢، ص ٢ .

[3] – "تقرير سريّ للسفير الأميركي عن الفدائيين في لبنان"، منشور في جريدة "النهار"، العدد ١١٥٢٨، الصادر في ١٤ أيلول ١٩٧٢، ص: ١– ١٢ .

النظر التي أشبعها النواب درساً ومناقشة عملاً بما يفرضه الظرف الدقيق من مصارحة ومسؤولية، وارتأى أنه ليس من شكّ أو خلاف في أن القضية الفلسطينية هي أخطر من أن تلقي أعباءها على كاهل دولة عربية منفردة، بل إن قومية المعركة تفرض أن تنهض لها الدول العربية مجتمعة، لذا صوّت المجلس، بالأكثرية المطلقة، على قرار أوصى فيه الحكومة بما يلي:

- " دعوة الدول العربية إلى عقد اجتماع عاجل لوضع خطة مشتركة وشاملة يتحدد بموجبها دور كل من الدول العربية وكيفية إسهام الشعب الفلسطيني فيها.
- تعزيز الجيش اللبناني عدّةً وعدداً وتجهيزه بوسائل الدفاع المتطورة والكافية لتمكينه من القيام بواجبه المقدس بالدفاع عن أرض الوطن.
- وضع مشروع قانون خدمة العلم وعرضه على المجلس في أقرب وقت.
- تصعيد الحملة الدبلوماسية ومضاعفة النشاط الإعلامي الخارجي.
- رسم سياسة إنمائية شاملة لمناطق الحدود المتضرّرة والعمل على تنفيذها بأسرع وقت" [1].

وعلى صعيد آخر، إجتمع حزب الكتائب برئاسة بيار الجميل، والهيئة الوطنية برئاسة أمين العريسي، وأعلنا في ١٨ أيلول ١٩٧٢، وحدة الجبهة الداخلية "ومساندتهما للدولة والجيش اللبناني في النضال الوطني ضدّ العدو" [2].

اكتمل هذا الاجتماع الوطني وترجم بالخطوة الإيجابية المتمثلة بالتقاء الشيخ بيار الجميل الرئيسَ سليمان فرنجية، في المؤتمر المنعقد في "شتورا بارك أوتيل" بتاريخ ٢٢ و٢٣ و٢٤ أيلول ١٩٧٢ [3]، وأعلن الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة عربي عاجل، من أجل إيجاد خطة دفاعية عربية موحدة متماسكة، توزّع فيها المسؤوليات وتنسّق الأدوار. كما أكد العمل على تعزيز الجيش اللبناني بالرجال والسلاح وضرورة التفاهم بين اللبنانيين والفلسطينيين، وكما

[1] – محاضر مجلس النواب، جلسة ١٧ أيلول ١٩٧٢، ص ٥٥٣.
[2] – بيان "حزب الكتاب والهيئة الوطنية"، منشور في كتاب "لبنان ١٩٤٩ – ١٩٨٥ الاعتداءات الإسرائيلية..."، مصدر سابق، ص ٦٥٥.
[3] – رسالة الرئيس سليمان فرنجية إلىالملوك والرؤساء العرب حول الاعتداءات الإسرائيلية في ١٦ أيلول ١٩٧٢"، منشورة في كتاب" لبنان ١٩٤٩– ١٩٨٥ ..."، مصدر سابق، ص: ٦٥٤ – ٦٥٥.

أوصى المؤتمر "بتوسيع أفق الحوار مع الأخوان الفلسطينيين وتعميق التفاهم المتبادل، بشكل منتظم ودائم، انطلاقاً من المبدأ القائل بأن لبنان هو وحده المسؤول عن مصيره..." [1].

لقد تحفّظ "الحزب الديمقراطي"، في موقفه تجاه الإسراع في بناء القدرة الدفاعية بالوسائل الحديثة التي تؤمن حماية الوطن من الأطماع الإسرائيلية في أرض لبنان وخاصة في جنوبه، لأنها على الأقل خطوة، إن لم تضمن النجاح الأكيد في الظروف الراهنة، سوف تساهم إلى حدّ ما في التردد والحذر من القيام بأية محاولة عدوانية، كما شدّد على الإسراع بتنفيذ المقررات التي أصدرها مجلس النواب، ورحّب به. لكنه توقف عند نقطة مهمة هي خدمة العلم التي تعد الشباب لحماية الوطن والذود عنه، بالإضافة إلى مبرراتها الأخرى التي من أهمها:

- " مبرّر وطنيّ مجتمعيّ، لأنها تساعد على صهر وتناظم المواطنين والمواطنات في بوتقة أخوية حياتية مشتركة...
- مبرّر تربويّ، لأنها تساعد على تنشئة شبيبتنا على قواعد المناقبية المدنية الضرورية لكل مجتمع يريد التقدم، من انضباط وجرأة ونكران الذات والتضحية...
- مبرّر صحيّ نظراً للحياة الرياضية الخشنة السليمة التي تفترضها وتوفرها حياة الجندية..." [2].

كما أوضح "الحزب الديمقراطي" أن التنسيق العربي والاستعدادات المشتركة مهمة جداً. لكن ذلك يشكل صعوبة كبرى في هذه المرحلة من التشتّت والبلبلة التي تمر بها البلدان العربية، فالتنسيق يفترض قوى ذاتيةً علينا أن نقويها، وعندئذ "يستقيم الكلام عن التنسيق وعن العمل الدفاعي المشترك، كما أن ضربنا المثل على جدية الاستعداد سوف يساعد سوانا على الاقتداء بنا، كما أنه يؤهلنا على مطالبة باقي الدول العربية بالحذو حذونا" [3]، دون الاتكال على الصداقات الدولية،وخاصة أميركا وبريطانيا. أمّا العلاقات الديبلوماسية التي تغني عن مسؤوليات الدفاع المسلح، وإن شكّلت غطاء معنوياً بوجه العدو، فإنها ليست الدرع المضمون الفعال لصدّ الهجمات العدوانية. وأضاف أن "الصداقات الدولية ليست سوى عنصر متمم لقوانا الذاتية، ونخطئ كثيراً عندما نتصوّر بأن الصداقات الدولية تحلّ محلّ مسؤولياتنا الذاتية...فلا نخدع بالتعهدات الكاذبة ولا نبني سياستنا على معطيات غير واقعية..." [4].

[1] – توصيات المؤتمر الكتائبي الخامس عشر، منشور كاملاً في المصدر نفسه، ص ٦٥٦.
[2] – الوثيقة رقم (٨٠)، ص ٤.
[3] – الوثيقة نفسها، ص ٣.
[4] – الوثيقة رقم ٨٠، ص ٨.

لم يصمد هذا التلاحم الهشّ أمام الأطماع الإسرائيلية والاعتداءات المتكررة (اعتداء على البداوي والبارد في ٢١ شباط ١٩٧٣)، فبقي لبنان بعيداً عن تنفيذ سياسته الدفاعية، بموازاة صعوبة التنسيق العربي والاستعدادات المشتركة في المرحلة التي يعاني العرب فيها الخلافات، وخاصة في وجه الجهات التي تعتمد على التعهدات الدولية. وأصبح الوجود الفلسطيني يشكل بداية لشرخ سياسيّ على الساحة اللبنانية التي باتت مهيأة لإحياء الخلافات بين النخب اللبنانية بعد ردود الفعل الإسرائيلية المستمرة.

ب- الاعتداء الإسرائيلي على مخيمي البداوي والبارد في ٢١ شباط ١٩٧٣

قامت فرقة من رجال الكومندوس الإسرائيلي في ٢١ شباط ١٩٧٣ باعتداء على مخيَّمَيْن للاّجئين الفلسطينيين في البداوي والبارد في شمالي لبنان، ضمن خطة مدروسة لعمليات إنزال بحرية وجوية وبرية، دام ثلاث ساعات ونصف الساعة في "عملية تعتبر من أكثر العمليات تعقيداً منذ حرب حزيران ١٩٦٧... حيث أجمع الشهود العيان على أن الفدائيين قاوموا بشجاعة قوات الكومندوس الإسرائيلية التي يتراوح عددها بين ٢٥٠ و٣٠٠ رجل نزلت من البحر لمهاجمة مخيم نهر البارد، وتلك المنقولة بطائرات هيلكوبتر لمهاجمة مخيم البداوي" [1].

وتزامنت هذه الاعتداءات الإسرائيلية، التي مثّلت خرقاً لسيادة لبنان. مع إسقاط طائرة ركاب مدنية ليبية فوق سيناء [2] في مصر، أثارت ردود فعل عربية وغربية متنوعة، فقد عمّ الغضب جميع شعوب الدول العربية الذين شجبوا بشدة هذه الأعمال العدوانية واعتبروها "محاولة لإرهاب العرب" [3].

وأعربت الصحف البريطانية كالتايمز (Times) والفايننشال تايمز (Financial Times) والصانداي تايمز (Sunday Times) عن أن هذه الواقعة

---

[1] - "قاوم الفدائيون بشجاعة نادرة أضخم العمليات تعقيداً"، خبر منشور في جريدة "العمل"، العدد ٨٢٥٠، الصادر في ٢٢ شباط ١٩٧٣، ص ٢، لقد دمّرت الغارة عدداً من المنازل منها مستودعات التغذية التابعة لوكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين (الأونروا) ومستوصفاً ومركزاً للكفاح الفلسطيني ومدرسةً ومشغلاً للخياطة.

[2] - "المقاتلات الإسرائيلية تسقط طائرة ليبية". رواية إسرائيلية تتحدث عن أن المقاتلات الإسرائيلية اسقطت الطائرة الليبية في ٢١ شباط ١٩٧٥، لأنها تجاهلت الطلقات التحذيرية التي أطلقتها إسرائيل. أما الرواية حسب ناطق حكومي من راديو طرابلس الغرب، فقد ذكر أن الطائرة الليبية التي هي في طريقها من طرابلس إلى القاهرة قد ضلت طريقها ودخلت أجواء سيناء، منشورة في جريدة "العمل"، العدد ٨٢٥٠، الصادر في ٢٢ شباط ١٩٧٣، ص١.

[3] - "تل أبيب تحاول تخريب فرص السلام"، خبر منشور في جريدة "العمل"، العدد ٨٢٥١، الصادر في ٢٣ شباط ١٩٧٣، ص ٢، كما يذكر أن إسرائيل ردّت بأن غارتها موجهة ضدّ مراكز الفدائيين في لبنان.

ليست مجرد عمل حربي مؤسف، بقدر ما هو تصرف أرعن لا يمكن تبريره، ويجب أن تتحمل إسرائيل مسؤولية هذه الجريمة، لأنه آن الأوان بالنسبة إلى الحكومات الغربية وخصوصاً واشنطن لأن توضح موقفها، إزاء هذا الهجوم الإسرائيلي على قواعد الفدائيين في شمالي لبنان وعلى الطائرة الليبية، والذي لا يمكن السكوت عنه، "لتوضيح أن مثل هذه الفكرة لا تتمتع سوى بدعم شعبي ضئيل... ويجب إجراء تحقيق دولي غير متحيز، على أن تجري إعادة نظر أساسية في مدى استمرار الغرب في تأييد العدوان الإسرائيلي على حساب أي احتمال لتحقيق سلام في الشرق الأوسط" [1].

كما حمّلت صحيفة لوموند (Le Monde) الفرنسية، الحكومة الإسرائيلية مسؤولية الاستياء الكبير الذي أثارته أعمالها في عواصم عدة من العالم، لأن هذه الفاجعة والغارة الإسرائيلية الدموية على مخيمي اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ستؤدي إلى نتائج سلبية، كما أن هذا العمل "يبدو بالنسبة إلى الغالبية، إن لم يكن جريمة وحشية بربرية، بحسب وصف البلدان العربية، فعلى الأقل غلطة لا مبرر لها" [2].

كان رجاء صحيفة واشنطن بوست (Washington Post) الأميركية أن لا تخسر أو أن لا يختلّ تحرّكها في إيجاد حلّ يريح إسرائيل من تحرّكات القوى العربية التحررية. لذلك أسرعت وعلّقت فقط على كارثة الطائرة الليبية التي اعتبرتها جريمة أقدمت عليها إسرائيل، واعتبرت أنها تشكل صعوبة كبرى أمام المبادرة الأميركية لتسوية محتملة في الشرق الأوسط، بتوليد العنف وتأخير فرص الحلول الاستسلامية التصفوية، والقضاء على حركة التحرر العربية في مختلف البلدان العربية. لذا اعتبرت الصحيفة أن "الردّ السريع والإدانة الدولية للاعتداء الإسرائيلي يمكن أن يساعد في إقناع كل البلدان بأن تكرار مثل هذا العمل أو الثأر من شأنه أن يؤدي إلى نتائج غير محمودة، وعلى إسرائيل أن تعرف، إذا لم تبادر إلى الاعتذار ومعاقبة المسؤولين عن الحادث وتقديم التعويضات الملائمة، أنها ربّما واجهت الطلب نفسه الذي قدمته في شأن البلدان التي تؤوي خاطفي الطائرات، قطع الخدمات الجوية عنها" [3].

---

[1] - "رد الغرب كان هادئاً"، خبر منشور في جريدة "النهار"، العدد ١١٦٨٨، الصادر في ٢٧ شباط ١٩٧٣، ص ٩. نقلاً عن صحيفة "الصانداي تايمز". أما بشأن الصحف البريطانية فيمكن مراجعة جريدة "العمل"، العدد ٨٢٥١، الصادر فس ٢٣ شباط ١٩٧٣، ص ٢.

[2] - "غلطة لا مبرر لها وعمل حربي أحمق"، خبر منشور في جريدة "النهار"، العدد ١١٦٨٨، الصادر في ٢٧ شباط ١٩٧٣، ص ٩، نقلاً عن صحيفة " لوموند".

[3] - "جريمة هي الكلمة الصحيحة"، خبر منشور في جريدة "النهار"، العدد ١١٦٨٨، الصادر في ٢٧ شباط ١٩٧٣، ص ٩، نقلاً عن صحيفة " واشنطن بوست".

كما أثار هذا الاعتداء موجة من السخط والاستنكار على الصعيد اللبناني الداخلي، فقد عقد مجلس الوزراء جلسةً في ٢١ شباط، استنكر فيها رئيس الجمهورية هذه الجريمة النكراء، وشجب بشدّة ما تقوم به إسرائيل من عدوان، كما أسف رئيس مجلس الوزراء لهذه العملية، وأعلن باسم الحكومة عدم السماح لإسرائيل بأن تنال من الوحدة الوطنية، أو من العلاقة مع الفلسطينيين، لأنها كانت وما تزال تعمل لتحقيق هدفين "الأول هو محاولة وضع شقّ بيننا وبين إخواننا الفلسطينيين، وثانياً النيل من جبهة لبنان الداخلية" [١].

أظهرت هذه الردود تبايناً في المواقف السياسية، معلنةً بداية ظهور إشارات خطيرة بشأن النشاط الفدائي، إذ أصدرت الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية بياناً في ٢٢ شباط، هاجمت فيه الحكومة واتهمت السلطة والجيش بالجبن والتخاذل في مواجهة الاعتداء، وتهاونهما في حماية أرض الوطن، ودعت المواطنين إلى الاعداد الجدّي للردّ على الاعتداءات الإسرائيلية بالالتحام مع حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة من أجل فلسطين وبناء لبنان "مقاوم يحمي صمود ابنائه في الجنوب ويذود عنهم في الشمال" [٢].

دفع هذا الموقف رئيس الوزراء صائب سلام إلى الإدلاء بتصريح في اليوم نفسه، دعا فيه إلى الكفّ عن المزايدة على المسؤولين والجيش الذي لم يتمكن من صدّ العدوان بسبب الظروف التي أحاطت به كعنصر المفاجأة، والمداهمة أثناء الليل، إذ لم يكن من مجال للقيام بأية حركة، بحجّة أن العملية لم تستغرق أكثر من خمس دقائق، بالإضافة إلى أنه أعطي الأوامر لكي يقوم "بصدّ العدوان، ولكن الاتصال مع الإخوان الفلسطينيين أظهر أن أيّ عمل يقوم به الجيش كان عرضة لأن يشتبك فيه مع المقاومة الفلسطينية بدون رغبة من الفريقين..." [٣].

دعا الشيخ بيار الجميل، في تصريح له في ٢٧ شباط ١٩٧٣، إلى التفاهم مع الفلسطينيين حول الواقع اللبناني وإمكاناته، لأن الاعتداءات الإسرائيلية تعود إلى التحركات الفدائية في العلانية، بالإضافة إلى عدم قدرة الجيش على محاربة إسرائيل. كما أنه من الجريمة أن يزجّ لبنان في معركة غير متكافئة مع العدو. وتابع رئيس الكتائب القول، إنّ "دور لبنان ليس في ساحة الحرب، فإننا على استعداد للذهاب إلى الحرب إذا كان لا بدّ من ذلك،

---

[١] – كلمة السيد صائب سلام "حول الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان منشورة كاملة في كتاب "لبنان ١٩٤٩ – ١٩٨٥ الاعتداءات الإسرائيلية..."، مصدر سابق، ص: ٦٥٩ – ٦٦٠.

[٢] – بيان "الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية منشور كاملاً في جريدة "الأنباء"، العدد ١٠٧٥، الصادر في ٢٣ شباط ١٩٧٣، ص ١.

[٣] – الوكالة الوطنية للأنباء، "الشؤون العربية والدولية في عهد الرئيس سليمان فرنجية ١٧ آب ١٩٧٢ – ١٧ آب ١٩٧٣"، لا تاريخ، ص: ٢٩١ – ٢٩٣.

شرط ألا نذهب إليها وحدنا، وأن تكون الدول العربية متفقة عليها، وملتزمة نتائجها وأعباءها، وفق خطة مشتركة تتوزع فيها الأدوار والمهمات..." [١].

إزاء هذه المواقف المتناقضة ظهر موقف للمقاومة الفلسطينية اثبتت فيه للمعارضين استمرارَ مسيرتها النضالية ضدّ العدو الإسرائيلي، حتى لو طلب منهم قائد الثورة الفلسطينية بالذات إلقاء السلاح، كما فضحت مزاعم الرئيس صائب سلام حول ما ورد في اتصال بينهما ليلة العدوان بأنَّ "ليس لها أي علم عن أيّ اتصال أجراه رئيس الحكومة معها أو مع أيّ مسؤول قيادي آخر" [٢].

وهكذا استطاعت إسرائيل تحقيق مبتغاها بزرع الانشقاق وإثارة التوتّر والقلق بين الأفرقاء على الساحة اللبنانية، وخاصة بين الجيش والمقاومة.

أ- الغارة الإسرائيلية على بيروت في ١٠ نيسان ١٩٧٣

دفعت غارات ٢١ شباط البربرية منظمة " أيلول الأسود" إلى الخروج من نشاطها السرّي إلى العلنيّ، إذ نفذت تهديدها السابق واغتالت في ٢ آذار ١٩٧٣ السفير الأميركي في الخرطوم كليو نويل (Clio Noel) والقائم بالأعمال الأميركي جورج كيرتس مور (Georges Kirts More) والقائم بالأعمال البلجيكي غي إيد (Guy Eid). هذا بالإضافة إلى احتجاز رهينتين هما السفير السعودي عبدالله الملحوق، والقائم بالأعمال الأردني عدلي ناصر. في حين أعلن الرئيس الأميركي نيكسون (Nixon) في مؤتمر صحفي في اليوم نفسه رفْضه الرضوخ لمطالب الفدائيين الفلسطينيين في الخرطوم "في ظل التهديد" [٣].

---

[١] – تصريح رئيس الكتائب الشيخ بيار الجميل منشور في جريدة "العمل"، العدد ٨٢٥٥، الصادر في ٢٨ شباط ١٩٧٣، ص ٥.

[٢] – "المقاومة تفضح مزاعم صائب سلام"، خبر منشور في جريدة "الأنباء"، العدد ١٠٧٦، الصادر في ٢ آذار ١٩٧٣، ص ١.

[٣] – "الفدائيون يعدمون ثلاثة ديبلوماسيين"، خبر منشور في جريدة "العمل"، العدد ٨٢٥٨، الصادر في ١٣ آذار ١٩٧٣، ص: ١–٨.

أما لائحة المطالب للفدائيين فهي:

أولاً: الافراج بخلال ٢٤ ساعة عن الزعيم الفدائي ابي داوود و١٦ من رفاقه المعتقلين في الأردن.

ثانيا: الافراج عن العسكريّين الأردنيّين رافع الهندواي ومحمود الخليل وغيرهما من العسكريين المعتقلين في الأردن.

ثالثاً: الافراج عن ٥٠ فلسطينيا في سجون الأردن.

رابعاً: الإفراج فوراً من قبل الولايات المتحدة عن سرحان بشارة سرحان.

خامساً: الإفراج عن المعتقلات في السجون الإسرائيلية. =

وقد أثار هذا الحدث سخطاً كبيراً لدى جميع الدول الغربية، وبدا منذ ذلك الحين أن حكومات تلك البلاد لن تُبقي ذراعيها مكتوفة، عمدت إلى مواجهة ذلك بالتخطيط المشترك مع "الصديق الحليف إسرائيل" التي تعرضت بدورها بتاريخ ٩ نيسان ١٩٧٣، من قبل مجموعات فدائية، للهجوم على هدفين لها في نقوسيا بقبرص هما: طائرة لشركة الخطوط الجوية الإسرائيلية "العال"، ومنزل للسفير الإسرائيلي الذي صرح بعد الحادث بأن "الإرهابيين كانوا يستهدفونه بشكل خاص وواضح إذْ غادر مسكنه قبل الهجوم بخمس دقائق" [١].

هذه الحوادث أنتجت تسريع العملية الإسرائيلية الهمجية بتاريخ ١٠ نيسان ١٩٧٣ في قلب بيروت، أي لدى قتل قادة جماعة منظمة " أيلول الأسود": كمال ناصر، محمد يوسف النجار الملقب بأبي يوسف وكمال عدوان. ولكن كيف حدثت هذه الغارة الجديدة؟ وهل بأيدٍ إسرائيلية فقط؟

وفي كل حال، اعتبر عدوان العاشر من نيسان أهم من الغارة على المطار أو على مخيّمي البداوي والبارد، لأنها تغلغلت في عمق العاصمة اللبنانية، بيروت، وأكملت جميع اعتداءات إسرائيل الواسعة النطاق في وقت واحد، سواء في صيدا أو في الاوزاعي أو في الدورة أو في المدينة الرياضية أو في فردان. إذ تمّت مجموعة عمليات فيما بين خمس عشرة دقيقة وعشرين دقيقة، وحسب المعلومات الأساسية، وبالاستناد إلى مجموعة تابعة للاستخبارات الأميركية – الإسرائيلية الموجودة في بيروت، يمكن القول إنه سبق ودخل بيروت ستة أشخاص، في السادس من نيسان ١٩٧٣، بجوازات سفر مزوّرة من عواصم أوروبية مختلفة، ليتمّموا العمليات الموكولة إليهم، في فردان والمناطق الآنفة الذكر، وذلك حسب التخطيط الدقيق والكامل عن الأماكن والمواقع والشوارع التي نثروا على أرضها المسامير الحديدية. بهدف تعطيل أية مطاردة، كما اعتمدوا على عنصر المفاجأة وعلى توافر السيارات مسبقاً.

وبالفعل استطاع الإسرائيليون بالفعل أن يصلوا بسياراتهم التي تركوها على شاطئ البحر مع مفاتيحها، ويستقلوا الطوافات تحت حماية طائرات الهليكوبتر ومدفعية القوارب وقنابل الدخان. كما أن الإسرائيليين الذي اشتركوا في العملية هم الأشخاص الستة الذين وصلوا من المدن الأوروبية لقيادة العمليات، أما الذي قام بالإعداد وجمع المعلومات وتجهيز الرجال

= سادساً: أن تفرج ألمانيا الغربية عن جماعة بادر ما ينهوف وعن جميع المعتقلين بتهمة تعاطفهم مع الثورة الفلسطينية". المطالب منشورة في جريدة "الأنوار"، العدد ٤٤٢٥، الصادر في ٢ آذار ١٩٧٣، ص ١.

[١] – "نسف منزل السفير الإسرائيلي وهجوم على طائرة العال"، خبر منشور في جريدة "العمل"، العدد ٨٢٨٩، الصادر في ١٠ نيسان ١٩٧٣، ص: ١ – ٨.

والفتيان الذين عاونوا محلياً في التنفيذ، فهو " جهاز من أجهزة المخابرات الأميركية الذي يعمل بتنسيق تام وكامل مع أحد أجهزة المخابرات الإسرائيلية..." [١].

ولم تكن هذه العملية حسب مصادر المقاومة، تهدف إلى القضاء فقط على ثلاثة أشخاص هم من أبرز قادتها ومناضليها، بل كان المقصود الرئيسيّ والأساسيّ أبا عمار وأبا اياد أيضاً. وذكرت مصادر المقاومة أيضاً بأنه كانت هناك عدة أجهزة مخابراتية غير الإسرائيلية ساهمت في العملية، فبالإضافة إلى المخابرات الأميركية، التي لا شكّ في وجود دافع لديها للانتقام من عملية الخرطوم، فإن "جهازاً عربياً تابعاً للمخابرات الأردنية تعاون مع جهاز المخابرات المركزية، والاثنان تعاونا مع جهاز مخابرات إسرائيل... التي تريد من وراء العملية أن تحقق أمراً أهم بكثير من اغتيال الشهداء، هذا الأمر هو إرهاب اللبنانيين أولاً وإخضاع الوطن العربي بأسره لإرادتها ليس عسكرياً فحسب، وإنما سياسياً وثقافياً ونفسياً وإعلامياً. فمن أهم أهداف العملية أن إسرائيل تريد أن تقول للمواطن العربي في أي مكان وجد: أنت لست بعيداً عن انتقامنا إذا ما انتهجت خطاً معادياً لنا، نحن نستطيع أن نصل إليك مهما تحصنت" [٢].

وكان من الطبيعي أن تثير هذه الغارة ردود فعل عربية ودولية. فاستنكرها زعماء العرب، وطالبوا برصّ الصفوف وحشد الطاقات إلى جانب لبنان إذ إنّ من حق المقاومة مواصلة عملياتها بشجاعة، دون أن تأبه لردود العدو مهما بلغت من العنف، ودعت الجمهورية العربية المتحدة إلى وجوب تكثيف الجهود الدولية لمواجهة هذه السياسة العدوانية التي تنتهجها إسرائيل، وهي "سياسة تقوم على التعنّت... وتتزايد بتزايد إمكانات العدوان التي تمدّها بها الولايات المتحدة الأميركية" [٣].

---

[١] – المخابرات الأميركية وراء العملية الإسرائيلية في بيروت"، خبر منشور في مجلة "الحوادث"، العدد ٨٥٧، الصادر في ١٣ نيسان ١٩٧٣، ص ١١. ويذكر العدد في ص ١، الأشخاص الستة الذين دخلوا بيروت واشتركوا في تنفيذ العملية وهم:

– أندرو مايس: يحمل جوازاً بريطانياً ونزل في فندق "أطلنطيك"
– شارل بوسار: يحمل جوازاً بلجيكياً ونزل في فندق "كورال بيتش".
– جورج أدلر: يحمل جوازاً بريطانياً ونزل في فندق "كورال بيتش".
– وتشلر أندرو: يحمل جوازاً بريطانياً ونزل في فندق "الساندز".
– رامبار جلبرت: يحمل جوازاً بلجيكياً ونزل في فندق "الساندز".
– بالتداور دثير: يحمل جوازاً المانياً ونزل في فندق "الساندز".

[٢] – ما هي هوية أجهزة المخابرات"، خبر منشور في مجلة "الدستور"، العدد ١٣١، الصادر في ١٦ نيسان ١٩٧٣، ص ١١.

[٣] – "القاهرة سوف نزداد اصرار على مساندة الفدائيين"، خبر منشور في جريدة "النهار"، العدد ١١٧٣٠، الصادر في ١١ نيسان ١٩٧٣، ص ١٠.

وعلى الصعيد الدولي، نفت الولايات المتحدة الأميركية صلتها بالغارة، وندّد الناطق بلسان وزارة خارجيتها، تشارلز براي (Tcharles Bray)، بسلسلة أعمال العنف في الشرق الأوسط.

أما صحيفة لوموند (Le Monde) الفرنسية فقد هاجمت، تحت عنوان "الضربة القاسية"، الدعم الأميركي للسياسة الإسرائيلية التي أعطت قواتها عملياً الحقَّ في التدخّل في كلّ مكان في الشرق الأوسط، دون رادع، حتى صار تفوّقها العسكري عنصراً ثابتاً في وضع المنطقة في نظر الدول الكبرى. كما تضامنت موسكو مع الموقف الفرنسي عندما اعتبر معلق "تاس" بوري كورنيتوف (Bory Kornitof) أن حكومة تلّ أبيب ترتكب استفزازات مسلحة ضد البلدان العربية، محاولة تصوير ذلك بأنها مجرد إجراءات جوابية على أعمال المقاومة الفلسطينية، وهي في الواقع تريد " دق إسفين بين مناضلي حركة التحرر الوطني للبلدان العربية وعرقلة عملية تلاحمها لمجابهة المعتدي... إن إسرائيل قامت باستفزازاتها المسلحة الحالية ضد لبنان إثر تلقي تل أبيب وعوداً باستلام دفعة جديدة من المساعدات العسكرية والاقتصادية من جانب الأوساط الامبريالية الأميركية" [١].

وكان بديهياً أن تنعكس هذه المواقف الدولية والعربية على الساحة اللبنانية، فبرز فيها الانقسام والتناقض واضحين حيال هذا الغدر الإسرائيليّ الذي هزّ لبنان وأوصله إلى وضع حساس وخطير. وكانت البداية مع استقالة رئيس الوزراء صائب سلام في ١٠ نيسان ١٩٧٣ [٢] بحجة أن الرئيس سليمان فرنجية لم يتجاوب معه باقالة قائد الجيش اسكندر غانم، لأنه لم يقم بواجباته بل قصر عن الدفاع ليلة حادثة فردان، وبدلاً من ذلك عمد وزير الدفاع نصري معلوف إلى إيضاح الأمور بالتفاصيل والوقائع لدحض ما أثاره رئيس الوزراء من التباس حول تقصير الجيش في تلك الليلة المشؤومة. وذكر الوزير معلوف خلال إيضاحاته أنه لم تتضح معالم عملية فردان أصلاً إلا بعد مرور ٢٥ دقيقة على انسحاب العدو الذي ادعى أن العملية استغرقت سبع دقائق، وكانت وسيلته بعض زوارق صغيرة مطفأة الأنوار، لكي لا تتمكن أجهزة الرادار العادية من أن تشاهدها، وذلك لعدم وجود رادار بحري. وحاول وزير الدفاع ، نتيجة التحقيقات والاتصالات، إثبات أن الجيش ليس جباناً ولا متخاذلاً ولا مقصراً، بسبب تبلّغه ورئيس الوزراء بادئ الأمر حصول اشتباك بين قوات الأمن الداخلي (فرقة ١٦) من جهة، والمناضلين من جهة ثانية. وأضاف أنه ما لبث، بعد اتصال من السيد ياسر عرفات بدولة الرئيس صائب سلام، أن علم بأن هناك اعتداءً من العدو على منازل القادة والمناضلين وعرف "

---

١ – "ردود فعل دولية"، خبر منشور في جريدة "النهار"، العدد ١١٧٣٠، الصادر في ١١ نيسان ١٩٧٣، ص ١٠.

٢ – يوسف قزما خوري، "البيانات الوزارية... " ،الجزء الثاني، مصدر سابق، ص ١٢٩٠، ويذكر أنه ما لبثت أن تشكلت حكومة برئاسة أمين الحافظ في ٢٥ نيسان ١٩٧٣.

بوجود عدو على أرضنا في الساعة الثانية إلاّ عشر دقائق وبعد ذلك بربع ساعة لا أكثر، أي في الثانية وخمس دقائق تماماً كانت قطعات الجيش قد تحركت من ثكناتها ووصلت إلى الساحات وإلى أماكن الاعتداء... فالجيش استنفر وبلغ المكان في برهة لا تتجاوز العشرين دقيقة، ولا أظنّ أن هذا يمكن أن يقع أحسن منه في أكمل وأقوى وأسرع جيوش العالم... ان قوات الأمن هي أيضاً لم تتحرك، لا لتقصير ولا لجبن، ولكنها هي نفسها لم تكن على علم بأن هناك عدوّاً على أرض البلاد." [١].

كما رفض رئيس الكتائب الشيخ بيار الجميل، بعد تأسّفه على الحادث المفجع أن يكون لبنان هدفاً لكل الانتقامات و" فشّة خلق"، وتمنّى من الدول العربية أن تتفهم الوضع اللبناني، وإمكاناته العسكرية، وعدم زجّه في مأزق وتحميله أكثر مما يحتمل، وطلب من الحكومة والزعماء، من أية جهة كانوا، أن يتركوا خلافاتهم جانباً ويتعاونوا من أجل " القضاء على الخطر الداخلي في البلاد من فوضى وعدم استقرار، وأن هذا الخطر الداخلي ليس أقل خطورة من الخطر الخارجي". [٢]

لم تكن استقالة الرئيس سلام كافية لإخماد نقمة الشعب تجاه الحكم، مما أدّى إلى انعكاس التناقضات السياسية عليه، فعبر مثلاً عن غضبه بالإضرابات والتظاهرات في مجمل المناطق اللبنانية، فشمل الإضراب في ١١ نيسان ١٩٧٣ مجمل المدارس والجامعات. وسارت التظاهرات الشعبية هاتفة بشعارات معادية للنظام اللبناني ولسياسة أميركا والدول العربية "الرجعية" لتآمرهم على المقاومة، وأكدت على وقوف شعب لبنان إلى جانب الثورة الفلسطينية. بالمقابل، اختلف طلاب الثانوية في بنت جبيل بين مؤيدين للإضراب ومعارضين له، وأدّى ذلك إلى اشتباك فيما بينهم، وكذلك في كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية في الجامعة اليسوعية. فإن أمين سر اللجنة التنفيذية لاتّحاد الطلاب فيها جوزيف توتنجي "رفض الاتهامات الموجهة إلى الجيش، لأن هذا الجيش وحده الذي يتلقى ضربات العدو حيناً والغرباء أحياناً." [٣]

في ظل هذه التناقضات حيال المقاومة ونشاطها، وفقدان الثقة بالسلطة والجيش، عقدت الأمانة العامة للجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية اجتماعاً استثنائياً هامّاً، في ١٤ نيسان ١٩٧٣ في مقرّ الحزب التقدمي الاشتراكي. بحضور عدّة أحزاب وطنية وتقدمية

---

١ – الوكالة الوطنية للأنباء، " عرض لأهم النشاطات الدولة خلال السنة الثالثة من عهد الرئيس سليمان فرنجية: ١٧ آب ١٩٧٢– ١٧ آب ١٩٧٣" ، لا تاريخ، ص: ٧٢-٧٣

٢ – حديث رئيس الكتائب منشور كاملاً في جريدة " العمل" ، العدد ٨٢٩٠، الصادر في ١١ نيسان ١٩٧٣، ص ٥.

٣ – " استمرار ردود الفعل الطالبية على الاعتداء الإسرائيلي" ، خبر منشور في جريدة " النهار، العدد ١١٧٣١، الصادر في ١٢ نيسان ١٩٧٣، ص٤ .

عربية، تناولت فيه نتائج العدوان الإسرائيلي الأخير على العاصمة بيروت ومضاعفاته، ومشاركة الولايات المتحدة الأميركية، وتغاضي السلطة اللبنانية وإحجامها عن اتخاذ أي تدبير على الإطلاق للدفاع عن المقاومة في بيروت، عدا التشديد والتضييق عليها، ومنعها من إمكانية الدفاع عن النفس، وبعد التداول، صدر البيان الذي أظهر الحقائق الرئيسة التالية:

" أولاً : إن الغارة الإسرائيلية على بيروت تشكل تصعيداً خطيراً للحرب الشاملة التي تشنها إسرائيل ضد الثورة الفلسطينية بصفتها حلقة الصمود الرئيسية في وجه المخطط الصهيوني الهادف إلى تركيع المنطقة العربية وفرض الاستسلام على شعوبها... -

ثانياً : إن الولايات المتحدة الأميركية ... قد انتقلت هي أيضاً خلال الغارة الإسرائيلية الأخيرة على بيروت من موقف الدعم للقوى التي تتولى ضرب المقاومة إلى موقف المشاركة المباشرة تخطيطاً وتنفيذاً في حملة التصفية المتصاعدة ضدّ الشعب الفلسطيني...

ثالثاً : إن الوقائع التي رافقت الغارة الأخيرة أتت تكشف استمرار السلطة اللبنانية في اعتماد سياسة الامتناع امتناعاً مطلقاً عن أي ردّ على الاعتداءات الإسرائيلية أياً كان حجمها ومهما بلغ توغلها داخل الأراضي اللبنانية. وهي سياسة جعلت إسرائيل قادرة على توجيه ضرباتها ساعة تشاء وفي المكان الذي تريد..." [1].

هذا الموقف المتأزم والخطير دفع بالعميد ريمون إده إلى أن يطلب من السيد ياسر عرفات إيقاف العمليات الفدائية من جنوب لبنان، لأنه بات يتلقى الضربات المتتالية بسبب النشاط المتزايد للمقاومة، والذي بات يزعج اللبنانيين، كما أصبح ذريعة لإسرائيل ولأهدافها التوسعية، لكن موقفه قوبل بالرفض، إذ اعتبر السيد ياسر عرفات أنه إذا توقفت العمليات فإن إسرائيل ستطلب "من لبنان أن يخرج من أرضه الـ ٤٠٠ ألف فلسطيني المقيمين فيه بحجة أنهم مصدر تخريب كما قالوا للملك حسين...". [2]

وهكذا تعمق التوتر في البلاد نتيجة التناقضات السياسية والخلل الموجود بين السلطة والعمل الفدائي، بل تضاعف عدم الاستقرار يوم العدوان الإسرائيلي على فردان. أضف

[1] – بيان الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية منشور كاملاً في جريدة " الأنباء" ، العدد ١٠٨٣، الصادر في ٢٠ نيسان ١٩٧٣، ص: ٤-١٤. ونذكر على سبيل المثال الأحزاب التي شاركت في الاجتماع العربي : حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري، الاتحاد الاشتراكي العربي، الحركة الوطنية في الكويت والخليج، الجبهة القومية في جمهورية اليمن الديموقراطية ...

[2] – الحوار بين إده وعرفات منشور كاملاً في جريدة " النهار" ، العدد ١١٧٤٢، الصادر في ٢٤ نيسان ١٩٧٣، ص ٣.

إلى ذلك التدخلات الخارجية التي ساهمت في دعم النزاع الداخلي إلى حدّ كبير، وإلى انفجاره فعلياً في ٣ أيار ١٩٧٣ بين الجيش والفدائيين.

والجدير قوله هنا أنّ هذه السلسلة المتواصلة من الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي اللبنانية حققت ثلاثة أهداف دفعة واحدة وهي :

- " إظهار الحكومة اللبنانية بمظهر المتفرج على ما يجري ، وكأنها راضية عن هذه الاعتداءات ضد الفلسطينيين لتحقيق الخلاف بين الفلسطينيين والحكومة.
- إثارة مشاعر اللبنانيين ضدّ الفلسطينيين وبالعكس، بسبب الخسائر والضحايا ... بحيث يشعر الفلسطينيون بأن الحكومة اللبنانية تريد تصفيتهم ويشعر المواطن اللبناني بأن الوجود الفلسطيني المسلح يتسبب بالأذى له.
- عرقلة مساعي السلام الجارية في المنطقة عبر إبقاء لبنان في بؤرة مشتعلة، في الشرق الوسط". [1]

بدايات الصدام العسكري بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية ١٩٧٣

أدّى اختطاف فدائيين مسلّحين في أول أيار و٢ أيار، عريفاً ورقيباً في الجيش اللبناني إلى حصول اشتباكات صغيرة عند مدخل مخيم صبرا بين السلطات اللبنانية وبعض فصائل المقاومة، لكن فشل الاتصالات الحثيثة بشأن الإفراج عنهما حوّلت المنطقة إلى " ساحة اشتباكات عنيفة استعمل فيها الفريقان أسلحة خفيفة ومتوسطة وثقيلة" [2]، أسفرت عن خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات وأدت إلى انفجار الوضع كاملاً في صباح ٣ أيار ١٩٧٣.

إزاء هذا الوضع الخطير، عقد مجلس الوزراء جلسة استثنائية في ٣ أيار ١٩٧٣، برئاسة سليمان فرنجية، عرض خلالها الحوادث المؤسفة. وقد حاول الرئيس اللبناني إبراز انضباط الجيش، بالرغم من كل ما تعرض له وما لحق به من خسائر، وتقيّده بالأوامر الصادرة عن قيادته بالتزام موقف الدفاع وعدم إطلاق النار إلاّ ردّاً على النار، كما شرح موقف لبنان وسياسته الخارجية بكل وضوح، رافضاً أن يكون في لبنان جيش احتلال، وتوجّه إلى الذين

[1] – عمر مسيكه ، " أحداث وخفايا ... " ، مرجع سابق، ص: ٢١٨-٢١٩ .

[2] – "اشتباكات الجيش والمقاومة في بيروت"، خبر منشور في جريدة "النهار"، العدد ١١٧٥٠، الصادر في ٢ أيار ١٩٧٣، ص ٣. كذلك وتراجع في الصفحة نفسها البلاغات الصادرة عن وزارة الدفاع حول ملابسات الحوادث

يلمحون بطريقةٍ ما إلى " أيار الأسود" في لبنان بقوله : " إلى هـؤلاء نقـول إن أمنيتنـا أن يكـون شهر أيار وسائر أشهر السنة وروداً وأزهاراً لا للبنانيين وحدهم بل لجميع الناس. وبنوع خاص المقيمين في ربوع لبنان ." [1]

هذه الحوادث خلقت التناقضات السياسية على السـاحة اللبنانيـة وتبـاينت الآراء والمواقف المتعددة، إذ دعا رئيس حزب الكتائب الشيخ بيار الجميل، عبر تصريح له في ٣ أيـار ١٩٧٣ ، الفلسطينيين إلى التكاتف بغية الاخلاص للقضية الفلسـطينية مـن خـلال القضـاء على العناصر الفدائية اللامسؤولة، واللامنطقية. ذلك أن خروجها باستمرار، حسب قول الجميّـل، عن مبادئ العمل الفدائي، وعدم احترامها سيادة الدولة اللبنانية، يؤدّيـان إلى حـوادث مؤسـفة تعود بالضرر على لبنان والقضية الفلسطينية. وطلب عـدم تسـييس العمـل الفدائـي بـل تـرك المقاومة خارج " الأيديولوجيات، فلا تعطي العمل أية صبغـة عقائديـة لأن أيديولوجيـة الفـداء التي هي فوق كل الأيديولوجيات هي الأيديولوجية الفلسطينية، وأن كل تسييس للقضية لجهة وضعها في تيار اليمين أو اليسار يخرج بها من يد أصحابـها ليضعـها بـين أيـدي السـوفيات أو الأميركيين. وهذه أكبر جريمة ترتكب في حق العمل الفدائي وقضية فلسطين" [2].

كما أصدرت منظمة " الحزب الشيوعي" في بـيروت بيانـاً في ٣ أيـار ١٩٧٣ أعلنـت فيه دعمها المطلق للمقاومة الفلسطينية، واتهمت السلطة بتآمرها عليـها لمـا ترتكبـه مـن مجـازر دمويـة ضدّهـا، واعتـبر الحـزب الشـيوعي أن السـلطة تدخـل في صلـب المؤامـرة الأميركيـة– الإسرائيلية في العالم العربي بغية ضربـها والقـوى التقدميـة، كمقدمـة طبيعيـة لفـرض الحلـول الاستسلامية. كما حذر السلطة من مغبّة "الاستمرار في تنفيذ مخططها الإجرامي، ودعـا جميـع الوطنيين والتقدميين في بيروت عامة وفي المنطقة الغربية خاصةً، التي عرفت بتقاليدها الوطنية، إلى تأكيد التحامها الفعلي مجـدداً مـع المقاومـة الفلسـطينية، والنضـال بكافـة الأشـكال ووقـف المجازر الدموية فوراً والالتزام الفعلي بما نصّت عليه اتفاقية القاهرة" [3].

ولم يكـن مسـتغرباً في هـذه الحـال أن ينعكـس التشنّج والقلـق الوطنـي العـام علـى الشعب، محدثاً التباين في مواقفه، وخاصةً بعد فشل المساعي والاتصالات لوقـف إطـلاق النـار وحصر الحوادث في نطاق ضيق، فوجهت جمعية متخرجي المقاصد الإسلامية في ٣ أيـار ١٩٧٣ بياناً إلى الـرأي العـام دعـت فيـه المواطنين إلى مواجهـة تمـادي الدولـة في تنفيـذ مؤامرتـها في محاصرة وتصفية المقاومة، لأن الأحداث الجارية لا يمكن أن تكون " عفوية بل إنها اسـتفزازية

[1] – الوكالة الوطنية للأنباء "توجيهات فخامة الرئيس سليمان فرنجية ..."، مصدر سابق ، ص: ٣٠-٣١.

[2] – تصريح رئيس حزب الكتائب بيار الجميل منشور كاملاً في جريدة " النهار " العـدد ١١٧٥١، الصـادر في ٤ أيـار ١٩٧٣، ص ٤.

[3] – بيان الحزب الشيوعي منشور كاملاً في جريدة "النداء" ، العدد ٤٢٥٥، الصادر في ٤ أيار ١٩٧٣، ص: ١ – ٤ .

بكل معنى الكلمة، وترتب على القوى الوطنية استخلاص المعاني الحقيقية لما تبيته الدولة مـن ضرب المقاومة الفلسـطينية والسير علـى طريـق خنـق الحريـات، حريـات جميـع اللبنـانيين. وإشاعة الرعب في صفوف الجماهير وتفتيت وحدتها الوطنية" [1].

بالمقابل أبدى الطلاب في منطقة زحلة شعورهم تجاه الأحداث إذ خرجوا في تظـاهرة مناطقية أعربوا خلالها عن " تأييدهم للجيش" [2].

رغم أنّ تلـك الأمـور وسـواها كـانت تشـير إلى بدايـة انقسـام في البلـد، فقـد قـامت محاولات إجراء اتصالات بين المجلس الإسلامي والرابطة المارونية من أجل المساهمة في كلّ ما يؤدّي إلى حقن الدماء، وتعزيـز الوحـدة الوطنيـة، والتصـدي لكـل محاولـة يقـوم بـها البعـض لتصديع هذه الوحدة. وأعلن السيد شفيق الوزان رئيس المجلس الاسلامي، أن هذه المحـاولات التي تحصل هي في "سبيل تفويت الفرصة على كل مستغل على أي مسـتوى ولإرسـاء القواعـد الحقيقية للعمل المفيد والحكم في لبنان" [3].

وشهد القصر الجمهوري سلسلة لقاءات بين الموفدين والسـفراء العـرب[4]. والرئيـس سليمان فرنجية، أعربوا خلالها عن استعدادهم لبـذل المسـاعي بغيـة التوصـل إلى الحـلّ الـذي يعيد الهدوء والاستقرار إلى لبنان ، وإنهاء الحوادث المؤلمة بما يخدم مصلحة السـيادة اللبنانيـة والقضية الفلسطينية، والحفاظ على العلاقات الطيبة بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية. وذلك على أساس اتفاقيات معقودة بينهما، إذ إن الإتفاقيات الرسمية هي التي تساهم في تعزيز مكانة لبنان على الصعيد العربي، وتوفر له شروطاً أفضـل لتدعيـم قـواه وتمكينـه مـن التصـدي للاعتداءات الإسرائيلية. وقد سادت الصراحة كلام الرئيس فرنجيـة مـع المبعوثـين العـرب. إذ أكّد لهم إصرار الدولة وتصميمها على عدم السماح بتكـرار هـذه الحـوادث الفرديـة والمخالفـات التي تؤدي عادة إلى ذيول ضخمة تنتج عنها نتـائج خطـيرة، وأعلـن أنـه ليـس للبنـان نيـة في تصفية حركة المقاومة بل مجرد العمل على أن يعامل الفلسطينيون في لبنان كما تعاملـهم الـدول العربية وكما تعامل الدولة اللبنانية رعاياها، ورفض أن تكون هناك دولة ضمن دولة. وذلك عن

[1] – بيان "جمعية متخرجي المقـاصد الإسـلامية" منشـور كـاملاً في جريـدة "النـداء" العـدد ٤٢٥٥، الصـادر في ٤ أيـار ١٩٧٣، ص ٤.

[2] – "تظاهرة في زحلة"، خبر منشور في جريدة "الأنوار"، العدد ٤٤٨٦ ، الصادر في ٤ أيار ١٩٧٣، ص ٦.

[3] – "اتصالات بين المجلس الإسلامي والرابطة المارونية "، خبر منشور في جريدة "الأنوار" ، العدد ٤٤٨٧. الصادر في ٥ أيار ١٩٧٣ ، ص ٢.

[4] – سفير المغرب في لبنان السيد أحمد بن سوده ، سفير الجزائر محمد يزيد ، المبعوث الشخصي للرئيس العراقي عبد الخالق السامرائي عضو القيادتين القومية لحزب البعث وسفير العراق أحمد مكي الهاشمي

طريق فرض "هيبة القانون ووضع حدّ لحالة الفوضى وإنهاء حوادث الخطف وحجز الحريات، كما أنه مصمم على عدم السماح لأي مسلح بالتجول في المدن وضواحيها..."[١].

وبموازاة ذلك، أظهرت الصحف العربية في تعليقاتها على الأحداث المؤسفة أنّ بعض التباينات في الآراء تعكس حقيقة المواقف العربية. إذ اعتبرت صحيفة "الثورة" الرسمية في دمشق أن هذه المحاولات الهادفة إلى إضعاف المقاومة الفلسطينية وإبادتها مرتبطة بخطة أميركية واسعة لوضع النفط العربي في مأمن عن معركة التحرير، والمحافظة على حالة اللاحرب واللاسلام. والقضاء على النظم العربية التقدمية والقوى الوطنية، وتوجيه ضربة إلى حركة التحرر العربية وفصائلها المحاربة، من أجل المحافظة على تكريس الاحتلال الإسرائيلي. كما أعربت صحف العراق والكويت عن أسفها العميق للمجازر التي ارتكبت، وباتت تشكل تهديداً مباشراً في منتهى الخطورة لمستقبل القضية الفلسطينية، ووحدة لبنان الوطنية والمواجهة العربية، في حين يتوجب على العرب جميعاً حشد طاقاتهم العسكرية للمعركة التي لا مفر منها. أما صحيفة "الأهرام" القاهرية فقد كتبت تحت عنوان "موقف بالغ الخطورة" مقالاً دعت فيه العرب جميعاً إلى حشد طاقتهم على النحو الذي لم يعد يحتمل الموقف غيره، وأي أمر سوى ذلك قد يؤدي إلى عواقب خطيرة على المصير العربي. ولأن ما يجري في لبنان ليس مسؤوليته وحده بل تتحمل مسؤوليته الأمة العربية بجميع أطرافها.

أما في الأردن، فقد تصدرت الصفحات الأولى للصحف الأردنية الاشتباكات الدائرة في لبنان بين السلطات اللبنانية والفدائيين، وأظهرت بعض التناقضات في المواقف العربية. فقالت صحيفة "الرأي" شبه الرسمية، إنّ واجب رجال المنظمات الأوّل والأخير، ومبرّر وجودهم، العمل داخل المناطق المحتلة، وليس في المدن والقرى العربية التي تبعد مئات الكيلومترات عن أرض المعركة، لأن المنظمات التي لها قواعدها على الأراضي العربية، ما هي في حقيقة الأمر سوى منظمات سياسية مسلّحة منبثقة من أحزاب سياسية قائمة ومعروفة في المنطقة لا مفرّ لها من الاصطدام بالسلطة الأصلية، نظراً لما لهذه الأحزاب من مطامع معروفة ومخططات مرسومة. وتابعت الصحيفة أن " المعالجة الصحية التي تجنبها المزيد من سفك الدماء لا تتم بمجرد اتفاق على وقف إطلاق النار وسحب القوات إلى مواقعها السابقة، بل بتفهم المسؤولين العرب حقيقة الموقف والنية الصادقة والرغبة الأكيدة في مواجهة الأخطار وتحمل المسؤوليات"[٢].

---

[١] – "فرنجية يصارح الوسطاء العرب"، خبر منشور في جريدة "النهار"، العدد ١١٧٥٢، الصادر في ٥ أيار ١٩٧٣، ص: ١ – ٦.

[٢] – "ردود الفعل العربية على احداث لبنان" منشورة في جريدة "النهار"، العدد ١١٧٥٢، الصادر في ٥ أيار ١٩٧٣، ص ٨.

وتجدر الملاحظة هنا، إلى أن تأزم الوضع وانعكاس التناقضات العربية على الساحة اللبنانية دفعا الأمين العام للجامعة العربية السيد محمود رياض إلى البقاء عدة أيام في بيروت، وذلك لإجراء سلسلة مشاورات واتصالات مع المبعوثين العرب، أي مع ممثلي الملك حسين والرئيس أنور السادات، ومع الرئيس سليمان فرنجية الذي أعرب له عن حرصه الشديد على السيادة الوطنية والمقاومة الفلسطينية وطالب بتطبيق " اتفاق القاهرة" الذي أثيرت حوله المطالبة بإلغائها.

وكان أول المطالبين بذلك العميد ريمون إده الذي طلب في ٥ أيار ١٩٧٣ بضرورة استبدالها باتفاقية جديدة تبقى بنودها سرّية بين السلطات اللبنانية المختصة وممثل المقاومة الفلسطينية. على أن لا تمس سيادة لبنان، لأن ذلك من مصلحة الفريقين. وهذا ما جعل نائب طرابلس عبد المجيد الرافعي يدلي بتصريح في اليوم نفسه يطالب فيه بضمان حرية المقاومة بمعزل عن كل القيود، والالتزام بتطبيق اتفاق القاهرة، مشيراً إلى إن الأحداث الدامية هي من صنع أيادٍ لا تريد الخير للبنان. وطالب الرافعي بتحصين الثورة الفلسطينية ضدّ محاولات تصفيتها، مؤيّداً بذلك مخاوف الأحزاب والهيئات التقدمية من وجود هذه النية. وتمنّى تنفيذ خطّة دفاعية تكفل صدّ العدو الصهيوني فيما إذا حاول المساس بالسيادة الوطنية، كما شدّد أخيراً على "الالتزام بكشف الطوابير الخامسة، التي كثر الكلام عنها وفضح محركها وضرب أوكارها"[١].

غير أن المساعي العربية فشلت أمام استمرار فقدان الثقة بين مجمل الفرقاء، في التوصل إلى إيجاد حل جذريّ يرضي الأطراف المتنازعة، فاستؤنفت الاشتباكات العنيفة ليلة السابع من أيار ١٩٧٣، دون أن تعرف الأسباب المباشرة التي أدّت إلى تطور هذا الوضع الخطير. وسرعان ما اتضح أن هناك عناصر غير خاضعة لقيادة المقاومة تفتعل الحوادث بين الجيش والمقاومة، ما استدعى رئيس الوزراء أمين الحافظ لإعلان قرار حالة الطوارئ، بعد انتهاء جلسة مجلس الوزراء في القصر الجمهوري من الليلة نفسها لتفادي التدمير في البلاد. وقد نص القرار رقم ٥٥١٣، على ما يلي:

"نظراً لوجود عناصر تخريبية أخذت تعبث بأمن البلاد وتعمل على التدمير والتقتيل وتزرع التفرقة"[٢]، قرر مجلس الوزراء إعلان حالة الطوارئ في جميع الأراضي اللبنانية.

---

[١] – تصريح الدكتور عبد المجيد الرافعي منشور كاملاً في جريدة "الأنوار"، العدد ٤٤٨٨، الصادر في ٦ أيار ١٩٧٣. ويمكن مراجعة هذا العدد لمزيد من التوضيح حول مواقف الأحزاب التقدمية والعميد ريمون إده.

[٢] – قرار "إعلان حالة الطوارئ" منشور كاملاً في الجريدة الرسمية، العدد ٤٤، الصادر في ٣١ أيار ١٩٧٣، ص ٥٤٥.

وتجدر الإشارة هنا ، إلى أن سوريا دخلت إلى خط المواجهة بين الجيش اللبناني والفلسطينيين، واتخذت في ٨ أيار ١٩٧٣، إجراءً خطيراً ألا وهو إقفال الحدود بين البلدين، وذلك احتجاجاً على سوء معاملة العمال السوريين، وكان قد سبق ذلك السماح للواء اليرموك التابع لجيش التحرير الفلسطيني " مزوداً بـ ٣٠٠ آلية ومصفحة ومدافع وأسلحة ثقيلة وخمسة آلاف مسلح بتجاوز الحدود السورية اللبنانية" [١] ، ومع تأزم الأمور ، وتمدد الصدامات والتشنج السياسي ما لبث أن قدّم رئيس الوزراء أمين الحافظ استقالته في ٨ أيار[٢] أمام الصحافيين الذين استدعاهم إلى القصر شارحاً لهم الأسباب التي دفعته إلى ذلك بعد فشل جهوده للوصول إلى توطيد الثقة بين السلطة اللبنانية وبين الفلسطينيين حيث أصبحت مهمة صعبة لا بل مستحيلة.

على صعيد آخر، دفعت هذه التطورات الخطيرة إلى تكثيف الاجتماعات والمشاورات النيابية والحزبية من جهة، وبين القصر الجمهوري والقادة الفلسطينيين من جهة أخرى، وذلك من أجل الوصول لاتفاق وقف إطلاق النار، بالإضافة إلى الجهود العربية التي ترأسها الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد محمود رياض الذي أعلن وضع نفسه تحت تصرف الرئيس فرنجية في أي وقت شاء إذا دعت الحاجة ، تاركاً للجنة الرباعية مواصلة عملها لكي يعود الهدوء التام .

وانعكست الجهود المكثفة لوقف الاشتباكات وإيجاد الحل الجذري أو العمل على تأجيله علىالساحة اللبنانية، فبرز موقفان متناقضان: الموقف الأول أعرب عنه بعض السياسيين والوسطاء العرب ودعاة التأجيل بالاستناد إلى المصادر والمعلومات الواردة في جريدة النهار الصادرة في ١١ أيار ١٩٧٣ ويقول باستعدادهم لحشد الجهود اللبنانية والعربية من أجل الحلّ النهائي للأزمة بعد أن تهدأ الأحوال، إذ يجب أولاً إعطاء الأفضلية لوقف إطلاق النار "وتوفير الأسباب الكفيلة باستمراره ووضع الحلّ الجذري في المرتبة الأخيرة خصوصاً أن ذيول الاشتباكات الدامية ما زالت تضغط على الأعصاب... بالإضافة إلى أن الاشتباكات أثارت

[١] – نقولا ناصيف، " ريمون إده ... " ، مرجع سابق، ص ٣٠٤. وتجدر الإشارة هنا ، إلى أنه أعيد فتح الحدود بين لبنان سوريا ، بعد محادثات استمرت ما بين ٩ و٢٦ آب ١٩٧٣ في شتورا. وانتهت بإتفاق تضمّن إعطاء تسهيلات للعمال السوريين وتسوية أوضاعهم. وللمزيد من التفاصيل حول المحادثات اللبنانية والسورية . يمكن مراجعة "الوكالة الوطنية للأنباء"، " الوقائع اللبنانية خلال السنة الرابعة لعهد الرئيس سليمان فرنجية، لبنان في معترك الأحداث العربية" ، لا تاريخ، ص: ١٢٣–١٢٤–١٢٥ .

[٢] – الوكالة الوطنية للأنباء، "توجيهات فخامة الرئيس فرنجية.."، مصدر سابق، ص ١٩١.

حالات ليس في الإمكان تجاهلها ومن شأنها أن تثير انعكاسات سلبية على كل مفاوضات تجري حول تفاصيل الحل الجذري في الظرف الراهن" [١].

في حين دعا الموقف الآخر الخاص بالرسميين المعنيين بالأمر، إلى الحلّ الجذري للأزمة، فرأوا أن من مصلحة لبنان التي هي فوق كل شيء ومصلحة العرب ومصلحة القضية الفلسطينية والعمل الفدائي، التوصل إلى اتفاق نهائي، إذ ليس هناك من مبرر لإضاعة الوقت أو التأخير، لذلك صرح الشيخ بيار الجميل بأن التسوية غير العادلة هي تسوية مؤقتة وغير ثابتة، وعلى العرب أن يقفوا موقف الحكم، لأنه الأفضل والأكثر فعالية، وليس موقف الفريق المصلح، وأن يعالجوا الأمر بعيداً عن المسكنات لأنها تعيد الأوضاع إلى توترها عاجلاً أم آجلاً، كما تدفع إلى تأزم الأمور بشكل لا يمكن حصرها، وشدد الجميل على الدول العربية لتعالج الأمر في العمق لأن "مصيبة الأردن ومصيبة لبنان كامنة في عدم معالجة الأمر من جذوره... على الإخوان العرب الذين يأتون مشكورين لتهدئة الأمور في لبنان أن يضعوا أنفسهم في مكاننا ويلتزموا بموقف الحكم العادل... وأن يطالبونا بتطبيق ما يقبلون هم بتطبيقه في بلادهم وعلى أرضهم لا بما يتعارض مع مفهوم السيادة والقانون..." [٢].

وسط هذه التناقضات والمخاوف من التطورات، برز موقف لافت للنظر وهو اجتماع جميع رؤساء الطوائف الإسلامية والمسيحية بغية تأكيد عدم وجود أزمة طائفية في البلاد، وذلك في ١٢ أيار ١٩٧٣، في مقر المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في بيروت، من أجل تنقية الأجواء والعمل على نشر الأمن والسلام وإعادة الامور إلى طبيعتها. وقد تطرق البحث إلى تشكيل لجنة تمثلت فيها كل الطوائف لملاحقة التطورات الراهنة وغايتها وضع أسس جديدة للتفاهم بين السلطة اللبنانية والمقاومة، والمواطنين ورؤساء الطوائف. وعلى أثر انفضاض الاجتماع أدلى الامين العام للمجلس الشيعي الأعلى بتصريح أعلن فيه أن المجتمعين اتفقوا على النقاط المهمة التالية:

١– " أن تقوم لجنة رجال الدين بكامل أعضائها بزيارة ممثلي المقاومة الفلسطينية.

٢– التمني على الرئيس فرنجية الاستعجال في تشكيل حكومة قادرة على إعادة الأمور إلى حالتها الطبيعية وإطلاق المعتقلين بسبب منع التجول.

٣– مواصلة السعي لتبديد الإشاعات وتهدئة الأمور" [٣].

[١] – "البحث عن الحل الجذري"، خبر منشور في جريدة "النهار"، العدد ١١٧٥٨، الصادر في ١١ أيار ١٩٧٣، ص ٢.

[٢] – تصريح رئيس حزب الكتائب بيار الجميل منشور في كتاب "لبنان ١٩٤٩ – ١٩٨٥ الاعتداءات الإسرائيلية...". مصدر سابق، ص: ٦٦٥ – ٦٦٦.

[٣] – تصريح رؤساء الطوائف منشور في جريدة "النهار"، العدد ١١٧٦٠، الصادر في ١٣ أيار ١٩٧٣ ص: ٢ – ٦.

وعلى خط آخر، لم يكن الموقف السوفياتي بعيداً عن الأزمة اللبنانية الفلسطينية، بل كان في حالة تتبع دائم للتطورات الجارية، إذ سلم سفير الاتحاد السوفياتي في بيروت سرفار عظيموف (Servar Asimoph) رسالتين إلى الرئيس فرنجية والسيد ياسر عرفات، وأكد لوزير خارجية لبنان خليل أبو حمد، إصرار موسكو على استمرار التفاهم اللبناني-الفلسطيني، لأن الظروف العربية والدولية لا تسمح بأن ينفجر الوضع اللبناني، كذلك أراد أن يؤكد لهم خوف موسكو من تدويل الأزمة ومن استغلال إسرائيل الفرصة لتقوم باعتداء جديد قد يؤدي إلى انفجار الوضع في المنطقة، والتسبب بإحراجات وانعكاسات على العلاقات الجديدة بين الاتحاد السوفياتي والدول الغربية، وخاصةً أن القمة الجديدة بين الدولتين العظميين تأكدت في ١٨ حزيران ١٩٧٣ بين الرئيس الأميركي نيكسون (Nixon) والزعيم السوفياتي ليونيد بريجينيف (Leonid Brejnève) . وقد ظهر ذلك بوضوح عبر أجهزتها الإعلامية وتعليقات صحفها، خاصةً صحيفة " البرافدا" الناطقة باسم الحزب الشيوعي السوفياتي. والتي ذكرت في تاريخ ١٢ أيار ١٩٧٣، أن " الأنباء التي وصلت من تل أبيب تشير في وضوح إلى أن الجنرالات الإسرائيليين وضعوا خطّة للقيام باستفزازات جديدة في هذه الأيام ضدّ البلدان العربية وخصوصاً ضدّ لبنان... لذلك استقبلت العواصم العربية بارتياح النبأ الذي أعلن أن السلطات اللبنانية والزعماء الفلسطينيين تمكنوا من حصر النزاع الذي تسببت فيه قوى معادية، ومن اعادة الوضع في لبنان إلى طبيعته".[1]

ومن جهة أخرى، ساعدت المساعي العربية والسوفياتية خصوصاً في إجراء اتصالات متعددة بين السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ومدير مكتبه السيد شفيق الحوت، وبين الرئيس السابق كميل شمعون من أجل البحث في العلاقات اللبنانية - الفلسطينية في ضوء الأزمة الراهنة ووسائل معالجتها. وقد أكّد رئيس حزب الوطنيين الأحرار لزائريه أن ليس في نية الحكم أو من خارجه، تصفية المقاومة، وأن المشكلة ليست في وجود المقاومة في لبنان، بل هي تكمن في الأعمال التي يقوم بها بعض الفدائيين ولاسيما المظاهر المسلحة الثقيلة في المخيمات، مما لا يفهم له اللبنانيون مبرراً . وأضاف أنه يرى " أن الحفاظ على الفلسطينيين وتمكينهم من الرجوع إلى فلسطين واجب، يجب أن يشترك في تحمله كل الدول العربية، وهو من الذين يرون أن يأخذ لبنان مبادرة الدعوة إلى وضع خطة عربية شاملة يشترك فيها لبنان، من أجل معالجة القضية الفلسطينية في المرحلة التي وصلت إليها، حتى لا

[1] - " روسيا تخشى تدويل الأزمة وتحذر من اعتداء إسرائيلي"، خبر منشور في جريدة "النهار"، العدد ١١٧٦٠، الصادر في ١٣ أيار ١٩٧٣، ص: ١-٦، كذلك جريدة "النداء"، في عددها ٤٣٦٢، الصادر في ١٢ أيار ١٩٧٣. ص ١.

يتمكن العدو من الإفادة من الأوضاع الحاضرة للإيقاع بين الدول العربية ولبنان والفلسطينيين".[1]

وتولّد من هذه اللقاءات الإيجابية والمصارحة بين الطرفين بعض تنقيةٍ في الأجواء وتسريع في المفاوضات بين الجانبين المتصارعين، فبدأت المفاوضات تدخل مرحلة التفاصيل والتدابير التنفيذية في اجتماع عقد بمقر السفارة السوفياتية في بيروت بين السيد ياسر عرفات والسيد صلاح خلف الملقب "أبو إياد" وبين السفير السوفياتي سرفار عظيموف الذي أعلن لهما بعد التداول في أوضاع المقاومة خاصة، والوضع العربي عامة، بأنه "يرحب بالخطوات التي تحققت إلى الآن في سبيل إيجاد التفاهم بين السلطة والمقاومة، وأنه يؤيّد ذلك ويعتبره ضرورياً من أجل سلامة لبنان وسيادته وسلامة المقاومة.. وأن الاتحاد السوفياتي يمارس الآن ضغطاً دبلوماسياً وسياسياً على الولايات المتحدة كي تضغط بدورها على إسرائيل وتحول دون قيامها باعتداء... مزدوج، الهدف: تعقيد الأوضاع في لبنان وضرب سوريا...".[2]

وعلى صعيد آخر أجريت مفاوضات بين الجانب اللبناني المتمثل بالعقيد الركن أحمد الحاج والعقيد نزيه راشد والمقدم سليم مغبغب والمقدم ديب كمال، وبين الجانب الفلسطيني المتمثل بالمقدم الركن أبو الزعيم وأبو عدنان والسيد صلاح صلاح. وتوصل الفريقان في ما بين ١٥ و١٧ أيار ١٩٧٣ إلى عقد اتفاقية تكمل اتفاق "القاهرة " تدعى "اتفاقية ملكارت"، غايتها تنسيق العمل بين الطرفين حول الأسلحة والحواجز وكيفية الظهور فيها وتوحيد الأعلام كي لا تؤدي إلى إثارة المشاكل والخلافات، بالإضافة إلى توحيد القيادة التي باشرت بعد ساعات قليلة تنفيذَهُ على الأرض. وأهم النقاط التي تم الاتفاق عليها:

" تمسّك الطرفان بالحرص على خدمة القضية الفلسطينية واستمرار النضال في سبيلها والمحافظة على استقلال لبنان وسيادته واستقراره على ضوء الاتفاقيات المعقودة والمقررات العربية:

- اتفاق القاهرة وجميع ملحقاتها.
- الاتفاقيات المعقودة بين الجانب اللبناني وقيادة فصائل المقاومة...".[3]

[1] - " شمعون: لا نية لتصفية المقاومة" ، خبر منشور في جريدة " النهار"، العدد ١١٧٦١، الصادر في ١٤ أيار ١٩٧٣. ص ١. يذكر كذلك بأن السيد شفيق الحوت أكّد على لسان السيد ياسر عرفات، أن المقاومة لا مصلحة لها في أي نزاع مع السلطة اللبنانية وليست لديها أية نية في تغيير النظام.

[2] - " روسيا تبلغ قيادة المقاومة: نرحب بخطوات التفاهم في لبنان"، خبر منشور في جريدة " النهار"، العدد ١١٧٦٤، الصادر في ١٧ أيار ١٩٧٣ ص ١.

[3] - نص "اتفاقية ملكارت" منشور كاملاً في كتاب " لبنان ١٩٤٩- ١٩٨٥ الاعتداءات الإسرائيلية..."، مصدر سابق. ص: ٦٦٦ -٦٧٠.

وبرز خلال الوساطات التي أجريت لتسوية النزاعات بين الأفرقاء ، قصور أو تعطيل فيها لدور الجامعة العربية، إذ تركت من جديد للطرفين المتنازعين التوصل إلى اتفاق جديد فيما بينهما دون أن تعالج أسباب تجدّد النزاع على الأقل.

وإذا استُقْصِيتْ المواقف والتعليقات لبعض الأطراف المعنية في الأزمة على "اتفاقية ملكارت". يبدو مدى هشاشتها، وخاصة بعد استمرار التباينات في وجهات النظر لدى الجانبين اللبناني والفلسطيني.

فبعد هدوء الأوضاع وعودة الدكتور أمين الحافظ عن استقالته من رئاسة الوزراء في ١٩ أيار ١٩٧٣، عقد مجلس الوزراء جلسة في ٢٣ أيار ١٩٧٣، ترأسها الرئيس فرنجية الذي أشاد فيها بالوحدة الوطنية التي تميز بها الشعب اللبناني خلال المحنة العصيبة، والتي انتهت في جوّ من التفاهم الأخوي بين الأطراف، لكنه أشار إلى محاولة بثّ إشاعات مغرضة عن محاولة تصفية المقاومة أو الإضرار بالفلسطينيين، وأصر على أنها من باب "الاتجار بالمقاومة الفلسطينية وكذلك لا... يوجد في لبنان من يرضى بأن يعلو على سيادة لبنان وكرامته إلا إيمانه بالله العظيم" [١]

في هذا الجو من الاستقرار والاطمئنان الذي أراد ان يبعثه سيد العهد، حاول رئيس منظمة التحرير الفلسطينية أن يهز الوضع ويبعث القلق في النفوس، فاعتبر أن ما حدث من اتفاق ليس إلا حواراً على بعض القضايا، وأنه والجانب اللبناني استطاعا إيقاف الأزمة عند هذا الحدّ. لكنه ليس " نهاية كل شيء بل نحتاج إلى فتح حوار مستمر بيننا وبين الأخوة اللبنانيين لتفادي كل ما يمكن أن ينشأ وكل ما يحدث". [٢]

جاءت بالمقابل،وجهة نظر الكتائب لتؤكد فحوى كلام السيد ياسر عرفات، وذلك من خلال مذكرة قدّمها رئيس الكتائب إلى رئيس الجمهورية في ٢٥ أيار ١٩٧٣، تضمنت العلاقات بين السلطة والمقاومة، وشرح فيها أن ما حدث من معالجات وتهدئة ليست إلا مسكّنات لم تتطرق إلى الحلول، والدليل على ذلك أن : " السيادة اللبنانية في كل ما وضع من اتفاقات لم تتوضح بعد... وأن العمل الفدائي يجب أن ينطلق من العالم كله وليس من منطقة معينة ، كما هي الحال الآن بالنسبة للبنان، إذ انحصر النشاط الفدائي فيه ومنع في أي بلد

---

[١] – الوكالة الوطنية للأنباء، " توجيهات فخامة الرئيس سليمان فرنجية..."، مصدر سابق، ص ٣٢. كما يذكر أنه تم خلال الجلسة رفع حالة الطوارئ المعلنة في جميع الأراضي اللبنانية، كذلك ينظر في الجريدة الرسمية، عدد ٤٤. الصادر في ٣١ أيار ١٩٧٣، ص: ٥٤٥-٥٤٦، مرسوم ٥٥١٥، الذي يقضي برفع حالة الطوارئ.

[٢] – حديث السيد ياسر عرفات منشور في جريدة " الأنباء"، العدد ١٠٨٨، الصادر في ٢٥ أيار ١٩٧٣، ص ٨.

عربي، وأصبح مركزه الدولي لبنان، الأمر الذي حوّل المعركة العربية الإسرائيلية إلى معركة بين إسرائيل ولبنان". [١]

أما تصريحات الرئيس السابق شمعون وأحد قادة منظمة التحرير الفلسطينية شفيق الحوت لشاشة التلفزيون البريطاني البي. بي. سي (B.B.C)، فقد أظهرت بوضوح مدى ضعف صدقيّة الاتفاقية، ففي الوقت الذي أوضح فيه السيد شفيق الحوت حرص المنظمة على سيادة لبنان، أكّد أن العرب لن يقفوا مكتوفي الأيدي حيال أي عمليات تصفية. في حين ساد حديث الرئيس شمعون نوع من الصراحة تجاه نشاط الفدائيين الذين عليهم أن يخضعوا للقوانين اللبنانية مثل سائر الضيوف ، كما أنه " سيكون من المؤسف جداً أن يحصل في لبنان مثل الذي حصل في الأردن، وكل هذا قد يحصل إذا لم يتقيد الفدائيون بالقوانين اللبنانية أو لم يحترموا السيادة اللبنانية". [٢]

وهكذا استمرت الأعصاب متشنجة والتوتر قائماً، كما بقيت النار تحت الرماد، إذ إن الإشارة والضوء الأخضر لمّا يُرسَلا من الخارج ، وخاصة إثر انعقاد القمة الأميركية – السوفياتية التي أعرب فيها الطرفان عن اهتمامهما بشأن الوضع بالشرق الأوسط "وتبادلا الآراء بشأن وسائل التوصل إلى تسوية شرق أوسطية... ووافق الطرفان على الاستمرار في بذل جهودهما لتطوير أسرع تسوية ممكنة في الشرق الأوسط، وهذه التسوية يجب أن تكون متفقة مع مصالح كل الدول في المنطقة ومتناغمة مع استقلالها وسيادتها ويجب أن تأخذ بعين الاعتبار المصالح الشرعية للشعب الفلسطيني." [٣]

شعار "المشاركة" الإسلامية يثير الانقسامات الداخلية ١٩٧٣

ظهرت في عهد الرئيس فرنجية، وبوضوح تام، بعض تناقضات التركيبة السياسية الطبقية للنظام اللبناني، وخصوصاً إبان احتدام القتال بين المقاومة الفلسطينية والجيش اللبناني في ٣ أيار ١٩٧٣. إذ استغل البورجوازيون المسلمون المعارضون للحكم أمثال السادة صائب سلام وكامل الأسعد وعبدالله اليافي ، ذلك الصدام لإحداث انشقاق طائفي مع رئيس الجمهورية وقائد الجيش، مطالبين بالمشاركة في الحكم، باعتبار هذا الاستئثار "الماروني" بالسلطة هو الذي أدّى إلى حدوث ما حدث من قمع ضد المقاومة الفلسطينية ومناصريها، واعتبروا رئيس الجمهورية

---

[١] – مذكرة المكتب السياسي لحزب الكتائب إلى رئيس الجمهورية منشورة في جريدة "النهار"،العدد ١١٧٧، الصادر في ٢٦ أيار ١٩٧٣، ص ٢.

[٢] – "أحداث لبنان في التلفزيون البريطاني"، خبر منشور في جريدة " النهار"، العدد ١١٧٧٤، الصادر في ٢٧ أيار ١٩٧٣، ص ١ .

[٣] – " القمة السوفياتية الأميركية"، خبر منشور في جريدة "الأنباء"، العدد ١٠٩٣، الصادر في ٢٩ حزيران ١٩٧٣ ، ص ٦ .

يمثل مصالح التيارات اليمينية التي ترتبط مصالحها وعواطفها بالغرب، وهذا ما أعطى المشاركة مغزى سياسياً، إذ تركزت من قبل بعض الفئات السياسية على حق المشاركة في تقرير المصير، كما اعتبروا أن القوى المسلحة اللبنانية قد وُجدت فقط للدفاع عن لبنان، وأن حكومة الدكتور أمين الحافظ لا تشكل جواباً على الأزمة السياسية العامة التي تعيشها البلاد، نتيجة انفراد الرئيس بالسلطة الفعلية والحكم.

بعد هذه التعبئة الجديدة، أخذت اللقاءات تتوالى إثر طرح رئيس الوزراء إجراء تعديل وزاري بإدخال ثلاثة وزراء سنيّين دفعة واحدة، مقابل سحب ثلاثة وزراء من الأحزاب الثلاثة (الطاشناق والكتائب والأحرار) الذين اجتمعوا بدورهم واستعرضوا التطورات والخطوات الممكنة للخروج من الأزمة، وقد رأى رئيس الأحرار كميل شمعون أن الوضع خطير والبلاد على عتبة انقسام طائفي، في حين وجّهت الكتائب نظرتها نحو تجنب الخضات الطائفية، وفي الوقت نفسه بقيت حريصة على الممارسة البرلمانية دون اللجوء إلى الضغوط الأخيرة، لأنها "تشكل خروجاً على المؤسسات الدستورية والأنظمة القائمة... وهي مع كل تدبير من شأنه أن يخرج البلاد من الدوامة التي تعيشها، ويرفع الغبن عن مختلف الفئات، انطلاقاً من روح الميثاق الوطني".[1]

وفي المقابل، أجرى الرئيس رشيد كرامي والسيد كمال جنبلاط سلسلة اتصالات بعدد من النواب في ١٣ حزيران ١٩٧٣، وبالشخصيات السياسية الأخرى، مستعرضين معاً بعض الحلول المطروحة للخروج من الأزمة، غير أن مجمل الآراء شدّد على أن الحلّ الوحيد هو استقالة الرئيس أمين الحافظ، وإثر ذلك أدلى كرامي بتصريح قال فيه: " أن تشبث الأمين بالكرسيّ يجعل الناس تتساءل عن هذا الموقف، وهذا ما يشغل بال الجميع، لأن الذي لا يدرك رأي الناس فيه يجعلهم يشكون بقدرته على التمرس بمسؤوليات الحكم، وهذا هو السبب الذي يجعلهم يطالبون بذهابه، فهل يفهم بأن أحداً لن يقبل الاشتراك معه وأن الطلب الرئيسيّ بات استقالة الحكومة"[2]. كذلك عقدت الأحزاب والقوى التقدمية الوطنية اجتماعاً في اليوم نفسه. رداً علىالتعديل الوزاري، وأصدرت بياناًشهيراً. أعلنت فيه أن الخطوة الوحيدة المطلوبة لإفساح المجال أمام حل الأزمة هي استقالة الحكومة فوراً، والبدء باستشارات نيابية بغية تشكيل حكومة جديدة " تستطيع أن تحظى بثقة الرأي العام الوطني والتقدمي، فتصون

[1] – " الأحرار والكتائب والطاشناق يوحدون موقفهم" ، خبر منشور في جريدة " الأنوار " ، العدد ٤٥٢٧، الصادر في ١٤ حزيران١٩٧٣، ص ٣.

[2] – " كرامي وجنبلاط يتفقان على خطة المواجهة"، خبر منشور في جريدة " الأنوار" ، العدد ٤٥٢٧، الصادر في ١٤ حزيران ١٩٧٣، ص ٣.

الحريات والحقوق الديمقراطية وتضع حدّاً لكل محاولات ضرب المقاومة الفلسطينية وتقيم أوثق العلاقات معها." [1]

ونستنتج، من هذا أنه عندما تتعرض مصالح البورجوازية -أياً كانت طائفتها- للإختلال في توازنها السياسي، تلجأ إلى تحريك الحسّ الطائفي لتحقيق هدفها، إلاّ أن هذه التناقضات "المفتعلة" بين الأطراف المتقاتلة ما لبثت أن طوت صفحاتها، لتتمّ التسويات التي أُرسي عليها ميثاق ١٩٤٣ بتفاهم مع السلطة. وفي ضوء هذا التحليل، يُتَفَهَّم تقديم الرئيس امين الحافظ كتاب استقالته في ١٤ حزيران ١٩٧٣ إلى رئيس الجمهورية الذي قبلها شاكراً، وخاصة بعد أن استوعب إحساس بعض البورجوازية بأنه سيختل توازنها السياسي في الحكم.

لكن الرئيس الحافظ انتقد هؤلاء الذين صوروا للناس فقدان المشاركة في الحكم، معتبراً أن المشاركة الفعلية هي في الممارسة الواعية الصامتة لا بطريقة التبجّج والدعاية، إذ كان مؤمناً بالمشاركة كمظهر من مظاهر النظام الديمقراطي البرلماني الذي نعيش في ظله، فتساءل مستهزئاً " هل كانوا يعتقدون فعلاً بعدم رغبتي في ممارسة المشاركة وتحقيق مفاهيمها السياسية والاقتصادية والتربوية والاجتماعية أو بعدم قدرتي على تحقيق هذه المشاركة، أم كانوا لا يريدون لي أن أنجح في ذلك حتى لا يبقى في الساحة ولو ظاهراً، إلاّ الأشخاص الذين احتكروا لأنفسهم شرف تمثيل المسلمين في الحكم، وحتى يبقى في الأذهان أن ما يراه هؤلاء خيراً فهو خير. وما يروه شرّاً فهو شرّ". [2]

وبموجب مرسوم ٥٧٦٥ الصادر في ٨ تموز ١٩٧٣ تشكلت حكومة ترأسها تقي الدين الصلح الذي اعتبر، في بيانه الوزاري الصادر في ٢٥ تموز ١٩٧٣، أن المشاركة الحقيقية ليست في تقسيم المغانم، بل هي في المساواة في الحقوق والواجبات وتعميم خدمات الدولة ومؤسساتها ومرافقها على جميع المناطق، وليس على " أساس تنازع منافع بين طوائف، ولكننا ننظر إليها ونعالجها من منطلق وطني ومن روح الميثاق لتتاح الفرصة أمام كل مواطن، لأن يقوم بأشرف واجب وهو خدمة لبنان في كل مجال...".[3]

بما أن مسألة المشاركة في الحكم كانت ما تزال تشغل الناس والنواب، فقد تساءل النائب نديم نعيم خلال مناقشة البيان الوزاري للحكومة الجديدة، عن الفارق بين الوزارة السابقة التي كان يترأسها أمين الحافظ، والوزارة الحالية التي عادت إليها أغلبية الوزراء

[1] – بيان "الأحزاب والقوى التقدمية"، منشور كاملاً في جريدة " الأنوار" ، العدد ٤٥٢٧، الصادر في ١٤ حزيران ١٩٧٣، ص٣.

[2] – الوكالة الوطنية للأنباء" عرض لأهم نشاطات الدولة خلال السنة الثالثة في عهد الرئيس سليمان فرنجية..."، مصدر سابق، ص ٥٥ .

[3] – يوسف قزما خوري، " البيانات الوزارية..."، المجلد الثاني، مصدر سابق، ص ١٢٩٢.

السابقين. ففي رأيه أنه لم يتبدل أي شيء كي يقال إن تغيير الوزارة قد حقّق ما يسمونه المشاركة في الحكم، وكل ذلك يثبت ويبرهن لو كان الأمر يحتاج إلى اثبات أو برهان، لأن السياسيين في هذا البلد " بأغلبيتهم الساحقة يتذرّعون بالمبادئ الكبيرة ويهددون بالويل والثبور وعظائم الأمور، إن لم تتحقق هذه المبادئ، فاذا بهذه المبادئ المشفوعة بالتهديدات تضمحل وتطوي صفحاتها إذا نال المنادون بها كرسيّاً وزارياً صغيراً صغيراً أو مصلحة شخصية صغيرة صغيرة" [1].

أما النائب مرشد الصمد فاعتبر أن المشاركة تبدأ عندما يؤخذ بتطبيق رفع الغبن اللاحق ببعض المناطق، في حين رأى النائب سمعان الدويهي أن المشاركة.ليست فقط بتوزيع المغانم على المناطق التي هي محض أولية، بل المشاركة هي في " أن يحكم الوزير فعلياً ، أن يحكم رئيس الوزراء، أن يكون الوزير رئيساً لوزارته، وأن يكون الوزير كاتباً في وزارته" [2].

والجدير بالملاحظة أن هذه التسوية تزعزعت من جديد عند هبوب أزمة أخرى أثرت على مكتسبات الطبقة البورجوازية الحاكمة، التي عادت إلى اللجوء إلى مناورات أخرى تحت ستار القناع الطائفي، حصل ذلك إثر تظاهرة للصيادين ضد مشروع "شركة بروتيين" في ٢٦ شباط ١٩٧٥، أصيب خلالها النائب معروف سعد إصابة أودت بحياته. إذ ذلك، حملت تلك الطبقة وسواها رئيس الوزراء رشيد الصلح مسؤولية ما حدث، وطرحت من جديد مشكلة قضية المشاركة وتعديل الدستور لإحداث التوازن الوطني، وقد دفع ذلك نواب الكتائب إلى المطالبة بالتفاهم مع المسلمين عن طريق الحوار بسبب الأحداث الأخيرة، بعد أن أحسّوا بأن وضعهم الطبقي يتعرض للخطر، ولكن مع اشتداد المناورات العسكرية واشتداد التناقضات حول العمل الفدائي بين الأطراف المتناقضة المتقاتلة، تأزّم الوضع كثيراً وانفجر بشدة من جراء تعميق الهوة وذلك في ١٣ نيسان ١٩٧٥ مفتتحاً صفحات حرب أهلية لبنانية طويلة امتدت إلى أوائل التسعينات كما هو معلوم.

موقف لبنان من حرب السادس من تشرين الأول ١٩٧٣

في تلك الآونة بدأت الحرب بين إسرائيل ومصر وسوريا (٦ تشرين ١٩٧٣)، وعمد لبنان عندئذٍ إلى ممارسة نشاطه السياسي لمواجهة نتائج المعارك الدائرة، فعقد جلسة مشتركة في ٩ تشرين الأول ١٩٧٣ للجنتي الدفاع والخارجية، وذلك للبحث في مستجدات الوضع على الساحة العربية والعمل على خلق أجواء تتناسب مع خطورة الظروف القائمة في المنطقة ككل. وقد ساد خلالها جوّ من الشعور بالمسؤولية والتفاهم التام حول المواقف والاجراءات والخطوات

[1] – المصدر نفسه، ص ١٣١٠.

[2] – يوسف قزما خوري، "البيانات الوزارية .." ، المجلد الثاني، مصدر سابق، ص ١٣٨٣.

التي يجب أن يتبنّاها لكي يكون على مستوى المسؤولية الوطنية والتاريخية، وتقرر في الختام أن يقوم لبنان بدوره القومي وواجبه تجاه إخوته العرب بما تسمح به إمكاناته وظروفه. وخرجت الجلسة بالتوصيات التالية إلى الحكومة:

" أولاً : تعزيز الإمكانات الدفاعية العسكرية للجيش، وعلى المديين القريب والبعيد.

ثانياً : تأمين وسائل الدفاع المدني وحماية المواطنين ومدّ أبناء الجنوب بما يحتاجون إليه من تجهيز على الصعيد الاجتماعي وتوفير أسباب الصمود.

ثالثاً : تعبئة القوى الشعبية لمواجهة أي احتمال أو عدوان.

رابعاً : الاستمرار في السياسة القائمة على تأييد الدول العربية المواجهة والداخلة في القتال" [1].

إثر هذه التوصيات، وضع الجيش جميع قواه البرية والجوية في حالة استنفار، وهو أكثر تفهماً وإدراكاً للمهمة الموكولة إليه، كما التزم مواقعه ليكون جاهزاً للتدخل والدفاع عن الوطن وصيانته بكل الطاقات الممكنة في حال أعطيت له الأوامر. وبموازاة ذلك، قام الدفاع الوطني بواجبه بسبب الأوضاع الراهنة إذ واجهته سلسلة من الإرشادات والتوجيهات والنصائح إلى المواطنين، لاتخاذ الاحتياطات الوقائية اللازمة، وليكونوا مستعدّين ويقظين حتى لا يباغتهم العدوّ، وطلب منهم أن يتقيدوا بتوجيهات السلطة التي لم تقتصر مهمتها على الصعيد الداخلي بل تعدّت ذلك إلى المساعدة الخارجية. وضع لبنان إمكانياته الصحية والأمنية بتصرف سوريا بغية تزويدها بكل ما يلزم من الوسائل والمعدات الضرورية، وهذا ما أدّى إلى مجيء وفد نيابي سوري إلى لبنان للتباحث في القضايا المصيرية وتبادل الرأي والعمل الموحد على أن يجري "تنسيقٌ في القيادة العربية الشاملة حول جميع الطاقات بشكل سليم وبشكل علمي، بحيث تعبأ جميع الطاقات العربية في سبيل المعركة ...." [2].

هذه الحرب العربية – الإسرائيلية أوجدت مناخاً من التضامن والتقارب العربي، انعكس بدوره على العلاقات اللبنانية السورية التي تأزمت بسبب أحداث أيار ١٩٧٣، إذ تجاوز الرئيس الأسد والرئيس فرنجية الخلافات لما فيه المصلحة العربية، حتى أن الرؤساء

[1] – الوكالة الوطنية للأنباء، " الوقائع اللبنانية خلال السنة الرابعة لعهد الرئيس سليمان فرنجية، ..."، مصدر سابق. ص ١٣. ويذكر أن الجلسة كانت برئاسة رئيس مجلس النواب كامل الأسعد وبحضور رئيس الحكومة تقي الدين الصلح بصفته وزيراً للخارجية ووزير الدفاع الوطني نصري معلوف، ورئيس لجنة الدفاع النيابية العقيد فؤاد لحود، والنواب أعضاء اللجنتين، والأمين العام لوزارة الخارجية الدكتور نجيب صدقة، والدكتور عادل إسماعيل مدير الشؤون السياسية في الوزارة.

[2] – الوكالة الوطنية للأنباء، "الوقائع اللبنانية خلال السنة الرابعة لعهد الرئيس سليمان فرنجية... "، مصدر سابق، ص ٢٤.

والملوك العرب أطلقوا على الرئيس اللبناني اسم "الجندي المجهول"، لأنه بالإضافة إلى اتخاذه جميع الاحترازات في تقديم الدعم المادي والمعنوي، فقد سمح لسوريا "باستقدام الأسلحة السوفياتية إلى لبنان حيث تم نقلها عن طريق البر إلى الأراضي السورية " [1] عندما كانت محاصرة من إسرائيل.

وبالمقابل، أحدثت هذه الحرب بعض التناقضات السياسية، ففي الوقت الذي حذر فيه حزب الكتائب من زجّ لبنان في مأزق، داعياً الحكم إلى ضرورة الانتباه إلى مدى قوته والاكتفاء بتقديم المعونة المادية والمعنوية. شكلت الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية وفداً منها لزيارة رئيس الحكومة تقي الدين الصلح، لتبحث معه في الوضع وتطوراته، وأبلغته موقفها المرتكز على ثلاث نقاط اساسية هي:

- " رفض أي محاولة لفرض حالة الطوارئ.
- المطالبة بحرية العمل للمقاومة الفلسطينية.
- ضرورة قيام لبنان بدوره في المعركة" [2].

إزاء هذا التناقض السياسي الظاهر حيال العمل الفدائي وانطلاقه من داخل الأراضي اللبنانية، عقد رئيس الوزراء ندوة صحفية في ١٣ تشرين الأول ١٩٧٣ حول الأوضاع الراهنة للأحداث العربية بين إسرائيل والعرب، حدّد فيها موقف لبنان النهائيّ الساعي لتنفيذ المقررات والتدابير التي كانت موضع بحث، وتقرر إجراؤها وإبلاغ الجميع بأن لبنان ينفذ القاعدة الاستقلالية التي ولدت مع الاستقلال، والقائلة « إن لبنان لن يكون ممراً لإسرائيل. أما إذا عمدت إلى مهاجمة لبنان أو الاعتداء عليه أو اللف على الشقيقة سوريا من أراضينا، فإننا سنصدّ القوات المعتدية، وهذا أقل ما يجب علينا أن نفعله بالنسبة للشقيقة سوريا التي تدفع من دماء شبابها وثرواتها ثمن حرية وسيادة ومصير كل بلد عربي وفي الطليعة لبنان لأنه أقربها إلى الأطماع الإسرائيلية ...وأنه قد تمّ إبلاغ جميع السفراء اللبنانيين المعتمدين في العالم

[1] – "العلاقة مع الأسد هكذا بدأت وتوطدت"، مذكرات الرئيس فرنجية ،منشورة في مجلة "الشراع"، العدد ٥٣٩، الصادر في ١٧ آب ١٩٩٢، ص ٣٧، ويقول الرئيس فرنجية أنه عمل جاهداً في هذه الحرب لمساعدة سوريا إذ وضع كل الإمكانيات بتصرفها فأصدر مرسوما بتقليص مصروف البنزين وتخفيف التجول بالسيارات وقسمها إلى مزدوج ومفرد، ولكل نمرة يوم خاص تسير فيه، والغرض من ذلك توفير مصروف البنزين ليتم ترحيله إلى سوريا، لأن معامل البنزين السوري ضربت من إسرائيل آنذاك وكانت سوريا محاصرة. كذلك وضع كافة المستشفيات بتصرف جرحى سوريا .

[2] – موقف "الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية"، منشور في جريدة "الأنباء"، العدد ١١٠٨، الصادر في ١٢ تشرين الأول ١٩٧٣، ص٢، وكذلك جريدة" النهار"، العدد ١١٩٠٨، الصادر في ٩ تشرين الأول ١٩٧٣، ص١.

بأن يقوموا بالاتصالات الديبلوماسية اللازمة في الدول المعتمدين فيها لدعم الموقف العربي في النزاع القائم حالياً في منطقة الشرق الأوسط". [1]

ومنعاً للإثارة الطائفية، برز موقف مهمّ من قبل ممثلي كل الطوائف الإسلامية والمسيحية الذين لبّوا دعوة مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد إلى الاجتماع في دار الفتوى في ١٧ تشرين الأول ١٩٧٣ بغية التباحث في المعركة التاريخية التي تواجه الأمة العربية، قرروا في نهايته إرسال برقيات تأييد إلى كل من الرئيسين المصري، والسوري، والى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، كما تمّ إصدار بيان موحد أعلنوا فيه موقفهم من المعارك التي تخوضها الجيوش العربية النظامية، من أجل وضع حدّ للطغيان الإسرائيلي الذي رفض جميع محاولات السلام، وأكدوا وقوف جميع اللبنانيين صفاً واحداً إلى جانب إخوانهم المقاتلين والمساندين للقتال، لكي يطالبوا العالم كله بلزوم " دعم هذه الجهود المضنية التي يبذلها العرب للدفاع عن قضيتهم العادلة والذود عن السلام في منطقتهم وفي العالم ... إن المجتمعين يطالبون بتنسيق جهودهم وتبرعاتهم لكي تعطي أفضل النتائج... كما يؤكدون استعدادهم للقيام بكافة مسؤولياتهم في هذا المجال." [2]

في هذه الأثناء، كانت المعارك تسير لمصلحة العرب لولا التدخل الأميركي المباشر لمساعدة إسرائيل، إذ قدمت لها أميركا أحدث أنواع الأسلحة، وزودتها بالمعلومات البالغة الأهمية عن المواقع المصرية والسورية، ما انعكس سلباً على موازين القوى، وتحوّل الموقف العسكري لمصلحة إسرائيل، ولكن أمام خطورة هذه السياسة التوسعية، برز التضامن العربي في أقوى صورة إذ صدر قرار يحظر تصدير النفط إلى الدول الداعمة لها، واستخدام البترول كسلاح في المعركة. بالإضافة إلى الضغط السوفياتي على الولايات المتحدة لوقف المعارك، واجتماع مجلس الأمن في ٢٢ اكتوبر وإصدار القرار ٣٣٨، "الذي يدعو فيه كافة الأطراف إلى وقف إطلاق النار وتنفيذ القرار ٢٤٢... ونتيجة لاستمرار تدهور الموقف واستمرار إسرائيل في عملياتها العسكرية قام بريجينيف بإبلاغ نيكسون... أن الاتحاد السوفياتي مضطر لاتخاذ الخطوات المناسبة بشكل منفرد... وهكذا أصدر المجلس قراره ٣٤٠ مطالباً كافة الأطراف بوقف العمليات العسكرية والعودة إلى خط ٢٢ أوكتوبر، كما قرر إنشاء قوة طوارئ للأمم المتحدة...". [3]

[1] – الوكالة الوطنية للأنباء، " الوقائع اللبنانية خلال السنة الرابعة لعهد فخامة الرئيس سليمان فرنجية..."، مصدر سابق، ص: ٣٢–٣٣ ويذكر في ص ٣٠ أن رئيس مجلس النواب كامل الأسعد وجه نداء إلى برلمانات العالم في ١٣ تشرين الأول ١٩٧٣، يناشدهم فيه التدخل لوضع حد للمجزرة الرهيبة في الشرق الأوسط.

[2] – المصدر نفسه، ص: ٤١–٤٢.

[3] – محمود رياض، " البحث عن السلام.. والصراع في الشرق الأوسط"، مرجع سابق، ص: ٤٤١–٤٤٣.

ومن أجل المحافظة على التضامن العربي عُقد مؤتمر للملوك والرؤساء العرب في الجزائر ما بين ٢٦ و٢٨ تشرين الثاني ١٩٧٣، غايته التوصل إلى التسوية الشاملة التي تعيد إلى العرب حقوقهم المشروعة، وقد ترأس وفد لبنان الرئيسان فرنجية وتقي الدين الصلح، ويصف المؤتمر، الدكتور عمر مسيكه بوصفه آنذاك عضواً في الوفد، بأنه من أكثر المؤتمرات العربية نجاحاً، وقد لعب فيه لبنان دوراً أكبر بكثير من دولة مساندة، وجدير بالملاحظة أنه خيّمتْ على جوّ القمة العربية المواقف الموحّدة بين أعضائه، وقد تم الاتفاق على جملة قرارات هذه أهمها :

- " التحرير الكامل لجميع الأراضي العربية المحتلة في عدوان يونيو ١٩٦٧...
- الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ...
- الاستمرار في استخدام النفط سلاحاً في المعركة على ضوء مؤتمر وزراء النفط العرب...
- تحقيق تنسيق سياسي وعسكري واقتصادي عربي فعّال، بما يؤدي إلى تحقيق تكامل عربي في مختلف المجالات، وعدم قبول أي محاولة لتحقيق أي تسويات سياسية جزئية ...
- العمل على أن تغير الحكومة الأميركية موقفها المنحاز لإسرائيل وتنبيهها إلى ما يترتب على الاستمرار في سياستها الحالية من مخاطر على مصالحها في المنطقة العربية ..." [١]

وعلى صعيد آخر، وجه القادة السوفيات برقية إلى المؤتمر في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٧٣ حيّوا فيها، باسم مجلس السوفيات الأعلى، قادة وشعوب الدول العربية المجتمعين في الجزائر، في الوقت الذي تواجه فيه الشعوب العربية مهمات دقيقة لوضع حد للعدوان الأميركي– الإسرائيلي، وتحقيق سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط. بالإضافة إلى هذا الدعم السوفياتي للمؤتمر. شدّد على أن " قرارات مجلس الأمن التي تدعو لانسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي المحتلّة هي الأساس لتحقيق سلام قائم على العدل في المنطقة". [٢]

---

[١] – عمر مسيكه، " أحداث وخفايا ..." ، مرجع سابق، ص ٢٨٠ . كذلك :
Henry Laurens, "Le Grand Jeu..." ,op.cit, P 264-265.

[٢] – برقية القادة السوفيات، منشورة كاملة في جريدة " النداء" ، العدد ٤٥٢٩، الصادر في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٧٣ ، ص١.

وهذا الإجماع والتضامن العربي والدعم السوفياتي للقضية العربية كان لا بدّ أن يقابله تحرك أميركي هادف لزعزعة وحدة الصف، من خلال الدعوة إلى حضور مؤتمر السلام المقترح في جنيف في ٢١ كانون الأول ١٩٧٣، والذي ساهم فيه وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية كيسنجر القادم إلى المنطقة في جولة على العواصم العربية.

تأثير زيارة كيسنجر في لبنان ١٩٧٣

انعكست جولات كيسنجر المكوكية إلى العواصم العربية سلباً على الساحة اللبنانية، وخاصة عندما تقرر موعد زيارته إلى لبنان في ١٧ كانون الأول ١٩٧٣، وهذا ما أدّى إلى تهييج وإثارة الرأي العام السياسي والشعبي، إذ اعتبرها لجان الطلاب الثوريين وجبهة الطلاب الديمقراطيين، في بيانهم الصادر في ١٤ كانون الأول ١٩٧٣، مؤامرة مكشوفة من قبل الدول الكبرى والأنظمة العربية، لتنفيذ المخطط الأميركي الهادف إلى فرض الحلّ السلمي الاستسلامي خلال مؤتمر السلام المنوي عقده في ٢١ كانون الأول ١٩٧٣ في جنيف، لذا دعوا إلى التظاهر والإضراب ضد مجيء سفير " السلام الأميركي" على الصعيدين الطلابي والشعبي ورفع لواء المعارضة ضد الأمور التالية :

- " لا للحلول السلمية الاستسلامية بكافة صيغها.
- نعم لحرب التحرير الشعبية الكفيلة وحدها بالدحر الفعلي للإمبريالية والصهيونية والأنظمة البورجوازية العربية. فلتتحد جميع القوى الثورية الرافضة للحل السلمي لتقوية ضرباتنا ضد الحلّ السلمي ودعاته ". [١]

لبّت هذه الدعوة الجامعة اللبنانية، وجامعة بيروت العربية، والجامعة الأميركية، وأضرب طلابها احتجاجاً على زيارة كسينجر وعلى السياسة الأميركية التي تحاول فرض الحلول الاستسلامية على العرب، وتصفية القضية الفلسطينية. كما عقدت ندوة في كلية التربية تكلم فيها رئيس اتحاد طلاب الجامعة اللبنانية السيد أنور الفطايري، ندّد فيها بالزيارة اللامباركة للمبعوث الأميركي، كما شدد على " الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني باسترجاع كامل حقه على أرضه... إنه لم يعد بمقدور أحد أن يراهن على موقف أميركا وقد عرف الكل من هو الصديق ومن هو العدو" [٢].

---

[١] – الوثيقة رقم (٨١).

[٢] – " إضراب شامل بالجامعات اللبنانية والعربية والأميركية استنكاراً لزيارة كيسنجر"، خبر منشور في جريدة " النداء". العدد ٤٥٤٥، الصادر في ١٥ كانون الأول ١٩٧٣، ص: ١–٤.

كذلك أصدرت الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في ١٤ كانون الأول ١٩٧٣ بياناً دعت فيه الجماهير الشعبية المناضلة إلى المشاركة في التظاهرة الشعبية الكبرى في ١٦ كانون الأول ١٩٧٣، وذلك استنكاراً للسياسة الأميركية الساعية إلى توسيع دائرة نفوذها على كل المنطقة العربية، بالإضافة إلى الحفاظ على إسرائيل ككيان عنصري توسعي يلعب دور الوكيل المحلي لمصالحها فيها، كما أصرت على المشاركة من أجل إسماع الرسول الأميركي كيسنجر إلى لبنان الصوت الرافض للحل الاستسلامي الأميركي الإسرائيلي، ومن أجل إظهار موقف العداء الشامل للسياسة الأميركية، ومن أجل تأكيد الإصرار على تحرير الأراضي وإحباط محاولات تصفية القضية الفلسطينية. وتابع البيان القول: " ومن أجل إظهار أقصى الدعم لنضال الشعب الفلسطيني في سبيل دحر الاحتلال الصهيوني والتحرر من سيطرة النظام الأردني العميل، وحماية حقوقه القومية في وطنه وتمكينه من مواصلة النضال ضد الاغتصاب الصهيوني، ومن أجل التعبير عن المساندة الكاملة لمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني..."،[1] وكان من الطبيعي أن تلقى هذه الحملة صداها في مجمل المناطق اللبنانية، بالإضافة إلى تلبية الدعوة إلى المشاركة، شهدت بعضها إضرابات ومظاهرات معادية لأميركا.

هذه المواقف انعكست خلال زيارة كيسنجر في ١٧ كانون الأول ١٩٧٣ على المحادثات التي اجراها مع المسؤولين اللبنانيين حول قضية النزاع العربي-الإسرائيلي، وخاصة بعد العرض الذي تقدم به وزير الخارجية الأميركي، والذي يقضي " بترحيل المسيحيين عن لبنان "[2]. مما دفع فخامة الرئيس فرنجية إلى تأكيد أن السلام الدائم الذي ينشده العالم لا يمكن أن يكون سلاماً حقيقياً إلا إذا كان قائماً على مبادئ العدالة وعلى مقررات الأمم المتحدة، "ويقضي هذا بانسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة. وبأن يمارس الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية على وجه كامل ويقرر مصيره بنفسه... وأن أي حل لأزمة الشرق الأوسط لا يشمل حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة لا يعتبر حلاً، وستبقى الأزمة تراوح مكانها".[3]

أدّت تحركات كسينجر السريعة إلى تحقيق بعض النجاح نتيجة تصدع التحالف المصري-السوري، بسبب انفراد مصر في الرأي بشأن الحل المنفرد، كما أنّ مباحثات المؤتمر المنعقد في جنيف بتاريخ ٢١ كانون الأول ١٩٧٣ انتهت "دون أن تحقق أية نتيجة سياسية،

---

[1] – بيان "الأحزاب التقدمية" منشور كاملاً في جريدة " النداء"، العدد ٤٥٤٥، الصادر في ١٥ كانون الأول ١٩٧٣، ص: ١-٤.

[2] – نبيل خليفة، " لبنان في استراتيجة كيسينجر" ، مركز بيبلوس للدراسات والأبحاث، جبيل، ١٩٩١ ، ص ٢٥.

[3] – الوكالة الوطنية للأنباء، " الوقائع اللبنانية خلال السنة الرابعة لعهد الرئيس سليمان فرنجية..."، مصدر سابق ، ص ٥٤.

وصدر بيان فيه أنه تقرر تشكيل لجنة عسكرية للبحث في الفصل بين القوات في جبهة سيناء فقط. وفشلت اللجنة في تحقيق الاتفاق".[1]

هكذا أسفر المؤتمر الذي أطلق عليه المبعوث الأميركي " مؤتمر السلام" عما كان قد توقعته القوى والأحزاب الوطنية التقدمية في لبنان، من بذر للخلافات بين الدول العربية، والعمل على فرض الحلول الاستسلامية وبسط أميركا هيمنتها الكاملة على الشرق الأوسط. وانعكس ذلك على لبنان إفراطاً في اعتداءات إسرائيل على الجنوب اللبناني وخاصة في شهر تموز ١٩٧٤، مما أدّى إلى ازدياد الخطر الإسرائيلي، وكان من الطبيعي أن تزداد هذه التناقضات السياسية بشأن حرية العمل الفدائي إذ أدّى ذلك إلى انفجار الوضع من جديد بين حزب الكتائب والمقاومة الفلسطينية بدءاً بأحداث الدكوانة عام ١٩٧٤.

الصدامات العسكرية بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية ١٩٧٤

كأن هشاشة اتفاق "ملكارت" انعكست عملياً على الأرض عند حصول الاشتباك المسلح في ٢٧ تموز ١٩٧٤ بين المنظمات الكتائبية والمقاومة الفلسطينية، إذ أدّى إلى مقتل فدائي وإصابة كتائبي. وقد دفعت ذيول هذا الحادث إلى حصول اشتباكات في ٢٩ تموز ١٩٧٤ [2]، تزايدت واتسع نطاقها حتى شملت منطقة الدكوانة كلها، أما الأسباب التي أدّت إلى اشتعالها فقد اختلفت الروايات حولها باختلاف مصادرها، غير أنه يمكن الاستنتاج أن فقدان التفاهم وضعف ركائز الاتفاق بالإضافة إلى الفوضى الأمنية، وعدم الاستقرار، أدت كلها إلى هذا الاقتتال العنيف، الذي أثار العديد من الشخصيات السياسية والطائفية.

في ظل ذلك الوضع المتأزم اجتمع، على سبيل التأكيد والتوثيق، رؤساء الطوائف الإسلامية. ودعوا إلى التهدئة والإبقاء على التضامن اللبناني الفلسطيني، وصدرت بيانات وتصريحات عن بعض المنظمات الفلسطينية كالجبهة الشعبية-القيادة العامة، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ولجنة الإعلام المركزية للجبهة الديمقراطية، طلبت جميعاً من رئيس الجمهورية التدخل لوقف إراقة الدماء، وإحباط المحاولات الرامية إلى الإيقاع بين اللبنانيين والمقاومة، ودعت جميع العقلاء، وخاصة الكوادر المخلصة من الكتائب نفسها، إلى ضبط العناصر غير المنضبطة. كما شاركت الأحزاب اللبنانية على اختلاف اتجاهاتها في استنكار ما

---

[1] – محمود رياض، "البحث عن السلام..."، مرجع سابق، ص: ٤٧٥-٤٧٦.

[2] – " تجدّد الاشتباكات في الدكوانة"، خبر منشور في جريدة "النهار"، العدد ١٢١٩٧، الصادر في ٣٠ تموز ١٩٧٤، ص ١. أما الروايات فهي حسب مصدر المقاومة "عناصر غير مسؤولة من الكتائب قامت باعتقال عنصرين من فتح وباطلاق النار على سيارة للمقاومة من نوع " لاندروفر" وذلك على أثر وفاة الكتائبي إبراهيم جدعون الذي أصيب يوم السبت". أما المصادر الكتائبية فقد نفت ان تكون طرفاً في الاشتباك وقالت إن الأوامر التي تلقتها كانت عدم الرد على النار التي أطلقت فجأة من مخيم تل الزعتر على منازل الدكوانة في مختلف احيائها.

حصل وأجمعت والكتل النيابية على أن اللبنانيين والفلسطينيين أصحاب قضية واحدة. وعليهم أن يواجهوا معاً، بالحكمة والتعقل، كل محاولات افتعال الفتنة لتطويقها باليقظة والاخلاص اللازم للبنان والقضية الفلسطينية، ذلك لأن هذه الحوادث كما أوضح النائب منير أبو فاضل، " جاءت نتيجة وجود عناصر غريبة عن المقاومة والفدائيين، وعناصر غريبة أيضاً عن الكتائب، وأن مثل هذه العناصر الغريبة عن الطرفين، هي التي تريد افتعال الحوادث لخلق الفوضى وحالة من عدم الاستقرار في هذا البلد، لذلك أدعو المقاومة الفلسطينية والكتائب إلى العمل معاً وبجدية من أجل اكتشاف هذه العناصر التي تريد شراً بالطرفين وقبل كل شيء بلبنان" [1].

استدعت هذه المواقف الإيجابية والدعوات الملحّة تكثيف الاتصالات وإجراء سلسلة مشاورات بين الأطراف المتقاتلة، بإشراف الرئيس فرنجية الذي بذل جهداً مع وزير الداخلية بهيج تقي الدين ورئيس الوزراء الصلح وقائد الجيش، لإطفاء الحريق والعمل بالسرعة العاجلة لتطويق ذيول الحوادث، ولوضع حدّ للاشتباكات التي اتسع نطاقها، فأكد بدايةً أبو الزعيم التزام المقاومة بالمحافظة على الشعب اللبناني، لكنه حذر من الطرف الثالث، كما أدلى الشيخ بيار الجميل بتصريح استنكر فيه الحالة المأساوية الفوضوية الحاصلة التي لا تدعو إلى الاطمئنان والتي سببتها ازدواجية السلطة، وطلب ضرورة اتخاذ خطوات حاسمة بفرض "سلطة واحدة وجيش واحد وأن نكون معاً لبنانيين وفلسطينيين متعاونين مع هذا الجيش وهذه الدولة. فنحن لا نقبل ولا المقاومة تقبل أن تكون هناك مناطق لبنانية خارجة عن كل سلطة" [2].

وعلى أثر الاجتماعات الطويلة ومباحثات إعادة الهدوء، أدّت المساعي إلى حصر الأزمة وإنهائها، وتمّ التغلب على المحاولات الخفية التي لا تخدم الا مصالح العدو، وتوصل الجانبان اللبناني والفلسطيني إلى اتفاق لوقف النار.

إلاّ أن غياب السلطة واشتراك الكتائب في حفظ الأمن لاقى انتقاداً من بعض النواب والرئيس كرامي، واستغراباً من قبل العميد إده والسيد كمال جنبلاط، وسجالاً مع الشيخ بيار الجميّل لموافقته على وجود ثلاث سلطات . إذ انتقد العميد إده والسيد جنبلاط تناقض الجميّل مع ذاته، وهو الرافع شعار السلطة الواحدة، كما اعتبرا أن اشتراك الكتائب في صون الأمن

---

[1] – رؤساء الكتل والأحزاب: اللبنانيون والفلسطينيون أصحاب قضية واحدة ومصير واحد"، خبر منشور في جريدة "الأنوار"، العدد ٤٩٣١، الصادر في ٣١ تموز ١٩٧٤، ص ٧. ويمكن مراجعة البيانات والتصريحات الفلسطينية ودعوات رؤساء الطوائف الإسلامية المنشورة كاملة في هذا العدد، للمزيد من التوضيح، ص ٧.

[2] – "جهود لبنانية – فلسطينية لاطفاء الحريق"، خبر منشور في جريدة "النهار"، العدد ١٢١٩٨، الصادر في ٣١ تموز ١٩٧٤، ص ٢.

يشكّل سابقة يمكن أن تكون لها نتائج بالغة الأهمية، ووصف رئيس الكتلة الوطنية ذلك بأنه "سابقة خطيرة ..ودولة فولكلورية بسبب ما يرتكب من جرائم ومخالفات ...لم يعد للسلطة أي وجود ، فالشرطي لا يجرؤ على القيام بواجبه ، والدركي أيضاً ، لأنهما يخافان الانتقام إذا طبقا القانون على صاحب نفوذ أو عندو ظهر " [1].

لكن الشيخ بيار الجميل كان قد صعّد من التفاعلات السياسية المحلية لاتفاق السلطة والمقاومة والكتائب على حصر الحوادث، وذلك في ٢ آب ١٩٧٤، هاجم فيه بعنف العميد إده وبعض السياسيين، الذين انتقدوه على قبوله بالحلّ الأخير، دون أن يسميهم، واستغرب الحملة الموجهة ضدّه من قبل مسؤولين ليسوا على مستوى المسؤولية، بل غاصوا في حالة من التوتر العصبي اللامسؤول، واتخذوا لأنفسهم –حسب رأيه– من المقترحات والهزل طريقاً لأشرف مهنة، ألا وهي السياسة، ثم حاول تبرئة نفسه لقبوله الاتفاق باعتباره " أفضل من لا شيء وأقل ما يقال فيه إننا منعنا الاقتتال بين الشعبين اللبناني والفلسطيني، في الوقت الذي وجدت فيه الحكومة مغلوبة على أمرها، تواجه حكومات متفرقة، وجيوشاً متعددة، وهي تأبى على نفسها أن تفتح معارك ضدّ من شرّدهم العدوّ" [2].

برز التناقض جلياً في المواقف السياسية المختلفة مع استمرار السجال بين العميد إده والسيد كمال جنبلاط، وبين الرئيس كرامي والشيخ بيار الجميل، كما دافع وزير العدل جوزيف شادر عن وجود السلطة معدّداً الأعمال والخطوات التي قامت بها لتطويق الازمة بالسرعة القصوى، كما أدلى وزير الداخلية بهيج تقي الدين بتصريح في ٢آب ١٩٧٤ ، هاجم فيه بعنف العميد ريمون إده موضحاً الأسباب التي دعت إلى تشكيل اللجان المشاركة التي ليست مهمتها تطبيق القانون، والسهر على الأمن أو الإحلال محل السلطة وحسب، بل إشاعة جوّ الطمانينة والألفة بين اللبنانيين وإخوانهم الفلسطينيين، والتي بدأت ثمارها تظهر. ولفت النظر مؤكداً أن "هناك عناصر غريبة تندسّ في صفوف الفريقين ، وتطلق النار لغاية واحدة هي إشعال الفتنة... وحرصاً من الجميع على كشف النقاب عن هذه العناصر ، جرى الاتفاق على تأليف لجان مشتركة مهمتها تحديد هوية كل شخص يطلق النار ، والسعي لمنع كل احتكاك ينجم عن ذلك... وأؤكد على أنني لن أقبل طالما أنا في مركز المسؤولية ، بزجّ السلطة في اصطدام يجر البلاد إلى الخراب ، وسأبقى على موقفي في استعمال الحكمة لإزالة أسباب كل خلاف..." [3].

---

[1] – تصريح منشور في جريدة " النداء"، العدد ٤٧٣٦، الصادر في ١ آب ١٩٧٤ ، ص ٢ .

[2] – تصريح الجميل ، منشور في جريدة "الأنوار"، العدد ٤٩٣٣، الصادر في ٢ آب ١٩٧٤، ص ٢.

[3] – " التناقض في المواقف بين الوزراء ورؤساء كتلهم"، خبر منشور في جريدة "الأنوار"، العدد ٤٩٣٤، الصادر في ٣ آب ١٩٧٤، ص ٢.

إذاً مصالح الطبقة السياسية البورجوازية هي التي استطاعت إخماد النار بسرعة كي لا تنال منهم وينهار سقف طبقتهم عليهم، فيختل التوازن ويضيع الهيكل. بالإضافة إلى عامل التداخلات الخارجية التي لم تكن قادرة في أية حال على افتعال فتنة كبرى أو الإطاحة بالحكم والنظام.

موقف لبنان من قضية فلسطين في الأمم المتحدة ١٩٧٤

استأثرت القضية الفلسطينية بالكثير من اهتمام سياسة الرئيس فرنجية لاقتناعه بعدالتها، وبضرورة إيجاد الحل العادل من أجل استعادة الحقوق المشروعة، ولكنه لم يكن مستعداً لأن يجعل من لبنان، البلد العربي، منطلقاً للعمليات الفدائية ضدّ إسرائيل، لما لهذا الأمر من تأثير على أوضاع لبنان الداخلية، فأظهر فرنجية كل استعداد لمساعدة الفلسطينيين والدفاع سياسياً عن قضيتهم أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ممثّلاً تِسْع عشرة دولة عربية، إذ لبى هذا التكليف الذي أقره مؤتمر الرباط في ٣٠ تشرين الأول ١٩٧٤، وذهب ليدافع باسم الدول العربية عن قضية فلسطين فألقى في ١٤ تشرين الثاني ١٩٧٤ خطابه التاريخي الذي دعا فيه إلى انصاف الفلسطينيين في قضيتهم، لأنها قضية حق وعدالة ومسألة مصير فيها سعادة ملايين من البشر، وضرورة العمل على تجنيب العالم خضات جديدة وخطيرة بعدم إنصافهم. كما طلب من الجمعية، التي تقرّ وتعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية التي دعتها إلى الاشتراك بالمناقشات، وجوب المساعدة على استعادة حقوقها "وذلك شرط لمعالجة القضية بمعطياتها الواقعية عن كثب، إنه المفتاح لكل إمكانية إيجاد حل مشرف والباعث لكل أمل..." [1].

هذه المساعي أثمرت بعض النتائج الإيجابية، إذ حصل الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات على نجاح ساحق على الصعيد الدولي، فصوتت ٨٩ دولة إلى جانب القرارين التاريخيين اللذين تبنتهما الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٤، في حين صوتت ٨ دول ضدّها، وامتنعت ٣٧ دولة عن التصويت، بسبب ما شعرت به من قلق حيال سماعها لهذه البيانات التي أوضحت مأساة الشعب الفلسطيني والخطر الذي قد يسببه لعدم تمتعه بحقوقه الثابتة في السلام والأمن الدوليين، وقد اعترفت الجمعية العمومية بعد سبع

[1] – خطاب الرئيس فرنجية منشور في كتاب " لبنان ١٩٤٩–١٩٨٥... " مصدر سابق، ص: ٦٨٩–٦٩٠–٦٩١. أما الخطاب الذي ألقاه السيد ياسر عرفات فهو منشور كاملاً في المجلة "الاجتماعية اللبنانية"، العدد ٣٧، الصادر في كانون الأول١٩٧٤، ص: ١٨ – ١٩.

سنوات من القرار ٢٤٢ " بحقّ الفلسطينيين في تقرير المصير وفي السيادة والاستقلال الوطنيين، وقبلت منظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة بصفة مراقب" [1].

وقد استطاعت الجامعة العربية بموجب قرارات القمة السابعة التي انعقدت في الرباط ١٩٧٤، أن تحصل على تكريس مفهوم " حق الشعب الفلسطيني بالعودة إلى وطنه وتقرير مصيره وحقه في إقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة ممثله الشرعي منظمة التحرير الفلسطينية". [2]

والجدير بالملاحظة أن الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل صوّتتا ضد هذين القرارين، اللذين يقران بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة له، بل استاءتا من ذلك بشدة. ونددت إسرائيل بهذين القرارين ووصفهما مندوبها في الجمعية العمومية "جوزف تكواه" (Joseph Takwa) بأنهما نتاج للشرّ والتفسخ، كما أعلن ناطق باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية في القدس أن إسرائيل "ترفض القرارين رفضاً قاطعاً وتعتبرهما باطلين ... إن هذين القرارين يؤكدان الحقيقة المؤسفة وهي أن هذا المنبر الذي كان يجب أن يكون منبر السلام والأخوة أصبح المكان الذي ينطلق منه التشجيع على الإرهاب والحرب ...". [3]

كما أعربت الولايات المتحدة عن رفضها للبيان الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة، وهاجمت صحيفة "النيويورك تايمس" (Newyork Times) منح منظمة التحرير الفلسطينية صفة مراقب، إذ إنّ " هذا الاستسلام الذي لا يصدق، أمام مجموعة انحطت ولا تزال تنحط إلى مستوى أعمال الإرهاب لإرضاء مطالبها المتطرفة، هو دعوة إلى سفك الدماء والى حرب جديدة في الشرق الأوسط" [4].

وللأسف فقد انعكست المواقف المتشنّجة كالعادة على الساحة اللبنانية، بالإضافة إلى التصرف غير اللائق بحق الرئيس فرنجية، وذلك بعدم استقباله في مطار كينيدي في نيويورك، بفعل غياب كبار المسؤولين الأميركيين. رغم أنها تسربت معلومات أميركية إلى لبنان نصحته بعدم ذهاب "الوفد إلى نيويورك، إذ يخشى أن تقوم إسرائيل باعتداء على لبنان بسبب ذلك" [5]. وقد أدّى ذلك إلى اتساع الهوة بين التيارات المتناقضة في مواقفها حيال النشاط الفدائي، وساعدت في تأجيج الصراعات التي قادت فيما بعد إلى الانفجار، كما أدت هذه

[1]- Henry Laurens, " Le Grand Jeu ... ", op.cit , P 270.

[2] – غسان عطية، " دور الجامعة العربية في الإعلام" ، مرجع سابق، ص ٤٣٠.

[3] – موقف إسرائيل ، منشور في جريدة "النهار"، العدد ١٢٣١٢، الصادر في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٧٤، ص ١٢.

[4] – موقف الولايات المتحدة ، منشور في جريدة "النهار"، العدد ١٢٣١٢، الصادر في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٧٤، ص ١٢.

[5] – "ما هي حقيقة استقبال فرنجية"، خبر منشور في جريدة "النهار"، العدد ١٢٣١٠، الصادر في ٢١ تشرين الثاني ١٩٧٤، ص: ١ – ٥.

التناقضات السياسية إلى تطور خطير بدا في انقسام الحكم على نفسه بين متساهل ورافض حتى أصبحت البلاد منشطرة حيال الجيش. إذ بات يُنظر إليه بأنّه يمثل الفريق الآخر الرافض للاعتراف بالعمل الفدائي، الأمر الذي شجع الأيدي الغريبة الأجنبية على أن تعبث بسهولة بأمن البلاد عندما سنحت لها الفرصة خلال تظاهرة الصيادين ضد شركة "بروتيين"[1] التي كان يرأس مجلس إدارتها الرئيس السابق كميل شمعون.

أحداث صيدا ومقتل معروف سعد ١٩٧٥

رفض صيادو صيدا مشروع شركة " بروتيين" لأنها تنال من حقوقهم وتقضي على رزق عيشهم، فاجتمعوا في مكتب نقابتهم في ٢٥ شباط ١٩٧٥ وأصدروا بياناً دعوا فيه إلى الإضراب والتظاهر في ٢٦ شباط ١٩٧٥، احتجاجاً على وضع الحجر الأساس للشركة، وقد لبّت الدعوة تجمعات قُدّر عددها بما بين الأربعمئة والخمسمئة شخص، كانت قادمة إلى ساحة النجمة التي كان الجيش قد تمركز فيها، تلبيةً لقرار وزير الداخلية ورئيس مجلس الوزراء.

وقد تم ذلك إثر اتصال من المحافظ أخبره فيه عن دويّ انفجارات ناتجة من ألغام رزم ديناميت، بالإضافة إلى قطع الطرق الدولية بواسطة دواليب من المطاط، وفجأة سمعت "رشقات في الساحة نفسها لم تتعدَّ طلقاتها الثماني، سقط على إثرها المرحوم معروف سعد جريحاً برصاصة... ثم على الأثر انطلقت إشاعة خاطفة تقول بأن المرحوم معروف سعد قد قتل... وكان لا بدّ، بعد إصابة السيد معروف سعد وانتشار إشاعة وفاته من أن ينفجر الوضع، فأطلقت النيران بكثافة من أسلحة حربية مختلفة، وألقيت متفجرات بكثرة في أنحاء متعددة في المدينة وعلى آليات تابعة للجيش... وأسفر هذا الانفجار المفاجئ عن مقتل عريف في الجيش وشخص آخر، وجرح ثلاثة عشر شخصاً بينهم رقيب أول درك وجنديان من الجيش..." [2].

ومن الطبيعي أن يستدعي مثل هذا التطور الخطير عقد اجتماع طارئ ضمّ جميع الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية، استنكرت فيه هذا الحادث وطالبت السلطات بمعاقبة المسؤولين عنه وتحقيق مطالب الصيادين، كما شجبت البيانات الصادرة عن بعض أجهزة السلطة. والتي لم تكن أمينة في نقل الحقائق مع أنها كانت تدرك جيّداً أن مَن وراء هذا الحادث أيْدياً خططت لايقاع البلاد في أجواء الفتن، ولضرب كل نضال مطلبي وفرض حالة من الإرهاب على الحركة الوطنية، وأضافت أنها " أمور ليست بعيدة عن الأهداف الكامنة

---

[1] – أنشئت هذه الشركة بموجب مرسوم جمهوري رقم ٢٤٥٦، الصادر في ١٧ كانون الأول ١٩٧١، وهي تعمل لصيد وتصنيع وتسويق الاسماك في لبنان، وجعل السمك، هذه المادة الغذائية اللازمة للإنسان في متناول جميع اللبنانيين وفي كافة المناطق اللبنانية دون أن يمس بأوضاع الصياديين اللبنانيين أو بحقوقهم وفق ادّعاءات الشركة.

[2] – محاضر مجلس النواب، جلسة ٥ نيسان ١٩٧٥، ص ٣٦٣٢.

وراء دعوات التحريض للإيقاع بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية... ودعت إلى الإضراب العام في جميع المناطق اللبنانية نهار الجمعة في ٢٨ شباط ١٩٧٥، ... وإلى تنظيم مظاهرة سلمية شعبية... استنكاراً للحادث وتضامناً مع أهالي صيدا ودعماً لمطالبهم." [1]

تمت الإضرابات في مجمل المناطق اللبنانية، كطرابلس وبيروت وصيدا. وسارت التظاهرات فيها ورفعت الشعارات المنادية بالقضاء على الفتنة والمعارضة لزجّ الجيش في القضايا الداخلية، وفي المقابل، كانت بعض المناطق الأخرى كفرن الشباك مثلاً تلبّي في مدارسها دعوة الإضراب الاستنكاري من قبل " اتحاد طلاب الجامعة اليسوعية"، لإطلاق النار على الجيش، وتقطع الطرق في بعض المناطق، تأييداً لهذا الاستنكار ورداً على الحملات والبيانات المغرضة المأجورة ضد الجيش. ومن جهته، دعا الشيخ بيار الجميل في ٢٨ شباط إلى ضرورة وضع النظام الديمقراطي جانباً وتأليف " لجنة إنقاذ" تتولى الحكم في لبنان شرط أن تعيد إلى البلاد الأمن والاستقرار وتفرض الهدوء " لفترة من الزمن... لجنة تضم أشخاصاً قادرين على تحمل المسؤوليات الصعبة، لمواجهة القضايا التي تسير بلبنان إلى كارثة، لا يعرف الا الله مدى حجمها..." [2].

غير أن الأحداث أخذت تتفاقم مع ظهور التناقضات السياسية بوضوح. فبدأت سموم الطائفية تُبث لدى الجماهير لتحريك مشاعرها بقصد الالتفاف حول الزعماء والقادة لضمان مصالحهم غير آبهين بالأيدي الخفية الخارجية التي كانت تعمل لزعزعة الاستقرار الداخلي وضرب التعايش بين الأخوة اللبنانيين، وازدادت الأوضاع تعقيداً بتباين الآراء النيابية فيما يتعلق بالوضع الحكومي وموقف الجيش بعد أحداث صيدا، إذ طالب عدد من النواب باستقالة الحكومة في حين دعا آخرون إلى التروي في معالجة الامور.

على صعيد آخر، أذاع المجلس الإسلامي بياناً في أول آذار ١٩٧٥، أوضح فيه عجز الحكومة عن تحمل مسؤولياتها وعدم قدرتها على تعطيل المخططات الرامية لتخريب البلاد. ولح إلى خشيته في حال " استمرار هذه السياسة والارتجال من أن يفلت زمام الأمور وأن تدفع البلاد لمزيد من الضحايا والأضرار، وأن يمزق التلاحم القائم بين المواطنين والجيش الذي أردناه ونريده دائماً صفاً واحداً مع الشعب بوجه عدوّ متربص على الحدود" [3]. وبموازاة ذلك أصدرت "الرابطة المارونية" في ٣ آذار ١٩٧٥ بياناً استنكرت فيه الحملة ضد الجيش، وطالبت

---

[1] – بيان الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية، منشور كاملاً في جريدة " الأنباء" ، العدد ١١٧٨، الصادر في ٢٨ شباط ١٩٧٥، ص٢.

[2] – تصريح " الجميل ينتقد السلطة" ، منشور كاملاً في جريدة " العمل"، العدد ٨٨٦٦، الصادر في اول آذار ١٩٧٥. ص: ١-٦، ويمكن مراجعة هذا العدد للمزيد من التفاصيل حول الاضرابات.

[3] – بيان المجلس الإسلامي منشور كاملاً في جريدة " الأنوار " العدد ٥١٤٢، الصادر في ٢ آذار ١٩٧٥، ص ٣، ويمكن مراجعة هذا العدد للمزيد من التفاصيل حول الاراء النيابية.

بإجراء تحقيق دقيق يتناول الحكومة لتحديد المسؤولين عن حوادث صيدا، لأن محاولةً جعلته "سلفاً كبش المحرقة دون تحقيق يفضح نيات مبيتة، ويدل فقط على تهرب بعض السياسيين من مسؤولياتهم. لذلك نرفض أن يدان سلفاً قائد الجيش أو أي ضابط أو نفر منه ... إن الاساءة إلى الجيش وسمعته بهذه الطريقة تجرح الكرامة الوطنية في الصميم وتطعن اللبنانيين جميعاً في أعز وأغلى ما يملكون" [1].

حاول الرئيس اللبناني في ظل هذه الأوضاع الخطيرة ومحاولات التفرقة، وضع حدّ للمحاولات التخريبية لضرب الوحدة الوطنية، فأعرب في ٤ آذار ١٩٧٥، عن استنكاره الشديد للحملة المركزة ضد الجيش، واكد استعداده للتضحية بكل شيء ما عدا التضحية بالجيش، وحذر الرئيس من الأيدي الغريبة التي تخطط لإشعال الفتنة في لبنان وهي وراء ما حصل في صيدا بقصد جرّ البلاد إلى الخراب، ودعا جميع " اللبنانيين مواطنين ومسؤولين، إلى تحمل مسؤولياتهم كاملة لمواجهة المؤامرات التي تحاك في الخفاء للنيّل من سيادة لبنان وأمنه" [2].

غير أن بعض الفئات اليمينية كالكتائب والأحرار استغلّت تصريح رئيس الجمهورية وعمدت إلى تشجيع التظاهرات في المناطق المحسوبة عليها، واستنكرت الحملة ضدّ الجيش ورفعت الأعلام اللبنانية، وهتفت ضد الأيدي التي تريد العبث بكيان الوطن وزعزعة استقلاله، كما تنبه العميد ريمون إده لنشاط هذه الفئات، فهاجمها ولمّح بأنها تريد "قبرصة" لبنان وشقّه إلى شطرين، كما رفض هذه الطريقة بالتعبير عن التأييد للجيش، لأنه " ليس بحاجة لمن يؤيده بهذه الطريقة... الجيش ليس فريقاً ولا يجب، نتيجة تصريحات البعض، أن يصبح الجيش مع فئة ضدّ فئة من اللبنانيين" [3].

أدّى ذلك السيل من المواقف، والأحداث، والتصريحات، والتصريحات المضادّة، إلى تفاقم الأزمة، وخاصة بعد موت النائب معروف سعد والدعوات الملحة إلى تعديل الدستور والمشاركة. وقد أرعب هذا كله قلوب نواب الكتائب وعلى رأسهم بيار الجميل فخافوا على الميثاق والصيغة اللبنانية من الضياع، إذ بذلك تضيع امتيازاتهم ومراكزهم. فهبّوا للاجتماع برئيس الجمهورية في ١٩ آذار ١٩٧٥ بغية البحث وتداول الأوضاع الداخلية التي تتناول الوضع الحكومي، في ضوء الضغوط التي تمارس على رئيس الحكومة في الأزمات، وفي ضوء المطالبة بالمشاركة، وفي نهاية الاجتماع دعا الشيخ بيار الجميل إلى التفاهم بين اللبنانيين على

---

[1] – بيان " الرابطة المارونية" منشور كاملاً في جريدة " الأنوار" ، العدد ٥٤٢٢، الصادر في ٤ آذار ١٩٧٥ ص ٤، ويمكن مراجعة هذا العدد للمزيد من التفاصيل حول الدعوة والرفض لإقالة قائد الجيش.

[2] –" فرنجية : من واجبنا إحباط المخططات التخريبية" ، خبر منشور في جريدة " الأنوار" العدد ٥١٤٤، الصادر في ٥ آذار ١٩٧٥، ص ١ .

[3] – " إده: أرفض أي محاولة لشق لبنان إلى شطرين"، خبر منشور في جريدة " الأنوار" ، العدد ٥١٥٤، الصادر في ٦ آذار ١٩٧٥، ص١.

تطوير الصيغة لأن التفريط بها خسارة للجميع، وأكّد على أن صيغة ١٩٤٣ لم تأت صدفةً، فالميثاق هو الذي أوجد لبنان السيّد الحرّ المستقل، وأضاف القول إننا " أعطينا العالم كله أمثولة في التعايش...من الآن أحذر أنها ستكون جريمتنا الكبرى أمام التاريخ والأجيال، إذا استمرينا في عدم تحمل المسؤولية والتلهي بالقشور مما يؤدي إلى خسارة التجربة الفذة، وهي الشهادة الناطقة ضد الصيغة الصهيونية، فنكون عندها من حيث لا ندري، قد أمنّا لإسرائيل أكبر انتصار وأثبتنا للعالم، أن الصيغة اللبنانية قابلة للفشل وعاجزة عن الاستمرار". [1]

إنّ كل هذه التطورات أخذت تنذر بقرب الصدام، وخاصةً أن النفوس أصبحت مشحونة، والتحضيرات المستمرة تعمق الهوة بين الطرفين، وبات كلّ فريق يتهم الآخر بأنه يعمد إلى تنفيذ مخطط إسرائيل، أضف إلى ذلك اعتياد الناس على شعارات "القبرصة" و"التقسيم" التي كانت تشاع، كما بدأوا يتوقعون قرب الانفجار الذي كانت تَحوكه الأيدي الخارجية التي نجحت في إشعال شرارة الحرب الأهلية في ١٣ نيسان ١٩٧٥، ليتم بذلك تنفيذ المخطط الأميركي– الإسرائيلي المعلوم.

---

[1] –" الجميل: لنتفاهم كلبنانيين على لبنان الذي نريد" ، حديث منشور في جريدة "الأنوار"، العدد ٥١٥٩، الصادر في ٢٠ آذار ١٩٧٥، ص ٢.

بعض الاستنتاجات

سعى الرئيس فرنجية بعد اعتلائه سدة الرئاسة إلى ترسيخ الوحدة الوطنية بقصد تعزيز ثقة العالم بوطنه. غير أن التطورات الإقليمية والتداخلات الخارجية أدت إلى زعزعتها وخلق صراع داخلي مرير، وخاصة بعد أحداث " أيلول الأسود" في الأردن عام ١٩٧٠، بين السلطة الأردنية والفلسطينيين الذين وفدوا بعد طردهم إلى لبنان بسلاحهم الكامل، بهدف مباشرة عملياتهم الفدائية منه، وهذا ما أدّى إلى تحويل معظم الصراعات العربية بتفاصيلها وتناقضاتها إلى داخل لبنان.

رغم ذلك حرص الرئيس فرنجية رغم ذلك على انتهاج سياسة عربية إيجابية وبنّاءة مع كل الدول العربية ، وخاصة مع سوريا التي تربطه بها علاقة الجوار والمصالح المشتركة، إذ بنى تلك العلاقة على أساس الاحترام المتبادل لسيادة ونظام كل من البلدين، عاملاً بجدّ على توثيق عرى الأخوة بينهما من خلال مشاركته في المؤتمرات العربية على مختلف مستوياتها، وكان يريد على الدوام زيادة مركز لبنان قوةً ومتانة في الأسرة العربية التي كانت هدفاً للاستراتيجية الأميركية المخطّطة لبسط نفوذها على الشرق الأوسط ككل. وهو مخطط استراتيجي كان لا يتم إلاّ عن طريق خلق الصراعات والنزاعات والتناقضات العربية، ولو عن طريق إضعاف الثقة العربية بالاتحاد السوفياتي، وعزلها عنه .

وفي سبيل ذلك، عمدت واشنطن إلى إرسال مبعوثيها الواحد تلو الآخر للضغط على الحكومات العربية للقبول بالمشاريع الاستسلامية بهدف القضاء على الثورة الفلسطينية. إذ أرسلت على سبيل المثال روجرز وزير خارجيتها الممثل لإحدى الاتجاهات الأميركية التي تعطي المصالح الأميركية الأولوية، محاولاً التركيز على لبنان ليكرّر فيه ما حدث في الأردن عام ١٩٧٠، وذلك عن طريق تهيئة الأجواء والظروف التي تساعد على تنفيذ المخططات الأميركية– الإسرائيلية لتصفية المقاومة وضرب حركة القوى الوطنية والتقدمية، وعزلها عن المعركة العربية الموحدة ضدّ إسرائيل، إلاّ أن مبادرات روجرز قوبلت بالرفض التام في العالم العربي، وخاصة في لبنان.

وفي عهد الرئيس فرنجية عمدت الولايات المتحدة مرة أخرى، وتحت ضغط العلاقة المتينة التي تربطها بإسرائيل الداعمة لها عسكرياً سياسياً واقتصادياً، إلى إرسال وزير خارجيتها الجديد كيسنجر، اليهودي الأصل إلى منطقة الشرق الأوسط، وذلك لتحقيق الإنجاز الذي لم يستطع أن يحققه غيره من وزراء خارجيتها السابقين لمصلحة إسرائيل الرافضة والمتصدّية لمشروع روجرز الهادف إلى التسوية الشاملة في المنطقة.

وهنا، لا يمكن إغفال أن كيسنجر كان يتصف بصاحب سياسة الخطوة التي تتلوها الخطوات لتحقيق الحل الشاملّ، إذ سعى خلال جولاته المكوكية إلى العواصم العربية، ومنها بيروت في ١٧ كانون الأول ١٩٧٣، إلى بذر الخلافات بين الدول العربية، والعمل على فرض الحلول الاستسلامية عليها. وقد نجح في ذلك جزئياً عند تصديع الجبهة السورية– المصرية، بسبب انفراد مصر برأيها وقبولها بالحلّ السلمي. وفي اعتقاد الولايات المتحدة الأميركية أن مصر تتمتع بأهمية خاصة لكونها مركز الثقل الأكبر في دول المواجهة مع إسرائيل. وهي بعد انسحابها من النزاع ستسبب تأجيلاً للحرب بل قد تجبر الدوَل الأخرى على السير بركاب الحلّ السلمي لما فيه صالح إسرائيل. وهذا الأمر أدّى إلى انعكاس التصدع على بعض القوى في لبنان، وشطرها إلى ثلاثة تيارات:

- **التيار الأول** : يمثل الاتجاه اليساري الذي ضم الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية. وكان محور أهدافه مناصرة القضية الفلسطينية ومواجهة المخطط الأميركي– الإسرائيلي الهادف إلى تصفية الحركة الفلسطينية المسلحة، كما اعتبر هذا التيار أن الدولة، التي فُقدت الثقة بها، تسعى بمؤازرة الجيش اللبناني إلى التضييق على العمل الفدائي، وهي تلجأ، بسبب تهاونها وتخاذلها في قيام سياسة دفاعية للرد على الاعتداء الإسرائيلي، إلى تكرار مذبحة شبيهة " بأيلول الأسود"، وكان يدعم هذا الاتجاه اليساري الاتحاد السوفياتي وبعض الدول الحليفة له شرقاً وغرباً.
- **التيار الثاني** : يمثل الاتجاه اليميني كالكتائب والأحرار والكتلة الوطنية. وهذا التيار كان يرفض النشاط الفدائيّ وانطلاقه من لبنان، لأنه أصبح يشكل هدفاً للعمليات والاعتداءات الإسرائيلية التي باتت تشن بطريقة انتقامية على الجنوب اللبناني ، واعتبر أن إسرائيل اتخذت ذلك ذريعة لتنفيذ أطماعها التوسعية، علماً بأن لبنان لا يملك القدرة الدفاعية للمواجهة إلا ضمن خطة عربية مشتركة تتوزع الأدوار فيها والمهمات. وكان يدعم هذا الاتجاه الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وسواها من الدول الغربية.
- **التيار الثالث** : وقد ضم المسلمين المحافظين كحزب التوعية الوطنية الذي يترأسه الأستاذ عبدالله اليافي، والحزب الديمقراطي الذي يتزعمه الأستاذ كامل الاسعد، بالإضافة إلى شخصيات سياسية أخرى كالسيد صائب سلام وغيره من الذين استغلّوا الواقع لمصلحتهم عند طرحهم " قضية المشاركة".

وفي ظل هذه الأجواء المتناقضة والمتشنّجة، كانت محاولات الوساطة للاتحاد السوفياتي غير قادرة على ممارسة ضغطٍ قوي بسبب الانقسام العربي إزاء الحل السلمي. وهذا

الأمر هو الذي قوّى موقف الولايات المتحدة الأميركية الساعية إلى فرض الشروط الاستسلامية، ولكن استراتيجية الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة كانت تقضي بعدم المواجهة المباشرة. وخصوصاً بعد تحسين العلاقات بينهما على أثر انعقاد قمتهما في عام ١٩٧٣. إذ كانت المصلحة العامة تهدف إلى البحث عن السلام والحدّ من الاعتداءات الإسرائيلية، وإن كانت النيّات تتناقض حيال نشاط المقاومة وتصفيتها، فالتعامل بين القوتين العظميين كان يقوم على أساس الإيجابيات بدل السلبيات في تلك المرحلة، وذلك بهدف المحافظة على أمنهما وتوازن موقعيهما في المنطقة. وقد تُرجم ذلك من خلال التوصل إلى اتفاقية "ملكارت" التي سوّت الأزمة الفلسطينية – اللبنانية مرحليّاً، بشكل أو بآخر.

وعلى هذا، لم يكن الاتحاد السوفياتي لِيسمح بهزيمة العرب، خصوصاً من خلال حرب السادس من تشرين ١٩٧٣، وبالمقابل لم تكن الولايات المتحدة الأميركية تريد حصول انهيار مصري قد يرغم الدول العربية على الإنحياز الكامل للاتحاد السوفياتي الذي حثّ على عقد مؤتمر جنيف للسلام، هذا المؤتمر الذي لم يسفر عن نتائج إيجابية لمصلحة العرب، بفعل دور أجهزة المخابرات الأميركية التي أفشلته بغية إيجاد حل يريح إسرائيل. أما فرنسا، فكان همها من جهتها استعادة مركزها في الشرق الأوسط، وخاصة في لبنان، عبر إبداء موقفها السلبي من الاعتداءات الإسرائيلية التي تزيد التوتر في المنطقة بدل التوصل إلى تسوية. وبهذا أدت التدخلات الأجنبية، بتأثيراتها المتباينة على القوى الداخلية المتناقضة، إلى تأزيم الأوضاع، وأوصلت البلاد إلى انفجار ١٣ نيسان ١٩٧٥، بالرغم من اهتمام الرئيس فرنجية الكبير بالقضية الفلسطينية، ومساعيه الحثيثة على الصعيد العربي والدولي.

فقد تميز عهد الرئيس فرنجية إذاً بالسياسة المنفتحة على العالم الغربي دون اللجوء إلى عقد أي تحالفات سياسية معه تورط بلاده وشعبه، فالرئيس كان ينظر إلى الأمور من الوجهة الوطنية والعربية البحتة بغية المحافظة على كرامة أبنائه والسيادة المطلقة لجيشه على جميع الأراضي اللبنانية. لذا احترم فرنجية المواثيق الدولية والعربية وعمل على تطبيقها، كما شكلت رئاسته نهايةً لسيطرة أجهزة "المكتب الثاني" وتدخله في الأمور السياسية والإدارية، وانصب اهتمام الجيش في عهده على القضايا الأمنية وخاصة المحافظة على الحدود الجنوبية.

لكن الفئات السياسية التقليدية في النظام اللبناني كانت تعرقل الخطط الإنمائية، وهذا ما كان عند إجراء التبديل الحكومي واستقدام عناصر شابة (حكومة التكنوقراط) تتمتع بالاختصاصات والكفاءات العلمية، إذ فشلت هذه الحكومة لأنها لم تكن تخدم المواقع الأساسية للتشكيلة الاقتصادية الاجتماعية التي تعودت الاحتفاظ بمراكزها والتحكم بمقدرات البلاد.

ومن المعلوم لبنانياً أن الطبقة السياسية البورجوازية كانت تلجأ في الأزمات الحادة إلى تجديد نفسها لاستيعاب الدولة وأجهزتها، ذلك لأنه في مثل هذه الظروف، لا يعود أمام هذه الطبقة المعتادة على الحكم والسلطة، غير خيار واحد هو تشديد قبضتها على الدولة، لتلعب دور الوساطة بين الدولة والمواطن. فتجير الدولة لمصالحها وتحيل المواطنين أزلاماً. ولم يكن غريباً أن يشهد عهد الرئيس فرنجية، ولو رغماً عنه، اختلالاً في التوازن، وإثارةً للأزمات عند اجراء أي تغيير للسيطرة الإقطاعية والبورجوازية أو الطائفية بنوع خاص، وهي فئات كانت تعمل بدورها ومن خلال مصلحتها إلى إخماد النار وإتمام التسويات التقليدية بتوزيع المكاسب على الطوائف واقتسام المغانم بين القيمين على الحكم، كما أرساها ميثاق ١٩٤٣، وذلك للحفاظ على الامتيازات الاجتماعية المكتسبة منذ ذلك التاريخ!.

الباب الثاني

تطور الأوضاع الاقتصادية في لبنان

١٩٥٨ - ١٩٧٥

الفصل الأول : استمرار سياسة الإهمال في القطاع الزراعي.

الفصل الثاني : تطور محدود في القطاع الصناعي.

الفصل الثالث : تبدلات مهمة في قطاعي النقل والسياحة.

الفصل الرابع : التركيز على القطاع المالي والتجاري.

الفصل الأول

استمرار سياسة الإهمال في القطاع الزراعي

١٩٥٨ - ١٩٧٥

- التركيب الاجتماعي للسكان

- السكان
- توزع العاملين على قطاعات الإنتاج
- الدخل الوطني

- الوضع الزراعي

- قضية الريّ في لبنان
  - مشروع ريّ سهل الهرمل والقاع
  - مشروع ريّ الكورة - زغرتا
  - مشروع ريّ سهل عكار
  - مشروع ريّ البقاع الجنوبي
  - الصعوبات التي حالت دون إتمام مشروع الليطاني
- قضية التسليف
- التعاونيات
- الإرشاد الزراعي

- المساحات الزراعية

- تأثير المناخ في الإنتاج الزراعي
- توزيع المساحات الزراعية
- الملكية الزراعية
- المشروع الأخضر:

١- انعكاسات استصلاح الطرقات الزراعية

٢- نتائج العملية الاستصلاحية

- الإنتاج الزراعي

- الإنتاج الحيواني

- مشاكل المنتوجات اللبنانية الزراعية:

- أزمة تصريف الإنتاج النباتي
- أزمة مزارعي التبغ
- صعوبات إنماء الثروة الحيوانية

بعض الاستنتاجات.

التركيب الاجتماعي للسكان

أ- السكان

تُبرز التحقيقات الإحصائية التي قامت بها مديرية الإحصاء المركزي في الستينيات إمكانية الحصول على نتائج قيمة حول وضع السكان في لبنان، وذلك بعد الإحصاء الرسمي السابق الذي أجري في لبنان سنة ١٩٣٢ في أثناء إنشاء سجلات الأحوال الشخصية، إذ قُدّر عدد السكان آنذاك بـ (٧٩٣٣٩٦) نسمة)، الإضافة إلى تقديرات متعددة لم تكن موضوعية ودقيقة [١]. بعد هذه التحقيقات عملت بعثة « إيرفد » على تقدير نسبة الزيادة السكانية بـ ٢،٣ بالمئة في السنة، فقدرت عدد السكان عام ١٩٥٩ بـ (١٦٢٦٠٠٠) نسمة.[٢] وسيؤدي هذا المعدل المرتفع إلى التزايد المستمرّ مع انخفاض عدد الوفيات وبعض التحسن في الشروط الصحية لحديثي الولادة. وبالفعل، فإن عدد اللبنانيين في عام ١٩٦١ وصل إلى (٢١٥١٨٨٤) نسمة [٣]، علماً بأن نسبة المسجلين في كل منطقة لا تشير إلى العدد الحقيقي لسكان هذه المنطقة، إذ إنّ الكثير من المسجلين في الريف، على سبيل المثال، يعيشون في بيروت أو في ضواحيها حيث يتجمع ثلث السكان المقيمين في لبنان أو أكثر.

تشير وثائق المديرية العامة للأحوال الشخصية في وزارة الداخلية عام ١٩٦٤، إلى أن عدد المسجلين قد بلغ حوالي (٢٣٦٧١٤١) نسمة [٤]، وهو يشمل المقيمين منهم والمغتربين المحتفظين بجنسيتهم اللبنانية، إلا أنّ أرقام هذه الإحصاءات لا يمكن أن تكون دقيقة لأن تسجيل المواليد ما برح سقيماً. ثم، استناداً إلى القسم الديموغرافي في مؤسسة العلوم الاجتماعية اللبنانية وقسم الدراسات الديموغرافية في مكتب الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، فقد تمّ إجراء إحصاء سكاني بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ١٩٧٠، وقدر عدد السكان بـ (٢١٢٦٣٢٥ نسمة)، وبعد أن حسبت الأخطاء وصل العدد إلى حوالي (٢٢٠٤٤٠٠ نسمة).

---

[١] – الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم ،"المجموعة الإحصائية اللبنانية لعام ١٩٦٣"، مصدر سابق، ص ٢٧. وتشير الإحصائيات السابقة إلى الحقائق التالية: في عام ١٩٤٤ بلغ عدد السكان حوالي (١٠٦٤١٨٦) نسمة بناء على إحصاء وزارة التموين، وارتفع العدد إلى (١٤١٦٥٧٠) نسمة سنة ١٩٥٣ بناء على إحصاء الإدارة العامة للأحوال الشخصية، ثم ارتفع سنة ١٩٥٦ إلى (١٤٤٥٠٠٠) نسمة بناء على إحصاء الخبير دوكسياد س (Dosciadés).

[2] - Mission IRFED, “Etude préliminaire … “op. cit , p (1-1-2).

[٣] – الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم ،"المجموعة الإحصائية لعام ١٩٦٣"، مصدر سابق، ص ٢٧.

[٤] – الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم ،"المجموعة الإحصائية لعام ١٩٦٩"، ص ٥٣.

وما لبث أن أُضيف ٥ ٪ من المكتومين، فأصبح العدد (٢٣١٤٦٠٠ نسمة) دون أن يؤخذ بالحسبان عدد المقيمين من الفلسطينيين في المخيمات، لذلك وصل الخطأ بحدود ٩ ٪ علماً بأنه اتفق على معدل النمو السكاني بحدود ٢،٥ ٪ [1].

وهكذا يتبين في كل الإحصاءات أن عدد سكان لبنان كان يزداد سنوياً بشكل كبير، وهذا ما سبّب مشكلة اختلال التوازن بين الطاقة البشرية والطاقة الإنتاجية، إذ لم تعد هذه الأخيرة تفي بالحاجة المطلوبة. وهذا استوجب زيادة في الدخل الوطني السنوي بنسبة ٤،٣ ٪ [2] بفعل الاستخدام الكامل لجميع المرافق الاقتصادية كي يتم تأمين العمل لأكبر عدد من الأيدي العاملة.

ب- توزع العاملين على قطاعات الإنتاج في لبنان

قدّرت بعثة "إيرفد" عدد القادرين على العمل في لبنان ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٥ سنة، بما يقارب (٨٠٠,٠٠٠ نسمة) أي بنسبة ٥٠ بالمئة من مجموع سكان لبنان لعام ١٩٥٩. أما العدد الفعلي للعاملين آنذاك فقد بلغ حسب تقرير البعثة حوالي (٤٥٠,٠٠٠) عامل دائم، يضاف إليهم (١٣٠,٠٠٠) عامل موسمي، وكان هؤلاء العمال يتوزعون على قطاعات الإنتاج لعام ١٩٥٩ كما يلي:

[1]- Youssef Courbage et Philippe Fargues, " La situation démographique au Liban", Publications de l'Université Libanaise, Librairie Orientale, Beyrouth, 1973, p 66.
ويذكر أن كل هذه الإحصاءات قبل هذا الإحصاء الأخير كانت تقديرية وغير دقيقة. وكانت تنطلق من إحصاءات ١٩٣٢ و ١٩٤٤ التي كانت تحسب النمو السكاني على أساس ٢،٦ ٪ في السنة، ولكن هذا النمو مبالغ فيه. وقد تبين أن إحصاء ١٩٣٢ كان مُساء التقدير لأنه حصل ضمن مقاطعة إسلامية واضحة في ظل الانتداب. بينما إحصاء ١٩٤٤ الذي قامت به وزارة التموين فقد زاد النسبة لأن هدفه إعطاء الإعاشة ، لأن رب العائلة كان يعمد إلى زيادة عدد أولاده. المرجع نفسه، ص ٦٤ .

[2] - الجمهورية اللبنانية، معهد التدريب على الإنماء، " لبنان عند منعطف" ، بيروت، ١٩٦٣، ص ١٣.

جدول رقم (١) توزع العاملين في لبنان عام ١٩٥٩ على قطاعات الإنتاج[1]

القطاعات الإنتاجية	أرباب العمل		أجراء			
	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪	المجموع	النسبة ٪
الزراعة	١٢٥٠٠٠	٪٦٨,٣	٩٥٠٠٠	٪ ٣٥,٦	٢٢٠٠٠٠	٪٤٨,٩
الصناعة الحرف	١٢٠٠٠	٪ ٦،٦	٧٥٠٠٠	٪ ٢٨,١	٨٧٠٠٠	٪١٩,٣
التجارة والنقل	٢٦٠٠٠	٪ ١٤,٢	٥٣٠٠٠	٪ ١٩,٨	٧٩٠٠٠	٪١٧.٥
خدمات متنوعة	٢٠٠٠٠	٪ ١٠,٩	٢٨٠٠٠	٪ ١٠,٥	٤٨٠٠٠	٪١٠,٧
المؤسسات	–	–	١٦٠٠٠	٪ ٦,٠	١٦٠٠٠	٪ ٣,٦
المجموع	١٨٣٠٠٠	٪ ١٠٠,٠٠	٢٦٧٠٠٠	٪ ١٠٠,٠٠	٤٥٠,٠٠٠	٪ ١٠٠,٠٠
العمال المياومون	–	–	١٣٠٠٠٠	–	١٣٠٠٠٠	–
المجموع العام	١٨٣٠٠٠	٪ ٣١,٥	٣٩٧٠٠٠	٪٦٨,٥	٥٨٠٠٠٠	٪١٠٠,٠٠

ويستخلص من هذا الجدول النتائج الآتية:

أولاً : بلغ عدد السكان القادرين على العمل ٨٠٠،٠٠٠ نسمة يعمل منهم ٥٨٠،٠٠٠ نسمة، وهذا يعني أن هناك حوالي ٢٢٠ ألف يد عاملة تتطلب عملاً، وهذا ما كان يدفعها إلى الهجرة.

ثانياً : تتراوح نسبة عدد العاملين بالفعل بين ٢٨ و٣٦ بالمئة من مجموع عدد السكان العام، وهي نسبة ضئيلة، إذا قورنتْ بباقي البلدان، وهذا يفسر ارتفاع نسبة عدد الأولاد في لبنان، وضآلة عدد النساء العاملات خارج بيوتهن أو المشاركات في الأعمال الحقلية، الأمر الذي يطرح مشكلة العمل والاستخدام في لبنان.

ثالثاً : على صعيد القطاع الزراعي: شكل العاملون فيه نصف القوى العاملة تقريباً، أي نسبة ٤٨,٩ بالمئة. لكن الجدول أظهر أن كبار الملاكين والرأسماليين كانوا يسيطرون على الأراضي الزراعية، بنسبة ٦٨،٣ بالمئة، في حين قاربت نسبة العمال ٣٥.٦ بالمئة مما يدل على هيمنة البورجوازية وسيطرة الإقطاعيين الذين يحركون الإنتاج حسب مصالحهم الاقتصادية بهدف استثماره في قطاعات أخرى غير الزراعة. وهذا ما دفع إلى انتقال اليد العاملة إلى المدينة وظهور عملية النزوح والتغيير الديموغرافي في المناطق اللبنانية، ولاسيما في جبل لبنان والعاصمة التي لا يمكنها استيعاب هذه اليد العاملة لضعف قطاع الصناعة وتضخم قطاع الخدمات .

[2] - Mission IRFED, "Etude préliminaire...", op. cit, volume I, P. (1-1-13).
ويذكر أن القوى المسلحة ليست معنية في هذه الإحصاءات.

رابعاً : يعمل في قطاع الصناعة والحرف والبناء حوالي ٧٥٠٠٠ عامل أي ٢٨,١ بالمئة من مجموع العاملين في لبنان. يضاف إليهم حوالي ١٢٠٠٠ عامل من أرباب العمل وأصحاب المؤسسات الصناعية، فيصبح العدد الإجمالي لقطاع الصناعة والحرف والبناء ٨٧٠٠٠ نسمة أي ١٩,٣ بالمئة. وشكل هذا الوضع معدلاً متوسطاً لبلد يسير في طريق النمو ما دام أقل من نصف السكان يشتغلون فعلياً في الزراعة. وهذا الضعف في نسبة العاملين، حسب إحصاء إيرفد، قد "يبقى من الصعب تخطّيه لأن كلفة العامل في الحقل الصناعي أعلى كثيراً من كلفته في الحقل الزراعي"[1].

خامساً : يتبين من الجدول أن نسبة العاملين في قطاع الخدمات شكلت ٢٨,٢ بالمئة وهي تعتبر أحسن حالاً مما هي عليه في قطاع الصناعة، لاسيّما أن عدد العاملين فيه بلغ ٨١٠٠٠ عامل فقط، دون أرباب العمل الذين بلغوا الـ ٤٦٠٠٠، أي ما يفوق عدد العاملين وأرباب العمل معاً في القطاع الصناعي.

وفي عام ١٩٧٠ أجرت وزارة التصميم إحصاء جديداً للقوى العاملة في لبنان، تبيّن فيه توزع القوى العاملة على مختلف القطاعات الاقتصادية، وتوضح الانخفاض النسبيّ لعدد العاملين في الزراعة كما في الجدول التالي:

جدول رقم (٢) توزّع العاملين في لبنان عام ١٩٧٠ على قطاعات الإنتاج[2]

القطاعات الإنتاجية	أرباب العمل		إجراء			
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
زراعة	٩٦٦٠	٪٢٣,٥	٩٢١٠٠	٪١٨,٥	١٠١٧٦٠	٪١٨,٩
صناعة وحرف	١٣٠٣٥	٪٣١,٨	١٢٣١٦٥	٪٢٤,٨	١٣٦٢٠٠	٪٢٥,٣
التجارة والفنادق	١١٦١٠	٪٢٨,٤	٨٠٠١٠	٪١٦,٠	٩١٦٢٠	٪١٧,٠
النقل والمواصلات	٦٧٥	٪١,٦	٣٧٥٦٠	٪٧,٦	٣٨٢٣٥	٪٧,١
المالية وخدمات	١٥٦٠	٪٣,٨	١٦٨٦٠	٪٣,٣	١٨٤٢٠	٪٣,٤
خدمات أخرى	٤٣٩٥	٪١٠,٨	١٤٥٣٩٥	٪٢٩,٣	١٤٩٧٩٠	٪٢٧,٩
غير معين	٤٥	٪٠٠١	٢٣٤٠	٪٠,٥	٢٣٨٥	٪٠,٤
المجموع	٤٠٩٨٠	٪ ١٠٠	٤٩٧٤٣٠	٪ ١٠٠	٥٣٨٤١٠	٪ ١٠٠

ومن خلال مقارنة هذا الجدول بإحصاءات عام ١٩٥٩، يمكن ملاحظة ما يلي:

1 - Mission IRFED, "Etude préliminaire...", op. cit, p (1-1-14).

2 - République Libanaise, Ministère du plan, Direction Centrale de la statistique, "l'enquête par sondage sur la population au Liban", Beyrouth ,1972, P 118.

أولاً : تراجع نسبة العاملين في الزراعة من (٢٢٠٠٠٠) عامل إلى (١٠١٧٦٠) عاملاً، بمعدل كبير، أي بنقص ٣٠٪ (من ٤٨,٩ بالمئة في اليد العاملة إلى ١٨,٩ بالمئة)، وقد سبب هذا التراجع مشكلةً اقتصادية اجتماعية برزت في ازدياد نسبة النازحين من الريف إلى المدينة، وخاصة إلى بيروت وضواحيها، إذ إن الزراعة لم تعد مؤهلة لاستيعاب اليد العاملة الجديدة في الريف، ولم تعد كافية لسد حاجات العاملين فيها لتدني دخلهم، مما دفع عشرات الألوف من المزارعين إلى العمل في قطاعات أخرى لتحسين مستوى معيشتهم، فأدى ذلك إلى نقص اليد العاملة في القطاع الزراعي، وإلى بروز اختلال في التوازن السكاني الذي تمثل في تعرية الأرياف من سكانها. فأصبحت العاصمة تلعب دور جاذبة السكان المهاجرين من الريف، فتزايد « نفوذ المدينة وهيمنتها الواسعة على مختلف المناطق اللبنانية، وبخاصة المناطق الريفية منها التي تمثل اليوم مناطق طاردة للسكان بينما يظهر بالمقابل الدور المحدود نسبياً الذي تؤديه المدن الأخرى في لبنان في استيعاب وجذب السكان المهاجرين في الداخل»[1].

ثانياً : سُجّل ارتفاع في نسبة العاملين في القطاع الخدماتي بنسبة ٥٢ بالمئة بعد أن كانت النسبة ٢٨،٢ بالمئة، إذ شكلت اليد العاملة الخدماتية (٢٧٩٦٤٥) عاملاً بعد أن كانت عام ١٩٥٩ حوالي (١٢٧٠٠٠) عامل، وهذا ما يُظهر هيمنة القطاع الخدماتي على سائر القطاعات الأخرى وامتصاص السواعد العمالية من القطاع الإنتاجي، والتسبب في تهجير الأيدي العاملة من الأرياف لصالحه، دون أن يقابله نمو في القطاعات الإنتاجية الأخرى كالصناعة وسواها...

ثالثاً : بلغ عدد العاملين في الصناعة والحرف والبناء (١٣٦٢٠٠) عامل بعد أن كان (٨٧٠٠٠) عامل يشغل هذا القطاع، وهذا يعني أن الصناعة تحسّنت تحسّناً ضئيلاً إذا ما قورنت بالقطاع الخدماتي (من ١٩,٣ بالمئة إلى ٢٥،٣ بالمئة)، ولعل ذلك يعود إلى تحسن الصناعات التحويلية المُعَدّة للتصدير ولتحريك القطاع الإنتاجي.

وتجدر الإشارة إلى عدم وجود إحصاءات سنوية متتالية حول اليد العاملة مما يجعل من الصعب معرفة حركة العرض والطلب في سوق العمل. إلا أنه يقدر، في هذه الفترة، حتى عام ١٩٧٢ عدد طلاّب العمل بما بين ٢٠٠٠٠ و ٢٥٠٠٠ في السنة. أما من جهة العرض، فلم يتمكن قطاعا الصناعة والخدمات من توفير أكثر من ٢٠٠٠٠ فرصة عمل، حتى ولو اعتبرت الإنتاجية في الريف اللبناني بطيئة التحسن، وحتى لو لم تؤخذ بالحسبان الهجرة الداخلية من

1 - علي فاعور، « بيروت ١٩٧٥-١٩٩٠، التحولات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية»، المؤسسة الجغرافية، بيروت، ١٩٩١، ص ٢٣.

الريف اللبناني. وبهذا يمكن ترجيح بقاء النقص في العمالة، حيث "بطالة المثقفين أو قبولهم بأعمال دون مستوى مؤهلاتهم تفسر القلق الذي يساور هذه الفئة من طلّاب العمل" [1].

ج- الدخل الوطني

رافق الإنخفاض في نسبة العاملين في القطاع الزراعي تدنٍ في مستوى الناتج الوطني في حصة الزراعة، وبقدر ما كانت الرأسمالية تسرع بتغلغلها في البنية الاقتصادية، كانت حصة الناتج المحلي تنخفض باستمرار، وهذا ما أدى إلى نمو غير متوازن وغير متناسق لفروع النشاط الاقتصادي . والجدول التالي يبين مساهمة القطاعات الاقتصادية في الإنتاج الوطني ما بين عام ١٩٥٧ وعام ١٩٧٢ :

جدول رقم (٣) توزيع وتطور الناتج المحلي القائم حسب النشاط الاقتصادي (النسبة المئوية) [2]

القطاعات الاقتصادية	النسبة المئوية للناتج المحلي القائم			
	١٩٥٧	١٩٦٤	١٩٦٩	١٩٧٢
الزراعة	٪١٥.٨	٪١١.٩	٪ ٩.٥	٪ ٩.٩
الصناعة	٪١٢.٦	٪١٥	٪ ١٥.٧	٪ ١٥.٩
البناء	٪٢.٧	٪ ٥.٦	٪ ٤.٧	٪ ٤.٥
العقارات	٪٩.٣	٪ ٧.٨	٪ ٨.٤	٪ ٨.٨
النقل والمواصلات	٪٥.٣	٪٨.١	٪ ٨.٤	٪ ٧.٦
التجارة	٪٣١.٢	٪ ٣٢.١	٪ ٣١.٤	٪ ٣١.٥
المصارف	٪٦.١	٪ ٣.٤	٪ ٣.٢	٪ ٣.٧
الإدارة	٪ ٧.٢	٪ ٧.٦	٪ ٨.٦	٪ ٧.٥
خدمات متنوعة	٪ ٩.٨	٪ ٨.٥	٪ ١٠.١	٪ ١٠.٨
المجموع	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠

تبرز هذه الاحصائيات السمات الأساسية التالية :

يكشف هذا التوزيع مدى الاختلال والتفاوت في القطاعات الإنتاجية، إذ إن حركة الرأسمال التجاري تهمش رأسمال المنتج بشكل فاضح فتحوله أسيراً لحركتها، كما أن إنتاجية القطاع الصناعي تتعدى إنتاجية القطاع الزراعي ما بين عام ١٩٦٤ وعام ١٩٧٢ . فبعد أن كانت حصة القطاع الزراعي عام ١٩٥٧ حوالي ١٥،٨٪ تناقصت تدريجياً حتى وصلت إلى ٩.٩ ٪ عام ١٩٧٢، أما القطاع الصناعي فقد قفز من ١٢،٦ ٪ عام ١٩٥٧ إلى ١٥،٩٪ عام

[1] - الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، "خطة التنمية السداسية للسنوات ١٩٧٢- ١٩٧٧"، بيروت، ١٩٧٢، ص ١٦.

[2] - Mission IFRED ,«Etude préliminaire ..» , op.cit, P(1-1-31) et aussi Répulique Libanaise ,Ministère du Plan,«Les comptes économiques 1964..1969 » ,P3 et « 1965-1972», s.d, P13 .

١٩٧٢ وبهذا يلاحظ أن حصة القطاعين معاً هبطت تدريجياً من ٢٨،٤٪ عام ١٩٥٧ إلى ٢٥.٨ ٪ عام ١٩٧٢، في حين كانت حصة القطاع الخدماتي تزداد وتتراوح ما بين ٧٣ ٪ و ٧٥ ٪ تقريباً.

تدل هذه المعطيات الإحصائية على الميل إلى ضرب الإنتاج وقذف المنتجين من العمل المنتج إلى العمل غير المنتج ، ودفعهم إلى النزوح خارج الأرياف نحو العاصمة لتمركز الخدمات فيها .

تعود هذه الفروقات بين المستويات الإنتاجية إلى انتقال لبنان من مرحلة التشكيلة الاجتماعية التي كانت فيها العلاقات الإقطاعية تلعب دوراً مهماً ، إلى تشكيلة إجتماعية تهيمن عليها العلاقات الرأسمالية، ويتحكم فيها القطاع الخدماتي .

أدى الهبوط التدريجي، للزراعة من حيث مساهمتها بالناتج المحلي والذي قابله ازدهار للقطاع الثالث، إلى الكشف عن مواضع خلل خطيرة في المجتمع اللبناني، وقد ساعدت دراسة توزيع المداخيل التي أجرتها بعثة « إيرفد » إلى بروز الفروقات الطبقية الكبيرة بين السكان والتي تعكس خطراً على الاستقرار السياسي في لبنان :

" ٥٠ ٪ من السكان ينالون ١٨ ٪ من الدخل الوطني .

٣٢ ٪ من السكان ينالون ٢٢ ٪ من الدخل الوطني .

١٤ ٪ من السكان ينالون ٢٨ ٪ من الدخل الوطني .

٤ ٪ فقط من السكان ينالون ٣٢ ٪ من الدخل الوطني ". [1]

وهذا ما يستدعي إجراء سياسة إنمائية جدية تعمد إلى التغيير الجذري في البنية الاقتصادية، بهدف التقليل من التفاوتات بين مستويات المعيشة، وتكون لصالح الطبقة الفقيرة، ولاسيّما أن حصة ٥٠ ٪ من اللبنانيين ينالون فقط ١٨ ٪ من الدخل الوطني، في حين أن الطبقة الثرية والتي تشكل نسبة ٤ ٪ تلتهم حصة الأسد . وهذا يستوجب الاهتمام الكبير في القطاعات الإنتاجية بموازاة القطاع الخدماتي لزيادة الدخل الفردي للفئات الشعبية وتحقيق الارتفاع في مستوى معيشتهم الحياتية .

[1] - الجمهورية اللبنانية ، معهد التدريب على الإنماء ، » لبنان عند منعطف « ، مصدر سابق ، ص ٣٠ .

الوضع الزراعي

تشكل الزراعة أحد القطاعات الأساسية في الاقتصاد اللبناني، إذ يرتبط إنماء البلاد الاقتصادي والاجتماعي ارتباطاً وثيقاً بإنماء القطاع الزراعي. الذي يعتبر المورد الوحيد للمواد الأولية المصنعة غير المستوردة، نظراً لانعدام الموارد المعدنية في الأراضي اللبنانية. وبالرغم من السياسة الإنمائية التي انتهجتها العهود الثلاثة (الرئيس فؤاد شهاب، الرئيس شارل حلو، والرئيس سليمان فرنجية) التي تهدف إلى إنماء وتطوير القطاع الزراعي وزيادة حجمه وقيمته الإنتاجية، انخفضت حصتها من ٢٠ ٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ١٩٤٨ إلى ١٢ ٪ عام ١٩٦٤ حتى وصلت إلى أقل من ٩ ٪ عام ١٩٧٤، وإن لم تُتخذ التدابير اللازمة لإنماء الإنتاج الزراعي المحليّ فسيزداد العجز في الميزان التجاري، وهذا الأمر سيوقع لبنان في خسائر مادية كبيرة إذا لم تعتمد سياسة زراعية واضحة، وترسم خطة إنمائية لتنفيذ هذه السياسة، وإن كانت هذه السياسة تتطلب تدخلاً مباشراً من قبل الدولة لدفع عجلة التطور الزراعي، وزيادة الإنتاج في القطاع عن طريق التركيز على أربع قضايا أساسية هي:

أ- قضية الريّ في لبنان

تعتبر مشاريع الريّ حجر الزاوية لزيادة الإنتاج الزراعي، وعنصراً أساسياً في تسريع الإنماء الزراعي، ولاسيّما في لبنان إذ يصنف من البلاد نصف الجافة، لانقطاع الأمطار عنه مدة سبعة أشهر متتالية في السنة، ومعلوم أنه لا يمكن تحقيق أي تطور جدي في الزراعة بدون الري. ومن المعروف أن الريّ يزيد الإنتاج الزراعي، ويؤمن استقراراً نسبياً في المحاصيل ويحرّر المواسم إلى حد كبير من تقلبات الطبيعة. فمن الظواهر البارزة في لبنان عدم إعطاء المياه المتوافرة فيه قدراً وافياً من الاهتمام رغم "ضياعها في باطن الأرض أو هدرها في البحر وشدة الحاجة إليها لتأثيرها البالغ في الحياة الاقتصادية والاجتماعية حيث إن معظم الأراضي المزروعة غير مروية وهي قليلة الإنتاج لا تكفي حاجة المشتغلين فيها، من هنا بدأت حركة النزوح من القرى اللبنانية" [1].

غير أن الدولة اللبنانية أدركت ضرورة وضع برنامج لتحقيق مشاريع الريّ، وخاصة بعد الدراسة التي أعدتها بعثة "إيرفد" في عهد الرئيس فؤاد شهاب، للاستفادة من الثروة المائية المبعثرة التي تشكل عنصراً أساسياً في زيادة الإنتاجية في القطاع الزراعي. فبعد الأخذ بعين الاعتبار مخطط التصميم، وإحالته إلى مجلس التصميم والإنماء، وبعد موافقة مجلس

١ - فريق الزراعة، فرانسوا أبو عاصي، محمد العطار، خليل أبو رجيلي، "الملف الأساسي لوضع سياسة زراعية في لبنان"، الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، لا تاريخ، ص ١٨.

الوزراء في ١٩٦٤/٩/٩، تم الاتفاق على خطة التنمية الخمسية للسنوات ١٩٦٥-١٩٦٩"، اعتُمد فيها برنامج للري يشمل المناطق اللبنانية، ورُصدت له ميزانية ٨٥ مليون ليرة لبنانية [1] بما فيها نفقات مساهمة لبنان بمشروع المياه الجوفية. وتهدف مشاريع الري في المناطق اللبنانية (لبنان الشمالي - جبل لبنان - لبنان الجنوبي والبقاع) إلى زيادة إنتاجية الأراضي الزراعية، وإلى خلق عمالة كافية لاستيعاب اليد العاملة الآخذة في الازدياد، للحؤول دون هجرتها القرى. وإلى رفع مستوى المعيشة فيها على أن يتم اختيار المناطق الغنية الإنتاج والتي لا يكلف تجهيزها كثيراً وأن يتم الري عن طريق الجاذبية لا عن طريق الضخّ.

هذه المشاريع التي ما زال بعضها في مرحلة الدراسة والبعض الآخر في مرحلة التنفيذ، كانت ناقصة وغير جذرية، لافتقارها إلى دراسة خاصة وجهد كبير لتنفيذها ضمن إطار شمولي للتطور الزراعي، كما أن هذه المشاريع تشكل عاملاً مربحاً على صعيد دخل المزارعين في حال تعزيز العوامل المساعدة الأخرى كالسماد والمكننة والتسليف وغيرها.

وإلى جانب المشاريع الكبرى التي كانت تتولاها الحكومة اللبنانية في عهد الرئيس شارل حلو، كانت هناك مشاريع أخرى تجري على مساحات صغيرة يقوم بها المزارعون أنفسهم، وهي تتطلب جهداً كبيراً لتجنب هدر المياه، وكانت تُرتكب أخطاء تقنية في مرحلة الاعداد لها، بسبب عدم مساعدة الدولة للمزارعين، في حين لو تم تجهيزها لتضاعف مردودها الإنتاجي، ولزادت المساحة المزروعة وخاصة عن طريق الاقتصاد في المياه. لذلك يجب تحقيق هذه المشاريع إلى جانب المشاريع الكبرى وإعادة تأهيلها وإعدادها، مع أنها تتطلب إيجاد شخص كفء لقيادة المزارعين لحسن استخدام التقنية في زراعتهم، بالإضافة إلى وضع هيئات قادرة على استثمارها، وهذا الفريق التقني الكفء يجب أن يدرس بدقة وعمق التعديلات المطروحة لهذه المساحات الصغيرة المقدرة بـ ٥٠٠٠٠ هكتار من أجل:

- " تطبيق الريّ عن طريق الضخ لأنه يقلل من خسارة المياه.
- استعمال خزانات اصطناعية لخزن المياه بكميات قليلة لكي يتم استخدامها خلال أيام الجفاف.

كما يجب الإلحاح على إعادة تجهيز المساحات الصغيرة التي لا تتطلب كلفة كبيرة بل كلفتها قليلة مقارنة بالمساحات الكبيرة" [2].

1 - République Libanaise, Ministère du Plan, "Plan quinquenal 1965 - 1969",Beyrouth, 1965, P 22.

2 - République Libanaise, Plan Vert, «Perspectives de développement de la montagne», F. A. O, B.E.I, Agréer, S.A, Beyrouth, 1969, P 205.

هذا النوع من التخزين أجرى عليه المهندس نبيه نحاس في وزارة الزراعة "دراسة فنية حول كلفة تخزين المياه" قدم بعدها تقريراً إلى "المشروع الأخضر" حول تخزين المياه الشتوية بمعدل مرة في السنة، وحفظها في خزانات لاستعمالها تدريجياً عند الحاجة لريّ المغروسات، كما أفاد بأن التخزين الموسمي يتم بطريقتين: "الأولى بواسطة خزانات مبنية أو مصنوعة من الخرسان المسلح، جدرانها قائمة أو شبه قائمة ذات متانة كافية لجعلها قادرة على مقاومة ضغط الماء إذا كانت مكشوفة من الخارج أو مقاومة ضغط الأتربة عندما تكون مطمورة من الخارج. والطريقة الثانية صنع خزانات من حفرة ترابية تغلف من الداخل بمادة مانعة للرشح تحافظ على المياه وتمنع تسربها... أما فيما خص الخزانات المحفورة فعلى أثر انتشار صناعة المواد البلاستيكية والمواد المشتقة من البترول لاسيما المطاط الصناعي توصل الغربيون لاستعمال هذه المواد في إنشاء خزانات ترابية محفورة ومكسية من الداخل بواسطة إحدى هذه المواد المصنوعة حسب قياسات الحفرة لأجل منع تسرب المياه وقد أثبتت الخبرة أن هذه المواد ضابطة تماماً المياه وتخدم مدة طويلة... إذا روعيت الشروط الخاصة اللازمة في التنفيذ".[1]

وهذا يدل على أنّ هناك هدراً في المياه بالرغم من الطرق المتبعة التي تختلف بين منطقة وأخرى، وقد يكون سبب ذلك ناتجاً من سوء ضبط الأقنية أو بسبب الطرق المستخدمة في عمليات الريّ في المساحات الواسعة والصغيرة، ويرجح أنه لو نفذت مشاريع الري التي توفرت لها الدراسات الجاهزة أو شبه الجاهزة لأمكن مضاعفة المساحات المروية في جميع المناطق اللبنانية.

كما أن منظمة الأغذية والزراعة "الفاو" (F.A.O.)، التابعة للأمم المتحدة، رأت خلال دراستها للتنمية في لبنان في عام ١٩٧٠، أنه يجب الانتفاع من المياه المهدورة والبحث عنها بعمق ودقة وعناية للإفادة من المشاريع، لأنها في الحقيقة تشكل ثروة مائية، عندما يتم توزيعها، وتستفيد منها أكبر مساحة ممكنة، ويكون ضرورياً توجيه طريقة الرش في كل الأمكنة الممكن استخدامها والمرتقب العمل بها. من جهة أخرى، يجب أن تتم برامج تنظيم التربة المعدة من قبل المشروع الأخضر ضمن إطار من التنسيق مع مصلحة الموارد المائية لكي يصار إلى إعطائها الأولوية في الاستصلاح، وخاصة بعد أن وقع "مشروع تطور هيدرو — زراعي في ١٩٦٩/١/٣١، من قبل الأمم المتحدة للتغذية والزراعة والحكومة اللبنانية، لمدة أربع سنوات كان، يهدف إلى استعمال نتائج مشاريع دراسة المياه الجوفية بالإضافة إلى برنامج الري من أجل تنمية الهيدرو زراعي في البلاد وخاصة في شمالي لبنان حيث سينفذ المشروع

١ – نبيه نحاس، "دراسة فنية حول كلفة تخزين المياه"، الجمهورية اللبنانية، وزارةالزراعة، المشروع الأخضر، بيروت، ١٩٦٨، ص: ٤–٥.

برنامج الزراعة واستعمال المياه في سهل عكار وفي منطقة الكورة – زغرتا، ويقدم المشروع المساعدة اللازمة في المجال الصناعي" [1].

تستطيع هذه المشاريع خلال تنفيذها مضاعفة الإنتاج الزراعي، وزيادة الدخل الوطني، وخاصة أثناء عملية الاستصلاح الزراعي.

المشاريع الأساسية الموضوعة موضع التنفيذ في لبنان هي:

مشروع ريّ سهل الهرمل والقاع

أثار الفرنسيون خلال فترة انتدابهم على لبنان وسوريا حاجة هذه المنطقة الماسة للمياه، وذلك للقيام بدراسات هيدرولوجية حول نهر العاصي من قبل المهندسين: فلادمير بوردانوف Flademir Bordanoph وإبراهيم عبد العال، لري سهل الهرمل والقاع وإقامة محطة لتوليد الطاقة الكهربائية.

بقيت تلك المشاريع حبراً على ورق بالرغم من تحريكها عام ١٩٤٨، خلال مؤتمر دولي عقد في القاهرة لدرس الحاجات الغذائية لبلدان الشرق الأوسط، عام ١٩٥١ عندما جرت محاولة من قبل الحكومة اللبنانية لتنفيذ النقطة الرابعة.

كما استُئنِفَت المباحثات بشأن توزيع المياه المشتركة بين لبنان وسوريا في أواخر عام ١٩٦٢، وقد عقدت سلسلة من الاجتماعات الطويلة، واستمرت المفاوضات حتى صيف عام ١٩٧١. ومن الخطوط العامة لمشروع السد المتّفق عليه لدى الهيئة الاقتصادية اللبنانية والسورية الدائمة هي:

- " إقامة سد من الردميات ارتفاعه ٦٠ متراً مع عازل مركزي دلغاني. حجم الردميات ٦،٧ مليون م^3، مع بحيرة سعة ١٠٨ مليون م^3، ومساحة الأرض ٤٢٠ هكتاراً.
- إنشاء سد تحويلي لمياه عين الزرقاء وهي المرحلة الأولى من المشروع. وعند السد يتم إنشاء محطتي ضخ لتصريف المياه المخصصة للري في منطقتي القاع والهرمل، إضافة إلى إقامة قساطل جرّ ومستوعبات.

[1]- Rapport de Mission de Mr Philipe Lamour, Programme des Nations Unies pour le développement, F.A.O, Beyrouth, 1970, P 46.

- بعد إقامة السد من الردميات تقام محطة لتوزيع مياه الري وهي المرحلة الثانية من المشروع، بعدها تقام محطة لتوليد الطاقة الكهربائية بقدرة ٥٠ ميغا واط في الساعة، وهذه الطاقة تكفي المنطقة المجاورة بأكملها .

- بعد إنتاج الطاقة الكهربائية تعود المياه المتربنة (L'eau turbinée) لتتجمع عبر نفق في بحيرة أقيم عليها سد متحرك يؤمن مخزوناً منظماً لمياه العاصي، وسعة البحيرة مليونا م ٣ . ومن السد تتابع المياه سيرها بانتظام نحو الحدود السورية - اللبنانية إلى أن تدخل بحيرة حمص.

ورغم أن الاجتماعات المتعددة كانت قد أوصلت الجانبين إلى مسودة اتفاق، إلا أن هذا الأمر بقي معلقاً حتى فترة قريبة ، حيث إن مشروع الاتفاق لتقاسم مياه العاصي بين لبنان وسوريا واجه الكثير من الانتقادات " [1].

مشروع ريّ الكورة - زغرتا

باشرت وزارة الموارد المائية والكهربائية منذ عام ١٩٦٩ وَضْعَ مخطط عام للري من شكا إلى النهر الكبير الجنوبي، وتبين خلال الدراسة إمكانية ريّ ٧٢٠٠ هكتار تقريباً في منطقة زغرتا-الكورة، غير أن الصعوبة تكمن في إيجاد المياه اللازمة للمشروع، كما اتضح أن النهر الوحيد في المنطقة الذي يمكن إقامة سد عليه هو نهر العصفور، ومياهه غير كافية. وبما أن لنهر الجوز إمكانات كبيرة للتصريف إلا أنه لا تتوافر إمكانية خزن عليه، لذلك قررت الوزارة إنشاء سد على مجرى نهر العصفور للئه بالماء من نهر أبو علي إذ إن عملية الجر أقل كلفة على الاقتصاد من تحويل مياه نهر الجوز. وتجدر الإشارة هنا إلى أن برنامج السنوات الست ١٩٧٢ - ١٩٧٧ ، قد " لحظ تنفيذ المنشآت الرئيسية منه .. علماً بأن مدة تنفيذ كامل مراحل المشروع كما حددتها الدراسات الأولية هي ١٥ عاماً " [2].

---

[1] - عصام خليفة ، » لبنان ، المياه والحدود ١٩١٦ - ١٩٧٥ « ،دون ذكر لدار النشر، بيروت، ١٩٩٦، ص ٢١٥ .

[2] - الجمهورية اللبنانية ، وزارة التصميم ، » خطة التنمية السداسية ١٩٧٢ - ١٩٧٧ « ، مصدر سابق ، ص ٤٦ . وكذلك الجمهورية اللبنانية ، وزارة الزراعة، المشروع الأخضر ، كراس داخلي عن " اجتماع عمل لتحديد الخطوط العريضة للسياسة الزراعية"، بيروت، ١٩٧٢ ، من كلمة محمد فواز مدير عام التجهيز المائي والكهربائي، ص ٦ .

مشروع ريّ سهل عكار

يرمي هذا المشروع إلى ريّ مساحات جديدة في عكار، تبلغ ٤٠٠٠ هكتار وإلى تحسين ريّ ٦٠٠٠ هكتار تروى حالياً بصورة غير منتظمة من قبل المزارعين، ويهدف المشروع إلى تنظيم الري للحصول على وفر من المياه لاستعماله في زيادة المساحات المزروعة . وقد قررت وزارة الموارد المائية والكهربائية في عام ١٩٧٢ تأمين مياه إضافية لهذه المنطقة بالطرق التالية :

١- " إنشاء سد على أحد أنهر المنطقة (نهر عرقة ، نهر البارد).

٢- استثمار طبقة جوفية على حدود السهل ويجري لها درس طريقة الري التي ستعتمد بالرش أو ريّ سطحي ، كما يجري درس إمكانية استثمار المياه الجوفية ."[1]

مشروع ريّ البقاع الجنوبي

يعتبر نهر الليطاني، الذي هو من أطول الأنهر اللبنانية على الإطلاق، النهر الكبير الوحيد الذي ينبع ويصب في الأراضي اللبنانية، إذ يبلغ طوله ١٧٠ كيلومتراً، ويمكن اعتباره من أكبر المشاريع الإنشائية قيد التنفيذ في لبنان، والذي ينتظر أن يؤدي إلى زيادة ملموسة في الدخل الوطني في مستوى المعيشة. وبما أن القسم الأكبر من مياهه يسيل خلال فترة الشتاء خارج موسم الريّ، كان لا بدّ من العمل على تخزين مياهه في فصل الشتاء وصرفها للريّ في فصل الشحاح، خلال المدة الواقعة بين أيار وتشرين الأول من كل سنة، والاستفادة من الفائض من تلك المياه في توليد الطاقة الكهربائية اللازمة للبلاد، ولهذه الغاية ، اقتصر استثماره عام ١٩٦٤ على إنتاج الكهرباء، وقد لحظ في تصميمه تنظيم الري القائم على المياه السطحية والجوفية. وتأمين الحاجة إليها من بحيرة القرعون بواسطة الضخ من المياه الجوفية، والباقي من التصريف المتوافر في مختلف الينابيع المحلية.

وتبلغ المساحة المروية في سهل البقاع الجنوبي بصورة غير منتظمة حوالي ١٠٠٠٠ هكتار، يهدف المشروع لزيادتها ١٣٠٠٠ هكتار لتصبح المساحة المروية ٢٣٠٠٠ هكتار. وقد لحظ هذا المشروع الذي تتولى تنفيذه مصلحة الليطاني " إعادة تنظيم الري بشكل منتظم، كما أن المشروع لحظ وجوب إيجاد شبكات صرف للمياه التي تغمر قسماً كبيراً من الأراضي، وبيّن أن

---

[1] - كلمة محمد فواز مدير عام التجهيز المائي والكهربائي ، المصدر نفسه ، ص ٦ .

تنفيذ هذا المخطط سيؤمن دخلاً مرتفعاً للمزارع يمكنه التحول بالتالي من الزراعات الشتوية إلى زراعات ثابتة ذات مردود مرتفع".[1]

وبما أن هذا المشروع كان لا يزال في طور الدراسة العامة فقد استعانت الموارد المائية بخبراء برنامج الأمم المتحدة للإنماء للمساهمة في وضع التفاصيل اللازمة لتحقيقه. وقد تمت دراسته، ضمن مشروع كامل، بالتعاون مع الأمم المتحدة منذ العام ١٩٧، وانتهى وضع المخطط العام له بتقسيمه إلى قسمين: القسم الأول: ريّ البقاع الجنوبي الذي يبدو نصفه مروياً ويشكل النصف الآخر أجزاء مبعثرة من قبل الأفراد ويستهلك كميات كبيرة من المياه في ريّه. والقسم الثاني تجفيف السهل وتوسيع مجرى النهر، وهذه ما زالت قيد التنفيذ. ويقسم هذا المشروع بحد ذاته إلى ثلاثة أقسام:

معامل توليد الطاقة الكهربائية

١- معمل مركبا...
٢- معمل الأولي...
٣- معمل صور ...
٤- معمل الزرارية...

تولد هذه المعامل طاقة سنوية قدرها حوالي ٧٠٠ مليون كيلوات/ساعة في السنة المتوسطة، بعد أخذ كمية المياه اللازمة لمشاريع الري المختلفة". ويضيف المصدر أنه نفذت بعض الأعمال وهي :

- " أنشئ خط توتر ٣٣٠٠ فولت بين بيروت وصيدا لتموين ساحل لبنان الجنوبي بالطاقة الكهربائية ولتوصيل تلك الطاقة لأماكن العمل .
- أجريت حفريات متعددة كما سبرت أغوار في أماكن مختلفة من المشروع وعلى أعماق مختلفة بلغ بعضها ٢٠٠ متر وذلك للتأكد من أن التكوين الجيولوجي للمنطقة يمكن من تنفيذ المشروع ".[2]

١ – المصدر نفسه، ص ٨.
٢ – الجمهورية اللبنانية. وزارة الاقتصاد، نشرة صادرة عنها دون تاريخ ، ص ٢ .

شبكات الري

١- ريّ البقاع الجنوبي لمساحة ٥٧٠٠ هكتار في المرحلة الأولى، و٤٠٠ هكتار في المرحلة الثانية.
٢- ريّ منطقة صيدا – بيروت لمساحة ٤٠٠٠ هكتار وسيستخدم هذا المشروع أيضاً لمد مدينة بيروت بمياه الشفة.
٣- ريّ منطقة النبطية العليا لمساحة ٤٥٠٠ هكتار.
٤- ريّ منطقة النبطية السفلى لمساحة ٤٠٠٠ هكتار.
٥- ريّ منطقة إقليم الخروب لمساحة ٣٥٠٠ هكتار.
٦- ريّ منطقة صور لمساحة ٥٠٠٠ هكتار.

السدود

١- " سد القرعون ، يقع هذا السد على مجرى النهر على مسافة تبلغ حوالي الكيلو مترين جنوبي جسر القرعون، ويتم بناؤه على مرحلتين، فيكون ارتفاعه ٤٢ متراً في المرحلة الأولى و٥٨ متراً في المرحلة الثانية، أما كمية المياه التي يمكن تخزينها فيه فتبلغ ٦٧ مليون متر مكعب في المرحلة الأولى و٢٠٠ مليون متر مكعب في المرحلة الثانية.

٢- سد الخردلي، نشأ هذا السد في المرحلة الثانية من المشروع وبلغ ارتفاعه ٥٥ متراً فوق مجرى النهر، كما يمكن تخزين كمية من المياه فيه تبلغ ٧٠ مليون متر مكعب".[1]

وتجدر الملاحظة إلى أن تأثيرات الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ قضت على وقف تنفيذ مشاريع الري الكبرى التي يتوقف ازدهار لبنان على إيلائها اهتماماً جدياً نظراً لأهميتها القصوى في إنعاش الحياة الاقتصادية والمعيشية والعمرانية .

بالإضافة إلى المشاريع السابقة، هناك مخططٌ لإنشاء البحيرات الاصطناعية في المناطق الريفية المحرومة من المياه ، لا يزال قيد الدرس، ودراسة أخرى للتنقيب عن المياه الجوفية واستخراج ما يمكن استخراجه منها، والجدير بالذكر أن آفاق المياه الجوفية هي من " الأهمية بمكان في مستقبل لبنان المائي، ومن الضروري استثمار أكبر كمية ممكنة من هذه المياه وكذلك تغذية الخزانات الجوفية من مياه السيلان إبان الشتاء

١ – المصدر نفسه ، ص ١ .

للاستفادة منها خلال فصل الصيف، وكذلك من الضروري استثمار المياه النابعة في البحر أو بجانبه دون امتزاجها بالمياه المالحة " [1].

الصعوبات التي حالت دون إتمام مشروع الليطاني

وكان مؤسفاً جداً أن تعترض صعوبات وعقبات فنية ومالية وإدارية وسياسية تنفيذ المشروع، رغم محاولة مصلحة الليطاني تذليلها. إذ سبق أن كلفت الدولة هذه المصلحة بدرس وتنفيذ أشغال الري على أنهر وينابيع لبنان الجنوبي ولبنان الشمالي، وإنشاء سدود لتخزين المياه والبحيرات للاستفادة منها، وذلك في عام ١٩٦٣، لكنها تملصت من تنفيذ بعض المشاريع ووضعت مسؤولية التأخير على عاتق المصلحة. وهذا ما دفع نقابة المصلحة الوطنية لنهر الليطاني إلى إصدار مذكرة في ٢٠ كانون الأول ١٩٧١، تشرح فيها رأيها وتبرر موقفها من مشروع الري في الجنوب، معتبرة أنّه مشروع وطني على الصعيد اللبناني العام، وأن تنفيذه يشكل بالنسبة إلى هذا البلد ممسكاً على المستوى السياسيّ والمستوى الاجتماعي والاقتصادي، ولاسيّما في ظلّ وجود عدو له أطماع في المياه اللبنانية، كما أشارت المذكرة إلى العقبات التي تعترض تنفيذ مشروع الري في الجنوب وهي:

العقبات الفنية

دفع النقص في المعطيات الزراعية العائدة إلى احتياجات مختلف أنواع المزروعات إلى مياه الري والتي قدّرت مساحتها بالهكتار. وعدم توافر المعلومات الكافية عن المسح البيولوجي إلى التأخير في إنجاز الدروس.

العقبات المالية

عدم تحويل المبالغ المخصصة، بموجب القانون رقم ٦١/ ٦٥ الصادر بتاريخ ٢٨/ ١٢/ ١٩٦٥، إلى صندوق المصلحة بالرغم من المطالبات المتكررة والملحة.

العقبات الإدارية

عدم اللجوء إلى إنشاء ملاك مبني على أسس علمية حديثة لكي ينظم عمل جهاز المصلحة وينسق معاملاتها، وذلك بغية تأمين الحد الأقصى من الفاعلية والإنتاجية.

---

[1] – احمد إبراهيم العلي ، » الاطماع الصهيونية في المياه اللبنانية « ، دار صادر ، بيروت، ، لا تاريخ ، ص ٨٢ .

العقبات السياسية

" لم تعر الحكومات السابقة مشروع ريّ الجنوب الاهتمام اللازم؛ ولولا اهتمام بعض المسؤولين بشكل ملح ومتواصل لما كان مجلس الوزراء اتخذ قراره في تاريخ ١٩٦٦/١٠/٥ المتعلق باعتماد منسوب الثمانمئة متر لريّ الجنوب، كما أن موضوع التوزيع النسبي للمياه في حوض الليطاني بين البقاع ومناطق الجنوب، أخذ وقتاً طويلاً ولم يصدر به رأي نهائي إلا مؤخراً". [1]

وأشارت المذكرة السابقة إلى ضرورة معالجة العقبات التي اعترضت التنفيذ وضرورة العمل على إزالتها، كما لمحت إلى المسؤولية التي تلقيها الدولة على عاتق جهاز المصلحة الوطنية لنهر الليطاني لتقليص دوره في تنفيذ المشروع، وهذا يعني القضاء التام على إنجاز هذا المشروع المهم في لبنان.

هذه القضية التي أظهرت التناقض بين أهل الحكم وبين هذه المصلحة التي هي في الأصل جهاز تابع لأجهزة الدولة، دفعت وزير الموارد المائية والكهربائية المهندس جعفر شرف الدين إلى عقد مؤتمر صحفي في ٣٠ كانون الثاني عام ١٩٧١، يشرح فيها الوقائع وأسباب خلافه مع مصلحة الليطاني التي تعود إلى تقصيرها الفاضح، وأشار إلى المخالفات القانونية التي ارتكبتها، ومن ثم تلا تقريراً بيّن فيه أن مسؤولية القرار تقع على عاتق مجلس الإدارة والمدير العام للمصلحة.

فبعد الاطلاع على ما توافر لديه من مستندات ووثائق، وعلى الرغم من مضيّ أكثر من ١٥ سنة على إنشاء المصلحة الوطنية لنهر الليطاني، من أجل تنفيذ مشروع مياه نهر الليطاني والتجفيف وتوفير ماء الشفة والكهرباء، وعلى الرغم من إنفاق مئات الملايين من الليرات اللبنانية حتى نهاية عام ١٩٦٨، فقد ظهرت الوقائع التالية:

- " لم تقم المصلحة بأي نشاط ملموس يستهدف قضية الري.
- أنفقت ما يزيد على مليوني ليرة لدرس مشروع ريّ البقاع الجنوبي، ثم تبين أن هذه الدراسة غير صالحة...
- المصلحة لم تدرس أي مشروع يتعلق بموضوع الري من نهر الليطاني.
- المصلحة لم تبادر حتى اليوم إلى وضع أية دراسة للري على منسوب ٨٠٠م.
- المصلحة تظاهرت بأنها قادرة على إنجاز القناة على منسوب ٦٠٠ م.

---

[1] – مذكرة مجلس نقابة الليطاني إلى المسؤولين، منشورة كاملة في جريدة »النهار«، العدد ١٠٣٦، الصادر في ٢١ كانون الثاني ١٩٧١، ص ٤.

– بطريقة مسرحية مكشوفة سارعت المصلحة لتلزيم دروس قناة على منسوب ٨٠٠ م. وهذا يوضح القصد السلبي تجاه موضوع القناة ٨٠٠ م، كما تظهر النية المعارضة له وإن تلبست بمسوح الاهتمام بهذه الطريقة المسرحية المكشوفة.

– استقدمت العديد من الخبراء الأجانب واستبقتهم ما شاء لها من زمن ومنحتهم ما أرادت من رواتب وأجور وتعويضات، مع العلم بأن هناك العدد الكبير من الفنيين اللبنانيين الذين بإمكانهم عمل هذه الدراسات" [١].

ويُستنتج من هذا أن الدولة أولاً وأخيراً هي المسؤولة، لأن المصلحة الوطنية لنهر الليطاني هي جهاز تابع للدولة. وما وضعها للمسؤولية على عاتق المصلحة إلا عملية لإزاحة المسؤولية عن عاتقها، ولكن الأهمية والإلحاح على تنفيذ مشروعات الري دفعا الرئيس فرنجية إلى وضع "خطة التنمية السداسية للسنوات ١٩٧٢ – ١٩٧٧"، لحظ فيها الأخذ بالمشاريع المقترحة وإكمال الدراسات، ولكن بالرغم من أن القيمين على النظام اللبناني قد أدركوا الأهمية القصوى لتنفيذ مشروع ريّ الجنوب باعتباره المورد الرئيسي الحيوي للمنطقة المحرومة، بالإضافة إلى أنه يساعد على تنمية المحاصيل الزراعية، ويضاعف محصول لبنان الإنتاجي ويشجع تنويع المزروعات في المناطق الملائمة، فقد بقي هذا المشروع بقي بعيداً عن التنفيذ.

إنّ هذا يكشف موقف الدولة من تطوير الزراعة عامة والري خاصة، علماً بأن هذا الموضوع قد أثاره بعض النواب مثل عبد اللطيف الزين الذي انتقد المسؤولين وتغاضيهم، وطالب بضرورة اتخاذ موقف جدي بكفّ هدر الأموال المخصّصة له، ووضعه موضع التنفيذ بدل أن "تحصل الاجتماعات وتوصد الأبواب ونسمع بالبرامج... ومن برنامج إلى برنامج ومن ورقة عمل إلى ورقة عمل، والليطاني يذهب هدراً إلى البحر... وبالرغم من النشرات التلفزيونية والاجتماعات الوزارية واجتماعات دواوين ما زالت مياه الليطاني تصب في البحر" [٢].

وهكذا بقي المشروع حبراً على ورق وبقيت الأموال تهدر دون أن يستكمل ما اتفق عليه، بالرغم من أن عدم تنفيذ المشروع ينتج عنه خلل اجتماعي واقتصادي يكرس بصورة نهائية النزوح السكاني ويفقد الامكانيات اللازمة لتنفيذ المشروع.

١ – المؤتمر الصحفي لوزير الموارد المائية والكهربائية جعفر شرف الدين، منشور كاملاً في جريدة "النداء"، العدد ٣٦٦٧، الصادر في ٣١ كانون الثاني ١٩٧١، ص ٤، وكذلك جريدة "النهار"، العدد ١٠٩٤٦، الصادر في ٣١ كانون الثاني ١٩٧١، ص: ٣–٥.

٢ – محاضر مجلس النواب، جلسة ٢٨ آذار ١٩٧٤، ص ٢٦٥٧.

ب – قضية التسليف

يلعب التسليف دوراً حيوياً في عملية إنماء القطاع الزراعي. إذ إن مقومات التنمية الزراعية هي أولاً زيادة إنتاجية العمل، وثانياً زيادة رأس المال لتحقيق استثمارات جديدة في القطاع، وثالثاً تحسين مستوى الخبرة التقنية عند المزارعين، وهذه المقومات لا يمكن أن تتحقق إلا إذا توافرت تسهيلات جديدة في التسليف، ومؤسسات مختصة بالتسليف الزراعي تعمل ضمن إطار شروط وأوضاع معينة لتأمين القروض المالية لمختلف المزارعين، فمصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري والسياحي الذي أنشئ عام ١٩٥٤ لا يتوافق مع إمكانيات المزارعين وطبيعتهم، لذلك أصبح من الضروري العمل على إحداث بنك التسليف الزراعي. ولكي تأتي هذه المؤسسة بالنتائج المتوخاة يجب القيام ببعض الدراسات لتحديد حاجات المزارعين وكيفية إعطاء القروض، أو اللجوء إلى اعتماد نظام جديد للإقراض هو التسليف التعاوني الذي يسهل التعامل مع صغار المزارعين، ويزيل كل عائق من طريقهم ويعمل على إيجاد الضمانات المطلوبة لهم، لأن التسليف التعاوني يهدف، بالإضافة إلى انتشار التعاونيات في كل قرية، إلى العمل على توزيع القروض على مستحقيها بقدر إمكانيتهم الإنتاجية. وإلى الإشراف على طريقة استثمارها، وكيفية استغلالها، لذلك فإنه يشكل الوسيلة المثالية لإنتاجية القروض الزراعية ولاسيّما إذا ترافق مع برنامج إنمائي شامل لتحسين الزراعة في نواحيها المتعددة "لانه يفرض إرشاد المزارع وتدريبه على استعمال الآلات والأدوات الزراعية والتسميد للمزروعات، وتأصيل البذور والنصوب وتوضيب المحاصيل... يرافقه أيضاً إصلاح الأراضي البور والمستنقعات واستثمار الموارد المائية الجارية والجوفية والإصلاح الاجتماعي، لتوجيه المزارعين إلى تجنب المنازعات المحلية...". [١]

وهذا يعني أن التسليف الزراعي بجميع أنواعه يلعب دوراً هاماً في تطوير القطاع الزراعي، الذي يشكل العصب الحيوي للاقتصاد، إذ يساعد على توسيع الرقعة الزراعية، وإدخال الأساليب الحديثة لتحسين وسائل الإنتاج الذي يستوجب إصلاحاً زراعياً في المناطق الأكثر تخلفاً في لبنان (البقاع والشمال والجنوب). وهذا بدوره يستوجب توظيفاً مالياً تعجز عنه غالبية المزارعين التي هي الأكثرية العددية بخلاف كبار المزارعين الذين يشكلون القلة العددية الذين يستطيعون تأمين ما ينقصهم من السيولة عن طريق المصارف التجارية الخاصة لتأمين تمويل أعمالهم الزراعية. وهذا يؤدي إلى تعقيد الأوضاع الاقتصادية لدى صغار المزارعين الذين يضطرون إلى إهمال أراضيهم والهجرة إلى قطاعات أخرى. لذلك من الطبيعي أن يعير التسليف الزراعي " أصحاب الحيازات الصغيرة الاهتمام الكافي لتمكينهم من الاستمرار في استثمارها، خصوصاً وأن سياسة تنمية الريف اللبناني تحتم المحافظة عليهم في قراهم إنعاشاً للثروة

١– مجلة "الاقتصاد الزراعي"، العدد ٩٣، الصادر في تشرين الثاني ١٩٧١، ص: ١٧ – ١٨.

الزراعية وتفادياً لاختناق المدينة بموجات نزوحهم الجماعي، ولمخاطر الهجرة الخارجية التي تسلب البلاد جزءاً من قدرتها الإنتاجية مع ما يرافق ذلك من نتائج سلبية اجتماعية واقتصادية وقومية" [١].

وهذا كله يتطلب اهتماماً من قبل الدولة اللبنانية بمسألة إيلاء التسليف الزراعي أهمية كبرى، من أجل عملية التنمية الزراعية وتحقيق التوازن بين قطاعاته ليلعب دوراً مهماً، فإذا نظرنا إلى الجدول رقم (٤) نرى بعض الفروقات حيال التسليفات المصرفية لمجمل القطاعات الاقتصادية بما فيها المصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري.

جدول رقم (٤) تصنيف السلفات المصرفية بحسب القطاعات الاقتصادية

بما فيها مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري ما بين أعوام ١٩٦٤-١٩٧٣بآلاف الليرات[٢]

	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
سلفات للقطاع الزراعي	١٢٤.٢١٦	١٢٨.٩٤	١٣٢.٠٥٢	١٣١.٢٦٦	١٣٢.٥٦٤	١٢٦.٧٤٩	١١٤.٧٨٩	١١٩.٧٧٧	١٥٦.٩٢٦	١٦٠.٤٤٥
سلفات للقطاع الصناعي	٢٣٥,٩٨٧	٣٠٣,٧٣٠	٣٤١,٤٩٨	٣٨١.٨٠٠	٤٠١,٩٠٤	٣٦٩.٩٨٤	٣٨٥.١٨٦	٤٦٨.١٦٢	٥٣٧.٤٨٧	٧٦٠.٢٣٤
سلفات لقطاع البناء	١٤١.٠٥١	٢٠٦.٥٣٦	٢١٢.١٤٢	٢٢٩.٣٨٧	٢٤٨.٩٧٩	٢٤٤,٨٥٤	٢٦٥.٢٤١	٣١٣.٠٦٦	٣٨٨.٢٩٦	٥٤٥.١٣٤
سلفات القطاع التجاري	٩٨٧.٤١٣	١.١٨١.٢٨٨	١.٢٤٢.٦٩٧	١.٢٤٠.٤٠٥	١.٢٠٦.٩٢٨	١.١١٢.٢٢٣	١.٢١٤.٤٨٩	١.٤١٣.٣١٩	١.٧٣٧.٩٧٧	٢.٣٨٠.١٥٢
تجارة خارجية	١٩٦.٣٥٠	٢٣٦.٢٣٠	٣٤٩.٢٠٨	٣٧٩.٩٥٥	٣٦٧.٥٥٢	٣٦٨.٤٠٥	٤٣٧.٨٢١	٤٦٦.٢٨٢	٥٣٧.٥٦٣	٦٩٩.٤٤٥
تجارة داخلية	٥٤٦.٥٨٠	٦٦٧.٩١٩	٥٦٣.٧٥٧	٥٤٨.٧٦٨	٥٤٢.٥٣٤	٤٨٩.٨٦٩	٤٩٨.٨٠٩	٥٩٥.٤٢٦	٧٤٨.١٦٩	١.٠٩٧.٥٢٥
الخدمات	١٢٢.٠٣٨	٤١.١٤٤	١٧٢.٣٤٥	١٧١.٣٠٠	١٧٠.٢٧٩	١٥٣.٧٩٣	١٦٧,٢٣٨	٢٠٨,١٨٨	٢٦٧.٨٤٨	٣٢١.٧٩٧
سلفات للاستهلاك	١٢٢.٤٤٥	١٣٥.٩٩٥	١٥٧.٣٨٧	١٤٠.٣٨٢	١٢٦.٥٦٣	١٠٠.١٥٦	١١٠.٦٢	١٤٣.٤٢٣	١٨٤.٣٩٧	٢٦١.٣٨٥
سلفات للمؤسسات المالية	١٠٠.٩١١	١١٥.٧٧٠	١٤٣.٠٥٨	١٣٤.٦٦٨	١٢١.٤٤٨	٨٤.٢٦٧	٧٠.٠٠٠	١٠٠.٠٤٥	١٧١.٠٩١	٢٧٨.٩٠٦
سلفات مختلفة	٢٤٨,٩١٦	٢٧٥,٧٧١	٢٥١,٨٢١	٢٣٧,٨٦٧	٢٣٦,٦٤٧	١٩٠.٣٧٧	٢٠٠.٣٠٩	٣١١,٩٣١	٣٠٥.٤٣٠	٥٥٣.٣٢٧

١ - نبيه غانم . "الزراعة اللبنانية وتحديات المستقبل"، مجموعة ابحاث في الاقتصاد الزراعي اللبناني، دون ذكر لدار النشر، بيروت، ١٩٧٢ - ١٩٧٣، ص ١٨٩.

٢ - الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، "المجموعة الإحصائية لعام ١٩٦٨"، ص: ٢٦٠- ٢٦١، وكذلك "المجموعة الإحصائية لعام ١٩٧٣"، ص: ٢٧٦- ٢٧٧.

يُلاحظ في هذا الجدول تفوّق التسليف التجاري بجميع أشكاله على غيره وعلى حساب القطاعات الإنتاجية الأخرى، وخاصة التسليف الزراعي الذي تميز بالتسليفات الضعيفة.

ويلاحظ بعض التحسن على التسليف الزراعي الذي ازداد قليلاً إذ ارتفع من ١٢٤,٢١٦ ل.ل. عام ١٩٦٤ إلى ١٦٠,٤٤٥ ل.ل. عام ١٩٧٣، إلا أنه تحسنٌ طفيف إذا قُورن بالقطاعات الأخرى وخاصة القطاع التجاري الذي ارتفعت حصته كثيراً من ٩٨٧.٤١٣ ل.ل.عام ١٩٦٤ إلى ٢,٣٨٠,١٥٢ ل.ل. عام ١٩٧٣.

ويتبين من الجدول أيضاً أن جميع القطاعات استفادت بشكل عام ويبدو القطاع الزراعي أقلّها استفادة أمّا قطاعات الخدمات والتجارة والبناء فقد أصابها أكبر قدر من الحصة التسليفية، كما يلاحظ أن حصة السلفات المختلفة ازدادت الضعف، فارتفعت من ٢٤٨,٩١٦ل.ل. عام ١٩٦٤ إلى ٥٥٣,٣٢٧ ل.ل. عام ١٩٧٣، وهذا يعني أن القطاع الزراعي لو نال فقط ما ناله غيره لاستطاع أن يحقق نمواً وتطوراً على الصعيد الاقتصادي، وأن يؤثر بتقدمه على كفة الميزان التجاري بتخفيف العجز، وأن يقضي على الاختلالات اللاحقة داخل القطاعات الإنتاجية. لهذا كانت العملية التمويلية لهذا القطاع الإنتاجي قد أثرت سلباً على العملية الانمائية بسبب التناقص في حجم القروض الممنوحة له.

إذاً إن السياسة الحديثة للتمويل والتسليف هي حاجة ضرورية لعملية التنمية الزراعية، ولاسيّما أن هذا القطاع الفقير يلزمه تحديث لتعزيز فعاليته، ويحتاج إلى التسليف الموجه الذي لا ينجح إلا بأموال الدولة ومن خلال مصرفها وبعيداً عن المصارف التجارية والمرابين حتى لا ينهبوا أمواله.

ج- التعاونيات

إن التعاونية الزراعية هي الآلية الأساسية لحل المشاكل الاقتصادية الناتجة عن صغر الحيازة الزراعية، وهي الوسيلة الفضلى لنشر المكننة الزراعية وزيادة الإنتاجية الزراعية. كما أن انتشار التعاونيات في لبنان يساعد كثيراً على نمو وتطور القطاع الزراعي، لأنه يلعب دوراً كبيراً في إنجاح مهمة التسليف الزراعي " إذا ما ضمت هذه التعاونيات إلى خطة التسليف الموجّه وجعلت الحلقة الوسطى ما بين فروع بنك التسليف في المراكز وبين المزارعين في القرى،

ومن الضروري أن تكون التعاونيات ذات وظائف متعددة كالتسليف والتسويق والتجهيز والتوجيه بوقت واحد"،[1] فالتعاون الزراعي هو خير وسيلة يمكن الاعتماد عليها لتأمين حاجات المزارعين من أسمدة وأدوية زراعية وآلات ومواد. كما أنه الوسيلة المثلى لتأمين تصريف إنتاج المزارعين تعاونياً دون اللجوء إلى الوسيط أو المرابي.

وعلى الرغم من وجود عشرات التعاونيات الزارعية، في لبنان فشلت غالبيّتها ولم تؤدِّ الأهداف التي نشأت من أجلها، وتعود أسباب هذا الفشل إلى عدة أمور أهمها:

١- " قيام التعاونية بين عناصر غير مثقفة تثقيفا صحيحاً وبعبارة أوضح تجهل المبادئ الأساسية التي يرتكز عليها التعاون.

٢- عدم استباق إنشاء التعاونية وتأسيسها بدراسات اقتصادية وفنية تبين مدى نجاح التعاونية في الوسط الذي أسست فيه ومدى حاجة هذا الوسط إلى المشروع.

٣- تأسيس التعاونية على أساس الحصول على مساعدات مالية من الدولة.

٤- عدم توافر جهاز إداري قادر على تولي أمور مساعدة الحركة التعاونية ومراقبتها وتنظيمها وتوجيهها" [2].

وظلّت الحركة التعاونية على حالها إلى أن قررت الدولة إعادة تنظيمها، بعد أن رأت الضرورة الماسة لذلك، فأصدرت قانون الجمعيات التعاونية بموجب مرسوم ٣٤٠١ عام ١٩٦٤، وهذا ما دفع الحركة التعاونية إلى الأمام فأخذت تشمل كل القطاعات الاقتصادية، وذلك عبر قيام تعاونيات استهلاكية، حرفية وسياسية وغيرها. وقد أظهرت الدراسة التي قامت بها وزارة التصميم حول "الشؤون الاجتماعية والتنمية الريفية" أن جميع التعاونيات التي أنشئت عام ١٩٦٧ هي تعاونيات زراعية، ومن ثم بدأ ظهور التعاونيات الاستهلاكية. كما تبيّن من خلال الإحصاءات التي نشرتها أن حوالي ٤٠٪ من التعاونيات موجودة في جبل لبنان حيث التقدم والرقي الذي يساعد على نشر روح التعاون وبثها، واتضح أن حوالي ٧٧٪ من التعاونيات "هي زراعية لأن المزارع يعاني كثيراً من مشاكل تأمين الحاجيات وتصريف الإنتاج

[1] - فريق الزراعة. "الملف الأساسي لوضع سياسة زراعية..."، مصدر سابق، ص ٦ .

[2] - كميل قبع. "الحركة التعاونية في لبنان"، رئيس مصلحة التعاون في وزارة الزارعية سابقاً، بحث منشور في جريدة « النهار الاقتصادي والمالي» ، عدد خاص، الصادر في ١٦ تموز ١٩٧٢، ص ٦ .

والوسطاء"[1] ويريد الاستغناء عن تلك الشبكة من الوسطاء والتجار بهدف الحصول على السلع الضرورية بأسعار معقولة.

لم يقتصر اهتمام الدولة بالحركة التعاونية على هذا الحدّ، بل استبدلت المشروع الأخير "بالاتحاد الوطني للتسليف التعاوني" بموجب مرسوم ٢٩٨١ بتاريخ ١٧ آذار ١٩٧٢، الذي يهدف إلى تمويل التعاونيات في نطاق التطوير والتصنيع ومكننة الإنتاج الزراعي وتحديثه للقيام بمشاريع زراعية، فانتعشت على أثره في تلك الفترة الحركة التعاونية وأخذت تسير نحو التقدم. وإثر تناميها صدر قانون رقم ٧٣/٩ بتاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٧٣، تم بموجبه إنشاء وزارة الإسكان والتعاونيات. كما أعيد تنظيم الاتحاد الوطني العام للجمعيات التعاونية" بموجب مرسوم رقم ٧٥٥٠ الصادر بتاريخ ٥ نيسان ١٩٧٤، وكانت غاية هذا المرسوم تنمية الحركة التعاونية وتطويرها، وإعادة العلاقات بين التعاونيات وتقويتها وتنسيق نشاطاتها في مختلف الحقول التي تعمل فيها.

والاتحاد الوطني العام يمثل الحركة التعاونية اللبنانية في الداخل والخارج، ويقوم مع وزارة الإسكان والتعاونيات، " بتنظيم ومراجعة حسابات الجمعيات التعاونية واتحاداتها وجمعياتها المتحدة ويقدم كل الإرشادات التنظيمية والتوجيهية اللازمة، وبهذا يكون العمل التعاوني في لبنان قد تكامل بوجود الاتحاد الوطني العام للجمعيات التعاونية والاتحاد الوطني للتسليف التعاوني، والمؤسسة المالية المركزية لتمويل المشروعات التعاونية وإعطاء القروض والسلفات والضمانات على اختلافها".[2]

[1] - هيفاء حمدان ،"قطاع الشؤون الاجتماعية والتنمية الريفية"، الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، بيروت. ١٩٧١. ص ٦٥ .

[2] - كميل قبع . "الحركة التعاونية"، الجمهورية اللبنانية، وزارة الإعلام، بيروت، ١٩٧٤، ص ٢٣٨.

ويظهر الجدول التالي نمو وتطور الحركة التعاونية خلال أعوام ١٩٧١ و١٩٧٤ :

الجدول رقم (٥) أنواع التعاونيات وعددها في لبنان ما بين أعوام ١٩٧١ - ١٩٧٤[1]

نوع التعاونية	السنة	عددها	عدد الأعضاء
زراعية	١٩٧١	٣٢	٢١١٠
	١٩٧٢	٥٠	٢٨٠٤
	١٩٧٣	٦١	٣٥٩٦
	١٩٧٤	٦٤	٣٨٠٠
استهلاكية	١٩٧١	٨	١٣٨٣
	١٩٧٢	١٦	٤٧٨٤
	١٩٧٣	٢٢	١١٤٥٨
	١٩٧٤	٣٢	١٢٧٥٠
تعاونيات ثقافية	١٩٧١	١	١٤
حرفية	١٩٧٢	١	١٤
توفير	١٩٧٣	٤	٨٨
تسليف	١٩٧٤	٤	١٠٠
المجموع	١٩٧١	٤١	٣٥٠٧
	١٩٧٢	٦٧	٧٦٠٢
	١٩٧٣	٨٧	١٥١٤٢
	١٩٧٤	١٠٠	١٦٦٥٠

يوضح هذا الجدول مدى تطور عدد التعاونيات على اختلاف أنواعها، إذ قفز عددها من ٤١ تعاونية عام ١٩٧١ إلى ١٠٠ تعاونية عام ١٩٧٤، وازداد عدد أعضائها من ٣٥٠٧ عضواً عام ١٩٧١ إلى تخطي الرقم ١٦٦٠٠ عضواً عام ١٩٧٤.

١ - كميل قبع ،"الحركة التعاونية في لبنان"، مصدر سابق، ص ٢٣٩.

واللافت للنظر أن التعاونيات الزراعية احتلت المرتبة الأولى بين كل أنواع التعاونيات إذ بلغت وحدها ٦٤ تعاونية مقابل ٣٢ تعاونية استهلاكية، وهذا يدل على مدى نجاح عملها وتأمين مستلزمات الإنتاج الضرورية للمزارع، من أدوية وأعلاف لتربية المواشي والدواجن والآلات الزراعية.

كما أن هذه التعاونيات قامت بدور ايجابي في إدخال التقنية الحديثة إلى بعض الحيازات الزراعية وفي عملية التوضيب والتسويق وتصريف بعض المنتجات الزراعية كما "لعبت دور الوسيط بين المنتج والمستهلك، الأمر الذي ساعد المزارع على بيع منتجاته بسعر عادل وأعلى من السعر الذي كان يحصل عليه من التاجر أو الوسيط، كما ساعد المستهلك على شراء حاجاته بسعر عادل ومعقول أيضاً".[1] وبهذا يمكن القول إن الزيادة في المداخيل التي تؤمنها التعاونيات تساعد في رفع المستوى المعيشي للمزارعين.

د- الإرشاد الزراعي

ارتأت وزراة الزراعة أن تستفيد من التجارب والاختبارات المنظمة والمفيدة في عملية الإرشاد الزراعي التي اتبعت في سائر البلدان المتقدمة، فأجرت دورة تدريبية في كانون الثاني ١٩٦١، دامت عشرة أيام، ساهمت فيها منظمة الأغذية والزراعة بإرسالها خبيرين للاشتراك بإلقاء المحاضرات والتدريب، وكانت الغاية منها شرح مبادئ الإرشاد الزراعي، وأسس العمل في المجتمع الريفي، وطرق الإرشاد الزراعي ووسائله مع شرح لطبيعة عمل الإرشاد وخصائص المرشد ومؤهلاته، كما تم في نهايتها انتقاء عدد من المساعدين الفنيين ليعملوا كمرشدين زراعيين يساعدون المزارعين بتوجيههم إلى الطرق الفنية الاقتصادية، للعناية بمزروعاتهم ليأتي محصولهم وفيراً وجيّداً يدرّ عليهم الأرباح. وقد عمدت بادئ الأمر إلى تعيين عدد ضئيل من المرشدين في شباط ١٩٦٢ في مناطقهم القروية. أما أهم الخطوات التي يجب على المرشد اتباعها خلال عمله في القرى المعينة له فهي التالية :

أولاً : " الاتصال بعدد من المزارعين المتقدمين في القرية للتعرف ولبحث المشاكل.

ثانياً : يجري المرشد... تحليلاً لأعمال أهم زراعات القرية لمعرفة الطرق... ولتبيان نواقصها والمشاكل التي تعترضهم فيما بعد مع الاختصاصيين وإيجاد الحلول لها...

١ - المصدر نفسه، ص ٢٣٩.

ثالثاً : يحضر المرشد لكل مشكلة مخطط عمل خاصاً بها يبين فيه نوع المشكلة ومكانها وطريقة معالجتها والخطوات التي سيتبعها" [1].

هذه الطريقة هي أنجح وسيلة لتطوير أساليب الزراعة بما تقدّم لها من مساعدات. كما أن أجهزة الارشاد هي خير وسيلة لإرساء قواعد الإنماء على أسس ومبادئ ووسائل سليمة، لأنها تسعى إلى إجراء تغيير في الفرد والمجتمع الريفي، ولكن هذه الأجهزة واجهت صعوبات دون تحقيق الهدف الكبير والأساسي بالنسبة لمستقبل لبنان، بسبب عدم توافر رأس المال اللازم لدى المزارع لشراء الأسمدة، وغياب البرامج المدروسة لتسليف المزارعين الصغار قروضاً زراعية بفوائد معتدلة وملائمة.

وبالرغم من الخطة السداسية ١٩٧٢– ١٩٧٧ التي لحظت تعزيز الإرشاد الزراعي والعمل على تحسين كفاءة المرشدين، استنتج الدكتور فوزي الحج أن جهاز الإرشاد في وضعه الحالي أعجز من أن يؤدي رسالته كاملة أو جزئية في حقل الإنماء الريفي، ولاسيّما أنّ عمله محدودٌ جداً. لذلك اقترح عدة حلول تشكل نواة للاستراتيجية الجديدة لإنماء لبنان بمشاريع بعيدة الأثر في خلق المواطن اللبناني والمجتمع اللبناني الحديث. لكنها تتطلب جهوداً من ذوي الاختصاص والخبرة لوضعه بشكل مشروع مفصل يبين أهدافه ومبرراته وطرق تنفيذه وأثره المرتقب. أهم هذه الاقتراحات:

أولاً : وجوب رفع عدد المرشدين الزراعيين في وزارة الزراعة إلى نحو ٤٥٠ مرشداً حتى تصل الخدمات الإرشادية التدريبية إلى كل أبناء الريف اللبناني كافة، على أن يخصص مرشد زراعي لكل ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ عائلة، وذلك استناداً إلى توصيات منظمة الأغذية والزراعة الدولية وبعض المصادر الأخرى...

ثانياً : توسيع نطاق الأعمال التدريبية التي يقوم بها المرشدون لتشمل قضايا الإنتاج الزراعي، والتسويق الزراعي...

ثالثاً : العمل على خلق تنظيم إلزامي لتنسيق الجهود والبرامج بين مختلف المصالح التي تعمل في الريف وبخاصة بين الإرشاد الزراعي والأبحاث الزراعية والإنعاش الاجتماعي...

" رابعاً : إجراء دراسات اجتماعية اقتصادية دقيقة في مختلف المناطق تحدد الاوضاع الراهنة والمشاكل والصعوبات الزراعية وغير الزراعية والتي تحد من فعالية المجتمع الريفي في تطوير الاقتصاد اللبناني والتي تدفع بالمواطنين إلى هجرة الريف، وتحديد

١ – وجيه معلوف، "حصيلة سنة من العمل المثمر"، تقرير منشور كاملاً في مجلة "الاقتصاد"، للمهندس الزراعي. العدد ١٧، الصادر في كانون الأول ١٩٦٢، ص ٢٤.

الأولويات بين هذه المشاكل واعتمادها اساساً لوضع برامج إرشادية طويلة الأمد هدفها تحقيق تغيير ملموس في معرفة المواطنين ومستوى دخلهم وأسلوب حياتهم على غرار ما يحصل حالياً في البلدان التي هي في طريق النمو" [1].

إلا أنّ هذه الاقتراحات لم تلْقَ الجو الملائم للتطور والتغيير والصمود في مجال الإنماء الزراعي، فبقيت في حالة من الجمود، وهذا ما دفع النائب أحمد إسبر في جلسة ٢٠ شباط ١٩٧٣ إلى المطالبة بالإسراع إلى أخذ الخطوات اللازمة كي يتحوّل "المرشدون الزراعيون من الجمود إلى الاحتكاك بالمزارعين وتوجيههم إلى الطرق الزراعية الحديثة" [2].

ولهذا يستلزم تكثيف مركز الإرشاد في المناطق الزراعية للاهتمام بتطوير العقلية الزراعية لتنفتح على آفاق حديثة يتطلبها المزارع، وتدريبه على الوسائل والطرق المستعملة في البلدان المتقدمة، ويستوجب هذا الأمر إجراء دورات تدريبية فنية تطلع المزارعين على آخر ما توصل إليه العلم في الأساليب التي تهم المنطقة.

المساحات المزروعة

– تأثير المناخ في الإنتاج الزراعي

يعتبر لبنان بصورة عامة بلداً جبلياً، تبلغ مساحته حوالي مليون هكتار، كما أنّ صخوره وتربته معرضتان للانجراف والتأثر بالعوامل الجوية، لأنها صخور كلسية ورملية يسهل تسرّب المياه إليها، أضف إلى ذلك أن مدّة فصل الشتاء قصيرة نسبياً والقسم الأكبر من المياه يذهب إلى البحر حاملاً معه أحسن عناصر التربة التي تتعرض لانجراف هائل، مما يجرّد القمم والمنحدرات من الأشجار. أما بالنسبة لمناخ لبنان فهو معتدل ويتدرج من المتوسطي الكثير الرطوبة على الشاطئ إلى المناخ شبه الصحراوي في سهل البقاع و"لدى لبنان، بفضل مختلف أتربته ومناخه، وفرة متنوعة جداً من المنتجات الزراعية، إلا أن العوامل الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية التي تكيف الزراعة في هذه البلاد هي متشابكة، فتمنع هذا القطاع في الوقت الحاضر من احتلال المكانة اللائقة به في الاقتصاد القومي" [3]، وذلك لأن الأمطار الكثيرة نسبياً

١ – فوزي الحج، "فعالية الإرشاد الزراعي"، بحث منشور كاملاً في جريدة "النهار الاقتصادي والمالي"، عدد خاص، الصادر في ١٦ تموز ١٩٧٢، ص ١٥.

٢ – محاضر مجلس النواب، جلسة ٢٠ شباط ١٩٧٣، ص ١٢٨٨.

٣ – الجمهورية اللبنانية، معهد التدريب على الإنماء، دراسات ووثائق "لبنان يواجه تنمية"، بيروت، ١٩٦٣، ص: ٢٤١–٢٤٢.

والتي تشكل عاملاً طبيعياً رئيسياً في تكييف الإنتاج الزراعي، تصادف تقلبات فصلية كبيرة جداً وتتساقط بمعظمها بين كانون الأول وشباط، في الوقت الذي يكون فيه النبات أقل حاجة إلى المياه. كما أن ثمة انحرافات سنوية كبيرة في مواعيد الأمطار تفضي إلى اختلاف هائل في الإنتاج، غير أن اللبناني لم يقف مكتوف الأيدي أمام نظام تساقط الأمطار في بلاده أو أمام طبيعة الأراضي اللبنانية التي تغلب عليها شدة الانحدار أو تغطيها الصخور الصلبة. فقد عملت أجيال عديدة من الفلاحين عملاً دؤوباً حتى استطاعت أن تحرثها، وتحولها إلى جنائن مدرجة، زرعت فيها أنواعاً من الفاكهة والخضار، ثم إنّ العملية الزراعية تتطلب عملاً " ضخماً كما تكلف غالياً عمليات استصلاح الأراضي وتسويتها التي لا بدّ منها في الجبل. ولا تقدم الزراعات البعلية ذات المردود الضعيف إلا مداخيل محدودة بسبب عدم إنتظام سقوط الأمطار وطول فترة الجفاف في الصيف"،[1] فيدفع هذا الأمر أهالي الريف إلى الهجرة بكثافة إلى المدن في بلد يكثر فيه العاملون في الزراعة، وبالتالي تهمل أراضيهم تدريجياً وتبور، وبهذا يتبين عدم قدرة المزارع على الصمود في المناطق الجبلية لفترة طويلة مضنية فيقتصر العمل الزراعي على السهول الساحلية والبقاع وعلى هامش زهيد من المنبسطات الريفية.

توزيع المساحات الزراعية

تبلغ مساحة لبنان حوالي ١٠٤٥٢ كلم٢ وتقدر مساحة الأراضي المزروعة، حسب التحقيق الإحصائي لعام ١٩٧٣[2]، حوالي ٣٩٠٩٢٣ هكتاراً بما فيها الأحراج، أي بنسبة ٣٨ ٪ من المساحة الإجمالية البالغة ١٠٢١٢٤٣ هكتاراً وهي موزعة بين بعلية التي تقدر ٣٢٦٩٤٤ هكتاراً أي بنسبة ٨٣ ٪ وبين مروية التي تقدر بحوالي ٦٣٩٧٩ هكتاراً أي بنسبة ١٦ ٪. أما الأراضي القابلة للاستصلاح فهي فتبلغ ٣٢٤٠٠٠ هكتاراً ٣١ ٪ من المساحة الإجمالية، ويظهر الجدول التالي توزيع المساحات ونسبة كل منها على مستوى لبنان ومحافظاته.

---

١ – الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم "المجموعة الإحصائية اللبنانية لعام ١٩٦٩"، ص: ٧٤–٧٥.

٢ – الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، "المجموعة الإحصائية لعام ١٩٧٣"، مصدر سابق، ص ١١١، تبلغ مساحة بيروت، ١٧٨٠ هكتاراً ، بينما تشير " المجموعة الإحصائية لعام ١٩٦٣ " ، مصدر سابق ،ص ٥٥ ، بإن مساحة الأراضي المزروعة كانت فقط تشكل حوالي ٣١٣١٤٦ هكتاراً ، موزعة بين بعلية ٢٤٥٦٦٥ هكتاراً ومروية حوالي ٦٧٤٨١ هكتاراً، وهذا يعني أن المساحة المزروعة لم تزد خلال هذه السنوات إلا قليلا أي ما يقارب ٧٧٧٧٧ هكتاراً .

الجدول رقم (٦) توزيع المساحات الزراعية في لبنان

المحافظة	المساحة الاجمالية (هكتار)	الأراضي المزروعة توزيع المساحات المزروعة						الأراضي القابلة	نسبتها من
		هكتار	نسبتها من المساحة	بعل (هكتار)	النسبة	مروي	النسبة ٪	للاستصلاح (هكتار)	المساحة الاجمالية
جبل لبنان	١٩٥٠٤٠	٦١٧٢٩	٪ ٦٫٠	٥١١٩٤	٪١٣٫٠٠	١٠٥٣٥	٪٢٫٠٦	٦٤٠٠٠	٪٦٫٠٢
الشمال	١٩٨١١٧	٦٤١٤٦	٪ ٦٫٠٢	٤٦٥١٠	٪١١٫٠٨	١٧٦٣٦	٪٤٫٠٥	٦٩٠٠٠	٪٦٫٠٧
الجنوب	٢٠٠٠٥٨	٩٨٠٩٥	٪ ٩٫٠٦	٨٨٠٢٢	٪٢٢٫٠٥	١٠١٧٣	٪٢٫٠٦	٥٢٠٠٠	٪٥٫٠٠
البقاع	٤٢٨٠٢٨	١٦٦٩٥٣	٪ ١٦٫٠٣	١٤١٢١٨	٪٣٦٫٠١	٢٥٧٣٥	٪٦٫٠٥	١٣٩٠٠٠	٪١٣٫٠٦
المجموع	١٠٢١٢٤٣	٣٩٠٩٢٣	٪ ٣٨٫٠١	٣٢٦٩٤٤	٪ ٨٣٫٣	٦٣٩٧٩	٪ ١٦٫٣	٣٢٤٠٠٠	٪٣١٫٠٧

يبيّن هذا الجدول المساحة المروية التي تشكل نسبة متدنية جداً، رغم أن لبنان يملك إمكانات ريّ ضخمة، لكثرة الأنهار التي تصب مياهها في البحر المتوسط.كما يوضّح أن مساحة الأراضي التي يمكن استصلاحها شاسعة بقدر واف، فمن المستغرب حقاً، في لبنان البلد ذي الكثافة السكانية العالية والمساحة الصغيرة التي يحتاج إلى كل شبر منها، أن تبقى هذه المساحات الكبيرة دون استصلاح، إذ إن استصلاحها سيضاعف الرقعة الزراعية ويزيد من الإنتاج ويؤمن العمل لعشرات الألوف من سكان الريف، ويوقف النزوح من المناطق الريفية.

أمّا من حيث نسبة المساحات المزروعة في لبنان فإن محافظة البقاع تحتل المرتبة الأولى بين المحافظات الأربع إذ بلغت نسبتها ١٦،٣ ٪، ثم محافظة لبنان الجنوبي التي نالت ٩،٦ ٪، تليهما محافظة لبنان الشمالي التي بلغت نسبة المساحة المزروعة فيها ٦،٢ ٪ ، وأخيراً يتضح أن محافظة جبل لبنان قد نالت ٦،٠ ٪ من المساحة الإجمالية، وهذا يدل على أن المقيمين فيها لا يعتمدون على الزراعة بالرغم من أنها تشكل أكبر كثافة سكانية تبلغ ٦٧٩.٦٨٧[1] نسمة إذا قيست بباقي المحافظات. ولكن هذه المحافظة تحتل المرتبة الثالثة إلى جانب محافظة لبنان الجنوبي إذ شكلت نسبة الأراضي المرويّة فيها ٢،٦ ٪ . أمّا محافظة لبنان الشمالي فقد أتت بالمرتبة الثانية إذ بلغت نسبة الأراضي المروية فيها ٤،٥ ٪ . أما محافظة البقاع فتأتي في المرتبة الأولى من حيث نسبة الأراضي المروية التي تبلغ ٦،٥ ٪ من مساحة الأراضي الزراعية. أما الأراضي القابلة للاستصلاح في هذه المحافظة فتبلغ ١٣٩٠٠٠ هكتاراً أي نسبة ١٣،٦ ٪ من المساحة الإجمالية. وهي تحتل بهذا المرتبة الأولى من نسبة الأراضي الواجب استصلاحها لإفادة العديد من المزارعين وأهل المنطقة. أما محافظة الشمال فتحتل المرتبة الثانية من حيث نسبة الأراضي القابلة للاستصلاح الزراعي إذ بلغت ٦،٧ ٪ ، ثم يأتي جبل لبنان في المرتبة الثالثة التي بلغت ٦،٢ ٪ ويليه الجنوب في المرتبة الأخيرة من

---

١ – الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم ، "المجموعة الإحصائية لعام ١٩٧٣"، مصدر سابق ، ص ٥٥ .

حيث النسبة التي بلغت ٥٠،٠ ٪. ولكنـه يحتـل المرتبـة الثانيـة مـن حيث الأراضـي البعلية البالغة ٢٢.٥ ٪ ، أما في المرتبة الأولى فإن منطقة البقاع بلغت نسبتها ٣٦،١ ٪، ويحتل جبل لبنان المرتبة الثالثة من حيث المساحة البعلية التي بلغت ١٣،٠٪ في حين يحتل لبنان الشـمالي النسبة الرابعة التي بلغت ١١،٨ ٪ من المساحة الإجمالية.

الملكية الزراعية

إن دخـول الرأسمالية في الزراعـة اللبنانيـة ، وتغلغلـها المتعـاظم في هـذا القطـاع، وتحولها إلى أسلوب سائد، لم يَحُلْ دون استمرار طغيان العلاقات الإقطاعية ، واعتمـاد أدوات الإنتاج القديمة التي كان الفلاحون يستخدمونها، كما أنه لم يؤد النمط الرأسمالي في الإنتـاج إلى تعديل طبيعة تكوين الملكية العقارية . لذلك كانت بنية الملكية في سياق تطور الرأسمالية معقـدة ومتناقضة. لأنها جمعت بين نمطي الإنتاج في الاستثمار ، فكانت تستثمر وفقاً للنظام الإقطاعي من جهة ومن جهة أخرى وفقاً للنظام الرأسمالي . هذا التشابك بين علاقات الإنتـاج الإقطـاعي والرأسمالي سمح للرأسمال الأجنبي ، المدعوم من المصـالح العليـا السياسية، أن يلعـب دوره في عملية اسـتثمار الفلاحـين ونهبـهم عـن طريـق بنوكـه وتسـليفاتها، أو مـن خـلال بيـع الآلات والأدويـة والأسـمدة بأسـعار عاليـة ، وهـذا مـا أدى بـالفعل إلى تـهميش الزراعــة وتخلفــها . والجدولان الآتيان يوضحان استمرار توزع الملكيات العقارية في لبنان بالنسب التالية [1] :

جدول رقم (٧) توزيع عدد المالكين والمساحة لعام ١٩٦١

هكتار		النسبة المئوية		النسبة المئوية
١	٧٧٢٠١	٪ ٥١،٩	٢٦٤٢٢	٪ ٨،٩
١-٥	٥٨١٨٩	٪ ٣٩،١	١٢١٣٥٠	٪ ٤١،١
٥-١٠	٧٢٧٩	٪ ٤،٩	٣٥٠٦١	٪ ١١،٩
١٠+	٦١٥٠	٪ ٤،١	١١٢٠٨٢	٪ ٣٨،١
	١٤٨٨١٩	٪١٠٠	٢٩٤٩١٥	٪١٠٠
٠-٥	١٣٥٣٩٠	٪٩١	١٤٧٧٧٢	٪ ٥٠،١
٥-١٠	٧٢٧٩	٪ ٤،٨	٣٥٠٦١	٪ ١١،٩
١٠-٥٠	٥٧٥٨	٪ ٤	٧٦٥٠٣	٪ ٢٥،٩
٥٠+	٣٩٢	٪ ٠،٢	٣٥٥٥٨	٪ ١٢،١
المجموع	١٤٨٨١٩	٪ ١٠٠	٢٩٤٨٩٤	٪١٠٠

[1] - علي الشامي ، » تطور الطبقة العاملة في الرأسمالية اللبنانيـة المعـاصرة « ، دار الفـارابي ،بـيروت، ، ١٩٨١ ، ص: ٨٤-٨٧ .

جدول رقم (٨) تطور عدد المالكين والمساحة من خلال الحيازات العقارية لعام ١٩٧٠

١٩٧٠	الحيازات			النسبة المئوية
٠-١	٦٦٢٥٤	٪٤٧،٦	٢٢٥٩٦	٪٤،٣
١-٥	٤٩٢٧٧	٪٣٥،٤	١١٣٦٠٤	٪٢١،٧
٠-٥	١١٥٥٣١	٪٨٣	١٣٦٢٠٠	٪٢٦
٥-١٠	١٢٨١١	٪٩،٢	٨٧٢٩٢	٪١٦،٦
١٠-٥٠	٩٠٥٨	٪٦،٥	٨٤٠٥٠	٪١٦
١٠+	١٠٩٢٥	٪٨	٣٠٠٩٦٠	٪٥٧،٤
٥٠+	١٨٦٧	٪١،٣	٢١٦٩١٠	٪ ٤١،٤
	١٣٩٢٦٧	٪١٠٠	٥٢٤٤٥١	٪١٠٠

تبرز هذه الإحصائيات السمات الأساسية التالية :

- استمرار الملكيات العقارية الكبيرة جـداً بنسبة ملحوظـة، فبالنسبة لمساحة لبنان يمكن اعتبار الملكيات التي تتعدى ٥٠ هكتار من الملكيات الكبيرة، وكذلك الملكيـات التي ما بين ١٠ و ٥٠ هكتار إذ اتسعت على حساب الفئات الأخرى.
- ازدياد عدد الملاكين واتساع حيازتهم، إذ اتضح أن ٣٩٢ ملاكاً يملـك الواحـد منـهم أكـثر مـن ٥٠ هكتـاراً ، كـانت تشـكل في عـام ١٩٦١ حــوالي ١٢٪ مـن المسـاحة المزروعة، فأصبحوا في عام ١٩٧٠ حـوالي ١٨٦٧ ملاكـاً ، يبسـطون سـيطرتهم علـى حوالي ٤١٪، وهــذا يـدل علـى تثبيـت هيمنـة كبـار الملاكـين علـى حسـاب صغـار الفلاحين وحرمانهم من ملكية الأرض .
- بالمقابل فإن الفئات التي تملك دون الخمسة هكتارات وتضم حـوالي ٩١٪ مـن عـدد المالكين الذين كانوا يسيطرون على حوالي ٥٠ ٪ من المسـاحة المملوكـة عـام ١٩٦١، قد تراجعت بصورة واضحة حيازتها إلى ٢٦٪ من مجمل الممتلكات في عــام ١٩٧٠ . والواقع أن غالبية المزارعين الصغار قد تركوا أراضيهم بحثاً عن عمل دائـم ومضمـون أو بغية العثور على عمل إضافي في قطاعات إنتاجية أخرى.
- أما فيما يتعلق بالحيازة المتوسطة فقد قاومت وصمـدت وازدادت مسـاحتها المملوكـة وقفزت من ١٢٪ عام ١٩٦١ إلى حوالي ١٦،٦ ٪ عام ١٩٧٠ إذ " تحـوّل قسـم منـهم إلى فلاحين كبار عن طريق استخدام الوسـائل الحديثـة في اسـتثماراتهم ، في حـين باع القسم الآخر ممتلكاته أو هجر استثماراته". [1]

هذا التوزع للملكيات كان يتوافق مع التوزع الاجتماعي السلطوي للفئـات والطبقـات في الأرياف اللبنانية .

[1] - علي الشامي، " تطور الطبقة العاملة " ، مرجع سابق ، ص ٨٥ .

كما كان انتشار الملكيات العقارية في أرجاء المناطق اللبنانية ، وحسب إحصاء ١٩٧٠ ، يتوزع في المحافظات على الشكل التالي : ٩٠٪ من سكان جبل لبنان هم من المالكين ، وقد عزز هذا التقدم قربه من العاصمة بيروت واستقطابه لنشاطات الخدماتية . وهذا ما دفعه إلى التخلص من البنى الإقطاعية قبل محافظة الجنوب التي بلغت نسبة المالكين فيها حوالي ٧٠٪ وهي أقل مرتبة بين المحافظات الأربع ، وذلك يعود إلى وضعها الحدودي مع إسرائيل الذي ازداد حدَّة بعد الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٦٧ وانتقال نشاط المقاومة الفلسطينية إلى لبنان . أمّا في محافظة لبنان الشمالي " وهي المنطقة التي يكثر فيها عدد المدن نسبياً ، فقد تحولت ظاهرة التجمع في الملكيات الإقطاعية ، وخاصة في سهل عكار ، إلى تجمع في ملكيات مستجدة للرأسماليين ، وشجعت كثرة المدن على تنمية قطاع البناء وتفتيت الملكيات في المحيطات المدنية وأريافها الجبلية القريبة ، وساهم الازدهار المدني على الحدّ من الوجود الإقطاعي الضاغط والذي ما زال متميزاً بضغطه في هذه المنطقة بالمقارنة مع محافظتي البقاع ولبنان الجنوبي وساهم على صعيد آخر في رفع نسبة المالكين من سكان المحافظة إلى ٨١٪ ".[1]

ويضيف الدكتور أحمد البعلبكي : كان سهل البقاع قد شهد نمو اتجاهين متمايزين، فالمنطقة الشمالية منه شهدت نزوحاً بنسبة كبيرة بسبب أرضها الجدبة وبسبب استمرار فاعلية العلاقات العشائرية الضاغطة والمدعومة فيها، أما في المنطقة الوسطى والجنوبية فلم يشهد « السهل ظاهرة التفتت التي كان يجرها، كما في جبل لبنان والساحل ، ازدهار السياحة والعمران، بل على العكس من ذلك فقد كانت حقلاً لحركة انتقال للملكيات تجري بين ملاك كبار تقليديين ورأسماليين زراعيين جدد »[2]

وكانت الملكيات الزراعية في مختلف المناطق اللبنانية تقسم إلى ثلاث فئات حسب الطبيعة الجغرافية والوضع الإداري والقانوني للقرى، وهذه الفئات الثلاث هي: المزارع والقرى والسهل.

١- **المزارع** : وهي الأماكن التي تكون ملحقة بالقرى، وغالباً ما تكون المزرعة ملكاً لشخص واحد ولعائلة واحدة.

٢- **القرى** : وهي إجمالاً تتمتع بملكيات صغيرة مفتتة توزع بنسب متساوية تقريباً على المقيمين في القرية والنازحين منها على السواء.

٣- **السهل** : معظم المالكين هم أناس لا يقيمون في المنطقة بل في المدن اجمالاً وهم في أغلب الاحيان غرباء عن المنطقة، لاسيّما في المنطقة الساحلية الجنوبية والبقاع. وفي

[1] – أحمد بعلبكي ، " الزراعة اللبنانية وتدخلات الدولة في الأرياف من الاستقلال إلى الحرب الأهلية " . منشورات بحر المتوسط ، منشورات عويدات ، بيروت – باريس، ١٩٨٥ ، ص: ٥٥-٥٦ .

[2] – المرجع نفسه ، ص ٥٥ .

هذه الحالة يتحوّل السكان المحليون إلى أجراء زراعيين يعملون في هذه الملكيات الكبيرة التي يذهب ريعها إلى خارج المنطقة.

أما المشاكل التي تواجهها الملكية الزراعية في لبنان فهي التفتت إلى ملكيات صغيرة، وقد أدى هذا الاتجاه الآخذ بالتزايد مع الأيام، إلى عرقلة عملية الاستثمار العلمي المركز، وإلى زيادة في كلفة الإنتاج الزراعي، مما جعل هذا الإنتاج مرتفع الثمن في الأسواق الداخلية والخارجية، وغير قادر على منافسة المنتجات الزراعية في الأسواق العالمية، لصعوبة تصريفه. بالإضافة إلى هذا، أدى تزايد السكان في لبنان إلى تحويل عدة مناطق زراعية إلى مناطق سكنية، "فالسهل الساحلي في ضواحي بيروت على سبيل المثال غدا منطقة سكنية تقلصت فيها الزراعة، ومع الأيام ستتحول مساحات زراعية كبيرة أخرى إلى مناطق سكنية ما لم تؤخذ إجراءات فعالة للحفاظ على الأراضي الزراعية، ولاسيما في السهل الساحلي حيث التربة خصبة وإمكانية ريّها متوفرة" [1].

وفيما يتعلق بطريقة الاستثمار الزراعي في لبنان فهو استثمار فردي إذ يقوم المزارع باستثمار قطعة أرضه بنفسه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فيعمد المالك إلى استثمار أرضه، إمّا بواسطة شركاء يعملون في الأرض لقاء جزء من الإنتاج أو الغلة، يتراوح " بين ٢٥ و٧٥ ٪ حسب نوعية المنتجات الزراعية أو بتأجيرها لقاء مبلغ معين من المال، وإما باعتماد مبدأ المغارسة الذي يقوم بإعطاء قطعة من الأرض إلى شخص معين يقوم بغرسها، وبعد انتهاء المدة المتفق عليها حوالي ٧ سنوات يعطيه صاحب الأرض جزءاً منها لا يتعدى النصف لقاء تشجير القطعة بكاملها" [2].

أما سياسة الدولة في معالجة البنية الزراعية والتي عكست بالضبط مواقفها الإيجابية من القطاعات الإنتاجية فقد تجلت في ميدان استصلاح الأراضي. وتمثّلت في إنشاء "المشروع الأخضر"،[3] وذلك من أجل توسيع الرقعة الزراعية والحدّ من النزوح الريفي نحو

[1] – فريق الزراعة، "الملف الأساسي لوضع سياسة زراعية في لبنان"، مصدر سابق ، ص ٢٥.

[2] – فريق الزراعة، "الملف الأساسي لوضع سياسة زراعية في لبنان"، مصدر سابق ، ص ٢٦.

[3] – أنشئ بموجب مرسوم رقم ١٣٣٣٥ تاريخ ١٠ تموز ١٩٦٣، وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٤ أيلول ١٩٦٣، صدر مرسوم رقم ١٣٧٨٧ يقضي بفتح حساب خاص باسم "المشروع الأخضر" في مصرف الإصدار مبلغ قدره ٤٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.، يحرك هذا الحساب بواسطة "مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري" لتسليف المزارعين لمدة عشر سنوات على الشكل التالي:

١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
٢,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠	٦,٠٠٠,٠٠٠	٦,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه من أهم ميزات قانون المشروع كونه إدارة مستقلة تتبع مباشرة وزير الزراعة ومجلس الوزراء، تتمتع بصلاحيات مالية وإدارة خاصة تسهل لها أعمالها إلى حد بعيد.

المدن لأن السكان باتوا يشكلون عشرات الألوف، ويعيشون بشكل مكتظّ في ضواحي بيروت. عيشة سيئة وفقيرة، من أجل تأمين لقمة حياتهم. وكان ذلك نتيجة توصية من الأب لوبريه لإجراء حركة إصلاحية تتعزز فيها أجهزة جديدة للدولة تصنع من خلالها حداً لمثل هذه الأوضاع التي تهدد مصير الكيان.

المشروع الأخضر

اعتمد مكتب "المشروع الأخضر" بموجب المراسيم التي أُقرّت والصلاحيات التي يتمتع بها، مخططاً عاماً لتنفيذ المرحلة الأولى من الاستصلاح، ويلحظ في هذا المخطط تقديم مساعدة من الدولة تمنح للمزارعين كقروض طويلة الأجل دون فائدة وتغطي بنسبة معينة من تكاليف ضمانة عقارية. ولا يصبح القرض مستحقاً إلا بعد أن تصبح الأرض المستصلحة منتجة، وتسدد قيمته على أقساط متساوية موزعة على عشر سنوات. وقد لاقت هذه الطريقة صعوبات وعقبات، فاستبدلت بعد سنة واحدة من العمل، إذ تبين للإدارة صعوبة تطبيقها بسبب عدم تمكن العديد من المزارعين من الإفادة من القروض الممنوحة للاستصلاح نظراً لوضع الملكية المعقد، فصدر مرسوم رقم ٦٦٤٦ بتاريخ ١٩٦٧/٢/١٠، بعد موافقة مجلس الوزراء في ١٩٦٦/١١/٩ وبعد ذلك صدر مرسوم اشتراعي رقم ٤٧ في ١٩٦٧/٨/٥، تم بموجبه إلغاء الضمانة العقارية شرط تغطية النفقات التي تترتب على المزارعين بودائع نقدية تجمد في المصارف المقبولة لقاء سندات ايداع مصرفية، يتعهد المصرف بموجبها بتسديد المبالغ المستحقة في المواعيد المحددة للخزينة اللبنانية (في حساب المشروع الأخضر)، على أن لا يقل معدل الفائدة السنوية عن ٧ ٪، وذلك بهدف مساعدة صغار المزارعين، وقررت استيفاء القروض منهم مقسطة على آجال طويلة. وكانت أهم أهداف "المشروع الأخضر" ما يلي:

١- زيادة الرقعة الزراعية في البلاد واستصلاح الأراضي المهملة.

٢- خلق مجالات عمل جديدة في الأرياف، ولاسيما بعد أن تضاعفت حركة الهجرة من القرية إلى المدينة أو إلى الخارج، وباتت تشكل خطراً على التوازن الاجتماعي والاقتصادي في البلاد.

٣- زيادة الدخل الفردي للمزارع الذي أصبح حسب الإحصاءات والدراسات الدقيقة، يعتبر من أفقر الطبقات العاملة في لبنان.

٤- تخفيض كلفة الإنتاج الزراعي التي تشكل عبئاً كبيراً على المستهلك اللبناني وتحول دون إمكانية التصدير إلى الخارج بسبب المضاربة الأجنبية.

٥- توجيه المزارعين لاختيار الإنتاج الزراعي الأكثر ملاءمة للأراضي والتي تفي بحاجة الأسواق الداخلية والخارجية حتى لا يحصل فائض، وذلك من خلال مشورة فنية يقدمها مهندسون.

وتتلخص أعمال استصلاح الأراضي وتهيئتها لتصبح منتجة من خلال تقديم المساعدات المادية وذلك بتنفيذ الأمرين التاليين:

١- " نقب الأراضي ونزع الصخور منها وجرفها وتجليسها أو تجليلها، ويتم ذلك بالجرارات الضخمة بواسطة متعهدين مختصين وبأقل الأكلاف، أي بأسعار الجملة لهذه الأعمال.

٢- بناء جدران الدعم وخزانات الماء وتحضير الأراضي للزراعة، ويعهد بذلك للمزارع نفسه الذي يقبض أجر تنفيذه هذه الأعمال نقداً من المشروع الأخضر مما يؤمن قسطاً وافراً من العمل في أرضه " [1].

واعتمد "المشروع الأخضر" خلال تنفيذ استصلاح ٧٠،٠٠٠ هكتار من الأراضي المهملة الخطوات التالية:

١- قدم مساعدة تقنية مجانية للمزارعين بواسطة جهاز فني مؤلف من ٤٦ مهندساً. بالإضافة إلى المساعدة المادية.

٢- عمد مهندسو "المشروع الأخضر" بالاشتراك مع خبراء الأغذية الدولية وبرنامج المساعدة الفنية الفرنسية إلى دراسة أسواق ٣٦ بلداً في الشرق الأوسط وأوروبا وأفريقيا تمثل الأكثرية المطلقة لمجالات التسويق للفاكهة اللبنانية، ووضعت تقارير عن حاجات كل بلد من هذه البلدان وذلك بغية التوصل إلى تحديد الانواع الممكن اعتمادها زراعياً، وذلك بهدف إرشاد المزارع إلى غرسها، وتقدير المساحات المحتمل تحضيرها لكل نوع، وتمكنت هذه الدراسات من معرفة الأسواق الفائضة.

وكانت الغاية من ذلك أن تتأمن للمنتج اللبناني الذي يستصلح أرضه ويغرسها، سوقٌ ملائمة لتسويق منتوجاته الزراعية وذلك عندما تباشر أرضه الإنتاج، وخاصة بعد أن أخذ يتم توزيع النصوب الملائمة للبيئة الزراعية التي يعيش فيها المزارع، والمرغوب في إنتاجها وفقاً للمناخ والتربة. لكي يتم بيعها في الأسواق المحتاجة إليها.

[1] - الجمهورية اللبنانية، وزارة الزراعة، "المشروع الأخضر"، نشرة بعنوان "أعمال المشروع الأخضر في أربع سنوات"، بيروت، ١٩٦٨، ص ٣.

وتجدر الإشارة هنا، إلى أن الدولة اللبنانية حصلت على مساعدات أجنبية مختلفة من قبل الصندوق الخاص للأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة "الفاو" (F.A.O.)، ضمن إطار مشروع تعاون دُعيَ مشروع إنماء المناطق الجبلية، تتجلى غايته في تدريب الخبراء اللبنانيين بواسطة الخبراء الأجانب على الأعمال المطلوب منهم تنفيذها في نطاق المشروع الأخضر، وإيفادهم إلى الخارج للوقوف على المنجزات المماثلة في عدد من الدول المتقدمة. "ولم تكن مساعدة الأمم المتحدة للبنان فنية بحتة، بل شملت أيضاً المساعدات المادية التي بلغت قيمتها الاجمالية ٨٨٦,٨٠٠ دولار عام ١٩٦٩، استعمل منها ٤٠٧,٦٠٠ دولار كأجور للخبراء العالميين. وتم توقيع اتفاقات عديدة مع برنامج التغذية الدولي الذي منح لبنان كميات من المواد الغذائية، كالقمح والزيوت والحليب المجفف ومعلبات اللحمة والجبنة قيمتها الاجمالية ١٠٨٠٠٠٠٠ ليرة لبنانية، وزعت كهبات للمزارعين الذين استصلحوا أراضيهم وذلك مساعدة لهم في تنفيذ بعض الأعمال الهامة كإنشاء الجدران وخزانات الري والطرقات الداخلية إلخ..."[1]

أ- انعكاسات استصلاح الطرقات الزراعية

تشكل عملية استصلاح الطرق الزراعية عاملاً أساسياً في خفض كلفة الإنتاج. إذ إن وجود الطرق يساعد في تسهيل استعمال التقنيات الحديثة، كما يخفض سعر كلفة نقل الآليات والمستلزمات. وخاصة المنتجات الزراعية، بالسرعة اللازمة إلى الأسواق المختصّة مع الإبقاء على جودتها. أضف إلى ذلك أن وجود الطرق يخلق رغبة لدى أصحاب الأملاك غير المستثمرة في استصلاحها والعناية بها، مما يزيد في الدخل القومي العام، ويخلق فرصاً جديدة في العمل، ويساعد في زيادة رقعة المساحة المزروعة في البلاد، والحدّ من الضرر الناجم عن إهمال الأراضي في أماكن أخرى.

كما تحقّق فوائد غير مباشرة من خلال إحداث شبكة طرقات زراعية جديدة، لعلّ أهمها إنعاش الريف اجتماعياً واقتصادياً، والحدّ من الهجرة إلى المدن، والاتجاه نحو عدالة اجتماعية فُضلى. وهذا ما يفرض تدوين بعض النقاط التي يجدها السكان المتأثرون بالطرق الزراعية الجديدة شديدة الأهمية:

- إذا اعتبرنا أن كل كيلومتر من الطريق يفيد في حد أدنى ٢٥ مستثمراً، فإنّ ٢٠٠ كلم منه يؤدي إلى إفادة أكثر من ٥٠٠٠ عائلة، مع الأخذ بالحسبان العائلات التي تأثرت بطريقة غير مباشرة بالطريق، لأن أراضيها إما ملاصقة للطرقات التي ستصل

١ - الجمهورية اللبنانية، وزارة الزراعة "المشروع الأخضر"، نشرة بعنوان "أعمال المشروع الأخضر..."، مصدر سابق، ص ٩.

إليها الطريق الجديدة، وإما لأنها تعيش في قرى وصلت إليها الطريق. وهذا يعني أن أكثرَ من ٥٠ عائلة ستستفيد بطريقة غير مباشرة من جزء من الطريق. وبالتالي فإن خطة ٢٠٠ كلم يستفيد منها حوالي خمسة آلاف عائلة.

- هناك عامل آخر مهم لتسهيل الاستثمار وجعله أكثر حداثة وتوسعاً في الأراضي الملاصقة للطريق، وهو أن الطريق الزراعية توفر فرصاً أخرى منها: وصول الجرارات إلىالأراضي، والتجهيزات الزراعية التي لا تستعمل بدونها، وهذه التجهيزات تستطيع أنتكون للري، وللتخصيص وكذلك لصيانة التربة وحراثتها.

وهناك عوامل أخرى تساعد في نمو الاقتصاد الريفي على مختلف الصعد منها:

زيادة مأمولة في الدخل الزراعي.

تحسين العمل في المناطق الريفية.

الرفع من المستوى المعيشي في الحياة القروية.

تأثيرات متوازية في القطاع التجاري (منتجات، مبيدات للحشرات وللتخصيب، تجهيزات للري وغيرها...)، صناعية (إقامة منشآت زراعية غذائية) تعطينا مردوداً وافراً وسعراً أقل.

" تأثيرات اجتماعية غير مباشرة لا يمكن إهمالها، إلا وهي استقرار أعداد كبيرة من سكان المناطق الريفية والحدّ من هجرتها ونزوحها.

الارتفاع في أسعار الأراضي التي تم الوصول إليها من الطرق الزراعية المستحدثة، وهذا ما سيؤدي إلى مضاربات في الأسعار في هذه العقارات على أساس تجاري أكثر مما هو زراعي. وهذا يعتبر عنصراً هاماً لدى اللبنانيين الذين يضاربون بالعقارات".[1]

وكان من الضروري تأمين الطرق الكفيلة بربط المناطق الزراعية المعزولة في معظمها بشبكة الطرق العامة، فيتيسّر بذلك للمزارع الوصول إلى أرضه وإدخال المكننة إلى عملياته ونقل منتوجاته بالسرعة اللازمة بمردود مرتفع، وكان "للمشروع الأخضر" الدور الهام بتوسيع الرقعة الزراعية وتهيئة الارض لتصبح اوفر إنتاجا أو أكثر مردوداً. فمن خلال الاطلاع على الجدول [2] يتبين أن أعمال "المشروع الأخضر" خلال السنوات الست ما بين عامي ١٩٦٥ و١٩٧٠، قد شملت المناطق اللبنانية كافة من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، ومن أقصى القرى في أعالي

1 - République Libanaise, Plan Vert, "Dossier de présentation: routes agricoles", s.d. P 35 – 36 .

٢ - ملحق رقم (١) .

الجبال إلى السواحل الملاصقة للبحر، واستفاد ١٧٠٢١ مزارعاً في اكثر من ٩٠٠ قرية لبنانية شُقّت فيها طرق داخلية بلغ طولها ٨٦٤٤١م، نال منها الشمال ١١٥٥٩م، والبقاع ١٤٩١٤م، أما الجنوب فكانت له الحصة الأكبر حيث وصلت إلى ٤٠٣٧١م وتلاه جبل لبنان الذي احتل المرتبة الثانية بأن نال ٢٩٥٩٧م.

أما على صعيد عدد الطرقات الزراعية فقد بلغت ٤٧ طريقاً، كانت حصة جبل لبنان منها ١٥ طريقاً، بينما حصة الشمال ١٣ طريقاً، أما فيما يخص الجنوب فقد احتل المرتبة الثالثة من حيث عدد الحصص التي قدرت بـ ١٠ طرقات، ولم ينل البقاع سوى ٩ طرق.

وتم خلال السنوات الست استصلاح ١١١٣٦١ دونماً في كل أنحاء المحافظات، مع اختلاف النسب في المساحات المستصلحة، وتبين أن البقاع والجنوب كانت لهما الحصة الأكبر. إذ نفذت لمحافظة الجنوب ٣٤٨١٠ دونمات وللبقاع ٣٤٦١٩ دونماً ويعود ذلك إلى كون كبار الملاكين والمستثمرين يتملكون أراض واسعةً في هاتين المحافظتين، أما الشمال فاستصلح له حوالي ٢٢٩٦٣ دونماً، كما بلغت المساحةً لجبل لبنان ما يقدر بـ ١٨٨٦٩ دونماً.

وبهذا تظهر المعطيات السابقة أن زيادة المساحة الزراعية ضرورة وطنية، واقتصادية، واجتماعية، وخاصة عندما تربط المزارع بأرضه المستصلحة التي أصبح استثمارها عملية رابحة، بالإضافة إلى زيادة فرص العمل لليد العاملة الزراعية في الريف.

ب- نتائج العملية الاستصلاحية

يوضح التقرير السنوي لعام ١٩٧٠ [1] أن "المشروع الأخضر، الموكلة إليه أعمال استصلاح الأراضي المهملة، قد حقق استصلاح ١١١٢٦ هكتاراً خلال ست سنوات من أصل ٧٠٠٠٠ هكتار، وهذا يعني أن إمكانياته محدودة جداً بالنسبة إلى حجم قضية الاستصلاح، ومن خلال الاطلاع على تقرير نتائج أعمال "المشروع الأخضر" في عام ١٩٩٤[2]، لحظنا استصلاح حوالي ٢٦٠٠٠ هكتار من الأراضي القابلة للزراعة فقط. لذلك، وفي إطار هذه الإمكانيات المحدودة، فإن إدارة المشروع تحتاج إلى سنوات طويلة، كي تنجز المساحة المطلوبة منها، أي المساحة القابلة للاستصلاح، وهكذا تشير هذه الأرقام إلى عدم الاهتمام الجدّي وعدم التخطيط من أجل الإنماء الحقيقي للبلاد.

---

١ - الجمهورية اللبنانية، وزارة الزراعة، المشروع الأخضر "التقرير السنوي لعام ١٩٧٠"، بيروت، ١٩٧٠، ص ٢.

٢ - الجمهورية اللبنانية، وزارة الزراعة، "المشروع الأخضر،" تقرير بعنوان "موجز أعماله ونتائج عام ١٩٩٤"، بيروت، ١٩٩٤، ص ٢.

ومن خلال الاطلاع على التقرير الأول لمنشورات وزارة التصميم، تحت عنوان "التحليل الاقتصادي والمالي والاجتماعي لأعمال المشروع الأخضر"، يظهر الهدف الرئيسيّ لزيادة المساحة المزروعة، وزيادة الإنتاج الزراعي، والحد من الهجرة من خلال ربط المزارع بأرضه وتقديم المساعدات له. لكن التقرير يوضح من جهة أخرى الدوافع الخدماتية للمستفيدين من عملية الاستصلاح إذ أكد في إحصاءاته أنّ " ٥٣٪ من المستفيدين من قروض المشروع الأخضر يعملون في الزراعة، بينما ٤٧٪ من الذين يزاولون نشاطات اقتصادية غير زراعية فإن دخلهم من الزراعة لا يمثل إلا مساعدة إضافية لهم". [1]

والجدول الآتي يبين نسبة المقيمين وغير المقيمين في المحافظات الأربع من لبنان. أي الأماكن التي يقطن فيها المستفيدون، والتي تعكس أهدافهم الحقيقية من عملية استصلاح أراضيهم.

جدول رقم (٩) توزع المستفيدين والمقيمين وغير المقيمين خارج قراهم [2]

	المقيمون (النسبة المئوية)	غير المقيمين (النسبة المئوية)	المجموع (النسبة المئوية)
جبل لبنان	٪٦٣	٪٣٧	٪١٠٠
لبنان الشمالي	٪٧٠،٧	٪٢٩،٣	٪١٠٠
لبنان الجنوبي	٪٦٧،٩	٪٣٢،١	٪١٠٠
البقاع	٪٧٠،٤	٪٢٩،٦	٪١٠٠
بيروت	٪٦٧،٨	٪٣٢،٢	٪١٠٠

يتبين من هذا الجدول أن الحوافز غير زراعية في طلبات الاستصلاح، لأن ٣٢،٢٪ من المستفيدين يقيمون خارج الأرض المستصلحة، أي بعيداً عن قراهم، وذلك لأنهم يمارسون نشاطات اقتصادية ،كأعمال حرة وتجارة. وهي موزعة على المحافظات كالتالي: ٣٧ ٪ في جبل لبنان، ٣٢٪ في لبنان الجنوبي، أمّا في الشمال والبقاع فقد بلغت النسبة حوالي ٢٩ ٪ . وهي نسب أتاحت للعاملين في الخدمات كتجار العقارات تحقيق الربح الوفير دون الاهتمام برفع مستوى قيمة الأراضي الزراعية، وإرساء الرأسمال في الميدان الزراعي.

ومن ناحية ثانية شكلت الفئة المقيمة في قراها نسبة أعلى قدرت بـ ٦٧،٨٪ ما يدل على أن النشاط الرئيسي لهؤلاء الأشخاص هو الزراعة.

---

[1] - République Libanaise, Ministère du Plan ,“Analyse économique, financière et sociale des travaux du Plan Vert”, Beyrouth ,1969, P 13.

[2] - op. cit, P. 14 .

ويعود ذلك إلى فعالية أعمال "المشروع الأخضر" التي كان لها تأثيرات على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي:

على الصعيد الاجتماعي : سمحت التسهيلات المقدمة من "المشروع الأخضر" للمزارعين بالحصول على قرض مالي قيمته عشرة آلاف ليرة لبنانية للشخص الواحد، ما أدى إلى استفادة فئات كثيرة من مبالغ متراكمة على حساب المزارعين الصغار، إذ كان لكبار الملاكين حصة الأسد من هذه القروض من خلال اعتمادهم على أساليبهم الخاصة ونفوذهم السياسي للحصول على أكثر من قرض مالي. ومن ذلك مثلاً حكاية رواها موظفو "المشروع الأخضر"، عن "كبار الملاك البقاعيين مؤداها أن أحدهم استفاد من مجموعة من القروض بلغ مجموعها ١٢٠ ألف ليرة لبنانية وهو مبلغ يساوي مجموع اثني عشر قرضاً كبيراً (١٠٠٠٠ل.ل.) وذلك بحجة استصلاح ٦٠ هكتاراً مسجلاً بأسماء كافة أفراد أسرته ومستفيداً والحالة هذه من حوالي ٩٠٪ من مجمل مساهمات المشروع الأخضر في القرية" [١].

كما شملت الاستفادة كبار المتمولين من أصحاب الأراضي، الذين يمثلون شركاء لشركات ووكالات أجنبية للجرارات مثل كاتر (Katar) وأنتر (Antar) وكوماتسو (Komatsu) التابعة لشركات أميركية ويابانية. هؤلاء المتعهدون، حسب الوثائق المتوافرة[٢]، بلغوا ٩٥ متعهداً توزعوا على المحافظات اللبنانية الأربع، وقد نفذوا عمليات استصلاح بلغت تكاليفها حوالي ٣٢٢٧١٣١٦ ل.ل.[٣] وهذا الواقع يظهر بشكل فاضح ظاهرة إتاحة الفرص لكبار الملاكين وكبار المتمولين المستثمرين بأعداد كبيرة.

كما تُظهر الإحصاءات والتقارير الواردة في وزارة التصميم "التحليل الاقتصادي والمالي والاجتماعي" أن ٤٧٪ من المستفيدين ليسوا بمزارعين حقيقيين و٣٣٪ يقطنون خارج أراضيهم، وأن المزارعين الملاكين الصغار والمتوسطين الذين لا تتجاوز مساحة أراضيهم ٥٠ دونماً يشكلون ٧٥٪ من مجمل المستفيدين، لكنهم لا يستفيدون إلا بـ ٤٩٪ من الأشغال الجاهزة المعطاة من قبل المشروع الأخضر. لذلك من الضروري الأخذ بعين الاعتبار كل الخطوات التقنية والتنظيمية والقانونية التي تسمح بتحقيق أفضل الشروط الممكنة والأهداف المحددة بعملية الاستصلاح.

على الصعيد الاقتصادي : إن العدد المهم من المساحات الصغيرة المستصلحة من قبل المشروع الأخضر والتي تشكل ٤٠٪ ، منها مساحة تزيد على خمسة دونمات، هي مساحات تسيطر عليها بعد عملية الاستصلاح زراعات متعددة للأشجار المثمرة التي باستعمالها الطرق البدائية لا يمكنها إعطاء النتيجة المرجوة، كما أن نصف الأراضي المستصلحة يستطيع

١ – أحمد بعلبكي، "الزراعة اللبنانية وتدخلات الدولة .. "، مرجع سابق، ص ١٣٧.
٢ – ملحق رقم (٢)، ص: ١ – ٢ – ٣ – ٤.
٣ – ملحق رقم (١).

أن ينتج أشياء ذات مردود فعال [١]. إذن هذه الحالة تحتاج إلى إجراء خطة شاملة ومعقلنة لكي تتم عملية تحقيق أهداف "المشروع الأخضر" إذ إنها، كما ورد في تقرير بعثة فيليب لامور (Mr. Philipe Lamour) أهداف تمتزج سيئاتها بحسناتها، فالمطلوب تنظيم برنامج منطقي كامل يهدف إلى تغيير الاقتصاد الزراعي لمنطقة محددة تغييراً جذرياً ودائماً، بل وفقاً لطلب كل واحد من المالكي وحاجته.

وغالباً ما تكون هذه التدخلات المطلوبة موزعة على الأرض بكاملها، بالإضافة إلى أن التشتت فيها لا يؤدي إلى نتائج ملائمة لاقتصاد منطقة بكاملها. إذ إن تعدد الورش يتعاكس مع الحصول على نتيجة مرضية ناتجة عن استعمال المحركات الميكانيكية التي يفوق ثمن استعمالها كمية الأعمال المنفذة، كما هو الوضع بالنسبة لمردودية الأعمال المرتبطة بالتنظيم وخاصة ما يتعلق بطرق المواصلات المنشأة لنقل الاكتشافات الجديدة. إن معيار انتقاء التدخلات ليس ذا طابع اقتصادي بل يتوافق مع وضع المالكين الماليين ولاسيّما أن الأعمال تقوم بنفقة المالكين الذين يملكون المصادر الكافية إذ "إن عجز النظام الزراعي يمنع حل هذه المشكلة عن طريق منح المالكين الذين لا يملكون المصادر المالية اللازمة، القروض المالية، كما أن المشروع الأخضر لا يتمكن من إعطاء مثل هذه القروض في الوقت الحاضر، وبسبب هذا الوضع، أصبح من المستحيل وضع برنامج عقلي للمداخلات يتماشى مع المصلحة العامة... بالإضافة إلى أن المشروع الأخضر يقوم بتنظيم الأراضي الجافة في حين أنه ليس محضراً لتنظيم الأراضي القابلة للري والتي تتمتع بمردود أعلى"[٢].

لذا اقترحت بعثة لامور، على ضوء هذا الوضع، العمل على تحسين مجموعة من الأراضي. بدءاً بتنظيم الأساسات لعمل الري، والتدخل بطريقة عقلانية عن طريق وضع برامج تفيد كل منطقة تسعى إلى تقويم وتنظيم الأراضي المزروعة مع إعطاء الأفضلية للأراضي التي تحتاج إلى إعادة توجيه سريعة، أو إلى تنمية ضرورية لأسباب اقتصادية واجتماعية. كما طالبت البعثة بضرورة تحسين وضع الاعتماد الزراعي سواء "عن طريق تكاثر نشاطه ومحتوياته، أو عن طريق إنشاء هيكلية اعتماد جديدة تتماشى مع احتياجات الزراعة حيث يستطيع المشروع الأخضر تأمين المبادرة والإدارة... يجب على هذا المشروع أن يعمل، وذلك في مرحلة مقبلة من المشروع الأخضر، على استعادة ٧٠٠٠٠ هكتار من الأرض المتروكة، في فترة أقصاها ١٠ سنوات، مما يؤدي إلى استثمار ٣٠ مليون ليرة في السنة، أي ١٠ ملايين دولار أميركي لغاية سنة ١٩٨٠"[٣].

1 - République Libanaise, Ministère du Plan, "Analyse économique, financière...", op. cit , P 19.
2 - Rapport de Mission de Mr. Philipe Lamour, op.cit, P 37 – 38 .
3 - op. cit, P. 39 – 40 .

وفي هذا الإطار يمكن استنتاج أن كبار ومتوسطي الملاكين هم الأكثر والأوفر حظاً من هذه العملية الاستصلاحية بالمقارنة مع صغار الفلاحين والمزارعين، وذلك لتغلب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، ولهذا لم تحقق الزراعة الأهداف التي رسمها لها المشروع الأخضر بسبب الدور الذي لعبته المضاربة في العقارات المستصلحة لمصلحة القطاع الخدماتي بالرغم من أن لدى الحكومة اللبنانية، ومكتب المشروع الأخضر "كل العناصر الضرورية لاختيار نوع المداخلات المطلوبة من الأمم المتحدة لمتابعة العمل وذلك لتصب في خانة المساعدة التقنية للحكومة اللبنانية على النقاط التي يعتبرونها مهمة أو الأكثر أهمية وطارئة. ويمكن لهذه المساعدة أن تشمل مستشارين من الأمم المتحدة لمساعدة الحكومة اللبنانية على وضع برنامج طويل الأجل لتنمية الاقتصاد وتنظيم الأراضي. هذا البرنامج ينظم المساحة الريفية والنشاط الزراعي"[1].

إلا أن الدولة كانت غائبة عن اتباع سياسة متوازية شاملة وعاجلة، لترفع من مستوى القطاع الزراعي وزيادة مردوديته، وهذا ما دفع آنذاك النائبين طلال المرعبي وفؤاد لحود. خلال مناقشة البيان الوزاري لحكومة رشيد الصلح في ١٩٧٤/١٠/٣١، لانتقاد العملية الاصلاحية، وقد تساءلا عن الأموال المهدورة المخصصة والمرصدة للمشروع، والتي بنتيجتها تضرَّر المزارعون، في حين لمح النائب الياس الهراوي إلى السياسة الخاطئة المتبعة حيال تنفيذ المشروع والتداخلات الإقطاعية، لأن هذا ما أدى، حسب رأيه، إلى أن تمر "الدولة بتجربة الاصلاح الفاشلة... لا في جميع المناطق، بل في بعضها، إذ غالباً ما استصلحت بعض الأراضي التي تبين فيما بعد أن وراء استصلاحها صفقة، وأن مردود البعض الآخر لا يوازي المبالغ التي هدرت وصرفت لاستصلاحها". [2]

الإنتاج الزراعي

يعتبر القطاع الزراعي أحد ركائز الاقتصاد اللبناني، إذ يساعد في رفع دخل العاملين في الزراعة، كما يؤمن دخلاً كلياً أو جزئياً لحوالي ٣٠٪ من السكان، ويساهم إلى حدّ بعيد في تدعيم الصادرات اللبنانية، إذ إن الدخل من الزراعة وتربية المواشي يمثل نسبة ١١ ٪ من مجموع الناتج المحلي، كما أشارت خطة التنمية السداسية ١٩٧٢ – ١٩٧٧. ويبين الجدول التالي تطور الإنتاج النباتي والحيواني ما بين أعوام ١٩٦٤ – ١٩٧٣:

[1] - op. cit, P 47 .

[2] - يوسف قزما خوري، »البيانات الوزارية ... «، المجلد الثالث، مصدر سابق، ص ١٤٦٥ .

جدول رقم (١٠) تطور قيمة الإنتاج الزراعي بملايين الليرات [1]

السنوات	الإنتاج	النسبة المئوية
١٩٦٤	٥٩٤,٦	٪ ٨,٨
١٩٦٥	٦٣٥,٥	٪ ٩,٤
١٩٦٦	٦٩٠,٩	٪ ١٠.٢
١٩٦٧	٦٥٣,٥	٪ ٩,٦
١٩٦٨	٦٧١,٣	٪ ٩,٨
١٩٦٩	٦٦٤,٦	٪ ٩,٧
١٩٧٠	٦٠٨	٪ ٨,٩
١٩٧١	٧٢٥	٪ ١٠,٧
١٩٧٢	٧٥٥	٪ ١١,٢
١٩٧٣	٧٩٢	٪ ١١,٧
المجموع	٦٧٩٠،٤	٪١٠٠

تشير هذه الأرقام إلى زيادة واضحة في حجم وقيمة الإنتاج الزراعي، فقد شهدت خلال هذه السنوات ١٩٦٤ – ١٩٧٣، تأرجحاً صعوداً وهبوطاً، ما بين ٨,٨ ٪ و١٠,٢ ٪، وخاصة ما بين سنوات ١٩٦٤ – ١٩٧٠، ثم عاودت الارتفاع والزيادة الملحوظة فيما بعد سنة ١٩٧١ حتى وصلت إلى نسبة ١١،٧ ٪، ويمكن القول إن التطور خلال السنوات العشر كان بمعدل ٣ ٪، وهي نسبة ضئيلة جداً لقطاع يعتبر مهماً في الاقتصاد اللبناني، بالإضافة إلى أنه مورد عيش للعديد من الريفيين، ويعود ذلك إلى رداءة المحاصيل وخاصة ما بين أعوام ١٩٦٤ – ١٩٧٠، لأنه بعد أن كان الإنتاج ٥٩٤،٦ مليون ليرة لبنانية عام ١٩٦٤ وصل في عام ١٩٦٩ إلى حوالي ٦٦٤،٦ مليون ل.ل، ثم هبط إلى ٦٠٨ مليون ل.ل. عام ١٩٧٠، ويعود ذلك إلى ضآلة نسبة الأراضي المروية وعدم ملاءمة أساليب الري المتبعة، بالإضافة إلى عدم استعمال الأساليب الزراعية الحديثة وعدم تأصيل المواشي، وعدم ملاءمة طرق تربيتها، ولكن بعد أن أخذ المشروع

[1] - مصطفى خالد، "الزراعة"، الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، بيروت، ١٩٧٤، ص ١٥٥، كذلك "خطة التنمية السداسية للسنوات ١٩٧٢ – ١٩٧٧"، مصدر سابق، ص ٣٦ .

الأخضر ومشاريع الريّ طريقهما في التنفيذ أخذت النتائج تظهر ابتداء من عام ١٩٧١ ولو بنسبة ضيئلة.

الإنتاج الحيواني

تشكل الثروة الحيوانية ثروة وطنية، إذ إنها تلعب دوراً مهماً في سد العجز في الميزان التجاري إذا نالت الاهتمام الكافي. وهي تعتبر من الفروع الزراعية الهامة التي توفر الغذاء للسكان وتمد الكثير من الصناعات الزراعية بالمواد الأولية. أضف إلى ذلك أنها تعمل على تخفيض البطالة والحد من الهجرة إلى المدينة لأنها تؤلف ميداناً للعمل للعديد من سكان الريف.

الجدول التالي يبين الوضع العام للإنتاج الحيواني بالمقارنة مع الإنتاج النباتي، إذ يسجل الإنتاج الحيواني ربع قيمة الإنتاج النباتي.

جدول رقم (١١) تطور قيمة الإنتاج الحيواني والنباتي بالاف الليرات ما بين أعوام ١٩٦٧-١٩٧٣[1]

السنة	الانتاج الحيواني	النسبة المئوية	الإنتاج الحيواني	النسبة المئوية
١٩٦٧	١٦٥،٩٧٥	٪١٤،١	٥٠٧،٩٣٢	٪١٣،١
١٩٦٨	١٧٦,١٩٤	٪ ١٤,٩	٥١٥,٤٧٩	٪ ١٣,٣
١٩٦٩	١٦٤,٨٢٧	٪ ١٤,٠	٥٢٥,٤٠٢	٪ ١٣,٦
١٩٧١	٢١٣,٢٢٢	٪ ١٨,١	٧٢٦,٢٦٤	٪ ١٨,٧
١٩٧٢	٢٤١,٨٦٥	٪ ٢٠,٦	٧٩٦,٤٥٨	٪ ٢٠,٥
١٩٧٣	٢١٤,١٤١	٪ ١٨,٣	٨٠٤,٨٥٣	٪ ٢٠,٨
المجموع	١١٧٦٢٢٤	٪١٠٠	٣٨٧٦٣٨٨	٪ ١٠٠

تُظهر هذه الإحصائيات التطور الحاصل للإنتاج الزراعي، وان ظهر التأرجح صعوداً ونزولاً للإنتاج الحيواني في السنوات الأخيرة ما بين أعوام ١٩٧١ و١٩٧٣، أمّا الإنتاج النباتي فقد واصل تطوره وازدياده خلال كل السنوات ما بين أعوام ١٩٦٧ و١٩٧٣ . إذ تراوحت نسبة الإنتاج الحيواني ما بين١٤ ٪ و٢٠ ٪ فقفز الإنتاج من ١٦٥,٩٧٥ ل.ل. عام ١٩٦٧ إلى ٢٤١,٨٦٥ ل.ل. عام ١٩٧٢، ثم عاد إلى التراجع والهبوط في عام ١٩٧٣، وفي عام ١٩٧١ إذ

[1] - الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم،"المجموعة الإحصائية لعام ١٩٦٨"، ص ١٠٥، كذلك : " المجموعة الإحصائية لعام ١٩٧٣"، مصدر سابق، ص ١٣١.

بلغت القيمة ٢١٣,٢٢٢ ل.ل، وهذا يعود إلى المشكلات التي يتعرض لها الإنتاج الحيواني. في حين واصلت قيمة الإنتاج النباتي تقدمها ونموّها ما بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٣ فتراوحت النسبة ما بين ١٣,١ ٪ و٢٠,٧ ٪، وقد شهدت تطوراً ملحوظاً دون تراجع إذ ارتفعت من ٥٠٧,٩٣٢ ل.ل. عام ١٩٦٧ أي بنسبة ١٣,١ ٪ إلى ٨٠٤,٨٥٣ ل.ل. عام ١٩٧٣ بنسبة ٢٠,٧ ٪.

جدول رقم (١٢) المصدرات الحيوانية والنباتية بآلالف الليرات ما بين أعوام ١٩٦٣-١٩٧٣ [1]

السنة	المنتوجات الحيوانية	النسبة المئوية	المنتوجات الحيوانية	النسبة المئوية
١٩٦٣	٨٧٥٠	٪٢،٣	٦٠٩٥٣	٪ ٥،٦
١٩٦٤	١٣٣٢٩	٪ ٣,٥	٦٦٧٤٣	٪ ٦
١٩٦٥	٢٢٢١٣	٪ ٥,٧	٦٨١٢٨	٪ ٦,٢
١٩٦٦	٢٩٨٢٣	٪ ٧،٧	٨٩١٩٩	٪ ٨،١
١٩٦٧	٣٤٨٣٤	٪ ٨,٩	١٠٨٢٠١	٪ ٩,٨
١٩٦٨	٤١٩٤١	٪ ١٠,٨	١١٠٢١٧	٪ ٩,٩
١٩٦٩	٣٥٥٠٣	٪ ٩,٢	٩٥٧٨٧	٪ ٨,٧
١٩٧٠	٣٧٢٨٦	٪ ٩,٦	٩٩٤٥٩	٪ ٩
١٩٧١	٥٥٠٥٠	٪ ١٤,٣	١٢١٥٩٨	٪ ١١
١٩٧٢	٥٦٧٨١	٪ ١٤,٦	١٣٦٧٢٠	٪ ١٢,٥
١٩٧٣	٥١٨٧٤	٪ ١٣,٤	١٤٥٣٥٤	٪ ١٣,٢
المجموع	٣٨٧٣٨٤	٪ ١٠٠	١١٠٢٣٥٩	٪ ١٠٠

يبدو من خلال هذا الجدول أن الصادرات الزراعية عرفت نمواً مزدهراً وأن المنتجات الحيوانية تراجعت في عام ١٩٧٣ قليلاً، وارتفعت المنتجات الحيوانية بنسبة كبيرة ما بين ١٩٦٣ و١٩٧٢ أي من ٢،٣ ٪ إلى ١٤,٦ ٪ ولكنها تراجعت في عام ١٩٦٩ إلى ٩,٢ ٪ بعد أن وصلت في عام ١٩٦٨ إلى نسبة ١٠,٨ ٪ ، وتراجعت في عام ١٩٧٣ إلى ١٣,٤ ٪ بعد أن تخطت حدود ١٤ ٪ ، وقد يعود ذلك إلى الأحداث السياسية التي شهدتها الساحة اللبنانية مع الفلسطينيين وهي أحداث أثرت على العلاقة مع الدول العربية، مما خلق صعوبات تصديرية، وخاصة أن الدول العربية هي السوق الطبيعية للبنان، بالإضافة إلى المضاربة من قبل البيض الأجنبي في تلك الأسواق. وخاصة أن البيض يحتل المرتبة الأولى في الصادرات اللبنانية إلى الدول العربية حسب إحصائيات ١٩٦٨ و١٩٧٣ الصادرة عن وزارة التصميم اللبنانية.

[1] - الجمورية اللبنانية، وزارة التصميم، "المجموعة الإحصائية لعام ١٩٦٨"، مصدر سابق، ص: ٣٤٢-٣٤٤ وكذلك. " المجموعة الإحصائية لعام ١٩٧٣"، مصدر سابق، ص: ٣٩٤- ٣٩٥.

أما في ما يعود إلى صادرات المنتجات النباتية فقد سجلت تطوراً ملحوظاً خلال سنوات ما بين ١٩٦٣ و١٩٧٣. فارتفعت النسبة من ٥،٦ ٪ إلى ١٣،٢ ٪ على التوالي. إلا في سنة ١٩٦٩ فقد شهدت تراجعاً بطيئاً في نسبتها أي من ٩،٩ ٪ عام ١٩٦٨ إلى ٨،٧ ٪ عام ١٩٦٩، وقد يعود ذلك أيضاً إلى الأحداث اللبنانية الفلسطينية وتأثيرها في حركة الصادرات اللبنانية إلى الأسواق العربية، أو قد يكون مرده إلى الشروط الطبيعية والإنتاج بصورة عامة فيما يتعلق بإنتاج الفاكهة.

ومن خلال الإطلاع بالتفصيل على الإحصائيات لسنوات ١٩٦٨ و١٩٧٣ تأتي حركة الصادرات للاثمار تأتي بالدرجة الأولى، وبالأخص قطاع الفاكهة الذي يحتل المركز الأول فيها، لذلك بدا أن أي ضرر يلحق بهذا الإنتاج يؤثر في حركة الصادرات اللبنانية إلى الخارج وخاصة إلى الأسواق العربية.

وفيما يتعلق بأسواق صادرات لبنان للمنتجات الحيوانية، تُظهر الإحصاءات التي نشرت في الجدول رقم (٥) [١] في كتاب الدكتور عاطف علبي، رئيس دائرة الدراسات الاقتصادية. "اقتصاديات الثروة الحيوانية في لبنان"، أن السوق الطبيعية لصادرات لبنان الحيوانية هي السوق العربية التي تستوعب حوالي النصف، إذ تراوحت النسبة ما بين عام ١٩٦٧ وعام ١٩٧٢ على التوالي ما بين ٤٢،٨٨ ٪ و٥٢،٥٠ ٪، ثم يليها في المرتبة الثانية أسواق البلدان الغربية المختلفة التي استوعبت أكثر من الثلث وحتى حوالي ٤٠ ٪ أحياناً، أمّا أسواق البلدان الشرقية فكانت النسبة المئوية لقيمة الصادرات إليها ١٠،٢٩ ٪ في عام ١٩٧٢، رغم أنها وصلت في عام ١٩٧٠ إلى ١٦،٤٩ ٪.

وفيما يتعلق بأسواق المنتجات النباتية للبنان، فقد شهدت مصدّرات الفاكهة اللبنانية نمواً مضطرداً: فالبلدان العربية استوعبت منها ما بين ٨٥ ٪ و٩٠ ٪ خلال مرحلة ١٩٦٦ — ١٩٦٩، [٢] ثم بعدها أوروبا الشرقية التي بلغت نسبة مستورداتها من فاكهة لبنان ما بين ٩ ٪ و١٢ ٪، أمّا دول أوروبا الغربية والبلدان الإفريقية فإن صادرات لبنان إليها لا تكاد تذكر إذ تراوحت النسبة المتشابهة ما بين٠،٢ ٪ و٠،٦٪.

١ – عاطف علبي، "اقتصاديات الثروة الحيوانية في لبنان"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٠، ص ١٣٢.

٢ – محمد خير دوغان، "تنوع الصادرات في لبنان من حيث الإنتاج والتسويق"، الجمهورية اللبنانية وزارة التصميم، بيروت، ١٩٧٣، ص ١١.

مشاكل المنتوجات اللبنانية الزراعية

أ – أزمة تصريف الإنتاج النباتي

حاول المراقبون، للسياسة الزراعية في لبنان عام ١٩٦١ التحذير من زيادة وتوسيع زراعة الأشجار المثمرة التي أخذت تعطي إنتاجاً وفيراً في الأسواق، وسط مزاحمة شديدة تكاد تشكل كارثة اقتصادية. جاء ذلك التحذير نتيجة ظهور أسواق أضخم من أسواق لبنان بدأت تنتج ما غرسته، في بلدان إيطاليا وفرنسا وإنكلترا وبعض مناطق إسبانيا وشمالي إفريقيا وبعض مساحات في سوريا والعراق، ومن الطبيعي " أن تلقي هذه البلدان جميعها بإنتاج ضخم في الأسواق الاستهلاكية فيزداد التزاحم، فضلاً عما تصدره مناطق إنتاجية أخرى في العالم إلى أسواق كانت للإنتاج اللبناني معاقل طبيعية فيها لتصريف فاكهته الممتازة" [١].

بدأ يتضح ظهور بوادر أزمة التصريف التي كانت تفرض على المزارعين تخفيض سعر الكلفة الذي هو أساس العمل التجاري، مما أفضى إلى خلق صعوبات من جهة عدم إتمام صفقات مع المستوردين الأجانب الذين أخذوا يطالبون بتحديد أسعار معقولة لا تزيد عن الأسعار العالمية بالرغم مما يتمتع به الإنتاج اللبناني من ميزة. وقد أدى ذلك إلى خسارة صفقات مهمة بسبب ما تعرضه الدول الأخرى بأسعار أقل على المستوردين أنفسهم في الأسواق الاستهلاكية الواحدة، وقد دفع ذلك في نهاية المطاف إلى هبوط في أسعار المبيع وإنزال خسارة فادحة بالمنتجين والمصدرين على حد سواء لأنه "ليس باستطاعة اللبناني أن يخفض أسعار كلفة إنتاجه لأسباب خارجة عن إرادته، أهمها صغر الملكية الزراعية، وتوزيعها بين كافة الفئات توزيعاً يجعلها غير قابلة للاستثمار الاقتصادي الصحيح، بالإضافة إلى غلاء الحاجيات الزراعية وارتفاع أجور اليد العاملة" [٢].

فأزمة التصريف هذه التي تواجه الإنتاج الزراعي في لبنان لم تكن قائمة بسبب ضيق الأسواق أو عدم وجودها، أو انعدام قابليتها على استيعاب المنتوجات اللبنانية، بقدر ما هي أزمة مصدرها ارتفاع الأسعار، وهذا ما دفع "مكتب الفاكهة" [٣] إلى أن يوجه مذكرة في ٢٣

١ – الفرد كتانة، "الإنتاج والتصريف"، تصريح لرئيس مجلس إدارة "مكتب الفاكهة اللبنانية"، منشور في مجلة "الاقتصاد الزراعي"، العدد الأول، الصادر في أول آب ١٩٦١، ص ٨.

٢ – جان زيادة، "لنعمل على تخفيف سعر كلفة إنتاجنا الزراعي"، مقالة منشورة لرئيس تحرير مجلة "الاقتصاد الزراعي". العدد السابع، الصادر في شباط ١٩٦٢، ص ٦.

٣ – أنشئ في ٢٥ آذار ١٩٥٩ بموجب مرسوم رقم ٤١. وقد تشكل مجلس إدارته من ممثلين للدولة وللمنتجين والفنيين. ووضع تحت وصاية وزارة الزراعة ويشتمل إلى جانب مراقبته للتوضيب والنوعيات والمواصفات المطلوبة للتصدير، الاهتمام بالدراسات الإحصائية والاقتصادية، وبصياغة الاتفاقات وتنظيم الدعاية والمعارض التجارية=

تشرين الأول ١٩٦٤ إلى المسؤولين تتضمن أسباب أزمة التصريف، ومقترحات عملية لحلها. فهو لا يملك وحده الصلاحيات القانونية والإمكانيات المادية المطلوبة لتفادي حصول أية أزمة، مع أنه سبق وطالب بها الدولة عدة مرات. وأشار إلى أن سياسة الدولة كانت ولا تزال تقضي بإبعاد المؤسسات الرسمية عن المتاجرة أو القيام بالأعمال التجارية حفاظاً على نمو القطاع الخاص في ظل مبدأ الاقتصاد الحر، وألحّ في مذكرته بضرورة اتخاذ التدابير السريعة لتأمين تصريف الإنتاج، كما شرح فيها وضع الأسواق التقليدية، العربية والأوروبية، التي لم يعد بالإمكان الاعتماد عليها في تصريف معظم الإنتاج، وأن هذا يستلزم السعي إلى إيجاد أسواق جديدة للفاكهة اللبنانية يمكنها سد الفراغ الذي قد ينجم عن تدني معدل التصدير إلى الأسواق التقليدية. وقد اقترح ضرورة "حماية تشجيع الصناعات الوطنية التي تتعاطى تحويل الفاكهة وتصنيعها لأن ذلك يزيد في طاقتها الإنتاجية وبالتالي في معدل تصريف الفاكهة" [1].

أثيرت معضلة الإنتاج الزراعي داخل أروقة المجلس النيابي إذ اتهم النائب موريس الجميل في جلسة ٢ تشرين الثاني ١٩٦٥ الدولة بتغيّبها عن المعالجة الحقيقية، وبعدها عن التصميم الشامل، لأن مشاريعها أتت لإسكات المنتجين، كما اتهم النائب جميل لحود المحتكرين بأنهم وراء تصريف الإنتاج لأنه منذ "بلوغ الموسم وحلول وقت القطاف نرى الاحتكار يتواطأ مع أصحاب البرادات فيحجم المحتكرون عن شراء الموسم قصداً وعمداً حتى توشك الثمار أن تسقط عن الأشجار فيبتاعونها بأسعار بخسة ويودعونها البرادات حتى ترتفع الأسعار..." [2]، كما تساءل: لماذا لا تعنى الدولة بالتصريف وتعتمد طريقة التبادل التجاري مع الدول التي تتعامل معها تجارياً، وذلك بأن تفرض على الدول التي تستورد منها، كمية معينة من الإنتاج الوطني الزراعي حتى تتمكن من تصريفه.

في ظل استمرار هذه المشكلة الاقتصادية – الاجتماعية التي يعاني منها المزارع اللبناني، عُقِد مؤتمر في ١٧ و١٨ و١٩ نيسان ١٩٦٩، تناول وضع الإنماء الزراعي في لبنان، وتكلم فيه المستشار الزراعي الأول لمنظمة الأغذية الدولية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سوباش مازمدار (Sobache Mazmadar)، أوضح خلاله دور الدولة التي عليها القيام بجهود جدية إلى جانب القطاع الخاص لتحقيق التنمية الزراعية، لأن ذلك يؤدي بطبيعة الحال إلى حل العديد من المشاكل الناجمة عن الزيادة الإنتاجية، والاستعاضة عن الاستيراد، وفي تخطيط شامل متوازن على نطاق واسع وذي طابع طويل الأمد.

= بالإضافة إلى احتمالات تطور الأسواق الخارجية، كما يهتم مكتب الفاكهة بتشجيع إنشاء التعاونيات الزراعية وتحديد الشروط الفنية المطلوبة.

[1] – مذكرة مدير عام الفاكهة اللبنانية، منشورة كاملة في مجلة "الاقتصاد الزراعي" العدد ٣٤، الصادر في تموز – آب – أيلول ١٩٦٤، ص: ٣-٤.

[2] – محاضر مجلس النواب، جلسة ٢ تشرين الثاني ١٩٦٥، ص ١٥٢٩.

وطالب بالإضافة إلى ذلك بضرورة الاختيار الأفضل للتنفيذ الفوري عن طريق الاعتماد على الموارد المالية والفنية والبشرية المتوفرة، وهذا يتطلب التعاون الكامل بين مختلف الوزارات والمصالح والإدارات المستقلة في الحقل الزراعي، ومن أجل هذا الهدف كان من الضروري حالما تسنح الفرصة "تشكيل جهاز إداري على مستوى رفيع لوضع الخطط الزراعية تمثل فيه كافة القطاعات المعنية وبواسطة مثل هذه الجهود المنسقة فقط يمكن تحميل المكاتب المشتركة، كلاً على حدة، مسؤولية تنفيذ المراحل المختلفة للمشاريع المختارة ذات الأفضلية، بمساعدات خارجية مناسبة وذلك للقضاء على الازدواجية والوصول إلى أقصى النتائج" [1].

هذه الأمور تستوجب الاهتمام من جميع المسؤولين في الدولة، ابتداء من المجلس النيابي مروراً بوزارة الزراعة، بجميع أجهزتها ومصالحها، ووزارة الاقتصاد الوطني ووزارة المالية بالتسليف الزراعي، كما تستلزم هذه الأمور تنشيط الحركة التعاونية لتأمين ما تحتاجه الزراعة اللبنانية من أموال لتأمين حاجات التنمية والعمل على التنسيق بين مراكز الأبحاث الزراعية والإرشاد الزراعي والمزارعين لحل مشاكل التنمية الزراعية، حتى لا تبقى الزراعة قطاعاً متخلفاً في الاقتصاد الوطني.

إلا أنّ المشاكل التي تؤخر التنمية استمرت أمام غياب المسؤولين في الدولة عن التخطيط الشامل، وبقي المزارع يعاني زيادة كلفة الإنتاج الزراعي بسبب هذه الأمور:

- قلة إنتاجية ارضه وخاصة في المناطق البعلية.
- ضآلة تصميم المكننة الزراعية في جميع المناطق الزراعية وخاصة الجبلية.
- عدم توافر الآلات والأسمدة الزراعية بأسعار معقولة بسبب مرورها بشبكة من الوسطاء والمحتكرين وشركات التبريد والتوضيب والتصدير حتى تصل إلى المستهلك بأسعار عالية.

وبشأن ذلك صرح النائب صالح الخير بأن الحمضيات مواسم تكلف أعباء باهظة بالنسبة للمبيدات من سموم ومواد تباع بأسعار مرتفعة، وهي تكلف المزارع أكثر من نصف محصول الإنتاج، هذا يعني أن "نصف الإنتاج يذهب تكاليف لإبادة الحشرات والضرائب... بالإضافة إلى موسم التفاح وجميع الفاكهة تتطلب تشجيعاً وتتطلب رعاية وتأميناً لكافة الأدوية والسموم حتى بأسعار معتدلة بعيداً عن تسلط الوسطاء الذين يجمعون الثروات الطائلة من هذه الطريقة. هذه المنتوجات تتطلب إنشاء جهاز تابع لوزارة الزراعة لتأمين التسويق بشكل مدروس

---

[1] – كلمة مندوب منظمة التغذية والزراعة السيد سوباش مازمدار، "حول استراتيجية الإنماء الزراعي في لبنان"، منشورة في منشورات ندوة الدراسات الإنمائية، "الإنماء الوطني والإنماء الزراعي في لبنان"، دون ذكر لدار النشر. بيروت، ١٩٦٩، ص ٣٢.

ومخطط في الدول التي تحتاج إلى هذه المواد... والأفضل أن نصدر إنتاجنا الزراعي في مقابل ما نستورده من الخارج وهذا يعود بالفائدة على ميزانية الدولة وتحسين المدفوعات"[1].

تجدر الإشارة هنا، إلى أن المزاحمة لم تعد إلى سعر الكلفة فقط، بل تعود إلى ضعف التجهيز التقني الذي أثر في سمعة المنتجات اللبنانية، وقد أصبحت غير قادرة على المنافسة بالرغم من وجود "مكتب الفاكهة" التابع للدولة اللبنانية. دفع هذا النائب عادل عسيران إلى أن ينتقد أجهزة الدولة بسبب إهمالها وعدم إدارتها للمكتب، الأمر الذي جعل العمل المنظم مفقوداً بين المنتج والموضب والمصدّر والمستورد، وخصوصاً في عمليات الحفظ والتوضيب والنقل. وروى النائب عسيران حادثة عن "إهمال مكتب الفاكهة عندما طلبت الدولة الإيرانية أن تستورد في وقت من الاوقات مئتي صندوق تفاح من "مكتب الفاكهة" الذي أرسلها إلى المطار "مع طائرة .T.M.A، فشكك أحد الموظفين في هذه الكمية من التفاح المرسلة إلى ايران وطلب الإيعاز بفتح صندوق أو صندوقين من أجل التأكد والتثبت من سلامتها، وعندما تم الكشف على صناديق التفاح وجدوا بضاعة فاسدة لم نرَ لها مثيلاً في الفساد في سوق النورية"[2].

وأكد فريق الزراعة، فرانسوا أبو عاصي، محمد العطار، وخليل أبو رجيلي، خلال بحثهم عن الصعوبات الحقيقية التي تواجهها الصادرات الزراعية وخاصة النباتية في الأسواق التقليدية أنه ابتداءً من عام ١٩٦٩ بدت صادرات التفاح غير قادرة على منافسة التفاح الفرنسي والايطالي وتفاح أوروبا الشرقية الذي أخذ يصل إلى الأسواق التقليدية بأسعار أقل من أسعار التفاح اللبناني. كما أن صادرات الحمضيات أخذت تلاقي "منافسة جدية في الأسواق العربية من قبل حمضيات غزة والضفة الغربية المحتلة... والتي أتاحت الفرصة لبعض الحمضيات الإسرائيلية لأن تتسرب إلى الأسواق العربية بأسعار أقل من النصف من أسعار الحمضيات اللبنانية، حيال هذه المنافسة الشديدة ظهرت الصادرات الزراعية في وضع لا تحسد عليه، فهي ليست منظمة للوقوف بوجه هذه المنافسة ولا توجد هناك سياسة واحدة للتسويق، ومما يزيد الصعوبة تعقيداً هو موقف بعض التجار الذي يسيء إلى سمعة الصادرات اللبنانية إذ يقومون بتسليم أصناف رديئة إلى البلدان المستوردة، كما يقومون أحياناً بعمليات غش الليمون المصبوغ أو التفاح الرديء في الأسواق الكويتية وأسواق أوروبا الشرقية"[3].

[1] – يوسف قزحا خوري، "البيانات الوزارية ... "، المجلد الثاني، مصدر سابق، ص ١١٩٤.

[2] – المصدر نفسه، ص ١٢٥٥ وتذكر جريدة "الحضارة"، العدد ٥٠٢، الصادر في ٣ كانون الأول ١٩٦٢ أنه جرت حادثة شبيهة مع الدول الشرقية، إذ صدرت كمية من الحمضيات مصابة بالنمشة ومعرضة للاهتراء السريع، وهذا ما دفع لسيطرة الشك في ذهن الدول حيال هذا الصنف.

[3] – فريق الزراعة ، "الملف الأساسي لوضع سياسة زراعية في لبنان"، مصدر سابق، ص ٤٠ .

وبقيت هذه العقبات العائق الأكبر أمام تصريف المنتوجات اللبنانية، مع أنه بإمكان المسؤولين اللبنانيين أن يعمدوا، على سبيل المثال، إلى تحويل الفائض من المنتوجات الزراعية إلى منتوجات صناعية قابلة للحفظ، في البداية، على أن يحفظ الباقي في مستودعات مبردة، وكل ذلك في عملية منظمة ومدروسة، من أولى واجبات المسؤولين في العادة. استنباطها واكتشافها.

ب – أزمة مزارعي التبغ

تحتل زراعة التبغ مركزاً مهماً في حياة قسم كبير من سكان المناطق الريفية نظراً لأهميتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتخضع هذه الزراعة لنظام ترخيص تبعاً لمرسوم رقم ١٠٩٥٧، الصادر في تشرين الأول ١٩٦٨، الذي يحدد التوزيع الجغرافي والمساحة المنوي زراعتها، بالإضافة إلى أنواع البذور المرخص بزراعتها، وقد نصت المادة الرابعة من هذا المرسوم على أن تقدم الريجي كل سنة إلى وزير المال توجيهاتها المشفوعة بالدراسات التفصيلية والإحصاءات في المساحات المرخص بها، لسد حاجات الاستهلاك المحلي والتصدير.

كما تتولى الريجي[1] مهمات الإشراف والمراقبة على زراعة التبغ وتقوم بمسح الأراضي المزروعة في كل المناطق لتقديم المعونة الفنية وإسداء النصح والإرشاد، والتأكد من مماشاة المزارعين لشروط الرخص الممنوحة، وتشرف إشرافاً كاملاً ومباشراً على كل ما يتعلق بأمور زراعة التبغ، فهي المسؤول الأول عن كل المشاكل التي تعانيها هذه الزراعة.

ومن المعلوم أن هذه الزراعة تمتاز عن غيرها من الزراعات اللبنانية بتعرض مزارعيها البسطاء لاستغلال ونهب واحتكار الزعامات والإقطاعات العائلية وكبار النافذين إلى جانب شركة الريجي لصناعة وتجارة التبغ في لبنان، إذ كانت هذه الفئات تملك مئات الدونمات من الدخان وتسلم محصولها إلى الشركة بأسعار مرتفعة، تاركة الأسعار المنخفضة لصغار المزارعين الذين يتراوح ما تملك أكثريتهم الساحقة ما بين دونم واحد وخمسة دونمات على الأكثر للشخص الواحد، ونشأت على هامش علاقة أولئك المحظوظين بالشركة فئة من الخبراء تكلفهم بمهمة التخمين، وقد دفع ازدياد ضغط وتحكم الشركة وكبار المزارعين والسماسرة بلجنة صغار متوسطي المزارعين في منطقة النبطية، إلى إصدار بيان في ١٨ كانون الثاني ١٩٧١، تفضح فيها أساليب الشركة وسماسرتها الاحتكارية، ودعت إلى تأليف اللجان التأسيسية لنقابة المزارعين التي شكلتها الدولة مع الاقطاع السياسي لتنفيذ مطالب المزارعين المحقة. كما دعت المزارعين إلى التعاون من أجل انتزاع المطالب المحقة المشروعة التالية:

[1] – شركة لبنانية لإنتاج التبغ والتنباك الوطني.

١- "إجراء انتخابات النقابة بأسرع وقت مع اعتبار كل من يملك رخصة عضواً في النقابة.

٢- رفع الحد الأدنى للأسعار إلى خمس ليرات للكيلو الواحد، (شكوك) وست ليرات (مبسط).

٣- رفع ثمن الزيادة عن التخمين فوراً.

٤- إلغاء صنف "عديم النفع".

٥- إشراك المزارعين بلجان الشراء والتخمين.

٦- توزيع الرخص على المحرومين.

٧- تحديد الحد الأدنى للرخصة بخمسة دونمات والحد الأقصى بخمسة وعشرين دونماً.

٨- اعتماد مبدأ الرخصة لمن يزرعها.

٩- إعطاء المزارع سلفة بفائدة رمزية ومدّه بالخبرة والسماد" [١].

لكن السياسة السلبية المناهضة لمطالب المزارعين دفعتهم إلى متابعة نضالاتهم عن طريق تضامنهم وتكثيف اجتماعاتهم، فعقدوا مؤتمراً في ١٢ كانون الثاني ١٩٧٣ في النادي الحسيني في الجنوب شارك فيه عدد كبير من الهيئات الممثلة لأهالي الجنوب، وطالبوا الدولة بانتهاج سياسة إيجابية تجاه مطالبهم المشروعة من إنهاء عهد الاحتكار للسماسرة الذين يشترون أصنافاً عديمة النفع بأسعار متدنية وبيعها فيما بعد للشركة بأسعار مرتفعة لتحمل المزارعين الخسائر التي تتحملها الدولة، وقد خرجوا بتظاهرة شدّدوا خلالها على ضرورة اهتمام الدولة بإنتاج "السيكارة الوطنية والحدّ من استيراد التبغ الأجنبي ورفع أسعاره... وقد أمهل المزارعون إدارة الريجي ١٠ أيام على أن يتظاهروا مرة أخرى". [٢]

أدت سياسة التمييع لحقوق المزارعين، إلى تنفيذ التظاهرة السلمية الكبرى في ٢٤ كانون الثاني ١٩٧٣ شارك فيها الأكثرية الساحقة من مزارعي قضاء النبطية، كما استجاب للدعوة العديد من القوى الجنوبية التقدمية في المنطقة، يعلنون فيها التأييد التام لمطالب مزارعي التبغ، ونفذت التظاهرة وتم احتلال مبنى شركة الريجي والاعتصام في داخلها. ولما اعترضت

١ - بيان "لجنة صغار ومتوسطي المزارعين"، منشور في جريدة "النداء"، العدد ٢٦٥٧، الصادر في ٢١ كانون الثاني ١٩٧١، ص: ١-٤.

٢ - "مزارعو التبغ في النبطية يتظاهرون"، خبر منشور في جريدة "النهار"، العدد ١١٦٤٣، الصادر في ١٣ كانون الثاني ١٩٧٣. ص ٤.

قوى الأمن طريقهم حدثت المجزرة التي بررتها الرواية الرسمية في بيان لها، بوجود عناصر مدسوسة بين المتظاهرين الذين حاولوا في بلدة النبطية "إعادة اقتحام مبنى الريجي الذي تحرسه قوات الأمن، فمنعتهم من ذلك قوات الأمن بمساندة الجيش، عندئذ أخذوا يطلقون النار ويرشقون الجنود بالحجارة ثم حاولوا انتزاع السلاح من أيديهم، فأصيب من جراء ذلك نقيب في الجيش بجرح بليغ في رأسه نقل على الأثر إلى المستشفى، كما أصيب عدد من الجنود بجروح مختلفة، ولما لم يمتثل المهاجمون إلى الإنذار اضطر الجنود إلى اطلاق النار لتفريق المتظاهرين، وقد نتج عن هذا الحادث سقوط قتيلين وأربعة جرحى" [١].

اثر ذلك، عمت موجة من السخط والغضب، في جميع أنحاء المناطق اللبنانية، وعلى جميع الأصعدة الشعبية والسياسية، مستنكرة الأسلوب الذي لجأت إليه الحكومة لقمع التظاهرة، ودعت إلى الإضراب في سائر المدن اللبنانية، كما أصدرت الأحزاب والقوى التقدمية والوطنية في ٢٤ كانون الثاني ١٩٧٣ بياناً تستنكر فيه المجزرة الدموية، ودعت إلى التحرك للإضراب والتظاهر للوقوف في وجه الإرهاب الذي فرضته السلطة على المعتصمين في مبنى الريجي، عندما منعت عنهم الطعام مع ذويهم، وحمّلت فيه الدولة مسؤولية كل النتائج، وأكدت فيه أن "السلطة الممثلة لمصالح الطبقة المستغلة وأرباب الاحتكار هي سلطة يشكل القمع جوهر وجودها" [٢].

كما عقدت الاتحادات النقابية وكافة القطاعات العمالية والحرفية والمهنية والطلابية في اليوم عينه اجتماعاً قررت فيه الإضراب في ٢٦ كانون الثاني ضد التصرفات التي لجأت إليها الحكومة ضد مزارعي التبغ في الجنوب، وعقدت "حركة التوعية الوطنية" في بيروت اجتماعاً في منزل رئيسها عبدالله اليافي أصدرت على أثره بياناً استنكرت فيه المجزرة الدامية التي ارتكبت ضد المواطنين الأبرياء، المتظاهرين سعياً وراء حق ضائع، كما أدلى الرئيس رشيد كرامي بتصريح له في ٢٥ كانون الثاني ١٩٧٣، أسف فيه لما تعرض له أصحاب الحقوق من أساليب قمعية، وطالب بضرورة معالجة قضية الريجي التي تخسر الملايين بسبب سوء السياسة المتبعة، » وبتحسين صنع الدخان الوطني ورفع سعر الدخان الأجنبي والمبادرة إلى رفع مستوى الزراعة وإنصاف المزارعين » [٣].

١ - "تظاهرات النبطية"، خبر منشور في جريدة "الأنوار"، العدد ٤٣٨٩، الصادر في ٢٥ كانون الثاني ١٩٧٣، ص: ١-١٤.

٢ - بيان الأحزاب والقوى التقدمية والوطنية منشور كاملاً في جريدة "النداء"، العدد ٤٢٧٣، الصادر في ٢٥ كانون الثانون ١٩٧٣، ص١.

٣ - تصريح الرئيس رشيد كرامي، منشورة في جريدة » النداء « ، العدد ٤٢٧٣ ، الصدر في ٢٥ كانون الثاني ١٩٧٣، ص ١ .

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المجزرة استدعت انعقاد جلسة لمجلس النواب في ٢٥ كانون الثاني. ظهر فيها التناقض الفاضح حول الموقف السلطوي، إذ اعتبر رئيس مجلس الوزراء أن المسؤولين في الجيش اللبناني ورجال الأمن قاموا بواجبهم الكامل للحفاظ على الأمن والاستقرار في البلد، وأوضح أن الاعتراضات والأصوات الشاذة ليست إلا لتعكير صفو المواطنين وتخريب البلد والنيل من الحكم، أما النائب زاهر الخطيب فقد بين أن الصوت الشاذ هو الصوت الذي يأتي ليأمر قوى الأمن بإطلاق الرصاص على الشعب الذي رفض أشكال "الاستغلال التي تمارسها شركة استثمارية وتحمي هذه الشركة سلطة القلة من المستغلين الذين يمارسون عملية الاستثمار من الأكثرية الساحقة من اللبنانيين، ويحولون جميع المؤسسات أو الأدوات القمعية لخدمة وحماية هذه القلة... الصوت الشاذ هو الذي، من خلال التشريعات، ومن خلال القانون، ومن خلال الإعلام الرسمي، يروض ويضلل في سبيل حماية نظام الاقتصاد الاحتكاري الذي هو أساس العلة" [١].

أما النائب عادل عسيران فتمنى معالجة الأمور بالروية، وإيجاد الحلول لحقوق المزارعين. والأسباب التي أدت إلى خسارة الدولة من الريجي المتخمة بعدد من الموظفين، لا طاقة لهذه المؤسسة على تحملها وعلى دفع معاشات وتعويضات لأناس لا يعطون إنتاجاً للبلاد، وهم الموظفون الذين يتآمرون مع بعض المالكين على خزينة الدولة التي تستفيد بالملايين من وجود الريجي. وظهر التناقض على حدته عندما رفض النواب، كمال جنبلاط وعبد المجيد الرافعي ونجاح واكيم اتهام الأحزاب اليسارية بأنها وراء التحريض والتخريب بقصد تقويض النظام الديمقراطي البرلماني، في حين أكّد النائب إدمون رزق وجود تحركات لقلب النظام، طالباً من الحكومة الكشف عن الأيدي الخفية التي "جعلت الإضراب يتصعد والتظاهرة تدمى... وأن تجري تحقيقاً لكي تكشف الفاعل ولكي تعاقب الفاعل" [٢].

وسط هذه الردود المتناقضة، ظهرت سلسلة اتصالات كان أحدها أن قام الرئيس الأسعد رئيس مجلس النواب، والرئيس سليمان فرنجية، ورئيس الحكومة صائب سلام، بتدارس موضوع الاشتباكات التي وقعت بين الجيش والمتظاهرين وحلحلة الوضع المتأزم، كما عقد في مكتبه اجتماعاً مع وفد من المزارعين، وأدت ثمرة التباحث إلى حل القضية بإعلان اتفاق. بعد ضغط المزارعين، نص على القرارات التالية:

١- " إلغاء الغرفة السرية العازلة والسماح للمزارعين بالدخول إلى غرفة التخمين.

٢- الإبقاء على معدلات الشراء كمكاسب حققها المزارع منذ زمن بعيد.

١ - محاضر مجلس النواب، جلسة ٢٥ كانون الثاني ١٩٧٣، ص ٩٧٣.

٢ - محاضر مجلس النواب، جلسة ٢٥ كانون الثاني ١٩٧٣، ص ٩٩٢.

٣- إعطاء أسعار تشجيعية بالنسبة للأصناف الممتازة ". [١]

وقد دفعت الوعود التخديرية إلى تصعيد المواقف للقوى السياسية المتناقضة، فالاحزاب والقوى التقدمية والوطنية دعت مزارعي التبغ إلى الإضراب في ٢٧ كانون الثاني ١٩٧٣، وقابل هذه الدعوة "حزب الكتائب" الذي صرح بلسان رئيسه بيار الجميل بالنزول إلى الشارع لمواجهة "الفئة القليلة" التي تستثير غرائز سياسة الشتائم والمشاغبات، لأن البلاد شبعت من الفئة التي "تتقن سياسة الشتائم والتي تتبهور وتحاول إسكات الأكثرية ... آن الأوان أيضاً لأن تنزل الأكثرية إلى الشارع وتسكت الأقلية الدخيلة والغريبة عن لبنان... وقد حان الأوان لأن نفهم هذه الفئة التي تستعمل الفقير والكادح والمسكين والتي تستغل البؤس والفقر لتسكر البلد... كل هذا سينقلب عليها" [٢].

إزاء هذا الوضع المتأزم عمدت السلطة إلى بذل جهدها، لمنع التظاهرة، وذلك للحؤول دون جر البلاد إلى مجازر هي بغنى عنها، عن طريق تدخل رئيس الجمهورية سليمان فرنجية، وقد أثمرت الوساطة بين الفرقاء بالإيجابية، وانتهت بالحل على الطريقة اللبنانية على أساس "لاغالب ولا مغلوب"[٣].

أظهرت هذه الأحداث أن التناقضات الاقتصادية الاجتماعية هي التي أدت إلى تفجير أزمة مزارعي التبغ، أصحاب الحقوق المشروعة. واستطاعت السلطة ان تخرج بفرض سيطرتها لمصلحة الاحتكار الأجنبي للأسواق اللبنانية. ويبدو هذا في تصريح وزير المالية فؤاد نفاع الذي بيّن أوضاع شركة الريجي وما تتحمله من خسارة دون التوصل إلى حلول. أما الأسباب التي عدّدها فقد عبّر عنها بقوله:

- " نحن لا نستطيع التحكم بالسعر العالمي للدخان.
- من الأفضل لنا أن نتلف المحصول على أن نبيعه. لأننا بإتلافه نوفر ١٥ مليون ليرة سنوياً.
- لا يمكننا أن نقلل من عدد الموظفين في الريجي، حتى ولو كان ذلك يؤمن زيادة في السعر الشرائي للتبغ.

١ - "الأسعد ونواب كتلته يجتمعون مع وفد من مزارعي التبغ"، خبر منشور في جريدة "الأنوار" العدد ٤٣٨٩، الصادر في ٢٥ كانون الثاني ١٩٧٣، ص٤ ، أما نواب كتلته منهم: حميد دكروب، فهمي شاهين، علي العبدالله، فريد سرحال، منيف الخطيب.

٢ - تصريح الشيخ بيار الجميل، منشور في جريدة "الأنوار"، العدد ٤٣٩١، الصادر في ٢٧ كانون الثاني ١٩٧٣، ص ٢.

٣ - مراجعة الصحف التي صدرت في تلك الفترة.

- لا نملك القدرة على تحسين السكاير اللبنانية مما يضطرنا إلى دفع نفقات باهظة لنقلها لتصنيعها في الخارج.
- لا نملك القدرة على الحد من التهريب الذي يشجعه وضع لبنان الجغرافي ويساعد عليه عدم شعور المواطن بمسؤولية المكافحة.
- للسببين الآخرين لا نستطيع أن نرفع سعر الدخان الأجنبي لنوفر للدخان، المصنّع محلياً، فرصة المنافسة في السوق اللبنانية ». [١]

دفع هذا التصريح النائب رشيد كرامي إلى أن ينتقد في جلسة ٢٠ شباط ١٩٧٣، التبريرات التي لجأ إليها لمنع تحسين الإنتاج الوطني لتغطية الأسباب الحقيقية التي تؤدي إلى خسارة الريجي، وحاول تبيان الإجراءات الواجب اتخاذها لتحسين أوضاع الريجي ورفع مستواها عن طريق زيادة سعر الدخان الأجنبي دون أن يؤدي ذلك إلى غلاء المعيشة. ورأى أن الواجب الوطني يقتضي تشجيع السجائر الوطنية على أن "يصار إلى الدعاية للإنتاج عن الدخان الوطني لأنه بعد تصنيعه بشكل حسن، وبعد إدخال نكهة لذيذة عليه، تعادل نكهة السيجار يقبل الناس على تدخينه... لأنه على حد ما أعلم أن تنزيل الدخان الأجنبي كانت نتيجته كارثة، لأنه لم يمنع التهريب مطلقاً، والحكومة تعرف التهريب ومصادر التهريب، وأبطال التهريب وزبونات التهريب، وبإمكانها إذاً بدلاً من أن تتمرجل على بعض المساكين الذين يتاجرون بالعلبة والعلبتين أن يتمرجلوا على المصادر..." [٢].

وهكذا يبدو أن التحالف البورجوازي - الاقطاعي المرتهن لاحتكارات التجارة الغربية وللسوق الرأسمالية هو الذي انعكس على البنية الاقتصادية، والإبقاء على أوضاع الفئات الفقيرة والمتوسطة داخلياً، كي تخضع للاستغلال الاقتصادي في موارده الزراعية.

وهذا ما يُظهر غياب الدولة عن تعزيز زراعة التبغ الوطني، الذي يعتمد عليه قسم كبير من مزارعي لبنان، وخاصة الجنوب، وتقصيرها عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي الاجتماعي، مع العلم بأنه يتطلب من الدولة اتخاذ موقف إيجابي بتأمين تصنيع جيد للسيجارة الوطنية وبيعها بأسعار معقولة، لأن ذلك يؤدي بدوره إلى انعكاس إيجابي على آلاف المزارعين الذين يعيشون من زراعة التبغ.

[١] - تصريح وزير المالية فؤاد نفاع، منشور كاملاً في جريدة "البناء"، العدد ٩٩/١٠٣٣، الصادر في ١٧ شباط ١٩٧٣، ص ٥.

[٢] - محاضر مجلس النواب، محضر جلسة ٢٠ شباط ١٩٧٣، ص ١٣٠٢.

ج - صعوبات إنماء الثروة الحيوانية

تواجه الثروة الحيوانية صعوبات إنتاجية تتعلق بالتمويل والعلف، وتتمثل بعض أوجه الصعوبة في تحكم كثرة الوسطاء بشكل عام، وبشكل خاص الاحتكار المتمثل بهيمنة فئة قليلة من التجار على السوق، وهي فئة تعمل باتجاه إضعاف القاعدة الإنتاجية لهذا القطاع لمصلحة تطور القطاع الخدماتي-التجاري مما يؤثر على تطورها الإنمائي ويخلق صعوبات إنمائية.

في الواقع يشكل التمون بالأعلاف، (الوجبات الحيوانية)، العائق الرئيسي لنمو الإنتاج الحيواني في البلاد عبر تحكم التجار بأسعارها، يتم هذا الاحتكار بلجوء "المرابين إلى شرائها على مدار السنة وبكميات صغيرة نسبياً بدلاً من شرائها في مواسم إنتاجها بأسعار متدنية... وانعدام تدخل الدولة في تنظيم عمليات استيراد الأعلاف وفقاً لمخطط يسمح من جهة بتوافرها في صورة دائمة في الأسواق أو بأسعار معقولة، وكذلك انعدام انتظام المربين في تعاونيات تقوم بتموين المربين بالأعلاف بأسعار مخفضة، فضلاً عن انعدام التسهيلات المصرفية لتمويل شراء الأعلاف..." [١]

كما تعد صعوبات التسويق وتصريف المنتجات الحيوانية من أكثر المشاكل التي تتعرض لها، وخاصة الحليب واللحوم التي هي من النوع الذي يتعرض للتلف، لذا يستوجب الأمر تصريفها بانتظام حين إنتاجها، ولكن هذا ما يلزم المنتج بأن يقبل بالسعر الذي يفرضه التاجر المحتكر عند رؤية السلع ستتلف، وهذا من الطبيعي أن يؤثر على عملية التصريف وخاصة أن المنتج يتحمل أعباء النقل دون أن يلقى مساعدات مصرفية من قبل بنك التسليف الزراعي والصناعي والعقاري. ولدى الاطلاع على الجدول رقم (٩) [٢] لمقارنة القروض المقدَّمة لقطاع الثروة الحيوانية بمجموع القروض المقدمة للزراعة في لبنان من قبل بنك التسليف الزراعي والصناعي والعقاري ما بين عام ١٩٦٣ وعام ١٩٧١، يلاحظ مدى مساهمته في تلك الفترة، إذ انخفضت نسبة القروض التي قدمها هذا البنك للزراعة ما بين الستينات والسبعينات خاصة لأغراض التربية الحيوانية بحدّ ذاتها إلى نسبة تتجاوز ٩٠ ٪ حتى عام ١٩٧٠، فكانت في عام ١٩٦٣ حوالي ٢٣٧ ألف ليرة لبنانية وأصبحت ٢٠ ألف ليرة لبنانية في عام ١٩٧٠. ثم انتفت كلياً أي لا شيء أبداً في عام ١٩٧١.

[١] - الإنتاج الحيواني واقعه ومستقبله" ،بحث منشور في جريدة "النهار"، ملحق »النهار الاقتصادي والمالي«، عدد خاص ، الصادر في ١٦ تموز ١٩٧٢ ، ص ٢٩.

[٢] - عاطف علبي ، "اقتصاديات الثروة الحيوانية في لبنان" ،مرجع سابق، منشور الجدول بالتفصيل في صفحة ٤٣.

إن هذا يشكل صعوبة أمام صغار المربين في الحصول على قرض، وكأنه بذلك يكون خدمة للتجار المسيطرين المحتكرين لعرقلة عملية الإنماء للثروة الحيوانية. بالإضافة إلى التسبب في غلاء الأسعار، مع أنه يفترض إزاء هذا الوضع، أن تؤدي الدولة دورها الأساسي في اتخاذ تدابير تكون في متناول قطاع الإنتاج الحيواني، بهدف الحدّ من منافسة المنتجات الأجنبية، المتمثلة في الأسواق اللبنانية أو في الأسواق العربية.

هذا الأمر يستوجب تخفيف الكلفة التي يتحملها المنتج جرَّاء ارتفاع أسعار الأعلاف وفقدان المكننة. وإيجاد هيئة تنظيم التصدير، والإعلام عن المنتجات اللبنانية في الأسواق الخارجية. أضف إلى ذلك أن الأمور تستلزم تجهيز البلاد بالمؤسسات المساندة لإنماء الإنتاج الحيواني مثل:

- « إيجاد المحاجر الصحية البيطرية في مختلف نقاط الحدود.
- تعميم شبكة المسالخ في البلاد، واعتماد الأساليب الحديثة في تشغيلها.
- إيجاد أماكن الحفظ والتبريد للمنتجات الحيوانية.
- إيجاد المصانع للحوم ومشتقاتها المحفوظة والمعلبة.
- إيجاد مراكز جمع وتبريد وحفظ وتوضيب وتصنيع الحليب.
- إيجاد المصانع اللازمة لحفظ وتوضيب وتحضير وتعليب لحوم الدجاج وتصنيع الفائض من البيض.
- إيجاد التعاونيات والجمعيات والشركات في حقول الإنتاج والتصنيع والتموين.
- إنشاء المؤسسات اللازمة لتنظيم نشاطات الاستيراد وتأمين الحماية للمنتجات المحلية، وفتح الأسواق في وجه الفائض» [1]

ويمكن إنشاء هذه المؤسسات على أساس حكومي صرف إذا ظهر تقاعس من قبل القطاع الخاص، ومن الأفضل في فكرة الشركات المختلطة التي يساهم فيها القطاع العام والخاص بالتساوي، أن تُتْرَك الادارة للقطاع الخاص، وحقّ الإشراف والتوجيه والإرشاد للقطاع العام المثل بمكتب الإنتاج الحيواني.

وينتج من هذه الخطة تأمين حاجات البلاد، بالإضافة إلى تأمين مخطط لتطور الثروة الحيوانية لانها تشكل اهمية كبرى كمصدر ثروة وطنية للإنتاج القومي، بتغطية

---

[1] - سلطان حيدر، "الإنتاج الحيواني"، بحث منشور في منشورات ندوة الدراسات الانمائية، " الإنماء الوطني والإنماء الزراعي في لبنان"، مصدر سابق، ص ٢١٤.

الاستهلاك المحلي والعمل على إمكانيات التصدير وتحسينه، كما يشكل ضرورة اجتماعية بتحسين ظروف العيش للعديد من المواطنين بالعمل في هذا القطاع وبإنقاص عدد النازحين من الريف.

بعض الاستنتاجات

أظهرت المعطيات للتركيبة الاقتصادية – الاجتماعية للسكان العاملين في القطاعات الاقتصادية اللبنانية، انخفاضاً ملموساً وتدريجياً لحصة العاملين في الزراعة، فولد هذا خللاً اجتماعياً بالإضافة إلى الخلل الاقتصادي، وساعد هذان الخللان على حدوث حركة نزوح كثيفة لليد العاملة نحو العاصمة بيروت وضواحيها، وأخذ العديد من سكان الأرياف يعملون في قطاعات أخرى كالقطاع التجاري – الخدماتي، بهدف تحسين مستوى العيش وكسب الرزق. لأن الزراعة لم تعد مؤهلة لاستيعاب اليد العاملة الجديدة في الريف، كما لم تعد كافية لسد حاجات العاملين فيها لتدني دخلهم.

وقد دفعت هذه المشكلة الكبيرة التي باتت تشكل خطراً على التوازن الاجتماعي – الاقتصادي، القيّمين على النظام السياسي–الاقتصادي إلى الاسراع في إيجاد الحلول لتطويق الأزمة. فأقرّت الخطط الإنمائية الآنية عن طريق تقديمهم خدمات اجتماعية للمناطق الريفية، وخلق فرص جديدة للعمل، عهد فيها إلى مختلف الإدارات اللبنانية لتنفيذها، كوزارة الزراعة، ووزارة الموارد المائية والكهربائية، التي أنشأت لها إدارة مستقلة كمصلحة الليطاني. إلا أنّها لم تطبق بشكل كامل، بالرغم من أن المساحات التي استصلحها "المشروع الأخضر" أدت إلى زيادة الرقعة الزراعية، والإنتاج الزراعي، أضف إلى ذلك، إقبال العديد من المزارعين ممن أهملوا أراضيهم على استصلاحها، فضلاً عن ارتباطهم بها، وخاصة بعد أن أصبح استثمارها عملية مربحة. هذا العمل الذي قامت به الدولة كان مسعى إيجابياً، ولكن المعطيات دلت على أن إمكانيات "المشروع الأخضر" كانت ضعيفة، فبالرغم من تمتعه بالحسنات إلا أنه كان بحاجة إلى اجراء خطة شاملة ومعقلنة لكي يتم تحقيق أهداف المشروع، إذ كانت مداخلات "المشروع الأخضر" مشتتة، غير منتظمة، لذلك أتت النتائج غير ملائمة وغير مرضية لتلبي العملية الإنمائية للقطاع الزراعي، وهذا يعود إلى غياب الدولة عن اتباع سياسة متوازية شاملة لترفع من مستوى القطاع الزراعي وزيادة مردوديته.

كما أنّ صغارَ ومتوسطي المزارعين شكلوا فئة ضئيلة في عملية الاستفادة من استصلاح الأراضي. بالنسبة لكبار الملاكين والمتمولين الذين استطاعوا بوسائلهم المتعددة الحصول على أكبر نسبة من القروض. وانعكست هذه الأمور سلباً على أوضاع المزارعين الصغار والمتوسطين الذين واجهوا أمرين صعبين: إما اللجوء إلى مرابين أو البنوك الخاصة التي لا تؤمن إلا القروض القصيرة الأجل، وإما النزوح من الريف وترك أراضيهم للبور والخراب. حدث ذلك خاصة بعد دخول الرأسمالية بشكل واسع القطاع الزراعي، مما أدى إلى تعزيز تشابك العلاقات بين الرأسماليين وكبار الملاكين الذين أخذوا يوظفون أموالهم خارج الزراعة وبالأخص في قطاع التجارة، ليحققوا الربح الوفير دون الانصراف إلى رفع مستوى قيمة الأرض الزراعية.

ثمّ إنّ صعوبة التسليف لدى غالبية المزارعين لتمويل أعمالهم الزراعية قد عقّدت الأمور الاقتصادية وأدت إلى نتائج سلبية اجتماعية–اقتصادية.

إنّ السمة الأساسية البارزة لبنية النظام الاقتصادي الحر تتبلور في الهيمنة التي تفرضها السيطرة البورجوازية بتحالفها مع الإقطاع السياسي، المرتهن لاحتكارات التجارة العربية والسوق الرأسمالية، وهذا ما انعكس على البنية الاقتصادية وأدى إلى تطور وحيد الجانب لمصلحة القطاع الخدماتي على حساب القطاعات الإنتاجية الأخرى، وخاصة الزراعة. من أجل الكسب والربح السريع.

دفعت هذه التركيبة الاقتصادية إلى إبراز التناقضات الطبقية في مجتمع يتمتع بالفروقات الطبقية، لأنه لا يخدم إلا مصالح الافراد والذين يشكلون الفئة القليلة في مجتمع مولد للأزمات، يطول بعواقبه جميع الفلاحين وخاصة مزراعي التبغ.

ثم إن وقوع لبنان في دائرة هيمنة الرأسمالية الغربية التي أغرقت سوقه بإنتاج التبغ الأجنبي، أدى إلى كساد الإنتاج المحلي. وأثر ذلك في مزارعي التبغ ودفعهم إلى القيام بمظاهرات وإضرابات، قمعت غالبيتها بالقوة. هذه الأزمة أتت انعكاساً لاحتدام التناقضات الاقتصادية – الاجتماعية بسبب ازدياد وتردي ظروف المعيشة للأكثرية الساحقة من العاملين في الزراعة وخاصة مزارعي التبغ الذين هدفوا من وراء حركتهم إلى رفع مستواهم المعيشي عن طريق تحسين الإنتاج الوطني لمضاهاة الإنتاج الأجنبي. وأرادوا الحدّ من الاستغلال الاقتصادي الذي يديره التجار الرأسماليون وكبار الملاكين والمتحكمين بالأسواق المحلية والموجهة للسياسة التجارية. هذه الطبقة الرأسمالية التجارية المسيطرة أرادت القضاء على تطور الصناعة الوطنية للتبغ اللبناني عن طريق التشجيع للمنتجات الأجنبية أي السجائر الأجنبية.

والجدير ذكره، أن هذه الحركة لم تحقق كامل أهدافها، لكنها أظهرت التضامن التام بين مجمل المزارعين والقوى الشعبية والتقدمية، تجاه شركة الريجي المدعومة من الإقطاع السياسي ومن السلطة السياسية الحاكمة التي لعبت دوراً مهماً في التطور العفوي والفوضوي والسلبي للزراعة اللبنانية.

ومما يلفت النظر أن الإنتاج الزراعي لم ينل الحماية الكلية من قبل أصحاب الرساميل على الرغم من وفرته وإمكانية تصنيعه وتعليبه، ولاسيما أن لبنان بمناخه المعتدل يقع في منطقة جافة ومرتفعة الحرارة وتحتاج إلى كميات كبيرة من عصير الفاكهة والمرطبات والمياه العذبة. لذلك غاب هذا التصنيع عن بال المصدرين اللبنانيين الذين كانوا يتصرفون دائماً وفق تطور عفوي فوضويّ، ما أثر سلباً على منتوجاتهم وأدى إلى خلق أزمة تصريف بسبب عدم تقيدهم بالنوعية وأصول التوضيب، إذْ كان همّهم الأساسي الإسراع في التصريف قبل أن

يتعرض الإنتاج إلى التلف أو الكساد، مع أنه كان يجب أن ينطلق إنتاجهم ضمن عملية تنظيمية اقتصادية، وبتدخل من الدولة اللبنانية. وعلى الرغم من أن القيّمين على النظام الاقتصادي كانوا يتدخلون، إلا أنّ تدخّلهم كان يعتبر ناقصاً لأنه لم يقترن بسياسة بعيدة المدى، ترمي إلى تطوير الإنتاج الزراعي والنباتي الحيواني، وإزالة أزمة تصريف المنتجات الزراعية الفائضة وخاصة الفواكه، وتأمين مخطط لتطوير الثروة الحيوانية وتحسينها وهي تشكل مصدر ثروة وطنية للإنتاج القومي.

ولهذا على الدولة اعتماد سياسة زراعية معينة ورسم خطة لتنفيذها بالابتعاد عن السياسة الحالية التي تعتمد على الاستيراد من الخارج لئلاّ يزداد تعقيد الأزمات الاقتصادية الاجتماعية ويتضاعف العجز في الميزان التجاري.

الفصل الثاني

تطور محدود في القطاع الصناعيّ

١٩٥٨ - ١٩٧٥

- مدخل.
- تطور الصناعة اللبنانية.
- الصادرات الصناعية.
- أسواق الصادرات الصناعية اللبنانية.
- قضية التسويق في الإنماء الصناعي.
- التمويل الصناعي.
- السياسة الحكومية للتنمية الصناعية.
- أزمة المرسوم ١٩٤٣.
- مشاكل الصناعة اللبنانية والإجراءات المقترحة.

بعض الاستنتاجات.

مدخل

أوجدت الحرب العالمية الثانية فرصاً ملائمة لتطوير الصناعة اللبنانية، وذلك بسبب زيادة الطلب على المصنوعات المحلية من قبل السكان في لبنان وسوريا، لانقطاع المستوردات الأجنبية ولسدّ حاجة الجيوش الحليفة التي تمركزت في المنطقة، وقد أدى ذلك إلى انفتاح السوق الداخلي والإقليمي على الإنتاج المحلي، فكان من الطبيعي أن يعمد اللبنانيون إلى اغتنام الفرصة ليشهد لبنان توسعاً صناعياً ملحوظاً رغم أنّ هذا التوسع لم ترافقه سياسة صناعية واضحة وثابتة، بل جاء نتيجة لانخفاض معدل الاستيراد، ولازدياد إمكانات الربح في الحقل الصناعي، ممّا جعل العديد من التجار اللبنانيين يتجهون نحو الصناعة.

وقد بدأت الصناعات اللبنانية تنتج معظم السلع الاستهلاكية، ولم تجد صعوبة في الحصول على المواد الأولية من الأقطار المجاورة التي تعذر عليها تصديرها إلى الأسواق الخارجية وما وراء البحار، لتجد منفذها في الداخل اللبناني. وكان جراء هذا التوسع، الذي لم يقم على سياسة صناعية مدروسة، أو على دراسات فنية أو علمية لحالتي العرض والطلب، أن نشأ تضخم في الصناعات القائمة، فما إن انتهت الحرب حتى واجهت الصناعة اللبنانية بعض المصاعب فتأثرت بعاملين سلبيين:

الأول : " تحول الصناعات الأوروبية والأميركية إلى صناعات منتجة، وسيطرتها على أسواق المنتجات الأولية.

الثاني : استمرار الاحتكارات الدولية للمواد الأولية، مما أدى إلى استمرار رفع أسعارها".[1]

هذه الأمور أحرجت الصناعة اللبنانية، فارتفع سعر المصنوعات، حتى أن صناعات كثيرة وجدت نفسها غير قادرة على الوقوف بوجه المنافسة الأجنبية، كما اضطرت صناعات كثيرة أخرى إلى التوقف عن العمل دون طاقتها نظراً لضيق الأسواق المفتوحة، ممّا دفع أرباب الصناعة إلى أن يمارسوا ضغطاً على الحكومة اللبنانية من أجل إلغاء رسم الدخولية [2].

---

[1] – ميشال مرقص. "الصناعة اللبنانية اتجاهات وتوجه"، أبحاث اقتصادية، دون ذكر لدار النشر، بيروت. ١٩٨٣، ص ٣١.

[2] – ألغى مجلس النواب في ٣٠ أيار ١٩٤٩ رسم الدخولية، وهو رسم بلدي من إرث عصور الاقطاع. كانت تعاني منه المصانع الأمرّين لأن الجباة كانوا يتقاضون لحسابهم الخاص ضعفي الرسم، وكان تأخير النقل إلى المصانع أكبر من أن تتحمله نظم الإنتاج الصناعي الحديث، وقد ألغي هذا الرسم بعد أن أظهر الكشف على سجلات المصانع. أن ما تحصل عليه البلديات لا يتجاوز ٤٠ ٪ مما يدفع فعلاً.

فوافقت عليه الحكومة من أجل تشجيع الصناعة، غير أنّ الظـروف الطارئـة، وأبرزهـا انقسـام عقد الشراكة الاقتصادية بين لبنان وسوريا عام ١٩٥٠ أثّر سلباً في الصناعـة اللبنانيـة، فعمـدت السلطة اللبنانية إلى فرض رسوم جمركية لحماية الصناعة، لكن التطورات الكبيرة التي شهدتها المنطقة العربية في مطلع الخمسينات، ومنها الانقلابات العسكرية وما تبعها من حركة تأميمات واسعة دفعت عدداً كبيراً من المستثمرين العرب إلى تحويل قسم من رساميلهم إلى لبنـان بـهدف المحافظة عليها واستثمارها في توظيفات مربحة. هذه الامور سهلت على الصنـاعي اللبنـاني أن يحصل على حاجته من رأس المال من المصارف التجارية بشروط مؤاتية " وكان لازدياد الموارد المالية في المنطقة العربية أثره المباشر على الطلب فازداد ضخماً. وانصبت الزيـادة في الطلـب... على البضائع الاستهلاكية، والمواد الغذائية والملبوسات، وعلى مـواد البنـاء والأثـاث والأدوات المنـزلية، وكانت بيروت فيما مضى مركزاً تجارياً لتوزيع هذه المنتجـات في المنطقـة فلمـا اشتد الطلب على هذه البضائع، وعمت عدوى حصر التجارة بأبناء البلد، تحـول القسـم الأكـبر مـن تجار لبنان الموزعين إلى منتجين ومصدرين".[١]

وهكذا أتيح لسوق العمل اللبناني أن يحقّق تطوراً ملموساً بتنوع الإنتاج بفضل رؤوس الأموال العربية والكفاءات الصناعية وعودة المغتربين لإنشاء صناعـات جديـدة، وسـاهمت تلـك العوامل في تطور عدد المؤسسات الصناعية والمشتغلين فيها. بالإضافـة إلى تطـور توظيـف رؤوس الأموال في الصناعات اللبنانية. وأبرز القطاعات التي اسـتفادت مـن هـذا التطـور صناعـة المـواد الغذائية، وصناعة المشروبات، والنسيج، والملبوسات والجلـد والمفروشـات وغيرهـا، إضافـة إلى صناعات جديدة كانت تقوم على مستخرجات المنـاجم غـير المعدنيـة منـها كصناعـة الفلـين، وصناعة المعادن والآلات.

تطور الصناعة اللبنانية

حقق القطاع الصناعي تقدماً بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أنه لم يطـرأ أي تغيـير جوهـري علـى حصـة النـاتج القومـي، إذ ارتفعـت مـن ١٥ ٪ عـام ١٩٦٤، إلى ١٥،٩ ٪ عـام ١٩٧٢، ثمّ إلى ١٦،٦ ٪ عام ١٩٧٤[٢]، وهي نسبة قليلة جداً إذا قورنت بالناتج المحلي للقطاع

[١] – مروان نصر، "تطور الصناعة في لبنان"، بحـث منشـور للأمـين العـام لجمعيـة الصنـاعيين اللبنـانيين سـابقا، في منشورات ندوة الدراسات، "الإنماء والتصنيع في لبنان"، دون ذكر لدار النشر، بيروت، ١٩٦٨، ص: ٦٨–٦٩.

[٢] – جمعية الصناعيين اللبنانيين، نقابة أصحاب مكاتب المحاسبة والتدقيق، "مؤتمـر الإنمـاء الصنـاعي وتكـامل دورة السوق المالي في لبنان"، بيروت، ١٩٧٤، ص ٢.

الخدماتي التجاري، مع أن الهدف الأساسي لدفع الاقتصاد الوطني نحو الأمام، وخاصة قطـاع الصناعة. لا يتم إلا بالقضـاء علـى التخلـف الاقتصـادي بخطـى سـريعة، أي بتفعيـل وتثمـير القطاعات الإنتاجية، وذلك باستخدام الأساليب الحديثة، إذ إن الصناعة هي حجر الزاويـة في عملية البناء الاقتصادي والقضاء على التخلف بشتى أشكاله. فهي تشكل عنصراً حيوياً في بنية النظام الاقتصادي اللبناني، وتقدم فرص عمل دائمـة ومتنوعـة تحـدّ مـن الاسـتيراد وتزيـد مـن الاستهلاك، كما أنها تعمل على الإسراع في عملية الإنماء الاقتصادي لأنـها تخفـض مـن عجـز الميزان التجاري وتساعد على تنمية المناطق الريفية. لذلك يجب وضـع "قيد التنفيذ اسـتراتيجية وتكتيكية علميتين للتطور الصناعي، وهذه الاستراتيجية وهذا التكتيك تحددهما المصالح العامـة للاقتصاد الوطني بشتى أبعادها وأهدافها"[١].

وبالرغم من المساهمة الضعيفة للقطاع الصناعي في الناتج الداخلي، يظـهر الجـدولان الآتيان تطور الصناعة اللبنانية من خلال عـدد مؤسسـاتها وعـدد عمالهـا، ويبيّنـان التغيـيرات البنيوية بفروع وميـادين متعـددة، كـانت تشـكل أساسـاً التركيب البنيـوي للصناعـة الوطنيـة اللبنانية، ولكن تجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى هذه الصناعات، هنـاك صناعتـان في منتـهى الأهمية إحداهما صناعة تكرير البترول في طرابلس وصيدا (أي. بي. سي. ومدريكـو)، والثانيـة صناعة الإسمنت في شكا. وليس في لبنان "موارد بترولية محلية، لكنه يقـوم بمهمـة الترانزيت والتصدير للبترول السعودي والعراقي، يسيل البترول السعودي في أنابيب شـركة التـابلاين مـن الظهران في المملكة العربية السعودية إلى صيدا، أي مسافة ٧٥٠ ميـلاً أو ١٥٠٠ كيلومـتراً، أمـا البترول العراقي فيسيل في أنابيب شركة النفط العراقي، أي. بي. سي، من كركـوك في العـراق إلى طرابلس".[٢]

[١] – طلال البابا، "قضايا تطور الصناعة الوطنية في لبنان"، الجزء الأول، الجمهورية اللبنانيـة، وزارة التصميـم، بيروت، ١٩٧٤، ص ٢.

[2] - Khalil Salem, Directeur général des finances, "L'économie Libanaise, informations et chiffres de bases", Beyrouth, 1965, P 10.

جدول رقم (١) النسب لعدد المؤسسات ولعدد العمال في الصناعات اللبنانية لعام ١٩٧٣ [1]

بيان الصناعات	عدد المؤسسات	النسبة المئوية	عدد العمال	النسبة المئوية
المواد الغذائية	٤٩١	٪ ٢٣،٤	٥٦٣٧	٪١٣.٧
المشروبات	٤٣	٪ ٢.٠	١٤٨٩	٪ ٣.٢
التبغ	١	٪ ٠،٠٤	٢٠٣٣	٪ ٤،٩
النسيج	١٢١	٪ ٥.٧	٥٠٢٢	٪ ١٢.٢
الأحذية والملبوسات ومختلف البياضات	٢٧٤	٪ ١٣،٠	٤٠٨٤	٪٩،٩
الخشب والفلين	٨٢	٪ ٣.٩	١٨٠٥	٪ ٤.٤
المفروشات	٢٣٠	٪ ١١.٩	٣٤٩٤	٪ ٨.٥
الورق ومنتجاته	٣٦	٪ ١.٧	٥٥٦	٪ ١.٣
الطباعة والنشر	١٨٥	٪ ٨،٨	٣٥٣٤	٪ ٨،٦
الجلد ما عدا الأحذية والملبوسات	٥٤	٪ ٢،٥	٩٩٦	٪ ٢.٤
المطاط	١٤	٪ ٠،٦	٢٥٤	٪ ٠.٦
الكيماوية	٥٤	٪ ٢،٥	١٣٣١	٪ ٣،٢
مشتقات البترول والفحم الحجري ومستحضرات المناجم غير المعدنية	٣٠٩	٪ ١٤،٧	٥٩٥٥	٪ ١٤،٤
الصناعة المعدنية	١٢٥	٪ ٥،٩	٣٨٤٣	٪ ٩،٣
الماكينات	١٢	٪ ٠،٥	٢٦٨	٪ ٠،٦
الآلات الكهربائية	١٧	٪ ٠.٨	١٨٨	٪ ٠.٤
معدات النقل	٤	٪ ٠.١	١٥٣	٪ ٠.٣
صناعات متفرقة	٤٧	٪ ٢.٢	٤٥١	٪ ١.٠
المجموع	٢٠٩٩	٪ ١٠٠	٤١٠٩٣	٪ ١٠٠

١ - الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، "المجموعة الإحصائية لعام ١٩٧٣"، مصدر سابق، من ص ١٤٩ حتى ١٥٣.

جدول رقم ٢ تطور عدد المؤسسات الصناعية والتوظيفات الصناعية ما بين أعوام ١٩٥٨-١٩٧٤ [1]

السنة	عدد المصانع	عدد العاملين	الرساميل المستثمرة (مليون ليرة)
١٩٥٨	٣٢٠٠	٢١٨١٤	٢١٢,٤
١٩٥٩	٣٣٠٢	٣٩٠٣٣	٤٣٤,٦
١٩٦٠	٤٥٥٩	٥٠٤٠٣	٥٧٨,١
١٩٦١	٥٩٠١	٥٩٥٢٣	٦٤٠,٨
١٩٦٢	٦٢٠١	٦٠٨٦٧	٦٩١,٦
١٩٦٣	٦٦٤٧	٦٣٠٩١	٨٠٥,٧
١٩٦٤	٦٨٥٤	٦١٩٨٨	٨٣,٥
١٩٦٥	٦١٣٨	٦٠٤٧٩	٨٦٩,١
١٩٦٦	٦٣١١	٦٣٢٩٧	٩٨٦,٩
١٩٦٧	٦٤٦٠	٦١٦٨١	٩٩٠,٢
١٩٦٨	٦٩٨١	٦٨٤٦٠	١٠٦٨,٦
١٩٦٩	٦٩٧٠	٧١٠٣٨	١٠٨٥,٥
١٩٧٠	٧٤٧٨	٧٨١٠٣	١٢٣٤,٤
١٩٧١	٨١١٤	٨٢٧٦٧	١٣٢١,٠
١٩٧٢	٨٥٢٠	١٢٠٠٠٠	١٥٣٠,٠
١٩٧٣	٨٨٤٠	١٢٥٠٠٠	١٨٨٠,٠
١٩٧٤	٩٨٤٠	١٤٠٠٠٠	٢٥٠٠,٠

يشير الجدول رقم (١) حسب التعداد الصناعي لعام ١٩٦٤، الذي ارتكز عليه الإحصاء المركزي لعام ١٩٧٣، إلى أن الصناعات في لبنان تقوم على عمليات تحويلية تتنوّع ما بين الموادّ الغذائية والمشروبات، والمنسوجات، والأثاث، والورق، والطباعة، والمطاط، والمركبات الكيمائية، ومشتقّات البترول، والمنتوجات المعدنية، وبعض الأدوات الكهربائية.

١ - ميشال مرقص، "الصناعة اللبنانية اتجاهات وتوجه"، مرجع سابق، جدول منشور، ص ٣٧، وهذا الجدول منشور حتى عام ١٩٧١ في كتاب:

- Cermoc, (Editeur) ,Centre d'études et de recherches sur le Moyen Orient contemporain, "Etat et perspectives de l'industrie au Liban", Beyrouth ,1978, P 99.

والآلية، ومعدّات النقل. ويظهر أن أكثر الصناعات أهمية هي صناعة المواد الغذائية التي اشتملت على أكبر عدد من المؤسسات الصناعية بلغت ٤٩١ مؤسسة أي بنسبة ٢٣,٤ ٪، ثم تدرج بعدها الصناعة الكيماوية حيث بلغ عدد المؤسسات ٣٠٩ مؤسسات أي بنسبة ١٤,٧ ٪، وجاء بعدها صناعة الأحذية والملبوسات التي أصبح عدد منشآتها الصناعية ٢٧٤ مؤسسة أي بنسبة ١٣ ٪. كما بلغ عدد المؤسسات في صناعة الأثاث ٢٣٠ مؤسسة أي بنسبة ١١,٩٪ . وشكلت هذه الصناعات وحدها ٥٠ ٪ من المؤسسات الصناعية البالغ مجموعها ٢٠٩٩ مؤسسة وباقي الفروع تراوحت نسبتها ما بين ٠,١ ٪ و٥,٩ ٪.

أما بالنسبة لعدد العمال فإن الإحصاء الصناعي كشف أن عددهم وصل إلى ٤١٠٩٣ عاملاً. شغل فيه العمالُ الذين عملوا في صناعة المواد الكيماوية أكبرَ نسبة إذ بلغوا ٥٩٥٥ عاملاً أي بنسبة ١٤,٤ ٪ ، ثم عدد عمال صناعة المواد الغذائية (ما عدا المشروبات) الذين بلغوا ٥٦٣٧ عاملاً أي بنسبة ١٣,٧ ٪ ، وتدرج بعد ذلك صناعة المنسوجات التي بلغ عدد العمال فيها ٥٠٢٢ عاملاً أي بنسبة ١٢,٢ ٪، ثم تدرّجت النسب على باقي الصناعات فتراوحت نسبة عدد العمال فيها ما بين ٩،٩ ٪ و٠,٣ ٪ .

وهكذا يتبيّن حسب المعطيات الاحصائية أنّ نسبة العاملين في صناعات الموادّ الغذائية والمنجمية والنسيج والأحذية والمفروشات شكّلت نصف القوة العاملة. وأنّ عدد العمال كان يتزامن ارتفاعه مع ارتفاع عدد المصانع، إذ ازداد عدد العمال ما بين ١٩٥٨ و١٩٦٢ بشكل كبير وخف ما بين سنوات ١٩٦٤ حتى ١٩٦٧، ثم عاد إلى الارتفاع بشكل كبير ما بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧٤ حتى وصل إلى ١٤٠٠٠٠ عامل، كما يظهر الجدول رقم (٢).

ومن جهة أخرى يوضح هذا الجدول تطوّر عدد المؤسسات الصناعية وعدد العاملين، فيها بالإضافة إلى الرساميل المستثمرة فيها ما بين أعوام ١٩٥٨ و١٩٧٤. كما تظهر الإحصاءات الواردة في الجدول حصول تقدم في تطور عدد المصانع من ٣٢٠٠ مصنع عام ١٩٥٨ إلى ٩٨٤٠ مصنع عام ١٩٧٤. ولكن بظهور تباين ملحوظ مع الإحصاء الصناعي لعام ١٩٧٣، إذ وصل عددُ المؤسسات إلى ٢٠٩٩ مؤسسة، أمّا في الجدول رقم (٢) بلغ حوالي ٨٨٤٠ مؤسسة عام ١٩٧٣. ويعود هذا الاختلاف إلى أن الإحصاء، الوارد في كتاب المؤلف ميشال مرقص، مستشار وزير الصناعة، "الصناعة اللبنانية اتجاهات وتوجه" تضمن المؤسسات الصناعية بمعناها الشامل أي المؤسسات التي تدنى عدد عمالها إلى ما دون ثلاثة عمال، أما في الإحصاء الآخر فارتكز على المؤسسات التي ابتدأ عدد عمالها بما فوق الخمسة عمال؛ وهذا في الواقع ما ادى إلى الزيادة في نسبة عدد العمال الذين كانوا في عام ١٩٥٨ حوالي ٢١٨١٤ عاملاً وبلغوا في عام ١٩٧٤ ما يقارب ١٤٠٠٠٠ عامل. ويمكن القول إنّ عدد المصانع ارتفع بين فترة ١٩٥٨ –

١٩٦٢ بوتيرة تصاعدية، ثم ما لبث أنْ خفَّ وتراجع بين أعوام ١٩٦٣ – ١٩٦٩ نسبياً. ثم عاد إلى الارتفاع ما بين ١٩٧٠ و١٩٧٤.

وبلغت الأموال المستثمرة في قطاع الصناعة في نهاية عام ١٩٧٤ حوالي ٢٥٠٠ مليون ليرة. بعد أن كانت حوالي ٢١٢,٤ مليون ليرة عام ١٩٥٨، وهذه الزيادة ليست ناتجة من عدد المنشآت الصناعية التي لم تحقق النسبة العالية، بل من تفعيل وسائل الإنتاج والعمل على تحسين نوعية إنتاج السلع لإيجاد الأسواق الداخلية والخارجية خاصة للبضائع اللبنانية المصنعة في لبنان. بالإضافة إلى زيادة الحصة في الإنتاج المحلي. لكن حصة القطاع الصناعي في الدخل الوطني ظلّت ضئيلة بالنسبة لقطاع الخدمات، بالرغم من أن هذا القطاع هو مصدر مهم بالنسبة إلى القوة العاملة، إذ بتوسعه ترتفع سوق العمالة فيه. وذلك يعود إلى " سياسة الدولة التي لم تكن توظف في هذا القطاع خوفاً من اللوبي الاقتصادي". [1]

لقد تبين أن الصناعة في لبنان تفتقر إلى اكثرية الصناعات الاستخراجية بسبب ندرة الموارد الطبيعية. فأكثرية مؤسسات الإنتاج في لبنان هي صناعات تحويلية تبنى "إما على استراتيجية تصديرية ترتكز منذ تأسيسها على تلبية حاجات ثابتة لأسواق خارجية معينة وتعمل في الغالب داخل مناطق حرة صناعية، وإمّا على استراتيجية تلبية حاجات الأسواق الداخلية أولاً ومن ثم تصدير الفائض، وهي التي تميز الصناعات اللبنانية" [2].

كما يمكن القول إن الصناعة تهدف إلى تأمين السلع الاستهلاكية من أجل الاستهلاك الداخلي . واستيعاب قسم من الأيدي العاملة المتراكمة سنوياً، ومن أجل التصدير. ولو جزئياً. أضف إلى ذلك أنها تحاول أن تتطور باتجاه بناء صناعة ضخمة على أساس استيراد المعدات والماكينات واستخدام أحدث المنجزات العلمية التقنية في الصناعة الثقيلة، إلا أنها غير قادرة على أن تواكب التطور لضيق السوق اللبنانية، ونقص الكوادر الاختصاصية، وعدم وجود رؤوس الأموال الكبيرة من أجل التثمير في الصناعة الثقيلة، لكن هذه الأسباب لا تعني مطلقاً أن لبنان غير قادر على تطوير صناعته الوطنية، خصوصاً إذا ما توضّحت الاستنتاجات التالية:

"أولاً : إن التطور العام للصناعة اللبنانية بقي ضعيفاً كالسابق.

ثانياً : إن الصناعة اللبنانية لا تستطيع أن تلبي حاجات السكان الاستهلاكية، وإن هذه الحاجات لا زالت تعتمد أساساً على الاستيراد.

---

[1] - Massoud Daher " The socio –economic changes and Civil War in Lebanon 1943 – 1990 ", Institute of developing economies , Tokyo , 1992 , P 58 .

[2] – ايلي يشوعي ، "القطاع الصناعي في لبنان، الواقع والسياسات المستقبلية"، سلسلة المنبر الاقتصادي اللبناني، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، ١٩٩٦، ص ٣٩.

ثالثاً : إن الصناعة اللبنانية لم تقدر على الاستيعاب المتطلب للأيدي العاملة التي تخرج إلى سوق العمل سنوياً.

رابعاً : إن هذا الوضع يدل على ارتباط السوق اللبنانية بالخارج بل، وحاجتها للبضائع الاستهلاكية الأجنبية.

خامساً : إن وجود هذا العدد الكبير نسبياً من المؤسسات الصناعية يعود إلى أن أكثرية هذه المصانع صغيرة وحرفية ويعمل فيها بالاساس أصحابها وعائلاتهم»[1].

وبالرغم من جميع هذه العوامل المذكورة، تمكن لبنان بفعل المبادرة الفردية، وفي ظل الدعم المحدود من قبل الدولة، من تطوير الصناعة بوتائر لا بأس بها.

والجدير بالملاحظة هنا أن البورجوازية اللبنانية كانت تتقاسم السيطرة على هذه المؤسسات الصناعية الكبرى، ولعدم وجود إحصاءات دقيقة حول التوزيع الطائفي لهذه المجموعات العائلية الصناعية الكبيرة، ثمّ الاعتماد على النتائج العملية المحققة ما بين أعوام ١٩٧١ و ١٩٧٤، مع العلم بأن هذا التحليل لم يَجْرِ إطلاقاً.

وتوزعت تلك المجموعات العائلية إلى ثلاث طوائف، سيطر كل منها على حوالي ثلث الرأسمال الصناعي :

البورجوازية السنية الطرابلسية والبيروتية، البورجوازية الأرثوذكسية البيروتية. والبورجوازية المارونية الشمالية ووسط لبنان، فبسطت هذه البورجوازية الطائفية نفوذها على الصناعات التالية :

" البورجوازية المارونية، .. وهي أكثر توجهاً نحو التجارة الخارجية والعمليات المالية والصناعات السياحية وصناعات مواد البناء والنسيج أحياناً.

البورجوازية المسيحية غير المارونية التي تسيطر على مؤسسات تجارة الاستيراد الكبرى وعلى بعض المؤسسات الصناعية الكبيرة.

البورجوازية السنية ... تسيطر على قسم كبير من تجارة وصناعة المواد الغذائية والصادرات الزراعية والقطاع العقاري المديني ".[2]

١ – طلال البابا، "قضايا تطور الصناعة..."، مصدر سابق، ص: ٢٢-٢٣.

2- Claude Dubar et Salim Nasr , " Les Classes Sociales au Liban " , Presses de la fondation nationale des sciences politiques , Imprimerie Chirat , Paris, 1976 . P 83-118-119 .

التركيب الحالي للصناعة التحويلية

إن المؤسسات الصناعية في لبنان صغيرة الحجم، وهي تقوم بإنتاج السلع الاستهلاكية الخفيفة، وأهم الصناعات بالنسبة للاستثمارات الموظفة هي صناعة المواد الغذائية، والصناعات المعدنية، وصناعة النسيج، والصناعة الكيمائية.

واستناداً إلى وزارة التصميم يبيّن الجدول التالي توزع المؤسسات الصناعية والقوى العاملة والاستثمارات المخصصة لحجم المنشآت والتفاوت فيما بينها حيث أنها بغالبيتها من الحجم الصغير.

جدول رقم ٣ توزيع عدد المؤسسات وعدد العاملين وقيمة الاستثمارات لعام ١٩٧٣[1]

متوسط عدد العمال	عدد المؤسسات	النسبة المئوية	عدد الأجراء	النسبة المئوية	قيمة الاستثمارات	النسبة المئوية
٥ – ٩	١٠٧٨	٪ ٥١،٤	٥٢٩٧	٪ ١٢،٩	٣١٤٢	٪ ٤،٥
١٠ – ٢٤	٦٩٣	٪ ٣٣،٠	٨٥٧١	٪ ٢٠،٩	٦٤٥٧	٪ ٩،٣
٢٥ – ٤٩	١٨٧	٪ ٨،٩	٦١٧١	٪ ١٥،٠	٩٠٢٤	٪ ١٣،٠
٥٠ وما فوق	١٤١	٪ ٦،٧	٢١٠٥٤	٪ ٥١،٢	٥٠٧٥٣	٪ ٧٣،٢
المجموع	**٢٠٩٩**	٪ ١٠٠	**٤١٠٩٣**	٪ ١٠٠	**٦٩٣٧٦**	٪ ١٠٠

ويفيد هذا الجدول أن الأكثرية الساحقة للمؤسسات الصناعية هي المؤسسات الصغيرة التي يبلغ متوسط عدد العمال فيها ما بين ٥ إلى ٩ عمال، إذ بلغت نسبة ٥١،٤ ٪ من مجموع عدد المؤسسات الصناعية في لبنان، ويعمل فيها ٥٢٩٧ أجيراً أي بنسبة ١٢،٩ ٪ وهي متدنية جداً إذا ما قورنت بغيرها، كما أنه لم يوظف فيها إلا ٤،٥ ٪ فقط من قيمة الاستثمارات التي كانت تبلغ ٦٩٣٧٦ ليرة لبنانية. أمّا المؤسسات ذات الطابع الحجمي الكبير، فبالرغم من قلتها التي كانت تشكل ٦،٧ ٪، تضم أكبر نسبة من العمال. إذ بلغت ٥١،٢ ٪، من عدد الأجراء العاملين في لبنان. كما وظف فيها أكبر كمية من الاستثمارات التي وصلت إلى ٧٣،٢ ٪، ما يدلّ على تشجيع ودعم كبيرين للمؤسسات الكبيرة.

تجدر الإشارة إلى أن هذا الجدول اختلف عن الجدول السابق رقم (٢) لأنه لم يحدد عدد العمال فيه كأولئك الذين في المؤسسات الصغيرة والتي اقتصر عدد العمال فيها على ما دون ٣ عمال. لذا اختلفت بها الرساميل ونسبة توزيعها.

١ – الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، "المجموعة الإحصائية لعام ١٩٧٣"، مصدر سابق، ص ١٥٨.

ثم إن قيمة الاستثمارات كان يكبر حجمها بكبر المؤسسة وبازدياد عدد عمالها، وإن كانت تضم عدداً أقل، كما تبين كثرة عدد المؤسسات الصغيرة وقلة عدد عمالها، وهو أمر يدل على الفردية التي تحمل الطابع العائلي، ويغلب عليها الطابع الحرفيّ، وتفتقر افتقاراً شديداً إلى التخصص في الإدارة.

هذه الصناعات الصغيرة تنتشر في البلدان النامية، فتشكل الميزة المشتركة بالنسبة لكل هذه البلدان تقريباً، إذ ترتكز الصناعة الحرفية على إنتاج السلع الاستهلاكية، ومن أمثلة هذه الصناعات المشاغل التي تتولى تصليح وخدمة السيارات والدراجات، بالإضافة إلى أجهزة الراديو والتلفزيون والمضخّات الصغيرة ومفاتيح انطلاق المحرّكات، مع ما يتصل بها من صنع قطع وأجزاء ماكينات الخياطة والساعات وغيرها، "مع أن نمو هذه العمالة بمجموعه جنح إلى أسوأ مما هو عليه في كثير من البلاد النامية بسبب الزيادة السريعة في تكاثر السكان ونقص رأس المال المعد للتثمير وعوامل أخرى" [1].

هذا الواقع المشار إليه يفترض تنمية الحرف والصناعات الصغيرة، حتى تحتل مكانة هامة في برامج التنمية، ذلك لأنه من الناحية الاقتصادية يساعد نمو هذه الصناعات على إيجاد دخل إضافي، وفرص عمل في المجتمع تحد من الهجرة إلى الخارج وإلى المدينة، ويؤدي إلى تحسين ظروف العمل وتحسين أحوال المعيشة في البلاد عند تحويلها إلى صناعات حديثة ذات إنتاجية مرتفعة، كما يشكل ضرب هذه الصناعات ضرراً كبيراً على الاقتصاد الوطني ويعمق مشكلة العمالة في البلد.

يعني هذا الواقع أن التحليل الصحيح لعملية تطور الصناعة يتطلب دراسة التفاعل المتبادل بين الإنتاج الصغير والكبير وتأثير كل منهما على تطوّر الإنتاج الصناعي بشكل عام " لأن الصناعات الصغيرة تشكل ، رغم مستواها المنخفض ... مصدراً أولياً للتراكم، يسمح بإنشاء صناعات صغيرة تستخدم بعض الماكينات الحديثة. وبإمكانها أن تتحول إلى صناعات حديثة متطورة في حال وجود دعم حكومي منظم، وخاصة في مجال حمايتها من المزاحمة القوية، ومساعدتها علىتصريف إنتاجها... ويدخل في عداد الدعم الحكومي لهذه الصناعات إنشاء ما يسمى بالمناطق الصناعية، التي من أهدافها الأساسية الدعم والحفاظ على هذه الصناعات الصغيرة المنتشرة عادة في مناطق مختلفة في البلد" [2]، تجدر الإشارة هنا، إلى أنه يستلزم لتنمية الحرف والصناعات الصغيرة إزالة العقبات التي تواجهها، ومن أهم هذه العقبات:

[1] – مصطفى نصولي، " نحو غد أفضل للصناعة اللبنانية"، دون ذكر لدار النشر، بيروت، ١٩٦٨، ص ٣٦.

[2] – طلال البابا "قضايا تطور الصناعة..."، مصدر سابق، ص ٣٢.

- " عدم وجود الأسواق الكافية لمنتوجات الحرف.
- عدم وجود التقنية اللازمة...
- قلة الرأسمال اللازم لشراء المواد الأولية...
- عدم توافر خدمات مرشدين صناعيين...
- عدم وجود سياسة إنمائية لتطور الحرف والصناعة الصغيرة، والحاجة إلى دراسة إمكانات المناطق من حيث قابليتها واختصاصها في الحرف. وإمكانات إدخال التحسينات على المنتوجات الحرفية وتكييفها لتلائم أذواق المستهلكين في الأسواق الخارجية " [1].

ارتأت الدولة أمام هذه المشاكل التي تواجه الصناعات الصغيرة والحرف أن تسعى إلى درس أوضاعها وإيجاد الحلول لها، لذا تم بعد التشاور، استدعاءُ خبير مكتب العمل الدولي السيد "فان وارملو" (Van Warmlow) في تموز ١٩٦١ [2]، من أجل هذه الغاية، وتقديم التوصيات اللازمة لإنماء هذه الصناعات والحرف في لبنان. فدرس المستشار الصناعي لدى المكتب الدولي وضع الصناعات الصغيرة والحرف في لبنان بالنسبة لباقي الصناعات، وقدم مذكرة بشأن ذلك جاء فيها أن هذه الصناعات والحرف تحتل مكاناً ضعيفاً في الإنتاج اللبناني، خلافاً للبلدان المتقدمة التي تحتل فيها عادة مكانة مرموقة في القطاع الإنتاجي، وذكر أن الصناعات الصغيرة، في لبنان، تشغل القسم الأكبر من العمال المشتغلين في الصناعة إذ يبلغون ٤٠،٠٠٠ عامل من أصل ٦٠،٠٠٠ عامل، أما الباقون فيشتغلون لحسابهم في الحرف اليدوية. وإنتاج هذه الصناعات اليدوية في الحالتين ضعيف جداً.

وعرض في مذكرته المشاكل التي تعترض الصناعات الصغيرة وهي ترتكز على النقاط التالية:

- النقص الكبير في المواد الأولية والمساعدة الحكومية.
- عدم وجود المهنيين المدربين تدريباً كافياً، وهذا ناجم عن قلة العناية الموجهة نحو تدريب العمال، ويؤدي ذلك إلى انخفاض في مستوى المهارات عند العاملين.

[1] – فريق الصناعة، بطرس لبكي، طلال البابا، أحمد ستيتية، "الملف الأساسي لأوضاع الصناعة اللبنانية وآفاق تطورها". الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، لا تاريخ، ص ٥٢.

[2] – الوثيقة رقم (٨٢).

- نقص في التجهيز الفني الحديث، لأن النقص في المعرفة التكنولوجية اللازمة يؤدي إلى ضعف في الإنتاج.
- الجهل في تنظيم الإنتاج والبيع، بسبب النقص في معرفة حاجيات الأسواق الداخلية والخارجية.

أما أهم المشاكل التي تواجه الصناعات اليدوية والحرفية فتعود إلى الأمور التالية:

- المستوى المرتفع لأجور العمال الذين يقومون بهذه الصناعة بالقياس إلى ما هو عليه في البلدان الأخرى المجاورة، وهذا السبب يجعل الإنتاج أغلى ثمناً.
- ازدياد حركة البناء التي جلبت اليد العاملة من القرى إلى المدينة، وهذا ما يجعل غالبية الأعمال الصناعية تمارس نشاطها في مبانٍ مزدحمة، وينتج عن ذلك انخفاض في الإنتاجية.
- انصراف اليد العاملة الشابة أو الفتية في لبنان عن الصناعات اليدوية نحو قطاعات اخرى لعدم اقتناعها بالحرف التقليدية المطبوعة بطابع التأخر، لذلك لا مفر من ضرورة تنميتها.

كما رأى السيد "فان وارملو"، الذي درس وضع الصناعات الصغيرة والحرف، أنه لا يمكن معالجة هذه المشاكل بدون مساعدة الحكومة التي اقتصرت، حتى تاريخ إعداد المذكرة، على ما يلي:

- " عدم إخضاع المواد الأولية للرسوم الجمركية.
- حماية الصناعة المحلية بإخضاع الصناعة الأجنبية لرسوم تتراوح بين ٨ و٣٥ ٪.
- نظام الإجازة المسبقة التي يخضع لها استيراد الآلات الصناعية.
- إنشاء مصرف للتسليف الزراعي والصناعي ١٩٥٣.
- إنشاء المعهد الصناعي.
- إعفاء الشركات الصناعية التي يتعدى رأسمالها المليون ليرة والتي تشغل عمالاً يبلغ قيمة أجورهم ١٠٠،٠٠٠ ل.ل أو أكثر.".[1]

[1] - الوثيقة رقم (٨٣) ، ص ٢.

علق الخبير الدولي بقوله إنّ هذه التدابير أو أكثريتها تساعد المؤسسات الكبيرة وتعود عليها بالفائدة الكبرى، لأنها في مركز مالي أقوى. بعكس المؤسسات الصغيرة، إذ إن مراقبة استيراد الآلات على سبيل المثال قد أضر بالمصانع الصغيرة التي تفتقر إلى المال وهي بحاجة لتجهيزات رخيصة الثمن، كما أن المساعدات التي يقدمها بنك التسليف الزراعي والصناعي والعقاري تذهب حصّة الأسد منها إلى المموّلين الكبار، كما أن الاعفاء من ضريبة الدخل لا يفيد الصناعات الصغيرة بشيء.

أما بشأن تطوير الصناعات الصغيرة وتنميتها، فقد تمنى مساعدة الحكومة التي يجب أن تتجه إلى تقديم الخدمات التالية:

- تدريب الفنيين والعمال تدريباً كافياً على طرق تنمية الصناعات الصغيرة.
- تدريب الصناعيين الصغار على شؤون الإدارة والأساليب في المشاريع الصناعية.
- إنشاء مصلحة للإرشاد الصناعي لتقديم المشورة اللازمة من أجل رفع مستوى الجودة في المنتجات الصناعية، ومن أجل تقديم اقتراحات الحلول اللازمة لإزالة العقبات من طريق التنمية.
- تنمية الأبحاث الصناعية لتقديم الخدمات إلى المؤسسات الصغيرة التي تواجههم خلال عملياته الإنتاجية.
- تنمية وتسهيل القروض الصناعية عن طريق تشجيع التسليف المتوسط والطويل الأمد لتحسين أوضاع الصناعات الصغيرة والحرفية.

واختتم المستشار الصناعي مذكرته باقتراح يدعو إلى ضرورة إنشاء "معهد الخدمات لتنمية الصناعات الصغيرة والحرف"، وهو معهد مستقل نصف حكومي، تسهم بتمويله الحكومة اللبنانية والصندوق الخاص في الأمم المتحدة، ويقوم هذا المعهد بإعطاء الإرشادات والخدمات العملية التالية:

- "تعداد وحصر أنواع الصناعات الوطنية التي يمكن ويحسن إنتاجها.
- إرشاد صغار الصناعيين والعمال الصناعيين إلى الأعمال الصناعية والأعمال التقنية التي من شأنها تحسين الإنتاج، إلخ...

ولتحقيق هذا... يقترح الخبير مساهمة الصندوق الخاص للأمم المتحدة في تمويل المشروع، فيدفع في ٥ سنوات مبلغاً قدره ٦٢٠،٠٠٠ دولار (خبراءَ ومنحاً وتجهيزاً). وتدفع

الحكومة اللبنانية ٧٧٠,٠٠٠ دولار أي بنسبة ٥٥ ٪، فتكون تكاليف المشروع ١,٣٩٠,٠٠٠ دولار" [1].

وعلى أثر هذه المذكرة، عمدت وزارة التصميم العام إلى إرسال نسخات مماثلة عن تقرير السيد "وارملو" في ٧ آب ١٩٦١ [2]، إلى الجهات والدوائر المختصة بالعملية الإنمائية الصناعية وهي التالية:

- وزارة الاقتصاد الوطني والسياحة.
- وزارة الزراعة.
- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
- بنك التسليف الزراعي والصناعي والعقاري.
- جمعية الصناعيين اللبنانيين.
- مديرية التعليم المهني.
- معهد البحوث الصناعية.

وطلبت منهم الرد على ما ورد بالمذكرة قبل ٢٥ آب ١٩٦١، وموافاة الوزارة بالملاحظات على المقترحات والتوصيات.

وما لبثت أن ردت بعض الدوائر المختصة على تقرير السيد "وارملو"، وأبدت ملاحظاتها التي بدت متناقضة، فأيدت مديرية التعليم المهني والتقني مقترحات المستشار الصناعي لدى مكتب العمل الدولي. فتبين لها أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به المدارس المهنية في تدريب العمال اليدويين تدريباً صحيحاً ورفع مستوى إنتاجهم، كما أيدت المديرية كذلك إنشاء "مؤسسة الخدمات للصناعات الصغيرة والصناعات اليدوية واقترحت " أن تقوم جميع الإدارات التابعة إلى المدارس الصناعية والمهنية في بيروت والمحافظات بتأمين الارتباط المباشر بين مختلف فروع الصناعات الصغيرة واليدوية وإمداد هذه المصانع بكل ما قد تتطلبه من خدمات فنية أو استشارية" [3].

بالمقابل اعترض مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري على اقتراح إنشاء "معهد تنمية الخدمات للصناعات الصغيرة والحرف"، لأنه يكبّد الحكومة مصاريف باهظة.

[1] - الوثيقة رقم (٨٣).
[2] - الوثيقة رقم (٨٤).
[3] - الوثيقة رقم (٨٥)، ص ٢.

واقترح أن "يمنح معهد الأبحاث الصناعية جميع المسؤوليات والحقوق المقترحة لمعهد تنمية الخدمات للصناعات الصغيرة والحرف وأن يقوم مكتب العمل الدولي بتزويد لبنان باختصاصي خبير يكون مسؤولاً عن القسم الذي سينشأ في معهد الأبحاث الصناعية لتنمية الصناعات الصغيرة في لبنان، وبهذه الطريقة تلغى جميع المصاريف غير الضرورية وازدواجية المصاريف" [1].

من جهتها رحبت جمعية الصناعيين اللبنانيين بالمقترحات دون تقديم أية ملاحظات، وشجعت على تبنّيها بمجملها، لأنه حسب رأي أمين سرها كانت موضع مباحثة مسبقة بين الجانبين "قبل صياغتها في قالبها الأخير" [2].

وأعلن معهد البحوث الصناعية عدم موافقته على إنشاء مؤسسة مستقلة للصناعات الصغيرة كحلّ للأمر، وذلك لتخوفه من النفقات، وعدم توفر العناصر البشرية الكافية لها، ولكنه فضّل فكرة الخدمات الفنية لإنماء الصناعات الصغيرة والحرف في لبنان، لأنها حاجة ملحّة للعملية الإنمائية. واقترح أن يقوم "معهد البحوث الصناعية" ببرنامج الخدمات الفنية، وتقوم مؤسسات التدريب المهني بالبرامج التدريبية في مشروع إنماء الصناعات الصغيرة على أن "تموله بكامله الدولة والأمم المتحدة... بناء على اتفاق بين هذه المؤسسات من جهة والحكومة والأمم المتحدة من جهة ثانية" [3].

وفي هذا السياق أبدت وزارة الاقتصاد الوطني اهتمامها بالتعليم المهني، من خلال ردها على مشروع "فان وارملو"، وأوضحت فيه حاجة لبنان الماسة إلى تنمية الصناعات الصغيرة والحرف، بغية الاستعاضة بمهارة أبنائه عن فقره بالمواد الأولية. وقد رجحت الجهة التي تعلن عدم موافقتها على إنشاء "معهد الخدمات الفنية"، وطالبت بدمج المشروع موضوع البحث والمساعدة المقترحة مع البرنامج الموضوع للمعاهد المهنية الرسمية لأنه يأتي "بفوائد أهم وأكبر، ويمكن بالتالي توسيع الفروع المدرسية حالياً فتتناول آفاقاً أوسع ونشاطات متعددة، كما يمكن تخصيص بعض الفنيين المقترح حضورهم إلى لبنان لإسداء المساعدة المباشرة في المصانع للإداريين فيها والعمال" [4].

هكذا أدت الآراء والمواقف المتباينة حول مشروع المستشار الصناعي لدى مكتب العمل الدولي إلى تعثر تنفيذ المقترحات التي قدمها، علماً بأن التنمية الصناعية المرتكزة على التخطيط تلعب دوراً أساسياً في عملية تنميتها من اقتصاد متخلف إلى اقتصاد حديث.

[1] - الوثيقة رقم (٨٦).
[2] - الوثيقة رقم (٨٧).
[3] - الوثيقة رقم (٨٨) .
[4] - الوثيقة رقم (٨٩)، ص ٢.

الواقع القانوني للمؤسسات الصناعية وتوزعها الجغرافي

يبدو التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصناعية في كل محافظات لبنان ارتكازاً على التعداد الصناعي لوزارة التصميم وعلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وعلى الملف الأساسي لأوضاع الصناعة اللبنانية الذي أجراه فريق الصناعة بطرس لبكي وطلال البابا وأحمد ستيتية والذي أظهر فيه الإنفاق غير المتوازن منذ الاستقلال والذي أظهر عمق التفاوت بين العاصمة وضواحيها من جهة وبين سائر المناطق اللبنانية من جهة أخرى، على الشكل التالي:

الجدول رقم (٤) التوزع الجغرافي للمؤسسات الصناعية ما بين أعوام ١٩٦٤ – ١٩٧٢ وهي تمثل النسب المئوية [١]

المحافظة	١٩٦٤	١٩٦٧	١٩٧٢
	النسبة المئوية لعدد المؤسسات	النسبة المئوية لعدد المؤسسات	النسبة المئوية لعدد المؤسسات
بيروت وضواحيها	٪ ٦٨	٪ ٤٢،٢	٪ ٧٨
جبل لبنان	٪ ١٥,٣	٪ ٣٤،٥	٪ ٣
الشمال	٪ ١٠,١	٪ ١٢،٣	٪ ١٢
الجنوب	٪ ٣,١	٪ ٧،٠	٪ ٤،٣
البقاع	٪ ٣,٥	٪ ٤	٪ ٢،٧
المجموع	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠

وهذا التوزيع في الجدول يستثير الملاحظات التالية:

أولاً: يستدل من نتائج الإحصاء الصناعي لعام ١٩٦٤، الذي أجرته مديرية الإحصاء المركزي، أن المؤسسات الصناعية تتركز جغرافياً كما يلي:

استأثرت محافظة بيروت وضواحيها بمعظم المؤسسات الصناعية فبلغت نسبتها ٦٨ ٪ من عدد المؤسسات الموجودة في لبنان، واحتلت محافظة جبل لبنان المركز الثاني فنالت ١٥,٣ ٪ من عدد المؤسسات، أمّا المحافظات الأخرى ضمّت أقلّ من ٢٠ ٪ من عدد المؤسسات، ويعتبر هذا التوزيع الجغرافي مضرّاً بالعملية الإنمائية الإقليمية كما يشكل عاملاً مضاعفاً للهجرة الريفية.

---

١ – الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، "التعداد الصناعي في لبنان: النتائج لعام ١٩٦٤"، بيروت، ١٩٦٧. من صفحة ٤٧ حتى ١١٩، وكذلك. فريق الصناعة، "الملف الأساسي لأوضاع الصناعة اللبنانية وآفاق تطورها"، مصدر سابق، ص ٢٩ . وقد استكملنا الجدول لعام ١٩٧٢ من كتاب " القطاع الصناعي في لبنان .. "، لإيلي يشوعي، مرجع سابق، ص ٥١ .

ثانياً: كما تتركز معظم المؤسسات الصناعية حسب إحصاء ١٩٦٧ الذي أجراه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في محافظتي بيروت وجبل لبنان، وتبين من الإحصاء أن محافظة بيروت تضم ٤٢ ٪ من عدد المؤسسات، وهي أعلى نسبة إذا قورنت بباقي المحافظات، تليها محافظة جبل لبنان التي نالت نسبة ٣٤،٥ ٪ بالنسبة إلى عدد المؤسسات. أما المحافظات الثلاث الباقية الشمال والجنوب والبقاع فقد نالت ٢٣ ٪ من عدد المؤسسات، وبهذا اتضح أن نمو الصناعة اللبنانية في العاصمة أدّى إلى أن تكون المركز الأساسي للنشاط التجاري والمالي، بينما بدا التأخر مسيطراً في بقية المناطق وخاصة في الريف الذي انجذب شبابه للعمل في المناطق التي يتركز فيها الرأسمال الصناعي.

ثالثاً: يبين التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصناعية حسب الإحصاء الذي أجراه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عام ١٩٧٢، أن محافظة بيروت ظلّت تحتل مركز استقطاب للمؤسسات الصناعية، واستأثرت بالحصة الكبرى، وذلك على حساب بقية المحافظات الأخرى التي شهدت ميلاً نحو الانخفاض وخاصة محافظة جبل لبنان. ويظهر هذا الجدول التطور غير المتكافئ، كما يفسر جيداً أن النشاطات السياسية والاقتصادية تتركز في العاصمة بيروت، أن العاصمة تجذب دائماً توظيفات الرساميل وذلك تبعاً لمعدل الربح الأكثر ارتفاعاً وسرعة.

رابعاً: بالرغم من وجود فوارق بين أعوام ١٩٦٤ – ١٩٧٢، يمكن القول إن العاصمة بيروت كانت دائماً تستأثر بالعدد الأكبر من حجم المؤسسات الصناعية، وهذا يعني أنها شكلت نقطة الثقل الأساسية في الصناعة اللبنانية، فيما قابلها نشاط صناعي محدود أو شبه معدوم في بقية المحافظات. وهذه الفوارق تشكل نقطة هامة، إذ إنها تساعد على تشجيع إنشاء مؤسسات صناعية وإمكانية زيادة عددها خارج العاصمة نحو بقية المحافظات، وخاصة إذا نالت بعض الاهتمام أو الدعم الكافي من الدولة، فيؤدي ذلك لنهوض مستوى الصناعة وزيادة الدخل الوطني.

ويلعب تقسيم العمل بين المناطق الاقتصادية دوراً مهماً في التوزيع المخطط للصناعة إذ تُؤخذ بعين الاعتبار كل العوامل والعناصر الضرورية للإنتاج، ويدخل في عداد هذه العوامل، عوامل طبيعية، وتقنية، وبشرية، وأشكال التنظيم الاجتماعي للإنتاج، وشروط النقل وغيرها. فكل هذه العوامل مرتبطة ببعضها البعض وتشترط جميعها رفع مستوى الإنتاج الاجتماعي، " كما تشكل قضية توزيع القوى المنتجة والميادين الصناعية أحد أهم قضايا التطور الاجتماعي الاقتصادي في البلدان النامية... وفي لبنان، حيث تعاني بعض المناطق اللبنانية من سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وحيث تتعاظم الهجرة من هذه المناطق إلى الخارج، وإلى بيروت وضواحيها بشكل خاص حيث تتركز الصناعة وتتجمع معظم الثروة الوطنية للبلد، في

ظل جميع هذه الظروف والعوامل تحتل قضية توزيع القوى المنتجة والصناعة اللبنانية مكاناً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية في لبنان" [1].

إذن فسياسة إنشاء مناطق صناعية في بقية المحافظات تؤمّن فيها التجهيزات الأساسية من أرض وكهرباء وماء ووسائل نقل، تلعب دوراً اساسياً في إنماء المناطق الريفية، كما أنها تعتبر أكثر أهمية من سياسة الإعفاء الضريبي.

وتجدر الإشارة، إلى أن هذه المنشآت الصناعية، توزعت ملكيتها بأشكال مختلفة واتخذت الصفة القانونية، فكانت موزعة بين ملكية فردية، وشركة تضامن، وشركة مغفلة، وشركة توصية، ويبرز بالجدول التالي نسبة توزّع كلّ منها:

جدول رقم (٥) توزع ملكية المؤسسات الصناعية بالشكل القانوني [2]

الشكل القانوني	عدد المؤسسات	النسبة المئوية
ملكية فردية	١١٤٥	٥٤,٦ ٪
شركة تضامن	٧٧٦	٣٦,٩ ٪
شركة مغفلة	٦١	٢,٩ ٪
شركة توصية	٩٨	٤,٧ ٪
أنواع أخرى	١٩	٠,٩ ٪
المجموع	٢٠٩٩	١٠٠ ٪

يظهر هذا الجدول أن النسبة العالية من المؤسسات الصناعية ذات ملكية فردية، أي أن معظم هذه المنشآت جاءت نتيجة عمل فردي وشخصي، بمعنى أنها لا تستعين بخبرة غيرها في الشؤون الإدارية والصناعية، ويلاحظ أن حوالي ٥٤,٦ ٪ تملكها أفراد، وأن ٣٧ ٪ تملكها شركات تضامن، بينما شكلت الشركات المغفلة ٣ ٪ من النسبة العددية لحجم المؤسسات في لبنان، كما أن حوالي ٤,٧ ٪ تملكتها شركات توصية، أما نسبة الشركات من أنواع أخرى فقد بلغت ١ ٪ فقط.

لهذا يمكن الاستنتاج أن المصانع التي يملكها الأفراد كثيرة، ويغلب عليها الاتجاه الحرفي، وتتميز بعدم القدرة على التصدير الخارجي، لأنها لا تستطيع مزاحمة البضائع الأجنبية وحتى البضائع الوطنية الأكثر تطوراً، يعود ذلك إلى فقرها بوجود الآلات الحديثة، المتطورة لأنها مكلفة جداً. وهذا يؤدي بالطبع إلى انخفاض إنتاجيتها، وخاصة بسبب صعوبة الحصول على التسليفات والأموال اللازمة لتحسين نوعية إنتاجها لتتمكن على الأقل من

١ – طلال البابا "قضايا تطور الصناعة..."، مصدر سابق، ص: ٣٩ – ٤٠.

٢ – الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، "المجموعة الإحصائية لعام ١٩٧٣"، مصدر سابق، ص ١٥٢.

مساواة البضائع الوطنية تطوّراً، ولكي تستطيع مواجهة مزاحمة البضائع الأجنبية، إذ إن المصارف تتجه نحو دعم المؤسسات الكبيرة الحجم والقوية، لأنها مضمونة النتائج، من حيث ضمان استعادة أموالها المسلفة.

كما أن التطور في ملكية التضامن التي بلغت نسبتها ٣٧ ٪ تظهر إيجابية في ذلك، إذ يعمل في الواحدة منها أكثر من ٥٠ عاملاً، وهي تملك المعدات والآلات الأكثر تطوراً وحداثة، وهذا بدوره يرفع من إنتاجية العمل في هذه المؤسسات. ومن جهة أخرى يمكن استنتاج النقاط التالية:

أولاً : لم تستطع المؤسسات الصناعية والحرفية الصغيرة، رغم انتشارها الواسع أن تدفع الصناعة اللبنانية بعجلات سريعة إلى التطور، وذلك لأسباب عدة منها: عدم قدرتها على المزاحمة وإنتاجية العمل فيها، وفقدانها الدعم اللازم من قبل الدولة.

ثانياً : تجري في ملكية المؤسسات الصناعية عملية تمركز للقطاع الخاص ويرافق ذلك تطور سريع للعلاقات الإنتاجية في الصناعة.

ثالثاً : " يلاحظ في الصناعة اللبنانية غياب تام للقطاع العام، ما عدا وجوده في الكهرباء.. في البلدان النامية يختلف الاقتصاديون حول دور القطاع العام ووجوده في الصناعة، فمنهم من يرى ضرورة وجوده، ومنهم من يرى العكس، ولكلا الفريقين منطلقاته ومفاهيمه الخاصة.

رابعاً : إن تحليل تطور شكل الملكية، حيث يتغلب الطابع العائلي الحرفي بشكل واسع، يعطينا إمكانية لاستنتاج التالي، وهو أن الصناعة اللبنانية في ظل تغلب هذا الشكل للملكية تقف في تطورها صعوبات جدية تعرقل عملية تحولها إلى صناعة حديثة متطورة، وتحدد تبعيتها للسوق العالمية" [1].

هذا الارتفاع في عدد المؤسسات ترافق مع حركة ناشطة في عملية المبيعات والمشتريات، واختلف مع حجم المنشآت الصناعية. والجدول التالي يبرز الفرق الحاصل في الكمية فيما بينها مع القيمة المضافة إليها.

١ – طلال البابا "قضايا الصناعة الوطنية..." مصدر سابق، ص ٣١.

جدول رقم (٦) الفرق بين المبيعات والمشتريات والقيمة المضافة بآلاف الليرات بالنسبة لمتوسط عدد العمال[1]

متوسط عدد العمال	المشتريات	المبيعات	القيمة المضافة
٥ — ٩	٤٨٤٨٨	٧٧٣٣٤	٢٨٨٤٦
١٠ — ٢٤	٨٦١١٩	١٤٠٦٦٨	٥٤٥٤٩
٢٥ — ٤٩	٩٠٩٤١	١٤٢٩٩١	٥٢٠٢٠
٥٠ فأكثر	٣٢٤٦١٣	٥٠١٤٩٥	١٧٦٨٨٢

يلاحظ في الجدول أن حركة المشتريات والمبيعات كانت ناشطة في المصانع ذات الحجم الكبير التي يبلغ متوسط عدد عمالها ٥٠ عاملاً وأكثر، وهذا يدل على أن توسع إنتاجها يعود إلى سبب وجود الآلات الضخمة الحديثة والمتميزة بنوعيتها وحسن جودتها، إذ بلغت المشتريات فيها ٣٢٤٦١٣ ل.ل. والمبيعات ٥٠١٤٩٥ ل.ل. في حين أخذت تنخفض مع تضاؤل نسبة عدد العمال وصغر حجم المؤسسات أو المصانع. ففي المصانع التي قل عدد عمالها عن ٥٠ عاملاً أي ما بين (٢٥-٤٩) عاملاً كانت حركة المشتريات كانت قد بلغت ٩٠٩٤١ ل.ل. والمبيعات ١٤٢٩٩١، والقيمة المضافة إليها كانت ٥٢٠٥٠ ل.ل. أي أقل بكثير من النصف بالنسبة الى المصانع التي تخطى عدد عمالها ٥٠ عاملاً. أمّا المصانع التي كان عدد عمالها ما بين (١٠ و٢٤) عاملاً فإن المشتريات بلغت ٨٦١١٩ ل.ل. والمبيعات ١٤٠٦٦٨ ل.ل. والقيمة المضافة تقاربت قليلاً من المؤسسات التي تراوح عدد عمالها ما بين (٢٥ – ٤٩) عاملاً. إلا أن هذه المصانع التي كان متوسط عدد عمالها ما بين (٥ – ٩) عمال كانت المشتريات والمبيعات والقيمة المضافة فيها قد احتلت أدنى درجة بين كل المنشآت، إذ كانت المشتريات ٤٨٤٨٨ ل.ل. والمبيعات ٧٧٣٣٤، والقيمة المضافة ٢٨٨٤٦ ل.ل، وهذا يعود إلى استعمال الآلات القديمة والمستعملة التي تؤدي إلى قلة الإنتاج.

إذاً، تستطيع الصناعة المشاركة في تحقيق النمو الاقتصادي، وتؤدي إلى تحقيق فرص عمل دائمة ومتنوعة، وتساعد على تخفيض بعض عجز الميزان التجاري، و" تساهم بواسطة القيمة المضافة إلى تحققها في رفع مستوى الدخل الوطني، والقيمة المضافة هي التي تضيفها الصناعات إلى المواد الأولية والخامات، والمداخلات، لإنتاج سلع نهائية أو نصف مصنعة بواسطة تجهيزاتها وموظفيها وأساليب إدارتها، وترتفع القيمة المضافة مع تزايد حداثة التجهيزات ومهارات العمال وفاعلية طرائق إدارة الإنتاج" [2].

[1] – الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم "المجموعة الإحصائية لعام ١٩٧٣"، مصدر سابق، ص ١٥٩.

[2] – إيلي يشوعي ، "القطاع الصناعي في لبنان..."، مرجع سابق، ص ٣٩.

الصادرات الصناعية

يلعب التصدير دوراً مهماً وأساسياً في عملية التنمية الاقتصادية، لأن نسبة ارتفاع حجم الصادرات ترتبط برفع قيمة الدخل القومي، كما ان عملية التصدير تشكل المصدر الرئيسي والمرتكزَ الثابت لتأمين العملات الأجنبية التي تحتاج إليها البلاد لأعمال التنمية الاقتصادية، أضف إلى ذلك أنها تؤمن فرصَ عمل جديدة للعديد من أبناء البلد، كما أن ارتفاع حجم الصادرات إلىالخارج يساعد كثيراً في اجتذاب رساميل جديدة إلى القطاع الصناعي، وتبرز أهمية التصدير بالنسبة إلى القطاع الصناعي في لبنان بصورة خاصة في أمرين رئيسيين:

أولاً : يعتبر التصدير ضرورة حياتية بالنسبة إلى الصناعة اللبنانية،فاستثناء المصانع التي لا يتجاوز عددها أصابع اليد الواحدة، تعمل معظم المصانع اللبنانية بأقل من ثلثي طاقتها الإنتاجية بسبب ضعف التصريف.

فالسوق المحلية في لبنان ضيقة حجماً ونوعاً، ولاسيّما مع تدفق الاستيراد من الخارج مما يزيد الضيق في مجالات التصريف في السوق المحلية. ويجبر هذا الوضع المصانع الوطنية على العمل بجزء من طاقتها الإنتاجية، مما يؤدي إلى ارتفاع كلفة الإنتاج اللبناني وإضعاف قدرته على المنافسة، ويبقى المجال المناسب للخروج من هذا الوضع هو فتح أسواق جديدة تمكن المصانع الوطنية من استغلال طاقتها الإنتاجية استغلالاً اقتصادياً من شأنه خفض كلفة الإنتاج وتخفيض الأسعار.

ثانياً : " إن الثروات الطبيعية في لبنان ضئيلة، ويبقى أن الصادرات الصناعية هي المرتكز الأساسي لتأمين الحصول على العملات الأجنبية اللازمة لتمويل مختلف حاجات التنمية، فمعظم الدول حررت سياستها النقدية ولم يعد ثمة مجال يذكر للربح عن طريق تجارة العملات، كما أن أبواب الهجرة قد أوصدت، أو كادت، فضلاً عن الأضرار الوطنية للهجرة" [1].

وبما أن كل محاولة للبحث في أحوال الصناعة اللبنانية، بالنسبة إلى فترة معينة من الزمن، تصطدم بانعدام المعلومات الإحصائية التي يمكن الركون إليها، أكانت عن كميات الإنتاج الصناعي الفعلية، أم عن قدرة المصانع على الإنتاج، أم عن أسعار الكلفة وأسعار البيع وكميات المواد الأولية، والمصنوعات المخزونة؛ كان الاعتماد على المحاولة القيّمة التي قام بها رئيس الدائرة الفنية سابقاً في وزارة الصناعة، شكري غبريال، في عملية إبراز بعض المعلومات الأساسية التي تفيد الباحثين في مسألة الصناعة في لبنان، فالجدول التالي يوضح تطور الإنتاج الصناعي من خلال عملية التصدير.

[1] – نبيل اللاذقي، أمين سر جمعية الصناعيين، "الصادرات الصناعية في الأسواق الخارجية" ، بحث منشور في جريدة "النهار الاقتصادي والمالي"، الصادر في أول تشرين الثاني ١٩٧٢، ص ٤٨.

جدول رقم (٧) تطور صاردات المنتجات الصناعية ما بين أعوام ١٩٦١ - ١٩٧٢ [١]

السنة	عدد الأطنان	القيمة بالليرة اللبنانية
١٩٦١	١٥٣٠١	١٨,٥١٤,٦٢٥
١٩٦٢	٢٦٠١٩	٢١,٩١١,١٦٠
١٩٦٣	٥٧٤٩٣	٢٥,٠٢٠,٦١٩
١٩٦٤	٧٩٩١٦	٤٥.٧٥٢,٢٣١
١٩٦٥	٨٠٤٧١	٦٠,٤٢٥,٦١٠
١٩٦٦	١٢٦٠٧٩	٦٨,٩٥٦,١٥١
١٩٦٧	١٤٦٥٤٦	٨٧,٤٠٧,٧٦٣
١٩٦٨	١٥٤٤٩٢	١٢٨,٥٥١,٧١١
١٩٦٩	٤٢٢٨٤٨	١٦٦,٠٥١,٥٨٥
١٩٧٠	٣٦٦١٦٥	٢٠٨,٣٠٤,٩٨٧
١٩٧١	٦٩٥٢٤٢	٢٦١,٧١٩,٠٨٩
١٩٧٢	٥٠٦٦٦٩	٣٤٥,٤٤٨,٩٣٢

لقد أظهر هذا الجدول التطور الذي حققته الصناعة اللبنانية من خلال صادراتها ما بين أعوام ١٩٦١ و١٩٧٢، إذ بيّن القفزات المدهشة، خاصة ما بين عامي ١٩٦٤ و١٩٧٢. ففي الوقت الذي كانت تزداد فيه القيمة نسبياً سنة ١٩٦١ وسنة ١٩٦٣ من ١٨,٥١٤,٦٥٢ إلى ٢٥,٠٢٠,٦١٩ ل.ل، جاء الازدياد المضاعف ما بعد عام ١٩٦٣ إذ أخذت ترتفع بشكل تصاعدي في سنة ١٩٦٤ إلى ٤٥,٧٥٢,٣٠١ ل.ل، واستمرت في ارتفاعها في عام ١٩٦٨ حتى وصلت إلى ١٢٨,٥٥١,٧١١ل.ل، وتابعت قفزتها في عام ١٩٧٢ حتى سجلت ٣٤٥,٤٤٨,٩٣٢ ل.ل. أي أن هذا الارتفاع يعطي صورة واضحة عن التحسن في النوعية الإنتاجية لمختلف الفروع. وحسب مصادر جمعية الصناعيين فإن حجم الصادرات الصناعية سجل ارتفاعاً مذهلاً في عام ١٩٧٤، إذ بلغت "٨٢٧,١٢٩,٣٢١ ل.ل. مقابل ما قيمته ٤٤٦,٩٤١,٨٦٥ عام ١٩٧٣ و٣٤٦,٥٨٥,٢٩٣ عام ١٩٧٢، أي بزيادة قدرها ٨٥ ٪ و١٠٥ ٪ عن عامي ١٩٧٣ و١٩٧٢ على التوالي" [٢].

---

[١] - S.B. Gibryl , "Industrial prospect in Lebanon",sans éditions, Beyrouth, 1973, P 13.

[٢] – تقرير صادر عن جمعية الصناعيين اللبنانيين "في خدمة الصناعة خلال عامين" ايار ١٩٧٥ان ص ١٢، ويشير إلى أن إحصاءات وزارة الصناعة والنفط "لا تعطي الصورة الكاملة بالنسبة للقيمة الحقيقية للصادرات الصناعية. ذلك أن هذه الإحصاءات تمثل المنتجات التي تحتاج إلى فواتير وشهادات منشأ مصدقة من الوزارة. ومن المعلوم ان العديد من البلدان التي نصدر إليها لا تتطلب مثل هذا التصديق لا سيما بالنسبة للبلدان الإفريقية والبلدان=

والجدول التالي يبيّن تطور الصادرات الصناعية والتي تظهر فقدان التقديرات الدقيقة للإحصاءات التي تنوعت مصادرها.

جدول رقم (٨) تطور قيمة الصادرات الصناعية والقيمة الإنتاجية

ما بين أعوام ١٩٦٤ – ١٩٧٠ [١]

السنة	قيمة الإنتاج بملايين الليرات اللبنانية	قيمة الصادرات الصناعية بملايين الليرات اللبنانية
١٩٦٤	١٠٥٩	١٢٥
١٩٦٥	١١٨٩	١٤٦
١٩٦٦	١٣١١	١٦٥
١٩٦٧	١٢٨٠	١٩٦
١٩٦٨	١٤٢١	٢٣٨
١٩٦٩	١٥٥٦	٢٨٩
١٩٧٠	١٦٩٧	٣١١

يبيّن الجدول، بالرغم من اختلاف المصادر وعدم الإحصاءات الدقيقة، الارتفاع المتزايد لقيمة الإنتاج الصناعي وقيمة حجم الصادرات الصناعية، فالتحسن في النوعية ظهر من خلال التطور في حجم عملية الإنتاج التي ارتفعت من ١٠٥٩ مليون ل.ل. عام ١٩٦٤ إلى ١٦٩٧ مليون ل.ل. عام ١٩٧٠، وسجل ارتفاعاً يقدر بـ ٦٠ ٪ ما بين عام ١٩٦٤ و١٩٧٠ وبمتوسط سنوي ٨ ٪ ، وكذلك حجم الصادرات الذي ارتفع من ١٢٥ مليون ل.ل. عام ١٩٦٤ إلى ٣١١ مليون ل.ل. عام ١٩٧٠، إذ سجل ارتفاعاً كبيراً خاصة خلال ثلاث السنوات الأخيرة ١٩٦٨–١٩٧٠، وبذلك تكون قيمة المصدَّرات قد ازدادت بنسبة ١٤٨ مليوناً وبمتوسط قدره ١٧ ٪ .

أما الجدول التالي فإنه يبين توزع الصادرات اللبنانية ونسبة كل صناعة بالنسبة إلى مجموع الصادرات:

= الأوروبية باستثناء المنتجات التي تحصل على تخفيضات جمركية في تلك البلدان سواء بموجب الاتفاق مع مجلس السوق الأوروبية المشتركة أو بموجب نظام الأفضليات المعمم. كما وأن بلدان الأميركيتين لا تحتاج في أغلب الأحيان إلى مثل هذا التصديق. بناء على ذلك ينبغي للحصول على صورة أكثر مطابقة للواقع بالنسبة لقيمة الصادرات الصناعية اللبنانية زيادة أرقام وزارة الصناعة نسبة ٢٥ ٪ على أقل تقدير".

[١] – الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، "خطة التنمية السداسية ١٩٧٢ – ١٩٧٧"، مصدر سابق، ص ٥٢.

جدول رقم (٩) تطور صادرات بعض الصناعات الرئيسية اللبنانية ونسبتها إلى مجموع الصادرات القيمة بالاف الليرات اللبنانية ما بين أعوام ١٩٦٠-١٩٧١[١]

نوع البضاعة	١٩٦٠ القيمة	النسبة المئوية	١٩٦٥ القيمة	النسبة المئوية	١٩٧٠ القيمة	النسبة المئوية	١٩٧١ القيمة	النسبة المئوية
المواد الغذائية	١,٢٤٥	٪ ٣,٢	٥,١٥٧	٪ ٦,٦	٢٩,٧٣٥	٪ ١٠,٩	٣٤,٧٢٧	٪ ١٠.٢
الجلود والصناعة الجلدية	٧,٣٥٥	٪ ١٨,٦	٩,٨٠١	٪ ١٢,٦	٢٠,٣٩٨	٪ ٧,٤	٢٩.٧٧٣	٪ ٨.٧
الصناعات الورقية والمطبوعات	٢,٩٨٥	٪ ٧,٦	٥,٧٢٥	٪ ٧,٥	٢٠,٧٩٥	٪ ٧,٦	٢٦,٤٨٧	٪ ٧,٨
الصناعات الكيميائية	١,٤٦١	٪ ٣,٦	٢,٥٨٣	٪ ٣,٤	٢١,٤٨٥	٪ ٧,٩	٣١,٨٨٤	٪ ٩.٣
مصنوعات من البلاستيك	١٥٨	٪ ٠.٤	٩٤٧	٪ ١,٢	٤.٢٧٢	٪ ١.٦	٦.٠٤٤	٪ ١.٩
الغزل والنسيج	٤.١٨٤	٪ ١٠.٦	٦,٥٠٨	٪ ٨,٤	٣٧,٤٣٤	٪ ١٣,٨	٥٨.٦٥٢	٪ ١٧.٢
المفروشات الخشبية	٧٥٢	٪ ١,٩	٩٢٩	٪ ١,٢	٤,٢٢٥	٪ ١,٥	٥,٤٢٦	٪ ١.١
الصناعات المعدنية	٤,٧٤١	٪ ١١,٩	١٦,٣٧١	٪ ٢١,١	٤٦,٧٢١	٪ ١٧,٢	٧٤.١٩٥	٪ ٢١.٦
الاسمنت	٤,٥٥١	٪ ١١.٦	٢.١٤٣	٪ ٢,٧	٢٢.١٣٩	٪ ٨,٢	٢٣.٩٧١	٪ ٦.٩
صناعات اخرى	١٢.٠٨٩	٪ ٣٠,٦	٢٧,٥١٥	٪ ٣٥,٣	٦٥,٢٥١	٪ ٢٣,٩	٥٢.٢٨٥	٪ ١٥.٣
المجموع	٣٩,٥٢١	٪ ١٠٠	٧٧.٦٧٩	٪ ١٠٠	٢٧٢,٤٥٥	٪ ١٠٠	٣٤٣.٤٤٤	٪ ١٠٠

يفيد هذا الجدول أن مجمل الصادرات اللبنانية قد حققت تطوراً ملحوظاً ما بين عامي ١٩٦٠ و١٩٧١، ولكن الصناعات المعدنية أظهرت تقدماً كبيراً إذ قفزت قيمتها من ٤,٧٤١ ألف ليرة عام ١٩٦٠ إلى حوالي ٧٤,١٩٥ ألف ليرة عام ١٩٧١، محققة بذلك المرتبة الأولى في ذلك العام، ويعود ذلك حسب تقرير أمين سر جمعية الصناعيين، إلى إنشاء صناعات جديدة كثيرة خلال هذه الفترة، كان أبرزها صناعة الألمنيوم، وصناعة الفولاذ، واستحداث معظم مصانع صب الحديد ويلاحظ أن صادرات لبنان قد قفزت من منتجات صناعة الغزل والنسيج، واحتلت المرتبة الثانية، وسجلت ارتفاعاً من ٤١٨٤ ألف ليرة عام ١٩٦٠ إلى حوالي ٥٨,٦٥٢ ألف ليرة عام ١٩٧١. كما شهدت الصناعات الأخرى المنجمية وغيرها تراجعاً في عام ١٩٧١ إلى ٥٢,٢٨٥ ألف ليرة، بعد أن كانت قد وصلت في عام ١٩٧٠ إلى حوالي ٦٥,٢٥١ ألف ليرة، إلا أنها بقيت تحتل المركز الثالث من حيث الصدارة.

[١] - تقرير صادر عن أمين سر جمعية الصناعيين، "الصادرات الصناعية..."، مرجع سابق، ص ٣٩.

واتضح كذلك أن صادرات لبنان من المواد الغذائية بلغت حوالي ٢٨ ضعفاً عام ١٩٧٠ واستمرت في تصاعدها في عام ١٩٧١ حتى وصلت إلى ٣٤,٧٢٧ ألف ليرة، ويعزو أمين سر جمعية الصناعيين هذا الارتفاع إلى قيام صناعات جديدة على أحدث الطرق الفنية، أبرزها صناعة عصير الفاكهة، واستحداث معظم المحضرات الغذائية المنوعة.

كما ارتفعت الصادرات الكيماوية، وخصوصاً صناعة الأسمدة الكيمائية وصناعة الأدوية من ١٤٦١ ألف ليرة عام ١٩٦٠ إلى حوالي ٣١,٨٨٤ ألف ليرة عام ١٩٧، كذلك تطورت صناعة الجلود والصناعات المتفرعة عنها تطوراً جذرياً فبلغت في عام ١٩٧١ما يقارب ٢٩,٧٧٣ ألف ليرة، فيما كانت في عام ١٩٦٠ حوالي ٧,٣٥٥ ألف ليرة.

ويلاحظ أيضاً أن صادرات لبنان من الإسمنت فاقت عام ١٩٧١ خمسة أضعاف ما كانت عليه في عام ١٩٦٠، ويعود هذا الارتفاع بقيمة الصادرات إلى سببين رئيسيين:

"**الأول**: إنشاء مصنع الكتروني حديث لإنتاج الإسمنت.

الثاني: السعر المنخفض للفيول أويل الذي حدد لمصانع الإسمنت"[١].

أما بالنسبة لسنوات ١٩٧٣ و١٩٧٤ فقد أصدرت جمعية الصناعيين اللبنانيين تقريراً في عام ١٩٧٥، تظهر فيه توزع الصادرات الصناعية اللبنانية وتطورها خلال هذين العامين. بينت أن المنتجات المعدنية احتفظت بمركز الصدارة بين الصادرات الصناعية اللبنانية. كما أنها سجلت قفزة كبيرة خلال عام ١٩٧٤ بصورة خاصة، إذ بلغت قيمة الصادرات من هذه المنتجات خلال ذلك العام حوالي "٢٦٦ مليون ل.ل. أي ما يعادل ٣٢,٢٤ ٪ من مجموع الصادرات بنسبة ٢١,٩٥ ٪ لعام ١٩٧٣، كذلك ارتفعت قيمة صادراتنا من صناعات الغزل والنسيج من ٩٩ مليون ل.ل. عام ١٩٧٢ إلى ١٢٦ مليون عام ١٩٧٤، ولكن نسبة قيمة المصدر منها عام ١٩٧٤ إلى مجموع الصادرات انخفض إلى ١٥,٣٣ ٪ مقابل ٢١,٦ ٪ لعام ١٩٧٣، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى توقف العمل بقانون دعم صادرات بعض منتجات الغزل والنسيج، وسجلت صادرات منتجات الصناعات المنجمية غير المعدنية ارتفاعاً ملحوظاً خلال عام ١٩٧٤، فبلغت قيمة المصدر من هذه المنتجات حوالي ١٠٧ ملايين ل.ل. مقابل ٣٥ مليون ل.ل. لعام ١٩٧٣، أي بزيادة ثلاثة أضعاف عما كانت عليه عام ١٩٧٣، وحافظت باقي الصناعات على مستواها"[٢].

يُظهر هذا الارتفاع الملحوظ تطور الصناعة اللبنانية، وهي دليل على التقدم الاقتصادي وإن لم تزل محدودة، ولكنها في الحقيقة لم ترفع من حصة الناتج القومي المحلي

[١] - تقرير أمين سر جمعية الصناعيين، "الصادرات الصناعية..."، مرجع سابق، ص ٥.
[٢] - تقرير جمعية الصناعيين اللبنانيين، "في خدمة الصناعة..."، مصدر سابق، ص: ١٢ - ١٤.

لحصة الصناعة، ولم تغير الاتجاهات الأساسية لتطور حصة القطاع الصناعي بالنسبة إلى القطاع الخدماتي- التجاري، إن هذا لدليلٌ من دلائل ضعف هذا القطاع الذي هو من مظاهر التخلف الأساسية، لأن نسبته ما تزال ضئيلة بالنسبة إلى البلدان الصناعية التي هي في طريق التصنيع.

أسواق الصادرات الصناعية اللبنانية

شهدت الصادرات الصناعية اللبنانية إلى البلدان الخليجية تطوراً كبيراً، وكانت تحتل مركز الصدارة بالنسبة إلى الدول التي يصدر إليها الإنتاج الصناعي اللبناني، ويعود هذا التطور إلى الطلب المتزايد من قبل الأسواق العربية، فدول الشرق الأوسط العربية، (السعودية، العراق، سوريا، الأردن، الكويت)، تشكل أضخم سوق للمنتجات اللبنانية، وتعتبر المملكة السعودية البلد المستورد الأول للإنتاج الصناعي اللبناني. وهذا الجدول يوضح حصة البلدان العربية في الشرق الأوسط:

جدول رقم (١٠) اهم أسواق الصادرات اللبنانية ونسبتها المئوية من مجمل الصادرات اللبنانية بملايين الليرات ما بين أعوام ١٩٦٦-١٩٧٠[١]

	السعودية	العراق	الأردن	سوريا	الكويت	مصر	مجموعها	مجمل
١٩٦٦ القيمة	٢٨,٢	١٢,٢	١٢,٣	٥,٣	٠,٨	٠,٥	٥٩,٣	١٦٥,١
النسبة المئوية	١٧,١ ٪	٧,٤ ٪	٧,٤ ٪	٣,٢ ٪	٠,٥ ٪	٠,٣ ٪	٣٥,٩ ٪	١٠٠ ٪
١٩٦٧ القيمة	٣٨,٤	١٣,١	١١,٣	٥,٨	٣,٣	١,٥	٧٣,٤	١٩٦,١
النسبة المئوية	١٩,٦ ٪	٦,٧ ٪	٥,٨ ٪	٢,٩ ٪	١,٧ ٪	٠,٧ ٪	٣٧,٤ ٪	١٠٠ ٪
١٩٦٨ القيمة	٥٤,٩	٢٧,٧	١٨,٥	٩,٧	٥,٣	٠,٣	١١٦,٤	٢٣٨,٢
النسبة المئوية	٢٣,٠ ٪	١١,٦ ٪	٧,٨ ٪	٤,١ ٪	٢,٢ ٪	٠,١ ٪	٤٨,٨ ٪	١٠٠ ٪
١٩٦٩ القيمة	٧٠,٨	٣٣,١	١٥,٥	٢٢,٦	٧,٢	١,١	١٥٠,٣	٢٨٨,٩
النسبة المئوية	٢٤,٥ ٪	١١,٤ ٪	٥,٤ ٪	٧,٨ ٪	٢,٥ ٪	٠,٤ ٪	٥٢,٠ ٪	١٠٠ ٪
١٩٧٠ القيمة	٧٥,٠	٣٩,٨	١٧,٣	١٦,١	١٩,٤	٤,٣	١٧١,٩	٣٥٤,٥
النسبة المئوية	٢١,١ ٪	١١,٢ ٪	٤,٩ ٪	٤,٥ ٪	٥,٥ ٪	١,٢ ٪	٤٨,٤ ٪	١٠٠ ٪

---

١ - محمد خير دوغان، "تنويع الصادرات في لبنان من حيث الإنتاج والتسويق"، الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، بيروت، ١٩٧٣، ص ١٦.

يُستنتج من الجدول رقم (١٠) النتائج التالية:

تبين أن نسبة الصادرات الصناعية اللبنانية إلى الدول العربية تراوحت ما بين ٣٥,٩ ٪ و٥٢ ٪ من مجمل الصادرات الصناعية، وقد شهدت تطوراً ملحوظاً ما بين أعوام ١٩٦٦ و١٩٧٠، إذ قفزت القيمة المصدرة من ٥٩,٣ مليون ليرة إلى ١٧١,٩ مليون ليرة لبنانية. أي قفزت خلال عدة سنوات ما يعادل ثلاثة أضعاف تقريباً.

احتلت السعودية المرتبة الأولى من بين الدول العربية الستّ إذ تراوحت نسبة ما استوردته من لبنان ما بين ١٧,١ ٪ و٢٤,٥ ٪.

يأتي العراق في المرتبة الثانية بعد السعودية إذ بلغت نسبة مستورداته ما بين ٧,٤ ٪ و١١,٢ ٪ وهذا دليل على التقدم في نسبة الصادرات.

أما الأردن فقد شهدت مستورداته تراجعاً خلال هذه السنوات ما بين ١٩٦٦ و١٩٧٠ من ٧,٤ ٪ إلى ٤,٩ ٪ في حين سجلت سوريا بعض التقدم إذ ارتفعت نسبة مستورداتها من ٣,٢ ٪ عام ١٩٦٦ إلى ٤,٥ ٪ عام ١٩٧٠، رغم أن المصدرات إليها بلغت الـ ٧ ٪ عام ١٩٦٩.

ومما يلفت النظر أن الكويت بالرغم من ضآلة مستورداتها الصناعية، التي كانت عام ١٩٦٦ حوالي ٠,٥ ٪، فقد طرأ عليها تقدمٌ كبير في عام ١٩٧٠ إذ وصلت إلى ٥,٥ ٪ في حين أن مستوردات مصر شهدت أقل نسبة بالنسبة للبلدان العربية الستّ، إذ تراوحت المصدرات إليها ما بين ٠,٣ ٪ و١,٢ ٪ من مجمل المنتجات اللبنانية المتجهة نحو السوق العربية.

والملاحظ أن صادرات لبنان الصناعية إلى البلدان العربية في العامين ١٩٧٣ و١٩٧٤ بلغت "٨٥ ٪ و٨٢ ٪ على التوالي، وتشكل المملكة العربية السعودية البلد المستورد الأول للإنتاج الصناعي. إذ بلغت نسبة صادراتنا إلى المملكة الشقيقة ٣٥,٢٤ ٪ عام ١٩٧٣ و٣٣,٥ ٪ عام ١٩٧٤. ويلاحظ بصورة خاصة أن نسبة صادراتنا إلى سوريا الشقيقة عام ١٩٧٤ قد ارتفعت بشكل ملحوظ فبلغت ٢١ ٪ بينما كانت بنسبة ٩,٨٦ ٪ عام ١٩٧٣... ويعود السبب الأساسي في ذلك إلى توسع استيراد سوريا لمواد البناء والمواد الغذائية بصورة خاصة على أثر حرب تشرين"[١].

هذا على الصعيد العربي، أما على الصعيد الدولي فإن الصادرات اللبنانية إلى الدول الإفريقية، بما في ذلك دول إفريقيا الوسطى وإفريقيا الشرقية، لم تتجاوز قيمتها عام ١٩٦٠

---

١ - تقرير جمعية الصناعيين اللبنانيين، "في خدمة الصناعة..."، مصدر سابق، ص ١٤.

مبلغ ٢٥٨,٩٢١ ل.ل. ولكن على أثر قيام المعرض التجاري الدولي في نيجيريا عام ١٩٦٢، حاولت جمعية الصناعيين الاشتراك فيه للولوج إلى أسواق الدول الإفريقية، محاولة دراسة أسواق تلك البلدان. وقد ساعدت الجمعية في معظم العلاقات التي قامت بين المستوردين في أسواق البلدان الإفريقية، ومعظمهم من المغتربين اللبنانيين، وبين المصانع الوطنية، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع قيمة الصادرات اللبنانية إلى تلك البلدان في نهاية ١٩٧١ بما يوازي ٦٠ ضعفاً عما كانت عليه قبل عشرة أعوام، ولكن صعوبات الشحن بين لبنان والدول الإفريقية تشكل العقبة الرئيسية التي تحول دون التوسع في التصدير إلى تلك البلدان، إذ "إن مشكلة الشحن ذات شقّين: الأول مادي ويتعلق بارتفاع أكلاف الشحن من لبنان إلى إفريقيا... الشق الثاني وهو مهم جداً بالنسبة إلى المستورد، فمتعلق بعدم انتظام خطوط الشحن... نظراً إلى عدم وجود خطوط شحن بحري منظّمة بين بيروت ومرافئ تلك الدول" [1].

ويضيف تقرير جمعية الصناعيين، أنه فيما يتعلق بالمصدرات اللبنانية إلى السوق الأوروبية المشتركة فقد سجلت ارتفاعاً في مستورداتها بسبب الخفوض الجمركية التي حصلت عليها من لبنان على البضائع المصدرة، وهذا ما أدى إلى تحقق زيادة توازي ٣٤ ضعفاً عما كانت عليه في عام ١٩٦٠، كذلك ارتفعت قيمة صادراتنا إلى بلدان السوق الأوروبية المشتركة من حوالي "٥٣ مليون ليرة لبنانية عام ١٩٧٣ إلى حوالي ٦٧ مليون ليرة لبنانية عام ١٩٧٤"[2]. وهي نسبة ضئيلة إذا ما قيست على مستوى ارتفاع قيمة الصادرات الإجمالية للبنان إلى الخارج.

ويمكن القول إنّ لبنان أقرب إلى تفهم متطلبات الأذواق العربية من المنتج الأجنبي. لذا عليه أن ينوّع في صادراته لتثبيت أقدامه في الأسواق العربية ومنافسة المستوردات الأجنبية في هذه الأذواق، وذلك بالتقيد بالمواصفات والمقاييس المعتمدة في بلدان الأسواق المرغوب الوصول إليها، بسبب ممارسة السياسة الإغراقية للدول المتقدمة التي تمتاز بمستوى الجودة.

قضية التسويق في الإنماء الصناعي

شهدت الصناعة اللبنانية نمواً سريعاً في عملية التصدير الصناعيّ، ممّا أظهر أن المنتوجات الصناعية أخذت تحتل مكاناً مسيطراً في التصدير اللبناني، و يمكن تفسير هذه الظاهرة بالعوامل والاسباب التالية:

[1] – تقرير أمين سر جمعية الصناعيين، "الصادرات الصناعية..."، مرجع سابق، ص ٥٢.

[2] – تقرير جمعية الصناعيين اللبنانيين "في خدمة الصناعة..."، مصدر سابق، ص ١٤.

أولاً : تعود هذه الظاهرة إلى الانتعاش الذي شهدته الصناعة اللبنانية في السنوات الأخيرة، إذ لا يمكن أن يزداد التصدير بدون زيادة الإنتاج، حتى ولو كانت للتصدير، وذلك أدى إلى توسيع السوق الداخلية ورفع القدرة الشرائية، لكنه لم يساعد على تقليص العجز الناتج عن الاستيراد بالشكل المطلوب.

ثانياً : تحمل هذه الظاهرة في طياتها بداية تغييرات جدية في علاقات لبنان الاقتصادية مع البلدان العربية، باتجاه ضرورة التنسيق والتخطيط الاقتصادي معها.

ثالثاً : أدى إقفال قناة السويس بعد حرب حزيران، والصعوبات التي نجمت عنه في علاقات البلدان العربية مع البلدان الأوروبية، إلى تقوية دور لبنان في عملية تلبية متطلبات أسواق البلدان بالبضائع الصناعية.

رابعاً : دفع هروب بعض رؤوس الأموال السورية إلى لبنان إلى استثمارها جميعها في الصناعة باعتبار أن أصحابها يملكون الخبرة الصناعية.

خامساً : وجود أسواق عربية واسعة أمام المنتوجات الصناعية، إذ إن البضائع الصناعية اللبنانية لا تلاقي في هذه الأسواق مزاحمة قوية ضدها كالمزاحمة التي تلاقيها في ذات السوق اللبنانية.

سادساً : " التضخم الذي حصل في قطاع الخدمات مع تقلص حجم الخدمات العامة جعل بعض رؤوس الأموال تتجه نحو الصناعة وشجعتها في ذلك العوامل الإيجابية المذكورة آنفاً.

سابعاً : وجود كوادر صناعية في لبنان متطورة نسبياً أصبحت تملك خبرة لا بأس بها في مجال الصناعات القائمة في لبنان والتي توجه منتوجاتها نحو التصدير بنوعية جديدة". [1]

وإن كانت هذه العوامل قد ساعدت على تطوير حجم التصدير الصناعي، إلا أنّه لا يمكن للتطور أن يستمر ما لم تتخذ الدولة اللبنانية اجراءات تنسيقية وتخطيطية مع البلدان المستوردة، وذلك للدخول في السوق الأوروبية المشتركة.

إن هذه العوامل الإيجابية تتطلب الاهتمام بعملية توزيع الإنتاج اللبناني، المرتبط بتوافر اليد العاملة المتخصصة التي هي ضئيلة جداً في لبنان، والتي يجب إعدادها وتوجيهها حسب متطلبات القطاع الصناعي بغية إكسابها المهارات عن طريق فنيّين مختصين. ويجب أن

[1] – طلال البابا، "قضايا تطور الصناعة الوطنية..."، مصدر سابق، ص: ٥١ – ٥٣.

يتمّ ذلك قبل الدخول في فتح المجال أمام الصناعات واستثمار الأموال فيـها، تجنباً للنكسات وتحسيناً للنوعية.

ويتوجب على لبنان أن ينوع في صادراته من حيث الإنتاج والتسويق، وأن يستفيد من الخبرات والتجارب التي حصلت في هذا المجال عند بعض البلدان النامية، ومن المساعدات الفنية التي تقدمها بعض المنظمات التابعة للأمم المتحدة، كمنظمة التنمية الصناعية (UNIDO)، ومنظمة الأغذية والزراعة (.F.A.O)، لأنه بذلك يجني المنافع الكثيرة. فاذا كان لبنان على الصعيد الاقليمي هو المنطلق الأول في هذا المجال، يمكن اعتباره على الصعيد العالمي أيضاً امتداداً ومحطة طبيعية له، إذ إنه بعد أن تتوصل الصادرات اللبنانية إلى تثبيت أقدامها في الأسواق العربية، وتكتسب من جراء ذلك خبرة ونوعية وقدرة على منافسة المستوردات الأجنبية في هذه الأسواق، تصبح أكثر استعداداً لدخول الأسواق العالمية وبصورة خاصة أسواق الدول المتقدمة.

"هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية يضع دخول الصادرات الوطنية الأسواق العالمية، نتيجة لعملية التفريغ، الأسئلة أمام الصناعة اللبنانية، مما يدفع هذه الأخيرة إلى:

١- إنشاء وتنظيم مراكز أبحاث في كل صناعة غايتها، دراسة متطلبات المستهلكين في الأسواق العالمية التي تريد دخولها، والحصول على المعلومات الضرورية العائدة لها، وتحسين نوعية المنتجات اللبنانية والخدمات المنبثقة عنها.

٢- نقل المعرفة والمهارات نتيجة للاحتكاك والمنافسة بين البضائع الوطنية والبضائع الأجنبية في الأسواق العالمية، الأمر الذي يؤدي إلى البحث عن المنجزات والطرق التكنولوجية في هذا المجال، واستقدام الأساليب الحديثة التي تسرع في تقدم الصناعة والتصنيع.

٣- التقييد بالمواصفات الدولية لاسيما الصحية منها، التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية والتي يعتبر عدم التقيد بها من أهم العوائق التي تحد من إقبال البلدان المتقدمة على منتجات الدول النامية.

٤- الإفادة من النظام العام للتنازلات الجمركية (S.G.P) الذي تطبقه أكثرية البلدان المتقدمة على بعض منتجات البلدان النامية المصدرة إليها وذلك بغية تشجيع هذه الأخيرة ودفعها لتنويع صادراتها عن طريق التركيز على بعض الصناعات وخلقها وتطويرها لأجل الحصول على هذه التنازلات الجمركية".[1]

---

[1] - محمد خير دوغان، "تنويع الصادرات في لبنان..."، مصدر سابق، ص: ٤ - ٥.

تجدر الإشارة هنا إلى أن التسويق هو مهمة اقتصادية تهدف إلى تزويد المستهلك بالسلع والخدمات التي يحتاج إليها أو يطلبها التسويق، وهو في الحقيقة تحقيق تناسق وتوازن بين المنتج الراغب في بيع إنتاجه وبين المستهلك الراغب في هذا الإنتاج.

إلا أن عمليات التسويق يجب أن تكون على اطلاع دائم ومستمر على نوعية السلع والخدمات والكميات المطلوبة منها والأسعار التي يستطيع أن يتحملها صاحب الطلب، لأن كلفة الإنتاج هي عنصر أساسي في نجاح عمليات التسويق إلى جانب جودة ونوعية الإنتاج. إذ المهم في هذا الموضوع هو إنماء المبيعات التي تهدف إلى البحث عن الشاري، عن طريق إيجاد أسواق جديدة تتم حسب الأمور التالية:

"أولاً : يتوجب على المنتج أن يضع تقديراً أولياً لحجم المبيعات المكنة، وهذا الأمر يوجب القيام بدراسات للأسواق.

ثانياً : بعد أن يوضع تقرير أولي عن حجم المبيعات المكنة يستحسن أن يقوم المنتج بإنتاج كمية صغيرة من البضاعة وطرحها في الأسواق بغية استخراج آراء المستهلك فيها والعمل على سد الثغرات قبل التورط في إنتاج كميات وفيرة.

ثالثاً : بعد أن يكون قد وضع في ذهن المنتج كمية المبيعات المرتقبة وبعد أن يكون قد تأكد له تقبل المستهلك لإنتاجه، تأتي الخطوة الثالثة وهي وضع خطة لتأمين المبيعات المرتقبة".[1]

إلا أن هذه الوسائل تواجهها عقبات عدة بسبب ارتفاع كلفة دراسات الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى عدم توافر المعلومات الإحصائية الدقيقة المتعلقة بالأسواق الخارجية، ولاسيما المتعلقة بقابلية هذه الأسواق وقدرتها على استيعاب الفائض من الإنتاج.

أما فيما يتعلق بالسوق المحليّة فهي تعاني ضيق مجالات التصريف فيها، وذلك يعود إلى ضآلة سكان لبنان، وإلى الفروقات الشاسعة في مداخيل الفئات الاجتماعية، لأن ارتفاع أسعار الإنتاج الصناعي اللبناني يشكل عقبة في وجه تسويق هذا الإنتاج. ويمكن القول إن سوق المنتجات الصناعية ينحصر عند سكان بيروت وضواحيها والمدن الرئيسية الأخرى، كما أن تجمع غالبية سكان لبنان في بيروت وضواحيها والمستوى الحياتي المرتفع فيها كان من أسباب تجمع الصناعات فيها. زد على ذلك أن سكان المدن يفضلون، نظراً لاحتكاكهم بالأجانب الحصول على المنتجات المستوردة لاعتقادهم أن هذه الأخيرة تمتاز بالجودة والنوعية. في حين لا تجد المنتجات المحلية سوقاً لها إلا بين الطبقات العاملة والمتوسطة والريفية، "

---

[1] - نبيل اللاذقي، "الإدارة والتسويق ودورهما في الإنماء الصناعي" بحث منشور، لسكرتير جمعية الصناعيين اللبنانيين، في منشورات ندوة الدراسات الإنمائية "الإنماء والتصنيع في لبنان"، مصدر سابق، ص ١٧٢.

الأمر الذي يحدّ من انتشارها ونموها نظراً لضآلة أجور هذه الطبقات من جهة ولارتفاع كلفتها من جهة ثانية، ثم إن كون السوق المحلية ضيقة والأسواق الخارجية ضعيفة جداً، هذا إذا استثنينا البلاد العربية، من شأنه أن يحد من التوسع في الإنتاج والتخصص في كثير من المجالات، ولا بدَّ من الملاحظة أن توسيع السوق الداخلي وتأمين الأسواق الخارجية مع تحسين ظروف المنافسة للمصنوعات اللبنانية أمران متلازمان ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر" [1].

إذاً أمام هذه المشكلة، يبقى المجال مفتوحاً أمام المصانع اللبنانية لكي تعمل على التخفيف من كلفة الإنتاج التي تؤدي إلى الزيادة في حجم المبيعات، والاهتمام بإنماء عملية التصدير، كما يجب اتخاذ الوسائل التي تؤدي إلى تصريف الإنتاج داخلياً وخارجياً، بعد الاهتمام بتحسين نوعيته واستعمال الأساليب والآلات الحديثة.

التمويل الصناعي

تواجه الصناعة اللبنانية نقصاً في القروض الطويلة الأجل التي تحتاج إليها، بالإضافة إلى المعدلات العالية لفائدة القروض التي تمنح في هذا المجال، وهذا يؤدي إلى ضعف موقف لبنان الهادف إلى الارتكاز على التصنيع، وخاصة أن نظام التسليف في لبنان يوجه رأسماله الفائض نحو النشاطات التجارية التي تتطلب قروضاً قصيرة الأجل، ولكنه يعجز عن تقديم القروض المتوسطة والطويلة الأمد اللازمة للنمو الصناعي في المشاريع الصناعية الحديثة التأسيس. إلا أن المصدر الوحيد الذي لا يسدّ الفراغ في هذا المجال وهو محدود الإمكانية "بنك التسليف الزراعي والصناعي والعقاري"، وهو مؤسسة شبه حكومية تقدم قروضاً قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد، لكنها لا تساعد على التنمية الصناعية أو تدفع عجلة تطورها، وهذا ما جعل الحكومة تفكر جدياً بإنشاء "مصرف إنماء صناعي" يمول بمختلف الوسائل بالقروض المتوسطة والطويلة التي تنسجم مع الخطوط العامة لسياسة الدولة الإنمائية.

والجدير بالذكر أن الحكومة قامت على هذا الأساس خلال عام ١٩٦٤، بالتعاون مع البنك الدولي للتعمير والتطوير (BIRD) ومؤسسة النقد الدولي (F.M.I.)، والجمعية المالية الدولية (SFI) باتصالات ودراسات لتأسيس مصرف وطني للإنماء، وقد عرضت نتائج هذه الاتصالات في بيان وجهته بعثة المصرف الدولي برئاسة سوليفان (Soliphane) خلال جمعية عمومية استثنائية لجمعية مصارف لبنان عقدت في ٢٩ نيسان ١٩٦٤.

١ – محمد خير دوغان، "تنويع الصادرات..."، مصدر سابق، ص ٢٤.

ثم إن جمعية مصارف لبنان بعد إعلانها تأييدها المبدئي لإنشاء مصرف وطني للإنماء واستعدادها التام للتعاون في هذا السبيل، عرضت وجهة نظرها القائلة إن هذه المؤسسة المفترض فيها أن تلعب دور مصرف اتصال بين المصارف العاملة في بيروت ومصرف لبنان من جهة أخرى، ولهذا " يجب جمع رأسمالها بمساهمة المصارف العاملة في بيروت والمؤسسات المالية الدولية فقط، وقد عينت لجنة إدارية نتيجة للمشاورات بين الحكومة وبعثة المصرف الدولي ومؤسسة النقد الدولي" [1].

وبقيت هذه اللجنة تواصل أعمالها حتى أظهرت أولى نتائجها مع وصول بعثة التمويل التابعة للبنك الدولي برئاسة السيد دياموند (Diamond) في ٢٨ آذار ١٩٦٧، بصدد إنشاء "المصرف الوطني للإنماء" الذي يسهم فيه البنك الدولي، واجتمعت البعثة خلال وجودها في لبنان ما بين ٢٨ آذار و١٠ نيسان برئيس الحكومة ووزير المالية السيد رشيد كرامي، ووزير التصميم السيد ميشال الخوري واتفق خلال الاجتماعات على الخطوط الرئيسية لإنشاء "بنك وطني للإنماء في لبنان": وعلى أثر ذلك دعيت الهيئات الاقتصادية اللبنانية إلى اجتماع مع أعضاء البعثة، حضره رؤساء جمعيات المصارف والتجار والصناعيين الذين عرضت عليهم الخطوط العريضة لمشروع الاتفاق. وتقرر في نهاية الاجتماع وضع مشروع لإنشاء بنك الإنماء يتبنى النسب التي يجب أن يكتتب بها القطاع الخاص. ومن خلال المحادثات وتشكيل اللجان "ظهر تباين من وجهات النظر، بينما طلب رئيس الجمهورية ضرورة الإسراع في اتخاذ الترتيبات لإنشاء البنك ومعرفة قيمة مساهمة البنك الدولي فيه، وقد ركز رئيس الحكومة في حديثه على معرفة ما إذا كان بالإمكان إيجاد حل جذري لمشكلة بنك إنترا عن طريق بنك الإنماء وبواسطة القروض التي سيحصل عليها من البنك، لكن رأي الأستاذ بيار إده كان يقول بجعل البنك عبارة عن شركة خاصة..."،[2] وإزاء الآراء المتناقضة حول الإشراف الفعلي على البنك، أي بين الإشراف الفعلي للدولة عليه أو أن يتحول إلى مؤسسة خاصة، مرّت ولادة البنك في مخاض عسير أدى إلى إجهاضها.

فهذا النوع من التسليف لا يساعد فعلياً في التخطيط للمدى الطويل، وهذا ما يعيق عملية التحديث التقني في المصانع التي تحتاج إلى عملية تمويل متوسطة وطويلة الأجل، لذا تلجأ أكثر المؤسسات الصناعية إلى "مصادر داخلية، أموال احتياطية، وأرباح غير موزعة، بغية

١ – "المصرف الوطني للإنماء"، بحث منشور في مجلة "تطور الاقتصاد اللبناني"، العدد الثاني، الصادر في عام ١٩٦٤، ص ١٧.

٢ – "ولادة البنك الوطني للإنماء تعر في مخاض عسير"، بحث منشور في مجلة "رجال الأعمال"، العدد ١٥، الصادر في ايار ١٩٦٧، ص ٣٠، نذكر هنا أنه تشكلت لحنة فرعية من السادة: بيار إده وكمال جبر وتوفيق عساف وباسيل طراد لدراسة هذا الموضوع ووضع ملاحظاتها على المشروع وإعداد الدراسات اللازمة حول كيفية مساهمة القطاع الخاص وتحديد المشاريع التي تحتاج إلى تمويل.

تمويل مشاريعها الجديدة أو المشاريع التوسعية الطويلة الأجل، ويؤدي عدم توافر المصادر الداخلية للتمويل، في كثير من الأحيان إلى إرجاء الاستثمارات الطويلة الأجل، خصوصاً عندما تكون مصادر التمويل البديلة غير متوافرة، ولا شك في أن هذا العامل يعوق عملية التصنيع فتمتنع المصارف التجارية في لبنان من تقديم القروض المتوسطة والطويلة الأجل لاعتقادها أن هذا النوع من القروض يزيد من نسبة المخاطر إن من حيث استرداد القرض، وإن من حيث الحدّ من درجة السيولة المقبولة من جهة نظر المصارف التجارية..."،[1] التي يسيطر عليها الرأسمال الأجنبي الذي من أهدافه الرئيسية ربط أسواق البلدان النامية بالسوق العالمي، للسيطرة عليها والإبقاء على البنية الاقتصادية السائدة لضمان استمراره وهيمنته على القطاع الاقتصادي وللإمساك بزمام أموره، وذلك على الأخص عندما يحتل الموقع القوي في قطاع المصارف، عندما يسيطر على سياسة التسليف والاستثمار، عصب الدورة الاقتصادية.

وبالرغم من عدم توافر الأرقام أو المعلومات التي تثبت مدى نشاط الرأسمال الأجنبي في الصناعة، إلا أن الكتاب الذي وجهته "جمعية الصناعيين اللبنانيين" بتاريخ ٢٦ نيسان ١٩٧٣، إلى رئاسة مجلس الوزراء حول إنشاء المصانع برؤوس أموال أجنبية هي أكبر دليل على النشاط الرأسمالي الأجنبي في الصناعة الوطنية. وسبق القول إن الإقبال المتزايد لرؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في المشاريع الصناعية يعود إلى عوامل الاستقرار السياسي والاجتماعي وحسن العلاقات اللبنانية الخارجية وانعكاساتها على إمكانات التصدير من لبنان، إضافة إلى توفر رؤوس الأموال في المنطقة لتمويل العمليات الجارية، لذلك يجب توظيف هذه العوامل في الأمور التالية:

- " أن يزيد رأس المال المتوفر للبنانيين للتوظيف الطويل الأجل في الصناعة وأن يأخذ رأس المال المتوفر للتوظيف الطويل الأجل طريقه أمام اللبنانيين.
- أن يخلق صناعات جديدة في لبنان، لا أن يأتي بتكرار للصناعات القائمة.
- أن يشجع وكلاء الشركات الأجنبية على الانتقال من الاستيراد إلى الإنتاج، لا أن يحرمهم الاستيراد والتوزيع دون أن يمكنهم من الانتقال إلى صفوف المنتجين.
- أن يخلق أسواقاً جديدة للإنتاج الصناعي لا أن ينتزع من أمام الإنتاج اللبناني أسواقه أو بعض أسواقه.

1 – طارق بزي، "التمويل الصناعي"، بحث منشور في جريدة "النهار الاقتصادي والمالي"، الصادر في أول تشرين الثاني ١٩٧٢، ص ٥٧.

- أن ينقل إلى اللبنانيين مهارات جديدة وتكنولوجيات (Technologies) جديدة، لا أن يستثمر نقص المهارات والتقنيات في لبنان لمنافعه.
- أن ينمي علاقات الصداقة التي تشد لبنان واللبنانيين إلى العائلة الدولية المتعاونة لا أن يخلق فرقة أو عداء" [1].

كما اعتبرت " جمعية الصناعيين اللبنانيين" أن لبنان لم يكن البلد الوحيد الذي واجهته أو تواجهه هذه المشكلة، بل أكثر البلدان النامية، وحتى المتقدمة، واجهت مثل هذه المشاكل وعالجتها بأساليب مختلفة، بأن فرضت مثلاً تسجيل الصناعة باسم المواطنين من أبناء البلاد، واشترط بعضها، أن تكون أكثرية رأس المال بأيدي أبناء البلاد أو اشترط نسبة معينة منه كحد أدنى، وبعضها اشترط إشراف أبناء البلاد على الإدارة أو شؤون التسويق أو شؤون الاستخدام.

وبهذا يُستنتج أن السيطرة لقطاع التجارة على حساب بقية القطاعات الإنتاجية يطلق الحرية القصوى للتجار، للسيطرة على السوق الداخلي والخارجي. ويتبعها الرأس المال الأجنبي الذي يتحكم بها من خلال عملية التسليف، والشروط التي يفرضها لكي يتم ترويج وتصريف البضائع الأجنبية على حساب البضائع الوطنية، بغية تحقيق الأرباح الطائلة دون توظيفها في الميدان الصناعي الذي يحتاج إلى رؤوس أموال أجنبية.

وتظهر صعوبات التسليف الصناعي من خلال استقراء الجدول رقم (٤)، الذي ورد في فصل القطاع الزراعي، تحت عنوان "تصنيف السلفات المصرفية بحسب القطاعات الاقتصادية" ما بين ١٩٦٤ و١٩٧٣. إذ إن تحسناً طرأ على هذا القطاع خلال تلك السنوات العشر فقفز من ٢٣٥,٩٨٧ ل.ل. في عام ١٩٦٤ إلى ٧٦٠٢٣٤ ل.ل. عام ١٩٧٣، إلا أنه كان تحسناً بطيئاً مقارنة بالقطاع الخدماتي والتجاري. وهذا يدل على أن السياسة التسليفية ليست إلا انعكاساً للتركيبة الاقتصادية الهادفة للحفاظ على هذا الوجه من خلال الوسيلة التي تتبعها السياسة المصرفية، بغية الحدّ من التسليفات الطويلة الأمد. كما أن تسليفات البنوك الأجنبية تهدف إلى تمويل الصناعات لمصلحة الاحتكارات الأجنبية دون خلق صناعات جديدة لزيادة الإنتاج والتوجه نحو التصدير.

1 – مذكرة "جمعية الصناعيين اللبنانيين"، منشورة في كتاب "قضايا تطور الصناعة الوطنية في لبنان"، مصدر سابق، ص: ٤٦-٤٧.

السياسة الحكومية للتنمية الصناعية

إن الطريق الوحيد من أجل إرساء الاقتصاد اللبناني على أسس سليمة ومنيعة، يصمد بقوة أمام العوامل الخارجية، ويجاري التطورات العلمية الحديثة، هو إنماء صناعة وطنية إلى جانب القطاع الخدماتي. ويتطلب ذلك اتخاذ اجراءات حكومية لتشجيع هذا القطاع عن طريق حمايته، وتشجيعه باللجوء إلى إعفائه من بعض الرسوم، ولاسيما الرسوم الجمركية على الآلات والمواد الأولية التي تستهلكها، فتحمي البضائع المستوردة المماثلة لإنتاجها عند فرضها الرسوم الجمركية.

ومن أجل المساهمة بتطوير الصناعة فقد أصدرت الحكومة قانوناً في ٥ شباط ١٩٥٤ حددت فيه شروط الاستفادة للشركات المعفاة من ضريبة الدخل، خلال ست سنوات، كما يلي:

- "إذا كان موضوعها إنشاء واستثمار مشروع جديد يختلف عن المشاريع القائمة حالياً ويؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني وإنماء اقتصاديات البلاد.
- اذا كان رأس مالها الموظف في لبنان يبلغ بتاريخ تأسيسها مليون ليرة على الأقل.
- إذا كان مجموع الأجور التي تدفعها لمستخدمين أو عمال لبنانيين يزيد على مئة ألف ليرة لبنانية في السنة" [1].

ومن أجل تنمية الصناعة لتحقيق اقتصاد متوازن يتوخى رفع مستوى الدخل الفردي، وتوزيع فوائد الإنماء بين فئات السكان الموزعين على مختلف المناطق، أعد مجلس التصميم والإنماء في وزارة التصميم مشروعاً لمدة خمس سنوات (١٩٥٨ – ١٩٦٢) ويشمل المشروع بشأن تنمية الصناعة المشاريع التالية:

- تشجيع الصناعات المحلّية التي تنتج مواد أولية لازمة لصناعات أخرى. وذلك عن طريق إعطائها الأفضلية على غيرها في الاقتراض من مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري، وإعفاء المواد الأولية المستوردة وغير المكن إنتاجها محلياً من الرسوم الجمركية. أما التدابير الواجب اتخاذها بشأن ذلك فهي:
- بناء مخازن عصرية لحفظ الكميات الكبيرة من المواد الأولية المستوردة لضمان توفيرها بأسعار معقولة ومستقرة.

[1] – الجريدة الرسمية، العدد ٦، الصادر في ١٠ شباط ١٩٥٤، ص ٥٩، وقبل انتهاء مدة العمل بهذا القانون عام ١٩٥٩ مدد مفعوله خمس سنوات.

- الإسراع في تنفيذ مشاريع توليد طاقة كهربائية وتوزيعها بأسعار ملائمة.
- زيادة عدد المدارس المهنية وتزويدها بالفنيين.
- إنشاء مكاتب دعاية للصناعة اللبنانية في الأسواق الخارجية.
- وضع رسوم جمركية واقية تستهدف زيادة الدخل الوطني الحقيقي.
- إنشاء دائرة للاقتصاد الصناعي في وزارة الاقتصاد الوطني للقيام بالدراسات اللازمة لحماية الصناعة وتنشيطها، يؤمن لها ثلاثة اختصاصيين في الاقتصاد الصناعي أحدهم يستقدم من الخارج.
- القيام بأبحاث عن الإمكانات الصناعية وفق التدابير التالية:
- القيام بدراسة شاملة للصناعة اللبنانية وأحوالها الاقتصادية.
- تدريب أخصائيين لبنانيين على أيدي الأخصائيين الأجانب الملحقين بالمعهد الصناعي.
- دراسة متطلبات الأسواق الأجنبية للسلع اللبنانية من حيث الجودة يعهد بها إلى المعهد الصناعي.
- تنشيط وتنمية الحرف في القرى اللبنانية وذلك باتخاذ الوسائل التالية:
- تعيين لجان في مختلف المناطق للبحث عن الصناعات المحلية القديمة والتقليدية وإمكانات إحيائها وتنشيطها.
- إنشاء مراكز للإرشاد والتدريب لمساعدة الفلاح قدر الإمكان.
- التشجيع بواسطة المساعدات المالية على إنشاء مؤسسات تسلف المزارعين مواد أولية وتجد الأسواق الكافية لتصريف إنتاجهم.
- إنشاء معارض دائمة للمنتوجات.
- إنشاء مدرستين صناعيتين في كل محافظة بالإضافة إلى مدرسة الفنون والصنائع وفروعها.
- إنشاء معرض دولي دائم في بيروت.

وفيما يلي تكاليف هذه المشاريع موزعة على خمس سنوات ما بين أعوام ١٩٥٨ – ١٩٦٢:

جدول رقم (١١) تكاليف المشاريع المختلفة بالليرات اللبنانية [1]

المشروع	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	المجموع
تشجيع الصناعات	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	١.٠٠٠,٠٠٠
إنشاء دائرة للاقتصاد الصناعي	٥٢,٠٠٠	٥٢,٠٠٠	٢٢,٠٠٠	٢٢,٠٠٠	٢٢,٠٠٠	١٧٠,٠٠٠
البحث عن الامكانات الصناعية	٢٧٠,٠٠٠	٢٧٠,٠٠٠	٢٧٠,٠٠٠	٢٧٠,٠٠٠	٢٢٠,٠٠٠	١.٣٠٠,٠٠٠
تنشيط الحرف في القرى	٢٥٨,٠٠٠	٢١٠,٠٠٠	٢١٠,٠٠٠	٢١٠,٠٠٠	٢١٠,٠٠٠	١٠.٩٨,٠٠٠
إنشاء مدارس صناعية	٦٠٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠	١,٤٠٠,٠٠٠	٥.٠٠٠,٠٠٠
إنشاء معرض دولي في بيروت	٩,٤٠٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	١١,٠٠٠,٠٠٠
المجموع	١٠.٧٨٠,٠٠٠	١,٩٣٢,٠٠٠	٢,١٠٢,٠٠٠	٢,٣٠٢,٠٠٠	٢,٤٥٢,٠٠٠	١٩.٥٦٨,٠٠٠

وبهذا يكون مجموع تكاليف تنشيط وتنمية المشاريع الصناعية الموصى بها ١٩,٥٦٨,٠٠٠ ليرة لبنانية في السنوات الخمس المخطط لها.

إلاّ أنّ هذا المخطط تعثر تنفيذه بسبب محدودية إمكانيات مجلس التصميم والإنماء المالية، واشتعال فتيل ثورة ١٩٥٨ التي توقفت معها كل المخططات الانمائية ليحل مكانها الانشغال بالانقسامات السياسية – الطائفية، وبالرغم من أن المخطط لم يحلّل تحليلاً دقيقاً حاجات المناطق الريفية والمدنية، إلا أنه استطاع بتنفيذه لها تحسين وتطوير القطاع الصناعي ورفع مستوى الدخل الوطني له.

[1] – الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، "مشروع الخمس سنوات، التصميم الشامل ١٥٨– ١٩٦٢"، بيروت، ١٩٥٨، ص ٩.

بعد ذلك، عادت الاهتمامات إلى الناحية الإنمائية للبلاد مع تولي الرئيس فؤاد شهاب سدة الحكم، إذ عهد في عام ١٩٥٩ إلى الاب لويس جوزيف لوبريه ومؤسسة إيرفد إجراء دراسة عامة للتخطيط وتزويده بنظرة شاملة عن الأوضاع العامة في البلاد، وبعد الاطلاع على التصميم الشامل انتهت الدراسة في عام ١٩٦١، محددة أهدافها بما يلي:

١– " تحليل الاحتياجات الاقتصادية والتربوية والاجتماعية للسكان في المناطق الريفية والتجمعات المدنية.

٢– تحليل الموارد والإمكانات المادية والاقتصادية والبشرية ضمن المناطق المختلفة في البلاد.

٣– تكريس ترتيب أولويات خاصة بأهمية الأهداف والوسائل وحتميتها لتطوير برامج الإنماء المتوسطة والبعيدة المدى" [1].

وأحالت وزارة التصميم مخطط التصميم الذي أعدته "بعثة إيرفد" إلى مجلس التصميم والإنماء بغية درسه وإبداء ملاحظاتها عليه. وفي هذه الفترة استغلت جمعية الصناعيين اللبنانيين هذا الأمر وأرسلت كتاباً إلى وزير التصميم يتناول موضوع "خطة وطنية للتنمية الصناعية" في ٢٦ أيار ١٩٦٤ [2]، وقدمت اقتراحاتها بشأن مخطط التنمية الصناعية في لبنان، آملة أن يلاقي هذا المشروع التأييد الكامل منهم، وأن يحوز موافقة الحكومة التي سبق أن قدموا لها نفس الاقتراحات، كما أبدوا الاستعداد الكامل لمناقشة الموضوع للتوصل إلى اتفاق يرضي الجميع.

واستهدفت الخطة إيجاد المؤسسات والإدارات والقوانين والأنظمة التي تشجع على إنشاء المصانع في لبنان، وتنمية المصانع القائمة، بحيث تتوفر للبلاد قوة إنتاج متعاظمة، تكفي لسد حاجات الاستهلاك المحلي، وتأمين فائض للادخار، وخلق فرص العمل الكافية للأجيال الطالعة، وامتصاص المحاصيل الزراعية والطبيعية، وتقديم السلع الكافية للتصدير لسد عجز الميزان التجاري، وكان كل ذلك من أجل رفع مستوى المعيشة في لبنان واشاعة الطمأنينة والعدالة الاجتماعية وتشجيع الطموح والمواهب بين المواطنين، وإنمائها فنياً وتقنياً.

تتناول هذه الخطة الحقول التالية:

[1] - République Libanaise, Ministère du Plan, "Besoins et possibilités de développement du Liban", étude préliminaire, Tome I, situation économiques et sociales, Mission IRFED, Liban, 1960 - 1961, P 9.

لقد إشتملت مجموعة العاملين في مؤسسة إيرفد على عشرة خبراء وتسعة وعشرين موظفا لبنانياً.

[2] – الوثيقة رقم (٩٠).

- " إنشاء المؤسسات الصناعية وتوسعها.
- تحديد المناطق الصناعية وفقاً لمنهاج التنمية الوطنية وتعيين الخدمات والمنافع التي تؤمنها الدولة في كل منها وتوجيه الصناعات نحوها.
- تأمين القوى الكهربائية وإعادة النظر في تعرفة الاستهلاك الصناعي وفقاً لخطة التنمية.
- تسهيل التسليف الصناعي للآجال المتوسطة والطويلة.
- رفع مستوى الجودة في الإنتاج.
- رفع المستوى الاجتماعي في المؤسسات الصناعية.
- خفض كلفة الإنتاج الصناعي.
- تأمين السرعة والدقة في إنجاز جميع الأعمال الإدارية وأعمال الخدمات التي تؤثر في عمليات الإنتاج الصناعي.
- رعاية الإنتاج الوطني في الأسواق الداخلية والمساعدة على تصريفه وتأمين الحماية اللازمة له.
- فتح الأسواق الخارجية أمام الإنتاج، وإعانته على التصدير.
- مراقبة الجودة والأسعار وقواعد تصريف المنتجات الصناعية الوطنية بغية تأمين المزيد من البضائع الوطنية للمستهلكين بأرخص الأسعار وبالجودة القياسية المعتبرة"[1].

إلاّ أنّ هذا المخطط لم يلق التعليق من قبل وزارة التصميم التي اهتمت فقط بالمشروع الذي أعدته "بعثة إيرفد" بالرغم من أهمية أهدافه الإنمائية، وبعد دراسة المخطط وجد مجلس التصميم أن من الأفضل له وضع مخطط معدّل يأخذ بعين الاعتبار أهمية المشاريع وامكانية تنفيذها والإمكانيات المالية لتمويلها وذلك بعد الوقوف على آراء الإدارات العامة المختصة. وقد وضع مجلس التصميم والإنماء البرامج والمشاريع التي رآها ضرورية، وناقش هذه البرامج والمشاريع مع الإدارات العامة فيما خصها، واتفق مع معظم الإدارات على ما هو ضروري القيام به في مدة الخمس سنوات (١٩٦٥ – ١٩٦٩). كما "اتفق معها على التكاليف المقدرة لكل من هذه المشاريع وتوزيع التنفيذ والتكاليف المقدرة على تلك السنوات الخمس، وقد أخذ مجلس التصميم والإنماء بعين الاعتبار ليس فقط أهمية المشاريع من الجهتين الاقتصادية والاجتماعية

[1] – الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، "مشروع مخطط التنمية الصناعية في لبنان"، لا تاريخ، ص ١.

في تحقيق أهداف التصميم بل كذلك إمكانية التنفيذ والإمكانات المالية، وفيما يتعلق بالإمكانات المالية قدر مجلس التصميم والإنماء الواردات العامة ونفقات الجزء الأول ونفقات الجزء الثاني من الموازنة والاعتمادات المعقودة عام ١٩٦٤ والاعتمادات المدورة من سنة ١٩٦٤ إلى ١٩٦٥ وغير المعقودة، وبالتالي قدر الفائض الذي يمكن استعماله في الإنفاق على المشاريع الإنمائية المقترحة وقدر المبالغ التي يمكن تأمينها من مصادر أخرى" [1].

وهدفَ مشروع التنمية الصناعية في الخطة الخمسية التي اعتمدت للتنفيذ في عهد الرئيس شارل حلو، إلى العمل لتحقيق اقتصاد متوازن، وتشجيع النشاط الفردي، وإلى تفادي أضرار الاقتصاد الحر قدرَ الإمكان. أما المبادئ العامة لسياسة تحقيق هذه الاهداف فهي التالية:

- " بناء القرارات في حقل السياسة الصناعية على معلومات وابحاث تقنية واقتصادية صحيحة.
- اعتماد مبدأ حرية استيراد الآلات الصناعية على أن يعطي النصح بعد استيرادها في الحالات التي تبين الدراسات عدم صواب الاستيراد.
- مكافحة تكوين الاحتكارات والأضرار الاحتكارية وتدعيم المنافسة وحماية المستهلك.
- اعتماد سياسة تجارة خارجية تساعد على التنمية الاقتصادية، وخاصة جعل الحماية الجمركية تهدف إلى حماية الصناعات القابلة للحياة وتحاشي حماية الصناعة عديمة الفعالية أو التي لها صفة الاحتكار.
- اعتماد الحكومة سياسة إيجابية تتوخى تنشيط الصناعات التي من شأنها أن تزيد في الدخل الوطني الحقيقي، أي التي تكون رابحة من جهة الاقتصاد الوطني والمشاريع الصناعية الرابحة تجارياً دون خسارة موازية في الاقتصاد الوطني.
- تنظيم استيراد الآلات الصناعية بحيث يجب أن يرفق طلب الاستيراد بدراسة تقنية واقتصادية مختصة تظهر ملاءمة إنشاء المؤسسة الصناعية

[1] – الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، مذكرة مجلس التصميم والإنماء عن "خطة الاستثمارات العامة وتمويلها للسنين ١٩٦٥ – ١٩٦٩"، لا تاريخ، ص ١.

المطلوبة لها الآلات أو ملاءمة استيراد الآت لتوسيع مؤسسة قائمة وذلك تلافياً لكثير من المشاكل القائمة حالياً..." [1].

وإذا ما قورنت الخطة الخمسية المقترحة من قبل مجلس التصميم والإنماء بالخطة الخمسية المقترحة من قبل بعثة "إيرفد"، لاسترعى الانتباه في هذه المقارنة الأمور التالية:

- إن الخطة الخمسية المقترحة من قبل بعثة إيرفد تتناول السنين ١٩٦٤ – ١٩٦٨، أمّا الخطة المقترحة من قبل مجلس التصميم والإنماء فتتناول السنين ١٩٦٥ – ١٩٦٩.
- إن خطة بعثة إيرفد تزيد من مشاريع الطرقات والمياه كثيراً عن مشاريع خطة مجلس التصميم والإنماء، وبالتالي تزيد تكاليفها، وقد اختصر مجلس التصميم والإنماء مشاريع الطرقات والمياه بالاستناد إلى الضرورة وإمكانية التنفيذ والاتفاق مع الإدارات المختصة.
- إن السياحة لم تنل في خطة بعثة إيرفد النصيب الذي تستحقه من التنمية على الرغم من أهمية هذا القطاع في الاقتصاد اللبناني...
- " إن بعثة إيرفد لم تأخذ بعين الاعتبار بعض إمكانيات التمويل الذاتي لدى المصالح المستقلة، في حين اخذ مجلس التصميم ذلك بعين الاعتبار مما أدى إلى التخفيض في المبالغ المطلوبة في خطة المجلس..." .[2]

ثم إنّ الأهداف التي اعتمدت عليها "خطة التنمية الخمسية ١٩٦٥ – ١٩٦٩" هي اتخاذها الإجراءات التنظيمية والإدارية والتدابير التي نص عليها مشروع "تنمية الصناعة في لبنان" الذي وضعته وزارة التصميم العام خلال مشروعها الذي أعدته عام ١٩٥٨ لخطتها الخمسية ١٩٥٨ – ١٩٦٢، لكنه جاء بعيداً عن مخطط "التصميم الشامل" لها، إذ جاء الاهتمام بالقطاع الصناعي ناقصاً جداً عمّا سبقه أو خطّط له، وهذا يدلّ على بعد الدولة عن اتباعها السياسة الإيجابية التي تهدف إلى تنشيط الصناعات والتي من شأنها أن تزيد من الدخل الوطني. وتظهر "الخطة الخمسية ١٩٦٥ – ١٩٦٩" اهتمام الحكومة بالقطاع الخدماتي كقطاع النقل والسياحة مثلاً، حيث نالا أكثر مما ناله القطاع الصناعي. إذن جاءت صورة التخطيط الحقيقية الشاملة بعيدة عن تحقيق الاقتصاد المتوازن بين جميع القطاعات ومن بينها القطاع

1 - République Libanaise, Ministère du Plan, “Plan quinquenal 1965 - 1969”,op. cit, P 22 – 23.

٢ – الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم مذكرة مجلس التصميم والإنماء عن "خطة الاستثمارات العامة..."، مصدر سابق، ص ٤.

الصناعي، فلم تحدد الاستراتيجية للتنمية الصناعية التي تتطلب أهدافاً طويلة الأجل للتقدم الصناعي، وجاءت مغايرة للترتيب الصحيح ولوضعها، مع أنها ركزت على أهمية الإنتاج الصناعي وضرورة تطويره وتحسينه لمواجهة المنافسة الأجنبية، ولم تهتم بالقطاع الإنتاجي الاهتمام الكافي، إذ إنه لم يأخذ بجدية الحاجات لجميع المناطق كما شددت عليها بعثة إيرفد.

ولهذا عمدت الحكومة إلى إعداد قانون جديد لغرض التنمية الصناعية، صدر في ٢٢ أيار ١٩٦٧ تحت رقم ٦٧/٣٨ ويرمي إلى إعفاء المؤسسات الصناعية من ضريبة الدخل لمدة ست سنوات، ويشترط أن لا يقل رأسمال المصنع المستفيد من الإعفاء عن مليون ليرة، ولا تقل الأجور السنوية المدفوعة للبنانيين عن ١٥٠ ألف ليرة لبنانية، ويفترض بهذه المنشآت الصناعية أن تنتج سلعاً أو مواد جديدة لم يسبق إنتاجها.

كما أصدرت الحكومة مرسوماً اشتراعياً رقم ٣٠ بتاريخ ٥ آب ١٩٦٧ لتنظيم الصناعة وتنميتها، حددت فيه المؤسسة الصناعية وأخضعتها لبعض الشروط الفنية والاقتصادية، وذلك من أجل التأكد من جدوى المشاريع من حيث الربح الفردي والمصلحة الاقتصادية العامة، وللحؤول دون حصول مزاحمة، وأخضع مكتب التنمية الصناعية شروط الحماية إلى مقاييس معينة، تعود إلى مدى سلامة المشروع وملاءمته من ناحية الاقتصاد الوطني. كما حدد شروط استيراد الآلات الصناعية المستعملة من خلال فحصها، والتأكد من ملاءمتها الإنتاجية، ومن الملاحظ أن هذا المرسوم قد استوحى مبادئه من مشروع تنظيم الصناعة وتنميتها.

وحدّد المرسوم الاشتراعي رقم ٣١ الذي صدر في ٥ آب ١٩٦٧، الحالات التي يحصل فيها الإغراق والرسم الذي يفرض على السلعة المعنية، بالإضافة إلى الرسم الجمركي القائم الموازي لقيمة الإغراق.

وحدّد المرسوم الاشتراعي رقم ٣٢ الصادر في ٥ آب ١٩٦٧، مفهوم الاحتكار والعقوبات التي يمكن فرضها في حال ثبوته والإعفاء من العقوبة في حال التراجع عن وضعية الاحتكار ضمن مدة محدودة.

إلاّ أن معظم أحكام هذه المراسيم الاشتراعية لم تنفذ، وبقي تشجيع الصناعة "ينحصر تقريباً في الحماية الجمركية، التي كانت تفتقر إلى الأسس العلمية والإعفاءات من ضريبة الدخل لمدة ست سنوات للصناعات ذات الموضوع الجديد في المدن وجوارها وعشر سنوات في المناطق الأخرى" [1].

١ – الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، "خطة التنمية السداسية..."، مصدر سابق، ص ٥٥.

وفي كل حال، إن قضية حماية الصناعة اللبنانية معقدة للغاية وتحتاج إلى معجزة خارقة بشأن عملية حلها، وهي مسألة مهمة لاقت الاستعداد والنوايا الحسنة لدى المسؤولين منذ العهد الشهابي والحكومات المتعاقبة. إذ أكدت فهمها لحقيقة أوضاع الصناعة والصناعيين وعزمها على فرض الحماية اللازمة من قبل المصنوعات الأجنبية، لكن الحكومات اللبنانية فتحت أمامها الأبواب العديدة لتقضي على الصناعة اللبنانية بسبب سياسة الباب المفتوح. هذه السياسة هي التي أدت إلى اختلال سوقها المحلي بالمضاربة بالمنتوجات الأجنبية التي تستورد بسعر أرخص من الإنتاج المحلي.

وهذا الوضع يقتضي حماية الصناعة عن طريق تغيير السياسة الاقتصادية العامة، لأن التطوير لا يمكن أن يتم من خلال السماح بغزو المصنوعات الأجنبية دون فرض حماية كاملة، وذلك عبر فرض رسوم جمركية على معظم البضائع المستوردة.

أزمة المرسوم ١٩٤٣

إن تبعية الاقتصاد اللبناني للرأسمال الغربي جعل الإنتاج الصناعي يشكو المنافسة الأجنبية على الدوام، إذ عجز القطاع الصناعي عن مزاحمة السلع الأجنبية بسبب زيادة الرسوم الجمركية على المواد الأولية التي تستثمر في الصناعة اللبنانية، وهذا ما دفع وزير المالية إلياس سابا إلى القيام بمحاولة لحماية الصناعة الوطنية، فأعد مشروع مرسوم صادق عليه مجلس الوزراء في جلسته بتاريخ ١٥ ايلول ١٩٧١[1]، وهو المرسوم ١٩٤٣ القاضي بزيادة الرسوم الجمركية على السلع الكمالية المستوردة من الخارج.

أثارت زيادة الرسوم الجمركية ردود فعل سياسية واقتصادية، وكانت لها أصداء متباينة في معظم القطاعات العامة والخاصة، فتخوف رئيس اللجنة النيابية للشؤون الاقتصادية النائب بيار فرعون، من أن تؤدي الزيادة الخيالية في الرسوم إلى إفلاس مؤسسات، كما أعرب عن شكّه في أن تؤدي التدابير الجديدة إلى زيادة عائدات الخزينة، أما النائب جوزف شادر، فقد استغرب عدم أخذ رأي المجلس الأعلى للجمارك قبل الإقدام على هذه الخطوة الخاطئة التي ستؤدي إلى المضاعفات التالية:

١- " خفض الاستيراد وخفض مجموع الرسوم الجمركية.

٢- تشجيع التهريب على نطاق واسع.

١ - الجريدة الرسمية، العدد ٧٩، الصادر في ٤ تشرين الأول ١٩٧١، ص ١٣٣٤.

٣- المطالبة بزيادة الأجور للموظفين والعمال" [1].

من ناحية ثانية أدى صدور المرسوم إلى نقمة شديدة في صفوف التجار الذين حملوا عليه، وامتنع كبار المستوردين عن تسليم التجار كميات من السلع التي شملها المرسوم، كما امتنع التجار بدورهم عن بيع تلك السلع للمواطنين وباشروا برفع الأسعار مستغلين الوضع وذلك "استناداً منهم إلى أن المواطن العادي لن يستطيع الاعتراض الفعال على هذا التصرف" [2].

إثر ذلك، وجهت وزارة الاقتصاد إنذاراً إلى أصحاب العلاقة تحذرهم من رفع أسعار السلع التي أصابتها زيادة الرسوم وتلك التي لم تصبها، وأعلنت عبر بيان لها أنها ستعمد إلى التحقق من حدوث أي مخالفة لهذا البلاغ "عن طريق تسيير دوريات مراقبة من مصلحة حماية المستهلك وتقبل الشكاوى من المواطنين، وفي حال ثبوت مخالفة في السلع التي أصابتها زيادة الرسوم الجمركية أو في السلع البديلة المنتجة محلياً ستلاحق الوزارة المخالف بمنتهى الشدة وتطالب بإنزال العقوبات القصوى به" [3].

وفي المقابل، رحبت جمعية الصناعيين بالمرسوم الذي كان يهدف إلى دعم الاقتصاد اللبناني، وتغطية الموازنة التي تتضخم نفقاتها سنة بعد سنة، كما تعهدت بالمحافظة على الأسعار المقررة لمنتجاتها قبل صدور القرار، وأصدرت بياناً جاء فيه "أن الاحتكارات والمنافسة بين الصناعات المختلفة تحول دون نشوء أي احتكار، ولا يمكن أن يحصل ارتفاع في الأسعار إلا إذا فرضت ضرائب جديدة على الصناعة. أمّا النتيجة المباشرة للقرار الحالي فلن تشكل أي سبب لذلك وسنبذل الجهود والإمكانات للحفاظ على مستوى الأسعار القائمة حالياً... إن اعباء كثيرة وثقيلة تقع على الخزينة اللبنانية ونسبة الضرائب الحالية نسبة مرتفعة جداً" [4].

تجدر الإشارة هنا إلى أنّ حدة التناقضات قد اشتدت في ظلّ الإضراب المفتوح الذي دعت إليه جمعية تجار بيروت في ٢٠ أيلول ١٩٧١، فانبثقت منها اتجاهات عدة ومواقف متباينة، إذ لم يقتصر التباين على التجار والصناعيين بل برزت كذلك تناقضات بين التجار أنفسهم، وعلى سبيل المثال، أعلن نقيب الصيارفة السيد إدغار شعيا، أن الصيارفة لن يشتركوا

١ - "ردود فعل نيابية على الرسوم الجمركية"، خبر منشور في جريدة "النهار"، العدد ١١١٧٣، الصادر في ١٨ أيلول ١٩٧١، ص ١.

٢ - "كبار التجار يستغلون زيادة الضرائب ويرفعون الأسعار"، خبر منشور في جريدة "النداء"، العدد ٣٨٦١، الصادر في ١٨ أيلول ١٩٧١، ص ١.

٣ - بلاغ وزارة الاقتصاد، منشور كاملاً في جريدة "النهار"، العدد ١١١٧٣، الصادر في ١٨ أيلول ١٩٧١، ص ٤.

٤ - "ترحيب الصناعيين بالقرار"، خبر منشور في جريدة "النهار"، العدد ١١١٧٣، الصادر في ١٨ أيلول ١٩٧١، ص٤.

في الإضراب. لكنهم أبلغوا وزير المالية خطورة تنفيذ المرسوم، لجهة استيفاء رسم على الأوراق النقدية المطبوعة خارج لبنان.

من جهة أخرى، تضامن رئيس نقابة عمال الصاغة، السيد هاكوب هجامجيان، مع أصحاب فبارك الصياغة وأصدروا بياناً مشتركاً جاء فيه "أن العمال وأصحاب الفبارك لن يشتركوا في الإضراب اليوم، وأنهم يؤيدون زيادة الرسوم، وسيؤمنون كلّ المواد المطلوبة بالأسعار العادية" [1]. أضف إلى ذلك، أن إضراب التجار فشل في ضواحي بيروت، أما بعض المناطق اللبنانية الأخرى فقد اتخذ طابعاً جزئياً، وخاصة في مدينة بيروت وصيدا وزحلة، وعلى الرغم من المساعي التي بذلتها جمعية تجار بيروت لجعل الإضراب شاملاً ومفتوحاً، أعلن رئيس التجار في طرابلس، السيد جمال قرحاني، رفضه زيادة الرسوم دون مشاركته في الإضراب، وبرّر ذلك بأن وضع طرابلس لا يشجع على تنفيذ الإضراب بسبب وجود "فئات تؤيد الحكومة من دون تردد، وأن التجار في عاصمة الشمال على استعداد للمساهمة في الإضراب عندما يشعرون بأن ذلك ضروري للدفاع عن التجارة اللبنانية" [2].

كذلك تفاعلت قضية زيادة الرسوم الجمركية على عدد من المواد المستوردة بشكل فاضح، بين الأوساط السياسية، فرغم موقف وزير المال الدكتور إلياس سابا الذي يؤكد أن لا حوار في ظل الإضراب، تخطى رئيس الوزراء صائب سلام هذا الموقف بوصفه نائباً، واجتمع مع جمعية تجار بيروت للوصول إلى حل يرضي مصلحة الاقتصاد اللبناني، وأظهرت مواقف متعارضة خلال اجتماع نواب بيروت في ٢٢ أيلول ١٩٧١[3]، الذين تباحثوا بمضاعفات المرسوم ١٩٤٣ وكيفية العمل على تطويقها، وتعددت الاقتراحات بين الدعوة إلى إلغائه أو الدعوة إلى تعديله كلياً. واعتبر النائب جوزف شادر أن المرسوم قد تضمن إجحافاً بحق التجار والمستهلكين على السواء، لذلك يجب وقف مفعوله. واقترح النائب نسيب مجدلاني أن يبقى المرسوم نافذاً على أن يدفع التجار الرسوم على البضائع حسب التعرفة القديمة، ويودعوا في صندوق خاص قيمة فرق التعرفة.

على صعيد آخر، أثار هذا الاجتماع رئيس "حزب الكتائب" الشيخ بيار الجميل، الذي علق على اهتمام نواب العاصمة، بتصريح في ٢٢ أيلول ١٩٧١، دعا فيه إلى ضرورة الإعداد لتصميم شامل قبل زيادة الضرائب، وإن تطلب ذلك وقتاً، كما أشاد فيه بالتاجر

---

[1] – "الصيارفة واصحاب فبارك الصياغة لن يشتركوا في الإضراب"، خبر منشور في جريدة "النهار"، العدد ١١١٧٦، الصادر في ٢١ أيلول ١٩٧١، ص ٤.

[2] – "إضراب التجار نفذ في بيروت، ولم ينجح في الضواحي والمناطق"، خبر منشور في جريدة "النداء"، العدد ٣٨٦٤، الصادر في ٢٢ أيلول ١٩٧١، ص ٥٢، وفي جريدة "النهار"، العدد ١١١٧٧، الصادر في ٢٢ أيلول ١٩٧١، ص ٤.

[3] – مراجعة الصحف في تلك الفترة حول ذلك للمزيد من التفاصيل.

البيروتي الذي استطاع حتى هذه اللحظة المحافظة على المركز التجاري لبيروت، وكما جاء في بيانه "إن القيمين على شؤون جمعية التجار من أخلص اللبنانيين، وهم بعيدون عن أي تشويش سياسيّ أو تخريبي أو فوضوي، وحتى يكون هؤلاء وصلوا إلى مرحلة الإضراب فأنا أظن أنهم اضطروا إلى ذلك اضطراراً" [1].

وعقد "حزب الوطنيين الأحرار" اجتماعاً في ٢٢ أيلول ١٩٧١، لمناقشة مرسوم زيادة الرسوم الجمركية، أدلى في نهايته حبيب مطران، بتصريح هدد فيه بالاستقالة الجماعية للحزب من المجلس النيابي في حال استمرار الحكومة في تشنجها، واعتبر الحزب أن الحكومة تجاوزت الصلاحيات المعطاة لها في المجلس، وانتهى إلى القول: "لا يحق لها أن تتصرف على نحو ما تصرفت به بالنسبة للرسوم... وهو تجاوز يتنافى مع مصلحة البلد السياحية والاقتصادية" [2].

في الوقت نفسه، أصدر "الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان" بياناً في ٢٢ أيلول ١٩٧١، يطالب فيه بإعادة النظر بالمرسوم الذي فرض رسوماً جمركية عالية على عدد كبير من السلع التي بات قسم منها واسع الاستهلاك، وقسم آخر ينحصر استهلاكه بذوي الدخل المرتفع، لكنه فضح في بيانه جشع التجار وكبار الصناعيين خلال تبيانهم للعوامل التي أدت إلى ارتفاع الأسعار، الواجب تداركها، وهي التالية:

١– " تحكّم كبار التجّار والاحتكارات بالسوق وبالأسعار.

٢– جشع الصناعيين وركضهم وراء الربح الفاحش، وذلك برفع أسعار البضائع المنتجة محلياً أضعاف كلفة إنتاجها.

٣– انعدام الرقابة الجديّة من جانب السلطات على الأسعار وتهاونها المستمر مع التجار والصناعيين وإطلاق العنان لجشعهم دون حسيب أو رقيب". [3]

كما ناقش مجلس قيادة "الحزب التقدمي الاشتراكي" المرسوم ١٩٤٣، وطالب بوقفه فوراً، حفاظاً على المصلحة اللبنانية ومصلحة الفئات المتوسطة والكادحة، وفي رأيه أنه لم يميز بين الكماليات الحقيقية وبين الكماليات التي أصبحت من ضروريات الفئات الشعبية التي ارتفع مستوى دخلها (كالفئات العمالية وذات الدخل المحدود والفئات المتوسطة)، وتبين له أنه يتوجب على السلطة قبل المباشرة بأي تدبير يهدف إلى زيادة الضريبة غير المباشرة، أن

---

[1] – تصريح رئيس "حزب الكتائب"، منشور في جريدة "النهار"، العدد ١١١٧٧، الصادر في ٢٣ أيلول، ص: ٢–١١.

[2] – تصريح "حزب الوطنيين الأحرار"، منشور في جريدة "النداء"، العدد ٣٨٦٥، الصادر في ٢٣ أيلول ١٩٧١، ص ٢.

[3] – بيان "الإتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان"، منشور في جريدة "النداء"، العدد ٣٨٦٥، الصادر في ٢٣ أيلول ١٩٧١، ص: ١–٤.

تسعى إلى ايجاد خطة إنمائية متكاملة في حقل الزراعة والصناعة على ضوء تخطيط "بعثة إيرفد" لأن ذلك يطمئن الشعب إلى إنفاق هذه الأموال في المشاريع الإنتاجية. ومما جاء في بيانه أنه "يجب قبل الشروع بأية ضريبة غير مباشرة أن تكون الدولة قابلة على تحديد الأسعار وضبط مراقبتها، وعملياً لا يتم ذلك، ضمن النظام الاقتصادي القائم حيث يسيطر الاحتكار، إلا بإنشاء عدد من المخازن العمومية في جميع المدن اللبنانية تمولها الدولة وتديرها النقابات العالمية بمشاركة الدولة لتأمين السلع الشعبية للمستهلك مباشرة ضماناً لحرية قاعدة العرض والطلب التي زالت من السوق اللبنانية تماماً، وإن كنا كاشتراكيين لا نؤمن بهذا المبدأ الذي يتحول عند عدم تدخل الدولة إلى احتكار فعلي... إنه قبل التفكير بفرض ضرائب غير مباشرة جديدة يجب تحصيل ضريبة الدخل، كما يتوجب إصلاح قانون التحصيل ورفع المعدلات وإيجاد ضريبة موحدة للدخل تصاعدية... إنه يجب مضاعفة الضرائب على كل ما نستورده من بضائع الدول المعادية لمصالح لبنان والعرب..." [1].

تجدر الإشارة هنا إلى أنه في ظل الصراع القائم بين مختلف الفئات السياسية والاقتصادية، من يمينية ويسارية، الداعمة والرافضة للمرسوم، كان سهلاً على التجار أن يفرضوا هيمنتهم وسيطرتهم في ظل النظام الاقتصادي الحر، وأن يسعوا إلى صيانة مصلحتهم واحتكاراتهم عن طريق ممثليهم في مجلس النواب. إذ استطاع هؤلاء النواب، الذين دعموا مصالح التجار أن يضغطوا على الحكومة فترضخ وتعقد جلسة استثنائية لمجلس الوزراء في ٣٠ أيلول ١٩٧١ برئاسة رئيس الجمهورية سليمان فرنجية "ناقش خلالها المرسوم رقم ١٩٤٣ واتخذ قراراً بالغاء المرسوم" [2].

وفي النتيجة، أكدت أزمة المرسوم ١٩٤٣ التي انتهت بالغائه من قبل الحكومة، التي سبقت أن أقرته، أن التكنوقراط أو الاختصاصيين الخبراء عاجزون عن القيام بأية إصلاحات من فوق ما لم تتبدل البنية الاقتصادية، وبهذا انتهى المرسوم ١٩٤٣ لأنه انطوى على ثلاث ثغرات أساسية هي التالية:

١- "حاول أن يمس مصالح التجار والمحتكرين قبل أن يصفي جذرياً الاحتكار وينهي المركنتيلية، فارتدت عليه المركنتيلية بكل مخالبها وجعلته يتراجع.

---

[1] - بيان "الحزب التقدمي الاشتراكي"، منشور في جريدة "الأنباء"، العدد ١٠٠٤، الصادر في ٢٥ أيلول ١٩٧١، ص: ١-٥.

[2] - "رضخت الحكومة لضغط التجار"، خبر منشور في جريدة "النداء"، العدد ٣٨٧٢، الصادر في أول تشرين الأول ١٩٧١، ص ٢، وجريدة "النهار"، العدد ١١١٨٦، الصادر في أول تشرين الأول ١٩٧١، صفحة ٨.

٢- لأنه جاء في أعقاب موجة من الغلاء عارمة ولم يستثن الحاجيات من ضرائبه فألّب نقمة شعبية عليه حصن فيها مواقع الاحتكار بدل أن يعزلها عن الشعب.

٣- لأنه إفتقر إلى كونه جزءاً من خطة أشمل، تتناول جذرياً الاقتصاد، فهو رفع شعارات حماية الصناعة دون أن يخطط لإنمائها وتحويلها إلى قاعدة أساسية للإنتاج مرتبطة ومتفاعلة مع البيئة" [1].

مشاكل الصناعة اللبنانية والإجراءات المقترحة

واجهت الصناعة اللبنانية خلال تطوّرها الملحوظ بعض العقبات التي أعاقت تقدمها وارتفاعها إلى مستوى البلاد المتقدمة صناعياً، ومن أجل الإسراع في التنمية الصناعية على مستوى الحاجة، وعلى أسس اقتصادية، من المفروض على الدولة أن تتخذ تدابير كثيرة، فضلاً عن تنفيذ القوانين التي أقرت لتنظيم الصناعة وتنميتها وحمايتها، تنفيذاً صحيحاً، لذا يجب إزالة ما أمكن من العقبات التي تعيق التقدم الصناعي، ويمكن تعداد أهمّ العوائق التي واجهت الصناعة اللبنانية علىالوجه الآتي:

١- المعضلة الرئيسية للصناعة هي عدم وجود سوق محلي لتصريف الإنتاج، إذ إن السوق المحلي اللبناني يعدّ صغيراً جداً بالنسبة إلى الصناعات العديدة الموجودة في لبنان، فهو لا يسمح بوجود مؤسسات صناعية عديدة، وهذا يعني ان السوق المحلي يمكنه ان يستوعب مؤسسة أو اكثر في أي حقل صناعي، لكن الوضع يختلف فيما إذا كان هدف هذه الصناعات هو تصدير الجزء الأكبر من الإنتاج إلى الأسواق الخارجية.

٢- عدم توفر المواد الخام التي تحتاجها الصناعة التحويلية، لذلك كان اعتماد الصناعة اللبنانية شديداً على استيراد المواد الخام والمواد نصف المصنعة، ولهذا يتحمل الصناعي اللبناني عبء شحن المواد الخام من الخارج مما يحمله أعباء مالية ضخمة بسبب احتفاظه بمخزون سلعي كبير من المواد الخام ونصف المصنعة، وهذا يؤدي أيضاً إلى زيادة كلفة الإنتاج.

٣- نتيجة لسياسة الباب المفتوح، أصبح الإنتاج الوطني غير قادر على ارضاء رغبات المواطنين إلا إذا تساوى من حيث الجودة مع السلع الأجنبية، ولا

---

[1] - "مأساة المرسوم ١٩٤٣ وثورة التكنوقراط الجهيض"، افتتاحية جريدة "البناء"، العدد ١٠٣٣ - ٣٧، الصادر في ٢ تشرين الأول ١٩٠٧١، ص ١.

شك ان انفتاح سوق لبنان أمام السلع الأجنبية جعل المواطن اللبناني يقارن ويفاضل بين مختلف السلع، كما أصبح يفضل السلع الجيدة مهما كان مصدرها على السلع الرديئة، ومما يجب التنويه به في هذا المجال أن الحسّ الوطني لدى الفرد اللبناني لم يصل إلى المستوى الذي يجعله يفضل السلع الوطنية على السلع الأجنبية، حتى ولو اقتضى ذلك شيئاً من التضحية، وذلك للأسباب التالية:

- "تدني جودة بعض السلع اللبنانية وعدم اهتمام بعض الصناعيين في تحسينها.
- التباهي والمفاخرة بشراء السلع الأجنبية وليس بشراء السلع الوطنية.
- عدم وجود فرق شاسع في الأسعار تجبر المستهلك على شراء السلع الوطنية.
- وكل هذه العوامل ولدت لدى المستهلك اللبناني فقدان الثقة بالصناعة اللبنانية، ومما قوى هذا الاعتقاد قيام بعض الصناعيين بعدم وضع أسمائهم على منتجاتهم وغيرها من الطرق للتقرب من المستهلك اللبناني تحت اسم أجنبي يثق به" [1].

٤- قلة عدد الإداريين الصناعيين الماهرين والمهندسين الصناعيين مما يسبب ضعفاً في الإدارة على العموم، وهذه عقبة يمكن تذليلها عن طريق إعطاء مساعدات حكومية للطلاب المتفوقين في علم إدارة الأعمال وعلم الهندسة الصناعية للتخصص أو إكمال التخصص في الخارج.

٥- الانخفاض في مستوى المهارات عند العمال وعدم اهتمام أرباب المصانع بتدريب عمالهم، وهذا ما يضعف إنتاجيتهم ويمكن إزالة هذه المعضلة عن طريق الإكثار من المدارس المهنية والتقنية والمؤسسات التدريبية وتنويع برامجها حسب حاجات مختلف الصناعات.

٦- النقص في الأموال المتوافرة للتثمير الصناعي والتسليف الصناعي، التي يمكن تذليلها بإنشاء مصرف إنماء صناعي تساهم فيه الدولة والقطاع المصرفي، ويعمل على إعطاء القروض المتوسطة والطويلة الأجل والمساهمة في رساميل الشركات الصناعية الجديدة وإصدار سندات مالية لآجال متوسطة وطويلة الأجل. كما

١ - عاصم عطاالله، سمير خلاط، "القطاع الصناعي اللبناني نموه ومشاكله"، الجمهورية اللبنانية، وزارة الاقتصاد الوطني، مكتب التنمية الصناعية، بيروت، ١٩٧٠، ص: ٧٨ – ٧٩.

يمكن تعزيز التثمير الصناعي عن طريق لجوء الدولة إلى إنشاء المصانع في المناطق المتأخرة مجاناً وفي المناطق القليلة التقدم بأسعار منخفضة، لأن توفير هذا الحافز يساعد على تنمية هذه المناطق الفقيرة وتعمل على الحدّ من الهجرة إلى المدن.

٧- توسيع الأسواق الخارجية أمام السلع الصناعية، إذ إن هناك أربع وسائل لتوسيع الأسواق الخارجية يمكن أن تقوم بها الحكومة:

- " تحسين نوعية الإنتاج عن طريق تعزيز إدارة المقاييس والمواصفات.
- مضاعفة الاهتمام بعقد اتفاقات تجارية.
- إنشاء معارض دائمة للصناعات اللبنانية، بالاشتراك مع جمعية الصناعيين، في البلدان الإفريقية الكبيرة التي تجهل أنواع السلع الصناعية اللبنانية.
- تعيين ملحقين تجاريين من ذوي الكفاءة في العلوم الاقتصادية والتجارية، في السفارات اللبنانية في البلدان التي للبنان معها علاقات تجارية هامة".[1]

دفعت هذه العقبات بالقيمين على الحكم في عهد الرئيس فرنجية إلى الاهتمام بإزالتها، فلحظت "خطة التنمية السداسية للسنوات ١٩٧٢ – ١٩٧٧" مثلاً ضرورة ايجاد الوسائل والمشاريع الكفيلة بتذليلها، من أجل النهوض والتقدم الصناعي وسلامة تطوره. وقد نصت على اتخاذ التدابير التالية:

- القيام بدراسة شاملة للصناعة اللبنانية تكشف حاجات مختلف الصناعات التي تعاني قلة عدد العمال الحاذقين ومحدودية حذاقتهم، ورأت أنه يمكن إزالتها عن طريق الإكثار من المدارس المهنية والتقنية والمؤسسات التدريبية وتنويع برامجها حسب حاجات مختلف الصناعات.
- القيام بالأبحاث اللازمة لاكتشاف صناعات جديدة ملائمة وذلك بتطبيق المرسوم الاشتراعي رقم ٣٠ بدقة، فعمد المرسوم إلى توكيل دراسة الإمكانات الصناعية إلى مكتب التنمية الصناعية الذي يقدم النصح للذين يطلبون إحداث مصانع جديدة أو التوسع بمصانع قائمة لمساعدتهم على معرفة سلامة مشاريعهم، كما يمكن أن يستعين في جميع مهماته الدراسية بخبراء وطنيين أو أجانب.
- دراسة الصناعات القائمة لمعرفة أوضاعها التكنولوجية والاقتصادية والمالية والإدارية، دراسةً تساعد على تبيان الضعف في الإدارة أو في مهارات

١ - الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، "الصناعة في لبنان"، بيروت، ١٩٧١، ص: ١١ – ١٢.

معنية، وتظهر الإفراط في تعدد المصانع المتشابهة التي يجب إدماجها، وتبرز العقم في بعض الآلات التي يتوجب إبدالها بآلات حديثة الصنع تكون أكثر فعالية. فأوكلت الحكومة هذه الدراسة إلى مكتب التنمية الذي يتولى مهمة الإرشاد والاستعانة بخبراء وطنيين وأجانب لتقديم الخبرة الفنية والإدارية والمساعدة على تحسين وسائل صيانة الآلات والمعدات وإصلاحها.

- إنشاء جهاز حكومي للتسويق يوفر المعلومات عن الأسواق الخارجية ومتطلباتها، كما يقدم الدعاية لمنتوجات الصناعة اللبنانية.
- تعزيز الأجهزة الادارية بذوي الكفاءات العملية والامانة وتنفيذ القوانين المتعلقة بالصناعة.
- تعزيز مناخ التثمير الصناعي إلى جانب إصلاح السياسة الجمركية، وتلحظ الخطة ضرورة إنشاء مصانع في المناطق القروية بهدف تنميتها، ومدّها بالمساعدات، وتجهيزها بما يلزم من طرقات فرعية وأنابيب للمياه أو أسلاك للكهرباء أو التلفون، وتهدف هذه العملية إلى خلق نشاطات في المناطق المتأخرة، والحدّ من النزوح إلى المدينة، وقدرت التثميرات اللازمة للسنوات الست المقبلة بمبلغ ٤٦ مليون ليرة لبنانية [١]، موزعة على إنشاء أربع مناطق صناعية، وأربعة معارض بما فيها معرض طرابلس الدولي، بالإضافة إلى وضع رأسمال معين يعادل ٣٢ مليون ليرة في مصرف الإنماء الصناعي لتنمية الصناعة.

وبهذا تتمكن الحكومة من تحقيق النتائج المرجوة عند لجوئها إلى التشجيع والرعاية الكافيتين للنهوض بالصناعة، إذ تتوصّل بهذه الأساليب المتنوعة للسياسة الانمائية الصناعية إلى حماية الصناعة والقدرة على المنافسة الأجنبية ويتحول لبنان إلى البلد المصدر كما هو مطلوب.

١ - الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، "خطة التنمية السداسية ١٩٧٢ - ١٩٧٧"، مصدر سابق، من صفحة ٥٥ حتى ٦٤.

بعض الاستنتاجات

ارتبط النظام الاقتصادي اللبناني الحرّ بشكل وثيق بالرأسمالية الغربية التي عززت التحالف بين البنى الاقتصادية والبنى السياسية التي لها صلات قوية مع القوى المالية - التجارية، إذ هدفت الرأسمالية إلى بسط نفوذها على مجمل الاقتصاد الوطني من خلال القطاع المصرفي الذي مارس تأثيره الكبير على العملية التسليفية للقطاعات الإنتاجية ولاسيما الصناعة الناهضة، مع أنه كان من الضروري الإفادة من الرأسمالية، أو من الرأسمال الأجنبي من خلال خبرته الصناعية المالية، وذلك ضمن حدود لا تسمح بالسيطرة على القطاعات المنتجة الوطنية أو التحكم بتطورها، إلاّ أنّ لبنان بقي في موضع التبعية لأسواق الدول الصناعية الكبرى التي تعتبر كلّ تصنيع في بلد نامٍ كلبنان فرصة تضيع عليها.

ودعم النظام الاقتصادي الحرّ القطاع التجاري الخدماتي بسبب سياسة الباب المفتوح، وهذا جعل لبنان يتعرض لمشكلات صعبة داخلية أثّرت في قطاعه الصناعي الذي كانت حصته ضئيلة قياساً على قطاع الخدمات، بالرغم من أنه مصدر مهم بالنسبة إلى القوة العاملة، لأنه يؤدي إلى استيعاب قسم من الأيدي العاملة المتراكمة سنوياً.

ثمَّ إن عملية التصنيع في لبنان وقضية تطوره مرتبطان إلى حدّ ما بدعم الدولة اللبنانية لبورجوازيته المسيطرة على الإنتاج الوطني لتحديد إمكانيته، وبعدم تلبية حاجات السوق اللبنانية على الأقل في ظل علاقاتها الاجتماعية التي تجعله يعتمد على الأسواق الخارجية، وذلك بسبب عدم وجود التقنية الحديثة والقيود المفروضة على التسليف الصناعي، والنقص في الأموال المتوفرة للتثمير الصناعي والتسليف الصناعي، وهي معوقات جعلته غير قادر على مواجهة المزاحمة الأجنبية التي أدت إلى اشتداد التناقضات على الساحة اللبنانية بين الصناعيين وأرباب التجار بسبب "المرسوم ١٩٤٣" الذي أحدث تناقضات بين البورجوازية المسيطرة المالية، المتعلقة بالرأسمالية الغربية الاحتكارية وبين البورجوازية اللبنانية المرتبطة بالإنتاج المحلي الوطني المرتبط بالسوق الداخلية وبالأسواق العربية، والتي تشكو تحكم الرأسمال الغربي عن طريق هيمنة الفئة التجارية المالية على مصالحها.

وساعد موقف الدولة المتأرجح بين البورجوازية الاحتكارية التابعة للرأسمال الغربي والبورجوازية المرتبطة بالإنتاج المحليّ، على إبقاء الفوضى الاقتصادية والانتهاء بتراجع حكومة الشباب أمام الموقف المتصلب للتجار والخضوع له.

كما أن كبار المستوردين من البورجوازية الوسيطة كانت تسعى دائماً إلى استخدام جهاز الدولة والتشريع الذي يخدم مصالحها عن طريق الشكل الديمقراطي للدستور اللبناني الذي يكرس مراكزهم الاقتصادية - السياسية بالصيغة الشرعية في الاقتصاد الحرّ.

هذا الوضع فتح الباب على مصراعيه أمام نشوء الرأسمالية التجارية المالية وتحكّمها إذ تعمل لمصلحتها على أوسع نطاق في كلّ القطاعات الإنتاجية تحت ظلّ مبدأ الحرية الاقتصادية، ذلك لأن البورجوازية الصناعية كانت تعيش بعقلية تجارية تبغي الرّبح السريع، وتسخّر كلّ شيء من أجل تحقيقه، وقد ساعدها في ذلك غياب كل سياسة واستراتيجية حكومية مشجعة أو مسيرة لتنمية النشاطات الإنتاجية التي تفرض التدخل واتخاذ التدابير اللازمة لمساعدة المؤسسات الصناعية في مختلف أوجه نشاطها. ويتم ذلك عبر اتخاذ إجراءات تعزز فيه النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية برفع مستوى الجودة والنوعية والمنافسة ومنع الاحتكار وضبط تطور الأسعار.

ولهذا انطلقت الدراسات والمحاولات الإنمائية التي تعكس حاجات المجتمع، وإحلال التوازن بين كافة المناطق اللبنانية، بهدف إنماء المناطق المتخلفة أو إيجاد الحلول للمشكلات الاجتماعية التي تعانيها وخاصة بامتصاص اليد العاملة، إلاّ أنها جاءت ناقصة، فلم تحقق العدالة الاجتماعية لأن الدولة لم تعمل إلا لمصلحة النظام الاقتصادي الحرّ، وكانت الاستثمارات تدعم المؤسسات الكبيرة الحجم، كما أن المؤسسات الصناعية كانت تتركز جغرافياً في بيروت وجبل لبنان وتستأثر بالعدد الأكبر، أمّا المحافظات الأخرى أو المناطق الأخرى فلم تضم أكثر من ٢٠ ٪ من المؤسسات الصناعية، ممّا أضرّ بالعملية الإنمائية وساهم إلى حد كبير في تزايد الهجرة الريفية، كما لم يخدم مطلقاً مسألة الإنماء المتوازن في لبنان ذلك أن الدولة لم تساهم في إنشاء مناطق صناعية في بقية المحافظات تؤمن فيها التجهيزات الأساسية بهدف سد النقص الذي كانت تعانيه تلك المناطق من طرق ومؤسسات تسليفية وسوق قريبة وغيرها.

ولهذا كان على الدولة أن تلعب دوراً مهماً للنهوض بمستوى الصناعة وزيادة الدخل، فالعملية الإنمائية تستوجب صياغة سياسة اقتصادية يشترك في وضعها وتنفيذها مجموعةٌ من المسؤولين والقياديين في القطاعين العام والخاص، وممثلون عن هيئات رسمية ونقابية، لأنه من الضروري توجيه الصناعة نحو التصدير، وهذا يتطلب من المخططين اعتناق نظرة شاملة لا النظرة الجزئية والفردية التي لا تؤدي إلى النتيجة المتوخاة ولا تؤمن المردودية المالية الكافية لأي مشروع صناعي.

وكان على الدولة أيضاً أن تسعى جدياً إلى تحديد سياسة اقتصادية واضحة المعالم، يتمثل فيها تدعيم القطاع الإنتاجي الصناعي، لأنه في المدى الطويل يعمل على سد العجز في الميزان التجاري، ويشكل عاملاً من عوامل الاستقرار الاقتصادي اللبناني، وخاصة إذا أقيم نوع من الحماية لجبهِ المنافسة الأجنبية، ومن الضروري إذاً، وضع مخطط إنمائي شامل يلبي حاجات وتطور الواقع الاجتماعي والاقتصادي ويهدف إلى تشجيع وتوظيف الأموال لآجال متوسطة وطويلة الأمد، لتوظيفها في المشاريع الصناعية من أجل النهوض بالبلد صناعياً، لكي

يتحول إلى بلد مصدر، ذلك لأن التصدير يلعب دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية إذ إن نسبة ارتفاع حجم الصادرات ترتبط برفع قيمة الدخل الوطني كما أن التصدير يشكل المصدر الأساسي لتأمين العملات الأجنبية التي يمكن استثمارها في العملية الإنمائية المستمرة للبلاد.

الفصل الثالث

تبدّلات مهمة في قطاعي السياحة والنقل

١٩٥٨ - ١٩٧٥

القطاع السياحي

- مقدمة.
- المجلس الوطني لإنماء السياحة.
- إنشاء وزارة السياحة.
- وضع القطاع السياحي وتطوره.
- الدخل القومي.

قطاع النقل

- تطور شبكة الطرقات البرية.
- شبكة الخطوط الحديدية.
- الإنشاءات المرفئية.
  - مرفأ بيروت
  - مرفأ طرابلس
- النقل الجوي.
  - مطار بيروت الدولي

بعض الاستنتاجات.

القطاع السياحي

أ- مقدمة

يتمتع لبنان بمميزات ومقومات سياحية تقوم على المناظر الطبيعية الجميلة، والآثار التاريخية المهمة، والمناخ المعتدل، وليس من بلادٍ في الدنيا تشابه لبنان في صيفه وشتائه خصوصاً كما في ربيعه وخريفه حيث للشتاء مواسمه وللصيف مواسم وأعراس وأفراح. فحين يكون الصيف في بيروت يكون الربيع في الوادي، وبعض الثلوج على الجبال، وحينما يكون الشتاء والثلج في الأعالي يكون الجو ألطف وأرق ما يمكن عند الشواطئ، وهذا يعني أن لموسم الاصطياف والإشتاء قدرة لا محدودة في لبنان يتوهج بها موسم السياحة ويغتني.

إن لبنان السياحي غني بكل ما يجذب السائح بدءاً بالجو اللطيف مروراً بالتسهيلات الاقتصادية والآثار الضخمة التي يتميز بها وانتهاء بمركزه القريب من أكثر المناطق المجاورة، وهو همزة وصل بين البلدان العربية ونقطة انطلاق إلى باقي دول العالم، كما أنّ السياحة والاصطياف في الدول المتقدمة أصبحت في الواقع تجارة ودخلاً منظوراً وغير منظور، إذ يشكّل رقماً مهماً في ميزانية الدولة، وتعتبر واردات السياحة في كثير من بلدان العالم هي الأعلى والأهم، لما تقدمه بشكل مباشر وغير مباشر، وهذا ما يدفع إلى زيادة الإعتناء عاماً بعد عام بالمواضيع المتعلقة بالسياحة وتمنح تسهيلات جديدة لكل ما من شأنه أن يرغّب السائح.

وفي لبنان تعتبر مواسم السياحة والاصطياف والإشتاء من أغنى المرافق الإقتصادية ولا حدّ لإمكانياتها، ولهذا أصبح لبنان من أهم بلدان الشرق الأوسط إذ احتل "مكانة مرموقة بين الأمم بفضل ما أحرزه من تقدم... وخاصة أن لبنان هو البلد الوحيد، بين قارات ثلاث هي: أفريقيا وآسيا وأوروبا، الذي يستطيع السائح فيه أن يتزلج على الثلوج صباحاً، ويستحم في البحر بعد الظهر، ويتمتع بالشمس الدافئة في كل آن، ولبنان نسيج طريف من الحياة تنسجم فيه حضارة الشرق القديمة ومدنية الغرب الحديثة الصاخبة..." [1].

دفعت هذه الأسباب الدولة اللبنانية إلى تنمية القطاع السياحي بعد أن أخذت تزداد حركة السفر إلى لبنان طلباً للاستجمام والراحة والاستشفاء، فأخذ اللبنانيون يعدّون ويهتمون بموسم الاصطياف وخاصة بعد أن أخذت الدول تهتم بالشؤون السياحية وترصد الاعتمادات اللازمة في موازنتها لتطوير القطاع السياحي، فأنشأت الحكومة اللبنانية سنة ١٩٤٨ "المفوضية

---

[1] - ميشال توما، "استعراض شامل للوضع السياحي في لبنان"، حديث للمفوض العام السابق للسياحة والاصطياف، منشور في مجلة "السياحة"، العدد ١٢، الصادر في كانون الثاني ١٩٦٥، ص ١٠.

العامة للسياحة والاصطياف والإشتاء" [1] وهي ترتبط مباشرة بوزير الاقتصاد وتتمتع بالاستقلال الذاتي، وكانت مهمتها تطبيق القوانين والأنظمة المتعلقة بالسياحة والاصطياف والإشتاء، وإبداء الملاحظات للمراجع المختصة في شأن تطبيق القوانين والأنظمة المتعلقة بعملية الإنماء وتعزيز القطاع السياحي، وخاصة فيما يتعلق براحة السياح والمصطافين. اتجه هذا القطاع إلى تحسين الفنادق وإنشاء المطاعم الجديدة المنوعة الأصناف، مع ازدياد حركة المصطافين والسياح في الإقبال إلى لبنان، وطالبت المفوضية العامة للسياحة الحكومة بتنفيذ بعض المشاريع الإنشائية التجهيزية السياحية التي شكلت نقطة انطلاق في تحرك القطاع السياحي العام، ومن أهمها:

- " إنشاء استراحات في المناطق اللبنانية.
- إنشاء بيوت للطلبة والشباب في كل منطقة ساحلية وجبلية.
- تجهيز مراكز التزلج بمصاعد حديثة يشترك في تجهيزها وتنفيذها القطاعان السياحيان العام والخاص.
- تنظيم منطقة الأرز، تطوير المدرسة الفندقية، إنشاء الشرطة السياحية، إنشاء مكتب الاستعلامات السياحية في مطار بيروت.
- تجهيز الأونسكو بمسرح وطني للأوبرا، استثمار مغارة جعيتا، التنظيم المدني في قرى الاصطياف، إنشاء مصعد كهربائي في جونيه إلى حريصا، جعل منطقة قناة باكيش مراكز للتزلج، اكتشاف الطابق الأعلى لمغارة جعيتا ووجوب تجهيزه، إنشاء استراحة سياحية في صور، إنشاء مصاعد للتزلج في اللقلوق وفاريا..." [2].

تبين ممّا تقدّم أن المفوضيّة العامة للسياحة حاولت القيام بالكثير من الدراسات والاقتراحات المتعلقة بإنماء التجهيز السياحي والإنشاءات السياحية، وأن أكثر هذه الاقتراحات وضع موضع التنفيذ، كما أنها نجحت في دفع هذا القطاع نحو النمو والتطور فازداد عدد السائحين وخاصة من الأجانب ولم يعد الاصطياف مقتصراً على الأخوان العرب.

---

[1] - محاضر مجلس النواب، جلسة ٣١ آذار ١٩٤٨، "مشروع قانون إنشاء المفوضية العامة للسياحة والاصطياف والإشتاء"، ص: ٧٢٥ – ٧٤٥.

[2] - حسن الحسن، "السياحة في لبنان ماضياً وحاضراً ومستقبلاً"، دون ذكر لدار النشر، بيروت، ١٩٧٢، ص: ٣٦ – ٣٧.

فارتفع عدد الأسرّة على سبيل المثال من ٦٨٣٠ عام ١٩٥٦ إلى ١٤٨٠٩ سريراً عام ١٩٥٧، كما ارتفع المدخول السياحي من ٢٠ مليون عام ١٩٥١ إلى ٤٠ مليون عام ١٩٥٨. [1]

وقبل تنفيذ هذه الاقتراحات، طرأ تغييرٌ شلَّ عمل المفوضية العامة للسياحة والاصطياف، تمثل بصدور قانون جديد بموجب مرسوم ٧٢٧٦ الصادر في ٧ آب ١٩٦١ قضى بتنظيم وزارة الإرشاد والأنباء والسياحة، وألغى المفوضية العامة للسياحة وألحقها بوزارة الأنباء، فاقتصرت صلاحياتها على الشؤون الداخلية ورقابة المؤسسات والمهن السياحية، وبهذا المرسوم شُلّ دور المفوضية في مواجهة التطورات السياحية بدل أن يعززه ويزيد الاهتمام به.

ب – المجلس الوطني لإنماء السياحة

فرض تطور ظروف البلاد إنشاء "المجلس الوطني لإنماء السياحة"، لدفع حركتها، وذلك بموجب المرسوم ٩٠٨٩ الصادر في ١٧ شباط ١٩٦٢، كانت غايته كما نص نظامه، المساهمة في إحصاء الموارد السياحية والتجهيز السياحي، والعمل على حمايتها، واتخاذ التدابير التي من شأنها بثّ الدعاية في الخارج، وتنفيذ روزنامة سياحية لبنانية كل سنة، وتشمل صلاحيات المجلس أيضاً تنظيم وتشجيع وتنسيق جميع الحفلات والأعياد والمهرجانات التي لها صفة أو فائدة سياحية، أما توصياته فقد تضمنت إنماء الموارد الطبيعية والثروة السياحية في لبنان، وحماية وحسن استثمار الموارد السياحية، وتنظيم شروط النقل وإقامة السيّاح في لبنان.

قام المجلس الوطني لإنماء السياحة خلال السنوات الثلاث الأولى بتحقيق عدة إنجازات، بعد أن سمحت له بذلك استقلاليته وبعده عن الروتين والموازنة التي خصصت له، فتطورت السياحة في لبنان تطوراً سريعاً غير مرتجل، مبنياً على دراسة عميقة وتصميم سليم، وضع أسسها المجلس المذكور منذ بداية عهده عام ١٩٦٢ بمؤازرة الدولة بمختلف أجهزتها وإمكاناتها، ومساندة الرساميل الوطنية وذوي الخبرة والكفاءة الذين عملوا في الحقل السياحي، فساهموا في خلق جوّ برزت فيه النشاطات في كثير من المجالات والميادين العامة والخاصة. وكان للمجلس الفضل الكبير في إنشاء مراكز الإشتاء في الأرز وفاريا واللقلوق، بالإضافة إلى تجهيز مغارة جعيتا بطابقيها الأرضي والعلوي، وهي تعتبر درّة السياحة في لبنان. أضف إلى ذلك النشاطات التالية:

---

[1] - République Libanaise, Ministère du Plan, "Besoins et Possibilités de développement du Liban",op.cit, P 310 – 311.

- "إنشاء مكاتب الاستقبال والاستعلام....
- إحداث شرطة السياحة.
- إحداث مركز للإسعاف بإدارة الصليب الأحمر.
- إنشاء مركز تدريب أدلاّء السياحة وآثارها.
- تشجيع التخصّص في الخارج في صناعة السياحة" [1].

ثم استكمل المجلس أعماله وتابع تنفيذ مشاريعه التطويرية في حقل القطاع السياحيّ، حيث تم إنشاء مكاتب سياحية في الخارج كان لها الأثر الفعال في توجيه السياح نحو لبنان، فكانت له مكاتب في باريس وفرنكفورت ونيويورك والقاهرة، وأوفد إلى العواصم العربية مندوبين متجولين أوكل إليهم مهمة العلائق السياحية وتوثيقها بين لبنان والبلاد العربية، ونشر منشورات عن لبنان ومناطقه السياحية والأثرية، فيها دليل خاص بالفنادق، كما عمل المجلس الوطني للسياحة على تطوير أساليب استقبال السيّاح، وتشجيع المهرجانات والأعياد، وتأمين العناصر المدرّبة مهنياً، والتوجيه السياحي عن طريق خلق الوعي القومي، وإظهار أهمية السياحة، بحيث تصبح السياحة الداخلية قاعدة للسياحة الخارجية. لذلك قام بإنشاء مكاتب استقبال واستعلام في مختلف المراكز السياحية الرئيسية: بيروت، جبيل، بعلبك، طرابلس، جعيتا، بالإضافة إلى مرفأ بيروت ومطاره والمكتب الرئيس ومراكز الحدود، كما "استحدث دائرة لاستقبال الشباب تهتمّ بفئة معينة من السيّاح هم الشباب والطلبة الأجانب الذين يفدون إلى لبنان لقضاء العطلة فتنظم لهم الرحلات إلى المناطق السياحية والأماكن الأثرية... كما أوجد مفرزة الشركة السياحية المؤلفة من ٢٥ رجلاً اختِيروا من صفوف قوى الأمن وأضيف إليهم بعض الموظفين المدنيين، وقد أنيط بهؤلاء مهمة السهر على راحة السياح وتلقّي شكاواهم ومراقبة التعرفة الرسمية في السيارات والمطاعم والفنادق..." [2].

وبهذا تكون السياحة قد بدأت منذ ١٩٦٢ تشكل عنصراً رئيسياً في قاعدة الإقتصاد اللبناني، وقد انطلقت من المجال التقليدي أي الاصطياف المحصور بالدول الشقيقة إلى آفاق العالمية، ورأسمالها مناخ لبنان وجماله وسحره.

[1] - وديع رمضان، "ماذا حققنا في سبيل السياحة عام ١٩٦٥؟"، بحث منشور في مجلة "السياحة"، العدد ٢٣ – ٢٤، الصادر في كانون الأول ١٩٦٥، كانون الثاني ١٩٦٦، ص ٢٠.

[2] - "السياحة في لبنان صناعة تطرق أبواب العالم"، بحث منشور في مجلة "السياحة"، العدد ٢٣ – ٢٤، الصادر في كانون الأول ١٩٦٥، كانون الثاني ١٩٦٦، ص: ٨ – ٩.

ج- إنشاء وزارة السياحة

فرض تطور السياحة في لبنان على الدولة مجاراة التطور العالمي للمنظور السياحي، وخاصة بعد أن أصبحت السياحة صناعة منتجة أو فناً نظرياً وتطبيقياً قائماً بذاته، إذ إنّ الأسس الصحيحة لصناعة السياحة أن تجعل من لبنان البلد السياحي العالمي الذي هيأته الطبيعة لأن يكون في هذه المنطقة من العالم، حيث السياحة هي الدعامة الأولى الثابتة للاقتصاد اللبناني، فاقتضت هذه التطورات أن ينشئ لبنان البلد السياحي وزارةً للسياحة، بموجب قانون رقم ٦٦/٢١ تاريخ ٢٩ آذار ١٩٦٦، تتولى إنماء السياحة وتنظيمها.

وقد حصر هذا القانون جميع الصلاحيّات بوزارة السياحة، فشلّ عمل المجلس الوطني لإنماء السياحة بغية القضاء على الازدواجية وتضارب الصلاحيّات، وما إن تسلمت الوزارة مسؤوليتها حتى بدأت بتنفيذ السياسة الإنمائية السياحية التي تتناسب مع الظروف الاقتصادية لأنها أصبحت ضرورة وطنية. وبعد أن أصبحت السياحة لا تقتصر على الدعاية الخارجية بل على التعاون بين الدول السياحية وتبادل المعلومات والخدمات السياحية، والتنسيق الذي يعزز التشويق السياحي، ويعود بالفائدة على نمو السياحة وتطورها ونجاحها، أنشأ وزير السياحة إدوار حنين بتاريخ ٥ أيلول ١٩٦٦ "اللجنة الخاصة بالسوق السياحية المشتركة" [1]، وغايتها التسويق السياحي المشترك ووضع الأسس اللازمة لتنميته، ورأت هذه اللجنة ضرورة اعتماد التعاون في مجال الدعاية لأنها تشكّل عنصراً أساسياً وبارزاً في جلب السياح، بالنظر للمنافسة الضارية التي تقوم بها في هذا الحقل البلدان السياحية المتقدمة في العالم، وأوصت بالإضافة إلى التسهيلات التي تساعد على تشجيع ومضاعفة المد السياحي العالمي بالأمور التالية:

أولاً : أوصت اللجنة بإنشاء شركة نقل بري مساهمة وموحدة بين الدول المنضمة إلى السوق بمساعدة الحكومات المعنية، لتأمين التنقل البري دون أي صعوبة أو عائق. وذلك منعاً لصعوبات التنقل البرّي بين بلدان السوق المجاورة وتعزيزاً لروح التعاون السياحي المشترك.

ثانياً : اقترحت اللجنة ضرورة توحيد إشارات الطرق بين الدول المنضمة للسوق وفقاً للاصطلاحات الدولية.

[1] - الجمهورية اللبنانية، وزارة السياحة، "تقرير لجنة السوق السياحية المشتركة"، الحلقة السياحية الأولى، لا تاريخ، ص ١، تألفت اللجنة من السادة: جورج فضول رئيساً، فيكتور سعد رئيس نقابة السياحة والسفر في لبنان، إدمون غصن رئيس مطار بيروت، الدولي، جورج صيقلي ممثل شركة طيران الشرق الأوسط، الخطوط الجوية اللبنانية، والسيد فريد عبود ممثل شركة الطيران الدولي اللبناني.

ثالثاً : أوصت بوجوب توحيد أسعار النقل الجوي لدى الانتقال من الدول المصدرة للسياح إلى البلدان الداخلية في السوق.

رابعاً : توحيد التوقيت الصيفي في الدول المنضمّة للسوق.

خامساً : اعتماد أسعار نقل محلية Locale Sale بين بلدان السوق، ومن جهة ثانية تطبيق أسعار نقل تشجيعية Créative fare لرعايا بلدان السوق المشتركة تسهيلاً لتنقلهم فيما بين الأقطار المنضمة للسوق السياحية.

سادساً : " السعي لتحقيق مشروع إنشاء مراكز التدريب السياحي المشترك لبلدان المنطقة الذي أقرته الجمعية العمومية للمنظمة الدولية للهيئات السياحية الرسمية بناء على اقتراح لجنة الشرق الأوسط..

سابعاً : الاتفاق على تبادل الخبراء والاخصائيين والمدربين والعاملين في صناعة السياحة بين البلدان المنضمة للسوق"[1].

إلاّ أنّ أعمال هذه اللجنة انتهت بانتهاء ولاية وزير السياحة إدوار حنين وتعيين الوزير الجديد للسياحة الشيخ ميشال خوري، الذي كان سابقاً رئيساً للمجلس الوطني لإنماء السياحة، في حكومة السيد رشيد كرامي، التي تشكلت بتاريخ ٢٠ كانون الأول ١٩٦٦[2]، وصدرت عند تسلّمه بعض المراسيم التنظيمية الهامة التي كان أولها مرسوم ٧١٤٣ تاريخ ٢٠ نيسان ١٩٦٧، الذي أعاد به تنظيم العلاقة بين وزارة السياحة والمجلس الوطني لإنماء السياحة عند الضرورة.

كذلك أجرت وزارة السياحة اتصالات ومفاوضات مع بعض الدول الشقيقة والصديقة لعقد اتفاقات سياحية لتعزيز السياحة خارجياً وداخلياً إلى أن توصلت إلى "توقيع الاتفاق السياحي الأول مع تركيا الذي وقع في آخر عام ١٩٦٨ ... وتوقيع الاتفاقيتين السياحيتين مع كل من الجمهورية العربية المتحدة وإسبانيا"[3].

ولما كان ازدهار المواسم السياحية يتوقف إلى حد بعيد على مدى اهتمام السلطات اللبنانية بالإعداد والتجهيز والتنظيم، لتأمين دخول السياح وإقامتهم وتنقلاتهم بشكل يدعو إلى الارتياح والطمأنينة، ويؤول إلى اجتذاب العديد الأوفر منهم في كل الفصول، وبما أن أي خلل يطرأ على العملية التنسيقية بين وزارة السياحة وباقي الإدارات والأجهزة التابعة للدولة أو

---

[1] – المصدر نفسه، ص: ٤ – ٥.

[2] – يوسف قزما الخوري، " البيانات الوزارية" ، المجلد الثاني، مصدر سابق، ص ٨٣٠.

[3] – حسن الحسن ، "التقرير السنوي عن أوضاع السياحة ١٩٦٩ – ١٩٧٠"، دون ذكر لدار النشر وتاريخ النشر، ص ٥٨.

التي لها علاقة بالسيّاح يؤدي إلى نتائج سلبية على نمو القطاع السياحي، عمد مدير عام السياحة حسن الحسن، من أجل هذه الأسباب، إلى الطلب من المسؤولين ضرورة تأليف لجنة تنسيق دائمة لتحقيق هذه الغايات بهدف تحقيق ازدهار السياحة في لبنان. فاستجاب رئيس المجلس الوطني لإنماء السياحة الشيخ حبيب كيروز وتدارس مع مجلس الوزراء الفكرة، وتم إصدار قرار رقم ٥٦ بتاريخ ٢٩ تموز ١٩٦٩ بتعيين لجنة تنسيق دائمة، "ولقد اعتبرت اللجنة هذا القرار منطلقاً لعملها على أن يقدم كل مدير عام في الجلسة الثانية مقترحاته حول ما يتعلق بوزارته وإدارته في تنفيذ هذه التوصيات وملاحظاته للوصول إلى تحقيق الهدف الذي من أجله وجدت هذه اللجنة وكانت تلك الجلسة الأولى الوحيدة التي عقدت"[1]، وأولت اهتماماً بالتسهيلات السياحية.

وبهذا تطور مفهوم السياحة فأصبحت ظاهرة إنسانية تؤدي إلى التعارف وتبادل الثقافات ونشر السلام بين الشعوب، بل ما إن أصبحت السياحة عالمية في أهدافها وصناعة جديدة لها مقوماتها، حتى أخذت المنظمات السياحية الرسمية والخاصة تتعاون فيما بينها في منظمات وجمعيات هدفها الاهتمام بكل ما يتعلق بالسياحة صناعة وإعلاماً وتجهيزاً وتوعية وتشريعاً وأبحاثاً. فعمد لبنان مثلاً إلى نسج علاقات له مع المنظمات العربية والدولية. فكان عضواً في الاتحاد العربي للسياحة الذي هو عبارة عن هيئة سياحية مشتركة تضم بعض الدول والبلدان العربية، وتعمل في نطاق جامعة الدول العربية، وكان هدف الاتحاد تعزيز السياحة في البلاد العربية، والتعاون المشترك بين الدول والبلاد المنضمة إليه، ونشر الدعاية الإعلامية السياحية المشتركة، وتنسيق النشاطات السياحية العربية، كذلك انضم لبنان إلى الاتحادات السياحية الرسمية مثل "الإيوتو"، وقد انتخب الأستاذ جورج فضول رئيساً للاتحاد عام ١٩٧٠ وجُدّد له عام ١٩٧٢، وكان ذلك انتصاراً كبيراً للبنان والسياحة ولاسيّما أن هذا الاتحاد كان يضم أكثر من ١٢٠ دولة سياحية. بالإضافة إلى هذا الاتحاد هناك "منظمات سياحية خاصة كمنظمة " الأستا "، الجمعية الأميركية لوكلاء السفر، وللبنان نشاط كبير في هذه المنظمة بواسطة مكاتب السفر وأجهزة السياحة والمهتمين بالشؤون السياحية... وإلى جانب هذه المنظمة، للبنان نشاط كبير في منظمات أخرى للسفر والسياحة هي الأوفتا، الاتحاد الدولي لجمعيات وكلاء السفر والسياحة، والكوتال وهي اتحاد منظمات للسياحة في أميركا الجنوبية"[2].

---

[1] – حسن الحسن، "السياحة في لبنان..."، مرجع سابق، ص ٩٣.

[2] – الجمهورية اللبنانية، وزارة الإعلام، "١٧ آب طريق المستقبل: عرض لمنجزات الدولة في عهد فخامة الرئيس سليمان فرنجية خلال أربع سنوات ١٩٧٠ – ١٩٧٤"، بيروت، ١٩٧٤، ص: ١٩٢ – ١٩٣، وكذلك حسن الحسن "التقرير السنوي..."، مرجع سابق، ص: ٦١ – ٦٢.

واكب لبنان هذا التطور السياحي العالمي قدر الإمكان حرصاً على ازدهار سياحته ونموها. غير أن هذا النشاط السياحي المنتج تعرض أحياناً لخلل واهتزاز، فتراجع قليلاً -بين حين وآخر- بفعل تغيير وتبدل الخطط الإنمائية السياحية تبعاً لتغيير الوزارات والمسؤولين !

د- وضع القطاع السياحي وتطوّره

سجل القطاع السياحي توسعاً كبيراً خلال الستينيات وفي السنوات الأولى من السبعينيات خاصة، حتى غدا يشكل إحدى المكونات الأساسية للنمو الاقتصادي، وأخذ يساهم مساهمة فعالة في دعم ميزان المدفوعات، ويوضح هذا الجدول الآتي:

جدول رقم (١) تطور عدد السائحين والمصطافين ما بين أعوام ١٩٦١ - ١٩٧٢ بالالاف [1]

السنة	الدول العربية	النسبة المئوية	سوريا	النسبة المئوية	الدول الأجنبية	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
١٩٦١	١٣٦،٣	٪ ٢٥،٣	٢٣٥،١	٪ ٤٣،٨	١٦٤،٩	٪ ٣٠،٥	٥٣٦،٣	٪ ١٠٠
١٩٦٢	١٤٠،٢	٪ ٢٢،٢	٢٩٤،٢	٪ ٤٦،٦	١٩٥،٩	٪ ٣٠،٩	٦٣٠،٣	٪ ١٠٠
١٩٦٣	١٩٣،٧	٪ ٢٦،٤	٣٤٠،٣	٪ ٤٦،٦	١٩٥،٩	٪ ٢٦،٧	٧٢٩،٣	٪ ١٠٠
١٩٦٤	٢١١،٨	٪ ٢١،٨	٤٨٨،٧	٪ ٥٠،٦	٢٦٤،٠	٪ ٢٧،٣	٩٦٤،٥	٪ ١٠٠
١٩٦٥	٢٧٣،٩	٪ ٢٢،٣	٦١٩،٩	٪ ٥٠،٦	٣٢٧،٦	٪ ٢٦،٧	١٢٢١،٤	٪ ١٠٠
١٩٦٦	٣٣١،٤	٪ ٢١،٨	٨١٢،٣	٪ ٥٣،٥	٣٧١،٣	٪ ٢٤،٤	١٥١٥،٠	٪ ١٠٠
١٩٦٧	٢٤٧،٠	٪ ٢٠،٢	٧٠٢،٩	٪ ٥٧،٦	٢٦٨،٢	٪ ٢٢،٠	١٢١٨،١	٪ ١٠٠
١٩٦٨	٤٢٦،٦	٪ ٢٨،٤	٧٩٠،٥	٪ ٥٢،٦	٢٨٣،٤	٪ ١٨،٨	١٥٠٠،٥	٪ ١٠٠
١٩٦٩	٤٥٩،٨	٪ ٢٨،٩	٨١٠،١	٪ ٥١،٠	٣١٧،٣	٪ ١٩،٩	١٥٨٧،٢	٪ ١٠٠
١٩٧٠	٥٣٤،٣	٪ ٣١،٦	٨٦٣،٨	٪ ٥١،١	٢٨٨،١	٪ ١٧،٠	١٦٨٦،٢	٪ ١٠٠
١٩٧١	٦١٩،٢	٪ ٢٧،٤	١٢٤١،٦	٪ ٥٤،٩	٣٩٦،٦	٪ ١٧،٥	٢٢٥٧،٤	٪ ١٠٠
١٩٧٢	٥٧٧،٢	٪ ٢٥،٢	١٢٣٢،٩	٪ ٥٤،٠	٤٧١،٠	٪ ٢٠،٦	٢٢٨١،١	٪ ١٠٠

تشير الإحصاءات في هذا الجدول إلى أنه في الأعوام الواقعة بين ١٩٦١ و١٩٦٦ كان عدد القادمين إلى لبنان يتزايد باستمرار (حوالي ثلاثة أضعاف ما كان عليه)، فتكاثر مثلاً من

[1] - Banque Nationale pour le développement industriel et tourisme, Beyrouth, s.d. Tableau N (II - A), P 8.

٥٣٦،٢٠٠ ألف نسمة إلى ١،٥١٥،٠٠٠ ألف نسمة، أي بمعدل سنوي قدره ٢٣ ٪ ، شكلت الدول العربية ما عدا سوريا ٣٣١،٤ ألف نسمة منه أي نسبة ٢١،٨ ٪ بينما شكل السوريون وحدهم ٨١٢،٣ ألف نسمة أي ٥٣،٥٪ ، أما الدول الأجنبية فقد بلغ عدد القادمين منها ٣٧١،٣ ألف نسمة بنسبة ٢٦،٧ ٪ .

ويتبين من هذا أن الزوار العرب قد شكلوا أعلى نسبة، إذ وصلوا إلى ٧٥،٣٪، مما يدل بوضوح على أن لبنان كان يستفيد اقتصادياً من ارتباطه بالعالم العربي، وبالتحديد عن طريق السياحة.

غير أن هذا الجدول يظهر أيضاً أن عدد السائحين انخفض إثر نشوب الحرب بين العرب وإسرائيل في حزيران ١٩٦٧، ويلاحظ في لوائح السياح أن عدد الوافدين من البلاد العربية آنذاك وكذلك من سوريا قد انخفض في عام ١٩٦٧ إلى ٩٤٩،٩ ألف نسمة، بعد أن كان في ١٩٦٦ قد وصل إلى ١،١٤٣،٧ ألف نسمة. كذلك، تراجع عدد السيّاح الأجانب من غير العرب في عام ١٩٦٧ إلى ٢٦٨،٢ ألف نسمة بعد أن كان عددهم عام ١٩٦٦ قد بلغ ٣٧١،٣ ألف نسمة. وهذا التراجع أمر عادي بالنسبة إلى الظروف السياسية التي طرأت على المنطقة العربية، وكانت آثارها سلبية على السياحة اللبنانية بوجه خاص، وعلى سياحة البلاد العربية بوجه عام.

غير أن الحركة السياحية استردت عافيتها عام ١٩٦٨ فارتفعت أرقام السائحين القادمين إلى لبنان حيث تجاوزت ١،٥٠٠،٥٠٠ ألف سائح، شكل فيه السوريون وحدهم ٧٩٠،٥ ألف سائح، ومن الدول العربية الأخرى ٤٢٦،٦ ألف سائح، أما القادمون الأجانب فقد كانت حركتهم بطيئة جداً حيث أظهرت انخفاضاً ملحوظاً في نسبة عددهم إذ تدنت إلى ١٨،٨ ٪ عام ١٩٦٨، بعد أن كانت في حرب حزيران٢٢ ٪ ، إلاّ أن هذا النقص الناجم عن إحجام رعايا الدول الغربية قد عوضته أعداد السياح العرب في لبنان.

وبما أن الخطة الخمسية للتنمية السياحية التي وافق عليها مجلس الوزراء في ١٩٦٥ [1] تهدف إلى تشجيع وتنشيط الحركة السياحية، فقد عمدت السلطات اللبنانية في عام ١٩٦٨ إلى اتخاذ إجراءات مهمة لتشجيع السياحة في لبنان بهدف تقويتها من بينها:

[1] - République Libanaise, Ministère du Plan, “Plan quinquenal 1965 - 1969”, op.cit, P 24

- " إعفاء رعايا الدول العربية غير المنتمية إلى جامعة الدول العربية من السمات.
- منح سمة المجاملة إلى بعض الشخصيات.
- توحيد نصوص وأشكال طلبات السمات في البعثات اللبنانية في الخارج.
- رفض إعطاء سمة إلى القادمين من بعض الدول ما لم يبرزوا شهادة صحية معينة.
- الاكتفاء بتدقيق جوازات السفر في المراكز المخصصة في المطار..." [1].

وشددت السلطات المختصة على جميع موظفي الأمن العام والجمارك بوجوب تسهيل دخول الوافدين وإنجاز معاملاتهم بأسرع وقت ممكن واستقبالهم استقبالاً لائقاً بشوشاً يتماشى مع الروح اللبنانية وحب الضيافة العريقة في هذا البلد .

ساعدت هذه التدابير في تحسين الوضع السياحي فأخذ يرتفع سنة بعد أخرى، ويعود إلى مستواه السابق، ولو ببطء، حتى عام ١٩٧٠، إذ وصل إلى ١,٦٨٦,٢ ألف نسمة. وتشير المعلومات الإحصائية المتوافرة لدينا، كما يتبين في الجدول رقم (١)، إلى أن هذا الرقم أخذ يزداد بنسبة كبيرة في عام ١٩٧١ فوصل إلى ٢,٢٥٧,٤ ألف نسمة، وفي عام ١٩٧٢ وصل إلى ٢,٢٨١,١ ألف نسمة. كما تراوحت نسبة عدد القادمين في هاتين السنتين من الدول العربية بين ٢٥,٢ ٪ و ٢٧,٤ ٪، ومن سوريا بين ٥٤ ٪ و٥٤,٩ ٪ ، أما من الدول الغربية فقد تحسنت عن قبل إذ تراوحت بين ١٧,٥ ٪ و٢٠,٦٪.

وبالرغم من الأوضاع المتأزمة التي كانت تمر بها المنطقة العربية بوجه عام ولبنان بوجه خاص، فقد استطاعت الصناعة السياحية أن تتخطى الأزمة إلى الأحسن، بفضل السياحة العربية التي كانت تمثل دائماً نسبة مهمة من أعداد القادمين إلى لبنان.

أما فيما يختص بأهمية لبنان بالنسبة إلى السياحة العربية، فإنه يعتبر في طليعة الدول السياحية في العالم العربي، ولا شك أن الطبيعة، واعتدال الطقس، وجودة المناخ، والشعب بلغته وعاداته وتقاليده، وموقع لبنان على مقربة من البلدان العربية، وسهولة الانتقال إليه جواً وبحراً وبراً...، كل ذلك جعل منه قبلة السياح والمصطافين العرب؛ أما أسباب

١ – الوكالة الوطنية للأنباء، " أعداد السياح العرب غطت النقص في عدد الأجانب"، بيروت، ١٩٦٨، ص ٢.

الحضور للقادمين حسب جنسياتهم إلى لبنان، فتظهر من خلال التحقيقات التي أجريت على الحدود عام ١٩٦٩ من قبل "المجلس الوطني لإنماء السياحة" موزعة حسب المشوقات الرئيسية الآتية [1]:

المشوقات	الأجانب	العرب بدون السوريين
الإقامة في لبنان	٪ ٣٢	٪ ٢٥
لبنان الحضاري	٪ ١٨	٪ ١٨
المناخ	٪ ١٢	٪ ١٣
الآثار	٪ ١١	٪ ١
الطبيعة	٪ ١	٪ ٢٢
البحر والمسابح	٪ ٥	٪ ١٠
الاصطياف	٪ ٤	٪ ١
الطعام اللبناني	٪ ٦	٪ ٤
الملاهي	٪ ٧	٪ ٤
غيره	٪ ٤	٪ ٢
المجموع	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠

وإذا أخذ بعين الاعتبار أسباب الحضور إلى لبنان حسب الفصول يتبيّن أنّ ٨٨ ٪ من العرب، و٨٥ ٪ من الأجانب يحضرون للترفيه والتسلية في ايام الصيف، أمّا في بقية الفصول فتتدنى هذه النسبة إلى ٦٦ ٪ للعرب و٧٤ ٪ للأجانب.

١ – الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، تقرير "للمجلس الوطني لإنماء السياحة" عام ١٩٧٠، بيروت، ١٩٧٠، ص ٢.

جدول رقم (٢) تطور حركة القادمين الفصلية ما بين أعوام ١٩٦٦- ١٩٧٣ بالالاف [1]

السنوات	أجانب			عرب ما عدا السوريين			المجموع ما عدا السوريين			سوريين			مجموع القادمين		
	صيف	باقي الأشهر	المجموع	صيف	باقي الأشهر	المجموع	صيف	باقي الأشهر	المجموع	صيف	باقي الأشهر	المجموع	صيف	باقي الأشهر	المجموع
١٩٦٦	١١٦,٢	٢٥٥,١	٣٧١,٣	١٤٤,٦	١٨٦,٨	٣٣١,٤	٢٦٠,٨	٤٤١,٩	٧٠٢,٧	٢٥٧,٦	٥٥٤,٧	٨١٢,٣	٥١٨,٤	٩٩٦,٦	١٥١٥,٠
١٩٦٧	٥٠,٤	٢١٧,٨	٢٦٨,٢	٧٤,٤	١٧٢,٦	٢٤٧,٠	١٢٤,٨	٣٩٠,٤	٥١٥,٢	٢٠٦,٣	٤٩٦,٠	٧٠٢,٣	٣٣١,١	٨٨٧,٠	١٢١٨,١
١٩٦٨	٨٨,٠	١٩٥,٤	٢٨٣,٤	١٧٩,٢	٢٤٧,٤	٤٢٦,٦	٢٦٧,٢	٤٤٢,٨	٧١٠,٠	٢٤٢,٠	٥٤٨,٥	٧٩٠,٥	٥٠٩,٢	٩٩١,٣	١٥٠٠,٥
١٩٦٩	١٠٣,٢	٢١٤,١	٣١٧,٣	١٩٣,٩	٢٦٥,٩	٤٥٩,٨	٢٩٧,١	٤٨٠,٠	٧٧٧,١	٢٦٧,١	٥٤٣,٠	٨١٠,١	٥٦٤,٢	١٠٢٣,٠	١٥٨٧,٢
١٩٧٠	٨٧,٠	٢٠١,١	٢٨٨,١	١٩٦,٠	٣٣٨,٣	٥٣٤,٣	٢٨٣,٠	٥٣٩,٤	٨٢٢,٤	٢٦٣,٠	٦٠٠,٨	٨٦٣,٨	٥٤٦,٠	١١٤٠,٢	١٦٨٦,٢
١٩٧١	١٣٢,٧	٢٦٣,١	٣٩٥,٨	٢٤١,٧	٣٧٧,٤	٦١٩,١	٣٧٤,٤	٦٤٠,٥	١٠١٤,٩	٣٩٣,٣	٨٤٨,٣	١٢٤١,٦	٧٦٧,٧	١٤٨٨,٨	٢٢٥٦,٥
١٩٧٢	١٤٧,٦	٣٢٣,٢	٤٧٠,٨	٢٣٥,٠	٣٤٢,١	٥٧٧,١	٣٨٢,٦	٦٦٥,٣	١٠٤٧,٩	٣٧٥,٠	٨٥٧,٩	١٢٣٢,٩	٧٥٧,٦	١٥٢٣,٢	٢٢٨٠,٨
١٩٧٣	١٢٧,٣	٢٧٩,١	٤٠٦,٤	٢٣١,٧	٣٢٠,٣	٥٥٢,٠	٣٥٩,٠	٥٩٩,٤	٩٥٨,٤	٣٢٥,٠	٧٥٥,٠	١٠٨٠,٠	٦٨٤,٠	١٣٥٤,٤	٢٠٣٨,٤
النسبة المئوية															
١٩٦٦	٣١,٣	٦٨,٧	١٠٠	٤٣,٦	٥٦,٤	١٠٠	٣٧,١	٦٢,٩	١٠٠	٣١,٧	٦٨,٣	١٠٠	٣٤,٢	٦٥,٨	١٠٠
١٩٦٧	١٨,٨	٨١,٢	١٠٠	٣٠,١	٦٩,٩	١٠٠	٢٤,٢	٧٥,٨	١٠٠	٢٩,٤	٧٠,٦	١٠٠	٢٧,٢	٧٢,٨	١٠٠
١٩٦٨	٣١,١	٦٨,٩	١٠٠	٤٢,٠	٥٨,٠	١٠٠	٣٧,٦	٦٢,٤	١٠٠	٣٠,٦	٦٩,٤	١٠٠	٣٣,٩	٦٦,١	١٠٠
١٩٦٩	٣٢,٥	٦٧,٥	١٠٠	٤٢,٢	٥٧,٨	١٠٠	٣٨,٢	٦١,٨	١٠٠	٣٣,٠	٦٧,٠	١٠٠	٣٥,٥	٦٤,٥	١٠٠
١٩٧٠	٣٠,٢	٦٩,٨	١٠٠	٣٦,٧	٦٣,٣	١٠٠	٣٤,٤	٦٥,٦	١٠٠	٣٠,٤	٦٩,٦	١٠٠	٣٢,٤	٦٧,٦	١٠٠
١٩٧١	٣٣,٥	٦٥,٥	١٠٠	٣٩,٠	٦١,٠	١٠٠	٣٦,٩	٦٣,١	١٠٠	٣١,٧	٦٨,٣	١٠٠	٣٤,٠	٦٦,٠	١٠٠
١٩٧٢	٣١,٤	٦٨,٦	١٠٠	٤٠,٧	٥٩,٣	١٠٠	٣٦,٥	٦٣,٥	١٠٠	٣٠,٤	٦٩,٦	١٠٠	٣٣,٢	٦٦,٨	١٠٠
١٩٧٣	٣١,٣	٦٨,٧	١٠٠	٤٢,٠	٥٨,٠	١٠٠	٣٧,٥	٦٢,٥	١٠٠	٣٠,١	٦٩,٩	١٠٠	٣٣,٦	٦٦,٤	١٠٠

1 - Banque Nationale pour le développement industriel et tourisme, op.cit, Tableau N (11-A), P 15.

يوضح هذا الجدول تطور حركة القـادمين الفصلية خـلال الصيف وبقيـة الأشـهر، والنسب المئويـة لفصل الصيف ولبقيـة الأشـهر بالنسبة إلى الـدول العربيـة ولسـوريا وللـدول الأجنبية، وقد تراوحت النسبة لمجموع القادمين في فصل الصيف مـا بـين ٢٧ ٪ و٣٥ ٪ أمّا في بقية أشهر السنة فقد تراوحت ما بين ٦٤ ٪ و٧٢ ٪، وكان للدول العربية الحصـة الكبرى فيها إذ تراوحت نسبة الدول العربية ما عدا سوريا في فصل الصيف مـا بـين ٣٠ ٪ و٤٣ ٪ وفي بقية الأشهر ما بين ٥٦ ٪ و٦٣ ٪ ، وفي سوريا، على التوالي، ما بـين ٢٤ ٪ و٣٨ ٪، والـدول الأجنبية تراوحت نسبة القادمين منها في فصل الصيف ما بين ١٨ ٪ و٣٢ ٪ وفي باقي الأشهر ما بين ٦٧ ٪ و٨١ ٪ .

تجدر الإشارة هنـا، إلى أن السيد بيـار غـوره (Pierre Gorra)، مديـر قسم الأبحاث والتوثيق في "المجلس الوطني لإنماء السياحة في لبنان"، قد أجـرى دراسـة مستقبلية عام ١٩٦٧[1]، حول مستقبل حصة السياحة من التطور الاقتصـادي في لبنـان، فاحتسـب عـدد القادمين للسنوات المقبلة (ما بين ١٩٧٠ و١٩٨٠) على أساس معدل الازدياد ٢٠ ٪، مـع العلم بأن تطور عدد القادمين رهن بالظروف السياسية التي تعرض لها المنطقة فيما بعد، إذ توقـع أن يرتفع عدد السياح القادمين إلى لبنان من غير السوريين من ١,٤٤٠,٠٠٠ سائح عـام ١٩٧٢، إلى ٣,٥٧٠,٠٠٠سائح عام ١٩٧٥، وإلى ٨,٨٥٠,٠٠٠ سائح عام ١٩٨٠، لكن تأزم الأوضاع الداخلية في لبنان عام ١٩٧٣ وانفجار الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ جعلت هذه التوقعات عديمة القيمة كما هو معلوم .

كما أن الأرقام المدرجة في الجدول احتسبت على أساس المعـدل الأول، وهـذا يعـني أن الأرقام الواردة هي الحد الأولي لما يمكن أن تكون عليه الحركة السياحية في المستقبل، وتشير أيضاً إلى التغير الحاصل في تكوين السائحين الاجتماعي والاقتصـادي مـن حيـث الإنفـاق علـى الترفيه، فقد كان هنـاك اتجـاه ملمـوس نحـو السـياحة الاجتماعيـة، أي أن أصحـاب الدخـل المتدني اصبحوا يشكلون نسبة ملموسة من الزوار في لبنان.

وهذه الزيادة في عدد السياح رافقها نمـو في التجـهيزات الفندقيـة، ويُظـهر الجـدول التالي بفضلها وتأثيرهـا اعداد الليالي الفندقيـة التي قضاهـا السياح في فنادق بيروت والساحـل خلال السنوات ١٩٦٤ — ١٩٧٠.

1 - Pierre Gorra, "Nouvelle étude prospective sur l'apport du tourisme au développement économique du Liban", République Libanaise, Ministère du Plan, Beyrouth, 1967, P1.

جدول رقم (٣) تطور عدد الليالي التي قضاها السياح من مختلف الجنسيات ما بين أعوام ١٩٦٤- ١٩٧٣ [1]

السنة	فنادق بيروت	فنادق الساحل	فنادق الجبل
١٩٦٣	١٠٢٥٨٩٧	٨٩٠	–
١٩٦٤	١١٠١٤٤٥	١٢٨٥٨	–
١٩٦٥	١٢٤٣٧١٩	١٠٥٦١٤	–
١٩٦٦	١٣٧٠٤٦١	١١١٥٩٣	–
١٩٦٧	١٠٨٣٩٤١	٧٥٦٤٣	–
١٩٦٨	١٤٦٦٨٥٠	١٤٤٥٦٠	٤٩١٣٧٥
١٩٦٩	١٣٦١٧٠٥	٧٢٢٣٢	٤٣٧٥٥٠
١٩٧٠	١٣٦٨٠١٥	٤٠٧٥٨	٤٢٤٥٨٠
١٩٧١	١٧٢٥٩٢٩	٦٩٢٨٧	٥٨٩٦٠٠
١٩٧٢	١٩٠٠٥٨٠	٩٣٦٩٩	٥٧١٠٠٠
١٩٧٣	١٨٠٤٢١٣	٦٤٦٣١	٥٢٧٠٠٠

ويظهر هذا الجدول أن الأزمات السياسية الداخلية والخارجية قد أثرت على التطور الذي كانت تشهده الفنادق اللبنانية، إذ تناقصت أعداد الليالي خلال الأزمة السياسية عام ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل، فهبط في فنادق بيروت من ١٣٧٠٤٦١ ليلة في عام ١٩٦٦ إلى ١٠٨٣٩٤١ ليلة، ثم عاد وارتفع ليستعيد نشاطه في عام ١٩٦٨ فوصل إلى ١٤٦٦٨٥٠ ليلة . أما فيما يتعلق بعدد الليالي في الفنادق الساحلية، فيظهر تأثير الكارثة جلياً، إذ بعد أن سجل عدد الليالي في عام ١٩٦٦ حوالي ١١١٥٩٣ ليلة، هبط في عام ١٩٦٧ إلى ٧٥٦٤٣ ليلة، ثم عاد ليسجل رقماً مضاعفاً تقريباً فارتفع إلى ١٤٤٥٦٠ ليلة عام ١٩٦٨، لكن الوضع السيئ الذي مرّ به لبنان عام ١٩٦٩ خلال الأزمة بين الفلسطينيين واللبنانيين، أثّر بدوره على العملية السياحية إذ هبط الرقم إلى ١٣٦١٧٠٥ في فنادق بيروت، وفي فنادق الساحل إلى ٧٢٢٣٢، وكذلك في فنادق الجبل إلى ٤٣٧٥٥٠ ليلة، بعد أن كان قد وصل إلى ٤٩١٣٧٥ عام ١٩٦٨ . وكذلك الحال في عام ١٩٧٣ إذ برز بوضوح التأثير على جميع الفنادق فسجل هبوطاً في عدد الليالي. ولهذا كانت أحداث الشرق الأوسط والحروب العربية الإسرائيلية تنعكس سلباً على الساحة اللبنانية عامة وعلى القطاع السياحي خاصة .

[1] – الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، "خطة التنمية السداسية.."، مصدر سابق، ص ١٠٧. كذلك "المجموعة الإحصائية ١٩٧٣"، مصدر سابق، ص ٢٣٦- ٢٣٧.

أما فيما يتعلق بمتوسط مدة الإقامة للسائح الواحد في لبنان فقد اختلفت مدة الإقامة حسب الجنسيات، وفيما يلي يبرز الجدول مجموع عدد أيام الإقامة لرعايا الدول العربية ما عدا السوريين لغير العرب أولاً ثم السوريين.

الجنسية	مدة الإقامة بالأيام
– " الرعايا العرب ما عدا السوريين	من ٨ إلى ٩
– السوريون	من ٧ إلى ٨
– الرعايا غير العرب	من ٤،٥ إلى ٥ "[1]

إن هذا التطور في عملية التنمية السياحية لجهة إقامة السيّاح في لبنان، قد حقق تقدماً كبيراً على صعيد الحقل السياحي، رغم أن هذه الحصة لمدى الاستيعاب الفندقي هي أدنى من إمكانات لبنان السياحية، لأنها ما زالت هزيلة بالنسبة لمؤهلاته ولازدياد الطلب الخارجي على الخدمات السياحية فيه.

وقد أجريت دراسة عام ١٩٧٠[2] من قبل وزارة السياحة حول مستقبل التجهيزات الفندقية لأعوام ١٩٧٢ – ١٩٨٢ والتحسن الذي سيطرأ عليها، مع التحفظ الشديد على مستقبلها المرهون بالأوضاع السياسية في المنطقة، توقعت أنّ الليالي الفندقية ستبلغ في عام ١٩٧٢ ثلاثة ملايين، موزعة ٢،١ مليون في بيروت، وحوالي المليون خارجها، أمّا في عام ١٩٧٧ فسترتفع إلى ٥،٥ مليون موزعة على الشكل التالي: ٣،٨ ملايين في بيروت، و١،٢ مليون في خارجها. كما ستزداد تحسناً عام ١٩٨٢ إلى أن تبلغ عشرة ملايين، مقسمة بين بيروت التي ستتضاعف نسبتها حتى تصبح سبعة ملايين، وخارجها بحيث تصل إلى ثلاثة ملايين، وبهذا يُلاحظ أن العاصمة تحتل دائماً الأولوية في جذب العدد الأكبر من السيّاح، لكن الصراعات الفلسطينية اللبنانية عام ١٩٧٣، انعكست سلباً على التطور السياحي وجاء انفجار الأزمة عام ١٩٧٥ ليجعل هذه التوقعات عديمة الفائدة بتاتاً.

أما فيما يتعلق بعدد الفنادق فقد أظهرت إحصاءات عام ١٩٧٣ أن عددها قد وصل إلى ٣٦٢ فندقاً، أخذ الجبل حصة الأسد منها حيث وصل العدد إلى ٢٣٧ فندقاً وتلتْه العاصمة بيروت التي كانت حصتها ٩٩ فندقاً، أما الساحل فكان نصيبه فقط ٢٦ فندقاً، وتراوحت الدرجات بين النجمة والأربعة نجوم، ويلاحظ أن لبيروت النسبة الأكبر في عدد الفنادق الفخمة ذات الأربعة نجوم، لكن عدد الأسرة بلغ فيها ٥٢ ٪ "مما يدل على أن هذه الفنادق

[1] – الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، "خطة التنمية السداسية"، مصدر سابق، ص ١٠١.
[2] – الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، تقرير السياحة عام ١٩٧٠، بيروت، ١٩٧٠، ص ٤.

تستوعب العدد الأكبر من السياح الذين يتمتعون بالقدرة المالية وهم في غالبيتهم المدراء ورجال الأعمال العرب والأجانب" [1] .

أمّا على صعيد التسليف الفندقي ففي لبنان جهازان: عام وخاص، فالتسليف العام يؤمن بواسطة "مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري" رغم أن نشاطه متجه بصورة رئيسية نحو تمويل الصناعة والزراعة في حين أنّ نصيب حصة السياحة ضئيل إذا ما قيس بنصيب القطاعين الآخرين. ويؤمن التسليف الخاص بواسطة مصارف الإيداع والأفراد، كما يذكر محمد دوغان، إذ ينفرد لبنان بتعدد مصارفه وبرؤوس الأموال الأجنبية التي تتدفق عليه من الدول العربية البترولية ومن الدول الأجنبية، وهكذا يلاحظ أن نشاط الحقل الخاص في التمويل وإنشاء الفنادق والمؤسسات السياحية يفوق بكثير نشاط الحقل العام في ميدان السياحة، وأضاف أن هذا ما أدى إلى أن " يرهق كاهل الحقل الخاص للفوائد الباهظة التي يدفعها ويحد من الإنجازات التي كان يجب أن تحقق فيما لو وجدت سياسة عامة للتسليف الفندقي تتوجه توجهاً منسقاً، أو فيما لو كان بمقدور المصرف الزراعي والصناعي والعقاري أن يؤمن التسليف الفندقي اللازم بصورة أوسع" [2].

ولهذا يبدو أن التسليف الفندقي غير منظم بطريقة عقلانية، كما أنه لم يؤمن تبعاً لسياسة فندقية واضحة المعالم ومحددة تحديداً كاملاً، لذلك تنقصه الدراسة الوافية التي يجب أن تتم على ضوء الضرورات السياحية والأولويات الملحة.

أما فيما يتعلق بمؤسسات المطاعم والمقاهي فقد امتازت بتمركز ملحوظ ونوعية راقية في بيروت وضواحيها وبعض مدن الاصطياف، ولكن لفقدان الإحصاءات قبل عام ١٩٧٠ ، قدرت مصلحة التجهيز السياحي في وزارة السياحة أنه قد " تطور عدد المقاهي والملاهي من ٤٤٩٩ مؤسسة عام ١٩٧٠، إلى ٥١٦٨ مؤسسة عام ١٩٧٣، أي بزيادة قدرها ١٣ ٪ " [3]، وهذا ما يشير إلى الازدهار الذي كان يطرأ على الصناعة الفندقية .

وفي عام ١٩٦٩، ومن أجل اجتذاب عدد أكبر من السياح وتأمين وسائل الراحة اللازمة، ومن أجل جعل لبنان مركز تجمع وانطلاق للبلدان السياحية المجاورة، ومن أجل اعتبار السياحة أحد المكونات الأساسية للإنماء الإقتصادي في لبنان، اقترح المجلس الوطني

---

[1] – محمد ماضي، " انعكاسات الحرب اللبنانية على قطاع السياحة ونظرة مستقبلية" ، دار النهار للنشر. بيروت، ١٩٨١، ص ٢٥ .

[2] – محمد خير دوغان ،"السياحة والاصطياف في لبنان"، الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم لا تاريخ، دراسة غير منشورة، ص: ١٦-١٧.

[3] – محمد ماضي ، " انعكاسات الحرب اللبنانية .." ، مرجع سابق، ص ٢٩ .

لإنماء السياحة، وبموافقة وزارة التصميم مشروع خطة خمسية (١٩٧٠ – ١٩٧٤) ترمي إلى تحقيق الإنماء السياحي والثقافي والاجتماعي، تتلخص أهم أهدافها بما يلي:

١– العمل على زيادة معدل نمو السياح.

٢– إطالة متوسط مدة إقامة السياح.

٣– تحسين خدمات النقل ووسائله.

٤– إصلاح وتجميل الشوارع والآثار القديمة في المدن السياحية والأثرية.

٥– إيجاد حوافز تشجيعية لاجتذاب الرساميل الخاصة إلى مناطق سياحية جديدة.

٦– تعزيز وتكثيف الدعاية السياحية لاجتذاب السياح ونشرها مع بذل جهد خاص بالنسبة إلى البلاد العربية والبلاد الأخرى.

وقد وزعت الاستثمارات اللازمة للمشاريع السياحية والأثرية التي قدرت بـ ٢١ مليون ليرة لبنانية، على الشكل التالي: [1]

السياحة						المجموع
	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٠-١٩٧٤
جعيتا	٠,٦	٠,٢	–	–	–	٠,٨
قصر الأمير أمين	٠,٣	–	–	–	–	٠,٣
مشاريع اخرى	٠,٧	١,٤	٢,٠	٢,٤	٢,٨	٩,٣
الآثار	١,٦	١,٦	٢,٠	٢,٤	٢,٨	١٠,٤
المشاريع السنوية	١,٤	١,٤	٢,٠	٢,٦	٣,٢	١٠,٦
	٣,٠	٣,٠	٤,٠	٥,٠	٦,٠	٢١,٠

إن إنماء السياحة كان يتوقف على معدل نمو التسهيلات السياحية وعلى القدرة في تكييف الخدمات السياحية المتاحة حسب مقتضيات الطلب، فقد عدل هذا المشروع في عهد الرئيس سليمان فرنجية ضمن الخطة السداسية ١٩٧٢ – ١٩٧٧، ولحظت ضرورة اتخاذ إجراءات عدة من أجل تنمية القطاع السياحي لأنه مرتبط ببعض القطاعات الأخرى الداعمة

---

[1] – الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، المجلس الوطني لإنماء السياحة، "الخطة الخمسية ١٩٧٠ – ١٩٧٤"، بيروت، ١٩٧٠، ص ٧.

له كالطرقات والتنظيم المدني والصحة والمواصلات على جميع أنواعها وغيرها، وأهم هذه الإجراءات:

- تعزيز وتكييف الدعاية السياحية ونشرها في البلاد العربية وأفريقيا وأميركا والعمل على تعريف مميزات السياحة اللبنانية التي تتناسب والمشوقات التي تهم السياح.
- الاتفاق مع وكالات السفر على إدراج لبنان في برامج رحلاتها التي تنظمها وخفض أجور السفر لصالح السياح .
- تجنّب التشتيت الموسميّ للسياحة بتشجيع موسم السياحة على مدار السنة، وذلك باستغلال موسم الرياضة الشتوية بصفة خاصة.
- تحسين شبكة الطرقات التي تصل بين مختلف المناطق اللبنانية.
- حماية الشواطئ والمواقع الطبيعية والعمل على استغلالها بطرق سليمة.
- القيام بالإنشاءات التي تعزز المراكز السياحية، وتنفيذ المشاريع الآيلة إلى إيجاد مراكز ومجمّعات سياحية جديدة على الشواطئ وفي المغاور والمواقف السياحية على الطرقات العامة.

وقد قدرت التثميرات اللازمة للمشاريع السياحية والأثرية خلال السنوات الستة ما بين أعوام (١٩٧٢ - ١٩٧٧) بـ ٤٥ مليون ليرة لبنانية [1]، موزعة بين التجهيزات السياحية، وإبراز المعالم الأثرية وعمليات الحفر والتفتيت والترميم.

إلاّ أن بعض هذه المقترحات أو المشاريع حتى شباط ١٩٧٥، كان قيد التنفيذ، والبعض الآخر لم ينفذ بسبب عدم رصد الاعتمادات اللازمة لها.

وأمّا وضعية المشاريع التي كانت قيد التنفيذ هي:

- " إكمال أشغال إستراحة صور.
- إكمال اشغال إستراحة العريضة.
- الانتهاء من الأشغال في مغارة جعيتا.
- مراكز الصيد والخيول في عنجر.
- طريق الأرز – طريق فاريا" [1].

[1] – الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، "خطة التنمية السدسية..."، مصدر سابق، ص ١٠٧.

وفي الواقع تعتبر السياحة قطاعاً مهماً من قطاع الخدمات، بل من أهم القطاعات الاقتصادية مساهمة في الدخل الوطني، وهذا القطاع مدعو في المستقبل إلى أن يحتل مركزاً فريداً بفعل الإمكانات المتوافرة التي يمكن تطويرها تطويراً يجعل من لبنان بلداً سياحياً ممتازاً في حوض البحر المتوسط، وخاصة إذا نفذت أو طبقت الأهداف المرسومة والمخطط لها، وإذا عولجت الثغرات الأساسية على هدى بعض التجارب التي حصلت في البلدان التي تحتل مركزاً مرموقاً على هذا الصعيد.

هـ - الدخل القومي

للقطاع السياحي أهميته الخاصة في الاقتصاد اللبناني، وقد سجل توسعاً كبيراً خلال سنوات ١٩٦٤– ١٩٧٤، والجدول التالي يظهر مدى مساهمته الفعالة في تدعيم ميزان المدفوعات .

جدول رقم (٤) مساهمة العائدات السياحية في الإنتاج المحلي القائم وزيادة عائدات الدولة اللبنانية خلال الفترة ١٩٦٤– ١٩٧٤ [2]

السنة	الدخل من السياحة بملايين الليرات	الإنتاج المحلي القائم بملا يين الليرات	النسبة المئوية لمساهمة السياحة في الإنتاج المحلي القائم	عائدات الدولة من السياحة بملايين الليرات
١٩٦٤	٣١٢	٣٢٠٠	٩،٧	٣٧
١٩٦٥	٣٩٧	٣٥٢٣	١١،٣	٤٨
١٩٦٦	٤٦٨	٣٨٦٧	١٢،١	٥٦
١٩٦٧	٣٧٥	٣٨٢٠	٩،٨	٤٥
١٩٦٨	٥٦٤	٤٢٧٣	١٣،٢	٦٨
١٩٦٩	٦١٣	٤٥٦٥	١٣،٤	٧٤
١٩٧٠	٦٧٤	٤٨٦٦	١٣،٩	٨١
١٩٧١	٩٠٦	٥٣٩٩	١٦،٨	١٠٩
١٩٧٢	١٠٠٠	٦٣٦٥	١٥،٧	١٢٠
١٩٧٣	٩٢٨	٧١٠٠	١٣،١	١١١
١٩٧٤	١٥٧٦	٨١٤٠	١٩،٤	١٨٩

[1] – الجمهورية البنانية، وزارة السياحة، المديرية العامة للشؤون السياحية، تقرير عن جلسة عمل في ١٧ شباط ١٩٧٥، ص ٢.

[2] – محمد ماضي، " انعكاسات الحرب اللبناينة على القطاع الساحي .." ، مرجع سابق، جدول رقم ٢ ، ص ١٧ .

يتضح من هذا الجدول أن هذا التحسن الذي كان يشهده الدخل السياحي قد تأثر بحرب حزيران ١٩٦٧، وبالأحداث الداخلية في لبنان عام ١٩٧٣، وهو يبيّن تطور النسبة المئوية لحصة السياحة في الناتج المحلي التي ارتفعت من ٩،٧ ٪ عام ١٩٦٤ إلى ١٩،٤ ٪ عام ١٩٧٤، أي أظهرت تضاعفاً خلال العشر سنوات، كما يبين مدى مساهمتها في زيادة الإنتاج المحلي القائم الذي تزايد من ٣٢٠٠ مليون ليرة عام ١٩٦٤ إلى ٨١٤٠ مليون ليرة عام ١٩٧٤ وشهدت عائدات الدولة من السياحة ارتفاعاً ملحوظاً عاماً بعد عام، أي من ٣٧ مليون ليرة عام ١٩٦٤ إلى ١٨٩ مليون ليرة عام ١٩٧٤ . ويدل هذا بوضوح على أهمية القطاع السياحي في لبنان وتأثيره في قيمة الدخل الوطني وزيادة واردات الدولة.

أما فيما يتعلق بمقبوضات لبنان من سياح البلدان العربية والأجنبية وكذلك المصاريف التي تتعلق بالمتنزهين وركاب الترانزيت والطلاب غير المقيمين، فهي كما يلي بملايين الليرات اللبنانية.

جدول رقم (٥) يظهر تطور المصاريف للبلدان العربية والأجنبية والنسب المئوية فيها ما بين أعوام ١٩٦٦ – ١٩٦٨ [1]

البلدان	١٩٦٦	النسبة	١٩٦٧	النسبة ٪	١٩٦٨	النسبة ٪
مصاريف السوريين	٥٠	٪١٦,٨	٤٢	٪ ١٧,٣	٦٩	٪ ١٨,٨
مصاريف الأردنيين	٢٧	٪ ٩,١	٢٢	٪ ٩,٢	٣٥	٪ ٩,٥
مصاريف بقية البلدان العربية	٦٨	٪ ٢٢,٧	٥٥	٪ ٢٢,٧	١٣١	٪ ٣٥,٦
المجموع	١٤٥	٪ ٤٨,٦	١١٩	٪ ٤٩,٢	٢٣٥	٪ ٦٣,٩
البلدان غير العربية	١٠٠	٪ ٣٣,٦	٦٩	٪ ٢٨,٥	٧٦	٪ ٢٠,٦
مجموع المصاريف	٢٤٥	٪ ٨٢,٢	١٨٨	٪ ٧٧,٧	٣١١	٪ ٨٤,٥
مصاريف المتنزهين وركاب	٥٣	٪ ١٧,٨	٥٤	٪ ٢٢,٣	٥٧	٪ ١٥,٥
مجموع الواردات السياحية في لبنان	٢٩٨	٪ ١٠٠	٢٤٢	٪ ١٠٠	٣٦٨	٪ ١٠٠

تشكل نفقات العرب بالنسبة لمجموع الواردات السياحية الإجمالية النسبة الكبيرة، إذ بلغت الواردات السياحية خلال إقامتهم في لبنان عام ١٩٦٨ حوالي ٢٣٥ مليون ليرة لبنانية

[1] – الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، تقرير عن السياحة العربية لعام ١٩٦٩، بيروت، ١٩٦٩، ص: ٢-٣-٤، ويذكر بأن أكثر القادمين السوريين هم من العمال المؤقتين ومن المقيمين السوريين في لبنان، أما مصاريف السياح العرب حسب كل جنسية فهي غير متوفرة. أما التقرير عن السياحة لعام ١٩٧٠، المصدر السابق، فيظهر الاختلاف في المقبوضات السياحية، فبالنسبة لعام ١٩٩٦ فهي ٢٧٥ مليون ل.ل.، أما لعام ١٩٦٧ فقد بلغت ٢٣٠ مليون ل.ل. وفي عام ١٩٦٨ فهي حوالي ٣٦٠ مليون ل.ل. ، ص ٥.

من أصل ٣٦٨ مليون ليرة لبنانية من مجمل الواردات السياحية لنفس العام، أي بنسبة ٨٤،٥٪ . والجدير بالذكر أن قسم الأبحاث في المجلس الوطني لإنماء السياحة [1] قام عام ١٩٧٠ بدراسة عن التوقعات المستقبلية للدخل القومي من السياحة ما بين ١٩٧٢ و١٩٨٢، أظهر فيها التطور الذي سيلحق بهذا القطاع إذ يصل في عام ١٩٧٢ إلى ٦٥٠ مليون ل.ل.، وفي عام ١٩٧٧ يصبح مستوى المدخول السياحي حسب الدراسة حوالي ١١٧٠ مليون ل.ل.، أما في عام ١٩٨٢ فيرتفع إلى ٢٠٨٠ مليون ل.ل.، ولكن هذه التوقعات لم تتحقق بسبب تأزم الأحوال عام ١٩٧٣ على الصعيد الداخلي وانفجار الحرب الأهلية عام ١٩٧٥.

وبهذا تبدو السياحة عنصراً إيجابياً هامّاً في ميزان المدفوعات اللبناني، وهي أهم مورد منفرد يساهم في إدخال العملات الأجنبية إلى البلاد، وخاصة عندما تتحسن العوامل التي تجتذب السياح والمباهج التي تحبب الإقامة في هذه الربوع، كما أن هذا القطاع يساهم إلى حد ما في تأمين العمل لقسم من اليد العاملة وفي تنشيط الحركة التجارية المحلية.

ويُستخلص من تلك الأرقام الإحصائية التي وردت، أهمية الدور الذي تلعبه السياحة في الاقتصاد اللبناني، وإمكانية تنمية هذا المصدر من مصادر الثروة الوطنية عن طريق اتخاذ الحكومة الخطوات اللازمة لتطبيق سياسة تهدف لتحقيق شروط التنمية المرجوة من أجل الحصول على دخلها من السياحة والاصطياف، غير أن الحكومة وحدها لا تستطيع تحقيق كل هذه الأهداف، إذ لا بدّ للقطاع الخاص من الاضطلاع بمسؤولياته وتثمير بعض أمواله في هذه الصناعة، لأن السياحة، ككل قطاع من قطاعات الاقتصاد الوطني، بحاجة إلى تثميرات مجدية لكي تنمو وتتجدد على الدوام.

قطاع النقل

أ- تطوير شبكة الطرقات البرية

تشكل وسيلة النقل أهمية خاصة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لما لها من تأثير بالغ في الميدان التجاري والسياحي، ويعتبر لبنان بموقعه الجغرافي نقطة التقاء بين الشرق والغرب، ومطمع أنظار، ونقطة انطلاق، بفضل مواقعه السياحية والأثرية التي تسهم في تطور القطاع السياحي ونظامه الاقتصادي الحر الذي دفعه إلى التبادل التجاري، وجعله مركزاً تجارياً مرموقاً في المنطقة، كما أنه يملك القدرة البشرية المتدربة تقنياً ولغوياً.

[1] – الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، تقرير عن السياحة عام ١٩٧٠، مصدر سابق، ص ٦.

وبما أن طبيعة البلاد جبلية تعتمد على السياحة والاصطياف والترانزيت بدرجة كبيرة، فقد فرض توسيع شبكة الطرقات وتنظيمها وتحسينها، حتى تساعد على تنشيط الحركة الاقتصادية في البلاد، وهذا ما اقتضى من مجلس التصميم أن يضع خطة إنمائية لشبكة الطرقات في لبنان تنفذ على مدى خمس سنوات (١٩٥٨ – ١٩٦٢)، تشمل شرايين رئيسية تتشعب عنها طرق ثانوية، كما تخدم مناطق جبلية وتربط طريق الساحل بطريق القمم، إضافة إلى "توسيع الطرقات القروية والريفية وزيادة عددها على أن يكتفي بشقها، ولكن يستثنى من ذلك الطرقات المؤدية إلى الطرق الكبيرة وإلى مراكز الاصطياف التي يجب أن تعبد وتزفت"[١].

إلا أنّ هذا البرنامج لم يوضع موضع التنفيذ، وبما أن شبكة الطرقات تكتسب أهمية خاصة نظراً لاعتماد النقل الداخلي عليها ونقل القسم الأكبر من السلع براً ضمن الأراضي اللبنانية وخارجها إلى البلدان المجاورة، فقد رأى الرئيس شارل حلو ضرورة الإسراع في وضع خطة إنمائية لهذه الشبكة. وبعد التباحث مع وزارة الأشغال العامة، وبعد أن تبين أن كثافة السير تتكاثر في منطقة ضواحي بيروت وعلى خط طرابلس – بيروت – الشام وبجوار المدن الرئيسية، فقد اتفق على برنامج إنشاء الطرق في السنوات الخمس (١٩٦٥ – ١٩٦٩) لتكفل الأهداف التالية:

١– " مواجهة حركة السير الداخلية والدولية المتزايدة ولحظ الطرقات واستيعاب هذه الحركة.

٢– إنشاء الطرقات التي تسهم في تشجيع حركة السياحة.

٣– متابعة وصل القرى المحرومة بالشبكة الرئيسية بصورة عقلانية، نظراً للفوائد الإنمائية التي قد تكتسبها من جراء ذلك".[٢]

وقد حققت هذه الخطة الخمسية إنجازات مهمة على صعيد النقل على الطرق وهي كالآتي:

١– " إنجاز الدراسات التفصيلية لمشروع أوتوستراد طبرجا – طرابلس.

٢– وضع دراسة أولية لأوتوستراد الجنوب وأوتوستراد بيروت – البقاع.

٣– إنجاز القسم الأكبر من مشروع طرق القرى المحرومة وربطها بالشبكة الرئيسية.

[١] – الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، "مشروع الخمس سنوات..."، مصدر سابق، ص ٥.

[2] - République Libanasise, Ministère du Plan, "Plan quinquenal 1965 - 1969", op. cit, P 8 – 9.

٤– إقامة بعض الوصلات لتخفيف الضغط على بعض المراكز المكتظة لمداخل العاصمة، وإنجاز الخطط النهائية لشبكة ضواحي بيروت.

٥– تحسين تجهيزات صيانة الطرق.

٦– شقّ حوالي ٣٢ كلم من الطرق الزراعية.

أضف إلى ذلك، أن الخطة الخمسية ١٩٦٥ – ١٩٦٩ رأت وضع الاستخدام التدريجي للنقل المشترك في بيروت وضواحيها بواسطة الباصات"[١].

وقبل موعد انتهاء فترة الخطة الخمسية وضعت وزارة التصميم خطة إنمائية للسنوات ١٩٧٠ – ١٩٧٤، يرمي برنامج الطرق فيها إلى تحقيق الأهداف التالية:

مواجهة تزايد حركة السير وذلك بتنفيذ الأشغال الضرورية في الأماكن المكتظة من شبكة الطرق الناتجة من التزايد للسيارات التي ستصل في عام ١٩٧٥ إلى ٢٢٠,٠٠٠ عربة.

- تدعيم وتحسين نظام الصيانة الراهن.
- تنظيم أفضل للنقل المشترك.
- إنجاز الدراسات النهائية المتعلقة بشبكة الأوتوسترادات.
- تنفيذ الوصلات الأكثر ضرورة لنظام الأوتوسترادات.
- إكمال مشروع وصل الطرق المقطوعة.
- مباشرة تنفيذ الأشغال المتعلقة بمداخل العاصمة لتخفيف الضغط عن الأماكن المكتظة.
- ضرورة توفير المعدات الضرورية للصيانة.
- بناء وتجهيز مرآب لصيانة باصات النقل المشترك.

ثم إن مبلغ التثميرات اللازمة لبرنامج الطرق في تلك السنوات الخمس يبلغ ١٢٠ مليون ل.ل. موزعة على الشكل التالي:[٢]

[1] - République Libanaise, Ministère du Plan, "le transport",Beyrouth, 1969, P 1-2.

[2] - op. cit, P 3.

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	المجموع
أوتوسترادت	٠,٥	٩,٥	١٥,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	٦٥,٠
وصل الطرق	٢.٦	٢,٠	١,٠	١,٢	١.٢	٨,٠
مداخل العاصمة	–	–	٣.٠	٧,٠	١٠.٠	٢٠.٠
الطرق الدولية	١,٠	٢,٠	٣,٠	٣.٠	٣,٠	١٢,٠
الطرق الثانوية	٢,٠	١,٠	١,٠	٢,٠	٢,٠	٨,٠
تجهيزات الصيانة	٠,٧	٠,٧	١,٠	١,٠	١,٦	٥.٠
مرآب للباصات	١.٠	١,٠	–	–	–	٢.٠
المجموع	٧,٨	١٥.٢	٢٤,٠	٣٤,٢	٣٧,٨	١٢٠.٠

لكن هذا المشروع وبالرغم من أهميته، لم يوضع موضع التنفيذ ولم يبصر النور لضآلة موازنة مجلس التصميم والإنماء وعدم استقلاله المالي والإداري؛ وفي ضوء تعثر تنفيذه قدم السيد حبيب مدور برنامجاً شاملاً ومتكاملاً لتحديث وسائل النقل البري في لبنان، في ٢٢ آب ١٩٧٠ لوزير التصميم، يهدف إلى تسهيل المواصلات البرية والسير وتخفيف الازدحام في المدن، والجدير بالذكر أن السيد حبيب مدوّر عضو سابق في مجلس شركة إنتركونتيننتال كوسلتانتس للدراسات المدنية والهندسية وهي شركة أميركية مركزها في واشنطن – الولايات المتحدة الأميركية.

وكان مشروعه يحتاج إلى عشر سنوات بكلفة ٤٠٠ إلى ٦٠٠ مليون ليرة لبنانية مقسطة بمعدل ٦٠ مليون ليرة لكل سنة، من الممكن استعادتها ورفع مستوى الاقتصاد اللبناني بتنسيق الاحتياجات المتزايدة للنقل مع تزايد عدد السكان المستمر، وقد تمحورت الفكرة الأساسية على نقاط عدة أهمها:

- "إقامة ١٢ خطاً جديداً لسيارات الأوتوبيس لخدمة المناطق الداخلية النامية والسياحية.
- العمل على توسيع شبكات النقل العام داخل المدن.
- إعداد المناطق للجهاز الجديد.
- تخطيط الطرق وتسخيرها لخدمة الجهاز الجديد.
- تشريع قوانين رادعة للمخالفات المعرقلة لحسن سير الجهاز الجديد.
- تحديث الصيانة العامة.
- ربط الجهاز الجديد بالخطوط الدولية والمدنية المحلية في آن واحد.

- سن تشريعات بخصوص شحن البضائع والمحروقات براً بحيث تتفق والسلامة العامة" [١].

عرض هذا المشروع على مجلس التصميم بتاريخ ١٤ أيلول ١٩٧٠ لإعطاء ملاحظاته حوله، فأبدى المجلس رأيه الإيجابي به، وخاصة أن هذا الجهاز الشامل المبتكر المتكامل للنقل البري في لبنان سيحسن سمعة لبنان السياحية في العالم، كما اعتبر أنه درس استدلالي في الوقت الحاضر. وتبين أنه من أهم الضرورات أن يكون للدولة جهاز مسؤول عن جميع هذه القضايا يجمع لديه الصلاحيات المبعثرة بين عدة وزارات وعدة أجهزة عامة وخاصة. يكوّن لها صيغة دراسية، وفي الوقت نفسه صيغة لوضع التصاميم والإشراف على سياسة النقل البري ومتابعة تنفيذ البرامج المنسقة التي يضعها. كما رأى المجلس أنه "حان للبلاد أن يكون لديها جهازٌ موحد أو مديرية عامة للنقل البري أو مصلحة عامة أو لجنة مشتركة، شريطة أن تعطى لها الصلاحيات والإمكانيات القانونية والمالية اللازمة لتمكنها من وضع تصاميم شاملة للنقل والسير بطبيعة الحال ومتابعة التنفيذ، وإننا نقترح الآن أن يدرس المجلس قضية توحيد الأجهزة العامة العديدة التي تعنى بالنقل البري والبحري على أن تحال دراسة السيد مدور إلى الجهاز المشترك بعد تشكيله لدراسته بصورة مفصلة" [٢].

إلاّ أن هذه الدراسة المهمة لتحسين وتطوير شبكة النقل البري قد طويت، ولكن ما أن تولّى الرئيس سليمان فرنجية كرسي العهد حتى تبنى سياسة تنمية المناطق اللبنانية بشكل عادل ومتوازن، منها ما يفيد في تخطيط شبكات الطرق، وخاصة تلك التي تلبي الحركة السياحية لإنعاش البلاد اقتصادياً، وقد عمد في تعديل المشروعات السابقة وبموافقة مجلس الوزراء إلى برنامج جديد للسنوات الستّ القادمة ١٩٧٢ – ١٩٧٧ يهدف إلى تحقيق الأغراض التالية:

- " مواجهة ارتفاع حركة السير وذلك بتنفيذ الأشغال الضرورية في الأماكن المكتظة من شبكة الطرق وتقوية نظام الصيانة الراهن وتحسينه وتوفير المعدات اللازمة للصيانة.
- إنجاز الدراسات النهائية العائدة لشبكة الأوتوسترادات.
- تنفيذ الأقسام المكتظة من الأوتوسترادات وخاصة تلك الواقعة:
  - بين طبرجا وجبيل.
  - بين خلدة والدامور.

[١] – الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، تقرير السيد نقولا مدوّر في ٢٢ آب ١٩٧٠، بيروت، ١٩٧٠، ص: ١-٢.
[٢] – الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، تحليل تقرير السيد مدوّر عن قضايا النقل البري في لبنان عام ١٩٧٠، بيروت، ١٩٧٠، ص ٣.

وقدرت جملة التثميرات اللازمة لبرنامج الطرق للسنوات الست القادمة بمبلغ ٢٥٠ مليون ليرة"[1].

تجدر الملاحظة هنا أن مجلس تنفيذ المشاريع الإنشائية قام، بواسطة الأموال المرصدة له، بتنفيذ بعض مراحل هذه المشاريع، حتى عام ١٩٧٤، وهي ترتبط بالأوتوسترادات التالية:

– طبرجا – جبيل، جبيل – طرابلس، خلدة – الدامور، كما "جرى صرف مبلغ ١٤ مليون ليرة لتنفيذ بعض الطرق المحرومة والوصلات الضرورية"[2].

هذا، ولا يمكن إغفال إحدى الظواهر الهامة لقطاع النقل في لبنان وهي تعداد وسائله من سيارات سياحية وأوتوبيسات وسيارات شحن، لأنها تؤمن حاجة البلاد الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة، عند توسيع رقعة الاتصالات بمختلف المناطق اللبنانية.

والجدول التالي يظهر تطور عددها والزيادة الكبيرة التي طرأت عليها:

جدول رقم (١) تطور وسائل النقل البري في لبنان ما بين أعوام ١٩٥٨ – ١٩٧٣[3]

السنوات	سيارات سياحية	أوتوبيسات	سيارات شحن	المجموع
١٩٥٨	٣٣٩٧٤	١٢٦١	٥٨٨١	٤١١١٦
١٩٥٩	٣٧٨٤٩	١٣١٠	٦٣٥٩	٤٥٥١٨
١٩٦٠	٤٦٨٧٩	١٣٨٩	٧٠٧٩	٥٥٣٤٧
١٩٦١	٥٦٩٤٤	١٤٤٦	٧٩١٥	٦٦٣٠٥
١٩٦٢	٦٥٥٥٥	١٥١٢	٨٨٤٩	٧٥٩١٦
١٩٦٣	٧٦٣٤٣	١٥٩٠	٩٨٣٩	٨٧٧٧٢
١٩٦٤	٨٧٥٤٩	١٨٨٩	١٠٨٣٣	١٠٠٢٧١
١٩٦٥	٩٨٧١٥	٢٢٠٧	١١٧٧١	١١٢٦٩٣
١٩٦٦	١٠٥٤٠٥	٢٠٨٨	١٢٠٠٩	١١٩٥٠٢
١٩٦٧	١١٤٢٤٢	٢١٦٨	١٢٧٦٣	١٢٩١٧٣
١٩٦٨	١٢٣٨٩١	١٦٤٥	١٣٤٠٤	١٣٨٩٤٠
١٩٦٩	١٢٩٦٧٤	١٧٦٣	١٤٤٧٣	١٤٥٩١٠
١٩٧٠	١٣٦٠١٦	١٧٩٤	١٤٧٩٥	١٥٢٦٠٥
١٩٧١	١٤٦٢٦٦	١٨٩٦	١٥٥٧٧	١٦٣٧٣٩
١٩٧٢	١٦٤٩٩٠	٢٠٦٧	١٧١٣٠	١٨٤١٨٧
١٩٧٣	١٨٥٩٣٥	٢٢٥٨	١٩١٥١	٢٠٧٣٤٤
المجموع	١٦١٠٢٢٧	٢٨٢٨٣	١٨٧٨٢٨	١٨٢٦٣٣٨

[1] – الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، "خطة التنمية السداسية..."، مصدر سابق، ص: ٧٧ – ٧٩.

[2] – الجمهورية اللبنانية، وزارة الإعلام، ١٧ آب "طريق المستقبل..."، مصدر سابق، ص ٩٨.

[3] - Mission IRFED ,"Etude Préliminaire...", P (1-2-D-2) et aussi

– الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، "المجموعة الإحصائية لعام ١٩٧٣"، مصدر سابق، ص: ١٩٢ – ١٩٣.

تبدو في هذا الجدول الزيادة الكبيرة في أعداد السيارات السياحية، إذ بلغ مجموع عدد السيارات على اختلاف أنواعها ٤١١١٦ سيارة في عام ١٩٥٨، ثم ارتفع هذا العدد إلى ٢٠٧٣٤٤ سيارة عام ١٩٧٣، أي بلغت الزيادة من عام ١٩٥٨ إلى ١٩٧٣ حوالي ١٨٢٦٣٣٨ سيارة، بمعدل ٨٨ ٪ للسيارات السياحية و١٠,٢ ٪ لسيارات الشحن، و ١,٥ ٪ للأوتوبيسات. كما أن السيارات السياحية ارتفعت نسبتها من ٢,١ ٪ عام ١٩٥٨ إلى ١١,٥ ٪ عام ١٩٧٣، كذلك سيارات الشحن زادت نسبتها من ٣,١ ٪ عام ١٩٥٨ إلى ١٠,١ ٪ عام ١٩٧٣، حتى الأوتوبيسات ارتفعت نسبتها من ٤,٤ ٪ عام ١٩٥٨ إلى ٧,٩ ٪ عام ١٩٧٣.

ويعزى التطور الذي لحق بحركة النقل البري على جميع أصنافها إلى توسيع حركة الترانزيت والنقل الخارجي بواسطة الشاحنات من لبنان إلى البلدان العربية وإلى التطور الذي لحق بالسيارات السياحية، وشكّل هذا التزايد مورداً هاماً للقطاع التجاري والمالي. كما دل على أن لبنان بمقدوره أن يلعب دوراً هاماً في تلبية القطاع السياحي، كما أشار إلى تنامي القدرة الشرائية عند اللبنانيين بما يساعد على مواكبة متطلبات العصر في التقدم والازدهار، لكن هذا التزايد يسبب من جهة ثانية بعض الازدحام وخاصة في المدن، مما يتطلب الإسراع في تنفيذ المخططات الهادفة لتطوير شبكة الطرقات البرية التي تحتاج إلى تكثيف وزيادة.

ب – شبكة الخطوط الحديدية

تمتد شبكة الخطوط الحديدية على مسافة تقريبية تبلغ حوالي ٤٢٤ كلم، وهي تنحصر ضمن خطّين: أحدهما ضيّق وقسم منه مسنّن يصل بيروت بدمشق، والآخر عريض ينطلق من الناقورة جنوباً ليصل إلى طرابلس شمالاً مروراً ببيروت بطول ١٨٩ كلم، مع أن لبنان ارغم على إهمال استعمال ٥٢ كلم في الجنوب بسبب إقفال الحدود الفلسطينية. وتشكل هذه الشبكة حركة نقل بطيئة بسبب قدم القاطرات التي لا تستطيع أن تجر إلا عدداً قليلاً من الشاحنات في حين أن صيانة آلاتها أصبحت مكلفة جداً بسبب تآكلها، وبسبب التضاريس الجبلية.

"حملت هذه المعضلة الخطيرة الحكومة على القيام بدراسة فنية أوكلتها إلى خبير مختص يحدد التدابير التي تتخذ مع الحكومة لضمان حد أدنى للنقل بين بيروت ودمشق. لكن بالرغم من ذلك لم تنجح بتخفيض العجز الذي نجم في الخزينة اللبنانية. أضف إلى ذلك الضرر المادي والزمني الذي طرأ على مصانع التصليح الموجودة في رياق قبل الانفصال مع سوريا

حيث أجبرت القاطرات بعدها لأن تسلك طريقاً طويلاً لتصل إلى حمص قبل أن تصل إلى المصنع" [1].

أما القسم الأكبر من الخط الحديدي الساحلي بين الناقورة وطرابلس فقد أنشئ إبان الحرب العالمية الثانية بأيدي جيوش الحلفاء الذي كانوا في لبنان، وكان القصد الأساسي من إنشائه في ذلك الحين خدمة الحاجات والأغراض العسكرية، وقد كان لعامل الإسراع في التنفيذ تأثير كبير في نوعية هذا الخط إن كان لجهة التخطيط أو التجهيزات أو لجهة المعدات المستعملة فيه:

- يحتوي التخطيط على عدد من المنعطفات الضيقة التي تحد كثيراً من سرعة القطارات ويتقاطع في عدد كبير من الأماكن مع طرق السيارات مما يشكل خطراً على سلامة السير.
- التجهيزات لم تكن جميعها من النوع الجيد.
- أما بالنسبة للقطارات البخارية فجميع أجزائها قديمة وضعيفة وفي حالة تعبة، كما أصبحت تكاليف تشغيلها وصيانتها باهظة للغاية، والقاطرات الأخرى ضعيفة لا تفي بحاجات الاستثمار.

ازداد هذا الوضع المتردي الذي انتهى إليه هذا الخط سوءاً يوماً بعد يوم، مما جعل إمكانيات الاستثمار محدودة جداً، كما جعل الاستثمار في عجز مستمر ومتزايد، لذلك رأت مصلحة سكك حديد الدولة اللبنانية أنه من المحتم عليها معالجة " هذا الوضع معالجة سريعة وجذرية بحيث يعاد إلى هذا الخط اعتباره، ويجعل منه عنصراً إيجابياً ومثمراً في مخطط البلاد الاقتصادي، بدلاً من أن يبقى عبئاً ثقيلاً على خزانة الدولة" [2].

تجدر الإشارة هنا إلى أنه خلال جلسة ٢ أيار ١٩٦٣ التي كان يرأسها السيد عفيف سلمان، قرر مجلس إدارة مصلحة سكك حديد الدولة اللبنانية والنقل المشترك ضرورة إدخال التطويرات الضرورية المستعجلة على الخط الساحلي ومعداته، كما فرض استثماره على أحسن وجه في أقرب وقت وتخفيض استثماره إلى أدنى حدّ، لذا اجتمع المجلس في ٢٦ آب ١٩٦٤، وناقش المشروع المستعجل لتطوير شبكة السكك الحديدية والوسائل المؤدية إلى معالجة الوضع المتردي لها بغية رفعها إلى وزارة التصميم.

1 - Mission IRFED, “Etude préliminaire...”, op. cit, P (1-2-d-5).

٢ - الجمهورية اللبنانية، مصلحة سكة حديد الدولة اللبنانية والنقل المشترك لبيروت وطرابلس، محضر الجلسة السادسة والثمانين المنعقدة بتاريخ ٢ أيار ١٩٦٣، ص ١.

وتضمن المشروع تحقيق أمور عديدة أهمها تحديث الخطوط، إذ إنه بتطوير الخط الحديدي الساحلي بشكل منظم يتوقف عدد من المستودعات والورش والمصالح عن العمل. إذ تفقد مبرر وجودها، وعدد آخر منها يخفض نشاطه بمقادير تتناسب مع ظروف الاستثمار الجديدة. ومن جهة أخرى فإن تسيير عربات الأوتوموتريس ستأتي بواردات جديدة للمصلحة وسينتج عن ذلك كله تخفيض ملموس في نفقات الاستثمار، والاستغناء عن خدمات عدد من المستخدمين، كما أنه من جهة أخرى ينتج زيادة في الواردات.

واحتاج هذا المشروع إلى ثمانية عشر مليون ليرة لبنانية لكي يتم تنفيذه في مهلة لا تتعدى الثلاثين شهراً على أن تتم عملية التمويل بالطرق التالية:

١- " سلفة من الخزينة اللبنانية.

٢- قرض خارجي تعقده المصلحة بكفالة الدولة.

٣- دفع قيمة التجهيزات الأساسية الضخمة بالتقسيط والمبلغ الباقي سلفة من الخزينة اللبنانية"[1].

وبعد التداول والمشاورة والمناقشة تمّ إرسال كتاب إلى وزارة التصميم في ١٢ أيار ١٩٦٥ لأخذ الموافقة على مشروعها المستعجل لتطوير خط السكة الحديدية الساحلي. فردّت الوزارة إيجابياً في أقصى سرعة وذلك بتاريخ ٣١ أيار ١٩٦٥، إذ أعلنت موافقتها على "برنامج الأشغال المقدم بمرحليته وعلى طرق التمويل المقترحة على أن تستمر مساهمة الدولة على قيمتها الحالية فيما يعود فقط إلى تغطية عجز استثمار سكك الحديد، وأن تحدد قيمة تغطية عجز استثمار النقل المشترك، فيما لو حصل عجز بالنسبة لقيمته الفعلية" [2].

وأمام تعثر تنفيذ هذه الخطة، عمدت وزارة التصميم خلال تصميمها للخطة الخمسية للسنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٤، إلى وضع أهداف إنمائية مستقبلية لشبكة الخطوط الحديدية، ترمي إلى دراسة حركة السير وكيفية استثمار شبكة الطرقات، لأنها باتت من الأولويات الضرورية، أضف إلى ذلك أن عملية "تحديث الطرقات والآليات تفرض شراء ثلاث قاطرات دفعة واحدة كمرحلة أولى، كما يجب أيضاً صيانة الأعمال وإجراء عدة أشغال على هذه الشبكة" [3].

كما أبدى السيد نقولا مدوّر، خلال تقريره لمجلس التصميم عام ١٩٧٠. بعض التوجيهات العامة بشأن تحديث النقل بواسطة السكة الحديدية المكهربة وزيادة سرعتها،

١ - الملحق رقم (٣)، ص ٥.

٢ - الملحق رقم (٤).

٣ - الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، "الخطة الخمسية..."، مصدر سابق، ص ٤.

بالإضافة إلى إنشاء خمس محطّات برية مشتركة بين سكة الحديد والأوتوبيس لكي يتسنى للركاب أن يستعملوا تذكرة سفر واحدة تمكنهم من ارتياد السكة الحديدية والأوتوبيس في آن واحد، فيتمكن عندئذ المسافرون من بيروت إلى طرابلس ثم الأرز مثلاً من قطع تذكرة سفر واحدة لهذه الغاية، أما الفكرة الأساسية لهذا المشروع فهي تتمحور حول تنفيذ الأشغال اللازمة لتجديد وتحسين الشبكة مع إحداث خدمة حقيقية للركاب على النحو التالي:

١- " كهربة الخط الساحلي بتجهيزه بطاقة ٢٥ كيلو فولت ذات ذبذبة ٥٠ هرتس حسب العرف الدولي المتبع حالياً في الدول المتقدمة.

٢- ازدواج الخط الساحلي مع تقويم تعاريجه وإزالة التقاطعات مع الطريق إزالة تامة لذلك يتطلب إقامة أنفاق وجسور جديدة في مناطق عدة.

٣- شراء معدات حديثة.

٤- تشييد محطات نهائية وفرعية للسكة الحديدية مرتبطة بـ ١٢ خطاً جديداً للأوتوبيس تتصل بالمناطق النامية والسياحية.

٥- الإبقاء على خط السكة الحديدية الجبلي بدون ازدواج أو كهربة، بل تجهيزه بقاطرات ديزل مع إضافة قضيب ثالث بين رياق وبعلبك لتتمكن قطارات السياح من الوصول من بيروت إلى بعلبك" [١].

ولسوء الحظ لم يلق هذا التقرير التجاوب الفعلي من السلطات المعنية بالرغم من أن البلاد بحاجة ماسة إلى هذا الجهاز الشامل المتكامل للنقل في لبنان، وخاصة أنها تؤثر إيجابياً على القطاع الخدماتي، ولاسيما القطاع السياحي على الصعيد العالمي، وهكذا بقيت هذه الشبكة تعاني الوهن والضعف بالرغم من المشاريع التي وضعت لحلّ المشاكل التي تعانيها الخطوط الحديدية، وبقيت الاهتمامات بها غير مستندة في الغالب إلى برامج واضحة.

والجدول التالي يبين حركة تطور السكك الحديدية إن من ناحية المسافرين والحركة التجارية أو من ناحية الدخل القومي:

١ - الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، تقرير السيد نقولا مدوّر في ٢٢ آب ١٩٧٠، مصدر سابق، ص ٢.

جدول رقم (٢) تطور حركة السكك الحديدية ما بين أعوام ١٩٥٨ - ١٩٧٣ [١]

السنة	البضائع المنقولة الاف الاطنان	النسبة المئوية	الركاب بالالاف	النسبة المئوية	الايرادات الاف الليرات	النسبة المئوية
١٩٥٨	٤٢٢	٪ ٠,١	٦٥	٪ ٥,٦	٣١٥٢	٪ ٦,٦
١٩٥٩	٥٣٦	٪ ٠،٢	١٠٢	٪ ٨,٨	٣٦٣٤	٪ ٧,٦
١٩٦٠	٣٦١٥٤	٪ ٧,٢	٦٨	٪ ٥,٩	٣٥٦٠	٪ ٧,٤
١٩٦١	٣٣٦٦١	٪ ٦,٧	٧١	٪ ٦,١	٣٠٤١	٪ ٦,٣
١٩٦٢	٣٦٩٤٢	٪ ٧,٤	٧٣	٪ ٦,٣	٣١٨٦	٪ ٦,٧
١٩٦٣	٤٣٠٢٨	٪ ٨,٦	٦٤	٪ ٥,٥	٣٣٢٢	٪ ٦,٩
١٩٦٤	٤٩٠٤٨	٪ ٩,٨	٧٣	٪ ٦,٣	٣٥٨٢	٪ ٧.٥
١٩٦٥	٣٩٤٧٧	٪ ٧,٩	٨٠	٪ ٦,٩	٣١٥٠	٪ ٦,٦
١٩٦٦	٤٥٦١٨	٪ ٩,١	٨٠	٪ ٦,٩	٣١٤٢	٪ ٦,٦
١٩٦٧	٣٨٠٠٤	٪ ٧,٧	٨٠	٪ ٦,٩	٣١٠٦	٪ ٦,٥
١٩٦٨	٣٧٦٣٦	٪ ٧,٥	٨٨	٪ ٧,٦	٣٢١٥	٪ ٦,٧
١٩٦٩	٢٤٤٥٥	٪ ٤,٩	٧٨	٪ ٦,٧	٢١٩٦	٪ ٤,٦
١٩٧٠	٢٠٠٨٢	٪ ٤,٠	٧٦	٪ ٦,٥	٢١٠٣	٪ ٤,٤
١٩٧١	٢٦٧٨٩	٪ ٥.٣	٧١	٪ ٦.١	٢٤٢٠	٪ ٥.١
١٩٧٢	٣٣١١٦	٪ ٦,٦	٥٥	٪ ٤,٨	٢٤٤٧	٪ ٥,٢
١٩٧٣	٣٥٠٦٣	٪ ٧,٠	٣٦	٪ ٣,١	٢٥٢٧	٪ ٥,٣
المجموع	٥٠٠٠٣١	٪ ١٠٠	١١٦٠	٪ ١٠٠	٤٧٧٨٣	٪ ١٠٠

خلال التحليل الموضوعي لهذا الجدول تتبيّن النقاط التالية:

١- نشطت حركة نقل البضائع في السكك الحديدية، إذ زادت نسبتها بشكل ملحوظ ما بين عام ١٩٥٨ وعام ١٩٧٣ فارتفعت من ٠,١ ٪ عام ١٩٥٨ إلى ٧ ٪ عام ١٩٧٣، ويتبين من الجدول أن نقل البضائع بالطنّ شهد انخفاضاً في عام ١٩٦٧ إذ هبطت النسبة إلى ٧,٧ ٪ بالقياس إلى عام ١٩٦٦ إذ كانت قد بلغت ٩,١ ٪، كما انخفضت حركة البضائع بالطن في عام ١٩٦٩ بالقياس إلى عام ١٩٦٨ بشكل واضح، فهبطت من ٧,٥ ٪ إلى ٤,٩ ٪. وهذا يعود إلى الأحداث العربية والداخلية التي أثرت في هذه الحركة، كما يتبين أن أحداث ١٩٧٣ لم تؤثر كما هو ظاهر في حركة البضائع بل ارتفعت النسبة من ٤,٩ ٪ عام ١٩٦٩ إلى ٧ ٪ عام ١٩٧٣، وكانت هذه البضائع مؤلفة

[1] - Mission IRFED, “Etude préliminaire...”, op.cit, p (1-2-D-4) et aussi.

- الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، " المجموعة الإحصائية لعام ١٩٧٣"، مصدر سابق، ص: ١٩٠- ١٩١.

بصورة خاصة من طحين وفواكه وأدوات معدنية ومواد بناء ومحروقات وحيوانات حية وأصواف وجلود وأخشاب.

٢- شهدت حركة المسافرين ازدياداً مهماً في عام ١٩٥٨ وعام ١٩٥٩، إذ ارتفعت نسبتها من ٥،٦ ٪ إلى ٨،٨ ٪ بعد أحداث فتنة ١٩٥٨. كما يلاحظ أن عدد المسافرين ما لبث أن شهد جموداً تراوح ما بين ٥،٩ ٪ و٦،٩ ٪ ما بين أعوام ١٩٦٠ و١٩٧١، ثم ما لبث أن تناقص هذا العدد حتى وصل إلى ٣،١ ٪.

٣- انخفضت الإيرادات ما بين أعوام ١٩٥٨ و١٩٧٣ من ٦،٦ ٪ إلى ٥،٣ ٪، وكان الانخفاض ملحوظاً في عام ١٩٦٩ بالذات إذ هبطت إلى ٤،٦٪ بالقياس إلى عام ١٩٦٨ الذي سجل فيه نسبة ٦،٧ ٪، وهذا ما يدل على أن العائدات لم تكن تكفي نفقات الخطوط الحديدية، وهذا هو الذي ما يظهر العجز في الإيرادات العائدة إلى الشبكة.

وقد يعود هذا الانخفاض المستمر إلى الوضع الجغرافي لهذه السكك الحديدية في لبنان، وهذا ما يؤدي إلى عدم إنماء وتطوير هذه الوسيلة، كما أن حركتها البطيئة تجعل الركاب أو المسافرين يفضلون استعمال السيارات التي تنقلهم بطريقة أسرع.

ولكن إذا تمت عملية التنسيق بين الطرق والنقل الحديد فستؤدي إلى النتيجة المرجوة في الإسهام في تخفيف عرقلة السير التي تسببها زحمة الشاحنات والسيارات والأوتوبيسات، كما تؤدي إلى عدم منافسة السيارات والشاحنات لها.

ج- الإنشاءات المرفئية

يوجد في لبنان مرفآن تمر فيهما حركة نقل بحري هامة هما: مرفأ بيروت ومرفأ طرابلس. وهناك مرافئ أخرى ثانوية مثل صيدا وصور وجبيل وشكا التي تعتبر من مرافئ السفن الشراعية. وسيتناول البحث بصفة خاصة مرفأي بيروت وطرابلس.

مرفأ بيروت

يحيط بمرفأ بيروت سد (سنسول)، أنشئ القسم الأول منه بين عام ١٨٩٠ و١٨٩٥، وهو يتمتع بأجهزة حديثة ومستودعات هامة، وبعد توسيعه في عام ١٩٣٦ أصبحت قياساته وأعماله على هذا النحو:

- طول السدّ البحري ١٣٠٠ متراً.
- طول السدّ الشرقي ٤٠٠ متراً.
- الساحة المحمية ٣٠ متراً.
- طول الأرصفة موزعة على حوضين:
  - ٩٠٠ متر، يتراوح عمقها ما بين ٣ أمتار و٨ أمتار.
  - ٩٥٠ متر، يتراوح عمقها ما بين ٨ أمتار و١٣ متراً.
- مساحات الأراضي المحيطة بالمرفأ ٢٠ هكتاراً.
- مساحات المستودعات والمخازن ٨٠،٠٠٠ متر مكعب.

وقد رأت وزارة التصميم عام ١٩٥٨ أن مرفأ بيروت غير قادر على مواجهة التزايد المطرد في حركة النقل التي تنمو بمعدل ٤ ٪ سنوياً، لذلك ارتأت توسيعه " أمراً ضرورياً شرط أن يتم على أساس جديد يختلف عن ذلك الذي حصل سنة ١٩٣٦، أي بحيث يساعد التوسيع على تخفيض كلفة نقل البضائع ويزيد في سرعة إنزالها من البواخر الخاصة، وأن على بيروت أن تجابه المنافسة في المرافئ المجاورة" [1].

تجدر الإشارة هنا إلى وجود منطقة حرة تبلغ مساحتها ١٣٢٥٠٠ م². لا تخضع أرضها للرقابة الجمركية، فتدخلها البضائع من كل أنحاء العالم بدون مدة محددة، ثم تعود وتخرج إلى أي بلد آخر مع إعادة تصديرها أو بيعها، وهي لا تساعد في تعزيز التجارة وحسب، بل تفيد اليد العاملة اللبنانية إذ تستخدم عدداً لا يستهان به، كذلك "تساعد الصناعة اللبنانية جداً حيث تسمح للصناعيين باستلام المواد الأولية أو نصف المنتهية بدون جمرك. فهي بالحقيقة منطقة صناعية لأنها تشمل مصانع للتوضيب والتقشر. إن للخضار أو للفاكهة، وحتى لإنتاج عقاقير أدوية وروائح وغيرها" [2].

بالمقابل، دفعت مذكرة مجلس التصميم والإنماء إلى استعجال المفاوضات التي كانت سارية منذ عام ١٩٥٦ بين الحكومة اللبنانية والحكومة الفرنسية، لاسترداد امتياز شركة مرفأ بيروت وأرصفته وحوامله، التي حصلت عليه منذ عام ١٨٨٧، وقد تمّ ذلك فاستردّت الدولة

---

[1] - الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، "الخطة الخمسية..."، مصدر سابق، مذكرة بشأن التوسيعات الضرورية لتحسين المرافئ والمطارات اللبنانية، ص ٢.

[2] - Mission IRFED ,"Etude préliminaire...",op. cit, p (1-2-D-5) et aussi volume annexe, p 35.

اللبنانية مرفأها بموجب اتفاق ١٣ نيسان ١٩٦٠ [1]، وأخذت تتزايد الحركة فيه على مختلف الاصعدة، إن لجهة البواخر السياحية والتجارية وان لجهة المناقلات والتخزين، وكان لا بدّ للدولة من أجل هذه الحركة المتزايدة إلا أن تنشئ الحوض الثالث، بدءاً من شهر آب ١٩٦٢[2] لتلبية حاجات البلاد المضطردة.

وفي شهر تموز من عام ١٩٦٦، رفعت اللجنة الفرعية في وزارة التصميم تقريراً إلى مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى، توضح فيه ضرورة إجراء توسيعات على مرفأ بيروت، لأنه بات بأحواضه الثلاثة قادراً على استقبال البواخر التجارية والسياحية بمختلف أحجامها، وهو يكفي لحركة البواخر التي تصله. "إنما نظراً للتزايد المضطرد فيه نشاط هذا المرفأ، والحركة التصاعدية للبواخر السياحية خصوصاً التجارية التي تؤمه فإنه لا بدّ من التفكير بتوسيع نطاقه عن طريق إنشاء حوض رابع أو أكثر" [3].

لذا أخذت الاهتمامات تنصب علىتوسيع المرفأ وتنشيط الحركة الخدماتية فيه. فارتأت المديرية العامة للنقل استحداث ورشة لتصليح السفن بواسطة حوض جاف أو عائم. رغبة في زيادة النشاط في الحقل البحري، وخلق يد عاملة لبنانية متخصصة. وقد هدفت هذه الصناعة إلى إصلاح وصيانة البواخر التي تؤم المرافئ اللبنانية من مختلف الأحجام والجنسيات بالمئات، بدلاً من إجراء إصلاحاتها في مرافئ أجنبية، لذلك ألفت لجنة لدرس إمكانيات إنشاء الحوض بعد أن حصلت على قرار وزاري يحمل الرقم ١/٤٩٩ بتاريخ ٢١ حزيران ١٩٦٦، فقررت بنتيجة الاجتماعات والبحث صرف النظر عن إنشاء هذا المشروع على حساب الدولة واستبداله بحوض عائم على أن يترك للمجهود الفردي أمر القيام بهذا المشروع. وانطلاقاً من هذا المبدأ عادت الإدارة وبحثت الموضوع مجدداً مع الخبراء والاختصاصيين في هذه الإدارة وشركة المرفأ والوكلاء البحريين ومجهزي السفن اللبنانية لدرس إنشاء واستثمار ورشة لإصلاح السفن في لبنان تكون إما بشكل حوض جاف أو بشكل حوض عائم، وذلك حسب ما يقتضيه واقع لبنان في هذا المجال.

وعلى هذا الأساس، قدمت المديرية العامة للنقل في ٢٦ شباط ١٩٧٠ إلى وزير الأشغال العامة والنقل الشيخ بيار الجميل كتاباً تعلن فيه موافقتها على هذا الاقتراح، لأن تحقيق هذا المشروع يستلزم نفقات كبيرة قد تتراوح بين ١٥ و٢٠ مليون ليرة لبنانية. وبالنظر لحالة الخزينة التي لا تمكنها من تحقيق هذا المشروع آنذاك، على حساب الدولة، استحسن

١ – الجريدة الرسمية، ملحق العدد ٢٥، الصادر في ٨ حزيران ١٩٦٠.

٢ – الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، "تقرير اللجنة الفرعية". المؤلفة من إبراهيم البزري عن وزارة التصميم، عادل شهاب عن وزارة الموارد المائية والكهربائية، وعصمت بولس عن وزارة الزراعة، بيروت، ١٩٦٦، ص٣.

٣ – المصدر نفسه، ص ٣.

المجتمعون "اقتراح هذه الوزارة تلزيم استثمار هذا المشروع لفترة معينة من الزمن إلى شركات أو مؤسسات خاصة عن طريق استدراج عروض، ويمكن الشركة أو المؤسسة أن تسترد النفقات التي تكبدتها مع جني ربح معقول عن طريق استثمار هذا المشروع على حسابها، على أن يترك للعارضين اختيار الموقع المناسب على أحد الشواطئ اللبنانية، ويمكن قبول العروض المقترحة من الشركات الوطنية المتخصصة بهذه الأعمال أو الأجنبية مع تفضيل وجود لبنانيين شركاء في المشروع، وإن الإدارة ستقوم باختيار أفضل عرض من الوجهتين المالية والفنية، أي الذي يقدم أفضل إيراد للخزينة وأفضل شروط للاستثمار" [1].

وتأكيداً لحسن نية السلطات اللبنانية، أصدر وزير الأشغال العامة والنقل بتاريخ ٢٧ شباط ١٩٧٠، إعلاناً تعهد فيه إنشاء حوض جاف واستثماره تقوم به المؤسسات المتخصصة بهذه الأعمال عن طريق امتياز يعطى لمدة خمسين سنة تقريباً، لكنه اشترط عليها اختيار المكان المناسب خارج شاطئ بيروت "كما أنه على هذه المؤسسات التي ترغب بالاشتراك في تنفيذ واستثمار هذا المشروع تقديم عروضها إلى المديرية العامة للنقل قبل نهاية عام ١٩٧٠" [2].

وبتاريخ ١٧ آب ١٩٧١، قدم وزير الموارد المائية والكهربائية جعفر شرف الدين تقريراً عن أوضاع مرفأ بيروت ومستقبله، يبرز فيه برنامج عمل إكمال إنشاءات المرفأ وتوسيعه، لمجاراة تطور الحركة المتزايدة فيه عاماً بعد عام، فيصبح في مقدمة المرافئ خدمة وتجهيزاً وقابلية لاستيعاب تطور النوعية في خدمات النقل، ويصمد ويحافظ بجهد اللبنانيين على مركزه وسمعته العالميّين. إذ يعتبر مرفأ بيروت خاصة واحداً من مئة وخمسة وأربعين مرفأ منتشراً على شواطئ القارات الخمس. وطلب الوزير عدم التباطؤ في تنفيذ برنامج العمل المطروح الذي يستمر حتى غاية ١٩٨٠، كما شدد على ضرورة الاهتمام بالنشاط المرفئي الجديد "النقل بالكونتينرز" وهو النقل البحري بالصناديق الكبيرة، وهذا النوع من النقل عبارة عن بواخر كبيرة وسريعة تنقل من بلد المصدر البضاعة المخصصة لمنطقة معينة ضمن صناديق ضخمة وتفرغها في أحد مرافئ هذه المنطقة، ثم يكون للبواخر في مرفأ بيروت إعادة توزيعها على بقية المرافئ، بحيث يؤمل أن يستوعب هذا النقل معظم نشاط الترانزيت في المستقبل القريب، وقد اعتبر الوزير أن برنامج العمل المقترح هو حدّ أدنى للضرورات المستقبلية، وهو يكلّف حوالي مئة مليون ل.ل، ويقسم على ثلاثة مراحل هي التالية:

– " المرحلة الأولى من شأنها إذا نفذت أن توفر ... في نهاية ١٩٧٣ أربعة مراكز تلبيس جديدة.

١ – الجمهورية اللبنانية، الأشغال العامة، المديرية العامة للنقل، كتاب موجه إلى وزير الأشغال العامة والنقل بتاريخ ٢٦ شباط ١٩٧٠، ص٢.

٢ – الوثيقة رقم (٩١).

- أما المرحلة الثانية فمن شأنها أن توفر... في نهاية عام ١٩٧٦ ثمانية مراكز إضافية جديدة حيث يصبح المرفأ متكافئاً مع الحاجات.
- ثم يكون للمرحلة الثالثة ان تماشي تدريجياً تزايد الحاجات اعتباراً من سنة ١٩٧٧" [١].

وهكذا يبدو أن معظم اهتمامات القطاعات الاقتصادية، وخاصة التابعة للحكم، منصبّة على تذليل الصعوبات التي تعترض المرفأ، لأن اقتصاد لبنان يعتمد بشكل كبير على مرفئه البحري، إذ يملك الإمكانيات التي تلبي كافة النشاطات التي تجعله مرفأ عالمياً لجهة كونه مرفأ تجارياً ومرفأ للسائحين، ومرفأ صيد ومرفأ صناعيّاً وتجاريّاً حرّ. وأهم ما تم تحقيقه من أشغال في مرفأ بيروت حتى عام ١٩٧١ قد انحصر في إنشاء الحوض الثالث وما رافقه من انجاز التجهيزات الأساسية التالية في بقية الأحواض:

- إطالة مكسر الأمواج مسافة ٨٠٠ م.
- إنشاء أرصفة بطول ١٤٥٠ وبعمق ١٠,٥ إلى ١٣ متراً.
- بناء حوض جاف لاستقبال بواخر استيعابها ١٠٠٠ طن.
- توسيع مساحات الأرصفة في الحوض الأول.
- زيادة عدد مراكز الرسو والتلبيص من ٢٣ إلى ٢٥، وإلغاء نقل البضائع بواسطة المواعين، فبعدَ أن كان هناك ١٠ مراكز رسو و١٣ مركز تلبيص عام ١٩٦٠، أصبح هناك ٣ مراكز رسو و٢٢ مركز تلبيص عام ١٩٧٠.
- زيادة مساحة المستودعات من ١٦٣ ألف م٢ إلى ٢٨٨ ألف م٢.

" وعلاوة على ما تقدم فقد مُدّت التجهيزات الأساسية وأقيمت مستودعات عديدة، كما شيدت صوامع للحبوب (أهراء) تستوعب ١٠٥ آلاف طن...

وهذا التوسيع في مرفأ بيروت مكّن من اكتساب مساحات جديدة من الأراضي حول المرفأ. ولم يزد مجموع عدد مراكز التلبيص والرسو بشكل ملموس، وقد نجم عن عدم توافر عدد كاف من مراكز التلبيص ازدحام المرفأ بشكل غير طبيعي، واضطرار عدد من البواخر إلى الرسو المؤقت خارجه في الفترات التي يكثر فيها الازدحام، خصوصاً في الأعياد والعطل والأيام الشديدة المطر" [٢].

---

١ – الجمهورية اللبنانية، وزارة الموارد المائية والكهربائية، تقرير وزير الموارد المائية والكهربائية بتاريخ ١٧ آب ١٩٧١. بيروت، ١٩٧١، ص ٢٤ ، ويهدف البرنامج إلى إتمام الحوض الثالث وتنفيذ الحوض الرابع وما بعده بغية تأمين الحاجات المستمرة.

٢ – الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، "خطة التنمية السداسية..."، مصدر سابق، ص ٨١.

والجدول التالي يبين تطور الحركة التجارية في مرفأ بيروت وحركة الركاب فيه، القادمين والمغادرين.

جدول رقم (٣) تطور حركة مرفأ بيروت ما بين أعوام ١٩٥٨ – ١٩٧٣ [١]

السنوات	حركة الركاب بالآلاف	النسبة المئوية	حركة البضائع بالأطنان	النسبة المئوية
١٩٥٨	٢٨٨١٢	٪ ٢,١	١٣٧٠	٪ ٣,٨
١٩٥٩	٤٧٦٨٤	٪ ٣,٥	١٥٨٦	٪ ٤,٤
١٩٦٠	٥٤٢٩٢	٪ ٣,٩	١٦٥١	٪ ٤,٦
١٩٦١	٦٧٢٠٠	٪ ٤,٩	١٥٦٨	٪ ٤,٣
١٩٦٢	٧٠٧٦٨	٪ ٥,١	١٥٦٢	٪ ٤,٣
١٩٦٣	٨٥٧٨٠	٪ ٦,٢	١٦٧١	٪ ٤,٧
١٩٦٤	٨٩٢٤٣	٪ ٦,٥	١٩٦١	٪ ٥,٥
١٩٦٥	١٠٤٧٦٩	٪ ٧,٦	٢٠٨٨	٪ ٥,٨
١٩٦٦	١٢٢٢٧٩	٪ ٨,٩	٢١٩٣	٪ ٦,٢
١٩٦٧	٧٠٨٧٤	٪ ٥,٢	٢٢٣٨	٪ ٦,٣
١٩٦٨	٧٩٠٩٨	٪ ٥,٧	٢٥٢٣	٪ ٧,١
١٩٦٩	٨٦٤٨٢	٪ ٦,٣	٢٦٤٤	٪ ٧,٤
١٩٧٠	٨١٢٤٦	٪ ٥,٨	٢٩٤٦	٪ ٨,٣
١٩٧١	١١٧٩٨٢	٪ ٨,٦	٣٠١٦	٪ ٨,٤
١٩٧٢	١٤٣٥٦٩	٪ ١٠,٤	٣٢٨٥	٪ ٩,٢
١٩٧٣	١٢٨٢٤٦	٪ ٩,٣	٣٤٨١	٪ ٩,٧
المجموع	١٣٧٨٣٢٤	٪ ١٠٠	٣٥٧٨٣	٪١٠٠

يوضح الجدول أن الحركة التجارية والسياحية في مرفأ بيروت تقدمت تقدماً كبيراً، فعلى صعيد حركة الركاب مثلاً تزايدت من عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٧٣ تزايداً مستمراً، باستثناء بعض التراجع بسبب الأحداث التي طرأت على الصعيد الداخلي أو العربي.

---

١ – الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، "المجموعة الإحصائية لعام ١٩٦٨"، مصدر سابق، ص: ١٥٢ – ١٥٣، وكذلك " المجموعة الإحصائية لعام ١٩٧٣" ، مصدر سابق، ص: ١٨٨– ١٨٩.

و ارتفعت النسبة من ٢،١ ٪ عام ١٩٥٨ إلى ٨،٩ ٪ عام ١٩٦٦ ، إذ كان عدد الركاب (٢٨٨١٢) فأصبح في عام ١٩٦٦ حوالي ١٢٢٢٧٩ ، ولكن على أثر الأحداث العربية – الإسرائيلية انخفضت نسبة الركاب إلى ٥،٢ ٪ ، أي هبط بشكل كبير عدد الركاب من ١٢٢٢٧٩ راكباً إلى ٧٠٨٧٤ راكباً ، أي بنسبة أكثر من ٣ ٪ ، ولكنها عادت وارتفعت في عام ١٩٦٨ إلى ٥،٧ ٪ واستمرت في التزايد حتى عام ١٩٧٢ ، إذ وصلت إلى ١٠،٤ ٪ بعد أن هبطت في عام ١٩٧٠ على أثر أحداث ١٩٦٩ ، بفعل استمرار خوف الناس ، وفي عام ١٩٧٣ شهد تراجعاً ملحوظاً إذ انخفضت حركة الركاب من ١٤٣٥٦٩ راكباً ، إلى ١٢٨٢٤٦ راكباً ، أي من ١٠،٤ ٪ عام ١٩٧٢ إلى ٩،٣ ٪ عام ١٩٧٣ ، وهذا ما يدل على تأثر القطاع السياحي بالأحداث الداخلية التي تنعكس عادة على حركة الركاب في النقل البحري مما يؤدي إلى تزعزع القطاع الخدماتي.

أما حركة التجارة في مرفأ بيروت فقد شهدت كذلك تقدماً ملحوظاً ما بين هذه السنوات ١٩٥٨ – ١٩٧٣ ، إذ ارتفعت النسبة من ٣،٨ ٪ إلى ٩،٧ ٪ ، لكن اللافت للنظر أن حركة التجارة البحرية لم تتأثر بالأحداث الداخلية أو العربية وخاصة بالصراع العربي الإسرائيلي. فكانت الحركة دائماً في تصاعد مستمر، ومن الطبيعي أن تستوجب هذه الحركة التجارية المطالبة المستمرة بتوسيع مرفأ بيروت ، أضف إلى ذلك الاهتمام الدائم بهذا المرفأ الذي كان يغص بالسفن ويشهد الازدحام المتواصل.

مرفأ طرابلس

تتمتع مدينة طرابلس بموقع جغرافي مؤاتٍ لنمو حركة النقل البحري حولها ، لكن طبيعة الأعماق البحرية الملاصقة للشاطئ لا تسمح بسهولة إنشاء مرفأ ذي أحواض عميقة ، فهنالك سدّ طوله ٨٠٠ متر تقريباً ، أنشئ سنة ١٩٣٠ ، لكي يحمي حوضاً لهبوط الطائرات ، وتمتدّ بين هذا السدّ والشاطئ مساحة من المياه يتراوح عمقها بين مترين ونصف المتر وستة أمتار ، تستقبل منذ عام ١٩٣٢ ناقلات النفط بالإضافة إلى السفن التجارية على اختلاف انواعها. وقررت الحكومة اللبنانية عام ١٩٥٥ توسيعها لتخفيف الضغط عن مرفأ بيروت وخاصة بالنسبة للبضائع العائدة إلى منطقة الشمال. فأنشأت مرفأ بأحواض عميقة "وتبنت لهذا الغرض مشروعاً يقضي بتوسيع الحوض وجعل عمقه ما بين ٨ و١٠ أمتار حتى يصبح هذا المرفأ قادر على استقبال البواخر التي تتطلب هذا العمق،. لقد أرادت أن تعوض عن طرابلس فقدانها المنفذ الطبيعي لتجارتها ، أي سوريا ، وذلك بواسطة تحسين الخدمات في المرفأ سواء من الناحية الفنية أو من ناحية التشريع المالي ، وبما أن أعماق مدخل المرفأ لا تتجاوز الثمانية

أمتار ، فقد حفرت ممراً داخل البحر طوله ١٨٠٠ متراً لكي تستطيع البواخر التي هي من حمولة ١٠،٠٠٠ طن عبور المرفأ والرسوّ على أرصفته" [1].

لكن فقدان التجهيزات والمعدات في مرفأ طرابلس دفع رئيس غرفة التجارة نجيب المنلا إلى أن يوجه مذكرة بتاريخ ٢ أيار ١٩٦١ ، إلى المراجع المسؤولة ، يلح فيها على ضرورة الاهتمام بشؤون المرافئ اللبنانية والمناطق الحرة وخاصة مرفأ طرابلس ، إذ إن منافسة المرافئ الأخرى المجاورة قد اشتدّت ، وأخذ يتحول قسم كبير من البضائع التي كانت ترد إلى مرفأ طرابلس إلى الإسكندرونة مثلاً بفضل التسهيلات المقدّمة من قبل الحكومة التركية ، وإلى مرفأ اللاذقية في سوريا لما يتمتع به من التجهيزات والمستودعات الكافية ، لذا طالب بوجوب اتخاذ الإجراءات التالية :

أولاً : العمل على تجهيز المرفأ بالمعدات اللازمة ليصبح صالحاً للعمل وقادراً على القيام بالخدمات المطلوبة منه على أحسن وجه.

ثانياً : ضرورة إقامة جهاز إداري وفني في مرفأ طرابلس.

ثالثاً : تعديل وتخفيض الرسوم على المرفأ والتخزين والتجريم بنسبة عادلة.

رابعاً : دعوة شركة المنطقة الحرة بطرابلس إلى وجوب الإسراع بإنشاء مستودعات كافية بجوار أرصفة المرفأ ، بالإضافة إلى إعداد التجهيزات اللازمة في مدة أقصاها سنة واحدة ، وذلك بغية توفير النفقات التي تلحق البضائع من وجود العنابر البعيدة عن أرصفة المرفأ ، ولوضع حدّ لشكوى التجار وعمال الترانزيت من نقصان العنابر في مرفأ طرابلس بسبب اضطرارهم أحياناً إلى تحويل بضائعهم إلى مرافئ أخرى.

خامساً : إلغاء رسم الصقالة المفروضة على جميع البضائع المستوردة إلى مرفأ طرابلس ، وهي ضريبة غير قانونية وخاصة أنه ليس لها مثيل في المرافئ اللبنانية الأخرى ، بالإضافة إلى حصر استيفائها على البضائع التي ترد عن طريق هذه الصقالة فقط.

سادساً : منح كل التسهيلات الممكنة للعراق في منطقتي بيروت وطرابلس الحرتين. عن طريق استخدام مخازن المناطق أو إقامة إنشاءات خاصة فيهما ، وهذا أمر متيسّر نظراً لاتساع أراضي مرفأ طرابلس.

سابعاً : وضع تسهيلات بغية إقامة مصانع داخل المناطق الحرّة والعمل على تشجيعها عن طريق إعفائها من الضرائب المحلية للأعمال التصنيعية.

---

١ – الجمهورية اللبنانية ، وزارة التصميم ، "تقرير اللجنة الفرعية..." مصدر سابق ، ص: ١٢ – ١٣ ، وكذلك "الخطة الخمسية ١٩٥٨ – ١٩٦٢" ، مصدر سابق ، ص ٣.

ثامناً : " جعل مرفأ طرابلس مرفأ متمماً لمرفأ بيروت، واعتباره حوضاً من أحواضه وإعفاء البواخر من دفع رسوم الموانئ في طرابلس إذا عرجت الباخرة على مرفأ بيروت ودفعت هذه الرسوم فيه قبل إقلاعها إلى طرابلس. كذلك الأمر للبواخر التي تمر على طرابلس قبل بيروت، وتحويل قسم من البضائع إلى مرفأ طرابلس الذي يشكو قلة العمل، وعلى سبيل المثال، أن يحول قسم من القمح الأميركي الذي تستورده الحكومة وتوزعه في المناطق اللبنانية إلى مرفأ طرابلس، وكذلك قسم من الأخشاب والحديد وسائر السلع التي تتطلب مساحات واسعة ولا تتحمل نفقات كثيرة..." [١].

ومع استمرار عدم اهتمام الدولة بضرورة توسيع مرفأ طرابلس وإعطائه ما يستحق من العناية، كمرفأ بيروت، اندفع العديد من المسؤولين إلى المطالبة بتوسيع المرفأ، وتجهيزه وخاصة أن طاقة مرفأ بيروت لم تعد تتسع لاستقبال كافة البواخر، أمثال السيد كمال جنبلاط الذي طالب الدوائر المختصة بضرورة الاهتمام بتنشيط الحركة الاقتصادية في مرفأ طرابلس بقصد ازدهار هذه المدينة المهملة، وقال إن ذلك يتوجب اللجوء إلى تخفيف الازدحام الذي يتعرض له مرفأ بيروت، متمنياً أن تتوجه السفن الفائضة إلى مرفأ طرابلس وتفريغ "بعض السفن التي تستطيع الرسو فيه... بدلاً أن تتوجه هذه السفن إلى مرافئ غير لبنانية" [٢].

كذلك اقترحت اللجنة الفرعية المكلفة بدراسة أوضاع المرافئ في لبنان تخصيص ممر خاص بجوار الرصيف على أن ينعزل الممر الذي تسلكه الأبقار من الباخرة حتى المحجر الصحي عن كل اتصال، وذلك لتحاشي نقل العدوى إلى بقية المواشي، بالإضافة إلى خلق حركة استيراد مواشي رخيصة ومناسبة تخفف من كلفة اللحوم للمستهلكين، كما طالبت اللجنة بضرورة اتخاذ التدابير التالية، لتشجيع مرفأ طرابلس الذي يمكن أن يستقبل البواخر السياحية:

- "إعفاء البواخر التي تصل إلى مرفأ طرابلس مباشرة بعد مرفأ بيروت من رسم الدخول، أي الرسم التي تستوفيه المديرية العامة للنقل.
- تخفيض رسوم النقل في السكك الحديد لجميع البضائع التي تشحن إلى داخل المرفأ أو التي تخرج منه باتجاه بيروت – طرابلس، أو طرابلس – بيروت.

[١] – الوثيقة رقم (٩٢)، ص: ١ –٢ .
[٢] – "كمال جنبلاط يتبنى الاهتمام بمرفأ طرابلس"، خبر منشور في جريدة "الحضارة"، العدد ٦٦٠، الصادر في ٢٤ نيسان ١٩٦٦، ص١.

- استخدام جزر طرابلس كمنطقة سياحية ينقل إليها السياح من مرفأ طرابلس بواسطة مراكب خاصة..." [١].

ثم إن حصر المنافع في منطقة معينة وشركة معينة، دفعت ابن طرابلس الدكتور عبدالله بيسار إلى إصدار بيان في ١٦ أيلول ١٩٦٦، للرأي العام الطرابلسي، أظهر فيه الحرمان والإغفال لمرفأ طرابلس وإعطائه النذر القليل، كما فضح نوايا القائمين على شؤون البلد الذين يتعمدون إبقاء اللاعدالة الانمائية بين المناطق اللبنانية، فطالب بضرورة تنفيذ المطالب التالية حتى لا تضطر طرابلس إلى اتخاذ موقف سلبي:

١- "اعتماد مرفأ طرابلس وتجهيزه بالآليات الفنية اللازمة.

٢- تعميق المرفأ والعمل الدائم على صيانته.

٣- تحويل السفن التي تحمل القمح والمواد الجافة إلى مرفأ طرابلس.

٤- تصدير جميع المنتجات المحلية من مرفأ طرابلس.

٥- توحيد الرسوم في جميع المرافئ اللبنانية.

٦- استرداد امتياز المنطقة الحرة وضمّها لإدارة المرفأ" [٢].

إلاّ إن مثل هذه الأصوات لم تلق الصدى الإيجابي لدى المسؤولين بالرغم من المطالبة المستمرة بضرورة إجراء التحسينات في المرفأ وتزويده بالمعدات الفنية اللازمة، لكي تتمكن البواخر الضخمة من الرسوّ بجانب رصيفه، ومن يقرأ "خطة التنمية السداسية للسنوات ١٩٧٢ – ١٩٧٧" يلاحظ الاهتمام الجديّ بمرفأ بيروت في حين تظهر اللامبالاة بوضوح مرة أخرى بشأن مرفأ طرابلس، خاصة عند لحظها برنامج التثميرات لتحسين مرفأي طرابلس وصيدا بما يلزم من معدات وتجهيزات.

وفي الواقع استوجبت الإجراءات والأهداف العامة لهذه الخطة إنجاز "الأشغال والتجهيزات العائدة للحوض الثالث، المستودعات والمحطة البحرية والطرق ضمن منطقة المرفأ والتمديدات الكهربائية وإعداد المنطقة الحرة... إلخ، والشروع بتنفيذ الحوض الرابع بعد وضع دراسة إقتصادية – فنية حوله تأخذ بعين الاعتبار حركة النقل البحري، الكونتينرز وخلافها، في الحاضر والمستقبل في شرق البحر المتوسط" [٣].

[١] – الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، "تقرير اللجنة الفرعية..."، مصدر سابق، ص: ١٤ – ١٥.
[٢] – الوثيقة رقم (٩٣).
[٣] – الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، "خطة التنمية السداسية..."، مصدر سابق، ص ٨٢.

وهكذا أخذت الخطة بتوصيات اللجنة الفرعية ووزير الموارد المائية والكهربائية فيما يتعلق بمرفأ بيروت دون مرفأ طرابلس المحروم، فدفع هذا التمايز المناطقي نائب طرابلس عبد المجيد الرافعي إلى مطالبة الحكومة بإعطاء مرفأ طرابلس ما يستحق من العناية كمرفأ بيروت (خلال مناقشة بيان حكومة صائب سلام في ٢٧ أيار ١٩٧٢). وجعل العاصمة الثانية بمينائها المهمل تحتل مركزاً أساسياً في شرق البحر المتوسط، واقترح الرافعي عدّة نقاط لتحقيق بعض المشاريع التي تعود عليها بالفائدة الاقتصادية منها:

أولاً : تنشيط مرفأ طرابلس من خلال عمليات إجرائية تتضمن الأمور التالية:

١- " تحويل قسم من السفن من مرفأ بيروت إلى مرفأ طرابلس وذلك بإيجاد تنسيق أو شكل الاختصاص لذلك.

٢- تجهيز المرفأ بالمعدات واللوازم الفنية ليصبح قادراً على القيام بالغاية المنشأ من أجلها.

٣- إيجاد الملاك الإداري والفني الذي ينفذ المهام الموكلة إليه...

ثانياً : إنشاء الحوض الناشف في ميناء طرابلس، هناك حوض صغير وخاص يجب على الحكومة أن توسعه..." [1].

كما أكد النائب رشيد كرامي من جهته للحكومة وجوب أن يواكب مرفأ طرابلس حركة التطور التي تصيب مرفأ بيروت، عن طريق توسيعه وتعميقه فينال نصيبه من العناية الحكومية، والاهتمام أيضاً بالمشاريع العمرانية التي تساهم بازدهار البلد. وطالب بإلحاح بوضع مشروع "يرمي إلى توحيد إدارة المرافئ اللبنانية تحت إدارة واحدة نظراً للفائدة المتوخاة وحتى يكون التوزيع عادلاً للحركة، لحركة النقل البحري، بحيث لا تبقى البواخر في مرفأ لا يستوعبها ويبقى مرفأ آخر يستطيع أن يساهم بدوره وأن يقوم بواجبه في خدمة الاقتصاد اللبناني" [2].

والجدير بالذكر أن الدولة اللبنانية رضخت لإلحاح أبناء طرابلس في مطلبهم المحق لرفع الحرمان والغبن عن مرفئهم بتطويره، لأنه كان يعاني من النقصان في التجهيزات الضرورية، وعدم توافر الكادرات الإدارية والفنية بشكل كاف، فوافقت على تكليف البعثة البريطانية "كوند باترز" عام ١٩٧٤ دراسة أوضاع المرفأ بناءً على طلب مصلحة استثمار مرفأ طرابلس. وقد وضعت ثلاثة تقارير تتلخص بما يلي:

١ - يوسف قزما خوري، » البيانات الوزارية... «، المجلد الثاني، مصدر سابق، ص ١٢١٤.

٢ - المصدر نفسه، ص ١٢٧٦.

- التقرير الأول: يتعلق بالتنظيم الإداري والمالي للمرفأ.
- التقرير الثاني: يتعلق بدراسة مستقبل النشاط الاقتصادي والمرفئيّ في لبنان وبالتوقعات المتعلقة بمرفأ طرابلس.
- التقرير الثالث: يتعلق بالاقتراحات الفنية لجهة الإنشاءات والتجهيزات التي ينبغي إحداثها في مرفأ طرابلس.

وعلى صعيد التقرير الفني اقترحت الشركة خطتين لتطوير الأوضاع في مرفأ طرابلس:

"**الخطة الأولى** : قصيرة الأجل تقضي بتعميق أرض الحوض الحالي بمحاذاة ٣٠٤ أمتار من أرصفته إلى عمق ١٠ أمتار، وتعميق مدخل الحوض الحالي إلى عمق ١٠ أمتار لإتاحة المناورة للبواخر وإعادة تسوية الأرصفة ورصف الطرقات وإعادة تعبيدها بالإضافة إلى أمكنة الخزن المكشوفة، وكانت نفقات هذه الخطة تبلغ وفقاً لتقديرات عام ١٩٧٤ مبلغ ١٩ مليون ليرة.

الخطة الثانية : والطويلة الأجل تقضي بخطوطها الأساسية باستحداث حوض ثان وبناء أحد عشر رصيفاً أو خلق مساحات إضافية يبلغ مجموعها حوالي ٣٦٠ ألف متر مربع، وإنشاء المستودعات وتأمين التجهيزات اللازمة، وتبلغ تكاليف هذه الخطة وفقاً للتقديرات الموضوعة في العام ١٩٧٤ حوالي ١٦٠ مليون ليرة لبنانية" [1].

ويضيف الخبراء أنه يجب أن لا تزيد نفقات الخطة الأولى والثانية وفقاً للتقديرات الحالية عن ١٥٠ مليون ليرة لبنانية. وأن توفر الدولة الاعتمادات اللازمة على أن يسهم المرفأ وبواسطة وارداته التي ستزيد بنسبة كبيرة في حال تنفيذ أعمال التوسيع والتجهيز، في تغطية جانب من نفقات الخطة الموضوعة.

ظلّ تحسين أوضاع المرفأ وتطويره لاجتذاب أصحاب الأعمال وتوسيع أفق عملياته وخدماته ليصبح مشابهاً لمرفأ بيروت حيز الدراسة والخيال لا أكثر، وكانت الدولة تسعى دائماً إلى تفعيل النشاط الخدماتي والمالي في المركز الرئيسي في بيروت، رغم أن عملية دراسة مرفأ طرابلس من قبل البعثة البريطانية قد كلفتها الكثير من المال، وكأن الدولة لم تحاول سوى إسكات الشعب الطرابلسي بدراسات تطوير المرافئ اللبنانية وتجهيزها وحسب، عبر مبادرة

١ - غرفة الصناعة والتجارة في طرابلس، "الشؤون الاقتصادية - الاقتصاد اللبناني: الإنقاذ المطلوب"، صادر في كانون الأول عام ١٩٨٥، ص ٤٠.

سريعة واهية لتخفيف حدة المطالبة وإخفات أصوات المدينة، العاصمة الثانية، المهملة الشاعرة بالغربة داخل وطنها نتيجة التجاهل الدائم لها.

وهذا ما دفع من جديد نواب طرابلس إلى رفع صوت المطالبة أمام الحكومة خلال مناقشة بيان حكومة رشيد الصلح في ١٩٧٤/١٠/٣١، فعبر النائب عبد المجيد الرافعي عن الحرمان المتعمد من قبل الحكومات السابقة ولمدة ثلاثين سنة لعاصمة الشمال ومشاريعها الحيوية التي تدفعها إلى دروب التقدم والرقي، وأوضح أن حل مشكلة مرفأ طرابلس يسهم في معالجة حل الاختناق الذي يعاني منه مرفأ بيروت، كما يعالج موضوع الغلاء الذي يعاني منه اللبنانيون نتيجة زيادة رسوم شركات الملاحة نتيجة الاختناق مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد المستوردة، كما يسهم في إيجاد فرص عمل كبيرة لعدد كبير من الشباب والعمال وإنعاش المحافظة بكاملها وخاصة مدينة طرابلس، وقدم الرافعي اقتراحات ضرورية، مأخوذة من الخبير البريطاني الذي قدم دراسته في أيلول ١٩٧٤، لتنشيط المرفأ الثاني في لبنان من حيث الأهمية ليصبح قادراً على استقبال البواخر ذات الحمولة الكبيرة التي كانت تنتظر أسابيع ليصل دورها بالتفريغ في مرفأ بيروت، وهذه أهمها:

"أولاً : إصدار قانون بجعل مرفأ طرابلس متمماً لمرفأ بيروت، أي توحيد المرافئ...

ثانياً : تعميق المرفأ وتوسيعه وإنشاء حوض جديد...

ثالثاً :تحديد وسائل العمليات التي يتطلبها نقل البضائع وتعتيلها وفرزها من مرفأ طرابلس، وذلك بتأمين المزيد من الآليات ولاسيما الرافعات، وكذلك إجراء نفس العمل كلياً في المرفأ.

رابعاً : تطوير خط سكك الحديد وإتمام مشروع أوتوستراد بيروت - طرابلس ليصبح بالإمكان تحويل مرفأ طرابلس إلى مرفأ مساعد لمرفأ بيروت.

خامساً : لتسهيل مرور بضائع الترانزيت عبر الحدود الشمالية وإقرار إعفاءات لهذه البضائع خصوصاً، عمدت الحكومة العراقية مؤخراً إلى استيراد وتصدير العديد من أصناف البضائع عبر مرفأ طرابلس.

سادساً : إحداث أرصفة جديدة للتوضيب...

سابعاً : العمل على تشجيع قدوم السفن السياحية إلى مرفأ طرابلس.

ثامناً : تشجيع إقامة الصناعات التحويلية المعدة للتصدير داخل المنطقة الحرة مع توسيع حرم هذه المنطقة وتهيئتها لتصبح سوقاً طبيعية للأعمال ولحركة البضائع والتوضيب المعدة للبلاد العربية..." [١].

ودفعت تلك السياسة التمايزية المفضوحة تجاه مرفأ بيروت نائب طرابلس أمين الحافظ إلى أن يرفضها، مؤكداً لحكومة رشيد الصلح أنه ليس في لبنان مرفأ واحدٌ أساسي. كما رفض أن يلحق التطور مرفأي طرابلس وصيدا لمجرد "رفع للعتب"، أو من أجل حل مشكلة الاحتشاد. أو من أجل تراكم الإنشاءات والإسمنت والحديد وبناء المستودعات. وطالب بالمشاركة مع بيروت في نشاطها المرفئي الحقيقي وفي المغانم التي تنتج عن هذا النشاط المرفئي، وأراد تقاسم الفوائد والخدمات، كما أعلن عدم قبوله خطوة إنجاز الحوض الرابع والبدء بالحوض الخامس قبل أن تتوحد السياسة المرفئية في لبنان، وتنفذ الفكرة التي طالما نادى بها. "وهي إنشاء سلطة مرفئية عليا لتوزيع العمل والإشراف على العدالة في هذا التوزيع، وسوف يقاوم الطرابلسيون أي تقدم في الحوض الرابع أو الخامس قبل تطوير مرفئهم ودمج النشاط المرفئي اللبناني ببعضه البعض... لأن هذه القضية بالنسبة لطرابلس حيوية ومهمة لا يمكن التساهل فيها" [٢].

إلاّ أنّ الدولة بقيت لا تظهر أي اهتمام بالرغم من الدعوات الملحّة لتحقيق العدالة والمساواة في مرفأ طرابلس أو على الأقل السعي لمواكبة السياسة التطورية التي يتمتع بها مرفأ بيروت، وتغاضت السياسة الحكومية عن العمل فيه لكي يتماشى مع تطور حركة النقل البحري المتزايدة، علماً بأن موقعه الجغرافي مؤهل لتطوير حركة النقل البحري في منطقة الشمال بكاملها، والجدول التالي يبيّن مجموع حركة البضائع في مرفأ طرابلس على بساطتها وتواضعها.

---

١ - يوسف قزما الخوري، » البيانات الوزارية ... «، المجلد الثالث، مصدر سابق، ص: ١٤٩٢ - ١٤٩٣.

٢ - المصدر نفسه، ص: ١٥٥٢ - ١٥٥٣.

جدول رقم (٤) حركة نقل البضائع المحملة والمفرغة بالأطنان ما بين أعوام ١٩٥٨ – ١٩٦٩[1]

السنوات	الكمية بالأطنان	النسبة المئوية
١٩٥٨	٦٠٧٧٠	٪ ٢,٢
١٩٥٩	٨٤١٤٠	٪ ٢,٩
١٩٦٠	١٠٨٨٩٥	٪ ٣,٩
١٩٦١	٨٩٦٥٨	٪ ٣,٢
١٩٦٣	٣٤٦٠٠٠	٪ ١٢,٣
١٩٦٤	٢٦٠٠٠٠	٪ ٩,٢
١٩٦٥	٣٢٩٠٠٠	٪ ١١,٦
١٩٦٦	٣٥٢٠٠٠	٪ ١٢,٥
١٩٦٧	٣١٧٠٠٠	٪ ١١,٢
١٩٦٨	٤١٢٠٠٠	٪ ١٤,٦
١٩٦٩	٤٦٤٠٠٠	٪ ١٦,٤
المجموع	٢٨٢٣٤٦٣	٪ ١٠٠

يظهر الجدول تقدم الحركة التجارية في مرفأ طرابلس مسجلاً ارتفاعا ملحوظاً في عام ١٩٦٣، إذ قفزت كمية البضائع المحملة والمفرغة من ٦٠٧٧٠ طناً عام ١٩٥٨ إلى حوالي ٣٤٦٠٠٠ طن عام ١٩٦٣، وما لبثت هذه الزيادة أن تأثرت بأحداث ١٩٦٧ فهبطت النسبة إلى ١١,٢ ٪ . ثم عوض ما فوته عليه التقهقر بتسجيل تقدم ملحوظٍ في عام ١٩٦٨ بنسبة ١٤,٦ ٪، أما في عام ١٩٦٩ فقد ارتفعت إلى ١٦,٤ ٪ . وهذا ما يدل على قدرة هذا المرفأ على استيعاب الحركة التجارية إذا توجهت الجهود الجدية نحوه، كما أن تطور الحركة في المرفأ الشمالي يتطلّب مبادرة سريعة من الدولة لتوسيعه كي يتمكن من مواكبة حركة النقل البحري المتزايدة.

د – النقل الجوي

تتوزع الخطوط الجوية في لبنان على ثلاثة مطارات، يقع الأول جنوبي بيروت في منطقة "خلدة"، وهو مطار دولي شهير، ومطار صغير يقع شمالي طرابلس في منطقة القليعات وهو

[1] - Mission IRFED ,"Besoins et possibilités...", op. cit, p 323, 325.
وكذلك تقارير مصرف لبنان المركزي العام ١٩٦٨، ص ٢٨، ولعام ١٩٦٩، ص ٣٠.

لا يعمل منذ سنة ١٩٥٨[1]، والثالث مطار عسكري يقع في سهل البقاع قرب بلدة رياق. وسيتناول البحث مطار بيروت الدولي وحسب.

مطار بيروت الدولي

قبل إنشاء مطار خلدة عام ١٩٥١ شهد لبنان إنشاء مطار بئر حسن (مكان المدينة الرياضية اليوم ودار المعلمين والمعلمات)، يتميز المطار الدولي في خلدة بمكانة عالية، إذ يضع في خدمة الطائرات مدرجين، طول الواحد منهما حوالي ٢٣٨٠ متراً وعرض ٦١ متراً، ويتجمع نشاطه في ثلاث مناطق هي:

- " منطقة هبوط تشتمل على أراضي، ومدرج هبوط وإقلاع، وطرق تجول. وفسحات توقف، ومعالم إرشاد وأجهزة إنارة وسقائف ومشاغل تصليح، ومستودعات، ومصاطب لتجربة المحركات.
- منطقة فنية للمراقبة حيث تجمع قيادة المطار، وهيئة الملاحين. ومصالح صيانة التجهيزات إلخ...
- مبنى المطار الذي يشتمل على التجهيزات للمسافرين والشحن والبريد، ومكاتب شركات الطيران وموظفي المطار، ومطاعم وبارات إلخ...

تُعتبر بيروت إحدى المحطات الرئيسية التي تربط أوروبا بالشرق الأوسط والشرق الأقصى، وتربط هذه بأفريقيا، حتى أنها تربط أوروبا ببعض دول افريقيا، وهذه الصفات الرفيعة التي يتمتع بها مطارها، ومركزها الجغرافي المؤاتي، تؤمن لها مستقبلاً زاهراً لا خشية عليه من منافسة ومزاحمة أي مطار آخر في المنطقة" [2].

وفي سبيل ازدهار الطيران المدني، استدعت وزارة التصميم عام ١٩٦٤، لجنة من خبراء مطار باريس لدرس إمكانية توسيع مطار بيروت، أوالنظر في إمكانية نقله إلى مكان آخر شرط توفر جميع الشروط الملائمة فيه، وقدمت هذه اللجنة تقريرها في شهر تموز ١٩٦٤ وملخصه:

- " إن مطار بيروت الدولي بالرغم من وقوعه قرب مدينة بيروت تتوفر فيه إمكانيات التوسيع.

[1] - إنه عمل عام ١٩٨٩ لانتخاب رئيس الجمهورية رينيه معوض، ثم شركة M.E.A عملت فيه لعدة رحلات عام ١٩٩٠–١٩٩١.

[2] - Mission IRFED, "Besoins et possibilités...", op. cit, P 327 – 328, et aussi, volume annexe, p 38.

- إن ثمن الأراضي المحيطة بالمطار الحالي وامتداد المدينة والإزعاج الناتج عن صوت الطائرات الكبيرة وخطر حصول حادث ما تشكل عوامل ضارة في موضعه الحالي.
- من الضروري تقوية المدارج تمكيناً لهبوط الطائرات الكبيرة التي تفكر بعض الدول بصنعها وقد يكون من الأنسب إنشاء مدرج جديد باتجاه يختلف عن الاتجاه الحالي رغبة في عدم عرقلة حركة المطار..." [1].

وفي عام ١٩٦٨ وبعد حوادث خطف الطائرات التي وصل بعضها إلى مطار بيروت (لاسي الجامبو) فقد تبين أن مطار بيروت قادر على استقبال الطائرات الكبيرة والحديثة .

ثم استنتج هؤلاء الخبراء لزوم اعتماد مبدأ إبقاء المطار في موضعه الحالي شرط التأكد من عدم وجود صعوبات جسيمة في إطالة المدرج ٢١/٠٣، أو النظر في إنشاء مطار جديد ضمن الأمكنة الواقعة ما بين المطار الحالي وصيدا عند الاقتضاء، وبتاريخ ٢١ تشرين الأول ١٩٦٤، اتخذ مجلس الوزراء قراراً حمل الرقم ٣٩، كلف بموجبه مجلس تنفيذ المشاريع الإنشائية بدرس مختلف الحلول الممكنة لتأمين مطار حديث، واستقدمت مديرية الطيران المدني من جهتها خبيراً من المنظمة الدولية للطيران المدني وخبيرين آخرين من سلطات الطيران البريطاني للقيام بالدراسات اللازمة والمماثلة.

وبتاريخ ١٠ شباط ١٩٦٥، وافق مجلس الوزراء في قرار يحمل الرقم ٧، على اشتراك الخبراء المذكورين الذي استقدمتهم مديرية الطيران المدني لدرس العناصر المتعلقة بسلامة الملاحة الجوية في مطار بيروت الدولي، في الدراسات الخاصة بإنشاء مطار حديث مع مجلس تنفيذ المشاريع الإنشائية.

وبناء على ذلك قدم خبير المنظمة الدولية للطيران المدني، بتاريخ ٢٠ آذار ١٩٦٥ تقريره الذي نصَّت أهم توصياته على ما يلي:

رأى الخبير أنه ما من فائدة من إنشاء مدرج جديد كما ورد في تقرير خبراء باريس باتجاه يختلف عن اتجاهي المدرجين الحاليين، بل ارتأى أنه من الأنسب توسيع وتحسين المدرجين الحاليين:

- " يجب إطالة المدرج ٢١/٠٣ على مراحل.
- يجب توسيع المحطة وساحات وقوف الطائرات.

---

١ – الجمهورية اللبنانية، وزارة الأشغال العامة والنقل، تقرير مدير عام النقل عن مطار بيروت، عام ١٩٦٥. بيروت، ١٩٦٥، ص ٤.

- يجب استملاك الأراضي الواقعة شمالي شرقي المدرج ٢١/٠٣.
- يجب إعادة النظر بمخطط توسيع مدينة بيروت لتفادي مشكلة الصوت" [1].

أما التقرير الذي ورد إلى مديرية النقل في ٢٥ آذار ١٩٦٥، من الخبراء البريطانيين حول هذا الموضوع، فقد اعتبر أن الموقع الأنسب هو الموقع الحالي لمطار بيروت الدولي شرط اتخاذ التدابير التالية:

- "يمكن إطالة المدرج ٢١/٠٣ لغاية ٤٠٠٠ متر مع العلم بأن المنطقة الواقعة شمالي هذا المدرج غير مبنية بكثافة...
- يجب التأكد من قدرة المدارج على تحمل هبوط الطائرات الكبيرة قبل إجراء أية أعمال كبرى لتقويتها.
- إن قضية الصوت لا تشكل عاملاً مزعجاً أكثر مما هو في أية مدينة أخرى، لاسيما أن مدينة بيروت محاطة غرباً بالبحر، كما أنه يمكن تخفيف الصوت بوضع حد أدنى لتحليق الطائرات فوق المدينة" [2].

وقد تبين بنتيجة هذه التقارير أن الموقع الأنسب لمطار بيروت الدولي هو الموقع الحالي نفسه، ولكن بعد إدخال التحسينات اللازمة والمطلوبة عليه لجهة جعله مطاراً من الدرجة الأولى، كما يجب توسيع وتقوية المدارج عند الاقتضاء وإنشاء محطة جديدة أو توسيع المحطة الحالية.

وبناء على هذه التقارير وبعد استطلاع جميع شركات النقل العالمية التي وافقت على اقتراح ابقاء المطار في مكانه الحالي وإجراء التحسينات عليه، قدمت وزارة الأشغال العامة والنقل كتاباً بتاريخ ٤ كانون الثاني ١٩٦٦ إلى مجلس الوزراء بشأن ذلك، اقترحت فيه إبقاء المطار في مكانه على أن تتألف لجنة خاصة من قبل هذه الوزارة تضم مدير عام النقل، مدير الطيران المدني، مدير المباني، مدير الطرق، رئيس مصلحة المطارات ورئيس ديوان المديرية العامة للنقل تكون مهمتها:

- " درس وضعية الإنشاءات الحالية في مطار بيروت الدولي وبيان الوضع الراهن من جهة الاعتمادات الملحوظة والأشغال الباقية دون تنفيذ.

---

١ – المصدر نفسه، ص ٤.

٢ – الجمهورية اللبنانية، تقرير مدير عام النقل عن مطار بيروت، عام ١٩٦٥، مصدر سابق، ص ٥ .

– الاتصال باللجنة الفنية لمؤسسة النقل الجوي الدولية للاتفاق معها على التحسينات اللازمة لمطار بيروت الدولي ليستوفي جميع الشروط المطلوبة لحاجات الطيران المدني خلال العشر سنوات المقبلة..." [1].

فاجتمع مجلس الوزراء في كانون الثاني ١٩٦٦ لهذه الغاية، ووافق على الاقتراحات المقدمة من وزارة الاشغال العامة والنقل.

وقد بذلت اللجنة مجهوداً واضحاً، فقامت بالاتصالات الأولية مع بعض السفارات والشركات لتقديم العروض حول موضوع تحسين وتوسيع مطار بيروت الدولي. كانت نتيجتها ضرورة اتباع الطريقتين الآتيتين في آنٍ واحد، وذلك توفيراً للوقت ووصولاً إلى العروض الواضحة الآتية:

– حثّ المؤسسات والشركات لتقديم عروض تمويل دروس وتنفيذ المشروع.
– التوسيع في الدروس كافة بغية التوصل في أقصر مدة إلى عروض واضحة ومتشابهة.

وقد أودعت اللجنة التقرير لدى وزارة الأشغال العامة والنقل في ٢٠ آب ١٩٦٨، وهي بدورها عرضته على مجلس الوزراء في ١٨ أيلول ١٩٦٨ الذي وافق على تبني اقتراح اللجنة باعطائها الصلاحيات الآتية لمواصلة مهمتها:

١– " القيام بالأعمال التمهيدية اللازمة كالأعمال الطبوغرافية وسبر الغور في البحر عند منطقة خلدة وتحضير معاملات الاستملاك للمناطق الواقعة ضمن المشروع واللازمة لوضع الدروس النهائية.
٢– تحضير مشروع مرسوم المنفعة العامة واللوائح والخرائط العائمة لاستملاك العقارات.
٣– وضع المخطّط العام للمطار بالتعاون مع هيئة مطار باريس.
٤– جمع عروض الشركات القادرة على وضع الدروس النهائية في أقصر مدة ممكنة مع إكمال الضمانات الفنية.
٥– وفي الوقت نفسه، وضع مخطّط أولي واضح مع المواصفات الفنية والشروط العامة وعناصر المفاضلة يمكن من الحصول على عروض جدية ومتشابهة من الشركات التي ترغب في تمويل دروس وتنفيذ المشروع" [2].

١ – ملحق رقم (٥)، ص ٢.

٢ – الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، موافقة مجلس الوزراء على اقتراح اللجنة بشأن تحسين مطار بيروت، الدولي بتاريخ ١٨ أيلول ١٩٦٨.

وقد تابعت اللجنة مهمتها بناء على الصلاحيات التي أعطيت لها، فتمّ الاتفاق على توسيع وتطوير مطار بيروت الدولي بين الحكومة اللبنانية والحكومة الفرنسية في ٢٤ آذار ١٩٦٩. وقّع الاتفاق عن الجانب اللبناني وزير الأشغال العامة الأستاذ رينه معوض وعن مؤسسة مطار باريس التي عهد إليها تنفيذ المشروع، مديرها العام السيد غيتونو. أما أهم بنوده فهي: "تعهد الحكومة اللبنانية إلى مطار باريس القيام بتوسيع الإنشاءات الاساسية والتجهيزات العامة وإنشاءات المحطة وتوابعها في مطار بيروت الدولي...

– بغية تنفيذ المهمة الموكولة إليه، يتعهد مطار بيروت... بتشكيل تحت سلطته مجموعة فرنسية – لبنانية لتنفيذ الدروس والأشغال... على مسؤولية مطار باريس وفقاً لمخطط التطوير والتوسيع الذي وافقت عليه الحكومة اللبنانية...
– يؤمن مطار باريس مهمة مشورة ومناظرة عامة تكفل أن تنفذ الإنشاءات بالجودة المفروضة في المطار من درجة دولية» [1].

وعلى هذا الأساس اتخذ الفريقان الإجراءات والترتيبات اللازمة لتنفيذ الأشغال على مراحل متتالية، حتى تم تنفيذ أكبر قسم منه نهاية عام ١٩٧١، فتحقق توسيع الجناح المخصص للترانزيت وتقوية المدرجين، وأصبح هناك مديرية عامة للطيران المدني. هذا التطور الذي لحق بالمطار أدى إلى استقبال الطائرات ذات الأحجام الكبيرة، ومع توقع استعمال طائرات من طراز أكبر، لحظت الخطة السداسية للسنوات ١٩٧٢ – ١٩٧٧، البرنامج التطويري للمطار الذي قدرت تثميراته بـ ٥٠ مليون ليرة لبنانية، وهي موزعة على المراحل التالية:

١– " توسيع المحطة الحالية للمطار وبناء محطة جديدة وتوابعها بحيث يصبح بإمكان المحطتين استيعاب ٤ ملايين راكب بالسنة.
٢– إنشاء مبنى خاص لتوفير الخدمات وتوفير الوجبات التي تتمون بها الطائرات.
٣– بناء مدرج ثالث جديد عند الاقتضاء موازٍ للمدرج الثاني..." [2].

وبالرغم من أن الحرب اللبنانية عام ١٩٧٥ حالت دون إنجاز كامل التجهيزات والإنشاءات المخططة للمطار، استطاعت الحكومة تقريباً تحقيق بعض الأعمال حتى يصبح

١ – الوكالة الوطنية للانباء، توقيع الاتفاق الرامي إلى توسيع وتطوير مطار بيروت الدولي، العدد ٢٣٠٦، الصادر في ٢٤ آذار ١٩٦٩، ص: ١–٢.

٢ – الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، « خطة التنمية السداسية ..»، مصدر سابق، ص ٨٥.

مطار بيروت دولياً بحق، إذ تمكن من أن يشهد حركة تطورية مهمة حتى عام ١٩٧٣، والجدول التالي يبرز تطور الحركة فيه.

جدول رقم (٥) تطور حركة الطائرات والركاب ما بين أعوام ١٩٥٨ - ١٩٧٣[١]

السنوات	حركة الطائرات	النسبة المئوية	عدد المسافرين القادمين	النسبة المئوية	عدد المسافرين المغادرين	النسبة المئوية	عدد المسافرين العابرين (ترانزيت)	النسبة المئوية
١٩٥٨	٣٣٧٥٠	٥.٥ ٪	١٥٢١٠٣	١.٩ ٪	١٦٢٢٩٠	٢.٠ ٪	١٤٦٢٥٤	٣.٩ ٪
١٩٥٩	٣٣٩٥٤	٥.٦ ٪	٢٢٩٤٦١	٢.٨ ٪	٢٣١٧٩١	٢.٩ ٪	١٤٦٠٧٦	٣.٨ ٪
١٩٦٠	٣٤٠٨٧	٥.٦ ٪	٢٦٢٨٨٥	٣.٣ ٪	٢٦٤٤١٥	٣.٣ ٪	١٥٠٤٤٥	٤.٠ ٪
١٩٦١	٣٥٤٧٣	٥.٧ ٪	٣٠١١٥٠	٣.٧ ٪	٣٠٤١٥٠	٣.٧ ٪	١٥٠١٩٧	٤.٠ ٪
١٩٦٢	٣٥٥٢٠	٥.٨ ٪	٣٣١٦٨٤	٤.٢ ٪	٣٤٣١٩٢	٤.٢ ٪	١٧٤١٥١	٤.٦ ٪
١٩٦٣	٣٦٦٩٥	٦.٠ ٪	٣٩٤١٣٠	٤.٩ ٪	٤٠١٣٧٨	٤.٩ ٪	١٨٢٨٤٤	٤.٨ ٪
١٩٦٤	٣٦٠٣١	٥.٩ ٪	٤٣٦٩٢٥	٥.٤ ٪	٤٣٤٦٠٧	٥.٣ ٪	١٩٣٥٧٦	٥.١ ٪
١٩٦٥	٣٧٥٩٢	٦.١ ٪	٥٠٣٦٨٢	٦.٣ ٪	٥٠٤١٥٢	٦.٢ ٪	١٨٨٠٨٤	٤.٩ ٪
١٩٦٦	٤٠٥٠٥	٦.٦ ٪	٥٧٨٢٦٩	٧.٢ ٪	٥٧٨٣٨٦	٧.١ ٪	٢١٩٦٩٣	٥.٨ ٪
١٩٦٧	٣٨٢٩٥	٦.٣ ٪	٥١٥٠٥٤	٦.٥ ٪	٥١٤٣٩١	٦.٣ ٪	٢٢٤٧٩٢	٥.٩ ٪
١٩٦٨	٤١٠٨٢	٦.٧ ٪	٦١٣٥٩١	٧.٦ ٪	٦٢٨٥٥٣	٧.٧ ٪	٢٦٨٦٣٦	٧.١ ٪
١٩٦٩	٤٢٧٣٣	٦.٩ ٪	٦٢٣١١٩	٧.٨ ٪	٦٤٦٥٣٨	٧.٩ ٪	٣٠٢٠١٨	٧.٩ ٪
١٩٧٠	٤١٥٥٣	٦.٨ ٪	٦٢١٣٠٩	٧.٧ ٪	٦٥١٠٨٠	٨.٠ ٪	٢٨٥٨٦٠	٧.٥ ٪
١٩٧١	٣٩٦٤٣	٦.٥ ٪	٧٦١٨٧١	٩.٥ ٪	٧٧١٠٤٩	٩.٥ ٪	٢٢٩٥٩٤	٦.١ ٪
١٩٧٢	٤٦٧٧١	٧.٦ ٪	٨٣٤٢٢٥	١٠.٤ ٪	٨٣٥٣٢٣	١٠.٢ ٪	٤٢٠٣٢٥	١١.١ ٪
١٩٧٣	٣٩١٥١	٦.٤ ٪	٨٦٥٥٩٢	١٠.٨ ٪	٨٧٨٦٧٣	١٠.٨ ٪	٥١٠٦٦٣	١٣.٥ ٪
المجموع	٦١٢٨٣٥	١٠٠ ٪	٨٠٢٥٠٥٠	١٠٠ ٪	٨١٤٩٩٦٨	١٠٠ ٪	٣٧٩٣٢٠٨	١٠٠ ٪

هذا الجدول الذي أظهر تطور حركة النقل الجوي في مطار بيروت الدولي، يبين أنها كغيرها من شبكات النقل البرية والبحرية قد تأثرت بالأحداث الداخلية والصراع العربي الإسرائيلي في معظم الأحيان، إذ ارتفعت حركة الإقلاع والهبوط للطائرات من ٣٣٧٥٠ عام ١٩٥٨ إلى ٤٠٥٠٥ عام ١٩٦٦، فتراوحت النسبة ما بين ٥,٥ ٪ و٦,٦ ٪ على التوالي، ولكن إثر حرب ٦٧ تراجعت النسبة إلى ٦,٣ ٪ فانخفضت حركة الإقلاع والهبوط إلى ٣٨٢٩٥، ثم ما لبثت ان استعادت نشاطها من جديد، فنمت حركة النقل للطائرات سنة بعد أخرى حتى وصلت إلى ٤٦٧١١ عام ١٩٧٢ أي بنسبة ٧.٦ ٪ ، وكانت الأحداث الداخلية أي الانقسامات حول الشأن الفلسطيني على الساحة اللبنانية قد دفعت إلى تسجيل تراجع بلغ عام ١٩٧٣ حوالي ٣٩١٥١ بنسبة ٦,٤ ٪ .

١ - الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، " المجموعة الإحصائية لعام ١٩٧٣"، مصدر سابق، ص: ١٩٤- ١٩٧ .

وبالمقابل سجل عدد المسافرين القادمين إلى لبنان ارتفاعاً متتالياً في عام ١٩٥٨ إذ أخذ يزداد العدد من ١٥٢١٠٣ مسافرين حتى بلغ عام ١٩٦٦ حوالي ٥٧٨٢٦٩ مسافراً، أي زادت النسبة من ١,٩ ٪ إلى ٧,٢ ٪ ، ثم تراجعت بسبب حرب ٦٧ إلى ٦,٥ ٪ . أما ابتداء من عام ١٩٦٨ أخذت ترتفع وعوضت، واستمرت في الارتفاع حتى وصلت عام ١٩٧٣ إلى حوالي ٨٦٥٥٩٢ أي بنسبة ١٠,٨ ٪، كما شهد عدد المسافرين العابرين (الترانزيت) والمغادرين تقدماً ملحوظاً. فارتفع عدد المغادرين من ٢ ٪ عام ١٩٥٨ إلى ١٠,٨ ٪ عام ١٩٧٣.

وتجدر الإشارة إلى أن العدد الإجمالي للمسافرين المغادرين خلال هذه السنوات، ما بين ١٩٥٨ و١٩٧٣، قد بلغ ٨١٤٩٩٦٨ مسافراً، ويتضح إن الزيادة الملحوظة استمرت سنة بعد أخرى دون تراجع إلاّ خلال حرب ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل، إذ انخفضت نسبة عدد المسافرين إلى ٦,٣ ٪، في حين كان في عام ١٩٦٦ حوالي ٧٠١ ٪ ، أما إثر الاحداث الداخلية في لبنان فقد ازداد عدد المسافرين من البلد إلى الخارج فوصل إلى ١٠,٨ ٪، وهي أعلى نسبة سجلت خلال تلك الفترة، أما العابرون (الترانزيت) فارتفع عددهم أيضاً بنسب أقل إذا ما قيست مع غيرها، إذ بلغ العدد الاجمالي ٣٧٩٣٢٠٨ مسافرين، وبرز بجلاء الارتفاع الملحوظ خاصة ابتداء من عام ١٩٦٦، إذ سجل زيادة من ٥,٨ ٪ إلى ١٣,٥ ٪ عام ١٩٧٣، وهي أعلى نسبة إذا ما قورنت بغيرها، ويستدل من ذلك على أن مطار بيروت أصبح يمثل دور المطار الدولي لنشاط ونمو حركة المسافرين والمغادرين منه، بالإضافة إلى حركة الإقلاع والهبوط، كما أسهم في "تنمية حركة التوسيع العمراني والاقتصادي في بيروت"[١]، لذلك يتطلب الأمر تحقيق الجديد الدائم فيه تقديراً لأهميته الدولية وتحقيق الخطوات المبذولة تجاهه لزيادة أهميته الدولية.

١ - حسان حلاق، " دراسات في المجتمع اللبناني"، مرجع سابق، ص ٢٢١.

بعض الاستنتاجات

كان للعوامل الطبيعية والتاريخية والسياسية والإنسانية والثقافية الأثر الفعال في تنشيط القطاع السياحي في لبنان، إذ جعلته ملتقى لجميع الشعوب ولاسيما بسبب سياسته الانفتاحية عليها، وساعدت في زيادة عدد السياح من مختلف الجنسيات العربية والأجنبية.

وأدركت الحكومات المتعاقبة أهمية إنماء هذا القطاع السياحي لأنه أخذ يشكل صناعة منتجة، وبات مصدراً مهماً للبنان يجب تنميته وحمياته وتسويقه، فجرى التنسيق بين مختلف الإدارات والأجهزة التابعة للدولة لمجاراة التطور العالمي للمنظور السياحي، وليصبح لبنان بلداً سياحياً هيأته الظروف الطبيعية يستقطب السياح من مختلف بقاع العالم، يشاهدون سحر جماله وروعة طبيعته وآثاره.

وكان من الطبيعي أن تتكاثر الدراسات والاقتراحات التي تحقق النجاح بجذب السياح والمصطافين، كتسهيل دخول الوافدين وإنجاز معاملاتهم بسرعة واستقبالهم استقبالاً لائقاً يتماشى مع الروح اللبنانية وحب الضيافة. وقد شجعت كل التدابير على تحسين الوضع السياحي فأخذ يرتفع سنة بعد أخرى حتى بات ارتفاع مستواه يسهم مساهمة فعالة في نمو ميزان المدفوعات، ورغم الأوضاع المتأزمة التي كانت تمر بها المنطقة العربية بوجه عام ولبنان بوجه خاص، ورغم تأثره بالأحداث العربية أو الداخلية، تخطت هذه الصناعة السياحية الأزمات، فصار لبنان يُشكل إحدى المكونات الأساسية للنمو الاقتصادي، كما بات يعتبر في طليعة الدول السياحية في العالم العربي، وساعده بذلك طبيعة مناخه وموقعه الجغرافي وسهولة الانتقال إليه جواً وبحراً وبراً. أضف إلى ذلك الأعمال التنسيقية التي كانت تتم بين وزارة السياحة والمجلس الوطني لإنماء السياحة وباقي الأجهزة التي كانت لها علاقة بالسياح لمنع الأحداث السلبية التي تؤثر على القطاع السياحي.

واستطاعت الدولة إنتاج سياسة سياحية منبثقة من خلال إمكانات لبنان المتعددة، ترنو إلى المستقبل، فنجحت في جذب العديد من السائحين للإقامة فيه، بمواكبة التجارب والإنجازات التي كانت تحققها البلدان الناجحة سياحياً.

وكانت الخطّة المعدة للاستيعاب الفندقي أدنى من إمكانات لبنان السياحية. إذ اعتبرت ضعيفة بالنسبة لمؤهلاته و لازدياد الطلب الخارجي على الخدمات السياحية فيه، يعود ذلك إلى ضعف التسليف الفندقي وتمويل انتشار الفنادق، إذ إن التسليف كان لأمد قصير، كما لم يسهم المصرف الزراعي والصناعي والعقاري مساهمة فعالة وكافية في هذا القطاع وهذا ما أرغم أصحاب الفنادق على الاستدانة من المصارف التجارية التي كانت ترهق كاهلهم بفوائد باهظة.

وبالرغم من أن الخطط السياحية كانت تلحظ ضرورة اتخاذ إجراءات جذرية لتنمية القطاع السياحي، لم تتطرق إلى التسليفات الطويلة الأمد أو المتوسّطة الآجال، فكان لا بدّ من إيجاد تشريع خاص يوفق بين التخطيط الرسمي وبين المبادرة الفردية فيما يتعلق بالسياحة، والتي غايتها تحديث التجهيزات أو خلق مشاريع جديدة تواكب إنشاء الفنادق العصرية أو إنشاء المنشآت السياحية الساحلية، أو تجهيز الشبكات السياحية التي يصبو إليها السائح أو المصطاف خلال زيارته الأماكن السياحية، وكان ذلك يتطلب سياسة مدروسة بالاعتماد على خبراء واختصاصيين لبنانيين، تؤخذ فيها بعين الاعتبار حاجات البلاد وظروفها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحضارية، وتحدد فيها ضمن الخطة نفسها الحاجة التسليفية لسدّ الاحتياجات المالية للقطاع السياحي.

وأوجبت طبيعة البلاد الجبلية واعتمادها على السياحة والاصطياف بدرجة كبيرة، ضرورة توسيع شبكة الطرقات وتنظيمها وتحسينها حتى تساعد على تنشيط الحركة الاقتصادية، لأن وسيلة النقل تشكل أهمية خاصة في الحياة الاقتصادية، ولها تأثير بالغ على الصعيد السياحي. وقد عملت الحكومات المتعاقبة على تبني سياسة تنمية المناطق اللبنانية بشكل متوازن لتلبي الحركة السياحية بهدف إنعاش البلاد اقتصادياً، ولكن معظم الخطط لم تنفذ لأسباب مختلفة.

تلك الخطط ساعدت في تطور حركة النقل البري كثيراً، مما زاد في أعداد السيارات، وخاصة السياحية، حتى باتت تشكل مورداً هاماً في القطاعين التجاري والمالي، وهذا التزايد المتسارع يفرض على الدولة سرعة تنفيذ المخططات الهادفة إلى تطوير شبكة الطرقات البرية.

وفي المقابل عانت شبكة الخطوط الحديدية من الضعف الملحوظ، ولم تعتمد الدولة برامج محددة لتطويرها بسبب كلفتها العالية، فأدى ذلك إلى تردي وضعها وجعل إمكانيات الاستثمار محدودة جداً، كما أن عدم التجاوب الفعلي للسلطات المعنية لمشاريع مجلس إدارة سكة الحديد جعل حركتها بطيئة للغاية، مع أنه كان يستوجب معالجة هذا الوضع معالجة سريعة وجذرية حتى يصبح عنصراً إيجابياً ومثمراً في الحياة الاقتصادية بدلاً من أن تشكل عبئاً ثقيلاً على خزينة الدولة، ودفعت هذه الأمور الركاب إلى تفضيل استعمال السيارات التي تنقلهم بطريقة أسرع، علماً بأن شبكة السكك الحديدية يمكنها في حال تطويرها بشكل جيد أن تخفف من عرقلة السير وتؤثر إيجابيا على قطاع الخدمات.

على صعيد آخر، اهتمت الدولة بتطوير حركة النقل البحري، وبشكل خاص مرفأ بيروت الذي نال قسطاً كبيراً من الاهتمام، وسعت إلى توسيعه وتذليل الصعوبات التي تعترض تطويره حتى بات يمتلك الإمكانات التي تلبي كافة النشاطات من تجارية وسياحية، فساهم مساهمة فعالة في نمو الدخل الوطني، وفي المقابل تعرض مرفأ طرابلس للإهمال المتعمد فظهر

التمايز المناطقي بشكل حاد، ولم ينل المرفأ قسطاً من العناية الكافية والاهتمام، ليصبح قادراً على جذب السياح والمصطافين، ذلك لأن الخطط الإنمائية للمرافئ رصدت القليل لتطوير المرافئ اللبنانية خارج العاصمة بيروت، والتي كانت تنقصها التجهيزات والمعدات اللازمة...، فلم تسع الدولة إلى توسيعها وإصلاحها رغم كل الأصوات التي طالبت بتلك الإصلاحات.

كما أن دراسات البعثة البريطانية (كوند باتترز) نفسها بقيت دون تنفيذ، رغم أن الهدف منها كان محاولة طمأنة الشعب الطرابلسي المنادي بتطوير المرفأ لاجتذاب أصحاب الأعمال وتوسيع عملياته ليصبح مشابهاً لمرفأ بيروت، وكانت الدراسة قد أظهرت تطور الحركة التجارية فيه لكنها أوضحت أنه بحاجة ماسة إلى جهود مكثفة وسريعة لتوسيعه من قبل الدولة لكي يتماشى مع تطور حركة النقل البحري المتزايدة، غير أن الدولة لم تظهر أي اهتمام به علماً بأن موقعه الجغرافي مؤهل لتطوير حركة النقل البحري في منطقة شمال لبنان بكاملها.

وفي مجال آخر، اهتمت الدولة بالنقل الجوي وبالأخصّ بمطار بيروت الدولي، فساعدت كثيراً على تنفيذ الدراسات العديدة التي قامت لتوسيع المطار وتحسينه، مما أدى إلى تطور حركة الطائرات والركاب، فساهم كثيراً في نمو قطاع الخدمات طوال سنوات ١٩٥٨ – ١٩٧٥.

الفصل الرابع

التركيز على القطاع المالي والتجاري

١٩٥٨–١٩٧٥

قطاع المصارف

- تطور القطاع المصرفي.
- أزمة بنك "إنترا" وقضية إفلاسه.
- أسباب انهيار بنك "إنترا".
- السيطرة الأجنبية على جهاز المصرف.

قطاع التجارة

- مقدمة.
- الوضع التجاري.
- تركيب تجارة لبنان الخارجية.
  - المستوردات والمصدرات
  - تجارة الترانزيت وإعادة التصدير

بعض الاستنتاجات.

قطاع المصارف

أ- تطور القطاع المصرفي

أسهمت التحولات السياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، بدءاً من الخمسينات بالإضافة إلى مجموعة التدابير الاقتصادية التي أقدمت عليها الدولة اللبنانية من حرية تجارية وحرية تنقل الرساميل، إلى تعزيز القطاع المصرفي وزيادة الثقة في مؤسساته المصرفية. وهذا ما أدى إلى الازدهار المصرفي الذي كان له الأثر الفعال في جعل بيروت سوقاً مالية، إقليمياً ودولياً، تشهد العديد من المشاريع الاقتصادية من جهة والعمليات التجارية المثلثة الأطراف من جهة ثانية، أضف إلى ذلك أن موقع لبنان ومناخ الحرية فيه ساعد في "جعل البلاد ملجأ الرساميل الباحثة عن مكان أمين ومثمر، وغني عن القول إن محافظة الليرة اللبنانية على استقرار سعرها الخارجي... أدت إلى حدوث نزوح رساميل المغتربين العرب والأجانب إلى لبنان، الأمر الذي دفع البلدان الأجنبية... إلى التهافت للحصول على مواطئ قدم لمصارفها بلبنان" [1].

ظل قانون التجارة يرعى العمليات المصرفية حتى صدور قانون النقد والتسليف، وبموجب هذا القانون، الذي نفذ بالمرسوم الاشتراعي رقم ١٣٥١٣ بتاريخ أول آب من عام ١٩٦٣، ظهر التمايز بين الأنشطة التجارية والأنشطة المصرفية، فكان القانون تلبية للحاجة الضرورية لتنظيم الرقابة على المهنة المصرفية، وهكذا نشأت مع إصداره مرحلة مصرفية جديدة تمثلت بإرساء العمل المصرفي، وبإنشاء المصرف المركزي الذي أصبح جهازاً مصرفياً يتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلالية المالية والإدارية، يؤدي عملياته وينظم حساباته وفق القواعد والأعراف التجارية والمصرفية، كما شملت مهماته، بموجب المادة ١٠٢، رسم سياسة مالية وإنمائية واضحة من خلال تشجيع التسليف المتوسط والطويل الأمد بهدف استثماره في القطاعات المنتجة بحيث يمكن للمصرف أن يقبل ضماناً للقروض "سندات لا تتجاوز مدة استحقاقها ثلاث سنوات إذا كانت تتعلق بعمليات تمويل زراعي أو صناعي أو تعهدات أشغال عامة أو تصدير منتجات لبنانية إلى الخارج" [2]. بالإضافة إلى ذلك، فقد فرضت، المواد ١٥٢ و١٥٦ و١٥٨ و١٥٩ من هذا القانون ضرورة التوفيق بين مدة التوظيفات وطبيعة مواردها، أي يجب على المصارف أن تراعي في استعمال الأموال التي تتلقاها من الجمهور القواعد التي

---

[1] - محمد خير دوغان ،"لبنان الاقتصادي والاجتماعي، مجالات الاستثمار"، الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، لا تاريخ، ص١٣.

[2] - سليم أبي نادر ، "مجموعة التشريع اللبناني"، الجزء السادس، القسم الثاني، مصدر سابق، ص ١٠.

تؤمن صيانة حقوقه، كما يجب أن تصنف توظيفات المصارف إلى عمليات قصيرة الأجل، وعمليات متوسطة أو طويلة الأجل. فالقروض القصيرة الأجل هي التي يؤمن تسديدها ضمن مهلة لا تتعدى السنة، أما القروض الطويلة أو المتوسطة فهي التي لا تسمح بطبيعة الحال أن تسدد ضمن مهلة السنة.

دفع هذا القانون الشبكة المصرفية إلى أن تبرز ضآلة الفرص المتجهة لخدمة المؤسسات الصغيرة والجديدة التي تحتاج إلى تسليفات متوسطة وطويلة الأمد، وأن تفي بالاحتياجات الائتمانية للقطاع التجاري. فخلت أحكامه من تكريس التخصص المصرفي بل اكتفى بالسماح للمصارف بمنح تسليفات لأجل يتجاوز السنة، وهكذا "كانت المصارف اللبنانية... حتى قبل أزمة إنترا تستخدم مواردها في عمليات قصيرة الأمد مما أفقد القطاع المصرفي جهازاً متخصصاً، أي المصارف المتخصصة بالتسليفات المتوسطة والطويلة الأجل... وبالتالي بانعدام معايير التفرقة بينها وبين المصارف التجارية المهتمة بالتسليف القصير الأجل فقط" [1].

ولا شكّ في أنّ نظام الاقتصاد الحر طبع النظام المصرفي بطابعه، فمال بشدة نحو التجارة والخدمات، ونحو خدمة حركة البضائع والأشخاص والرساميل، ولكن مع ازدياد وعي البلد للحاجة الضرورية القصوى إلى تطوير القطاعات المتخلفة وتحقيق نمو متوازن على جميع الجهات. دُفعت الحكومة إلى التدخل لتقديم الخدمات الائتمانية التي لا تقدمها المصارف الخاصة، لاسيما للوفاء بحاجات الائتمان المتوسط والطويل الأجل. "إن مثل هذا التدخل، وإن أتى على نطاق ضيق، إلا أنه نشط ميل القطاع العام إلى زيادة نصيبه من النشاط الاقتصادي في البلد، ومن ناحية أخرى، عززت حرية المصارف في إدارة أموالها بما يعود عليها بأفضل النتائج كتوسع الخدمات المصرفية وامتدادها إلى مراكز ومناطق خارجية، كما عزز هذا التوسع توافر الأموال لدى المصارف. فالمصارف في لبنان لم تستطع استعمال هذه الأموال واستدرار الأرباح منها ضمن حدود البلاد" [2]، مما دفعها إلى البحث عن مخارج لودائعها الفائضة وإلى تدفق الرساميل نحو الاستثمار الأجنبي.

لقد أدى تطور النظام المصرفي إلى زيادة الودائع المصرفية ما بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٧٤ إذ ارتفعت قيمة الودائع من ٤٨٣ مليون ليرة عام ١٩٥٥ إلى ٨٢٢٠ مليون ليرة عام ١٩٧٤. كما ازداد عدد المصارف من ٣١ مصرفاً عام ١٩٥٥ إلى ٨٠ مصرفاً عام ١٩٧٤، لكن أحداث ٦٧ بين العرب واسرائيل أثرت على نسبة الودائع، فانخفضت قيمتها من ٣٢٦٧

[1] – أحمد سفر. "المصارف المتخصصة في لبنان"، أطروحة دكتوراه دولة في الحقوق، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق، الفرع الأول. بيروت. ١٩٨٦، ص ١٩١.
[2] – إميل غطاس، "النظام النقدي في لبنان"، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٦٨، ص ١١١.

مليوناً عام ١٩٦٦، [1] إلى ٢٧١٠ ملايين ليرة عام ١٩٧٤، ثم ما لبثت أن عاودت حركتها في عام ١٩٦٨ فسجلت ارتفاعاً لا بأس به ووصلت إلى ٣٠٠٢ مليون ليرة.

ولهذا يعود انتعاش هذا القطاع إلى مركز بيروت وما تشهده ساحته من نشاط تجاري كبير يساعد على تقديم التسهيلات لجميع أنواع الصفقات التجارية، وإلى المستوى الضرائبي المتدني. وغياب التشريع المالي الذي يلغي الرقابة على القطع الأجنبي، والسرية المصرفية التي أدت إلى اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية والعربية لتثميرها في مجالات الخدمات. وقد أنعش ذلك القطاع المصرفي بهيمنة رأسمال غربي، وبدعم بورجوازي داخلي ليلعب دور الوسيط في تقديم الخدمات للسوق الخارجي المعرّض للتغيير والتبديل، وهذا ما أدى إلى خلق أزمة مصرفية كبرى حادة، دفعت إلى انهيار بنك "إنترا" الذي شجع على زيادة التبعية القصوى للغرب.

ب – أزمة بنك "إنترا" وقضية إفلاسه

أنشئ بنك "إنترا" في بيروت عام ١٩٥٢، وكان عدد المساهمين فيه لا يزيد عن عشرين مساهماً، وموجوداته لا تزيد عن خمسة ملايين ليرة، ارتفعت في عام ١٩٦٦ إلى حوالي ٧٤٥ مليون ليرة، وقد امتدت فروعه إلى خارج لبنان مثل الأردن وقطر من البلدان العربية، وإلى الدول الأجنبية كإيطاليا، وأميركا وسيراليون، وسويسرا، والبرازيل، ونيجيريا، وليبريا والبهاماس. وبلغ عدد موظفيه آنذاك في لبنان وحده ما يزيد عن ١٣٠٠ موظف يعيلون حوالي ٦ آلاف عائلة، كما وصل رأسماله إلى ٦٠ مليون ليرة. وتركز نشاطه على نشاطات مصرفية وسياحية في لبنان، ساهم فيها مساهمة فعالة مثل كازينو لبنان، راديو أوريون، طيران الشرق الأوسط، شركة المرفأ، شركة الفنادق الكبرى، شركة بنك لبنان والعالم العربي، استديوهات بعلبك. وفندق هيلتون، وفي الخارج البعيد مثل الورشة البحرية الفرنسية التي تدعى "لاسيوتا". وهكذا "نمت أعماله وازدادت نشاطاته وتوسع في توظيفاته الخدماتية بشكل سريع ومذهل، فأصبح مركزه خلال عام ١٩٦٦ في المرتبة الطليعية للمؤسسات المصرفية الوطنية العاملة في البلاد العربية، وكان هذا المصرف يتعاطى بالإضافة إلى الشؤون المصرفية البحتة، الكثير من الأعمال التجارية والمالية والعقارية التي كانت تخرج قانوناً عن طبيعة العمل المصرفي. فتوقف عن الدفع في ١٤/١٠/١٩٦٦" [2]، وأقفل أبوابه في ٥ تشرين الأول ١٩٦٦ ثم أذاع بياناً على الأثر أوضح فيه للمواطنين الأسباب التي أدت إلى إقفال المصرف، وأعلن أن جهوداً تُبذل من أجل التوصل إلى حلول تضمن حقوق المودعين كاملة غير منقوصة، كما أكد

[1] – محمد خير دوغان، "لبنان الاقتصادي والاجتماعي..."، مصدر سابق، جدول منشور ص ١٤.
[2] – تقرير مقدم إلى وزير المالية من قبل ممثلي الدولة اللبنانية لدى شركة إنترا للاستثمار حول "أوضاع شركة إنترا للاستثمار ونشاطاتها خلال عام ١٩٧١"، بيروت، ١٩٧٢، ص ١.

بنك "إنترا" أن اقفال المصرف "لم يكن سببه أي عجز أو نقص في ميزانه التجاري بل كان مرده الوحيد إلى فقدان السيولة بسبب لا مبرّر له أوجدته ظروف لا دخل للبنك فيها وسيعرفها الجميع في المستقبل، فموجوداته تفوق إلى حد كبير المطلوبات منه..." [1].

ونتيجة لتلك الظروف عقد مجلس الوزراء جلسة في ١٦ تشرين الأول ١٩٦٦، استعرض فيها الوضع الناتج من توقف بنك "إنترا" عن الدفع بحضور حاكم مصرف لبنان ورئيس جمعية المصارف وبعض الخبراء المختصين، ولدى التداول مع الهيئات الاقتصادية تبين للمجلس أن الوضع المالي سليم، فوضع المجتمعون عدداً من الحلول الإيجابية تهدف إلى تأمين السيولة اللازمة من المصرف المركزي لجميع المصارف لتتمكن من مواجهة الموقف وذلك للحفاظ على سلامة الأوضاع الاقتصادية وحرصاً على مصالح المودعين. كما اتخذت مقررات عديدة بالاتفاق مع جمعية المصارف ومع مصرف لبنان من أهمها:

- " تعطيل العمل في المصارف لمدة ثلاثة أيام ابتداء من صباح الإثنين الواقع في ١٧ تشرين الأول ١٩٦٦ على أن تعود المصارف إلى أعمالها المعتادة صباح يوم الخميس في ٢٠ منه.
- تكليف وزارة المالية بالاتفاق مع مصرف لبنان إعداد مشروع قانون لتعديل قانون النقد والتسليف على أساس توسيع سلطات المصرف المركزي ونطاق وسائل عمله بالنسبة للمصارف والسوق المالية والنقدية.
- أما فيما يتعلق ببنك إنترا الذي أعلن توقفه عن الدفع، وبما أن هذا المصرف قد تقدم بعد ظهر اليوم ببيان عن وضعه المالي مرفقاً به صورة عن قرار مجلس إدارته المتخذ في ١٥/١٠/١٩٦٦ والمتضمن عرض دفع ديونه على أساس مائة بالمئة عن طريق صلح واق، فإن الحكومة تتابع درس إمكانات حماية مصالح المودعين خارج نطاق التدابير المصرفية"[2].

وفي غمرة البحث عن حلول جذرية ووقائية لأزمة السيولة، اقترح الدكتور طلحت اليافي، مدير الشركة الكويتية للاستثمار بإنشاء مؤسسة وطنية لتأمين الودائع المصرفية بتشجيع الادّخار وتجنب الهزات والإفلاسات، وقد رحب حاكم مصرف لبنان بالمشروع وحوّله على جمعية المصارف لتبدي رأيها فيه، ومن المعلوم أن السيد اليافي كان قد استُدعي من الكويت إلى بيروت للاشتراك في التداولات الحكومية بشأن الأزمة المصرفية. فوجد التدابير التي اتخذها مجلس الوزراء بالاتفاق مع جمعية المصارف أنها إيجابية جداً، ولكنها لا تستطيع إيجاد الحل

---

١ – بيان بنك "إنترا" منشور في جريدة "الحياة"، العدد ٦٢٩٥، الصادر في ١٦ تشرين الأول ١٩٦٦، ص ١.

٢ – ملحق رقم (٦)، ص ٢.

الأساسي لضعف النظام المصرفي في لبنان، لذلك شدد على إنشاء هذه المؤسسة لأنها ساهمت إلى حد بعيد في تثبيت القطاع المصرفي في الولايات المتحدة الأميركية، ودعمه ومساندته حتى أصبح من أحد دعائم النظام المصرفي الأميركي.

كما طالب مشروعه بتأسيس شركة مساهمة مغفلة غايتها تأمين الودائع الجارية والثابتة المودعة من قبل الأفراد والأشخاص الحقيقيين والمعنويين لدى المؤسسات المصرفية المقبولة العاملة في لبنان، والتي تجاز وتقبل فيما بعد أهداف الشركة كما يلي:

١- " تدعيم الثقة بالنظام المصرفي في لبنان ومساندة المصارف العاملة فيه حين تدعو الحاجة إلى ذلك.

٢- حماية أصحاب الودائع الصغيرة وتشجيع الادخار.

٣- تدارك وتجنب وقوع إفلاسات وما شابهها من المخاطر في القطاع المصرفي.

٤- الإشراف على القطاع المصرفي بالتعاون الوثيق مع مصرف لبنان كي لا تكون هناك ازدواجية في أعمال المراقبة.

٥- تقوية القطاع المصرفي في لبنان وتقديم المشورة للمصارف عند تعرضها لأي أزمة، وكذلك مساعدتها ودعمها حين وقوعها في أي أزمة طارئة" [1].

وفي المقابل اجتمع مجلس المصرف المركزي في ١٧ تشرين الأول، تلبية لقرارات مجلس الوزراء، لحل أزمة السيولة للمصارف المحتاجة، وارتأى أن تأمين السيولة يتم ضمن الشروط التالية:

"**أولاً** : يقبل البنك المركزي جميع السندات بما يعادل ٢٥ بالمائة من رأس المال المدفوع للبنك على أن تكون هذه السندات موقعة من رئيس مجلس إدارة البنك وأحد أعضاء مجلس إدارته وعلى مسؤوليته، وذلك لمدة ٩٠ يوماً.

ثانياً : يسلف المصرف المركزي ما قيمته ٦٠ بالمئة من قيمة الأسهم المخمنة من قبله.

ثالثاً : قبول تحويل الدولارات إلى عملة لبنانية على أساس تسعير الدولار بـ ٣٠٨ قروش.

رابعاً : إعادة حسم السندات في حدود ٨٠ بالمئة من قيمتها لمدة ٩٠ يوماً قابلة للتجديد لغاية ١٢ شهراً.

خامساً : التسليف على التأمينات العقارية مباشرة أو بالتحويل.

---

١ – مشروع طلحت اليافي، منشور في جريدة "النهار"، العدد ٩٤٧٢، الصادر في ١٨ تشرين الأول ١٩٦٦، ص ٤.

سادساً : قبول سندات التمثيل التي تحمل توقيعين أحدهما صدر عن المصرف.

سابعاً : يشترط إلا يتجاوز مجموع السلفيات لكل مصرف ٦٥ بالمئة من ودائعه" [١].

ويمكن اعتبار هذه الشروط أفضل ما يمكن منحه للمصارف، لأنها أعادت الثقة إلى الأسواق إذ ستلبّي المصارف جميع السحوبات المدينة بالإضافة إلى سحوبات الودائع.

وعلى أثر التدابير التي نفذت بتأمين السيولة وعودة المصارف إلى مزاولة أعمالها في ٢٠ تشرين الأول، عقد مجلس الوزراء اجتماعاً بتاريخ ١٩ تشرين الأول ١٩٦٦ لمعالجة الوضع المالي والمصرفي الذي تمر به البلاد، فرأى ضرورة اتخاذ إجراءات إضافية تهدف إلى تحقيق المزيد من الاطمئنان والثقة في سلامة الجهاز المصرفي والمالي هي:

١- " تقديم مشروع قانون معجل مكرّر إلى مجلس النواب يجيز للحكومة تخويل مصرف لبنان، أن يتخذ، تبعاً للضرورات، التدابير التي من شأنها أن تجعل شروط التسليف للمصارف أكثر مرونة من أجل تسهيل سيولتها مع الحفاظ على سلامة النقد...

٢- التقدم من مجلس النواب بمشروع قانون معجل مكرر يجيز للحكومة أن تنفق مبلغاً حده الأقصى، خمسون مليون ليرة لبنانية في سبيل ضمان حقوق صغار المودعين في بنك إنترا...

٣- إعداد مشروع قانون بتعديل بعض نصوص قانون النقد والتسليف للإسراع في ضبط عمل المصارف وتشديد الرقابة على إدارتها". [٢]

وقد دفعت هذه التدابير الإيجابية من قبل الحكومة، رؤساء الهيئات الاقتصادية المؤلفة من غرفة التجارة والصناعة في بيروت، وجمعية الصناعيين اللبنانيين، وجمعية المصارف، وجمعية تجار بيروت، إلى الاجتماع بتاريخ ١٩ تشرين الأول ١٩٦٦، بحثوا خلاله التطورات التي استجدت على الساحة اللبنانية، وأصدروا في نهايته بياناً شكروا فيه مجلس الوزراء، وقرروا توجيه كتاب شكر إلى رئيس الجمهورية والحكومة "على العناية الخاصة والاهتمام الكبير اللذين أولتهما الدولة للأزمة الطارئة طالبين أن تتخذ التدابير السريعة لتنفيذ مقررات مجلس الوزراء... المتعلقة بالحفاظ على حقوق سائر المودعين والصغار منهم على الأخص"[٣].

---

١ - "المصرف المركزي يستعد لتسليف المصارف"، خبر منشور في جريدة "الحياة"، العدد ١٣٨٦، الصادر في ١٨ تشرين الأول ١٩٦٦، ص ٧.

٢ - ملحق رقم (٧)، ص: ١-٢.

٣ - الوثيقة رقم (٩٤).

وكانت حالة الركود والانكماش الاقتصادي وتدني قدرة المصارف على تلبية طلبات التسليف بسبب أزمة السيولة دفعت ممثلي الهيئات الاقتصادية إلى عقد اجتماع في مكتب جمعية مصارف لبنان في ٦ تشرين الثاني ١٩٦٦، عرض المجتمعون خلاله الأوضاع الاقتصادية والتدابير التي اتخذتها الحكومة بصدد الأزمة الاقتصادية، وجرى التداول بصورة خاصة في الصعوبات التي تواجهها الصناعات والمشاريع السياحية والعقارية في الحصول على القروض الطويلة والمتوسطة، وتركز البحث على موضوع إقدام المصارف على تخفيض معدل حسابات الحسم للتجار والصناعيين ومدى تأثيره السيء في النشاط الاقتصادي، وفي نهاية الاجتماع رفعت مذكرة إلى رئيس الجمهورية تضمنت هذه المطالب:

١- " أن تعمل الحكومة على تشجيع إنشاء المصارف المتخصصة بالتسليف المتوسط والطويل الأمد.

٢- أن تنصرف الدولة في هذا الوقت بالذات إلى معالجة الأوضاع الاقتصادية تداركاً لأية مضاعفات قد تنتج من جراء الأزمة المصرفية، ولتعزيز الثقة داخلياً وخارجياً بمؤسساتنا المصرفية خاصة والمؤسسات الاقتصادية عامة" [١].

وتابع المسؤولون معالجة الآثار السلبية لأزمة بنك "إنترا" التي تركتها على القطاع المصرفي، إذ أصدروا سلسلة قوانين ومراسيم اشتراعية للحدّ من الأزمة ومنع تشعبها وامتدادها، كان أهمها قانون رقم ٦٦/٦١ الصادر بتاريخ ٩ تشرين الثاني ١٩٦٦ الذي يتناول ضمان حسابات الودائع والادخار لدى بنك إنترا، وأهم ما تضمنه هذا القانون هو ضمان كل الودائع لدى بنك "إنترا" من حيث إمكانية دفعها لأصحابها، فاستفاد منه خاصة صغار المودعين الذين تصل ودائعهم إلى خمسة عشر ألف ليرة لبنانية، بحيث يستردون كامل حقوقهم.

وفي التاريخ نفسه صدر قانون آخر يحمل الرقم ٦٦/٦٢ تضمن التوجهات اللازمة بالنسبة إلى عمليات التسليف وتأمين السيولة المصرفية، وأجاز للحكومة اتخاذ التدابير المناسبة كالتالي:

- " شراء ذهب أو عملات أجنبية قابلة التحويل إلى ذهب نقداً أو لأجل.
- حسم سندات تجارية لمدة ثلاثة أشهر تحمل ثلاثة تواقيع.
- تسليف على سندات قيم بنسبة لا تتعدى ٦٠ بالمئة من تخمين مصرف لبنان لهذه السندات.

---

١ - الوثيقة رقم (٩٥)، ص: ١-٢.

– إعطاء تسليفات لقاء سندات تجارية ضمن حدود ٨٠ بالمئة من قيمتها لمدة ٩٠ يوماً قابلة للتجديد، وعلى سندات الحد الأقصى لاستحقاقها إثني عشر شهراً.

– إعطاء تسليفات لقاء تأمينات عقارية..." [1].

هكذا تأمنت السيولة اللازمة للمصارف مقابل تلك الضمانات، ما عدا بنك "إنترا" لأنه صدر بحقه حكم التوقف عن الدفع.

وصدر في ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٦ مرسوم ٥٩٧٧، عدّل بالمرسوم الاشتراعي رقم ٦٢٠٦ تاريخ ١٢ كانون الأول ١٩٦٦، أجيز فيه للحكومة اتخاذ كل ما يلزم من إجراءات لتأمين السيولة اللازمة للمصارف المحتاجة، بهدف مواجهة أعباء الظروف الحرجة التي يمر بها القطاع المصرفي، بالإضافة إلى وصف الأسلوب والطريقة التي يتم عبرها دفع مبلغ الخمسين مليون ليرة لبنانية لأصحاب حسابات الودائع والادخار في بنك إنترا. كما عالجت الانعكاسات السلبية الخطيرة على الأوضاع الاقتصادية والمالية في البلاد ومنع امتدادها إلى بقية المصارف عن طريق استصدار قوانين ومراسيم جديدة في عام ١٩٦٧، في هذا الإطار، جاء القانون الأول رقم ٦٧/٢ بتاريخ ١٦ كانون الثاني ١٩٦٧ يرعى الحالات التي يعتبر فيها المصرف متوقفاً عن الدفع على هذا النحو:

١- " إذا أعلن بنفسه توقفه عن الدفع.

٢- إذا لم يسدد ديناً مترتباً عليه لمصرف لبنان عند استحقاقه.

٣- إذا سحب شيكاً على مصرف لبنان بدون مؤونة كافية.

٤- إذا لم يؤمن المؤونة الكافية لتغطية رصيد مدين ناتج عن غرفة المقاصة" [2].

وقد نصت المادة الخامسة منه على أنه في حال حدوث إحدى هذه الحالات يتوجب على المصرف خلال ٤٨ ساعة من تاريخ التوقف عن الدفع، تقديم طلب من المحكمة المختصة لتعيين مدير مؤقت من ذوي الخبرة في الشؤون المصرفية أو المالية يقوم بتصريف الأعمال، وبموجب المرسوم الاشتراعي رقم ٤٤ الصادر في ٥ آب ١٩٦٧ تعدلت المادة الثانية عشرة من قانون ٦٧/٢ بشأن الرجوع عن قرار المحكمة القاضي بإعلان إفلاس بنك "إنترا"، وتم إيقاف جميع الذيول المفجعة التي يمكن أن تنتج منه. وبناء على التشريع الجديد قررت

١ – الجريدة الرسمية، العدد ٩٠، الصادر في ١٠ تشرين الثاني ١٩٦٦، ص ١٦٦٩.

٢ – سليم أبي نادر، "مجموعة التشريع اللبناني"، الجزء السادس، القسم الثاني، مصدر سابق، ص ٨٢.

محكمة استئناف بيروت، الرجوع عن إفلاس البنك، وأخضعت بموجب التشريع ذاته طريقة إدارة البنك وتصريف شؤونه، إلى تنظيمات استثنائية خاصة أوجبت تدخل السلطات مؤقتاً، في تشكيل إدارة البنك، وقد شكلت لجنة برئاسة شوكت المنلا لإدارته، فوضت باتخاذ كافة الإجراءات الآيلة لتعويم المصرف والحيلولة دون إفلاسه، غير أنه إثر خلاف حصل بين أعضائها بعد ستة أشهر، انحلت هذه اللجنة وأنشئت لجنة جديدة برئاسة السيد الياس سركيس حاكم مصرف لبنان، لمتابعة تصريف الأعمال الإدارية والمصرفية في البنك، فاتضح لها أن "إنترا" يعاني عجزاً كبيراً يجاوز رأس المال والاحتياطي معاً، وعلى هذا استعملت صلاحياتها الواسعة " واستدرجت عدداً من البيوتات العالمية المالية التي قد تكون راغبة في شراء المصرف أو في عملية شرائه أو في أي حل آخر تجيزه أحكام التشريع الجديد. تقدمت إلى اللجنة بعض العروض، فقامت بدرسها واستبقت الأنسب، وفيه عرضت شركة كيدربيبودي مشروعاً لحل قضية المصرف يقوم أساساً على تحويل جزء هام من ودائع المصرف إلى أسهم في مؤسسة جديدة تأخذ على عاتقها موجودات المصرف ومطلوباته وتدفع لأصحاب الودائع التي لا تتجاوز قيمتها ٢٥٠ ألف ل.ل. نصف ودائعهم نقداً، وعلى آجال يتفق عليها، فيما يتحول النصف الباقي إلى أسهم في المؤسسة الجديدة، وأجرت شركة كيدربيبودي اتصالات مع المثلين الكبار للدائنين. وهم شركة اعتمادات السلع الأميركية وحكومة قطر وحكومة الكويت وحازت موافقتهم المبدئية على مشروعها في حال موافقة لجنة بنك إنترا والحكومة اللبنانية. وأخذت الموافقة من الجميع... وبتاريخ ١٠/١١/١٩٦٧، تم التعاقد، حسب الخطوط المقترحة من قبل شركة كيدر بيبودي، لإنشاء المؤسسة الجديدة لإنترا بين لجنة بنك إنترا وكل من الدولة اللبنانية ودولة الكويت وحكومة قطر وشركة اعتمادات السلع الأميركية، ودونت تفاصيل الاتفاق في العقد الأساسي وفي البروتوكول الملحق به اللذين وافقت المحكمة على مضمونهما" [1].

وهكذا انتقلت بموجب هذا الاتفاق جميع ممتلكات وموجودات وأموال "إنترا" إلى المتعاقدين الأربعة بضمان الالتزامات التي أخذوها على عاتقهم وحسب، ودون أي بدل نقدي.

ومن أهم مميزات هذا الاتفاق:

– " تأسيس شركة مصرفية جديدة.

– تأسيس شركة للتوظيف والاستثمار تنتقل إليها جميع موجودات إنترا ومطلوباته ويعتبر مودعو إنترا مساهمين في هذه الشركة.

– تنظيم شؤون الديون المترتبة لإنترا أو عليه.

– تقديم امتيازات استثنائية لشركة اعتمادات السلع الأميركية.

١ – "تقرير مقدم إلى وزير المالية ..."، مصدر سابق، ص: ٣-٤.

- تقديم تضحيات جديدة من قبل الدولة اللبنانية لتنشيط المشروع وإعادة الحياة إليه" [1].

وبهذا نشأت إدارة جديدة في ٩ كانون الأول ١٩٦٧ برئاسة بيار داغر، قامت بعدد من الأعمال الهامة أبرزها التحقيق في الديون وإعداد قوائم المساهمين لكل من البنك والشركة الجديدة، والدعوة إلى جمعية عمومية تأسيسية لشركة استثمار، وبناء على هذه الدعوة تأسست في ٣ كانون الأول ١٩٧٠ الشركة المالية للاستثمار، التي عقدت في ٣١ تموز ١٩٧١ جمعية عمومية عدلت فيها تسمية الشركة لجعلها "شركة إنترا للاستثمار ش.م.ل."، ثم عدلت تسمية البنك فأصبح "بنك المشرق" ش.م.ل.

ج- أسباب انهيار بنك "إنترا"

تكمن وراء أزمة "إنترا" أسباب داخلية وخارجية، تعود الأسباب الداخلية إلى السياسة المصرفية التوسعية التي واكبتها الفوضى الاقتصادية والبعد عن القواعد المصرفية السليمة، أضف إلى ذلك بعد الرقابة المصرفية وقلة الخبرة لدى الجهاز الإداري لمصرف لبنان الذي كان حديث النشأة، وهذا ما دفع رئيس مجلس إدارة بنك "إنترا" ومديرها العام يوسف بيدس إلى أن يجازف بالرساميل العربية ورساميل المغتربين اللبنانيين "حتى توقف عن الدفع نتيجة اتباعه سياسة قبول الودائع لآجال قصيرة وتسليفها أو توظيفها في مجالات طويلة الأمد، ونتيجة عدم الإبقاء على احتياطي سائل في صناديقه يناهز ١٠ ٪ على الأقل من ودائعه، ونتيجة الإدارة التي كان ... ينتهجها على رأس المصرف" [2].

كما بينت تقارير الخبراء حول قضية المصرف المفلس، المخالفات في مسك الدفاتر الخاصة بالمصرف بطرق غير سليمة، والتصرف بأموال المودعين من قبل رئيس مجلس إدارتها بطرق غير مشروعة، وأظهرت مدى استهتار يوسف بيدس بجميع القوانين المصرفية ومخالفته للأعراف التجارية، وأوضحت الوسائل التي اعتمدت لتمويه الحقائق بواسطة الحسابات المزيفة، "وإظهار البنك خلال سنوات بمظهر المصرف الناجح الذي تفوق حسابات موجوداته حسابات مطلوباته، وهو في الحقيقة مفلس منذ بضعة أعوام، يعمل بيدس على تغطية إفلاسه بأساليب لا قدرة لأحد على كشفها ما دام متواطئاً مع رؤساء المحاسبة ومدققي الحسابات. وما دام يفيد من قانون سرية المصارف" [3].

---

[1] – "تقرير مقدم إلى وزير المالية ..."، مصدر سابق، ص ٤.

[2] – قبلان سليم كيروز، "أراء وحلول في أهم المشاكل الاقتصادية – الاجتماعية للبنان المعاصر"، منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات الاقتصادية، المكتبة الشرقية، بيروت، ١٩٧٠ ص ١٢٦.

[3] – "فضائح إنترا بالأرقام"، النص الحرفي لتقارير الخبراء منشور في جريدة "الزمان" العدد ٤٧٢٠، الصادر في ٩ كانون الثاني ١٩٦٧، ص ٥.

وبالمقابل اعتبر الدكتور حنا عصفور في كتابه "بنك إنترا قضية وعبر"، أن أسباب توقف "إنترا" عن الدفع تعود، بالإضافة إلى عدم التزام يوسف بيدس في تصرفاته القواعد المصرفية الصحيحة المتعلقة بالمصارف وكيفية استثمارها، إلى أعدائه الكثر، موجّهاً أصابع الاتهام إلى المصرف المركزي والحكومة اللبنانية، وإلى بعض المصارف اللبنانية التي ضمرت الشرّ والكراهية والحسد له ولجماعته من النازحين الفلسطينيين والتي ساهمت حتماً في العمل على انتشار بعض المؤسسات المالية الغربية التي قد تكون يهودية أيضاً، وكان لها الأثر الفعال في انطلاق الإشاعات المضرّة لزعزعة الثقة ببنك "إنترا". وأضاف أنه كان لغطرسة يوسف بيدس ولكبريائه وتحدّيه الزعماء، والحكومة أيضاً أثر ضخم ساعد على ترويج الإشاعات، ولكن جميع هذه العوامل كما يذكر، لم تؤثر التأثير الحقيقي في بادئ الأمر، " حتى قام بعضهم من ذوي النوايا السيئة وخططوا لدعاية مركزة هذه المرة، ابتدأت أواسط ١٩٦٦ بمقابلات مع أصحاب الودائع والعملاء من التجار، وانتهت بإنذارات هاتفية، لمخبر مجهول. حرضوا فيها كل صاحب علاقة بإنترا على سحب أمواله لأن حالة البنك مزعزعة جداً، وكان لهذه الدعاية الأثر الفعال. مما حمل حتى بعض المصارف الوطنية والأجنبية التي كان لها ودائع في بنك إنترا إلى سحب تلك الودائع" [1].

ويذكر ذو الفقار قبيسي في كتابه "يوسف بيدس فلسطيني حلم بمجد لبنان"، أن السيد بيدس قبل مماته كتب رسالة تضمنت اتهامات صريحة لنائب حاكم مصرف لبنان السيد جوزف إغورليان بأنه "كان المسؤول مباشرة عن فاجعة بنك إنترا واتهامه مجهولين بتوزيع ذلك الكتيب الخبيث الذي وزع مجاناً إبان الأزمة في لبنان وخارج لبنان دون أن تتحرك الحكومة قيد أنملة لوقفه" [2].

وقد أشار إلى هذه الاتهامات السيد يوسف بيدس بالذات خلال بيان أذيع نيابة عنه في بيروت بتاريخ ٢٩ تشرين الأول ١٩٦٦، شرح فيه أزمة بنك "إنترا" ووصفها بأنها أزمة مفتعلة تهدف إلى التسلط على شركات ومرافق حيوية في لبنان، واشترك في مخططاتها أشخاص وراء كل منهم غاية شخصية أو مأرب خاص؛ وقد لمح إلى تقصير البنك المركزي في دعمه خلال تعرض مصرف "إنترا" لسحوبات لا مثيل لها لأسباب أحجم عن ذكرها، وعن "شرح ملابساتها محافظة على مصلحة البلد... وكان بإمكان البنك، ومن حقه، أن يحصل من البنك المركزي على سيولة تتناسب مع قيمة الأسهم والسندات التي هي بتملك بنك إنترا... هذه الأسهم والسندات البالغة قيمتها عند تاريخ عرض تقديمها للبنك المركزي أكثر بكثير من مائة

---

[1] – حنا عصفور، "بنك إنترا قضية وعبر"، دون ذكر لدار النشر، بيروت، ١٩٦٩، ص ٣٨.

[2] – ذو الفقار قبيسي، "يوسف بيدس فلسطيني حلم بمجد لبنان"، دون ذكر لدار النشر وتاريخ النشر، ص ٦٠.

مليون ليرة لبنانية فلم يحصل إلاّ على خمسة عشر مليـون ليرة أعطيت مجزأة على دفعات وبأوقات ربما جاءت متأخرة" [١].

وهكذا تظهر بالإضافة إلى الأسباب الداخلية المباشرة، ملامح تأثيرات خارجية أيضاً ساعدت على حصول أزمة "إنترا" وكان لها الدور الهام والفعال.

وفي الواقع أخذ سوق القطع يعاني تغييرات ملموسة منذ كانون الأول ١٩٦٥، عندما بدأ ارتفاع معدلات الفوائد في الولايات المتحدة الأميركية، يضع حداً لتصدير الأموال الأميركيـة إلى الخارج ولاستثمارها داخلياً، وامتد ذلك إلى اوروبا الغربية منعاً لخروج أموالهـا وراء الفائدة علـى الـدولار، وخوفاً من أن تسبب عجزاً في ميزان مدفوعاتـها، إذ تعرَّضَ معدل فوائـد التوظيفات للدولارات المتداولة في أوروبا لضغط كبير، إذ أدى إلى خروج مبالغ كبيرة من الأموال المتنقلة من بيروت حيث " كانت معدلات الفوائد أدنـى بمقدار ٣,٢٥ ٪ من معدلات البلدان الغربية، وفي شهر تموز كـانت معـدلات الفوائد على الودائع المعمـول بـها بـين المصـارف في الولايات المتحدة ٦ ٪ لثلاثين يوماً، و٦,٥ ٪ للآجال التي تفوق الثلاثين يوماً، في حـين كـانت المعدلات في بيروت تتراوح بين ٢,٦ ٪ و٣ ٪ ، وفي شهر آب، بلغ معـدل الفائدة الأساسـية في الولايات المتحدة ٦ ٪، ومعدل الفائدة عن الودائع لستة أشهـر ٦,٢٥ ٪" [٢]، وهـذا مـا أدى إلى انخفاض السيولة المصرفية من سوق بيروت نتيجة ارتفاع معدلات الفوائـد في الولايـات المتحـدة بنسبتها العالية.

هذه الإغراءات كان لها تأثيرها في المنطقة العربيـة التـي عمـدت إلى سـحب أجـزاء هامة من أموالها الموجودة في المصارف اللبنانية لتودعها في البنوك الأجنبية، فتركت آثاراً سيئة في السوق اللبنانية حدثت إثرها أزمة السـيولة المصرفيـة، ذلك أن معـدل السـيولة في مجموعـة النظام المصرفي اللبناني "الذي كان يتراوح بين ٣٣,٣٠ ٪ طيلة عـام ١٩٦٥، انخفض إلى ٢٨ ٪ في شهر كانون الثاني ١٩٦٦، ثم إلى ٢٣ ٪ في شهر شـباط و١٩ ٪ في شـهر آذار ١٩٦٦، وظل يتراوح بين ١٨ و٢٠ ٪ طيلة الأشهر المتبقية في عام ١٩٦٦. وكان سعر الدولار في سـوق بـيروت شاهداً على خروج الأموال السريعة التنقل فتمركز بسعر ٣١٨ غ.ل. ابتداء من الربع الثالث مـن

---

[١] – بيان يوسف بيدس، منشور كاملاً في جريدة "الحياة"، العدد ٦٣٠٧، الصادر في ٣٠ تشرين الأول ١٩٦٦، ص: ١-٧.

– ويذكر باسم الجسر في كتابه "فؤاد شهاب ذلك المجهول"، مرجع سابق، ص: ١٠٨ - ١٠٩، أن الخطأ الذي ارتكبه المكتب الثاني وبعض الشهابيين أو تدخلوا في إرتكابه سبب حادثة إفلاس بنك "إنترا" وبدلاً من أن تعالج هذه السياسة المصرفية التوسعية التي كان يوسف بيدس يمارسها والتي لا تخلو من المجازفة، تركتها الحكومة والمكتب الثاني تتفاقم وتتردى إلى حد توقف البنك عن الدفع كما اتهموا بأنهم وراء كارثة بنك "إنترا" وأنهم استغلوها لأغراض سياسية وشخصية، وكان أن اتهموا بأنهم معادون للمصالح المالية العربية في لبنان وللفلسطينيين.

[٢] – تقرير مفوضية الحكومة لدى المصرف المركزي لعام ١٩٦٦، بيروت، ١٩٦٦، ص ٢.

عام ١٩٦٦ وقفز إلى ٣٢٥ غ.ل. خلال شهر أيلول بينما كان متوسط سـعر الدولار ٣٠٧,٦ غ.ل. خلال عام ١٩٦٥" [١].

وكان السيد رشيد شهاب الدين قد شرح بإسهاب المأساة الحقيقيـة لحادثـة إفـلاس بنك " إنترا " في كتابه " ضياع العرب بـين النفط والذهـب "، فاعتبرهـا أكـبر مؤامـرة عالميـة عرفها التاريخ المعاصر، حاكتها اليد الخفية الصهيونية لابقاء احتكارها المطلق لتجارة الذهـب. وعملت له قروناً طويلة بغية الإمساك بوريـد الحيـاة الاقتصاديـة، وراحـت تحركـه حسـب مـا تمليه عليها مصالحها وأهدافها، فاستطاعت أن تبسط سيطرتها علـى منـاجم الذهـب في العـالم الغربي إلا وهي:

- " شركات تملكها أو تسيطر عليها اليد الخفية : مثل شركة إنجلو أميركـان كوربوريشن دوبنهايمر ، اسم يهودي معروف ، التي تستثمر مناجم الذهـب في جنوب إفريقيا ، وتعتبر هذه الشركة أمبراطورية منجمية تزيد موجوداتها على ستة مليارات دولار .
- والشركات التي تعمل على تصفية الذهب الخام وتحيله إلى سـبائك معـترف بها دولياً وبنكياً ، بعد دمغها بطابعـها الرسمي، هـي شـركات تملكـها أو تسيطر عليها اليد الخفية .
- والشركات التي توزع السبائك الذهبية على البنوك العالمية ، وكذلك البنـوك التي تتعاطى تجارة السبائك الذهبية هي بنوك يهودية ... ". [٢]

أما ما علاقة ذلك ببنك "إنترا" ، فذلك يعود إلى أن السيد يوسف بيدس كان يطمح إلى إنشاء مصفاة عالمية للذهب بالاتفاق مع شركة فرنسية ، شـبه رسميـة ، تدعـى " كومبـاني دوماتو برسـيو " المعترف بشـهادتها في الأسواق العالمية والمختصة بتصفية الذهـب، ويكـون مركزها بيروت، غير أن هذه الصفقة التجارية كانت بمثابة عمـل بـالغ الخطـورة علـى السـوق العالمي للذهب ، وعلى الصهيونية العالمية بشكل خاص، لذا ضغطـت بأساليبها غـير المنظـورة وبكل قواها. لتقضي على هذه المحاولة الجريئـة ليوسـف بيـدس الـذي أراد أن يتحـدى اليـد الخفية التي كانت " تدرك أبعاد هذه الخطة الذكية التي ستكون بمثابة بولدوزر يجرف أمامـه

---

[١] – المصدر نفسه، ص ٣، ويذكر أن هذا المعدل ناتج عن النسـبة بـين السـيولة الموجـودة في صنـاديق المصـارف ولـدى المصارف الأخرى من جهة والقيمة الإجمالية للودائع بما فيها الودائع بين المصارف من جهة أخرى. وقد أدخلت الودائع الأخيرة في هذه النسبة لأن الإحصاءات المتوفرة لا تعطي أرقاما مستقلة للسيولة في الصندوق، والموجـودات لدى المصارف الأخرى، بل ترد مجموعة تحت بند "الصندوق والمصارف".

[٢] – رشيد شهاب الدين ، " ضياع العرب بين النفط والذهب " ، وكالة الإنماء الوطنية ، مكتب الأبحاث والدراسات. بيروت، ١٩٨٠، ص: ٤٦- ٤٧. والجدير بالذكر أنه نشر تفاصيل العملية السرية للذهب بين ديغول وبيدس التي أدت إلى سقوط أمبراطورية بنك "إنترا" .

دون عناء الستار الذهبي الكبير الذي حاكت به اليد الخفية السوق العالمي للذهب ... هي التي كانت وراء عملية التفجير هذه ولكنها لم تصرح بشيء ولم تعلن مسؤولياتها عن تفجير البولدوزر وعن قتل بيدس والإطاحة بصرحه المالي الكبير." [١]

تجدر الإشارة هنا، إلى أن أميركا عمدت في نهاية عام ١٩٦٥ إلى إرسال روكفلر (Rocfeler) رئيس مجلس إدارة "شيس مانهاتن بنك" إلى منطقة الشرق الأوسط من أجل اجتذاب الرساميل العربية، وقد بذل جهوداً كبيرة مع العديد من المسؤولين ورجال الاقتصاد والمال في البحرين والسعودية وقطر والقاهرة وبيروت، "راجت يومها أنباء أكيدة عن العروض التي قدمها روكفلر لدفع فوائد عالية ٦ بالمئة على حسابات جارية بالدولار الأميركي. وعن القبول الذي لقيته هذه العروض عند كثيرين من المتمولين والأثرياء" [٢].

كما أوضح المستشار الاقتصادي لبنك "إنترا" الدكتور رفيق نجا أن "إنترا" كان ضحية ضغط مقصود لتحويل كبار المودعين أموالهم إلى الخارج ضمن محاولات أجنبية لشرائه. إذ تلقى مجلس إدارته عرضاً أميركياً لشرائه من "شركة لودفيغ بكل ما له وما عليه... فالعرض يخفي رغبة بامتلاك شركات كبرى يسهم بنك إنترا بتمويلها"[٣].

كما جرت مفاوضات في الفترة نفسها بين مجلس إدارة "إنترا" وممثلين عن مصارف فرنسية، بغية تملك أكثر أسهم البنك، وقد ردّ ممثلوه مُقْترحين أن تشتري مجموع المصارف الفرنسية الأسهم التي "يملكها بنك إنترا في شركة لاسيوتا لبناء السفن في فرنسا ... إلا أن ممثلي مجموعة المصارف أصرّوا على العرض، وأكّدوا استعداد المجموعة للدخول في مباحثات حول بعض الشركات اللبنانية التي يملك بنك إنترا أسهماً فيها"[٤].

وهكذا برز الصراع الفرنسي – الأميركي لتحطيم هذه الأمبراطورية البنكية التي باتت تشكل خطراً لا يستهان به على الرأسمال الغربي وخاصة في استثماراته في لبنان، فأرادت مجموعة لودفيغ الأميركية أن تسيطر على شركة طيران الشرق الأوسط التي تربط بين دول الخليج المنتجة للنفط في الشرق العربي وراديو أوريون للمواصلات السلكية واللاسلكية بين لبنان وجميع دول العالم، وأرادت فرنسا أن تحل محل الرأسمال الأميركي وتسيطر على

١ – المرجع نفسه، ص: ٢٠٠–٢٠١ . وتجدر الإشارة أن السيد رشيد شهاب الدين هو أحد المشاركين في إنشاء مصفاة الذهب.

٢ – سليمان تقي الدين، "التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية ١٩٢٠ – ١٩٧٠"، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٧، ص ١١٢.

٣ – حديث المستشار الاقتصادي رفيق نجا لجريدة "الحياة"، منشور في عددها ٦٢٩٥، الصادر في ١٦ تشرين الأول ١٩٦٦، ص: ١–٧.

٤ – "مصارف فرنسية تعرض على إنترا شراء أسهم"، خبر منشور في جريدة "الحياة"، العدد ٦٢٩٨، الصادر في ٢٠ تشرين الأول ١٩٦٦، ص ٤.

الاقتصاد اللبناني بعد أن حققت نمواً هائلاً بسيطرتها "على شركات لبنانية كانت تتسم قبلاً بالسمات الفرنسية، وتابعة للرأسمال الغربي، مثل شركة طيران الشرق الأوسط MEA وراديو أوريون ومرفأ بيروت، حتى وصل بها المطاف لتشتري شركة البناء البحري لاسيوتا وأراضي في الشانزيليزيه Champs Elylsées" [١].

ولا شكّ في أن الصراعات العربية وسياسة لبنان الخارجية كان لها أيضاً تأثيرها الفعال في الساحة المالية، إذ دفعت حزب الوطنيين الأحرار وحلفاءه إلى عقد اجتماع طارئ في ١٧ تشرين الأول ١٩٦٦ تدارسوا فيه الأزمة المالية الخطيرة التي هزت البلاد، وتبين لهم أن مردّ هذه الأزمة استهتار المسؤولين وانحرافهم عن المبادئ الاقتصادية والسياسية التقليدية التي درج عليها لبنان منذ فجر الاستقلال. وخلص المجتمعون إلى أن سياسة لبنان الخارجية هي المسؤولة عن الحالة المتردية وعن أزمات قد تواجهها في يوم قريب لأن المسؤولين "اعتمدوا سياسة خاطئة بمصادقة من يصادقه سوانا، ومعاداة من يعاديه سوانا بصرف النظر عن مصلحة لبنان والمحافظة على سياسة الحياد الحقيقي، فكانوا في سياستنا العربية يعاملون أصدقاء لبنان معاملة سيئة تتنافى مع مبادرتهم الخيرة نحو مصالحنا ورعايانا في بلادهم، فالمملكة العربية السعودية منذ عهد المغفور له الملك عبد العزيز إلى عهد الملك فيصل، كان لبنان يتمتع لديها بعاطفة ومحبة خصوصية، وكانت للبنانيين في الديار السعودية الضيافة المجالات الرحبة لشتى نشاطاتهم العمرانية، وإننا نخشى بفضل هذه السياسة المنحرفة أن يتبدل موقف السعودية منّا إلى ما يذكي أوار الكارثة التي نواجهها فترغم الحكومة السعودية على اتخاذ إجراءات أكثر خطورة مما اتخذته حتى الآن" [٢].

ودفعت هذه التطورات الخطيرة السيد كمال جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي إلى أن يدلي بتصريح في ١٧ تشرين الأول ١٩٦٦ حول محاولة سيطرة الأجانب على المصارف الوطنية، دعا فيه الحكومة إلى ضرورة اتخاذ التدابير الكفيلة بالمحافظة على مصلحة البلاد العليا، لأنه لا شيء يمنع الدولة العربية أو أية دولة أخرى في المستقبل من العمل على افتعال أزمات في البلاد، إلاّ أنه لَمَّح تلميحاً إلى مسؤولية ما يجري دون أن يحدد دولة عربية معينة. كما تمنى على الحكومة شراء البنك بكامله أو بأغلبية أسهمه لكي تمنع الأجانب من أن يضعوا يدهم عليه ويسيطروا على مالية لبنان واقتصاده، إذ إنهم بهذا التملك لمصرف "إنترا" سيسهل عملية تهريب الأموال العربية التي تأتي إلى لبنان حيث يعمل على اقتناصها الأجانب ويوظفونها في بلدانهم، وبذلك يحرمون لبنان واللبنانيين من فائدتها. وأضاف البيان "أنه لن

1 - Michel chehdan Kalife ,"les relations entre la France et le Liban 1958 - 1978", Paris, 1983, p 49.

– وكذلك جريدة "الأهرام"، العدد ٢٩١٧٩، الصادر في ٣١ تشرين الأول ١٩٦٦، ص ٦.

٢ – بيان الوطنيين الأحرار، منشور في جريدة "النهار"، العدد ٩٤٧٢، الصادر في ١٨ تشرين الأول ١٩٦٦، ص ٢.

الجريمة أن تترك يد المصارف الأجنبية الكبرى تضع يدها على مصرف إنترا. إن مجرد إعلان الحكومة اللبنانية أنها تنوي مشترى أسهم مصرف إنترا بكليتها وبأكثريتها من شأنه فوراً أن ينهي أزمة الثقة ويضع حداً للمؤامرة الأجنبية الكبرى التي تهدف إلى السيطرة على السياسة اللبنانية بواسطة السيطرة على مؤسساتها المالية والاقتصادية الكبرى" [1].

إن أسباب الأزمة السياسية التي تسببت في خلافات حادة بين لبنان وبعض الدول العربية تعود إلى القرض السري الذي منحه يوسف بيدس للجمهورية العربية المتحدة والذي قدر بـ ٢٤٠ مليون ليرة لبنانية حين كان الرئيس جمال عبد الناصر يقود حرباً مريرة ضد الإمام البدر في اليمن الذي تربطه صداقة متينة مع الملك فيصل وشيخ الكويت، وقد حاول الرئيس عبد الناصر أن ينفي أمر المساعدة سرّاً بأن عمد إلى استخدام كل الوسائل التي بين يديه لكي يتجنب بالدرجة الأولى، تسرب النبأ إلى كبار عملائه، وبالدرجة الثانية " ليتفادى استخدام أي مبلغ من ودائع أصدقاء الإمام البدر في عملية القرض المذكور، ولم تكن عملية ترتيب تحويل القرض لتنفضح لولا أن كبار المودعين من أمراء الزيت علموا بواسطة عيونهم السحرية في بنك إنترا بحقيقة الوضع وبخبر القرض المنتظر... ومنذ أن علم الملك فيصل باتفاقية القرض المذكور حتى سارع للإيعاز إلى أمين خزانته وإلى أصدقائه بأن يوقفوا المال عن التدفق" [2].

هذه العوامل ساعدت على تهميش المؤسسات المصرفية اللبنانية داخل النظام المصرفي وأدت إلى السيطرة المباشرة للرأسمال الغربي وبإعادة القطاع المصرفي إلى حالة التبعية القصوى له بواسطة التصفية أو الاندماج في مصارف أجنبية، وتحول الادخار اللبناني والادخارات العربية من الأيدي الوطنية إلى الأيدي الأجنبية.

السيطرة الأجنبية على الجهاز المصرفي

قامت لجنة الرقابة على المصارف بمهماتها منذ إنشائها في ٩ أيار ١٩٦٧ [3] بموجب قانون رقم ٦٧/٢٨، بتنقية القطاع المصرفي وتثبيت دعائمه بهدف إعادة الثقة إلى السوق

---

[1] – تصريح السيد كمال جنبلاط منشور في جريدة "الحياة"، العدد ٦٢٩٧، الصادر في ١٩ تشرين الأول ١٩٦٦، ص ٤، كذلك مراجعة جريدة "النهار"، العدد ٩٤٧٢، الصادر في ١٨ تشرين الأول ١٩٦٦، ص ٢.

[2] – "قرض سري من بيدس للمتحدة... افتضح أمره فكانت أزمة إنترا"، خبر منشور في جريدة "الحياة"، العدد ٦٣٠٤، الصادر في ٢٧ تشرين الأول ١٩٦٦، ص: ١-٧، وذلك نقلاً عن مجلة "درشفيغل" الألمانية الصادرة في ٢٤ /تشرين الأول/٦٦، وكذلك جريدة "الأهرام"، العدد ٢٩١٧٩، الصادر في ٣١ تشرين الأول ١٩٦٦، ص٩.

[3] – سليم أبي نادر، "مجموعة التشريع اللبناني"، الجزء السادس، القسم الثاني ، مصدر سابق، ص ٩٠.
– نشأت لجنة الرقابة على المصارف لدى مصرف لبنان، وهي لجنة مستقلة للرقابة على المصارف غير خاضعة في ممارسة أعمالها لسلطة المصارف. وهي تطلع تباعا حاكم مصرف لبنان أوضاع المصارف إجمالاً وإفرادياً. ومهمة اللجنة التحقق من حسن تطبيق النظام المصرفي المنصوص عليه في الباب الثالث من قانون النقد والتسليف على المصارف إفرادياً وفق الأصول المحددة في المادتين ١٤٩ و ١٥٠ من قانون النقد والتسليف. ويجب على اللجنة =

المصرفية بعد أزمة "إنترا"، وقد ساعدت الظروف والأوضاع الاقتصادية على ازدياد حجم الودائع المصرفية وتطور العمليات المصرفية التي كان لها صلة بالتجارة الخارجية كعمليات القطع والاعتمادات المستندية، وذلك بفضل عوامل محلية وإقليمية عدة، باعتبار أن مطلع السبعينيات في الشرق الأوسط " شهد ارتفاعاً سريعاً لأسعار النفط وعائداته مما ضاعف من موجودات المصارف اللبنانية... إلا أن تزايد حجم الموارد لم يصاحبه تزايد مواز في حجم الاستثمارات لأن تلك الفوائض الترسّملية لم تستجب بقدر كاف للاحتياجات إلى التمويل سيما المتوسط والطويل الأجل، كشرط ضروري لرفع مستوى إسهام القطاع المصرفي في عملية الإنماء" [1].

والجدول التالي يعطي فكرة واضحة عن تطور النشاط المصرفي فيما يعود لحجم الودائع في المصارف الموجودة في لبنان.

جدول رقم (١) وضعية الودائع لفترة ١٩٦٦ – ١٩٧٣ بملايين الليرات اللبنانية [2]

نوعية الودائع	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
حسابات الادخار	١٥٥٤	١٣٨١	١٥٧٤	١٩٢٢	٢٣٨٥	٣١١٨	٣٩٠٩	٤٥٣٢
حسابات الشيكات	٧٠٧	٤٧٤	٥١١	٥٦٤	٥١٥	٥٧٠	٦٨٠	٧٨٩
الحسابات الجارية	٦٠٦	٥٥٤	٦٢٩	٦٢٥	٥٧٠	٦٧١	٨١١	٨٥٩
الودائع الخاضعة لعلم مسبق أو ذات أجل محدد	٤٠٠	٣٠١	٢٨٨	١٤٥	١٤٦	١٧٧	٢٣١	٢٠٧
المجموع	٣٢٦٧	٢٧١٠	٣٠٠٢	٣٢٥٦	٣٦١٦	٤٥٣٦	٥٦٣١	٦٣٨٧

يفيد هذا الجدول أن الودائع المصرفية عرفت تغييرات كبيرة خلال فترة ١٩٦٦ – ١٩٧٣ من حيث تطور حجمها، فقد ارتفع حجم الودائع من ٣٢٦٧ مليون ليرة لبنانية إلى ٦٣٨٧ مليون ليرة لبنانية، بزيادة قدرها ٣١٢٠ مليون ليرة لبنانية، غير أن هذا التطور عرف خلال هذه الفترة ارتفاعاً وهبوطاً ملحوظين، إذ تدنت نسبة الودائع في عام ١٩٦٧ على أثر أحداث ١٩٦٧ من ٣٢٦٧ مليون ليرة عام ١٩٦٦ إلى ٢٧١٠ مليون ليرة عام ١٩٦٧، ثم عادت موجة الودائع إلى الارتفاع فوصل حجمها إلى ٦٣٨٧ مليون ليرة عام ١٩٧٣.

= أن تقوم بالتدقيق الدوري على جميع المصارف دون التقيد. ويحق للجنة أن تضع لأي مصرف برنامجاً لتحسين أوضاعه وضبط نفقاته وأن توصيه بالتقيد. وتمارس الرقابة الممنوحة لحاكم مصرف لبنان ومصرف لبنان بموجب قانون النقد والتسليف والصلاحيات المعطاة بموجب القانون.

[1] – أحمد سفر ، "المصارف التخصصة..."، مرجع سابق،.ص ١٩٣.

[2] – محمد خير دوغان ، "لبنان الاقتصادي والاجتماعي..."، مصدر سابق، ص ١٤.

وكانت هذه الودائع موزعة بين ودائع الادخار وحسابات الشيكات والحسابات الجارية والعلم المسبق، وقد عرفت حسابات الادخار خلال هذه الفترة تطوراً ملحوظاً إذ ارتفعت من ١٥٥٤ مليون ليرة إلى ٤٥٣٢ أي بزيادة قدرها ٢٩٧٨ مليون ليرة، بما يوازي ثلاثة أضعاف تقريباً. ولم تكن هذه الزيادة لولا الحصول على الفوائد من دون ضريبة. وسهولة استعمال المودع لودائعه في الوقت نفسه، وهذا ما أثر بالطبع على الحسابات الأخرى كالشيكات والحسابات الجارية إذ كانت نسبة ودائعها تزداد بنسبة ضئيلة، أمّا الودائع الخاضعة لعلم مسبق أو ذات أجل محدد فقد تراجعت إلى أكثر من النصف أي من ٤٠٠ مليون ليرة عام ١٩٦٦ إلى ٢٠٧ مليون ليرة عام ١٩٧٣.

أما بالنسبة إلى حركة التغلغل للرأسمال الأجنبي في المؤسسات المصرفية اللبنانية فإن الجدول التالي يظهر ذلك :

جدول رقم (٢) تطور عدد البنوك حسب فئاتها : لبنانية وعربية - مختلطة وأجنبية ما بين أعوام ١٩٦٠-١٩٧٢ [١]

السنة	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧١	١٩٧٢
العدد الإجمالي للمصارف	٤٠	٩٣	٧٢	٧٤
البنوك اللبنانية	٢٠	٥٥	٣٩	٢٨
البنوك العربية	٦	٦	٦	٦
البنوك المختلطة	٣	١٨	١٥	٢٨
البنوك الأجنبية	١١	١٤	١٢	١٢

يبرز الجدول الضعف البنيوي في النظام المصرفي الذي لم يستطع أن يصمد أمام الأزمة المصرفية التي تعرض لها عام ١٩٦٦، فالرساميل العربية التي سُحبَت ووُضعت في المصارف الأجنبية أثرت في نموه السريع العطب.

ويظهر هذا الجدول التغلغل للرأسمال الغربي في المصارف الوطنية، وأنَّ البنوك التي كان يملك معظم رأسمالها لبنانيون عام ١٩٦٦، استمرت في الانخفاض من ٥٥ مصرفاً عام ١٩٦٦ إلى ٣٩ مصرفاً عام ١٩٧١ إلى أن أصبح ٢٨ مصرفاً عام ١٩٧٢، وهذا الانخفاض كان لمصلحة المصارف المختلطة.

١ - علي شامي، " تطور الطبقة العاملة ... "، مرجع سابق، ص ٦٣.

وعلى العكس، فإن عدد المصارف المختلطة شهد تصاعداً من سنة إلى أخرى إذ بلغ ٢٨ مصرفاً عام ١٩٧٢، بعد أن كان في عام ١٩٦٠ لا يزيد عن ثلاثة مصارف. أما بالنسبة لعدد المصارف الأجنبية فقد شهد تراجعاً قليلاً عام ١٩٧٢ إلى ١٢ مصرفاً بعد تسجيله في السنوات السابقة تزايداً ملحوظاً أي من ١١ مصرفاً عام ١٩٦٠ إلى ١٤ مصرفاً عام ١٩٦٦ وقد ازداد لصالح المصارف المختلطة، أمّا المصارف العربية فلم يطرأ أي تغيير عليها إذ بقي عدد مصارفها ثابتاً، وهذا يعني أنّ الغرب استفاد من هذا التحول في القطاع المصرفي الذي كان في الواقع نقطة تحول في الاقتصاد اللبناني.

أما بالنسبة لاتجاهات حركة الودائع المصرفية، فالجدول التالي يبين لنا توزع الودائع المصرفية وتركزها في المصارف.

الجدول رقم (٣) توزع نسبة التسليفات والودائع حسب أنواع المصارف كما هي عام ١٩٧٢[١]

مجموع الجهاز المصرفي	الحصة في التسليفات	الحصة في الودائع
المصارف الأجنبية غير العربية	٪ ٢٨.٠٣	٪ ٢٧.١١
المصارف اللبنانية التي يملك الأجانب معظم أسهمها	٪ ٣٢.٠٥	٪ ٢٩.٨٨
المجموع	٪ ٦٠.٠٨	٪ ٥٦.٩٩
المصارف العربية	٪ ٧,٣٢	٪ ١١.٧٠
المصارف اللبنانية التي يملك العرب نسبة كبيرة من أسهمها	٪ ١٠.٧٠	٪ ١١,٣١
المجموع	٪ ١٨,٠٢	٪ ٢٣.٠١
المصارف اللبنانية التي يملك أكثرية أسهمها لبنانيون	٪ ٢١,٩٠	٪ ٢٠
	٪ ١٠٠	٪ ١٠٠

يشير هذا الجدول إلى أن المصارف الأجنبية كانت تسيطر مباشرة على ٦٠ ٪ من حجم التسليفات، و٥٧ ٪ من حجم الودائع، وبالمقابل، بلغت نسبة حجم التسليفات في المصارف اللبنانية التي يملك أكثرية أسهمها لبنانيون ٢١,٩ ٪ وشكّل حجم الودائع ٢٠ ٪. أما المصارف العربية فقد تقاربت حصتها مع المصارف اللبنانية إذ وصلت النسبة في التسليفات إلى ١٨ ٪ والودائع إلى ٢٣ ٪، وهذا يعني أن مؤسسات الرأسمال الغربي كانت تسيطر على نشاط القطاع المصرفي في لبنان.

وبدأت ظاهرة إحكام سيطرة وإشراف البنوك الأجنبية على مجمل الاقتصادي اللبناني بعد أزمة بنك "إنترا"، على أثر عمليات التصفية والاندماج التي سنها قانون رقم

١ - توفيق عساف، وزير الصناعة والنفط سابقاً، تقرير مفصل عن "إقبال المصارف الأجنبية على شراء المصارف الوطنية"، جدول منشور في جريدة "النهار"، العدد ١٢٠١٢، الصادر في ٢٦ كانون الثاني ١٩٧٤، ص ٤.

٦٧/٢٨ الصادر في ٩ أيار ١٩٦٧، وذلك في سياق تطهير القطاع المصرفي. وقضت إحدى مواده بإنشاء مؤسسة مختلطة لضمان الودائع المصرفية حتى جاء مرسوم رقم ٨٢٨٤ الذي صدر بتاريخ ٢٨ أيلول ١٩٦٧، ليكرس تسهيل اندماج المصارف وتصفيتها الذاتية، عن طريق إعطائها تسهيلات عديدة من إعفاءات من ضريبة الدخل ومن "جميع رسوم الطوابع والانتقال وكتابة العدل أو تسجيل الإجراءات التي ستضطر إلى اتخاذها المصارف لتحقيق عملية الاندماج بما فيه إحداث الأسهم الجديدة" [١].

ودفعت هذه الأمور، التي باتت ترتدي طابع الخطورة، وزير الصناعة والنفط توفيق عساف إلى أن يعرض الأضرار الناشئة عن السيطرة الأجنبية على الجهاز المصرفي اللبناني مع الحلول الممكن اتخاذها لتلافي هذه الأضرار، وهو رأى وجوه الأضرار في ثلاثة:

١- سياسة التسليف والاستثمار التي هي غير متجانسة مع مصلحة البلاد، فالمصارف الأجنبية، بخلاف ما يتصور البعض، ليست وسيلة لجذب الودائع إلى لبنان بل هي وسيلة لإخراج الودائع من لبنان ومن الدول العربية إلى بعض دول أوروبا الغربية وأميركا. إذ إن المصارف الأجنبية تعير الاهتمام الأول للتوظيف والاستثمار في الخارج، وتوجه على العموم قروضها إلى تجارة الاستيراد وما يتبعها من تجارة داخلية، تؤمن تصريف المستوردات ولا تمنح الفعاليات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة نسبة تذكر من تسهيلاتها، بل إن أكثر البنوك يحصر توظيفاته بكبار أصحاب الأعمال.

٢- إتاحة المزيد من الفرص والإمكانات لاستجرار أموال البلدان العربية مباشرة، لأن المصارف الأجنبية العاملة في لبنان وممثلي المصارف غير العاملة فيه المقيمين في بيروت هم أداة لاستجرار الأموال والودائع العربية مباشرة إلى الخارج حتى من دون المرور في لبنان.

٣- السعي إلى إضعاف قدرة المصارف الوطنية على المنافسة، وذلك نتيجة لوجود هذا العدد الكبير من المصارف غير الوطنية في لبنان، وبما أنها مرتبطة بمصارف وشركات كبرى في الخارج، فإن بنوك الكثير من الدول تفضّل التعامل معها لا مع البنوك الوطنية، لذلك شدد السيد توفيق عساف على ضرورة تأمين سياسة تسليف واستثمار متجانسة مع حاجات القطاعين الخاص والعام أولاً، وتنمية دور لبنان كمركز دولي مهم للسوق النقدية

١ - سليم أبي نادر، "مجموعة التشريع البناني"، الجزء السادس، القسم الثاني، مصدر سابق، ص ١١٠.

والمالية ثانياً؛ ولبلوغ هذين الهدفين في صورة منسقة وطبيعية يجب أن يحل في الجهاز المصرفي اللبناني نوع من المشاركة لا الهيمنة الأجنبية.

ولذلك اقترح ما يلي:

أ- " إحداث تشريع تُصنِّف بموجبه المصارف في فئتين وتسجيل كل منهما في مصرف لبنان على لائحة مستقلة:

- مصارف لبنان، وهي تلك التي يهيمن عليها ويوجه إدارتها اللبنانيون على إلا تقل نسبة مساهمتهم فيها عن ٧٥ ٪.
- مصارف أجنبية وهي تشمل كل المصارف الأخرى أياً كان وضعها القانوني...

ب- إحداث نصوص تشريعية من شأنها أن:

- تمنع تملك الأجانب لأكثر من ٢٥ ٪ من أسهم المصارف اللبنانية وجعل كامل أسهمها اسمية.
- يمنع على المصارف المعتبرة أجنبية أن تفتح أكثر من فرع واحد.
- يفرض على هذه المصارف أن تجدد ترخيصها سنوياً لدى مصرف لبنان.
- يحظر على ممثلي المصارف الأجنبية القيام بأي نشاط أو عمليات بهدف حمل المقيمين على إيداع أموالهم واستثمارها في الخارج...". [١]

تجدر الإشارة هنا إلى أن ظاهرة التمثيل للمؤسسات المصرفية الدولية في بيروت ليست بجديدة، إذ بدأت مع إصدار مرسوم رقم ٤٢ بتاريخ ٥ آب ١٩٦٧، ثم ما لبث أن تزايد ارتفاع عدد مكاتب التمثيل في لبنان مع ارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٣ والزيادة الناتجة عنه في حجم الأموال العربية. ويظهر الجدول التالي توزع مختلف أنواع المؤسسات المالية الأجنبية العاملة في لبنان:

١ - توفيق عساف، "تقرير مفصل عن السيطرة الأجنبية على الجهاز المصرفي اللبناني"، منشور في جريدة "النهار". العدد ١٢٠١٣، الصادر في ٢٧ كانون الثاني ١٩٧٤، ص ٥.

الجدول رقم (٤) توزع مختلف أنواع المؤسسات المصرفية حسب منشئها لعام ١٩٧٥[1]

	البلدان الرأسمالية الغربية	البلدان الاشتراكية	البلدان العربية	المؤسسات المختلطة (غربية – عربية)	البلدان النامية (العالم الثالث)	المجموع
مكاتب تمثيل مصرفي	٥٤	٢	٢	٣	٤	٦٥
المصارف التجارية الأجنبية أو في إشراف أجنبي	٢٧	٣	٧	٢	٣	٤٢
المؤسسات المالية والمصارف المتخصصة في التمويل الطويل الأجل	٣	–	–	٢	–	٥
المجموع	٨٤	٥	٩	٧	٧	١١٢

يلاحظ من هذا الجدول مدى تمثيل المؤسسات المالية للبلدان الرأسمالية، الغربية التي بلغت حوالي ٥٤ مكتباً من أصل المجموع العام الذي يبلغ ٦٥ مكتباً، وإذا ما أضيفت المؤسسات المختلفة (العربية والغربية) فإنها تشكل حوالي ثلاثة أرباع مجموع المؤسسات الأجنبية الموجودة في لبنان.

أما إذا أحصيت المكاتب والمصارف التجارية والمصارف المتخصصة فإنها تمثل ٨٤ وبإضافتها إلى المؤسسات المختلطة فإنها تسيطر على أكثر من ثلاثة أرباعها كذلك، وهذا يعطي فكرة واضحة عن عدم التوازن في الوجود المصرفي الدولي في بيروت.

وأوضح الدكتور جورج قرم خلال دراسته عن "مكاتب التمثيل المصرفي في بيروت"، أن التزايد الملموس في عدد المكاتب يعود إلى ارتفاع أسعار النفط والزيادة الكبيرة الناتجة منه في حجم الأموال العربية، بالإضافة إلى التسهيلات المتعددة المتوافرة في بيروت، بحيث أخذ يكتسب مركز بيروت المالي بعض الصفة الدولية بعد ما كان الوجود المصرفي فيه مقتصراً على مصالح الدول الصناعية الكبرى؛ وأشار الدكتور قرم إلى أن مجرد تزايد عدد مكاتب التمثيل في بيروت لا يشكل قوة اقتصادية إضافية فعالة للاقتصاد اللبناني، في حين اعتبر أن إنشاء المؤسسات المصرفية يخلق الفرص أمام الاقتصاد الوطني للتوسع والامتداد خارجياً خصوصاً إذا كان ذات مؤسسات مختلطة مكونة من مصالح لبنانية وعربية أو مصالح لبنانية ومثلها من العالم الثالث. لذلك رأى " أن ازدهار لبنان على المدى الطويل مرتبط بزيادة تعامله مع العالم العربي في الدرجة الأولى ومن ثم مع بقية بلدان العالم الثالث، خصوصاً في الحقل المصرفي

[1] – جورج قرم، ممثل البنك الوطني الجزائري في الشرق الأوسط سابقاً، "مكاتب التمثيل المصرفي في بيروت، وأموال الدول العربية والنفطية"، دراسة منشورة في جريدة "النهار"، العدد ١٢٤٤٦، الصادر في ١٢ نيسان ١٩٧٥، ص ٢٢.

وتشجيعه لمزيد من الوجود العربي ومؤسسات العالم الثالث، فالطابع الدولي لسوق بيروت لا يأتي من كثافة وجود البلدان الصناعية الغربية كما كانت الحال في الماضي، بل يأتي من الوجود المتكافئ لكل الأطراف في المبادلات العالمية" [1].

وتعطي الاحصاءات التالية فكرة عن السلفات المصرفية حسب القطاعات الاقتصادية، وتبين أن سياسة توزيع القروض للاقتصاد اللبناني تهدف إلى توجيه الاستثمارات نحو مصالح الرأسمال المالي الأجنبي:

جدول رقم (٥) السلفات المصرفية حسب القطاعات الاقتصادية ما بين أعوام ١٩٦٤ - ١٩٧٣[2]

القطاعات الاقتصادية	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
١ - سلفات للقطاع الزراعي	١٢٤,٢١٦	١٢٨,٠٩٤	١٣٢,٠٥٢	١٣١,٢٦٦	١٣٢,٥٦٤	١٢٦,٧٤٩	١١٤,٧٨٩	١١٩,٧٧٧	١٥٣,٩٩٥	١٦٠,٤٤٥
٢ - سلفات للقطاع الصناعي	٢٣٥,٩٨٧	٣٠٣,٧٣٠	٣٤١,٤٩٨	٣٨١,٨٠٠	٤٠١,٩٠٤	٣٦٩,٩٨٤	٣٨٥,١٨٦	٤٦٨,١٦٢	٥٣٧,٤٨٧	٧٦٠,٢٣٤
٣ - سلفات للقطاع البناء	١٤١,٠٥١	٢٠٦,٥٣٦	٢١٢,١٤٢	٢٢٩,٣٨٧	٢٤٨,٩٧٩	٢٤٤,٨٥٤	٢٦٥,٢٤١	٣١٣,٠٦٦	٣٨٨,٢٩٦	٥١٥,١٣٤
٤ - سلفات للقطاع التجاري	٩٨٧,٤١٣	١,١٨١,٢٨٨	١,٢٤٢,٦٩٧	١,٢٤٠,٤٠٥	١,٢٠٦,٩٢٨	١,١١٢,٢٢٣	١,٢١٤,٤٨٩	١,٤١٣,٢١٩	١,٧٣٧,٩٧٧	٢,٣٨٠,١٥٢
- التجارة الخارجية	١٩٦,٣٥٠	٢٣٦,٢٣٠	٣٤٩,٢٠٨	٣٧٩,٩٥٥	٣٦٧,٥٥٢	٣٦٨,٤٠٥	٤٣٧,٨٢١	٤٦٦,٢٨٢	٥٣٧,٥٦٣	٦٩٩,٤٤٥
- التجارة الداخلية	٥١٦,٥٨٠	٦٦٧,٩١٩	٥٦٣,٧٥٧	٥١٨,٧٦٨	٥٤٢,٥٣٤	٤٨٩,٨٦٩	٤٨٩,٨٠٨	٥٩٥,٤٣٦	٧١٨,١٦٩	١,٠٩٧,٥٢٥
- الخدمات	١٢٩,٠٢٨	١٤١,١٤٤	١٧٢,٣١٥	١٧١,٣٠٠	١٧٠,٢٧٩	١٥٣,٧٩٣	١٦٧,٢٣٨	٢٠٨,١٨٨	٢٦٧,٨١٨	٣٢١,٧٩٧
- الاستهلاك	١٢٢,٤١٥	١٣٥,٩٩٥	١٥٧,٣٨٧	١٤٠,٣٨٢	١٢٦,٥٦٣	١٠٠,١٥٦	١١٠,٦٢١	١٤٣,٤٢٣	١٨٤,٣٩٧	٢٦١,٣٨٥
٥ - سلفات للمؤسسات المالية	١٠٠,٩١١	١١٥,٧٧٠	١٤٣,٠٥٨	١٣٤,٦٦٨	١٢١,٤٤٨	٨٤,٢٦٧	٧٠,٠٠٠	١٠٠,٠٤٥	١٧١,٠٩١	٢٧٨,٩٠٦
٦ - سلفات أخرى	٢١٨,٩١٦	٢٧٥,٧٧١	٢٩١,٨٢١	٢٣٧,٨٦٧	٢٣٦,٦٤٧	١٨٠,٣٧٧	٢٠٠,٣٠٨	٣٩١,٩٢١	٣٠٥,٤٤٤	٥٥٣,٣٤٧
المجموع	١,٨٣٨,٤٩٤	٢,٢١١,١٨٩	٢,٣٤٣,٢٦٨	٢,٣٥٥,٣٩٣	٢,٣٤٨,٤٧٠	٢,١١٨,٤٥٤	٢,٢٥٠,٠١٤	٢,٧٢٦,٣٠٠	٣,٢٩٤,٢٩٠	٤,٦٧٨,١٩٨

أبان هذا الجدول أن القطاع التجاري يتلقى الكمية الكبيرة من السلفات على حساب ما تتلقاه القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة معاً، وهكذا لا يساعد هذا النمو المستند إلى التدفقات الاقتصادية الآتية في معظمها من البلدان العربية إلى لبنان والمنطلقة نحو مصالح الاقتصاد الرأسمالي المهيمن والمرتبط بالبلدان الرأسمالية عبر مصارفها المؤثرة على الحياة

[1] – جورج قرم ،"مكاتب التمثيل المصرفي في بيروت،..."، مرجع سابق، ص ٢٢.
[2] – الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، " المجموعة الإحصائية لعام ١٩٧٣"، مصدر سابق، ص: ٢٧٦– ٢٧٧.

الاقتصادية في تمويل المشاريع الإنتاجية، بل يكتفي فقط بإفادة السياسة التمويلية للقطاع التجاري الخدماتي في لبنان.

قطاع التجارة

أ- مقدمة

عرف لبنان منذ القدم بنشاطه التجاري المنتشر والممتدّ إلى أكثر بلدان البحر المتوسط، وقد دأب عبر العصور على تعزيز مكانته كحلقة وصل تجارية بين الشرق والغرب، إلى أن تأصلت فيه عقلية حب التنقل والهجرة بغية المتاجرة والكسب حتى تغلبت على بقية ميوله ونشاطاته، وقد تضافرت عوامل عدة ساعدت الحركة التجارية على تبوّء المكانة الأولى بين نشاطاته وأدت إلى ازدهاره.

وجعل العامل الجغرافي من لبنان ممراً بين القارات، بين الدول النامية والدول المتقدمة، وبين الدول المنتجة للبترول والدول المستهلكة له، كما أكسبه العامل التاريخي الذي لا يمكن إهماله في هذا المجال، والمتمثل بتعاقب المدنيات المختلفة على لبنان منذ أقدم العصور، مزايا عديدة وخبرة بأمور الشعوب المختلفة.

ويأتي العامل السياسي الذي اتّبع لبنان بموجبه منهج الانفتاحية المرنة على جميع البلدان، فعقد الاتفاقات التجارية مع دول الشرق والغرب علىالسواء، ومع مختلف بلدان المنطقة بالرغم من تباين اتجاهاتها، وأخيراً هناك العامل التشريعي الذي كرس الحرية التجارية "مزيلاً القيود على التصدير والاستيراد إلا فيما ندر، وبقدر ما تقتضيه المحافظة على الصناعة الوطنية وحمايتها، كما شجع تشكيل الشركات وذلك باعفائها من الضرائب في المراحل الأولى من تأسيسها، وقد كانت التسهيلات الكثيرة التي تقدمها المصارف التجارية العديدة من تسليفات... تكون حافزاً لنمو القطاع التجاري، زد على ذلك أن قدوم الأموال الأجنبية إلى لبنان وسرية المصارف السارية المفعول ساعدا على الحركة التجارية في التوظيفات والاستثمارات، لاسيما في قطاع البناء الضخم الذي يعتمد كل الاعتماد على الاستيراد" [1].

وبنتيجة كل هذا، اختير لبنان من قبل مواطني البلاد العربية بلداً للإقامة والأعمال. وأصبح بفضل الحرية التي يؤمنها تشريعياً حلقة وصل ضرورية في شبكة التجارة

[1] - محمد خير دوغان، "تقرير القطاع التجاري"، الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، بيروت، ١٩٦٩، ص ٨.

العالمية، احتل القطاع التجاري فيه المرتبة الأولى بين مختلف القطاعات كمنتج للدخل، وبسبب علاقة اللبنانيين الممتازة مع الخارج وطلاقتهم في اللغات الأجنبية وبراعتهم الفنية في التجارة وحذاقتهم في اغتنام الفرص في أسواق العرض والطلب، بالإضافة إلى التسهيلات المتوافرة في السوق المحلية ووجود نظام اقتصادي حرّ "استطاع التجار اللبنانيون التعامل بكميات كبيرة من البضائع، بضائعهم بالذات أو بضائع بلاد أخرى، في تجارة ثنائية أو في تجارة مثلثة الأطراف، وتمكن اللبنانيون، سنة بعد أخرى، من جني أرباح من العمليات التجارية فاقت نسبتها إلى الدخل الوطني الأرباح التجارية في أي بلد آخر، فلقد بلغت نسبة الدخل من قطاع التجارة إلى الناتج المحلي القائم عام ١٩٦٩ الـ ٣١ ٪ وهي نسبة عالية جداً" [1]. كما بلغت في عام ١٩٧٢ نسبة ٣١،٥ ٪.

ب- الوضع التجاري

يعتبر لبنان بلداً صغير المساحة، قليل السكان، غير متمتع بأراض خصبة واسعة، ولا بمعادن متنوعة قابلة للاستثمار، وسواها... ولكنه مع ذلك يتميز بنمو خارق في قطاع الخدمات والتجارة، ويعود هذا النمو بالدرجة الأولى إلى موقع لبنان الجغرافي الممتاز ومناخه الملائم وسياسته المالية التي استطاعت أن تجذب قسماً وفيراً من أموال البلدان المجاورة بفضل التوسع الكبير في إنتاجها البترولي أو لتسرب بعضها الآخر لأسباب سياسية. وقد أدت هذه الأسباب والعوامل إلى حصول ميزان مدفوعات فائض، أتاح تجميع كميات كبيرة من الذهب والقطع الأجنبي ساعد على تقوية العملة الوطنية في الأسواق المالية الدولية، "ولهذه الصورة المضيئة جوانب هي، لسوء الحظّ، مظلمة أهمها:

- "اختلال توازن نظام الإنتاج، إذ أدى النمو الخارق لقطاع الخدمات إلى إهمال نسبي للقطاعين الزراعي والصناعي.
- عجز مزمن في الميزان التجاري وتوازن غير مستقر في ميزان المدفوعات. طالما أن هذا التوازن مؤمن عن طريق ورود الأموال الأجنبية" [2].

والجدول التالي يوضح هذا العجز:

[1] - الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، "خطة التنمية السدسية..."، مصدر سابق، ص ١٦٧.
[2] - بول خلاط، "حول السياسة الاقتصادية في لبنان"، مذكرة مرفوعة إلى وزارة التصميم في نيسان ١٩٦٧، ص ١.

جدول رقم (١) ميزان التجارة الخارجية ما بين أعوام ١٩٦٠ – ١٩٧٣ بملايين الليرات[1]

السنة	الاستيراد	التصدير	العجز
١٩٦٠	١,١١٢,٠٤٤	١٤٣,٩٦٦	٩٦٨,٠٧٨
١٩٦١	١,٢٧١,٩٩٥	١٥٥,٦٢٣	١١١,٦٣٧,٢
١٩٦٢	١,٣٦٦,٢١٦	١٩٢,٠٤٢	١١٧,٤١٧,٤
١٩٦٣	١,٣١٤,١٨٨	١٩٦,٣٢١	١١١,٧٨٦.٧
١٩٦٤	١,٥٧٣,٨٧٨	٢١٦,٠٤٨	١٣٥.٧٨٣٠
١٩٦٥	١,٦٨٣,٥٤٦	٣٢٤,٠٥٦	١٣٥,٩٤٩٠
١٩٦٦	١,٩٣٦.٤١١	٣٦٩,٤٦٥	١٥٦,٦٩٤,٦
١٩٦٧	١,٧٦٩,٩٩٢	٤٥٣,٣٤٧	١٣١,٦٦٤,٥
١٩٦٨	١,٨٦٥,٠٨٧	٥١٠,٢٦١	١٣٥,٤٨٢,٦
١٩٦٩	٢,٠٠٦,٤٣١	٥٥٤,٣٠١	١٤٥,٢١٣,٠
١٩٧٠	٢,٢٥١,٧٥٠	٦٥٠,٦١٩	١٦٠,١١٣,١
١٩٧١	٢,٤٥١,٩٢٢	٨١٥,٤٣٠	١٦٣,٦٤٩,٢
١٩٧٢	٢,٩٠١,٨٣٦	١,١٦٨,١٩٥	١٧٣,٣٦٤,١
١٩٧٣	٣,٧٨٦,٧٥٦	١,٥٩٩,٤٥٨	٢١٨,٧٢٩,٨

هذا الجدول شامل يقدم فكرة واضحة عن العجز المتنامي سنوياً، في ميزان التجارة الخارجية للبنان، إذ تبين بالاستناد إلى المعطيات الإحصائية أن أرقام المستوردات كانت كل سنة في ارتفاع مطرد بلغ ٣,٧٨٦,٧٥٦ مليون ليرة لبنانية عام ١٩٧٣، مقابل ١.١١٢.٠٤٤ مليون ليرة عام ١٩٦٠، ولم تسجل انخفاضاً سوى عام ١٩٦٧ بسبب العدوان الإسرائيلي تلك السنة، إذ بلغت قيمتها ١,٧٦٩,٩٩٢ مليون ليرة بعد أن كانت ١,٩٣٦,٤١١ مليون ليرة في السنة السابقة، ولكنها عادت إلى الارتفاع حتى بلغت في عام ١٩٧٣ حوالي ٣,٧٨٦,٧٥٦ مليون ليرة.

كما يتضح من الأرقام الإحصائية أن المصدرات سجلت ارتفاعاً ملحوظاً بدورها، إذ بعد أن كانت ١٤٣,٩٦٦ مليون ليرة عام ١٩٦٠، ارتفعت إلى ١,٥٩٩,٤٥٨ مليون ليرة عام ١٩٧٣، بوتيرة ارتفاع مضطرد ومنتظم طوال السنوات ١٩٦٠ – ١٩٧٣ فيما خلا عام ١٩٦٣.

١ - الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، "إحصاءات التجارية الخارجية في لبنان للسنوات ١٩٦١ – ١٩٦٦"، بيروت، ١٩٦٨، ص ٣٠، وكذلك " المجموعة الإحصائية لعام ١٩٧٣ " ، مصدر سابق، ص ٣٨١.

وأدى نمو المصدرات إلى انخفاض العجز في الميزان التجاري عام ١٩٦٧، إذ بلغ ١٣١,٦٦٤,٥ مليون ليرة مقابل ١٥٦,٦٩٤,٦ مليون ليرة عام ١٩٦٦. ومع أن العجز عاد إلى الارتفاع عام ١٩٦٨ و١٩٦٩ إلا أنه كان أدنى من عام ١٩٦٦، قبل أن يعاود الارتفاع المتزايد حتى ٢١٨,٧٢٩.٨ مليون ليرة عام ١٩٧٣، وذلك بسبب ضخامة قيمة المستوردات.

والمعلوم أن ازدياد حجم العجز رغم النمو في حجم الصادرات أخذ يثير القلق والمخاوف، الأمر الذي يدعو إلى العمل على تخفيض الاستيراد بزيادة الإنتاج الوطني وإيجاد الأسواق الملائمة لتحقيق التوازن العادل ما بين الواردات والمصدرات، وذلك عن طريق دعم القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة.

ذلك، أن للعجز من وجهة النظر الاقتصادية ناحيتين: ناحية إيجابية وأخرى سلبية، فإذا كان سبب العجز هو استيراد السلع الترسملية والآلات والماكينات المتطورة وبناء المصانع وغيرها من المشاريع الاقتصادية، فإن ظاهرة العجز هذه تعتبر ظاهرة صحية باعتبار أن هذه العمليات سترفع الاقتصاد الوطني وطاقته الإنتاجية مما يؤدي بدوره مستقبلاً إلى تقليص العجز والاعتماد تدريجياً على الإنتاج الوطني، وهذا شيء طبيعي ولا مفرّ منه في مرحلة بناء اقتصاد وطني سليم ومتطور.

أما إذا كان سبب العجز التجاري من الناحية السلبية، استيراد بضائع استهلاكية غير ترسملية، أي بضائع لا تساعد على تطور الصناعة الوطنية، بل بالعكس تشكل مزاحمة قوية لها في داخل البلد مما يضر بتطورها وتحديثها، "في هذا الوضع تشتدّ تبعية البلد إلى الأسواق العالمية ويخرج من البلد نتيجة لذلك العجز قسم مهمّ من الثروة الوطنية، كان بالإمكان استثماره في مشاريع اقتصادية ذات فائدة كبيرة، وللأسف فإن السبب الرئيسي لهذا العجز في الميزان التجاري اللبناني كان ولا يزال استيراد السلع الاستهلاكية" [1]، وتصدير الخدمات التي هي أكثر فائدة بكثير من اتّكاله على تصدير السلع لتسديد قيمة المستوردات.

ومن أهم المناطق والبلدان التي تتعامل مع لبنان تجارياً مجموعة الدول العربية، ودول السوق الأوروبية المشتركة، ودول منطقة التجارة الحرة، وأميركا الشمالية، والكتلة الشرقية، والدول الأفريقية التي دأب لبنان في نطاق سياسته التجارية على توطيد الروابط التجارية بينه وبين مختلف هذه الكتل الدولية.

لذلك ستعرض الجداول (٢و٣و٤) أهم البلدان العربية المصدر إليها والمستورد منها، والميزان التجاري بينها وبين لبنان، وهذه البلدان هي: السعودية، سوريا، الأردن، الكويت، العراق، ليبيا، ومصر.

١ – الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، "قضايا تطور الصناعة الوطنية..."، مصدر سابق ص: ١٥ – ١٦.

أما الجداول (٥و٦و٧) فتعرض أهم البلدان الأجنبية المصدَّر إليها والمستورد منها، والميزان التجاري بينها وبين لبنان، وهذه الدول هي: الولايات المتحدة الأميركية، السوق الأوروبية المشتركة [١]، السوق المشتركة الاشتراكية [٢]، منطقة التجارة الحرة [٣]، أفريقيا، واليابان.

جدول رقم (٢) البلدان العربية المصدر إليها ما بين أعوام ١٩٦٢ - ١٩٧٣ بملايين الليرات [٤]

البلدان	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
السعودية	٢٣,٣	٢٣,٨	٣٤,٩	٨٣,٦	٧٨,٩	١٣٨,٣	١٣٢,٩	١١٧,٣	١٢٥,١	١٢٥,٣	١٩٠,٢	٢٦٠,٩
سوريا	٢٨,٢	١٢,٨	٢٤,٢	٢٢,٦	٢٤,٠	٢٢,٩	٣٥,٦	٤٧,٣	٤٣,٤	٧٥,٦	٨٣,٣	٧٧,٤
الأردن	١٧,٥	١٩,٥	١٩,٧	٢٧,١	٢٨,٩	٢٩,٣	٣٢,٣	٣٦,٣	٣٧,٠	٣٧,٨	٢٣,٥	٥١,٠
الكويت	١٨,٣	١٦,٦	١٨,٨	١٨,٥	٢٨,٥	٥٠,٥	٥٤,٥	٦٠,٧	٧٩,٥	٨٨,٦	١١٠,٦	١٠٥.٤
العراق	٩,٣	٦,٨	١٢,٦	٢٣,١	٢٩,٤	٢٧,١	٣٦,٩	٣٣,٢	٣٦,٩	٦٨,٦	٦٩,٤	٥٠,٠
ليبيا	٠,٧	١,١	١.٧	٨,٣	١٧,٣	١٦,٨	٢٨,٩	٢٢,٩	٣٤,٥	٥٢,٢	٧٥,٠	١١٩,٢
مصر	٢,٩	٢,٠	٣,٣	٣,٤	٤,٠	٣,٠	٥,٤	٦,٧	١٢,٢	٢٢,١	٢٩,٩	٢٣,٥
المجموع	١٠٠,٢	٨٢,٦	١١٥,٢	١٨٦,٦	٢١١,٠	٢٨٧,٩	٣٢٦,٥	٣٢٤,٤	٣٦٨,٦	٤٧٠,٢	٥٨١,٩	٦٨٧,٤

١ – تتألف السوق الأوروبية المشتركة من: المانيا الغربية، إيطاليا، بلجيكا، فرنسا، لوكسمبورغ، هولندا. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه اعتباراً من عام ١٩٧٢ انضمت إليها كل من المملكة المتحدة، الدانمارك، وإيرلندا.

٢ – تتألف السوق المشتركة الاشتراكية من: الاتحاد السوفياتي، المانيا الشرقية، بلغاريا، بولونيا، تشيكوسلوفاكيا، رومانيا، والمجر.

٣ – تشمل منطقة التجارة الحرة الدول التالية: أسوج، البرتغال، سويسرا، نروج، والنمسا.

٤ – الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، "إحصاءات التجارة الخارجية في لبنان للسنوات ١٩٦٢ – ١٩٦٧"، بيروت، ١٩٦٩، ص: ١٠١ – ١٠٢، كذلك، "المجموعة الإحصائية لعام ١٩٧٣"، مصدر سابق، ص: ٤٧٨– ٤٧٩.

جدول رقم (٣) البلدان العربية المستورد منها بين أعوام ١٩٦٢ - ١٩٧٣ بملايين الليرات [١]

البلدان	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
السعودية	٣٥.٣	٣٣,٦	٣٥,١	٣٦,٠	٣٨,٦	٤٠,٧	٣٨,٤	٣٧,٦	٢٢,٤	٣٢,٩	٥٢,٥	٦٩,٥
سوريا	٨٢,٤	٨٨,٠	٩٣,١	١٠٢,٢	٨٤,٥	٨٩,٦	١٠٥,٥	٩١,٥	٦٦,٩	٣٥,٣	٦٩,١	٥١,٥
الاردن	٢٤,٤	١٠,٨	١٧,٣	١٩,٥	١٢,٦	١٣,٧	١٧,٨	١٨,٦	١٩,٥	١٣,٨	١٦,٦	٢١,٠
الكويت	٢.٣	٢,٦	٢,٦	١,٣	٢,٢	٢,٤	٢,٨	٢,٩	٥,٨	٥,٤	٨,١	٣٠,٣
العراق	٢١,٢	٢٩,٢	٣١,٨	٤٨,١	٥٩,٠	٥٤,٧	٦٩,٨	٧٥,٧	٩١,٩	٩٨,٠	١٢١,٨	١١٩,٩
ليبيا	٠,١	٠,١	٠,٣	٠,٠٣	٠,٢	٠,٤	٠,٧	٠,٧	٠,٩	١,٥	٥,١	٦,٦
مصر	١٣,٠	١٧,٣	١٩,٠	١٩,٩	١٤,٤	١٣,٤	١٤,٠	١٩,٨	١١,٤	١٣,٤	١٧,٢	٢٧,٨
المجموع	١٧٨,٧	١٨١,٦	١٩٩,٢	٢٢٧,٣	٢١١,٥	٢١٤,٩	٢٤٩,٠	٢٤٦,٨	٢١٨,٨	٢٠٠,٣	٢٩٠,٤	٣٢٦.٦

يشير الجدول رقم (٢) إلى ان المصدرات إلىالسعودية تحتل الدرجة الأولى بين البلدان العربية، وقد شهدت تزايداً مستمراً بالرغم من بعض التراجع القليل في أعوام ١٩٦٦ و١٩٦٨ و١٩٦٩، إلا أنها واصلت تزايدها حتى بلغت في عام ١٩٧٣ حوالي ٢٦٠,٩ مليون ليرة، بعد أن كانت في عام ١٩٦٢ حوالي ٢٣,٣ مليون ليرة، وتلتها في المرتبة الثانية ليبيا التي قفز التصدير إليها من ٠,٧ مليون ليرة عام ١٩٦٢، إلى ١١٩,٢ مليون ليرة عام ١٩٧٣، بالرغم من أنها انخفضت عام ١٩٦٧ إلى ١٦,٨ مليون ليرة بعد أن كانت ١٧,٣ مليون ليرة، وقد تراجعت في عام ١٩٦٩ إلى ٢٢,٩ مليون ليرة، بعد أن وصلت إلى ٢٨,٩ مليون ليرة عام ١٩٦٨. أما المرتبة الثالثة فكانت للدولة الكويتية التي قفزت القيمة المصدرة إليها من ١٨,٣ مليون ليرة

١ – الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، "إحصاءات التجارة الخارجية في لبنان للسنوات ١٩٦٢ – ١٩٦٧"، مصدر سابق، ص: ٩٦ – ٩٧ كذلك، " المجموعة الإحصائية لعام ١٩٧٣"، مصدر سابق، ص: ٤٧٣– ٤٧٤.

عام ١٩٦٢ إلى ١١٠,٦ ملايين ليرة عام ١٩٧٢، لكنها عادت وانخفضت إلى ١٠٥,٤ مليون ليرة عام ١٩٧٣، ثم سوريا في المرتبة الرابعة إذ بلغت الصادرات إليها في عام ١٩٧٣ حوالي ٧٧,٤ مليون ليرة، وبعدها الأردن والعراق اللذان كانا متساويين ما بين ٥٠ و٥١ مليون ليرة. وأخيراً مصر التي وصلت قيمة المصدرات إليها إلى ٢٣,٥ مليون ليرة بعد أن كانت حوالي ٣ ملايين ليرة في عام ١٩٦٢، وهذا يعتبر بادرة حسنة.

أما الجدول رقم (٣) فأظهر أن قيمة المستوردات في البلدان العربية ما بين أعوام ١٩٦٢ و١٩٧٣ كانت متدنية اذا قورنت بالمصدرات إليها، ما عدا الدولة العراقية التي احتلت المرتبة الأولى من حيث السلع المستهلكة إذ بلغت ١١٩,٩ مليون ليرة في عام ١٩٧٣ بعد أن كانت عام ١٩٦٢ حوالي ٢١,٢ مليون ليرة، أما سوريا التي كانت تحتل المرتبة الأولى في عام ١٩٦٢ إذ بلغت المستوردات منها حوالي ٨٢,٤ مليون ليرة فقد انخفضت إلى ٥١,٥ مليون ليرة عام ١٩٧٣، واحتلت المرتبة الثالثة، وأمّا السعودية التي تحتل المرتبة الأولى من حيث المصدّرات إليها فإنها في عملية المستوردات احتلت المرتبة الثانية إذ بلغت القيمة المصدرة إليها حوالي ٦٩,٥ مليون ليرة فقط عام ١٩٧٣، كذلك ليبيا التي شكلت المرتبة الثانية من حيث التصدير إليها فقد صنفت من حيث الاستيراد في المركز السابع إذ استورد منها لبنان فقط حوالي ٦,٦ مليون ليرة. أما مصر فقد تقدمت مرتبتها من حيث الاستيراد منها إلى المركز الخامس، واحتلت الدولة الكويتية المرتبة الرابعة واحتل الأردن المرتبة السادسة إذ بلغت القيمة المستوردة منه حوالي ٢١ مليون ليرة.

جدول رقم (٤) الميزان التجاري بين لبنان والدول العربية ما بين أعوام ١٩٦٢- ١٩٧٣ بملايين الليرات

السنة	المصدرات	المستوردات	العجز أو الفائض
١٩٦٢	١٠٠,٢	١٧٨,٧	٧٨,٥ -
١٩٦٣	٨٢,٦	١٨١,٦	٩٩,٠ -
١٩٦٤	١١٥,٢	١٩٩,٢	٨٤,٠ -
١٩٦٥	١٨٦,٦	٢٢٧,٣	٤٠,٧ -
١٩٦٦	٢١١,٠	٢١١.٥	٥ -
١٩٦٧	٢٨٧,٩	٢١٤,٩	٧٣,٠ +
١٩٦٨	٣٢٦,٥	٢٤٩,٠	٧٧,٥ +
١٩٦٩	٣٢٤,٤	٢٤٦,٨	٧٧,٦ +
١٩٧٠	٣٦٨,٦	٢١٨,٨	١٤٩,٨ +
١٩٧١	٤٧٠,٢	٢٠٠,٣	٢٦٩,٩ +
١٩٧٢	٥٨١,٩	٢٩٠,٤	٢٩١,٥ +
١٩٧٣	٦٨٧,٤	٣٢٦,٦	٣٦٠,٨ +

ويفيد هذا الجدول أن الميزان التجاري بين لبنان والدول العربية شهد تقدماً كبيراً، إذ شهدت حركة المستوردات تزايداً فاقت فيه حركة المصدرات حتى عام ١٩٦٥. إذ بان فيه العجز واضحاً، ولكن مع بداية عام ١٩٦٦ بدأ التراجع يظهر جلياً بعد أن تحركت عجلة المصدرات بسرعة فوصلت في عام ١٩٧٣ إلى حوالي ٦٨٧,٤ مليون ليرة مقابل ٣٢٦,٦ مليون ليرة للمستوردات، بعد أن كان قد سجل في عام ١٩٦٢ حوالي ١٠٠,٢ مليون ليرة مقابل ١٧٨,٧ مليون ليرة للمستوردات، وطرأ فائض في الميزان التجاري مع بداية عام ١٩٦٧ أدى إلىتحسن واضح على صعيد التجارة الخارجية مع الدول العربية.

جدول رقم (٥) أهم البلدان الأجنبية المصدر إليها ما بين أعوام ١٩٦٢- ١٩٧٣بملايين الليرات[1]

البلدان	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
الولايات المتحدة الأميركية	٩,٤	١٠,٩	٩,٤	١٢,٠	١١,٤	١٨,٠	١١,٦	٢٢,١	٢٤,٢	٢٣,١	٧١,٦	٧٢,٠
السوق الأوروبية المشتركة	٢٣,٦	٢٨,٣	٢٢,٠	٢٨,٩	٣١,٧	٢٨,٨	٥٨,٠	٦٠,٧	٦٠,٧	٨٣,٠	١٥٦,٤	٣٧٧,٢
السوق المشتركة الاشتراكية	١٤,٩	١٧,٠	١٨,٤	١٨,٢	٢٢,٢	٢٨,١	٢٣,٣	٣٠,٥	٢٩,٨	٣٦,٨	٥٧,١	٧٢,٦
منطقة التجارية الحرة	١٦,٧	١٢,٣	١٥,٠	٢٤,١	٢٤,٨	٢٦,٢	٣١,٠	١١,٨	١١,١	٢١,٦	٣٦,٢	٧٢,٥
أفريقيا	٢,٢	٤,١	٢,٢	٣,٣	٥,٠	٤,٩	٦,٨	٨,٤	١٨,٦	٢٥,٣	٢٤,٨	٢٧,٥
اليابان	٠,١	٠,٣	٠,٢	٠,٣	١,٣	٠,٨	٠,٩	١,٣	١,٠	١,٣	٤,٩	٤.١
المجموع	٦٦,٩	٧٢,٩	٦٧,٢	٨٦,٨	٩٦,٤	١٠٦,٨	١٣١,٦	١٣٤,٨	١٤٥,٤	١٩١,١	٣٥١,٠	٦٢٥,٩

[1] – الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، "إحصاءات التجارة الخارجية في لبنان للسنوات ١٩٦٢ – ١٩٦٧"، مصدر سابق، ص: ٩٨ – ١٠٣ . كذلك، "المجموعة الإحصائية لعام ١٩٧٣"، مصدر سابق، ص: ٤٧٥– ٤٧٩.

جدول رقم (٦) أهم البلدان الأجنبية المستورد منها ما بين أعوام ١٩٦٢ – ١٩٧٣ بملايين الليرات[1]

البلدان	الولايات المتحدة الأميركية	السوق الاوروبية المشتركة	السوق المشتركة الاشتراكية	منطقة التجارة الحرة	افريقيا	اليابان	المجموع
١٩٦٢	٢٦٤,٧	٣٢٨,٣	٦٦,٠	٣٥٣,٢	٧,٣	١٩,٦	١,٠٣٩,١
١٩٦٣	١٢٥,٦	٣٧٩,١	٩٧,٦	٣٥٩,٩	٨,٨	٢٨,٨	٩,٩٩٨
١٩٦٤	٢٠٩,٠	٤٢٩,٤	١١٤,٩	٤٥٠,٨	١٠,٣	٣٣,٩	١,٢٤٨,٣
١٩٦٥	١٨١,٠	٥٧٩,٢	١٣٠,٥	٣٥٥,٧	١١,٠	٣٩,٩	١,٢٩٧,٣
١٩٦٦	٢٣٢,٧	٥٩٠,٢	١٥٦,٨	٤٩٥,٢	١٤,٦	٤٨,٨	١,٥٣٥,٣
١٩٦٧	١٥٤,٨	٤٨١,٠	١٥٦,٧	٥١٢,٦	١٦,٦	٤٤,٧	١,٣٦٦,٤
١٩٦٨	٢٠٣,٥	٨٣٣,٣	١٤٩,٣	١٧٧,٠	١٦,٠	٥١,٣	١,٤٣٠,٥
١٩٦٩	١٨٠,٠	٨٤٧,٤	١٧٧,٧	٢٢٠,٧	١٥,٩	٧٤,٦	١,٥١٦,٣
١٩٧٠	٢٢٣,٩	٩٢٠,٧	١٩٠,٨	٣٣٨,١	٢٣,١	٨٧,٩	١,٧٨٤,٢
١٩٧١	٢٥٠,٤	١,٠٢٧,٢	٢٠٩,٠	٣٠٧,٧	٢٦,٣	١٠٣,٣	١,٩٢٣,٩
١٩٧٢	٣٢٢,٣	١,٢٥٦,٥	٢٢٠,٣	٢٧٧,١	٤٩,٢	١٢٠,٧	٢,٢٤٦,١
١٩٧٣	٣٧٧,٥	١,٤٨٤,٢	٢٧٧,٣	٢٤٨,٩	٤٨,٦	١٢٦,٢	٢,٥٦٢,٧

ويوضح الجدول رقم (٥) أن السوق الأوروبية المشتركة احتلت المرتبة الأولى من بين البلدان المصدر إليها من لبنان ما بين أعوام ١٩٦٢ و١٩٧٣، رغم بعض التراوح انخفاضاً وارتفاعاً. إلاَّ أنّها قفزت قفزة كبيرة عام ١٩٧٢ فسجلت حوالي ١٥٦,٤ مليون ليرة، وفي عام ١٩٧٣ حوالي ٣٧٧,٢ مليون ليرة، بعد أن كانت في عام ١٩٦٢ حوالي ٢٣،٦ مليون ليرة. وتلتها السوق المشتركة الاشتراكية التي تراوحت المصدّرات إليها بما بين ١٥ مليون و٧٢،٦ مليون ليرة، وتقاربت معها منطقة التجارة الحرة والولايات المتحدة الأميركية، في حين كانت الدرجة الخامسة لأفريقيا التي سجلت ارتفاعاً بالنسبة إلى عام ١٩٦٢ إذ بلغت القيمة الإجمالية ٢,٢ مليون ليرة، أما في عام ١٩٧٣ فقد وصلت إلى ٢٧,٥ مليون. أما اليابان فقد احتل أدنى مرتبة من بين الدول المصدر إليها، إذ لم تصل القيمة إلى المليون إلا في عام ١٩٦٦ و١٩٧٠ ثم قفزت إلى حوالي الخمس ملايين في عام ١٩٧٢، ولم تلبث أن عادت إلى الانخفاض في عام ١٩٧٣ إلى ٤،١ مليون ليرة.

---

[1] – الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، "إحصاءات التجارة الخارجية في لبنان للسنوات ١٩٦٢ – ١٩٦٧"، مصدر سابق، ص: ٩٣ – ٩٧ كذلك، "المجموعة الإحصائية لعام ١٩٧٣"، مصدر سابق، ص: ٤٦٢– ٤٧٢.

وتبيّن بالاستناد إلى المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (٦) أنّ السوق الأوروبية المشتركة كانت في طليعة البلدان المستورد منها، فقد شهدت ارتفاعاً مطرداً من ٣٢٨,٣ مليون ليرة عام ١٩٦٢ إلى ٥٧٩,٢ مليون ليرة عام ١٩٦٥ إلى ١,٠٢٧,٢ مليون ليرة عام ١٩٧١ ثم إلى ١,٤٨٤,٢ مليون ليرة في عام ١٩٧٣، ولم تتراجع إلاّ في عام ١٩٦٧ حين وصلت إلى ٤٨١ مليون بعد أن كانت في عام ١٩٦٦ حوالي ٥٩٠,٢ مليون ليرة. واحتلت المرتبة الثانية الولايات المتحدة الأميركية التي شهدت ارتفاعاً وانخفاضاً خلال سنوات ١٩٦٢ – ١٩٧٣ إلى أن استقرت على ٣٧٧,٥ مليون ليرة بعد أن كانت في عام ١٩٦٢ حوالي ٢٦٤,٧ مليون ليرة. وهي قيمة متدنية بالنسبة إلى الصادرات إليها، وفي الواقع يعطي الجدول رقم (٦) فكرة واضحة عن أن المستوردات من البلدان الأجنبية هي أعلى بكثير من الصادرات، حتى اليابان التي كان لبنان يصدر إليها كمية متدنية فقد بلغت قيمة المستوردات منه حوالي ١٢٦,٢ عام ١٩٧٣، وهذا يعكس صورة واضحة عن العجز في الميزان التجاري وخاصة مع السوق الأوروبية المشتركة. لذلك عرض اقتراح على وزارة الاقتصاد لعقد اتفاقية بين لبنان والمنظمة الاقتصادية الأوروبية بهدف تأمين أسواق للإنتاج اللبناني.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الخبير في قضايا التجارة الدكتور توفيق بيضون رأى أن وضع هذا الاتفاق، موضع التنفيذ، يتطلب سهراً من جانب السلطات اللبنانية على تشجيع استيراد السلع الترسملية والسلع الوسيطة من المجموعة الأوروبية، على أن تسعى هذه السلطات إلى تخفيض استيراد السلع الكمالية والسلع الاستهلاكية. وذلك لأن الفئتين الأوليين من السلع تساهمان في تقوية التركيب البنيوي للاقتصاد اللبناني، مفسحتين بذلك المجالات الضرورية لعناصر الإنتاج من استنفاد طاقتها الإنتاجية، كما تساعد في رفع طاقة الاقتصاد اللبناني الإنتاجية فينتج منه في المستقبل نوع من التوازن بين قيمة ما يستورده لبنان وما يصدره من السلع والخدمات، دون انخفاض في معدل نمو هذه المبادلات، وقد اعتبر الخبير أن البحث في هذه المسألة بالتفصيل الوافي وبالدقة المطلوبة أمر غير متيسر في هذا المجال للسببين التاليين:

"أولاً : إن مثل هذا البحث يتطلب دراسة شاملة ومفصلة لإمكانات الاقتصاد اللبناني. من خلال مسح عام لثروة البلاد الطبيعية، كما يتطلب تقديرات دقيقة لتكاليف الإنتاج. ومن المؤسف أن مثل هذه الدراسة والمعطيات غير متوافرة حالياً.

ثانياً : إنه كون هذا البحث يتطلب مثل هذه الدراسة، فهو يخرج عن نطاق الدراسة الحالية وليس بالإمكان تناوله بما يستحق من التوسع والتدقيق، لكن في الإمكان عرض الخطوط الكبرى للنهج الذي يمكن أن يتبع.

فمن جهة أولى، المطلوب السهر على تركيز التعاون الفني بالعمل على توسيع وتطوير قطاعي الزراعة والصناعة دون أن يحد ذلك من نمو نشاطات الخدمات.

ومن جهة ثانية، كذلك بإمكان الحكومة اللبنانية بواسطة جهاز مختص العمل على الكشف عن فرص استثمار في حقلي الصناعة والزراعة، وعلى الأخص الصناعات الخفيفة التي تنتج سلعاً ذات طابع لبناني أو شرقي مما يسهل ترويج تسويقها في الخارج، كذلك العمل على تشجيع الاستثمارات في تصنيع الزراعة ثم تشجيع إنماء هذه الاستثمارات"[1].

وختم الخبير بقوله إن عقد هذه الاتفاقية يعتبر خطوة أساسية في تأمين الأسواق الخارجية للمنتوجات اللبنانية، إلا أنه من أجل تحقيق هذا الغرض يجب أن تتخذ التدابير الأساسية من جهة التحسين والتوضيب والإنتاج على أساس مقاييس ومواصفات معينة وتنتهي باتخاذ الخطوات الفعالة في سبيل تسهيل تسويق السلع اللبنانية في الأسواق الأوروبية، ولكن هذا البحث لم يلق النور!.

جدول رقم (٧) الميزان التجاري بين لبنان والدول الأجنبية ما بين أعوام **١٩٦٢ – ١٩٧٣**

بملايين الليرات

السنة	المصدرات	المستوردات	العجز أو الفائض
١٩٦٢	٦٦,٩	١,٠٣٩,١	٩,٧٢٢ -
١٩٦٣	٧٢,٩	٩,٩٩٨	٩,٢٦٩ -
١٩٦٤	٦٧,٢	١,٢٤٨,٣	١١,٨١١ -
١٩٦٥	٨٦,٨	١,٢٩٧,٣	١٢,١٠٤ -
١٩٦٦	٩٦,٤	١,٥٣٨,٣	١٤,٤١٩ -
١٩٦٧	١٠٦,٨	١,٣٦٦,٤	١٢,٥٩٦ -
١٩٦٨	١٣١,٦	١,٤٣٠,٥	١٢,٩٨٩ -
١٩٦٩	١٣٤,٨	١,٥١٦,٣	١٣,٨١٥ -
١٩٧٠	١٤٥,٤	١,٧٨٤,٢	١٦,٣٨٨ -
١٩٧١	١٩١,١	١,٩٢٣,٩	١٧,٣٢٨ -
١٩٧٢	٣٥١,٠	٢,٢٤٦,١	١٨,٩٥١ -
١٩٧٣	٦٢٥,٩	٢,٥٦٢,٧	١٩,٣٦٨ -

ويلاحظ في هذا الجدول أن الميزان التجاري بين لبنان والدول الأجنبية في عجز دائم، إذ سجل ارتفاعاً متواصلاً وكبيراً ما بين أعوام ١٩٦٢ و١٩٧٣ ما عدا عامي ١٩٦٧ و١٩٦٨ إذ تراجع من ١٤,٤١٩ مليون ليرة عام ١٩٦٦ إلى ١٢,٥٩٦، و١٢,٩٨٩ مليون ليرة على

[1] – توفيق بيضون، "الاتفاق بين لبنان والسوق الأوروبية المشتركة"، الجمهورية اللبنانية، وزارة الاقتصاد، بيروت، ١٩٦٨، ص ١٨.

التوالي. لكنه عاد ليتابع التزايد حتى وصل إلى ١٩,٣٦٨ مليون ليرة، بالرغم من أن حركة الصادرات شهدت تحسناً كبيراً فبلغت في عام ١٩٧٣ مثلاً حوالي ٦٢٥,٩ مليون ليرة. في حين كانت ٦٦.٩ مليون ليرة عام ١٩٦٢، أي أنها ارتفعت مرة واحدة من ٣.٢ ٪ عام ١٩٦٢ إلى ٣٠.١ ٪ عام ١٩٧٣، ولكن، وللمفارقة، فإنه رغم نمو المصدّرات بصورة أسرع من نمو المستوردات، فالعجز كان دائماً في تزايد مطرد...

ج – تركيب تجارة لبنان الخارجية

المستوردات والمصدّرات[1]

تتألف مستوردات لبنان من السلع الاستهلاكية الضرورية وأهمها الحبوب، والحيوانات الحية، والأسماك، والألبان، والبيض، واللحوم، والمشروبات الغازية، والملبوسات. ومن أهم السلع الاستهلاكية الكمالية المستوردة: السيارات، والأدوات المنزلية الكهربائية، كالبرادات والغسالات وأجهزة الراديو والتلفزيون، ثم أجهزة التصوير الفوتوغرافي، والساعات والعطور وأدوات الزينة والزخرفة.

أما بالنسبة للسلع الترسلمية المستوردة للقطاع الصناعي، الذي استأثر بأوفر نصيب من هذه المستوردات، فكانت مؤلفة من المعدات الآلية، وآلات الغزل والنسيج، والمحركات الصناعية، أضف إليها المستوردات العائدة إلى قطاع النقل التي شملت جميع المعدات المستعملة للنقل باستثناء السيارات والدراجات التي صنّفت مع السلع الاستهلاكية الكمالية.

وقد اشتملت المستوردات للقطاع الزراعي على جرارات زراعية ومضخات على أنواعها ومحركات انفجارية.

وكان نصيب قطاع البناء معتدلاً واشتمل على المصاعد الكهربائية وآلات الحفر ومعدات نقل الأتربة.

وفيما يتعلق بمستوردات قطاع الخدمات الأخرى، فكان أهمها المعدات الطبية والعلمية والآلات الحاسبة.

أما مستوردات السلع الوسيطة فقد تألفت من الخيوط والأنسجة على اختلاف أنواعها والمحروقات والورق والمعادن والزيوت النباتية والمستحضرات السكرية المستعملة في صناعة الحلويات ولكنها كانت كلها من نصيب القطاع الصناعي.

[1] – توفيق بيضون، "الاتفاق بين لبنان والسوق الأوروبية المشتركة"، مصدر سابق، ص: ٦–٧، كذلك: الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، " المجموعة الإحصائية لعام ١٩٧٣"، مصدر سابق، ص: ٤٠٤– ٤٦٧.

واستورد لقطاع البناء قضبان الحديد والمواسير والأخشاب والأدوات الصحية، فيما استورد لقطاع الزراعة المحضرات العلفية والأسمدة والأخشاب المعدة لصناديق الفاكهة والشعير والذرة والأثمار المعدة للبذار.

وقد شملت المستوردات من الخامات والمواد الأولية بالنسبة إلى قطاع الصناعة البذور والحبوب الزيتية والصوف والقطن الخام، أما قطاع البناء فكانت مستورداته من الرخام غير المصقول والغرانيت المكسر المستعمل في صناعة البلاط والموزاييك.

وتتألف مصدّرات لبنان في الدرجة الأولى من السلع الاستهلاكية الأساسية كالفواكه والخضار، ثم تأتي في الدرجة الثانية مصدّرات السلع الاستهلاكية الأخرى كالملبوسات والألبان والبيض والحبوب، وفي الدرجة الثالثة تصدر المجوهرات والمفروشات الخشبية والمعدنية وأدوات الزينة والزخرفة.

أما بالنسبة إلى مصدّرات لبنان من السلع الترسلمية فإن أكثرها في الواقع سلع يعاد تصديرها.

كما يدخل قسم وفير من مصدرات السلع الوسيطة في قطاع البناء ويشتمل على الإسمنت والأدوات الصحية، كما أن قسماً كبيراً منها يعد للاستخدام في قطاع الصناعة ويشمل على الخيوط والأنسجة والأقمشة والمعادن وفضلاتها والجلود المدبوغة.

وقد شملت مصدرات السلع الوسيطة التي تدخل في القطاع الزراعي العلفية والأسمدة والصناديق المعدة للفاكهة، وهي أيضاً سلع يعاد تصديرها إلى الخارج.

وفيما يعود لمصدرات الخامات والمواد الأولية فهي في معظمها أيضاً مواد يعاد تصديرها، ومن أهمها البذور الزيتية والقطن الخام والصوف غير المندوف.

تجارة الترانزيت وإعادة التصدير

تشتمل تجارة الترانزيت على البضائع الأجنبية التي تعبر الأراضي اللبنانية دون أن توضع في الاستهلاك أو تحت نظام المستودعات أو الإدخال أو الاستيراد المؤقت.

وتتضمن تجارة إعادة التصدير: إعادة التصدير العادية وإعادة التصدير مع ردّ الرسوم. و"يفهم بإعادة التصدير العادية، البضائع الأجنبية التي بقيت تحت المراقبة الجمركية، والتي يكون قد أعيد تصديرها إلى الخارج دون أن تمر بالأراضي اللبنانية، أي أعيد تصديرها من المرافئ والمكاتب الجمركية رأساً إلى الخارج. تتضمن، مقابل ذلك، تجارة إعادة التصدير مع رد الرسوم البضائع الأجنبية التي تكون قد وضعت للاستهلاك، أي المستوفى عنها

الرسوم الجمركية، ومن ثم أعيد تصديرها إلى الخارج بحالتها الأصلية مع طلب استيراد الرسوم" [١].

هذا، وتتناول تجارة الترانزيت البضاعة التي تمر في لبنان دون أن تخضع للإجراءات الجمركية، فتشكل مورداً من موارد الدخل الوطني، لأن هذه التجارة تزيد في قيمتها من مجموع قيمة الاستيراد والتصدير حين تتجه إلى البلدان العربية المجاورة ومنطقة الخليج العربي، فيما عدا البترول الذي يذهب إلى أوروبا، وقد ساعدت على نمو تجارة الترانزيت وإعادة التصدير التسهيلات المتوافرة في مرفأ بيروت بما في ذلك وجود منطقة جمركية حرة.

وكانت لتجارة الترانزيت أهمية بالنسبة إلى لبنان قبل انفصام الوحدة الجمركية مع سوريا وقبل أن يطور الأردن ميناء العقبة وقبل أن تفرض بعض الأقطار العربية القيود المتنوعة على التجارة الخارجية، وبما أن حركة الترانزيت عبر الأراضي اللبنانية تتعثر سنة بعد سنة بنتيجة عوامل خارجية فقد امتنعت بعض الدول الموقعة على اتفاقية الترانزيت في عام ١٩٥٩ عن التقيد ببعض بنود هذه الاتفاقية، وحولت تجارة الترانزيت عن لبنان وحصرتها بمرافئها. ونظراً لهذه الاعتبارات قدمت اللجنة الفرعية لتجارة بيروت بشأن "وسائل إنماء حركة الترانزيت في لبنان". مذكرة في ٢٥ نيسان عام ١٩٦١ لوزارة التصميم العام، شرحت فيها المشاكل القائمة في هذا الحقل وقدمت الحلول الجذرية ضمن مخطط شامل واسع الآفاق. وكان من توصياتها بشأن الوضع العربي ضرورة دخول الحكومة اللبنانية في مفاوضات رسمية مع الحكومات المعنية بهذا الأمر لتحقيق الأمور التالية:

- " المطالبة بتعديل اتفاقية الترانزيت...
- السعي الحثيث مع السلطات المسؤولة في الجمهورية العربية المتحدة لإقناعها بأن استمرار الوضع الراهن من شأنه إلحاق الضرر بالمصلحة العربية جمعاء، وذلك نتيجة لتحويل حركة ترانزيت البضائع المصدرة من وإلى إيران والعراق عن طريق تركيا ومرفأ الاسكندرون، بدلاً من الطريق العربي عبر المرافئ السورية واللبنانية، وأن هنالك مجالاً واسعاً للتعاون المثمر وتقاسم المنافع بين المرافئ العربية، ولما كانت الحكومة التركية تبذل قصارى جهدها لكسب معركة الترانزيت هذه بصورة نهائية وبشتى الوسائل والإجراءات الإدارية والمالية والفنية، يصبح من المتعذر في المستقبل تحويل ترانزيت إيران والعراق من تركيا إلى الأراضي والموانئ والمناطق الحرة العربية.

---

١ - الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، "المجموعة الإحصائية لعام ١٩٦٨"، مصدر سابق، ص ٣٣٦.

- لما كانت المساعي المبذولة على الصعيد الرسمي من قبل الحكومة اللبنانية أثناء اجتماع الدورة الحالية للمجلس الاقتصادي العربي في بغداد، اسفرت عن قبول الحكومة العراقية مبدأ الانضمام إلى اتفاقية عام ١٩٥٩ للترانزيت - شرط إدخال بعض التعديلات على نصوص هذه الاتفاقية - تقترح اللجنة إجراء المشاورات اللازمة على الصعيد الدبلوماسي، بغية الاستفادة من الفرصة لحمل العراق والفرقاء الآخرين على القبول بتوسيع نطاق التعديل المنوي إجراؤه...

- وأخيراً توصي اللجنة بالاستفادة من تحسن الأوضاع العامة بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية والمملكة الأردنية من جهة ثانية لبعث مشروع الطريق الدولية من الخليج العربي إلى شاطئ المتوسط مجدداً، وبذل الجهود لإقناع الفرقاء بضرورة تحقيق هذا المشروع لصالح جميع البلدان المشتركة فيه" [1].

أما العوامل الداخلية فتتعلق بأمرين هامين هما:

- صعوبة المواصلات وعدم توفر وسائل النقل الحديثة، ويتطلب هذا الأمر إنجاز شبكة مواصلات رئيسية وإعطاء الأفضلية للطرق الدولية بالإضافة إلى وصل المطار بالمرفأ.

- الوضع الراهن من مرفأ بيروت والذي يتوجب الإسراع في وضع مخطط لتوسيعه بهدف تطوير الحركة التجارية في الشرق الأوسط عامة وفي لبنان خاصة، ولكي يواكب باقي مرافئ شرقي البحر المتوسط من حيث ضبط الأعمال وحسن انتظامها وسرعتها، فقد رأت اللجنة ضرورة وضع جهاز موحد لإدارة الأعمال المرفئية، ووضع نظام موحّد يحدد فيه المسؤوليات والصلاحيات، كما أشارت إلى المزايا العديدة التي تتمتع بها مرافئ الإسكندرونة واللاذقية وحيفا وبور سعيد بسبب تركيز جميع الأعمال المرفئية في يد إدارة موحدة، وإلى الجهود الكبيرة التي تقوم بها إدارات المرافئ عامة بغية تحويل أكبر عدد ممكن من البواخر إلى مرافئها.

لذلك أوصت اللجنة المديرية العامة لمراقبة الامتيازات والوصاية على مصالح الاستثمار. بالعمل على التعاون مع المديرية العامة للنقل والدوائر والمصالح المختصة. بشأن درس وسائل تنظيم جميع الشؤون المرفئية " تحت إدارة موحدة واسترداد الامتيازات الممنوحة إلى الشركات العاملة ضمن حدود المرفأ، وتنظيم النقل من وإلى المرفأ بصورة تضمن انسجام أعمال النقل مع عمليات التفريغ والتحميل وتأمين شحن البضائع براً وبحراً بالسرعة الممكنة وبمستوى ادنى للرسوم والتعرفات المعمول بها...

---

[1] - الوثيقة رقم (٩٦)، ص: ٤ - ٥.

كذلك تخفيض الرسوم المستوفاة من قبل مصلحة إرشاد السفن والوكالات البحرية وشركة التفريغ بنسبة تتراوح بين ٢٥ و٥٠ بالمئة، وذلك لجعلها متناسبة مع الخدمات التي تؤديها كل من هذه الهيئات" [1].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه أخذ بعين الاعتبار التوصيات التي قدمتها اللجنة الفرعية لتجارة بيروت، على الصعيد الداخلي، فأنجز ما أمكن من توسيع لشبكة الطرقات بغية تأمين انتظام نقل البضائع الواردة بحراً إلى مرفأ بيروت أو إلى المنطقة الحرة، وذلك لتنشيط الحركة الاقتصادية، وأجريت التحسينات اللازمة وأزيلت كل العراقيل التي تعترض تطوير مرفأ بيروت حتى بات يملك كل الإمكانات اللازمة التي تلبي كافة النشاطات، لأنه بذلك يساهم مساهمة فعالة في ميزان المدفوعات ونمو الدخل الوطني.

أما فيما يتعلق بالتوصيات على الصعيد العربي فقد ساعدت الظروف والعوامل الخارجية على إنماء الترانزيت اللبناني بعد إقفال قناة السويس وما أعقب ذلك من تحول معظم الدول المجاورة إلى مرفأ بيروت.

ويبين الجدول التالي تطور حركة تجارة الترانزيت وإعادة التصدير:

جدول رقم (٨) أرقام إجمالية لتجارة الترانزيت وإعادة التصدير ما بين أعوام ١٩٦٠-١٩٧٣ بملايين الليرات [2]

السنوات	تجارة الترانزيت	تجارة إعادة التصدير	تجارة تصدير عادي
١٩٦٠	٨١٣,١٠٨	٢,٤٥٣	٢٣,٠٤١
١٩٦١	٨٩٠,٩٧٣	١,٩٠٧	٢٣,٢٩٨
١٩٦٢	٧٩٩,٩٣٨	١,٥٩٣	٩٠,٥٧٠
١٩٦٣	٨٩٢,٤٠٧	٦١٥	٩٧,٤١٨
١٩٦٤	٩٣٣,١٠	١,٦٩٧	٨٥,٩٦٦
١٩٦٥	٩٩٧,٤٧٧	١,٨١٨	١٠٣,٩٧١
١٩٦٦	١,٠٥٠,٠١٥	١,٤٧٦	١٣٧,٦١٥
١٩٦٧	٩٥٧,٧١٥	١,٤٧٦	١٢٨,٥٧٥
١٩٦٨	١,٥٣٢,٩٣٨	٢,٠٧٧	١٥٣,٥٥٥
١٩٦٩	١,٣٤٨,٨٩٤	١,٦٤٦	١٤٠,١٦١
١٩٧٠	١,٢٧٢,١٠٥	٢,٧٣١	١٩٣,١٦٤
١٩٧١	٢,٤٢٩,٦٨٧	٣,٣٥٠	١٧٥,٩٧٨
١٩٧٢	١,٣٥٠,٤٣٠	٣,١٤٥	٢٤٦,٨٠٤
١٩٧٣	١,٣٤٥,٢٩٤	٨٤٢	٢٦٤,٣٠٤

---

[1] - الوثيقة نفسها ،ص: ٧ - ١٠.

[2] - الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، "إحصاءات التجارية الخارجية في لبنان للسنوات ١٩٦١-١٩٦٦"، مصدر سابق، ص ٩ وكذلك، " المجموعة الإحصائية لعام ١٩٧٣"، مصدر سابق، ص ٣٨١.

تشير إحصاءات وزارة التصميم لعام ١٩٦٣[1]، إلى أن حركة الترانزيت تضاءلت خلال الخمسينيات والستينيات، فبعد أن بلغت تجارة الترانزيت ١,١٣٦,٨٠٠ مليون ليرة لبنانية عام ١٩٥١، انخفضت هذه النسبة إلى ٨١٣,١٠٨ مليون ليرة عام ١٩٦٠، ثم إلى ٧٩٩.٩٣٨ مليون ليرة عام ١٩٦٢، إلا أنها عادت إلى الارتفاع قليلاً في الأعوام الثلاثة التالية ١٩٦٣ و١٩٦٤ و١٩٦٥، أي من ٨٩٢,٤٠٧ مليون ليرة إلى ٩٣٣,١١٠ مليون ليرة ثمَّ إلى ٩٩٧,٤٧٧ مليون ليرة، حتى بلغت في عام ١٩٦٦ حوالي ١,٠٥٠,٠١٥ مليون ليرة. أما في عام ١٩٦٧ فانخفضت مجدداً إلى ٩٥٧,٧١٥ مليون ليرة، وذلك إثر العدوان الإسرائيلي في تلك السنة على البلدان العربية وإغلاق قناة السويس، ولكنها عاودت الارتفاع في عام ١٩٦٨ إرتفاعاً كبيراً مطرداً حتى وصلت في عام ١٩٧١ إلى ٢,٤٢٩,٦٨٧ مليون ليرة، ثم انخفضت هذه النسبة في عام ١٩٧٣ على أثر الاصطدامات بشأن القضية الفلسطينية وما نتج عنها من تأثير في العلاقات اللبنانية – السورية والتي أدت إلى إغلاق الحدود في ٨ أيار ١٩٧٣.

وتشير المعطيات الإحصائية لعام ١٩٤٨ "إلى أنه لم تكن لتجارة إعادة التصدير أهمية قبل الانفصال الجمركي بين لبنان وسوريا"[2]، لأن قيمتها الإجمالية (تجارة إعادة التصدير وتجارة التصدير العادي)، كانت حوالي مليوني ليرة لبنانية، في حين أن إعادة التصدير للمستوردات من قبل لبنان وحده قد بلغت عام ١٩٥١[3]، بعد الانفصال الجمركي، حوالي ٨.١٨٣ مليون ليرة، وحسب جدول رقم (٨) فإن هذه التجارة لا تمثل حقيقة تجارة خارجية، ذلك لأن قسماً من المصدرات هو في الواقع مستوردات مصدَّرة وهي في اتجاه تصاعدي، إذ بلغت قيمة إعادة التصدير عام ١٩٧٣ حوالي ٢٦٥,١٤٦ مليون ليرة بعد أن كانت في عام ١٩٦٠ قد سجلت ٢٥,٤٩٤ مليون ليرة، ويلاحظ أنها انخفضت إثر أحداث ١٩٦٧ إلى حوالي ١٣٠ مليوناً بعد أن كانت قد بلغت قيمتها في عام ١٩٦٦ حوالي ١٣٩ مليوناً.

---

[1] – الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، "المجموعة الإحصائية لعام ١٩٦٣"، مصدر سابق، ص ١١٨.

[2] – زهير إبراهيم، "الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية..."، مرجع سابق، ص ١٢٥.

[3] – الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، "المجموعة الإحصائية لعام ١٩٦٣"، مصدر سابق، ص ١١٨. تجدر الإشارة هنا إلى أنه سابقاً كانت تحسب تجارة إعادة التصدير وتجارة التصدير العادي معاً.

جدول رقم (٩) ملخص ميزان المدفوعات اللبناني ما بين أعوام ١٩٦٠– ١٩٦٩ بملايين الليرات [1]

المقبوضات	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩
حساب السلع والخدمات										
١ – تجارة السلع	٢٣٢,٨	٢٢٨,٧	٣٧٨,١	٤٢٢,٣	٤٢٣,٨	٤٤٧,٩	٥٦٢,٨	٦٢٥,٠	٧٣٣,٨	٨٠٩,٧
٢ – تجارة الذهب غير النقدي	٢٠٢,٧	٢٤١,٥	٢٥٩,٠	٢٠٦,٤	٣١٧٣	٢٨٥,١	٣٠٤,٤	٣٢٨,٩	١٨,٨	٢٥٠,٤
٣ – تجارة الخدمات غير المنظورة	٦٣١,٢	٦٦٩,١	٧٥٥,٦	٨٠٥,١	٩٢٩,٣	١٠٤٤,٤	١١٢٦,٨	١١٠٢,٧	١٣٠١,٠	١٣٣٩,٠
مجموع السلع والخدمات	١٠٦٦.	١١٣٩,٣	١٣٩٣,٠	١٤٣٣,٨	١٦٧٠,٤	١٧٧٧,٤	١٩٩٤,٠	٢٠٥٦,٦	٢٠٥٣,٧	٢٣٩٩,١
٤ – حساب الهبات والإرساليات	١٢٠,٠	١٢٧,٩	١١٠,٠	١٢٠,٨	١٢٣,٠	١٢٤,٨	١٢٦,٤	١٣٦,٨	١٤٠,٥	١٤٥,٠
مجموع العمليات الجارية	١١٨٦.	١٢٦٧,٢	١٥٠٣,٠	١٥٥٤,٦	١٧٩٣,٤	١٩٠٢,٢	٢١٢٠,٤	٢١٩٣,٤	٢١٩٤,٢	٢٥٤٤,١
حركة رؤوس الأموال										
رؤوس الأموال طويلة الأجل	٨٠,٠	٧٧,٩	٧٤,٦	٧١,٦	٩٥,٨	٩٤,٤	١١١,٣	٨٦,١	١٠٤,٥	٩٩,١
رؤوس الأموال الخاصة قصيرة الأجل	١٧٢,٠	١٩٢,٠	١٥٢,٠	١٥٣,٠	٢٠٨,٨	٥٣٥,٢	٢٨٦,٠	١١٧,٦	٢٦٠,٦	١٠٣,٨
مجموع حركة رؤوس الأموال	٢٥٢,٠	٢٦٩,٩	٢٢٦,٦	٢٠٦,٦	٣٠٤,٦	٦٢٩,٦	٣٩٧,٣	٢٠٣,٧	٣٦٥,١	٢٠٢,٩
الخطأ والسهو	-	٧٩,٥	٦٥,٢	-	٧١,٧	١٢٤,٠	١٢١,٥	-	-	-
المجموع العام	١٤٣٨.	١٦١٦,٦	١٧٩٤,٨	١٧٦١,٢	٢١٦٩,٧	٢٦٥٥,٨	٢٦٣٩,٢	٢٣٩٧,١	٢٥٥٩,٣	٢٧٤٧,٠
المدفوعات										
– تجارة السلع	٩٠٧,٨	١٠٤٠,٩	١٠٦١,٣	١١٧٧,٨	١٣٢٠,٤	١٥٠٩,٧	١٧١٦,١	١٥٤٧,٠	١٧٩٨,٩	١٨٤٣,٦
– تجارة الذهب غير النقدي	٢٠٩,٢	٢٤٨,٠	٢٦٤,٩	٢١٣,٦	٣٢٤,٠	٢٩٢,٢	٣١٥,٤	٣٣٧,٩	٢٩,٥	٢٦٠,٤
– تجارة الخدمات غير المنظورة	-	١٦٠,١	١٩٩,٨	٢٢٩,٦	٢٧٨,٣	٣٢٧,٤	٣٧٣,٢	٣٨٠,٧	٤٠٩,٣	٤٣٠,٩
مجموع السلع والخدمات	١٢٦٥.	١٤٤٩,٠	١٥٢٦,٠	١٦٢١,٠	١٩٢٢,٨	٢١٢٩,٣	٢٤٠٤,٧	٢٢٦٥,٦	٢٢٣٧,٧	٢٥٣٤,٩
– حساب الهبات والإرساليات	١٥,٠	١٧,١	٢٠,٥	٢٥,٧	٤٠,٥	٤٦,٥	٥٧,٧	٥١,٤	٥٨,١	٦٠,٠
مجموع العمليات الجارية	١٢٨٠.	١٤٦٦,١	١٥٤٦,٥	١٦٤٦,٧	١٩٦٣,٣	٢١٧٥,٨	٢٤٦٢,٤	٢٣١٧,٠	٢٢٩٥,٨	٢٥٩٤,٩
حركة رؤوس الأموال										
رؤوس الأموال الطويلة الأجل	١٤,٦	١١,٣	١٨,٠	٢٤,٠	٢٤,٤	٣٧,٢	٥٤,٤	٥٥,٩	٥٩,٠	٥١,٤
رؤوس الأموال الخاصة القصيرة الأجل	٨٧,٨	٨٨,٣	٥٨,٠	٧٧,٠	١٠١,٠	٣٨٨,٠	-	-	-	-
مجموع حركة رؤوس الأموال	١٠٢,٤	٩٩,٦	١٠٣,٠	١٠١,٠	١٢٥,٤	٤٢٥,٢	٥٤,٤	٥٥,٩	٥٩,٠	٥١,٤
الخطأ والسهو	١٨٥	-	-	٩,٧	-	-	-	٢٥,٦	٢٨,٢	٢٧,٤
المجموع العام	١٤٠١.	١٥٦٥,٧	١٦٤٩,٥	١٧٥٧,٤	٢٠٨٨,٧	٢٦٠١,٠	٢٥١٦,٨	٢٣٩٨,٥	٢٣٨٣,٠	٢٦٧٣,٧
التغير في الموجودات الرسمية	٣٦,٩	٥٠,٩	١٤٥,٣	٣,٨	٨١,٠	٥٤,٨	١٢٢,٤	-١,٤	١٧٦,٣	٧٣,٣

ويستنتج من هذا الجدول أن مدخول الخدمات المختلفة شمل القسم الأكبر من هذا العجز الحاصل في الميزان التجاري، وهو يشمل مداخيل تجارة العبور والسياحة والنقل والسفر والفوائد والأرباح، ومداخيل الهبات وإرساليات المهاجرين والموظفين والعمال اللبنانيين العاملين في الخارج وحركة رؤوس الأموال والدخل من العمليات الحكومية المتمثلة في نفقات البعثات الدبلوماسية والبعثات القنصلية في لبنان. وحقق ميزان المدفوعات اللبناني عام ١٩٦٠ وفراً بلغ ٣٦.٩ مليون ليرة، ثم قفز هذا الرقم إلى ١٤٥,٣ مليون ليرة عام ١٩٦٢، إلا أنه تراجع في عام ١٩٦٣ إلى ٣,٨ مليون ليرة رغم أن المقبوضات سجلت ارتفاعاً ملحوظاً من ١٤٣٨,٧ مليون ليرة عام ١٩٦٠ إلى ١٧٦١,٢ مليون ليرة عام ١٩٦٣، لكنها عادت إلى الارتفاع حتى وصلت إلى ٨١

---

[1] - République Libanaise, Ministère du Plan,"La balance de paiements du Liban 1960 - 1969".s.d, P 2-3.

مليون ليرة عام ١٩٦٤، وبالرغم من أن فترة ما بين ١٩٦٥ – ١٩٦٩ قد شهدت هبوطاً وصعوداً حتى استقرت على وفر حوالي ٧٣,٣ مليون ليرة عام ١٩٦٩، إلا أن ميزان المدفوعات عرف لأول مرة عجزاً في الاحتياط عام ١٩٦٧ بما يقارب ١,٤ – مليون ليرة بسبب الأحداث العربية الإسرائيلية.

أما بالنسبة إلى ميزان المدفوعات فيتضح أن حركة رؤوس الأموال والهبات وإرساليات المهاجرين شكلت عنصراً مهماً للتوازن في ميزان المدفوعات اللبناني، إذ استطاع لبنان أن يدفع ثمن مستورداته ويوفر كمية من الاحتياطي المالي.

وتجدر الإشارة إلى أن وجود العجز بميزان لبنان التجاري أمر طبيعي، يعود في الأساس إلى نوعية تركيب الناتج القومي اللبناني، ذلك أن ما يقارب الـ ٧٠ ٪ من قيمة الناتج ينشأ من إنتاج خدمات مختلفة، مقابل ٣٠ ٪ فقط لقيمة إنتاج السلع، فطبيعي إذاً أن تعتمد السوق اللبنانية إلى حد كبير على الأسواق الخارجية لتلبية طلباتها الكثيفة والمتزايدة من السلع وتسديد القسم الأكبر من قيمة هذه السلع بالخدمات المختلفة التي تشكل القسم الأكبر من الإنتاج اللبناني.

لكن هذا الواقع يثير سؤالين أساسيين بالنسبة لسلامة الوضع المالي الدولي للبنان:

١– هل أن الاتكال على الخدمات إلى المدى البعيد أمر سليم؟

٢– هل الاتكال على رصيد حركة الرساميل لتغطية العجز بميزان المدفوعات الجارية يعرض البلاد إلى امكانية حدوث نكسة أو صعوبات في ميزان المدفوعات؟

أجاب الدكتور خليل سالم على هذين التساؤلين، خلال دراسة أعدها حول ميزان المدفوعات عام ١٩٦١، إذ اعتبر الاتكال على الخدمات على المدى البعيد ليس أمراً سليماً، لاحتمال تدخل عناصر غير اقتصادية منها سياسية وأمنية تجعله عرضة لتقلبات ضارة بسلامة الاقتصاد، لذلك يجب تشجيع الصادرات اللبنانية بقوة ولكن ليس على حساب صادرات الخدمات، وأهم اتجاهات تشجيعها تكون بتعهد تنويعها وخفض تكاليف إنتاجها، وتوسيع مدى تسويقها لتأمين معدل نمو معقول بالطلب عليها.

أما بالنسبة للسؤال الثاني فرأى أنه بالرغم من التأثير الكبير لرصيد حركة الرساميل على نمو الاقتصاد وزيادة الدخل، إلاّ أنّه لا يمنع إمكانية جَبْه خطر توقف تدفق رؤوس الأموال إلى لبنان وهروب بعض رؤوس الأموال الموظفة فيه، إذ يؤدي إلى تأثير في الوضع العام لميزان المدفوعات أو في الاقتصاد اللبناني، فإذا حصل مثل هذا "التطور ينال في نفس الوقت من المقبوضات والمدفوعات ويعمل على إعادة التوازن في ميزان المدفوعات على مستوى أدنى من

المبادلات أو بالحد من نمو مستوى هذه المبادلات، كما يعني تأثيرات تحدُّ من نمو نشاطات اقتصادية مختلفة أهمها في القطاع المالي وقطاع البناء، مما قد يؤدي إلى انخفاض هام في معدل نمو الاقتصاد اللبناني، لذلك فالاطمئنان إلى سلامة الاتكال على حركة رؤوس الأموال بالنسبة لوضع ميزان المدفوعات يجب إلاّ يخفض الحاجة إلى العمل على الاستفادة القصوى من وضع حساب حركة رؤوس الأموال بتنويع وتوسيع الاستثمارات في سبيل تقوية طاقة الاقتصاد اللبناني الإنتاجية وبذلك تؤمن قدرته الذاتية على استمرار نموه وطاقته على الاستغناء عن رؤوس الأموال الأجنبية دون خسارة تذكر باطراد هذا النمو أو انخفاض معدله" [١].

كما أن المخاطر الناتجة عن الاتكال على التجارة والخدمات لا تنحصر في القرارات الخارجية، بل تكمن في التقلبات الداخلية، كما حدث في عام ١٩٦٩ إثر الأحداث الداخلية بين المقاومة الفلسطينية وقوى الأمن اللبناني، إذ أدت إلى تدني الوفر في ميزان المدفوعات إلى ٧٣,٣ مليون ليرة عام ١٩٦٩، بعد أن كان قد سجل عام ١٩٦٨ حوالى ١٧٦,٣ مليون ليرة، وهذا يظهر أنّ قطاع التجارة شديد الحساسية وسريع التأثر بالاضطرابات السياسية وعدم الاطمئنان على الصعيد الوطني والدولي.

---

١ – خليل سالم، "ميزان المدفوعات اللبناني لعام ١٩٦١"، الجمهورية اللبنانية، وزارة التصميم، بيروت، ١٩٦٣، ص ١٢.

بعض الاستنتاجات

إن السمة البارزة في بنية النظام الاقتصادي اللبناني هو ميله المفرط نحو قطاع الخدمات والتجارة، وهو ما دفع النظام المصرفي نحو خدمة الرساميل والخدمات، وقد نما هذا التطور الوحيد الجانب بشكل واسع على حساب القطاعات الأخرى المنتجة كالزراعة والصناعة. وأصبح قطاع التجارة يحتل المرتبة الأولى بين مختلف القطاعات كمنتج دخل، كما أصبح، بفضل الحرية التي يتمتع بها، حلقة وصل ضرورية في شبكة التجارة العالمية.

والجدير بالذكر أن تاريخ لبنان التجاري منذ عقود عدة ما قبل الاستقلال وبعده قد كرس مبدأ حرية المبادلات مع الخارج وتسهيلها وإلغاء قيود الرقابة على القطع والتصدير والاستيراد، إلا فيما ندر، وبما تستدعيه الظروف الطارئة والاستثنائية كحماية الصناعة الوطنية مثلاً. فمع تطبيق قانون سرية المصارف في ٣ أيلول ١٩٥٦ أجيز للرأسمال الأجنبي، وبشكل خاص الرأسمال غير اللبناني، دخول البلاد، فتدفقت رؤوس الأموال الأجنبية إلى لبنان بأشكال مختلفة: فمنها رؤوس الأموال الفائضة في الدول العربية المنتجة للنفط، ومنها رؤوس الأموال اللاجئة من بلدها خشية عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

وهناك أيضاً رؤوس أموال تعود إلى مؤسسات أجنبية كبرى رأت أن ما يوفره الوضع اللبناني ككل، يجعل لبنان البلد المفضل كمركز لمكاتبها وفروعها في الشرق الأوسط، فأصبح لبنان بفضلها مركزاً لتجميع مدخرات أبناء المنطقة ومن ثم تحويل جزء منها إلى الخارج، وهذا ما شجع المصارف الأجنبية وشركات التأمين أو الشركات المساهمة والشركات العاملة والعقارات على فتح فروع ومكاتب تمثيل لها في لبنان، الذي لم يستفد استفادة تامة من تدفق تلك الرساميل بسبب سوء التوجيه.

ومع ذلك عمدت الحركة المصرفية الناشطة إلى أن تشبع الحاجات الخارجية غير الموجهة لتلبية الحاجات الداخلية، مما جعل قطاع الخدمات بكامله وخاصة قطاع التجارة والمصارف على صلة وثيقة بالخارج، مما جعل الاقتصاد اللبناني عرضة لهزات قد تنتج من جراء أي تغييرات خارجية، إقليمية أو دولية.

شكل قطاع الخدمات نقطة ضعف في بنية الاقتصاد اللبناني، ولا يزال يشكل الثغرة التي تعبر من خلالها ازمات متعددة إلى داخل الاقتصاد الوطني، وكانت "إنترا" المثال الحيّ على تلك السياسة، فقد اعتمدت هذه المؤسسة بشكل كبير على قطاع الخدمات وقطاع العقارات. ولم تبد أي اهتمام بتوزيع توظيفاتها بين مختلف القطاعات الأخرى المنتجة. فكان هذا الأمر أحد الأسباب التي أدت إلى انهيار "إنترا". وهناك من اعتقد، بالمقابل، أنه كان ممكناً تفادي تلك النتيجة المأساوية لو أن مؤسسة "إنترا" وجهت قسماً من تسليفاتها نحو

قطاعي الزراعة والصناعة، ولا شكّ في أن هذه الثغرة قد تعززت بسبب تغلب طابع عدم التنظيم والبعد عن القواعد المصرفية السليمة، وخاصة أن المصرف المركزي لم يبدأ عمله قبل نيسان ١٩٦٤، ولم يتمكن من ضبط العمل المصرفي، بسبب عدم خبرة المسؤولين فيه في هذا المجال، وهذا ما جعل القطاع المصرفي معرّضاً أكثر فأكثر للهزات والأزمات.

لقد دفعت تلك الأخطاء المقرونة بارتفاع نسبة الاعتماد على السوق الخارجي بالدور الأميركي إلى أن يعمل على السيطرة على الاقتصاد اللبناني سيطرة تامة في مواجهة الرساميل الأوروبية الغربية آنذاك، ونجحت الصراعات الخارجية، بين أميركا وفرنسا، بالإضافة إلى الخلافات العربية والتناقضات السياسية الناجمة عن سيطرة الفلسطينيين على معظم شركات "إنترا"، إلى عودة التحكم الأجنبي وسيطرته على رؤوس الأموال المتدفقة إلى لبنان من البلدان العربية، لتخرجها وتستثمرها وفقاً لمتطلباتها وحاجاتها.

وإن كان النظام الاقتصادي في لبنان يرتكز على الحرية، ولبنان يتبع سياسة مستوحاة من الاعتقاد بأن الاقتصاد يزداد ازدهاراً بفضل أقصى ما يمكن من حرية العمل التجاري، فهل تجيز الحرية الفوضى وغياب الإنتاجية في القطاع العام؟ إن مفهوم الحرية يجب أن ينسجم مع متطلبات التخطيط، ثم إن التصميم والتخطيط لا يتعارضان مع نظام الحرية، وخاصة إذا كانت حاجة القطاع العام والقطاع الخاص إلى الأموال التي يمكن أن يدخرها القطاع المصرفي، تسد بها حاجات القطاعين المنتجين، فإنماء القطاع الصناعي والقطاع الزراعي يمكن تفادي حصول العجز في الميزان التجاري الذي أصبح صفة ملازمة للوضع اللبناني.

وكان على الدولة تحديد سياسة اقتصادية من شأنها تدعيم القطاعات المنتجة لزيادة الصادرات وتخفيف قيمة المستوردات، وذلك عبر المحافظة على الرساميل المتدفقة من الخارج ليبقى الفائض في ميزان المدفوعات، وهذا يتطلب الكثير من الدقة لجعل لبنان مقرّاً للرساميل لا ممراً لها، وبالتالي يجب البحث عن توظيفات ثابتة لتخفيف نسبة العجز في الميزان التجاري والابتعاد تدريجياً عن الاعتماد على الخارج، ويبقى الأهم من كل ذلك تجنب المساس بقواعد الاقتصاد الحر وعدم النيل من المداخيل غير المنظورة التي تظل العنصر الأساسي في توازن ميزان المدفوعات اللبناني.

ختاماً، لا بدّ من القول إنه بات لازماً التحسب البعيد المدى والتنسيق بين الدولة والنشاط الفردي بهدف التخفيف من العجز المتزايد في الميزان التجاري اللبناني، وذلك بزيادة الإنتاج الوطني عن طريق زيادة الصادرات وتخفيض الواردات، لأن التمادي في هذا الأسلوب يكثف حتماً من ارتباط لبنان بالخارج والاعتماد عليه.

الخاتمة

بوصول الرئيس فؤاد شهاب إلى سدة الحكم بعد ثورة ١٩٥٨ عمل على ضرب الانقسامات السياسية والطائفية التي كانت سائدة في لبنان، وتحديث الدولة اللبنانية على أسس عصرية جديدة، وإعادة التوافق بين الطوائف اللبنانية ضمن وحدة فوقية دون السعي إلى إزالة كوامن التناقضات الداخلية عميقا فيما بينها، وربما شكلت إصلاحاته هذه محاولة جديدة ناجحة لتأجيل الانفجار بين تلك الطوائف إلى موعد لاحق.

ونجحت الشهابية في إعادة التوازن الهش بين الطوائف اللبنانية ضمن إطار المحافظة على البنية الاجتماعية التي هي أساس النظام السياسي القائم في لبنان. كما سعت إلى إقامة دولة عصرية دون أن تمس دور البورجوازية الوسيطة في لبنان، فجمعت حولها فئات سياسية ذات انتماءات اجتماعية وطائفية مختلفة، مما أدى إلى عدم الانسجام في تركيبتها.

وبالمقابل، فشلت الإصلاحات الشهابية في تقويض البناء الطائفي الذي تقوم عليه المواقع الطبقية في السلطة، لأن أي إصلاح سياسي يقود إلى تقويض مواقع البورجوازية في السلطة كان يعني تقويض بناء الدولة الطائفية نفسها من حيث هي الإطار السياسي للدولة اللبنانية كدولة بورجوازية ذات تبعية للخارج. وهذا يعني أن إصلاح النظام السياسي على أسس النظرية الشهابية بقي مسدود الأفق، إذ كان يتم التعامل مع الأزمات التي تعرض لها لبنان انطلاقاً من الحفاظ على الميثاق الوطني أولاً، وكانت نتيجة سياسة الدوران حول الأزمات خشية انفجار الصيغة وميثاقها على رؤوس القوى المسيطرة في النظام السياسي اللبناني، نتيجة خائبة لأنها لم تصل على الأقل إلى الغاية المرجوة.

من ناحية أخرى، يشكو النظام السياسي المبني على طائفية – طبقية باستمرار من تفكك ما بين مختلف قطاعاته الإنتاجية، ومن هيمنة قوى خارجية على اقتصاده، فكان من الطبيعي ان يتأثر بالأحداث السياسية التي جرت في المنطقة، والتي زادت الفجوة بين القيّمين عليه.

وكان للتطورات الإقليمية والتدخلات الخارجية بعد حرب ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل. وخاصة، بعد أحداث "أيلول الأسود" لعام ١٩٧٠ في الأردن، أبعد الاثر في نقل الصراع الخارجي إلى داخل الدولة اللبنانية، وذلك لأن اختيار المقاومة الفلسطينية للبنان كقاعدة رئيسية، ثم كقاعدة أساسية للنشاط الإعلامي والسياسي والعسكري شكّل خللاً في بنية الميثاق الوطني، وقد أخذ هذا الخلل يزداد اتساعاً ولاسيّما بعد أحداث ١٩٧٠ ليصبح أكثر تحدياً للصيغة الطائفية اللبنانية التي كرسها ميثاق ١٩٤٣، ووجدت المنظمات الفلسطينية في

لبنان أجواء الحرية التي كانت محظورة في البلدان العربية الأخرى، أي حرية التنظيم السياسي وحرية العمل الفدائي المسلح، فأقامت مركزها السياسي والعسكري في لبنان بعد طردها من الأردن، ثم أخذ نفوذها يتعاظم بعد حصولها على الأسلحة والتدريب، ولم يعد بالإمكان ردع الفلسطينيين عن التدخل في الشؤون اللبنانية، ما انعكس سلباً على الوحدة الوطنية المرتكزة على توازن دقيق بين العروبة والكيانية، وبين المصالح الفئوية والمصالح الطائفية.

ولم يكن باستطاعة لبنان الصمود أمام العمل الفلسطيني المسلح الذي أصبح هاجساً مقلقاً لكثير من القوى السياسية اللبنانية والإقليمية والدولية، وعندما عجز النظام الطائفي عن احتواء التوتر والخطر المتصاعد على الوحدة الوطنية والاستقرار الداخلي، زادت حدة التناقضات السياسية تجاه القضية الفلسطينية، بين مؤيدين ورافضين لانطلاق العمليات العسكرية من الأراضي اللبنانية ضد اسرائيل، التي اختارت عملياتها الانتقامية ضدّ هذا البلد الأكثر ضعفاً، إذ إنه الأكثر تورطاً في المسألة الفلسطينية، وأضحى بفضل التداخلات الخارجية الواضحة مرتعاً لمواجهة مسلحة عنيفة جداً بين القوى المتواجدة فعلياً على الأرض.

وأثار التمركز الفلسطيني في لبنان تصعيداً عسكرياً اسرائيلياً ضد القرى الجنوبية دون تمييز بين المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين، وبين العناصر المسلحة، مما أدى إلى تفريغ الجنوب اللبناني من كثير من أبنائه الذي اندفعوا نحو العاصمة بيروت وضواحيها، أو نحو المخيمات الفلسطينية في جوارها.

وقد أثرت حدة التناقضات بين الفرقاء اللبنانيين وخاصة بين الزعامات التقليدية، في التلاحم السياسي الهشّ الذي بنيت عليه تسوية عام ١٩٥٨، فأخذت تظهر بوضوح المواقف السياسية للفئات المنحازة للغرب حيال السياسة الخارجية لتؤثر من جديد في التسوية الميثاقية وتزعزعها، كما بدأ الصراع الطائفي-الطبقي يزداد عمقاً بين النخب المارونية التي سعت للتشبث بكراسيّ الحكم، وبين النخب الإسلامية التي رفعت شعارات المشاركة لكسب حصة أكبر من السلطة، وهذا ما شجع القوى الخارجية على التدخل والعمل بتعديل الموازين بين الطوائف المتصارعة.

وفي هذا السياق، برزت أولاً تدخلات السياسة الأميركية التي كانت تقضي بزيادة حدة التناقضات والصراعات العربية التي تؤثر بدورها في الساحة اللبنانية، مما خلق أجواء ملائمة وظروفاً مساعدة لتنفيذ المخططات الأميركية - الإسرائيلية الهادفة إلى ضرب المدّ الثوري العربي المتمثل بشكل خاص في المقاومة الفلسطينية وفي الحركة الوطنية والتقدمية في لبنان. وكان من الأهداف الأميركية أيضاً إضعاف الثقة بالاتحاد السوفياتي وإبعاده عن التأثير في حل مشكلة الشرق الأوسط، وإضعاف دور القوى العربية الموحدة في مواجهة إسرائيل، وقد ضاعف

موقف الولايات المتحدة من عدم قدرة الاتحاد السوفياتي على ممارسة الضغط الكبير والقوي بسبب شدة الانقسامات العربية إزاء القضية الفلسطينية.

كانت الاستراتيجية الأميركية - السوفياتية تقضي بعدم المواجهة المباشرة في تلك المرحلة، وخاصة بعد انعقاد القمة بينهما عام ١٩٧٣، وتحسن العلاقات المتبادلة، إذ كانت المصلحة العامة توجب البحث عن السلام والحدّ من الاعتداءات الإسرائيلية، وضبط نشاط المقاومة الفلسطينية من جهة أخرى بهدف الحفاظ على أمن المنطقة، مما يجعل اللبنانيين أسرى صراعات إقليمية ودولية تتعدى إمكاناتهم وتفوق قدراتهم على إدارة الدولة والتحكم بمجريات الأمور الداخلية.

كما أن عوامل التبعية سيطرت على قادة الطوائف وتحكمت في صراعهم المرير، مما أدى إلى فشل النظام السياسي في احتواء القوى السياسية المتصارعة، ومع غياب الولاء الوطني تحول لبنان إلى ساحة صراع مفتوحة لكل أنواع التدخلات الخارجية، منذ ١٣ نيسان ١٩٧٥ حتى اتفاق الطائف ١٩٨٩.

وكانت بنية النظام الطائفي - الطبقي حجر عثرة لا يمكن تجاوزه أو تجاهله، ومع ذلك رفض القادة اللبنانيون اعتباره نظاماً أزلياً يشكل أحد أهم ثوابت لبنان، فقد برهن هذا النظام على أنه مصدر للاختلال والضعف على مختلف المستويات، وقاد البلاد إلى أزمات متتالية انتهت غالباً بتصالح هش، وهذا ما يستوجب تغييراً في التركيبة البنيوية لهذا النظام السياسي المبني على الطائفية، مثلما يتطلب إصلاحات اقتصادية أو إدارية وثقافية تقلص من دور الطائفية وتطور البنية الاجتماعية في لبنان.

إن أبرز ما تميز به الاقتصاد اللبناني ما بين أعوام ١٩٥٨ و ١٩٧٥ هي الحرية الفوضوية بسبب تغيب دور الدولة الاقتصادي الفعلي والجدي، واتسمت هذه الفترة بغياب كل سياسة استراتيجية حكومية مشجعة لتنمية النشاطات الإنتاجية نحو السوق الداخلية.

نشأت هذه الفترة التي اتصفت « بالأعجوبة اللبنانية » نتيجة التحويلات المالية الكبيرة من دول المهجر، ومن تدفق رؤوس الأموال العربية نتيجة التأميمات الكثيفة، وخصوصاً التي حدثت في سوريا والعراق ومصر، ومن الاكتشافات النفطية في دول الخليج في الخمسينيات والستينيات، وتضاعفت أسعارها في السبعينيات، وخاصة ما بين عامي ١٩٧٣ - ١٩٧٤، وساهمت هذه العوامل في تمويل الاقتصاد اللبناني وتعويم القطاع المصرفي الذي لعب دوراً أساسياً في عملية تنشيط القطاع الخدماتي عامة والتجاري خاصة، كما أدى إلى تقهقر القطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية مما خلق سياسة غير متوازنة إنمائياً أدّت إلى عدم خفض العجز في الميزان التجاري.

وتعود مسؤولية التشويه الذي اعترى الاقتصاد اللبناني إلى القيّمين على النظام السياسي الذي فشل في إقامة دولة ديموقراطية عصرية وطنية ذات نظام اقتصادي حر، والذي أدّى منذ عهد الانتداب، بالإضافة إلى حرية المبادرة الفردية الواسعة وهيمنة القوى البورجوازية على مختلف النشاطات، إلى نشوء أزمات اقتصادية – اجتماعية بسبب سوء التوزيع للدخل والثروة على المناطق، والتفاوت الكبير من التطور الاقتصادي للاستفادة من النمو.

وكانت الحصة الكبرى من التطور الاقتصادي للعاصمة بيروت وضواحيها على حساب باقي المناطق التي عانت الحرمان، وهذا ما نتج منه تكوّن حزام البؤس ومدن التنك حولها، بالإضافة إلى أنها أصبحت تعاني كثافة سكانية لأسباب عدة منها:

- لم تضع القوى السياسية المسيطرة على لبنان برامج تخطيطية جدية تهدف إلى تنمية الإنتاج في البلاد، مما أدى إلى عدم الاستفادة من الثروة المائية، وبالتالي إلى تقهقر الزراعة، إذ حدثت حركة نزوح كثيفة من الأرياف إلى المدن، كما أن تحوّل المقاومة الفلسطينية من الأردن إلى لبنان عام ١٩٧٠ زادت الاعتداءات والتهديدات الإسرائيلية على جنوب لبنان مما أدى إلى حركة نزوح كثيفة للأهالي باتجاه بيروت

- أدّى تغلغل أساليب الاستثمار الرأسمالي في الأرياف إلى الارتباط بين بورجوازية المدن الكبرى وخاصة بيروت ووجهاء القرى والعشائر، وقد ظهر ذلك جلياً في جميع البرلمانات اللبنانية المتعاقبة، لأن القوانين العثمانية والفرنسية التي ارتكزت إليها، وعدداً كبيراً من القوانين الاستقلالية السائدة اليوم، قد أعطت كبار الملاكين السيطرة الكاملة على الأرياف اللبنانية والقدرة الفعلية على التحكم بالقوى المنتجة العاملة على الأرض.

إمّا تغيير النمط الزراعي واستخدام التقنيات فكانا عاملين ضروريين، لكن نتائجهما كانت تصب في مصلحة كبار الملاكين والإقطاعيين، لأن السياسة المعتمدة في المجالات الاقتصادية كانت اعتباطية، كما أن الأزمات التي عاناها المزارعون دفعت المسؤولين، وخاصة في العهد الشهابي، إلى تنفيذ بعض المشروعات الإصلاحية، لتشجيع العودة إلى الأرياف، ولكن هذه المشروعات الإصلاحية لم تلبِّ العملية الإنمائية، ولم تحقق الأهداف النظرية للمؤسسات الشهابية، بالحدّ من الهجرة الكثيفة لليد العاملة في الزراعة نحو العاصمة والضواحي، لأنها جاءت لتخدم مصالح كبار الملاكين والمتموّلين دون الانصراف إلى رفع مستوى قيمة الأرض الزراعية.

فعلى سبيل المثال، لا الحصر، اقتصر دور الدولة في الميدان الاقتصادي على تنفيذ بعض الإجراءات التي لا تعبر عن سياسة شاملة تقود إلى استقرار لبنان، فتصدرت واجهة الازدهار بعض القطاعات الإنتاجية كالتجارة والمصارف، إذ نشأت علاقة متينة بين قطاع الخدمات والبنوك، وكان مقدراً للتجارة أن تلعب دوراً مهماً في إطار النظام الاقتصادي للبلاد الذي ظل بدوره خاضعاً لمجموعة تجارية مالية مرتبطة غالباً بالمصالح والرساميل الأجنبية، وهذا ما أدى إلى إحداث خلل بنيوي في التشكيلة الاجتماعية اللبنانية، تعود أسبابها إلى مدى تأثير العلاقات السلطوية بشكل ملموس على العلاقات الإنتاجية، فخلقت سلسلة من التوترات الاجتماعية داخل الفئات الشعبية والفئات المتوسطة، بالإضافة إلى مجموعة تناقضات هامة داخل البورجوازية الحاكمة نفسها.

إن هذه المحاولة في إبراز مكامن الضعف في النظام الاقتصادي الحرّ، لا تقلّل من أهمية الإنجازات الواسعة في فترة ١٩٥٨ – ١٩٧٥ على صعيد النمو في الدخل والاستثمار، أو استقطاب العديد من المؤسسات الأجنبية والعربية، بل تم ذلك على حساب العديد من الاعتبارات الاقتصادية – الاجتماعية بإحداث عدم التكافؤ والنمو بين مختلف المناطق اللبنانية. وجرّ البلاد إلى عجز بنيوي في الميزان التجاري، وإلى التعارض مع شروط إرساء قيام الدولة الحديثة العصرية.

لهذا أدّى فشل إنجاز الإصلاح المنشود اقتصادياً وسياساً، وانعكاس الأحداث الخارجية على الساحة اللبنانية إلى جعل الوضع عشية الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ في حالة احتقان اجتماعي خطير لم تنجح أية محاولة اصلاحية في احتوائه.

فالليبرالية والاقتصاد الحرّ ليستا ذريعة تتخذها الدولة اللبنانية لتمتنع عن القيام بمهامها تجاه القطاعات الإنتاجية، لجهة توفير التسليفات الطويلة والمتوسطة الآجال. بهدف تمويل مختلف الاستثمارات، وخاصة قطاعي الزراعة والصناعة، بل إن تطوير القطاع الصناعي وتنشيطه وزيادة قدرته على المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية، يؤمن العمل لليد العاملة اللبنانية، ويحد من عملية النزوح والهجرة.

ويتطلب الخروج من هذه المعوقات والتشوهات البنيوية التي تعتري الاقتصاد اللبناني، بحثاً عن السياسة البديلة، من خلال إعادة تكوين النظام على أسس سليمة وحديثة ثابتة، تجمع ما بين المبادرة الفردية والجهد العام في إطار مصلحة لبنان الوطنية العليا، لأن لبنان الجديد بحاجة ماسّة إلى إصلاح مواضع الخلل في بنية نظامه الاقتصادي حتى يستطيع الانطلاق، وهذا يتطلب التدخل السريع من الدولة لإحداث توازن بين مختلف قطاعاته الإنتاجية لدفع عجلة الإنتاج وتحقيق الازدهار المنشود، لإعادة بناء الاقتصاد على أسس حديثة.

فالخطوط العريضة والتوجهات العامة لتحصين الاقتصاد اللبناني ، تكون ضمن إطار خطة اقتصادية – اجتماعية شاملة ، ومتكاملة ، تحدد الدور المستقبلي للبنـان، وترسـم الـدور الداخلـي والخـارجي لـه، بالإضافـة إلى أن ترسـيخ دور لبنـان الإقليمـي ، وتثبيـت وظـائف اقتصادية متطورة له ، لا يمكن تحقيقها إلاّ في ظل اسـتقرار نظامـه السياسـي، كمـا أن تسـوية الأزمات لا يتم بصورة فورية وحاسمة بل تندرج في إطار رؤية إنمائية واقتصاديـة شـاملة تحـدد الوظائف المستقبلية للاقتصاد اللبناني ، في ظل استراتيجات رسمية وأولويات قريبـة ومتوسـطة وبعيدة المدى .

فمهام الدولة ، لا تقتصر فقـط ، علـى تـأمين المنـاخ المناسـب للقطـاع الخـاص كـي يتمكن من الاستثمار على أكمل وجه ، بل يجب أن يعزَّز ذلك بالتوافق الاجتمـاعي والسياسـي من خلال إفساح المجال أمام مختلف الفعاليات النقابية والحزبيـة ، لتمـارس دورهـا الهـامّ في صياغـة التوجـهات الاقتصاديـة والاجتماعيـة الـتي تسـير نحـو الاتجـاه الصعـودي للاقتصـاد اللبناني، ولأنه من شأنه توفير المناخ المناسب لبلورة الرؤية التي تلبي طموحات مختلف شرائح المجتمع، فضلاً عن أن ذلك يعتبر من أبسط الحقوق الديموقراطية، فاقتصاد لبنان هـو حصيلـة النشاطات الإنتاجية المجموعة التي يقوم بها اللبنانيون سواء أكان ذلـك في داخـل لبنـان أم في العالم الخارجي.

لذا، لا بدّ من أن يكون لدى اللبنانيين جميعاً القناعة التامـة بـأن الازدهـار يتوقـف عليهم وعلى مدى تضامنهم الاجتماعي، وذلك يتطلب إقامة التوازن بين الاستـهلاك والادخـار. فيوجه هذا الأخير نحو التثميرات المنتجة ، وذلك عن طريق مؤسسات مالية سليمة وفعالة.

يحتاج النظام الاقتصادي اللبناني إلى التخطيط الذي يركّز دعائم النظـام الاقتصـادي الحرّ، كما يستلزم إجراء دراسة عامة لأحوال البلاد الاقتصادية من قبـل هيئـة تخطيـط مكوّنـة من أشخاص يتمتعون بكفـاءات فنيـة عاليـة تتشـاور مـع أركـان مختلـف الـوزارات والهيئـات الحكومية حول المشكلات الاقتصادية الأساسية على ضوء ما تتوافر لديها مـن المعلومـات عنـها من أجل حلها .

وتجدر الإشارة إلى أن وضع خطة متوازنة ومجدية تفترض بالضرورة إقامـة علاقـات تعاونية بين الفرق الفنية ووزارات الدولة، فالتخطيط الاقتصادي في لبنان ليس عملية جديـدة أو غير مجرّبة، فقد أتت بعثة " إيرفد" وتناولت نقاطاً عديدة للمعالجة، وبإمكان الدولة اللبنانيـة أن تسهم في إنجاح تجربة التخطيط المبرمج للتنميـة الاقتصاديـة، لأن ذلـك يحقـق الكثـير مـن الفوائد التي يمكن أن يجنيها الاقتصاد اللبناني الحرّ .

وفي الختام ، ظلّ النظام اللبناني ، الذي بقي بدون تغيير جذري ، منذ الاستقلال، حتـى الحـرب الأهليـة ١٩٧٥، يسـتدعي إجـراء إصـلاح عـاجل بتنقيـة النصـوص الدسـتورية وتنظيمها بمراسيم اشتراعية من السياسـة التقليديـة ، لكـي يتـم النـهوض بلبنـان علـى أسـس جديدة تخدم الوطن برمّته ، وتمنع انفجار حروب أهلية متكررة بين اللبنانيين.

الوثائق والملاحق

وثيقة رقم (١)

نشرة " حزب الكتائب" بتاريخ ٩ تموز ١٩٥٣ ، تضمنت استنكار للقنبلة الـــتي ألقيت على غسان تويني خلال مهرجان لائحة " التويني - النقاش " [1]

٣

ايضاح جديد

حول حادث مار مارون

عن أثر القنبلة التي القيت على غسان تويني ٩/٧/٥٣

المجرمون الحقيقيون

سينالهم التحقيق

حاول بعض أصحاب الغايات السيئة ان يستغلوا الحادث المؤسف الذي وقع مساء أمس في مهرجان لائحة التويني — النقاش في ساحة كنيسة مار مارون كما حاولوا ان يلصقوا تهمة إلقاء المتفجرة ببعض افراد الكتائب

فازاء هذه الدعايات الرخيصة التي تروج ، ووضعاً للحق في نصابه ، نرى لزاماً علينا ان نحذر الرأي العام من ان يؤخذ بمثل هذه الاقاويل الكاذبة التي يحوكها أخصام الكتائب للاساءة الى مصلحتها الانتخابية واضعاف مركزها المتصاعد والتي تحملنا الظروف الى الاعتقاد بان الفاعلين هم اشخاص مدفوعون لاثارة الفتن لمصلحة الخصوم .

وقد ادرك المسؤولون ذلك عندما أوقفوا عدداً كبيراً من القوميين السوريين وسواهم الى جانب من طالهم التحقيق .

وان الكتائب تكرر شجبها واستنكارها لما وقع وحصل ، وتطالب السلطات بأن تجري التحقيقات الشديدة السريعة في الحادث ، إظهاراً للحقيقة واقتصاصاً من المجرمين ، ومنعاً للاشاعات المغرضة المضللة .

[1] - نقلاً عن أرشيف الجامعة الأميركية في بيروت، مكتبة يافث : Tag : 111032

وثيقة رقم (٢)

بيان " لنادي الطلبة والأساتذة العرب" بمناسبة انتخابات ١٩٥٣، تضمنت مطالبـــة المواطن اللبناني التحرر من تجار المبادئ والدعوات الأجنبية. كما دعت المرشـــحين للإعلان عن أهدافهم الوطنية[1]

١٩٥٣ ٢

مكتب مدير الجامعة الاميركية المحترم

ايها المواطن اللبناني

في لبنان احزاب وهيئات وافراد عديدون وكل ينادي بعقائد ومبادىء سامية ذات اهداف صالحة .

فعليك ان تؤيد من تريد مع تحفظ واحد هو الا تنخدع بعن بناني التعليمات من الخارج ويتملق عبادىء اجنبية يزينها لك بطلاء وطني مزور .

فليس لعملاء لندن ولا لجواسيس موسكو ولا لصهاينة واشنطن — اسرائيل متوهمي الدولار مكان في ندوتنا الشعبية المقدسة

فانتخب من تراه شريفاً وطنياً طاهراً من احزاب او افراد .

فقد آن لنا ان نتحرر من تجار المبادىء والدعوات الاجنبية على اختلاف الوانها ومصادرها .

عاش لبنان حراً مستقلاً

المديرية العامة

لنادي الطلبة والاساتذة العرب

[1] - نقلاً عن أرشيف الجامعة الاميركية في بيروت ، مكتبة يافث : Tag : 30097 .



نادي الطلبة والاساتذة العرب :

يطالب جميع المرشحين : ان يعلنوا عن اهدافهم الوطنية وان يقسموا امام الشعب قبل دخولهم الانتخابات انهم سيحاربون المشاريع الاستعمارية وسيرفضون مناصرة الدولار ويطهرون لبنان من ارجاس الشيوعية وعملائها ويحولون دون اساءة هؤلاء الخونة للقضايا والانتفاضات القومية الشريفة وان يعملوا على سحق الصهيونية اينما كانت .

فمن يفعل ذلك يحق له وحده شرف تمثيل اللبنانيين الاحرار .

ومن يتردد عن القيام بما نطلب سيبقى امره موضع شك وشبهة من جميع المواطنين الشرفاء الى ان يثبت العكس المطلوب .

وثيقة رقم (٣)

دعوة " اللجنة التنفيذية لاتحاد الطلاب العام" في لبنان للتظاهر والاضراب بتاريخ ١٥ أيار ١٩٥٣، استنكاراً لزيارة وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية " فوستر دالاس " [1]

لا دفاع مشترك ، لا صلح مع اسرائيل !

عد الى بلادك يا دالز

ايها الطلاب والطالبات ، ايها الشعب اللبناني الابي .

في هذه الايام يقوم وزير خارجية اميركا جون فوستر دالز بزيارة غير ودية الى العواصم العربية وسيكون في بيروت بين ١٦ و١٧ ايار الجاري .

ان الهدف من هذه الزيارة هو فرض مشروع الدفاع المشترك العدواني وعقد الصلح بين العرب واسرائيل الصهيونية وتنفيذ مشروع الاتحاد الفيدرالي مع تركيا غاصبة لواء الاسكندرون .

لقد عجز المستعمرون منذ ١٩٥١ عندما تقدمت الدول الاستعمارية الاربع اميركا وبريطانيا وفرنسا وتركيا بمشروع « الدفاع » المشترك عن اخضاع الشعوب العربية ، فقد هب جميع الطلاب بالتضامن مع شعوبهم يقاومون هذا المشروع ويعلنون رفضهم الارتباط بعجلة الاستعمار والحرب وتكبيل بلادنا بقيود جديدة . وها هم اليوم يجددون مساعيهم بشكل محموم ويرسلون فوستر دالز الى البلاد العربية ليقوم بما عجز عنه اسلافه رسل الاستعمار ودعاة الحرب الذين زاروا بلادنا في فترات عديدة

ان الطلاب في لبنان ومعهم الشعب اللبناني وجميع الشعوب العربية يدركون ان الاستعماريين الذين شردوا اخواننا واقاموا في قلب بلادنا دميتهم الصهيونية والذين يسفكون دماء اخواننا في مصر والعراق والمغرب العربي وتحتل جيوشهم اجزاء عزيزة من ديارنا وتقوم شركاتهم بنهب خيراتها وامتصاص دماء شعوبها ، ان هؤلاء المستعمرون لا يضمرون لنا سوى العداء ولا يريدون بنا سوى الموت والخراب في الحرب التي يعدون لها والتي تهدف الى القضاء بالحديد والنار على كفاح الشعوب العربية من اجل التحرر الوطني وجرها الى عدوان ضد الاتحاد السوفياتي بحجة خطر مزعوم تدحضه وتبطله سياسة هذا البلد الخارجية السلمية ومواقفه المعروفة من البلاد العربية وقضاياها التحريرية ومن الدفاع المشترك . في حين ان الخطر والعدوان واقعان على الشعوب العربية من اصحاب الدفاع المشترك المستعمرين وحدهم

ايها الطلاب والطالبات

اننا لا نريد دفاعاً مشتركاً ولا صلحاً مع اسرائيل ولا نريد اعادة الاحتلال الى بلادنا وسوق شبابنا وطلابنا الى ميادين القتال اننا نريد الاستقلال والسلم الى اوطاننا نريد تحقيق مستوى معيشة وحياة دراسية افضل في ظل الاستقلال الوطني والسلم .

اننا ندعو جميع الطلاب والطالبات على اختلاف ارائهم وعقائدهم واحزابهم الى التضامن في جبهة وطنية موحدة للوقوف بوجه الاخطار التي تهدد بلادنا ولتحقيق مطالب وحاجات الطلاب الحيوية في انشاء جامعة وطنية لبنانية وتحقيق مجانية التعليم .

اننا ندعوكم الى استنكار هذه الزيارة والى الاضراب والتظاهر ضد مشروع الدفاع المشترك والصلح مع اسرائيل من اجل الاستقلال والحرية ومن اجل مطالبكم وحقوقكم المهضومة .

اللجنة التنفيذية لاتحاد الطلاب العام في لبنان

[1] - نقلاً عن أرشيف الجامعة الاميركية في بيروت . مكتبة يافث . Tag 111032

وثيقة رقم (٤)

دعوة " الهيئات الشعبية في لبنان " لجميع فئات الشعب اللبناني إلى الاضراب العام بتاريخ ١٥ أيار ١٩٥٣ تعبيراً عن استنكارهم لزيارة وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية " فوستر دالس" [1]



بيـــان

الهيئات الشعبية في لبنان

ان الهيئات الشعبية في لبنان المجتمعة في بيت النجاد يوم الجمعة الواقع في الخامس عشر من ايار ١٩٥٣ قد عالجت زيارة المستر «دالس» ناظر خارجية الولايات المتحدة الاميركية للبنان وعلاقاتها بقضايا العالم العربي عامة ولبنان خاصة ، وما تحمله هذه الزيارة من مشاريع وحلول وعروض تتعلق بالصلح مع اسرائيل «والدفاع» المشترك .

وبعد المداولة اجمعت اراء الهيئات المجتمعة على ما يلي :

(١) لقد اثبت تاريخ العلاقات السياسية بين العرب والدول الغربية على ان هذه الدول كانت وما تزال ترمي من وراء سياستها الى الاعتداء على حقوق العرب والافتئات على مقدساتهم وكياناتهم السياسية ، تحقيقاً لمطامعها ولمصالحها الخاصة ثم مطامع اجرائها وعملائها الصهاينة .

(٢) ان سياسة الاعتداء التي جرت عليها الدول الغربية ان تجوز على العرب ولن يؤخذوا بها بعد اليوم (ومنها تصريحات تشرشل العدائية الوقحة الاخيرة) بعد ان اصابهم منها ما اصابهم خلال مراحل متتابعة من تاريخنا الحديث .

(٣) ان الهيئات الشعبية في لبنان تعلن بجمعة استنكارها لكل مشروع اوعرض اومحاولة ايا كان مصدرها تهدف الى الصلح مع اسرائيل او تحقيق «الدفاع» المشترك .

(٤) شجب كل مسعى يقوم به انصار مثل هذه المشاريع الاستعمارية الرامية الى تعريض العالم العربي لشتى الاخطار وربطه بعجلة الدول ذات المطامع الخاصة والتي تعود على هذه الدول بالنعم وتصيبنا منها الخراب والخسران .

(٥) تلبية لرغبة جميع فئات الشعب اللبناني وتعبيراً عن وجهة نظره تدعو الهيئات المجتمعة الى اضراب عام يبتدىء ظهر السبت غداً الواقع في ١٦ -٥- ١٩٥٣ والموافق بيوم وصول ناظر الخارجية الاميركية .

(٦) انها تؤيد موقف الطلاب العرب الوطنيين في لبنان وتعتبر حركتهم تمثيلاً صحيحاً لكل رغبة من الرغبات الشعبية التحررية .

الموقعون على بيان الهيئات الشعبية المجتمعة ظهر يوم الجمعة الواقع في ١٥-٥- ١٩٥٣

المؤتمر الوطني
النجادة
النداء القومي
حزب الجبهة الشعبية
حزب التقدمي الاشتراكي
الهيئة الوطنية
اللجنة الوطنية لانصار السلم

اتحاد الشبيبة الاسلامية
اليقظة العربية
العروة الوثقى
اتحاد الطلاب العام
رابطة الطلاب العرب
مجلس الطلبة

رابطة الحقوقيين الديمقراطيين
نقابة مستخدمي الفنادق
نقابة عمال النجارين
نقابة عمال البناء
نقابة معلمي الخضار
نقابة عمال المطابع

[1] - نقلاً عن أرشيف الجامعة الاميركية في بيروت . مكتبة يافث . Tag 111032

وثيقة رقم (٥)

نشرة لمكتب " اللجنة التنفيذية لاتحاد الطلاب العام في لبنان " بتاريخ ١٥ كانون الثاني ١٩٥٥ ، التي استنكرت زيارة رئيس الوزارة التركية " عدنان مندريس " إلى البلدان العربية [1]

مندريس ...

دماء حسان ابو اسماعيل لم تجف بعد !..

بحث مكتب اللجنة التنفيذية لاتحاد الطلاب العام في لبنان في اجتماعه الاخير « الزيارة » التي يقوم بها حالياً عدنان مندريس رئيس الوزارة التركية الى البلدان العربية .

وعلى ضوء الوضع الحالي الذي تجابه بلداننا العربية من ازدياد الضغط الاستعماري عليها ومن الاتجاهات المريبة نحو « التعاقد مع الغرب » التي ظهرت في توصيات الدورة الاخيرة لمجلس جامعة الدول العربية ، تبين ان هذه « الزيارة » التي يقوم بها الى البلدان العربية رئيس وزارة الدولة التي سلبت لواء الاسكندرون العربي والتي ما فتئت تناصب العرب العداء ، ما هي الا محاولة استعمارية جديدة لجر البلدان العربية الى تكتلاتهم الحربية العدوانية عن طريق حلف تركيا — الباكستان ، الذي رفضته الشعوب العربية بحزم وقوة ، او سواه من مشاريع الاستعمار .

والطلاب في لبنان الذين وقفوا منذ زمن ليس ببعيد في وجه حلف تركيا — الباكستان وبذلوا دماءهم في سبيل احباطه ليقفون اليوم بمزيد من الحزم والاصرار ضد هذه « الزيارة » ، وضد جميع المساعي الاستعمارية الآتية .

ان دماء شهيد الطلاب حسان ابو اسماعيل لم تجف بعد ، وهي تستصرخ الطلاب لمتابعة كفاحهم الوطني المقدس .

والمكتب التنفيذي لاتحاد الطلاب العام في لبنان يدعو الطلاب والهيئات الطلابية على اختلافها ، كما يدعو الاحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية للوقوف صفاً واحداً واتخاذ موقف حاسم ضد هذه « الزيارة » ووضع حد لجميع المؤامرات والتدخلات الاستعمارية في بلادنا وللحفاظ على استقلال وسلامة بلادنا وامن شعبنا .

مكتب اللجنة التنفيذية
لاتحاد الطلاب العام في لبنان

وزع هذا المنشور في ١٥ كانون الثاني ١٩٥٥

[1] - نقلاً عن أرشيف الجامعة الأميركية في بيروت . مكتبة يافث . Tag 111032

وثيقة رقم (٦)

برقية سرّية من السفارة الأميركية في بيروت إلى وزارة الخارجية الأميركية بتاريخ ٢٢ آذار ١٩٥٥، شرحت فيها موقف "حزب الكتائب " من الاتفاقات الأجنبية[1]

AIR POUCH
PRIORITY

CONFIDENTIAL
(Security Classification)

FOREIGN SERVICE DESPATCH

DO NOT TYPE IN THIS SPACE
783a.00/3-2255
XR 780.5
780.00

FROM American Embassy, Beirut — 548 (DESP. NO.)

TO THE DEPARTMENT OF STATE, WASHINGTON. — March 22, 1955 (DATE)

REF Embassy Despatch No. 519, March 7, 1955

ACTION: NEA — RECD: 3/28
DEPT.: RM/R-2 OLI-6 EUR-5 IO-4 P-1 TEL AVIV-1 ANKARA-1
OTHER: USIA-10 CIA-7 ARMY-4 NAVY-3 AIR-3 KARACHI-1 PARIS-1 LONDON-1 JIDDA-1 DAMASCUS-1 BAGHDAD-1 AMMAN-1 CAIRO-1

SUBJECT: Position of Christian Phalanges on Security Pacts

In a long statement issued to the press on March 16, Sheikh Pierre GEMAYEL, leader of the Kataeb or Phalanges (Christian para-military organization), attacked neutralism and advocated a Lebanese alliance with the West "directly rather than through Ankara and Karachi." He listed the conditions for such an alliance as: 1) maintenance of Lebanon's sovereignty and independence; 2) maintenance of the status quo among the Arab states; 3) respect for the United Nations resolutions on Palestine; and 4) economic assistance to raise Lebanon's social and economic standards. Gemayel also expressed his organization's opposition to Iraq's alleged Fertile Crescent plan and concluded with a strong attack on Communists and fellow-travelers "whose aim is to spread disorder and confusion."

The Kataeb statement was apparently issued in an effort to counteract the activities of Kamal JUMBLAT and other politicians who, for one reason or another, are opposed to the Turko-Iraqi Pact and advocate a policy of neutralism between East and West (Embassy despatch No. 538, March 16, 1955). It is reported that the Kataeb, the National Bloc, and other parties favorable to an alignment with the West, plan to hold a joint meeting in the near future in order to offset the publicity being given to Jumblatt's "National Conference of Lebanese Parties."

In view of the fact that Pierre Gemayel's statement reflects fairly accurately the views of the majority of Lebanese Christians, a complete translation is enclosed for the Department's information.

Donald R. Heath

Enclosure:
1. Press Statement by Pierre Gemayel

Department please pass Arab Capitals, Tel Aviv, Ankara, Karachi, Paris, London.

PRGraham/en
REPORTER

CONFIDENTIAL

ACTION COPY — DEPARTMENT OF STATE
The action office must return this permanent record copy to DC/R files with an endorsement of action taken.

783A.00/3-2255
FILED APR 5 1955
CONFIDENTIAL FILE LWC

---

[1] - نقلاً عن الأرشيف الأميركي. F.O : 037 / 7037 / 0274

وثيقة رقم (٧)

برقية سرية من السفارة الأميركية في بيروت إلى وزارة الخارجية الأميركية بتاريخ ١٣ أيار ١٩٥٥ ، تضمنت شرح الخلاف السوري - اللبناني حول نشاطات الحزب القومي السوري الاجتماعي بتاريخ ١٣ أيار ١٩٥٥ [1]

AIR POUCH
PRIORITY

CONFIDENTIAL
(Security Classification)

FOREIGN SERVICE DESPATCH

DO NOT TYPE IN THIS SPACE
783a.00/5-1355
XR 683.83a
783a.5315

FROM AMEMBASSY, BEIRUT — 655 (DESP. NO.)

TO THE DEPARTMENT OF STATE, WASHINGTON. — May 13, 1955. (DATE)

REF 783a.00/5-455
Embassy Despatch No: 636, May 4, 1955.

15 For Dept. Use Only — ACTION: NEA-4 — RECD: 5/19
DEPT.: RM/R-2 OLI-6 P-1 IO-4
OTHER: CIA-7 USIA-12 ARMY-4 NAVY-3 AIR-3

SUBJECT: Syrian-Lebanese Tension over PPS Activities.

Following a Cabinet meeting on May 11, Minister of Interior Gabriel MURR in a statement to the press announced that the Government was determined to prevent the activities in Lebanon of the Parti Populaire Syrien (PPS) and that any person assisting in the organization of a PPS meeting or the publication in the press of PPS statements would be prosecuted. Referring to a Syrian note of May 9 requesting that PPS leaders who have taken refuge in Lebanon be handed over to Syrian authorities, Murr declared that Lebanon was ready to comply with the request in accordance with its extradition treaty with Syria but that the search for the Syrian refugees allegedly implicated in the MALKI assassination had so far been unsuccessful.

The Cabinet's decision to take some action against the PPS came in the midst of a Syrian press campaign against Lebanon centering mostly on the alleged protection accorded to PPS members by the Lebanese Government. Those press attacks, which have gone as far as to accuse President CHAMOUN of having lunch on May 9 with PPS leader George Abdel MASSIH, have generally been badly received in Lebanon even in some anti-PPS circles.

Comment: The immediate result of the accusations which are presently being thrown at Lebanon from Syria and from Saudi Arabia (Embassy Telegram No. 1168, May 11, 1955) has been to bring to the SOLH Government and the Chamoun regime the support of many members of the opposition who hitherto have been critical of the Government's foreign policy but who resent Syrian and Saudi meddling in Lebanese affairs, and feel that it is their patriotic duty to stand by the Government. It is unlikely, therefore, that there will be much public pressure on the Government to satisfy Syrian demands regarding PPS activities in Lebanon. Though the Lebanese authorities will undoubtedly make some attempt to placate the Syrian Government by putting an end to the anti-Syrian campaign carried out by the PPS press in Beirut, it is unlikely that they are seriously considering the arrest and extradition of the PPS leaders who may have taken refuge in Lebanon.

Donald R. Heath

Distribution:
Damascus

PRGraham:mo
REPORTER

CONFIDENTIAL

ACTION COPY — DEPARTMENT OF STATE
The action office must return this permanent record copy to DC/R files with an endorsement of action taken.

783A.00/5-1355
FILED
CONFIDENTIAL FILE LW

---

[1] - نقلاً عن الأرشيف الأميركي. F.O : 037 / 7037 / 0274

وثيقة رقم (٨)

برقية سرية من السفارة الأميركية في بيروت إلى وزارة الخارجية الأميركية بتـاريخ ٨ تموز ١٩٥٥، أوضحت فيها تصعيد الحملة التي قام بها رئيس " الحـزب التقدمـي الاشتراكي "كمال جنبلاط ضد نظام الرئيس كميل شمعون [1]

AIR POUCH

(Security Classification)

FOREIGN SERVICE DESPATCH

FROM : AMEMBASSY, BEIRUT — 20 (DESP. NO.)

TO : THE DEPARTMENT OF STATE, WASHINGTON — July 8, 1955 (DATE)

REF : Embassy Despatch No. 656, May 16, 1955.

SUBJECT: Jumblatt Steps Up Campaign Against Chamoun Regime.

Kamal JUMBLATT, leader of the Progressive Socialist Party, who in the past few months has been sulking in his tent, neglecting his role as one of the leaders of the opposition, boycotting the sessions of Parliament and emerging from his semi-retirement only occasionally to attack the Turco-Iraqi Pact, is now giving increasing signs of renewed political activity on the domestic front.

In a press conference on June 23, which appears to be the opening blast in a renewed campaign against President CHAMOUN, Jumblatt characterized the Chamoun regime as an "utter failure" and charged that "those in power look only after their personal interests" while "nepotism is rampant throughout the Administration". He talked of "innumerable" scandals within the Government and strongly attacked President Chamoun for refusing to allow the PSP to participate in the regime and for his failure to carry out the reforms promised in 1952. He concluded with an appeal to the Lebanese people to support the Socialists, who represent the only party likely to implement the [illegible] reforms".

One of the significant aspects of the press conference was that for the first time Jumblatt did not confine his criticism to the President and his close followers, but also attacked Prime Minister SOLH "that former friend who has deserted our camp" and strongly implied that Sami Bey shared the responsibility with the President for the "chaotic situation in which Lebanon finds itself".

Though it was reported that the Government had referred Jumblatt's statement to the Judicial authorities to decide whether it could be regarded as libel and had warned the press not to publish it, the PSP leader's remarks received considerable play in Beirut newspapers. The Government as such, however, took no official notice of Jumblatt's remarks, but the Minister of Public Works, Naim MOGHABGHAB, who is generally regarded as Kamal Bey's most bitter political enemy and whose presence in the Cabinet Jumblatt considers as a personal insult, took it upon himself to reply to Jumblatt's attacks. Holding his own press conference on June 26, Moghabghab refuted point by point Jumblatt's charges against the Solh Administration and the alleged scandals of the Chamoun regime, and referred to the PSP leader as a "selfish, self-centered and

CONFIDENTIAL

ACTION COPY — DEPARTMENT OF STATE

---

[1] - نقلاً عن الأرشيف الأميركي . F.O : 037 / 7037 / 0274

Page 2 of
Desp. No. 20 7/8/55
From Beirut

CONFIDENTIAL (Classification)

undependable" person "whose only ambition is to be Lebanon's dictator". Not to be outdone, Jumblatt held a second press conference on July 1 during which he referred to Moghabghab as "President Chamoun's mouthpiece" and promised to give more details in the near future on the "scandals" of the Chamoun regime.

COMMENT: While this lively exchange between Jumblatt and Moghabghab is not particularly significant in itself since these two political figures are often at each other's throats, there are indications that Jumblatt intends to follow up on his two press conferences and step up his attacks on the Chamoun regime through a series of articles to be published in the PSP weekly organ Al Anba. Jumblatt's intentions are not clear since in view of his present political isolation and the fact that the Chamoun-Solh team, while facing a number of minor difficulties, is still firmly in the saddle, he cannot reasonably hope at this time to repeat against Chamoun his successful 1952 campaign against the KHOURY regime. Jumblatt's actions, however, are seldom based on good political sense and the feeling of deep frustration which has permeated his thinking since he was eased out of the new regime, coupled with the bitter personal rivalry which exists between himself and President Chamoun, may lead him to reckless action in an effort to bring about the end of the present regime before Chamoun's term as President expires in 1958. In this connection, it is interesting to note that there have been contacts between the PSP and the friends of ex-President Bechara El-Khoury who are now grouped in the Constitutional Union Party. While it is doubtful that El-Khoury is considering at this time the possibility of reassuming the Presidency, a rapprochement between the PSP and the Khoury group would form a powerful nucleus of opposition which, with other elements dissatisfied with the present Administration, could become a serious threat to the Chamoun regime.

Donald R. Heath

Distribution:

Dept please pass to Paris, London, and Arab caps.

وثيقة رقم (٩)

برقية من السفارة الأميركية في بيروت إلى وزارة الخارجية الأميركية بتاريخ ١٨ تموز ١٩٥٥، تحت عنوان " الطائفية تعود مرة ثانية بوجهها البشع "[1]

AIR POUCH

FOREIGN SERVICE DESPATCH

FROM : AMEMBASSY, BEIRUT

TO : THE DEPARTMENT OF STATE, WASHINGTON. July 18, 1955

REF : Embassy Despatch No. 144, September 1, 1954.

SUBJECT: Confessionalism Rears Once Again Its Ugly Head.

As was to be expected, the current administrative and diplomatic personnel changes being carried out by Prime Minister SOLH threaten to revive once more the perennial problem of confessionalism in Lebanon. As the Department is aware, Cabinet posts, Parliamentary seats, and high administrative positions in Lebanon are divided among the various religious groups in accordance with their relative numerical strength. Since no official census has been taken in Lebanon for over 20 years, the repartition of positions is based on population estimates, which assume that a Christian majority still exists in Lebanon. Over the past few years, however, the various Moslem groups have increased their demands for a greater share of administrative posts. They claim, and Christians privately admit, that as a result of Christian emigration and the higher birthrate among Moslems, they now represent more than a majority of the population of Lebanon.

The present revival of this controversy was sparked by several messages sent to President CHAMOUN by members of the Moslem-Shiite community demanding that a greater share of government posts be allocated to the Shiites, and by a meeting of Shiite deputies under the chairmanship of the President of the Chamber of Deputies, Adel Bey OSSEIRAN, to examine the situation created by the Government's appointment of a Sunnite Moslem (Dr. Jamil ANOUTI) as Director General of the Ministry of Health, a post which has traditionally been held by a Shiite. It was followed on July 6 by a meeting of top Sunnite Moslem political leaders, including Prime Minister Sami Solh, and ex-Prime Ministers Hussein OUEINI, Saeb SALAM, and Abdulla YAFI, reportedly designed to restore peace between Sami Solh and Abdulla Yafi but at which the desirability of concerted action on the part of Sunnite politicians and notables to demand an "equitable and proportional" representation for Moslems in the Government and the Administration, was also discussed.

These activities on the part of Moslem leaders brought a prompt reaction from Sheikh Pierre GEMAYEL, leader of the Kataeb (Christian para-military organization) who acts as the self-appointed champion of Christian interests in Lebanon. In a long statement which was widely quoted in the Beirut press on July 11, Sheikh Pierre warned the Moslems, and especially the Sunnites, that their repeated demands for more governmental positions "may force the Christians

PROrahan:mo

ACTION COPY — DEPARTMENT OF STATE

CONFIDENTIAL FILE

---

[1] - نقلاً عن الأرشيف الأميركي . F.O : 037 / 7037 / 0274

Page 2 of

Desp. No. 34 7/18/55

From: Beirut

(Classification)

to present counter demands based on the fact that they contribute 80 per cent of the Lebanese budget". He added that continued attempts on the part of the Moslems "to deprive their Christian compatriots of their rights" may frighten the latter into opposing any form of increased cooperation with the rest of the Arab community "which is 95 per cent Moslem", and suggested that for the sake of the greater goal of Arab cooperation, and in order to calm Christian fears, the Moslems of Lebanon "should be willing, if necessary, to give up all government positions in favor of the Christians".

Though Pierre Gemayel's reaction was not as strongly worded as in previous such occasions, and while the present controversy is not likely to lead to confessional strife such as occurred last year during the "Chakar incident" (see Embassy despatch No. 79, August 6, 1954), the recurring dem for greater participation in the Administration of Lebanon which are increas ingly being voiced by the Moslems, suggest that a mutually acceptable soluti to the problem of confessionalism in government is not likely to be found in the foreseeable future. It is conceivable that the situation created by the awakening social and political consciousness of the Moslems of Lebanon and t increasingly militant and aggressive character of their organizations, coupl with the realization on the part of the Christians that they are fighting a losing battle as far as numerical strength is concerned, could lead to event civil strife, unless the new generation of Lebanese can be imbued with such tolerance and patriotic sentiment that administrative skill and professional competence can replace confessionalism as the bases for the allocation of governmental positions.

Donald R. Heath

Distribution:

Dept please pass to Paris, London, and Arab caps.

PROrahan:mo

ACTION COPY — DEPARTMENT OF STATE

وثيقة رقم (١٠)

برقية من السفارة الأميركية في بيروت إلى وزارة الخارجية الأميركية بتــاريخ ١٠- آب ١٩٥٥ ، أظهرت فيها نظرة الرئيس كميل شمعون إلى انجازات نظامه [1]

AIR POUCH — OFFICIAL USE ONLY (Security Classification)

FOREIGN SERVICE DESPATCH

783a.00/8-1055

FROM : AMEMBASSY, BEIRUT — 62

TO : THE DEPARTMENT OF STATE, WASHINGTON — August 10, 1955

REF : Embassy Despatch No. 80, August 10, 1955

Action: NEA-4

SUBJECT: President Chamoun Reviews Achievements of His Regime.

Ankara-1 Tel Aviv-1 Paris-1 London-1 Amman-1 Baghdad-1 Cairo Jidda-1

As he has each year since he became Chief of State, President CHAMOUN on August 6 delivered a speech on the occasion of the festivities of Our Lady of the Hill, patron saint of his native village of Deir El Kamar. This year, however, the President ignored the usual innocuous subjects which have characterized his previous speeches at Deir El Kamar and proceeded to review at length the social and economic achievements brought about by his regime since the overthrow of ex-President Bochara El-KHOURY.

After stating that "those in power....do not expect to be thanked for their achievements...and do not ask the demagogues in search of clients to stop their clamor or the professional pessimists to dissipate their false anxieties", the President declared that the Lebanese economy is more than healthy. Using statistics for the past three years, he reviewed the increase in the national income, the improvement of the balance of payments, the increase in Customs revenue, the strengthening of the Lebanese pound, etc., as well as various projects, such as the Litani River development and the improvement of the highway network, which have been planned and are being implemented by his regime and "will be vital elements in the country's overall progress".

The speech, a sort of "State of the Union message", was apparently an attempt on the part of the President to defend his regime against the attacks and criticisms which are being voiced increasingly by opposition leaders or published in the press. However, with the press in a critical mood as a result of the reported resignation of General CHEHAB (see despatch under reference), the Deir El Kamar speech did not have the effect which President Chamoun obviously hoped it would and in fact proved to be counter productive. It was badly received by the Beirut press which generally took the view that economic prosperity had been achieved by private Lebanese initiative not because but in spite of the regime's policies. Opposition leaders, ignoring the fact that they have consistently held President Chamoun responsible for the shortcomings of the various governments which have

PHGraham:mo

OFFICIAL USE ONLY

ACTION COPY — DEPARTMENT OF STATE

This Document Must Be Returned to RM/R Central Files — 783A.00/8-1055

FILED

---

[1] - نقلاً عن الأرشيف الأميركي . F.O : 037 / 7037 / 0274

وثيقة رقم (١١)

برقية سرية من السفارة الأميركية في بيروت إلى وزارة الخارجية الأميركية بتــاريخ ٢٣ آب ١٩٥٥ ، أظهرت فيها المحاولات التي قامت بها المعارضة للاستفادة مــن حادث فؤاد شهاب [1]

AIR POUCH — CONFIDENTIAL (Security Classification)

FOREIGN SERVICE DESPATCH

783a.00/8-2355

FROM : AMEMBASSY, BEIRUT — 98

TO : THE DEPARTMENT OF STATE, WASHINGTON. — August 23, 1955

REF : Embassy Despatch No. 80, August 10, 1955.

Action: NEA-4

SUBJECT: Opposition Attempts to Exploit Chehab Incident.

Cairo-1, Damascus-1 Baghdad-1, Amman-1 Tripoli-1 Jidda-1

Over the past few months, Kamal JUMBLATT and his Progressive Socialist Party, as well as the Kataeb and other elements dissatisfied with the CHAMOUN regime have intensified their attacks against President Chamoun with some measure of success. The press is becoming increasingly critical of the President, and the recent inclusion in the SOLH Cabinet of Hamid FRANGIE and Pierre EDDE, both of whom are known for their opposition to President Chamoun, was widely acclaimed in political circles and in the press and has been generally regarded as a victory for the opposition.

In its efforts to undermine the Chamoun regime, however, the opposition has been handicapped by its failure to attract a powerful and respected Maronite personality who could eventually replace President Chamoun. Though Hamid Frangie, who lost the Presidential elections to Chamoun by the narrowest of margins in 1952, has the proper qualifications, he has a tendency to play an independent game and appears to be quite willing to wait until 1958 when a new President would normally be elected. Jumblatt, however, appears to be determined to bring about the downfall of the Chamoun regime before 1958, and has even attempted to enlist the support of Bechara El-KHOURY (Embassy Despatch No. 20, July 8, 1955) though it is doubtful that the ex-President is considering at this time the possibility of reassuming the Presidency.

In the circumstances, it is not surprising that opposition leaders saw in rumored differences between General CHEHAB and President Chamoun and in the reported resignation of the General a unique opportunity to obtain the Army's support against the President while at the same time placing Chehab, who is a Maronite and would be likely to attract wide popular support, at the head of their movements. After conferring with Sheikh Pierre GEMAYEL, leader of the Kataeb, Kamal Jumblatt proceeded on August 4 to call several meetings of opposition leaders at the PSP headquarters to discuss the possibility of enlisting the support of General Chehab. The General was later reported to have received in his mountain residence several leaders of the opposition, including Jumblatt, Deputy Joseph CHADER of the Kataeb, ex-Prime Minister Hussein OUEINI of the National Congress of Lebanese parties, Adnan HAKIM of the Najjade, as well as Hamid Frangie and the Eddes.

PHGraham:mo

CONFIDENTIAL

ACTION COPY — DEPARTMENT OF STATE

783A.00/8-2355

CONFIDENTIAL FILE

FILED

---

[1] - نقلاً عن الأرشيف الأميركي . F.O : 037 / 7037 / 0274

Page 2 of
Desp. No. 98 8/23/55
From Beirut

CONFIDENTIAL
(Classification)

Page ____ of
Encl. No. ____
Desp. No. ____
From ____

Transmitted herewith is a memorandum of conversation between a member of
my staff and Nassim MAJDALANI, one of Jumblatt's top advisers, in which the
PSP's intentions to exploit the Chehab resignation are described in some detail
and provide an interesting illustration of Jumblatt's determination to bring
about the downfall of the Chamoun regime. Since the above conversation took
place, the question of General Chehab's resignation has been temporarily settled
following a meeting between the President, the General, and several members of
the Cabinet at which Chehab reportedly received assurances that his proposals
for the tribes of the Hermel would be implemented.

PSP leaders regard this new development as only a temporary setback for
their plans and claim that deep differences still remain between General Chehab
and President Chamoun. They have been encouraged by the unfavorable reception
which was generally given by the press to the President's August 6 speech at
Deir El Kamar (Embassy Despatch No. 82, August 10, 1955) and are receiving
valuable assistance from Pierre Gemayel who issued a statement on August 16
denouncing the regime's "tolerance, if not encouragement" of PPS (Parti Popu-
laire Syrien) activities in Lebanon. With the recent formation of a Parlia-
mentary investigating committee composed of Jumblatt, Bashir AWAR, and Adib
FERZLI (all members of the opposition) with Jumblatt as chairman, to investigate
the charges of corruption in Government made by Deputy Emile BOUSTANI during
the Parliamentary session of July 19 (Embassy Despatch No. 40, July 21, 1955),
the opposition has acquired an ideal platform from which it will attempt to
bring discredit on the Chamoun regime. The committee has decided that its
records will be made public, and PSP leaders claim that the charges of corruption
which will be aired before the committee will be far more serious than those
made in 1952 against the Khoury regime.

COMMENT: In any attempt on the part of the opposition to force the resig-
nation of President Chamoun the attitude of General Chehab will be, of course,
an important factor. The General, who was offered and turned down the Presidency
in 1952, has always maintained that the Army must remain outside of politics so
that it will act as a stabilizing force and, as a last resort, be able effectively
to maintain order in an emergency. The Embassy has no reason to believe that
the General has suddenly changed his mind in this respect or that he regards the
present political situation in Lebanon to be so chaotic as to require the inter-
vention of the Army.

Even without the active support of General Chehab, however, it is conceivable
that the opposition could within a short period of time create the sort of
psychological atmosphere out of which a second Inkilab (coup d'etat) could develop.
Public and press reactions to the Deir El Kamar speech and to the Chehab incident
indicate that President Chamoun's political fences are in need of urgent repair.
So far there has been little coordination between the various political groups
which, for one reason or another, are opposed to the Chamoun regime, but Jumblatt
is actively seeking the formation of a unified movement of opposition along the
lines of the 1952 "National Socialist Front" and has reportedly reached an under-
standing with Pierre Gemayel for the cooperation of the PSP and Kataeb in their

Page 3 of
Desp. No. 98 8/23/55
From Beirut

CONFIDENTIAL
(Classification)

Page ____ of
Encl. No. ____
Desp. No. ____
From ____

campaign against President Chamoun. These developments are somewhat reminiscent
of the events in 1952 which led to the downfall of the Khoury regime and even
if there should be little substance to the charges of scandals and corruption
presently being investigated by Jumblatt and his committee, the publicity is
bound to hurt the President and to strengthen the position of his opponents.

Donald R. Heath

Enclosure:

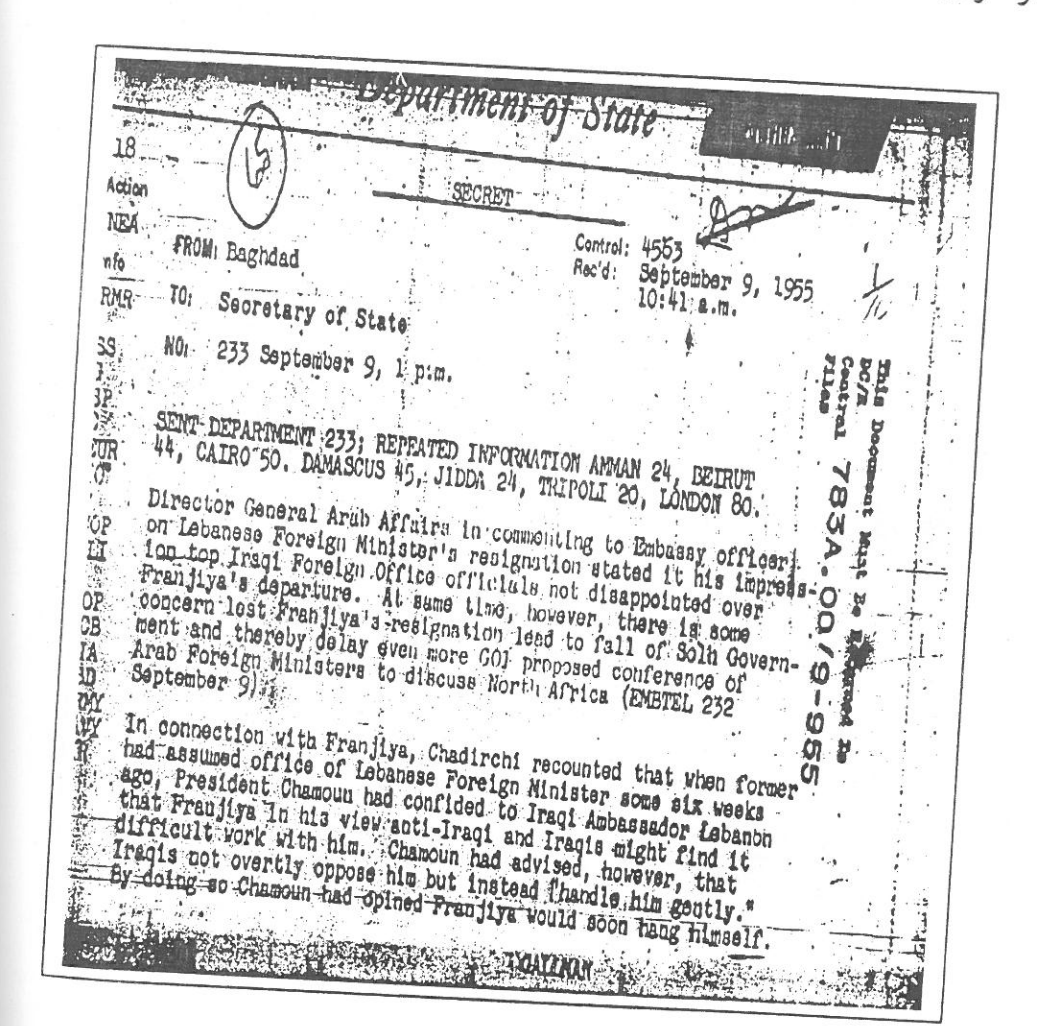
Memorandum of Conversation
with Nassim Majdalani.

Distribution:

please pass to Ankara,
[illegible]

وثيقة رقم (١٢)

برقية سرية من بغداد إلى وزير الخارجية الأميركية بتاريخ ٩ أيلول ١٩٥٥ حـــول استقالة وزير خارجية لبنان حميد فرنجيـــة وانعكاســـها علـــى الأوضـــاع داخليـــاً وخارجياً (١)



Department of State

SECRET

18
Action
NEA
Info
RMR

FROM: Baghdad
TO: Secretary of State
NO: 233 September 9, 1 p.m.

Control: 4553
Rec'd: September 9, 1955
10:41 a.m.

SENT DEPARTMENT 233; REPEATED INFORMATION AMMAN 24, BEIRUT 44, CAIRO 50. DAMASCUS 45, JIDDA 24, TRIPOLI 20, LONDON 80.

Director General Arab Affairs in commenting to Embassy officer on Lebanese Foreign Minister's resignation stated it his impression top Iraqi Foreign Office officials not disappointed over Franjiya's departure. At same time, however, there is some concern lest Franjiya's resignation lead to fall of Solh Government and thereby delay even more GOI proposed conference of Arab Foreign Ministers to discuss North Africa (EMBTEL 232 September 9).

In connection with Franjiya, Chadirchi recounted that when former had assumed office of Lebanese Foreign Minister some six weeks ago, President Chamoun had confided to Iraqi Ambassador Lebanon that Franjiya in his view anti-Iraqi and Iraqis might find it difficult work with him. Chamoun had advised, however, that Iraqis not overtly oppose him but instead "handle him gently." By doing so Chamoun had opined Franjiya would soon hang himself.

This Document Must Be Returned to DC/R Central Files

783A.00/9-955

---

١ - نقلاً عن الأرشيف الأميركي . F.O : 037 / 7037 / 0274

وثيقة رقم (١٣)

برقية من بيروت إلى وزير الخارجية الأميركية تاريخ ١٩ تشـــرين الأول ١٩٥٥، أوضحت فيها ازدياد حدة المعارضة ضد الرئيس شمعون ، منذ استقالة حكومة سامي الصلح (١)

TELEGRAM Department of State

ACTION COPY

TOP SECRET

CORRECTED PAGE ONE
10/19/55

28
Action
NEA
Info
RMR
SS
G
SP
C

FROM: Beirut
TO: Secretary of State
NO: 442, October 17, 5 p.m.

Control: 8669
Rec'd: October 18, 1955
5:34 a.m.

Opposition President Chamoun has been increasing over period past three months. Since resignation Solh Government various elements consolidating attempting win new supporters. They now include among others Frangie, Yafi, Eddes, Jumblatt. Solh thus far is persistently refusing join this group and is solidly behind Chamoun.

Becharael Khoury appears to be principal candidate opposition group although General Chehab and Frangie also mentioned.

Indications have come to Embassy that El Khoury group seeking US blessing for change in government. Have of course scrupulously refused give any answer such inquiries.

Embassy considered judgment is that Chamoun is best possible President for Lebanon at present state in history and his continuation in office clearly in US interest. Regardless promises El Khoury making of "reformed" regime, Embassy questions whether his return would be beneficial to Lebanon or to Lebanon-US relations. His ties Saudis Syrians do not augur well in present context area situation. Besides, change in President at mid-term, however, bloodlessly accomplished, would evidence needlessly disruptive instability and represent setback orderly constitutional development.

Sami Solh has informed Embassy officer next few weeks may be critical period. He states President intends dissolve Parliament after passage budget and new electoral law, at which time Solh will be asked form new government.

Solh states [illegible] is weak, incompetent and basically not friendly to US. His decisions will be determined purely on basis his own political position. Solh on other hand has enough influence (controls Beirut mob) give him courage in making decisions. Believe has best interests country at heart, has constructive views on foreign policy and is pro-American. Our conclusion is that Chamoun-Solh, whatever their shortcomings, form best team insofar US interests concerned.

TOP SECRET

783A.00/10-1755

REPRODUCTION FROM THIS COPY, IF CLASSIFIED, IS PROHIBITED

---

١ - نقلاً عن الأرشيف الأميركي . F.O : 037 / 7037 / 0274

وثيقة رقم (١٤)

برقية من السفارة الأميركية في بيروت إلى وزارة الخارجية الأميركيـــة بتـــاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٥ ، تناولت مشروع قانون انتخابي جديد وإيجابياته خاصة علـى صعيد ازدياد التمثيل البرلماني اللبناني بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٥ [1]

FOREIGN SERVICE DESPATCH

FROM: AMEMBASSY, BEIRUT — 783A.00/11-1855

TO: THE DEPARTMENT OF STATE, WASHINGTON. — 200 — DESP. NO.

REF — November 18, 1955

For Dept. Use Only	ACTION	DEPT.
4	NEA-4	CAIRO-1 JIDDA-1 BAGHDAD-1 DAMASCUS-1
	REC'D	INFO / OTHER
2	11-25	RA/IR-3 OLI-6 EUR-5 IO-4 PARIS-1
		CIA-7 USIA-4

SUBJECT: Electoral Reforms.

No sooner had the CHEHAB Cabinet promulgated at the end of 1952 the decree law establishing a Parliament of 44 deputies than proposals for the revision of the electoral law became once more a favorite subject of discussion in political circles and in the press of Beirut. During the past three years the Lebanese public has been presented with a wide variety of schemes all based, of course, on the principle of confessional representation. Some of these proposals have advocated the creation of a Senate of 22 members to be either appointed or elected; others have urged that Parliamentary representation be increased to 66, 77, or 88 deputies. The latest plan, advocated by Kamal JUMBLATT's Progressive Socialist Party and by ex-Prime Minister Hussein OUEINI's National Congress of Lebanese Parties (see Embassy despatch No. 538, March 16, 1955) would increase the number of deputies to 121. Adding to the confusion are the demands of various Moslem groups for a percentage increase in the number of Moslem deputies, demands to which Christian leaders are bitterly opposed.

Widespread dissatisfaction over the performance of the present Parliament, the demi-Parlement as it is called in the French-language press, has finally convinced the Government that electoral reforms are in order and the Ministry of Interior has been engaged for some time in drafting a new electoral law. Press reports and Government sources indicate that this new law will propose raising the number of deputies to 88 by doubling the representation of each religious group except for the Greek Orthodox representation which would be increased from 5 to 9, the minorities which would continue to have only one deputy, and the Armenian Catholics and the Protestants who were previously included in the "minorities" and would now be entitled to one deputy each.

Fuad Bey GHOSN, the Minister of Justice, who is presently studying this project, has informed the Embassy that the draft bill will shortly be considered in the Council of Ministers and is likely to be approved for submission to the Parliament. The main difficulty is that public dissatisfaction with the present Parliament has led to increasingly vocal demands for new elections and though most deputies are believed to favor the proposed electoral law, they may be reluctant, since their mandates would not normally expire until the summer of 1957, to approve a plan which could be used as an excuse for dissolving the Parliament and calling for

PRGraham:mo

OFFICIAL USE ONLY

ACTION COPY — DEPARTMENT OF STATE

FILED DEC 8 1955

---

[1] - نقلاً عن الأرشيف الأميركي . F.O : 037 / 7037 / 0274

Page 2 of
Desp. No. 200 11/18/55.
From Beirut

OFFICIAL USE ONLY
(Classification)

Page ___ of ___
Encl. No. ___
Desp. No. ___
From ___

new elections on the basis of the new law. Since no one is seriously considering calling for new elections based on the present electoral law, Fuad Bey believes that the deputies will eventually agree to the new law but with the stipulation that it become operative only when the mandate of the present Parliament has expired.

John K. Emmerson
Charge d'Affaires a.i.

Distribution:

Dept please pass to Paris, London, and Arab caps.

وثيقة رقم (١٥)

بيان « حزب الشباب القومي العربي » بتاريخ ١٥ آب ١٩٥٦ الذي تناول مطالبة الشعب اللبناني بضرورة مواصلة التحرر من الغرب واسرائيل [1]

تأميم القناة مسمار آخر في نعش « إسرائيل »

... لماذا لا يؤمم المسؤولون جميع شركات النفط ؟؟! الشعب بانتظار القرار الحاسم ... تأميم القناة نصر للشعب العربي في معركته مع اليهود ...

أيها الشعب

هل تذكر ١٨٨٢ حين بدأ الاحتلال الانجليزي لمصر بعد معارك عسكرية عنيفة بين القوى الشعبية العربية بقيادة عرابي وبين جيوش الاحتلال ؟؟ وهل تذكر « دنشواي » ١٩١٦ حين نكل المستعمرون بأبناء الشعب العزل ؟؟ وهل تذكر اتفاقية «سايكس بيكو » ؟؟ وهل تذكر : « إن حكومة الجلالة البريطانية ستنظر بعين العطف بقضية إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ..» انه نص وعد بلفور المشؤوم . وثيقة الاتفاق الأبدي بين المستعمر واليهود .. وثيقة الغدر والخيانة الوحشية . اتفقوا على سلبنا فلسطين وكأنها سلعة ابتاعوها وباعوها !!! وهل تذكر ثورة العراق سنة ١٩٤١ حين تدخلت الجيوش الإنجليزية وعلى رأسها الوصي وتحت اسم حماية العرش – لسحق ثورة الشعب ؟؟ وكذلك حوادث ١٩٤٧ و ١٩٤٨ حين نكبت الامة العربية بفلسطين ؟؟ هكذا تاريخنا مع طغاة الغرب .. سلسلة متكاملة من المؤامرات والمشاريع الهدامة الاستعمارية.

أيها الشعب

وطننا ذو رقعة جغرافية واسعة وموقع « استراتيجي » هام للغاية .. وشواطئه المائية والبحرية تعتبر من أهم النقاط الحساسة في العالم .. ووطننا نقطة التقاء الشرق والغرب .. وهو يحتوي على مختلف الموارد والثروات الطبيعية الممتازة بما فيها النفط .. والقوى الاستعمارية قد ادركت هذه الحقيقة ووعتها..

١ – نقلاً عن أرشيف الجامعة الأميركية في بيروت . مكتبة يافث . Tag : 30097

وعملت على نشر نفوذها في مختلف ربوع وطننا العربي وهي ستستميت في مقاتلة العرب محافظة على نفوذها هذا .. ولن تستسلم أو تتخاذل أو تتراجع بهذه السهولة.

ايها الشعب

معركتنا مع الغرب لا بد منها . نريد الوحدة لأنها الوضع الطبيعي للامة العربية ، والاستعمار يريد التجزئة لأن بها بقاء نفوذه ومصالحه.. نريد التحرر . ويريد الغرب لنا الاستعمار والاستغلال .. نريد الثأر من اليهود، ويريد الغرب أن يبقي « إسرائيل » فمعركتنا واحدة .. لا بد ان نخوضها وسنخوضها لاننا آمنا بعروبتنا .. آمنا بحقنا بالحياة الكريمة .. آمنا بالوحدة .. وآمنا بقدرتنا على الإرادة والكفاح والنصر .

ايها الشعب

انتصارنا في هذه المعركة بدء لانتصار اكبر في معركتنا مع اليهود . معركة القضاء على « إسرائيل » .. معركة تطهير الوطن من الغزاة .. معركة الثأر ..

ايها الشعب

اننا والنصر على موعد . لا بد ان نكافح ، ونناضل، ونقاتل .. ولا بد ان ننتصر ، ونسموا، لاننا بجانب الحق .. لاننا اقوياء. إلا ان النصر لا يأتي عفواً بل عن طريق تجنيد كل ذرة من امكانياتنا نفطنا العربي عماد الحياة الاقتصادية والعسكرية للغرب .. ولا بد ان نجند هذا السلاح في وجه الطغاة فلماذا لا نؤمم النفط ؟؟ ونطرد شركات الاستعمار ؟؟ اننا نريد ذلك .. وسنسحق كل متخاذل مساوم خانع ..

عاش نضال الشعب العربي في سبيل الوحدة والتحرر والثأر

بيروت ١٥ آب ١٩٥٦

وثيقة رقم (١٦)

نشرة « مجلس الطلبة في لبنان » التي تضمنت دعوة الشعب العربي للتظاهر والاضراب العام في ١٦ آب ١٩٥٦ لدعم خطوة مصر الجريئة والتعبئة من أجل القضاء على المؤامرات الأجنبية [1]

بيان مجلس الطلبة

معالجة قضية القنال بمستوى عربي ثوري
تصفية للاستعمار

ايها الشعب العربي :

لم تتهيأ للعرب قاطبة مناسبة يتقابلون فيها والغرب الاستعماري وجهاً لوجه كهذه المناسبة. فهذه المعركة، معركة القنال، هي أصدق مناسبة لتوضيح وتجسيد هذه الحقيقة البسيطة: وهي فيما إذا كانت المكعالجة الثورية لقضايا العرب الأساسية قادرة على تحطيم مؤامرات الاستعمار وألاعيبه وحصر مجالات نشاطه ام لا. وهي بالتالي مقارنة بين اسلوبين في العمل : أسلوب الفئات المتخاذلة الضعيفة التي لا ترى في الغرب إلا قدراً يجب مماشاته دون ملاقاته واسلوب الشعب العربي الذي كان ولا يزال يطالب بخطوات جريئة ثورية لمواجهة الغرب وربيبته الصهيونية.

إن معركة هذه طبيعتها نعتبرها نقطة انطلاق جديدة تقفز بالقضية القومية سنين عديدة إلى الامام، فتختصر الزمن وتهيئ الجو لانطلاقات جديدة، مماثلة لا في ميدان السياسة فقط وانما في ميدان الاقتصاد ايضا يوم تعود الثروات، جميع هذه الثروات وعلى رأسها هذا السيل المتدفق من البترول، إلى الشعب العربي يستعملها في بناء مستقبله ودعم تحرره.

وان معركة هذه طبيعتها، يجتمع الغرب فيها على صعيد واحد وبصورة استفزازية مكشوفة تعبّر عن مدى الوهن الذي أصاب قواه وامكانياته، لتقتضي ايضا رفعها إلى المستوى العربي بكل ما تحمله هذه الكلمة من ثورية وبذل وتضحية بحيث تصبح ارض المعركة ارض الوطن العربي كله وجنودها ابناء الشعب العربي جميعهم، ووقودها كل امكانيات العرب من المحيط الاطلسي إلى الخليج العربي. فعلى شعب

١ - نقلاً عن أرشيف الجامعة الاميركية في بيروت ، مكتبة يافث . Tag : 111032

العرب ان يطمس معالم كل مؤامرة قد يهيؤها احد الحكام العرب من الذين باعوا ضمائرهم للشيطان وساروا في ركاب الغرب لطعن هذه الحركة أو تجميد آثارها التقدمية.

ايها الشعب العربي في لبنان

ان مجلس الطلبة، معبراً عن نداءات ضمائر الالوف من طلبة لبنان، ليهيب بك ان تشارك بقية اخوانك في وطن العرب سخطهم على عقد مؤتمر لندن الاستعماري الاستفزازي ودعمهم للخطوة التحررية التي خطتها مصر الثورة، وذلك باعلان الإضراب العام يوم ١٦ آب ١٩٥٦ والمشاركة في المظاهرة التي ستنظمها جميع الهيئات الشعبية في لبنان في نفس اليوم.

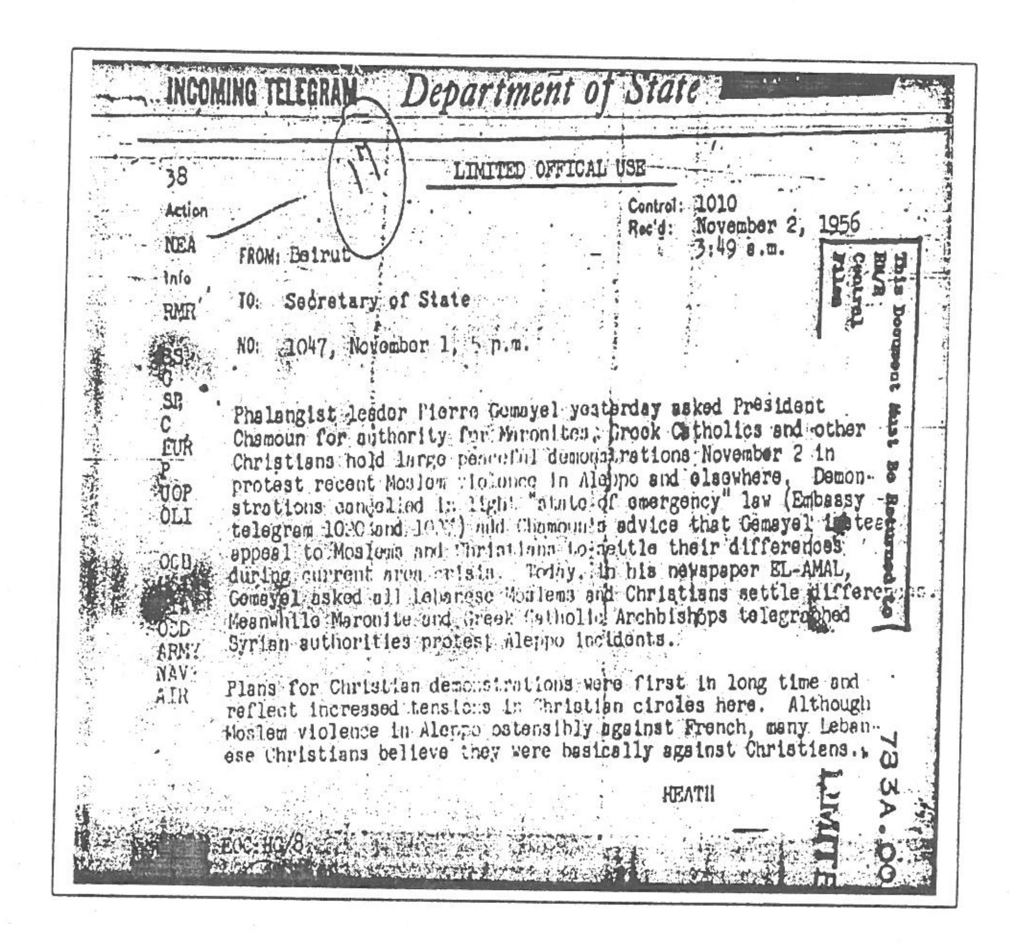
وهو يهيب بك ايضاً التعاون معه لاقرار التعبئة العامة في لبنان على غرار بقية الدول العربية الاخرى المتحررة وتجنيد جميع ابناء لبنان وتدريبهم على حمل السلاح لليوم الموعود، يوم تصفية الاستعمار الغربي في كل بقاع الوطن العربي والاجهاز على جميع مصالحه الاخرى.

عاش نضال الشعب العربي من اجل تأميم القنال والبترول وجميع المصالح الاستعمارية الاخرى.

مجلس الطلبة في لبنان

وثيقة رقم (١٧)

برقية من بيروت إلى وزير الخارجية الأميركية بتاريخ ٢ تشرين الثاني ١٩٥٦، تناولت مخطط "حزب الكتائب" من اجل الاعداد للمظاهرة احتجاجاً على أعمال العنف التي حدثت في المناطق السورية [1]



INCOMING TELEGRAM Department of State

LIMITED OFFICAL USE

38
Action
NEA
Info
RMR
SS
G
SP
C
EUR
P
UOP
OLI
OCB
OCD
ARMY
NAVY
AIR

Control: 1010
Rec'd: November 2, 1956
3:49 a.m.

This Document Must Be Returned to RM/R Central Files

FROM: Beirut

TO: Secretary of State

NO: 1047, November 1, 5 p.m.

Phalangist leader Pierre Gemayel yesterday asked President Chamoun for authority for Maronites, Greek Catholics and other Christians hold large peaceful demonstrations November 2 in protest recent Moslem violence in Aleppo and elsewhere. Demonstrations cancelled in light "state of emergency" law (Embassy telegram 1030 and 1037) and Chamoun's advice that Gemayel instead appeal to Moslems and Christians to settle their differences during current area crisis. Today, in his newspaper EL-AMAL, Gemayel asked all Lebanese Moslems and Christians settle differences. Meanwhile Maronite and Greek Catholic Archbishops telegraphed Syrian authorities protest Aleppo incidents.

Plans for Christian demonstrations were first in long time and reflect increased tensions in Christian circles here. Although Moslem violence in Aleppo ostensibly against French, many Lebanese Christians believe they were basically against Christians.

HEATH

783A.00

---

١ - نقلاً عن الأرشيف الأميركي . F.O : 037 / 7037 / 0274

وثيقة رقم (١٨)

بيان لعمدة الاذاعة في « الحزب القومي السوري الاجتماعي » بتاريخ ٦ تشرين الثاني ١٩٥٦ حول عدم الانجرار لدعوات للدول الكبرى [1]

الحزب السوري القومي الاجتماعي
عمدة الاذاعة

إلى جميع المسؤولين الاذاعيين

تعميم عدد 25/2

حضرة الرفقاء المسؤولين المحترمين ،

تحية سورية قومية اجتماعية، تضع عمدة الاذاعة هذه النقاط امامكم لاستيعابها والتوجه بها إلى المواطنين في هذا الظرف الذي تجتازه امتنا والعالم العربي لتركيز وجهة النظر القومية الاجتماعية وتثبيت نظرتها الصائبة إلى الامور وليكن التوجه ايجابيا بقصد بث الوعي اكثر منه سلبيا يدور على محور الاستشارات الطارئة:

١ - ان تأميم القناة وما تبعه من احداث قد ادخل قطاعنا عمليا في الصراع العالمي العنيف بين المعسكرين الاستعماريين في تنازعهما على ثروة هذا القطاع البترولية وممراته الاستراتيجية. ان الاستعمار الغربي يريد الاحتفاظ بما لديه من نفوذ في هذا القطاع بينما يسعى الاستعمار الشرقي السوفياتي الذي وضع استعماره في المجر وبولونيا، عن طريق التدخل بحجة حماية المعتدى عليهم، ان يركز رؤوس جسور له تمهيداً للتوسع الذي يطمح فيه. ان المعركة بين المعسكرين الاستعماريين التوسعيين قد احتدمت في قطاعنا ولذلك بات واجبا مواجهة الامور الأساسية التالية:

2 - ان مصر تواجه هذه المعركة بقيادة موحدة بينما يواجه شعبنا في الهلال السوري الخصيب المعركة مشتت القوى في دويلات غير متماسكة. ان الحرب العالمية الاولى قد اسفرت عن اتفاقية سايكس - بيكو المجرمة وعن وعد بلفور الجاني لانه لم يكن لشعبنا قيادة موحدة تنطق باسمه ولان شعبنا لم يكن متماسكا في صراع من اجل قضية قومية

---

١ - نقلاً عن ارشيف الجامعة الاميركية في بيروت ، مكتبة يافث . Tag : 111032

واضحة. وان الحرب العالمية الثانية قد تمخضت عن قيام دولة لليهود على جزء من ارضنا مغتصب لم تحل دون ذلك جامعة الدول العربية ولا سائر المؤسسات الدولية الامية. واننا اليوم نواجه احتدام الصراع العالمي العنيف في قطاعنا دون ان يكون لكياناتنا وحدة اتجاه ووحدة هدف ووحدة قيادة تمكنها ان تفرض باسم امتنا الشروط القومية المستوحاة مكن مصلحة الامة وحدها. من هنا ان الحركة القومية الاجتماعية تمثل في الشعب القوة الوحيدة الممثلة للامة في تراص صفها وفي وضوح اهدافها القومية.

٣ - ان التحذير الذي ارسلته الحركة القومية الاجتماعية، ان " فلسطين اولا " وان سحق " إسرائيل" هو الواجب الاساسي للعراك في هذا القطاع؛ ان هذا التحذير الذي انصبت ضده موجة دعاوة سياسية غوغائية تقول بانه غير وارد في معركة التأميم ، قد برهنت الأيام والتجارب والاحداث الاخيرة مقدار صوابيته وصحته. قد كانت " إسرائيل" اداة فاعلة في المؤامرة الاستعمارية على مصر و لم يقتصر خطرها على الامة السورية بل تعداه إلى مصر بالذات في معركة القناة. لهذا فقد كان الاهتمام بموضوع فلسطين والخطر اليهودي اساسياً وضرورياً حتى لمعركة القناة بالذات و لم يكن يجوز تقديم اية مسألة هلى هذه المسألة.

٤ - لقد اعلن بيان الحزب السياسي المذاع في اذار 1955 وجوب تقرير موقف واضح من المعسكرات الدولية المتعاركة يضمن لامتنا بوضوح حقوقها القومية. وقد ابان بيان الحزب منذ ذلك الحين ان علينا اما ان نضع شروطاً قومية واضحة نتقدم بها من الغرب وبذلك شجب الحلف التركي العراقي لانه لم يتضمن هذه الشروط القومية ، أو ان نواجه الغرب بعراك مسلح ندرس وسائله ونخطط له. يومها كانت الدعوة إلى الحياد بين المعسكرين وتجنب اتخاذ موقف هي التي تسيطر في مصر والشام وغيرها من دول العالم العربي. لقد ظهر جليا انه الان لم يعد بالامكان تجنب العراك العالمي بسياسة النعامة التي تدفن رأسها بالرمل إذ ان المعسكرين الاستعماريين لن يوفر هذا القطاع حتى لو اعلنت شعوبه حيادها وانعزالها. واصبحت اليوم المواقف تفرض على شعوب القطاع بعد ان كان بالامكان ان تفرض هذه الشعوب مواقفها على العالم قبل اندلاع شرارات الصراع العنيف في هذا القطاع.

٥- اننا نؤيد مصر في عراكها من اجل حريتها تأييدا تاما نستوحيه من غاية الحزب وخطته التي تعلن السعي لقيام جبهة عربية تقف سدا قويا في وجه الاستعمار. إلا اننا نهيب بابناء امتنا ان يدركوا ان معركة وطننا القومي لا مجال فيها للاتكالية، وان عبرة معركة مصر الاخيرة خير امثولة للجميع و لم يعتمدوا ويتكلوا على أي تأييد إلا بعد ان ركزوا هم قوتهم.

٦- عدم الانجرار لاي من الدعاوات التي تبثها الدول الاستعمارية الكبرى لان هذه الدول قد اثبتت انها تعمل وفق مصالحها الاستعمارية فقط دون أي اعتبار لمصلحتنا القومية ما لم نكن نحن اقوياء وقادرين.

٧- ان رصيد معركة القناة كما يبدو هي اقتطاع غزة من ارضنا للمساومة على عقد صلح مع إسرائيل وهذا ما تسعى إليه الدول الكبرى. وهذا ما نرفضه بشدة لانه لا يجوز ان نقبل باعتراف حقوقي بدولة مغتصبة لارضنا. كما انه لا يجوز التنازل عن حقنا القومي في أي شبر من ارضنا مهما كانت الظروف. ان موقفنا واضح في هذا الموضوع فلننبه المواطنين إلى اخطار السياسات التي تفرض على امتنا كوارث جديدة دون أي اعتبار لمصلحة امتنا وسلامة ارضها.

هذا واسلموا للحق والجهاد

ولتحي سورية وليحي سعادة

المركز في ٦ تشرين الثاني ١٩٥٦ — عمدة الاذاعة

وثيقة رقم (١٩)

برقية من بيروت إلى وزير الخارجية الأميركية بتاريخ ٢٤ تشـــرين الثــاني ١٩٥٦ حول ظهور توتر على الصعيد الرسمي على أثر وجود مخبأ للأسلحة في ثانوية صـــور الاسلامية [١]

Control: 16419
Rec'd: November 24, 1956
2:48 am

FROM: Beirut

TO: Secretary of State

NO: 1331, November 23, 9 pm

This Document Must Be Returned to RM/R Central Files

783A.00/11-2356

SENT DEPARTMENT 1331, REPEATED AMMAN 120, BAGHDAD 127, CAIRO 157, DAMASCUS 187, JIDDA 46, LONDON 156.

Reference: . Embassy Telegram 1306.

I saw President Chamoun today and complained of Lebanese censorship of American correspondents stories re recent bomb explosions in Lebanon and discovery their Egyptian authorship. Said as result American papers were printing news from Damascus which gave highly distorted picture showing state of disorder and demonstrations against government in Beirut. Chamoun said government could not allow stories of actions Egyptian Military Attaches being behind bomb explosions until investigation completed. I argued they already had information beyond peradventure of doubt. He admitted this but said they were going keep censorship on for another 48 hours.

President said in order not add to difficulty with Egypt they might permit acting Military Attache and commercial counselor depart quietly without being publicly declared personae non gratae. President said last 36 hours discovered another cache of weapons explosives in quarters 6 Egyptian instructors at Tyre Moslem College.

HEATH

HBS

Confidential

---

[١] - نقلاً عن الأرشيف الأميركي . F.O : 037 / 7037 / 0274

وثيقة رقم (٢٠)

منشور عن مشروع صلح مع اسرائيل تباركه الولايات المتحدة الاميركية ووزيـــر خارجية لبنان شارل مالك في مطلع عام ١٩٥٧ [١]



مشروع صلح مع اسرائيل تباركه واشنطن

هذه هي السياسة التي وضعها شارل مالــك
وتحاول الدولة فرضها بالقــوة

ولهذه الاسباب يعملون لعزل لبنان عن العرب

نشرت مجلة «المراقب اليهودي» الصادرة في لندن والتي يحررها الداعية الصهيوني الاكبر «جون كمشي» ، الذي اجيز له دخول لبنان ، والذي طرد من البلاد بعد احتجاج الطائفة والصحافة ... نشرت مجلة «المراقب اليهودي» هذه صورة شارل مالك ومشروعه للصلح مع اسرائيل ، وان الرأي العام اللبناني بالزنكوغراف ما نشرته وقالته المجلة الصهيونية .

هذه ما نشرته مجلة «المراقب اليهودي» وهذه ترجمته الحرفية :

مجلة المراقب اليهودي والشرق الاوسط

المحرر : جون كمشي

مركز التحرير : ١٢٩ سالزبري - لندن ٠٩ س ت ٤ شارع فلت ٣٣٤٩

مشروع مالك :

يتركز الاهتمام بصورة خاصة على مشروع تسوية اسرائيلية - عربية يدافع عنها شارل مالك وزير الخارجية اللبنانية الجديد ، وتؤكد التقارير الواردة من بيروت ان هذا المشروع قد حصل على بركة الولايات المتحدة الاميركية الكاملة لان مالك هو اكثر سياسي الشرق الاوسط حظوة لدى وزارة الخارجية الاميركية .

* * *

تحت الصورة : وزير خارجية لبنان الغربي الجديد شارل مالك

Lebanon's new pro-Western Foreign Minister, Charles Malik.

JEWISH OBSERVER AND MIDDLE EAST REVIEW

Malik's plan: Attention is particularly focussed on the plan for an Israel-Arab settlement which the new Lebanese Foreign Minister, Charles Malik, is advocating. It has, according to Beirut reports, full U.S. blessing, for Malik is probably the most popular Middle East statesman with the State Department ...

---

[١] - نقلاً عن ارشيف الجامعة الاميركية في بيروت ، مكتبة يافث . Tag : 30097

بيان « الشباب القومي العربي » بتاريخ ١١ شباط ١٩٥٧ تناول إيضاح للشعب العربي عن الأسباب التي تدعو إلى رفض مشروع " إيزنهاور " [١]

ايها الشعب العربي
مشروع ايزنهاور

- مؤامرة لفرض الصلح بين العرب واليهود
- محاولة لربط الوطن العربي بالاحلاف الاستعمارية الغربية
- ضربة موجهة ضد تيار التحرر العربي المنطلق نحو اهداف امتنا في الوحدة والتحرر والثأر.

مساء ١١ شباط ١٩٥٧ — الشباب القومي العربي

[١] - نقلاً عن ارشيف الجامعة الاميركية في بيروت ، مكتبة يافث . Tag : 30097

برقية من السفارة الأميركية في بيروت إلى وزارة الخارجية الأميركية بتاريخ ٢١ آذار ١٩٥٧ تضمنت محاكمة الموقوفين المتهمين بتفجير قنابل في السفارات الانكليزية والفرنسية [١]

AIR POUCH — UNCLASSIFIED (Security Classification) — 783a.00/3-2157

FOREIGN SERVICE DESPATCH — 428

FROM : American Embassy, Beirut — March 21, 1957

TO : THE DEPARTMENT OF STATE, WASHINGTON.

REF : Embassy Despatch No. 257 of December 4, 1956

ACTION: NEA

SUBJECT: Sentences of Persons Convicted of Guilt in November Bombings

The trials of the persons arrested for complicity in the bomb incidents of November 1956 began on January 9, 1957. To date only those involved in the bombings of the British and French Embassies, the Banque de Syrie et du Liban, the British Bank of the Middle East, and the St. George Club have been tried. The perpetrators of the Shemlan and IPC (Lebanon) bombings are still at large.

Seven persons were convicted of guilt in connection with the ineffectual bombs thrown at the two Embassies. Their sentences ranged from three years imprisonment down to the six months suspended sentence given to Mohamed HAKIM, brother of Adnan HAKIM, President of the Moslem extremist An-Najjade party, who was convicted of storing explosives in his house.

The sentences which, according to the press of March 17, 1957, were given to the thirteen persons found guilty of participation in the bombings of the two banks and the St. George Club were much stiffer. Three were for life at hard labor, three for three years at hard labor, and one for three months imprisonment. Nine of the individuals sentenced were Palestinians and the rest Lebanese. None was prominent.

The sentencing of the culprits caused no stir and scarcely any comment. Although the perpetrators of the two incidents outside of Beirut are still at large, the Embassy believes that all of these incidents are closed and can be written off as abortive efforts on the part of Egypt last November to coerce the Lebanese Cabinet into adopting a policy more in keeping with President Nasser's anti-British and anti-French views.

Donald R. Heath

cc: AmEmbassy, Cairo

Dept. please pass to:-
Amman, Baghdad, Damascus, Jidda, London, Paris, Tel Aviv

UNCLASSIFIED

[١] - نقلاً عن الأرشيف الأميركي . F.O : 037 / 7037 / 0274

وثيقة رقم (٢٣)

برقية من السفارة الأميركية في بيروت إلى وزارة الخارجية الأميركيـــة بتـــاريخ ١٧ نيسان ١٩٥٧ تطرقت فيها إلى تجمع المعارضة ضد نظام الرئيس كميـــل شمعـــون بتاريخ ١٧ نيسان ١٩٥٧ [١]

FOREIGN SERVICE DESPATCH

FROM AmEmbassy, BEIRUT 486

TO THE DEPARTMENT OF STATE, WASHINGTON

REF April 17, 1957

SUBJECT: Re-grouping of Opposition Against Chamoun Regime.

Ever since the American Doctrine for the Middle East was proclaimed by President EISENHOWER, a certain malaise has been apparent in political circles opposed to the regime of President Camille CHAMOUN and to the Government of Prime Minister Sami SOLH. This uneasiness has manifested itself mainly in a split within the "National Congress of Parties," headed by ex-Prime Minister Hussein OUEINI and composed of Kamal JUMBLATT's Progressive Socialist Party, ex-President Bechara EL-KHOURY's Constitutional Union Party, the Moslem nationalist "National Organization" and several small leftist and extreme Moslem nationalist groups. The split followed the publication of the Joint Lebanese-Richards Communique (Embassy Despatch No. 459 of April 3, 1957), and the Joint Saudi-Lebanese Communique (Embassy Despatch No. 472 of April 11, 1957). Most observers agree that the split within the Congress was caused by 1) the refusal of Christian and Druse members (with a few notable exceptions) to go on record against the American Doctrine, which appears to have received the overwhelming support of the Christian and Druze communities, and 2) the reluctance of several pro-Saudi Moslem leaders to follow blindly behind leftist, Egyptian and Syrian agents at a time when certain aspects of King Saud's foreign policy are clearly in line with United States objectives in the area.

It is reliably reported that the leaders of the Progressive Socialist Party, several members of the Constitutional Union Party and of the National Organization, as well as ex-Prime Minister Hussein OUEINI, President of the Congress, refused to take a stand against the Lebanese-Richards Communique in spite of all-out effort on the part of the leftist elements to get such a statement from the Congress. As a result of this split, no meeting has been held by the National Congress of Parties in the past two weeks and nothing has been heard from it. It is generally believed that the Congress is dead and that it will no longer play a role on the Lebanese political scene.

The opposition, however, has formed a new group called the National Front from which all clearly pro-communist elements have been excluded, with the exception of Deputy Abdallah HAJ. On April 1, the National Front announced its formation and issued a "statement to the Lebanese people" (referred to as the April fool's statement in pro-government papers) listing 14 principles on which its policies would be based (see Enclosure No. 1). The statement was signed by 16 members of

PHGraham:rt

ACTION COPY — DEPARTMENT OF STATE

783A.00/4-1757

---

(١) - نقلاً عن الأرشيف الأميركي . F.O : 037 / 7037 / 0274

N SERVICE DESPATCH

of 2

486

From AmEmbassy, Beirut

CONFIDENTIAL (Classification)

the National Congress of parties. Kamal Jumblatt, leader of the Progressive Socialist Party, reportedly refused to sign the statement on the grounds that he had not been consulted regarding the formation of the National Front.

On the same day, 23 members of the National Congress of Parties (including all those who had signed the National Front statement) issued an open letter to the President (Enclosure No. 2) demanding 1) the lifting of the "state of emergency" and of censorship; 2) an increase in the number of deputies to 88; 3) re-organization of electoral districts; 4) formation of a "neutral cabinet" to supervise the forthcoming parliamentary elections; and 5) no foreign commitments until after elections. The opposition had planned to send a delegation of four members to

elections. The opposition had planned to send a delegation of four members to
present the letter to President Chamoun, but the President reportedly refused to receive the delegation on the grounds that he had already read the letter in the morning press and that the opposition should not have published it before presenting it officially at the Palace.

COMMENT: From the opposition's point of view, the formation of the National Front and the elimination from the political scene of the National Congress of Parties has the advantage of presenting to the public a more respectable group from which pro-communist elements have largely been eliminated. There are indications, however, that a conflict is already in the making within the National Front between pro-Syrian and pro-Egyptian elements who favor a strong stand on the side of Nasser's aims and policies, and others who believe that the National Front should stay clear of foreign policy issues and concentrate on domestic politics in connection with the parliamentary elections. Though these various splits within the opposition have eased the pressure on the Government of Prime Minister Solh, the fact that the members of the National Front are predominantly Moslems has created a division [illegible] along confessional lines. This situation, which is potentially dangerous, especially in cities with large Moslem populations such as Beirut, Tripoli and Sidon, is a cause of real concern to moderate Christian [illegible] leaders, and will bear watching during the forthcoming electoral campaign.

Donald R. Heath

Enclosures:

1) Translation of Proclamation to the Lebanese People by the National Union Front

2) Translation of Memorandum to the President of the Republic

[illegible]MENT OF STATE

وثيقة رقم (٢٤)

برقية من بيروت إلى وزير الخارجية الأميركية بتاريخ ١٥ كـــانون الثـــاني ١٩٥٧ تضمنت مباحثات الرئيس شمعون بشأن الانتخابات للبرلمان اللبناني الجديد بهـــدف إيصال مرشحيه إليه [1]

INCOMING TELEGRAM Department of State ACTION COPY

58
Action

-SECRET-

NEA
Info

RMR

SS
G
SP
C
EUR
L
IO
E
UOP
O
OLI

OCB
CIA
OSD
ARMY
NAVY
AIR

FROM: Beirut

Control: 8485
Rec'd: January 15, 1957
12:30 p.m.

TO: Secretary of State

NO: 1716, January 15, 6 p.m.

SENT DEPARTMENT 1716; REPEATED INFORMATION DAMASCUS 243, CAIRO 212

President Chamoun in discussing election new Lebanese Parliament June said undoubtedly Syria and Egypt would use funds and influence to get their candidates elected. Chamoun said however he was not (repeat not) too worried at present. If he learned that subversive influence or large amount foreign funds were used to gain election unpatriotic candidate he then would intervene if necessary by force to stop practice or candidacy

HEATH

SW:JLN/14

THIS DOCUMENT MUST BE RETURNED TO THE RM/R CENTRAL FILES

733A.00/1-1557

(1) - نقلاً عن الأرشيف الأميركي . F.O : 037 / 7037 / 0274

وثيقة رقم (٢٥)

بيان « حزب شباب البعث العربي الاشتراكي » بتاريخ ١١ أيار ١٩٥٧ أظهر فيـــه للشعب الاهداف الحقيقية لمهرجان المعارضة [1]

بعد إلغاء حالة الطوارئ.

الاهداف الشعب في مهرجان المعارضة

ايها الشعب :

ان المهرجان الذي دعيت اليه غداً ليس مهرجاناً انتخابياً لتأييد فئة من السياسيين بقدر ما هو مهرجان وطني انت مدعو فيه لاعلان اهدافك الحقيقية وتأكيد ارادتك في تحقيق هذه الاهـــداف بعزم وقوة ، بعد ان كانت حالة الطوارئ تحول دون ظهور هذه الاهداف وتسمح بتزوير هذه الارادة .

ايها الشعب

اثبت للجميع جدية اهدافك الوطنية بتأكيد شعاراتك في مهرجان المعارضة بـ :

التمسك بالوحدة الوطنية في لبنان .

المطالبة باحترام الحريات العامة والتقاليد الديمقراطية .

رفض مشاريع ايزنهاور وجميع مشاريع الاحلاف الاجنبية .

اتباع سياسة الحياد الايجابي .

العمل بوحي السياسة العربية التحررية .

ايها الشعب

ان حرصك على رسالة امتك ومستقبلك ومصلحة لبنان يحتم عليك ان تكون بمستوى اهدافك في مهرجان ١٢ ايار

شباب البعث العربي الاشتراكي

١١ / ٥ / ١٩٥٧

(1) - نقلاً عن ارشيف الجامعة الاميركية في بيروت ، مكتبة يافث . Tag : 111032

برقية من السفارة الأميركية في بيروت إلى وزارة الخارجية الأميركية بتاريخ ١٦ أيلو ١٩٥٧ تناولت دعوة المعارضة لمحاربة محاولات التفرقة الطائفية التي تستعملها الحكومة للوصول إلى هدفها[١]

AIR POUCH
PRIORITY

UNCLASSIFIED
(Security Classification)

DO NOT TYPE IN THIS SPACE
783a.00/5-1657

FOREIGN SERVICE DESPATCH

FROM : Amembassy Beirut — 547 (DESP. NO.)

TO : THE DEPARTMENT OF STATE, WASHINGTON. — May 16, 1957 (DATE)

REF.

For Dept. Use Only	ACTION	DEPT.
13	NEA-4	RMR-1 OLI-8 P-1 IO-4
	REC'D	OTHER
	0-23	CIA-12 USIA-10 ARMY-4 NAVY-3 AIR-9

SUBJECT: Opposition Rally — Damascus-1, Baghdad-1, Cairo-1, Amman-1, Tel Aviv-1, London-1, Paris-1

THIS DOCUMENT MUST BE RETURNED TO RM/R CENTRAL FILES

Taking advantage of the abolition of the "state of emergency" on May 6, 1957 the recently formed opposition National Front held a political rally in Beirut on May 12. Although published figures on attendance ranged from 5,000 to 100,000, it is believed the number of persons actually present was about 10,000. Pictures of President Gamal Abdel NASSER were prominently displayed along with those of various opposition leaders including Hamid FRANGIE, Abdullah YAFI, Saeb SALAM, Philip TACLA, and Ahmad AL ASSAD. All of these leaders and two other members of the opposition, Ahmad EL AYTANI and Sa'id FRAYHA, spoke at the rally. In their speeches they accused the government of using the threat of confessional dissensions as a weapon to further its objectives, and called upon their followers to fight all attempts to divide the Lebanese people. An equivocal twelve point resolution (see Enclosure) was read and, at the end of the rally, the people were called upon to swear to uphold it. The resolution avoided any mention of communism or the American Doctrine, but devoted six of the twelve points to attacking governmental pressures, the cabinet, and the President.

Although designed as an opening opposition gun to the parliamentary elections scheduled to start June 9, the rally had to compete with the tumultuous homecoming celebration of Prime Minister Sami SOLH (Embassy Despatch No. 538 of May 13, 1957) who was discharged from the American University Hospital the same day at nearly the same hour. The re-entry of the Prime Minister on the political scene is undoubtedly a blow to the hopes of the opposition and the popular enthusiasm which greeted his return to normal activities clearly illustrates his great prestige and influence.

Donald R. Heath

Enclosure: Twelve Points of Opposition National Front Resolution

Dept. pl pass: Damascus, Cairo, Baghdad, Amman, Tel Aviv, London, Paris

783A.00/5-1657

HBS.

NEA MESSAGE CENTER — 1957 MAY 27 AM 10 54

١ - نقلاً عن الأرشيف الأميركي . F.O : 037 / 7037 / 0274

بيان « لابناء الشعب البررة » بتاريخ ٢٧ أيار ١٩٥٧ يتهم المعارضة باختراع الدعايات المغرضة ضد الحكومة بهدف التضليل [١]

رأيت الصلح خيراً في بلادي ... وان الصلح أصلح ما يكون

أيها الشعب اللبناني الكريم،

اني اظن انني اتكلم باسمكن، وباسمكم اتحدى واجابه الحقائق، لان الكلمة الفاصلة هي لك ايها الشعب اللبناني الباسل، لقد قربت الساعة، وكل يوم ينجلي الموقف عن يوم، ويفهم الناس الحقائق بوضوح.

اخواني، احلفكم بأديانكم، وأرجوكم ان تحركوا ضمائركم وتضعوا مصلحة البلاد العامة فوق كل مصلحة حزبية أو شخصية خاصة.

اخواني، في كل يوم نسمع اناساً يتحدون ويقولون، ويتكلمون ذلك بلسان المعارضة، قائلين ان رجال الحكومة يعملون الإرهاب وان الحكومة ستزور الانتخابات النيابية المقبلة، فأرجوكم يا اخوتي ان تفهموا الحقائق وتعرفوا كيف تخترع المعارضة الدعايات، وكيف يفاخرون بوطنيتهم واخلاصهم لهذا الوطن، وأنتم تعلمون كيف يقومون بالارهاب بواسطة الدراهم والسلاح، واحراق صور المرشحين المحبوبين من الشعب، وكيف يعملون الدعايات الكاذبة بجرائد السياسة " خاصة عبدالله اليافي" والصياد " خاصة سعيد فريحه" والتلغراف " خاصة نسيب المتني" والحكومة الساهرة على مصالحكم قبل كل شيء، ساكتة ولا تريد ان يقول عنها احد انها تنتهز الفرصة لتتحرش بالمعارضة قبل الانتخابات، ولكي تبرهن للعالم ان لبنان هو وطن الحرية ولكي تبرهن لكم ان الانتخابات تجري بحرية تامة، وأنت أيها الشعب الكريم ترى ان رجال سامي بك هم ساكتون ويتفرجون، لان زعيمهم المحبوب لا يريد منهم إلا أن يكونوا مثالا صالحا للمواطنين اللبنانيين. واخيرا عندما رأت المعارضة انها لا تنجح بالدسائس والكذب والتضليل اخذت تحتج إلى فخامة الرئيس شمعون طالبة اقالة الحكومة الحاضرة لانها لا تمثل إلا نفسها وهذا التقصير بوطنية المعارضين معلوم الجميع وانشاءالله سينسحب جميع المعارضون من المعركة الانتخابية والشعب بأسره يطالب بابقاء حكومة دولة الصلح للاشراف على الانتخابات وغير الانتخابات ويطالبون بانسحاب جميع المعارضين الدجالين.

وليفهم الشعب الذي جرب عبدالله وصائب في الحكم والنيابة عدة مرات، وعرف ما اتوا به من اعمال، لم تفد هذا الشعب ابداً انما كانت في كثير من الاحيان،

١ - نقلاً عن ارشيف الجامعة الاميركية في بيروت ، مكتبة يافث . Tag : 111032

تتعدى مصلحة الشعب العامة إلى مصالحهم الخاصة. ان الشعب لا ينسى ولن ينسى، ماذا عمل ويعمل أبو الفقراء من أعمال تعود على الشعب عامة بالخير العميم الجزيل، وخاصة غدا عندما تتم مشاريع المساكن الشعبية من يده هو، وقد صادق عليها مجلس النواب، وهي تنتظر انتهاء الانتخابات ، وهي من صميم تفكير ومحبة سامي بك للشعب اللبناني الذي لا يريد سامي بك إلا أن يجعله في رأس قائمة شعوب العالم.

وانت ايها الشعب الحبيب، لم تنس اعمال عبدالله اليافي عندما كان رئيساً للحكومة وعندما كان صائب سلام وزيراً للداخلية عندما اطلقوا النار على الشعب وابنائه البررة، عندما كان هذا الشعب يهتف بالوطنية، القومية، العربية التحررية، قرب الجامعة، ولم ينس الشعب ايضاً عندما اطلق صائب سلام النار على نساء الريجي عندما كانوا يطالبون بحقوقهم المشروعة، نسي الشعب ونسى عبدالله اليافي ونسى صائب سلام ، عندما كان صائب سلام رئيسا لوزارة الانتخابات كيف كان يعمل الإرهاب. وكيف كان يلاحق رجال الصلح واليافي، هل كانت حكومة صائب حيادية اكثر من حكومة سامي الصلح بك لا والله. هل عبدالله اليافي وصائب سلام واقطاب المعارضة يداعون بالوطنية وبالوحدة العربية، اكثر من سامي بك لا والله.

هل كان صائب وعبدالله والمعارضة يحبون جمال عبد الناصر لجمال عيونه أو لكثرة وطنيتهم اكثر من سامي بك لا والله وهل كان صائب وعبدالله يحبون مشروع ايزنهاور اقل من سامي بك لا والله ، ولكن عندما رفضت شروطهم وعرائضهم ومآربهم ومنافعهم الشخصية، عارضوا هذا المشروع واخذوا يتاجرون بالوحدة العربية ويتاجرون بعبد الناصر.

واخيراً ارجو ان يعرف كل واحد منكم ايها الشعب الكريم وايها الاخوان عندما التاريخ حدثنا بالماضي والحاضر وسيحدثنا في المستقبل عن اعمال عبدالله وصائب وتدابيرهم التي كانت ترمي لهدم هذا الوطن.

ايها الاخوان، ايها الاصحاب، ايها الاحباب، ايها الشعب الكريم، كلكم يعرف ماضي وحاضر ومستقبل سامي بك وحكومته ومؤيدوه وعلى رأسهم فخامة الرئيس كميل بك شمعون. هم يحبذون أو يرحبون بالرئيس المصري ويرحبون بوحدة الصفوف في كل بلد عربي على اساس الاحترام والتفاهم والمحبة والاخلاص قبل جميع المعارضين.

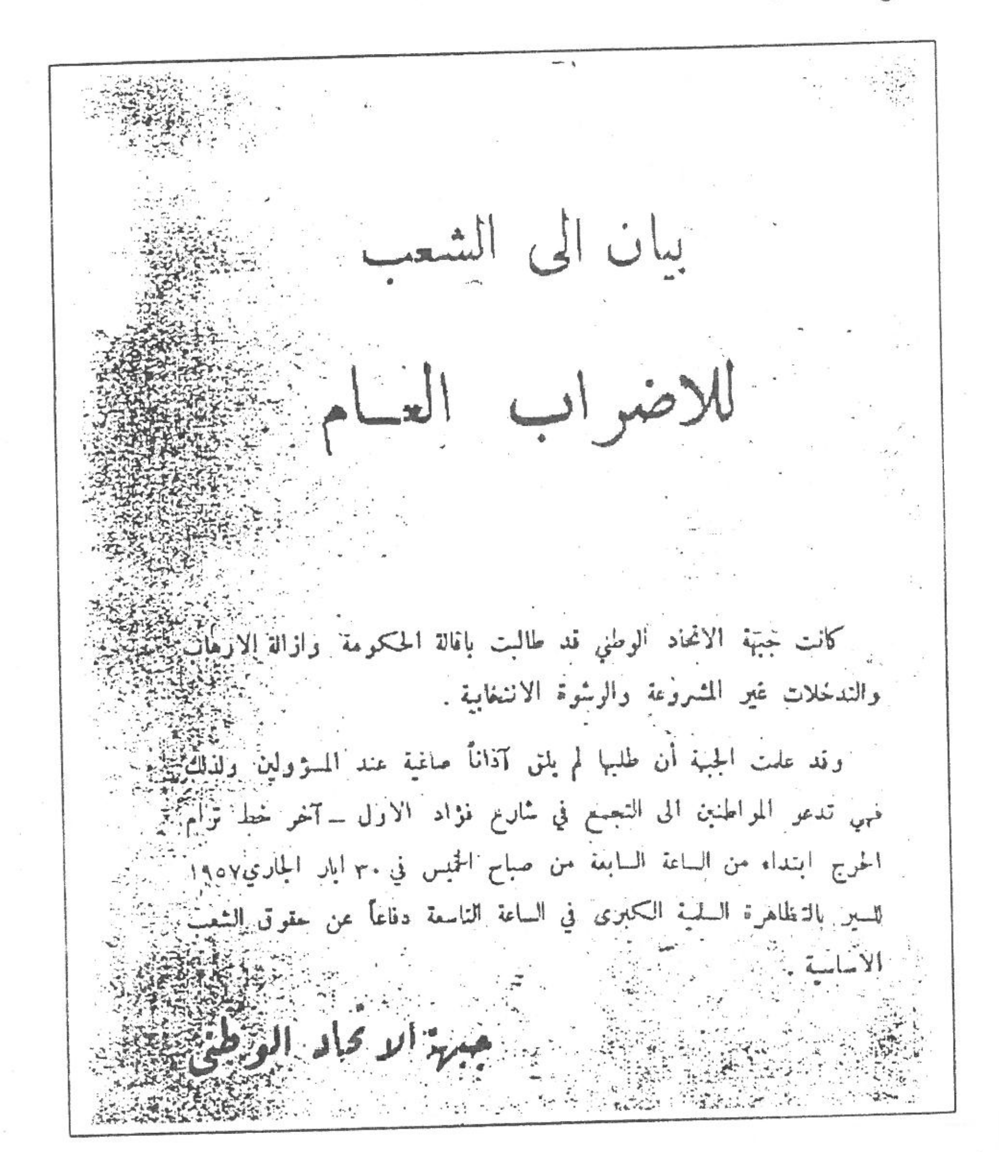
وليعرف الجميع ان رجال سامي بك هي رجال سامي بك ان كان في الحكم أو خارجه ومهما حاولت المعارضة ومجلاتها وصحائفها من اقاويل واحاديث ودسائس كاذبة وعما قريب ستظهر الحقيقة باذن الله تعالى. ولكل حادث حديث، إلى يوم ٩ حزيران القادم، عندما يجري الامتحان يكرم المرء أو يهان.

الامضاء: ابناء الشعب البررة

بيروت في ٢٧ أيار سنة ١٩٥٧

وثيقة رقم (٢٨)

بيان « جبهة الاتحاد الوطني » يدعو فيها الشعب إلى الإضراب والتظاهر السلمي بتاريخ ٣٠ أيار ١٩٥٧ [1]



بيان الى الشعب

للاضراب العام

كانت جبهة الاتحاد الوطني قد طالبت باقالة الحكومة وازالة الارهاب والتدخلات غير المشروعة والرشوة الانتخابية .

وقد علمت الجبهة أن طلبها لم يلق آذاناً صاغية عند المسؤولين ولذلك فهي تدعو المواطنين الى التجمع في شارع فؤاد الاول – آخر خط ترام الحرج ابتداء من الساعة السابعة من صباح الخميس في ٣٠ ايار الجاري ١٩٥٧ للسير بالتظاهرة السلمية الكبرى في الساعة التاسعة دفاعاً عن حقوق الشعب الاساسية .

جبهة الاتحاد الوطني

(1) - نقلاً عن ارشيف الجامعة الاميركية في بيروت ، مكتبة يافث . Tag : 111032

وثيقة رقم (٢٩)

بيان مضلل مشابه يحمل اسم « جبهة الاتحاد الوطني » يدعو إلى تأجيل الاضراب المقرر في ٣٠ أيار ١٩٥٧ [١]

بيان إلى الشعب

تأجيل الإضراب العام

بناء على المقابلة التي تمت بين اركان جبهة الاتحاد الوطني وبين المراجع المختصة.

وبناء على الوعود المقطوعة من قبل هذه المراجع

قررت جبهة الاتحاد الوطني أن تؤجل الدعوة إلى التجمع في شارع فؤاد الأول - آخر خط ترام الحرج - بعد ان كانت قد وجهت نداءها إلى الشعب الكريم للسير بتظاهرة سلمية كبرى في الساعة التاسعة من صباح الخميس ٣٠ الجاري ١٩٥٧

وجبهة الاتحاد الوطني ترجو الشعب الكريم التقيد بهذه التعليمات حتى اشعار آخر

جبهة الاتحاد الوطني

١ - نقلاً عن ارشيف الجامعة الاميركية في بيروت ، مكتبة يافث . Tag : 111032

وثيقة رقم (٣٠)

نشرة « لجبهة الاتحاد الوطني » تكرر الدعوة إلى المظاهرة السلمية المقررة بتاريخ ٣٠ أيار ١٩٥٧ [١]

الإضراب غداً الخميس

ايها المواطنون

شعرت السلطات ان ارادة الشعب قد اصبحت فوق ارادتها فعمدت إلى الخديعة والدس والتضليل.

شعرت انها لن تستطيع ايقاف سيل الجماهير الناقمة التي نادت بسقوط الطغاة فعمدت إلى الوسائل التي تعتمد عليها العصابات فزورت على جبهة الاتحاد الوطني واذاعت منشوراً بامضاء " جبهة الاتحاد الوطني " قالت فيه ان المظاهرة السلمية الكبرى قد أجلت .

إن جبهة الاتحاد الوطني تحذر المواطنين من مثل هذه الاساليب التي يراد بها تفكيك عرى التضامن الشعبي وتعلن

ان المظاهرة السلمية غداً الخميس

وتكرر الدعوة إليها حسب البرنامج الذي اذيع

جبهة الاتحاد الوطني

١ - نقلاً عن ارشيف الجامعة الاميركية في بيروت ، مكتبة يافث . Tag : 111032

وثيقة رقم (٣١)

برقية من السفارة الأميركية في بيروت إلى وزارة الخارجيةالأميركية بتاريخ ٢٩ أيـار ١٩٥٧تضمنت ملخصاً للتنبؤات الانتخابية النيابية واللوائح الانتخابية المؤلفة [١]

AIR POUCH
PRIORITY

CONFIDENTIAL
(Security Classification)

FOREIGN SERVICE DESPATCH

DO NOT TYPE IN THIS SPACE
783a.00/5-2957
XR 783a.2

FROM: Amembassy, Beirut — 584 (Desp. No.)
TO: THE DEPARTMENT OF STATE, WASHINGTON.
REF — May 29, 1957 (Date)

For Dept. Use Only	ACTION	DEPT.
17	NEA-4	Rmks-2 ... P-1 ... EUR-5 ICA-10
	RECD 6/3	OTHER: ...

SUBJECT: Outlook for Lebanese Parliamentary Elections

Byblos-1 Damascus-1 Tel Aviv-1 Paris-1 ... Amman-1 Cairo-1 ...

SUMMARY

Elections for a new 66-member parliament will be held in Lebanon during the period June 9-30. Besides the usual local issues, the questions of the Solh Cabinet's pro-Western policies and of the election of the next President in 1958 are the main themes being used in electoral campaign speeches. "Government" and "Opposition" lists have been formed in Beirut and South Lebanon which generally reflect the split between pro-Western Christians and Moderate Moslems on one hand and pro-Nasser and Leftist elements on the other. Most observers believe that in Beirut most pro-government candidates have a definite advantage while in South Lebanon the chances are fairly evenly divided. The voting in these areas is scheduled for June 9 and election activity in them is intense. The lists for the remaining areas of Lebanon, where voting is to be held on June 16, 23 and 30, are not yet complete.

With the publication of the new electoral law (being transmitted under cover of a separate despatch) the issuing of a decree announcing the date for balloting in the various districts of Lebanon, the lifting of the State of Emergency law, the convalescence of Prime Minister Sami Solh and his triumphal tour of Beirut on May 12 as well as the first Opposition rally held on the same day, the stage has been set for the next Lebanese parliamentary elections.

The Lebanese voters have not been consulted since July 1953 when the present 44-member parliament was elected. In accordance with the electoral law, new parliamentary elections must be held every four years. In order to provide for a more effective use of the security forces, the elections for the new 66-member parliament will be held during four consecutive Sundays as follows: Beirut and South Lebanon: June 9; Mount Lebanon: June 16; Bekaa, June 23; and North Lebanon: June 30.

This time the elections are likely to take added significance for two reasons:

PHGraham/se
Drafted

CONFIDENTIAL

NEA MESSAGE CENTER JUN 5 1957

783A.00/5-2957

THIS DOCUMENT MUST BE RETURNED TO RM/R CENTRAL FILES

ACTION COPY — DEPARTMENT OF STATE

The action office must return this permanent record copy to RM/R files with an endorsement of action taken.

---

(١) - نقلاً عن الأرشيف الأميركي . F.O : 037 / 7037 / 0274

---

1) They will be regarded as a popular referendum on the government's pro-Western policy and for this reason, "government's lists" are being formed in most of the electoral districts. In most cases, the election of a pro-government candidate is likely to be regarded as a victory for the West and a defeat for Communism and Nasserism. Though the Opposition is believed to be receiving considerable financial assistance from Syria and Egypt, it has shown itself very sensitive to accusations of pro-Communist activities and has taken steps to eliminate from its lists in Beirut well-known Leftists such as Antoine Tabet, Abdallah Haj and Hratchia Satrakian.

2) The new parliament will be called upon in the fall of 1958 to elect a new President of the Republic to replace President Chamoun. Though the Constitution specifically states that a President cannot serve two consecutive terms, many political leaders believe that President Chamoun intends to repeat the ill-fated 1949 maneuver of Ex-President Bechara El-Khoury by having the new parliament pass the constitutional amendment necessary for his re-election. This would require that a 2/3 majority of the new Deputies be committed to the re-election of President Chamoun.

According to the new electoral law, candidates for the parliamentary elections must register their candidacy at least two weeks before balloting is scheduled to take place. Though little time remains, the situation is still confused except in Beirut and South Lebanon. The following is a review of the electoral situation as of May 24, the closing date for the registration of candidates in Beirut and South Lebanon.

Beirut

Beirut - First District: The government's list for the First District of Beirut, where two Sunni Moslems, 1 Maronite, 1 Greek Orthodox and 1 Armenian Orthodox are to be elected, was announced on May 21, as follows:

Sami Bey Solh	Sunnite
Khalil Hibri	Sunnite
Pierre Edde	Maronite
Ghassan Tweini	Greek Orthodox
Khatchik Babikian	Armenian Orthodox

Sami Solh needs no introduction. Though, in the last election, Sami Bey was elected in the Second District of Beirut he has decided this time to face his main enemy, Abdullah Yafi, on Yafi's own grounds and has given as his reason for this change, the fact that under the new electoral law, his residence at Moutsaybeh which was formerly included in the Second District, is now located in the First District. Khalil Hibri is a wealthy Moslem businessman and landowner who was defeated in the 1953 parliamentary election by Ex-Prime Minister Abdullah Yafi. Pierre Edde, son of the late President Emile Edde and brother of National Bloc leader Raymond Edde, was deputy from Baabda in the last parliament and has served as Minister of National Economy and Finance in various cabinets in the past. After an absence of 8 months he returned suddenly from Brazil three weeks ago and efforts were made almost immediately after his return to have him

CONFIDENTIAL

Page 3 of
Dsp. No. 584
From Beirut

CONFIDENTIAL
(Classification)

Page of
Encl. No.
Dsp. No.
From

replace Ex-President Alfred Naccache in the Government's list in Beirut. Pierre
Edde is young, energetic, ambitious, popular and wealthy and is likely to bring
more votes to the Government's list than good, grey, Alfred Naccache who may
withdraw from the race and accept a diplomatic assignment. Ghassan Tweini, a
deputy from Beirut in the last parliament is a brillant young newspaperman
(owner and editor of An Nahar) and politician whose only handicap is his past
connection with the outlawed PPS (Parti Populaire Syrien). Khatchik Babikian
is a wealthy, young lawyer who speaks Arabic fluently. Though he presumably
represents the independent Armenians, he is known to be strongly pro-Tashnag.

The Opposition list in the First District of Beirut has been formed as follows:

Abdullah Yafi	Sunnite
Saeb Salam	Sunnite
Louis Ziade	Maronite
Nassim Majdalani	Greek Orthodox
Hratchia Chamilian	Armenian Orthodox

Abdullah Yafi and Saeb Salam are well known to the Department for their anti-Western and pro-Nasser policies. Louis Ziade is a lawyer and a cousin of the Maronite Archbishop of Beirut. He is a former deputy who was defeated in the Kesrouan district in 1953 by Maurice Zouein. The Opposition encountered considerable difficulty in finding a non-leftist Maronite for its list and the inclusion of Louis Ziade, who is considered pro-Western, makes the Opposition list look more respectable. Nassim Majdalani is a vice-president of Kamal Jumblatt's PSP (Progressive Socialist Party). He is a wealthy lawyer, banker and politician who was defeated by Ghassan Tweini in the 1953 election. He is generally considered pro-West but joined the Opposition (unlike Kamal Jumblatt and the other leaders of the PSP) after he saw no chance of being included on the Government's list in Beirut. Hratchia Chamilian is a member of the Henchak party who at the last minute was substituted for Hratchia Satrukian (Ramgavar) on Yafi's list presumably because he is considered more moderate and therefore more likely to appeal to the independent Armenian voter.

Besides the two above lists, the following persons have registered their candidacies and will run as independents though some of them are expected to withdraw before the election:

Maronites: Alfred Naccache; Laure Tabet (the first and only woman candidate in Lebanon's parliamentary history); Antoine Tabet (Communist); Joseph Hayek.

Sunni Moslem: Toufic Maari

Greek Orthodox: William Hawi (Phalanges); George Geahchan

Armenian Orthodox: Agop Khoren Tahan

Page 4 of
Dsp. No. 584
From Beirut

CONFIDENTIAL
(Classification)

Page of
Encl. No.
Dsp. No.
From

Of all the candidates in the First District of Beirut, it is generally believed that Sami Solh, Pierre Edde and Khatchik Babikian will be elected. Khalil Hibri, the second Sunni candidate on the Government's list, is likely to encounter considerable difficulty in view of the fact that the word is being passed among the Moslems of Beirut to vote fot both Sami Solh and Abdullah Yafi. The possibility of a Yafi victory therefore, cannot be discounted, expecially since many Christians, though bitterly opposed to Saeb Salam, consider Yafi less fanatic and may keep his name on the ballot while crossing out those of Saeb Salam and of the other members of the Opposition. The contest between Ghassan Tweini and Nassim Majdalani for the Greek Orthodox seat in Beirut is likely to be very close. At the moment Majdalani is believed to be more popular than Tweini and may well be elected unless the Phalanges should decide to withdraw their candidate, William Hawi, and actively support Tweini whom they have opposed so far because of his PPS connections.

Beirut - Second District:

The deputies for the Second District of Beirut will include two Sunni Moslems, 1 Shiite Moslem, 1 Armenian Catholic, 1 Armenian Orthodox, and one deputy representing the minorities (Protestants, Latins, Jews, Assyrians, etc.). The Government's list for the Second District has been announced as follows:

Jamil Mikkaoui	Sunnite
Fawzi El-Hoss	Sunnite
Rachid Beydoun	Shiite
Joseph Chader	Armenian Catholic
Movses Der Kaloustian	Armenian Orthodox
Chafic Nassif	Minorities

Jamil Mikkaoui is a prominent young lawyer, former diplomat, and ex-Minister of Public Works who was defeated by Sami Solh in the last elections. Fawzi El Hoss is a wealthy businessman who has little popularity but is believed to have contributed handsomely to the campaign funds of the two Government lists in Beirut. Rachid Beydoun is a former Deputy and Minister who was defeated in the last election by Abdullah Haj. Joseph Chader is the Vice-President of the Phalanges and represented the Minorities of Beirut in the last parliament. Movses Der Kaloustian, also a deputy in the last parliament, is a member of the Tashnag party. Chafic Nassif is a Chaldean Catholic, a lawyer and a former deputy.

The Opposition list in the Second District of Beirut is composed of the following candidates:

Abdullah Mashnouk	Sunnite
Rafik Naja	Sunnite
Mohamad Ali Riz	Shiite
Noubar Toursarkissian	Armenian Catholic
Nazareth Gharabian	Armenian Orthodox
Farid Gebran	Minorities

Page 5 of
Desp. No. 584
From Beirut

CONFIDENTIAL
(Classification)

Page ___ of
Encl. No. ___
Desp. No. ___
From ___

Abdullah Mashnouk, a graduate of the American University of Beirut and owner-and editor of Beirut al Massa, is a fanatic Moslem who is known mainly for his pro-Nasser and anti-Western activities. Rafik Naja, former director of the Wagfs (Moslem religious properties) and a member of the National Organization, is also a Moslem Nationalist but is considered less fanatic and anti-West than Abdullah Mashnouk. Mohamad Ali Riz, a member of the Najjade, is also considered pro-Nasser and anti-West. Both Tourcarkissian and Gharabian are members of the Hanchak party. Farid Gobran is a Latin Catholic and a member of Kamal Jumblatt's Progressive Socialist Party.

The following candidates have also registered in the Second District of Beirut and will run as independents:

Sunnites: Adib Kaddoura (member of the PPS, pro-West); Noureddine Madawar (pro-Sami Solh); Fawsi Itani; Ali Fakreddine; Anis Saghir.

Shiites: Abdullah Haj (deputy in the last parliament, graduate of the AUB, pro-Soviet).

Minorities: Jamil Attieh (Protestant); Malik Cambar (Assyrian); Robert Abella; Henri Djanandji.

Of all the candidates in the Second District of Beirut, it is generally expected that Jamil Mikkaoui, Rachid Beydoun, Joseph Chader, Movses Der Kaloustian and Chafic Nassif will be elected without much difficulty. The electoral battle between Fawzi El-Hoss, Abdullah Mashnouk, Adib Kaddoura and Noureddine Madawar for the second Sunnite seat is likely to be difficult, however, and few observers are willing at this point to venture a guess on the outcome of this contest.

South Lebanon

In South Lebanon, with the exception of the districts of Sidon and Djezzine, the electoral campaign reflects as usual the old rivalry between the two main Shiite clans, the Al-Assads and the El-Khalils. This time, however, the feud between the two clans, which in the past has been based strictly on considerations of local prestige, has taken on some of the aspects of the East-West struggle. The El-Khalils are attempting to present their best pro-Western front and are receiving the active support of the Government, while Ahmed Al-Assad, deputy in the last parliament and former President of the Chamber of Deputies, has joined the Opposition's "National Front" and is believed to be receiving considerable financial assistance from Syrian and Egyptian sources. So far several persons have been wounded in armed clashes between members of the two clans and it is expected that such clashes will result in several more victims before the electoral campaign is over.

The candidates registered in the various districts of South Lebanon are the following:

___ of
584
Beirut

CONFIDENTIAL
(Classification)

Page ___ of
Encl. No. ___
Desp. No. ___
From ___

Sidon (one Sunni Moslem seat):

Nazih Bizri, AUB graduate, President of the Municipality of Sidon, deputy in the last parliament and former Minister of Health, Social Affairs, and National Economy.

Salah Bizri: Cousin of Dr. Nazih Bizri who defeated him in the 1953 parliamentary elections.

Marouf Saad: Police commissioner in Beirut who commands a certain electoral strength in Sidon and is believed to be receiving financial assistance from Syrian and Egyptian sources. Efforts are being made at present to have Salah Bizri accept the position of President of the Municipality of Sidon and withdraw in favor of his cousin, but whether or not these efforts are successful, Dr. Nazih Bizri is likely to encounter considerable difficulty in retaining his seat in the new parliament.

Djezzine - Marjouche (2 Maronite and 1 Greek Catholic seats):

A controversy between the two Djezzine deputies in the last parliament, Maroun Kanaan and Nicolas Salem, over the candidates for the new Maronite seat, has resulted in the formation of two lists, both of which appear to have the approval of the Government. Maroun Kanaan's list is composed as follows:

Maroun Kanaan: Former deputy, Maronite.

Fouad Serhal: Nephew of Maroun Kanaan, Maronite.

Rached Khoury: Dentist in Sidon, Greek Catholic.

Nicolas Salem's list has been announced as follows:

Farid Cozma: Former President of the Lebanese Bar Association, Maronite.

Jean Aziz: Nephew of Maronite Partriarch Paul Meouchi, Maronite.

Nicolas Salem: Former deputy, wealthy landowner and businessman, Greek Catholic.

The following independent candidates have also registered:

Maronites: Dr. Basile Abboud, Emile Khoury, Said Azouri, Dr. Habil Sader, Hikmat Nassif.

Greek Catholic: Hanna Hadda.

Most observers believe that Maroun Kanaan and Nicolas Salem will be elected but few are willing to place bets on the chances of Fuad Serhal, Jean Aziz and Farid Cozma.

وثيقة رقم (٣٢)

نشرة « للجنة شباب الأحياء » بتاريخ ٧ حزيران ١٩٥٧ تفضح فيها تصرفات المعارضة وتبين حسنات أنصار الحكومة [١]

ايها المواطنون الكرام

اذكروا ان عبدالله اليافي هو الذي امر رجال الشرطة والدرك باطلاق الرصاص على ابنائكم وبناتكم من طلاب الجامعة الاميركية وغيرها من المدارس والجامعات في لبنان .

اذكروا انه هو الذي امر بالقاء المتفجرات على اخوانكم في البسطة في تشرين الاول من سنة ١٩٥٢

اذكروا ان السيد صائب سلام هو الذي امر باطلاق الرصاص على عمال شركة الريجي وعاملاتها .

اذكروا ان آل سلام هم الذين باعوا الحولة الى اليهود وان الثروة التي يستغلها صائب سلام اليوم في معركته الانتخابية هي وليدة ثمن الحولة . اذكروا ان المال اللي دفعه الحجاج عن طريق السفارة الاميركية بعد ان نقلتهم الطائرات الاميركية العسكرية مجانا الى الاراضي المقدسة قد ذابت في يد صائب سلام ولم يعرف احد مصيره .

اذكروا ان اكبر الجرائم الانتخابية قد حدثت خلال توليه رئاسة الوزارة في الانتخابات السابقة .

ثم اعملوا بوحي ما تتذكرونه من هذه الجرائم .

٧ حزيران ١٩٥٧

لجنة شباب الاحياء

---

١ - نقلاً عن ارشيف الجامعة الاميركية في بيروت ، مكتبة يافث . Tag : 111032

وثيقة رقم (٣٣)

إحدى النشرات المجهولة الاسم بتاريخ ٧ حزيران ١٩٥٧ موجهة للشعب اللبناني تبين حسنات مناصري عهد الرئيس كميل شمعون وتظهر سيئات معارضيه [١]

ايها الشعب ...
هذا كتابنا بين يديك ! ...

بينما كان آل سلام يبيعون الحولة لليهود كان سامي الصلح يحكم بالاعـدام !

بينما كان عبدالله اليافي وكيلا للشركات الفرنسية وعميلا للحكم الفرنسي كان سامي الصلح يترك القضاء لخوض معركة الوطنيـة .

بينما يقدم عبدالله اليافي ذكرياته السود التي تضعه في صف واحد مـع المتعاونين مع الاستعمار الفرنسي والمستفيدين من الشركات الفرنسية ،

وبينما يقدم صائب سلام صفقاته التجارية وشركاته الاستعمارية ومزارعه مع ما يحيط بهذه المزارع من شبهات ومخزيات سنطلع الرأي العام على اطراف منها ،

وبينما يقدم نسيم مجدلاني محاولاته لزج الغساسنة بصفقاته الاحتكارية المشبوهة لاستغلال مياه النبع في بكفيا ومنع استيراد مياه فيشي .

يقدم سامي الصلح الى الشعب :

غسان تويني ابن جبران تويني المناضل العربي ،

وخليل الهبري ابن الرجل الصالح الشيخ محمد توفيق الهبري صاحب الايادي البيضاء ،

وبطرس اده مؤمم شركة الكهرباء ومكافح الاحتكار ،

وخاتشيك بابكيان عنوان التآلف الوطني السليم بين اخواننا الارمن والعرب .

ايها الشعب الكريم ،

نقدم اليك هذه الحقائق لتختار على ضوئها ممثليك في المجلس النيابي المقبل . ويكفينا منك انك تستضيء بضميرك وتستنير بمصلحتك الوطنية .

٧ حزيران ١٩٥٧

---

١ - نقلاً عن أرشيف الجامعة الاميركية في بيروت ، مكتبة يافث . Tag 111032

وثيقة رقم (٣٤)

برقية موجهة من بيروت إلى وزير الخارجية الأميركية بتاريخ ١٣ حزيران ١٩٥٧ تضمنت تقارير عن تدخل السوفيات في الانتخابات النيابية اللبنانية ودعوة الرئيس رشيد كرامي إلى الجهاد في الشوارع ضد سياسة العهد الخارجية [١]

Control: 7863
Rec'd: June 13, 1957
5:21 a.m.

FROM: Beirut

TO: Secretary of State

NO: ~~3042~~, June 12, 6 p.m.
3024 3024

SENT DEPARTMENT ~~3042~~, REPEATED INFORMATION AMMAN, ANKARA, DAMASCUS, CAIRO, JERUSALEM, JIDDA, LONDON, PARIS, TEL AVIV UNNUMBERED.

PASS USIA

Several Beirut papers today report some details Soviet note handed Secretary General Lebanese Foreign Office by Ambassador Kiktev allegedly protesting charges of Soviet intervention Lebanese elections, vigorously attacking Eisenhower Doctrine and noting GOL adherence to doctrine. Impartial AL HAYAT describes note as interference in Lebanon's internal affairs. Moderate AN NAHAR says note is "regrettable" and "unfair" but nothing new as Soviets "over past 10 years have sent bundles of threats and warnings to three quarters European states and four-fifths Middle East countries". Embassy endeavoring obtain text.

Opposition daily AS SIYASAH, only paper to report on Tripoli pre-election rally of June 11, quotes ex-Prime Minister Rashid Karame as urging electorate in that area wage jihad in streets against Lebanese Government and denouncing Eisenhower Doctrine. It also quotes Karame, who was first deputy to resign in protest Solh foreign policy after April debate and confidence vote, saying "honest opposition is not based on parliamentary representation in chamber but on struggle in street, mosque, church and home". Paper says throng followed Karame after speech through city's street chanting down with Eisenhower Doctrine.

HEATH

DMJ/13

783.00/6-1357

NEA
S/S-CENTER

THIS DOCUMENT MUST BE RETURNED TO THE RM/R CENTRAL FILES

OFFICIAL USE ONLY

FILED
AUG 28 1957

---

[١] - نقلاً عن الأرشيف الأميركي . F.O : 037 / 7037 / 0274

وثيقة رقم (٣٥)

بيان لأحد مرشحي المجلس النيابي شارل مالك بتاريخ ١٥ حزيران ١٩٥٧ تضمن برنامجه الانتخابي والوعود المقطوعة لأبناء الكورة [١]

عهد

اتقدم من ابناء الكورة الكرام بالمبادىء التالية التي اطلب اليهم باحترام ان ينتخبوني للمجلس النيابي على اساسها :

(١) لبنان كيان مستقل دائم لا دخل لغير ابنائه في تعيين اتجاهه او تطوير سياسته .

(٢) ليس لبنان في سيادته تابعا لاحد .

(٣) يرتكز الوجود اللبناني على الحرية المسؤولة وعلى احترام الشخص الانساني كذات نهائية لا يجوز امتهان كرامتها في شيء .

(٤) لبنان جزء لا يتجزأ من العالم العربي يتفاعل ويتعاون معه في كل شيء على اساس المساواة والاحترام المتبادلين .

(٥) تاريخ لبنان وتقاليده وتفكيره ونصفه المغترب ومصالحه الاساسية : كل هذه تحتم عليه ان يتجه نحو الغرب دون اي انتقاص من سيادته .

(٦) الاخطار الحقيقية الخارجية المحدقة بلبنان هي الصهيونية والشيوعية والمداخلات الخارجية في شؤوننا الداخلية .

---

[١] - نقلاً عن ارشيف الجامعة الاميركية في بيروت ، مكتبة يافث . Tag : 111032

(٧) في الحقوق والواجبات والاخوة التامة لا تجوز التفرقة بين المسلم والمسيحي في لبنان على الاطلاق .

(٨) بالتعاون الخالص والتصافي التام بين جميع ابناء لبنان يستطيع لبنان ان يعمل فعلاً خلاقاً في دنيا العرب ودنيا الغرب على السواء .

(٩) في كل تخطيط اساسي لا يستطيع لبنان ولا يجوز له ان يسقط من حسابه نصفه المغترب .

(١٠) بالمشاريع العمرانية الضخمة يمكن رفع مستوى العيش في لبنان في فترة غير طويلة الى ضعف ما هو عليه الآن .

(١١) أهم ما يجب ان تعنى به الحكومة في الداخل هو اصلاح الفساد واللامبالاة واللامسؤولية في جهاز الدولة .

(١٢) الضمان الاجتماعي والعدالة الاجتماعية والاقتصادية من أهم واجبات الحكم في لبنان .

(١٣) يستطيع الحكم الحازم النير ان يشيع العدالة على الجميع بحيث لا يحتاج أحد لاي مراجعة فردية .

(١٤) المحبة الخالصة وصفاء النية يتغلبان مع الزمن على كل شيء .

على اساس هذه المبادىء ارحب بالتعاون مع أي كان شرط ان يكون رائده كذلك محبة لبنان وخدمة لبنان واحترام كرامة الانسان .

وبالنسبة للكوره التي أحب فوق أي بقعة في العالم أعد :

١ ــ بان احاول انشاء مشاريع كبيرة فيها لا عهد لها بها من قبل ، في مياه الشفة والطرقات والري والكهرباء والمساكن الشعبية والمدارس والصحة والزراعة والصناعة .

٢ ــ بان اعمل على تطبيق العلم والتكنيك الحديثين على الزيتون ، موسم الكوره الاول ، بحيث يرتفع دخل الكوره منه ثلاثة اضعاف ، وبان اعمل على استصدار قوانين لحماية صناعة الملح .

٣ ــ بان أعنى شخصياً الى أقصى حد ممكن بطلبات أهل الكورة ومشاكلهم الخاصة .

٤ ــ بان أسهم اسهاماً دولياً فعالاً بجعل ميناء طرابلس ميناء كبرى تغذي الداخل كله حتى ايران والباكستان ، وذلك دون أي اضعاف بميناء بيروت . ونحن ابناء الكوره سنستفيد من هذا الانماء الضخم لطرابلس اكثر مما تستفيد منه أي منطقة أخرى في لبنان .

اخواني ابناء الكوره :

هذه هي وعودي الاربعة لكم . وانا لم أعد يوماً بشيء لم أف به . وكلكم يعرف اني بعون الله قادر فعلاً على الوفاء بهذه الوعود . وكلكم يعرف ايضا اني لا ابتغي من النيابة أي مصلحة او أي نفع شخصي . ان محبتي لكم تكفيني .

بطرام في ١٥ حزيران ١٩٥٧ شارل مالك

وثيقة رقم (٣٦)

منشور من مجهول لبناني موالي للحكم بتـــاريخ ١٨ حزيــران ١٩٥٧ يدعــو إلى ضرورة ايصال المرشح شارل مالك إلى الندوة النيابية [١]

إلى ابناء الكورة الكرام

من يخاطبكم ليس من ابناء الكورة وليس له شرف الاقتراع لاحد مرشحيكم للنيابة يوم ٣٠ الجاري هذا اليوم الحاسم في تاريخ لبنان، اليوم الذي لاول مرة ينتخـب فيه المواطن اللبناني نوابه على اساس مبدأ عام وسياسة لبنانية معينة .

نعم ايها الاخوان ليست هذه معركة انتخاب بين مرشحين لكسب زعامة أو جاه، ليست معركة اشخاص بل معركة مبادئ سوف تحول عبوسة وجـــه لبنـــان إلى بسمة يفتر لها ثغر التاريخ .

ليست معركة الدكتور شارل مالك بلحمه ودمه بل معركة شارل مـــالك، معركة عقيدته ولبنانيته ورسالته السامية، شارل مالك ابن الكورة الذي يفتخر به لبنـان وجميع الدول العربية الشقيقة التي طالما اختارته ليدافع عن مصالحها، لا يعرف الحقـــد ولا يضمر الشر لاحد بل يحترم الجميع ولطالما تمنى ان لا يخوض هذا المعترك السياســي ولكن، كما تعلمون، حبه لهذا الوطن العزيز ورغبته باتمام رسالته السامية والحاح ابنـــاء الكورة الكرام كل هذه العوامل ارغمته على خوض هذه المعركة الانتخابية التي يريدهـا رياضية بكل معانيها ومآتيها، فلحكم الضمير ونقترع لمن رفع اسم لبنان إلى مســتوى اكبر الدول وأرقاها، إلى من تفتخر به جميع دول العالم وتريده رئيساً لهيئة الامــم، إلى من واجه ممثلين اكبر الدول واقواها ووقف امامهم وقفة الند للند.

لننتخب ونرفع إلى الندوة النيابية نصير العامل ومنقذ الفقير بمشاريعه الجبـــارة التي يفكر بها والتي اشار إليها في بيانه وسيظهرها قريباً إلى حيز الوجـــود . ان شــارل مالك ليس لكم فقط بل هو للبنان ولجميع العرب. ولا أخالكم تخذلون ابـــن الكـــورة البار الذي يعلق لبنان امله على نجاحه واتمام رسالته.

لبناني

بيروت في ١٨-٦- ١٩٥٧

---

[١] - نقلاً عن ارشيف الجامعة الاميركية في بيروت ، مكتبة يافث . Tag : 111032

وثيقة رقم (٣٧)

برقية من بيروت إلى وزير الخارجية الأميركية بتاريخ ٣ تموز ١٩٥٧ تناولت فيـــها المحادثات التي جرت مع الرئيس شمعون وتدخله الفاضح في الانتخابات النيابية [١]

ING TELEGRAM Department of State

ACTION COPY

CONFIDENTIAL

Control: 1726
Rec'd: July 3, 1957
6:11 a.m.

FROM: Beirut

TO: Secretary of State

NO: 14, July 2, 3 p.m.

THIS DOCUMENT MUST BE RETURNED TO THE RM/R CENTRAL FILES

President Chamoun told me that national parliamentary elections which finished June30 had come out generally as he had forecast. He had expected some 55 out of the 66 deputies would be favorable to the government's foreign policy and generally friendly to government's internal policy.

He regretted that Rashid Karame and his two pro-Communist Moslem associates had been elected by such a large majority (4 against 7,000) but this apparent victory of communism in that locality could only have been prevented by a flagrant abuse of the government's police powers. Hamid Frangie was elected in Zgharta as expected but only 1,000 majority as compared with 3,000 four years ago. Malik's overwhelming victory was pleasing. The press said he had counted up and found that he had spent a total of 48 working hours in persuading Ghosn to retire in Malik's favor.

I inquired as to rumor that President was thinking of establishing a Senate alongside the Chamber of Deputies. The President said he had long favored a second House but the next few months was no time for such an innovation; the Senate would not be a refuge for discontented and defeated candidates for the lower House.

HEATH

LR/6

783A.00/7-257

HBS

Confidential File

---

[١] - نقلاً عن الأرشيف الأميركي . F.O : 037 / 7037 / 0274

برقية من بيروت إلى وزير الخارجية الأميركية بتاريخ ٢٦ تموز ١٩٥٧ تناولت نفي المرشح فؤاد غصن للشائعات حول سحب ترشيحه لصالح المرشح شارل مالك [١]

OFFICIAL USE ONLY

Action NEA
Info RMR
SS G SP C L IC

FROM: Beirut
TO: Secretary of State
NO: 3157, June 26, 1 p.m.

Control: 16810
Rec'd: June 26, 1957
12:57 p.m.

SENT DEPARTMENT 3157, REPEATED INFORMATION AMMAN 303, ANKARA 221, BAGHDAD 290, CAIRO 371, DAMASCUS 484, JIDDA 161, LONDON 245, PARIS 172, TEL AVIV 181

PASS USIA

Transformation of opposition National Front to more permanent base reported by today's press with Kamal Jumblatt, Anma de Lassad, Philip Takla, Fuad Ammoun, Elias Khoury and Saeb Salaam as organization committee.

Little comment on North Lebanon balloting June 30 except Fuad Ghosn quoted denying rumors he will withdraw from Koura Parliamentary seat in favor Foreign Minister Charles Malik.

Internationally only two papers comment on Lebanese reply to Syria with these pro-government journals both endorsing action and accusing Syria of acting out of desperation and spite. Moderate AL JARIDA says Arab world has never been more divided than today and blames Cairo and Damascus for insisting on universal adherence their foreign policy as cause. Sale of Soviet subs though widely reported received only sparse comment all favorable whether from pro or anti-West papers.

HEATH

LMS:ME/JB

THIS DOCUMENT MUST BE RETURNED TO THE RM/R CENTRAL FILES

783A.00/6-2657

OFFICIAL USE ONLY

HBS

[١] - نقلاً عن الأرشيف الأميركي . F.O : 037 / 7037 / 0274

نشرة بتاريخ ٢٦ حزيران ١٩٥٧ تضمنت بيانين للمرشحين فؤاد غصن وشارل مالك والتي أوضحت اسباب تنحية فؤاد غصن لمصلحة شارل مالك [١]

فؤاد بك غصن يسحب ترشيحه عن الكوره لصالح الدكتور شارل مالك

بيان فؤاد غصن

اخواني الكورانيين

هذا مني اليكم بيان شكر وانسحاب . شكر أقدمه اليكم وقد وقفتم صفا متراصا تؤيدون ترشيحي للمعركة الانتخابية مدفوعين بالمحبة والوفاء والاخلاص فكان ذلك مدعاة قوتي وفخري.

وانسحابي من المعركة اقدمت عليه لمصلحة صديقي ونسيبي الدكتور شارل مالك نظراً لثقتي التامة به وحرصا على وحدة الصفوف ونزولا عند رغبة اصدقاء كبار.

واني اطلب اليكم ان تولوا الدكتور شارل مالك الثقة نفسها التي اوليتموني اياها وذلك بالاقتراع الاجماعي له في الثلاثين من حزيران.

مني اليكم عهد محبة دائم وفقنا الله جميعا لخدمة الكورة ولبنان.

فؤاد نقولا غصن

بيان شارل مالك

تربطني بفؤاد غصن وبآل غصن الكرام روابط قرابة وصداقة ومحبة قديمة العهد، ولوالده المرحوم العم نقولا افضال عديدة علي .. وما كنت احلم حتى لبضعة اسابيع خلت اني سأنافسه يوما في معركة انتخابية عن الكورة . لكن ما دفعني إلى ترشيح نفسي للمجلس النيابي هو ظروف استثنائية تمت إلى سياسة لبنان العليا الاساسيةوالى كيانه ومصيره. ومتى فكرت بالترشيح فلا يسعني التفكير إلا بالترشيح عن كورتي المحبوبة.

انا لا انظر ان ثمة أي معركة انتخابية بيني وبين صديقي ونسيبي ونائبي فؤاد غصن فنحن اخوان وكلانا يتفق تماما في ارادة الخدمة للكورة ولبنان.

لقد تفضل الان بالتنحي عن الترشيح معلنا تأييده لي وطالبا من انصاره ان يؤيدوني ويعملوا لصالحي . اني ارى في هذا العمل كرما ورفعة وتضحية، كما انه ينم

[١] - نقلاً عن ارشيف الجامعة الاميركية في بيروت ، مكتبة يافث . Tag : 111032

وعلى هذا كلـه اشكره
عن تفهم صادق للدوافع المجردة التي حملتني على الترشيح. وان واحدا منهم لن
باخلاص تام، وليثق هو وآله وانصاره ان مصالحهم هي مصالحي وان واحدا منهم لـن
يؤذى في شيء على الإطلاق من جراء تنحيه . من المحبة التامة استمد كل قواي، واشد
ما يحرك المحبة ويدفعها مشهد التفهم والتضحية
إذ ارحب بهذا التنحي اتقدم من صديقي فؤاد غصـن بالشكر والـولاء
الخالصين . كما اني أؤكد لاخواني الكورانيين اني على العهد الذي قطعته لهم باق امينا
وفيا.

٢٦ حزيران ١٩٥٧

شارل مالك

وثيقة رقم (٤٠)

برقية من بيروت إلى وزير الخارجية الأميركية بتاريخ ١٧ حزيران ١٩٥٧ تناولت نتائج الانتخابات النيابية لصالح الرئيس شمعون والانتصار الذي حققه وتوقعات المراقبين السلبية للوضع السياسي في لبنان على أثرها [1]

43 CONFIDENTIAL

Action NEA — Control: 10618 — Rec'd: June 17, 1957 4:03 p.m.

Info RMR, SS, G, SP, C, L, O, EUR, P, UOP, OLI, OCB, USIA, CIA, NAVY, AIR

FROM: Beirut
TO: Secretary of State
NO: 3073, June 17, 2 p.m.

NEA MESSAGE CENTER

SENT DEPARTMENT 3073, REPEATED INFORMATION AMMAN 287, ANKARA 213, BAGHDAD 280, CAIRO 362, DAMASCUS 470, JIDDA 152, LONDON 236, PARIS 165, TEL AVIV 170.

Results yesterday's Parliamentary elections in Mount Lebanon represent victory for pro-American policy of Lebanese Government, but above all complete personal victory for President Chamoun. Outstanding upsets were defeats of Kamel Jumblatt in Baakline and Gabriel Murr in Metn. Many observers believe, however, that Chamoun's triumph may be too complete and may in long run turn into Pyrrhic victory. Defeat in Aley Baakline and Deir-El-Kamar of all candidates sponsored by PSP, including Jumblatt himself, is likely turn important segment of Druze community against Chamoun regime. Defeat of Gabriel Murr is generally attributed to Chamoun's efforts on behalf Selim Lahoud who running on list opposed to that of Gabriel Murr. So far, elections in Beirut, South Lebanon and Mount Lebanon have resulted in exclusion from Parliament of many prominent personalities such as Ahmed Al-Assad, Abdullah Yafi, Kamal Jumblatt, Gabriel Murr, Fuad Ammoun and most of the Phalangist candidates, a situation which does not augur too well for political stability in Lebanon in next few years.

Following is list of 20 new deputies from Mount Lebanon: Raymond Edde, Dikran Tosbath, Assad Ashkar, Albert Moukheiber, Selim Lahoud, Maurice Zouein, Nouhad Boueiz, Clovis El-Khazen, Majid Arslan, Georges Akl, Munir Abu Fadl, Emile Boustani, Anwar Khatib, Naim Moghabghab, Henri Trabulsi, Kartane Hamade, Mahmoud Ammat, Bechir Awar, Edouard Honeine, Elie Abou Jaoude.

It is estimated that 62 percent of registered voters went to polls. Elections were conducted in peaceful manner and no incidents were reported in Mount Lebanon itself. Serious incident in North Lebanon yesterday being reported by separate telegram.

HEATH

RSP:HC/16

AUG 27 FILED

PERMANENT RECORD COPY • This copy must be returned to central files with notation of action taken CONFIDENTIAL

UNLESS "UNCLASSIFIED" REPRODUCTION FROM THIS COPY IS PROHIBITED

[1] - نقلاً عن الأرشيف الأميركي . F.O : 037 / 7037 / 0274 .

وثيقة رقم (٤١)

بيان رئيس « حزب الكتائب » في أيار ١٩٦٢ تضمن تحليلاً لنتائج الانتخابات النيابية عام ١٩٥٧ وإيضاح الخطوط العريضة للسياسة الكتائبية [١]

الكتائب اللبنانية — **في خدمة لبنان**
حزب ديموقراطي اجتماعي لبناني
الأمانة العامة

البيان التوجيهي الثامن عشر

في الجلسة الاخيرة التي عقدها المجلس المركزي ، القى الشيخ بيار الجميّل رئيس الحزب بيانا طويلا كشف فيه عن العوامل الحقيقية لمحاولات النيل من الكتائب التي تقوم بها بعض الجهات المعينة، قال: لا بدّ للكشف عن العوامل والدوافع الحقيقية لهذه المحاولات من العودة قليلا إلى الوراء . لأن هذه العوامل والدوافع ليست بنت اليوم، بل ان جذورها تمتدّ إلى ما قبل محنة سنة ١٩٥٨.

كان الشرق العربي في ذلك الحين، ولبنان بنوع خاص، يتعرّض لاعنف حملة دعائية محورها شعارات " القومية العربية" ، " التحرر" و " الحياد الايجابي" ، واهدافها اطماع توسعية تولّدت عقب الفوز الذي حققته الناصرية في تأميمها قنال السويس وما استتبع ذلك من احداث نذكر منها فشل حملة السويس التي قام بها الانكليز والفرنسيون واثره في انبعاث العنفوان القومي لدى المصريين خاصة والعرب عامة.

والذي كان يزيد هذه الحملة خطورة ان الشيوعية الدولية التي بقيت سنوات طويلة تحاول التغلغل في الشرق العربي ولا تفلح، استطاعت استغلال نقمة العرب على الغرب والتقمّص في شعارات " الوحدة العربية" و " القومية العربية" ، وانشاء جسور لها تعبر منها إلى قلب الجماهير العربية تستثير فيها الغرائز والاحقاد، حتى بات الشرق العربي مرجلا يغلي، بل نارا تستعر.

في هذا الجو المشحون بالنقمة والحقد، كانت مهمة الكتائب شاقة على هذا الصعيد. فاخطاء الحكم الوطني التي توالت منذ سنة ١٩٤٣ حتى ذلك الحين بدأت تفعل فعلها، وتتسبّب في انتكاس الشعور القومي اللبناني، يساعد على ذلك اغراءات الدعاية الناصرية، والحرب السيكولوجية التي شنتها الشيوعية الدولية. فبداء الميثاق الوطني الذي خطّه اللبنانيون بدمائهم في معركة الاستقلال يتعرض للخطر.

---

١ - نقلاً عن ارشيف الجامعة الاميركية في بيروت ، مكتبة يافث . Tag : 111032

واستدرك الرئيس هنا فقال: لسنا في نعرض الاتهام، ولكننا نسجّل وقائع لا يمكن نكرانها. لقد نبهنا دوما إلى الاخطار التي تتهدّد الحكم الوطني من جرّاء سوء التّصرف واساءة استعمال السلطة وتجاهل تطوّر وعي الجماهير. وحذرنا المسؤولين من مغبة هذه الاعمال بقول كرّرناه مرارا ونستعيد نصّه الآن للتاريخ: " ليس استقلال الوطن بعمل يوم، ولكنه عمل كل يوم .. وليست السيادة الحقيقية زهو طفرة وقتية ناجحة، ولكنها وليدة الجهاد المتواصل والدأب المستمر والتنظيم القوي. وانتزاع السيادة من امة لا يتم في ساعات أو ايام، ولكنّه يأتي نتيجة حتمية للتنزلات المتواترة والاغضاءات المتساهلة..

ولكن نداءاتنا وصرخاتنا ذهبت عبثا، وبدلا من ان نرى الحكم الوطني يتنبّه للخطر المداهم عقب ازمة السويس، ويسارع إلى جبه هذا الخطر باصلاحات داخلية تتناول مشاكلنا من الاساس، وتضع الركائز الثابتة لعدالة اجتماعية حقيقية.

بدلا من ان يعنى بهذا العمل الجليل وقد اتيح له من المقوّمات والامكانات ما يؤهله لتحقيق الثورة الاجتماعية، رأيناه يسترسل في استغلال السلطان للانتقامات السياسية ولتحطيم الخصوم.

لا شك ان " العهد" آنذاك انفق مئات الملايين الليرات، ولكن غاية الانفاق لم تكن تستهدف تقويم اوضاعنا الداخلية بقدر ما كانت تستهدف تخدير مواطن الداء.

ولكن هذه الامور لم تكن من مشاغل العهد في تلك المرحلة الخطرة. ان ما كان يشغله تحطيم الرؤوس، كل الرؤوس، فلا يسلم منها احد، ولا يبقى منافس أو مزاحم.

ويدعى الناخبون اللبنانيون إلى صناديق الاقتراع في حزيران ١٩٥٧ لانتخاب اعضاء مجلس نيابي جديد.

ويخيل للعهد آنذاك في غمرة من الثقة بخبرته الانتخابية، ان الظرف مؤات لتأديب خصومه وارهاب مزاحميه. وبالفعل، فقد كان وكمن اتعظ بافعال السلف، فما فكّر بتزوير عملية الاقتراع كما كان يجري في السابق، بل اقدم على تحضير الانتخابات بشكل جعل عملية الاقتراع تؤدي إلى النتيجة التي يبتغيها.

فماذا كانت النتيجة ؟؟

اولا- فوز ازلام العهد، وهم نفر من الضعفاء والمستسلمين.

ثانيا- سقوط معظم الزعماء اللبنانيين والقادة الشعبيين.

واستطرد الرئيس بيار الجميّل فقال:

لقد شعرنا آنذاك بخطورة نتائج هذه اللعبة الجهنمية، وما تردّدنا في مصارحة العهد على صفحات جريدتنا " العمل" بقولنا:

" تسببت الدولة لنفسها، في مرحلة التمهيد للاقتراع، في اخطاء وخطيئات نأمل إلا تضطر إلى دفع ثمنها مما هو اغلى من مرشح يفوز وآخر يخذل. وما في الافق من نذر القضبات لن يبدّد بالسهولة التي تتراءى لصغار الاحلام والنفوس" (العمل ٢٧ حزيران ١٩٥٧)

وقلنا للعهد ايضا:

" الامكانات الحكومية - وهي عظيمة جدا - وقفت على فريق ابشع عيوبه " انه لا يحرز" ان يبذل في سبيل مجاحه جهد انملة، والاغضاء عن غلاظات الموالين، " بل

جرائمهم نفر من الدولة حتى أولئك الذين اعطوا صبر الملائكة وطول اناة الشهداء .. "
(العمل ٣٠ حزيران ١٩٥٧)

ويمثل هذا الفريق اراد " العهد" يومئذ ان يجبه الاخطار التي كانت تهدّد مصيرنا.

وشعرت الكتائب ان القوى لم تعد متكافئة، وان الحكم الوطني اضعف من ان يصمد امام التيار الجارف. وان هذا التفاوت في القوى لا يهدّد اشخاصا، والاّ لما كان للامر اية اهمية، ولكنه يهدّد الشرعية ومن بعدها مصير وطن وامة. وقد وفق العهد ان يجمع بين مصيره ومصير الشرعية والكيان.

وبالرغم مما اصاب الكتائب من محاربة العهد لها وانتصاره للسوريين القوميين اعداء لبنان الطبيعيين.

وبالرغم من الضغط الذي تعرّضت له من مختلف الجهات لحملها على محاربة " العهد" ، وبالرغم من انه كان باستطاعتها، لو ارادت ، ان تعزل العهد عن القوى الشعبية، وتجعله وحيدا في المعركة فتثأر لنفسها منه،

وبالرغم من كل ذلك، وضعت مصلحة لبنان العليا، في رأس مشاغلها شأنها في كل ظرف وحين. ووضعت ثقلها في الميزان تعيد للعهد ما فقده من جراء سوء تصرّفه واساءته استعمال السلطة، لا اكراما له " وتقديرا" لتصرفاته المذكورة، بل من اجل لبنان، ولدرء الخطر عن لبنان.

ولعلّه من المفيد في هذا المجال ان نذكر بما كان يقوله خصوم العهد في ذلك الحين من انه لو تخلت الكتائب عنه لما استطاع الصمود يوما واحدا.

واضاف الرئيس فقال:

وما اكتفينا بذلك، بل حملت نفسي انا شخصيا، وسافرت إلى الولايات المتحدة الاميركية، لاجراء اتصالات واسعة بمغتربينا تمهيدا لتعبئة قواهم استعدادا للمعركة المصيرية التي كنت ارى طلائعها ترتسم في الافق البعيد.

وعدت إلى الوطن، فالفيته في وضع لا يحسد عليه. الازمة تزداد حدّة، والقوى الخارجية تتقدّم بخطى سريعة، والوضع الداخلي في ذروة الخطورة. ولا تمضي ايام حتى تقع الواقعة، ويحدث ما كنا نخشاه ونتنبأ بحدوثه منذ انتخابات حزيران ١٩٥٧ وما قبلها بقليل.

وتغرق البلاد في الدم والفوضى

وإذا بنا وحدنا في المعركة

وإذا بالذين وقف العهد جهده على انجاحهم في الانتخابات النيابية على حساب مصير البلد، ينفرط عقدهم يولون الادبار، تاركين سيدهم وحده في المعركة باستثناء بعض الذين فقدوا كل امل بفائدة انتقالهم إلى المعسكر الآخر.

وبعد ان عرض الرئيس بايجاز مراحل محنة سنة ١٩٥٨، والملابسات التي رافقتها ودور الكتائب البطولي فيها، لاسيما خلال العشرين يوما المعروفة بفترة الثورة المضادة، انتقل إلى الكلام عن فترة ما بعد الثورة فقال:

يأخذ علينا حلفاؤنا في محنة ١٩٥٨ اننا لا نجاريهم في حقدهم على الرئيس شهاب بل واكثر من ذلك، اننا نتعاون مع العهد الحالي.

فمن جهتنا، لا نذكر اننا اتفقنا معهم على هذا التخريب، بل ان ما نذكره، ويذكرونه هم ولا شك ولكنهم يتجاهلونه، هو انه عندما توافقنا على ان يكون اللواء شهاب رئيسا للجمهورية، كان ذلك على اساس انه الرجل الوحيد القادر على الخروج بالبلاد من محنتها وعلى اعادة النظام وهيبة الدولة بفعل تأييد الجيش له.

وكان من الطبيعي، وهو شيء في منطق تفكيرنا وعملنا السياسي، ألا نفكر آنذاك إلا بتسهيل مهمة الرجل، بل وبمساعدته في هذه المهمة. ولم يدر بخلدنا لحظة ان اصدقاءنا ينوون عكس ذلك، وان لهم اغراضا يبيّتونها.

لم نكن نعرف ان هدفهم احراق الرجل وجعل عهده اسوئ العهود.

ولكن ما ذنبنا إذا كنا نعتبر السياسة وسيلة في خدمة الصالح العام وليست غاية في حدّ ذاتها.

ما ذنبنا إذا لم نكن من طينة الدهاة والناذرين جهودهم للنكرزة والتخريب وتحطيم الزعماء اللبنانيين الواحد تلو الآخر ؟؟

ثم، لماذا يريدوننا ان نحارب عهد الرئيس شهاب ؟؟

الانه لا يحترف السياسة ويترفع عن النكرزة المألوفة؟ ام لانه يحاول باخلاص تقويم اوضاع البلاد في الادارة، والاقتصاد، والاجتماع ؟؟

الانه اراد التعاون المخلص معنا وافسح لنا مجال العمل وتحقيق بعض ما نطالب به منذ سنوات في منهاج حزبنا الاصلاحي كمشروع الضمان الاجتماعي - وما كنا نلقى من العهود السابقة سوى العق والجحود - ام لانه لم يعاملنا في انتخابات ١٩٦٠ كما عاملنا " السلف الصالح" في انتخابات ١٩٥٧؟

هل لانه اراد ان يكون حكما بين شقي الامة وان يضمد جراحها ويحول دون نكء هذه الجراح ودون نكسة قومية قاتلة. ام لانه ركّز السياسة الخارجية على اساس الحياد بالنسبة للخلافات القائمة بين الدول العربية ؟؟

لماذا يريدوننا ان نكون معهم ضدّ العهد، ولماذا لا نكون كلّنا مع الحكم الوطني؟

ولماذا يريدون ان تظل الامة منقسمة على نفسها وفي اقتتال وصراع دائمين ؟؟

ومن جهتنا، نذكر باننا عندما اتفقنا في اعقاب ثورة ١٩٥٨ على إلا يكون في البلاد غالب ومغلوب، انما فعلنا ذلك عن اقتناع كلّي ان مصلحة البلاد ومستقبلها يقضيان بذلك. لقد كنا نحن الغالبين، ولو شئنا ان نستوحي العاطفة دون العقل في ذلك الحين لرفضنا الاّ ان نظل غالبين. ولكن، هل يمكن ان نعمّر وطنا وابناؤه منقسمون على انفسهم ؟؟

ولا بدّ من التذكير ايضا، بأن السبب الحقيقي للثورة المضادة التي تحملنا مسؤولية قيادتها كان فقدان التوازن بين القوى. ولم نفكّر لحظة آنذاك بالانتقام ولا بتحقيق سيطرة فئة على فئة وبقينا امناء لتفكيرنا هذا عندما انتصرت ثورتنا، فرفضنا ان تكون لنا الغلبة ، واصرينا على ان تكون الوحدة الوطنية هي المنتصر الوحيد. وعلى هذا الاساس وضعنا القاعدة التي قامت عليهاسياسة البلاد ، إلا وهي قاعدة لا غالب ولا مغلوب

قد يردّ متهمونا بان الوحدة الوطنية رائدهم ايضا، انما كان على الكتائب ان تواصل الحرب على عبد الناصر وعلى كل من يريد ان يؤيد عبد الناصر في لبنان.

ولكن، ما فائدة هذه الحرب، ومن المستفيد منها سوى الدول التي تنافس عبد الناصر السيطرة على الشرق العربي؟؟

لقد جرّب عبد الناصر حظّه معنا وما الفح، وكان فشله عبرة له فاعتبر، وراح ينشد صداقة لبنان. ويعترف بخطأه وبمغبّة تصرّفه.

فاي معنى يبقى للعداء سيما وان في البلاد فئة معجبة به، ولا حياة ولا استقرار للبنان بدونها.

واي معنى لهذا العداء ولم تعد الناصرية مصدر الخطر على لبنان، وقد ضعفت شوكتها بعد خساراتها المتكررة وكان آخرها واهمها انقسام الوحدة بين مصر وسوريا؟

وما المقصود من توجيه الانظار ناحية الناصرية، وجذب الجهود نحو محاربتها وترك جبهتنا الخلفية مفتوحة لانصار الهلال الخصيب؟؟

ولماذا يريدون ان يكون لبنان مع الأردن أو مع العراق ضدّ مصر أو مع مصر ضدّ العراق أو الأردن. وما فائدة هذا الانحراف بالنسبة لبلدنا ومستقبله.

ولم لا يفصحون عن اهدافهم. فاذا كانوا يبتغون انحياز لبنان إلى معسكر عربي ضدّ معسكر عربي آخر ، فهذا ما لا نقبل به على الاطلاق، لاننا لا نبتغي خدمة الغير واغراضه على حساب مصلحة بلدنا.

هل يريدون ان نسكت عن مؤامرة القوميين السوريين وعن الذين ناصروهم وايّدوهم وساهموا معهم في المؤامرة المجرمة؟؟

فاذا كانت هذه هي غايتهم، فقد وضعوا انفسهم في موضع المتهم، وما اردنا لهم هذا ولكن ما دام الامر كذلك، فليكن..

لماذا لم يستنكروا مؤامرة الحزب السوري القومي على الكيان؟؟

لماذا تجاهلت صحفهم الحادث عقب وقوعه وكانه حادث يقع في الصين ؟؟

لماذا هذه الحرب البسيكولوجية للتخفيف من أهمية المؤامرة وطمسها؟؟

واما ان الحقد على العهد وعلى الكتائب يمنعهم من الوقوف الموقف الذي يمليه الواجب والظرف ومصلحة البلاد.

وبعد، هل يريدون الاطاحة بالعهد وابدال رئيس برئيس؟

إذا كانت هذه غايتهم فلماذا لا يصارحوننا بها ويعللون اسبابها ؟؟

فالرئيس شهاب لا يريد البقاء، وقد برهن عن ذلك مرارا. فالامر إذن غاية في السهولة من هذه الناحية إذا كان للبلاد مصلحة في ذلك.

ولكن اين مصلحة البلاد..

هل يريدون ان تنسحب الكتائب من الحكم؟؟

لماذا ولمصلحة من ؟؟

ولم هذه الحملة المركزة لحمل الكتائب على الانسحاب من الحكم. فهل هي الرغبة في التعاون معها؟؟

إذا كان الامر كذلك، فنحن لهذا التعاون ضمن الخطوط التي ذكرناها والتي نتفق فيها مع العهد. سياسة تهدئة وبناء وتعمير. فاذا كنا كلّنا متفقين حول هذه السياسة لا يعود

من مبرّر لانسحابنا من الحكم. إلا إذا كان الانسحاب فقط هو الغاية الاخيرة. ولعلّه هو الغاية، لأن المحاربة التي تعرّضت لها الكتائب في العهد السابق تؤيد هذا الظن..

بعد هذه الردود المفحمة على افتراءات المغرضين اختتم الرئيس بيار الجميّل، بيانه بقوله:

١- الحرص على لبنان وصيانة مستقبله يتطلبان سياسة مبنية على مبدأ الوحدة الوطنية.

٢- لا تقوم وحدة وطنية إلا إذا فهم اللبنانيون بعضهم بعضا وعملوا في ضوء اماني كل فئة من فئاتهم.

٣- قبلنا باللواء شهاب رئيسا للجمهورية لنتعاون معه ولنسهّل مهمته لا لنحاربه ونقتص منه، ونتسبّب في احراقه وبالتالي في خراب البلاد.

٤- يجب ان تظل سياستنا العربية مبنية على مبدأ عدم الانحياز إلى دولة عربية ضدّ اخرى.

٥- بالقوة التي حاربنا بها الناصرية نحارب كل مطمع توسعي من اية جهة اتى. وفي منطق هذا التفكير نطالب بالاقتصاص من القوميين السوريين وفقا للقوانين اللبنانية. ان حزباً يكرر تآمره على لبنان منذ وجد حتى اليوم هو حزب مجرم يجب ان ينال عقابه.

هذه هي الخطوط العريضة لسياستنا الكتائبية. وسينصفنا التاريخ كما انصفنا في مواقفنا السابقة التي لم تسلم من النقد والتجريح. اننا حزب يعمل للمدى الطويل ومن اجل مستقبل امة ووطن. كلنا زائلون ولبنان باق. وبقاء لبنان وطن الحرية والقيم الإنسانية هو همنا الوحيد.

بيروت في أيار ١٩٦٢

الامين العام

الامضاء - جوزف سعاده

وثيقة رقم (٤٢)

برقية من السفارة الأميركية في بيروت إلى وزارة الخارجية الأميركيـــــة بتـــاريخ ١٠ كانون الثاني ١٩٥٨ عرضت فيها الآراء السياسية للزعيم المسلم المتحـــرر فـــوزي الحص والمنتقد لمعظم القادة المسلمين الممثلين للمدرسة التقليدية القديمة . [١]

PRIORITY

CONFIDENTIAL
(Security Classification)

FOREIGN SERVICE DESPATCH

DO NOT TYPE IN THIS SPACE
783a.00/1-2958

FROM : Amembassy, BEIRUT 410
DESP. NO.

TO : THE DEPARTMENT OF STATE, WASHINGTON

REF : January 2[illegible] 1958
DATE

For Dept. Use Only	ACTION NEA 4	INFO	DEPT. RM/R-2 IRO-8 U/OP-1 U/O-1 P-[illegible]
27	REC'D. 2-7		OTHER OCB-1 CIA-12 USIA-10 OSO-4 ARMY-[illegible] NAVY [illegible] AIR-3

SUBJECT: POLITICAL VIEWS OF LIBERAL MOSLEM LEADER: TALK WITH DEPUTY FAWZI EL-HOSS

I was much impressed this morning during the courtesy call of
the Moslem Deputy, Fawzi El-HOSS, with the vigor of his imagination
and with the apparent patriotic conviction which animated him. It
appeared from his conversation that Fawzi El-Hoss, although a good
friend of Gamal Abdel NASSER, is likewise a good friend of President
Camille CHAMOUN. He revealed that he is currently debating whether
to accept the portfolio of Finance offered him in replacement of the
present Finance Minister, Jamil MIKKAWI, or to concentrate his ef-
fort on more long range development of Moslem political opinion in
preparation for the forthcoming Presidential elections. If he took
the latter course, Fawzi El-Hoss said, he might, however, accept
the position of President of the Municipal Council of Beirut, as
this would give him closer control over Moslem political elements
in the Capital. Fawzi El-Hoss said that when he decided to enter
politics he had made a conscious effort to study and ultimately to
control the mob in Beirut, which was largely Moslem in character.
He said, "The political barometer of Beirut is the shutters of the
shopkeepers. When they go down, the people show disapproval. When
they go up, the people show they feel the Government is doing all
right."

The Deputy said that most Moslem leaders in Lebanon were of
the traditionally negative, old school type, who knew what they
did not want, but did not know what they did want. He mentioned
as characteristic of such leadership Abdallah El-YAFI, Sa'eb
SALAAM, and Abdullah MASHNOUK. However, during the last Parlia-
mentary elections, those leaders were discredited. They had
opted to make the principal hero in the campaign not a Lebanese
Moslem, but a foreigner - Gamal Abdel Nasser. The result had
been that the more intelligent Moslems, particularly of the
middle and upper classes, had felt a feeling of revulsion. Fawzi
El-Hoss himself had been able to capture this feeling and this
explained why his vote in many sectors was superior to that of
the more traditional Mohammedan leaders. So far as the mob was
concerned, the lower classes where political trouble could be
expected to start, he had, after the last riots, gone to President

Robert McClintock:ph
REPORTER

CONFIDENTIAL

ACTION COPY

HBS

CONFIDENTIAL

FEB 12

FILE

THIS DOCUMENT MUST BE RETURNED TO THE RM/R CENTRAL FILES

783A.00/1-2958

---

[١] - نقلاً عن الأرشيف الأميركي . F.O : 037 / 7037 / 0274

Page ____ of ____
Encl. No. ____
Desp. No. ____
From ____

CONFIDENTIAL
(Classification)

Page 2 of
Desp. No. 410
From Beirut

Chamoun and asked permission to nurse the wounded and release from
prison the four hundred or more manifestants whom the Government
had jailed. Chamoun readily gave his assent and Fawzi El-Hoss
played the Good Samaritan to the wounded elements of the mob.
When their leaders had indicated they wished to go to Egypt to
meet their hero, Gamal Abdel Nasser, Fawzi El-Hoss accompanied
them. He said that during the audience of the Lebanese Moslem
group with the President of Egypt, Nasser had very wisely said
that any political movement in Lebanon which sought to divide the
country was a bad one and any policy serving such an end should
not be followed.

Fawzi El-Hoss had himself not made up his mind whether it
would be wise for President Chamoun to seek, by changing the Con-
stitution, to succeed himself in office. He seemed, for a Moham-
medan, to be a man of extraordinary objectivity. Any politician
in this part of the world, who could speak with favor in the same
conversation of both Gamal Abdel Nasser and Camille Chamoun, must
be regarded as exceptional. Mr. Fawzi El-Hoss terminated our in-
terview by saying ruefully, "You know, however, that in the Arab
world we are all self-centered, emotional individualists, high
strung and quick to get excited." I had the impression that his
own rate of excitability was less than most of his confreres.

Robert McClintock
Robert McClintock

Pouched to: Amman, Baghdad, Cairo,
Damascus and Jidda.

expected to start, he had, after the last riots, gone to President

Robert McClintock:ph
REPORTER

CONFIDENTIAL

ACTION COPY - DEPARTMENT OF STATE

FEB 12 1958
FILED

[illegible]TIAL FILE

وثيقة رقم (٤٣)

بيان لـ " الطلبة القوميين الاجتماعيين " حول الاتحاد الشامي - المصري بتاريخ اول شباط ١٩٥٨[1]

بيان الطلبة القوميين الاجتماعيين
حول الاتحاد الشامي - المصري

ليس كالوحدة للامة ، فانهـا تكون كلها لنفسها . وكل اتحاد لا يصون المصلحة الواحدة للامة الواحدة فـي حياة جيدة ، باطل من اساسه .

ايها المواطنون :

في غمرة الحماسة التي تجتاح بعض القومين طرباً وزهواً لمشروع الاتحـاد الشامي - المصري . نوجه اليكم بالعقل الدافق المسؤول لنعلن راينا في هذا المشروع الاتحادي بكل وضوح وجلاء ويقين . نحن في الحـزب السوري القومي الاجتماعي طلاب وحدة ونحن اعـداء الانعزال والانفصال والتجزئة ولقد اعلنا مرارا بان علة العلل واساس كل تردد انما هي علة التجزئة والتقسيم التي اصابت امتنا في غفلة منها .

ونحن وان كنا طلاب وحدة الا اننا لا نتحمس لاي شكل من الاتحاد تحمسا عاطفيا غير مسؤول . ان من اشكال الاتحاد ما هو متضارب اساسا مع الوحدة الحقيقية الطبيعية التي ننشد . ان طلبنا للوحدة الذي هو مطلب اعلى واسمى مطالبنا القومية ، مرهـون ومشروط ومقيد باسس وقواعد لا نحيد عنها وهي التي تملي علينـا سلوكنا وموقفنا الاخير مـن المشاريع للاتحادات الاصطناعية .

لذلك كان موقفنا دائما مختلفا [illegible] من كل طلاب الاتحاد في انهم يهتمون بالشكل السياسي للاتحاد .

ان مشروع الاتحاد الاخير مشروع سياسي متفلت من كل معالم الوحدة الطبيعية .

ان القوة هي في الاتحاد الذي ياتي نتيجة تراص الجسم الواحد لا من جمع اشتـات اجسام متعدده . ففي الوقت الذي تفشل فيه مصر في توحيد وادي النيل وتزور الشام عن بقية الدويلات السوريه في الهلال السوري الخصيب يطبل الطبالون ويهللون للاتحاد الموعود بين عضو ابتر من هنا وعضو مبتور من هناك .

وهذه بعض النقاط لنتاملها في نتائج هذا المشروع الاصطناعي المنافي الوحـدة الطبيعيـة الحقيقية :

اولا : ــ انه عملية سياسية لها كل الطابع السياسي مفتقرة كليا الى عوامل الوحدة الحقيقية . لو كان هذا المشروع يتخـذ العوامل الطبيعية اساسا لكان انطلق بتوحيد مصر والسودان وبتوحيد الشام مع سائر كيانات الهلال الخصيب او بعضها . انه عملية ناتجة عن اسبـاب محض سياسية بعضها داخلـي في الشام وبعضها خارجـي مشترك بين الشام ومصر .

ثانيا : ــ ان الوضع الشيوعي المتردي في الشام دفع ببعض الاحزاب والشخصيات السياسية التي استخدمها الشيوعيـون كمخلب قط للوصول الى محاولة [illegible] في اللجوء الى قوة اكبر من النطاق المحلي الشامي لتفادي الطوفان الاحمر الذي طما فـي الشام . ولكن محاولتهم هذه تبوء حتما بالفشـل لاسباب [illegible] .

ثالثا : ــ ان الاتحاد جاء نتيجة تزاوج في السياسة الخارجيـة بين الشام ومصر ، سيـاسة « الحياد الايجابي » .

رابعا : ــ ان الوضع الجديد الذي سينبثق عـن الاتحـاد سيجعل من الشام مقاطعـة خاضعة للنفوذ المصري .

خـامسـا ــ ان فكـرة تـوطـين مصريـين بكـثـرة في الشام سيكون مـن ضمـن مخططات ورثة ابراهيم باشـا الذي لم يزل تمثاله منتصبا في القاهرة وهو يشير بيده صوب ارضنا .

لهذه الاسباب مجتمعه نعلن ان اراده شعبنا المتحفزة الوحده الطبيعيه الحقيقيه التائقة الى تكامل عواملها لا ترى في هذا المشروع الاتحادي الا نكسـة قومية كبرى لخروجه عن المحور القومي السليم .

واذا كنا دائما وقفنا الموقف الايجابي المنفتح على مصر والعالم العربي فانه فيما يخص شؤون امتنا القومية لا بد ان نعلـن بوضوح موقفنا المبدئي الرافض كل مساومة او مغالاة علـى حساب مصلحة امتنا وقضيتها القومية التي تبقى فوق كـل مصلحة .

لقد ناضل حزبنا من اجـل الوحده الحقيقة وسيبقـى مناضلا من اجلها ولن تبهـره المشاريع المؤقتة والاصطناعية عن طلب الحقيقة والصراع من اجلها . ان تراب سورية المقدس فيه اليوم حنين عجيب الـى الوحدة الحقيقية ولن يبعثـره الاعصار السياسي العـاصف بقطاعنا !

بيروت - اول شباط سنة ١٩٥٨

[1] - نقلاً عن ارشيف الجامعة الاميركية في بيروت ، مكتبة يافث . Tag : 111032

وثيقة رقم (٤٤)

برقية من السفارة الأميركية في بيروت إلى وزارة الخارجية الأميركيــة بتــاريخ ٢٨ شباط ١٩٥٨ ، تضمنت آراء البطريرك الماروني عن الوطنية والخلاف بينــه وبـين الرئيس شمعون ومعارضته التجديد لمعركة الرئاسة.[1]

AMEMBASSY BEIRUT — 474 DESP. NO.

THE DEPARTMENT OF STATE, WASHINGTON. — February 28, 1958 DATE

Embtels 1843 and 2791, Embdes 290

ACTION: NEA-4 — DEPT.: RMR-2 IRC-8 EUR-5 P-5 UA-1 [illegible]
REC'D 3-10 — OTHER: CIA-12 USIA-4 OCB-1 ARMY-4 NAVY-3 AIR-[illegible]

Views of the Maronite Patriarch on Nationalism and Presidential Renewal

Paris-1 Damascus-1 Cairo-1 Amman-1
Tel Aviv-1 London-1 Jidda-1 Baghdad-1

SUMMARY

The rift between President CHAMOUN and Maronite Patriarch MEOUCHI continues to be reflected -- quite stormily at times -- in the press and in conversations in cities and villages throughout Lebanon. This political division among Lebanon's 424,000 Maronites (55 per cent of the official Christian population and 30 per cent of the official total population) is complicating Lebanon's position in a presidential election year and at a time when Arab states are shifting their alignments both among themselves and in their relations with the major Western and Soviet countries.

. . . .

The rift between the President and the Maronite Patriarch goes back at least as far as the Parliamentary elections of June 1957. The Patriarch's views on the need for Christian collaboration with extreme Moslem nationalists as well as his personal antipathy for President Chamoun and his statement to an Indian diplomat that he was in possession of written approval from the Vatican of his public affairs policy of friendliness for Islam are set forth in Embassy despatch 290.

During the third week in February there was, as reported in Embtel 2791, a considerable storm in the press over the alleged statements by the President and the Patriarch, and there seemed to be as much talk about it at social gatherings in cities and villages as there was about the "historic" unions of Egypt and Syria and of Jordan and Iraq. The controversy was set off not long after President Chamoun, at a special St. Maron Day service, said that "Lebanese Arabism" called for all-out cooperation with other Arab countries but excluded interference in their affairs, and asked only that other Arab countries not interfere in Lebanese affairs. By contrast, the Patriarch publicly urged the maintenance of Lebanese independence through cooperation with Arab nationalists of the Syro-Egyptian type. Some papers quoted him as telling Maronites they were "a drop in a sea of Islam" and must collaborate with Moslems or "pack up and

CONFIDENTIAL

?Boardman:cfk
REPORTER

ACTION COPY — DEPARTMENT OF STATE

783A.00/2-2858

HBS CONFIDENTIAL FILE

[1] - نقلاً عن الأرشيف الأميركي ، F.O : 037/ 7037/ 0274

2 of
No. 474
Beirut

CONFIDENTIAL
(Classification)

Page ______ of
Encl. No. ______
Desp. No. ______
From ______

and leave". Later he publicly denied this particular statement which, in the Embassy's opinion, was an invention of the press; he may have said something akin to it to Christians visiting Lebanon from Syria, but it is highly doubtful that he made it to Lebanese. At the height of the storm some residents of Deir el-Kamor, the electoral village of President Chamoun, tolled funeral bells in protest of the Patriarch's remarks, while other residents there sent a delegation to the Patriarchate in Bkirke to support the general line of his Arab nationalist statements.

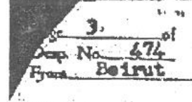
The storm lasted about a week and than subsided. The issue remains, however, and among other related recent developments are the following:

1. A renewed bitter argument over the activities of the Patriarch has broken out between Nida al-Watan, a Maronite and pro-Patriarch newspaper, and Al Bayraq, which is Maronite and pro-Chamoun. The latter has objected to the "seat of glory" (Maronite Patriarchate) being turned into "a political party and a base for spreading propaganda for (former President) Bishara El KHOURY." The former accused Al Bayraq's editor and certain deputies of waging a personal campaign against the Patriarch and said the whole affair was only hurting Christians.

2. The Patriarch has told a Lebanese employee of the Embassy that he is opposed to the President's apparent desire to be re-elected because he believes it will result in demands from Lebanese Moslems for: (a) a general census which, if taken, would reveal that Moslems comprised the majority of the population of Lebanon; (b) the election of a Sunni Moslem as President, or at least as Vice-President; and (c) an increase in the number of Moslems occupying key Governmental posts. Confronted with such demands, the Patriarch said, Lebanese Christians would have to decide: to become Moslems, to emigrate, or to co-exist with other religious groups. He said he was convinced that Lebanese Christians must co-exist with the Moslems and that for this reason co-existence had guided his policy in recent months. He stated that his "neutral" policy had saved President Chamoun's head since it had pacified Moslem elements who had been antagonised by the President. He insisted that he was sympathetic and friendly to the U.S. and still regarded himself as an American citizen though he had lost his citizenship by virtue of his extended stay in Lebanon. He was grieved to have seen himself described recently in a New York Herald Tribune (or Associated Press) story as "the anti-West Maronite Patriarch."

3. All papers have reported that the Patriarch sent a delegation to Damascus to congratulate Abdul NASSER when he went there after his election to the Presidency of the United Arab Republic. President Nasser reportedly told the delegation that he appreciated the Patriarch's views and would "always work according to his patriotic instructions." The Government of Lebanon sent no official delegation, though the President and Prime Minister had already sent congratulatory telegrams to Nasser as President of the United Arab Republic.

4.



3 of
Desp. No. 474
From Beirut

CONFIDENTIAL
(Classification)

Page ______ of
Encl. No. ______
Desp. No. ______
From ______

4. A number of papers have reported that President Chamoun has sent or would send a Maronite delegation to the Vatican to protest against the Patriarch's activities. The Nuncio has denied this, saying that any recommendations would have to go through him. One paper said that Alfred NACCACHE was a member of the delegation, but he has told an Embassy officer there is nothing to it. A pro-Government paper said that Deputy Naim MOGHABGHAB would go, but Moghabghab confided to an Embassy officer that he had purposely misled the press on this as a blind to a confidential trip on other matters to Ankara and Baghdad. Sources close to the President say no delegation will be sent and that none has gone.

5. Talk that the Patriarch is aiming at the presidency circulated a bit recently but has fallen off. To those who raised the question of precedent, the reply was that DAMASKINOS, the Greek Orthodox Patriarch, once became interim head of Greece.

6. Presidential election fever has mounted. Following each of three speeches making reference to "independence" and the "continuation" of current policies which the President made February 9 at a special St. Maron Day service, February 23 after a Syrian Orthodox High Mass and February 21 at an industrialists dinner, he was charged by the opposition press with seeking renewal of his presidential term.

7. Pierre GEMAYEL, leader of the Christian action (mostly Maronite) Phalangist Party which staunchly defends every inch of independent Lebanon, has said in the press that although he disagrees with the Patriarch's political views, he believes the Patriarch should not be criticised since the Patriarchate is the religious rock of Lebanon.

8. Alfred Naccache, President of Lebanon in French Mandate days, told an Embassy officer that he was deeply disappointed in the Patriarch's uncompromising attitude during his relatively recent attempts to mediate between him and the President.

9. Not long ago the reporting officer reminded Foreign Minister MALIK that in his presence and that of the Patriarch in Bkirke shortly after the November 1956 invasion of Egypt, Dr. Malik had jovially but seriously described the Patriarchate as "the heart of Lebanon." The Foreign Minister replied, "I remember saying that. Certainly it is some part of the body. Perhaps now it is the liver. I have not seen His Beatitude for more than six months as our relations have deteriorated."

Comment: The Embassy sees no early settlement of this delicate internal matter. It can only say that Lebanon's position -- in a presidential election year and at a time when the Arab states are shifting their alignments both among themselves and in their relations with the major

ACTION COPY — DEPARTMENT OF STATE

The action office must return this permanent record copy to DC/R files with an endorsement of action taken.

وثيقة رقم (٤٥)

برقية سرية من السفارة الأميركية في بيروت إلى وزارة الخارجية الأميركيــة بتــاريخ ١٩ آذار ١٩٥٨، أوضحت وجهة نظر صديق الرئيس شمعون عادل بك حمــدان حول الدور المصري في الانتخابات الرئاسية اللبنانية [١]

PRIORITY
CONFIDENTIAL
(Security Classification)
FOREIGN SERVICE DESPATCH

DO NOT TYPE IN THIS SPACE
783a.00/3-1958

FROM : AMEMBASSY BEIRUT
517
TO : THE DEPARTMENT OF STATE, WASHINGTON
DESP. NO.
March 19, 1958
DATE
REF : Embtel 3079 and Embdes 508

For Dept. Use Only	ACTION	DEPT.
2	NEA-3	RM/R-2 P-5 IRC-8 4/OP-1 4/EI
	REC'D 3-25	OTHER CIA-12 OCB-1 ARMY-7 NAVY-3

SUBJECT: Views of Chamoun Confidant on Egyptian Role in Lebanese Presidential Elections

SUMMARY

According to a close friend of President CHAMOUN: (1) President NASSER, failing to achieve the cooperation of the Chamoun regime, is dedicated to its overthrow by whatever means necessary; (2) Former President Bishara el KHOURY promised in the presence of Patriarch MEOUCHI and several Moslem opposition leaders that, if elected president with Nasser's support, he would advocate Lebanese membership in the UAR; (3) A clear warning that the U.S. will tolerate no disturbances in the area is "the only way to safeguard Lebanese independence"; and (4) Nasser will play the West against the East as long as this produces results that are helpful to him.

On March 12, 1958 Adel Bey HAMDAN, Druze confidant* and shooting companion of President Chamoun, visited the reporting officer to call attention to the threat posed to Lebanon by the United Arab Republic and the expansion of President Nasser's sphere of influence particularly as it affected the forthcoming presidential election.

Addressing himself specifically to the Egyptian role in the coming presidential elections, he said that towards the end of February 1958 Abdel Nasser had sent intermediaries to President Chamoun offering to support his re-election on condition (1) that Lebanese collaboration with the West be reduced and (2) that he adopt a foreign policy more closely paralleling that of Syria and Egypt. Adel

*Adel Bey Hamdan has been closely associated with Camille Chamoun since 1939. An avid hunter, he owns a large tract of land in the southern Beka'a where the President goes bird shooting virtually every week. His wife is widely acknowledged to have been the President's oft-time mistress throughout their association. Adel Bey was a judge but lost his judicial standing in 1952 when President Bishara el-Khoury was overthrown. Since then he has had no career or visible income other than that from his lands. As a knowledgeable Lebanese once remarked, however, "He who lives near the sun is always warm."

HHRussell, Jr.:afk
REPORTER

CONFIDENTIAL

ACTION COPY — DEPARTMENT OF STATE
The action office must return this permanent record copy to DC/R files with an endorsement of action taken

CONFIDENTIAL FILE
783A.00/3-1958 HBS
THIS DOCUMENT MUST BE RETURNED TO CENTRAL FILES

١ - نقلاً عن الأرشيف الأميركي، F.O. : 037/7037/ 0274

CONFIDENTIAL
(Classification)
Desp. No. 517
From Beirut

Bey added that a different independent source had confirmed to him that Nasser preferred Chamoun to other possible presidential candidates because of his strength in the Lebanese Parliament and his influence in the Arab world, but that he would support his re-election only if he cooperated with the United Arab Republic and eventually induced Lebanon to federate with it. Hamdan said that President Chamoun categorically refused to consider Nasser's proposal, and indicated that the President's speech at Antelias (see Embassy's reference despatch), in which he championed Lebanese independence against tyranny, was his public answer to Nasser and his intermediaries.

Adel Bey said that President Nasser had not banked solely on the possibility of President Chamoun's cooperation. He disclosed that on about February 28, 1958 Nasser had secured the verbal promise of former President Sheikh Bishara el Khoury, made in the presence of Maronite Patriarch Paul Meouchi and Moslem opposition leaders Abdullah YAFI, Saeb SALAAM, Sabri HAMADE, and Ahmed al ASSAD, that, if elected president with Egyptian support he would advocate Lebanese federation with the United Arab Republic. He added that Nasser had also extracted a similar written promise from Fouad AMMOUN, former Secretary General of the Ministry of Foreign Affairs who ran for Parliament and was defeated in the Parliamentary elections of 1957. Having signed the letter, Ammoun inquired through Anwar SADAT about Nasser's support of his candidacy. Nasser reportedly sent word that initially he had committed his support to Hamid FRANGIE, but that since Frangie was now incapacitated by a stroke suffered in October 1957 he would be glad to support Ammoun if Patriarch Meouchi acquiesced to his candidacy. Hamdan pointed out that this freed Nasser from direct involvement in the selection of a candidate and supported the Lebanese practice of consulting the Patriarch on such matters.

In view of President Chamoun's refusal to cooperate with Nasser, Adel Bey expressed the conviction that the Egyptian leader will do all in his power to block Chamoun's re-election. He surmised that the method used will be to attempt his overthrow by fostering strikes and armed violence. He forecast that once President Chamoun is out of office and the Lebanese army is in power as caretaker, the supporters of Sheikh Bishara el Khoury will seek to induce the army to dissolve the Chamber of Deputies and hold new elections. He said that the new Parliament could easily be rigged to elect Bishara el Khoury.

Against this background, Adel Bey Hamdan said that the only way to safeguard Lebanese independence was through decisive action by the United States. He suggested that this action be in the form of a clear warning that the United States will tolerate no disturbances in the area and, if necessary, will intervene to quell any outbreaks of violence. He indicated, however, that guarantees against aggression would not be sufficient because the Egyptians and Syrians would not dream of openly attacking Lebanon. He explained that such a stand by the United States would (1) discourage overzealous subversive efforts by Syrian and Egyptian agents and (2) induce General/Commander-in-Chief of the Armed Forces of Lebanon, [illegible] to use the army to effectively combat subversion since he would wish to avoid outside intervention. He suggested in addition the advisability of a direct approach to the General by the Embassy. He warned that time was of the essence because political feelings

CONFIDENTIAL

Page ___ of
Encl. No. ___
Desp. No. ___
From ___

CONFIDENTIAL
(Classification)

Page ___
Desp. No. 517
From Beirut

feelings stimulated by the pro-Chamoun publicity campaign which is now being mounted together with the continuing influx of arms from Syria into the hands of opposition elements are likely to precipitate dangerous clashes.

Speaking generally of President Nasser's intentions with respect to the Arab world, Adel Bey expressed the opinion that Nasser could maintain his position and the stability of the United Arab Republic only by constantly diverting the attention of his peoples to outside problems. He said that partly as a result of this and partly because of his personal ambitions, Nasser was dedicated to the overthrow of the monarchies in Iraq, Jordan and Saudi Arabia. He added that one of Nasser's prime objectives is to gain control of oil-rich territories. In this connection, he described King HUSSEIN as the strongest motive force in the Arab Federation.

In the course of the conversation Adel Bey showed the reporting officer a resumé of information dated December 12, 1957 that he said he had obtained from Nadim DIMECHKIE, Lebanese Ambassador to the United States, immediately following the latter's visit to Cairo on the eve of his departure for Washington. According to the resumé, the purpose of Ambassador Dimechkie's visit had been to persuade Nasser to desist from his attacks on President Chamoun and convince him of the inadvisability of following a pro-Soviet line. Dimechkie reportedly had no opportunity to present the Lebanese arguments because Nasser launched into a dissertation on how profitable it had been to Egypt to play off the West against the East. The Egyptian President said that he intended to continue this game so long as it produced good results.

COMMENT: It is believed probable that the views expressed by Adel Bey Hamdan closely reflect those of President Chamoun. (They were also expressed in much briefer form by the President to his cousin, Nehme TABET, Liaison Officer with USOM, on March 13 - Embtel 3079.) The factual details cited regarding Nasser's activities are not readily verifiable, but are believed to represent accurately the trend and general objectives of his policy toward Lebanon, namely that he will endeavor by all possible means to bring about the election of a president who will cooperate with the United Arab Republic. The extreme United States policy line advocated by Adel Bey probably would have the full support of President Chamoun because it would assure his re-election by reducing the likelihood of civil disturbances and assuring him of the support of General Chehab and the army. Considering the large number of Chamoun supporters in the Chamber of Deputies, the only obstacles to his re-election by Parliament appear to be (1) the possibility of civil strife resulting from opposition to amending the Lebanese Constitution to permit the renewal of his term of office; and (2) refusal of the army to control such strife.

Robert McClintock

Copies sent to: Amman, Baghdad, Cairo, Damascus, Jidda, London.

وثيقة رقم (٤٦)

بيان لرئيس " الحزب التقدمي الاشتراكي " كمال جنبلاط بتاريخ ١٤ نيسان ١٩٥٨ حول التدخل الحكومي في الانتخابات النيابية [1]

بيان رقم ـ ٤ ـ

كنا اذعنا هذه المعلومات الخطرة الاكيدة على الراي العام بواسطة الصحافة .
فتعميما للافادة مما ورد فيها ، وردا على مزاعم الحكومة نضعها بين ايدي اخواننا ورفاقنا من اللبنانيين مرة ثانية . واننا ساعون في فضح المؤامرات الطائفية واحباطها يشد ازرنا المخلصون في هذا البلد حتى تتم لنا الغلبة ويستقيم الامر .

كمال جنبلاط

تعميما للخطة التي اتبعناها في فضح اسباب تهيئة الفتنة الطائفية التي يحاول المؤيدون واعوانهم ايقاد نارها في البلاد تمهيدا لمشاريع التجديد وتهديد كيان لبنان واستقلاله ، يهمنا ان ننشر بعض ما وصل الينا من اخبار موثوقة .

اولا ـ وزعت كميات كبيرة من الاسلحة على بعض الدروز في منطقة [illegible] من قبل اعوان السلطة ومن يحملونها علنا وامام رجال الدرك .

ثانيا ـ وتم توزيع كميات اخرى من الاسلحة في المنطقة ذاتها وبواسطة سيارة الدرك تخص قائد المنطقة . وسننشر التفاصيل ان شاء الله فيما بعد .

ثالثا ـ جاءت سيارتا درك من نوع الجيب محملتين بالسلاح وافرغتا حمولتهما كل منهما في كنيسة لطائفة معينة في عاليه ، ثم اجري توزيع هذه الاسلحة الحربية بين بعض اخواننا المسيحيين .. وكانت العيارات النارية ـ بعد ما حصل من استفزاز في الكحالة [illegible] الصورة المشؤومة تشق عنان الفضاء من [illegible] اعالي عاليه [illegible] بدورهم بان يستعدوا .

رابعا ـ وزع اعوان السلطة اسلحة عديدة في منطقة الثورة ..

وبالمناسبة نقدر موقف اخواننا في كافة مناطق لبنان الذين ارسلوا الى الصحف ولا

ـ ١ ـ

[1] ـ نقلاً عن أرشيف الجامعة الأميركية في بيروت ، مكتبة يافت . Tag : 111032

زرّاقون المراقص والسرقيات يشجعون فيها الفتنة الطائفية ومدبريها .. ونخص بتقديرنا موقف اخواننا الكرية مواربة والكاثوليك في زحلتا والصفا الذين رفضوا استلام السلاح من الرجل الشرير ، وكذلك الموقف الوطني لعائلة آل حداد الصديقة الكريمة في عين دارة الذين رفضوا استلام السلاح الموزع على الاهلين لاجل احداث الفتنة الطائفية في البلاد .

ومعقدنا بالرغم من زلزلة الحس والنعرة والفتنة التي يبعثها وينفخها اعوان المسؤولين من كسروان الى البترون الى الكورة الى الشوف الى الاحياء المسيحية في بيروت الى الجنوب الى الشمال الى البقاع الى طرابلس وصيدا وصور وزحلة وبعلبك وسواها من المدن اللبنانية ترتفع وتتجاوب اصداء هذا الشعب اللبناني المتيقظ الذي يرفض الفتنة — الى ان يرتفع صوته للقضاء عليها وعلى مدبريها .

وهذه وقائع اخرى وردتنا صباح تنبئ عن استمرار اعوان الدولة في سياسة اثارة النعرات الطائفية وتهيئة فرص الفتنة في الشوف نذكرها كما وردت علينا من شهود صادقين :

١ — عائلات وفود من عين زحلتا مسيحيين ودروزا يستنكرون ما ذهب اليه رجل الفتن ومؤامرات في الشوف من استمراره في توزيع السلاح على جماعته ، والاغرب من ذلك والذي يكاد المرء يصعق لسماعه أن لم تكن في دولة العجائب هو اندماج زلم نعيم مغبغب المسلحين بالدرك المحلي فهم يتنقلون في وحدات مؤلفة من اربع مدنيين مسلحين من الزلم ومع مسلم دركي ربما هو المسؤول بينهم وهذه الوحدات تتنقل في عين زحلتا وترابط على الطرقات العامة كأن الدرك اصبح في زلم نعيم مغبغب او كأن هؤلاء الزلم اصبحوا جزءا لا يتجزأ من مصالح الدرك وكل من يذهب الى عين زحلتا والصفا يشاهد ذلك بعينيه وبتفضل رئيس الحكومة صديقنا سامي بك ويذهب ليشاهد بعينيه دولة نعيم مغبغب التي قد تضاهي دولته والتي يسأل الناس عن هي دولة لبنان التي يرأسها ام هي دولة الفتن والمؤامرات .

٢ — شوهد اثنا عشر شخصا يستلمون السلاح في عين زحلتا في رابعة النهار وينقلونه الى عين دارة على مرأى من الدرك . وقد وزعت في الاربع وعشرين ساعة الاخيرة اسلحة كثيرة في الصفا وعين زحلتا ومحدل المعوش وعين دارة .

٣ — افرغ كميونان من كميونات الدرك اسلحة حربية في بلدة العبادية ووزعت على افراد طائفة معينة ولا سيما احد الذين تسلموا بندقية حربية ممن تسلمها اخذ بسلامتها من الدركي فلان .

٤ — يحاول رجل الصفا بشكل مقصود ان يهيج الشعور الطائفي بين اخواننا المسيحيين في عين زحلتا والصفا اذ يوهمهم بانهم سيهاجمون من قبل الدروز وقد وضع مثلا اكياس الرمل حول بيته وعلى سطح بيته حيث جرت بضع رشاشات ظاهرة للعيان وفي ساعة معينة تعطى الاوامر في الليل فينزل المحسوبون بالسلاح الى حماية سيف النصارى الحديد بالاذن من صديقنا صاحب اللقب ويجري كل هذا في جو من التصنع الهستيري يجعل الانسان يضحك بالرغم منه وتتجدد الرواية في كل مساء ويظن الرجل

— ٣ —

الشرير بانه بتكرير مثل هذه الرواية يستطيع ان يقنع المسيحيين بان هنالك خطرا مداهما على ارواحهم وارزاقهم ولعل نائب اخر في الشوف اراد تقليد هذه الرواية بصورة ثانية بالنائب خيري الطرابلسي جمعه يوم الخميس الماضي الى دير القمر على اثر حوادث ظهر البيدر ويجمع حوله من تيسر جمعهم من اخواننا الموارنة في ارتش الهنود وبحضور قائمقام الشوف السيد ميشال عيسى الذي ارسل يستقدم مخاتير القرى المسيحية المجاورة لدير القمر ثم اخذ يوهمان اهالي دير القمر المحتشدين بان هناك ثلاث درزية ستهاجم البلدة وطلبا الى الحاضرين ان يخرجوا بسلاحهم لتطويق بلدتهم وحمايتها .

وطبعا ان مثل هذه الروايات والايهامات والاضاليل لا ياخذ بها اهل اخواننا الموارنة ذكاء وفطنة والشاهد على ذلك شخصيات الدير ووجهاؤها ومفكروها عزوا بالامر المسبحن المستحيل ولم يلب طلبهما الا بعض الصبية المرتزقين واكثرهم من الموظفين .

٥ — شوهد رجل الفتن والمؤامرات في وادي الزينة يوزع كمية من الرشاشات على بعض ازلامه في احدى ليالي الاسبوع المنصرم .

٦ — اطلق بعض الدركيين في كفرحيم قصدا وتعمدا النار على سيارة من دير القمر بيلا وهي في طريقها من كفرحيم الى دير القمر لكي يوهموا اهالي دير القمر المسيحيين بان دروز كفرحيم هم الذين اعتدوا على السيارة ولكن الامر افتضح بعدم لباقة الدركيين المحولين القيام بمهمتهم وتمكن ركاب السيارة من رؤيتهم وذلك قصد اشعال نار الفتنة .

هذا شيء قليل من كثير مما يهيأ للبلاد من مؤامرات في ظل العهد المشؤوم وسننشر على التوالي ما سيردنا من وقائع جديدة في الايام المقبلة تنبيها منا لواجب فضح مؤامرة السلطة واعوانها على شعب لبنان وعلى كيانه ووحدته واستقلاله .

بيروت في ١٤—٤—١٩٥٨

كمال جنبلاط

وثيقة رقم (٤٧)

برقية من بيروت إلى وزير الخارجية الأميركية بتاريخ ٦ أيار ١٩٥٨ كشفت عن معلومات حول الحوادث التفجيرية في مناطق متفرقة من لبنان [١]

5-23 F759010-0581

INCOMING TELEGRAM **Department of State** ACTION COPY

OFFICIAL USE ONLY (UNCLASSIFIED)

31

Action: NEA

Info: RMR, SS, G, SP, C, L, IO, INR, EUR, P, UOP, SCA, SCS, A, PER, OPR, IRC, OCB, USIA, CIA, OSD, ARMY, NAVY, AIR

FROM: Beirut

Control: 2861
Rec'd: May 6, 1958
3:02 a.m.

TO: Secretary of State

NO: 3686, May 5, 5 p.m.

SENT DEPARTMENT 3686, REPEATED INFORMATION AMMAN, ANKARA, BAGHDAD, CAIRO, DAMASCUS, JIDDA, LONDON, PARIS, ROME, TEL AVIV, TEHRAN UNNUMBERED.

Five scattered bombing incidents and exchange fire between feuding families in Zghorta kept internal security pot boiling and political atmosphere surrounding presidential renewal controversy charged over weekend.

May 2: Explosions near President's Palace and in Baalbek. No casualties.

May 3: Bridge dynamited in Akkar and shots exchanged during wedding procession Zghorta. One reportedly killed.

May 4: Explosion near Beirut house Moslem Deputy and Minister Public Works Khalil Hibri whose house bombed last winter. Large explosion outside apartment building where several American families live. Many windows broken and nerves shaken.

No perpetrators found to date.

MCCLINTOCK

SW:LAS/4

DECLASSIFICATION DATE 11/30/75
PER M Berry OFFICE NEA
FADRC FOI CASE NO. 5-B-85

783A.00/5-558

NEA MESSAGE CENTER

THIS DOCUMENT MUST BE RETURNED TO THE RM/R CENTRAL FILES

OFFICIAL USE ONLY

HBS

PERMANENT RECORD COPY • This copy must be returned to RM/R central files with notation of action taken •

UNCLASSIFIED OFFICIAL USE ONLY

UNLESS "UNCLASSIFIED" REPRODUCTION FROM THIS COPY IS PROHIBITED.

---

[١] - نقلاً عن الأرشيف الأميركي ، F.O : 037/ 7037/ 0274 .

وثيقة رقم (٤٨)

بيان " للقيادة القومية الاجتماعية " بتاريخ ١٣ أيار ١٩٥٨ يدعو فيه الشعب اللبناني للالتفاف حولها بدل الانقياد وراء السلطة [١]

الزوابع

البيان الأول

إلى الشعب اللبناني النبيل

ايها الشعب اللبناني النبيل

تجتاح لبنان اليوم موجة عاتية تكاد تزلزل معه الاركان والكيان وتتلبس في كل طور من عتوها بقميص عثمان جديد، وهذه الموجة العاتية التي باتت معروفة المنطلق والهدف تغيب خلف الف اسم واسم: فهي مرة معركة المعارضين والموالين، **أي معركة الاشخاص المتسابقين على الكراسي والنفوذ. وهي مرة اخرى، معركة السياسة الخارجية بين تلك المرتبطة والمسيّرة من موسكو والقاهرة وتلك المرتبطة بمنهاج ايزنهاور والغرب. وهي مرارا تتلبس قناع الطائفية البشع فاذا هي معركة بين الاتجاه المسيحي الطائفي والاتجاه الحمدي الطائفي.**

ايها الشعب النبيل

لقد اتخذت هذه المعركة في الاونة الاخيرة الطابع الحاد العنيف فاذا هي تستهدف املاك المواطنين وارزاقهم وارواحهم وتجاه هذه الحالة **يعلن الحزب السوري القومي الاجتماعي، القوة الشعبية العقائدية المنظمة** الامور الأساسية التالية على الشعب داعيا اياه لتحمل مسؤولياته:

1 - **ان السلطات المحلية قد عجزت عن مقاومة موجة التخريب** كما انها لم تتمكن حتى الان من تحقيق أي اصلاح جذري في بناء الدولة.

2 - ان المعارضة والمعارضة بطبيعة حركتنا الثائرة على الاوضاع الفاسدة ولقد كنا منذ نشأتنا صدر المعارضة وسيفها لاقامة النظام الجديد. **ان المعارضة الحالية رغم حسن النية عند بعض اقطابها قد افسحت المجال الرهيب للشيوعيين وزبانية المكتب الثاني الشامي ليستغلوا نقمتها فيوجهونها وفق غاياتهم، ان في حوادث صور وطرابلس والهرمل .**

3 - **ان الحزب القومي الاجتماعي تجاه هذه الحالة المتفاقمة يعلن انه قد عبأ كل قواه للدفاع عن سلامة المواطنين وارواحهم وارزاقهم في كل مناطق لبنان ضد كل تخريب.**

---

[١] - نقلاً عن أرشيف الجامعة الأميركية في بيروت ، مكتبة يافت. Tag : 111032.

انتا ندعو الشعب للالتفاف حول القوميين الاجتماعيين في هذه المعركة لتحقيق هذا الهدف: سلامة الكيان اللبناني من هذه الموجة العاتية من التخريب والتدمير وبقاءه حصنا للقيم والحرية والفكر.
ايها التاجر، ايها السائق، ايها المعلم، ايها التلميذ، ايها المواطن ايا كنت. ان المعارضين والموالين يريدون زجك في تناحرهم الشخصي، ويريد الطائفيون ان يدفعوا بك إلى الفتن الطائفية ويريد الشيوعيون وزبانية المكتب الثاني الشامي ان يرموا بك في اتون اللهب الاحمر، فاحذر وتنبه واصفع المستغلين متعاونا مع جنود الحرية والواجب والنظام والقوة.
لك محبتنا وثقتنا، وقوتنا فصارع معنا لخير لبنان ولمصلحة الامة كلها

انتظر البيانات التالية

القيادة القومية الاجتماعية

برقية رقم (٤٩)

برقية من بيروت إلى وزير الخارجية الأميركية بتاريخ ١٣ أيار ١٩٥٨، أوضحت عن المحادثات التي جرت مع شارل مالك حول اجراء وساطة مع الجنرال شهاب لرفع معنويات الرئيس شمعون[1]

INCOMING TELEGRAM — Department of State

53-H
Action NEA
Info RMR, SS, G, SP, C, IO, INR, EUR

CONFIDENTIAL TOP SECRET

Control: 8387
Rec'd: May 13, 1958
5:53 p.m.

FROM: Beirut

TO: Secretary of State

FILE RMR

NO: 3849, May 13, 9 p.m.

SEP 4 1958

NIACT.

SENT DEPARTMENT 3849; REPEATED INFORMATION NIACT LONDON 291, NIACT PARIS 266.

Malik is currently in my office. He says President at 6 p.m. assured him he would not (repeat not) call for allied armed intervention unless in very ultimate necessity. Apparently Chamoun means by this a complete breakdown of law and order. He told Malik his own personal fate was now no (repeat no) longer of any consequence.

At Chamoun's personal request I am seeing General Chehab this evening to buck him up. My guess as of 8 p.m. is that tonight's POL maneuvering may avert a call by Chamoun for tripartite intervention.

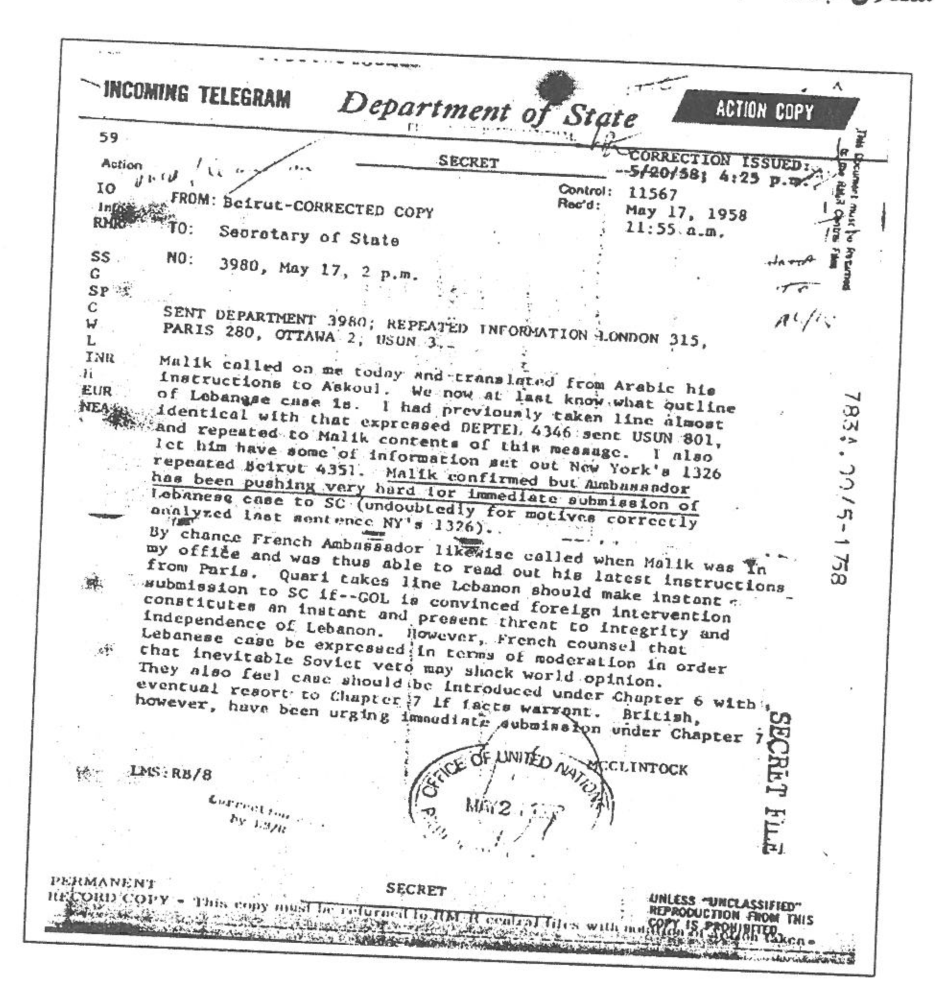
— must be Returned — RMR Central Files

---

[1] - نقلاً عن الأرشيف الأميركي ، F.O : 037/ 7037 / 0274

برقية رقم (٥٠)

برقية سرية من السفارة الأميركية في بيروت إلى وزارة الخارجية الأميركية بتـــاريخ ١٧ أيار ١٩٥٨ تخبر فيها عن الاتصال الذي أجري مع السفير الفرنسي، الــــذي نصح فيه الولايات المتحدة الأميركية بالاعتدال وعدم التدخل بهدف الحفاظ علـــى استقلال لبنان [1].



INCOMING TELEGRAM   Department of State   ACTION COPY

59

Action

IO

Info

RMR

SS

G

SP

C

W

L

INR

EUR

NEA

SECRET

CORRECTION ISSUED: 5/20/58; 4:25 p.m.

FROM: Beirut-CORRECTED COPY

TO: Secretary of State

NO: 3980, May 17, 2 p.m.

Control: 11567

Rec'd: May 17, 1958 11:55 a.m.

SENT DEPARTMENT 3980; REPEATED INFORMATION LONDON 315, PARIS 280, OTTAWA 2, USUN 3.

Malik called on me today and translated from Arabic his instructions to Askoul. We now at last know what outline of Lebanese case is. I had previously taken line almost identical with that expressed DEPTEL 4346 sent USUN 801, and repeated to Malik contents of this message. I also let him have some of information set out New York's 1326 repeated Beirut 4351. Malik confirmed but Ambassador has been pushing very hard for immediate submission of Lebanese case to SC (undoubtedly for motives correctly analyzed last sentence NY's 1326).

By chance French Ambassador likewise called when Malik was in my office and was thus able to read out his latest instructions from Paris. Quari takes line Lebanon should make instant submission to SC if--GOL is convinced foreign intervention constitutes an instant and present threat to integrity and independence of Lebanon. However, French counsel that Lebanese case be expressed in terms of moderation in order that inevitable Soviet veto may shock world opinion. They also feel case should be introduced under Chapter 6 with eventual resort to Chapter 7 if facts warrant. British, however, have been urging immediate submission under Chapter 7

MCCLINTOCK

LMS:RB/8

Correction by LS/R

OFFICE OF UNITED NATIONS MAY 2

783A.00/5-1758

SECRET FILE

PERMANENT RECORD COPY - This copy must be returned to RM/R central files with notation of action taken.

SECRET

UNLESS "UNCLASSIFIED" REPRODUCTION FROM THIS COPY IS PROHIBITED.

---

[1] - نقلاً عن الأرشيف الأميركي ، F.O : 037/ 7037 / 0247

وثيقة رقم (٥١)

نداء " شباب رابطة الأحياء المسلم " في بيروت إلى الشعب لرفض الاعتراف بـالمفتي محمد علايا والشيخ شفيق يموت رئيس المحكمة الشرعية العليا بتـــاريخ ٨ حزيـــران ١٩٥٨ [1]

نداء شباب رابطة الاحياء المسلم في بيروت

الى الشعب

المسلمون لا يعترفون بالمفتي ولا من يتعاون معه لانه خرفان ...

الامضاء

شباب رابطة الاحياء المسلم

بيروت في ٨ / ٦ / ١٩٥٨

---

[1] - نقلاً عن أرشيف الجامعة الأميركية في بيروت ، مكتبة يافث . Tag : 111032

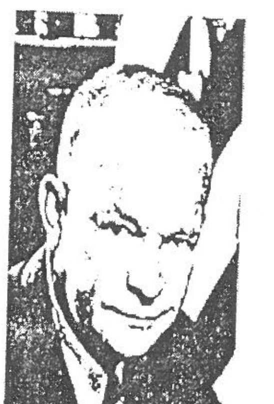
وثيقة رقم (٥٢)

منشور من الرئيس ايزنهاور إلى المواطنين اللبنانيين بتاريخ ١٥ تموز ١٩٥٨ تضمن إيضاحات حول أهداف دخول القوات الأميركية إلى لبنان [١]

الى المواطنين اللبنانيين الكرام

لقد دخلت قوات الولايات المتحدة بلادكم بناء على طلب من حكومتكم الدستورية . وهذه القوات موجودة هنا لكي تساعدكم في مجهوداتكم الرامية الى المحافظة على استقلال لبنان في وجـــه اولئك الذين يرغبون في التدخل بشؤونكم والذين عرضوا سلم بلدكم وأمنه للخطر.

لقد غادر الضباط والجنود الاميركيون بيوتهم لكي يساعدوا في الدفاع عن منهجكم في الحياة وعن ممتلكاتكم وعن عائلاتكم. انهم سيغادرون بلادكم حالما تتخذ الامم المتحدة اجراءات تضمن استقلال لبنان .



«ولقد تصرفت الحكومة الاميركية استجابة لنداء المساعدة قدم من دولة مسالمـــة ربطتها بالولايات المتحدة منذ القديم اوثق روابط الصداقة».
الرئيس ايزنهاور

---

١ - نقلاً عن أرشيف الجامعة الأميركية في بيروت ، مكتبة يافت . Tag : 30097

وثيقة رقم (٥٣)

بيان لرئيس " الحزب القومي السوري الاجتماعي " في تموز ١٩٥٨، تناول الرفض المطلق للتدخل الأجنبي ـ الناصري [١]

بيان رئيس الحزب القومي الاجتماعي حول التدخل الاجنبي

ايها الشعب النبيل

وسط تهليل الجبناء القابعين في الزوايا ووسط سخط الحاقدين وشماتة الشامتين تقف الحركة القوميـة الاجتماعية لتعلن بقوة ووضوح موقفها المبدئي من الاحداث الخطيرة الجارية ولتحمل المســـؤولين الحقيقيين مسؤولياتهم امام الشعب والتاريخ.

لقد واجه لبنان العدوان الشيوعي والتوسع الناصري ها هو يواجه تدخل القوات الاجنبية الغربيـــة. وكان بالامكان تجنب هذين العدوانين بالاعتماد على قوى الشعب الواعية المنظمة وبحصر مشاكلنا في اطارها الداخلي.

مسؤولية المدرسة السياسية العتيقة

ولكن المدرسة السياسية العتيقة بشقيها المعارض والموالي هي التي سهلت للاجانب مجال التدخل. اما المعارضة فقد ثارت دون مبرر جدي ودون تقدير لعواقب الاستمرار في اعمال التخريب والتقتيـل شهرين كاملين. لقد لعب الحقد والضغينة دورهما في اذكاء نار الفتنة إلى ان تحولت إلى عصيـــان مسلح تدعمه اجهزة مصر والشيوعية الدولية بعدوان مكشوف . لقد ورط هؤلاء المعارضون لبنان بالتدخل الناصري الشيوعي اولاً وبالتدخل الغربي المعاكس ثانيا فجلبوا على لبنان مــن المصـائب اضعاف ما زعموا انهم يحاربون من علل داخلية.

اما رجال الحكم في لبنان فقد استهتروا اولاً بالخطر الناصري ـ الشيوعي واستهتروا ثانيا بقـــوى الشعب وتوغلوا في سياسة الاتكال على القوى الخارجية ، هذه السياسة المتوارثـة عــن عـهدي الاستعباد العثماني والانتداب الفرنسي.

---

١ - نقلاً عن أرشيف الجامعة الأميركية في بيروت ، مكتبة يافت . Tag 111032

حذرنا منذ اكثر من سنتين

ولقد حذرنا المسؤولين في لبنان من استفحال عمل الاجهزة الهدامة التابعة للشيوعية الدولية ومصر، حذرنا منذ سنتين من هذا الخطر المستفحل، فلم نكن نلقى أي تجاوب و لم نكن نجد امامنا أي مخطط مدروس للحد من نشاط الاجهزة الهدامة .

ولصد الخطر، لقد وقفت الدولة اللبنانية باجهزتها الرسمية المسؤولة عاجزة امام الخطر و لم تستعن بقوى الشعب المهيئة والقادرة بعددها وتنظيمها وايمانها وتصميمها على صد الخطر وسحقه. فتجله هذه الحالة كان لا بد للخطر الاحمر ان يستفحل ويمتد ويتسع وان تستفيق اجهزة الدولة العاجزة وقد طما الخطر وهي لم تتخذ تدبيرا واحدا فتستعين بالقوى الاجنبية عليه لتوقع البلاد في محنة ثانية تضاف إلى المحنة الاولى، محنة التدخل الشيوعي - الناصري الذي استهترت به.

هذا ما قمنا به لصد الخطر

ايها الشعب النبيل

لقد اعلنت الحركة القومية الاجتماعية في بياناتها المتتالية منذ بدء الحوادث المؤلمة في لبنان وفي مذكراتها الرسمية إلى همرشولد وفي نداءات رئيسها إلى الشعب، اعلنت شجبها ومقاومتها للتدخل الاجنبي. وقامت هذه الحركة العظيمة بالمساعي التالية للحيلولة دون حصول التدخل الغربي الاجنبي:

اولا : تحملت هي بقواها المحدودة مسؤولية صد الخطر الناصري - الشيوعي في لبنان بعد ان تخاذلت اجهزة الحكومة عن صد هذا الخطر وحالت الحركة القومية الاجتماعية دون هذا التدخل في لبنان وعرقلت حصوله مدة ٦٥ يوماً ودفعت من دماء شهدائها وجرحاها الكثير ثمنا لهذا المقصد القومي النبيل. وكان لموقف القوميين الاجتماعيين الصامد في صد الخطر الزاحف على المطار منذ اسبوعين، ما ابعد شبح أي تدخل اجنبي واعلن للعالم باجمعه ان في شعبنا قوة قادرة ان تحمي لبنان وتصونه دون تدخل الاساطيل والقوى الاجنبية، ففي الوقت الذي كانت تتجه ابصار الكثيرين إلى البحر كان القوميون الاجتماعيون يتجهون بابصارهم إلى تربة بلادهم المقدسة يسفحون دماءهم عليها لينقذوا شرف الامة.

ثانيا : ناشد الحزب السوري القومي الاجتماعي قادة المعارضة مرارا ان يتوقفوا عن هذا العصيان المسلح للحيلولة دون تفاقم الحال وازدياد التسلل والتدخل من قبل مصر والاجهزة الهدامة وللحيلولة بالتالي دون تحويل لبنان إلى كوريا جديدة تتصارع فيها قوى المعسكرين الدوليين المتنافسين لقد ضمنت هذا النداء بياني الأخير الموجه إلى الشعب اللبناني كما تضمنت هذه الدعوة

كل المحادثات التي تسنى لنا اجراؤها مع بعض وسطاء المعارضة الذين اجتمعوا برئاسة الحزب أو مسؤوليه لقد قلنا لهم بالحرف الواحد لنعقد هدنة وطنية عامة حتى ٢٤ تموز ويجري انتخاب شخصية تجمع عليها الآراء واقامة حكم انتقالي تكون مهمته اعداد الاسس لقيام نظام جديد يحقق الدولة العلمانية على اسس قومية صحيحة، فتنحل الازمة داخليا شرط ان تتخلوا عن تلقي الاوامر والتعليمات والعتاد من عبد الناصر ومن وراءه . **وقلنا لهم بالحرف الواحد : لتكن هذه الخطوة سبيلنا لمنع التدخل الاجنبي !**

ثالثا : لقد عبأ الحزب السوري القومي الاجتماعي كل قواه لمساندة قوى الامن في اعادة الاستقرار إلى لبنان وقطع دابر الفتنة دون اللجوء إلى الاجنبي، فعرقل المسؤولون انفاذ هذا المخطط بشتى الوسائل.

عملنا لتحرير الشعب ورفض سيطرة الاجانب

ايها الشعب النبيل

اننا حركة نشأت لتحرير الشعب وتوحيده ولرفض كل سيطرة أو تدخل اجنبي من أي ناحية اتى. واننا قد عملنا في كل نضالنا القومي الطويل من اجل هذا المقصد. ولسنا بمتنازلين عن غاياتنا العظمى مهما كانت الظروف والاحوال. لذلك نعلن ان الوطن كله يمر اليوم في محنة واننا نحمل مسؤولية هذه المحنة التي عملت بمخطط عبد الناصر بالدرجة الاولى للمعارضة التوسعي الدائر في فلك الشيوعية الدولية الدافعة للقلاقل والاضطرابات في بلادنا ونحمل المسؤولية لرجال الحكم في الدولة اللبنانية الذين تقاعسوا عن صد الخطر الاحمر واعرضوا عن الاعتماد على الشعب. وللسياسيين التقليديين في كل الهلال الخصيب الذين تنازلوا عن معركة الشام. وسمحوا للخطر الاحمر ان يتسع ويقوى فيضرب لبنان والعراق. ونحمل المسؤولية للمهرجين والمهللين الصاخبين والمتفرجين العجز الذين لم يشتركوا في الدفاع عن لبنان ولكنهم يزحفون لملاقاة القوى الاجنبية بالتهليل والترحيب.

ندعو الشعب للعمل. واعادة بناء الدولة

ان هذه المحنة تعلن بوضوح وقوة افلاس المدرسة السياسية العتيقة والاوضاع التي اقامتها وتجاه هذه الحالة يعلن الحزب القومي الاجتماعي المطاليب القومية التالية:

١ - اننا ندعو كل المواطنين من كافة الفئات إلى الالتفاف حول الحركة القومية الاجتماعية في جبهة قومية واحدة لمواجهة هذه المحنة الكبرى والعمل لاعادة بناء الدولة على اسس قومية جديدة.

واجب المعارضة

٢- اننا ندعو المعارضة إلى حقن دماء الشعب والكف عن الاقتتال الداخلي تمهيدا لاقامة وضع جديد يزيل الاسباب والعوامل التي أتاحت للقوى الاجنبية المتنافسة مجال التدخل.

ومهمة الجيش

٣- اننا نتوجه إلى الجيش اللبناني ان يمارس مسؤولياته كاملة بالنسبة للوضع الداخلي دون الاستعانة بالقوى الاجنبية.

الويل للذين يستجيرون بالاجنبي!

هذا وان الحزب القومي الاجتماعي الذي لم يحارب الشيوعية الدولية وعبد الناصر لمصلحة فرد أو فئة أو لمصلحة التدخل الاجدنبي الغربي بل قاتل من اجل حرية البلاد وكرامة الشعب ومصلحته يعلن شجبه التدخل الاجنبي واستعداده لمقاومته إذا ما حاول التدخل في مشاكلنا الداخلية وعمل على ترسيخ هذه الاوضاع الطائفية السياسية المنهارة والمعرقلة لتقدم شعبنا.

ان الحزب القومي الاجتماعي يرفض مثل هذا التدخل الاجنبي بنفس العزم الذي رفض فيه التدخل الناصري - الشيوعي.

الويل للذين يستجيرون بالاجنبي الشرقي لينصر ثورتهم الفاشلة والويل للذين يستجيرون بالاجنبي الغربي ليجمد أوضاعهم المنهارة والويل للشامتين المهللين السائرين بركاب كل استعمار والمهللين لكل فاتح غاز.

رئيس الحزب القومي الاجتماعي

اسد الاشقر

تموز ١٩٥٨

وثيقة رقم (٥٤)

مذكرة " لحزب النجادة " موجهة إلى مجلس الوزراء اللبناني بتاريخ ١٣ كانون الثاني ١٩٦٠ ، تضمنت المطالبة بتوزيع المقاعد النيابية مناصفة بين المسلمين والمسيحيين (١)



لسان حال حزب النجادة

صوت العروبة

جريدة يومية سياسية جامعة

يشرف على سياستها رئيس الحزب عدنان الحكيم

الادارة : بيت النجادة

الهاتف : ٢٤١٠٢/٣٠٦٩٣

ملحق العدد ٤٠٢

مذكرة خطيرة لحزب النجادة

تطالب بتوزيع المقاعد النيابية مناصفة بين المسلمين والمسيحيين

وجه المكتب السياسي لحزب النجادة الى مجلس الوزراء مذكرة يطالب فيها باقرار مبدأ المناصفة في التمثيل النيابي بين المسلمين والمسيحيين . وفيما يلي نص هذه المذكرة :

سبق لحزب النجادة ان طالب في مناسبات كثيرة المسؤولين بتوزيع المقاعد النيابية مناصفة بين المسلمين والمسيحيين على اختلاف مذاهبهم ما دامت الطائفية قائمة ، وما دامت الدولة لا تميل الى اجراء احصاء عام للبنانيين ، وذلك تحقيقاً لمبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين .

لقد اعلن حزب النجادة تأييده للعهد الجديد وعبأ كل امكاناته الشعبية لمساندته ، منذ ان اعلن صاحب هذا العهد في بيانه الوزاري بداية مرحلة جديدة في تاريخ لبنان تبشر بزوال الانحراف ، وتؤكد رفع الحيف عن الطوائف المغبونة ، ووضع حد نهائي لكل عامل من عوامل التمييز والمفاضلة بين الفئات اللبنانية .

وحزب النجادة لا يجد بداً من تذكير فخامة اللواء شهاب وتنبيه دولة الرئيس كرامي بان مبدأ العدالة لا يكون صحيحاً ما لم تتحقق في ضوئه وعلى هدى من توجيهاته كل المرافق العامة بما في ذلك التمثيل النيابي . ولا يسع حزب النجادة في هذا المضمار الا ان ينوه بالبند الرابع من ميثاق الهيئات الاسلامية الذي صدر عام ١٩٥٥ ، ووقعه رؤساؤها وفي طليعتهم رئيس المجلس الاسلامي الحالي الحاج حسين العويني ممثل هذه الهيئات اليوم في الوزارة الحاليه وقد طالبت الهيئات يومئذ في البند المشار اليه بوجوب اجراء المناصفة في التمثيل النيابي والاصرار على التنفيذ والتحذير من الاشتراك في الحكم الا على اساس تحقيق هذه المناصفة .

كما ينوه الحزب بالبند الحادي عشر من بنود ميثاق الثورة الذي صدر عام ١٩٥٨ ، والذي ينص ايضاً على وجوب اعتماد المناصفة في التمثيل النيابي .

ولما كان حزب النجادة من الهيئات التي اشتركت بتوقيع هذين الميثاقين ، ويحرص على التمسك بنصوصهما ، فانه يصر على وضع مبدأ المناصفة في توزيع المقاعد النيابية موضع التنفيذ ما دام الدستور اللبناني ينص على ابقاء الطائفية . ان حزب النجادة واثق كل الثقة من ان التعديلات التي ستدخلها حكومة العهد الجديد على قانون الانتخاب الحالي ستتضمن كل ما يحقق الرغبات الشعبية وفي طليعتها قسمة المقاعد النيابية مناصفة بين المسلمين والمسيحيين على اختلاف مذاهبهم وذلك ضماناً للاستقرار الذي ينشده جميع المواطنين على السواء .

بيروت في ١٣/١/١٩٦٠

عدنان الحكيم

رئيس حزب النجادة

---

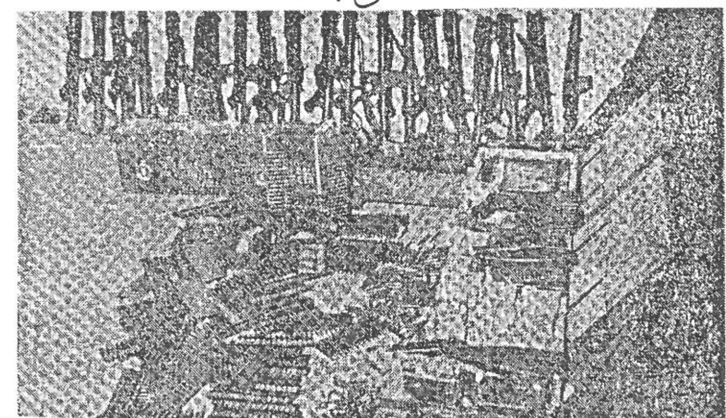
١ - نقلاً عن أرشيف الجامعة الأميركية في بيروت ، مكتبة يافث . Tag 111032

وثيقة رقم (٥٥)

نماذج عن الأسلحة التي استعملها القوميون السوريون خلال المحاولة الانقلابية في أول كانون الثاني ١٩٦١ [1]

اسلحة القوميين السوريين

للقضاء على لبنان واستقلاله



نماذج من الاسلحة التي استعملها الخونة القوميون السوريون للقضاء على لبنان وسيادته واستقلاله والغدر بابناء جيشه الباسل فاستشهد منهم في سبيل الواجب:

الرقيب عجاج شمعون : استشهد وهو يقوم بحراسة منازل الضباط

الجندي غطاس سماحة : استشهد وهو يقوم بحراسة منازل الضباط

الجندي يوسف شحادة أبو زيدان : استشهد وهو يدافع عن مبنى وزارة الدفاع

الجندي جورج ملحم صدقة : استشهد وهو يقوم بواجبه في مطاردة القوميين في ديك المحدي

الجندي اسعد حسين منظر : استشهد وهو يقوم بواجبه في مطاردة القوميين في ديك المحدي

الجندي محمد اسعد خضر : استشهد وهو يقوم بواجبه في مطاردة القوميين في ديك المحدي

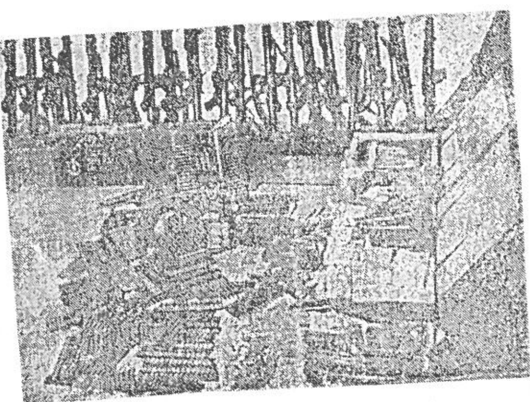
١ – نقلا عن أرشيف الجامعة الأميركية في بيروت ، مكتبة يافت . Tag 111032

وثيقة رقم (٥٦)

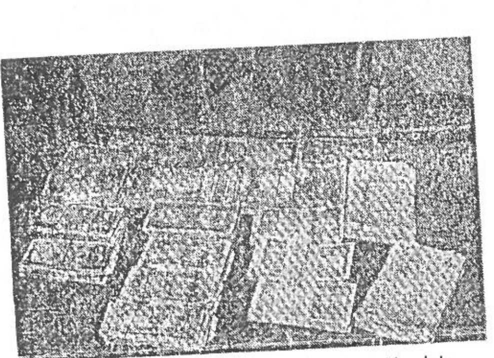
التحضيرات التي قام بها " الحزب القومي السوري الاجتماعي " في أول كانون الثاني ١٩٦١ خلال المحاولة الانقلابية بهدف إعلان دولة الهلال الخصيب [1]

اعدوا كل شيء لهدم كيان لبنان

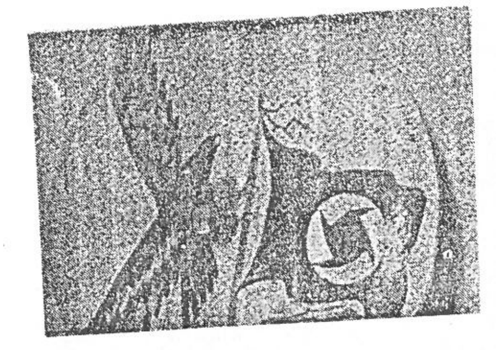
واعلان دولة الهلال الخصيب السوري



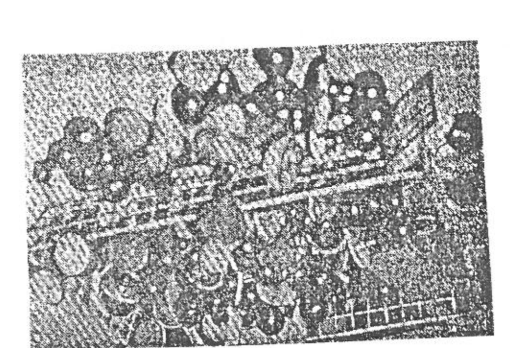
السلاح الذي استخدموه ضد حرس الوطن



والمال الذي اعدوه وحملوه في حقائبهم



والشعار " الزوبعة " الذي اعدوه ليرفعوه رمزا لدولة الهلال الخصيب السوري



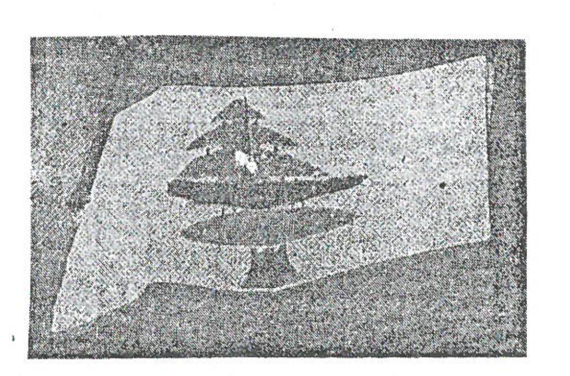
والاختام الرسمية التي تحمل شعار الزوبعة واسم الدولة السورية القومية الاجتماعية

١ – نقلاً عن أرشيف الجامعة الأميركية في بيروت ، مكتبة يافت . Tag 111032

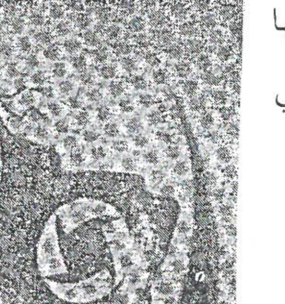
وثيقة رقم (٥٧)

بصمات أعمال القوميين السوريين في أول كانون الثاني ١٩٦١ خـــلال المحاولــة الانقلابية ضد النظام اللبناني [1]

وهذه هي أعمالهم تفضحهم



العلم اللبناني ، رمز الوطن وشعاره، الذي كان يرتفع امام مبـــنى وزارة الدفاع، مزقه الخونــــة القوميــــون السوريون وداسوه.



.. والزوبعة التي كانوا ينوون رفعـــها علما لدولتهم .. دولة الهلال السوري الخصيب

---

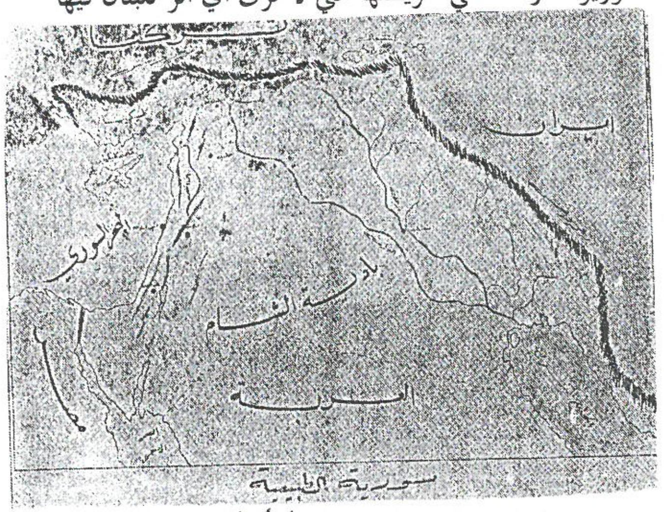
[1] - نقلاً عن أرشيف الجامعة الأميركية في بيروت ، مكتبة يافت . Tag 111032

وثيقة رقم (٥٨)

دولة الهلال الخصيب كما حدّدها " الحزب القومي السوري الاجتمـــاعي " والـــتي تنفي أي أثر لوجود الدولة اللبنانية في خريطتهم أو مبادئهم [1]

اين لبنان في خريطتهم

هذه هي دولة الهلال الخصيب السوري كما حددها الخونة المتآمرون القوميون السوريون. وهذه هي خريطتها التي لا ترى أي اثر للبنان فيها



المبدأ الخامس

والمبدأ الخامس : الوطن السوري هو البيئة الطبيعية التي نشأت فيها الامة السورية وهـــي ذات حدود جغرافية تميزها عن سواها تمتد من جبال طوروس في الشـمال الغـربي وجبال البختياري في الشمال الشرقي إلى قناة السويس والبحـــر الاحمـر في الجنوب شاملة شبه جزيرة سيناء وخليج العقبة من البحر السوري في الغـوب، شاملة جزيرة قبرص، إلى قوس الصحراء العربية وخليج العجـم في الشـرق. ويعبر عنها بلفظ عام : الهلال السوري الخصيب ونجمته جزيرة قبرص.

وهذا هو المبدأ الخامس مـن التعاليم السورية القوميـــة الاجتماعية صفحة ١٨

---

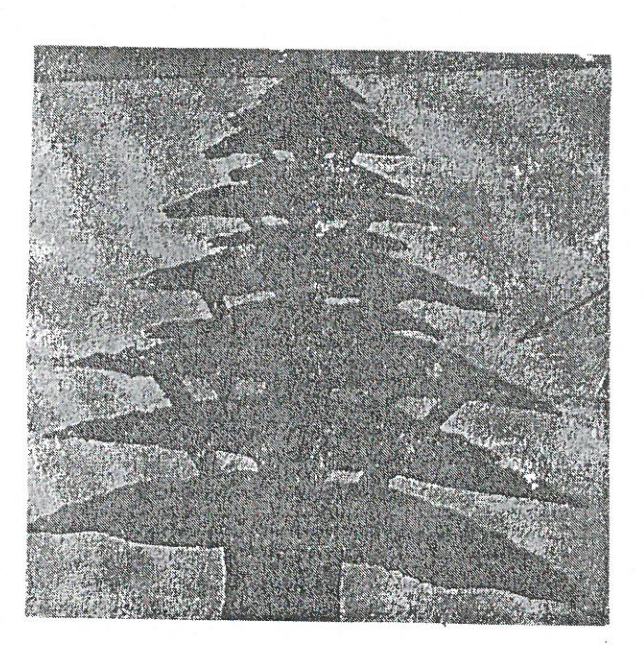
[1] - نقلاً عن أرشيف الجامعة الأميركية في بيروت ، مكتبة يافت . Tag 111032

وثيقة رقم (٥٩)

آثار الرصاص الذي تركه القوميون السوريون على العلم اللبناني في الأول من كانون الثاني ١٩٦١ خلال المحاولة الانقلابية [١]

اعمالهم تفضحهم

بقيت الارزة شامخة وفشل الخونة القوميون السوريون

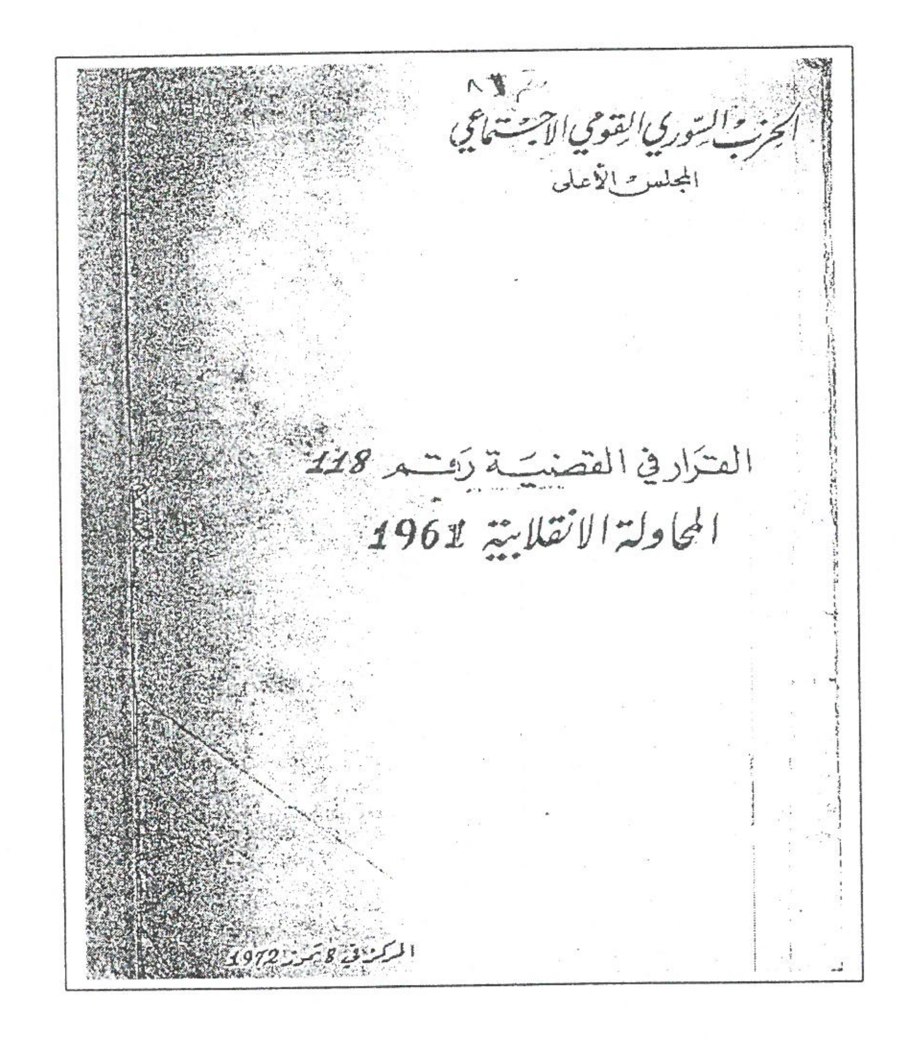


رصاص الغدر والخيانة اطلقه القوميون السوريون وشركاؤهم على ارزتنا الخالدة المنتصبة في مدخل وزارة الدفاع

١ - نقلاً عن أرشيف الجامعة الأميركية في بيروت ، مكتبة يافت . Tag 111032

وثيقة رقم (٦٠)

القرار الذي أصدره المجلس الأعلى " للحزب القومي السوري الاجتماعي " بتاريخ ٨ تموز ١٩٦٢ بشأن المحاولة الانقلابية والذي تضمن العملية التخطيطية والثغرات والأخطاء أثناء التنفيذ[١]



الحزب السوري القومي الاجتماعي

المجلس الأعلى

القرار في القضية رقم 118

المحاولة الانقلابية 1961

المركز في 8 تموز 1972

١ - حصلت على نسخة من محفوظات أحد أعضاء الحزب القومي السوري الاجتماعي الأستاذ غسان مرعي.

هذا التقييم الشامل السياسي الفكري القانوني النظامي التنظيمي يسهم في تنمية النهج القيادي النضالي للحركة السورية القومية الاجتماعية ، على وقود التضحيات الجسيمة الهائلة التي دفعها الحزب من خلال المحاولة الانقلابية الفاشلة ، في العشرات من الشهداء والمئات من المصلوبين احياء في السجون والالوف من المشردين وفي الفقر والحرمان والجوع والاضطهاد الذي لاحق كل بيت ونزل بكل رفيق .

هذا الاسهام في الانضاج والتنبيه قررت القيادة المسؤولة وضعه في كراس بين الايدي لينمو وعي صفوفنا وينضج مستوى قياداتنا ويرتقي عملنا الحزبي في الشعب ، فيراننا شعبنا على ما نحن ، نضالا للارتقاء والانتصار ، ويلمس مدى جدية المسؤولية التي نحملها تجاهه حين نحاسب انفسنا ونحاكم رجالاتنا ونقيم سلوكنا وأعمالنا ، في ضوء مصلحته التي لها وحدها كان نضالنا ويكون ، والتي امنا واقسمنا ونعمل كي تبقى فوق كل مصلحة ،

في   تموز   ١٩٧٥

رئيس مجلس العمد

مسعد حجل

بتاريخ 1970/11/9 قرر المجلس الاعلى احالة محاولة 1961 الانقلابية الى المحكمة العليا للنظر في مقدماتها ووقائعها واسبابها ونتائجها وتحديد المسؤوليات فيها ، وبتاريخ 1971/8/26 اصدرت المحكمة قرارها النهائي ورفعته الى المجلس الاعلى للنظر فيه والتصديق بوصفه قرارا موقوفا على تصديق المجلس الاعلى ، تثبيتا او تعديلا او الغاء ؛

وقد وجد المجلس الاعلى ان قرارا في قضية المحاولة الانقلابية لا يمكن ...

وفي جلسة المجلس الاعلى المنعقدة بتاريخ .../21 اصدر المجلس الاعلى قراره التالي في قضية المحاولة الانقلابية

في الوقائع

بتاريخ طرح المحاولة الانقلابية كان

٣

المجلس الاعلى برئاسة ... والرفقاء ...

كان رئيس الحزب الرفيق عبد الله سعاده ومجلس العمد مؤلفا من الرفقاء ...

واما كانت السلطة الدستورية ، قيادة الحزب ، هي الهيئات العليا الثلاثة ، المجلس الاعلى ، الرئاسة ، مجلس العمد ، المسؤولة عن اقرار ...

... ماذا وجد لذلك داعيا ؛

... المجلس ما يلي ؛

... الاحداث التي تعرض لها الكيان اللبناني عام 1958 ...

٤

... وممارسة الضغوط في وجه العمل الحزبي وصلت الى حد ... محاولة اغتيال رئيس الحزب عام 1960 ...

... سقوط التزوير والارهاب ... في الانتخابات النيابية ...

... مع قوته ونضاله ومساهمته الاساسية في احداث عام 1958 .

ونشأ في القيادات العليا اتجاه نحو الاقدام على خطوة حاسمة ... المعنويات في الداخل ... للحزب ... في الخارج ... قوة مؤثرة في سير الاحداث ، وفاعلة في سياسة البلد ؛

... السعودية وتسلمه رئاسة الحزب ، وقد استقال الرفيق عبد الله محسن ... للتمكين الرفيق عبد الله سعادة ... قبل ستة اشهر من انتهاء مدة رئاسته ...

... المعنويات ... واهدافه الوطنية والقومية ؛

... ان تسلم الرفيق عبد الله سعادة رئاسة الحزب ... مسؤولية العمل الانقلابي الذي كان ... السعودية ...

٥

مقدمات الانقلاب

كان اول من طرح فكرة الانقلاب بالذات على رئيس الحزب الرفيق ... الاشقر ... في اوائل عام 1961 ...

... الحزب هو ... 1958 ...

٦

الاعداد العملي للانقلاب

٧

... واجتمع الرئيس بالرفيق فؤاد عوض وتبادلا الراي وتوافقا على الانقلاب ...

... الرفيق عبد القادر ...

... مصطفى عز الدين ...

... بتقديم استقالته ؛

٨

الانقلاب : تهيئة وخطة واعدادا عمليا

٩

دور المجالس الحزبية

بدل مواقف اعضاء المجلس الاعلى والعمد

في المخالفات

ثغرات التخطيط

ثغرات التحضير والتنفيذ

في الثغرات : الفترة السلمية :

الثغرات في موضوع الحكم بعد الانقلاب

على صعيد التخطيط

على صعيد القرار

على صعيد الخطة العملية

وثيقة رقم (٦١)

بيان استنكاري " لحركة القوميين العرب" بتاريخ ٢ كانون الثاني ١٩٦٢ بشأن المحاولة الانقلابية التي قام بها " الحزب القومي السوري الاجتماعي "[1]

بيـــــان

[illegible] المواطنون

[illegible] محاولة الانقلاب الاجرامية الفاشلة التي قامت بها عصابات القوميين السوريين في لبنان مجرد محاولة معزولة [illegible] المنطقة العربية من احداث .

[illegible] المحاولة بعد ثلاثة أشهر من الانقلاب الانفصالي في دمشق وفي اعقاب نشاط محموم قامت به الرجعية [illegible] المنطقة ، ثم كانت محاولة الانقلاب الفاشل بعد ايام من التحركات والحشود العسكرية الضخمة التي [illegible] البريطانية في « الشرق الاوسط » .

[illegible] كان واضحاً من خلال النشاط الذي بدأته قوى الاستعمار والرجعية العربية بعد نجاح الانقلاب الانفصالي [illegible] خلال التحركات والحشود البريطانية الاخيرة ، كان واضحاً ان الاستعمار وعملاءه والرجعية وزعماءها يعدون [illegible] جديدة على الوطن العربي تستهدف تعزيز مواقعهم وتثبيت اوضاع الانظمة الرجعية الموالية للغرب من [illegible] تطويق التيار العربي التحرري وضرب الحركة الشعبية العربية .

ولقد اتت محاولة الانقلاب الاجرامية الفاشلة في لبنان تكشف الخيط الاول من المؤامرة وتلقي مزيداً من الاضواء على سر التحركات الاستعمارية الاخيرة والنشاط الرجعي المحموم .

[illegible] المواطنون

لقد كانت الحركة الانقلابية تستهدف تحويل لبنان الى قاعدة للاستعمار والى مركز للنشاط والتآمر تستطيع من خلاله القوى الرجعية العميلة ان تثبت اقدامها لتوجه مزيداً من الضربات الى اجزاء اخرى من الوطن العربي .

ولكي تحقق القوى الاستعمارية والرجعية غاياتها في لبنان كان لا بد لها من تصفية العناصر الوطنية واقامة نظام دكتاتوري ارهابي مرتبط بالغرب بشكل مباشر وقادر على خنق كل صوت تحرري . وهكذا وضعت الخطة ليقوم بتنفيذها الحزب القومي السوري ، وهو الحزب الفاشستي الارهابي المعروف الذي وضع نفسه دائماً في خدمة الاستعمار وكان ضالعاً في كل المؤامرات التي حيكت ضد الشعب العربي في السنوات الاخيرة .

ولقد كان الانقلاب الاجرامي الفاشل يستهدف اولاً نسف النظام الديمقراطي في لبنان واقامة دكتاتورية فاشستية تقضي على كل معالم الحرية في هذا البلد . ومن خلال النظام الدكتاتوري كان الاستعمار وعملاؤه يستهدفون تحويل لبنان الى قاعدة رجعية يختنق فيها صوت الحرية وتضرب عناصر الشعب الوطنية التحررية .

ايها المواطنون

ان فشل محاولة الانقلاب الاجرامية لا يعني ان الخطر قد زال كلياً عن لبنان وعن الوطن العربي . فالتحركات الاستعمارية ما زالت قائمة ، ونشاط القوى الرجعية ما زال على اشده . والذين فشلوا هذه المرة في تحويل لبنان الى قاعدة للاستعمار لن يتراجعوا بسهولة عن الاهداف التي يتآمرون من اجلها .

وكل ذلك يفرض على الشعب في لبنان مزيداً من الوعي والتجمع والحذر لدفع الاخطار المحيطة بهذا البلد وبالوطن العربي كله والدفاع عن قضية الحرية التي يحاول المغامرون الفاشيست العبث بها .

والشعب الذي يقف اليوم يداً واحدة ضد مؤامرات الاستعمار وعملائه ، يهيب بالسلطات ان تتخذ موقفاً حازماً لتطهير البلاد من عصابات القوميين السوريين ومن كل المتآمرين وعملاء الاستعمار .

وان حركة القوميين العرب اذ تستنكر بشدة محاولة الانقلاب الاجرامية الفاشلة ، تدعو المواطنين بكافة [illegible] الى تعزيز وحدة الشعب في وجه الطامعين بلبنان وبالوطن العربي .

عاشت وحدة النضال [illegible] ضد الاستعمار والصهيونية والرجعية .

[illegible] لبنان عربياً حراً

[illegible] حركة القوميين العرب

---

[1] نقلاً عن أرشيف الجامعة الأميركية في بيروت ، مكتبة يافت . Tag 30097

وثيقة رقم (٦٢)

بيان " لحزب الكتائب " بتاريخ ٢ تموز ١٩٦٢ يفضح فيها نيات وأعمال " الحزب القومي السوري الاجتماعي "(١)

الكتائب اللبنانية

حزب ديموقراطي اجتماعي لبناني — **في خدمة لبنان**

الامانة العامة

البيان التوجيهي العشرون

يحاول المتهمون بمؤامرة الحزب السوري القومي في افاداتهم امام المحكمة العسكرية اثارة العطف عليهم في اوساط لبنانية معيّنة على امل ان يتولد رأي عام من شأنه التأثير على هيئة المحكمة المذكورة عندما تنصرف إلى اعداد احكامها النهائية .

والوسائل التي يعتمدها المتهمون هي التالية:

اولا : الظهور بمظهر الوادعين المسالمين المظلومين.

ثانيا : التّغني بلبنان وبامجاده ورسالته.

ثالثا : وضع محاولتهم الفاشلة وعقيدتهم القومية على مستوى واحد وثورة سنة ١٩٥٨ والدعوة للقومية العربية.

رابعا : ايهام الناس ان ما قصدوه هو اصلاح اوضاع البلاد المتقهقرة على حدّ زعمهم.

ويرافق هذه الحملة الدعائية المنطلقة من قفص الاتهام في المحكمة العسكرية، حملة اخرى مماثلة من خارج المحكمة يتولى امرها حلفاء " القوميين" في الانتخابات النيابية كالنائب الدكتور البير مخيبر الذي يدعو لفكرة العفو عن المتآمرين، وبعض السياسيين المناوئين للعهد القائم الذين يعارضون بصورة دائمة وقطعية كل موقف للعهد وللكتائب ايا كان هذا الموقف، حتى ولو كان من قبيل الاقتصاص من حزب تآمر على لبنان وعلى امنه وسلامته.

---

١ - نقلاً عن أرشيف الجامعة الأميركية في بيروت ، مكتبة يافث . Tag 111032

فمن واجبنا اذن، وخاصة في هذه الفترة بالذات تنوير الرأي العام بصورة دائمة لتكون عنده المناعة اللازمة ضدّ التضليل والتشويش، وعلى هذا الاساس نذكّر رفاقنا في كل المناطق بالحقائق التالية:

اولا : ان يظهر السوريون القوميون بمظهر الوادعين المسالمين امام المحكمة العسكرية انما هو التضليل في اجلى صورة. لانها ليست المرّة الاولى التي يقدم فيها هؤلاء على الاجرام. والاجرام مرافق دائم بل ملازم لعملهم الحزبي . ولان الحزب السوري القومي لا يستطيع الاّ ان يكون كما ظهر ليلة المؤامرة الجانية حتى ولو كان بين صفوفه عناصر لا تؤمن بالعنف وتأباه. وأسباب ذلك هي:

أ- ولد الحزب السوري القومي مريضا، ان علّته ليست بنت اليوم، بل ولدت بولادته كمؤسسة. فوضع عقيدة تتنافى كليا وواقع لبنان. وكانت وسائله لتحقيق هذه العقيدة وسائل عنف واكراه. وعندما اقدم على مؤامرته الاخيرة كان تجاه امرين لا ثالث لهما :

- اما ان يلجأ إلى السلاح والتقتيل والارهاب لفرض سيطرته،
- واما ان يزول .

لان اليأس كان قد بدأ يتغلغل في صفوف الحزب، وبدأت عناصره تشك في صوابية ما يناضلون من اجله بسبب تقلص الحزب وانكساراته المتكررة في اوساط الشعب بعد عمل استمر ٣٠ سنة تقريبا دون نتيجة تذكر.

ب- السبب الثاني لطابع العنف الذي يتسم به عمل الحزب السوري القومي، هو كونه فاشستي النزعة، وحربا على الديموقراطية والحريات الملازمة لها. ولو قيض له، لا سمح الله، الفوز في مؤامرته، لاقام ديكتاتورية قاتلة للحريات، كل الحريات.

والانسان الفرد عند الحزب السوري القومي هو مجرد إمكانية إنسانية يمكن ان يضحّى به إذا رأى الحزب ضرورة لذلك. وهو على هذا الصعيد كالحزب النازي في المانيا الهتلرية الذي كان يحلّل لنفسه تقتيل الناس بالمئات والالوف بحجة ان مصلحة المانيا تقضي بذلك.

فعندما نسمع المتهمين اليوم يعلنون احترامهم لرئيس الجمهورية مثلا انما هم يكذبون على انفسهم وعلى اللبنانيين، لانهم ما كانوا ليترددوا عن قتل رئيس الجمهورية وسائر زعماء البلاد وعشرات المواطنين لان عقيدتهم نفسها تحلل لهم هذا الاجرام.

وعلى هذا الاساس، تكون وداعة القوميين السوريين امام المحكمة العسكرية اليوم كوداعة الذئب الذي اقتلعت انيابه واظافره. وداعة كاذبة مئة في المئة.

ثانيا : اما التّغني بلبنان وبكيانه وبرسالته الخ .. فهو ايضا ذروة الخداع والتضليل . ويتكل المتهمون في خداعهم هذا على عنصرين:

- خاصة النسيان عند الإنسان : لقد نسي اللبنانيون اقوال السوريين القوميين في لبنان.
- ودورهم، ان كان لهم دور ، في محنة سنة ١٩٥٨.

لذلك، نذكر ببعض اقوالهم بصدد لبنان - الوطن لتكون مادة بيد رفاقنا في تنوير اللبنانيين :

من اقوال انطون سعادة (من كتاب " اعداء العرب اعداء لبنان ")

" ليس للبنان اساس اجتماعي اقتصادي للاستقلال " ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٣ .

" ان الشعب في لبنان لم يلفظ كلمته في مسألة الانفصال التام (أي الانفصال عن سورية الطبيعية المزعومة) وانشاء قومية جديدة له . ولذلك فالقومية الأساسية التي كان يعرف بها - القومية السورية - لا تزال تنطبق عليه كل الانطباق " .

آب ١٩٤٢

الزوبعة - العدد ٤٩

" اننا لا نندم على ان استقلال هذين المسخين ، لبنان والشام، لم يصر حقيقة راهنة. فلعل الحركة السورية القومية الاجتماعية، تتمكن في هذه الفترة من حمل اللبنانيين على الاقتناع بانه لا موجب حقيقي لايجاد دولة في لبنان .. "

اب ١٩٤٢

الزوبعة العدد ٤٩

" استقلال لبنان ليس سوى مهزلة مهينة لجميع اللبنانيين "

آب ١٩٤٢

الزوبعة العدد ٥٠

من منهاج الحزب السوري القومي الذي اعلن عند بدء المعركة الانتخابية في ٢٤ أيار سنة ١٩٤٧ :

" ايجاد ترابط قومي سياسي بين الكيان اللبناني وبقية الكيانات السورية ".

هذا بعض من اقوال الحزب السوري القومي في " لبنان - الوطن " .

وقد يقول قائل " ان السوريين القوميين عدّلوا في تفكيرهم القومي وفي نظرتهم إلى لبنان، ويحافظون على كيان لبنان" . وجوابنا على هذا القول هو ان هؤلاء لم يعدّلوا شيئا في عقيدتهم. ولعلّ الدافع إلى قيام هذا الاعتقاد الخاطئ لدى بعض اللبنلنيين لعب " القوميين " بالالفاظ. ولكن إذا درسنا هذه الألفاظ بانت لنا الحقيقة واضحة. انهم يقبلون بكيان لبنان موقتا. ولهم اقوال بهذا الصدد تفضحهم:

" متى تحققت الدولة القومية المثلى في لبنان واستطاعت الحركة القومية الاجتماعية الانتصار في سائر الدول السورية، فاين المواطن الحرّ الواعي الذي يمانع ان تصبح الدول السورية دولة واحدة، ذات نظام واحد واهداف واحدة في الحياة" .

عبدالله القبرصي - كتاب نحن ولبنان ص ١٨٢

" اما لبنان، فقد كنا دائما نستثنيه آنيا (أي موقتا) عن مشروع الوحدة الملحة للهلال الخصيب، والتي لا تزال هدفنا الاول. وهناك اسباب عميقة لهذا الاستثناء" .

من تصريح لعبدالله القبرصي لجريدتي الاوريان والجريدة سنة ١٩٥٩
راجع كتاب " الاحزاب السياسية في لبنان" ص ٧١-٧٢ (توفيق المقدسي - لويسيان جورج).

ثانيا : اما استشهاد المتهمين بموقفهم في محنة سنة ١٩٥٨ فلا يدفع عنهم تهمة التعرّض للكيان.

لقد كانوا يدافعون عن الكيان في سنة ١٩٥٨. هذا صحيح. ولكن لكي يبقى مسرحاً لعملهم بعد ان نبذتهم الدول المجاورة . هذا، وبعبارة اخرى، لكي يظل منطلقا لنشاطهم في سبيل " الهلال الخصيب".

ثم، إذا كان الحزب السوري القومي يريد فعلا المحافظة على لبنان، وتنازل عن فكرته الأساسية القائلة " بالدولة السورية" فأي مبرّر لباء هذا الحزب إذن. ان هذه الفكرة هي سبب وجوده الوحيد. فاذا كان قد تخلى عنها، فلم يعد من داع لبقائه على الإطلاق.

هذا من جهة،

ومن جهة اخرى،ان قولهم بالمحافظة على الكيان هو من قبيل ذرّ الرماد في العيون. يثبت ذلك تهرّبهم من الاعتراف بـ " الوطن اللبناني" لبنان " الوطن " . فلبنان عندهم ما هو إلا كيانا موقتا فرضته عوامل موقتة. ولا يقرون بوجود " وطن لبناني" . وهكذا ما من واحد من المتهمين تجرأ واعلن ايمانه بالوطن اللبناني . بل ان ما فتئوا يكرّرونه هو زعمهم الاخلاص للكيان. والكيان بنظرهم موقت. اما وطنهم فهو " الوطن السوري " المزعوم.

ثالثا : اما محاولة السوريين القوميين تشبيه دعوتهم للقومية السورية بدعوة الآخرين للقومية العربية، وتشبيه مؤامرتهم بثورة سنة ١٩٥٨ بغية التخفيف من جريمتهم، فهي محاولة للتضليل ايضا، يسهل عليهم ذلك استعداد لدى بعض اوساطنا اللبنانية لتقبّل كل ما هو ضدّ عبد الناصر وانصاره في لبنان:

اولا - لقد كان للحزب السوري القومي حيال القانون، حرية العمل العقائدي اسوة بالداعين للقومية العربية. وكان الحزب يتمتع على هذا الصعيد بكل الضمانات التي يسمح بها القانون وسلامة الاوضاع اللبنانية. وظل يتمتع بهذه الحرية حتى اللحظة

التي حاول فيها ان يفرض عقيدته ونظرياته بالقوة. فكان من الطبيعي ان يعتبر خارجا عن القانون، ويحال اركانه إلى المحاكمة فهو إذن من هذه الناحية اساء الامانة والى لبنان والى الحرية بنوع خاص ، ولا يحق له المطالبة بأن يعامل كما يعامل انصار العروبة.

ثانيا - لقد سبق لنا ان حدّدنا الفرق الكبير بين " ثورة" سنة ١٩٥٨ ، ومؤامرة ٣١ كانون الاول ١٩٦١. ونعود اليوم فنكرّر هذا التحديد مع بعض الايضاحات الاضافية التي تستوجبها افادات المتهمين امام المحكمة العسكرية.

الذي حدث سنة ١٩٥٨ كان ثورة من قبل فئة كبيرة من اللبنانيين - ولا نجادل هنا فيما إذا كانت هذه " الثورة" من اجل امر حق ام لا - انما الشيء الثابت هو انها كانت هبّة شعبية بدأت اضرابا وتظاهرات وتطورت إلى ثورة مسلحة.

اما الذي حدث ليل ٣١ كانون الاول ١٩٦١ فقد كان مؤامرة بكل ما في هذه الكلمة من معنى. جماعة ساسية مسلحة لا تمثل فئة من فئات الشعب وضابطان تآمروا في الخفاء وحاولوا بقوة السلاح انتزاع السلطة (ولن نجادل في هذا النطاق ، في الاهداف البعيدة التي كان يتوخاها الحزب السوري القومي من محاولته المذكورة) .

فالفرق كبير جدا بين " ثورة " ١٩٥٨ والمؤامرة الاخيرة:

- الثورة حركة دينامية مكشوفة وعلنية وتصدر من صميم الشعب أو فئة منه.
- المؤامرة حركة صادرة عن جماعة مسلحة تعتمد الغدر والمباغتة لانها لا تستند إلى قوة شعبية صحيحة.

ونعني بهذا التفسير انه لو كان باستطاعة الحزب السوري القومي الاعتماد على المدد الشعبي لقام بثورة شعبية. ولكن افتقاره إلى العون الجماهيري جعل من محاولته مؤامرة.

فثورة ١٩٥٨ ومؤامرة الحزب السوري القومي تستوجبان بنظرنا عقابا . ولكن العقاب لا يمكن ان يكون واحدا. ما كان بالامكان كبح جماح ثورة ١٩٥٨ بمحاكمات كالتي تجري اليوم ، الطريقة هذه لا تحد من الغليان والانفعال. الشيء الوحيد الذي كان يمكن ان يفعل فعله في هذا المجال ثورة شعبية معاكسة تعيد التوازن في القوى وتحول دون غلبة فريق على فريق. وهذا ما تولينا امره نحن، فقمنا بثورة مضادة اعادت الأمور إلى ما كانت عليه من قبل ١٩٥٨، وقبل الفريقان بألا يكون هناك غالب أو مغلوب، وان يعودا إلى الحوار والتعاون لما فيه خيرهما معا.

اما معاقبة مؤامرة الحزب السوري القومي فلا يمكن ان تكون بالطريقة نفسها. لأن الشعب باجمعه استنكر المحاولة، وما من صحيفة أو هيئة أو شخص ايّدها. فقد كانت ضدّ الشعب بجميع فئاته وضدّ الدولة والقانون ومصلحة لبنان العليا. فهي إذن محاولة مجرمة تستوجب محاكمة كالتي تجري الان.

رابعا : يبقى ادعاء المتآمرين الاخير وهو ان العامل الذي دفعهم إلى القيام بمحاولتهم هو تقهقر الاوضاع في البلاد.

قبل ان نجادل في تقهقر الاوضاع اللبنانية أو عدمه ، لا بدّ من كلمة: من فوّض إلى السوريين القوميين - ومعظم الذين اشتركوا بالمؤامرة من اللاجئين السوريين والفلسطينيين والاردنيين - ،

من فوّض إليهم امر تقرير مصير البلاد ؟ اية فئة من الشعب عبّرت لهم عن رأيها بأن اصلاح الاوضاع يتطلب انقلابا دمويا ؟

ومن هي هذه الفئة الشعبية التي عهدت إليهم بمهمة الانقلاب ؟

لقد بقي الحزب السوري القومي يعمل في البلاد ٣٠ سنة ونيف، وبالرغم من القوى الخارجية، المادية والمعنوية التي ساندته، لم يتمكن من الفوز بثقة الشعب - مرة واحدة استطاع ادخال ممثل له إلى الندوة النيابية، وكيف، وعلى أي اساس - فهل يحق له التنطح والادعاء انه يعبّر عن ارادة الشعب بمؤامرته الفاشلة؟

وهل يحق له ، ولايه هيئة اخرى في البلاد، فرض حلّ معيّن لمشاكلنا الداخلية، وبالقوة المسلحة؟

نقول هذا على اساس مشاركتهم الافتراض ان الاوضاع الداخلية سيئة.

ولكن، ولو سلمنا جدلا انها سيئة، فهل هي سيئة إلى درجة تستوجب القيام بمؤامرة مسلحة، والتعرّض إلى وحدة الجيش وسمعته - وهو العامل الاساسي الثاني في صيانة استقلال لبنان بعد عامل الوحدة الوطنية - والاعتداء على الدستور والمؤسسات الشرعية، والتصميم على تعطيل الحريات كل الحريات، وقتل الجنود والمواطنين، واختطاف زعماء البلاد وممثليها الشرعيين..

انها والله وقاحة ما بعدها وقاحة .

انها وقاحة نادرة ان تدّعي جماعة سياسية معينة :

- النطق بلسان اللبنانيين جميعا.
- وضع حلول معينة لمشاكلنا.
- وفرضها على البلاد بالقوة والسلاح.

فما هو جزاء وقاحة من هذا النوع.

اقلّ ما يمكن :

- ان يحال المتطفّلون المجرمون إلى المحاكمة، وان يحاكموا بموجب القوانين المرعية الاجراء، وفي الجوّ الذي يفرضه نظامنا الديموقراطي، وهو النظام الذي خانه السوريون القوميون واستغلوا تسامحه وحريّاته لاغراضهم المشبوهة.

هذا اقلّ ما يعمل . ولا يجوز ان يعمل اقلّ من هذا .

ولا نقبل الاّ بما هو واجب وجائز.

وسيبقى لبنان كما يريده كل اللبنانيين لا كما يريده الدخلاء والعملاء والمأجورون .

بيروت في ٢ تموز ١٩٦٢
الامين العام: جوزف سعادة

وثيقة رقم (٦٣)

اسئلة موجهة من نائب جبيل ريمون اده بتاريخ ٢٢ حزيـران ١٩٦٣ إلى رئيـس مجلس النواب اللبناني صبري حمادة للتوضيح عن مهمة " المكتب الثاني " [١]

١٩٦٣/٥/٢٢

حضرة رئيس مجلس النوّاب المحترم

انّ المقدّم انيس ابو زكي ضابط المكتب الثاني لمنطقة جبل لبنان لم يزل رغـم احتجاجاتي العديدة ، يتردّد على منطقة بلاد جبيل حيث يجتمع بالمرشحين للانتخابات النيابيّة والبلديّة ويقبل على مناصريهم بشتّى الوسائل لتدعيم موقفهم الانتخابي وبصورة علنيّة .

والذى اعرفه انّ اختصاص المكتب الثاني هو السهر على سلامة الجيش والذى اعرفه ايضا هو وجوب بعد افراد الجيش عن السياسة وعدم التدخّل لمصلحة بعض اللبنانيين على البعض الآخر . هذا مع العلم بأنّ منطقة بلاد جبيل ليست متاخمة للحدود وأهالي هـذه المنطقة معروفون بحبّهم للسلام وحفاظهم على محبّة الوطن والجيش وقد اثبتوا ذلك في اصعب الظروف الحرجة التي مرّ بها لبنان خلال سنة ١٩٥٨ ولا يوجد في هذه المنطقة من ينقل سلاحا الاّ الافراد الذين ينقلونه بموافقة المكتب الثاني .

لذلك اودّ ان اسأل الحكومة :

اولا — ما هي مهمّة المكتب الثاني حسب القوانين والانظمة المرعيّة في بلادنا ؟

ثانيا — هل انّ من اختصاصاته التدخّل بالشؤون السياسيّة والانتخابيّة المحليّة ؟

ثالثا — هل من صلاحيّات الضابط ابو زكي ان يجتمع مع بعض المرشحين السياسيين لتدعيم مواقفهم الانتخابيّة بحضور ضابط الدرك والتأثير عليه ؟

رابعا — هل يقوم بذلك بموافقة رؤسائه ؟

خامسا — هل انّ السبب في اعطاء رخص الاسلحة لبعض الافراد هو تقوية نفوذ بعض السياسيين أم انّ هذه الرخص يجب ان تعطى كما هو مفروض للاشخاص المهدّدة حياتهم او أملاكهم ؟

سادسا — هل انّ كل من يحصل على رخصة نقل سلاح يدفع الرسم المتوجّب أم انّ هنالك تمييزا بين ناقلي هذه الرخص حسب ميولهم السياسيّة ؟ وبانتظار الجواب ضمن المهلـة القانونيّة .

تفضّلوا بقبول فائق الاحترام

نائب منطقة جبيل

ريمون اده

---

[١] - نقلاً عن أرشيف الجامعة الأميركية في بيروت ، مكتبة يافث . Tag 111032

وثيقة رقم (٦٤)

بيان لعميد " الكتلة الوطنية " ريمون اده بتاريخ ٢ تموز ١٩٦٣ تنـاولت رفضه لتصرفات وتدخلات " المكتب الثاني " في الأمور السياسية والقضائية والادارية [١]

على اثر البيان الصادر عن وزير الدفاع الوطني الامير مجيد ارسلان ادلى الاستاذ ريمون اده نائب بلاد جبيل وعميد الكتلة الوطنيّة بالتصريح التالي :

يؤسفني ان ينبري الامير مجيد ارسلان مرّة اخرى للردّ من اريكة الصحافة على ما ادليت به في المجلس النيابي في حين انّه كان يجب عليه ان يطلب الكلام في المجلس عوضا عن ان يكتفي بمقاطعتي ولو فعل لكان ذلك اكثر فائدة واكثر انسجاما مع التقاليد البرلمانيّة .

امّا وقد فضّل طريق الصحافة فيسرّني ان اسلك الطريق نفسه لأصرّح للرأي العام بما يلي :

يعمد وزير الدفاع مرغما وبتحمّد المكتب الثاني ان يصوّروا للبنانيين بأنّني ضد الجيش ، والواقع انّي لست ضدّ العسكريين ولا ضدّ الجيش اللبناني ، ولو كنت كما يتّهمونني لكنت اقترحت ، كنائب ، ضدّ الاعتمادات المخصّصة للجيش كما يفعل في البلدان التي تمارس النظام الديمقراطي البرلماني النوّاب الذين هم ضدّ التجنيد والحرب بدافع ضميري ، او ضدّ العسكريين بصورة عامّة . وانّني اؤكّد ، مـرّة اخرى ، بانّه لم يحصل لي ان ناقشت اعتمادات الجيش ولا تصرّفاته على الرغم من انّ ذلك حقّ من حقوقـي المطلقة ، بل على العكس لقد وافقت دائما عليها دون تردّد وبالأخص لسببين :

الاوّل : لانّني اعتبر بأنّ الدولة اللبنانيّة ، ككلّ دولة ، هي بحاجة الى جيش . وانّني فخور بالجيش اللبناني الذي برهن اكثر من مرّة عن شجاعة وبطولة ونظاميّة وتجرّد ، وليس لي ايّ انتقاد اوجّهـه من هذه الناحية مطلقا .

الثاني : لانّني اعتبر انّ الجيش اللبناني هو خير مدرسة لتربية النشئ واكسابه معنى الواجب وحبّ الوطن . امّا الانتقاد الذي اوجّهه فهو بشأن تصرّفات المكتب الثاني فقط بسبب تدخّلاته في السياسة والادارة الغريبتين عن الجيش ، وتدخّلاته السافرة في الانتخابات البلديّة والنيابيّة واقحاما نفسه بهذه الطريقة حسب رأيي خارج الجيش وبعيدا عن المهمّة الموكولة الى هذا المكتب .

وعندما صرّح وزير الدفاع الوطني انّ اجهزة وزارة الدفاع لم تتدخّل في الامور السياسيّة فانّ معاليه لا يقول الحقيقة .

ففي جلسة المناقشة الاخيرة للمجلس النيابي طلبت الى وزيري الداخلية والدفاع ان يقسما بشرفهما امام المجلس بانّ ضباط وعملاء المكتب الثاني لم يتدخّلوا حسب معلوماتهما ولن يتدخّلوا في الانتخابات البلديّة ، فكان جوابهما [illegible] . وانّ المجلس النيابي بكامل اعضائه والحاضرين في تلك الجلسة اكبـر شاهد على صحّة ما اقول .

وانّني اعتبر انّه يجب وضع حدّ لهذه الفضيحة .

فاذا اعتبرت الحكومة انّ للمكتب الثاني الحقّ ، بل انّ من واجبه ان يتدخّل بقضـايا انتخابيّة وسياسيّة ، فلتقل ذلك بصراحة . ولكن اذا كانت تعتبر العكس ، وان ليس من حقّ المكتب الثاني ان يتدخّل بقضايا اداريّة وقضائيّة وسياسيّة تشغله حاليّا ، فيتوجّب على الحكومة ان تكون لهـا الجرأة الكافية لاتّخاذ التدابير المتوجّبة لوضع حدّ للنشاط السياسي للمكتب الثاني وذلك حفظا لمصلحـة الجيش والجمهوريّة اللبنانيّة .

بيروت ، في ٢ تموز سنة ١٩٦٣

---

[١] - نقلاً عن أرشيف الجامعة الأميركية في بيروت ، مكتبة يافث . Tag 111032

وثيقة رقم (٦٥)

المؤتمر الصحافي للنائب جوزف مغبغب بتاريخ ١٨ حزيران ١٩٦٤ يظهر فيه الأساليب التي لجأت إليها السلطة لإنجاح مناصريها [1]

حضرات [illegible] :

قبل ان [illegible] مؤتمري الصحفي هذا [illegible] وأرجو ان اقدم لكم خالص شكري لتلبيتكم هذه الدعوة

ولما كان هذا المؤتمر هو الاول من نوعه الذي اقوم به لا بد لي من التنويه بالدور الرئيسي الذي تلعبه الصحافة في جميع الحقول ولا اخفي عليكم اعجابي لكل ما حققته من اصلاح في الدولة واجهزتها .

على اثر انتخابات الشوف الشهيرة ايها السادة بدأ الذين [illegible] نشوة النصر ينشر التصريح تلو الاخر مستهدفين من تصاريحهم افكار [illegible] واخبار بعيدة كل البعد عن الحقيقة والواقع بنية ايهام الرأي العام [illegible] وما كانت هذه التصاريح لتخرجني عن الاصول التي انتهجتها لنفسي لو لم يلج من المصلحة [illegible] ومن التجني على الحقيقة ما اضطرني الى الاكتفاء بالرد على ما ورد في المؤتمر الصحفي الذي عقده [illegible] والتي [illegible] الى حقيقة عن انتخابات الشوف .

[illegible] لكم ايها السادة انني ما كنت اود ان تكون فاتحة حياتي السياسية هذا الاسلوب من الكلام وهذا النوع من الجدل لا سيما بعد ان [illegible] البرامج البناءة والمخططات [illegible] والمشاريع التي تفتقر اليها معظم قرى الشوف والتي حرمت منها منذ زمن غير بعيد بكثير من ابناء اللبنانيين عامة ومن خاص هذه ابناء الشوف الكرام وذلك تجديدا للدعم الرواسب وازالة [illegible] الحقد والتوتر في التصحيحات السياسية التي يجب ان تبقى على المستوى اللائق بنبل الرسالة وقدسية [illegible] .

لكن هكذا ارادوا فلا بأس بذلك اذ لا مجال للتغاضي وتغطية الحقيقة الساطعة عند الرأي العام اللبناني اجمع عن ابناء الشوف الذي لم يتيسر لهم الاطلاع على تفاصيل نتائج انتخابات الشوف هذه الانتخابات التي [illegible] الشعب امام الانتخاب يوم ٢٥ ايار وجاءت مشوهة كل التشويه للارادة الشعبية [illegible] العناصر التي كان عليها تحضير الانتخابات ومراقبتها والاشراف عليها [illegible] او افساد النتائج كما سنبين بالتفصيل :

١) التلاعب بلوائح الشطب :

في جميع المناطق والاقلام حيث يكثر فيها عدد انصارنا كانت لوائح الشطب مغلوطة وموضوع التلاعب في [illegible] مما مكننا من تصحيح ما يقارب مائة وخمسين اسما مغلوطا . وبالطبع لم نتمكن من تصحيح الاخطاء في المناطق [illegible] وبصورة خاصة في [illegible] حيث حرم المئات من الاقتراع وبهذا [illegible] الكثير من اصوات اصدقائنا وهي تقدر باكثر من الف وخمس مائة صوت . وفي [illegible] ان الدوائر المختصة قد [illegible] ثلاثة اوراق من لائحة الشطب [illegible] الروم الكاثوليك وهي [illegible] خمسة وخمسين مقترعا لم يتمكنوا من الانتخاب .

اما ما ورد [illegible] عن الارقام الصادرة عن وزارة الداخلية [illegible] ١٩٦٠ [illegible] ١٩٦٠ [illegible] ٢٤٤٠ مقترع [illegible] ١٩٦٤ [illegible] ٦١٨ [illegible] ٢٦٠٨ مقترع وهذا ما يدحض صراحة [illegible] قد [illegible] الى [illegible] .

./.

---

[1] - نقلاً عن أرشيف الجامعة الأميركية في بيروت ، مكتبة يافت . Tag 111032

[illegible] فالواقع ان القلم ربما قد اعطت اكثر ما يمكن ان تعطيه [illegible] على [illegible] الانتخابات النيابية وانتخابات عام ١٩٦٠ وذلك كما يتضح من ارقام وزارة الداخلية [illegible] .

٢) [illegible] في تسليم [illegible] :

كانت ساحة بيت الدين يوم الانتخاب تغص بأصدقائنا الذين قصدوا تصحيح تذاكر الهوية بينما كانت تحمل هذه [illegible] لاخصامنا الذين [illegible] انتخابا محددين معروفين من السلطة .

٣) تعيين رؤساء الاقلام :

ان جميع الموظفين من اصدقائنا قد عينوا كتابا ورؤساء اقلام لحرمانهم من التصويت . ولما كان قد بقي قسما وافرا من اصدقائنا لم [illegible] استدركت السلطة خطئا اضافيا بتعيين جميع هؤلاء الموظفين كرؤساء اقلام وكتاب احتياطيين لا لسبب الا لحرمانهم من التصويت . وقد بلغ عدد الموظفين من اصدقائنا [illegible] من [illegible] او [illegible] من يشغل وظيفة رئيس مصلحة ورئيس دائرة ومنهم من [illegible] في المصالح المستقلة وقد جاء تعيين هؤلاء خلافا للقانون .

وقد قمنا بمراجعة رئيس [illegible] في حينه واوضحنا له بالبرهان ان جميع الموظفين من انصارنا فقط قد عينوا وقد ابدى بالفعل جهودا مشكورة الا ان الامر لم يكن بيده على ما يظهر .

٤) الضغط على الناخبين من قبل السلطة قبل الانتخاب :

استدعي المخاتير ورؤساء البلديات والوجهاء من جميع قرى المنطقة الى مراكز قوى الامن في [illegible] وغيرها وقد طلب اليهم صراحة ان ينتخبوا لائحة الخصم وقد استعملت السلطة مع هؤلاء شتى وسائل الاغراء [illegible] ورخص السلاح والوعود واحيانا الوعيد لحملهم على مناصرة لائحة الخصم .

وقد [illegible] من هؤلاء من هذا التدخل والضغط التي جانبا وكف عن كل نشاط انتخابي .

٥) جو [illegible] والارهاب وغياب السلطة :

[illegible] كانت [illegible] ان [illegible] الخصم الى انصاره بان يعتمدوا خطة الارهاب والترويع لمنع الناخبين في [illegible] من الذهاب الى [illegible] يوم الانتخاب .

وقد اقدم [illegible] على تكسير اثنتي عشر سيارة من سياراتنا واقيمت الحواجز على الطرقات [illegible] على الطرقات بنية الترويع .

وفي [illegible] بعض الاشخاص الذين عزلوا آنذاك على الاعتداء على سيارة ماركة [illegible] من [illegible] فتضررت السيارة بما لا يقل عن الالفين ليرة لبنانية واعتدى على ركابها واطلق المعتدون النار على من حاول [illegible] .

[illegible] الامر ان [illegible] قد اصيب بجروح بالغة في رأسه [illegible] على اثرها تقريبا طبيا [illegible] عشر يوما وقد صرح هذا الاخير بكيفية حصول الحادث الا ان احدا لم [illegible] .

./.

- ٣ -

وعلى طريق الميسر اقدم بعض اهالي كفرحيم الذين عرفوا آنذاك باطلاق النار على سيارة الامير مجيد ارسلان وعلى تكسير سيارة مرافقيه وقد جرى الاتصال على الاثر برئيس الوزراء وكذلك لم يفتح أي تحقيق بالحادث.

هذه بعض الحوادث النموذجية للوضع الذي عاشه الشوف في الايام التي سبقت الانتخاب والسبب في كل ذلك ان السلطة عمدت الى رفع الحواجز في الايام الاخيرة والى سحب القوات والدوريات عن الطرقات خلافا لما جرى في المناطق الاخرى برغم ان عدد القوات كانت وافرة.

٦) في تصرفات افراد قوى الامن في يوم الانتخاب:

عمدت السلطة الى ارسال موظفي قوى الامن الذين ينتمون للخصم حزبيا كل الى قريته ومنهم من ارسل بجريته ومنهم من كان باللباس المدني رغم ان جميع القوات كانت محجوزة. ففي الباروك والحرف والاقليم وجنبال وغريفة وجزعة الشوف وغيرها كلف الضباط والافراد وهم خارج حد مهمتهم بتسيير الاعمال الانتخابية لمصلحة الخصم.

اكثر من ذلك:

ان قواد قوى الامن الذين ارسلوا يوم الانتخاب كانوا من المنطقة نفسها. ففي الاقليم كان على رأس القوة ضابط من الاقليم وفي بعقلين كان قائد القوة من بعقلين وهلم جرا وقد قام قائد منطقة الاقليم خاصة بنشاط بارز وقد ساهم كثيرا في التأثير على نتيجة الانتخابات في الاقليم بالنظر للتصرفات المتطرفة والعنيفة التي قام بها تجاه النافذين من انصارنا بنوع انه تمكن من تجميد حركتهم ومن شل نشاطهم.

وفي منطقة جون كان احد افراد الامن العام المدعو محمد عيسى يتفرد باعمال استفزازية وتوقيف عدد من موجهي الحركة من انصارنا توقيفا اعتباطيا حتى مساء يوم الانتخاب.

وقد نتج من هذه التصرفات ان تعطلت حركة الانتخاب بالنسبة الى لائحتنا ولم يتمكن احد تقريبا من الوصول الى اقلام الاقتراع وقد جاءت نتيجة اقلام منطقة اقليم الخروب بصورة خاصة مشوهة تماما للواقع ولارادة الناخبين فيه.

٧) الدعاية الطائفية

علاوة على ما ذكر ان رجال الدين المسيحيين قد انقسموا مناصفة تقريبا كالمعوش وكفرنيس ودير المخلص والباروك خلافا لما في منطقة الاقليم فان رجال الدين طافوا على البيوت وتوجهوا من المآذن لدعوة الناخبين لتأييد لائحة الخصم بحجة ان لائحتنا تتألف من اعداء الاسلام والمسلمين خلافا لكل واقع وليس ادل على ذلك من ان نسبة لائحة الخصم في الاوساط المسيحية قد بلغت ما يزيد عن الثلث بينما لم تبلغ حصتنا في الاقليم ثمانية بالمائة.

ان مجرد التطرق لهذا الموضوع يحز في نفسي ويؤلمني حتى الاعماق ولكن ما الحيلة واننا نهاجم في ما ليس لنا ونقوم فقط بالرد على هذا الموضوع الدقيق بعد ان انقلبت المقاييس ولم يعد من رادع لقلب الحقيقة ولا من علاجة لمخالفة الواقع.

-/-

٧) في المناورات التي اعتمدت:

كنا لندى لا اقول لكم في هذه المناسبة ان كثيرا من احد قائلنا قد انصرفوا عنا بعد ان اغراهم الخصم باغراءات جديدة منها دفع الاموال ومن هذه الاموال ما دفع من حساب وزارة الداخلية قبل معالي وزير الداخلية الحالي.

ولدينا قائمة مفصلة باسماء الذين تبعوا من المرشح جنبلاط باندفاعه عندما كان وزيرا للداخلية من بعض الصناديق الخاصة لم ينفق منها قرشا واحدا في سبيل الغاية المعدة لها.

اما عن دعاية لائحتنا فما زلنا مدينين لقسم كبير من السيارات التي عملت لدينا.

ايها السادة،

هذه الوقائع الدامغة المستندة الى كل دليل لدينا هي التي تشكل الحقيقة على بساطتها نعرضها على الرأي العام وخصوصا على ابناء الشوف ليكونوا هم الشاهد والحكم على صدق ما نقول.

وكنت اود ان احتفظ بهذه الوقائع لمناقشة بيان الحكومة على ضوء بيانها حول الحياد وعدم التدخل في معركة الانتخابات خاصة في الشوف.

اما وقد بادر جنبلاط بالتوجه للرأي العام حول هذا الموضوع فكان لا بد من الرد ومن تصحيح التحويرات الواردة في بيان جنبلاط ولو شئنا الرجوع الى تقارير السلطات المختصة قبيل الانتخابات تبين لنا ان زعيم اللائحة الامير عبد العزيز شهاب التي ينتمي اليها المرشح جنبلاط هو وحده المرشح الذي كان يتمتع برصيد شعبي مرموق والذي كان مؤهلا للفوز بالنيابة.

وبالنتيجة لا يسعني الا لفت النظر لضرورة الكف عن المهاترات والعدول عن لهجة العنف الذي يؤدي الى التوتر والجو على ما هو من الاكفهرار والتلبد خصوصا وانه لا يسعنا الا مقابلة الشيء بمثله بعد اليوم.

الامضاء
النائب
جوزف مغبغب

بيروت في ١٩٦٤/٦/١٨

وثيقة رقم (٦٦)

بيان لرئيس " الحزب التقدمي الاشتراكي " بتاريخ ١ حزيران ١٩٦٧ تناول أبعاد المؤامرة الاسرائيلية المدعومة من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وكذلك مطالبة الدولة اللبنانية بالقيام بواجبها تجاه اخوانها الفلسطينيين [١]

يتهيأ الشعب العربي في جميع اقطاره وبلدانه لمعركة المصير والتقدم الكبرى التي يواجهها في صد تحدي اسرائيل، المغتصبة لارض العرب، وحليفتيها وصانعي كيانها، الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، في المحاولة الصفيقة المجرمة للاعتداء على المياه الاقليمية للجمهورية العربية المتحدة وعلى حق العرب دون سواهم في اعادة سيطرتهم على شرم الشيخ وعلى مضيق تيران، بعد العدوان المثلث البريطاني الفرنسي الاسرائيلي على قناة السويس سنة ١٩٥٦.

وعلى نهضة العرب بجميع طاقاتهم الدفاعية الشعبية والمعنوية والعسكرية وصمودهم وتصميمهم على الجهاد وتضامنهم وتعاونهم وتلاحمهم الاكمل، كأمة فعلية واحدة، يتوقف انتصارهم وتحويل هذا التحدي الاستعماري الغاشم الجديد إلى موقف قوة عربية ومصدر انطلاق لها ومبادرة ومجال لطرح قضية الاغتصاب الاسرائيلي برمتها على الرأي العام العالمي وعلى الأمم المتحدة، وفي بلوغ المواجهة الشعبية والاقتصادية والعسكرية العربية الإيجابية المباشرة بأشدها..

فالقضية ليست فقط قضية شرم الشيخ والسيطرة على مضيق تيران واستعادة سيادة اقليمية لم يشك احد بحق ممارستها، بل هي قضية الاغتصاب والعدوان الاسرائيلي الاستعماري لفلسطين يواجهها العرب من جديد، كما حصل تماما سنة ١٩٤٨ ولكن هذه المرة بجميع قواهم النامية الوطنية المنظمة المخلصة المتحررة، وبقيادة اقدر واحكم قيادة عرفها العرب منذ اجيال وهي قيادة الرئيس جمال عبد الناصر.

وتدرك إسرائيل أهمية جهاد العرب وصمودهم في وجه التعدي الاستعماري المثلث الجديد، ويدرك العرب ايضا الاهمية البالغة لهذا الصمود الجماعي العربي ولهذه التعبئة القادرة الشاملة، من حيث انها مفتاح العودة إلى الوطن المغتصب ومرحلة للقضاء على الاستعمار الاسرائيلي ذاته..

ويجب ان تدرك الدول الغربية الكبرى ان هذه المعركة حتمية لا مناص من خوضها - اوقعت اليوم اما في غد قريب أو بعيد نسبيا، والافضل ان يبدأ تحول الغلبة والضغط الايجابي العربي منذ الساعة، بينما الولايات المتحدة حامية إسرائيل منهمكة في حرب الفيتنام - لان العرب لا يمكنهم ان يقبلوا في أي حال من الاحوال بالوجود الاسرائيلي.. سيصبرون وسيكافحون ولكنهم سينتصرون .. في كل سنة يزيد عدد

---

١ - نقلاً عن أرشيف الجامعة الأميركية في بيروت ، مكتبة يافت . Tag 111032

سكان الجمهورية العربية المتحدة وحدها بتسعماية الف إلى مليون نسمة، أي ما يقرب من معادلة نصف سكان إسرائيل .. فاسرائيل مقضي عليها بالاختناق بشريا، هذا فيما عدا الطاقات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والعسكرية النامية المتطورة المتقدمة للشعوب العربية المتاخمة لاسرائيل، وعدد اللاجئين الفلسطينيين العرب الذين سيبلغ ضعف سكان إسرائيل بعد بضع عشر سنوات والذين لا يمكن لاية قوة ان تمنعهم من دخول ارضهم وبلادهم وتدمير المنشآت الاسرائيلية القائمة في ظل الاغتصاب، تماما كما لم ولن تتمكن السلطات الأميركية من منع الزنوج الاميركيين من هذه المعركة التي نواجهها، والتي تفتح لنا باب القضاء على إسرائيل، أو تمهد لنا مباشرة لذلك، يجب ان نعبيء لها، خاصة في لبنان، جميع امكانياتنا الشعبية وطاقات الجهاد والمجاهدة، ولا نكتفي ببعض التدابير المجزأة المنقوصة كما بدأنا نشعر أو كما عالجنا ولا نزال نعالج قضايانا الوطنية الكبرى بذهنية سنة ١٩٤٨ أي بعقلية " الهول الهول"، واستدراج الناس والهائهم بقيد اسمائهم في التطوع، ثم الطلب إليهم بأن ينتظروا وكل ما نخافه ان تظل تعبئة اللبنانيين في هذا المجال حبرا على ورق، ويضل ارباب المتاجرة والمزايدة بالتطوع - هذا بالف وهذا باربعة أو خمسة الاف - يعرضون بضاعتهم وهم على يقين مسبق بان ما من احد سيقتنيها. وحتى الساعة لم ترصد الحكومة أي مبلغ من المال لاجل عملية التطوع - سوى الخمسة ملايين ليرة لبنانية للدفاع المدني .. ولا يكفي ان يكون الرئيس عبد الناصر قد اعطى لبنان شهادة " نقطة جيدة" في خطابه، التي كررتها بشغف غريب محطة الاذاعة مرات متلاحقة، لكي نطمئن إلى ما فعلناه.

نقول ان الحل الوحيد هو في دعوة المجلس فورا لاقرار مشروع قانون التجنيد الاجباري المقترن بالخدمة الاجتماعية والمدنية لكل شاب بلغ سنا معينا.. هي خطوة يجب ان يقوم بها لبنان الرسمي ، وإذا باتت فاتت، والا التطوع بدون مال كمن يذهب إلى الحمام ليغتسل وليس في الحمام صابون ولا ماء.

والخطوة الثانية التي يتوجب على الدولة ان تقوم بها هي تجنيد اخواننا الفلسطينيين النازحين إلى لبنان وتكوين لواء كامل منهم.. ولا يصح لعقل سليم ان لا يجعل اصحاب الحق المباشر الشرعي في فلسطين طليعة كل نضال عربي وفداء .. فهم اقدم واخبر واقدر واكثر اندفاعا طبيعيا في مواجهة العدو المغتصب لارضهم.

ثم يجب ان يوضع حد لاضطهادهم في لبنان، ولمعاملتهم المحض سلبية ..

ثالثا : إذا كانت الحكومة جادة في قضية التعبئة الشاملة فعليها ان تفتح مراكز للتدريب الشعبي في جميع مناطق لبنان. وهذا امر لا يكلفها شيء تقريبا. كما وان عليها ان تنشيء قيادة للفرق الشعبية التي ستقوم حتما استعدادا للطوارئ، أو على الاقل ان يكون هنالك هيئة اتصال مستمرة بين الفئات الشعبية المنتظمة المناضلة وبين السلطة ، لكي لا تعمه الفوضى في هذا الحقل ايضا.

رابعا : كنا ولا نزال نطالب بتسليح سكان قرى الحدود وتدريبهم الكامل على جميع اساليب المقاومة وحرب العصابات. فانه لو حصل ذلك في منطقة مرجعيون وحاصبيا والعرقوب الجنوبي وراشيا والبقاع الغربي مثلا، لاستطاع سكان هذه المناطق المتاخمة والجبلية ان يتصدوا لبضع الوية من جنود العدو وتقطيع اوصالهم من الوراء وتخريب وسائل تموينهم ومنعهم من التقدم في حال تمكنهم من اختراق الجبهة أو في

حال عدوان (؟؟؟) اضخم وسيلة للتحريك والاعلام في لبنان يسيطر عليها الاجانب وخاصة الولايات المتحدة، حامية إسرائيل وعدوة العرب في هذه المرحلة من المجابهة. وقد كان لرئيس الدولة مشروع مدروس يقضي بامتلاك الحكومة لاكثر من نصف اسهم هذه الشركة. فهذا هو الظرف لمبادرة هذا المشروع وتحقيقه..

سادسا: يجب ان تعلن الحكومة اللبنانية بالها ستبادر ، في حال العدوان الأميركي أو البريطاني، إلى الاستيلاء على جميع مصالح هذه الدول واموالها وممتلكاتها في لبنان كما ان لبنان سيقاطع البضائع والسلع الأميركية والبريطانية. فالمجابهة الاقتصادية والنفطية هي اضخم سلاح في يدنا، خاصة ان الولايات المتحدة وبريطانيا لا تستورد منا شيئا تقريبا، بينما تصدر إلينا بمئات الملايين..

فصديق عدونا هو عدونا .. كما نرى من الضروري ان ينهي لبنان الرسمي التزامه المبطن بالولايات المتحدة وبريطانيا سياسيا على حساب علاقاته بالعالم الثالث وبالعالم السوفياتي والاشتراكي الماركسي. وان يسافر وفد حكومي لبناني إلى الاتحاد السوفياتي على غرار ما فعلت الجمهورية العربية المتحدة وسوريا ، وتدليلا لشكرنا وتقديرنا للموقف السوفياتي المساند بجميع امكانياته للعرب في مجابهتهم لتحدي إسرائيل والاستعمار.

ان لموقف لبنان وحشد جميع طاقاته المعنوية والشعبية والنضالية وتبيان صراحة مواجهاته اثر كبير في تقوية حركة الكفاح العربي، وفي ردع العدوان الأميركي البريطاني عن الشرق الاوسط.

واننا نعلن باسم الحزب التقدمي الاشتراكي وباسم فصائل الجهاد الثورية وباسم شعب لبنان المناضل ارادتنا التي لا تتراجع في القيام بواجبنا في مواجهة العدوان الاسرائيلي الأميركي البريطاني بكفاح شعبي منظم يذكرهم ببعض حروبهم في الشرق الاقصى ويقضي على مصالحهم الحيوية في لبنان وفي الشرق العربي.

آن لقوى الشعوب المتحفزة المجاهدة الواعية المكافحة لاجل حريتها واستقلالها وكرامتها لا تندحر ولا تكبت ولا تصد ولا تقهر.

واننا نضع ثقتنا الكاملة بجيشنا الباسل وتنظيماته وقدرته على الدفاع عن حدود لبنان في وجه أي اعتداء يحصل علينا .

بيروت ١-٦-١٩٦٧

كمال جنبلاط

وثيقة رقم (٦٧)

منشور لرؤساء الأحزاب الثلاثة " حزب الكتائب" ، " حزب الكتلة الوطنية " ، "حزب الوطنيين الأحرار " ، بتاريخ ١١ تموز ١٩٦٧ ، أوضحوا فيه مواقفهم المنحازة للسياسة الغربية [1]

١ - نقلاً عن أرشيف الجامعة الأميركية في بيروت ، مكتبة يافت . Tag 111032

pour y substituer le régime du parti socialiste unique et les entraves qu'il comporte pour l'étouffement des libertés politiques dans le cadre des partis et en dehors. Il aura également choisi de permettre à une minorité armée de s'emparer des destinées de la majorité livrée à l'asservissement dans le silence. Il aura enfin choisi la voie de l'appauvrissement du peuple.

[illegible] rupture [illegible] des Ambassadeurs entre le Liban, les Etats-Unis et la Grande-Bretagne [illegible] prélude à une rupture des relations diplomatiques et économiques avec l'Occident, rupture qui entraînerait la cessation de l'échange des biens et des idées, [illegible] coupant ainsi des liens culturels séculaires et conduisant à l'aggravation de la crise économique, à l'accroissement du chômage avec ses séquelles de troubles et de grèves, tout cela aboutissant à la fin du régime légal établi.

Si, au contraire, le Liban choisit de demeurer fidèle à son régime libéral - ce qui est conforme au caractère et à la mentalité de son peuple - le revenu du citoyen libanais restera le plus élevé dans cette région, il assurera la prospérité de sa population, et préservera ses libertés. Le paysan et l'ouvrier connaîtront un avenir meilleur et la justice sociale sera assurée.

Mais si le Liban veut persévérer dans cette voie que doit-il faire ?

Maintenant que les hostilités entre les Etats arabes et Israël ont cessé, il incombe au Liban de reconsidérer les mesures exceptionnelles qu'il avait prises lors du déclenchement de ces hostilités. Or, contrairement à l'attitude décidée par les trois pays arabes : Jordanie, Arabie Séoudite et Koweit, qui n'ont pas rompu leurs relations diplomatiques avec l'Amérique et l'Angleterre, le Liban a adopté une politique mitigée, se contentant du rappel des ambassadeurs entre lui et ces deux Puissances. Ce faisant, le Gouvernement libanais a flotté entre les deux courants contraires, ce qui n'a satisfait ni les partisans de la rupture, ni les autres. Cette demi-mesure a donné aux peuples américain et anglais l'impression qu'ils figurent parmi les peuples indésirables chez nous. Pis encore, les Gouvernements de ces deux grandes Puissances ont recommandé à leurs représentants

de cesser leurs transactions avec notre pays. Nous avons même appris que les passeports délivrés actuellement aux citoyens Américains les autorisent à visiter tous les coins de l'univers à l'exception de quelques rares pays dont le Liban. Cette restriction a atteint de nombreux Américains d'origine libanaise.

Voilà en ce qui concerne la rupture diplomatique.

Quant au plan économique, les ministres arabes des Affaires Etrangères, réunis au Koweit, n'ont pris aucune décision de boycottage qui frapperait les Etats-Unis et la Grande-Bretagne. De son côté, le Liban n'a pas pris de décision unilatérale dans ce domaine. Or, le Gouvernement se comporte comme si ses relations économiques avec ces deux nations étaient coupées. Depuis un mois environ, les navires américains et anglais ne peuvent pas décharger leurs marchandises au Liban, bien que certains de ces navires aient quitté leurs ports de chargement avant le déclenchement des dernières hostilités arabo-israéliennes, et que les marchandises qu'ils transportaient soient la propriété des commerçants libanais. Il en est résulté que ces navires doivent jusqu'aujourd'hui aller décharger leurs cargaisons à Chypre pour y être transbordées jusqu'ici, imposant à l'importateur des frais supplémentaires exorbitants dont pâtit finalement le consommateur libanais.

Or, dans le domaine du boycottage économique, il est clair que toute résolution qui n'aurait pas réuni l'unanimité des membres de la Ligue Arabe, ne peut obliger les Etats qui ne l'ont pas approuvée.

D'aucuns pourraient rétorquer : est-il possible de ne pas prendre des mesures de représailles contre deux grandes puissances qui ont contribué à la victoire de l'ennemi ?

Nous répondons : ce qui est primordial c'est que les mesures adoptées dans ce domaine n'aboutissent pas à l'appauvrissement des Etats arabes. Car un Etat pauvre est incapable de faire la guerre : l'argent est et demeure le nerf de la guerre.

D'autre part, il n'est pas encore prouvé que les Etats-Unis et la Grande-Bretagne ont participé aux actes de guerre d'Israël contre les pays arabes.

Rappelons, en effet, que le président Abdel Nasser, dans sa conférence de presse du 28 Mai dernier, a déclaré notamment:

"L'Union Soviétique se tient à nos côtés pour nous donner son appui, et elle a fait paraître une déclaration disant que les pays arabes ne seront pas seuls, mais que l'Union Soviétique luttera contre toute intervention."

Or, si l'Union Soviétique (qui a promis au Président Abdel Nasser d'intervenir aux côtés des Arabes en cas d'intervention de l'Amérique aux côtés d'Israël), n'est pas intervenue militairement au cours des dernières hostilités, c'est parce qu'elle était convaincue qu'aucune intervention anglo-américaine dans la bataille n'avait eu lieu.

Mais si l'Amérique était intervenue sans que l'Union Soviétique fût aussi intervenue, alors l'URSS aurait trahi les Arabes. Or, il est certain qu'elle ne les a pas trahis. Preuve en est qu'après la cessation des hostilités, les Présidents Abdel Nasser, Noureddine Atassi et Abdel Rahman Aref ont réservé l'accueil le plus chaleureux au Président du Soviet Suprême, venu les rencontrer.

Quant au roi Hussein, qui avait reçu, à la tête de son armée, les coups les plus durs sur les premières lignes de feu, il a déclaré avant de quitter New-York: "Les Etats-Unis et la Grande-Bretagne n'ont pas participé au combat, mais Israël a bénéficié de leur sympathie et de leur compréhension". D'ailleurs la visite que le monarque hachémite a rendue aux présidents Johnson et Wilson dans leurs pays respectifs accusés d'être ouvertement intervenus contre les Arabes, est un aveu que cette intervention n'a pas eu lieu.

D'autres pourraient dire: "Tous les Etats Arabes, y compris le Liban, devraient boycotter les Etats-Unis et la Grande-Bretagne pour la simple raison que ces deux grands Etats avaient aidé à la création d'Israël". Mais d'autres grands Etats, dont l'Union Soviétique, [illegible]

contribué à la naissance d'Israël. En outre, malgré l'appui qu'elle a donné aux arabes, l'URSS n'a pas retiré sa reconnaissance de l'Etat d'Israël à la suite de la dernière agression, mais elle s'est contentée de rompre avec lui ses relations diplomatiques.

Tout cela est relevé non pas à la décharge d'Israël mais uniquement pour insister sur notre préoccupation de sauvegarder l'intérêt du Liban. Car notre conviction intime est qu'Israël constitue, pour notre pays, un danger beaucoup plus grand que pour les autres pays arabes. Nous savons qu'Israël peut concurrencer le Liban dans tous les domaines et que certains doctrinaires parmi ses dirigeants entendent rétablir le royaume de David dont les limites vont au-delà du Litani en terre libanaise. Et si nous nous reportons aux frontières du Grand Israël telles que proposées à la Conférence de la paix en 1919, nous trouvons que ses frontières atteignent, au Nord, le fleuve Al-Awali (à Saida), et à l'Est, Rachaya, Koneitra et Déraa. Ceci sans oublier que, selon le plan conçu par les doctrinaires sionistes, la prochaine bataille que livrerait Israël aurait pour but son extension aux dépens du Liban.

Dans ces conditions, il est impossible que les Libanais ignorent ou feignent d'ignorer la menace Israélienne qui pèse sur eux.

Aussi l'armée Libanaise a-t-elle rempli parfaitement son devoir, conformément au plan préétabli. Sa mission était de défendre les frontières nationales et d'empêcher l'ennemi de pénétrer en territoire libanais pour tenter d'encercler les troupes syriennes. Cette mission a été accomplie et l'armée a mérité notre gratitude.

A cette occasion, nous trouvons nécessaire de lever la censure sur la presse. La censure, en effet, a été instituée pour prévenir les causes de subversion, non pour empêcher que les esprits soient éclairés. Il n'est pas permis de laisser le Libanais dans l'ignorance des problèmes qui le concernent et de ce qui touche à l'ennemi. Si la censure, chez nous, était intelligente et consciente de sa mission, elle ne supprimerait pas les nouvelles qui éclairent l'opinion libanaise sur la marche du monde, et plus particulièrement sur les questions concernant l'ennemi aux aguets à nos frontières. Elle n'aurait pas supprimé, dans les encyclopédies, les revues et les journaux des chapitres, des pages et des colonnes qui jettent une lumière [illegible] Israël.

Pour tout ce qui précède, les partis des Nationaux Libéraux, des Kataëb et du Bloc National considèrent qu'il est nécessaire d'œuvrer pour le maintien de nos relations avec l'Occident, parce que les Etats Occidentaux croient comme nous en un Dieu unique, au régime de démocratie parlementaire, aux droits de l'homme, à ses libertés et sa dignité, ainsi qu'à l'économie libre et à la justice sociale. Ils croient comme nous à la nécessité d'une coexistence pacifique entre tous les peuples, quels que soient leur religion, leur mentalité et leur régime politique, à l'exception toutefois des peuples qui nourrissent des intentions agressives.

Les leaders des trois partis ne peuvent que reconnaître le mérite de l'Amérique qui a ouvert ses portes aux 500.000 Libanais, lors de l'émigration, et qui continue de les entourer de sa sollicitude et à les traiter comme ses propres citoyens d'origine. De même, ils ne peuvent que reconnaître le mérite de l'Union Soviétique et des pays socialistes avec qui nous entretenons un courant d'échanges en produits, intérêts et services profitables à notre économie.

Le Liban, petit pays d'ancienne civilisation, qui ne nourrit aucune ambition expansionniste, ne peut vivre que dans la mesure où il est l'ami de tous les peuples qui ne lui sont pas hostiles, notamment ceux dont la civilisation est en harmonie avec la sienne et contribue à l'enrichissement spirituel de l'homme et à la prospérité de son niveau d'existence.

Tout en déplorant l'attitude de l'Amérique qui s'est abstenue de voter la résolution de l'ONU considérant l'intégration de Jérusalem au territoire israélien comme nulle et non avenue, nous pensons que le fait de continuer à prendre des positions hostiles à l'égard de cette grande puissance ne profite en rien à la Cause que nous défendons. Nous estimons au contraire qu'il faut rétablir le dialogue avec elle pour la convaincre de se ranger du côté des Arabes, car elle ne pourra en définitive que prendre le parti du droit et de la justice.

Ainsi la France, la nation amie et protectrice des Droits de l'Homme, qui naguère soutenait Israël, a fini par appuyer les Arabes après avoir compris les vrais buts d'Israël et le bien fondé de la cause arabe.

Voilà pourquoi, nous déclarons au nom de nos partis:

1) Que les relations dimpomatiques entre le Liban, d'une part, les Etats-Unis, la Grande-Bretagne et l'Allemagne Fédérale, d'autre part, doivent être rétablies comme par le passé;

2) Qu'il faut mettre fin au boycottage de fait que le Liban pratique contre l'Amérique et la Grande-Bretagne, depuis le cessez-le-feu;

3) Qu'il faut s'abstenir de toute décision de boycottage, à moins qu'une résolution en ce sens ne soit prise par l'unanimité des Etats membres de la Ligue Arabe.

4) Que le Liban doit être dynamiquement présent dans les instances politiques internationales qui décident actuellement du sort des peuples.

BEYROUTH, le 11 Juillet 1967

Parti National Libéral	Kataëb	Bloc National Libanais
Camille CHAMOUN	Pierre GEMAYEL	Raymond EDDE

وثيقة رقم (٦٨)

بيان " الحلف الثلاثي " ينعي فيه النهج الشهابي بعد فوزه الساحق بانتخابات ٧ نيسان ١٩٦٨[1]

وزعت بعد انتخابات ٧ نيسان ١٩٦٨

[illegible]

اولاده : فؤاد بطرس - الياس الخازن - انطوان صحناوي
شقيقاه : اديب الفرزلي - شبلي العريان
شقيقته : نهاد سعيد

[illegible] النهج

وذلك متمما واجباته الانتخابية ، وسيحتفل بالصلاة عن نفسه في [illegible] الجبهة الديمقراطية حيث يوارى جدث الرحمة في مضرحها الرئيسي ، صبرا
تقبل التعازي في شارع صبري حمادة
طيلة اربع سنوات

الرجاء ابدال الاكاليل بالتبرع لشراء اصوات في الانتخابات !!

[illegible] ولا تدخلنا في [illegible] . آمين

[1] - نقلاً عن أرشيف الجامعة الأميركية في بيروت ، مكتبة يافث . Tag 111032

وثيقة رقم (٦٩)

بيان لمجهول تضمن أبيات شعر يسخر فيها للخسارة التي لحقت بمرشحي الشهابية بعد انتخابات ٧ نيسان ١٩٦٨[1]

[illegible]

[1] - نقلاً عن أرشيف الجامعة الأميركية في بيروت ، مكتبة يافث . Tag 111032

وثيقة رقم (٧٠)

منشور لرئيس " الحزب التقدمي الاشتراكي " بتاريخ ١٨ نيسان ١٩٦٨، أوضح الأسباب التي ساعدت على نجاح الحلف الثلاثي في المعركة الانتخابية [1]

ايها الاخوان ،

الانتخابات الكارثة

مهما حاولنا التخفيف من اثر نتائج الانتخابات النيابية الاخيرة ، (جبل لبنان ، فانها في الواقع كارثة من الوجهة الوطنية الاستقلالية ومن مواجهة العد العربي المنفتح والنهج الاجتماعي التطوري السليم ، نرجو ان تكون موقتة .

انها ردة وانقلاب ابيض وثورة مضادة سلمية ناجحة في بعض الدوائر على الاسس الرئيسية التي قام عليها لبنان الحديث منذ فجر استقلاله ، وقد جرت بواسط الاقتراع ... بعض الاوساط اللبنانية التقليدية المغرر بها في جبل لبنان ، التزمت والانعزال .

فالرأي العام الوطني والرأي العام العربي في كل مكان ينظر بقلق هذا الوضع الداخلي اللبناني الذي برزت فيه من جديد العناصر ذاتها المناوئة لكل وتحرير وتحرر ، والتي يرمز اليها الحلف الطائفي المشؤوم ولادته ، ويقوده رئيسه ال ... لحلف بغداد ونوري السعيد والمخابرات الاجنبية التي تعتمد مشاريع التقسيم الطائفية لسوريا الطبيعية بما فيها لبنان الحبيب .

والعرب في جميع اقطارهم يخشون ان يعود لبنان الرسمي الى عهد التآمر على الحكومات والدول العربية المجاورة والبعيدة التحررية وفي التزام موقف الحياد بالنسبة لاسرائيل ، وفي جرنا الى التبعية الاجنبية عبر مشاريع الحياد والتدويل .

واذا لا يبقى لشعب لبنان سوى الانتفاضة الشعبية الظافرة لتصحيح وتقويم الاعوجاج بعد مرور اقل من عشرة سنوات على الثورة الوطنية الاخيرة سنة ١٩٥٨ الدورة المشؤومة الملازمة .

وفي الحقيقة لنا أن [illegible] كل ثماني او عشرة سنوات خضة شعبية ، تاتي تقوم بها هذه العناصر الانعزالية ذاتها المسودة بلبنان الى الوراء ، وطي سجل ماسي ... معالم وجهه العربي المنفتح وتقويض رسالته الانسانية ، وتهديم سياسته في الداخ...

فقد حاولت هذه العناصر ان تقاوم الاستقلال سنة ١٩٤٣ بجميع الا... المشروعة وغير المشروعة ، ... ثم سعت لمثل هذه الردة والانقلاب الابيض في الانتخاب ... سنة ١٩٤٧ في الخامس عشر من ايار ، والتي واجهناها انذاك بالتحالف والائتلا... الدستورية وسواها من القوى الوطنية في لائحة واحدة في جبل لبنان ، فعشنا محاولة والارتداد ... وجاءت وبررت محاولة الردة والتآمر على وحدة لبنان ومصيره الاستقلالي العر... سنة ١٩٥٢ التي ... عهد شمعون الذي ما لبث ان انحرف في اتجاه الانعزالية ال... الى المجلس النيابي ... ثم تميز هذا التيار الانفصالي الداخلي في سياسة الحكم الشم... الطائفي المعروف وفي التدخل المباشر في انتخابات ١٩٥٧ وتزوير نتائجها تمهيدا

---

[1] - نقلاً عن أرشيف الجامعة الأميركية في بيروت ، مكتبة يافث . Tag 111032

التي انطلق منها نحو تحرره واستقلاله وسياسته الخارجية سنة ١٩٤٣ .

وبعد كيف نسمح بعد سنوات ... تشهد ولادة الحلف الطائفي ... الرجعي ذاته ... الاستعمار والتي تنشر دعوة من القلق والاستنفار في اوساط الجو... الشعبي ، يقودها هذه المرة بشكل ظاهر معظم رجال الدين بشعارات يخجل الوط... بيننا من ترددها ، ... تؤدي الى التمييز والتفريق بين مسيحي ومسيحي آخر وبين ... الفئة من الطائفة ذاتها .

ويقف الرأي العام الوطني اللبناني والعربي مشدوها بمصيرنا ، مستنكرا وكانما في حلم ذاهل ، نتساءل : لماذا حصل ذلك ؟ وكيف يمكن ان يحصل مثل ذ... بلد ابناؤه الرقي والعلم والانفتاح الانساني والرسالة الحضارية والنزعة ... علمنة الدولة ، وتاييد النهج الاجتماعي الحديث للكنيسة او للعلم او لاي مذهب آ... المجال وهذه الاوساط عينها ؟

وجوه الخطر .

والخطير جدا في هذه الانتخابات ان جماعة التفكير الانعزالي قد ... جميعهم في محافظة جبل لبنان ، ما عدا قلة منهم في الشوف وفي الشمال ، وفي تحت شعار لا يليق ان يتوجه الى فئة كريمة من اللبنانيين رأت في عهده مآسي محنة قاسية والافساد والاغتيال السياسي والعدوان على الحريات واستعداء الاجنبي على البلاد للشعب جرحت وازهقت حياة الالاف من المواطنين ..

... ان انحلت الاكدار في القلوب ، وانحسرت مضاعفات تلك الفترة العصيبة التعافي والاخاء ، وقضي على الفتنة التي شاءها ذلك الرجل لابناء امته ، بحل ... من نحل المحبة ومن ارادة ... في ... الرجل ذاته على سياسة البلاد .

وكانما في ارتواء الطيش والطغيان الطائفي في حلم ... اخر ، وكان والاتفاق والميثاق الوطني والوجه العربي للبنان لم يكن ، وكانها خدعة غريق لفريق بمضي خمس وعشرين سنة على حركة الاستقلال ، وكاننا واذا رجعنا عدنا الى الوراء الذهبية التي كانت مسيطرة قبل سنة ١٩٤٣ وحتى قبل سنة ١٨٤٥ اي قبل ... بقليل ..

وهذه الموجة الكاسحة المتعامية من الهستيريا الطائفية لا مبرر لها ولا سبب سوى ارادة ... في استغلال النكسة العربية - الاسرائيلية ، او كانها عادية ولا عقل ولا تبصر ولا ... ولا ... ، ... نشهد لها لبنان مثلا في ... ابا ... وكان ... المفروض ... برجال الدين ان يترفعوا عن خوض هذه ال... السياسية ، المتوجة باسم الشعارات واسخفها وفي تاييد رجل لا يمكن لعاقل ان ... للنصرانية ورمزا نضاليا ، وهم المطالبون - في سخرية التناقض - بفصل الدين في المجال العربي ، وهم المطلوب منهم الا يشتركوا في اية حملة عصبية ... تؤدي ا...

والاخطر من كل هذا هي الفروق الهائلة التي تمثلت ، في معركة كس
الشمالي ومبدأ ، بين لائحة ناجحة ولائحة فاشلة ، وكان المعركة جرت حقيقة وفي
سليم للامور بين بعض المسيحيين وبين مسيحيين حقيقيين واعين ، بين ترسبات واتجاه
مسيحية القرون الوسطى المتحالفة مع القطاع الاقطاعي والاحتكار الراسمالي والذهنية ا
وبين طليعة وجماهير المسيحيين المنضوين تحت لواء التعاليم الكنسية الجديدة وا
ان واسعة للانجيل ولرسائل البابوات في القرن العشرين . هكذا على الاقل شعر
المسيحيون الصامدون في وجه الاعصار الجارف ، وهكذا شعرنا نحن .

والاخطر من كل ما يتصوره عقل انسان هو تمكن بعض الشعارات الس
والترهات الشائعة المزايدة الطائفية التي كان يطلقها شمعون وجماعته ويرون ليا
الدين الشعبي ، هو تمكن هذه الشعارات الهابطة والحقيرة في الوصول الى الاذهان
وعلى العقلاء منهم والسيطرة عليها . ونورد امثلة مؤلمة ومضحكة وردت في دعا
الانتخابية .

" اذا انتصرت لائحة الياس الخازن وفؤاد البون وموريس زوين ونقاع
فان تمثال مريم العذراء سينقل من حريصا وسيبدل بتمثال لجمال عبد الناصر .

وكان يقول مرشح معنمة طائفية معروفة في كسروان ايضا وهو يرفع بيده ا
" انا مرشح الصليب المخبوني لاجله ".

وكان شمعون وزبانيته يعلنون في جميع ارجاء الشوف ومبدأ والمتن
" ان العهد الشهابي قد مكن المسلمين من ان يحكموا لبنان (ويعني ربما ا
الحكم) ــ ونحن سنعيد الحكم الى يد المسيحيين ".

وايضا : " اذا سقط كميل شمعون في الشوف او نجحت اللوائح المناوئ
القصية الجبل الاخرى فان اسرائيل ستهاجم لبنان ".

وفعلا وواقعا كان راديو اسرائيل يدعو الى تاييد شمعون ولوائحه في
كان ارتباطا خفيا رسميا واتصالا مباشرا يقوم بين حكام اسرائيل وبين شمعون والم
الذي يتزعمه .

وتحويل الدعايات : " بان الرئيس الفلاني باع لبنان وانه غير مسيحي
وانما نتحدث باسم لبنان وشعبه وباسم العالم المتقدم وحتى المتخلف
الانجيل والحكمة والقرآن والاسلام والنصرانية وكل دين من الترهات والشائعات والا
التي روجها ارباب الحلف وشمعون وبعض رجال الدين في دعايتهم الانتخابية ،
مرددا قول احدى الكاهنات لرجل يعرفه : " انك ترتكب خطيئة مميتة لانك انتخبت فلا
لائحة الحلف وشمعون ".

وقد ارسل جماعة شمعون في وادي الزينة بثلاثة صبية لا يتجاوز عمر ا
الثالثة والعشرين من العمر ليطبعوا امام كنيسة بلدة كترمايا ، واوعزوا لاحدهم بان
مسمرا واحدا على الكنيسة لم يخدش حتى زجاجا واحدا من شباكها ، ثم بعثوا با

مستنفرة الى مطران صيدا ودير المخلص بان مسلمي كترمايا قد احرقوا الكنيسة ... (
ورد في تحقيق رسمي للسلطة ...) المرأسل)

والخطر اخيرا كل الخطر في فقدان هذا الفريق المضلل من اللبنانيين
الشعور الشعبية الطائفية المريضة ، وفي اتون الهستيريا ، لابسط قواعد الخلق والشرف
بالنسبة لرجل كبير كان هو الوحيد بعد سنة ١٩٦٠ توطيد وحدة اللبنانيين و
وترسيخ قواعد الاستقرار وتطوير البلاد اداريا وعمرانيا ووضع بعض مناهج دولة الاسـ
ان كانت دولة عشائر وفساد مريع وفوضى ، الى اني اسمع صياح الديك عند فجر يوم ال
" بطرس ، بطرس ! ستنكرني ثلاث مرات .. " ..

ليتهم فكروا قليلا واستشعروا واستشعروا بانسانيتهم في اعماقهم وبضميرهم
والوطني قبل ان صوتوا .. ليتهم ادركوا صوت المسيح الوديع المنبعث من زيرة الدم
فوق جلجلة رغبة الثار في افئدة تجار هيكل اورشليم ومرائيه وكهنته ..

ليس المهم بان ياتي شمعون الى المجلس النيابي ، ولو كان في ذلك ا
الشعب لبنان باسره ، ولو لم يكن من اللياقة الخلقية البدائية بشيء ولا من
والمروءة بشيء ، ان يحصل ذلك بعد ما حصل ما وقع بينه وبين هذا الفريق الساحق من
قد جهد وجهوده في ازالة حالة الاستثمارات الكاذبة عن وجهه وكشف على حقيقته الانت
وراء كسب المال والجاه . ولكن العجيب والغريب في كل ذلك ان يتمكن رجل فاني من
او مبدأ او ثقافة ان يجر معه في اوج الشعوذة السياسية والهستيريا الشعبية هذا الد
الحلف الطائفي ، والاعجب ان يستحوذ على عقول معظم رجال الدين ، فيستولي على الباب
معه وراء اهاتت مضللين مكبرين ..

هذا زاد تحطيم جميعا نحن وارباب المبادئ ، وهذا الشعب المسكين ان
سراعنا من جديد ..

انها في الحقيقة ظاهرة مرضية يجب تحليلها ووضع انجع الادواء لها ..

المؤامرة الاسرائيلية الاميركية

تلبية لندا آت اذاعة اسرائيل وتعليقات لندن وصوت امير
الهستيريا الطائفية اللبنانية جماعة الحلف وزعيمهم ولم يكن ذلك غريبا .. فالمؤامرة و
واحدة في جميع الحالات وفي مماثلة الاهداف بين هذا اللون من الصهيونية الداخلي
اسرائيل .. ولكن صريحين وصادقين تماما .. كان هدف المعركة الانتخابية اللبنا
كان بقوله ارباب الحلف ورئيسهم وزبانيته ان على لبنان وكيانه خطرين : الاول
العربي والثاني هو خطر التوسع الاسرائيلي . اما التوسع الاسرائيلي جنوبا ، ضد
ضمانة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا التي لا تقبل في اي حال ان تتعدى اسرائيا
لبنان ، اما الخطر الاخر ، اي الخطر العربي ، فيجب مقاومته من الداخل لانه با
فكرة عربية وفي كل توجه ناصري وفي كل تبني للنهضة العمرانية بالمناطق المتخلفة و
المعروفة ، وفي كل سياسة خارجية ترمي الى التعاون مع الدول العربية الاخرى و

ان مثل هذا التفكير جنون ، ولكن هذا هو واقع الجنون .

الم ينشر حرفيا زيانية شمعون والحلف في دعايتهم الانتخابية " انه ا
..ر وذيله الانتخابي على طريق الناقورة ستفتح مع اسرائيل .

وفي الحقيقة والفصل وراء الحلف ورئيسه وقفت اسرائيل ووقفت المخابرات الا
تمثلت في بالمال .. بالصحافة ، باسلوب الدعاية وتصميم بشبكاتها الداخلية اللبنانية بد
والشعارات الاسلة وتحويلها الى خيط رخيط من وراء الستار لان الدقة في تنظيم المعركة
الشائعات وتلقين الاخبار المشوهة والتلاعب في لوائح الشطب وصرف المال كالدفق الا
مختلف المستويات واستخدام رجال الدين بهذا الشكل المفضوح " كان المعركة ... بد
مرة في تاريخ لبنان الكنيسة والرهبان " على تعبير صديق مسيحي كبير لنا ، وسواها مو
يدل على ارتباط معركة الحلف وزعيمه باجهزة اسرائيل والمخابرات الاجنبية ..

وقد ظلت احدى السفارات الكبرى في بيروت ليلة السبت بالذات وفي يوم
التالي يوم الانتخابات مضيئة مشرعة الابواب .. وقد صرح احد كبار صرافي مصر
المال كان يدفع من هذه السفارة لحاملي بطاقة خاصة يرسلها رئيس الحلف مع انصاره
وكان مصرف مشترك آخر قد فتح لارباب الحلف في مصرف يخص وزير الدولة
هنري فرعون ، لا يعلم احد اي دولة عربية او اجنبية ملأته بالاموال . وجعلته في [illegible]

اما المصدر الثالث : فقد سحب قبيل الانتخابات بقليل من المصرف المركزي
مليون ليرة لبنانية لصالح مصرف رئيسه الفخري كميل شمعون ولصالح مصرف اخر يشترك
ايضا في رأسماله .

ويذكر الرأي العام كيف ان وزير الداخلية في انتخابات جبل لبنان امر بالتد
لمكافحة الرشوة ، فحمل بذلك من قصد او غير قصد تفاقم وانتشار اعمال الرشوة وتسميتها
بقول كلمته البارزة التي لا تفي حقها : " الرشوة كالزنا لا يمكن التثبت منها "

ما موقف : حكام اسرائيل والمخابرات الاميركية من المشاركة الفعلية في الت...
وتوجيهها والتخطيط لها ؟ هذا الامر ينحصر في الخطة المعروفة المعلنة لاسرائيل وا..
منذ زمن قريب : بان لا مجال لبقاء الدولة الصهيونية واستمرارها الا بضرب القضية العرب
الاقل في نطاق سوريا الطبيعية وذلك خصوصا بقيام دول طائفية قوية في جوارها مباشرة
محدودة مضمونة من الدول الاجنبية الكبرى (وهذا معنى تدويل لبنان) ، دولة للمس..
ودولة للعلويين ودولة للدروز تشمل جزئياتها في لبنان وسوريا .

وقد اعلن اشكول عن هذه النوايا بعد النكسة العربية بالذات . هذا فيما
اسرائيل لاحتلال الضفة الشرقية من الاردن وتخريب لبنان باسره حتى حدود صيدا والشو..

واذا لم يتحقق هذا التخطيط واستعداد العرب المبادرة في مقاومة اسرائيل
فان الهدف الرئيسي من تكوين الحلف الطائفي في لبنان يكون محاولة لاحداث فتنة دا..
ولالهاء اللبنانيين بانفسهم وتحويلهم عن العالم العربي ، كما حاولت اسرائيل
ولكنها فشلت ، في الضغط على حكومة الاردن كي تسمح بعدا لعمليات الفدائي..

اسباب نجاح الانعزالية :

يعود نجاح الانعزالية اللبنانية بهذا الشكل الساحق الذي لا ا..
ولا اعداء ولا نقيل له لاسباب منها :

اولا :- السبب الاول هو استغلال زعماء الانعزالية وفريق من رجال الدين
العرب في هزيمتهم الاخيرة مع اسرائيل ، فالدعاية كانت ولا تزال ..
الايحاء المعروفة بان مصر وسوريا والعراق قد قضي على شوكتها
فرصة الدهر للتخلص يا شباب ، من المجموعة العربية .

ثانيا :- السبب الثاني ان ظروف النكسة مكنت من قيام الحلف الطائفي الـ..
وذلك بعد ان سحب لبنان سفيره من واشنطن وطلب سحب سفـ..
من بيروت فالايحاز الاميركي الصهيوني في انشاء الحلف ظاهر ، و..
السيد هنري فرعون وشخصيات دينية معروفة في قيامه . هذا بينما لـ..
من المحسوبين ولا حتى من السنة او الشيعة او الدروز باي ..
فلماذا اذاً هذه الروح العصبية الطائفية تبعث من جديد ولمصلحة

ثالثا :- السبب الثالث هو استغلال ذهنية التخوف والخوف على لبنان ومن
التي طورها بعض الزعماء المسيحيين ورجال الدين في ذهنية ا..
حتى اصبحت كأنها نزعة شبه وراثية يستثمرونها ويستغلونها في كل
بشكل لا عقلاني وحتى اصبح المتطرفون في تيارها لا يؤمنون الا
اسطورة الخوف هي مصدر هذه الهستيريا الطائفية الجاهلة التي ساعدت ا..
كانت السبب الرئيسي الاول في انجاح شمعون وجماعته .

ولو لم يكن اخواننا واصدقاؤنا وحلفاؤنا من المسيحيين في ا..
من الابطال لما استطاعوا ان يقفوا في وجه هذه الموجة .. وهكذا كان
الجماهير المسيحية الواعية المؤمنة الشجاعة في كسروان والمتن الشمالي و
وجبيل والبترون وعكار [illegible] .

رابعا :- دور العهد في استغلال الموجة اليمينية في البلاد التي مكنت اليـ..
من ان تنتشر بهذه السهولة وان تسيطر .. فبالرغم من العهـ..
التي قطعها لنا بشأن المحافظة على الحريات العامة وتنميتها ، ..
قام هذا العهد بمنع الاجتماعات العامة وتقييد النشاط الحزبي وا..
النشرات الحزبية المأذونية من الامن العام - الامر الذي ليس له
في اي بلد من بلدان العالم ، ووضع القيود القانونية على السفر ا..
الاشتراكية ، وضع بتدبير اداري غير قانوني لاول مرة في تاريخ لبنان
بعض العناصر اليسارية للانتخابات النيابية ، الامر الذي لم يقع له
في اكثر بلدان افريقيا تخلفا وانحطاطا [illegible]

عن لبنان تعطيا من رسالته الديمقراطية ومن حياده ، ولولا حرف مستطير من النسبية لكان سفير هذه الدولة يدخل لما يشاء في لبنان .. هذا بينما الشرق الاجتماعي في الداخل ووضعت مشاريع التنمية على الرف ، اذا اما به حكومة اليافي ـ كدود ـ جنبلاط من مبادرات .

وكانت اخيرا لا آخرا الاستقبالات الرسمية التي اقيمت لارباب الدلف الى شكاويهم وتلبية رغباتهم وسياسة التوازن والتلهي باللعب في موضع الحل مثل الى مشكلة رئيسية شعبية قائمة كقضية تعريف الانتاج الزراعي وقضايا الد والمشاريع الوطنية وتعديل قانون الانتخاب والف قضية ملحة مماثلة ، كان كل الاسباب المباشرة الرئيسية التي اسهمت في تقوية الحلف الطائفي وتشجيعه وا ما سا ـ مواقف التحيز والمداخلة الفعلية التي وقفتها السلطة المتمثلة بشكل بوزير الداخلية ووزير الدولة من انتخابات لبنان : ا

- السيد فؤاد فرعون يطوف ليلا في مناطق الساحل الشوفي ليحرضها الطائفية على انتخاب لائحة شمعون ويستدعي الزنابر الانتخابية ومن جميع المناطق تقريبا مستغلا وظيفته ، واعدا ومهددا ومسيطرا في المال في تامين عصبي موتور ، فكان حقيقة وواقعا وزير الحلف الطائفي وكان هذه الوحيد انجاح شمعون وجماعته بجميع الوسائل المشروعة وغير وقد تحول في شبهوته الى كيت تتآكله رغبة الثأر من عهد شهاب التيار الاجتماعي وتلك العصبية الكؤود المريضة في خيالها ..

- السيد سليمان فرنجية الذى كان لا يقل عن زميله عناية في انجاح وزبانيته وقد تأثر بسقوط رئيس لائحة زحله فاخذ يحمل كل منهما عا حدوث مثل ذلك بالنسبة لجوزيف لهاان وجماعة الحلف ..

فكان اجتماعه بشمعون في بيت سامي البستاني وبحضور السيد شرى الجمعة الساعة الثانية وصدرت التدابير بالغاء فرق مكافحة الرشوة ، و تلمين من اقلام برجا الاربعة من البيت الضيق الموضوعة فيه هذه الا مما ادى الى اجتماع ثلاث نساء مسلمات وكسر رجل نسوة اخرى ومنع من نمانماية صوت وامعاصام من الاقتراع ، وكان توزيع اللوائح غير الحد على الاقلام عوض اللوائح المصححة كما حصل في الجاهلية وبرجا وسواد الترى .. وكان تغاضي المسؤولين عن تحطيم بعض السيارات في بلد القصر والملاحقة المستفزة لمن يمزق صورة شمعون ، وسواها الروايات التي تأسف من ذكرها . وكان الرجل يحمل على اتفاق طا ـ كما نال ذلك لتاسيح مرجع اعلى في الدولة .

وقد سبق لوزير الداخلية أن نقل اعتباطا وتلبية لمطالب شمعون ميدا من المدينة الداخلية الى الخارج لكي يتكلف انصار معروف سعد المباشر بالانتقال . ولولا الاعجوبة لما نجح زميلنا الكريم ونائب صيدا المناضل المسلمية الف ليرة التي دفعت رشوة من الخناقة في عيات مغاور مكافحة ا حال عاصينا وزير الداخلية يقول في مداخلة " الرشوة كالزنا لا يمكن اا وقصر التحيز الفاضح في تمكين شمعون يوم انتخابات جبل لبنان بالذات رسالة الى الناخبين من اذاعة بيروت بالذات كان لها اثرها في توجيه اا والشعار الدولة في مظهر الواقف الى جانب رجل السعديات .. ناهيك مسلمة من المغراوبين الى بلدة دير القمر وانتقاء رؤساء الاقلام في الشو رغرنا بالرغم من تثبت المحافظة من سلبية سواهم للقيام بالواجب والمهمة

جنب التوضيح لصدق الانتقاد ، ان ما صدر عن وزير الداخلية كان عن سوء نية مقصودة او عبارة ساذجة او عن خوف في تحمل المسؤول جميع الحالات كانت نتيجته ما حصل .

سادسا ـ السبب الاول والرئيسي فيما حصل من انحراف مؤسف في الم نجم عن عدم اقدام الرئيس فؤاد شهاب على محاكمة كميل شمعون الملايين الثلاثين من الليرات اللبنانية ومن اموال التعمير والمنكو ووضعها في جيبه والعشرين مليون ليرة لبنانية من اموال حلف با

وكان وعدنا الرئيس شارل حلو قبيل انتخابه بان يطالب الرجل باعادة ولكنه فيما بعد اخذ يتردد ولم يفعل .

اذا لكنا انتهينا من اسطورة شمعون وسحر شعوذته . فالتد يواجه الا بعنف القانون او بالعنف المادى المباشر .

سابعا ـ الدور الذى لعبه الرهبان والراهبات وبعض الكهنة والا المعركة بامرة كان رئيسيا .. وكانوا يدورون في الايام الثلاثة ا الانتخاب وفي ليلة السبت كالنحل على البيوت ليحرضوا الناس با على التصويت للائحة شمعون .

والغريب في ظاهرة تصويت الرهبان بهذا العدد الهائل ـ الشوف واكثر من ثلاثة آلاف في سائر المناطق ـ انه لم يترك ا الاختيار ولا الاتصال باقربائهم بل امروا بوضع لوائح شمعون م رؤسائهم .. واذن ماذا تعني الحرية التي يتغنى هؤلاء الرؤ حبذا لو اعطى هؤلاء الرهبان والراهبات الحرية واتصلوا بنا لرأ مسيحية حقيقية بكثير من بعلزبوت الحلف الطائفي المشؤوم .

٦

... السبب الاخير لا آخرا كان المال الذي جرى كالانهر من الصناديق التي اشرنا اليها . صندوق صبري فرعون وصندوق السفارة الاجنبية الـ وصندوق الآتي عشر مليون . فقد صرفه في بلدة صغيرة حوالي الـ ثلاثين الف ليرة لبنانية وفي بلدة اخرى في الاوسط اربعون الف ليرة ثالثة في اقليم الخروب مائة وخمسون الفا ، وهكذا دواليك ... والسبب هو عجز مكافحة الرشوة بامر شاتاني مخالف للقوانين ولشرعة الدولة العامة من وزير الداخلية " لان الرشوة كانت يصعب التثبت منها " .

[illegible] بعض الصحف ودورها الفعال في تعميم الشائعات وتقديم الاخبار العامة بشكل مهول ، وتشويه معالم المعركة ، ونشر الدسائس الطائفية بشكل يـ[illegible] العليم وفي طليعة هذه الصحف كانت ولا تزال صحيفة النهار التي ولاسف بالنسبة للرأي العام الوطني صرنا نعرف شيء وكل شيء ، والصحيفة [illegible] فوق كل شيء المخابرات الاميركية في الشرق .. بواسطتها [illegible] صاحبها قد انحرف في هذا التيار الثقافي البغيض ، وهو من المفكرين ليس لهم مبدأ ثابت مستمر يتعلقون به ، ويؤثرون اللعب بعواطف وافكار على الدوام . والاغرب ان البلاد يجب الا تدار ، كما يفعل صاحب [illegible] بواسطة افكار تلقى في عمود التعليق من حقيبة " النهار " .

الموقف الموجب

ان نتائج الانتخابات الاخيرة وخاصة في جبل لبنان — توحي بالقلق الـ[illegible] لكل من تجاوز بنظرته الوضع القائم العابر الى اعتبار المقاييس السليمة الاساسية التي يقوم عليها لبنان ووحدته الداخلية وترتسم بها علاقاته [illegible] العربي وبالغرب والشرق والعالم الثالث .

اننا سنقف في وجه جميع المحاولات الاستعمارية والتهديمية مع تعصب لنا مع الزعماء الوطنيين العديدين من ابنائه وندعو الى انشاء جبهة وطنية شعبية تضم هذه العناصر في جميع المناطق تقوم الحركة التي يقع على عاتقها تصحيح الوضع اللبناني وتخليصه من الانحراف الثاني كما سيكون دأبنا في داخل المجلس جميعا في صف الاكثرية لمقاومة الانعزالية والانتهازية الجديدة .

وسنسعى بشكل خاص وبنشاط اكبر واهم واقوى الى نشر افكار الحزب التقدمي وربط اللبنانيين به ، وتعويدهم على التفكير بذهنيته ، وتربيتهم من خلال مسالك [illegible] وانقاذ بعض الفئات من المواطنين من مركبات الشوكلية والخوف والانتهازية المتحكمة بمصا[illegible]

كمال جنبلاط

بيروت في ١٨ / ٢ / ١٩٦٨

وثيقة رقم (٧١)

عريضة للأميركيين المقيمين في لبنان بتاريخ ٢٩ كانون الأول ١٩٦٨ موجهة للمسؤولين الأميركيين يطلبون فيها عدم ابرام صفقة الطائرات لصالح إسرائيل [1]

٨١

(Text of cable sent to President Johnson, President-elect Nixon and other U.S. Officials December 29, 1968)

ISRAELI MILITARY ATTACK ON BEIRUT CIVILIAN AIRPORT AND PRIVATELY OWNED LEBANESE AIRLINE HAVING AMERICAN INVESTMENT PARTICIPATION IS FURTHER EVIDENCE THAT MIDDLE EAST IS ON BRINK OF DISASTER STOP FIVE THOUSAND AMERICAN RESIDENTS INCLUDING [illegible] AND INDUSTRY REPRESENT[illegible] UNITED STATES [illegible] STOP [illegible] AMERICAN [illegible] UNITED STATES [illegible] DISASTROUS MISTAKE AND ENCOURAGEMENT [illegible]

Alvin H. Gordon — Dr Robert J. [illegible]
Dr. Merlin L. Swartz — Arthur H. White
Jack De Waard — Genevieve [illegible]
[illegible] — [illegible]
James F. Stewart — [illegible]
[illegible] — [illegible]
Dr. [illegible] — Edwin Terry Prothro
Dr. Hugh R. Harcourt — [illegible]
Keith Williams — [illegible]
[illegible] C. Almstead — [illegible]
Dr. William L. Holladay

Zahd Renno
Sharon Ray Renno
John S. Dzibakt
Coy PERKINS
M H Kennedy
Kathleen Britton Mallak
Marguerite Bratton
Ruth Holgate Tracy
Ethel A. Foster
Cathy Allguer
Henrietta Van Bruggen
Naila Nasser
Catharine Hall
Barbara H. Hall
Christine Weir
Faith L. Winger
Joleen W. Allen
Mary N. Stroud
Judy Chasin
Mary Huey
Mildred Bender
Hilda Swartz

Virginia Cobb
Nancie Wingo
Allene Lee
Dale Egee
Emilyn B. Farris
Grace Granger
H. CAROLA EMMER
Richmond Hathorne, Jr.
Petunia C. Murphy
M. R. McCall
Max Wagner
Sarah Hall
Nancy Wenick
Rose A. Koury
Mary Ann Koury
Mary Dorsch
N. J. Chiasson
Mary Luckey

منشور " للشباب الزغرتاوي " بتاريخ ٢٦ كانون الثاني ١٩٦٩ حول موضوع الخطر الاسرائيلي والدعوة لتوحيد الصف الداخلي لمواجهته [1].

اجتمع عدد من الشباب الزغرتاوي يمثل مختلف الاتجاهات.

وتناقشوا موضوع الخطر الاسرائيلي ، وبعد التداول خلص الى ما يلي :

١- توعية المواطنين الى الخطر الصهيوني الذي يهدد لبنان

٢- توحيد الصف الداخلي لمجابهة العدوان الاسرائيلي

٣- تقوية وتطوير الدفاع الوطني لسلامة الكيان اللبناني من أي خطر

٤- تأييد حق الشعب الفلسطيني في استرداد ارضه .

٥- تجنب كل انقسام من شأنه ان يعرض الكيان اللبناني للخطر

٦- استعداد الشباب الزغرتاوي للمشاركة في الدفاع عن الوطن تجاوبا مع حسه الوطني التاريخي .

زغرتا في ١٩٦٩/١/٢٦

عن المجتمعين :

جوزيف عريجي — ادمون يمين — انطوان القسوال

نجيب اسكندر — نبيل بشاره — انطوان مرقص دويهي

---

١ – حصلت على نسخة أصلية من محفوظات الرئيس سليمان فرنجية .

وثيقة رقم (٧٣)

منشور للأحزاب اليسارية بتاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٦٩ تضمن استنكارهم العارم لموقف بعض الأطراف اللبنانية المنحازة للغرب [١]

٩١

يا جماهير شعبنا الابي

يا جماهير شعبنا الابي !

ان العدوان الاسرائيلي على مطار بيروت الرامي الى تفجير الاوضاع اللبنانية الداخلية ، حافزا للمزيد من تآمر القوى الرجعية اللبنانية .

ان هذه القوى ، بطبيعة ارتباطها بمخطط الاستعمار العالمي وعلى رأسه الولايات المتحدة الاميركية ، لم تكتف برفض كل المطالب الجماهيرية من تجنيد الزامي وتسليح وتحصين قرى الحدود ، واخلا قاعدة العمل الفدائي الفلسطيني ، بل اخذت تطرح بشكل وقح وسافر مؤامرات التحييد والتدويل والبوليس الدولي .

ولم تقف القوى الرجعية عند هذا الحد ، بل عمدت الى [illegible] حقيقة عجز النظام ، التي باتت مكشوفة امام [illegible] اللبنانيين ، لهذا النظام الذي يرمي الى ضرب الحركة الوطنية واحزابها والقضاء على المنظمات الفدائية [illegible] لمخططات الاستعمار والصهيونية .

[illegible] هذا النشاط التآمري توالت التصريحات [illegible]

الحاكمة وتدعو الى بناء لبنان الجديد ، لبنان الوطن ، لبنان الخارج من ركام الثامن والعشرين من كانون الاول . وكان في طليعة الشعارات التي التف حولها اللبنانيون مطالبة دعم العمل الفدائي الفلسطيني ممثلا بطليعته فتح ورفع كافة الضغوط والحواجز التي بدات تقام في وجهه في الآونة الاخيرة .

وبدلا من ان يستكين شعب لبنان لسياسة التخاذل والاستسلام وجدت الرجعية اللبنانية نفسها محاصرة في مجرها وانعزاليتها من قبل الجماهير الثائرة الغاضبة . ولهذا فقد سارعت الى استنفار كل قواها وطاقاتها ورفعت من استعدادها للدرجة القصوى من اجل الانقضاض على الانتفاضة الشعبية وسحق ارادة القتال والنضال عند اللبنانيين .

يا ابناء لبنان

ان النشاط المحموم الذي تبذله الرجعية اللبنانية يضع وطننا [illegible] امام مفترق طرق [illegible] فاما التمسك بسيادة الوطن [illegible] امام اعتداءات اسرائيل وتهديدات المستعمرين [illegible] واما [illegible] الرجعيين وسلوك سياسة التخاذل والاستسلام لارادة العدو [illegible]

[illegible]

[illegible] بان العمل الفدائي هو مصدر [illegible] في حين ان التحام الجماهير العربية [illegible] العمل الفدائي هو تعزيز لاستقلال لبنان

[illegible] الدفاع عن لبنان واستقلاله [illegible] في وجه نهج التخاذل والاستسلام .

الحزب التقدمي الاشتراكي

حزب البعث العربي الاشتراكي

اتحاد الشيوعيين اللبنانيين

المستقلون التقدميون

وزع في بيروت على المنازل ليل ٣١/١/١٩٦٩

[١] - نقلاً عن أرشيف الجامعة الأميركية في بيروت ، مكتبة يافث . Tag 111032

وثيقة رقم (٧٤)

بيان " للأحزاب والفئات التقدمية في لبنان " بتاريخ ٢٠ نيسان ١٩٦٩، تناولت الرد على المشاريع الاستسلامية، والدعوة للتظاهر في ٢٣ نيسان ١٩٦٩ للتعبير عن استنكارهم [١]

بيان الاحزاب والفئات التقدمية في لبنان

حول المؤامرة على العمل الفدائي

يا جماهير شعبنا :

[illegible] العمل الفدائي في الظروف الراهنة مؤامرة تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية . [illegible] المشروع الاردني الاخير الذي جاء في تصريحات الملك حسين . [illegible] النظام الرجعي القائم [illegible] من الخطة [illegible] المؤامرة : فقد كان أهم اهداف العدوان الاسرائيلي على مطار بيروت [illegible] خطة تطويق العمل الفدائي وضربه . [illegible] تأييدها للقضية الفلسطينية والعمل الفدائي . [illegible] مشروع الملك حسين الهادف إلى تصفية القضية الفلسطينية [illegible]

[illegible]

– قطع المواد [illegible] عنهم . [illegible]

– ملاحقة واعتقال مناصري العمل الفدائي [illegible] ومحاصرة قرى [illegible] كما حدث في قرى : [illegible]

يا جماهير شعبنا :

ان معركة الشعب الفلسطيني والمعركة الوطنية للشعب اللبناني معركة مشتركة ضد عدو مشترك [illegible] الصهيونية والرجعية والاستعمار ، لذلك فمن حق الفدائيين استخدام الاراضي العربية ومن ضمنها [illegible] في نضالهم ضد الوجود الصهيوني .

يا جماهير شعبنا :

[illegible] العدوان الاسرائيلي على مطار بيروت [illegible] الفلسطينيين . [illegible]

[illegible] على الجماهير [illegible]

ان جماهيرنا مدعوة إلى مجابهة المؤامرة التي [illegible] إلى ضرب العمل الفدائي ...

[illegible] لقيام [illegible] الوطنية في دعم العمل الفدائي وحمايته ورفض جميع الحلول الاستسلامية [illegible] مشروع الملك حسين الاخير .

[illegible] يوم الاربعاء الواقع في ٢٣ نيسان الجاري – الساعة الرابعة بعد الظهر [illegible]

بيروت في ٢٠ – ٤ – ١٩٦٩

الحزب التقدمي الاشتراكي — الشيوعيون اللبنانيون — حزب البعث العربي الاشتراكي

حركة القوميين العرب — الجبهة التقدمية اللبنانية لمكافحة الصهيونية — لبنان الاشتراكي

[١] - نقلاً عن أرشيف الجامعة الأميركية في بيروت ، مكتبة يافث . Tag 111032

وثيقة رقم (٧٥)

قرار حالة الطوارئ في البلاد بتاريخ ٢٣ نيسان ١٩٦٩ [١]

الى المواطنين الكـــــرام

في اعقاب الحوادث المؤسفة التي حصلت صباح هذا اليوم صدر عن عماد الـ[illegible]
القائد الاعلى القرار التالــي :

قرار رقـــم ٢٤٧٥/ق ع

ان السلطة العسكرية العليا بناء على المرسوم رقم ١١٦٠٥ تاريخ ١/١/٦٦
الى الجيش امر صيانة الامن في جميع انحاء الاراضي اللبنانية وحفاظا على السلامة تقرر ما [illegible]

مادة اولى : يفرض نظام منع التجول في مدينة صيدا وبين الحلوة اعتبارا من سا[illegible]
هذا القرار وحتى اشعار آخر .

مادة ثانية : يستثنى من احكام المادة الاولى السلك الدبلوماسي – الهيئة العا[illegible]
السيارات المارة على الطريق الرئيسي الشام – عمان الافران .

مادة ثالثة : تكلف القوى المسلحة تنفيذ احكام هذا القرار بكل شدة ويحال المخ[illegible]
المحاكم المختصة .

اليرزة في ٢٢/٤/١٩٦٩

الامضاء : عماد الجيش بستاني القائ[illegible]

اننا نرجو الجميع التقيد التام باحكام هذا القرار والخلود الى السكينة .

مجلس الامن الفرعي في [illegible]
الجنــــوب

---

[١] - نقلاً عن أرشيف الجامعة الأميركية في بيروت ، مكتبة يافث . Tag 111032

وثيقة رقم (٧٦)

بيان " لجمعية متخرجي المقاصد الإسلامية " في بيروت بتاريخ ٢٢ حزيـران ١٩٦٩ ترفض فيه سياسة لبنان الانحيازية للغرب وتطالب بإطلاق الحرية المطلقــــة للعمــل الفدائي في لبنان [١]

جمعية متخرجي المقاصد الاسلامية
بيـــــروت

بيـــان الى الشعب اللبناني

لقد مضى زهاء شهرين على الازمة اللبنانية التي بدأت بمجزرة ٢٣ نيسان ثم تحولت الى مشكلة دعم العمل الفدائي ثم انتهت الى ازمة تشكيل الحكومة ، حتى اصبح واضحا لدى الرأي العام اللبناني ان هناك نية سيئة لتحويل الانتباه الجماهيري عن حقيقة الازمة وجوهرها وللايهام بان هذه الحقيقة هي في مجرد ازمة وزارية يمكن حلها مهما طال الزمن .

ان جمعية متخرجي المقاصد الاسلامية في بيروت التي تؤمن بأن الوعي الجماهيري لا يمكن خداعه ، يجب ان تذكر المسؤولين في زحمة الانباء التي تبشر بقرب تأليف الحكومة بأمرين اساسيين :

اولهما : ان الجماهير الواعية التي فهمت حق الفهم ، وبالسرعة اللازمة ، رسالة فخامة رئيس الجمهورية الاخيرة ، قد رفضت رفضا قاطعا هذه الرسالة شكلا ومضمونا ، واعتبرتها تحولا خطيرا وانحيازيا في موقف الرئاسة الاولى لا ينسجم مع ما عرف عن الرئيس من تحسس لواقع الحس اللبناني ، وانها تطالب اي رئيس حكومة مقبل بالتزام الحذر من هذا الموقف ، الذي يقضي لتوضيحه اعادة طرح القضايا المصيرية من الاساس .

ثانيهما : ان الجماهير الواعية التي فهمت ايضا حق الفهم وبالسرعة اللازمة موقف سياسيي الحكومة السابقة من هذه الرسالة ، قد رفضت بالشدة نفسها مزاعم التنسيق وادعاءات التسرع وعدم الفهم التي بدت منهم بالنسبة لمضمون الرسالة ، واعتبرتها جزءا من الخطة المرسومة الرامية لتحويل الانتباه الجماهيري عن حقيقة الازمة وجوهرها .

ان جمعية متخرجي المقاصد الاسلامية في بيروت تحب في هذه المناسبة ان تؤكد ما جاء في بيانها السابق من ان صدق المسؤولين في دعم العمل الفدائي ليس رهنا برسالة ، او بيان ، او بتصريح او باعلان انما هذا الصدق مشروط بموقف عملي ليس من الضروري الاعلان عنه ، بل يكفي الجماهير اليقظة ان يكون صوت حركة الكفاح المسلح هو المعيار لهذا الصدق ولحركة الجماهير اللبنانية في الوقت نفسه .

ان اللبنانيين يعتقدون بأن دعم العمل الفدائي ، انما يجب ان يكون دعما غير مشروط حتى بالكيان نفسه ، لان هذا الكيان يبقى مهددا طالما كانت قوات الطوارئ نفسها واقفة على الحدود وان [illegible] المطلقة بأمريكا [illegible] هو الطريق الوحيد لمحاربة الصهيونية الخطرة على لبنان ، وان الفدائيين هم هذه الحملة التي تنير للبنان طريقه ، وان تحرير فلسطين على ايديهم هو تحرير مطلق للكيان اللبناني [illegible] .

ان هذه الازمة الحالية التي مر بها وطننا لبنان ، اذا قيض لها ان تنتهي [illegible] الا انها [illegible] اصبح من [illegible] حياتنا السياسية [illegible] :

اولهما : اهتزاز المعاني الوطنية والقومية والروحية
[illegible] المعاني [illegible] الوحدة الوطنية [illegible] كلها معاني خاضعة للتفسير الذاتي والاجتهادات الخاصة [illegible] بحجة [illegible] الاستقرار والانانية والهوى .

ثانيهما : ازمة الاخلاق السياسية
[illegible] رأينا السياسيين لا يتورعون عن [illegible] حفاظا منهم على مكاسبهم السياسية [illegible] الحفاظ [illegible] المبادئ [illegible] [illegible] السياسيين [illegible] التقليدية [illegible] من جهة اليمين او من جهة اليسار [illegible] الحفاظ على مكاسبهم السياسية [illegible] .

---

[١] - نقلاً عن أرشيف الجامعة الأميركية في بيروت ، مكتبة يافث . Tag 111032

- ٢ -

ويحاول هؤلاء التخويف من الخطر الشيوعي [illegible] في غير مرة ان الخطر الشيوعي ليس خطرا مصيريا على لبنان ، ذلك ان لبنان باعتباره البلد الذي تتلاقى فيه المسيحية بالاسلام له من تراثه الروحي السامي وعقيدته السماوية الراسخة ما من شأنه ان يخلق حوارا وتفاعلا منتجا مع الاشتراكية بشكل يمكن ان يأخذ منها ويعطيها ، لتحقيق بذلك مصلحة لبنان وتأمين الاستقرار لشعبه .

ان هذه النظرة المنفتحة التي [illegible] بالاكثر [illegible] ان نرى في هذا الخطر الشيوعي المزعوم [illegible] في ضمن الدول الاشتراكية التي [illegible] الحق العربي في فلسطين بمختلف السبل والوسائل ، ووقفت وما تزال في وجه الصهيونية الخطر على لبنان وكيانه .

ثالثها : التمسك بالاوضاع الطائفية

ومن الخطر ان تكون لدى البعض نزعة التعرف بالاوضاع الطائفية ، كالخوف من نشوء الكيانات [illegible] على حساب وحدة لبنان ووحدة الجوار العربي ، غير انه من الغريب ان يكون هؤلاء [illegible] لاسباب كثيرة منها [illegible] ، يعتقدون في الوقت نفسه استحالة قيام هذه الكيانات [illegible] ومنها استحالة حياة هذه الكيانات في محيط اللبنانيين [illegible] ومنها وحدة اللبنانيين التاريخية [illegible]

[illegible] الى تغذية هذه الاوضاع [illegible] من الاوضاع [illegible] في حومة الارهاب والتخويف الذي من شأنه [illegible] الوجود العربي وقضايا الوطنية .

[illegible] هذا البيان ان هناك بين [illegible] في بيروت [illegible] من ناحية اخرى [illegible] اللبنانيين من ناحية [illegible] واشخاصها من ناحية اخرى [illegible] لا يمكن تجاوزها الا في ان تتبنى الحكومة المقبلة القرارات التالية التي اتخذتها [illegible] المنعقدة في جلستها غير العادية يوم الاحد في ٢٢ / ٦ / ٦٩ :

اولا : رفض الحلول الاستسلامية الهادفة الى تصفية القضية الفلسطينية

ثانيا : الحق المطلق للعمل الفدائي بالوجود والانطلاق من الاراضي اللبنانية

ثالثا : اعتبار [illegible] الحقيقي والوحيد لما [illegible] الرأي الوطني في لبنان

رابعا : [illegible] العربية لتحصين الاراضي اللبنانية تنفيذا للقانون الصادر عن مجلس النواب عام ١٩٦٥ من اجل مساعدة الجيش اللبناني على القيام بواجبه الوطني والعربي .

خامسا : [illegible] لدى السلطات المسؤولة التي تتخذ جميع التدابير التي تؤمن لابناء [illegible] جميع الظروف كل الوسائل الكفيلة بتعزيز كرامة المواطن وامن الوطن

سادسا : [illegible] الوطنية بالقومية والرجعة [illegible] في الميثاق الوطني ووضع صيغة ميثاق جديد يتلاءم مع المطالب [illegible] الراهنة .

سابعا : توضيح حدود المسؤولية بالنسبة للجميع وذلك باعادة النظر في الدستور وفي قانون الانتخاب على [illegible]

[illegible]

[illegible]

الرئيس

[illegible]

الدكتور [illegible]

[illegible]

وثيقة رقم (٧٧)

نص المذكرة التي قدمها تكتل الوسط لفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية بتاريخ ٨ تشرين الأول ١٩٦٩ بسبب تدخل الأجهزة الأمنية بالأمور السياسية والإدارية [1]

١٣

نص المذكرة التي قدمها تكتل الوسط
لفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية
بتاريخ ٨/١٠/٦٩

---

[1] - حصلت على نسخة أصلية من محفوظات الرئيس سليمان فرنجية .

الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

فخامة الرئيـــــــــــس

منذ ما يقارب الثلاثة أشهر، في ١٦ تموز ١٩٦١، تقدمنا من فخامتكم بمذكرة ابدينا فيها وجهة نظرنا بالازمة القائمة، وكان في رأينا ان اللبنانيين لم يقتنعوا بصواب الاسباب التي نشأت منها هذه الازمة، وحذرنا من استمرارها .

وقد اصبحت القناعة عامة، منذ ذلك الحين، بأن الازمة هي اعمق جذورا، وأبعد مدى، من الاسباب الظرفية التي احاطت بقضية القدائيين، والتي تذرع بها مفتعلوها، فكانت محاولتهم فاشلة في تغطية اسبابها الحقيقية .

وما تكشف للرأي العام اليوم، حتى اصبح واضحا للجميع، هو ان الازمة الوزارية القائمة، بل الازمات الوزارية التي توالت، ان هي الا أزمة نظام يعيشها لبنان منذ سنوات، فاخفاق المسؤولين، على مدى سنوات طويلة، في ممارسة النظام الديمقراطي البرلماني على واقعه الصحيح، وتخلي اصحاب السلطة الشرعيين عن التمرس بصلاحياتهم، جعل من النظام القائم الذي ارتضاه اللبنانيون، ومن بعض السياسيين القائمين عليه، ستارا شفافا هزيلا لتغطية الحكم الفعلي، غير المسؤول، الذي اغتصب السلطة متآمرا مع بعض عناصر هذا النظام .

وفي غالب الحالات، كان هذا التآمر من قبل تلك العناصر السياسية، اما ضعفا واستخذاء، او تأمينا لمصالح خاصة، أو سعيا وراء المادة والاثراء، او كلها مجتمعة .

وقد أدى هذا كله، الى غياب الحكم الديمقراطي المسؤول، والى اغتصاب السلطة الفعلية في لبنان، من قبل بضعة ضباط من الجيش، أخذت تتدخل في كل كبيرة وصغيرة، وفي كل شاردة وواردة، حتى كادت تحصر مقدرات البلاد بين ايديهــــا .

.../...

ولم يكن هدف هؤلاء يوما مجابهة العدو والحفاظ على السيادة والكيان، ولا كان تقويما لاعوجاج، او توطيدا لنظام، او ارساء لمبادئ وطنية فيها مصلحة لبنان .

فالمنطلق غير المشروع لتلك الطغمة المتحكمة يبني من اساسه على الفساد والافساد، الانحراف في حزبية حاقدة عمياء . وتعمل وتزرع في اثارة الفتن، واشاعة الاضطراب، في محاولة يقاع الفرقة الطائفية حينا، وبعث المشاكل الفئوية احيانا، بين العمال او بين الطلبة، او غيرهم من عناصر هذا الشعب الآمن .

وقد اثبتت الاحداث التي توالت على هذا البلد، واظهرت لجميع افراد الشعب من ان وراء اغتصاب السلطة من قبل تلك الطغمة غير المسؤولة، دوافع مفضوحة لعل أقلها الاثراء غير المشروع على حساب دم الفقير وعرق جبينه .

فالرشوات الكبيرة، والصفقات المشبوهة، في الجيش وفي سائر وزارات الدولة ومصالحها، وفضائح المؤسسات المالية والبنوك، كلها تمتص دم الفقير قبل الغني، وتذهب الى جيوب افراد تلك الطغمة المتحكمة المتآمرة .

وميزانية الدولة، التي تتجمع في أغلبها من دم الفقير وعرق جبينه، اصبحت مباحة بين ايديهم، يغرفون منها دون حسيب او رقيب، ويمعنون فيها تبذيرا وهدرا، بينما الشعب يئن من حاجاته في الطبابة والدواء، وبينما ابناؤه وفلذات اكباده المتعطشين للعلم يعدون الفرص الضئيلة قد يجدون المعاهد اللازمة لايوائهـــم .

فميزانية الجيش مثلا، وقد بلغت هذا العام ١٧٠ مليونا من الليرات، عدا الاعتمادات الاستثنائية، وهي تنفق خلافا لمبادئ النظام الديمقراطي دون اية رقابة من السلطة المدنية، ولا يدري احد اين يذهب منها الى تدعيم الجيش حقا . وكم يتسرب الى جيوب المتنفعين، او الى شراء الازلام والمحاسيب، وتشجيع الاجرام والمجرمين، ومحاربة المواطنين الآمنين .

- ١ -

ونحن من القائلين ان النظام الديموقراطي البرلماني ولبنان توأمان لا ينفصلان ، فاما ان يكون لبنان في ظل حكم ديموقراطي برلماني ، أو لا يكون لبنان ! وسيكون لبنان .

وكان ، ولا يزال في رأينا ، بعد أن تعطلت فعالية المجلس النيابي تحت وطأة نفوذ تلك الطغمة المتحكمة ، أن ليس من سلطة دستورية بامكانها أن تخرج البلاد من المأزق الذي أصبحت فيه غير سلطة رئاسة الجمهورية .

واذ نرى الشعب يحترق على سعيره ، والبلاد تحترق أمام عينيه ، نجد بعض المسؤولين يتلهون بقشور الكلام ، ويتهربون من تحمل المسؤولية تنصلا مما لحق ، ويلحق بهم من وزرها ، وتنفيذا لمخطط مرسوم يهدف الى القضاء على الحياة الديموقراطية في لبنان .

والشعب اللبناني ، الذي يقدس الحرية ، ولا يطيق أن يجهز بعدها ، لن يتقبل هذا الحال ، ولن يبقى خاضعا لسيطرة تلك الطغمة المتحكمة من محتكري السلطة ، بعد أن أصبحت تلك الطغمة المتسلطة مكشوفة لديه ، رغم محاولة اختبائها وراء الواجهة السياسية ، وبعد أن أصبح واضحا لديه أنها هي التي تعبث بمقدراته وتقامر بمصيره .

والزوال لهذه الطغمة الفاسدة اما ان يكون بالطرق الدستورية وهذا ما يطالب به الشعب الى فخامتكم تقومون به ضمن نطاق الدستور ، واما أن تتفجر النقمة الشعبية على كافة المستويات .

واذا تغاضينا الى اليوم عن الصغائر ، ولم نحاسب على ما كان يوجه للأفراد من اتهام ، ويصيبهم من أذى ، فلم يعد في وسعنا السكوت بعد أن تفاقم الأمر ولم يعد يقتصر على الاتهامات الشخصية ، بل أصبح يصيب مصلحة لبنان في الصميم ، اذ راحت تلك الطغمة المتحكمة من محتكري السلطة تمعن في التخريب ، وتمعن في تهديم النظام القائم ، وتقويض أركانه ، وتعطيل الحياة النيابية بشتى الأساليب والطرق ، دون وازع من ضمير ، ودون تقدير لما يحل بعد هذا بلبنان وشعب لبنان من سوء المصير .

.../...

- ٢ -

وبميزانية وزارة الانباء وقد بلغت ما يزيد على الستة ملايين ، مثل آخر تستأثر عليهما تلك الطغمة المتحكمة نفسها فتبددها في سهرات متكررة ، لتغطية ما ترتكبه من فضائح ، وذلك لشراء الضمائر ، وتسخير الأقلام ، ووسائل الاعلام وأجهزته ، من أجل ترسيخ سيطرتها وتحقيقا لغاياتها .

ومن أجل تغطية الفساد والفضائح ، وفي سبيل تأمين منافعهم الخاصة ، وترسيخ سيطرتهم على الحكم ، وتنصيب هذا أو ذاك في مراكز المسؤولية ، فقد استباح محتكروا السلطة كل الحرمات ، وداسوا أقدس الحريات ، وتجاوزوا على القوانين ، وشجعوا الاجرام والمجرمين ، ونكلوا بالاحرار من المواطنين ، وحاربوا ويحاولون خنق كل صوت يرتفع باعتراض او انتقاد .

وفي غمرة هذا الفساد على الصعيد الداخلي ، وفي غياب الحكم المسؤول ، توقف لبنان عن التحرك سياسيا ، وتخلف عن القيام بالدور الذي خلق له عربيا ودوليا ، فغاب عن المسرح غيابا كاملا ، ووقع في مآزق عديدة منها تلك العلاقات المتوترة بينه وبين الكثير من اشقائه العرب مما انعكس سلبيا علينا على الصعيدين القومي والسياسي ، فضلا عن الصعيد الاقتصادي .

وما وصلت اليه البلاد من قلق على المصير ، وما يسود المجتمع اللبناني من اضطراب ، سياسيا واجتماعيا ، وما أصاب الاقتصاد اللبناني من توقف وجمود ، وما تتعرض له كافة المرافق من بوار ، بالاضافة الى ما يتفاعل في نفوس أجيال الشباب الطالعة من رفض عنيف لما يجد ومن عدم الشعور بالمسؤولية عند المسؤولين ، وما يمكن أن يؤدي اليه كل ذلك من نكوص ، يفرض علينا أن نصارح فخامتكم بأسباب العلة ، وأن نطالبكم بتصحيح الأوضاع قبل ضياع الفرصة نهائيا .

وقد أوضحنا لفخامتكم أسباب العلة ومكمن الداء ، مما يجعل النظام الديموقراطي البرلماني في لبنان يتعثر الى حيث هو اليوم ، فأضحى مشلولا عن تحركه ، معطلا في فعاليته ، معرضا لزواله الكامل ، اذا لم تتداركه الأيدي القادرة المخلصة قبل فوات الأوان .

وقد وجدنا من واجبنا الوطني أن ندعو فخامتكم في صلب الموضوع ، متخطين

ما يحاولون الهاء الرأي العام به من تناحــر على الرئاسات ، أو ما نصح تسميته بلعبة الكراسي ،

كبيرها وصغيرها ، فتحدد موطن الداء كما حددناه ، ونطالبكم باستئصاله .

فمن أجل مصلحة لبنان العليا ، وحرصا على كيانه ومصيره ، وتأمينا لحرية ابنائه ،

وحفاظا على سيادته وسلامته وهو ما تعهدتم به في يمينكم الدستورية ، نطالبكم يافخامة الرئيس ،

أن تعملوا على اقصاء المحسوبين الذين مارسوا السلطة في السنوات الاخيرة ، فتاهوا آخذ كل بلاء ،

وأوصلوا البلاد الى شفير الهاوية ، وأن تعيدوا السلطة الى أصحابها الشرعيين ، وان تعمدوا ، لتحقيق

ذلك ، الى تشكيل حكومة مسؤولة تأخذ على عاتقها انهاء عهد الحكم غير المسؤول .

وانهاء الحكم غير المسؤول يجب ان يتم فورا ودون ابطاء بوضع النصوص القانونيــة ،

واتخاذ الاجراءات الكفيلة بتأمين الامور التاليــــة :

اولا : اقصاء جميع الضباط العاملين في الشعبة الثانية حاليا .

ثانيا : حصر مهمة الجيش في القضايا العسكرية للدفاع عن الاراضي اللبنانية وعدم تدخله بأي من اجهزته بالامور السياســية والاداريــة .

ثالثا : الغاء جميع النصوص والقوانين التي جعلت من الجيش جهازا منفصلا عن السلطة التنفيذية وعن رقابة السلطة التشريعية اداريا ولا سيما ماليا .

رابعا : وضع قانون خدمة العلم يضم شباب لبنان في جندية جدية اساسها سنة .

خامسا : وضع مخطط دفاعي صحيح يؤدي الى تعبئة جميع الطاقات الوطنية وتحصين الحدود المتاخمة للعدو ، والمحافظة على سيادة لبنان وكيانه وسلامة اراضيــــه .

.../...

هذا هو في رأينا السبيل الوحيد لانقاذ لبنان مما يتخبط فيه اليوم من نتيجة الحكم

غير المسؤول ، من قبل تلك الطغمة المتحكمة ، وبسبب القيادة التائهة ، حتى كاد الشعب يفقد

ثقته بكل المؤسسات ، ويضيع آمله بجميع الاشخاص .

وقد حذرنا فخامتكم سابقا من أن ابناء الشعب اللبناني ، عندما يرون البلاد قــد

وصلت الى الطريق المسدود ، لا يمكن صرف اذهانهم ، وهم في حالة اليأس ، من الاتجاه الى الحلول

الجذرية ، والى أبعدها مــدى .

والآن ، اذ يبدو واضحا أن الزمن لم يعد في مصلحة لبنان ، وكي لا يكون الانفجار

الشعبي عفويا تتلقفه الايدي التي تريد بلبنان شرا ، أو تعصف به تيارات غريبة تسوقه الى خراب الوطن

نرى من واجبنا الوطني أن نطلب اليكم ، يافخامة الرئيس ، اما أن تقوموا بما يفرضه عليكم مركزكم الدستوري

تعيدوا الحياة الديموقراطية البرلمانية المسؤولة الى سيرها الطبيعي ، ضمن مدة معقولة لا تتجاوز

الاسبوع ، أو أن تتركوا الامر لمن يتمكن أن يقوم بــــه .

فالقضية جد ، والامر جلل ، والوضع خطير يرتبط به مصير لبنان .

ونحن في انتظار ما ستقومون به من خطوات ، لنتابع القيام بما يمليه علينا الضمير نحو

وطننا ، وما يتطلبه منا الواجب نحو الشعب الذي اولانا ثقتــــه .

وتفضلوا يافخامة الرئيـــــس

بقبول فائـــــق الاحـــــترام

بيروت في ٧ تشرين أول ١٩٦٩

(الأسعد)
كامل الأسعد
صائب سلام
سليمان فرنجية

وثيقة رقم (٧٨)

بيان لرئيس " الحزب القومي السوري الاجتماعي " بتاريخ ١٧ تشرين الأول ١٩٦٩، تناول الرد على البيان الأميركي الذي وزعته السفارة الأميركية لتغطية سياستها الداعمة لإسرائيل [١]

البيان الذي وزعته السفارة الأميركية في بيروت يوم الاحد الماضي يعجز عن تغطية السياسة العدوانية التي تنتهجها الولايات المتحدة الأميركية ضد لبنان ومجتمعه القومي والعالم العربي. كما يكشف - عبر الضمانات الشفافة - عن المؤامرة الصهيونية الأميركية لتفتيت وحدتنا القومية وعزل لبنان عن مجتمعه القومي وعن العائلة العربية. وهو يشكل تهديداً واضحاً للبنان ان هو لم يلتزم سياسة الحياد في معركة المصير القومي التي تفجرها الثورة الفلسطينية. وليس البيان إلا فخا يستغل مركب الخوف والقلق على السلامة ليودي بلبنان إلى مهاوي الاستسلام ويدفعه إلى الانفصام عن شرايين حياته الطبيعية القومية وارتباطه العربي المصيري.

ان مراجعة البيان - الفخ تكشف منزلقاته الخطيرة وتفضح المؤامرة المبطنة.

١ - يقول البيان : « ان الولايات المتحدة مهتمة اهتماما عظيما بحوادث العنف التي وقعت اخيراً على حدود لبنان لانها تعلق أهمية بالغة على استقلال لبنان وسلامته الاقليمية ».

تساوي الولايات المتحدة بين جريمة الاعتداء الاسرائيلي وبين شرف الثورة الفلسطينية واصفة كليهما باعمال العنف. فتتنكر في قولها للمبادئ الإنسانية وللحقوق الاساسية، لانها تساوي بين السارق الغازي المغتصب وبين المناضل لاسترداد ارضه وحقه هادفة من وراء ذلك إلى اسباغ الشرعية على جريمة الاغتصاب الاسرائيلي بفرض سياسة الامر الواقع التي خططت لها اميركا ولا تزال.

١ - حصلت على نسخة من محفوظات أحد أعضاء الحزب القومي السوري الاجتماعي الأستاذ غسان مرعي .

وتربط الولايات المتحدة قصدا بين اعمال العنف هذه وبين القلق على استقلال لبنان وسلامته الاقليمية، لتهول على لبنان بخطر الاجتياح الاسرائيلي ان هو لم يلتزم سياسة الحياد الفعلي في الصراع القائم بين دولة العدو والدول العربية. وكأن الثورة القومية والعربية المتصاعدة غريبة عن لبنان وعن ارتباطه القومي والمصيري. فبدلا من ان تردع حليفتها المعتدية، لا تتورع الولايات المتحدة ان تهددنا بقوة هذه الحليفة وخطرها على استقلالنا وسلامتنا، متقنعة بقناع الغيرة الذي يخفي وراءه المخطط الصهيوني-الأميركي المتآمر على وجودنا.

خطر النضال وخطر الاستسلام الذليل

2 - يقول البيان : « الولايات المتحدة تنظر بأقصى القلق إلى أي خطر يتهدد لبنان من أي مصدر اتى ».

تكشف السياسة الأميركية في هذه الفقرة عن دعايتها الرهيبة. إذ تصور للبنانيين ان الخطر عليهم ليس من الجنوب فحسب بل قد يأتيهم الخطر ايضا من الداخل ومن الشرق. وبما انها تشرط الخطر الاسرائيلي بوجود العمل الفدائي على ارض لبنان، فانها تحصر الخطر على الكيان اللبناني بالعمل الفدائي وانصاره. وتهدف من ذلك إلى حض اللبنانيين والسياسة اللبنانية على ضرب العمل الفدائي، ليس حرصا على لبنان، بل تنفيذا لسياسة إسرائيل وتأمينا لمصالحها التي بات العمل الفدائي والثورة الفلسطينية يهددانها في الصميم.

إن شعبنا قد قرر أن يتحمل أعباء ثورة الشرف وان يدفع ضريبة النضال القومي لان هذه هي الطريق الكفيلة بوضع حد نهائي للخطر الصهيوني الذي يهدد وجودنا.

اننا لن نقبل ان نساوي بين خطر النضال الشريف وخطر الاستسلام الذليل.

ترى هل خسرت اميركا عقلها بعد ان خسرت روحها ؟!

3 - يقول البيان : « نقدر ونرحب بتقاليد لبنان الديموقراطية ».

استغرب ان يحقر البيان مدارك الناس إلى هذا الحد.

الولايات المتحدة تدافع عن الديموقراطية ! لو صدر هذا القول عن اميركا الحرب الاولى لصدق العالم. اما ان يصدر هذا القول عن اميركا الحرب الثانية التي ورثت الاستعمار وجددت شبابه واسلوبه، والتي تنتهج في العالم النامي سياسة المؤامرات والانقلابات العسكرية والغاء حق تقرير المصير ونحر الديموقراطيات وفرض الإرادة بقوة ماردها الحربي. كما فعلت وتفعل في فيتنام وكوبا وغانا واندونيسيا واميركا اللاتينية والهلال الخصيب ومصر والصين الخ .. فتنحر الحريات تحت ستار الدفاع عن الحرية في وجه الشيوعية الدولية التوتاليتارية ، ان يصدر هذا القول عن اميركا فأمر يدعو إلى الذهول والاستنكار.

الصداقة المرفوضة

4 - يقول البيان : « ان الولايات المتحدة تحرص على صداقة جميع الدول في منطقة الشرق الاوسط » .

اميركا الحريصة على التقاليد الديموقراطية وحق تقرير المصير للشعوب، لا تتورع من ان تدعي الجمع بين صادقة الدولة المغتصبة إسرائيل وصداقة الدول التي تعرضت لانتهاك حقوقها وسلب ارضها وتشريد ابنائها بفعل القوة التي تصدرها اميركا ، هذا وبفعل الدعم المادي والسياسي والمعنوي الذي تستمر في تقديمه.

لتعلم اميركا ان ضحايا هذه الصداقة اللدود يستنكفون عن قبولها.

5 - يقول البيان : « ان سياسة الولايات المتحدة الأميركية لا ترتكز على عواطف مجردة بل على افتراض راسخ بان مصالحها تتجاوز اية دولة بمفردها ».

المبادئ الديموقراطية والحرية وحقوق الإنسان ومبادئ الأمم المتحدة اصبحت في منطق السياسة الأميركية عواطف مجردة. ولم يعد قائماً في حساب الولايات المتحدة إلا منطق المصالح المباشرة دون اعتبار لاية مبادىء. ان فصل المصالح عن المبادئ الإنسانية تكريس صريح لحق الاستعمار والتدخل، والوصاية. كما انه يلغي احترام تعهدات هذه الدولة. لأن عهودها لا ترتبط إلا بالمصالح المباشرة. والمصالح المباشرة تتبدل وتتغير. فاذا قضت مصالح اميركا غدا ان تبيع لبنان أو جزءا منه من إسرائيل فانها تنجز الصفقة دون رادع مبدئي أو وازع اخلاقي. فماذا يبقى من قيمة الضمانات التي

توهمها البعض في هذا البيان المتناقض ؟ انها تصبح كقيمة « البيان الثلاثي » الشهير الذي كفل سنة 1950 سلامة الدول الاقليمية في المنطقة. فلما نقضته إسرائيل في تفوقها الحربي سنة 1967 راحت الولايات المتحدة الأميركية تدعم إسرائيل في مطالبها التوسعية الجديدة. فتبخرت الضمانات وتناست اميركا عهودها ووعودها.

اميركا ضحية إسرائيل

6 - يقول البيان : « ليست الولايات المتحدة محاميا لإسرائيل. بل صديقة لجميع دول المنطقة ».

لو كانت اميركا محاميا لاسرائيل، لو كانت محامي الشيطان لهان الامر . لانها كانت إذ ذاك تفسح باب المنطق والحوار، وكانت تسمح برفع القضية إلى قاضي عدل تخضع لاحكامه. اما وان الولايات المتحدة هي صانعة إسرائيل وحليفتها وضحيتها فقد سدت هي باب الحوار. فالصهيونية المهيمنة على الاقتصاد الأميركي والسياسة الأميركية هي التي تسير اميركا وتسخرها لخدمة إسرائيل ولو نحرت المصالح الأميركية والمبادئ الإنسانية والسلام العالمي.

ان اميركا، الدولة العملاق، التي خلقت إسرائيل والتي تتعهدها وتحمي جرائمها الوقحة هي في الوقت ذاته ضحية إسرائيل والصهيونية المتحكمة بالاقتصاد الأميركي وبالسياسة الأميركية. وقد اصبحت اميركا العملاق بحاجة إلى محام يقوم من وجدان شعبها ليدافع عن مصالحها الصحيحة ضد الاستغلال الصهيوني لانقاذ اميركا، ومبادئها الاساسية، وانقاذ العالم من خطرها المستطير.

7 - يقول البيان : « ان وضع السلام اليوم هو اصعب مما كان عليه بعد حرب حزيران 1967 أو بعد اقرار مجلس الامن الصادر في تشرين الثاني 1967 » .

يبدو جليا ان اميركا بدفعها إسرائيل إلى الحرب الاخيرة أو بقبولها بالاعتداء الاسرائيلي قد أملت ان تحقق الاهداف الاتية:

أ- تسليم الدول العربية بالهزيمة والاستسلام للسلم - الاميركو - اسرائيلي .

ب- فضح ضعف الضمانة السوفياتية ومساعداتها لتؤمن العودة إلى المنطقة بعدما خسرت نفوذها فيها بسبب سياستها العدائية.

ج- انقاذ ماء الوجه بالمساهمة في قرار مجلس الامن 1967 والتآمر عليه مع خليفتها إسرائيل حتى تفرض على المنطقة سياسة الامر الواقع وتروضها وتزيد في اذلالها ويأسها. ولها من تاريخها في تشجيع إسرائيل على رفض قرارات المؤسسات الدولية ما يشجعها على التمادي.

د- ولما لم يتم لها ما أملت، ولما انطلقت الثورة الفلسطينية طليعة حرب التحرير الشعبية الاتية، فها هي اليوم تصور المقاومة الفلسطينية البطولية وكأنها اعمال عنيفة وتعقيد للحل السلمي وعثرة في طريق اقرار السلام . وليس السلام المطلوب إلا استسلاما.

ه- ان شعب امتنا والشعوب العربية عامة، قررت رفض السلام الاستسلامي اساسا وتفصيلا. وقررت ان تحقق السلام الشريف الذي تقرره هي .

تخريب السلام سببه التدخل

8 - يقول البيان : « ان الفرقاء إذا تركوا وشأنهم لن يستطيعوا القيام بهذه المهمة. - مهمة تأمين السلام في الشرق الاوسط - »

يحاول هذا الادعاء تبرير التدخل الأميركي في المنطقة، وفرض ارادته عليها وتدعيم السياسة الاسرائيلية.

السلام في المنطقة لم يخربه إلا تدخل الدول الاستعمارية وفي طليعتها اميركا وبريطانيا اللتان خلقتا السرطان الاسرائيلي في جسم الامة السورية وقلب العالم العربي. فلولا هذه الجريمة التي لا تزال تصطبغ بدم ضحاياها ايدي الجزارين الاميركيين والبريطانيين لما كان تعكر سلام المنطقة ولما كانت هزمت السياسة الأميركية عندنا. ولن يعود السلام إلى المنطقة إلا إذا ترك الجزارون امر المنطقة للفرقاء المتخاصمين.

فالذي اغتصب بقوة الباطل والاجرام لن تسترجعه إلا قوة الحق القومي والثورة البطولية. وما دون ذلك فهو محال المحال .

9 - يقول البيان : « ان اتفاق الدول الكبرى حول ما يشكل سلاما منصفا وعادلا سيكون له بعض التأثير على هؤلاء الفرقاء »

لو كانت غاية الولايات المتحدة اقامة السلام المنصف العادل لما كانت تلاقي مساعيها إلا الترحاب والقبول. اما ما تريد اميركا تحت شعار السلام المنصف العادل فهو السلام المجرم.

كما ان مسألة فلسطين اصبحت عند اميركا قميص عثمان في المساومات الدولية لتأمين مصالح تتعدى المنطقة إلى ما سواها في سوق النخاسة الدولية التي ترعاها الأمم الجوارح.

اننا لن نقبل ان نتنازل عن حقنا القومي ولا عن حقنا في الصراع لنقيم سلم الأمم المتآمرة على سلامة الأمم وعلى حقوقها.

من تشريح هذا البيان المتخبط في التناقضات والمغالطات نأمل ان يتنبه المواطن في لبنان إلى خيوط المؤامرة الصهيونية الأميركية التي تدس له السم في الدسم. فالضمانات الأميركية الموهومة لا تهدف إلا إلى عزله ليعيش في ذل الاستسلام والضعف والوصاية غريبا عن ارضه وعن قوميته وعن عروبته. كما نتوجه إلى الشعب الأميركي ليفتح عينيه على اخطار خضوع سياسته الرسمية للتحكم الصهيوني الذي يعرض مصالح هذا الشعب الجبار والمبادئ الإنسانية والسلام العالمي كله للاخطار المروعة.

بيروت في 17 تشرين اول 1969

الدكتور عبدالله سعاده

وثيقة رقم (٧٩)

بيان لعمدة الاذاعة في " الحزب السوري القومي الاجتماعي " بتاريخ ١٨ أيلول ١٩٧٠، تضمن الاستنكار العارم لمجزرة الأردن، وتحذير السلطات الأردنية من عواقب تصفية الثورة الفلسطينية[1]

الحزب السوري القومي الاجتماعي
عمدة الاذاعة ١٠٠

مجزرة الاردن خيانة قومية

في هذه الساعات العصيبة التي تتمثل فيها على مسرح بلادنا في الاردن ابشع الادوار، والتي يتعرض فيها شعبنا لفاجعة قومية مخابرى، يعلن الحزب السوري القومي الاجتماعي مايلي:

اولا: يقف الحزب الى جانب الثورة في وجه اية محاولة تصفوية من اي جهة جاءت، ويعلن ان البنادق الموجهة الى صدور ابناء شعبنا الثائرين والى ظهورهم، بقصد تصفيتهم لايمكن ان تكون الا بنادق الغدر والاجرام.

ثانياً: يؤكد الحزب رفضه للحلول السلمية ويحذر اللاهثين وراء هذه الحلول من نتائج تورطهم، وما يستتبع ذلك من تنكيل بشعبنا الأبي.

ثالثاً: يؤكد الحزب من جديد ان تمزيق اتفاقية سايكس – بيكو هو الرد الثوري المطلوب لهذه الفواجع القومية، وهو الذي يضع حداً للتناقضات الخادعة بين منطق الاستسلام ومنطق الصمود في شعبنا.

رابعاً: يحذر الحزب الدول الاجنبية والولايات المتحدة الاميركية بشكل خاص من ان اي تدخل عسكري في بلادنا ستكون نتائجه وخيمة عليها. الرد على انزال الجيوش الاجنبية على ارض وطننا سيكون ضربا موجعا لمصالح هذا الاجنبي، وتعريضا لحياة رعاياه هنا للخطر.

خامساً: يحذر الحزب السلطات الاردنية وكل سلطة اخرى او نظام آخر ينوي او يعمل لتصفية الثورة، يحذرها من العواقب الوخيمة، لانه لن يقف مكتوف اليدين اي مواطن يأبى لشعبه هذا الذل.

سادساً: يطلب الحزب السوري القومي الاجتماعي من الحكومة العسكرية الاردنية ايقاف المجازر فوراً، والحزب السوري القومي الاجتماعي يعلنها حكومة طاغية وعاصية ارادة الشعب، حكومة يجب اسقاطها.

ان الذين يحاولون تصفية الثورة هم واهمون. فالثورة صامدة ليس بقوة بنادقها فقط، بل بسلاحها المعنوي بوجدان الشعب، وبكونها تمثل الموقف القومي الكبير الرافض الحلول السلمية، والثائر على الانظمة العاجزة، الفاسدة، الراكضة وراء سراب الحلول وخزيها وعارها. الثورة قالت بالامس، وهي تقول اليوم، انه اذا لم نكن احراراً من امة حرة فحريات الامم عار علينا.

عميد الاذاعة 1970/9/18

[1] - نقلاً عن أرشيف الجامعة الأميركية في بيروت، مكتبة يافث. Tag 111032

وثيقة رقم (٨٠)

بيان المؤتمر السنوي " للحزب الديموقراطي " بتاريخ ٦- ٧- ٨ تشرين الأول ١٩٧٢ تناول السياسة الدفاعية والتنسيق العربي من أجل العمل الدفاعي المشترك، كما تضمن العلاقات اللبنانية الفلسطينية وعلاقات الدول العربية والعدوان الاسرائيلي[1]

الحزب الديموقراطي

بيان المؤتمر السنوي المنعقد في ٦- ٧ -٨

تشرين الأول ١٩٧٢

يقع مؤتمرنا السنوي الثاني في أعقاب فترة من أدق فترات تاريخنا الحديث أي على اثر عدوان واسع شنه العدو على ارض وطننا في السادس عشر من ايلول ١٩٧٢، ومن الطبيعي ان يكون لهذا الحدث فعله في تبيان سياسة الحزب خلال تقريره هذا ومن اجل ذلك استهل كلامي عن الجانب الدفاعي.

السياسة الدفاعية

من المبادئ الأولى التي لا نرى مجالا للجدال فيها ان قمة واجبات كل شعب هي صيانة اراضيه وان مسؤولية حماية هذه الارض تقع على كاهل ابنائها قبل كل شيء وان الاخذ بهذا المبدأ البديهي يستتبع وضع وتنفيذ السياسة الدفاعية التي من شأنها ان تؤمن حماية الوطن.

[1] - نقلاً عن أرشيف الجامعة الأميركية في بيروت، مكتبة يافث. Tag 111032

لم نكن بحاجة إلى التذكير بمثل هذه البديهيات لو لم ترتفع من هنا وهناك بعض الاصوات التي توحي بان الدفاع عن لبنان ليس بالضرورة امرا عسكريا يتولاه اللبنانيون وان العلاقات الديبلوماسية وصداقات الدول الكبرى قد تغنينا عن مسؤولية الدفاع المسلح.

لا شك ان العلاقات الدولية والصداقات تفيد في إعطاء لبنان بعض الغطاء المعنوي بوجه عدوه ولكنها ليست درعا مضمونا فعالا يقينا هجمات العدو.

والاحداث اكبر دليل على ذلك، لان عدونا ليس من النوع الذي يقيم وزنا للرأي العام العالمي عندما يتعارض هذا الرأي مع اهدافه، ولأن تعهدات الدول الكبرى متقلبة مرتهنة بالنهاية بمخططاتها ال ؟

ففي الماضي اعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا انها تعهدت حماية حدود الدول في هذه المنطقة، تبين لنا فيما بعد ان ايا منها لم يتحرك عندما اجتاحت إسرائيل حدود الأردن وسوريا ومصر.

ومن جهة اخرى ان تصريحات عدد من السياسيين اللبنانيين وبعض التصريحات الأميركية الغامضة كانت تحمل على التصور ان الولايات المتحدة سوف لا تسمح لإسرائيل بأن تعتدي علينا ولكننا منذ سنة ١٩٦٨ أي يوم ضرب مطارنا الدولي المدني اصبحت الاعتداءات الاسرائيلية على ارضنا امرا مألوفا وكانت الولايات المتحدة في بادئ الامر تشارك مجلس الامن في ادانة إسرائيل على اعتداءاتها إلا انها لم تعد تخفي ظاهريا تأييدها للسياسة الاسرائيلية العدوانية.

ثم هنالك من يقول ان إسرائيل ليست طامعة في اغتصاب منطقة الجنوب اللبناني والا لفعلت ذلك لانها قادرة عليه وان اعتداءاتها ترمي فقط إلى القضاء على المقاومة الفلسطينية.

ايها السادة ان هذا القول من السذاجة بدرجة مدهشة.

اولا لأن إسرائيل تتمتع بجميع حسنات الاغتصاب دون مساوئه فساعة تشاء تدخل ارضنا وتمارس فيها صلاحيات الاحتلال من قتل وتشريد وهدم وتأديب وارهاب ثم تنسحب.

فما الفرق بين الاحتلال الدائم والاحتلال المتقطع على الصعيد الوطني.

من جهة اخرى ان مطامع إسرائيل في ارض لبنان ليست من بنات خيال الخائفين منا أو المتوهمين أو الغوغائيين، انها مدونة بجميع تفاصيلها في كتابات وتصاريح الصهاينة منذ بداية الحركة الصهيونية حتى اليوم والدراسات الاثباتات في هذا المضمار اصبحت في متناول كل الناس.

وان تنفيذ عدم الاغتصاب الدائم واقتطاع الجنوب وضمه إلى الاراضي المحتلة نهائيا لا يعني تخلي إسرائيل عن تلك المطامع بل يعني انها لم تجد في مخططها ان الوقت قد حان لذلك.

وهكذا نرى ان الاتكال على الحماية الاجنبية أو الثقة في عدم وجود مطامع اسرائيلية في ارضنا هي في النهاية توهم ولا بد إذا من بناء قدرتنا الدفاعية الذاتية.

ولا يقال ان بناء مثل هذه القدرة لا يضمن لنا النجاح الاكيد في صد العدوان الاسرائيلي قد يكون النصر غير مضمون في الظروف الراهنة ولكن إسرائيل سوف تتردد أو تحسب الحساب قبل ان تقرر الاعتداء علينا إذا علمت ان مقاومتنا ستكون بوجهها ضارية وان ثمن عدوانها سيكون باهظا وليس كما كان الامر في الماضي ، فأن بقاءنا عزلا من السلاح أو الدفاع الجدي يشجعها على العدوان فيما ان الاستعداد العسكري يدفعها إلى التردد والحذر.

فليكن شعارنا إذن استعدادا دفاعيا تاما وان يكون كل شبر من ارضنا مقبرة لمن يعتدي على وطننا.

ولدينا في العالم الذي يحترم نفسه قدوات عديدة .

فسويسرا التي لم تكن لتخشى احتلالا اكيدا كانت تتصرف ولا تزال كما لو كان هذا الاحتلال وشيكا فاقامت لنفسها جهازا دفاعيا من طراز اول واليوم ايضا في حين ان اوروبا ابعد ما تكون عن جو الحرب فان سويسرا لا تزال تهيء لنفسها ادق الاستعداد العسكري للدفاع عن ارضها.

وكذلك هولندا التي كانت دائما ممرا لاجتياح الغزاة من الغرب أو الشرق كانت ولا تزال تعد العدة الكاملة للدفاع عن ارضها كما لو انها قادرة على صد كل عدوان.

ولا يقال ان بناء قوة دفاعية لبنانية مرتبط بالاستعداد العسكري العربي عموما وبالخطة الدفاعية العربية المشتركة.

هذا صحيح ولكن انى لهذه الاستعدادات المشتركة ان تتم إذا ظل كل فريق ينتظر الآخر.

التنسيق العربي يفترض توفر قوى ذاتية في كل بلد تصلح لاجراء التنسيق.

كما ان ضربنا المثل على جدية الاستعداد سوف يساعد سوانا على الاقتداء بنا كما انه يؤهلنا على مطالبة باقي الدول العربية بالحذو حذونا.

في عناصر السياسة الدفاعية

لن ادخل في تفاصيل مفهوم عناصر السياسة الدفاعية مع اننا في الحزب استشرنا الخبراء في هذا المضمار وقد اكدوا لنا أن هنالك وسائل حديثة فعالة يمكن اللجوء إليها لبناء تجهيزات دفاعية جدية.

ثم اننا على يقين وعلى معرفة بأن في جيشنا القادة والخبراء العليمين كل العلم في الطرق العسكرية اللازمة التي تصلح لبناء تجهيزاتنا الدفاعية الجدية.

كما عندنا بافتخار الجندي المعاق الشجاع وليست معارك ١٦-٩-٧٢ هي المرة الاولى التي يثبت جنودنا فيها اقدامهم واهليتهم على القتال والبطولة.

وفي هذا المجال نود الترحيب بالمقررات التي اصدرها مجلس النواب بخصوص السياسة الدفاعية ونؤيدها كل التأييد وندعو الحكومة إلى الاسراع في تنفيذها واعتبارها شأنا يأتي في رأس الاوليات الوطنية دون تردد.

وما نود التوقف عنده فقط هي خدمة العلم.

ان لخدمة العلم في لبنان اكثر من مبرر وكل المبررات مجتمعة واي واحد يستحق اقرار الخدمة.

١- لخدمة العلم مبرر دفاعي لانها تعد شبابنا وشاباتنا إلى تولي حماية ارض الوطن والزود عن كرامته.

٢- لها مبرر وطني مجتمعي لأنها تساعد على صهر وتناظم المواطنين والمواطنات في بوتقة اخوية حياتية مشتركة فأخوة السلاح أشهر من أن تعرف .

٣- لها مبرر تربوي لأنها تساعد على تنشئة شبيبتنا على قواعد المناقبية المدنية الضرورية لكل مجتمع يريد التقدم من انضباط وجرأة ونكران الذات والتضحية والتضامن والتنظيم وروح الجماعة الخ..

٤- لها مبرر صحي نظراً للحياة الرياضية الخشنة السليمة التي تفترضها وتوفرها حياة الجندية.

٥- ولها مبرر تنموي بما يستطيع المجندون من ان يمارسوا في تنفيذ خطة التنمية ومشاريعها، كالاسهام في محو الامية وبناء المدارس والجسور والطرقات والمراكز الاجتماعية وغير ذلك وكم هو عظيم ان يشارك ابناء لبنان وبناته في تعمير قراه ومدنه بسواعدهم وعقولهم.

اننا على يقين من ان لبنانا جديدا سوف يبزغ فجره يوم يدخل اول فوج من المجندين إلى ثكنات الخدمة العسكرية.

لذلك نطالب بالحاح بالاسراع في اقرار قانون الجندية وتنفيذه وجعل مدتها لا تقل عن السنة والنصف أو السنتين.

وهنالك مراجع نسترشدها في هذا الحقل وقوانين وتجارب نستعين بها في معظم بلدان العالم المتقدم.

وهذا كله ينبغي ان يتم في جو من التعبئة الاعلامية والنفسية تساهم بها وسائل الاعلام الرسمية والخاصة يرشف عليها اختصاصيون تعطي لهم اوسع الوسائل في سبيل ذلك لان أي قوة عسكرية مهما بلغت من رفعة المستوى تحتاج باستمرار إلى المساندة التامة من قبل الرأي العام والشعب الذي يضحي من اجله.

وان السلطة التي تسوّف أو تمانع في تلبية هذه الحاجات الجوهرية تتحمل امام الشعب وامام التاريخ اثقل المسؤوليات ولا شك ان حسابها سوف يكون عسيرا.

العلاقات اللبنانية الفلسطينية

ان التجارب الكثيرة التي مرت بها العلاقات اللبنانية الفلسطينية سارت بعكس ما سارت عليه في بعض البلدان العربية الاخرى وبالرغم مما يظهر فان الخط الذي سارت به تلك العلاقات كان ايجابيا.

ففي حين ان العلاقات مع الفلسطينيين في بعض البلدان العربية الاخرى ابتدأت ممتازة متفقة اخذت فيما بعد تتدهور حتى تأزمت وانفجرت وتعطلت ملحقة الاذى بمصلحة الفلسطينيين ومصلحة البلد العربي المعني.

اما في لبنان فقد انطلقت العلاقات الفلسطينية اللبنانية في جو ازمة وحصلت صدامات ثم تبعتها انفراجات وما زالت تخطو خطوة خطوة نحو الاستقرار على قواعد من التعامل العقلاني والروابط الناضجة ونريد ان يستمر هذا النمط حتى تصبح العلاقات اللبنانية الفلسطينية نموذجا يحتذى به في باقي البلدان العربية.

وقد ساهم الحزب منذ ايامه الاولى في تشجيع هذا النهج، وهذا لا يعني ان تلك العلاقات لا تتضمن مصاعب وعقدا ومخاطر لا بل ان المصاعب والعقد والمخاطر كانت ولا تزال وستبقى من صلب تلك العلاقات لانها تواجه عدوا قديرا ولانها تتصدى لمعاضل عويصة .

ولكن في عرفنا ان العقابت قابلة للتذليل إذا كانت تلك العلاقات ايا كانت الظروف التي تمر بها امينة للاعتبارين التاليين:

١- ان مصلحة اللبنانيين ومصلحة الفلسطينيين في وجه العدو المشترك واحدة وان الخطر الذي ادى إلى فقدان فلسطين يتربص بلبنان باستمرار وبالتالي لا بد من وجود التضامن بين الشعبين الفلسطيني واللبناني في معركتهم ضد العدو المشترك فليست هناك مصلحة للبنانيين تختلف عن مصلحة الفلسطينيين بالنسبة لأسرائيل . العدو هو نفسه واطماعه هي واحدة والجبهة ينبغي ان تكون تجاهه واحدة.

٢- ان أي ضرر يلحق بنا في لبنان أو يلحق بالفلسطينيين المقيمين في ارضنا بفعل العدو واعتدائاته اقل خطورة من أي نزاع يقع بين الفلسطينيين واللبنانيين ومن هذه الزاوية نرفض الوقوع في الفخ الذي تنصبه لنا إسرائيل بقولها ان امان لبنان من هجماتها هو بقضائه على المقاومة الفلسطينية .

تجاه هذا المنطق لا يمكن ان يكون عندنا سوى منطق مضاد واحد هو اننا نقبل المخاطرة بأماننا على ان ندفع ثمن هذا الامان حربا اهلية بيننا وبين الفلسطينيين

ذلك ان عدوان إسرائيل من شأنه ان يضعنا امام تحدي بناء الدفاع والتنمية الوطنية بينما النزاع الداخلي يعني هدم البيت على اهله.

إلا ان هذا يعني ايضا ان يرتفع التصرف اللبناني والتصرف الفلسطيني إلى مستوى من الوعي والادراك العميقين ومن الرصانة التي لا تشوبها شائبة.

ولعل ما يطلب من الفلسطينيين يفوق ما يطلب من اللبنانيين في مثل هذه الظروف .

نشعر بأنه يجب ان يظل ماثلا في خاطر اخواننا الفلسطينيين ان كسب تأييد اللبنانيين الدائم الشجاع لقضيتهم وبلوغ التضامن الجرئ معهم يتطلبان مسلكا شخصيا وجماعيا واعلاميا قادرا على تحقيق هذه النتائج.

ولا بد من مقابلة اعلام العدو المتفشي في اوساطنا ومقابلة عقيدته ولا اخلاقيته بمسلك مناقبي وانضباط تنظيمي وتعبئة اعلامية من ارفع المستويات.

نجاح الشعب الفلسطيني في لبنان سوف يعطي المثل على مقدرته على النجاح في خارج لبنان.

الفرصة المعطاة للفلسطينيين في لبنان من قبل الشعب اللبناني يجب ألا تفوت.

ولنا علم اليقين بان اخواننا الفلسطينيون قادرون على اجتياز الامتحان بنجاح وعلى رفع التحدي بتوفيق.

ويدنا في يدكم كما كانت دائما بالاخلاص نفسه والقناعة نفسها.

ترى هل نترك العدو قادرا على تخريب علاقاتنا ونحن معا في ارض واحدة وقضيتنا واحدة ومصيرنا واحد.

علاقات الدول العربية والعدوان الاسرائيلي

نشعر جميعا ان البلدان العربية تمر في مرحلة تشتت وبلبلة امام المعاضل الوطنية التي تجابهها من جراء العدوان الاسرائيلي إلا ان هذا الوضع لا بد من تخطيه ومعالجته على اساس عقلاني جريء وموضوعي بحيث نضع الخطة العربية المشتركة التي تؤدي من خلال تنفيذها المتسلسل إلى قلب ميزان القوى لمصلحتنا ضد العدو .

قد يبدو هذا الكلام من بنات الخيال أو التمني البعيد المنال ولكن صعوبة تحقيق ما ندعو إليه يجب ان يدفع بنا لا إلى اغفال الدعوة إليه والتمييع في تحقيقه بل إلى التأكيد عليه والتكرار والالحاح والاصرار.

فأكبر نصر يحققه عدونا وان يستبد بنا اليأس وان نصرف النظر عن طاقاتنا في التجديد واليقظة والبناء وهذا ما لا يجوز ان نحققه لعدونا.

وبوسع لبنان على ضيق امكانياته ان يكون احد ال ؟ الجادين في توعية الوجدان العربي والمساهمين في بناء الطاقة اللازمة.

لا شك ان هنالك مسؤوليات تقع على عاتق بلدان عربية اخرى اضخم من التي تترتب على عاتقنا من حيث الحجم ولكنها ليست اضخم من حيث الادراك والوعي والتحريك.

وهذا يقودنا الكلام إلى ذكر المؤسسات العربية المشتركة ابتداء من جامعة الدول العربية ومرورا بمعاهدة الدفاع المشترك وبالمؤسسات الثقافية والعلمية المشتركة الاخرى.

علينا ان نعيد النظر بها جميعا لنحولها إلى اطر من التعامل والتعاون العربي المثمر بالإضافة إلى ما يمكن ان ينشأ بجانبها من مؤسسات اخرى، نقول ذلك لأن هنالك طاقات عربية بشرية ومادية تؤهلنا لاوضاع افضل لا بد من ان نباشر في اقرب وقت من الافادة منها على احسن وجه.

وبوسع لبنان- وعليه - ان يلعب دورا طليعيا في تحريك الاوضاع العربية.

العلاقات الدولية

لقد كشفت لنا الاحداث الاخيرة عن حقائق اساسية اهمها:

١- ان الصداقات الدولية ليست سوى عنصر متمم لقوانا الذاتية ونخطئ كثيرا عندما نتصور بان الصداقات الدولية يمكن ان تحل محل مسؤولياتنا الذاتية وقد اشرت إلى ذلك بالتفصيل في مطلع حديثي.

٢- ان تعاملنا مع الدول يجب ان يبنى على موقف هذه الدول من قضايانا الأساسية فلا نخدع بالتعهدات الكاذبة ولا نبني سياستنا على معطيات غير واقعية.

٣- مع اعترافنا بتخاذل منظمة الأمم المتحدة تجاه كل القضايا الأساسية التي تواجه العالم ومنها قضيتنا فلا بد من العمل بجميع الطرق على تدعيم البيئة العالمية لجعلها اكثر فعالية في اقرار مبادئ العدالة والتعاون الدولي والسلم الحقيقي ومن الممكن ان تلعب الدول الوسطى والصغرة دورا فاعلا في الحد من تلاعب بعض الدول الكبرى في مصير ومقررات الهيئة العالمية وان عدد الدول العربية يؤهلها لأن تلعب دورا رياديا في هذا المجال، وبالوقت نفسه بوسعنا ان نستفيد من هذا المنبر العالمي اكثر مما فعلنا حتى الآن.

٤- ان مصلحتنا العربية العليا تفرض علينا بكل موضوعية ان نحافظ على صداقتنا مع الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية بوجه عام ولا يجوز ان يؤدي تحركنا السياسي ايا كانت ترقباته أو دقة ظروفه إلى اهمال مكاسب هذه الصداقة أو التفريط بها.

كما علينا ان نتطلع باهتمام تام إلى ولادة النزعة الاوروبية المستقلة وان نفيد منها ونخطط على جعلها اقرب من الموقف المعتدل بالنسبة لقضايانا وليست بذور الاستقلالية الفرنسية سوى دليل على هذا الاتجاه الاوروبي الجديد.

وكذلك بالنسبة لليابان . انها حقل بكر لعلاقات ايجابية مفيدة.

٥- مع علمنا الاكيد ان التحالف بين ادارة الولايات المتحدة واسرائيل يجعل مستبعدا في الامد المنظور توقع أي تغيير لمصلحتنا في السياسة الأميركية إلا انه ينبغي علينا تشجيع الخلايا التي تنشأ هنا وهناك في الاوساط الشعبية الأميركية والتي تظهر تفهما متزايدا لقضايانا ولنا في الجامعات واوساط الشباب وفي تحرك المغتربين اللبنانيين والعرب اكثر من امل في هذا المضمار.

٦- ومن جهة اخرى لا بد من ان ندخل في حساب معركتنا ضد العدو تنوير الرأي العام اليهودي ضمن الاراضي المحتلة وخارجها حول حقيقة طبيعة الصهيونية العنصرية وحول بقاء الشعب الفلسطيني كصاحب حق في الارض التي يحتلونها وان المغامرة العسكرية التي ما زالوا يخوضونها منذ ١٩٤٨ لن تتحول ابدا إلا إلى مزيد من النزاع ولن تحقق لهم الحلم الوهمي وان انشاء مجتمع علماني ديموقراطي في فلسطين هو الصيغة الحقيقية الوحيدة التي تحقق السلام في المنطقة، وان هذا لا يمكن ان يحصل إلا من خلال ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره ممارسة كاملة.

وثيقة رقم (٨١)

منشور لـ " جبهة الطلاب الديموقراطيين ولجان الطلاب الثوريين " بتاريخ ١٤ كانون الأول ١٩٧٣، تناول التحركات ضد زيارة كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية إلى لبنان [1]

لنتحرك بقوة ضد " زيارة " مندوب الامبريالية

لا تشكل جولات كيسنجر في المنطقة العربية سوى خطوة متقدمة على صعيد تنفيذ مؤامرة الحل السلمي الاستسلامي . ويبدو ان " طبخة " الحل السلمي اصبحت جاهزة ، فالدول الكبرى والانظمة العربية جميعها موافق على اهم بنود الحل الاستسلامي ، والنقاشات التي تتداول اليوم تتعلق فقط بالاجراءات العملية المفروض اتخاذها عند تنفيذ المخطط الرجعي .

ويأتي مؤتمر " السلام " الذي سيعقد الاسبوع القادم في جنيف كنتيجة مباشرة للمفاوضات التي تجري اليوم في المنطقة ، فهذا المؤتمر الذي يشكل مفاوضات مباشرة مع العدو في سبيل تطبيق قرارات مجلس الامن سيكرس بالدرجة الاولى اعتراف الانظمة العربية (بما فيها الاطراف المشاركة في المؤتمر) بالكيان الصهيوني وتصفية القضية الفلسطينية وبالتالي ليس هذا المؤتمر الاستسلامي الا وسيلة مكشوفة لتمرير الحل السلمي على الجماهير العربية .

[illegible] الحل المطروح [illegible] تحت اشراف كافة الدول الكبرى [illegible] الولايات المتحدة [illegible] المبادر) وبموافقة اسرائيل والانظمة العربية ، ندعو الحركة الطلابية الى الوقوف بجرأة ضد الحل السلمي مهما كانت الصيغة المقدم بها ، [illegible] مشروع " الدولة الفلسطينية " التي [illegible] عليه بعض الاطراف حتى ضمن [illegible] المقاومة الفلسطينية ، [illegible] الدويلة لن تنشأ سوى بموافقة اسرائيل والانظمة العربية ، وضمن شروط محددة يتلخص اهمها بالاعتراف العملي بحدود آمنة لاسرائيل ، وهي بالتالي لن تكون اطلاقا خطوة على طريق تحرير فلسطين بل خيانة مكشوفة لقضية الشعب الفلسطيني والشعب العربي باجمعه .

ان الحركة الطلابية المعادية للامبريالية والصهيونية والرجعية ، وهي جزء [illegible] من الحركة الجماهيرية ، مسؤولة [illegible] عن [illegible] هذا المخطط الرجعي [illegible] ، والتأخر في هذا المجال لن يفيد سوى الانظمة البرجوازية التي تخشى [illegible] [illegible] الحركة الجماهيرية كونه [illegible] عملي لحالتها .

ان [illegible] الوحيدة للمشروع [illegible] لن [illegible] الا من قبل الحركة الجماهيرية ، [illegible] كل طاقاتنا في التحرك ضد اي خطوة تسير باتجاه تطبيق الحل السلمي [illegible] .

- [illegible] كيسنجر ، سفير " السلام الاميركي " ، هذا المندوب للامبريالية العالمية في المنطقة العربية كما يستحق !

- [illegible] في كافة التحركات التي ستتم هذا الاسبوع ضد مجيء كيسنجر [illegible] الطلابي والشعبي ، من اضراب وتظاهر !

- لا للحلول السلمية الاستسلامية بكافة صيغها !

- [illegible] حرب التحرير الشعبية الكفيلة وحدها بالدحر الفعلي للامبريالية والصهيونية والانظمة البرجوازية العربية !

- [illegible] القوى الثورية الرافضة الحل السلمي لتقوية ضرباتها ضد الحل السلمي وادواته !

جبهة الطلاب الديموقراطيين — لجان الطلاب الثوريين

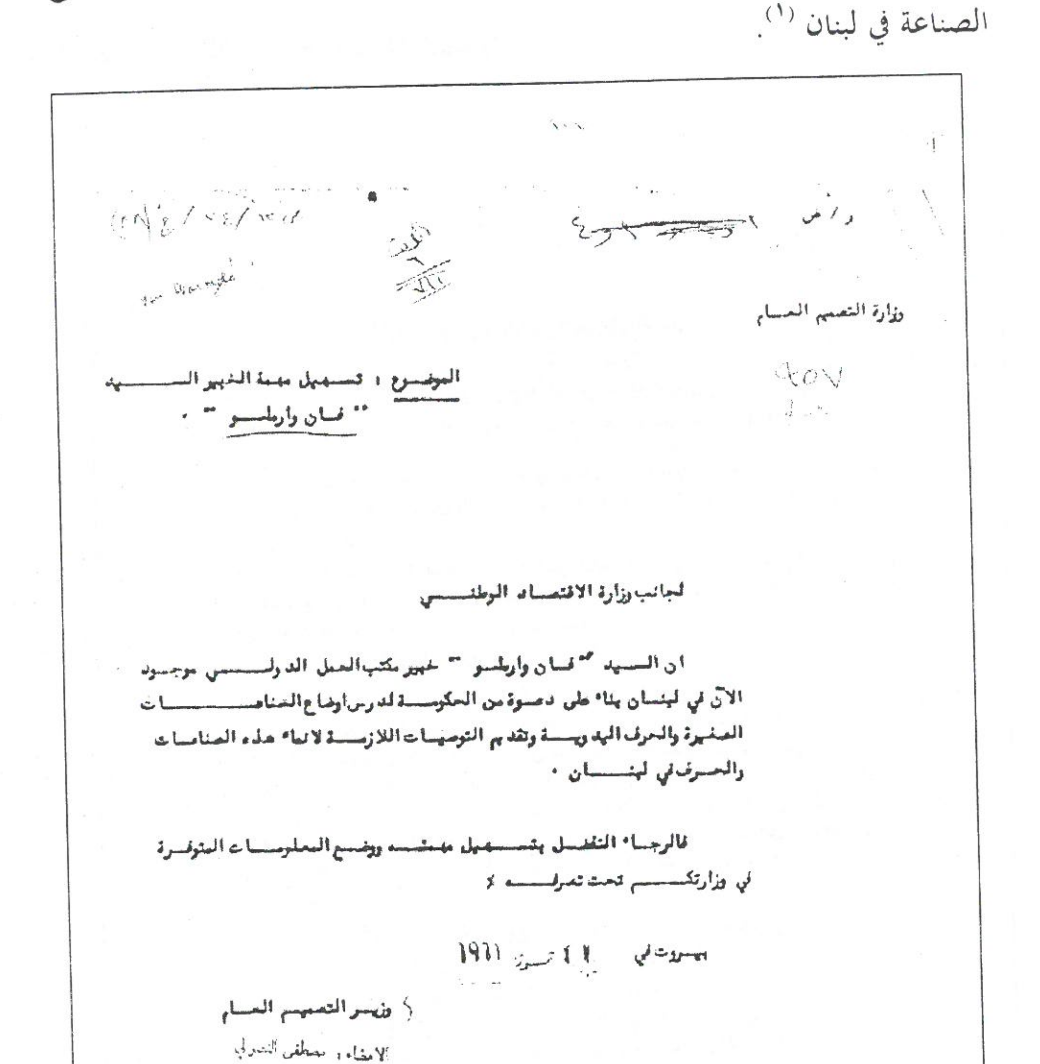
١٤/١٢/٧٣

---

[1] - نقلاً عن أرشيف الجامعة الأميركية في بيروت ، مكتبة يافث . Tag 111032

وثيقة رقم (٨٢)

كتاب موجه من وزارة التصميم إلى وزارة الاقتصاد بتاريخ ١١ تموز ١٩٦١ لتسهيل مهمة خبير مكتب العمل الدولي السيد " فان وارملو " لدرس أوضاع الصناعة في لبنان [1].



وزارة التصميم العام

الموضوع : تسهيل مهمة الخبير السيد " فان وارملو " .

لجانب وزارة الاقتصاد الوطني

ان السيد " فان وارملو " خبير مكتب العمل الدولي موجود الآن في لبنان بناء على دعوة من الحكومة لدرس اوضاع الصناعات الصغيرة والحرف اليدوية وتقديم التوصيات اللازمة لانماء هذه الصناعات والحرف في لبنان .

فالرجاء التفضل بتسهيل مهمته ووضع المعلومات المتوفرة في وزارتكم تحت تصرفه ./

بيروت في ١١ تموز ١٩٦١

/ وزير التصميم العام

الامضاء : مصطفى [illegible]

---

[1] - نقلاً عن أرشيف مؤسسة المحفوظات الوطنية في بيروت . ملف رقم ٧١١ / ٦ .

وثيقة رقم (٨٣)

مذكرة الخبير " فان وارملو" المستشار الصناعي لدى مكتب العمل الدولي ، إلى وزارة التصميم العام في تموز ١٩٦١ ، تضمنت مشاكل الصناعات الصغيرة والحرف في لبنان والخطط الواجب تبنيها لتنميتها [1]

وزارة التصميم العام

مذكرة الخبير "فان وارملو" المستشار الصناعي لدى مكتب العمل الدولي

عن

تنمية الخدمات للصناعات الصغيرة والحرف في لبنان

ملاحظة : "يقصد بالصناعات الصغيرة ، الصناعات التي تشغل ٢٥ عاملا او اقل " .

الموجز : يقترح الخبير انشاء معهد مهني مستقل نصف حكومي ، "معهد الخدمات لتنمية الصناعات الصغيرة والحرف " هدفه اعطاء الارشادات والخدمات العملية للصناعات الصغيره والحرف في لبنان .

ولتحقيق هذا الهدف يقترح الخبير مساهمة الصندوق الخاص للامم المتحدة في تمويل المشروع ، فيدفع في ٥ سنوات مبلغا قدره ٦٢٠،٠٠٠ دولار (خبراء ومنح وتجهيز) وتدفع الحكومة اللبنانية ٧٢٠،٠٠٠ دولارا اي بنسبة ٥٥ ٪ فيكون تكاليف المشروع ١،٣٤٠،٠٠٠ دولار .

فكرة عامة : يدرس الخبير وضع الصناعات الصغيرة في لبنان بالنسبة الى باقي الصناعات فيقول ان الاحصاءات تدل على ان الصناعات الصغيرة تشغل القسم الاكبر من العمال المشتغلين في الحقل الصناعي اذ انها تشغل ثلثي من مجموع العمال الصناعيين الذي يبلغ عددهم ٦٠،٠٠٠ . ثم يتكلم عن الحرف فيقول انه خلافا لكثير من البلدان المتقدمة تحتل الصناعات البيتية والحرف مركزا صغيرا في لبنان اذ انها تشغل ٢٠ ألف عامل فقط اي ثلث القوة العاملة في الصناعة . وانتاج هذه الحرف ضعيف جدا يعادل ثلث الانتاج الممكن في الصناعات الجيدة .

مشاكل الصناعات الصغيرة في لبنان : ان اهم مشاكل الصناعة في لبنان الى جانب التقدم الكبير في المواد الاولية ونقص المساعدة الحكومية للصناعة هي :

١ ــ عدم وجود المهنيين المدربين تدريبا كافيا
٢ ــ نقص في معرفة حاجيات الاسواق الداخلية والخارجية
٣ ــ نقص في التجهيز الفني الحديث والذي يؤدي الى ضعف في الانتاج

.../...

[1] - نقلاً عن أرشيف مؤسسة المحفوظات الوطنية في بيروت . ملف رقم ٧١١ / ٦

ـ ٢ ـ

اما اهم مشاكل الصناعات اليدوية والحرفية فأهمها :

ـ ارتفاع مستوى اجور الطبقة التي تقوم بهذه الصناعه بالنسبة الى سائر البلاد المجاورة مما يجعل انتاجك اغلى ثمنا

ـ ازدياد حركة البناء التي جلبت اليد العاملة من القرى الى المدينة

ـ انصراف اليد العاملة الفتية في لبنان عن المهن الحرفية .

مساعدة الحكومة للصناعة : تنحصر مساعدة الحكومة في :

ـ عدم اخضاع المواد الاولية للرسوم الجمركية

ـ حماية الصناعة المحلية باخضاع الصناعة الاجنبيه لرسوم تتراوح بين ٨ و ٢٥ ٪

ـ نظام الاجازة المسبقة التي يخضع لها استيراد الآلات الصناعية

ـ انشاء مصنع لتسليف الصناعي ١٩٥٢

ـ انشاء المعهد الصناعي

ـ اعفاء الشركات الصناعية التي يتعدى رأسمالها المليون ليرة والتي تشغل عمالا يبلغ قيمة اجورهم ١٠٠،٠٠٠ ل.ل. او اكثر

ـ انشاء معهد صناعي الصنائع

ويعلق الخبير قائلا ان اكثر هذه الاجراءات تساعد تطور الصناعة الكبيرة دون الصغيرة منها .

المساعدة المرجوة من الحكومة للصناعات الصغيره :

ـ تدريب الفنيين والعمال في حقول الصناعة

ـ تدريب الصناعيين الصغار على ادارة المشاريع الصناعية

ـ انشاء مصلحة للارشاد التركيبي الصناعي

ـ تنمية الابحاث الصناعيـــة

ـ تنمية وتسهيل القروض الصناعية

معهد الخدمات الصناعيـــة :

ويكون ذلك بانشاء "معهد الخدمات لتنمية الصناعات الصغيره والحرف في لبنان"

.../...

\- ٣ -

معهد مستقل نصف حكومي تموله الحكومة ويرمي الى :

- تعداد وحصر انواع الصناعات الوطنية التي يمكن وتحسين انتاجها
- ارشاد صغار الصناعيين والعمال الصناعيين على الاعمال الصناعية والاعمال التقنية التي من شأنها تحسين الانتاج الخ ...

تكاليف الحكومة) لمدة خمسة سنوات ٣ ، ٢ مليون ل. ل. الخ ...
ومساعدة الصندوق الخاص) " " " ٦٢٠،٠٠٠ دولار اي ما يعادل ١،٨٦٠،٠٠٠ ل. ل.
) انظر التفاصيل في نسخة المذكرة

وثيقة رقم (٨٤)

كتاب موجه من وزارة التصميم إلى وزارة الاقتصاد والسياحة بتاريخ ٧ آب ١٩٦١ حول المذكرة التي وضعها الخبير الدولي " فان وارملو " حول موضوع الصناعات الصغيرة والحرف [1]

ر / ص

وزارة التصميم العام

الموضوع : الصناعات الصغيرة والحرف .

لجانب وزارة الاقتصاد الوطني والسياحه

نرسل لكم ، ربطا ، نسختين من المذكرة التي وضعها السيد " فان وارملو " المستشار الصناعي لدى مكتب العمل الدولي ، والذى استقدمته الحكومة اللبنانية ، عن موضوع تنمية الخدمات للصناعات الصغيرة والحرف في لبنان مع الاشارة الى ان المذكرة تعتبر كأساس للبحث . راجيا بعد الاطلاع على ما ورد فيها موافاتنا بملاحظاتكم في المقترحات والتوصيات التي تضمنتها وذلك قبل ٢٥ آب ١٩٦١ .

بيروت في ٧ آب ١٩٦١

وزير التصميم العام

الامضاء : مصطفى [illegible]

---

[1] - نقلاً عن أرشيف مؤسسة المحفوظات الوطنية في بيروت . ملف رقم ٧١١ / ٦

وثيقة رقم (٨٥)

كتاب موجه من مدير التعليم المهني والتقني إلى وزارة التصميم بتاريخ ١٩ آب ١٩٦١ للصناعات الصغيرة والحرف في لبنان [1]

الجمهورية اللبنانية

وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة
مديرية التعليم المهني والتقني

٥٨١٨

ا ٠ ق

الموضوع : الصناعات الصغيرة والحرف

المستند : كتابكم رقم ٩٩٠ تاريخ ٧/ ٨/ ١٩٦١

وزارة التصميم العام
تاريخ الدخول ٢١/ ٨/ ٩٦١
الرقم ٢٢/ ١١

٥٨٨

لجانب وزارة التصميم العام

جوابا عن كتابكم رقم ٩٩٠ بتاريخ ٧/ ٩/ ١٩٦١
اطلعت هذه المديرية على المذكرة التي وضعها السيد فان وارملو المستشار الصناعي لدى مكتب العمل الدولي بخصوص تنمية الخدمات للصناعات الصغيرة والحرف في لبنان ٠
يسرنا ان نقدم لكم فيما يلي ملاحظاتنا حول هذا الموضوع ٠

اولا : تضمنت الفقرة الخاصة بالصناعات اليدوية (صفحة ٢ فقرة ٧) من التقرير :
" خلافا مع كثير من البلدان المتقدمة ، فان الصناعات اليدوية في لبنان تحتل مركزا صغيرا فقط في مجال الصناعة اللبنانية ٠ وكما هو مذكور سابقا ، فان ثلث القوة العاملة في الصناعة او حوالي ٢٠٠٠٠ شخص ، يعملون في الصناعات اليدوية ٠ ان الانتاج في هذه الصناعات ضعيف ، والاحصاءات التي امكن الحصول عليها تظهر ان قدرة الانتاج للعامل في الصناعات الجيدة تعادل بثلاث مرات قدرة انتاج العامل في الصناعات اليدوية "
من هذه الملاحظات تبين لنا اهمية الدور الذي يمكن ان تقوم به المدارس المهنية في تدريب العمال اليدويين تدريبا صحيحا ورفع مستوى انتاجهم ٠

ثانيا : تبين من تقرير المستشار الصناعي بان عدد العمال في لبنان سيكون في سنة ١٩٧٥ بحدود ١٠٠٠٠٠ عامل بدلا من ٥٤٠٠٠ عامل متدرب في سنة ١٩٥٧ ، وان حصة الصناعات من الدخل القومي سترتفع من ٢٢٥ مليون ليرة في سنة ١٩٦١ الى حوالي ٦٢٥ مليون ليرة في سنة ١٩٧٥ ، الامر الذي يؤكد لنا ايضا اهمية الدور الذي يمكن ان تؤديه المدارس المهنية والصناعية لاعداد هذا الجيش من المهنيين والصناعيين المتدربين

---

[1] - نقلاً عن أرشيف مؤسسة المحفوظات الوطنية في بيروت . ملف رقم ٧١١/ ٦ .

الجمهورية اللبنانية

— ٢ —

ثالثا : ان اهم المشاكل التي تعترض الصناعات الصغيرة في لبنان تنحصر حسب رأي المستشار الصناعي ، في عدم وجود المهنيين المدربين تدريبا علميا صحيحا وفي كون رؤساء الورش والمصانع غير مكملي التعليم المهني ايضا ٠

رابعا : من اهم الخدمات المطلوبة لتطوير الصناعات الصغيرة في لبنان ، كما هي مذكورة في تقرير المستشار الصناعي هي : (صفحة ٦ البند ١٤ فقرة آ و ب)
أ ـ تدريب العمال تدريبا كافيا بكل ما يتعلق بالصناعات الصغيرة
ب ـ تدريب رؤساء المصانع والمديرين بكل ما يتعلق بادارة مصانعهم ومعرفتهم معرفة صحيحة بكل ما تتطلبه هذه المصانع من مؤهلات فنية صحيحة ٠

خامسا : يقترح المستشار الصناعي انشاء هيئة شبه حكومية تأخذ على عاتقها دراسة الامكانيات الايلة الى تحسين وضع الصناعات الصغيرة ومن اعمالها على سبيل المثال :
١ ـ الكشف على تطلبات الاسواق وحاجاتها من الصناعات الصغيرة المفيدة
٢ ـ القيام بخدمات استشارية فنية للمصانع الصغيرة بما يتعلق بتحسين الانتاج
٣ ـ توسيع هذه الخدمات لكي تشمل المناطق البعيدة من لبنان وانشاء مراكز ثانوية لهذه الهيئة في طرابلس وصيدا وزحله

ان الملاحظات المذكورة توضح لنا العلاقة القوية بين ما يقترحه المستشار الصناعي لتقوية الصناعات الصغيرة والدور الذي يمكن ان تقوم في هذا الشأن ، المدارس الصناعية والمهنية ، وبشكل عام ، مديرية التعليم المهني والتقني

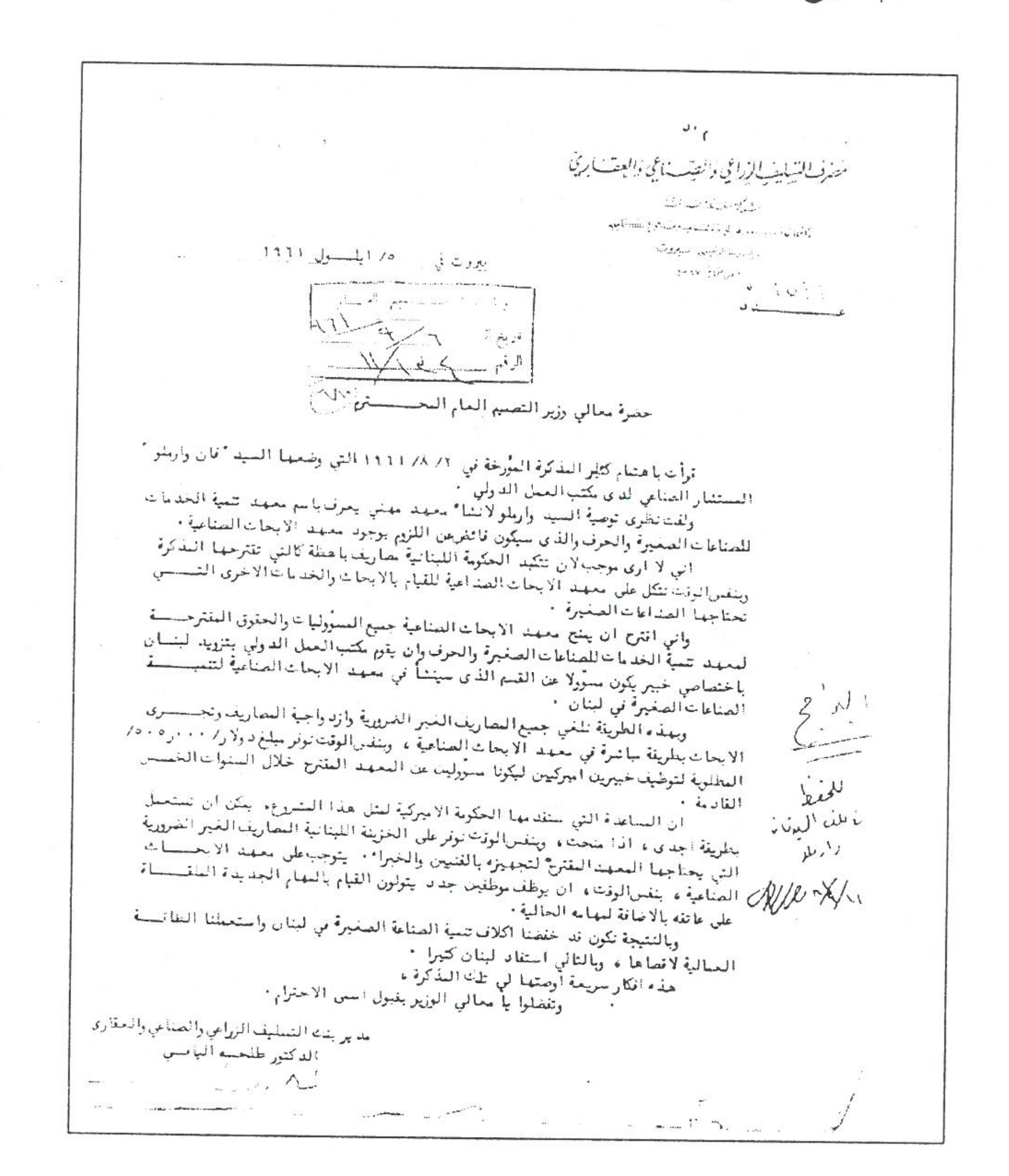
ان هذه المديرية تؤيد مقترحات السيد فان وارملو بانشاء " مؤسسة الخدمات للصناعات الصغيرة والصناعات اليدوية " وحتى يتم تأسيس هذه المؤسسة فاننا نقترح ان تقوم جميع الادارات التابعة الى المدارس الصناعية والمهنية في بيروت والمحافظات بتأمين الارتباط المباشر بين مختلف فروع الصناعات الصغيرة واليدوية وارشاد هذه المصانع بكل ما قد تتطلبه من خدمات فنية او استشارية كما هو ملحوظ بتقرير الخبير الصناعي

ونلفت النظر في الوقت نفسه الى ضرورة الاهتمام بتطوير مديرية التعليم المهني والتقني لكي تتمكن من اعداد الصناعيين والمهنيين اللازمين لتطوير الصناعات الصغيرة في لبنان ×

بيروت في ١٩ آب ١٩٦١
مدير التعليم المهني والتقني
جان عقل

وثيقة رقم (٨٦)

كتاب موجه من مدير " بنك التسليف الزراعي والصناعي والعقاري " إلى وزير التصميم بتاريخ ٥ أيلول ١٩٦١ حول مذكرة " فان وارملو " [1]



مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري

بيروت في ٥/ أيلول ١٩٦١

حضرة معالي وزير التصميم العام المحترم

قرأت باهتمام كبير المذكرة المؤرخة في ٢/ ٨/ ١٩٦١ التي وضعها السيد "فان وارملو" المستشار الصناعي لدى مكتب العمل الدولي .

ولفت نظري توصية السيد وارملو لانشاء معهد مهني يعرف باسم معهد تنمية الخدمات للصناعات الصغيرة والحرف والذي سيكون فائضاً عن اللزوم بوجود معهد الابحاث الصناعية .

اني لا ارى موجباً لان تتكبد الحكومة اللبنانية مصاريف باهظة كالتي تقترحها المذكرة وبنفس الوقت تتكل على معهد الابحاث الصناعية للقيام بالابحاث والخدمات الاخرى التي تحتاجها الصناعات الصغيرة .

واني اقترح ان يمنح معهد الابحاث الصناعية جميع المسؤوليات والحقوق المقترحة لمعهد تنمية الخدمات للصناعات الصغيرة والحرف وان يقوم مكتب العمل الدولي بتزويد لبنان باختصاصي خبير يكون مسؤولاً عن القسم الذي سينشأ في معهد الابحاث الصناعية لتنمية الصناعات الصغيرة في لبنان .

وبهذه الطريقة نلغي جميع المصاريف الغير الضرورية وازدواجية المصاريف ونجري الابحاث بطريقة مباشرة في معهد الابحاث الصناعية ، وبنفس الوقت نوفر مبلغ دولار/ ٥٠٥,٠٠٠ المطلوبة لتوظيف خبيرين اميركيين ليكونا مسؤولين عن المعهد المقترح خلال السنوات الخمس القادمة .

ان المساعدة التي ستقدمها الحكومة الاميركية لمثل هذا المشروع يمكن ان تستعمل بطريقة اجدى ، اذا منحت ، وبنفس الوقت نوفر على الخزينة اللبنانية المصاريف الغير الضرورية التي يحتاجها المعهد المقترح لتجهيزه بالفنيين والخبراء . يتوجب على معهد الابحاث الصناعية ، بنفس الوقت ، ان يوظف موظفين جدد يتولون القيام بالمهام الجديدة الملقاة على عاتقه بالاضافة لمهامه الحالية .

وبالنتيجة نكون قد خفضنا اكلاف تنمية الصناعة الصغيرة في لبنان واستعملنا الطاقة العمالية لاقصاها ، وبالتالي استفاد لبنان كثيرا .

هذه افكار سريعة اوحتها لي تلك المذكرة ،

وتفضلوا يا معالي الوزير بقبول اسمى الاحترام .

مدير بنك التسليف الزراعي والصناعي والعقاري

الدكتور طنحسه الياس

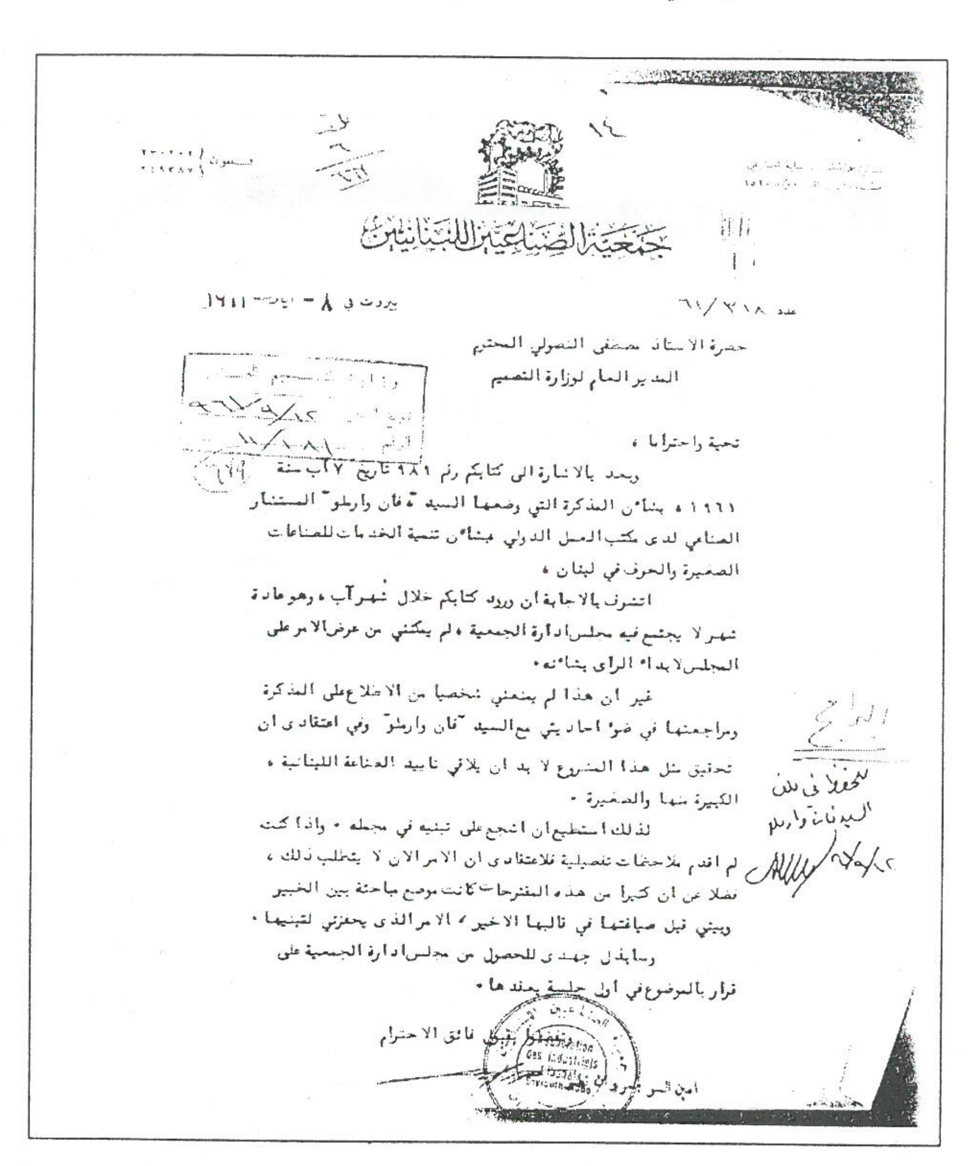
للحفظ

ـــــــــــ

[1] - نقلاً عن أرشيف مؤسسة المحفوظات الوطنية في بيروت . ملف رقم ٧١١ / ٦

وثيقة رقم (٨٧)

كتاب موجه من " جمعية الصناعيين اللبنانيين " إلى وزارة التصميم بتاريخ ٨ أيلول ١٩٦١ بشأن المذكرة التي وضعها " فان وارملو " [1]



جمعية الصناعيين اللبنانيين

عدد ٢١٨/ ٦١ بيروت في ٨ - ايلول ١٩٦١

حضرة الاستاذ مصطفى النصولي المحترم

المدير العام لوزارة التصميم

تحية واحتراما ،

وبعد بالاشارة الى كتابكم رقم ٩٨١ تاريخ ٧ آب سنة ١٩٦١ ، بشأن المذكرة التي وضعها السيد "فان وارملو" المستشار الصناعي لدى مكتب العمل الدولي بشأن تنمية الخدمات للصناعات الصغيرة والحرف في لبنان ،

اتشرف بالاجابة ان ورود كتابكم خلال شهر آب ، وهو عادة شهر لا يجتمع فيه مجلس ادارة الجمعية ، لم يمكنني من عرض الامر على المجلس لابداء الرأي بشأنه .

غير ان هذا لم يمنعني شخصيا من الاطلاع على المذكرة ومراجعتها في ضوء احاديثي مع السيد "فان وارملو" وفي اعتقادي ان تحقيق مثل هذا المشروع لا بد ان يلاقي تاييد الصناعة اللبنانية ، الكبيرة منها والصغيرة .

لذلك استطيع ان اشجع على تبنيه في مجمله . واذا كنت لم اقدم ملاحظات تفصيلية فلاعتقادي ان الامر الان لا يتطلب ذلك ، فضلا عن ان كثيرا من هذه المقترحات كانت موضع مباحثة بين الخبير وبيني قبل صياغتها في قالبها الاخير ، الامر الذي يحفزني لتبنيها .

وسابذل جهدي للحصول من مجلس ادارة الجمعية على قرار بالموضوع في اول جلسة يعقدها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

امين السر

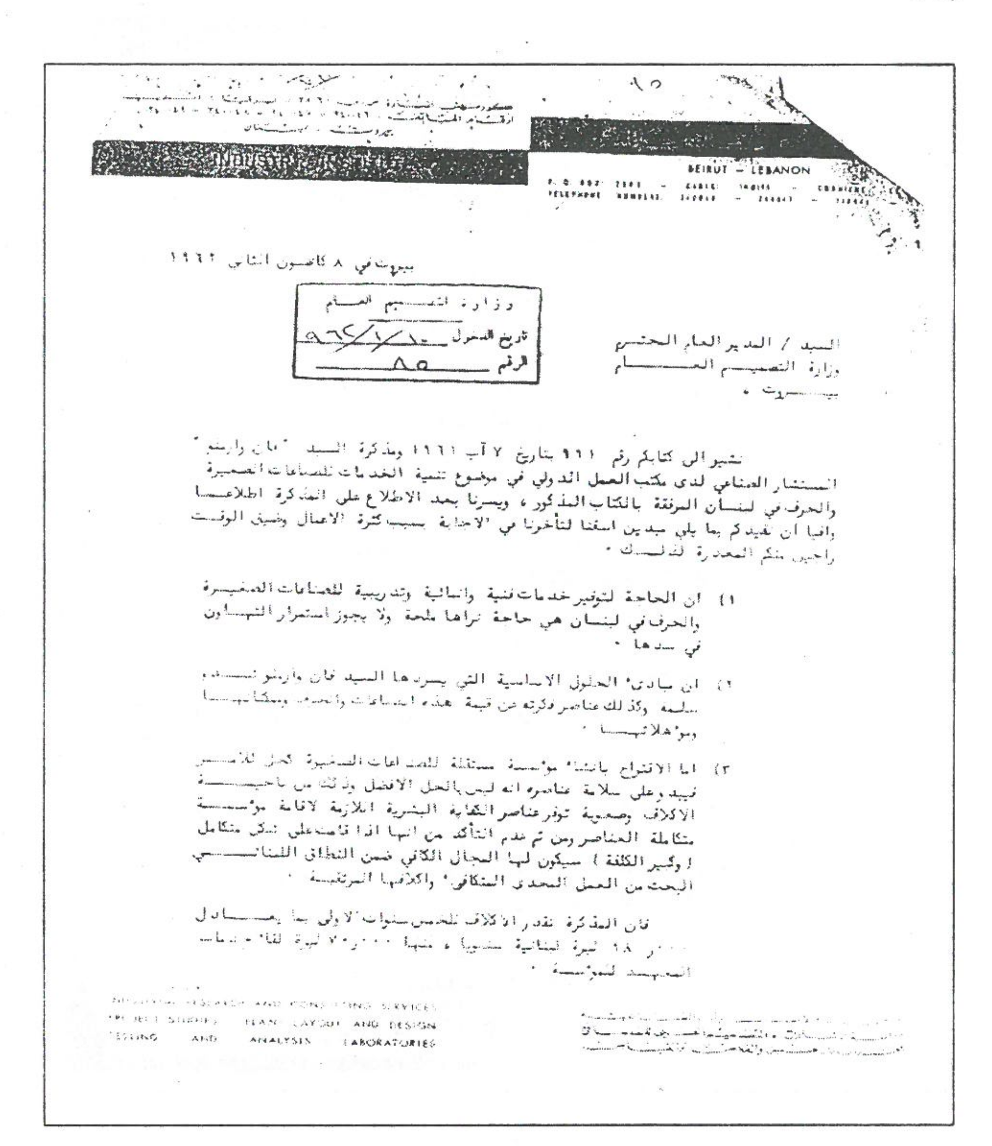
للحفظ في ملف السيد فان وارملو

ـــــــــــ

[1] - نقلاً عن أرشيف مؤسسة المحفوظات الوطنية في بيروت . ملق رقم ٧١١/ ٦ .

وثيقة رقم (٨٨)

كتاب موجه من مدير معهد البحوث الصناعية إلى وزارة التصميم بتاريخ ٨ كانون الثاني ١٩٦٢ بخصوص موضوع تنمية الخدمات للصناعات الصغيرة والحرف في لبنان [1]



BEIRUT – LEBANON

بيروت في ٨ كانون الثاني ١٩٦٢

وزارة التصميم العام
تاريخ الدخول ٩/١/٦٢
الرقم ٨٥

السيد / المدير العام المحترم
وزارة التصميم العام
بيروت .

نشير الى كتابكم رقم ٩٦١ بتاريخ ٧ آب ١٩٦١ ومذكرة السيد "فان وارمنو" المستشار الصناعي لدى مكتب العمل الدولي في موضوع تنمية الخدمات للصناعات الصغيرة والحرف في لبنان المرفقة بالكتاب المذكور ، ويسرنا بعد الاطلاع على المذكرة اطلاعا وافيا ان نفيدكم بما يلي مبدين اسفنا لتأخرنا في الاجابة بسبب كثرة الاعمال وضيق الوقت راجين منكم المعذرة لذلك .

١) ان الحاجة لتوفير خدمات فنية وانمائية وتدريبية للصناعات الصغيرة والحرف في لبنان هي حاجة نراها ملحة ولا يجوز استمرار التهاون في سدها .

٢) ان مبادئ الحلول الاساسية التي يسردها السيد فان وارمنو نستدعم سليمة وكذلك عناصر ذكرته عن قيمة هذه الصناعات والحرف وممكناتها ومؤهلاتها .

٣) اما الاقتراح بانشاء مؤسسة مستقلة للصناعات الصغيرة كحل للامر فنؤيد وعلى سلامة عناصره انه ليس بالحل الافضل وذلك من ناحية الاكلاف وصعوبة توفر عناصر الكفاية البشرية اللازمة لاقامة مؤسسة متكاملة العناصر ومن ثم عدم التأكد من انها اذا قامت على شكل متكامل (وكبير الكلفة) سيكون لها المجال الكافي ضمن النطاق اللبناني البحت من العمل المجدي المتكافئ واكلافها المرتفعة .

فان المذكرة تقدر الاكلاف للخمس سنوات الاولى بما يعادل ... ٩٨ ليرة لبنانية سنويا ، منها ... ٧٠ ليرة لقاء خدمات المعهد للمؤسسة .

INDUSTRIAL RESEARCH AND CONSULTING SERVICES
PROJECT STUDIES – PLANT LAYOUT AND DESIGN
TESTING AND ANALYSIS LABORATORIES

[1] – نقلاً عن أرشيف مؤسسة المحفوظات الوطنية في بيروت . ملف رقم ٧١١/ ٦ .

– ٢ –

٤) ان الاسباب الواردة في المذكرة في تبرير اقامة هذا المشروع مؤسسة مستقلة وليس برنامجا في معهد البحوث الصناعية لا نراها ، ما اختص منها بالمعهد ، وجيهة .

٥) ان اهم خدمات هذه المؤسسة هي الخدمات الفنية والتدريبية والمذكرة تنيط الاولى بمعهد البحوث الصناعية واما الثانية فيمكن اناطتها بمؤسسات التدريب المهني المؤسسة حديثا والتي تشكل اطارا وافيا لتقديمها .

لذلك ،

وحتى تقوم هذه الخدمات على وجه عملي مجد ضمن اكلاف معقولة نرى ان تقام كبرنامج للخدمات الفنية تموله بكامله الدولة والامم المتحدة في معهد البحوث الصناعية واما الشق التدريبي فيجرى في مؤسسات التدريب المهني الوطنية بناء على اتفاق بين هذه المؤسسات من جهة والحكومة والامم المتحدة من جهة ثانية .

ونحن على اتم الاستعداد للاجابة على اي سؤال قد ترون توجيهه الينا بهذا الشأن ، او التناقش معكم او مع من تريدون في هذا الموضوع لتوضيح وجهة نظرنا المقدمة اعلاه .

هذا وتفضلوا بقبول شكرنا ووافر الاحترام .

المدير
الدكتور منير [illegible]

وثيقة رقم (٨٩)

كتاب موجه من وزارة الاقتصاد الوطـــني إلى وزارة التصميم بتـــاريخ ٢٧ آذار ١٩٦٢ بشأن المشروع المتعلق بالمساعدة الفنية للصناعات والحرف المقدم من الخبير الدولي " فان وارملو "[1] .

الجمهورية اللبنانية
وزارة الاقتصاد الوطني
مصلحة الصناعة

رقم المحفوظات :
رقم الصادر : ٨٢٧/ص/٥
بيروت في ٢٧ آذار ١٩٦٢

لجانب وزارة التصميم العـــام

وزارة التصميم العام
تاريخ الورود ٢٩/٣/
الرقم ٤٢٩

الموضـــوع : الصناعات الصغيرة والحرف

بالاشارة الى كتابكم رقم ٩٩٤ تاريخ ٧ آب ١٩٦١ المتعلق بمشروع المساعـــدة الفنية للصناعات الصغيرة والحرف المقدم من قبل المستشار الفني لدى مكتب العمل الدولي انبئ حضرتكم انه بعد الاطلاع على الملف المرفق تبين ان الخبير السيد فان وارملو يـــرى ان الصناعات الصغيرة في لبنان تحتاج :

١ – الى مؤسسة تقدم لها الخدمات التالية :
أ – امدادها بفنيين مدربين في شؤون التنمية الصناعية والانتاج
ب – تدريب اصحاب المؤسسات الصناعية الصغيرة في الشؤون الادارية واساليـــب الاشراف ومباشرة العمل .
ج – تسهيل الاقتراض من المؤسسات المتخصصة وتقديم المشورة المالية والحسابية .

٢ – ان الاكلاف المقدرة وفقا لما جاء في المشروع المقدم من قبل السيد اورملو تبلـــغ ٢،٣٠٠،٠٠٠ ل.ل تساهم هيئة الامم – قسم المساعدة الفنية – بمبلـــغ ١،٣٠٠،٠٠٠ ل.ل من اصلها والحكومة اللبنانية بمبلغ ١،٠٠٠،٠٠٠ ل.ل وهذه المبالغ تصرف على مدى خمس سنوات .

٣ – ان المساعدات الفنية تعطى للمؤسسات الصناعية الصغيرة بالطرق التالية :
دروس، منشورات، تدريب في المعاهد التي ستنشأ في مختلف المناطـــق اللبنانية، مكتبات تحتوي على كافة المنشورات المتعلقة بالصناعات، منح تخصـــص في الخارج لاصحاب مؤسسات لادارة الصناعات الصغيرة، تجهيزات لمعاهد التدريب، مساعدة فنية مباشرة في المصانع والمشاغل بواسطة فنيين الخ ...
هذا موجز للاقتراح المقدم من الخبير الفني المذكور واليكم ملاحظات الوزارة .

./. يتبع ./.

---

[1] - نقلاً عن أرشيف مؤسسة المحفوظات الوطنية في بيروت . ملف رقم ٧١١/ ٦ .

الجمهورية اللبنانية

– ٢ –

ان ما ينبغي تحديده اولا هو مفهوم الصناعات الصغيرة والحرف القروية ومـــا يعنى بها بالفعل .

من المعروف ان التطور الصناعي الحديث يفرض الاقلاع عن فكرة الوحدة الانتاجيـــة الصغيرة والاستعاضة عنها بالعمل الكبير الذي يوفر شروطا للانتاج افضل من ناحيـــتي الجودة وسعر الكلفة ، الا ان الحرف الصغيرة لم تستنفد لان الانتاج الذي لا يزال بحـــاجة الى مهارة يدوية لا يمكن تنظيمه الا على اساس الحرفة والوحدة الانتاجية الصغيرة . ان لبنان بحاجة ماسة الى تنمية هذه الحرف بغية الاستعاضة عن نقص بالمواد الاولية بمهارة ابنائه وبغية تنمية الاقتصاد القروي بانشاء المشاغل وتنمية الحرف والصناعات الصغيرة [illegible] فمن اسس الوصول الى هذه الغاية يقتضي العمل على :

١ – درس الامكانيات المتوفرة في لبنان لمعرفة الحرف التي يمكن ان تمون فيه ويمكن تأمين تصريف انتاجهـــا .

٢ – على ضوء هذه الدراسة يمكن وضع اسس المعهد المهني المقترح بغية تزويـــده بالخبراء الذي يحتاج اليهم لبنان فعـــلا .

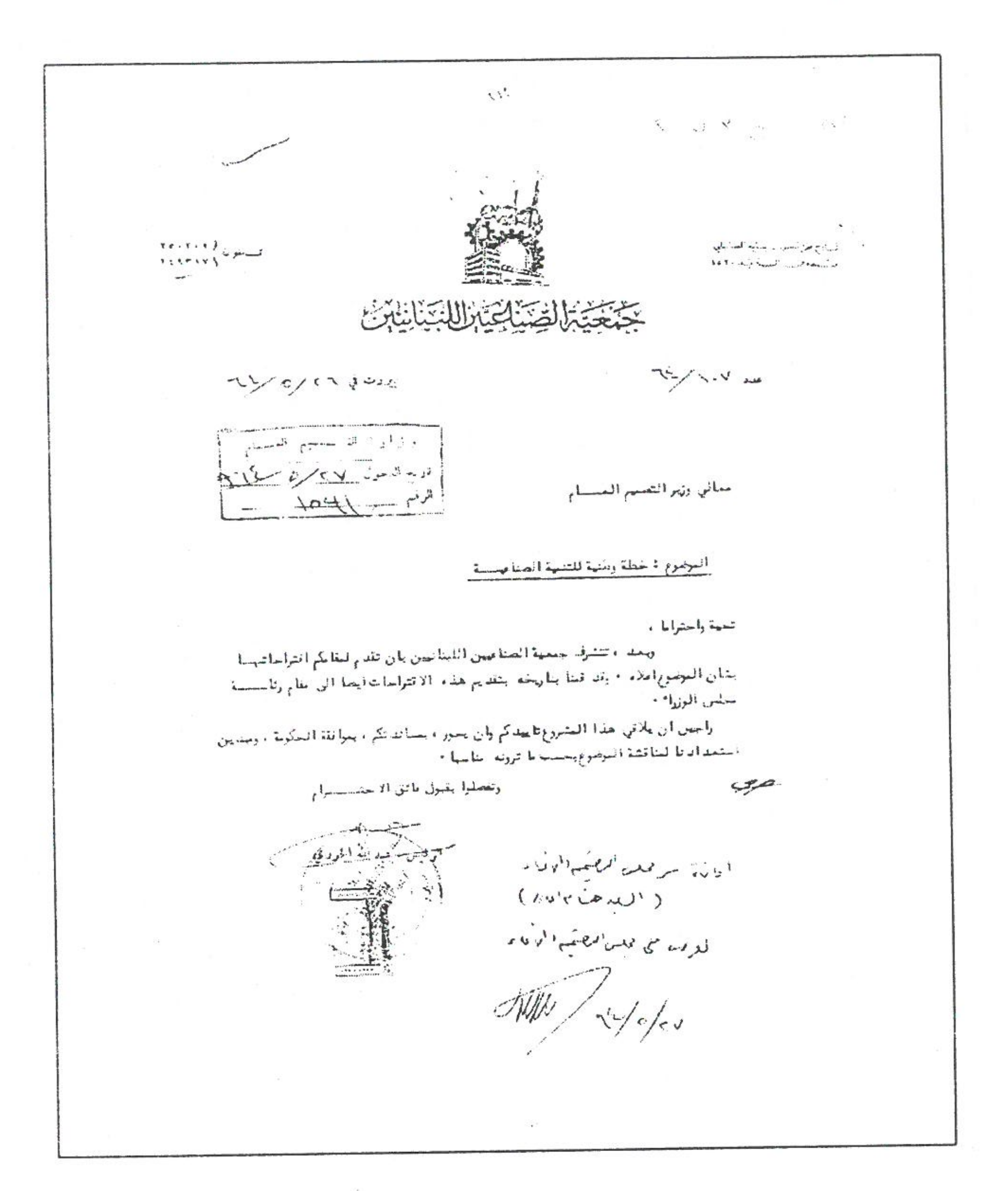
٣ – يقوم المعهد بتأمين المساعدة للحرف الموجودة عن طريق تحسين الجودة وتخفيض سعر الكلفة بوضع الاسس اللازمة لخلق الحرف غير الموجودة حاليا .

ان السلطات اللبنانية مهتمة جديا بالتعليم المهني ، وقد عمدت خلال السنـــة الحالية الى انشاء عدة معاهد مهنية في كل من المحافظات اللبنانية ، واني اعتقد بانـــه لو دمج المشروع موضوع البحث والمساعدة المقترحة مع البرنامج الموضوع للمعاهد المهنيـــة الرسمية لأتى بفوائد اهم واكبر ، ويمكن بالتالي توسيع الفروع المدروسة حاليا لتشمـــل آفاق اوسع ونشاطات متعددة ، كما يمكن تخصيص بعض الفنيين المقترح حضورهم الـــى لبنان اسداء المساعدة المباشرة في المصانع للاداريين فيها والعمال ./.

وزير الاقتصاد الوطني

وثيقة رقم (٩٠)

اقتراح مقدم من جمعية الصناعيين اللبنانيين لوزارة التصميم بتاريخ ٢٦ أيلو ١٩٦٤ بشأن خطة وطنية للتنمية الصناعية [١].



جمعية الصناعيين اللبنانيين

عدد ١٠٧/٦٤ — بيروت في ٢٦/٩/٦٤

وزارة التصميم العام — تاريخ الوصول ٢٧/٩/٦٤ — الرقم ١٥٤١

معالي وزير التصميم العام

الموضوع : خطة وطنية للتنمية الصناعية

تحية واحتراما ،

وبعد ، تتشرف جمعية الصناعيين اللبنانيين بان تقدم لمعاليكم اقتراحاتها بشأن الموضوع اعلاه . وقد قمنا بتاريخه بتقديم هذه الاقتراحات ايضا الى مقام رئاسة مجلس الوزراء .

راجين ان يلاقي هذا المشروع تأييدكم وان يحوز مساندتكم ، بموافقة الحكومة ، ومبدين استعدادنا لمناقشة الموضوع بحسب ما ترونه مناسبا .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

[١] - نقلاً عن أرشيف مؤسسة المحفوظات الوطنية في بيروت . ملف رقم ٢٥٣٥ .

وثيقة رقم (٩١)

إعلان من وزير الأشغال العامة والنقل بيار الجميل بتاريخ ٢٧ شباط ١٩٧٠ حول انشاء حوض جاف لتصليح السفن على الشاطئ اللبناني [١]

١١٢

إعــــــلان

تنوي السلطات اللبنانية انشاء حوض جاف لتصليح السفن على الشاطئ اللبناني يمكنه استيعاب سفن تصل حمولتها لغاية خمسين الف طن .

وهي ترغب ان تعهد ببناء واستثمار هذا المشروع الى المؤسسات المتخصصة بهذه الاعمال عن طريق امتياز يعطى لمدة خمسين سنة تقريبا .

يترك اختيار المكان المناسب على الشاطئ اللبناني الى تقدير هذه المؤسسات شرط ان يقع خارج شاطئ بيروت .

ان المؤسسات التي ترغب بالاشتراك في تنفيذ واستثمار هذا المشروع مدعوة لتقديم عروضها الى المديرية العامة للنقل قبل نهاية عام ١٩٧٠ .

والمديرية العامة للنقل – مصلحة النقل البري والبحري ، مستعدة لتسهيل مهمة اللجان المكلفة باجراء الدروس التمهيدية .

الشياح في ٢٧ شباط ١٩٧٠

وزير الاشغال العامة والنقل

بيار الجميل



[١] - نقلاً عن أرشيف مؤسسة المحفوظات الوطنية في بيروت ، ملف رقم ٢٥ .

وثيقة رقم (٩٢)

نص التقرير الذي رفعته غرفة التجارة والصناعة بطرابلس للمراجع المسؤولة بتاريخ ١٢ أيار ١٩٦١، تضمن الاجراءات الواجب اتخاذها بغية الاهتمام بمرفأ طرابلس[1]

١١٤

مذكرة اساسية تابعة للمجلة الفرعية رقم ٣ (لجنة التجارة)

نص التقرير الذي رفعته غرفة التجارة والصناعة بطرابلس للمراجع المسؤولة

لقد اصبح من الواجب المحتم الاهتمام بشؤون المرافىء اللبنانية والمناطق الحرة فيها بعد ان اشتدت منافسة المرافىء الاخرى المجاورة وظهرت نتائجها بوضوح . فلقد تحول قسم كبير من البضائع التي كانت ترد الى مرفأ طرابلس برسم العراق الى مرفأ الاسكندرونة بفضل التسهيلات التي تعطيها الحكومة التركية ، بينما يتعثر مرفأ طرابلس لفقدان التجهيزات والمعدات فيه وبسبب ان عمق احواضه لا يتجاوز الثمانية امتار مما يضطر البواخر ذات حمولة الثمانية او العشرة الاف طن ان ترسو خارج المرفأ لتفرغ قسما من حمولتها ومن ثم ترسو على ارصفته .

اما مرفأ اللاذقية المجاور لمرفأ طرابلس فقد اصبح مجهزا تجهيزا تاما سيما بعد ان انشئت فيه مؤخرا منطقة حرة ، وفيها التجهيزات التامة والمستودعات الكافية .

ان اتساع الاعمال وتطورها في المناطق المجاورة للبحر المتوسط سيما بعد انجاز المشاريع الكبرى في شمالي العراق والاقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة سوف يجعل هذين الاقليمين يوجهان تجارتهما في المستقبل الى المرافىء اللبنانية بصورة واضحة ، فعلينا ان نعد العدة لذلك ، ولهذه الاعتبارات نرى من الضروري اتخاذ الاجراءات التالية :

اولا : تجهيز مرفأ طرابلس بالمعدات اللازمة ليصبح صالحا للعمل ولكي يقوم بالخدمات المطلوبة منه على احسن وجه .

ثانيا : اقامة جهاز ادارى رئيسي فيه وهذا الجهاز مفقود رغم مباشرة الاستثمار فيه منذ اكثر من عام .

ثالثا : تعديل رسوم المرفأ ورسوم التخزين والتحميل الخ ... بغية تخفيضها بنسبة عادلة .

رابعا : دعوة شركة المنطقة الحرة بطرابلس للاسراع بانشاء مستودعات كافية في الارض المخصصة لها بجوار ارصفة المرفأ وفي اعداد التجهيزات اللازمة في مدة اقصاها سنة واحدة وذلك توفيرا للنفقات التي تلحق البضائع من وجود عنابرها حاليا بعيدة عن ارصفة المرفأ ووضع حد لشكوى التجار وعملاء الترانزيت من نقصان العنابر في مرفأ طرابلس مما يضطرهم احيانا لتحويل بضائعهم لمرافىء اخرى .

خامسا : الغاء رسم نقابة عرسلات المفروضة على جميع البضائع المستوردة الى مرفأ طرابلس وهي ضريبة غير قانونية لا يوجد لها مثيل في المرافىء اللبنانية الاخرى ويقتصر استيفاؤها على البضائع التي ترد عن طريق هذه النقابة فقط .

سادسا : منح جميع التسهيلات الممكنة للعراق في منطقتي بيروت وطرابلس الحرتين اما باستئجار مخازن المناطق او اقامة انشاءات خاصة فيها ، وهذا امر متيسر نظرا لاتساع اراضي منطقة طرابلس .

..../...

---

[1] - نقلاً عن أرشيف مؤسسة المحفوظات الوطنية في بيروت . ملف رقم ٢٧٥١ .

— ٢ —

سابعا : تسهيل اقامة مصانع داخل المناطق الحرة وتشجيعها عن طريق اعفائها من الضرائب المحلية للاعمال التصنيعية التي تجري داخل اسوارها وان لا تطبق قوانين الضرائب والرسوم الا على المنتوجات التي تدخل للبلاد من هذه المناطق للاستهلاك المحلي وهذا من شأنه تعزيز الصناعة في لبنان وتشغيل اليد العاملة .

ثامنا : جعل مرفأ طرابلس مرفأ متمما لمرفأ بيروت واعتباره حوضا من احواضه واعفاء البواخر من دفع رسوم المرافىء في طرابلس اذا دفعت الباخرة على مرفأ بيروت ودفعت هذه الرسوم فيه قبل اقلاعها لطرابلس وكذلك الامر للبواخر التي تمر على طرابلس قبل بيروت ، وتحويل قسم من البضائع الى مرفأ طرابلس الذي يشكو قلة العمل ، وعلى سبيل المثال ، ان يحول قسم من القمح الاميركي الذي تستورده الحكومة وتوزعه في المناطق اللبنانية الى مرفأ طرابلس ، وكذلك قسم من الاخشاب والحديد وسائر السلع التي تتطلب ساحات واسعة ولا تتحمل نفقات كثيرة .

تاسعا : اصلاح مطار القليعات وجعله صالحا لاستقبال الطائرات ، سيما وان النقل الجوي اخذ بالتوسع والازدياد المطرد وسوف يأتي يوم ليس بالبعيد يصبح لبنان بحاجة الى مطار ثان مهما جرى توسيع المطار الحالي .

عاشرا : اصبح من الواجب انجاز العمل بسرعة لتحقيق اوتوستراد بيروت – طرابلس بعد ان تقرر اقامة المعرض الدولي في هذه الاخيرة والمباشرة بتعبيده ابتداء من طرابلس بغية انجازه قبل افتتاح المعرض المذكور .

حادي عشر : الاهتمام بطرق طرابلس الداخلية سيما تلك الموصلة الى المطار والمرفأ ، وفي الوقت الحاضر لا يمكن الوصول الى المرفأ الا عن طريق البساتين الضيق .

واخيرا وضع مخطط لانسجام اعمال مرفأ طرابلس مع مرفأ بيروت حسب مقتضيات المصلحة العامة .

الامضاء

نجيب العلا

طرابلس في ٢ ايار سنة ١٩٦١

وثيقة رقم (٩٣)

بيان من الدكتور عبدالله بيسار إلى الرأي العام الطرابلسي بتاريخ ١٦ أيلول ١٩٦٦، تناول المطالب المحقة بقصد الاهتمام بمرفأ طرابلس [1]

١٨٥

بيان
الى الرأي العام الطرابلسي

بعد الاطلاع على تقرير اللجنة المكلفة من قبل مجلس الوزراء بدراسة أوضاع مرافيء لبنان، ذلك التقرير الذي اوصى فيه الخبراء بتوسيع مرفأ بيروت وانشاء حوضين آخرين (رابع وخامس) واغفال مرفأ طرابلس بشكل يقتصر على استقبال المواشي للمحجر البيطري، لا يستطيع المواطن ان يتذرع بالصبر بعد الآن، لان النوايا قد انكشفت، وبات واضحاً ان القائمين على شؤون مصلحة [طرابلس] واولياء الامر فيها، يحترمون حصر المنافع في منطقة معينة، وطبقة معينة، وشركة معينة، ويصرون على حرمان هذا البلد من موارد الرزق المشروعة، غير مكترثين بازدياد البطالة، وتفاقم الهجرة وتفشي الفقر والتشرد.

لذلك فان البيان الذي اذاعته معتمدية طرابلس للحزب التقدمي الاشتراكي حول هذا الموضوع قد جاء في اوانه ونحن نكرر معها المطالب التالية :

١ – اعتماد مرفأ طرابلس وتجهيزه بالآليات الفنية اللازمة .

٢ – تعميق المرفأ والعمل الدائم على صيانته .

٣ – تحويل السفن التي تحمل القمح والمواد الجافة الى مرفأ طرابلس .

٤ – تصدير جميع المنتجات المحلية من مرفأ طرابلس .

٥ – توحيد الرسوم في جميع المرافىء اللبنانية .

٦ – استرداد امتياز المنطقة الحرة وضمها لادارة المرفأ .

وفي هذه المناسبة نؤكد ان طرابلس التي صبرت على الحرمان كثيراً، لم تعد قادرة على ذلك، وهي بمختلف هيئاتها وفئاتها على استعداد كي تقف الموقف المناسب، الذي يعيد لها حقوقها وكرامتها، والشعب هو صاحب الحق والكلمة الاخيرة .

طرابلس في ١٦/٩/٩٦٦

الدكتور عبدالله بيسار

[1] – حصلت على نسخة أصلية من مخطوطات الدكتور عبدالله بيسار .

وثيقة رقم (٩٤)

بيان من قبل الهيئات الاقتصادية اللبنانية بتاريخ ١٩ تشرين الأول ١٩٦٦ حول أزمة السيولة المالية من جراء كارثة بنك " انترا " [1]

" عقدت الهيئات الاقتصادية اللبنانية : غرفة التجارة والصناعة في بيروت
وجمعية الصناعيين اللبنانيين
وجمعية المصارف
وجمعية تجار بيروت

قبل ظهر اليوم الاربعاء اجتماعا بحثت فيه ازمة السيولة المالية في ضوء التطورات والتدابير الاخيرة . وقد اصدر المجتمعون بيانا بنتيجة اجتماعهم شكروا فيه فخامة رئيس الجمهورية والحكومة على المقررات والتدابير المتخذة واعلنوا فيه ثقتهم بسلامة الاوضاع المالية والاقتصادية في لبنان ويقينهم الاكيد بأنه لا يوجد اى مبرر للقلق على الودائع في المصارف وتأكد لهم ان السيولة المالية ستكون متوفرة بصورة كافية اعتبارا من صباح غد الخميس . وقرر المجتمعون توجيه كتاب شكر الى فخامة رئيس الجمهورية والحكومة على العناية الخاصة والاهتمام الكبير اللذين اولتهما الدولة للازمة الطارئة طالبين ان تتخذ التدابير السريعة لتنفيذ مقررات مجلس الوزراء المتخذة يوم الاحد الماضي المتعلقة بالمحافظة على حقوق سائر المودعين والصغار منهم على الاخص . "

١٩/١٠/٦٦

[1] – نقلاً عن أرشيف الجامعة الأميركية في بيروت ، مكتبة يافث . Tag 30096

وثيقة رقم (٩٥)

قرارات ممثلي الهيئات الاقتصادية بتاريخ ٦ تشرين الثاني ١٩٦٦ بصدد الأزمة المصرفية التي مرت بها البلاد بعد كارثة بنك " انترا " [١]

ممثلو الهيئات الاقتصادية يطلبون الاسراع في انشاء مؤسسات مصرفية للتسليف الطويل والمتوسط

قبل ظهر امس، عقد ممثلو الهيئات الاقتصادية اجتماعا في مكتب جمعية مصارف لبنان حضره السادة: بيار اده رئيس جمعية مصارف لبنان، الشيخ بطرس الخوري رئيس جمعية الصناعيين، يوسف سالم رئيس جمعية تجار بيروت، فؤاد نجار رئيس اتحاد المزارعين، كمال جبر رئيس غرفة تجارة وصناعة بيروت، وجيه أبو ظهر رئيس غرفة تجارة وصناعة صيدا، نجيب المنلا رئيس غرفة تجارة وصناعة طرابلس، الفرد سكاف رئيس غرفة تجارة وصناعة زحلة، جمال القرحاني رئيس جمعية تجار طرابلس.

وعرض المجتمعون الاوضاع الاقتصادية في البلاد بوجه عام والتدابير التي اتخذتها الدولة بالتعاون مع الهيئات الاقتصادية بصدد الازمة المصرفية العابرة التي مرت بها البلاد.

وتركز البحث بصورة خاصة على الصعوبات التي تواجهها الصناعات في الحصول على القروض الطويلة والمتوسطة الاجل وكذلك المشاريع السياحية والمشاريع العقارية.

وجرى البحث ايضاً في موضوع اقدام المصارف على تخفيض معدل حسابات الحسم للتجار والصناعيين على حد سواء ومدى تأثير هذا التخفيض المفاجئ والكبير دفعة واحدة.

وتبين للمجتمعين انه لا يجوز ان تعمد المصارف إلى تخفيض معدل الحسم بشكل كبير، وبمثل هذه السرعة، خاصة وان السيولة بتوافرة لديها. كما ان المصارف هي التي حملت رجال الاعمال، بتسهيل التسليفات، على التوسع في مشاريعهم ولهذا لا يجوز اليوم، ومهما كانت الظروف، تضييق التسليف دفعة واحدة كي لا يحدث ذلك ردة فعل سيئة في الاسواق.

وتقرر اعداد مذكرة بمطالب الهيئات الاقتصادية ترفع إلى رئيس الجمهورية في الاسبوع المقبل وتتضمن هذه المذكرة مطلبين رئيسيين:

١- ان تعمل الحكومة على تشجيع انشاء المصارف المتخصصة بالتسليف المتوسط والطويل الامد.

٢- ان تنصرف الدولة في هذا الوقت بالذات إلى معالجة الاوضاع الاقتصادية عامة تداركا لاية مضاعفات قد تنتج من جراء الازمة المصرفية، ولتعزيز الثقة داخليا وخارجيا بمؤسساتنا المصرفية خاصة والمؤسسات الاقتصادية عامة.

١ - نقلاً عن أرشيف الجامعة الأميركية في بيروت ، مكتبة يافث . Tag 30096

وطلبت الهيئات الاقتصادية موعدا لمقابلة رئيس الجمهورية في اقرب وقت وتسليمه المذكرة التي تعكف على اعدادها حاليا.

وسيجتمع ممثلو هذه الهيئات يوم غد الاثنين في مكتب غرفة تجارة وصناعة بيروت للاطلاع على المذكرة ووضعها بالصيغة النهائية.

وتقرر ايضا ان يعقب الاجتماع التمهيدي الذي عقد امس اجتماعات اخرى لاستئناف بحث هذه المواضيع الهامة.

... واجتماع في طرابلس

هذا، وسيعقد في مكتب جمعية تجار طرابلس اجتماع يوم السبت المقبل يحضره ممثلون عن جمعية تجار بيروت ورئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين، وذلك لاستعراض الاوضاع في الشمال وخاصة اوضاع القطاع التجاري، واقتراح الحلول الكفيلة بتحسين هذه الاوضاع.

٦-١١-١٩٦٦

وثيقة رقم (٩٦)

نص المذكرة الموضوعة من قبل غرفة التجارة والصناعة في بيروت ، إلى وزارة التصميم بتاريخ ٢٥ نيسان ١٩٦١ بشأن وسائل انماء حركة الترانزيت والمناطق الحرة في لبنان [1]

١١٨

غرفة التجارة والصناعة
بيروت - لبنان

تلغرافياً : شمبسا
تلفون ٢١٦٦٠ / ٢٢٩٦٦
ص . ب : ١٨٠١

العدد ٦١/١٠٨١
بيروت في ١٩٦١/٤/٢٥

رسالتكم رقم .... تاريخ ....
رسالتنا رقم .... تاريخ ....

حضرة صاحب المعالي وزير التصميم العام المحترم
رئيس لجنة الاقتصاد العليا

بيـــروت

بعد تقديم وافر الاحترام ،

اتشرف بأن ارفق لمعاليكم نص المذكرة الموضوعة من قبل اللجنة الفرعية للتجارة بشأن " وسائل انماء حركة الترانزيت في لبنان " عملاً بقرار اللجنة العليا في اجتماعها المنعقد في ٣١/٣/٩٦١ .

وتفضلوا بقبول خالص التقدير والاحترام . —

م . ف / ن ص

الرئيس
عبد الرحمن صحناوي

---

[1] – نقلاً عن أرشيف مؤسسة المحفوظات الوطنية في بيروت . ملف رقم ٢٧٥١ .

غرفة التجارة والصناعة
بيروت - لبنان

تلغرافياً : شمبسا
تلفون ٢١٦٦٠ / ٢٢٩٦٦
ص . ب : ١٨٠١

العدد ....
بيروت في ١٩٦١/٤/٢٢
(م ص)

مذكـــــرة

مرفوعة الى لجنة الاقتصاد العليا

(من قبل اللجنة الفرعية رقم ٣ للتجـــارة)

بشـــأن

وسائل انماء تجارة الترانزيت والمناطق الحرة في لبنان

المقدمة

ان حركة الترانزيت عبر الاراضي اللبنانية تتعثر سنة بعد سنة بنتيجة تناقص عوامل متعددة داخلية وخارجية معروفة ، نخص بالذكر منها العوامل التالية بغية التمكن من معالجتها ووضع التوصيات اللازمة بشأنها :

في الخـــارج :

آ – احجام بعض الدول الموقعة على اتفاقية الترانزيت في عام ١٩٥٤ عن التقيد ببعض بنود هذه الاتفاقية ولا سيما تلك المتعلقة باطلاق حرية انتقال شتى الوسائل دون اي تمييز من جهة الجنسية او المصدر او المقصد (المادة السادسة ، الفقرة ... من اتفاقية ١٥/١٢/٥٤ المؤكدة في البند الاول من اتفاقية الترانزيت ١٩٥٩) .

ب – التعقيدات الادارية الموضوعة من قبل هذه الدول بغية تحويل تجارة الترانزيت عن لبنان وحصر هذه التجارة بمرافقها .

ج – التقلبات السياسية التي ادت الى اغلاق الحدود بين بعض الدول وبالتالي تعليق البنود الباقية من اتفاق ١٩٥٤ مما شلّ بنتيجة ذلك التبادل التجاري بين هذه البلدان بصورة عامة .

. . . . . .

- ٢ -

وتمر معظم حركة الترانزيت بين ايران والعراق من جهة [illegible] من جهة اخرى ، الى الاراضي والمرافئ السورية .

في الداخـــــل :

١ ـ الوضع السائد في مرفأ بيروت كما سنرى فيما بعد .

٢ ـ صعوبة النقل داخل الاراضي اللبنانية سواء كان بالسيارة ام بالقطار الحديدي ، وافتقار لبنان الى شبكة مواصلات سريعة وطرق دولية تؤمن دوام الاتصال بالمناطق الداخلية .

وبالاضافة الى الجهود المبذولة على الصعيد العربي بغية التوصل الى حلول مرضية وعادلة للمشاكل القائمة ، فقد سعت الدوائر المختصة مرارا لتلافي الاضرار الناجمة في الحقل الداخلي عن هذه الاوضاع ، غير ان مساعيها جاءت في اغلب الاحيان وليدة الظروف والملابسات الموقتة وغير منبثقة عن خطة موضوعة ثابتة .

ونظرا لهذه الاعتبارات تعتقـــد اللجنة انها اصبحت اليوم في اشد الحاجة الى تخطيط سياسة شاملة بعيدة المدى لشؤون الترانزيت مبنية على التطورات السياســية والاقتصادية المرتقبة في المستقبل وعلى تطور حركة نقل المسافرين والبضائع في الشرق الاوسط عامة ، آخذة بعين الاعتبار العوامل التاليـــة :

١ ـ المشاريع الانشائية الكبرى قيد الدرس او التنفيذ في مختلف بلدان الشرق الاوســـط ستؤدي حتما الى مضاعفة الانتاج والتصريف كما انها تستلزم المزيد من المعدات والآلات المستوردة ، وسيزداد تبعا لذلك الضغط على المرافئ بصورة عامة بما فيها المرافئ اللبنانية .

٢ ـ زيادة عدد السكان (التي يبلغ متوسطها السنوي في لبنان حوالي ٢.٢ بالمائة) ومن شأنها ايضا مضاعفة استيراد ونقل الاغذية والالبسة ومواد البناء والادوات المنزلية ووسائل النقل وما شابه ...

٣ ـ الارتفاع الحاصل في مستوى المعيشة والمتطلبات المتزايدة لدى مختلف طبقات السكان .

../..

- ٣ -

٤ ـ اضطراد حركة السياحة العالمية سنة بعد سنة .

٥ ـ التطور السريع الحاصل في وسائل النقل الجوي للمسافرين والبضائع .

٦ ـ واخيرا تجدر الاشارة الى ان الاوضاع السياسية العامة في منطقة الشرق الاوسط معرضة الى تقلبات قد تكون عاصفة ولا شك ان اي تحسين يطرأ على العلاقات بين البلدان العربية يستفيد منه لبنان الى حد بعيد ، شرط ان يكون على استعداد لمجابهة الموقف وتنشيط تجهيزاته في حقول النقل البحري والبري والجوي .

فهذه الاعتبارات تفرض علينا وضع مخطط شامل واسع الآفاق يتضمن حلولا جذرية للمشاكل القائمة ولا يستبعد المشاريع البناءة والانشاءات الجريئة الكفيلة ان تضمن لبنان لا يتخلف عن قافلة التقدم العلمي والتقني وان يدعم مركزه الممتاز في الشرق الاوسط في مختلف حقول التجارة والسير والتجارة [illegible] ثابتة [illegible] هذا البلد بمقتضياتها من فرض نفسه [illegible] توسطه ارضا [illegible] .

وتحقيقا لهذه الغاية نورد فيما يلي عرضا موجزا لاهم المشاكل القائمة في هذا الحقل والحلول الرئيسية التي نقترح اعتمادها ضمن المخطط العام الآنف الذكر :

على الصعيد العربــــــي

[illegible] : ١ ـ لا يخفى ان التوتر الذي كان سائدا في العلاقات بين لبنان وبعض البلدان العربية منذ عام [illegible] قد زال اليوم بفضل سياسة التقارب وحسن الجوار التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة بعد [illegible] ، وقد جنى اللبنانيون في [illegible] ذلك الكثير من [illegible] وهم يعتقدون انه [illegible] بالمنطقة [illegible] .

٢ ـ ومن جهة ثانية فانه استرعى انتباه اللجنة ان الاتفاق المعقود في عام [illegible] بشأن الترانزيت بين لبنان والجمهورية العربية المتحدة (الاقليم السوري) والاردن والعربية السعودية والاتفاقات السابقة او اللاحقة له لم تؤد الى الارتياح المنشود المميز الذي تتمتع بها البلاد [illegible] ولا سيما [illegible] مناطق حرة بحرية او داخلية [illegible] تشغيلها وتنظيمها وتنظيم الحركة فيها . وترى اللجنة انه بات من الضروري [illegible] .

../..

الملائمة على هذه الاتفاقات بحيث تنظم الاتجار والتبادل عبر مختلف هذه المناطق .

٣ ـ ان الاتفاق التجاري المعقود بين العراق والجمهورية العربية المتحدة في ١٥ / ١١ / ٥٨ قد نص ، في مادته السابعة ، " ان تمنح السلطات المختصة في بلدي الطرفين جميع التسهيلات الممكنة للافادة من مرفأ اللاذقية في تجارة الترانزيت سواء في استخدام مخازن المنطقة الحرة او اقامة منشآت خاصة بالجمهورية العراقية ورعاياها في هذه المنطقة" . ويمكن اذا الاستفادة بهذه السابقة والسعي لتعميمها .

٤ ـ ان الاتفاق التجاري بين لبنان والعراق الموقع في عام ١٩٥٢ والمعمول حاليا في بعض نواحيه ، نص فيها شرطيه على ان تمنح الحكومة اللبنانية العراق الاماكن اللازمة في ميناء بيروت وفي طرابلس عندما يتم انشاء منطقة حرة في مينائها . وان يوفر الفريقان التسهيلات اللازمة لهذه الغاية .

التوصيـــــات

توصية المنظمة اللبنانية بالدخول بمفاوضات رسمية مع الحكومات المعنية بالامر بحيث تتضمن ما يلـــي :

آ ـ المطالبة بتعديل اتفاقية الترانزيت بادخال النصوص التاليـــة :

اولا : تعتبر المناطق الحرة القائمة في مختلف البلدان العربية على السواء طليقة من كل تقييد او تمييز او تفضيل .

ثانيا : يمنح كل من الفرقاء المتعاقدين الى الفرقاء الاخرين جميع التسهيلات اللازمة على قدم المساواة في سائر الاعمال التصنيعية والتجارية التي تتم داخل هذه المناطق او عبرها .

../..

ثالثا : تمنح الدول المتعاقدة بعضها بعضا حق استعمال اراضي المناطق الحرة العربية والاستفادة منها ، الافضلية بالنسبة للاراضي والمناطق الحرة غير العربية .

ب ـ السعي المشترك مع السلطات المسؤولة في الجمهورية العربية المتحدة لاقناعها بأن استمرار الوضع الراهن من شأنه الحاق الضرر بالمصلحة العربية جمعاء وذلك نتيجة لتحويل حركة ترانزيت البضائع المصدرة من والى ايران والعراق عن طريق تركيا ومرفأ الاسكندرون بدلا من الطريق العربي عبر الاراضي السورية واللبنانية . وان هنالك مجالا واسعا للتعاون المثمر وتقاسم المنافع بين الاراضي العربية . ولما كانت الحكومة التركية تبذل قصارى جهدها لكسب حركة الترانزيت هذه بصورة نهائية وبشتى الوسائل والاجراءات الادارية والمالية والفنية فانه يصبح من المتعذر في المستقبل تحويل ترانزيت ايران والعراق من تركيا الى الاراضي والمواني والمناطق الحرة العربيـــة .

ج ـ لما كانت المساعي المبذولة على الصعيد الرسمي من قبل الحكومة اللبنانيـــة اثناء اجتماع الدورة الحالية للمجلس الاقتصادي العربي في بغداد اسفرت عن قبول الحكومة العراقية مبدأ الانضمام الى اتفاقية عام ١٩٥٤ للترانزيـــت شرط ان ينال بعض التعديلات على نصوص هذه الاتفاقية ـ تقترح اللجنـــة اجراء المساعي اللازمة على الصعيد الدبلوماسي بغية الاستفادة من هذه الفرصة لحمل العراق والفرقاء الاخرين على القبول بتوسيع نطاق التعديل المنوي اجراؤه بحيث يشمل البنود الواردة في الفقرة (آ) من التوصية الاولى المذكورة اعلاه .

د ـ واخيرا توصي اللجنة بالاستفادة من تحسن الاوضاع العامة بين الجمهوريـــة العربية المتحدة من جهة والجمهورية العراقية والمملكة الاردنية من جهة ثانية لبعث مشروع الطريق الدولية من الخليج العربي الى شاطئ المتوسط معتمدا وذلك المسعى لاقناع الفرقاء بضرورة تحقيق هذا المشروع نظرا لاهمية المصالح المشتركة فيه .

../..

على الصعيد اللبنانـــــي

اولا — ايجاد جهاز مركزي مستقل غايته انماء التجارة الخارجية (الترانزيت) — وسترد تفصيلا لهذا المشروع في التقرير الذي سيرفع الى اللجنة الاقتصادية العليا في ٦/٥/٦١ والذي سيتناول وسائل انماء التجارة الخارجية بصورة عامة .

ثانيا — ايجاد جهاز موحد للاشراف على جميع الاعمال المرفئية في بيروت

وضع الارتفـــــاع

من المعترف به أن الركود الحاصل في حركة الترانزيت عبر الاراضي اللبنانية راجع، في الحقل الداخلي، الى الوضع الراهن في مرفأ بيروت من جهة، والى محدودية المواصلات وعدم توفر وسائل النقل الحديثة من جهة ثانية .

وتنحصر حركة البضائع ضمن مرفأ بيروت نتيجة للعوامل الآتية نثبت اهمها على سبيـــل التذكيـــر :

١ — تعدد الجهات والوسطاء وتعدد المسؤوليات بصورة عامة .
٢ — تعدد عمليات النقل بسبب الازدحام والتكديس في المواعين هذا فضلا عما يسبب ارتفاع النفقات والرسوم اجمالا .
٣ — تحرر اليد العاملة من التنظيم (هنالك ٨٠٠ عتال على حركة المرفأ تبلغ (٣١/٢/١٩٦٠) من قبل المسؤولين والمتضررين لهذه الاسباب — ونتج عن ذلك ارتفاع متزايد في مستوى معدلات الاثمان المطبقة على البضائع اجمالا في مرفأ بيروت) .
٤ — عدم توفر آلات الرفع والنقل والتستيف داخل المرفأ والى . . .
بقي نقل المواصلات ووسائل النقل تشيرا سريعا .
٥ — عدم توفر المساحات الحديثة لتأمين سرعة تخزين البضائع .
٦ — تحديد الحفر على المساحات الاخرى (الكيوات) .

../..

٧ — عدم انتظام النقل بين منطقة المرفأ والمدينة والمناطق الاخرى .
٨ — الازدحام على الابواب بسبب تحديد ساعات العمل داخل . . .

وقد اصبحت حركة مرفأ بيروت نتيجة لتفاعل هذه العوامل عرضة للتعثر والركود والتي هذا المرفأ متخلفا عن باقي مرافئ البحر المتوسط من حيث تنفيذ الاعمال وحسن انتظامها وسرعتها .

فبحكم هذه الاعتبارات، نعتقد اعتقادا جازما انه لا مفر عاجلا ام آجلا من ايجاد جهاز موحد لادارة جميع الاعمال المرفئية من ارشاد السفن وتفريغ وتحميل البضائع والتخزين والنقل والشحن، الخ . . . ووضع نظام موحد يشمل مختلف هذه الاعمال ويحدد الصلاحيات والمسؤوليات .

ونعتبر ان "منشأة" شركة المرفأ يجب ان تكون خطوة اولى في تحقيق هذا الهدف . وانه من الضروري ان تعهد الحكومة الى لجنة او هيئة خاصة لدرس مشروع التوحيد بمختلف نواحيه الادارية والمالية والقانونية .

وتجدر الاشارة هنا الى المزايا العديدة التي تتمتع بها مرافئ الاسكندرية واللاذقية وغيرها من حيث التنظيم بسبب تركيز جميع الاعمال المرفئية في يد ادارة موحدة، والى الجهود الكبيرة التي تقوم بها ادارات المرافئ عامة في تحويل اكبر عدد ممكن من التجار الى مرافئها . ويمكن ان نعتبر اعمال الهيئة المرغوب في انشائها ضمانة لسير وانتظام الاعمال في الداخل والدعاية للمرفأ في الخارج والمساعدة الفعالة في حل المشاكل الناشئة مع البلدان المجاورة في هذا الحقل .

[illegible]

السوريـــــة :

تبني المديرية العامة اعداد دراسات الاعتبار ... على تحقيق الاستثمار، والتجاري من المديرية العامة للنقل والدوائر والمعالي المختصة ... اعادة تنظيم ... المرفأ تحت ادارة موحدة واصدار الاعتبارات الممنوحة الى الشركات

../..

العاملة من حدود المرفأ وتنظيم النقل من وإلى المرفأ بصورة تمنع استمرار أعمال النقل مع عمليات التفريغ والتحميل وتأمين شحن البضائع براً وبحراً بالسرعة الممكنة وبمستوى أدنى للرسوم والمصاريف المعمول بها حالياً .

وتحدد مهلة أقصاها ١٩٦٦/١٢/٣١ لإنجاز هذه المهمة ووضع التقرير النهائي ومشاريع النصوص الرامية لتحقيق هذه الغاية .

ثالثاً — توسيع مرفأ بيـــروت

شرح الموضـــوع

رغم إجماع آراء رجال الأعمال والاقتصاد والفن على ضرورة توسيع مرفأ بيروت، ورغم المباشرة بدراسة هذا الموضوع منذ انتهاء الحرب العالمية الأخيرة، لا يزال عرضة للأخذ والرد والبحث والتدقيق منذ خمسة عشر سنة .

والتوسيع بنظرنا أمر ضروري حيوي لا مفر منه يفرضه تطور الحركة التجارية في الشرق الأوسط عامة وفي لبنان خاصة ولا مجال للاسترسال في تعداد الأسباب الموجبة لهذا التوسيع، ورغبتنا في أن تتبنى الهيئة الاقتصادية العليا والسلطات المسؤولة فكرة التوسيع بصورة ايجابية ونهائية وأن توصي الشركة صاحبة الامتياز المهتمة بهذه القضية بضرورة إنهاء أعمالها والاتفاق السريع على المخطط النهائي والمباشرة بأعمال الردم والترصيف بأقرب وقت .

ومن سبيل التذكير نود الإشارة إلى أن تنفيذ هذا المشروع من شأنه إصلاح السيارات لاستكمال تجهيز المرفأ بإنشاء الأهراء وصالات ومستودعات التبريد والتخزين وتوسيع المنطقة الحرة بالإضافة إلى تقاعد معدات الأحواض العائمة . ومن جهة أخرى فقد أجمعت تقارير الخبراء الرسميين على أن الربح الناتج من كسب مساحات جديدة يوازي [illegible] الخصوص [illegible] بالمشروع [illegible] من الوجهة المالية [illegible] الاستثمارات الاقتصادية المبررة له .

التوصيـــة :

توصي اللجنة الحكومة والدوائر المسؤولة بإقرار مبدأ التوسيع بصورة قاطعة ونهائية والاتفاق السريع على المخطط بكيفية تسمح بالإنشاء من وضع دفاتر الشروط بقصد التمكن من التلزيم والابتداء بالتنفيذ من أول كانون الثاني ١٩٦٦ .

رابعاً — الطرق والمواصـــلات

بالإضافة إلى المشروع الثاني بوصل الخليج العربي بشاطئ المتوسط الوارد ذكره سابقاً، من المعروف أن لدى الدوائر المختصة سلسلة مشاريع لإنشاء طرقاً دولية داخل الحدود اللبنانية لا سيما طريقي بيروت — دمشق — الحمص [illegible] طرابلس — الحدود السورية . ومن المرغوب فيه الإسراع بتحقيق هذه المشاريع بصورة تساهم في ترسيم المرفأ .

ومن جهة أخرى من المرغوب فيه أيضاً تأمين اتصال بين الضواحي الواردة بعضها إلى مرفأ بيروت أو إلى المنطقة الحرة [illegible] عند تجمعها عوداً إلى البلدان المجاورة، وتسهيل المعاملات الجمركية والإدارية المتعلقة بها .

لذلـــك :

توصي اللجنة بما يلـــي :

١ — الإسراع بإنجاز شبكة المواصلات الرئيسية والملحقة للطرق الدولية .

٢ — وصل المطار بالمرفأ بالسكة الحديدية عملاً بتوصيات المديرية العامة للمواصلات وبتقرير الخبير [illegible] حول [illegible] شبكة السكك الحديدية وتبعاً للأغراض المبينة أعلاه .

خامساً — تخفيض رسوم المرفأ والنقل والتخزيـــن

إن لدى الدوائر المختصة المزيد من التقارير عن المستوى المرتفع للرسوم المطبقة حالياً في لبنان على الأعمال المرفئية إجمالاً وعلى نقل البضائع وشحنها إلى الداخل . وقد سبق لغرفة التجارة أن رفعت مذكرة مفصلة بهذا الشأن إلى الحكومة بتاريخ ٢٠ حزيران ١٩٦٥ . كما قامت أيضاً هذه الأمانة العامة [illegible] المديرية العامة للمراقبة [illegible] على [illegible] الاستثمار بتقارير [illegible] التقرير رقم ٤٣٦/ [illegible] في ١٩٦٠/١٢/١٢ [illegible] تبين منه أن [illegible] إلى مرفأ بيروت خلال عام [illegible] من البلدان المجاورة من رأي [illegible] تأمين [illegible] مركز المرفأ [illegible] لا تتناسب مع نوعية الخدمات التي تقدمها كل من هذه المؤسسات والشركات .

لذلك وبانتظار تحقيق مشروع توحيد ادارة المرفأ المشار اليه اعلاه ، توصي اللجنة بما يلـــي :

التوصيـــــــة :

تخفيض الرسوم المستوفاة من قبل مصلحة ارشاد السفن والوكالات البحرية وشركة التفريغ بنسبة تتراوح بين ٢٥ و ٥٠ بالمائة ، وذلك لجعلها متناسبة مع الخدمات التي تؤديها كل من هذه الجهات .

سادسا : نظرا لتضاعف حركة نقل البضائع جوا وللنشاط المتزايد المرتقب في هذا الحقل سنة بعد سنة ، وللزيادة المضطردة الحاصلة في استيراد المأكولات والمحفوظات الغذائية واللحوم والاسماك والسمون والاجبان ، المعدة منها للاستهلاك المحلي او لاعادة التصدير ، ونظرا لعدم اتساع مستودعات التبريد الموجودة حاليا في المرفأ لاستيعاب هذه البضائع ، توصي اللجنة بما يلـــي :

١ ـ التعجيل بانشاء المنطقة الحرة في مطار بيروت الدولـي .

٢ ـ انشاء مستودع للتبريد في هذا المطـــار .

سابعا : نظرا للاهمية الاقتصادية المتعلقة على اطراد حركة التجارة والترانزيت في مرفأ طرابلس ، توصي اللجنة بما يلـــي :

التوصيـــــة :

اكمال تجهيز مرفأ طرابلس والمنطقة الحرة فيه وجعل مساحتها لاستيعاب اعمالها في اعمال مرفأ بيروت والترانزيت يوميا حسب مقتضيات المصلحة العامة .

× × × ×

اعضـــاء اللجنـــــة

عبد الرحمن [illegible]   يوسف سالم   [illegible]

ملحق رقم (١)

الأعمال المنفذة للمشروع الأخضر في المحافظات الأربع خـــلال ســنوات ١٩٦٥ و ١٩٧٠ [1]

الأعمال المنفذة خلال الست سنوات في المناطق الأربع

١٩٦٥-١٩٦٦-١٩٦٧-١٩٦٨-١٩٦٩-١٩٧٠

[illegible]
[illegible]

ملاحظات : [illegible]

٢ - [illegible]

---

[1] - نقلاً عن أرشيف وزارة الزراعة ، المشروع الأخضر .

ملحق رقم (٢)

بيان باسم المتعهدين لأعمال المشروع في المحافظات الأربع لعام ١٩٧٠ [1]

المشروع الأخضر
الدائرة الفنية

بيان المتعهدين لعام ١٩٧٠

منطقة الجنوب

الرقم	اسم المتعهد	نوع ورقم وتاريخ صنع الجرار	حصان الآلة	مكان العمل القضاء	معدل العمل الشهري	الساعات المنفذة	المساحات المستصلحة دونم	شق الطرقات كم	حفريات م٣	تنعيم ... ضرب
١	[illegible]	كاتربلر د ٨ ١٩٦٦	٢٦	صيدا	٨	٢١٣٢	٣٠٠	٤٢٥	–	٦٣٧
٢	عبد الله ... دلول	كاتربلر د ٨ ١٩٦٥	٢٦	النبطية	٦	١١٧٥	١٥٧	–		
٣	عبد الله ... دلول	كاتربلر د ٨ ١٩٦٧	٢٦	[illegible]	٧	١٨٧٣	٢٤٣	–	–	٧٩٤
٤	عبد الله ... دلول	كاتربلر د ٨ ١٩٦٧	٢٦	جزين	٧	١٦٤٦	٢٣٧	–	١٢٠٠	–
٥	حسين ابراهيم دلول	كاتربلر د ٨ ١٩٦٣	٢٤	صيدا	٦	١٩٦٣	١٥٥	–	–	١١١٤
٦	حسين ... دلول	كاتربلر د ٨ ١٩٦٧	٢٦	النبطية وصيدا	٧	١٩٦٣	٢٢٠	–	–	٦١٠٨
٧	[illegible]	كاتربلر د ٨ ١٩٦٧	٢٦	صور	٥	٩١٤	١١٠	–	–	٧٨٩
٨	[illegible]	كاتربلر د ٨ ١٩٦٥	٢٦	النبطية	[illegible]	١٢٦٦	١٧٣	–	–	٧٦٦
٩	[illegible]	كاتربلر د ٨ ١٩٦٣	٣٦	صور	٧	١٦٢٩	١٩٥	–	–	١٢١٠
١٠	[illegible]	كوماتسو ١٢٠ ١٩٦٥	٣١	جزين	٨	١١٧٦	١٦٥	٢٧٠	–	–
١١	[illegible]	كوماتسو ١٢٠ ١٩٦٦	٢٣	صيدا	٧	١٥٦٩	٢١٣	٦٠٠	–	–
١٢	[illegible]	انترناشونال ٢٥ ١٩٦٧	٢٦	[illegible]	٦	١٥٢٥	١٦١	٦٨٤	–	٥٨٥٩
١٣	[illegible]	[illegible]	٢٦	جزين	٨	١٨١٦	٢٥٢	[illegible]	–	–
١٤	[illegible]	كاتربلر د ٨ ١٩٦٧	٢٦	صيدا	٧	١٤٤١	١٨٢	–	–	١٥٩٩
١٥	[illegible]	[illegible]	٢٦	[illegible]	٥	١٤٩٩	٢٢٠	–	–	–
١٦	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	٥	١٣١	١٥٠	–	–	٢٥٠٦
١٧	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	٥٢٦	٧٨	[illegible]	[illegible]	–
١٨	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	٢٨١	٣٨	[illegible]	[illegible]	٢٣٠٧
١٩	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	–	[illegible]	[illegible]	–
٢٠	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	٦٦١	٩٧	[illegible]	[illegible]	–
	المجموع					٢٦٨٦	٢٤٥١	٢٧٧٩	١٢٠٠	٢٠١٧٩
١	[illegible]	كاتربلر ٩٥٥ ١٩٦٦	٢٢	جميع الوحدات	٦	١٠٠٣	٨٧		٥٠	–
٢	[illegible]	كاتربلر ٩٥٥ ١٩٦٦	٢٢	[illegible]	٧	١٢٣٣	١٠٦		٥٥٢١	٨٦٣
٣	[illegible]	كاتربلر ٩٥٥ ١٩٦٩	٢٢	[illegible]	٥	٩٠٩	١٠١			٢١٩
٤	[illegible]	كاتربلر ٩٥٥ ١٩٦٦	٢٢	جميع الوحدات	٤	٤٧١	٤٠		٢٠	–
	المجموع					٢٧١٤	٣٢٤	–	٦٦٧٢	١٠٨٢
	المجموع العام					٣٠٢٢٠	٢٧٨٥	٢٧٧٩	٧٩٢	٢١٢٦١

[1] - نقلاً عن أرشيف وزارة الزراعة . المشروع الأخضر .

المشروع الأخضر
الدائرة الفنية

بيان المتعهدين لعام ١٩٧٠

منطقة الشمال

الرقم	اسم المتعهد	نوع ورقم وتاريخ صنع الجرار	حصان الآلة	مكان العمل القضاء	معدل العمل الشهري	الساعات المنفذة	المساحات المستصلحة دونم	شق الحراثات كم	حفريات م٣	تعويض قياسي ضرب
١	شركة تعمير وديان	كوماتسو ١٢٠ ١٩٦٥	٣١	عكار	٧	١٣٧٩	٢٤٤	–	–	٣٩٦
٢	شركة تعمير وديان	كوماتسو ١٢٠ ١٩٦٥	٣١	طرابلس	٧	١٥٤٦	١٣٣	–	–	١٠٦٦
٣	عبد الرحمن محمد كامل السيد	انترناشونال ٢٠ ١٩٦٥	٣٦	عكار	٨	١٨٤٠	٣٠٦	–	–	١٠
٤	[illegible]	كاتربلر د ٨ ١٩٦٧	٣٦	البترون	٧	١٤٨٢	٢٧٣	–	٢٧٢٤	١٧٠٧
٥	[illegible]	كاتربلر د ٨ ١٩٦٣	٢٦	عكار	٨	١٧٩٣	٢٦٢	–	–	١٥٠٠
٦	[illegible]	[illegible] ١٩٦٦	٣٦	عكار	٨	١٧٥٣	٢٤٠	–	–	–
٧	[illegible]	"	٣٦	عكار	٧	١٥٣٧	٢٧٧	–	–	–
٨	[illegible]	كوماتسو ١٢٠ ١٩٦٥	٢٣	زغرتا	٦	١٠٣٣	١٠٥	–	–	١٢٥
٩	[illegible]	كوماتسو د ٨٠ ١٩٦٥	٢٤	زغرتا	٥	١٠٥٩	٩٧	–	–	٧٣٤
١٠	[illegible]	كوماتسو ١٢٠ ١٩٦٦	٣١	الكورة	٥	٩٢٢	١٢٣	–	–	٣٢٩٤
١١	[illegible]	كوماتسو ٨٠ ١٩٦٥	٢٤	البترون	٥	٤٥٩	٥٣	–	–	٧٧٦
١٢	[illegible]	كاتربلر د ٨ ١٩٦٧	٣٦	البترون	٩	١٨١٣	٣٠١	–	–	٧٥٧٨
١٣	[illegible]	كاتربلر د ٨ ١٩٦٣	٣٦	الكورة	٦	١٠٢٦	١٥٥	–	–	٦١٨١
١٤	[illegible]	انترناشونال ٢٠ ١٩٦٦	٢٨	عكار	٥	١٠٥٦	١٤٠	–	–	٥٤٥
١٥	[illegible]	كوماتسو د ٨٠ ١٩٦٦	٢٤	عكار	٥	٩٥٧	١٢٣	–	–	–
١٦	[illegible]	كوماتسو ١٢٠ ١٩٦٦	٢٣	زغرتا	٥	٩٠٢	٩٥	–	–	٢٠٥٠
١٧	[illegible]	كوماتسو د ٨٠ ١٩٦٥	٢٤	الكورة	٦	٨١١	٨٨	–	–	٢٦٦٤
١٨	[illegible]	كاتربلر د ٨ ١٩٦٧	٣٦	البترون	٦	١٥١٢	٢٦٣	–	١٥٠	١٨٦١
١٩	[illegible]	كوماتسو ٨٠ ١٩٦٥	٢٤	البترون وزغرتا	٤	٦٤٧	٦٨	–	–	١٣٩٥
٢٠	[illegible]	كاتربلر د ٨ ١٩٦٩	٣٦	الكورة	٥	١٠٤٨	١٨٠	–	–	١٢٨٧
٢١	[illegible]	انترناشونال ٢١ ١٩٦٧	٣٦	طرابلس وعكار	٥	١٠٠٩	١٨٥	–	–	٣٢٥
٢٢	[illegible]	كاتربلر د ٨ ١٩٦٣	٢٤	الكورة	٥	٦٨٢	١٥٤	–	–	٧٣٩
	المجموع					٢٦٢٦٦	٤٠٦٣	–	٢٨٧٤	٣٦٧٢٣
١	[illegible]	كوماتسو د ٥٠ ١٩٦٥	١٧٠	جميع الوحدات	٦	١٠٦١	٩٨	–	–	١٥٧٥
	المجموع					١٠٦١	٩٨	–	–	١٥٧٥
	المجموع العام					٢٧٣٢٧	٤١٦١	–	٢٨٧٤	٣٨٢٠٨

المشروع الأخضر
المصلحة الفنية
منطقة جبل لبنان

بيان المتعهدين لعام ١٩٧٠

الرقم	اسم المتعهد	نوع ورقم وتاريخ صنع الجرار	سعر الساعة ل.ل	مكان العمل القضاء	مدة العمل بالشهر	الساعات المنفذة	المساحات المستصلحة دونم	شق طرقات م	حفريات م٣	تفجير ديناميت ضربة
١	انطوان [illegible] كسرم	كاتربلر د ٨ ١٩٦٦	٢٦	الشوف	٥	١٢٥٣	١٢١	-	-	[illegible]١٥٧
٢	[illegible] البستاني و[illegible] كرم	كاتربلر د ٨ ١٩٦٦	٢٦	″	٥	١٠٩٥	١١٨		-	٦٩٥٣
٣	[illegible] سالم والياس نمور	كاتربلر د ٨ ١٩٦٧	٢٦	″	٦	١٤٩٠	١٨٣	-	-	١٢٣٩
٤	[illegible] كرم [illegible]	كاتربلر د ٨ ١٩٦٥	٢٦	″	٤	١٠٦٦	١٢٨	-	-	٢٨٠٠
٥	لبيب البستاني	كاتربلر د ٨ ١٩٦٦	٢٦	جبيل	٢	٢٨٩	٤٤	-	-	١٢٥٤
٦	اميل مجيد البستاني	كاتربلر د ٨ ١٩٦٣	٢٤	″	٥	٣٥٩	٤٤	١٠٠	-	١٢٤٤
٧	اميل مجيد البستاني	كاتربلر د ٨ ١٩٦٨	٢٦	الشوف	٣	٦٣٠	٩٥	-	-	٥٥٩٦
٨	[illegible] ابو غنام	كاتربلر د ٨ ١٩٦٦	٢٦	كسروان	٤	١٠٢١	١٠٤	٢٠٠	٢٣٢٠٠	١١٢٠
٩	توفيق [illegible]	كاتربلر د ٨ ١٩٦٣	٢٦	بعبدا وعاليه	٦	١٦٠٢	٨٠	-	٧٦٤٠٠	٧١٢
١٠	[illegible]	كاتربلر د ٨ ١٩٦٦	٢٦	جبيل	٤	٧١٧	١٠٥	١٥٠٠	-	٥١٦
١١	شركة [illegible]	انترد د ٢٥ ١٩٦٦	٢٦	المتن	٢	٢٩٤	٢٥	-	١٢٥٠٠	٥٥
١٢	[illegible] عون	[illegible] ١٢٠ ١٩٦٥	٢٣	الشوف	١	١١	١	-	-	-
١٣	[illegible]	[illegible] ١٢٠ ١٩٦٥	٢١	كسروان المتن	٣	٤٨٩	٥٢		-	-
١٤	[illegible] ابو غنام	كاتربلر د ٨ ١٩٦٣	٢٤	بعبدا وعاليه	٦	١١٦٢	٩١	-	٤٨٢٠٠	
١٥	[illegible]	[illegible] ١٢٠ ١٩٦٥	٢١	جبيل	٥	٥١٨	٩١	-	-	٦٩٦
	المجموع					١٢٢١١	١٢٧٢	٨٠٠	١٦٠٨٠٠	٢٧٦٥٦
١	الياس [illegible]	كاتربلر د ٩٥٥ ١٩٦٣	٢٠	بعبدا وعاليه	٦	١١٩٥	٦١	١١٠٠	٥٠٠	٩٢٢
٢	[illegible]	كاتربلر د ٩٥٥ ١٩٦٨	٢٢	″	٦	١٥٥٨	٢٦	-	٦٩٠٠٠	-
٣	[illegible]	[illegible] ١٩٦٦	٢٢	″	٦	٨٤٩	٦٣	-	٧٠٠	-
٤	[illegible]	كاتربلر د ٩٧٧ ١٩٦٤	٢٢	″	٧	١٢١٧	٧٤	١٥٠٠	٦٧٥٠	٤٧٥
٥	[illegible]	كاتربلر د ٩٥٥ ١٩٦٧	٢٢	جبيل	٦	١٠٨٦	١٠٥	٧٢٥	٦٠٠	١٠٧٢
٦	[illegible]	كاتربلر د ٩٥٥ ١٩٦٢	٢٢	جبيل	٢	١٤٤	٢٨	-	-	٧٣
٧	[illegible]	كاتربلر د ٩٥٥ ١٩٦٨	٢٢	المتن	٤	٩١٩	٥٧	-	١١٥٠	
٨	اميل [illegible]	كاتربلر د ٩٥٥ ١٩٦٧	٢٢	[illegible]	٥	٥٠٣	٥١	-	-	-
٩	[illegible]	كاتربلر د ٩٥٥ ١٩٦٥	٢٢	كسروان	٥	٧٢٦	٦٠	-	١٥٢٥٠	٤٥١
١٠	كرم [illegible]	كاتربلر د ٩٥٥ ١٩٦٦	٢٢	جبيل	٣	٧١٤	٥٤	٢٥٠	-	-
١١	[illegible]	[illegible] ١٩٦٥	٢٢	الشوف	٣	٨٤٢	٦٠	-	-	-
١٢	[illegible]	كاتربلر د ٩٥٥ ١٩٦٥	٢٢	كسروان	٢	١٥٤	١٥	-	-	١٥٦
١٣	[illegible]	[illegible] ١٩٦٦	٢٢	[illegible]	[illegible]	٢١٢٧	١٢٢	-	٢٦[illegible]	-
	المجموع					١٠١٩٤	٦٧٦	٣٥٧٥	٨٣٨٢٥	٢٩٤٩
	المجموع العام					٢٢٤٠٥	١٩٤٩	٤٣٧٥	٢٤٤٦٢٥	٣٠٦٠٥

المشروع الأخضر
المصلحة الفنية
منطقة البقاع

بيان المتعهدين لعام ١٩٧٠

الرقم	اسم المتعهد	نوع ورقم وتاريخ صنع الجرار	سعر الساعة ل.ل	مكان العمل القضاء	مدة العمل بالشهر	الساعات المنفذة	المساحات المستصلحة دونم	شق طرقات م	حفريات م٣	تفجير ديناميت ضربة
١	[illegible]	كاتربلر د ٨ ١٩٦٥	٢٦	[illegible]	٥	١٢٨٢	٢٠٥	٧٠٠	١٢٠٠	٢٦٠
٢	[illegible]	[illegible] ١٩٦٦	٢٦	[illegible]	٦	١٤٢١	٢٥٨	-	-	٥٠٣
٣	[illegible]	[illegible] ١٩٦٤	٢٦	بعلبك	٥	١٢٤٠	٢٤٢	-	١٠٠٠	٢٠٠
٤	[illegible]	[illegible] ١٩٦٦	٢٦	[illegible]	٥	١٠٨٦	١٧٢	-	-	٢٤٢
٥	[illegible]	[illegible]	٢٦	[illegible]	٥	١٢٢٧	١٩٩	-	٤٨٦٦	٢٠٠
٦	[illegible]	[illegible]	٢٦	[illegible]	٥	١٢٥٨	١٨١	-	٢٠٠٠	-
٧	[illegible]	[illegible] ١٩٦٥	٢١	[illegible]	٤	٨٥٢	١٢١	-	-	١٣٢٥
٨	[illegible]	[illegible]	٢٢	[illegible]	٥	٨٠٢	٨٨		-	١٨٩٧
٩	[illegible]	[illegible]	٢٦	[illegible]	٤	٩٧٥	١٣		-	١٨٤٤
١٠	[illegible]	[illegible]	٢٦	[illegible]	٥	١٣٤٢	٢١		-	-
١١	[illegible]	[illegible]	٢٦	[illegible]	٥	١١٢٨	٢٣٨	-		٢٦٤
١٢	[illegible]	[illegible]	٢٦	[illegible]	٥	١١٨٥	٢٢٠	-	-	٨٥
١٣	[illegible]	[illegible]	٢٦	[illegible]	٥	١٠٦٦	١٨٧		٥٢٠	-
١٤	[illegible]	[illegible] ١٩٦٥	٢١	[illegible]	٦	٩١٢	١١٧	-	-	٤٠٠
١٥	[illegible]	[illegible]	٢١	[illegible]	٥	١٠٠٢	١١٨		-	١٠٩٨
١٦	[illegible]	[illegible]	٢٦	[illegible]	٥	١١٠٨	٢٤٨		-	٢٦٣
١٧	[illegible]	[illegible]	٢١	[illegible]	٢	٣٢١	٤٦	-		
١٨	[illegible]	[illegible]	٢١	[illegible]	١	٦١	١٠	-		
١٩	[illegible]	[illegible] ١٩٦٥	٢١	[illegible]	٣	٥٧٠	٧٢	-		٦٥٠
٢٠	[illegible]	[illegible] ١٩٦٥	٢٦	[illegible]	٥	٦٠٥	٨٧			-
	المجموع					١٩٨١٤	٢٣٧٤	٧٠٠	١٠٥٨٦	١٠٢٣١

ملحق رقم (٣)

المشروع المستعجل من قبل مجلس ادارة مصلحة سكك حديد الدولة اللبنانية والنقل المشترك لبيروت وضواحيها بتاريخ ٢٦ آب ١٩٦٤ من أجل تطوير شبكة السكك الحديدية [١]

مصلحة سكك حديد الدولة اللبنانية
والنقل المشترك لبيروت وضواحيها

مستند رقم ٢

المشروع المستعجل لتطوير شبكة السكك الحديدية

دراسة اقتصادية

غاية المشروع ومحتوياته

يتضمن المشروع المستعجل لتطوير شبكة السكك الحديدية ادخال التطويرات الضرورية والمستعجلة على تجهيزات هذه الشبكة ومعداتها وآلياتها بغية تحقيق الامور التالية :

- جعل الخط العريض الساحلي قابلا لسير القطارات الثقيلة عليه وبأقصى السرعة التجارية الممكنة
- تحديث معدات الجر على هذا الخط وآلياته بحيث يصبح ممكنا تسيير قطارات البضائع الكبيرة عليه وزيادة سرعتها وتخفيض اكلاف النقل الى اقصى الحدود .
- تجهيز هذا الخط بقطارات الاوتوموتريس الحديثة وتسييرها بين بيروت وطرابلس من جهة وبين بيروت وصور من جهة اخرى وذلك لنقل المسافرين نقلا مريحا وسريعا .
- تجهيز الخط الضيق بمعدات حديثة وقادرة للجر واصلاح الخط في بعض اجزائه
- تخفيض عجز الاستثمار الى اقصى الحدود الممكنة .

وتلخص التطويرات الملحوظ اجراؤها في النقاط التالية :

١) – تجديد الخط العريض الساحلي ، العوارض والقضبان ، في اجزاء كبيرة منه بين بيروت وصور في الجنوب وبين بيروت وطبرجا في الشمال . ويبلغ طول هذه الاجزاء ١٠٢ كيلومترا .

٢) – تقويم المنحنيات الضيقة التي ينقص نصف قطرها عن ٣٠٠ مترا

٣) – تجهيز مقاطع السكة مع طرق السيارات باجهزة التنبيه والامان .

٤) – اصلاح وتقوية جسر السكة الحديدية على نهر اللهطاني في محلة القاسمية .

٥) – تجديد القضبان الحديدية للخط الضيق على طول نحو ٢٠ كيلومترا

٦) – شراء شفرات مسننة للخط الضيق على طول ١٠٠٠ مترا

٧) – شراء قاطرتين على الديزل للخط العريض قوة ١٥٠٠ حصان او اكثر

٨) – شراء قاطرة على الديزل للخط الضيق مسننة قوة ١٥٠٠ حصان

٩) – شراء اربع عربات اوتوموتريس حديثة ومكيفة مع مقطوراتها تتسع كل من العربة والمقطورة لستين / ٦٠ / راكبا .

١٠) – شراء سيارتين اوتوبيس لخدمة المسافرين في محطتي طرابلس وصور وذلك بسبب بعد المحطة عن المدينة

١١) – انشاء ورشة (Atelier) لقاطرات الديزل

١٢) – انشاء ورشة (Atelier) لعربات الخط العريض .

../..

---

١ – نقلاً عن أرشيف مؤسسة المحفوظات الوطنية في بيروت ، ملف رقم ٢٤٩٤ .

– ٢ –

اكلاف تنفيذ المشروع

نعطي فيما يلي كشفا تقديريا مؤقتا ومختصرا لاكلاف تنفيذ المشروع حسب التفصيل المبين اعلاه :

كشف تقديري مؤقت

رقم	بيان الاعمال والتجهيزات	الكمية	الكلفة الافرادية ل.ل	التقدير الاجمالي للاكلاف ل.ل
١	تجديد الخط العريض : القضبان والعوارض	١٠٢ كلم	٩٦ ٠٠٠	٩ ٧٩٢ ٠٠٠
٢	تقويم المنحطفات في الخط العريض	٢٠ "	١٥ ٠٠٠	٣٠٠ ٠٠٠
٣	تجهيز المقاطع على الخط العريض باجهزة التنبيه والامان	٣٥ مقطع	١٠ ٠٠٠	٣٥٠ ٠٠٠
٤	اصلاح وتقوية جسر السكة الحديدية على نهر القاسمية			٢٥٠ ٠٠٠
٥	تجديد القضبان في الخط الضيق	٢٠ كلم	٢٠ ٠٠٠	٤٠٠ ٠٠٠
٦	شراء وتركيب شفرات مسننة للخط الضيق	١ "	٨٤ ٠٠٠	٨٤ ٠٠٠
٧	شراء قاطرتين على الديزل قوة ١٥٠٠ حصان للخط العريض	٢ عدد	٧٥٠ ٠٠٠	١ ٥٠٠ ٠٠٠
٨	شراء قاطرة على الديزل قوة ١٥٠٠ حصان للخط الضيق	١ "	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠
٩	شراء اربع عربات اوتوموتريس مع مقطوراتها	٤ "	٦٥٠ ٠٠٠	٢ ٦٠٠ ٠٠٠
١٠	شراء سيارتين اوتوبيس	٢ "	٥٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠
١١	انشاء ورشة (Atelier) لقاطرات الديزل وتجهيزها			٧٥٠ ٠٠٠
١٢	انشاء ورشة (Atelier) لعربات الخط العريض وتجهيزها			٥٠٠ ٠٠٠
	المجموع :			١٧ ٦٢٦ ٠٠٠
	يخرج من هذا المجموع الاعتماد الذى تلحظه المصلحة في موازنتها السنوية لاستبدال العوارض الخشبية بعوارض مصنوعة بالباتون المسلح وقدره / ٦٤٠ ٠٠٠ / ل.ل والذى سيستمر لحظه على سنتين مدة تنفيذ المشروع : ٢ × ٦٤٠ ٠٠٠ = ...			١ ٢٨٠ ٠٠٠
				١٦ ٣٤٦ ٠٠٠
	يضاف الى هذا التقدير نحو ١٠ ٪ مقابل اكلاف دراسات واستهلاكات ونفقات غير ملحوظة			١ ٦٥٤ ٠٠٠
	الجملة :			١٨ ٠٠٠ ٠٠٠

فقط ثمانية عشر مليون ليرة لبنانية .

النتائج المرتقبة من جراء تنفيذ المشروع

عندما يتم تطوير الشبكة الحديدية على الصورة المشروحة اعلاه فان عددا من المستودعات والورش والمصانع ستفقد المبرر لاستمرارها والبعض منها سينخفض نشاطه بمقادير تتناسب مع ظروف الاستثمار الجديدة ، ونعطي فيما يلي بيانا مختصرا بالتعديلات التي ستطرأ على هذه المستودعات والورش والمصانع من جراء تطوير الشبكة :

../..

ـ ٣ ـ

- الاستغناء عن مستودع الخط العريض في بيروت وتوفير نفقاتـه
- الاستغناء عن مستودع الخط الضيق في بيروت وتوفير نفقاتـه
- الاستغناء عن ورشـة العربات في محطة مار مخائيل في بيروت وتوفير نفقاتها
- الاستغناء عن تسيير قاطرات وعربات الخط العريض الى طرابلس لفحص فرياق ، بغية اصلاحها في معمل رياق ، وتوفير النفقات الناتجـة عن هذه العمليـة .
- تخفيض نشاط مستودع طرابلس بمقدار النصف اذ ان نشاطه سينحصر بعد التطوير بادارة قاطرة لوكوتراكتور ديزل واحدة وتأمين تموين القاطرات العاملة على الخط حين وجودها في المحطـة وتأمين سفر العربات الى الحدود والى معملـي الترابـة في انفـة وشكا . وتوفير النفقات الناتجـة عن هذا التخفيض .
- تخفيض نشاط مستودع رياق بمقدار النصف اذ ان نشاطه سينحصر بعد التطوير بادارة قاطرة لوكوتراكتور ديزل واحدة وقاطرتين احتياطيتين مسنتين عاملتين على البخار وتأمين الصيانـة العادية لعربات الخط الضيق وسفرها الى الحدود . وتوفير النفقات الناتجة عن هذا التخفيض .
- تخفيض نشاط ورش معمل رياق بمقدار الثلثين اذ ان نشاطها سينحصر بعد التطوير بتأمين الصيانة الدوريـة لعربات الخط الضيق وللقاطرتين المسنتين الاحتياطيتين والعاملتين على البخار ، وكذلك بصنع قطع الصب والحدادة وخلافها اللازمة لمجمل الشبكة . وتوفير النفقات الناتجة عن هذا التخفيض .
- تخفيض نفقات مصلحة الحركة والناقلات بمقدار الربع وذلك بسبب استبدال القاطرات البخاريـة بقاطرات ديـزل .
- الاستغناء عن صيانة المباني والمنشآت التي الغيت وتخفيض الصيانة للمنشآت الاخرى التي خف نشاطها وتوفير النفقات العائدة لهذه الصيانـة .
- تخفيض النفقات الاداريـة العائدة لمخازن قطع الغيار ومواد الاستهلاك
- الغاء ورشـة صنع العوارض بالباطون المسلح وورشة تركيبها مكان العوارض الخشبية وتوفير النفقـات التي تلحظ لها سنويا في الموازنة .
- تسيير عربات الاوتوموتريس لنقل الركاب وتأمين موارد جديدة من جراء ذلك .

__التوفيرات في نفقات الاستثمار والزيادة في الـــواردات__

نصلنا في مذكرة سابقـة (نقدم صورة عنها ربطا) التوفيرات الناجمة عن التعديلات التي ستطرأ من جراء تطوير الشبكة . ونمضي فيما يلي جدولا يلخص هذه التوفيرات مبينين فيه الجزء العائد منها الى المواد واللوازم والصيانـة والانتقال ... الخ والجزء العائد منها الى الاستغناء عن المستخدمين .

جهة التوفيـر او الواردات	التوفير في المواد واللوازم والصيانة الخ او الـــواردات: نوع التوفيـــــر	قيمته ل.ل	التوفير بسبب المستخدمين الذين سيستغنى عنهم: عـدد المستخدمين	قيمة التوفيـر
الادوات والجر	التوفير السنوي في اللوازم والصيانة والانتقال والمحروقـات	٧٢٠ ٠٠٠	٢١٩	١ ٣٩٠ ٠٠٠
الحركة والناقلات	التوفير السنوي في اللوازم والصيانة والانتقال والنفقات النثـرية	٩٣ ٠٠٠	٥٠	٢٩٤ ٠٠٠
المخـــازن	توفير في النفقات العائدة لغير المستخدمين	٦ ٠٠٠	١٥	٩٤ ٠٠٠
المباني والمنشآت	توفير في نفقات الصيانـة	١٠٠ ٠٠٠	—	—
ورشة صنع العوارض	الاستغناء عن الاعتماد السنوي الذي يلحظ في الموازنـة	٦٤٠ ٠٠٠	—	—
	توفير في اعمال الصيانـــة	١٠٢ ٠٠٠	—	—
			ينقل الى ما بعده	١ ٧٧٨ ٠٠٠

../.

ـ ٤ ـ

جهة التوفيـر او الواردات	التوفير في المواد واللـوازم والصيانـة الخ ... او الـــواردات: نوع التوفيـــــر	قيمته ل.ل	التوفير بسبب المستخدمين الذين سيستغنى عنهم: عـدد المستخدمين	قيمة التوفير
			نقلا عما قبلـه	١ ٧٧٨ ٠٠٠
نقل الركاب بعربات الاوتوبيس	واردات صافيـــة	٢٥٠ ٠٠٠	اعـادة استخدام ٣٠	١٨٩ ٠٠٠
المجموع:		١ ٩١١ ٠٠٠	٢٥٤	١ ٥٨٩ ١٠٠

فتكون حملة التوفيرات والواردات الاضافيـة بالمئة :

١ ٩١١ ٠٠٠ + ١ ٥٨٩ ٠٠٠ = ٣ ٥٠٠ ٠٠٠ ل.ل سنويا

ويكون عدد المستخدمين الذين سيستغنى من خدماتهم ٢٥٤ مستخدما يبلغ مجموع رواتبهـم / ١ ٥٨٩ ٠٠٠ / ل.ل سنويا

ونلاحظ اننا لم ندخل في حساب التوفيرات والواردات الواردات الاضافيـة المؤكدة التي ستنتج من الزيادة في حركة النقل بسبب تطوير الشبكة .

ونلاحظ كذلك اننا اعتمدنا في دراساتنا السابقة رقما للتوفيرات السنوية قدره / ٢ ٥٠٠ ٠٠٠ ل.ل عوضا عن الـ / ٣ ٥٠٠ ٠٠٠ / ل.ل الناتجة عن الحساب اعلاه . وقد اعتبرنا ان الفرق بين الرقميـن وقدره مليون ليرة لبنانية سنويا يكفي ، اذا استعمل على مدى بضع سنوات ، لحل مشكلة المستخدمين الذين سيستغنى عن خدماتهم بصورة واسعة وكريمة اما عن طريق الصرف من الخدمة او عن طريق ايجاد اعمال اخرى لهم او عن اي طريق آخر تتعاون الدولـة والمصلحة على ايجادها لحل مشكلتهم .

__مهلـة التنفيــــذ__

ان المهلـة اللازمة لتنفيذ هذا المشروع تبلغ في تقديرنا ثلاثين شهرا في اقصى الحدود وذلك باعتبار الوقت اللازم لتحضير التصاميم ودفاتر الشروط للصفقات المختلفـة ولاجراء التلزيم ولتنفيذ الاشغال او تسليم المعدات . والامر الذي يتحكم في موضوع المهلـة هو في الاكثر تسليم القضبان والقاطرات وعربات الاوتوموتريس التي يتطلب صنعها وتسليمها وقتا طويلا .

__درس تحليلي للمبالـغ المترجبـة لتنفيذ المشروع__

من دراسة الكشف التقديري يمكننا ان نقسم الاشغال والتجهيزات الداخلة في مشروع التطوير الى قسميـن :

__القسم الاول__ – ويشمل جميع الاشغال التي تنفذ محليا وكذلك المشتريات العائدة لسيارتي الاوتوبيس وبعض التجهيزات الثانويـة .

__القسم الثاني__ – ويشمل شراء المعدات الضخمة الاخرى من قضبان وقاطرات واوتوموتريسات وخلافها مما يعتبر من التجهيزات الاساسيـة في السكك الحديدية .

ونعطي في الجدول التالي بيانا بالمبالغ التي ستنفق في كل من القسمين وذلك لكل بند من بنود الكشف التقديري الذي اوردنا اعلاه .

../.

رقم	بيان الاعمال والتجهيـــزات	مجموع المبالغ المتوجبة	القسم العائد للاشغال المحلية ولشراء التجميزات التنويـــة	القسم العائد لشراء التجهيـــزات الاساسيـــة
١	القضبان والعوارض ــ الخط العريض	٩ ٧٩٢ ٠٠٠	٣ ٣٩٢ ٠٠٠	٦ ٤٠٠ ٠٠٠
٢	تقويم المنحطفات ــ الخط العريض	٣٠٠ ٠٠٠	٣٠٠ ٠٠٠	ــ
٣	اجهزة التنبيه والامان ــ الخط العريض	٣٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	٣٠٠ ٠٠٠
٤	اصلاح وتقوية جسـر القاسميـــة	٢٥٠ ٠٠٠	٢٥٠ ٠٠٠	ــ
٥	تجديد القضبان ــ الخط الضيق	٤٠٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	٣٥٠ ٠٠٠
٦	شفرات مسننة ــ الخط الضيق	٨٤ ٠٠٠	٤ ٠٠٠	٨٠ ٠٠٠
٧	قاطرتان على الديزل ــ الخط العريض	١ ٥٠٠ ٠٠٠	ــ	١ ٥٠٠ ٠٠٠
٨	قاطرة على الديزل ــ الخط الضيـــق	١ ٠٠٠ ٠٠٠	ــ	١ ٠٠٠ ٠٠٠
٩	عربات اوتوموتريس ــ الخط العريض	٢ ٦٠٠ ٠٠٠	ــ	٢ ٦٠٠ ٠٠٠
١٠	سيارات اوتوبيس ــ الخط العريض	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	ــ
١١	ورشة (Atelier) لقاطرات الديزل	٧٥٠ ٠٠٠	٧٥٠ ٠٠٠	ــ
١٢	ورشة (Atelier) لعربات الخط العريض	٥٠٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠	ــ
		١٧ ٦٢٦ ٠٠٠	٥ ٣٩٦ ٠٠٠	١٢ ٢٣٠ ٠٠٠
	يحسم ميزانية سنتين لمعمل العوارض	١ ٢٨٠ ٠٠٠	١ ٢٨٠ ٠٠٠	ــ
		١٦ ٣٤٦ ٠٠٠	٤ ١١٦ ٠٠٠	١٢ ٢٣٠ ٠٠٠
	يضاف دراسات واستملاكات وغير ملحوظ	١ ٦٥٤ ٠٠٠	١ ٤٠٤ ٠٠٠	٢٥٠ ٠٠٠
		١٨ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٥٢٠ ٠٠٠	١٢ ٤٨٠ ٠٠٠

يبلغ القسم الاول نحو خمسة ملايين ونصف مليون / ٥ ٥٠٠ ٠٠٠ / ليرة لبنانية وهو قيمـة الاشغال التي تنفذ محليا وقيمـة شراء التجهيزات التنويـة ، ويتوجب دفعـه تباعا مع تقدم الاشغال او مع اجـراء المشتريات .

اما القسم الثاني والذي يبلغ نحو اثني عشر مليون ونصف مليون / ١٢ ٥٠٠ ٠٠٠ / ليرة لبنانيـة فهو قيمـة شراء التجهيزات الضخمـة والاساسيـة التي يجرى شراؤها من الخارج والتي يتوجب دفع قيمتها حسب نصوص دفاتر الشروط التي توضع لهذا القرض والتي يمكن ان تتضمن نصوصا على امكان دفع القيمـة اقساطا مؤجلـة على عدد من السنين .

تمويـــل المشـــروع

لما كانت المصلحة لا تملك مالا احتياطيا يسمح لها بتمويل هذا المشروع،

ولما كان هذا المشروع،بعد تنفيذه ، سيؤمن للمصلحة وفرا سنويا لا يقل عن المليونين ونصف مليون / ٢ ٥٠٠ ٠٠٠ / ليرة لبنانية في السنوات الاولى ونحو ثلاثة ملايين ونصف مليون (٣ ٥٠٠ ٠٠٠ / ليرة لبنانية في السنوات اللاحقـة ،

لذلك كان من الطبيعي ان نتطلع الى طرق التمويل من خارج المصلحة عن طريق سلفة او قرض تستطيع المصلحة ان تسددها على مدى عدد من السنين من الوفر الذي يؤمنه مشروع التطويـر .

وطرق التمويـل التي تتراءى لنا هـــي :

١) ــ سلفـة من الخزينـة اللبنانيـة
٢) ــ قرض خارجـي تعقده المصلحة بكفالـة الدولـة
٣) ــ دفع قيمة التجهيزات الاساسية الضخمة بالتقسيط والمبلغ الباقي سلفة من الخزينة اللبنانية .

../.

ولما كان تسديد السلفـة او القرض او الدفع بالتقسيط امر مضمون فان هذه الطرق الثلاث سواء في نظرنا من حيث المبدأ وامكان تحقيق المشروع وان لم تكن سواء من حيث النتائج الماليـة التي تترتب عليها .

وسنوجز فيما يلي كلا من هذه الطرق ونبين النتائج الماليـة التي تنتج عن تطبيقها .

اولا ــ سلفـة من الخزينة اللبنانيـــة

يمكن تأمين التمويل عن طريق سلفـة من الخزينة اللبنانية بمبلغ ثمانية عشر مليون ليرة لبنانية تعطى لنا على مدى سنتين ، وهي مهلة تنفيذ المشروع بعد الانتهاء من عقد الصفقات . ويجرى تسديد هذه السلفـة من قبل المصلحة اقساطا متساويـة على مدى ثماني سنوات بعد الانتهاء من التنفيذ .

ان هذه الطريقـة توفر على المصلحة ، وبالتالي على الدولـة ، دفع الفوائد .

ثانيا ــ قرض خارجـي تعقده المصلحة بكفالـة الدولـة

ويمكن تأمين التمويـل عن طريق قرض خارجـي من احد مصادر التمويل بمبلغ ثمانية عشر مليون ليرة لبنانية تعقده المصلحة بكفالـة الدولـة ويجرى تسديده مع فوائده من قبل المصلحة اقساطا متساويـة على مدى عشر سنين بعد الانتهاء من التنفيذ .

ان هذه الطريقـة تكلف المصلحة ، وبالتالي الدولة ، فوائـد المال التي قد لا تقل عن ٦ ٪ سنويا والتي قد تصل الى ثمانية ملايين / ٨ ٠٠٠ ٠٠٠ / ليرة لبنانية عن مدة السنتين الاوليين ، وهما مهلة التنفيذ ، والسنوات العشر التي تليهما والتي يجرى فيها تسديد الاقساط .

ثالثا ــ دفع قيمة التجهيزات الاساسيـة الضخمة بالتقسيط والمبلغ الباقي سلفة من الخزينة اللبنانيـــة

ويمكن تأمين التمويل ايضا بطريقـة مشتركة بين قرض تعقده المصلحة بكفالة الدولة مع موردي التجهيزات الضخمة وتبلغ قيمته اثني عشر مليون ونصف مليون / ١٢ ٥٠٠ ٠٠٠ / ليرة لبنانية ويجرى تسديده مع فوائده من قبل المصلحة اقساطا متساويـة على مدى سبع او ثمان سنوات بعد الانتهاء من التنفيذ ، وبين سلفـة تعطى للمصلحة من الخزينـة اللبنانيـة بالمبلغ الباقي وقدره خمسة ملايين ونصف مليون / ٥ ٥٠٠ ٠٠٠ / ليرة لبنانية يجرى تسديدها من قبل المصلحة اقساطا متساويـة على مدى سنتين او ثلاث سنين بعد الانتهاء من تسديد قيمـة القرض .

ان هذه الطريقـة تخفف كثيرا عن كاهل الخزينة وذلك على اعتبار ان حاجتنا للسلفـة لن تبدأ الا بعد الانتهاء من الدراسات وتحضير دفاتر الشروط وعقد الصفقات ، وهذا في نظرنا يستغرق من الوقت ما ينقلنا الى صيف ١٩٦٥ .

ومن جهة ثانية فان المصلحة ، وبالتالي الدولـة ، ستتحمل فوائد القرض التي قد تصل الى اربعة ملايين ليرة لبنانية على مدى سنتي التنفيذ والسنوات السبعة او الثمانيـة التي تليهما والتي يجرى فيها تسديد اقساط القـرض .

- - - - - - -

../.

ـ ٧ ـ

واذا كان لنا ان نختار بين هذه الطرق الثلاث فنحن نفضل الطريقة الاولى التي ترفع عن كاهل المصلحة دفع الفوائد المرهقة ، والا فالطريقة الثالثة واخيرا الطريقة الثانية .

ملاحظة هامة : ولا بد من الاشارة بعد هذا الشرح الى انه بعد تسديد السلفة او القرض يتأمن للمصلحة وفر دائم يخفض العجز السنوي بمقدار / ٠٠٠ ٥٠٠ ٣ / ل.ل او على الاقل / ٠٠٠ ٥٠٠ ٢ / ليرة لبنانية في اسوأ الحالات .

بيروت في ٢٦ آب سنة ١٩٦٤

رئيس مجلس الادارة

عفيف سلمان

ملحق رقم (٤)

جواب وزير التصميم إلى مصلحة سكك حديد الدولة والنقل المشترك لبيروت وضواحيها بتاريخ ٣١ أيار ١٩٦٥، بشأن المشروع المستعجل لتطوير خط السكة الحديدية الساحلي [1]

ملحق رقم (٤)

مستند رقم ٤

الجمهورية اللبنانية
وزارة التصميم العام

ل.ل.

رقم الصادر ١٤٥١/ ١/ ١٧

جانب مصلحة سكك حديد الدولة والنقل المشترك لبيروت وضواحيها

بيروت في ٣١ ايار ١٩٦٥

الموضوع: مشروع مستعجل لتطوير خط السكة الحديدية الساحلي
المرجع: كتابكم رقم ٤٧٢ تاريخ ١٢ ايار ١٩٦٥

جوابا على كتابكم المذكور اعلاه بشأن المشروع المستعجل لتطوير خط السكة الحديدية الساحلي نفيدكم ان هذه الوزارة توافق على برنامج الاشغال المقدم بمرحلتيه وعلى طرق التمويل المقترحة على ان تستمر مساهمة الدولة على نسبتها الحالية فيما يعود فقط الى تغطية عجز استثمار سكك الحديد . وان تحدد قيمة تغطية عجز استثمار النقل المشترك فيما لو حصل عجز ، بالنسبة لقيمته الفعلية .

وزير التصميم العام

نجيب صالحه

1 - نقلاً عن أرشيف مؤسسة المحفوظات الوطنية في بيروت ، رقم ٢٤٩٤ .

ملحق رقم (٥)

محضر جلسة مجلس الوزراء بتاريخ ٥ كانون الثاني ١٩٦٦ من أجل ابقـــاء مطـــار بيروت الدولي في مكانه الحالي [1]

رقم المحضر : ١
سنة ١٩٦٥

الجمهوريـــة اللبنانيـــة
مجلس الـــوزراء
الامين العـــام

من محضر جلسة مجلس الوزراء

المنعقدة في سن الفيل يوم الاربعاء الواقع في ٥ كانون الثاني ١٩٦٦

وقائع الجلســـة

الموضوع : ابقاء المطار في مكانه الحالي

المستندات :

— كتاب وزارة الاشغال العامة والنقل رقم ١/ص تاريخ ١٩٦٦/١/٤

— قرار مجلس الوزراء تاريخ ١٩٦٤/١٠/٢١ و ١٩٦٥/٢/١٠

قرار المجلس :

- اطلع المجلس على المستندات المذكورة اعلاه وقد تبين منها ،

ان مجلس الوزراء كان بتاريخ ٢١ تشرين الاول ١٩٦٤ قد قرر تكليف مجلس تنفيذ المشاريع الانشائية بدرس الحلول لتأمين مطار حديث

كما كان وافق بقراره المتخذ بتاريخ ١٠ شباط ١٩٦٥ على ان يشترك الخبراء الذين كانوا اوفدوا من قبل المنظمة الدولية للطيران المدني والسلطات البريطانية لدرس العناصر المتعلقة بسلامة الملاحة الجوية في مطار بيروت الدولي ، في الدراسات المتعلقة بانشاء مطار حديث

وان وزارة الاشغال العامة والنقل عادت وافادت ان فكرة امكانية نقل المطار يتوقف على امريـــن اثنين :

١ — ايجاد المكان الملائم فنيا

٢ — بيع اراضي المطار الحالي

وانه لما كان الامر الاول غير متوفر باعتبار ان المكان الملائم يبعد حسب تقارير الخبراء المختصين من بيروت نحو ٦٥ — ٧٠ كيلومترا .

ولما كان الامر الثاني قد يكون غير متوفر ايضا اذ قد يصعب على الدولة من الناحية القانونيـــة بيع اراضي المطار الحالي لبناء مطار آخر حديث .

ولما كانت مؤسسة النقل الجوي الدولية (ايانا) التي تضم جميع شركات النقل العالميـــة لدى استطلاع رأيها في الامر افادت ان الشركات الكبيرة العاملة في المطار تجمع على بقائه في مكانه

[1] - نقلاً عن أرشيف مؤسسة المحفوظات الوطنية في بيروت ، ملف رقم ٣٠ .

— ٢ —

الحالي لعدة اسباب ، شرط ادخال بعض التحسينات عليه .

لذلك فان وزارة الاشغال العامة والنقل تقترح ما يلي :

اولا : ابقاء المطار في مكانه

ثانيا : تأليف لجنة خاصة من قبل هذه الوزارة تضم كلا من السادة المختصين :

مدير عام النقل	رئيسا
مدير الطيران المدني	عضوا
مدير المباني	"
مدير الطرق	"
رئيس مصلحة المطارات	"
رئيس ديوان المديرية العامة للنقل	مقررا

مهمتهـــــا :

آ — درس وضعية الانشاءات الحالية في مطار بيروت الدولي وبيان الوضع الراهن من جهة الاعتمادات الملحوظة والاشغال الباقية دون تنفيذ .

ب — الاتصال باللجنة الفنية لمؤســـة النقل الجوي الدولية للاتفاق معها على التحسينات اللازمة لمطار بيروت الدولي ليستوفي جميع الشروط المطلوبة لحاجات الطيران المدني خلال العشر سنوات المقبلة .

جـ — تقديم المقترحات المتعلقة بالبند اعلاه الى مجلس الوزراء بواسطة وزير الاشغال العامة والنقـــل خلال مهلة شهر من تاريخ تبليغ هذا القرار .

د — تقديم المقترحات المتعلقة بالبند ب اعلاه خلال مدة ثلاثة اشهر من تاريخ تبليغ هذا القرار .

هـ — تعمل اللجنة المذكورة خلال اوقات الدوام الرسمي وخارجه عند الاقتضاء وتجتمع بناء على دعـــوة من رئيسها .

ثالثا : اعتبار القرارين الصادرين في ٢١ تشرين الاول ١٩٦٤ و ١٠ شباط ١٩٦٥ من مقام مجلس الوزراء ملغيين .

بناء عليه ، ولدى المداولة

قرر المجلس الموافقة على اقتراحات وزارة الاشغال العامة والنقل المبسوطة اعلاه x

يبلغ لجانب :

— وزارة الاشغال العامة والنقل
— وزارة المالية
— وزارة التصميم العام
— المديرية العامة لرئاسة الجمهورية
— المحفوظات

بيروت في ١٢ كانون الثاني ١٩٦٦
امين عام مجلس الوزراء
الامضاء : ناظم عكاري

ملحق رقم (٦)

محضر جلسة مجلس الوزراء بتاريخ ١٦ تشرين الأول ١٩٦٦ بشأن الوضع الناشئ عن توقف بنك " انترا " عن الدفع [١]

الجمهورية اللبنانية
مجلس الوزراء
الامين العام

رقم المحضر ٥٩
سنة ١٩٦٦

من محضر جلسة مجلس الوزراء

المنعقدة في سن الفيل يوم الاحد الواقع في ١٦ تشرين الاول ١٩٦٦

وقائع الجلسة

الموضوع : الوضع الناشئ من توقف بنك انترا عن الدفع

قرار المجلس :

استعرض المجلس الوضع الناشئ من توقف بنك انترا عن الدفع

وبعد ان استمع الى حاكم مصرف لبنان بالوكالة ومدير عام المالية ورئيس جمعية مصارف لبنان وبعض الخبراء تبين له ان الوضع المالي في البلاد سليم .

ثم استعرض الحلول الممكن اعتمادها لتيسير سيولة كافية للمصارف العاملة في لبنان تتيح لها متابعة اعمالها في الظرف الراهن ، واطلع على المذكرة المقدمة من جمعية مصارف لبنان المتضمنة بعض الاقتراحات بهذا الصدد .

وبعد المداولة

قرر المجلس ما يلي :

اولا : الطلب الى مصرف لبنان مساندة البنوك العاملة عاديا لتوفير سيولة كافية لديها تؤمن طلبات اصحاب الودائع المستحقة وذلك حسب الافضلية التالية :

١ — شراء ذهب او عملات اجنبية قابلة التحويل الى ذهب نقدا او لاجل
٢ — حسم سندات تجارية لمدة ثلاثة اشهر تحمل ثلاثة تواقيع
٣ — تسليف على سندات تيم بقيمة لا تتعدى ٦٠ بالمئة من تخمين مصرف لبنان لهذه السندات
٤ — اعطاء سلفات لقاء سندات تجارية ضمن حدود ٨٠ بالمئة من قيمتها لمدة ٦٠ يوما قابلة للتجديد وعلى سندات الحد الاقصى لاستحقاقها اثنا عشر شهرا .
٥ — حسم سندات تمثل السلفات التي تحمل توقيعين احدهما صادر من المصرف المستقرض

./..

---

[١] -نقلاً عن أرشيف مؤسسة المحفوظات الوطنية في بيروت ، ملف رقم ٢٦٨٣ .

— ٢ —

٦ — اعطاء سلفات لقاء تأمينات عقارية أكانت مباشرة من المصرف ام بالتحويل
٧ — حسم سندات لاجل ٦٠ يوما موقعة لامر مصرف لبنان من قبل رئيس مجلس ادارة البنك المستلف ولأحد اعضاء مجلس الادارة وعلى مسؤوليتهما وذلك ضمن حدود ٢٥ بالمئة من مجموع واسطي النهف المدفوع .

مع العلم ان الحد الاقصى لمجموع السلفات والحسومات المبينة اعلاه تحدد بمعدل ٦٥ بالمئة من مجموع الودائع كما يظهر من ميزانية المصرف بتاريخ ٣١ آب سنة ١٩٦٦

ثانيا : بصورة عامة مطالبة المصارف بروح التساهل في الظرف الحاضر .

ثالثا : حظر استعمال الاموال المستلفة من مصرف لبنان والتسهيلات المذكورة اعلاه لدفع ودائع او تغطية اعباء غير عادية للمسؤولين من البنك المستلف أكانوا اعضاء مجلس ادارة ام مدراء مسؤولين ولا في تسليفات او توظيفات جديدة الا بالاتفاق مع مصرف لبنان .

رابعا : تحديد الفائدة التي يستوفيها مصرف لبنان لقاء السلفات المذكورة في الفقرات ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ بسبعة بالمئة (٧ ٪)

خامسا : وبما ان التدابير المشار اليها اعلاه تقتضي اجراء ترتيبات مادية وعملية بين مصرف لبنان والمصارف تتيح لهذه المصارف ان تستأنف اعمالها بصورة طبيعية وتطمينا للمودعين في المصارف وذلك بالاتفاق مع جمعية المصارف ومع مصرف لبنان ،
تعطيل العمل في المصارف لمدة ثلاثة ايام ابتداء من صباح الاثنين الواقع في ١٧ تشرين الاول ١٩٦٦ على ان تعود المصارف الى اعمالها المعتادة صباح يوم الخميس في ٢٠ منه

سادسا : تكليف وزارة المالية بالاتفاق مع مصرف لبنان اعداد مشروع قانون لتعديل قانون النقد والتسليف على اساس توسيع سلطات المصرف المركزي وتطال وسائل عمله بالنسبة للمصارف وللسوق المالية والنقدية .

سابعا : اما فيما يتعلق ببنك انترا الذي اعلن توقفه عن الدفع ،

وبما ان هذا المصرف قد تقدم بعد ظهر اليوم ببيان عن وضعه المالي مرفقا به صورة عن قرار مجلس ادارته المتخذ في ١٥/١٠/١٩٦٦ والمتضمن عرضا لدفع ديونه على اساس مالية بالسابقة عن طريق صلح واقي ، فان الحكومة تتابع درس امكانات حماية مصالح المودعين خارج نطاق التدابير المصرفية المقررة اعلاه

./..

- ٢ -

ثامنا : تتحمل الخزينة كامل مسؤولية ما قد ينتج من اعباء على مصرف لبنان من جراء الترتيبات الخطيرة كما تتحمل مسؤولية الخسائر التي قد تنتج من جراء تمويل المصرف ، نظرا لضرورة السرعة بانجاز المعاملات ، ان يدفع قيمة العملات الاجنبية التي يشتريها نقدا او لاجل او التي يسلف عليهما دون انتظار اشعار مفصله باستلام هذه العملات ، او من جراء عدم امكانية تدقيق الوثائق المقدمة تدقيقا كافيا »

عدد ٨٥١ / م . و بيروت في ١٩٦٦/١٠/١٦

يبلغ لجانب :

- وزارة المالية
- مفوضية الحكومة لدى المصرف المركزي
- المديرية العامة لرئاسة الجمهورية
- المحفوظات
- وزارة العدل
- وزارة الاقتصاد الوطني
- وزارة التصميم العام

امين عام مجلس الـــوزراء

الامضاء : ناظم عكاري

ملحق رقم (٧)

محضر جلسة مجلس الوزراء بتاريخ ١٩ تشرين الأول ١٩٦٦ بشأن الوضع المصرفي والمالي [١]

الجمهورية اللبنانية
مجلس الوزراء
الامين العام

عدد المحضر ٥٥
سنة ١٩٦٦

من محضر جلســـة مجلس الوزراء

المنعقدة في سن الفيل يوم الاربعاء الواقع في ١٩ تشرين الاول ١٩٦٦

وقائع الجلسة

وزارة التصميم العام
تاريخ الدخول ٦٦/١٠/٢٢
الرقم ٢٩٤٧

الموضوع : الوضع المصرفي والمالي .

المستندات :

قرار المجلس :

درس المجلس الوضع المصرفي والمالي في البلاد .

وبعد ان اطمأن الى ان التدابير التي كان قد قررها في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٦ تشرين الاول ١٩٦٦ وخول بموجبها مصرف لبنان تأمين السيولة اللازمة للمصارف قد تنفذ ، والى ان المصارف ستعود الى متابعة اعمالها كالمعتاد ابتداء من نهار الخميس في ٢٠ تشرين الاول ١٩٦٦ .

تذاكر المجلس في ما تقتضي الظروف الراهنة باتخاذه من تدابير اضافية تؤول الى تحقيق المزيد من الاطمئنان والثقة في سلامة الجهاز المصرفي والوضع المالي ، فقرر ما يأتي :

١ - تقديم مشروع قانون معجل مكرر الى مجلس النواب يجيز للحكومة تخويل مصرف لبنان ان يتخذ ، تبعا للضرورات ، التدابير التي من شأنها ان تجعل شروط التسليف للمصارف اكثر مرونة من اجل تسهيل سيولتها مع المحافظة على سلامة النقد ، وذلك خلال مدة شهر واحد من تاريخ ١٦ تشرين الاول سنة ١٩٦٦ .

٢ - التقدم من مجلس النواب بمشروع قانون معجل مكرر يجيز للحكومة ان تنفق مبلغا حده الاقصى ، خمسون مليون ليرة لبنانية في سبيل ضمان حقوق صغار المودعين في بنك انترا . على ان تحل محلهم في حقوقهم تجاه البنك المذكور ، وان تستعمل عند الاقتضاء هذه الحقوق للتدخل بشكل مباشر في الحلول الايجابية التي يمكن ان يؤول اليها وضع بنك انترا .

---

[١] - نقلاً عن أرشيف مؤسسة المحفوظات الوطنية في بيروت . ملف رقم ٣٠ .

مجلس الوزراء

- ٢ -

تابع محضر جلسة ١١ تشرين الاول سنة ١٩٦٦

وقائع الجلسة

٣ - اعداد مشروع قانون يتعديل بعض نصوص من قانون النقد والتسليف للاسراع في ضبط عمل المصارف وتشديد الرقابة على ادارتها ./.

عاجل جدا

عدد ٨٧٠/م.و.

يبلغ لجانب :
- وزارة المالية - للتفضل باعداد مشاريع القوانين موضوع هذا القرار .
- مصرف لبنان
- مفوض الحكومة لدى مصرف لبنان
- وزارة العدل
- وزارة الاقتصاد الوطني
- وزارة التصميم العام
- المديرية العامة لرئاسة الجمهورية
- المحفوظات

بيروت في ٢٠ تشرين 1966

امين عام مجلس الوزراء

الامضاء : ناظم عكاري

امانة سر مجلس التصميم للاطلاع

٢٢/١٠/٦٦

مكتبة البحث

أولاً : وثائق غير منشورة

١- وثائق أصلية من الأرشيف الأميركي موجودة في الجامعة اللبنانية – الفرع الأول وتتضمن وثائق ومراسلات وزارة الخارجية الأميركية بين أعوام ١٩٤٥- ١٩٥٩ وهي تحمل أرقام : 037/7037/0274 و ..

٢- ملف الأحزاب اللبنانية محفوظ في أرشيف الجامعة الأميركية لسنوات ١٩٥٣- ١٩٧٣ وهو موجود باسم Tag يحمل الأرقام التالية : 30096 – 30097 – 11032 ..

٣- أرشيف وزارة الزراعة يحتوي على مختلف المصادر والوثائق المتعلقة بالوضع الزراعي وخاصة المشروع الأخضر وخلال سنوات ١٩٦٥- ١٩٩٤

٤- أرشيف مؤسسة المحفوظات الوطنية ويحتوي على مختلف المصادر والوثائق المتعلقة بالشأن الاقتصادي في لبنان وقد أطلعنا على الملفات التالية: ٢٥- ٣٠- ٦/٧١١ – ٢٤٩٤- ٢٥٣٥- ٢٦٨٣- ٢٧٥١

٥- وثائق خاصة اطلعنا عليها في مكتبات كل من الرئيس سليمان فرنجية ، الدكتور عبدالله بيسار، الأستاذ غسان مرعي وأبرزها ما يتعلق بالقرار في القضية رقم ١١٨. المحاولة الانقلابية ١٩٦١، بيان للشباب الزغرتاوي حول موضوع الخطر الاسرائيلي. المذكرة التي قدمها التكتل الوسط لفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية، رد لرئيس الحزب القومي السوري الاجتماعي على البيان الذي وزعته السفارة الأميركية في بيروت ، بيان للدكتور عبدالله بيسار إلى الرأي العام الطرابلسي بقصد الاهتمام بمرفأ طرابلس .

ثانياً : الوثائق والتقارير الرسمية المنشورة الصادرة عن الوزارات والمؤسسات اللبنانية

١- محاضر مجلس النواب من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٧٥

٢- الجريدة الرسمية من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٧٥

٣- مجموعة خطب الرئيس فؤاد شهاب

٤- مصادر الوزارات اللبنانية

٥- وثائق وتقارير وزارة التصميم.

أ- باللغة العربية

- "مشروع الخمس سنوات، التصميم الشامل، ١٩٥٨-١٩٦٢"، بيروت ١٩٥٨

- "ميزان المدفوعات اللبناني لعام ١٩٦١"، بيروت ١٩٦٣.
- "احصاءات التجارة الخارجية في لبنان لسنوات ١٩٦١– ١٩٦٦"، بيروت ١٩٦٨
- "احصاءات التجارة الخارجية في لبنان لسنوات ١٩٦١– ١٩٦٧" ،بيروت ١٩٦٩
- "المجموعات الاحصائية من عام ١٩٦٣ حتى عام ١٩٧٣"
- "خطة الاستثمارات العامة وتمويلها للسنين ١٩٦٥– ١٩٦٩"، لا تاريخ.
- "تقرير اللجنة الفرعية"، بيروت ١٩٦٦.
- مذكرة مرفوعة إلى وزارة التصميم "حول السياسة الاقتصادية في لبنان"، بيروت ١٩٦٧
- "موافقة مجلس الوزراء على اقتراح اللجنة بشأن تحسين مطار بيروت الدولي"، بيروت ١٩٦٨.
- "تقرير عن قطاع التجارة"، بيروت ١٩٦٩.
- "تقرير عن السياحة العربية عام ١٩٦٩"، بيروت ١٩٦٩.
- "تقرير عن السياحة عام ١٩٧٠"، بيروت ١٩٧٠.
- "تقرير للمجلس الوطني لانماء السياحة عام ١٩٧٠"، بيروت ١٩٧٠.
- "الخطة الخمسية ١٩٧٠– ١٩٧٤"، بيروت ١٩٧٠.
- "تقرير السيد نقولا مدور في ٢٢ آب ١٩٧٠"، بيروت ١٩٧٠.
- "تحليل تقرير السيد نقولا مدور عن قضايا النقل البري في لبنان عام ١٩٧٠"، بيروت ١٩٧٠.
- "قطاع الشؤون الاجتماعية والتنمية الريفية"، بيروت ١٩٧١.
- "الصناعة في لبنان"، بيروت ١٩٧١.
- "خطة التنمية السداسية للسنوات ١٩٧٢– ١٩٧٧"، بيروت ١٩٧٢.
- "تنوع الصادرات في لبنان من حيث الإنتاج والتسويق"، بيروت ١٩٧٣.
- "قضايا تطور الصناعة الوطنية في لبنان"، بيروت ١٩٧٤.
- "الزراعة"، بيروت ١٩٧٤.
- "مشروع مخطط للتنمية الصناعية في لبنان"، لا تاريخ.
- "الملف الأساسي لأوضاع الصناعة اللبنانية وآفاق تطورها"، لا تاريخ.
- "السياحة والاصطياف في لبنان"، دراسة غير منشورة، لا تاريخ.
- "الملف الأساسي لوضع سياسة زراعية في لبنان"، لا تاريخ.
- "لبنان الاقتصادي والاجتماعي، مجالات الاستثمارات"، لا تاريخ.

ب– باللغة الفرنسية

- Mission IRFED, "Etude préliminaire sur les besoins et les possibilités de développement du Liban 1959- 1960".

- Mission IRFED, "Besoins et possibilités de développement du Liban", Tome 1, situation économique et sociale 1960-1961, et aussi volume abbexe.
- "La balance des paiements du Liban 1960- 1969". S.d.
- "Les comptes économiques 1964- 1969" et 1965-1972", S.d.
- "Plan quinquenal 1965- 1969", Beyrouth, 1965.
- Gorra, Pierre, "Nouvelle étude prospective sur l'apport du tourisme au développement économique du Liban", Beyrouth, 1967.
- "Le transport", Beyrouth, 1969.
- "Analyse économique, financière et sociale des travaux du Plan Vert", Beyrouth , 1969.
- "L'enquête par sondage sur la population au Liban", Beyrouth, 1972.

٦– وثائق وتقارير وزارة الزراعة + المشروع الأخضر

أ– باللغة العربية

- "دراسة فنية حول كلفة تخزين المياه" ، بيروت ١٩٦٨.
- "أعمال المشروع الأخضر في أربع سنوات"، بيروت ١٩٦٨.
- " التقرير السنوي لعام ١٩٧٠"، بيروت ١٩٧٠.
- " اجتماع عمل لتحديد الخطوط العريضة للسياسة الزراعية"، بيروت ١٩٧٢.
- " تقرير عن موجز أعمال ونتائج المشروع الأخضر عام ١٩٩٤"، بيروت ١٩٩٤.

ب– باللغة الفرنسية

- "Dossier de présentation routes agricoles", s.d.
- "Perspectives de développement de la montagne", F.A.O, B.E.I, Agréer S.A, Beyrouth, 1969.

٧– تقارير وزارة السياحة

- "تقرير لجنة السوق السياحية المشتركة"، لا تاريخ.
- " تقرير جلسة عمل في ١٧ شباط ١٩٧٥".

٨– وثائق وتقارير وزارة الأعلام مع منشورات الوكالة الوطنية للأنباء

- "أعداد السياح العرب غطت النقص في عدد الأجانب "، بيروت ١٩٦٨.

- " توقيع الاتفاق الرامي إلى توسيع وتطوير مطار بيروت الدولي"، بيروت ١٩٦٩.
- " الشؤون العربية والدولية في عهد الرئيس فرنجية ١٧ آب ١٩٧٢- ١٧آب ١٩٧٣"، لا تاريخ .
- "عرض لأهم نشاطات الدولة خلال السنة الثالثة من عهد فخامة الرئيس سليمان فرنجية ١٧ آب ١٩٧٢- ١٧ آب ١٩٧٣" ، لا تاريخ.
- " توجهات فخامة الرئيس سليمان فرنجية وخطبه ورسائله في المناسبات الوطنية والزيارات والمحادثات الرسمية ١٧ آب ١٩٧٢- ١٧ آب ١٩٧٣"، لا تاريخ.
- " الوقائع اللبنانية خلال السنة الرابعة لعهد الرئيس سليمان فرنجية، لبنان في معترك الأحداث العربية"، لا تاريخ.
- " ١٧ آب طريق المستقبل، عرض لمنجزات الدولة في عهد فخامة الرئيس سليمان فرنجية خلال أربع سنوات ١٩٧٠- ١٩٧٤"، بيروت ١٩٧٤.
- " الحركة التعاونية في لبنان" ، بيروت ١٩٧٤.

٩- نشرات وتقارير وزارة الاقتصاد

- "نشرة صادرة عنها"، لا تاريخ.
- " الاتفاق بين لبنان والسوق الأوروبية المشتركة"، بيروت ١٩٦٨.
- "القطاع الصناعي اللبناني نموه ومشاكله"، بيروت ١٩٧٠.

١٠- وثائق وتقارير وزارة الأشغال العامة

- "تقرير مدير عام النقل عن مطار بيروت عام ١٩٦٥"، بيروت ١٩٦٥.
- " كتاب موجه إلى وزير الأشغال العامة والنقل ١٩٧٠"، بيروت ١٩٧٠.

١١- تقرير وزارة الموارد المائية والكهربائية

- "تقرير وزير الموارد المائية والكهربائية"، بيروت ١٩٧١.

١٢- مصادر رسمية متفرقة

- معهد التدريب على الانماء، "لبنان عند منعطف"، بيروت ١٩٦٣.
- معهد التدريب على الانماء، دراسات ووثائق، "لبنان يواجه تنمية"، بيروت ١٩٦٣.
- مصلحة سكة حديد الدولة اللبنانية والنقل المشترك بيروت وطرابلس، محضر الجلسة السادسة والثمانين المنعقدة بتاريخ ١٢ أيار ١٩٦٣.
- تقارير مصرف لبنان ١٩٦٨- ١٩٦٩.
- تقرير مقدم إلى وزير المالية من قبل ممثلي الدولة اللبنانية لدى شركة أنترا للاستثمار حول "أوضاع شركة أنترا للاستثمار ونشاطاتها خلال عام ١٩٧١" ، بيروت ١٩٧٢.
- وثائق ومستندات، " قضية لبنان أمام مجلس الأمن"، النصوص الكاملة لمحاضر الجلسات الرسمية، دار لبنان للطباعة والنشر، لا تاريخ.

ثالثاً : مصادر غير رسمية منشورة

أ- باللغة العربية

١- أبي نادر، سليم ، "مجموعة التشريع اللبناني"، ٦ أجزاء، شركة الطبع والنشر اللبنانية. بيروت ١٩٦٢.

٢- حليم أبو عز الدين، سعيد، " سياسة لبنان الخارجية – قواعدها- أجهزتها- وثائقها"، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٦٦.

٣- تقرير مفوضية الحكومة لدى المصرف المركزي لعام ١٩٦٦.

٤- منشورات ندوة الدراسات الانمائية، "الانماء والتصنيع في لبنان"، دون ذكر لدار النشر. بيروت ١٩٦٨.

٥- منشورات ندوة الدراسات الانمائية، "الانماء الوطني والانماء الزراعي في لبنان". دون ذكر لدار النشر، بيروت ١٩٦٩.

٦- قزما خوري، يوسف، " البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشاتها في مجلس النواب ١٩٢٦ حتى ١٩٨٤"، ٣ مجلدات، مؤسسة الدراسات اللبنانية، بيروت ١٩٦٨.

٧- ناصر الدين، سويدان، " يوميات ووثائق الوحدة المصرية السورية ١٩٥٨- ١٩٦١"، مجلدين، معهد الانماء العربي، بيروت ١٩٨٨.

٨- مصادر الأحزاب

- نضال الحزب الشيوعي اللبناني من خلال وثائقه، الجزء الأول. دون ذكر لدار النشر وتاريخ النشر.
- الحزب التقدمي الاشتراكي، "ربع قرن من النضال"، المجلد الأول، مطبعة البيان، بيروت، لا تاريخ.

٩- الوثائق المتعلقة بالصراع العربي الاسرائيلي.

- منشورات المركز العربي للمعلومات، " لبنان ١٩٤٩- ١٩٨٥، الاعتداءات الاسرائيلية، يوميات، وثائق، مواقف"، بيروت ١٩٨٦.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، "الوثائق الفلسطينية ١٩٦٩"، بيروت ١٩٧١.
- حركة التحرير الوطني الفلسطيني، فتح، " قرار مجلس الأمن ومشروع روجرز خطة تآمرية على حقوق الشعب الفلسطيني"، دون ذكر لدار النشر، أيلول ١٩٧٠.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، " قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الاسرائيلي"، المجلد الأول، بيروت ١٩٩٣.

١٠- جمعية الصناعيين اللبنانيين، نقابة أصحاب مكاتب المحاسبة والتدقيق، "مؤتمر الانماء الصناعي وتكامل دورة السوق المالي في لبنان"، بيروت ١٩٧٩.

١١- تقرير عن غرفة الصناعة والتجارة في طرابلس، "الشؤون الاقتصادية- الاقتصاد اللبناني: الانقاذ المطلوب" . ١٩٨٥.

ب- باللغة الفرنسية

- Banque Nationale pour le développement industriel et tourisme, Beyrouth, s.d.
- Bureau des documentations arabes, "le rapport Higgins sur l'économie libanaise", publications documentaire, Damas, 1960.
- Rapport de Mission de Mr Philipe Lamour, programme des Nations Unies pour le développement, F.A.O, Beyrouth, 1970.

رابعاً: اطروحات دكتوراه

أ- باللغة العربية

١- ابراهيم، زهير: "الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في لبنان ١٩٤٣-١٩٥٨"، أطروحة دكتوراه في التاريخ، الجامعة اللبنانية، كلية الآداب، الفرع الأول، بيروت ١٩٩٣.

٢- سفر، أحمد: " المصارف المتخصصة في لبنان"، أطروحة دكتوراه دولة في الحقوق، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق، الفرع الأول، بيروت ١٩٨٦.

ب- باللغة الفرنسية والانكليزية

- Ammar, Ramez, "Le régime politique libanais de 1958 à 1970, le Chehabisme", Thèse pour le Doctorat d'Etat en Sciences Politiques, Université de Paris, 1983.
- Kabbara, Nawaf, "The Chehabism in Lebanon: the Failure of a Hegemony Project 1958- 1970", PH.D, Philosophy Politic, in University England of Essex, 1988.
- Mounla, Hassan, "Le Liban et la Ligue Arabe", Thèse de Doctorat en Droit ,3ème cycle, Université de Paris, 1968.

- Salam, Nawaf , "L'insurrection de 1958 au Liban", Thèse de Doctorat en Histoire, 3ème cycle, Université de Paris, 1979.

خامساً : المراجع العربية

- إبراهيم العلي، أحمد ، "الأطماع الصهيونية في المياه اللبنانية"، دار صادر، بيروت، لا تاريخ.
- اده، ريمون، "كلمات ومواقف ١٩٥٣- ١٩٧٨"، الكتاب الأبيض"، دون ذكر لدار النشر وتاريخ النشر.
- اسماعيل، عادل، "الوضع في الريف اللبناني"، منشورات الجامعة الأميركية، بيروت ١٩٥٨.
- بعلبكي، احمد، " الزراعة اللبنانية وتدخلات الدولة في الأرياف من الاستقلال إلى الحرب الأهلية"، منشورات بحر المتوسط، منشورات عويدات، بيروت، باريس ١٩٨٥.
- بن خضراء، ظافر، "إسرائيل وحرب المياه القادمة"، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق ١٩٩٨.
- تقي الدين ، سليمان، "التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية ١٩٢٠- ١٩٧٠"، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٧٧.
- الجسر ، باسم، " ميثاق ١٩٤٣، لماذا كان؟ وهل سقط؟ "، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٨.
- الجسر ، باسم، " فؤاد شهاب ذلك المجهول"، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ١٩٨٨.
- الجسر ، باسم، " فؤاد شهاب" ، مؤسسة فؤاد شهاب، بيروت ١٩٩٨.
- جنبلاط، كمال، "حقيقة الثورة اللبنانية"، لجنة تراث كمال جنبلاط، بيروت ١٩٧٨.
- الحسن، حسن، " التقرير السنوي عن أوضاع السياحة ١٩٦٩- ١٩٧٠"، دون ذكر لدار النشر وتاريخ النشر.
- الحسن، حسن، "السياحة في لبنان ماضياً وحاضراً ومستقبلاً"، دون ذكر لدار النشر، بيروت ١٩٧٢.
- حلاق، حسان، " دراسات في المجتمع اللبناني"، دار النهضة العربية، بيروت ٢٠٠١.
- حلو، شارل، " مذكراتي ١٩٦٤- ١٩٦٥"، المطبعة الكاثوليكية، لبنان ١٩٨٤.
- حلو، شارل، " حياة في ذكريات"، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٩٥.

– حمدان، كمال، " الأزمة اللبنانية، الطوائف الدينية، الطبقات الاجتماعية والهوية الوطنية". دار الفارابي، بيروت ١٩٩٨.
– حمودي، أحمد، " لبنان في جامعة الدول العربية ومواقف الطوائف اللبنانية من العمل العربي المشترك"، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت ١٩٩٤.
– خليفة، عصام ،" لبنان، المياه والحدود ١٩١٦– ١٩٧٥"، دون ذكر لدار النشر، بيروت ١٩٩٦.
– خليفة، نبيل، " لبنان في استراتيجية كيسنجر"، مركز بيبلوس للدراسات والأبحاث. جبيل ١٩٩١.
– خوري، حاتم، " المكتب الثاني"، دون ذكر لدار النشر وتاريخ النشر.
– الديري، الياس، " من يصنع الرئيس"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٢.
– رياض، محمود، "البحث عن السلام في الشرق الأوسط"، مذكرات، الجزء الأول. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٨.
– رياض ، محمود، " الأمن القومي العربي بين الانجاز والفشل، أميركا والعرب". مذكرات ، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٨.
– سعادة، عبدالله، "أوراق قومية"، مذكرات، دون ذكر لدار النشر، بيروت ١٩٨٧
– السعدي، سعد، " معجم الشرق الأوسط"، منشورات دار الجيل، بيروت ١٩٩٨.
– سلام، صائب، " كلمات ومواقف ١٩٥٤– ١٩٩٠"، مركز صائب سلام للأبحاث والتوثيق، بيروت ، لا تاريخ.
– شامي، علي. " تطور الطبقة العاملة في الرأسمالية المعاصرة"، دار الفارابي. بيروت ١٩٨١
– شهاب الدين، رشيد، " ضياع العرب بين النفط والذهب"، وكالة الانباء الوطنية. مكتب الابحاث والدراسات، بيروت ١٩٨٠.
– الصلح، سامي، "صفحات مجيدة في تاريخ لبنان مذكرات ذات أربعة أجزاء مصورة ١٨٩٠–١٩٦٠"، منشورات مكتبة الفكر العربي، بيروت ١٩٦٠.
– الصلح، سامي، " احتكم إلى التاريخ"، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٠.
– الطاهري، حمدي، " سياسة الحكم في لبنان"، المطبعة العالمية ١٦، ١٧ ضريح سعد بالقاهرة، لا تاريخ.
– عصفور، حنا، " بنك أنترا قضية وعبر"، دون ذكر لدار النشر، بيروت ١٩٦٩.
– عطاالله، محمد وصايغ، يوسف، " نظرة ثانية في الاقتصاد اللبناني". دار الطليعة. بيروت ١٩٦٦.

– العظم، خالد، " مذكرات في ثلاثة مجلدات"، الدار المتحدة للنشر، لا تاريخ.
– علبي، عاطف، " اقتصاديات الثروة الحيوانية في لبنان"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٨٠.
– الغادري، نهاد، " الكتاب الأسود"، في حقيقة عبد الناصر ومواقفه من الوحدة والاشتراكية وقضية فلسطين، دمشق، دون ذكر لدار النشر وتاريخ النشر.
– غانم، نبيه، " الزراعة اللبنانية وتحديات المستقبل"، مجموعة أبحاث في الاقتصاد الزراعي، دون ذكر لدار النشر، بيروت ١٩٧٢–١٩٧٣.
– غطاس، اميل ." النظام النقدي في لبنان"، مكتبة لبنان، بيروت ١٩٦٨.
– فارس عبد المنعم، احمد، " جامعة الدول العربية ١٩٤٥– ١٩٨٥". مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٦.
– فاعور، علي، " بيروت ١٩٧٥– ١٩٩٠ التحولات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية"، المؤسسة الجغرافية، بيروت ١٩٩١.
– قبيس، ذو الفقار، "يوسف بيدس فلسطيني حلم بمجد لبنان" ، دون ذكر لدار النشر وتاريخ النشر.
– كحالة، مي، " كابي لحود: المكتب الثاني"، رئاسيات لبنان، دار النهار للنشر. بيروت ١٩٨٨.
– كفوري، توفيق، " الشهابية وسياسة الموقف" ، دون ذكر لدار النشر، ١٩٨٠.
– كرم، فؤاد، " الحلف الثلاثي"، دون ذكر لدار النشر، بيروت ١٩٦٩.
– كيروز، قبلان سليم، " آراء وحلول في أهم المشاكل الاقتصادية– الاجتماعية للبنان المعاصر"، منشورات الجامعة اللبنانية، المكتبة الشرقية، بيروت ١٩٧٠.
– مالك، شارل، " اسرائيل، أميركا والعرب: تنبؤات من نصف قرن". دار النهار للنشر، بيروت ٢٠٠٢.
– مجموعة مؤلفين، " دولة لبنان الكبير ١٩٢٠– ١٩٩٦، ٧٥ سنة من التاريخ والمنجزات"، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٩٩.
– مرقص، ميشال، " الصناعة اللبنانية اتجاهات وتوجه"، ابحاث اقتصادية، دون ذكر لدار النشر، بيروت ١٩٨٨.
– مركز دراسات الوحدة العربية، " جامعة الدول العربية الواقع والطموح"، بيروت ١٩٨٣
– مسيكة ، عمر، " أحداث وخفايا في لبنان والمنطقة"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٩٩.
– ناصيف، نقولا، " ريمون اده، جمهورية الضمير"، دار النهار للنشر، بيروت ٢٠٠٢.

- نصولي، مصطفى، "نحو غد أفضل للصناعة اللبنانية"، دون ذكر لدار النشر، بيروت ١٩٦٨.
- هانف، تيودور، " لبنان تعايش في زمن الحرب من انهيار دولة إلى انبعاث أمة". مركز الدراسات العربي- الأوروبي، باريس ١٩٩٣.
- هيكل، محمد حسنين، " سنوات الغليان"، الجزء الأول، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٨٨.
- يبرودي، عبده، "واقع الاقتصاد في لبنان"، منشورات مؤسسة الدراسات الاستراتيجية من أجل السلام، بيت المستقبل، بيروت، لا تاريخ.
- يشوعي، ايلي، " القطاع الصناعي في لبنان، الواقع والسياسات المستقبلية"، سلسلة المنبر الاقتصادي، المركز اللبناني للدراسات، بيروت ١٩٩٦.
- يوسف صايغ، يزيد، " الأردن والفلسطينيون"، منشورات رياض الريس للكتب والنشر، لندن ١٩٨٧.

سادساً: **Réferences** :

- Bertrand, Jean-Pierre, Boudjikanian Aida, Picadou Nadine, "L'industrie Libanaise et les marchés arabes du Golfe", Centre d'études et de recherches sur le Moyen-Orient contemporain, Beyrouth, 1979.
- Cermoc, (Editeur), Centre d'études et de recherches sur le Moyen Orient contemporain, "Etat et perspectives de l'industrie au Liban", Beyrouth, 1978.
- Corm, Georges , "Géopolitique du conflit libanais", Editions la Découverte, Paris, 1987.
- Courbage, Youssef et Fargues, Philipe, "La situation démographique au Liban", Publications de l'Université Libanaise, Librairie Orientale, Beyrouth, 1973.
- Daher, Massoud, "The socio- economic changes and Civil War in Lebanon 1943- 1990", Institute of developing economies, Tokyo, 1992.
- Dubar, Claude et Nasr, Salim, "Les Classes Sociales au Liban", Presses de la fondation nationale des sciences politiques, Imprimerie Chirat, Paris, 1976.

- Fargeallah, Maud, "Visages d'une époque", Firnass-Liban, Cariscript, Paris, 1989.
- Gendzier, Irène L , "Notes from the minefild, United States intervention in Lebanon and Middle East 1945-1958", New York, 1997.
- Gibryl, S.B , "Industrial prospects in Lebanon" , sans éditions, Beyrouth, 1973.
- Kalifé, Michel Chehdan, "Les rélations entre la France et le Liban 1958- 1978", Presses Universitaires de France, Paris, 1983.
- Laurens, Henry , "Le Grand Jeu, Orient arabe et rivalités internationales depuis 1945", Armand Colin éditeur, Paris, 1991.
- Rabbath, Edmond, "La formation historique du Liban politique et constitutionnel", Librairie Orientale, Beyrouth, 1986.
- Roche, Jad, "Liban: le véritable enjeu", Editions Cariscript, Paris, 1987.
- Salem, Elie, "Modernization without Revolution, Lebanon's experience", Indiana University, London, 1972.
- Salem, Khalil, "L'économie Libanaise, information et chiffres de base", Beyrouth, 1965.

سابعاً: الصحف والدوريات

- الاجتماعية اللبنانية (بيروت) ، ١٩٧٤
- الأخبار (بيروت) ، ١٩٥٨.
- الاقتصاد الزراعي (بيروت) ، ١٩٦١، ١٩٧١.
- الانباء (بيروت) ، ١٩٥٣- ١٩٧٥.
- الانباء السوفياتية (روسيا) ، ١٩٥٦.
- الأنوار (بيروت)، ١٩٧٠- ١٩٧٥.
- الأهرام (القاهرة)، ١٩٦٦.

- البناء (بيروت)، ١٩٧١، ١٩٧٣.
- بيروت (بيروت)، ١٩٥٦.
- تطور الاقتصاد اللبناني (بيروت)، ١٩٦٤.
- الجريدة (بيروت) ، ١٩٥٦.
- الحضارة (طرابلس) ، ١٩٦٢- ١٩٦٦.
- الحوادث (بيروت) ، ١٩٧٣.
- الحياة (بيروت) ، ١٩٥٣- ١٩٧٠.
- الدستور (بيروت)، ١٩٧٢.
- الرائد (طرابلس)، ١٩٦٩.
- رجال الأعمال (بيروت)، ١٩٦٧.
- الزمان (بيروت) ، ١٩٦٧.
- السياحة (بيروت)، ١٩٦٧.
- الشراع (بيروت)، ١٩٩٢.
- شؤون فلسطينية (بيروت) ، ١٩٧٦.
- العمل (بيروت) ، ١٩٥٣- ١٩٧٥.
- النداء (بيروت) ، ١٩٦٩- ١٩٧٤.
- النهار (بيروت) ، ١٩٥٧- ١٩٧٤.
- النهار الاقتصادي والمالي (بيروت) ، ١٩٧٢.
- يونايتد ستيد نيوز اند وارلد ريبورت، مترجمة، مطبعة دار الكتاب، لا تاريخ (بيروت)

- The Financial Times (London), 1968

فهرس الكتاب

يعالج هذا الكتاب ما انتهت إليه التسويات التقليدية الهشة للميثاق الوطني عام ١٩٤٣. لقد دلَّ إنفجار الحرب الأهلية عام ١٩٥٨ على أن الصيغة الطائفية لتوزيع المغانم بين القوى السياسية في لبنان، هي صيغة مأزومة تولِّد حروباً أهلية.

يبرز المشكلات التي عانت منها الصيغة الطائفية بعد تداخل المسألة الوطنية مع المسألة القومية من خلال اتفاق القاهرة وإطلاق حرية العمل الفدائي في لبنان.

يناقش كذلك تطور بنى الاقتصاد اللبناني، وإهمال دور قطاعيْ الزراعة والصناعة، ويركز على دور قطاع الخدمات وهي كلّها سمات مأزومة، كان لها اثر كبير في انفجار الحرب الأهلية عام ١٩٧٥.

Designed by: Elie el-Daher (B-STD)